موسوعة

علوم اللغة العربية

إعداد
الأستاذ الدكتور إميل بديع يعقوب

الجزء التاسع

المحتوى:
م - ي
مفاتيح البحور - يُيفْعِل



Title: MAWSŪʿAT ʿULŪM AL-LUĠAH AL-ʿARABIYAH
(Encyclopedia of Arabic linguistics)

Author: Dr . Emīl Badīʿ Jaʿqūb

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 5608 (10 Volumes)

Year: 2006

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: موسوعة علوم اللغة العربية

المؤلف: الدكتور إميل بديع يعقوب

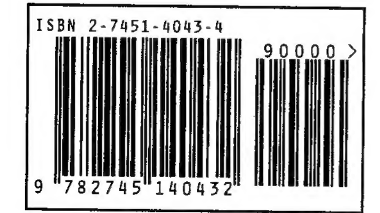
الناشر: دار الكتب العلميـــة ـ بيروت

عدد الصفحات: 5608 (10 أجزاء)

سنة الطباعة: 2006 م

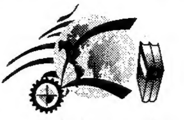
بلد الطباعة: لبنـــان

الطبعة: الأولى



ISBN 2-7451-4043-4

منشورات محمد علي بيضون



دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الطبعة الأولى
٢٠٠٦ م. ١٤٢٧ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
هاتف: ١٢/١١/١٠ ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+ ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+ رياض الصلح - بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تكملة باب الميم

مفاتيح البحور ـ المِفْتاح

مفاتيح البحور أبيات شعريّة وضعها صفيّ الدين الحلّيّ (١٢٧٨م/ ٦٧٧هـ ـ ١٣٤٩م/ ٧٥٠هـ)، لتسهيل حفظ أوزان البحور. وكلّ مفتاح من هذه المفاتيح بيت شعريّ يتضمّن شطره الأول اسم البحر، ويشتمل شطره الثاني تفعيلات هذا البحر. وهي:

طَويلٌ لهُ دونَ البُحورِ فَضائِلُ
فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفاعِلُنْ

لِمَديدِ الشِّعْرِ عِنْدي صِفاتُ
فاعِلاتُنْ فاعِلُنْ فاعِلاتُنْ

إنَّ البَسِيطَ لَدَيْهِ يُبْسَطُ الأمَلُ
مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ

بُحورُ الشِّعْرِ وافِرُها جَمِيلُ
مُفاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُنْ فَعُولُنْ

كَمَلُ الجمالِ، من البحورِ الكامِلُ
مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ

على الأهْزاجِ تَسْهِيلُ
مَفاعِيلُنْ مَفاعِيلُنْ

في أبْحُرِ الأرْجازِ بَحْرٌ يَسْهُلُ
مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

رَمَلُ الأبْحُرِ تَرْوِيهِ الثِّقاتُ
فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ فاعِلاتُنْ

بَحْرٌ سَرِيعٌ ما لَهُ ساحِلُ
مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فاعِلُنْ

مُنْسَرِحٌ فِيهِ يُضْرَبُ المَثَلُ
مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُلاتُ مُفْتَعِلُنْ

يا خفيفًا خَفَّتْ بِهِ الحركاتُ
فاعِلاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فاعِلاتُنْ

تُعَدُّ المُضارِعاتُ
مفاعِيلُ فاعِ لاتُنْ

اقْتَضِبْ كما سألُوا
مَفْعُلاتُ مُفْتَعِلُنْ

إنْ جُثَّتِ الحركاتُ
مُسْتَفْعِ لُنْ فاعِلاتُنْ

على المتقارَبِ قالَ الخليلُ
فعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ

حركاتُ المُحْدَثِ تَنْتَقِلُ
فَعِلُنْ فَعِلُنْ فَعِلُنْ فَعِلُنْ

ولبعض الشُّعراء مفاتيح أُخَر، منها:

أطالَتْ بلايانا سُلَيْمَى فَدَيْتُها
فعُذْنا بِمَغْناها، وطالَتْ مَعاذِيري

إبْسِطْ لنا، يا فَتى، أعْذارَكُمْ فإذا
لاقَتْ لنا لَمْ نَدَعْ في قَوْمِكُمْ عِوَجا

قَدْ مَدَدْتُمْ في مُنى طالِبِينا
هَلْ تَروني أبْتَغِي طالِباتي؟

لَقَدْ وَفَرَتْ مواهِبُنا عليْكُمْ
كما كثُرتْ مَساوِئُكُمْ إلَيْنا
كَمُلَتْ لكُمْ خَطَراتُ ذي وَصَفَتْ لكُمْ
وأفادَني خَطَرانِ ذا وَصفا لِيا
كَيفَ لاقتْ رامِلاتي إذْ جَرَتْ
عِنْدَ يَحيَى ما لقينا مِنْ هَناكا
ارْجُزْ لنا، يا صاحبي، إنْ زُرْتَنا
لا تَنْتَحِلْ مِنْ شِعْرِنا مُخْتارِيا
هَزَجْنا في بَواديكُمْ
فأجْزَلْتُمْ عَطايانا
قدْ أسْرَعَتْ في عَذْلِها لا تَفِي
مِنْ بَعْدِها لا أخْتَشِي عاذِلاتْ
لسْتُ أرْجو تَخْفِيفَها مِنْ لَوْعَتِي
عَنْ فُؤادي، وا لَوْعَتي، مِنْ هَواها
لا تَسْرَحِي، يا نِياقُ، في بَلَدي
أنْعامُنا في عُكاظَ مَسْرَحُها
اجْتُثَّ يَدِي إنْ أصابَتْ
مِنْ مالِكُمْ بَعْضَ حاجَهْ
يا قَضِيبَ قامَتِها
قدْ خَطَرْتَ في كَبِدِي
يُضارِعْنَ رِدْفَ سَلْمى
وأغْصانَ مَعْطِفَيْها
سَلامي على مَنْ قَرُبْنا حِماها
فأمْسَى فُؤادِي يُعاني بَلاها
سَبَقَتْ دَرَكي فإذا نَفَرَتْ
سَبَقَتْ أجَلِي فَدَنا تَلَفِي

مفاتيح العلوم

كتاب لمحمد بن أحمد الخُوارزمي (.../... ـ ٣٨٧هـ/ ٩٩٧م). وهو كتاب في مصطلحات الفقه، والكلام، والنحو، والكتابة، والشِّعر، والعروض، والفلسفة، والمنطق، والطب، وعلم العدد، والهندسة، والفلك، والموسيقى، وغيرها.

المُفاجَأة

المُفاجأة، في اللغة، مصدر «فاجَأ». وفاجأ فلانًا: باغتَه. وهي، في النحو، من معاني «إذ»، و«إذا».

انظر: «إذْ»، و«إذا».

أبو المفاخر الواسطيّ

= عبد الله بن أبي الفتح بن أحمد (٥٩٤هـ/ ١١٩٨م).

مَفاعِلُ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، ولا يكون إلّا جمع تكسير للكثرة (من صِيَغ منتهى الجموع) اسمًا، نحو: «مَدارِس»، أو صفة، نحو: «مكارِم».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قلب عين «مفاعِل» همزة، سواء أكان أصلها واوًا أم ياء، وجاء في قراره:

«ترى اللجنة جواز إلحاق المد الأصليّ في صيغة «مفاعِل» بالمدّ الزائد في صيغة «فعائِل». وعلى هذا يجوز في عين «مفاعِل» قلبها همزة، سواء أكان أصلها واوًا أم ياء، فيقال: «مكايِد»، و«مكائِد»، و«مغاوِر»، و«مغائِر»[1].

انظر: الاسم الثُّلاثيّ المزيد بحرفين؛ وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة «ر».

(١) في أصول اللغة ١/ ٢٢٦؛ والقرارات المجمعية. ص ١٠٠؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٩.

مَفاعِلُ ومَفاعِيلُ

مصطلح يُقصد به صِيَغ منتهى الجموع.

انظر: صِيَغ منتهى الجموع.

مُفَأْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَأْعَلَ»، نحو: «مُطَأْمَن».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَأْعَلَ».

مُفاعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَاعَلَ»، نحو: «مُشارَك».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فاعَلَ».

مُفاعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصّفة المُشبَّهة من «فاعَلَ»، نحو: «مُشارِك».

انظر: اسم الفاعل، والصّفة المُشبَّهة و«فاعَلَ».

مُفَأْعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصّفة المُشَبَّهة من «فَأْعَلَ»، نحو: «مُطَأْمِن».

انظر: اسم الفاعل، والصّفة المُشبَّهة، و«فَأْعَلَ».

مُفاعَلَة

وزن المصدر من «فاعَلَ»، نحو: «تَقاتَلَ مُقاتَلَةً».

انظر: المصدر، و«فاعَلَ».

المُفاعَلة

المُفاعَلة، في اللغة، مصدر «فاعَلَ». وفاعَلَه: شاركه في الفعل. وهي، في النحو، من شروط وقوع الحال جامدةً لتُؤوَّل بمُشتق، نحو: «أعْطيتُه ثمَنَ الكتب يدًا بيدٍ» (أي: مُتَقابِضَيْن).

مُفاعَلَتُنْ

تفعيلة شعريّة.

انظر: التفاعيل.

مَفاعِيلُ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ولا يكون إلاّ جمع تكسير للكثرة (من صِيَغ منتهى الجموع)، اسمًا، نحو: «مَفاتيح»، وصفةً، نحو: «مَكاريم».

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة «ر»، وصِيَغ منتهى الجموع.

للتوسُّع انظر:

- «فتاوى لغوية وأهمّها صحّة جمع «مَفْعول» على «مَفاعيل»». عبد القادر المغربي. مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد ١٣، ج ٣ و٤ (١٩٣٣). ص ١٣٩ـ ١٤٧.
- «مفعول مفاعيل». عارف النكدي. مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، المجلد ٤٠، (١٩٦٥) ج ١. ص ١٠٩ـ ١١٦.

المفاعيل

هي المفاعيل الخمسة.

انظر: المفاعيل الخمسة.

المَفاعيل الخَمْسَة

هي: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول لأجله (أو له، أو من أجله)، والمفعول المطلق، والمفعول معه.

انظر كلًّا في مادّته.

مَفاعيلُنْ

تفعيلة شعريّة.

انظر: التفاعيل.

المِفْتاح

المِفْتاح، في اللغة، اسم فاعل من «فَتَحَ». وفتحَ البابَ: أشرَعه. وهو، في عِلم العروض، بيت شعريّ يحوي شطرُه الأوّل اسم بحر شعريّ، ويتضمّن شطره الثاني تفعيلات هذا البحر.

انظر: مفاتيح البحور.

مفتاح العلوم

كتاب في علم الصرف، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، والاستدلال، والعروض، والقافية، للإمام أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر، المعروف بـ«السكاكي» (٥٥٥هـ/ ١١٦٠م - ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م).

وقد قسّمه المؤلِّف إلى ثلاثة أقسام:

١ - القسم الأول: في علم الصرف.

٢ - القسم الثاني: في علم النحو.

٣ - القسم الثالث: في علمي المعاني والبيان.

لكنه أودعه أيضًا علمي الحدّ والاستدلال، ثمّ علميّ العروض والقوافي. وقال في مقدمته: «ضمَّنْت كتابي هذا من نوع الأدب، دون نوع اللغة، ما رأيته لا بدّ منه، وهي عدة أنواع متآخذة. فأودعته علم الصرف بتمامه، وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة، وقد كشفت عنها القناع. وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان. ولقد قضيت بتوفيق الله منهما الوطر، ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال، لم أرَ بُدًّا من التسمح بهما. وحين كان التدرب في علمي المعاني والبيان موقوفًا على ممارسة باب النظم وباب النثر، ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علميّ العروض والقوافي، ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما.

وما ضمَّنت جميع ذلك كتابي هذا إلَّا بعدما ميَّزت البعض عن البعض، التمييز المناسب، ولخَّصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك، ومهَّدت لكل من ذلك أصولًا لائقة، وأوردت حججًا مناسبة، وقررت ما صادفت من آراء السلف، قدَّس الله أرواحهم، بقدر ما احتملت من التقرير، مع الإرشاد إلى ضروب مباحث قلّت عناية السلف بها».

ونال هذا الكتاب شهرةً بين العلماء لا نعرفها لكتاب بلاغي آخر، إذ أقبل العلماء عليه يشرحونه أو يختصرونه، أو يضعون الحواشي عليه، وعلى شروحه ومختصراته،

وكثرت هذه الشروح والمختصرات والحواشي حتى عُدَّت بالعشرات[١].

وللكتاب طبعات عدّة، منها:

ـ طبعة القاهرة سنة ١٣١٧هـ.

ـ طبعة دار مصطفى البابي الحلبي في القاهرة سنة ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م.

ـ طبعة دار الكتب العلمية في بيروت، سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م بضبط وشرح نعيم زرزور.

مُفْتَعْأَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «اِفْتَعْأَلَ» نحو: (مُسْتَلأَم: لغة في «استلم»، واستلم الحجر: لمسه إمّا بالقُبلة وإمّا باليد).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِفْتَعْأَلَ».

مُفْتَعْئِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصّفة المُشبّهة من «اِفْتَعْأَلَ»، نحو: «مُسْتَلْئِمٌ» (اسْتَلأَمَ: لغة في «اِستلم»، واستلم الحجر: لمسه إمّا بالقُبلة وإمّا باليد).

انظر: اسم الفاعل، والصّفة المُشبّهة و«اِفْتَعْأَلَ».

مُفْتَعْلٍ (المُفْتَعْلِي)

وزن اسم الفاعل، والصّفة المُشبّهة من «اِفْتَعْلَى»، نحو: «مُسْتَلْقٍ».

انظر: اسم الفاعل، والصّفة المُشبّهة و«اِفْتَعْلَى».

مُفْتَعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «اِفْتَعَلَ»، نحو: «مُسْتَمَعٌ».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِفْتَعَلَ».

مُفْتَعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصّفة المُشبّهة من «اِفْتَعَلَ»، نحو: «مُسْتَمِعٌ».

انظر: اسم الفاعل، والصّفة المُشبّهة، و«اِفْتَعَلَ».

مُفْتَعْلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَتْعَلَ»، نحو: «مُحْتَرَفٌ» (حترف: اتّخذ حرفةً).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَتْعَلَ».

مُفَتْعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصّفة المُشبّهة من «فَتْعَلَ»، نحو: «مُحْتَرِفٌ» (حترف: اتّخذ حرفةً).

انظر: اسم الفاعل، والصّفة المُشبّهة، و«فَتْعَلَ».

مُفْتَعْلَى

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «اِفْتَعْلَى»، نحو: «مُسْتَلْقى».

---

(١) انظر: كشف الظنون. ص ١٧٦٣ـ ١٧٦٨.

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِفْتَعْلَى».

المُفْتَعْلي

انظر: مُفْتَعْلٍ.

المفجّع

= محمد بن أحمد (قبل ٣٢٠هـ/ ٩٣٢م).

ابن مفرّج

= محمد بن يحيى (نحو ٦٥٧هـ/ ١٢٥٨م).

مفرّج بن سلمة، أبو عبد الجليل البَطَلْيَوْسي

(. . . / . . . ـ ٥٣٦هـ/ ١١٤١م)

مفرّج بن سلمة بن أحمد، أبو عبد الجليل القيسي البَطَلْيَوْسي. كان إمامًا في النحو واللغة. روى عن عاصم بن أيوب، ولازمه مدة طويلة. سكن إشبيلية، وروى عنه عبد الوهاب بن عبد الصمد، والصّدَفي، وأبو القاسم بن البزّاز الوادي آشي.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٩٦).

مفرّج بن مالك، أبو الحسن القرطبي

(. . . / . . . ـ بعد ٢٠٠هـ/ ٨١٥م)

مفرّج بن مالك، أبو الحسن القرطبي، المعروف بالبغل. كان إمامًا في النحو واللغة، عالمًا بالشعر، بصيرًا بمعانيه. ينسب إلى الصلاح والعفاف والفضل. روى عن الخشَنيّ، وألّف.

(طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩٧؛ وتاريخ علماء الأندلس ٢/ ١٤٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٦).

المُفْرَد

المُفْرَد، في اللغة، اسم مفعول من «أَفْرَدَ». وأَفْرَدَ الشّيءَ: جَعَله فَرْدًا واحدًا.

والمفرد، في النحو، هو:

- باب الإفراد والتثنية والجمع، ما دَلّ على واحد من الأشخاص، أو الحيوانات، أو الأشياء. ويقابله المثنّى والجمع.

- باب العلم، ما ليس مُرَكَّبًا، أي: ما تألّف من كلمة واحدة، نحو: «بيروت»، و«عمّان»، ويقابله: «العَلَم المركّب».

- باب النّداء و«لا» النافية للجنس، ما ليس مضافًا ولا مُشبَّهًا بالمضاف، نحو: «يا رجلُ»، ونحو: «لا كسولَ ناجحٌ». ويقابله المضاف، والمُشبَّه بالمضاف.

- باب الخبر والحال، ما ليس بجملة ولا بشِبْه جملة، نحو: «الصدقُ فَضيلة»، و«عاد القائد منتصِرًا». ويقابله الجملة، وشبه الجملة.

وانظر العدد المفرد، في العدد، الرقم ٣.

المُفْرَد التَّقْديريّ

هو المُفْرَد الذي افترَضه النُّحاة موجودًا لبعض الصِّيَغ الخاصّة بالتكسير التي لم يُسْمَع لها اسم مفرد، فكلمة «تعاشيب»، مفردها التقديريّ هو «تَعْشيب»، ولم تنطِق به العرب. ويسمّى أيضًا «المفرد المُقدَّر»، و«المفرد الخياليّ»، و«المفرد غير الحقيقيّ». ويقابله «المفرد الحقيقيّ».

انظر: المفرد الحقيقيّ.

المُفْرَد الحَقيقيّ

هو الاسم المفرد غير التقديريّ الذي نطقت به العرب، نحو: «قلم»، و«مفتاح». ويقابله «المفرد التقديريّ».

انظر: المفرد التقديريّ.

المفرَد الخَياليّ

هو المفرد التقديريّ.

انظر: المفرد التقديريّ.

المفْرد غير الحقيقيّ

هو المفرد التقديريّ.

انظر: المفرد التقديريّ.

المُفْرد المُقدَّر

هو المفرد التقديريّ.

انظر: المفرد التقديريّ.

مُفْردات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال هذه الكلمة[1].

المفْرَدات في غريب القرآن

معجم لغوي لمفردات القرآن الكريم، وضعه حسين بن أحمد، المعروف بـ«الراغب الأصفهاني» (.../... - ٥٠٢هـ/ ١١٠٨م). وقد شرح الألفاظ شرحًا دينيًّا، مُرتِّبًا إياها ترتيبًا ألفبائيًّا، (لكنه لم يكن دقيقًا بالنسبة إلى الحرف الثاني والثالث من المادّة)، واستشهد ببعض الشواهد الشعرية.

المُفَرَّغ

المُفرَّغ، في اللغة، اسم مفعول من «فَرَّغَ». وفَرَّغَ الإناءَ: أخلاه. وهو، في النحو، نعت لنوع من أنواع الاستثناء.

انظر: الاستثناء المُفرَّغ.

مُفرَّقًا

تُعرب في نحو: «بعتُ الكتبَ مُفرَّقًا» مفعولاً مطلقًا منصوبًا بالفتحة الظاهرة، والتقدير: بيعًا مفرَّقًا، ويجوز اعتبارها منصوبة على نزع الخافض.

مُفرَّقَةً

تُعرب في نحو: «بعتُ الكتبَ مُفرَّقَةً» حالاً منصوبة بالفتحة.

المَفْروق

المفروق، في اللغة، اسم مفعول من «فَرَقَ». وفرَقَ بينهما: فَصَلَ. وهو، في النحو، نعت لنوع من أنواع الفعل.

انظر: اللفيف المفروق.

المُفسَّر

المُفَسَّر، في اللغة، اسم مفعول من «فَسَّرَ». وفَسَّرَ الشيءَ: أوْضَحَه. وهو، في النحو، المُمَيَّز.

انظر: المُمَيَّز.

المُفسِّر

المُفَسِّر، في اللغة، اسم فاعل من «فَسَّرَ». وفَسَّرَ الشَّيءَ: أوْضَحه. وهو، في النحو، التمييز، أو المشغول، أو البدل.

انظر كلًّا في مادّته.

---

(١) في أصول اللغة ٢/ ٥٩- ٦٠.

المُفَصَّل

المُفَصَّل، في اللغة، اسم مفعول من «فَصَّلَ». وفَصَّلَ الشَّيءَ: جعله فصولاً متَمَيِّزة. وفَصَّلَ الكلامَ أو الأمرَ: بَيَّنه. وهو، في علم البيان، نعت لنوع من أنواع التشبيه.

انظر: التشبيه المفصَّل.

المُفَصَّل (كتاب)

انظر: المُفصَّل في صنعة الإعراب.

المُفَصَّل في صَنْعة الإعراب

كتاب في النحو لمحمود بن عمر بن محمد، المعروف بـ«الزمخشري» (٤٦٧هـ/١٠٧٤م - ٥٣٨هـ/ ١١٣٤م).

شرع الزمخشري في تأليف هذا الكتاب يوم الأحد في غرّة رمضان سنة ٥١٣هـ/ ١١١٩م؛ وفرغ منه في غرّة المحرم سنة ٥١٥هـ/ ١١٢١م[١].

والذي دفعه إلى وضع هذا الكتاب «ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب، وما به من الشفقة والحدب على أشياعه من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب[٢]، مرتّب ترتيبًا يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي، ويملأ سجالهم بأهون السقي»[٣].

وقد قسّم كتابه إلى أربعة أقسام:

أ ـ القسم الأول: في الأسماء.

ب ـ القسم الثاني: في الأفعال.

ج ـ القسم الثالث: في الحروف.

د ـ القسم الرابع: في المشترك بين الأسماء والأفعال والحروف.

أما منهجه في تناول موضوعات فصوله، فقد اتّسم بما يلي:

أ ـ الاستناد إلى الآيات القرآنية في عرض القواعد النحويّة، وإلى بعض القراءات القرآنيّة.

ب ـ الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف، فكان الزمخشري، بهذا الأمر، مخالفًا بعض النحويِّين الذين لم يجيزوا الاستشهاد بالحديث بحجّة أنه قد يُروى بمعناه لا بلفظه[٤].

ج ـ الإكثار من الاستشهاد بالشواهد الشعريّة التي بلغت واحدًا وأربعين وأربعمئة، وقد كرّر بعضها.

د ـ الاستشهاد بالأمثال والأقوال العربية، ولكن بنسبة تقلّ كثيرًا عن استشهاده بالآيات القرآنية والشواهد الشعريّة.

وهو، في تناوله المسائل النحويّة، بصريّ المذهب عمومًا مع اعتماد كبير على سيبويه ومتابعة لآرائه. ومن ذلك متابعته له في أنّ الفعل الثاني هو العامل في باب التنازع[٥]، وأنّ «زيدًا» في قولك: «هل زيد قام؟» فاعل لفعل محذوف يُفسِّره الفعل المذكور، لا مبتدأ كما ذهب الكوفيّون[٦]، وأن متلوّ «لولا» في نحو: «لولا عليّ لسافرت» مبتدأ خبره

---

(١) وفيات الأعيان ٥/ ١٦٩؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٤.

(٢) يخطِّىء بعضهم استخدام «كافة» مضافةً، وهذا التخطيء غير صحيح. انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة. ص ٢٣١- ٢٣٢- ٢٣٣.

(٣) عن مقدمة المفصل.

(٤) انظر: خزانة الأدب ١/ ٩-١٥.

(٥) المفصل. ص ٤٨ (طبعة دار الكتب العلمية).

(٦) المفصل. ص ٥١.

محذوف، وفي أن خبر «إنّ» وأخواتها مرفوع بهذه الحروف بما كان مرتفعًا به قبل دخول «إنّ» كما زعم الكوفيّون[١]، وفي أنّ الناصب للمنادى ما ينوب عنه حرف النداء، مثل: «أريد»، و«أدعو»[٢]، وهذا الالتزام للمذهب البصريّ جعله يعبر عن نفسه وعن البصريين بضمير المتكلمين، يقول مثلًا، في فصل لام الابتداء: «ويجوز عندنا أنّ «زيدًا لسوف يقوم» ولا يجوّزه الكوفيّون»[٣]؛ كما أنه يشير أحيانًا إلى البصريين بأنهم أصحابه[٤].

ومع هذا الالتزام، نراه يختار أحيانًا رأي الكوفيِّين، فقد وافقهم في زيادة الفعل «حدَّث» على الأفعال المتعدِّية إلى ثلاثة مفاعيل، كقول الحارث بن حلِّزة اليشكريّ (من الخفيف):

إنْ منَعْتُمْ ما تُسْألونَ فَمَنْ حُدْ
دِثْتُموهُ لهُ علينا العلاءُ[٥]

وفي أن يكون البدل والمبدل منه نكرة[٦]، كما في الآية: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النُّور: الآية ٣٥]، وفي فصل حرف التعليل «أي» قال: «اختلف النحويون في إعراب «ما» في «فيمه»، و«عمه»، و«لمه»، فهي عند البصريِّين مجرورة، وعند الكوفيِّين منصوبة بفعل مضمر، كأنك قلت: «كي تفعل ماذا»، وما أرى هذا القول بعيدًا عن الصواب»[٧].

وقد يختار بعض آراء أصحاب المدرسة البغدادية، كموافقته مثلًا أبا عليّ الفارسيّ في أنّ «ما» في مثل «نعمّا محمد» نكرة تامّة منصوبة على التمييز[٨].

وإلى جانب اختياراته الكوفيّة والبغدادية نراه أحيانًا ينفرد بآراء، ومنها ذهابه إلى أنّ رفع الخبر هو الابتداء فقط[٩]، وإلى أنّ «لن» تفيد تأكيد النفي[١٠].

أما أسلوب «المفصّل» فقد أراد الزمخشريّ كما يقول في مقدمة هذا الكتاب، أن يتصف بالإيجاز غير المُخِلّ والتلخيص غير المِملّ، لكنه، كما يقول ابن يعيش في مقدمة شرحه لهذا الكتاب، اشتمل «على ضروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل، ولفظ تتجاذبه معانٍ، فهو مجمل، ومنها ما هو بادٍ للأفهام، إلّا أنه خالٍ من الدليل مهمل».

ولهذا السبب كَثر شُرّاح الكتاب.

وكان للمفصّل أهميّة كبيرة لدى العلماء، فأقبلوا عليه ثناءً وشرحًا، ونظمًا، واختصارًا، وردًّا على أخطائه[١١].

ومن الذين أثنوا عليه ابن يعيش، فقد قال في مقدمة كتابه «شرح المفصّل»: «إنّه كتاب جليل القدر، نابه الذكر، جمعت فصوله أصول علم النحو، وأوجز لفظه، فتيسَّر على الطالب تحصيله». ووصفه حاجي خليفة بأنه

---

(١) المفصل. ص ٥٧.
(٢) شرح المفصل. ص ٦٧.
(٣) المفصل. ص ٤٢٧.
(٤) المفصل. ص ٥٧.
(٥) المفصل. ص ٣٣٠.
(٦) المفصل. ص ١٥٥ـ١٥٦.
(٧) المفصل. ص ٤٢١.
(٨) المفصل. ص ٣٥١.
(٩) المفصل. ص ٥٣.
(١٠) شرح المفصل ٨/ ١١.
(١١) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٥ـ ٢٢٧؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٥ـ ١٧٧٦.

كتاب «عظيم القدر»[١].

وقال فيه الشاعر (من الطويل):

إذا ما أردتَ النَّحْوَ هاكَ مُحَصَّلا
عليكَ من الكُتْبِ الحِسانِ مُفَصَّلا[٢]

وقال آخر (من الطويل):

مُفَصَّلُ جارِ اللّه في الحُسْنِ غايةٌ
وألْفاظُهُ فيهِ كدُرٌّ مُفَصَّلِ

ولولا التُّقى قلت: المفصَّلُ مُعْجِزٌ
كَآيِ طِوالٍ مِنْ طِوالِ المُفَصَّلِ[٣]

ومن الذين شرحوه[٤]:

- أحمد بن أبي بكر الحلواني (ت ٦٢٠هـ/ ١٢٢٣م)[٥].

- أحمد بن محمد المقدسي القاضي (ت ٦٣٨هـ/ ١٢٤٠م)[٦].

- أحمد بن محمود بن قاسم الجندي الأندلسيّ، من علماء القرن الثامن الهجري، وسمّى شرحه «الإقليد»[٧].

- بدر الدين أبو فارس النعساني الحلبي[٨].

- أبو البقاء العكبري. عبد الله بن الحسين (٥٣٨هـ/ ١١٤٣م- ٦١٦هـ/ ١٢١٩م)، وسمّى شرحه «المحصّل»[٩].

- ابن الحاجب عثمان بن عمر (٥٧٠هـ/ ١١٧٤م- ٦٤٦هـ/ ١٢٤٩م)، وسمّى شرحه «الإيضاح»[١٠].

- حسين بن علي السغناقي (ت ٧١٠هـ/ ١٣١٠م)، وسمّى شرحه «الموصل»[١١].

- الخوارزمي، أبو محمد مجد الدين القاسم بن الحسين (٥٥٥هـ/ ١١٦٠م- ٦١٧هـ/ ١٢٢٠م)، وسمّى شرحه «التخمير»[١٢]، وهو في ثلاثة مجلدات، وله شرح له آخر وسيط، وثالث مختصر[١٣].

- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (٥٤٤هـ/ ١١٥٠م- ٦٠٦هـ/ ١٢١٠م)[١٤].

- السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد (٥٥٨هـ/ ١١٦٣م- ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، وسمّى شرحه «المفضل»[١٥]. وللسخاوي أيضًا كتاب آخر في شرح تصريفه

---

(١) كشف الظنون. ص ١٧٧٤.
(٢) كشف الظنون. ص ١٧٧٤.
(٣) المصدر السابق. ص ١٧٧٤.
(٤) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٥-٢٢٧؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٥-١٧٧٦. وقد رتبنا أسماء الشرّاح ترتيبًا ألفبائيًّا.
(٥) كشف الظنون. ص ١٧٧٤.
(٦) كشف الظنون. ص ١٧٧٤.
(٧) مخطوط في الإسكوريال، والأمبروزيانا وغيرهما (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٦؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٥).
(٨) طبع شرحه بالقاهرة سنة ١٣٢٤هـ على هامش طبعة المفصل.
(٩) نشر في ليبزج سنة ١٨٨٢م، وفي القاهرة بلا تاريخ.
(١٠) مخطوط في برلين والمتحف البريطاني، وجامع القرويين بفاس وغيرها (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٥-٢٢٦؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٤).
(١١) كشف الظنون ص ١٧٧٥.
(١٢) مخطوط في المتحف البريطاني، ومكتبة الأسد بدمشق (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٥).
(١٣) كشف الظنون. ص ١٧٧٥.
(١٤) كشف الظنون. ص ١٧٧٤.
(١٥) مخطوط في ليدن وباريس وغيرهما (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٥؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٥).

سمّاه «سفر السعادة وسفير الإفادة»[١].

- عبد الواحد بن عبد الكريم الأنصاري (...- ٦٥١هـ/ ١٢٥٣م)، وسمّى شرحه «المفصّل»[٢].

- علي بن عمر بن الخليل بن عمر المعروف بالفخر الإسفندري (ت ٦٩٨هـ/ ١٢٩٩م)، وسمّى شرحه «كتاب المقتبس في توضيح ما التبس»[٣].

- ابن عمرون، محمد بن محمد الحلبي (ت ٦٤٩هـ/ ١٢٥١م)[٤].

- القاسم بن أحمد اللورقي الأندلسيّ، علم الدين (ت ٦٦١هـ/ ١٢٦٢م)، وسمّى شرحه «الموصّل»[٥].

- القفطيّ، الوزير جمال الدين علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م)[٦].

- ابن مالك، محمد بن عبد الله (٦٠٠هـ/ ١٢٠٣م - ٦٧٢هـ/ ١٢٧٤م)، وسمّى كتابه «ذكر أبنية الأسماء الموجودة في المفصّل»[٧].

- محمد بن سعد المروزي، وسمّى شرحه «المحصل»[٨].

- محمد طيب المكيّ الهندي، وسمّى شرحه «الوشاح الحامديّ المفصّل على مخدرات المفصّل»[٩].

- محمد بن محمد الخطيب[١٠].

- المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م)[١١].

- مظهر الدين الشريف الرضيّ محمد، وسمّى شرحه «المكمل»[١٢].

- المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى (٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م - ٨٤٠هـ/ ١٤٣٧م)، وسمّى شرحه «التاج المكلل»[١٣].

- ابن النجار البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمود (٥٧٢هـ/ ١١٨٣م - ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)[١٤].

---

(١) مخطوط في برلين والقاهرة وغيرهما (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٥؛ ومجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٣/ ٣٣٩؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٥).

(٢) مخطوط في الإسكوريال ثان (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٦).

(٣) كشف الظنون. ص ١٧٧٦.

(٤) كشف الظنون. ص ١٧٧٤.

(٥) شرحه مخطوط في سليم آغا (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٦؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٥).

(٦) كشف الظنون. ص ١٧٧٥.

(٧) مخطوط بمكتبة الأسد بدمشق (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٧؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٤).

(٨) مخطوط في بريل (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٦؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٥).

(٩) طبع بالمطبعة السعيدية في الهند سنة ١٣١٨هـ.

(١٠) شرحه مخطوط في المتحف البريطاني (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٦).

(١١) كشف الظنون. ص ١٧٧٤.

(١٢) مخطوط في بودليانا، والإسكوريال، والمتحف البريطاني وغيرها (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٦؛ ومجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٨/ ٣٧١).

(١٣) مخطوط في المتحف البريطاني (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٧).

(١٤) كشف الظنون. ص ١٧٧٤- ١٧٧٥.

ـ يحيى بن حمزة بن السيد المرتضى ابن رسول الله (٦٦٩هـ/ ١٢٧٠م ـ ٧٤٥هـ/ ١٣٤٤م)، وسمّى شرحه «المحصل لكشف أسرار المفصّل»[١].

ـ ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (٥٥٣هـ/ ١١٦١م ـ ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، وهو الشرح الذي سنتناوله بالتفصيل بعد قليل.

ـ أبو يوسف، منتجب الدين يعقوب الهمداني (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)[٢].

ـ شروحات أخرى له ولشواهده لمجاهيل[٣].

ـ وشرح أبياته أبو البركات مبارك بن أحمد المعروف بابن المستوفي (ت ٦٣٨هـ/ ١٢٤٠م)، وسمّى شرحه «إثبات المحصل في نسبة أبيات المفصّل»، ورضي الدين حسن بن محمد الصغاني (٥٧٧هـ/ ١١٨١ـ ٦٥٠هـ/ ١٢٥٢م)؛ وعبد الظاهر بن بشران (أو نشوان) (٦٤٩هـ/ ١٢٥١م)[٤]؛ وفخر الدين الخوارزميّ[٥].

ونظمه أبو نصر فتح بن موسى الخضراوي القصري (ت ٦٦٣هـ/ ١٢٦٤م)؛ وأبو شامة عبد الرحمٰن بن إسماعيل الدمشقي (ت ٦٦٥هـ/ ١٢٦٦م)[٦]. واختصره الشيخ عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندراني (ت ٦١٢هـ/ ١٢١٥م)، وشمس الدين محمد بن يوسف القونوي (ت ٧٨٨هـ/ ١٣٨٦م)[٧].

وصنّف أبو الحجّاج يوسف بن معزوز القيسي الأندلسيّ (ت ٦٢٥هـ/ ١٢٢٧م) في الردّ على المفصّل كتابًا سمّاه «كتاب التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصّل وما خالف فيه سيبويه»[٨].

وللكتاب طبعات عدّة، منها:

ـ طبعة كريستانيا، سنة ١٨٧٩ باعتناء المستشرق السويديّ ج.پ. بروخ J.P. Brock (ت ١٨٧٩م).

ـ طبعة طهران، سنة ١٢٦٩هـ.

ـ طبعة تبريز، سنة ١٢٧٥هـ.

ـ طبعة القاهرة، سنة ١٢٨٩هـ.

ـ طبعة الإسكندرية، سنة ١٢٩١هـ (الكوكب الشرقي)، بعناية حمزة فتح الله.

ـ طبعة إستنبول، سنة ١٢٩٩هـ ملحقًا بكتاب الميداني «نزهة الصرف».

ـ طبعة دهلي، سنة ١٨٩١م، وسنة ١٩٠٣م.

ـ طبعة كلكتا، سنة ١٣٢٢هـ، وبشرح لمحمد عبد الغني.

---

(١) مخطوط في برلين والفاتيكان (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٦).
(٢) كشف الظنون. ص ١٧٧٥.
(٣) مخطوطات في ليدن والمتحف البريطاني وغيرهما (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٦، ٢٢٧).
(٤) كشف الظنون. ص ١٧٧٥.
(٥) شرحه مخطوط في المكتبة الظاهرية (مكتبة الأسد حاليًا). انظر: فهرس مخطوطات المكتبة الظاهرية (النحو). ص ٢٢٦؛ وتاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٧).
(٦) كشف الظنون. ص ١٧٧٦.
(٧) كشف الظنون. ص ١٧٧٦.
(٨) كشف الظنون. ص ١٧٧٦.

ـ طبعة القاهرة، سنة ١٣٢٣هـ، بمطبعة التقدم، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل من تأليف محمد بدر الدين أبي فراس النعساني. وقد أعادت دار الجيل في بيروت نشر هذه الطبعة.

ـ طبعة لكنو، سنة ١٣٢٣هـ مع مقدمة بالهندوستانية لعلي بن العمادي.

ـ طبعة بيروت، سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، بعناية محمد عز الدين السعودي، وبذيله كتاب المفضّل.

ـ طبعة دار مكتبة الهلال في بيروت، بعناية علي أبو ملحم.

ـ طبعة دار الكتب العلمية في بيروت، بعنايتي سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

(انظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة. ص ١٩٤ـ ١٩٥؛ ودائرة المعارف الإسلامية ١٠/ ٤٠٦؛ وتاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٤).

المُفَضَّل

المُفضَّل، في اللغة، اسم مفعول من «فَضَّلَ». وفَضَّلَ الشَّيءَ على غيره: عَدَّه أفضَلَ منه. وهو، في باب أفعل التفضيل في النحو، الذي زاد في المعنى على المُفَضَّل عليه، نحو: «المُحيطُ أعْظَمُ من البَحْر». ويسمّى، أيضًا، الفاضِل.

وانظر: أَفْعل التفضيل.

المفضّل بن سلمة

(.../...ـ نحو ٢٩٠هـ/ ٩٠٣م)

المفضل بن سلمة بن عاصم، أبو طالب. كان إمامًا في النحو، لغويًا كوفيّ المذهب. أخذ عن أبيه، وعن أبي عبد الله بن الأعرابي، وعن أبي العبّاس ثعلب، وابن السكيت وغيرهم. وخالف طريقة أبيه. ردّ مسائل من كتاب العين للخليل بن أحمد أكثرها غير مردود. واختار في اللغة والنحو اختيارات غيرُها المختار. كان منقطعًا إلى الفتح بن خاقان.

له مؤلفات كثيرة، منها: «الخط والقلم»، و«الاشتقاق»، و«البارع» في اللغة، و«المقصور والممدود»، و«ضياء القلوب» في معاني القرآن في نيّف وعشرين جزءًا، و«المدخل إلى علم النحو»، و«الفاخر فيما يلحن فيه العامة»، و«خلق الإنسان»، و«جماهير القبائل»، و«الرّد على الخليل وإصلاح ما في كتاب العين من الغلط والمُحال»، و«جلاء الشبهة»، و«آلة الكاتب»، و«الزرع والنبات والنخيل وأنواع الشجر»، و«المطيّب»، و«العُود والملاهي»، و«الطّيْف»، و«الأنواء والبَوَارح». توفي سنة ٢٩٠هـ، وقيل: سنة ٣٠٠هـ.

(معجم الأدباء ١٩/ ١٦٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٦ـ ٢٩٧؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٠٥ـ ٣١١؛ وتاريخ بغداد ١٣/ ١٢٤ـ ١٢٥؛ ومراتب النحويين ص ١٥٧ـ ١٥٨؛ والمزهر ٢/ ٤١٣؛ ووفيات الأعيان ٤/ ٢٠٥ـ ٢٠٦؛ والفهرست ص ١٠٩ـ ١١٠؛ والأعلام ٧/ ٢٧٩).

المفضَّل بن العباس، عزّام

(.../...ـ.../...)

المفضَّل بن العباس بن محمد. كان يتعاطى، بعد تسميته بالنحوي، المنادمة وأسبابًا تجرّ الطنز واللّهو. كان خفيف العقل مُزَلْزَلَه. وقال السيوطي: هو العباس بن محمد، أبو الفضل. ونقل عن القفطيّ أنه

روى عن عبد الله بن محمد بن اليزيديّ، وعنه الصاحب بن عباد، وكان رقيقًا يتعاطى المنادمة.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٨٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٨).

المُفَضَّل عليه

هو، في باب أفعل التفضيل في النحو، الذي نقَص في المعنى عن المفضَّل، نحو: «المحيطُ أعظمُ من البحر». ويسمّى، أيضًا، المفْضول.

انظر: المفْضول.

المفضل بن محمد بن يَعْلى

(.../...ـ.../...)

المفضل بن محمد بن يعلى ـ يسميه السيوطي «معلّى» ـ أبو العباس الضّبيّ الكوفيّ. كان عالمًا بالنحو، والشعر، والغريب، وأيام الناس، علاّمة، راوية للأدب والأخبار، موثقًا في روايته. سمع سماك بن حرب، وأبا إسحاق السَّبيعيّ، وعاصم بن أبي النجود، ومجاهد ابن رومي، وسليمان الأعمش، وإبراهيم بن مهاجر وغيرهم. وروى عنه أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، ومحمد بن عمر القصبي، وعلي بن حمزة الكسائي، وأبو كامل الجَحْدَريّ، وأبو عبيد الله محمد بن زياد الأعرابي وغيرهم.

عمل للمهديّ الأشعار المختارة المسمّاة «المفضّليات» وهي مئةٌ وثمانٍ وعشرون قصيدة قد تزيد وتنقص، وتتقدّم القصائد وتتأخر، بحسب الرواية عنه، والصحيحة التي رواها عنه ابن الأعرابي. له: «القصائد المختارة»، و«الأمثال»، و«العروض»، و«معاني الشعر»، و«الألفاظ».

(بغية الوعاة ٢/ ٢٩٧؛ وإنباه الرواة ٣/ ٢٩٨ـ ٣٠٥؛ وتاريخ بغداد ١٣/ ١٢١ـ ١٢٢؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٣٣ـ ١٣٤؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ٢/ ٣٠٧؛ ومراتب النحويين ص ١١٥ـ ١١٦؛ والمزهر ٢/ ٤٠٥ـ ٤٠٦؛ والنجوم الزاهرة ٢/ ٦٩؛ ونزهة الألباء ص ٦٧ـ ٦٩؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ١٦٤ـ ١٦٧؛ والفهرست ص ١٠٢).

المفضَّل بن محمد

(.../...ـ ٤٤٢هـ/ ١٠٥٠م)

المفضّل بن محمد بن مسعر، أبو المحاسن التنّوخي المعرّي. كان نحويًا أديبًا قاضيًا عادلاً ماهرًا. من أهل المعرّة. دخل بغداد، وأخذ عن علي بن عيسى الرّبعيّ، وعن محمد بن أشرس النحوي، وعن علي بن عبد الله الدّقيقيّ. سمع والده، وأبا عمر بن مهديّ. قرأ الفقه على أبي الحسن القدوري الحنفي. حدّث بدمشق، وناب في القضاء بها. وولي قضاء بعلبك. كان معتزليًا شيعيًا، يضع من الشافعي. من كتبه: كتاب في الردّ على الشافعي سمّاه «التنبيه»، و«تاريخ النحاة». توفي بدمشق سنة ٤٤٢هـ، وقيل: سنة ٤٤٣هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٩٧؛ والأعلام ٧/ ٢٨٠؛ والنجوم الزاهرة ٥/ ٥٢).

المَفْضول

المَفْضول، في اللغة، اسم مفعول من «فَضَلَ». وفَضَلَ عليه: غَلَبه بالفَضْل. وهو، في النحو، المُفَضَّل عليه.

انظر: المُفَضَّل عليه.

مُفْعالٌّ

وزن اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المُشبَّهة، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «اِفْعالَّ»، نحو: «مُحْمارّ».

انظر: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المُشبَّهة، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِفْعالَّ».

مُفْعَأَلٌّ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «اِفْعَأَلَّ»، نحو: «مُزْلَأَمّ» (اِزْلَأَمَّ النّهار: طلع).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِفْعَأَلَّ».

مُفْعَئِلٌّ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «اِفْعَأَلَّ»، نحو: «مُزْلَئِمّ» (اِزْلَأَمَّ النهار: طلع).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة و«اِفْعَأَلَّ».

مُفَعْأَلٌ

وزن اسم المفعول، من «فَعْأَلَ»، نحو: «مُبَرْأَل» (برأل الطائر: نفش ريشه).

انظر: اسم المفعول، و«فَعْأَلَ».

مُفَعْئِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «فَعْأَلَ»، نحو: «مُبَرْئِلٌ» (برأل الطائر: نفش ريشه).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«فَعْأَلَ».

مِفْعال

وزن من أوزان:

- الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسمًا، نحو: «مِصْباح»، وصفةً، نحو: «مِفْساد».
- اسم الآلة القياسيّة، نحو: «مِفْتاح».
- صِيَغ المبالغة القياسيّة، نحو: «مِعْلام» (كثير العلم).
- ما يَسْتَوي فيه المذكّر والمؤنّث، نحو: «هذا رجل مِفْضال»، و«هذه امرأةٌ مِفْضال».
- الاسم الممدود، نحو: «مِعْطاء».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، واسم الآلة، وصِيَغ المبالغة، وما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، والاسم الممدود؛ وانظر: إلحاق تاء التأنيث صيغة «مِفْعيل»، و«مِفْعال»، و«مِفْعَل».

مِفْعالَةٌ

وزن من أوزان صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «مِجْذامة» (كثير القطع).

انظر: صِيَغ المبالغة.

مُفْعَأْلَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «اِفْعَأْلَلَ»، نحو: «مُبْرَأْلَلٌ» (اِبْرَأْلَل الديك: نفش ريشه).

انظر: اسم الفاعل، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِفْعَأْلَلَ».

مُفْعَأْلِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المشبَّهة من «اِفْعَأْلَلَ»، نحو: «مُبْرَأْلِلٌ» (اِبْرَأْلَلَ الدّيك: نفش ريشه).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة و«افْعَأْلَلَ».

مُفَعْفَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَعْفَلَ»، نحو: «مُزَهْزَق» (زهزق: ضحك ضحكًا شديدًا).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعْفَلَ».

مُفَعْفِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من «فَعْفَل»، نحو «مُزَهزِق» (زهزق: ضحك ضحكًا شديدًا).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المشبَّهة و«فَعْفَل».

مَفْعَلَ

وزن من أوزان الفعل الثلاثيّ المزيد الملحق بـ«فَعْلَلَ»، نحو: «مَرْحَبَ».

انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد، والملحق بـ«فَعْلَلَ».

مَفْعَلٌ

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، نحو: «مَقال».

ـ المصدر الميميّ من الفعل الثلاثيّ بشرط ألّا يكون الفعل مثالًا صحيح اللام وفاؤه تُحذَف في المضارع، نحو: «شرب مَشْرَبًا».

ـ الاسم المعدول، نحو: «مَوحَد» (وعليه تُعدل الأعداد من واحد إلى عشرة).

ـ اسم الزمان أو المكان من الفعل الثلاثيّ بشرط ألّا يكون مثالًا فاؤه واو، ولا أجوف عينه ياء، ولا صحيحًا مكسور العين في المضارع، نحو: «مَشْرَب».

ـ الاسم المقصور المدلول به على المصدر، أو الزمان، أو المكان، مثل: «مَرْقًى».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة مجيء اسما الزمان والمكان والمصدر الميميّ من الفعل الثلاثيّ الأجوف اليائيّ على «مَفْعَل»، وجاء في قراره:

«يجوز أن يجيء اسما الزمان والمكان والمصدر الميمي من الفعل الثلاثي الأجوف اليائي على «المفْعَل» بالفتح، فيقال مثلًا: «المسار» لمعنى السير أو مكانه أو زمانه، وكذلك يقال: طار مطارًا، والآن مطاره، وهنالك المطار»[1].

وانظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، والمصدر الميميّ، والعدل، واسم المكان، واسم الزمان، والاسم المقصور.

مَفْعَلّ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، نحو: «مَكْوَرّ» (العظيم روثة الأنف)، وقيل: لم يجِئ منه إلّا هذا الاسم.

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف.

مَفْعُلٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجِئ إلّا اسمًا، والتاء المربوطة لازمة له، نحو: «مَقْبُرَة»، ولا يُستعمل بغير التاء إلّا أن يُجمَع بحذفها،

---

(١) في أصول اللغة ٣/ ١١؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٠ـ ٣٠١.

نحو: «مَأْلُك» في جمع «مَأْلُكَة» (رسالة).

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف.

مَفْعِلْ

وزن فعل الأمر من «مَفْعَلَ»، نحو: «مَرْحِبْ».

انظر: فعل الأمر، و«مَفْعَلَ».

مَفْعِلٌ

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسمًا، نحو: «مَسْجِد»، وصفةً، نحو: «رجل مَنْكِب» (أي: عريف)، وهو قليل في الصفة.

ـ اسم الزمان أو المكان من الفعل الثلاثيّ إذا كان مثالاً فاؤه واو، نحو: «مَوْعِد»، أو أجوف عينه ياء، نحو: «مَصِيف»، أو صحيحًا مكسور العين في المضارع، نحو: «مَجلِس».

ـ المصدر الميميّ الثلاثيّ بشرط أن يكون صحيح اللّام، وفاؤه تُحذف في المضارع، نحو: «مَوْقِع».

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، واسم الزمان، واسم المكان، والمصدر الميميّ.

مُفْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسمًا، نحو: «مُصْحَف»، وصفةً، نحو: «مُغْلَم»، وهو في الوصف كثير، ووزن مصدر الفعل الثلاثيّ المزيد بحرف «أَفْعَلَ»، نحو: «مُكْرَم»، ووزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «أَفْعَلَ»، نحو: «مُعْرَب».

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، والمصدر، والفعل الثلاثيّ المزيد بحرف، واسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«أَفْعَلَ».

مُفْعَلٌّ

وزن من أوزان اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المُشبَّهة، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْعَلَّ»، نحو: «مُشْتَدٌّ».

انظر: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المُشبَّهة، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْعَلَّ».

مُفْعُلٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، نحو: «مُنْخُلٌ».

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف.

مُفْعِلٌ

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، ويكون صفةً، نحو: «مُعْرِبٌ»، وقيل: لم يجِيء إلاّ اسمًا إلاّ قولهم: «مُؤْقِ» (حرف العين الذي يلي الأنف)، وقال ابن جنّي: أصله «مؤقيّ مُخفّف».

ـ اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «أَفْعَلَ»، نحو: «مُكْرِمٌ».

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، واسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«أَفْعَلَ».

مُفَعْلٍ (المُفَعْلي)

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «فَعْلَى»، نحو: «مُقَلْسٍ» (قَلْسَى: ألبسه القلنسوة).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«فَعْلَى».

مُفَعَّل

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَعَّلَ»، نحو: «مُعَلَّم».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعَّلَ».

مُفَعِّل

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «فَعَّلَ»، نحو: «مُعَلِّم».

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«فَعَّلَ».

مِفْعَل

وزن من أوزان:

- الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسمًا، نحو: «مِنْبَر»، وصفةً، نحو: «مِدْعَس».
- اسم الآلة القياسيّ، نحو: «مِبْرَد».
- ما يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، نحو: «رجل مِقْوَل»، و«إمرأة مِقْوَل».
- صِيَغ المبالغة غير القياسيَّة، نحو: «مِحْرَب».
- الاسم المقصور المدلول به على آلة، نحو: «مِكْوَى».

وانظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، واسم الآلة، وما يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، وصِيَغ المبالغة. وانظر: إلحاق تاء التأنيث صيغة مِفْعِيل ومِفْعال ومِفْعَل.

مِفْعِل

وزن الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجِىء إلَّا اسمًا، نحو: «مِنْخِر».

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف.

مِفْعِلّ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، ولا يكون إلّا اسمًا، نحو: «مِرْعِزّ» (الزّغب الذي تحت شعر العنز).

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين.

مَفْعَلَّى

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وهو قليل، ولم يجىء إلَّا صفةً، نحو: «مَكْوَرَّى» (الفاحش المِكثار).

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد أحرف.

مَفْعِلَّى

وزن الاسم الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، المنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يجِىء إلّا صفة، نحو: «مَرْعِزَّى» (الليِّن من الصوف).

انظر: الاسم الثُّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث المقصورة.

مُفْعِلَّى

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف المنتهي بألف التأنيث المقصورة، نحو: «مُكْوِرَّى» (العظيم الرَّوثة من الدوابّ، أو العظيم الأرنبة).

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث المقصورة.

مُفَعْلَى

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَعْلَى»، نحو: «مُقَلْسَى» (قَلْسَى: لبس القلنسوة).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعْلَى».

مِفْعِلَّى

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يجِيء إلّا اسمًا، نحو: «مِرْعِزَّى» (الزغب الذي تحت شعر العنز)؛ فأما قولهم: «رجل مِرْقِدَّى» (الذاهب على وجهه) فَمن قبيل الوصف بالأسماء؛ لأنّها غير مطابقة لموصوفها.

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث المقصورة.

مَفْعِلاء

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، نحو: «مَرْعِزاء» (الزَّغب الذي تحت شعر العنز)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث الممدودة.

مِفْعِلّاء

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، نحو: «مِرْعِزّاء» (الزّغب الذي تحت شعر العنز).

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، وألف التأنيث الممدودة.

مَفْعَلان

وزن من أوزان:

- الاسم الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ولم يجِيء إلّا صفةً، نحو: «مَلأَمان».
- صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «مَكْذَبان».

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وصِيَغ المبالغة غير القياسيّة.

مَفْعَلانَة

وزن من أوزان صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو «مَكْذَبانة» (شديد الكذب).

انظر: صِيَغ المبالغة.

مَفْعَلَة

مصدر الفعل الثلاثيّ المزيد بحرف الملحق بالرباعيّ «مَفْعَلَ»، نحو: «مَرْحَبَ مَرْحَبَةً».

انظر: المصدر، والفعل الثلاثيّ المزيد بحرف، والملحق بـ«فَعْلَلَ».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال «مَفْعَلَة» للدلالة على الفاعليّة[1].

كما أجاز قياسيّة «مَفْعَلَة» للمصدر الميميّ من الثلاثيّ، وجاء في قراره:

«سُمع من المصدر الميميّ من الثلاثيّ ألفاظ كثيرة مختومة بالتاء، مثل: «مَحْمَدَة»، و«مَذمَّة»، و«مَبْخلة»، و«مَجْبَنة»، و«مخزنة»، و«مودّة»، وغيرها كثير. ولهذه الكثرة ترى اللجنة جواز القياس عليها».

وهذه قائمة بمجموعة من المصادر الميميّة لحقت بها التاء، وهي مستخرجة من معاجم اللغة[2]:

مهلكة، مشارة، مسرة، موعظة، مخافة، مشقة، مغفرة، محبة، معرفة، مرمة، مسألة،

---

(١) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٣.

(٢) في أصول اللغة ٢/٢٣.

مغضبة، مهانة، مساءَة، مهابة، موجدة، معاذة، معتبة، مخبثة، مبعثة، مقالة، منصبة، متعبة، مفخرة، مخافة، مرادة، مسعدة، مكرمة، مهمة، مخالة، مزلة، مرغمة، مقدرة، معرفة، مفسدة، موعدة، معصية، ميسرة».

وأجاز أيضًا استعمال «مَفْعَلة» للمكان الذي يكثر فيه الشيء، مع إجازة لحوق التاء لاسم المكان من مصدر الفعل الثلاثيّ[1].

كما أجاز صياغة «مَفْعَلَة» ممّا وسطه حرف علّة من أسماء الأعيان بإجازة التصحيح، نحو: «مَتْوَتَة» من «التوت»، و«مَخْوَخة» من «الخوخ»[2].

للتوسُّع انظر:

- «صوغ «مَفْعَلة» للدلالة على الفاعليّة». مصطفى الشهابي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، العدد ٢٦ (١٩٥١). ص ٣١٢- ٣١٤.

- «صوغ «مَفْعلة» من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف ممّا وسطه حرف علّة». محمد الطاهر بن عاشور. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٣٦، ج ١ (١٩٦١م). ص ٣٦- ٤٢.

- «صوغ «مَفْعَلة» للدلالة على الفاعليّة». محمد شوقي أمين. البحوث والمحاضرات لمجمع اللغة العربية بالقاهرة للدورة السابعة والعشرين (١٩٦٠- ١٩٦١م). ص ٢٤٩- ٢٥٦.

مُفَعْلَتٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَعْلَتَ»، نحو: «مُعَفْرَتٌ».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعْلَتَ».

مُفَعْلِتٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «فَعْلَتَ»، نحو: «مُعَفْرِت».

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«فَعْلَتَ».

مِفْعَلَةٌ

وزن من أوزان اسم الآلة القياسيّة، نحو: «مِكْنَسَة».

انظر: اسم الآلة.

مُفَعْلَسٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَعْلَسَ»، نحو: «مُخَلْبَسٌ» (مخدوع).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعْلَسَ».

مُفَعْلِسٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «فَعْلَسَ»، نحو: «مُخَلْبِسٌ» (خادع).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة و«فَعْلَسَ».

مُفْعَلَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ،

---

(١) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٨.

(٢) مجموعة القرارات العلمية. ص ٣٢؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٣.

واسم الزمان، واسم المكان من «اِفْعَلَلَّ»، نحو: «مُطْمَأَنٌّ»، ومن «اِفْعَلَلَّ» (ذي الزِّيادة)، نحو: «مُبْيَضَضٌّ»[1].

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِفْعَلَلَّ».

مُفْعَلَّلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «اِفْعَلَّلَ»، نحو: «مُخْرَمَّسٌ».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِفْعَلَّلَ».

مُفْعَلِلٌّ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «اِفْعَلَلَّ»، نحو: «مُطْمَئِنٌّ»، ومن «اِفْعَلَلَّ» (ذو الزِّيادة)، نحو: «مُبْيَضِضٌّ»[1].

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«اِفْعَلَلَّ».

مُفْعَلِّلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «اِفْعَلَّلَ»، نحو: «مُخْرَمِّسٌ» (ساكت).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«اِفْعَلَّلَ».

مُفَعْلَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَعْلَلَ»، نحو: «مُدَحْرَجٌ»، ومن «فَعْلَلَ» (ذي الزِّيادة)، نحو: «مُجَلْبَبٌ»[2].

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعْلَلَ».

مُفَعْلِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «فَعْلَلَ»، نحو: «مُدَحْرِجٌ»، ومن «فَعْلَلَ» (ذي الزِّيادة)، نحو: «مُجَلْبِبٌ».

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«فَعْلَلَ».

مُفَعْلَمٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَعْلَمَ»، نحو: «مُغَلْصَمٌ» (غلصمه: قطع غلصومه).

انظر: اسم الفاعل، و«فَعْلَمَ».

مُفَعْلِمٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «فَعْلَمَ»، نحو: «مُغَلْصِمٌ» (غلصمه: قطع غلصومه).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«فَعْلَمَ».

مُفَعْلَنٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَعْلَنَ»، نحو: «مُقَطْرَنٌ» (مدهون بالقطران).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ،

---

(١) الفرق بين وزني «اطمأنّ»، و«ابْيَضَضَّ» أنّ لامين من لامات «ابيضَضّ» مزيدتان، في حين أنّ لامًا واحدة من «اطمأنّ» مَزيدة.

(٢) الفرق بين وزني «دَحْرَجَ»، و«جَلْبَبَ» أنّ إحدى لامي «جلبب» مزيدة للإلحاق، في حين أنّ لامي «دحرج» أصليّتان.

واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعْلَنَ».

مُفَعْلِنٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «فَعْلَنَ»، نحو: «مُقَطْرِنٌ» (داهِن بالقطران).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«فَعْلَنَ».

مُفْعَمَّلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «إفْعَمَّلَ»، نحو: «مُهْرَمَّعٌ» (اهرمّع الرجل: أسرع في مشيته).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«إفْعَمَّلَ».

مُفْعَمَلٌّ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «إفْعَمَلَّ»، نحو: «مُسْمَقَرٌّ» (اسمقرّ اليوم: كان شديد الحرارة).

انظر: اسم المفعول، و«إفْعَمَلَّ».

مُفْعَمِلٌّ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «إفْعَمَلَّ»، نحو: «مُسْمَقِرٌّ» (اسمقرّ اليوم: كان شديد الحرارة).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«إفْعَمَلَّ».

مُفْعَمِّلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «إفْعَمَّلَ»، نحو: «مُهْرَمِّعٌ» (مُسرع في المشي).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«إفْعَمَّلَ».

مُفَعْمَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَعْمَلَ»، نحو: «مُقَصْمَلٌ» (قصمل: قارب الخطى في مشيه).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعْمَلَ».

مُفَعْمِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «فَعْمَلَ»، نحو: «مُقَصْمِلٌ» (قارب الخطى في مشيه).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«فَعْمَلَ».

مُفْعَنْلٍ (المُفْعَنْلِي)

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «إفْعَنْلَى»، نحو: «مُحْرَنْبٍ» (المُحْرَنْبي) (احْرَنبى الديك: نفش ريشه وتهيَّأ للقتال).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«إفْعَنْلى».

مُفَعْنَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَعْنَلَ»، نحو: «مُقَلْنَسٌ» (قلنس: لبس القلنسوة).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعْنَلَ».

مُفَعْنِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «فَعْنَلَ»، نحو: «مُقَلْنِسٌ» (لابس القلنسوة).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«فَعْنَلَ».

مُفْعَنْلى

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «اِفْعَنْلَى»، نحو: «مُحْرَنْبى» (احرنبى الديك: نفش ريشه، وتهيّأ للقتال).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِفْعَنْلَى».

مُفْعَنْلَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «اِفْعَنْلَلَ»، نحو: «مُحْرَنْجَمٌ» (احرنجم القوم: ازدحموا)، ومن «اِفْعَنْلَلَ» (ذي الزيادة)، نحو: «مُقْعَنْسَسٌ»[1] (اِقْعَنْسَسَ: رجع وتأخّر).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِفْعَنْلَلَ».

مُفْعَنْلِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «اِفْعَنْلَلَ»، نحو: «مُحْرَنْجِمٌ» (احرنجمَ القوم: إزدحمُوا)، ومن «اِفْعَنْلَلَ»[1] (ذي الزِّيادة)، نحو: «مُقْعَنْسِسٌ».

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«اِفْعَنْلَلَ».

مُفْعَنْمَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «اِفْعَنْمَلَ» نحو: «مُهْرَنْمَعٌ» (اهرنمع الرجل: أسرع في مشيه).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِفْعَنْمَلَ».

مُفْعَنْمِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «اِفْعَنْمَلَ»، نحو: «مُهْرَنْمِعٌ» (اهرنمع الرجل: أسرع في مشيه).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«اِفْعَنْمَلَ».

مُفْعَهَلٌّ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «اِفْعَهَلَّ»، نحو: «مُقْمَهَدٌّ» (اِقْمَهَدَّ الرجل: رفع رأسه).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِفْعَهَلَّ».

مُفْعَهِلٌّ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «اِفْعَهَلَّ»، نحو: «مُقْمَهِدٌّ» (رافع رأسه).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«اِفْعَهَلَّ».

مُفَعْهَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَعْهَلَ»، نحو: «مُغَلْهَص» (غلهصه: قطع غلصومه).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعْهَلَ».

---

(١) الفرق بين وزني «اِحْرَنْجَمَ»، و«اِقْعَنْسَسَ» أنّ إحدى لامي «اقْعَنْسَسَ» مزيدة للإلحاق، في حين أنّ لامي «اِحْرَنْجَمَ» أصليّتان.

مُفَعْهِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «فَعْهَلَ»، نحو: «مُغَلْهِصٌ» (غلهصه: قطع غلصومه).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«فَعْهَلَ».

مُفْعَوْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، من «اِفْعَوْعَلَ»، نحو: «مُعْشَوْشَبٌ».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِفْعَوعَلَ».

مُفْعَوْعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «اِفْعَوْعَلَ»، نحو: «مُعْشَوشِبٌ».

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«اِفْعَوْعَلَ».

مَفْعُولٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِىء إلّا صفةً، وهو اسم المفعول من الفعل الثلاثيّ المُجَرَّد غير المعتلّ العين، نحو: «مَقْتُول».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسيّة جمع «مَفْعول» على «مَفاعيل». وجاء في قراره:

«قاس النحاة جمع «مَفْعول» اسمًا أو مصدرًا على «مَفاعيل». وترى اللجنة قياسيّة جمعه مطلقًا»[1].

للتوسُّع انظر:

ـ «فتاوى لغوية وأهمّها صحة جمع «مَفعول» على «مفاعيل». عبد القادر المغربي، المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد ١٣، ج ٣ و٤ (١٩٣٣م)، ص ١٣٩ـ ١٤٧.

ـ «قياس جمع «مَفْعول» على «مَفاعيل». البحوث والمحاضرات للدورة السادسة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة، ص ١٢٤ـ ١٢٥.

ـ «مَفْعول مفاعيل»، عارف النكدي، مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، المجلد ٤٠، ج ١ (١٩٦٥م)، ص ١٠٩ـ ١١٦.

المَفْعول

المفعول، في اللغة، اسم مَفْعول من «فَعَلَ»، وفَعَلَ الشَّيءَ: عَمِله. وهو، في النحو، المفعول به، واسم المفعول، وخبر «كان» وأخواتها (عند بعضهم).

انظر كلًّا في مادّته.

المَفْعول الذي لم يُسَمَّ فاعِلُه

هو الفعل المجهول، ونائب الفاعل.

انظر كلًّا في مادّته.

المفْعول الذي لم يُسَمَّ مَنْ فَعَلَ به

هو نائب الفاعل.

انظر: نائب الفاعل.

المَفْعول به

١ ـ تعريفه: هو ما وقع عليه فعل الفاعل إيجابًا أو سلبًا، نحو: «أكلتُ التفاحةَ»، و«ما خالفتُ النظامَ»[2].

---

(١) في أصول اللغة ٢/ ٣٢؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٣ـ ٣٠٩.

(٢) «النظامَ»: مفعول به منصوب بالفتحة.

٢ ـ تقديم المفعول به وتأخيره: الأصل أن يتصل الفاعل بفعله؛ لأنه كالجزء منه، فيأتي الفعل أولاً، فالفاعل، فالمفعول به. لكن قد يتقدم المفعول به على الفاعل، أو على الفعل والفاعل معًا. وهذا التقدّم إما جائز، وإما واجب، وإما ممتنع.

أ ـ تقديم المفعول به على الفاعل وجوبًا: يجب تقديم المفعول به على الفاعل في ثلاثة مواضع:

١ ـ إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٤][1].

٢ ـ إذا كان المفعول به ضميرًا متصلاً والفاعل اسمًا ظاهرًا، نحو: «كافأني المعلمُ»[2].

٣ ـ إذا كان الفاعل محصورًا[3] بـ«إلّا»، أو بـ«إنّما»، نحو: «ما أكرمَ سعيدًا إلا محمدٌ»[4]، و«إنّما أكرمَ سعيدًا محمدٌ».

ب ـ تقديم الفاعل على المفعول به وجوبًا: يجب تقديم الفاعل على المفعول به في المواضع التالية:

١ ـ إذا لم يَظْهر الإعراب في أواخر الكلمات، ولم توجد قرينة تميِّز الفاعل من المفعول به[5]، نحو: «علّم موسى عيسى»[6]، و«أكرمَ ابني أخي»[7].

٢ ـ إذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين

---

(١) «إبراهيمَ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ربُّه»: فاعل «ابتلى» مرفوع بالضمة وهو مضاف. والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. وقد ورد في الشعر أبيات تقدم فيها الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول به، على هذا الأخير، ومنها قول أبي الأسود الدؤلي (من الطويل):

جزى ربُّه عنّي عَدِيَّ بنَ حاتم ... جزاءَ الكلاب العاوياتِ، وَقَدْ فَعَلْ

حيث تقدم الفاعل «ربُّه» على المفعول به «عديَّ» رغم اتصال الفاعل بضمير يعود إلى المفعول به.

(٢) «كافأني»: فعل ماض مبني على الفتح، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «المعلمُ»، فاعل «كافأ» مرفوع بالضمة.

(٣) وهذا يعني أن الفعل محصور وقوعه من هذا الفاعل دون غيره. وذلك يكون ردًا على من اعتقد أن الفاعل غيره، أو هو وغيره.

(٤) «ما»: حرف نفي. «أكرمَ»: فعل ماض مبني على الفتح. «سعيدًا»: مفعول به منصوب. «إلا»: حرف حصر. «محمد»: فاعل «أكرم» مرفوع. وقد أجاز بعض النحاة تقديم الفاعل المحصور على المفعول به، تمسكًا بما ورد من ذلك، ومنه قول الشاعر (من البسيط):

ما عابَ إلّا لئيمٌ فِعْلَ ذي كَرَم ... ولا جفا قطُّ إلّا جُبَّأٌ بَطَلا

حيث تقدم الفاعل المحصور «لئيم» على المفعوّل به «فعلَ».

(٥) أما إذا وجدت القرينة فيجوز تقديم المفعول به، نحو: «أكرمتْ سعيدًا سعادُ»، والقرينة هنا هي تاء التأنيث في «أكرمت».

(٦) «موسى»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «عيسى»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر.

(٧) «ابني»: فاعل «أكرم» مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء. والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «أخي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة... والياء ضمير متصل مبنيّ في محل جرّ بالإضافة.

متصلين، نحو: «علَّمتُهُ»[1].

٣ ـ إذا كان الفاعل ضميرًا متَّصلًا والمفعول به اسمًا ظاهرًا، نحو: «أكرمتُ محمدًا».

٤ ـ إذا كان المفعول به محصورًا[2] بـ«إلّا» أو بـ«إنَّما»[3]، نحو: «إنما علَّم محمَّدٌ سعيدًا»[4]، و«ما علَّم محمد إلا سعيدًا»[5].

ج ـ تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معًا: يجب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معًا، في الحالات التالية:

١ ـ إذا كان من الأسماء التي لها حقّ الصدارة كأسماء الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: الآية ٣٣][6]، والاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: الآية ٨١][7]، ونحو: «من كافأتَ؟»[8]، و«كم»، و«كأيِّن» الخبريَّتين، نحو: «كم كتابٍ قرأتَ!»[9] و«كأيِّن من حسنةٍ فعلتَ!»[10]، أو إذا كان مضافًا إلى ما له حق الصدارة، نحو: «عملَ مَنْ تعملْ أعملْ»، و«مسابقةَ مَنْ صحَّحتَ؟»، و«مسابقةَ كم تلميذٍ صحَّحتَ!».

٢ ـ إذا كان منصوبًا بجواب «أمّا»، وليس لجواب «أمّا» منصوب مقدَّم غيره، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾ [الضحى: الآية: ٩ ـ ١٠][11].

٣ ـ ملاحظات:

أ ـ إذا كان معمول الصفة المشبَّهة[12] معرفة مقترنًا بضمير الموصوف، أو مضافًا إلى ما فيه ضمير الموصوف،

---

(١) «عَلَّمَ»: فعل ماض مبني على السكون. والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. والهاء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

(٢) وهذا يعني أن فعل الفاعل محصور وقوعه على هذا المفعول دون غيره. وذلك يكون ردًّا على من اعتقد أن الفعل وقع على غيره؛ أو عليه وعلى غيره.

(٣) وقد أجاز بعض النحاة تقديم المفعول به المحصور على الفاعل، تمسكًا بما ورد من ذلك، ومنه قول الشاعر (من الطويل):

تزوَّدتُ من ليلى بِتَكْليم ساعةٍ فما زاد الأَ ضعفَ ما بي كلامُها

حيث تقدم المفعول به المحضور «ضعفَ» على الفاعل «كلامُها».

(٤) «إن»: حرف توكيد مبني بطل عمله. «ما»: حرف كافّ مبني. «علَّم»: فعل ماض مبني. «محمدًا»: مفعول به منصوب. «سعيدٌ»: فاعل «علَّمَ» مرفوع بالضمة.

(٥) «ما»: حرف نفي. «علَّم»: فعل ماض مبني. «محمدًا»: مفعول به مقدَّم منصوب. «إلا»: حرف حصر مبني. «سعيدٌ»: فاعل مؤخّر مرفوع.

(٦) «مَنْ»: اسم شرط مبني في محل نصب مفعول به مقدَّم.

(٧) «أيَّ»: اسم استفهام منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به مقدَّم.

(٨) «مَنْ»: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدَّم.

(٩) «كَمْ»: الخبرية اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدَّم.

(١٠) «كأيِّن»: الخبرية اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدَّم.

(١١) «فأما»: الفاء حرف استئناف. «أما»: حرف تفصيل. «اليتيمَ»: مفعول به منصوب. «فلا»: الفاء حرف ربط. «لا»: حرف نهي. «تقهر»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضميرٌ مستتر فيه وجوبًا تقديره «أنتَ». ومثلها إعراب جملة «وأما السائل فلا تنهرْ».

(١٢) الصفة المشبَّهة صفة تصاغ من الفعل اللازم للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت، لا =

فالأصل أن يُرفع على أنه فاعل لها، نحو: «سعيدٌ جميلٌ وجهُه»[(١)]، ونحو: «سعيدٌ جميلٌ وجهُ أختِه». لكنه قد ينصب على أنه مشبّه بالمفعول به، بقصد المبالغة، نحو: «سعيدٌ جميلٌ وجهَه»[(٢)]. أما إذا كان معمول الصفة المشبَّهة معرَّفًا بـ«أل»، فيجوز جرّه بالإضافة، نحو: «سعيدٌ حسنُ الوجهِ»[(٣)]، أو نصبه على أنه مشبّه بالمفعول به[(٤)]، نحو: «سعيدٌ حسن الوجهَ»[(٥)]. أما إذا كان نكرة فينصب على التمييز، نحو: «سعيدٌ حسنٌ وجهًا»[(٦)].

ب ـ يُحذف عامل المفعول به وجوبًا في المواضع التالية:

١ ـ في باب الاشتغال، نحو: «زيدًا كافأته»[(٧)].

٢ ـ في باب الإغراء، نحو: «الصلاةَ»[(٨)].

٣ ـ في باب التحذير، نحو: «إياكَ والكسلَ»[(٩)]، ونحو: «الكذبَ الكذبَ»[(١٠)].

٤ ـ في باب الاختصاص، نحو: «نحن العربَ نكرم ضيوفَنا»[(١١)].

٥ ـ في باب النعت المقطوع، نحو: «مررتُ بزيدٍ المسكينَ»[(١٢)].

ويُحذف جوازًا لدليل، كأن يقال لكَ: «منْ أُكرمُ؟»، فتجيب: «المجتهِدَ»، أي: أكرِمِ المجتَهِدَ.

٤ ـ حذف المفعول به: يجوز حذف المفعول به لدليل، وذلك بعد الاستفهام، كأن يُقال لك: «هل شاهدتَ بعلبكَّ؟»، فتُجيب: «شاهدتُ»، أي: شاهدْتُها. وقد يكون الحذف لقرينة: رَعتِ الماشيةُ، أي: رَعتِ العُشب، ومنه: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ۝٣﴾ [الضحى: الآية ٣] أي: وما قَلاك. ومنه: ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن

= على وجه الحدوث، نحو: كريم، صعب، أسود... إلخ.

(١) «سعيدٌ»: مبتدأ مرفوع. «جميل»: خبر مرفوع. «وجهُهُ»: فاعل «جميل» مرفوع والهاء مضاف إليه. ويجوز أن نعرب «جميل» خبرًا مقدمًا، و«وجهه» مبتدأ مؤخرًا، وجملة «جميل وجهه» خبرًا عن «سعيد».

(٢) «وجهَه»: مشبه بالمفعول به منصوب بالفتحة. والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

(٣) «الوجهِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

(٤) نقول مشبه بالمفعول به لأن الصفة قاصرة غير متعدّية.

(٥) «الوجهَ»: مشبه بالمفعول به منصوب بالفتحة.

(٦) «وجهًا»: تمييز منصوب بالفتحة.

(٧) «زيدًا»: مفعول به لفعل محذوف تقديره «كافأتُ»، والتقدير: «كافأتُ زيدًا كافأته». «كافأته»: فعل وفاعل ومفعول به.

(٨) «الصلاةَ»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «إلزموا»، أو نحوه.

(٩) «إياكَ»: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به لفعل التحذير المحذوف، أي: قِ نفسك. والواو حرف عطف مبني. و«الكسل»: مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره: إحذر.

(١٠) «الكذبَ»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: إحذر.

(١١) «العربَ»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «نخصّ» أو «نعني».

(١٢) «المسكينَ»: مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره: «أخص». ويجوز هنا رفع «المسكين» على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو».

﴿يَخۡشَىٰ ٣﴾ [طه: الآيتان ٢ ـ ٣]، أي: يخشى الله.

وقد يُنَزَّل المتعدِّي منزلة اللازم فلا يُذكر المَفعول به ولا يُقدَّر كقوله تعالى: ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾ [الزُّمر: ٩١]. فالفعل يَعْلَمون المذكور مرّتين لم يُذكر له مفعول وما نَصَب مفعولين من أفعال القلوب جاز فيه حذفُ مفعولَيْه معًا وحذف أحدهما لدليل فمن حذف أحدهما قول عنترة (من الكامل):

ولَقدْ نَزَلْتِ فلا تَظُنّي غيْرَه
مِنّي بمنزلةِ المُعَزِّ المُكْرَمِ

أي: فلا تَظُنّي غيره واقِعًا، ومن حَذْفِهما معًا قوله تعالى: ﴿أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ﴾ [القَصَص: ٦٢]، أي: تزعمونهم شُركائي، ومن ذلك قولهم: من يسْمَع يخَلْ، أي: يَخَلْ ما سمِعُه حقًّا.

٥ ـ **عامل النصب في المفعول به**: اختلف الكوفيون والبصريون في هذا العامل[1]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصبَ الفعلُ والفاعلُ جميعًا، نحو: «ضربَ زيدٌ عمرًا». وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونَصَّ هشام بن معاوية صاحب الكسائيّ على أنك إذا قلت: «ظننت زيدًا قائمًا» تنصب «زيدًا» بالتاء و«قائمًا» بالظنّ. وذهب خَلَفُ الأحمرُ من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية.

وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل في المفعول النصبَ الفعلُ والفاعلُ وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظًا أو تقديرًا، إلا أنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، والدليل على ذلك من سبعة أوجه:

الأول: أن إعراب الفعل في الخمسة الأمثلة يقع بعده نحو: «يفعلان»، و«تفعلان»، و«يفعلون»، و«تفعلون»، و«تفعلين» يا امرأة، ولولا أن الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز أن يقع إعرابُهُ بعدَهُ.

والوجه الثاني: أنه يُسَكَّنُ لامُ الفعلِ إذا اتصل به ضميرُ الفاعلِ، نحو: «ضَرَبْتَ»، و«ذَهَبْتَ» لئلّا يجتمع في كلامهم أربعُ حركاتٍ متواليات في كلمة واحدة، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لامُ الفعل لأجله.

والوجه الثالث: أنه يلحق الفعلَ علامةُ التأنيث إذا كان الفاعلِ مؤنَّثًا، فلولا أنه يتنزل منزلَةَ بعضِهِ وإلا لما أُلحق علامَةَ التأنيثِ؛ لأن الفعل لا يؤنَّثُ، وإنما يؤنَّث الاسم.

والوجه الرابع: أنهم قالوا: «حَبَّذا»، فركَّبوا «حَبَّ»، وهو فعل مع «ذا» وهو اسم؛ فصارا بمنزلة شيء واحد، وحُكِم على موضعه بالرفع على الابتداء.

والوجه الخامس: أنهم قالوا في النسب إلى «كُنتُ»: «كُنتِيٌّ»، فأثبتوا التاء، ولو لم يتنزل ضميرُ الفاعلِ منزلَةَ حرفٍ من نفس الفعل وإلا

---

(١) انظر: المسألة الحادية عشرة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٧٤؛ وشرح المفصل ١/ ١٢٤ـ ١٢٥.

لما جاز إثباتها.

والوجه السادس: أنهم قالوا: «زيد ظننت منطلق»، فألغوا «ظننت»، ولولا أن الجملة من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد وإلّا لما جاز إلغاؤها؛ لأن العمل إنّما يكون للمفردات لا للجمل.

والوجه السابع: أنهم قالوا للواحد «قِفَا» على التثنية؛ لأن المعنى: قِفْ قِفْ، قال الله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: الآية ٢٤] فثنى وإن كان الخطابُ لملَكٍ واحد، وهو مالِكٌ خازِنُ النار؛ لأن المعنى: أَلْقِ أَلْقِ، والتثنية إنما تكون للأسماء لا للأفعال؛ فدلّ على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد.

وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وكان المفعول لا يقع إلّا بعدهما، دَلَّ على أنه منصوب بهما، وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ إنهما يعملان في الخبر؛ لأنه لا يقع إلّا بعدهما. والذي يدلّ على أنه لا يجوز أن يكون الناصبُ للمفعول هو الفعلَ وحده أنه لو كان هو الناصبَ للمفعول لكان يجب أن يليه، ولا يجوز أن يُفْصَلَ بينه وبينه؛ فلما جاز الفصل بينهما دلّ على أنه ليس هو العامل فيه وحده، وإنما العاملُ فيه الفعل والفاعلُ.

* * *

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، والأصلُ في الأسماء أن لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية؛ فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إن الناصب للمفعول الفعل والفاعل لأنه لا يكون إلا بعدهما ـ إلى آخر ما قرروا» قلنا: هذا لا يدلّ على أنهما العاملان فيه؛ لما بيّنا أنّ الفاعل اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وبهذا يبطل قول من ذهب منهم إلى أن الفاعل وحده هو العامل، والكلام عليه كالكلام على مَنْ ذهب من البصريين إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر لهذا المعنى، وقد بيّنا فساد ذلك مستقصى في مسألة المبتدأ والخبر؛ فلا نعيده ها هنا.

وأما قولهم: «لو كان الفعل هو العاملَ في المفعول لكان يجب أن يَلِيَهُ ولا يفصل بينه وبينه» قلنا: هذا يبطل بـ«إنّ»؛ فإنّا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال: «إن في الدار لزيدًا»، و«إنّ عندك لَعمْرًا» قال الله سبحانه: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ [البقرة: الآية ٢٤٨][1]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المُزمّل: الآية ١٢]، فنصب الاسم بـ«إنّ» وإن لم تَلِهِ فكذلك ها هنا؛ وإذا لم يلزم ذلك في الحرف ـ وهو أضعف من الفعل؛ لأنه فرع عليه في العمل ـ فَلأنْ لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى كان ذلك من طريق الأولى، على أنّا نقول: إنّ الفعل قد وَلِيَ المفعولَ؛ لأن الفعل لما كان أقوى من حرف المعاني صار يعمل عملين؛

(١) وردت في عدّة آيات من القرآن الكريم، منها الحجر: ٧٧. انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص ١٠٣ـ ١٠٤.

فهذا بذاته رافع للفاعل وناصب للمفعول؛ لزيادته على حروف المعاني؛ فتقديرهُ تقدير ما عمل وليس بينه وبين معموله فاصل، وإذا لم يكن بينه وبين معمولِهِ فاصل بَانَ أنه قد وليه العامل[1]، فدل على أن العامل هو الفعل وحده.

وأما ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجَبَ أن لا يرتفع ما لم يُسَمَّ فاعله، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ» لعدم معنى الفاعلية، أن يُنْصَبَ الاسم في نحو: «ماتَ زيدٌ» لوجود معنى المفعولية، فلما ارتفع ما لم يُسَمَّ فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم في نحو: «مات زيد» مع عدم معنى الفاعلية؛ دلّ على فساد ما ذهب إليه. والله أعلم»[2].

المفعول به بواسطة حرف الجرّ

هو الظرف.

انظر: الظرف.

المفْعول الحَقيقيّ

هو المفعول النحويّ.

انظر: المفعول النحويّ.

المفعول الحُكْميّ

هو المفعول اللغويّ.

انظر: المفعول اللغويّ.

المَفْعول الصَّريح

هو المفعول الذي يَصل الفعلُ إليه بنفسه، نحو: «تجنَّبِ الكذبَ». ويقابله المفعول غير الصَّريح.

انظر: المفعول غير الصَّريح.

المَفْعول غير الصَّريح

هو المفعول غير المذكور صراحةً، وإنَّما يكون مجرورًا بواسطة حرف الجرّ، نحو الآية: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠]. ويُدخل بعضُ النحاة في عداده «المصدر المُؤوّل»، و«الجملة المؤوّلة بمفرد». ويقابله «المفعول الصَّريح».

انظر: المفعول الصَّريح.

المفعول فيه

هو الظرف.

انظر: الظرف.

مَفعول القول

هو الجملة المحكيّة بالقول أو الملحق به الواقعة في محلّ نصب مفعول به، نحو قول إيليا أبي ماضي (من الكامل):

قالَ: السَّماءُ كَئيبةٌ وَتَجهَّما
قلتُ: ابتسِمْ، يكفي التَّجَهُّمُ في السَّما

(جملة «السماء كئيبة» في محل نصب مقول القول، وكذلك جملة «ابتسِمْ»).

المفْعول لِأَجْله

هو المفعول له.

انظر: المفعول له.

المفْعول اللُّغويّ

هو المفعول به في المعنى دون اللفظ، نحو كلمة «الكذب» في قولك: «ما أكْرَهَ

---

(١) لعل الصواب: «بأن قد وليه المعمول».

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٨٢ـ ٨٤.

المؤمِنَ للكَذب». ويُسمَّى، أيضًا، «المفعول المعنويّ»، و«المفعول الحُكميّ». ويُقابله «المفعول النحويّ».

انظر: المفعول النحويّ.

المَفْعول له

١ ـ **تعريفه**: المفعول له أو لأجله أو من أجله، مصدر يُبيِّن سبب ما قبله، ويُشارك عامله في الزمان وفي الفاعل. ويُخالفه في اللفظ، نحو: «وقفتُ احترامًا لمعلِّمي». فالمفعول له هنا «احترامًا» مصدر يُبيِّن سبب الحدث الذي قبله وهو «الوقوف»، ويُشاركه في الزمان؛ لأن «الاحترام»، و«الوقوف» حَدَثا في وقت واحد، ويُشاركه في الفاعل؛ لأنَّ «القيام»، و«الإجلال» كانا من فاعل واحد. وهو مخالف للفعل في اللفظ، إذ إنه ليس من لفظ الفعل.

٢ ـ **أحكامه**: إذا استوفى المفعول له شروطه، جاز نصبه مباشرة، وجاز جرّه بحرف من حروف الجرّ التي تفيد التعليل[1]، نحو: «سافرتُ طلبَ الاستجمام»، أو «سافرتُ لطلبِ الاستجمام». ولكن إذا تجرَّد من «أل» والإضافة فالأكثر نصبه، نحو: «زرتك اطمئنانًا إليك»، وإذا اقترن بـ«أل»، فالأكثر جرّه بحرف جرّ، نحو: «سافرتُ للرغبة في العلم». أما إن أُضيف فالنَّصب والجرّ سواء؛ فمن النصب الآية: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٦٥]، ومن الجرّ الآية: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧٤].

٣ ـ **ملاحظة**: اشترط النحاة في المفعول له خمسة شروط، هي:

أ ـ أن يكون مصدرًا، فلا يُقال: «جئتك المدرسةَ»، أي: «لأجل المدرسة».

ب ـ أن يكون قلبيًّا، أي: من فعل منشأُه الحواسّ الباطنية كالتعظيم والإجلال والخوف، والجرأة، والرغبة، والرهبة، والعلم، والجهل، ونحوها، فلا يُقال: «جئتك كتابةً للرسالة».

ج ـ أن يتَّحد مع الفعل في الزمان، فلا يُقال: «سافرتُ العلْمَ»؛ لأنَّ زمان «السَّفَر» ماض، وزمان «العلم» مستقبل.

د ـ أن يتَّحد مع الفعل في الفاعل، فلا يُقال: «وقفتُ احترامَك لي»؛ لأن فاعل الوقوف غير فاعل الاحترام.

هـ ـ أن يكون علّة لحصول الفعل، بحيث يصحّ أن يقع جوابًا لقولك: «لِمَ فعلتَ؟» فإنْ قلتَ: «وقفتُ احترامًا لك»، فقولك: «احترامًا لك» بمنزلة جواب لمن يسألك: «لِمَ وقفتَ؟» أمّا إذا لم يُبيِّن المصدر علَّة حدوث الفعل، فلا يُعربُ مفعولاً لأجله، بل كما يطلبه العامل المتعلِّق به، فيكون مفعولاً مطلقًا، نحو: «عبدتُ الله عبادةً» أو غيره.

والمهم هنا أنَّ المصدر الذي فقد شرطًا من هذه الشروط، يجب جره بحرف جرّ يفيد التعليل، نحو الآية: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]، ونحو: «جئتك لكتابةِ الرسالة»، و«سافرتُ للعلم»، و«وقفتُ لاحترامِك لي»... إلخ.

٤ ـ **قال ابن مالك في ألفيّته**:

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المَصْدَرُ إنْ
أَبَانَ تَعْلِيلاً كَجُدْ شُكْرًا وَدِنْ

---

(١) وأهمّها: «اللام»، و«في»، و«الباء»، و«من».

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ
وَقْتًا وفَاعِلاً وَإنْ شَرْطٌ فُقِدْ
فَأجْرُرْهُ بِالحَرْفِ ولَيْسَ يَمْتَنِعْ
مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ
وقَلَّ أنْ يَصْحَبَهَا المُجَرَّدُ
والعَكْسُ في مَصْحُوبِ أَلْ وأَنْشَدُوا
«لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ»

مَفْعول ما لم يُسَمَّ فاعله

هو نائب الفاعل.

انظر: نائب الفاعل.

المفعول المطلق[١]

١ ـ تعريفه: المفعول المطلق مصدر أو ما ينوب عنه، يذكر بعد فعل من لفظه أو من مرادفه، تأكيدًا لمعناه، نحو: «قرأتُ قراءةً»[٢]، أو بيانًا لعدده، نحو: «دقَّتِ الساعةُ دقتين»[٣]، أو بيانًا لنوعه، نحو: «سرتُ سير الصالحين»[٤]، أو بدلاً من التلفظ بفعله، نحو: «صبرًا على المكاره»[٥].

٢ ـ ما ينوب عن المصدر: الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرًا من لفظ الفعل، ولكن هناك ألفاظ تنوب عن المصدر، فتكون مفعولاً مطلقًا[٦]، وهي:

أ ـ اسم المصدر[٧] نحو: «كلمته كلامًا».

ب ـ صفته، نحو: «أكرمته أحسنَ الإكرام».

ج ـ ضميره العائد إليه، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المَائدة: ١١٥][٨].

د ـ ما يرادفه في المعنى، نحو: «جلستُ قعودًا».

هـ ـ عدده، نحو: «كافأته خمسَ مكافآتٍ».

و ـ هيئته، نحو: «نمتُ نومةَ الأطفال».

ز ـ نوعه، نحو: «جلستُ القرفصاءَ»، و«رجَعَ القهقرى»، و«نظر شزرًا»، و«ضربْته سوطًا»، و«لعبتُ كرةَ القدم».

---

(١) سمِّي كذلك لأنه ليس مقيَّدًا تقييد باقي المفاعيل بذكر شيء بعده، فهو مفعول على الإطلاق، لا به، ولا معه، ولا له، ولا فيه.

(٢) «قراءةً»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

(٣) «دقتين»: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى.

(٤) «سيرَ»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

(٥) «صبرًا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، لفعل محذوف تقديره «اصبر».

(٦) يُعرب بعضُ مؤلفي كتب القواعد المدرسية ما ينوب عن المصدر نائب مفعول مطلق، لكننا لم نجد هذا المصطلح في المصادر النحويّة القديمة، فلماذا إضافة هذا المصطلح إلى المصطلحات النحوية التي تكاد لا تعدّ لكثرتها؟

(٧) هو ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث، ولم يساوه في اشتماله على جميع أحرف فعله، بل خَلَت هيئته من بعض أحرف فعله لفظًا وتقديرًا من غير عوض، نحو: «توضّأ وُضوءًا»، و«تكلّم كلامًا». فـ«الوضوء» مصدر «وضُوء» لا «توضّأ». ومصدر «تكلّم» هو «التكلّم»، أو «التكليم» لا «الكلام».

(٨) أي: لا أعذّب العذابَ المذكور. فالهاء في «أعذبه» ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول مطلق. وفي الآية الكريمة مفعول مطلق آخر هو: «عذابًا».

و ـ اسم الإشارة مشارًا به إلى المصدر، سواءٌ أُتبع بالمصدر، نحو: «جلستُ هذا الجلوسَ»، أم لم يتبع، نحو جوابك: «فعلتُ ذلك» لمن سألك: «هل فعلتَ فعلاً حسنًا؟».

ي ـ «ما»، و«أيّ» الاستفهاميّتان، نحو: «ما احترمتَ خالدًا؟»[١]، وقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٢٧].

ك ـ «ما»، و«مهما»، و«أي» الشرطيّات، نحو: «ما تجلسْ أجلسْ»[٢]، و«مهما تجلسْ أجلسْ»، و«أيَّ سير تسرْ أسرْ».

ل ـ لفظ «كلّ»، و«بعض»، و«أي» الكمالية مضافة إلى المصدر، نحو: «أكرمتهُ كلَّ الإكرام»، و«اجتهدتُ بعضَ الاجتهادِ»، و«سعيتُ أيَّ سعيٍ»[٣].

٣ ـ المصدر النائب عن فعله: هناك مصادر تُذكر بدلاً من التلفّظ بأفعالها، فتُعرب مفعولاً مطلقًا، وهي على ثمانية أنواع:

أ ـ مصدر يقع موقع الأمر، نحو: «صبرًا على المكاره»[٤]، و«بلهًا الشر»[٥].

ب ـ مصدر يقع موقع النهي، نحو: «مهلاً لا عجلةً»[٦]، و«صبرًا لا جزعًا»[٧].

ج ـ مصدر يقع موقع الدعاء، نحو: «رحمة للكاذب»، و«سقيًا لك ورعيًا». ومما يستعمل للدعاء مصادر قد أهملت أفعالها في الاستعمال، وهي: ويلَه وويبَه وويحَه وويسَه[٨].

د ـ مصدر يقع بعد الاستفهام موقع التوبيخ أو التعجّب أو التوجّع، نحو: «أَجُرأةً على فعل المكاره».

هـ ـ مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلّت القرائن على عاملها حتى صارت كالأمثال، نحو: «سمعًا وطاعةً»، و«شكرًا»، و«عجبًا»، و«سبحان الله»، و«معاذَ الله»، و«حاشى الله»، و«لبيك»، و«سعديك»، و«حنانيك»، و«دواليك»، و«حذاريك»[٩].

و ـ المصدر الواقع تفصيلاً لمجملٍ قبله، نحو: «دافعوا عن الوطن فإما استشهادًا وإما

---

(١) «ما»: اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول مطلق مقدّم. والمعنى: أي احترام احترمت خالدًا؟

(٢) «ما»: اسم شرط جازم مبني في محل نصب مفعول مطلق. والمعنى: أيُّ جلوس تجلس أجلس.

(٣) «كلّ»، و«بعضَ»، و«أيَّ»: مفاعيل مطلقة منصوبة.

(٤) أي: إصبر صبرًا على المكاره. «صبرًا»: مفعول مطلق منصوب.

(٥) «بَلْهَ»: مصدر متروك الفعل، ويستعمل منونًا كالمثل السابق، أو مضافًا، نحو: «بَلْهَ الشرِ». وأكثر استعمالاته اسم فعل أمر بمعنى «اترك».

(٦) أي: امهل مهلاً ولا تعجل عجلة. «مهلاً»، و«عجلة»: مفعولان مطلقان منصوبان.

(٧) أي: اصبر صبرًا ولا تجزع جزعًا. و«صبرًا»، و«جزعًا»: مفعولان مطلقان منصوبان.

(٨) «ويل»، و«ويب» كلمتان تستعملان للتهديد. «ويحَ»، و«ويسَ» كلمتا رحمة تقالان عند الإنكار الذي يراد به التنبيه على الخطأ.

(٩) «سبحانَ الله»: تعني تنزيهًا لله وبراءة له من السوء. و«معاذَ الله» تعني استعانة به ولجوءًا إليه. و«حاشى الله» تنزيهًا له. و«لبيك»: تلبية بعد تلبية. و«سعديك»: أساعد مساعدة بعد مساعدة. و«دواليك»: أداول دواليك. ونعرب كلًا من: «لبيك»، و«حنانيك»، و«سعديك»، و«دواليك»، و«حذاريك» مفعولاً مطلقًا منصوبًا بالياء؛ لأنه على صيغة المثنى. والكاف ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

خلاصًا من المحنة».

ز ـ المصدر المؤكِّد لمضمون الجملة قبله، نحو: «أنتَ وفيٌّ حقًّا»، و«لن أذهبَ ألبتَّة»[1].

ح ـ مصدر لا فعل له، نحو: «ويلَ زيدٍ»[2]، أو «ويحَه».

٤ ـ قال ابن مالك في ألفيّته:

الـمَـصْـدَرُ اسْـمُ ما سِوَى الزَّمانِ مِنْ
مَـدْلُـولَـيِ الـفِـعْـلِ كـأَمْـنٍ مِـنْ أَمِـنْ
بِـمِـثْـلِـهِ أَوْ فِـعْـلٍ أَوْ وَصْـفٍ نُـصِـبْ
وكَـوْنُـهُ أَصْـلاً لِـهٰـذَيْـنِ انْـتُـخِـبْ
تَـوْكِـيـدًا أَوْ نَـوْعًـا يُـبِـيـنُ أَوْ عَـدَدْ
كَـسِـرْتُ سَـيْـرَتَـيْـنِ سَـيْـرَ ذِي رَشَـدْ
وقَـدْ يَـنُـوبُ عَـنْـهُ مـا عَـلَـيْـهِ دَلّْ
كَـجِـدَّ كُـلَّ الـجِـدِّ وافْـرَحِ الـجَـذَلْ
ومـا لِـتَـوْكِـيـدٍ فَـوَحِّـدْ أَبَـدَا
وثَـنِّ وَاْجْـمَـعْ غَـيْـرَهُ وأَفْـرِدَا
وحَـذْفُ عَـامِـلِ الـمُـؤَكِّـدِ اْمْـتَـنَـعْ
وَفِـي سِـوَاهُ لِـدَلِـيـلٍ مُـتَّـسَـعْ
والـحَـذْفُ حَـتْـمٌ مَـعَ آتٍ بَـدَلا
مِـنْ فِـعْـلِـهِ كَـنَـدْلاً الـلَّـذْ كَـانْـدُلا
ومَـا لِـتَـفْـصِـيـلٍ كَـإِمَّـا مَـنًّـا
عَـامِـلُـهُ يُـحْـذَفُ حَـيْـثُ عَـنَّـا
كَـذَا مُـكَـرَّرٌ وَذُو حَـصْـرٍ وَرَدْ
نَـائِـبَ فِـعْـلٍ لاسْـمِ عَـيْـنٍ اسْـتَـنَـدْ
ومِـنْـهُ مـا يَـدْعُـونَـهُ مُـؤَكِّـدَا
لِـنَـفْـسِـهِ أَوْ غَـيْـرِهِ فَـالْـمُـبْـتَـدَا
نَـحْـوُ لَـهُ عَـلَـيَّ أَلْـفٌ عُـرْفَـا
والـثَّـانِ كَـابْـنِـي أَنْـتَ حَـقًّـا صِـرْفَـا
كَـذَاكَ ذُو الـتَّـشْـبِـيـهِ بَـعْـدَ جُـمْـلَـهْ
كَـلِـي بُـكًـا بُـكَـاءَ ذَاتِ عُـضْـلَـهْ

* * *

للتوسُّع انظر:

ـ «رأي في المفعول المطلق». محمد حسن عواد. مجلة المجمع الأردني، الجزء ١٣ و١٤ (١٩٨١م). ص ١٥٩ـ ١٩٢.

ـ «ظاهرة المفعول المطلق عند أبي تمام». هادي حمودي. مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٢١ (١٩٧٧م). ص ٢٠١ـ ٢١٢.

المَفْعول المعنويّ

هو المفعول اللغويّ.

انظر: المفعول اللغويّ.

المفعول مَعَه

١ ـ تعريفه: المفعول معه اسم فضلة[3]، قبله واو بمعنى «معَ»[4]، مسبوقة بجملة[5]

---

(١) أو «بتًّا» أو «بتاتًا» أو «بتَّةً».

(٢) «ويل»: مفعول مطلق لفعل محذوف مقدَّر من معنى «ويل» لا من لفظه. وكذلك «ويحهُ». ويجوز إعراب هذا النوع من المصادر مفعولاً به لفعل محذوف.

(٣) أي: ليس عمدة في الجملة، بحيث يصح أن تنعقد الجملة بدونه.

(٤) فإذا لم تكن الواو بمعنى «مع» لا نُعرب ما بعدها مفعولاً معه، بل معطوفًا على ما قبله، نحو: «جاء محمدٌ وسعيدٌ قبله»، فـ«سعيد» هنا معطوف على «محمد».

(٥) فإذا سبقه مفرد (أي: ما ليس بجملة ولا شبه جملة)، كان معطوفًا على ما قبله، نحو: «كلُّ امرىء وشأنُه». «كل»: مبتدأ مرفوع. «امرىء»: مضاف إليه. والواو حرف عطف. «شأنُه»: معطوف على «كل» والخبر =

فيها فعل أو ما يشبهه في العمل. وتلك الواو تدلّ نصًّا على اقتران الاسم، الذي بعدها، باسم آخر قبلها في زمن حصول الحدث، بلا قصد في إشراك الأوّل والثاني في حكم ما قبله، نحو: «سِرْ والطريقَ هذا»[١]، ونحو: «كيف حالُكَ والدرسَ؟»، و«ما أنتَ والرياضةَ؟».

٢ ـ أحوال الاسم الواقع بعد الواو: للاسم الواقع بعد الواو، خمس حالات:

أ ـ وجوب النصب على المعيّة، وذلك إذا كان العطف يؤدّي إلى فساد المعنى أو التركيب، نحو: «سافرتُ والليلَ»[٢]، و«سافرتُ وأخاك»[٣].

ب ـ وجوب العطف وامتناع المعيّة، وذلك إذا كان الفعل، أو ما يشبهه، يستلزم تعدّد الأفراد التي تشترك في معناه اشتراكًا حقيقيًّا، أو إذا كانت المعيّة تُفسد المعنى، ومثال الأول: «تخاصَمَ سعيدٌ ومحمّدٌ»، ومثال الثاني: «ظهر سعيدٌ والقمرُ قبلَه»[٤].

ج ـ جواز عطفه على الاسم السابق، أو نصبه مفعولاً معه، مع ترجيح العطف، إذا كان العطف هو الأصل، نحو: «أشفَقَ المعلمُ والتلميذُ على المسكين»، فكلمة «التلميذ» يجوز رفعها بالعطف على «الرجل»، أو نصبها مفعولاً معه، ولكن العطف أفضل؛ لأنّه أقوى في الدلالة المعنويّة على المشاركة والاقتران.

د ـ جواز الأمرين مع ترجيح المعيّة، وذلك للفرار من عيب لفظيّ أو معنويّ، ومثال اللفظيّ: «جئتُ والمعلّمُ» فكلمة «المعلم» يجوز فيها الرفع عطفًا على الضمير المتصل في «جئت»، كما يجوز فيها النصب على المعيّة، وهذا أحسن؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتّصل يشوبه بعض الضعف، إذا كان بغير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه. ومثال المعنويّ: «لا ترغب الجنّةَ والذلَّ»، فالمعنى المراد ليس النهي عن الأمرين وإنما الأول مجتمعًا مع الثاني[٥].

هـ ـ امتناع النصب والعطف معًا، نحو: «علفتُها تبنًا وماءً باردًا»، إذ لا يصحّ عطف «ماء» على «تبنًا»؛ لأنّ الماء لا يُعلَف، كما لا يصحّ نصب «ماء» على المعيّة لعدم وجود فائدة من مصاحبة التبن والماء. لذلك نُعرب «ماءً» مفعولاً به لفعل محذوف، تقديره: سقيتها.

= محذوف وجوبًا.

(١) الواو للمعيّة. «الطريق» مفعول معه منصوب.

(٢) الواو للمعيّة. «الليل» مفعول معه منصوب. ولا يجوز اعتبار الواو هنا حرف عطف؛ لأن المعنى لا يصح في «سافرتُ وسافرَ الليلُ».

(٣) لا يجوز اعتبار الواو هنا حرف عطف؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتّصل لا يصح إلا مع توكيده بضمير منفصل، لكنّ بعضهم يُجيزه.

(٤) الواو حرف عطف. «القمرُ» معطوف على «سعيد» مرفوع. ولا تجوز المعيّة هنا بسبب وجود «قبلَه». وكذلك يجب العطف إذا لم تتقدّم الواو جملة تشتمل على فعل أو شبهه، نحو: «كلُّ رجل ومهنتُه».

(٥) يوجب بعض النحاة النصب على المعيّة في هذا المثال، ومذهبهم صحيح بنظرنا؛ لأنّ العطف يفيد التشريك في الحكم، والتشريك هنا غير مُراد.

٣ ـ اختلف الكوفيون والبصريون في عامل النصب في المفعول معه[١]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم: «اسْتَوى الماءُ والخَشَبَةَ»، و«جاء البَرْدُ والطَّيَالِسَةَ». وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسُّطِ الواو. وذهب أبو إسحاق الزَّجَّاجُ من البصريِّين إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابَسَ الخشبَةَ، وما أشبه ذلك؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى ما بعد الواو ينتصب بانتصاب «مَعَ» في نحو «جِئتُ مَعَه».

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذا قال: «اسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ» لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: «استوى الماء واستوت الخشبة»؛ لأن «الخشبة» لم تكن مُعْوَجَّةً فتستوي، فلمّا لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في «جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو»، فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف كما بيّنا في الظرف نحو: «زَيْدٌ خَلْفَكَ» وما أشبه ذلك.

والذي يدلّ على أن الفعل المتقدّم لا يجوز أن يعمل فيه أنّ نحوَ «استوى»، و«جاء»، فعلٌ لازمٌ، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء؛ فدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو الفعل، وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غيرَ متعدٍّ، إلا أنه قَوِيَ بالواو فتعدَّى إلى الاسم فنصبه كما عُدِّيَ بالهمزة في نحو: «أَخْرَجْتُ زَيْدًا»، وكما عُدِّيَ بالتضعيف، نحو: «خَرَّجْتُ المتَاعَ»، وكما عُدِّيَ بحرف الجرّ، نحو: «خرَجْتُ بِهِ» إلاّ أن الواو لا تعمل؛ لأن الواو في الأصل حرفُ عطفٍ، وحرف العطف لا يعمل، وفيه معنيان: العطف ومعنى الجمع، فلما وُضعت موضع «مَعَ» خُلِعَتْ عنها دلالة العطف، وأخلصت للجمع، كما أنّ فاء العطف فيها معنيان: العطف، والاتباع؛ فإذا وقعت في جواب الشرط خُلِعَتْ عنها دلالة العطف وأُخلصت للإتباع، وكذلك همزة الخطاب في «هَاء يا رَجُلُ» فإنها إذا ألحقتَهَا الكافَ جردتها من الخطاب؛ لأنه يصير بعدها في الكاف، ونظيرُ ما نحن فيه من كل وَجْهٍ نصبُهم الاسْمَ في باب الاستثناء بالفعل المتقدّم بتقوية «إلّا» فكذلك ها هنا: المفعول معه منصوب بالفعل المتقدّم بتقوية الواو، على ما بيّنا، وهذا هو المعتمد عند البصريين.

وأما ما ذهب إليه الزَّجَّاج من أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: «ولابَسَ الخشبة»؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. قلنا: هذا باطل؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسّط حرف، عَمِلَ مع وجوده، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عَمِلَ مع عدمه، وقد بيّنا أن الفعل قد تعلّق بالمفعول معه بتوسّط الواو، وأنه يفتقر في عمله إليها، فينبغي أن يعمل مع وجودها، فكيف يُجْعلُ ما هو سببٌ في وجود العمل سببًا في عدمه؟ وهل ذلك إلّا تعليق

(١) انظر في هذه المسألة: المسألة الثلاثون في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وحاشية الصبان على الأشموني ٢/ ١١٩؛ وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٤١٥؛ وشرح المفصل ٢/ ٤٨ وما بعدها.

على العلة ضدّ المقتضى؟ ولو كان لما ذهب إليه وجه، لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى؛ لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير، وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير.

وأما ما ذهب إليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب «مَعَ» فضعيفٌ أيضًا؛ لأن «مَعَ» ظرف، والمفعول معه في نحو «اسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ»، و«جَاء البَرْدُ والطيَالِسَةَ» ليس بظرف، ولا يجوز أن يجعل منصوبًا على الظرف.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنه منصوب على الخلاف؛ لأنه لا يحسن تكرير الفعل؛ فخالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف»، قلنا: هذا باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين، نحو قولك: «ما قَامَ زَيدٌ لكنْ عَمْرٌو»، و«ما مَرَرْتُ بزيدٍ لكن بَكْرٍ» وما بعد «لكن» يخالف ما قبلها، وليس بمنصوب، فإنّ «لكن» يلزم أن يكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها على كل حال، سواء لزمت العطف في النفي عندنا أو جاز بها العطف في الإيجاب عندكم؛ فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها إلّا منصوبًا لمخالفته الأول، وإذا كان الخلاف ليس مُوجِبًا للنصب مع «لكِنْ» ـ وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفًا لما قبله ـ فلأن لا يكون موجبًا للنصب مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها كان ذلك من طريق الأولى، وكذلك أيضًا يبطل بـ«لا» في قولك: «قَامَ زَيْدٌ لا عَمْرٌو»، و«مَرَرْتُ بزيدٍ لا عَمْرٍو»، وما بعد «لا» يخالف ما قبلها كـ«لكن»، وليس بمنصوب؛ فدلّ على أن الخلاف لا يكون موجبًا للنصب.

وقولهم: «إن الفعل المتقدّم لازم؛ فلا يجوز أن يعمل في المفعول معه» قلنا: إلا أنه تعدّى بتقوية الواو؛ فخرج عن كونه لازمًا على ما بيّنا، فلا نعيده ها هنا، والله أعلم»[1].

٤ ـ قال ابن مالك في ألفيّته:

يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ ... في نَحْوِ سِيرِي والطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

بِمَا مِنَ الفِعْلِ وشِبْهِهِ سَبَقْ ... ذَا النَّصْبُ لا بالوَاوِ في القَوْلِ الأَحَقْ

وبَعْدَ ما اسْتِفْهَام أَوْ كَيْفَ نَصَبْ ... بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ

والعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلا ضَعْفٍ أَحَقْ ... والنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

والنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ ... أَوِ اعْتَقِدْ إضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

المَفْعول من أجله

هو المفعول له.

انظر: المفعول له.

المفْعول النَّحْويّ

هو الذي يُعرب مفعولاً به، سواءٌ وافقَ إعرابُها معناها، أو لم يُوافقه، نحو: «أكلتُ التفاحةَ»، و«ما أكلتُ التفاحةَ». ويُسمّى أيضًا «المفعول الحقيقيّ». ويقابله «المفعول اللغويّ».

انظر: المفعول اللغويّ.

مُفْعَوَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٢٨ ـ ٢٣٠.

واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْعَوَلَّ»، نحو: «مُهْرَوَزٌّ».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«افْعَوَلَّ».

مُفْعَوَّلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْعَوَّلَ»، نحو: «مُجْلَوَّذ» (إِجْلَوَّذ البعير: أسرع).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْعَوَّلَ».

مُفْعَوِلٌّ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «إِفْعَوَلَّ»، نحو: «مُهْرَوِزٌّ».

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«إِفْعَوَلَّ».

مُفْعَوِّلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «إِفْعَوَّلَ»، نحو: «مُجْلَوِّذٌ» (اِجْلَوَّذ البعير، أسرع).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«إِفْعَوَّلَ».

مُفْعُولٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسمًا، نحو: «مُغْلُوق» (المِعلاق)، وهو غريب شاذّ.

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين.

مُفَعْوَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَعْوَلَ»، نحو: «مُجَهْوَرٌ» (جَهْوَرَ: أعلن وأظهر).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعْوَلَ».

مُفَعْوِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «فَعْوَلَ»، نحو: «مُجَهْوِرٌ» (جهور: أعلن وأظهر).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«فَعْوَلَ».

مَفْعُولاء

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، ويكون اسمًا، نحو: «مَعْيُوراء» (اسم جمع للعِير)، وصفةً، نحو: «مَشْيُوخاء» (اسم جمع للشّيخ يجري مجرى الصِّفَة).

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، وألف التأنيث الممدودة.

مَفْعولاتُ

هي تفعيلة شعريَّة.

انظر: «التفعيلات».

المفْعولات

هي المفاعيل الخمسة.

انظر: المفاعيل الخمسة.

المفْعوليّة

المفعوليّة، في اللغة، مصدر صِناعيّ من «مفعول». وهي، في النحو، عامل النصب في المفعول به عند بعض العلماء.

مُفْعَيَّلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «اِفْعَيَّلَ»، نحو: «مُهْبَيَّخٌ» (اِهْبَيَّخ: مشى مشيةً فيها تبختر).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفعَيَّلَ».

مُفْعَيِّلٌ

وزن اسم الفاعل، والصّفة المُشبَّهة من «اِفْعَيَّلَ»، نحو: «مُهْبَيِّخٌ» (اِهبَيَّخ: مشى مشيةً فيها تبختر).

انظر: اسم الفاعل، والصّفة المُشبَّهة، و«اِفْعَيَّلَ».

مُفَعْيَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَعْيَلَ»، نحو: «مُشَرْيَفٌ» (شريَفَ الزرع: قطع شرايبه، وهي أوراقه).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعْيَلَ».

مُفَعْيِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصّفة المُشبَّهة من «فَعْيَلَ»، نحو: «مُشَرْيِفٌ» (شريف الزرع: قطع شراييفه، وهي أوراقه).

انظر: اسم الفاعل، والصّفة المُشبَّهة، و«فَعْيَلَ».

مِفْعِيلٌ

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسمًا، نحو: «مِنْدِيل»، وصفةً، نحو «مِسْكين».

ـ صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «مِعْطِير» (كثير العطر).

ـ ما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، نحو: «رجل مِعطِير» (كثير العطر)، و«امرأةٌ مِعْطِير».

ويجب التفريق بين المذكّر والمؤنّث بالتاء إذا لم يُذكَر الموصوف.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة أن تلحق تاء التأنيث صيغة «مِفْعيل»، و«مِفْعال»، و«مِفْعَل»، سواءٌ ذُكِر الموصوف أم لم يُذكَر، نحو: «مسكين»، و«مسكينة»، و«معطار»، و«معطارة»[1].

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، وصِيَغ المبالغة، وما يستوي فيه المُذكّر والمؤنّث.

ابن مفلس، أبو محمد البلنسي الأندلسي

= عبد العزيز بن أحمد بن السيد (٤٢٧هـ/ ١٠٣٦م).

مُفْلَعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «اِفْلَعَلَّ»، نحو: «مُزْلَعَبٌّ» (اِزْلَعَبَّ السحاب: كَثُف).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِفْلَعَلَّ».

مُفْلَعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصّفة المُشبَّهة من «اِفْلَعَلَّ»، نحو: «مُزْلَعِبٌّ» (ازلعبَّ السحاب: كَثُف).

انظر: اسم الفاعل، والصّفة المشبَّهة، و«اِفْلَعَلَّ».

مُفْمَعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ،

(١) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٤ـ ٣٠٥.

واسم الزمان، واسم المكان من «اِفْمَعَلَّ»، نحو: «مُسْمَقَرٌّ» (اسمقرّ اليوم: كان شديد الحرّ).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِفْمَعَلَّ».

مُفْمَعِلٌّ

وزن اسم الفاعل من «اِفْمَعَلَّ»، نحو: «مُسْمَقِرٌّ» (اسمقرّ اليوم: كان شديد الحرارة).

انظر: اسم الفاعل، و«اِفْمَعَلَّ».

مُفَمْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَمْعَلَ»، نحو: «مُحَمْظَلٌ» (حمظل: جنى الحنظل).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَمْعَلَ».

مُفَمْعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «فَمْعَلَ»، نحو: «مُحَمْظِلٌ» (حَمْظل: جنى الحنظل).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«فَمْعَلَ».

مُفَنْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَنْعَلَ»، نحو: «مُجَنْدَلٌ» (مصروع).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَنْعَلَ».

مُفَنْعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «فَنْعَلَ»، نحو: «مُجَنْدِلٌ» (صارعٌ).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«فَنْعَلَ».

مُفَهْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «فَهْعَلَ»، نحو: «مُدَهْبَلٌ» (دهبل: كَبَّر اللّقمة).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَهْعَلَ».

مُفَهْعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «فَهْعَلَ»، نحو: «مُدَهْبِلٌ» (دَهْبَلَ: كَبَّرَ اللقمة).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«فَهْعَلَ».

مُفْوَعَلٌّ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «اِفْوَعَلَّ»، نحو: «مُكْوَهَدٌّ» (اِكوهَدَّ الفرخ: أصابه مثل الارتعاد، وذلك إذا زقّه والداه).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِفْوَعَلَّ».

مُفْوَعِلٌّ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «اِفْوَعَلَّ»، نحو: «مُكْوَهِدٌّ» (اِكوهَدَّ الفرخ: أصابه مثل الارتعاد، وذلك إذا زقّه والداه).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«اِفْعَوَلَّ».

مُفَوْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ،

واسم الزمان، واسم المكان من «فَوْعَلَ»، نحو: «مُحَوْقَلٌ» (حوقل: قال: لا حول ولا قوّة إلّا بالله، وأسرع في مشيه مقاربًا الخطو).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَوْعَلَ».

مُفَوْعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصّفة المُشبَّهة من «فَوْعَلَ»، نحو: «مُحَوْقِلٌ» (حوقل: قال: لا حول ولا قوّة إلّا بالله، وأسرع في مشيه مقاربًا الخطو).

انظر: اسم الفاعل، والصّفة المُشبَّهة، و«فَوْعَلَ».

مَفُولٌ

وزن اسم المفعول من الفعل الثلاثيّ المجرَّد المعتلّ العين بالواو، نحو: «مَقُولٌ» (من «قال»).

انظر: اسم المفعول، والفعل الثلاثيّ المُجرَّد.

مُفَوْنَعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من«اِفْوَنْعَلَ»، نحو: «مُحْوَنْصَلٌ» (احْوَنْصَلَ الطائر: ثنى عنقه وأخرج حوصلته).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِفْوَنْعَلَ».

مُفْوَنْعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصّفة المُشبَّهة من «اِفْوَنْعَلَ»، نحو: «مُحْوَنْصِل» (اِحْوَنْصَلَ الطائر: ثنى عنقه وأخرج حوصلته).

انظر: اسم الفاعل، والصّفة المُشبَّهة، و«اِفْوَنْعَلَ».

مُفَيْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، من «فَيْعَلَ»، نحو: «مُسَيْطَرٌ».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَيْعَلَ».

مُفَيْعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصّفة المُشبَّهة من «فَيْعَلَ»، نحو: «مُسَيْطِرٌ».

انظر: اسم الفاعل، والصّفة المُشبَّهة، و«فَيْعَلَ».

مَفيل

وزن اسم المفعول من الثلاثيّ المجرّد المعتلّ العين بالياء، نحو: «مَبِيعٌ» (من «باع»).

انظر: اسم الفاعل، والفعل الثلاثيّ المجرَّد.

المُقابلة

المُقابلة، في اللغة، مصدر «قابَلَ». وقابلَ الشّيءَ بالشّيء: عارضَه به. وهي، في النحو، العِوض.

انظر: العِوَض.

والمقابلة، في النحو أيضًا، من معاني الباء.

انظر: الباء.

وهي، في علم البديع، أن يُؤتى بمعنَيين متوافِقين، أو معان متوافِقة، ثم بما يقابلهما، أو يقابلها، على الترتيب، نحو قول الشاعر (من البسيط):

ما أَحْسَنَ الدِّينَ والدُّنيا إذا اجْتَمَعا
وأَقْبَحَ الكُفْرَ والإفلاسَ في الرَّجُلِ

حيث قابل الشاعر «أقبح» بـ«أَحْسَن»، و«الكفرَ» بـ«الدين»، و«الإفلاس» بـ«الدنيا».

والفرق بين المقابلة والمطابقة (أو الطباق) يأتي من وجهين، أحدهما: أنَّ المطابقة لا تكون إلّا بالجمع بين ضدَّين. أما المقابلة، فتكون غالبًا بالجمع بين أربعة أضداد: ضدان في صدر الكلام وضدّان في عَجُزه، نحو: «فليضحكوا قليلًا ولْيَبْكوا كثيرًا»، أو بين ستَّة أضداد كالبيت الشعري السابق، أو أكثر، نحو قول المتنبي (من البسيط):

أَزُورُهُم وَسَوادُ اللَّيلِ يَشْفَعُ لي
وأَنْثَني وبَياضُ الصُّبْحِ يُغْرِي بي

حيث اجتمع عشرة أضداد. وثاني الوجهين: أنَّ المطابقة لا تكون إلّا بالأضداد في حين تكون المقابلة بالأضداد وغير الأضداد. ولكنها بالأضداد تكون أعلى رتبةً وأعظم موقعًا.

المقابلة العكسيّة

هي تصالب الكلام.

انظر: تصالب الكلام.

مُقاد

انظر: مقود.

المُقارَبة

المُقاربة، في اللغة، مصدر «قارَبَ». وقارَبَ الشَّيءَ: داناه. وانظر: «أفعال المقاربة» في «كاد وأخواتها».

المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة

كتاب في النحو لمحمود بن أحمد العيني (٧٦٢هـ/ ١٣٦١م - ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م) شرح فيه شواهد شرح ابن الناظم، وشرح ابن أم قاسم، وشرح ابن هشام، وشرح ابن عقيل لألفيّة ابن مالك. وقال في مقدّمة كتابه: «لما رأيت شدّة اهتمام محصّلي النحو في المدارك، وغاية إلفتهم بكتاب ألفيّة ابن مالك، لكونه موصلًا إلى مقاصدهم بأوضح المسالك، غير مستغنين عن شرحه المنسوب إلى ابن الناظم، وشرحه الذي ألّفه ابن أم قاسم، وشرحه الذي رتَّبه ابن هشام، وشرحه الذي أملاه ابن عقيل الإمام، أردت أن أستخرج الأبيات التي ذكرت فيها على سبيل الاستشهاد في الأبواب، وأبيِّن ما فيها من اللغات والمعاني والإعراب، وأذيِّل ما فيها من المبهمات التي تتصحَّف على الطلاب، وأكشف الألفاظ التي تشتبه عليهم في هذا الباب، متعرّضًا إلى بيان ما فيها من الأَبحر والأوزان، وإلى ذكر بقيَّة كل بيت بحسب الطاقة والإمكان، وإلى إيضاح قائله عند الظفر والوجدان، وذلك لأني رأيت الشرّاح قد أهملوا هذه الأمور، واكتفوا بذكر ما فيها من الشاهد المشهور، بحيث قد آل بعضها إلى حالة قد استحق بها الهجران، وصار بعضها في بعد من الأذهان، كالسُّها والدبران. فهذا هو الذي ندبني إلى هذا الترتيب الغريب، والجمع الموشح بكل عجيب، مع ما سألني في ذلك من لا تسعني مخالفته، ولا توافقني مرادّدته. واعتصمت في ذلك على ربّي الكريم، إنه الميسر لكل صعب عظيم، ثم إنّي بيَّنت نسبة كل بيت إلى من ذكره في تأليفه، برمز حرف من أشهر حروفه. فإن اتفقت الأربعة على ذكر بيت منها رمزت عليه هكذا

(ظقهع) فالظاء من ابن الناظم، والقاف من ابن أم قاسم، والهاء من ابن هشام، والعين من ابن عقيل الإمام. وإن كانت الثلاثة أو الاثنان منهم مطلقًا، ذكرته ورمزت عليه هكذا (ظقه ظقع قهع ظق ظه ظع قه قع هع).

وإن انفرد واحد منهم رمّزت رمزه المعيَّن، ليعلم كل منهم ويتبيَّن. فاجتهدت في تصنيفه برهة من الزمان، وجاهدت في تأليفه مدة من الأوان، بعد مراجعة شديدة إلى كتب عديدة، ومطالعة مديدة، في دواوين سديدة، مع مقاساة العناء والنصب من حوادث الزمان، ومكايدة تجرع الغصص من أهل الحسد والجهل والطغيان، وكساد سوق العالم وبوار بضاعته النفيسة، ورواج معاش الجاهل وتقدمه في صناعته الخسيسة، وإلى الله المشتكى، وعليه التكلان، وفي كل أمر هو المستعان، فجاء بحمد الله وفيه شفاء صدور المشتهين، وكفاية مؤونة المشتغلين المبتدئين، مشتملاً على فوائد جسيمة وفرائد من النكات العظيمة، على أن نفعه عامّ لأكثر الكتب النحوية، وفوائده شاملة لغالب الشواهد المحكيّة».

وللكتاب عدّة طبعات، منها:

ـ طبعة بولاق، سنة ١٢٩٩هـ (على هامش كتاب «خزانة الأدب»).

ـ طبعة دار صادر في بيروت، وهي تصوير للطبعة السابقة.

ـ طبعة دار الكتب العلمية في بيروت، سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م بعناية باسل عيون السود.

المقاطع العروضيّة

انظر: المقطع العروضيّ.

المُقاولة والمُقاوِل

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «المُقاولة» على العمليّة التي يتعهَّد فيها طرف بتنفيذ مشروع أو جلب شيء لقاء أجر معيَّن، وكلمة «المقاول» على المتعهِّد بالتنفيذ، وجاء في قراره:

«قاوله في أمره مقاولة: فاوضه وجادله»، ومن المفاوضة والمجادلة أطلق المحدثون المقاولة على عملية يتعهد فيها طرف بتنفيذ مشروع، أو جلب شيء لقاء أجر معيَّن يؤديه طرف آخر. والمتعهد بالتنفيذ مقاول»[1].

المُقايَسة

المُقايسة، في اللغة، مصدر «قايَسَ». وقايَسَ الشَّيءَ بالشَّيءَ: قدَّره به.

وهي، في النحو العربي، النظر إلى شيء بالقياس إلى شيء آخر، ثم الحكم عليه. وهي من معاني حرف الجر «في»، نحو الآية: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: الآية ٣٨]، أي: بالنسبة إلى الآخرة.

المقاييس

انظر: مقاييس اللغة.

مقاييس اللغة

معجم لغوي لأحمد بن فارس بن زكريا القزوينيّ (٣٢٩هـ/ ٩٤١م ـ ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م). وغاية ابن فارس من هذا المعجم

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٤٣.

كشف الستار عن المعنى الأصلي المشترك في جميع صيغ المادة، وسمى هذه المعاني الأصول والمقاييس (ويسميها اللغويون الاشتقاق الأكبر). يقول في مقدمة معجمه: «إن للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرَّع منها فروع. وقد ألّف الناس في جوامع اللغة ما ألّفوا، ولم يعربوا في شيء من ذلك، عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل عن الأصول. والذي أومأنا إليه باب من العلم جليل، وله خطر عظيم، وقد صدَّرنا كل فصل بأصله الذي يتفرَّع منه مسائله، حتى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل»[١]. ولما كانت فكرة المقاييس هي المسيطرة عليه فقد سمى كتابه بها. وإن كانت هذه الفكرة لا تنطبق تمام الانطباق إلا على الألفاظ الثنائية المضاعفة والثلاثية، فيظهر أن له مذهبًا آخر في ما زاد على الثلاثي، يوضحه بنفسه فيقول: «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبًا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق. وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت، ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعًا بحظ»[٢].

وقد بدأ معجمه بمقدمة قصيرة أوضح فيها هدفه من كتابه ومنهجه في علاج المواد، ومراجعه[٣]. أما منهجه فقد اتسم بما يلي:

١ ـ قسَّم معجمه إلى كتب تبدأ بكتاب الهمزة وتنتهي بكتاب الياء، ثم قسَّم كل كتاب إلى ثلاثة أبواب أولها: باب الثنائي المضاعف، وثانيها: أبواب الثلاثي الأصول من المواد، وثالثها: باب ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أصلية. ثم رتَّب مواد كل باب حسب النظام الألفبائي العادي ووفقًا لجذر الكلمة، مع فارق مهم هو أنه في القسمين الأولين (باب الثنائي المضاعف، وباب الثلاثي الأصول) كان يؤلف الحرف مع ما يليه في الألفباء، لا مع الهمزة أولاً ثم مع الباء فالتاء فالثاء. . . إلخ[٤]. ففي كتاب الجيم مثلاً لا يبدأ بتأليف حرف الجيم مع الهمزة ثم الباء. . . إلخ، بل بتأليفه مع الحاء فالخاء إلى أن يصل إلى الياء فيعود إلى تأليفه مع الهمزة ثم مع الباء. . . إلخ. وهكذا نرى أن المواد التي ذكرها في كتاب الجيم، باب الثنائي المضاعف، هي على الترتيب التالي: جح ـ جخ ـ جد ـ جذ ـ جر ـ جز ـ جس ـ جش ـ جص ـ جض ـ حظ ـ جع ـ جف ـ جل ـ جم ـ جن ـ جه ـ جو ـ جأ ـ جب ـ جث[٥]. وهو في باب الجيم والراء وما يثلثهما يذكر مواده بالترتيب التالي: جرز ـ جرس ـ جرش ـ

---

(١) ابن فارس: مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام هارون. ط ١، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٣٦٦هـ. ص ٣.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٣٢٨ـ ٣٢٩.

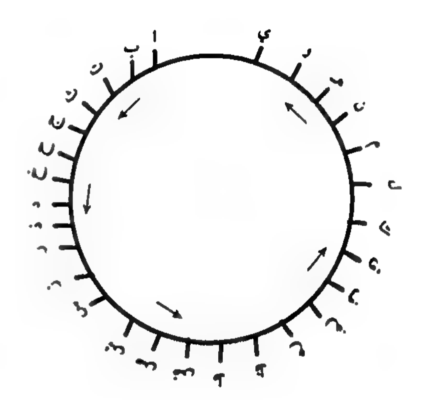
(٣) يظهر أن ابن فارس رجع إلى خمسة كتب هي: العين للخليل، وإصلاح المنطق لابن السكيت، والجمهرة لابن دريد، وغريب الحديث والغريب المصنف لأبي عبيد. انظر مقدمة المقاييس. ص ٣ـ ٥.

(٤) ولذا جاء باب المضاعف في كتاب الهمزة وباب الثلاثي مما أوله همزة وباء مرتبًا ترتيبًا طبيعيًا على نسق حروف الهجاء.

(٥) انظر المقاييس ١/ ٤٠٥ـ ٤٢٥.

جرض - جرع - جرف - جرل - جرم - جرن - جرة - جرو - جري - جرب - جرج - جرح - جرد - جرذ[١].

ويمكننا أن نصوِّر هذا النظام بالدائرة التالية:



٢ - اهتم بفكرة الأصول أو الاشتقاق الكبير، فأدار المادة كلها على أصل واحد[٢]، أو أصلين معًا[٣]، أو ثلاثة[٤]، أو أربعة[٥]، أو خمسة[٦]، وإذا لم يجد لبعض المواد أصولاً، حكم عليها بالتباين[٧] أو التباعد[٨]، أو الانفراد[٩]، أو عدم الانقياس[١٠].

٣ - اعتمد الاختصار فلم يذكر أسماء بعض اللغويين الذين اقتبس منهم وبخاصة الخليل وابن دريد وابن السكيت وأبي عبيد، ولم يشرح بعض الصيغ التي ذكرها مثل الآدر والدسيس والزغبد... إلخ، وكان يشرح الكلمة أحيانًا دون ذكرها. يقول مثلاً: «الدال والثاء كلمة واحدة وهو العطر الخفيف» وهو يقصد «الدث».

٤ - تحرّى الألفاظ الصحيحة وتجنَّب المشوبة ونصَّ على كل أصل من أصوله التي يرتضيها بالصحة، وعلى ما لا يرتضيه بالضعف أو الشذوذ. كما نصَّ على المعرب والمبدل والحروف وغيرهما، ورد اللغات الضعيفة.

٥ - اعتنى بالعبارات المجازية ونبَّه عليها وصرَّح بأنها من المجاز أو المستعار أو المشبه أو المحمول. قال مثلاً في مادة «دعو»: «ويحمل على الباب مجازًا أن يقال: دعا فلانًا مكانُ كذا إذا قصد ذلك المكان، كأن المكان دعاه». وقال في أول مادة «ذوق»: «الذال والواو والقاف أصل واحد، وهو اختبار الشيء من جهة الطعم ثم يشتق مجازًا فيقال: ذقت المأكول أذوقه ذوقًا، وذقت ما عند فلان اختبرته».

---

(١) المصدر نفسه ١/ ٤٤١ـ ٤٥٢.

(٢) ابن فارس: المقاييس ١/٨، ٩، ١٢، ١٣، ١٤، وغيرها.

(٣) المصدر نفسه ١/٨، ١٠، ١١، ١٥، ١٦، وغيرها.

(٤) المصدر نفسه ١/١٨، ٣٩، ٥٣ وغيرها.

(٥) المصدر نفسه ١/ ٨٩ و١٤١ وغيرهما.

(٦) المصدر نفسه ١/١٣٧، ١٨٧، ٤٣٥ وغيرها.

(٧) يقول مثلاً: «اعلم أن الهمزة والجيم واللام تدل على خمس كلمات متباينة، لا يكاد يمكن حمل واحدة على واحدة من جهة المقياس فكل واحدة أصل في نفسها وربك يفعل ما يشاء». المصدر نفسه، ١/ ٦٤.

(٨) يقول مثلاً: «الجيم والحاء والشين متباعدة جدًا». المصدر نفسه ١/٤٢٧.

(٩) يقول مثلاً: «الجيم والدال والفاء كلمات كلها منفردة لا يقاس بعضها ببعض وقد يجيء هذا في كلامهم كثيرًا». المصدر نفسه ١/ ٤٣٣.

(١٠) يقول مثلاً: «الجيم والعين واللام كلمات غير منقاسة لا يشبه بعضها بعضًا». المصدر نفسه ١/ ٤٦٠.

أما المآخذ التي وجهت إلى «المقاييس»، فأهمها: صعوبة ترتيبه، واضطرابه في تقسيم المواد بحسب أصولها، وعدم شرحه بعض الألفاظ وعدم نسبة ما يقتبسه إلى صاحبه وتصرفه فيه لاختصاره.

لقد أسهم «مقاييس اللغة» وشقيقه «المجمل» في طرح فكرة التقاليب الخليلية، وتنظيم الأبواب. وقدَّم للمعجمات فكرتي الأصول والنحت اللتين أفاد منهما كثير من اللغويين الذين أتوا بعده، خاصة الصاغاني في «العباب»، ومرتضى الزبيدي في «تاج العروس». ولكن رغم ذلك لم يكن له تأثير مهمّ في تطور المعجم العربي، إذ لا نعرف لغويًا نهج نهجه في ترتيب مواد معجمه، ولعلّ ذلك يعود إلى أن المقاييس ليس معجمًا عامًّا للغة، إنما هو معجم خاص يدافع عن فكرة بعينها، فتشكل منهجه وفقًا لهذه الفكرة.

ولهذا المعجم عدّة طبعات، منها:

ـ طبعة مكتبة الخانجي في القاهرة، بتحقيق عبد السلام هارون.

ـ طبعة دار الجيل في بيروت، سنة ١٩٩١م، وهي إعادة للطبعة السابقة.

ـ طبعة إحياء التراث العربي في بيروت، باعتناء محمد عوض مرعب.

ـ طبعة دار المعرفة في بيروت.

ـ طبعة دار الكتب العلميّة في بيروت، باعتناء إبراهيم شمس الدين.

للتوسُّع انظر:

ـ «مقاييس اللغة». عبد القادر المغربي. مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد ١١ (١٩٣١م)، ج ١. ص ٦٥ـ ٧١؛ وج ٥ و٦. ص ٣٥٢ـ ٣٥٥.

ـ «من التراث اللغويّ معجم مقاييس اللغة». عبد السلام هارون. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ١٥ (١٩٦٢م). ص ١٠١ـ ١٠٦.

المقْبوض

المَقْبوض، في اللغة، اسم مفعول من «قَبَضَ». وقبَض الشّيء: ضيَّقَه. وهو، في علم العروض، الجزء (التفعيلة) الذي أصابه القبض (زحاف يتمثّل في حذف الخامس الساكن).

انظر: القَبْض.

المَقْبول

المَقْبول، في اللغة، اسم مفعول من «قَبِلَ». وقَبِلَ الشّيءَ: أخَذَه راضيًا. وهو، في علم البيان، نعت لنوع من أنواع التشبيه.

انظر: التشبيه المقبول.

المُقْتَرِن بـ«ألْ»

هو الاسم الذي اتَّصَلتْ به «أل».

انظر: ألْ.

مُقْتَضى الحال

هو أنْ يكون الكلام مُطابقًا للحالة التي يتحدَّث عنها ومناسِبًا للموقف الذي يُتحدَّث فيه.

مُقْتَضى الظاهر

هو أن يكون الكلام مطابقًا للواقع أو أنْ تُؤدّي الجمل والعبارات المعنى الذي تحمله الألفاظ، أي: ليس فيها تأويل وتوجيه غير ما تدلّ عليه الكلمات أو الكلام في الظاهر.

المُقْتَضَب

المُقْتَضَب، في اللغة، اسم مفعول من «اقتَضَبَ». واقتَضَبَ الشيءَ: قطعه. وهو، في علم العروض، بحر المقتَضَب.

انظر: بحر المقتَضَب.

و«المقتضب» كتاب في النحو لأبي العبّاس محمد بن يزيد، المعروف بـ«المبرّد» (٢١٠هـ/ ٨٢٦م - ٢٨٦هـ/ ٨٩٩م).

كان المبرّد آخر أئمة المدرسة البصرية المهمّين، فهو، بحسب تعبير ابن جني: «يُعدّ جيلاً في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا (يريد البصريين)، وهو الذي نقلها وقرّرها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها»[١]، وقال الأزهري في مقدّمة معجمه «تهذيب اللغة»: «كان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه».

والمبرّد لم يذكر الكوفيين في كتابه «المقتضب» إلّا نادرًا[٢]، وكنى عنهم بـ«قوم من النحويين»[٣]، أو «قوم»[٤].

وقد اتسم منهجه البصريّ بما يلي:

١ - كثرة الاستشهاد بآيات القرآن الكريم، وقد تجاوزت هذه الآيات الخمسمئة.

٢ - الإكثار من الاستشهاد بالشواهد الشعرية التي يحتج بها، وقد بلغت هذه الشواهد ٥٦٠ شاهدًا، وقد كرّر المبرّد بعضها.

٣ - قلّة أو ندرة الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف، وذلك على منهج معظم النحويين المتقدّمين البصريين والكوفيين، ومن المعروف أن اللغويين بالنسبة إلى الاستشهاد بالحديث قسمان: قسم رأى أنه لا يصحّ الاستشهاد به لجواز روايته بالمعنى، ولكثرة الأعاجم في رواته، وقسم أجاز الاستشهاد به[٥].

---

(١) سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٢٩- ١٣٠.

(٢) سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٦.

(٣) المصدر نفسه. باب الأمر والنهي، ٢/ ٤٢٣.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٣٨٢.

(٥) للتوسُّع انظر: خزانة الأدب ١/ ٩- ١٥. وقد رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة صحة الاحتجاج بالحديث في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

«١- لا يُحتجّ في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستّ فما قبلها.

٢ - يُحتج بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه التالي:

أ - الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب - الأحاديث التي تُستعمل ألفاظها في العبادات.

ج - الأحاديث التي تُعدّ من جوامع الكلم.

د - كتب النبي ﷺ.

هـ - الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.

و - الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز - الأحاديث التي عُرِف من حال رواتها أنهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ح - الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة».

ومجموعة القرارات العلمية. ص ٣ - ٤؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٢٩٩.

٤ ـ الاستشهاد بالأمثال العربية، وبعض النثر[١].

٥ ـ الالتزام بالقياس التزامًا شديدًا دفعه إلى تخطيء بعض الروايات التي تخالف القياس، وقد لامه بعض اللغويين في ذلك. قال علي بن حمزة في كتابه «التنبيهات على أغاليط الرواة»: ولو تشاغل أبو العباس بملح الأشعار ونُتف الأخبار، وما يعرفه من النحو، لكان خيرًا له من القطع على كلام العرب وأن يقول: ليس كذا من كلامهم، فلهذا رجال غيرهم، ويا ليتهم أيضًا يسلمون»[٢].

وقد ردّ المبرّد رواية سيبويه لقول امرىء القيس (من السريع):

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ
إِثْمًا مِنَ اللهِ ولا واغِلِ[٣]

فقال ابن جني: «وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب؛ فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب؛ لأنه حكاه كما سمعه، ولا يمكن في الوزن أيضًا غيره. وقول أبي العباس: إنما الرواية: «فاليوم فاشربْ»، فكأنه قال لسيبويه: كذبتَ على العرب، ولم تسمع ما حكيته عنهم، وإذا بلغ الأمر هذا الحدّ من السَّرَف، فقد سقطت كلفة القول معه».

وقال ابن ولاد في كتابه «الانتصار لسيبويه من المبرّد»: «فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلاً، وكلام العرب فرعًا، فاستجاز أن يُخطِّئها إذا تكلّمتْ بفرع يخالف أصله»[٤].

٦ ـ تلحينه القرّاء الذين قرأوا مخالفين قواعد النحو والصرف التي قرّرها النحاة، ومن ذلك قوله: «وأمّا قراءة من قرأ: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ [الحجّ: الآية ١٥]، فإن الإسكان في لام «فلينظرْ» جيّد، وفي لام «ليقطع» لحن؛ لأنَّ «ثمّ» منفصلة من الكلمة»[٥]. وقوله: «وقد قرأ بعض القرّاء بالإضافة، فقال: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةِ سِنِينَ﴾ [الكهف: الآية ٢٥]، وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة»[٦].

وللمبرد مصنّفات كثيرة، أشهرها «الكامل»، أما كتابه «المقتضب»، فقد وصفه

---

(١) كقوله: «ومن كلام العرب: إنه ضروب رؤوس الدارعين»، وقوله: «ومن كلام العرب: إنه لمِنحار بوائكها».

(٢) عن تقديم محمد عبد الخالق عضيمة لكتاب المقتضب. ص ١٠٨.

(٣) البيت لامرىء القيس في ديوانه. ص ١٢٢؛ وإصلاح المنطق ص ٢٤٥، ٣٢٢؛ والأصمعيات. ص ١٣٠؛ وجمهرة اللغة. ص٩٦٢؛ وحماسة البحتري. ص٣٦، وخزانة الأدب ٤/ ١٠٦، ٨/ ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥؛ والدرر ١/ ١٧٥، ورصف المباني. ص٣٢٧؛ وشرح التصريح ١/ ٨٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦١٢، ١١٧٦؛ وشرح شذور الذهب ص٢٧٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥٦؛ وشرح المفصل ١/ ٤٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٢٢؛ والكتاب ٤/ ٢٠٤؛ ولسان العرب ١/ ٣٢٥ (حقب)، ١٠/ ٤٢٦ (دلك)، ١١/ ٧٣٢ (وغل)؛ والمحتسب ١/ ١٥، ١١٠؛ وتاج العروس (وغل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٦٦؛ والاشتقاق ص٣٣٧، وخزانة الأدب ١/ ١٥٢، ٣/ ٣٦٣، ٤/ ٤٨٤، ٨/ ٣٣٩؛ والخصائص ١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، ٣٤٠، ٣/ ٨٦؛ والمقرب ٢/ ٢٠٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٤.

(٤) عن تقديم محمد عبد الخالق عضيمة لكتاب المقتضب. ص١٠٩.

(٥) المقتضب ٢/ ٤٢٦.

(٦) المقتضب ٢/ ٢٥٨.

ياقوت الحمويّ بأنه «أكبر مصنّفاته وأنفسها إلَّا أنه لم ينتفع به أحد»[(١)].

ثم قال: «قال أبو علي الفارسيّ: نظرت في المقتضب، فما انتفعت منه بشيء إلَّا بمسألة واحدة، وهي وقوع «إذا» جوابًا للشرط[(٢)] في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الـــروم: ٣٦]، ويزعمون أن سبب عدم الانتفاع به أنّ هذا الكتاب أخذه ابنُ الراونديّ الزنديق عن المبرد، وتناوله الناس من يد ابن الراوندي، فكأنه عاد عليه شؤمه، فلا يكاد يُنتَفع به»[(٣)].

وقد شرح المقتضب عدد من العلماء، منهم:

- ابن دَرَسْتَويه (عبد الله بن جعفر بن محمد) المتوفى سنة ٣٤٧هـ[(٤)].
- أبو الحسن الرمّاني (علي بن عيسى بن علي) المتوفى سنة ٣٨٤هـ[(٥)].
- سعيد بن سعيد الفارقيّ المتوفى سنة ٣٩١هـ[(٦)].
- ابن الباذش (أبو الحسن علي بن أحمد) المتوفّى سنة ٥٢٨هـ[(٧)].

ولم يصل إلينا من هذه الشروح سوى شرح الفارقيّ، وقد تناول فيه شرح بعض المسائل التي جعلها المبرّد في صدر كتابه، وهي مسائل غامضة يُستغرب أن يستهلّ بها المبرّد كتابه، وقد علّل الفارقيّ سبب شرحه وهذا الاستهلال، فقال في خطبة كتابه:

«الحمد لله وليّ كلّ مِنّة، ومُولى كلِّ نعمة، حمدًا يرتبط مِنحته، ويجتلب زيادته، وصلواته على خير خليقته محمَّد وعترته، وعلى آله وصحابته، وسلَّم تسليمًا.

ولمّا رأيت توفُّر الرغبة من الناشئين في زماننا وحِرص المتوسطين من أهل الأدب في عصرنا على النظر في كتاب المقتضب، مع ضيق الزمان عن تعجيل شرح جميعه، وتشعُّب الأفكار في أمور تَصُدُّ عن تفسير سائره، رأيت أن أُفسّر المشكل من مسائله التي جعلها في صدر كتابه، وقدّمها في افتتاح خطابه، ليصونَه بها عن ابتذال من لم تبلُغ طبقته قراءة مثله، ويحوطه فيها من تلاعُب من قصّرت رتبته عن التشاغل بشكْله، إذ كان كثير من الطالبين لهذه الصناعة قد رضي لنفسه منها أن يقول: قرأت كتاب فلان، وأخذت عن فلان. غرضه تكثير الرواية، وهو أبعد الناس من الدراية، لا يتحاشى أن يقرأ كتاب سيبويه، وهو بالمدخل أحقُّ وأولى، وأخْلق وأحْرى».

وقد جاءت مباحث الكتاب على النحو الآتي:

هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال.

---

(١) معجم الأدباء ١٩/ ١٢١.

(٢) يريد «إذا» الفجائية إذا ربطت الجواب بالشرط في الجملة الإسمية بدل فاء الجواب

(٣) معجم الأدباء ١٩/ ١٢١.

(٤) الفهرست. ص ٦٩.

(٥) إنباه الرواة ٢/ ٢٩٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٨١؛ ومعجم الأدباء ١٤/ ٧٥.

(٦) منه نسخة في مكتبة الأسكوريال بالرقم ١١١؛ ونسخة بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية مأخوذة بالتصوير الشمسي عن نسخة بمكتبة شهيد علي بالآستانة، وهي بخط أحمد بن تميم بن هشام الللبلي، ونسخت سنة ٦١٦هـ.
وانظر: تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٦٦؛ وتقديم محمد عبد الخالق عضيمة لكتاب المقتضب. ص ٨٣.

(٧) بغية الوعاة ٢/ ١٤٣.

هذا باب الفاعل.

هذا باب حروف العطف بمعانيها.

هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول.

هذا باب ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلِّمون.

هذا باب ما كان لفظه مقلوبًا فحق ذلك أن يكون لفظه جاريًا على ما قلب إليه.

هذا باب اللفظ بالحروف.

هذا باب ما يسمى به من الأفعال المحذوفة والموقوفة.

هذا باب ما يكون عليه الكلم بمعانيه.

هذا باب ما جاء من الكلم على حرفين.

هذا باب الأبنية ومعرفة حروف الزوائد.

هذا باب معرفة الزوائد ومواضعها.

هذا باب حروف البدل.

هذا باب معرفة بنات الأربعة التي لا زيادة فيها.

هذا باب معرفة بنات الخمسة من غير زيادة.

هذا باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل وكيف تعتبر بها في أصلها وزوائدها.

هذا باب معرفة الأفعال: أصولها وزوائدها.

هذا باب معرفة ألفات القطع وألفات الوصل وهن همزات في أوائل الأسماء والأفعال والحروف.

هذا باب تفسير بنات الأربعة من الأسماء والأفعال بما يلحقها من الزوائد.

هذا باب ما كان فاؤه واوًا من الثلاثة.

هذا باب ما لحقته الزوائد من هذا الباب.

هذا باب ما كانت الواو أو الياء منه في موضع العين من الفعل.

هذا باب اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل.

هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال.

هذا باب الأسماء المأخوذة من الأفعال.

هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء.

هذا باب ما اعتلت عينه مما لامه همزة.

هذا باب ما كان من الأسماء الصحيحة والمعتلة على مثال فَعَلَ، وفَعُل، وما كان منها في ثاني حروفه كسرة وما كان من الأفعال كذلك.

هذا باب جمع الأسماء المعتلة عيناتها وما يلحقها مما هو صحيح إذا زيدت فيه حروف اللين.

هذا باب جمع ما كان على أربعة أحرف وثالثه واو، أو ياء، أو ألف.

هذا باب ما كانت عينه إحدى هذه الأحرف اللينة ولقيها حرف لين.

هذا باب ما كان من الجمع على وزن فُعَّل وفُعَّال مما اعتلت عينه.

هذا باب ما كان من الجمع على «فِعلة».

هذا باب جمع ما كان على «فَعْل» من ذوات الياء والواو اللتين هما عينان.

هذا باب ما يصح من ذوات الياء والواو لسكون ما قبله وما بعده.

هذا باب ما اعتل منه موضع اللام.

هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال.

هذا باب بناء الأسماء على هذه الأفعال المزيد فيها وغير المزيد فيها وذكر مصادرها وأزمنتها ومواضعها.

هذا باب ما بُني من هذه الأفعال اسمًا على

«فَعيل» أو «فَعُول» أو «فِعال» أو «فَعْلَل» وما أشبه ذلك.

هذا باب ذوات الياء التي عيناتها ولاماتها ياءات.

هذا باب ما كانت عينه ولامه واوين.

هذا باب ما جاء على أن فعله على مثال «حَيِيت» وإن لم يستعمل.

هذا باب الهمز.

هذا باب ما كان على «فعْلى» مما وضع العين منه ياء.

هذا باب ما كان على «فَعْلَى»، و«فَعْلى» من ذوات الواو والياء اللتين هما لامان.

هذا باب المسائل في التصريف ممّا اعتلّ منه موضع العين.

هذا باب تصرف الفعل إذا اجتمعت فيه حروف العلة.

أبواب الإدغام هذا باب مخارج الحروف وقِسمْة أعدادها في مهموسها ومجهورها وشديدها ورخوها وما كان منها مُطْبقًا وما كان من حروف القلقلة وما كان من حروف المد واللين وغير ذلك.

هذا باب إدغام المِثلين.

هذا باب إدغام المِثْلين في الفعل، وما اشتق منه وما يمتنع من ذلك.

هذا باب الإدغام في المِثْلين في الانفصال.

هذا باب الإدغام في المقاربة وما يجوز منه، وما يمتنع.

هذا باب ما تقلب فيه السين صادًا وتركها على لفظها أجود.

هذا باب الأسماء التي وقعت على حرفين.

هذا باب ما شبه من المضاعف بالمعتل فحذف في موضع حذفه.

هذا باب ما يحذف استخفافًا؛ لأنّ اللبس فيه مأمون.

هذا باب «مُصْطَفَيْن».

هذا باب المضمر المتصل.

هذا باب الإضمار الذي يلحق الواحد الغائب وتفسير أصله وأين يجوز أن يبدل من الواو التي تلحقها الياء والعلة في ذلك.

هذا باب ما يختار فيه حذف الواو والياء من هذه الهاءات.

هذا باب إضمار جمع المذكَّر.

هذا باب إعراب الأفعال المضارعة، وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال؟

هذا باب تجريد إعراب الأفعال.

هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال.

هذا باب «إذَنْ».

هذا باب الفاءِ وما ينتصب بعدها وما يكون معطوفًا بها على ما قبله.

هذا باب مسائل هذا الباب وما يكون فيه معطوفًا أو مبتدأ مرفوعًا، وما لا يجوز فيه إلّا النصب إلّا أن يضطرّ شاعر.

هذا باب الواو.

هذا باب «أو».

هذا باب «أنْ».

هذا باب الفعل بعد «أنْ» وانقطاع الآخر من الأوّل.

هذا باب «حتَّى».

هذا باب مسائل «حتَّى» في البابين: النصب والرفع.

هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال.

هذا باب المجازاة وحروفها.

هذا باب مسائل المجازاة، وما يجوز فيها

وما يمتنع منها.

ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلّمون.

هذا باب ما يرتفع بين المجزومين، وما يمتنع من ذلك.

هذا باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاءِ عليه وما لا يجوز إلَّا في الشعر اضطرارًا.

هذا باب ما تحتمل حروف الجزاء من الفصل بينها وبين ما عملت فيه.

هذا باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاءِ فيها.

هذا باب ألفات الوصل والقطعِ.

هذا باب الأفعال التي تدخلها ألف الوصل، والأفعال الممتنعة من ذلك.

هذا باب دخول ألف الوصل في الأسماءِ غير المصادر.

هذا باب مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة صحيحها ومعتلّها، والاحتجاج لذلك وذكر أبنيتها.

هذا باب أفعال المطاوعة من الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة. والأفعال التي لا زوائد فيها منها.

هذا باب ما كان من بنات الأربعة وأُلحق به من الثلاثة.

هذا باب ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة.

هذا باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة.

هذا باب مصادر ذوات الثلاثة على اختلافها وتبيين الأصل فيها.

هذا باب ما كان من المعتلِّ فيما جاوز فعله الثلاثة فلزمه الحذف لاعتلاله والإتمام لسلامته.

هذا باب الأمر والنهي.

هذا باب ما وقع من الأفعال للجنس على معناه، وتلك الأفعال: «نِعْم»، و«بِئْس» وما وقع في معناهما.

هذا باب العدد وتفسير وجوهه والعلَّة فيما وقع منه مختلفًا.

هذا باب إضافة العدد واختلاف النحويين فيه.

هذا باب ما يضاف من الأعداد المنوّنة.

هذا باب اشتقاقك للعدد اسم الفاعل، كقولك: هذا ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة.

هذا باب ما يضاف إليه من العدّة من الأجناس وما يمتنع من الإضافة.

هذا باب الجمع لما يكون من الأجناس على «فَعْلة».

هذا باب ما جاءَ من هذا في ذوات الياءِ والواو التي ياءاتهن وواواتهنّ لامات.

هذا باب الجمع لما كان على ثلاثة أحرف.

هذا باب ما يجمع مما عدّة حروفه أربعة.

هذا باب جمع ما لحقته الهمزة في أوّله من الثلاثة.

هذا باب جمع الأسماء التي هي أعلام من الثلاثة.

هذا باب ما كان اسمًا على «فاعِل» غير نعت معرفة أو نكرة.

هذا باب ما كان على أربعة أحرف أصلية أو فيها حرف زائد.

هذا باب ما كان على خمسة أحرف كلُّهنّ أصل.

هذا باب ما عدّته خمسة أحرف أو أكثر بزيادة تلحقه.

هذا باب ما كانت عدّته أربعة أحرف وفيه علامة التأنيث.

هذا باب ما كان على خمسة أحرف وفيه زيادتان ملحقتان أو غير ملحقتين.

هذا باب ما تلحقه زائدتان: إحداهما ملحقة والأخرى غير ملحقة.

هذا باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه.

هذا باب ما كان من المذكَّر على ثلاثة أحرف.

هذا باب ما كان من المؤنَّث على ثلاثة أحرف.

هذا باب تصغير ما كان من المذكَّر على أربعة أحرف.

هذا باب تحقير بنات الخمسة.

هذا باب تصغير الأسماء المبنيّة من أفعالها.

هذا باب ما تلحقه زائدتان: إحداهما ملحقة، والأخرى غير ملحقة، وذلك قولك: «ثمان»، و«يمان».

هذا باب ما يحقَّر على مثال جمعه على القياس لا على المستعمل.

هذا باب ما كان على أربعة مما آخره حرف تأنيث.

هذا باب ما لحقته الألف والنون زائدتين.

هذا باب ما كانت في آخره ألفان زائدتان لغير التأنيث وذلك، نحو: «علباءٍ»، و«حرباءٍ»، و«زيزاءٍ» ونحوه.

هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف ممّا حذف منه حرف وجعل مكانه حرف.

هذا باب ما يصغَّر من الأماكن وما يمتنع من التصغير منها.

هذا باب تحقير الظروف من الأزمنة.

هذا باب تصغير ما كان من الجمع.

هذا باب ما كان على «فَعَل» من ذوات الياءِ والواو، نحو: «باب»، و«ناب»، و«دار» وما أشبهه.

هذا باب ما كانت الواو فيه ثالثة في موضع العين.

هذا باب ما كانت الواو منه في موضع اللام.

هذا باب ما يسمّى به من الجماعة.

هذا باب تحقير الأسماء المبهمة.

هذا باب أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها.

هذا باب التصغير الذي يسمّيه النحويون تصغير الترخيم.

هذا باب الحروف التي تكون استفهامًا وخبرًا وسنذكرها مفسّرة في أبوابها إن شاءَ الله.

هذا باب «أيّ» مضافة ومفردة في الاستفهام.

هذا باب «أيّ» إذا كنت مستفهمًا مستثبتًا.

هذا باب «أيّ» إذا كنت مستثبتًا بها عن معرفة.

هذا باب «مَنْ» إذا كنت مستفهمًا بها عن نكرة.

هذا باب «مَنْ» إذا كنت مسترشدًا بها عن إثبات معرفة.

هذا باب «مَنْ» إذا أردت أن يضاف لكِ الذي تسأل عنه.

هذا باب الصفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد فيحذف التنوين من الموصوف.

هذا باب ما يلحق الاسم والفعل وغيرهما مما يكون آخر الكلام في الاستفهام.

هذا باب القسم.

هذا باب الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيها معنى القسم.

هذا باب ما يقسم عليه من الأفعال، وما بال النون في كلٍّ ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها إلَّا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنَّه لا يجوز حذفها؟

هذا باب الفرق بين «إنّ»، و«أنّ».

هذا باب من أبواب «أنّ» المفتوحة.

هذا باب «إنَّ» إذا دخلت اللام في خبرها.

هذا باب «إنَّ» المكسورة ومواقعها.

هذا باب من أبواب «إنّ» المكسورة.

هذا باب الظروف و«أمّا» إذا اتصلت بشيء منهنّ «أنَّ».

هذا باب من أبواب «أنّ» مكررة.

هذا باب «أنْ» و«إنْ» الخفيفتين.

وللكتاب عدّة طبعات، منها:

ـ طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة، بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، سنة ١٣٩٩هـ.

ـ طبعة دار إحياء التراث العربي في بيروت، وهي إعادة للطبعة السابقة.

ـ طبعة دار الكتب العلميّة في بيروت، قدَّم له ووضع حواشيه حسن حمد، راجعه إميل بديع يعقوب، سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

المقْتَضي

المُقْتَضي، في اللغة، اسم فاعل من «اقتضى». واقتضى الأمرَ: استَلْزَمَه. وهو، في النحو، العامِل.

انظر: العامِل.

المُقَدِّمة الآجروميّة في مبادىء علم العربية

هي الآجرُوميّة.

انظر: الآجروميّة.

المقدّمة في النحو

عنوان لعدّة كتب وضعها بعض علمائنا المتقدّمين، ومنهم:

ـ خلف بن حيان الأحمر (نحو ١٨٠هـ/ نحو ٧٩٦م). وقد طُبع كتابه في دمشق سنة ١٩٦١م بتحقيق عزّ الدين التنوخيّ.

ـ أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (.../ ...ـ ٤٧٩هـ/ ١٠٨٦م) وقد طبع الكتاب في المطبعة العربية الحديثة في القاهرة سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م بتحقيق حسن شاذلي فرهود.

ـ أبو الحسن علي بن محمد الضرير النيسابوري، وقد طبع كتابه في طهران سنة ١٢٤٢هـ.

للتوسُّع انظر:

ـ «نظرة في كتاب مقدمة في النحو المنسوب إلى الإمام خلف الأحمر». محمد الطاهر بن عاشور. مجلة مجمّع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٣٨ (١٩٦٣م)، ج ٤. ص ٥٧٦ـ ٥٩٠؛ والمجلد ٣٩ (١٩٦٤م)، ج ١. ص ١٥٢ـ ١٦٢.

المقرب

كتاب في النحو لعليّ بن مؤمن، المعروف بـ«ابن عصفور» (٥٩٧هـ/ ١٢٠٠م ـ ٦٦٩هـ/ ١٢٧١م). وقد وصف ابن عصفور كتابه في المقدمة، فقال: «إنه تأليف منّزه عن الإطناب الممل والاختصار المخل، محتوٍ على كلياته، مشتمل على فصوله وغاياته، عار عن إيراد الخلاف والدليل، مجرد أكثره من التوجيه والتعليل، ليشرف الناظر فيه على جملة العلم في أقرب زمان ويحيط بمسائله في أقرب مكان».

والكتاب قسمان:

الأول: أحكام الكلم بعد التركيب وأحكامه قبل التركيب.

فأما أحكامه بعد التركيب فقد جاء في قسمين:

قسم الإعراب، ويشمل المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، والتوابع والفعل المضارع.

والقسم الثاني: قسم البناء، ويشمل البناء على الحكاية والعدد وكناياته والإدغام ومخارج الحروف والوقف.

وأما الأحكام التي تكون قبل تركيب الكلام فهي قسمان أيضًا:

أحدهما يشمل باب التصغير، وجمع التكسير، والمصادر، وأسماء الفاعلين، والمفعولين، وحروف الزيادة، والثاني يشمل القلب، والحذف، والنقل، وختم الكتاب بباب الضرائر.

واتَّسَم منهج ابن عصفور في «المقرِّب» بما يأتي:

«أولاً: الدقّة في التعريفات والحدود، فقد كان ابن عصفور يهتم اهتمامًا كبيرًا بالتعريفات والحدود، فكان الحد عنده جامعًا مانعًا، مما دفع النحاة إلى اعتماد تعريفاته لأبواب النحو واصطلاحاته، فالأشموني ـ مثلاً ـ ينقل عنه تعريفه لعلم النحو في أول كتابه. والشيخ خالد الأزهري ينقل عنه وغيرهما.

ثانيًا: الجدة في بعض الموضوعات، حيث وردت في الكتاب بعض المباحث والموضوعات التي لم يتطرق إليها من سبق ابن عصفور، بل لا نجدها في كتب الكثيرين من علماء العربية، من ذلك: ذكره المبتدآت والأخبار التي لا تدخل عليها كان وأخواتها، وذكره أحوال المعطوف على الخبر في باب الحروف العاملة عمل «ليس»، وبيانه حكم كل حالة، وهو ما لا يوجد كثيرًا في كتب النحاة.

ثالثًا: تقديم ملخص لما يذكره في الباب في بدايته، من ذلك مثلاً قوله في أول باب ما لم يسمَّ فاعله: «يحتاج في هذا الباب إلى معرفة خمسة أشياء: الأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول، وكيفية بنائها، والسبب الذي لأجله يحذف الفاعل، والمفعولات التي تقام مقام الفاعل، والأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت» ومضى يبيِّن ذلك كله.

رابعًا: أنه لم يكن يتعرض لذكر المذاهب والآراء، فقد كان يسرد المسائل سردًا، وجلُّها على مذهب البصريين، وما ارتضاه إمامهم سيبويه، ولم يكن يذكر مذهبًا مخالفًا أو رأيًا خرج عن الأشهر.

خامسًا: حسن التقسيم والتنظيم، والتقسيم والتنظيم سمة عامة من سمات ابن عصفور في كل مؤلفاته، يفعل ذلك للتسهيل وتقريب المسائل إلى الأذهان، وبغية الضبط وحصر الموضوعات؛ ولذلك جاءت كتبه وافية بالمطلوب، وكتاب «المقرب» في تقسيم أبوابه وتنظيمها، وفي تقسيم الأبواب في ذاتها خير دليل على حسن التقسيم والتنظيم.

سادسًا: حسن التعليل؛ حيث كان يعلل لكل مسألة يذكرها، من ذلك تعليله لعمل «ما» عمل «ليس» عند أهل الحجاز، وإهمالها عند بني تميم، ومنه ـ أيضًا ـ تعليله جواز الإعمال والإلغاء في «إنْ» المخففة من الثقيلة.

وهذه سمة عامة في كتبه، وتكثر التعليلات في كتبه الواسعة المطولة كـ«شرح الجمل».

سابعًا: توضيح المعاني اللغوية وإبرازها، فقد كان ابن عصفور يتتبع الكلمة ويعرف بمعناها، ويستطرد في بيان استعمالاتها، ومن ذلك ـ مثلاً ـ معاني الأسماء الموصولة، ومعاني حروف الجر، ومعاني كان وأخواتها، وهكذا.

ثامنًا: كثرة الآراء المستقلة، حيث كان ابن عصفور في كثير من آرائه ذا شخصية مستقلة، فهو لم يتبع سيبويه في إعراب المثنى وجمع المذكّر السالم بالحركات المقدّرة، ولا الكوفيين في الإعراب بالحروف، وإنما ذهب إلى أن الرفع ببقاء اللفظ على ما هو عليه، وأن النصب والجر بالتغير والانقلاب. ومسائل أخرى كثيرة من هذا القبيل»[1].

وقد جاءت موضوعات الكتاب على النحو الآتي:

- باب تبيين الكلام وأجزائه.
- باب الإعراب.
- باب معرفة علامات الإعراب.
- باب الفاعل.
- باب نعم وبئس.
- باب التعجُّب.
- باب ما لم يسم فاعله.
- باب المبتدأ وخبره.
- باب الاشتغال.
- باب كان وأخواتها.
- باب الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها.
- باب ما ولا ولات.
- باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر.
- باب المفعول به.
- باب الأفعال المتعديّة.
- باب اسم الفاعل.
- باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل.
- باب المصدر العامل عمل فعله.
- باب أسماء الأفعال.
- باب الإغراء.
- باب ما يجوز أن يتسع فيه فينتصب على التشبيه بالمفعول به.
- باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم.
- باب المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم.
- باب المنصوبات عن تمام ما يطلبها.
- باب النداء.
- باب لا.
- باب حروف الخفض.
- باب الإضافة.
- باب النعت.
- باب عطف النسق.
- باب التوكيد.
- باب البدل.
- باب عطف البيان.
- باب التنازع.
- باب ذكر الرافع للفعل المضارع.
- باب ذكر نواصب الفعل المضارع.
- باب ذكر جوازم الفعل المضارع.
- باب ما جرى من الأسماء في الإعراب مجرى الفعل.

---

(١) عن مقدمة محقق الكتاب (طبعة دار الكتب العلمية).

- باب البناء.
- باب الحكاية.
- باب إسناد الفعل إلى المؤنّث.
- باب العدد.
- باب كنايات العدد.
- باب اسم الفاعل المشتق من العدد.
- باب الإدغام من كلمتين.
- باب التقاء الساكنين من كلمتين.
- باب حكم الهمزة إذا كانت أول كلمة وقبلها ساكن.
- باب الوقف.
- باب الهمزة التي تكون آخر الكلمة إذا التقت مع همزة من كلمة أخرى.
- باب همزة الوصل.
- باب التثنية وجمع السلامة.
- باب النسب.
- باب التاء اللاحقة الاسم للتأنيث.
- باب نوني التوكيد الشديدة والخفيفة.
- باب جمع التكسير.
- باب المصادر.
- باب اشتقاق أسماء الزمان والمكان والمصادر والآلات.
- باب المقصور والممدود المقيسين.
- باب أسماء الفاعلين والمفعولين وما جرى مجراهما.
- باب تبيين الحروف الزوائد والأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها.
- باب حروف البدل.
- باب القلب والحذف والنقل.
- باب ما قلب على غير قياس.
- باب الحذف على غير قياس.
- باب الضرائر.

وصُنِّف بعض الكتب في نقد «المقرِّب»، منها: كتاب «الإيرادات على المقرب» لابن الحاج (ت ٦٤٧هـ)، و«المنهج المعرب في الرد على المقرب» لأبي إسحاق الجزري، و«التعليقات» لبهاء الدين بن النحاس (ت ٦٩٨م)، وغيرها.

وللكتاب عدّة طبعات، منها:

- طبعة مكتبة العاني في بغداد بتحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، سنة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣م.
- طبعة دار الكتب العلمية في بيروت، بتحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، سنة ١٩٩٨م.

المَقْرون

المَقْرون، في اللغة، اسم مفعول من «قَرَنَ». وقرنَ بين الشَّيئين: جمع بينهما. وهو، في النحو، نعت لنوع من أنواع الفعل.

انظر: اللفيف المقرون.

المقّري

= أحمد بن محمد المقري (بعد ٨٤٧هـ/ ١٤٤٣م).

ابن المقسم

= محمد بن الحسن (٣٥٥هـ/ ٩٦٥م).

المُقْسَم به

هو الاسم الواقع بعد لفظ القَسَم كلفظ الجلالة في قولك: «والله لأصدقنَّ».

انظر: القَسَم.

المُقْسَم عليه

هو ما يُراد توكيده بالقَسَم، وهو الفوز في قولك: «واللّهِ لأفوزَنَّ بالجائزة».

انظر: القَسَم.

المُقَصِّر

المُقَصِّر، في اللغة، اسم فاعل من «قَصَّرَ». وقَصَّرَ في الأمر: لم يقدر عليه، توانى. وهو، في البلاغة، وصف للكلام الذي لا ينبئك بمعناه عند سماعك إيّاه، ويُحْوِجُك إلى شرح.

المَقْصودة

المَقْصودة، في اللغة، اسم مفعول للمؤنّث من «قَصَدَ». وقَصَد فلانًا أو إليه: تَوَجَّه إليه. وهي، في النحو، نعت لنوع من أنواع النكرة.

انظر: النكرة المقصودة.

المقْصور

١ ـ في اللغة: اسم مقصور من «قَصَرَ». وقَصَر الشَّيءَ: حَبَسه.

٢ ـ في النحو: هو الاسم المقصور.

انظر: الاسم المقصور.

٣ ـ في علم المعاني: هو الاسم الذي تجعله مختصًّا بشيء منْقَطِعًا له دون غيره، نحو «البحتريّ» في قولك: «إنَّما البحتريّ شاعر».

وانظر: القَصْر.

٤ ـ في علم العروض: هو الجزء (التفعيلة) الذي أصابه القَصْر (علّة تتمثّل في حذف ساكن السبب الخفيف وتسكين متحرّكه).

انظر: «القصْر»، و«الزحافات والعلل».

المَقْصور السَّماعيّ

انظر: الاسم المقصور، الرقم ٢.

المَقْصور عليه

هو الشَّيء الذي تختصّه بآخَر، نحو: «الشعر» في قولك: «إنَّما البحتريّ شاعر».

انظر: القصر.

المقْصور القِياسيّ

انظر: الاسم المقصور، الرقم ٢.

المقصور والممدود في مصادر التراث

أولى عُلماؤنا الأقدمون الاسم المقصور والاسم الممدود عناية خاصّة فعالجوهما في كتبهم النحويّة، وأفرد بعض النحويين لهما كتبًا خاصة، ومن هذه الكتب:

ـ المقصور والممدود، ليحيى بن المبارك اليزيدي (١٣٨هـ/ ٧٥٥م ـ ٢٠٢هـ/ ٨١٨م).

ـ المقصور والممدود ليحيى بن زياد المعروف بـ«الفرّاء» (نحو ١٤٠هـ/ نحو ٧٥٧م ـ ٢٠٧هـ/ ٨٢٢م). وللكتاب عدّة طبعات، منها طبعة دار المعارف بمصر بتحقيق عبد العزيز الميمني سنة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

ـ المقصور والممدود لعبد الملك بن قريب المعروف بالأصمعيّ (١٢٢هـ/ ٧٤٠م ـ ٢١٦هـ/ ٨٣١م).

ـ المقصور والممدود للقاسم بن سلّام (... ـ ٢٢٤هـ/ ٨٣٨م).

ـ المقصور والممدود لإبراهيم بن يحيى اليزيدي (.... ـ ٢٢٥هـ/ ٨٤٠م).

ـ المقصور والممدود ليعقوب بن إسحاق المعروف بـ«ابن السكيت» (١٨٦هـ/ ٨٠٢م ـ ٢٤٤هـ/ ٨٥٨م).

ـ المقصور والممدود لسهل بن محمد السجستاني (نحو ١٦٠هـ/ نحو ٧٧٦م ـ ٢٥٠هـ/ ٨٦٤م).

ـ المقصور والممدود لأحمد بن عبيد، المعروف بـ«أبي عصيدة» (. . . ـ ٢٧٣هـ/ ٨٨٦م).

ـ المقصور والممدود لمحمد بن يزيد المعروف بـ«المبرِّد» (٢١٠هـ/ ٨٢٦م ـ ٢٨٦هـ/ ٨٩٩م).

ـ المقصور والممدود لمحمد بن عثمان المعروف بـ«الجعْد» (. . . ـ ٢٨٨هـ/ ٩٠١م).

ـ المقصور والممدود لمحمد بن الوليد، المعروف بـ«ابن ولّاد» (٢٤٨هـ/ ٨٦٢م ـ ٢٩٨هـ/ ٩١٠م).

ـ المقصور والممدود لمحمد بن أحمد، المعروف بـ«ابن كيسان» (. . . ـ ٢٩٩هـ/ ٩١٢م).

ـ المقصور والممدود للمفضّل بن سلمة (. . . ـ نحو ٣٠٠هـ/ نحو ٩١٢م).

ـ المقصور والممدود للقاسم بن محمد الأنباري (. . . ـ ٣٠٤هـ/ ٩١٧م).

ـ المقصور والممدود للقاسم بن محمد العجلاني.

ـ المقصور والممدود لأحمد بن محمد الطبري (. . . ـ ٣٠٤هـ/ ٩١٧م).

ـ المقصور والممدود لمحمد بن يحيى اليزيدي (. . . ـ ٣١٠هـ/ ٩٢٢م).

ـ المقصور والممدود لإبراهيم بن السريّ الزجّاج (٢٤١هـ/ ٨٥٥م ـ ٣١١هـ/ ٩٢٣م).

ـ المقصور والممدود لابن شقير، أحمد بن الحسن (. . . ـ ٣١٧هـ/ ٩٢٩م).

ـ المقصور والممدود لمحمد بن الحسن، المعروف بـ«ابن دريد» (٢٢٣هـ/ ٨٣٧م ـ ٣٢١هـ/ ٩٣٣م). ونشر الكتاب في السنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م بتحقيق ماجد الذهبي وغيره في دار الفكر بدمشق.

ـ المقصور والممدود لإبراهيم بن محمد، المعروف بـ«نفطويه» (٢٤٤هـ/ ٨٥٨م ـ ٣٢٣هـ/ ٩٣٥م)، والكتاب نُشر بتحقيق حسن شاذلي فرهود في مجلة الآداب في جامعة الرياض، المجلد الرابع، (سنة ١٩٧٥ـ ١٩٧٦)، ص ٩٣ـ ١٢٧.

ـ المقصور والممدود لعبد الله بن محمد بن الخزّاز (. . . ـ ٣٢٥هـ/ ٩٣٦م).

ـ المقصور والممدود لمحمد بن أحمد، المعروف بـ«الوشّاء» (. . . ـ ٣٢٥هـ/ ٩٣٦م)، ونُشِر الكتاب سنة ١٩٧٩م بتحقيق رمضان عبد التوّاب في مكتبة الخانجي في القاهرة.

ـ المقصور والممدود لمحمد بن القاسم الأنباري (٢٧١هـ/ ٨٨٤م ـ ٣٢٧هـ/ ٩٣٨م).

ـ المقصور والممدود لأحمد بن ولّاد التميميّ (. . . ـ ٣٣٢هـ/ ٩٤٤م). نشره برونله في ليدن سنة ١٩٠٠م، ونشره الخانجي في القاهرة سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م.

ـ المقصور والممدود لمحمد بن عبد الواحد، المعروف بـ«غلام ثعلب» (٢٦١هـ/ ٨٧٥م ـ ٣٤٥هـ/ ٩٥٧م). نشره عبد الحسين الفتلي في العدد الأوّل من مجلة أصول الدين في بغداد سنة ١٩٧٥م.

ـ المقصور والممدود لعبد الله بن جعفر،

المعروف بـ«ابن درستويه» (٢٥٨هـ/ ٨٧١م ـ ٣٤٧هـ/ ٩٥٨م).

ـ المقصور والممدود لمحمد بن الحسن، المعروف بـ«ابن مقسم العطار» (٢٦٥هـ/ ٨٧٨م ـ ٣٥٤هـ/ ١٩٦٥م).

ـ المقصور والممدود والمهموز، لإسماعيل بن القاسم، المعروف بـ«أبي علي القالي» (٢٨٨هـ/ ٩٠١م ـ ٣٥٦هـ/ ٩٦٧م).

ـ المقصور والممدود، لسعيد بن إبراهيم البغدادي (. . . ـ بعد ٣٦٠هـ/ ٩٧٠م).

ـ المقصور والممدود، لمحمد بن عمر، المعروف بـ«ابن القوطية» (. . . ـ ٣٦٧هـ/ ٩٧٧م).

ـ المقصور والممدود، للحسين بن أحمد، المعروف بـ«ابن خالويه» (. . . ـ ٣٧٠هـ/ ٩٨٠م).

ـ المقصور والممدود، للحسن بن أحمد، المعروف بـ«أبي علي الفارسي» (٢٨٨هـ/ ٩٠٠م ـ ٣٧٧هـ/ ٩٨٧م).

ـ المقصور والممدود، لعلي بن محمد الشمشاطي (. . . ـ بعد ٣٧٧هـ/ بعد ٩٨٧م).

ـ المقصور والممدود، لإسماعيل بن عباد، المعروف بـ«الصاحب بن عباد» (٣٢٦هـ/ ٩٣٨م ـ ٣٨٥هـ/ ٩٩٥م). نشره برونله في ليدن سنة ١٩٠٠م.

ـ المقصور والممدود لعثمان بن جني (. . . ـ ٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م).

ـ المقصور والممدود، للقاسم بن محمد العجلاني الذي كان معاصرًا لابن جني.

ـ المقصور والممدود، ليحيى بن محمد الحنبليّ (٤٩٩هـ/ ١١٠٥م ـ ٥٦٠هـ/ ١١٦٥م).

ـ العقود في المقصور والممدود، لسعيد بن المبارك، المعروف بـ«ابن الدهان» (٤٩٤هـ/ ١١٠٠م ـ ٥٦٩هـ/ ١١٧٤م).

ـ المقصور والممدود، لعبد الرحمٰن بن محمد الأنباري (٥١٣هـ/ ١١١٩م ـ ٥٧٧هـ/ ١١٨١م). نشرته المطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٩٦٦م بتحقيق عطية عامر.

ـ تحفة المودود في المقصور والممدود، لمحمد بن عبد الله، المعروف بـ«ابن مالك» (٦٠٠هـ/ ١٢٠٣م ـ ٦٧٢هـ/ ١٢٧٤م). والكتاب منظومة نُشِرت بتصحيح الشيخ إبراهيم اليازجي بالقاهرة سنة ١٨٩٧م.

المَقْصورة

هي القصيدة التي رويُها حرف الألف[١] (انظر: الرَّويّ). وقد اشتهرت في الأدب العربي عدّة مقصورات، منها: مقصورة ابن دريد[٢]، وتقع في نحو مئتين وخمسين بيتًا،

(١) لا تصلح الألف أن تكون رويًا إلا إذا كانت أصليّة (أي: من بنية الكلمة)، مثل ألف «قضى»، أو زائدة للتأنيث، مثل ألف «حُبْلى»، أو لإلحاق الكلمة بالمِيزان الصَّرفي الذي فوقها، مثل ألف «أَرْطى» (اسم نبات) وهي لا تصلح أن تكون رويًا إذا كانت للإطلاق، أو ملحقة بالكلمة لإبانة حركتها، مثل ألف «أنا»، أو مبدلة من تنوين النصب، أو مبدلةً من نون التوكيد الخفيفة؛ أما الألف الدالَّة على الاثنين، أو التي في آخر ضمير الغائبة، كألف «جمعتُها» فأكثر العلماء ينكر مجيئها رويًا.

(٢) وقد عارضها بعض الشعراء، ومنهم أبو القاسم علي بن محمد التنوخي بمقصورة أولها (من الرجز): =

ومطلعها (من الرجز):

إمّا تَرَيْ رَأْسِيَ حَاكَى لَوْنُهُ
طُرَّةَ صُبْحٍ تَحْتَ أذْيالِ الدُّجَى

ومقصورة حازم القرطاجني، وهي أطول مقصورة إذ تقع في ألف بيت وستة أبيات[1]، ومطلعها (من الرجز):

لِلَّهِ ما قَدْ هِجْتَ يا يَوْمَ النَّوَى
علَى فُؤادي مِنْ تَبارِيحِ الجَوَى

ومقصورة ابن جابر (شمس الدين محمد بن أحمد)، وتقع في مئتين وتسعة وستّين بيتًا، ومطلعها (من الرجز):

بادَرَ قَلْبِي لِلْهَوى، وما ارْتَأى
لَمّا رأى مِنْ حُسْنِها ما قَدْ رَأى

وقد التزم فيها الهمزة قبل الألف في نحو عشرة أبيات، ثم التزم الباء في مثل هذا العدد، ثم التزم التاء، فالثاء، فالجيم، فالحاء. وهكذا، حتّى استوفى جميع حروف المعجم.

ولمعظم الشعراء مقصورات، وقد التزم كثير منهم حرفًا آخر قبلها تقويةً لها، وفي هذه الحالة، حالة الالتزام بحرف قبل الألف، نستطيع اعتبار القصيدة مقصورةً، والحرف الذي التزم به الشاعر قبل الألف التزامًا من الشاعر بما لا يلزم[2]، أو اعتبار الألف وصلاً[3]، والحرف الذي التزم به الشاعر هو الرّويّ.

انظر: الرويّ، وانظر: ألف التأنيث المقصورة في الألف، الرقم ٢٥.

المَقْصوم

المقْصوم، في اللغة، اسم مفعول من «قَصَمَ». وقَصَمَ الشَّيْءَ: كَسَره. وهو، في علم العروض، الجزء (التفعيلة) الذي أصابه القَصْم (حذف الحرف الأوّل من «مفاعَلَتُنْ» المعصوبة في أوّل الوافر).

انظر: القَصْم، والبحر الوافر.

المَقْطع الصَّوتي

في علم اللّغة: صوت مُؤلّف من حروف تَليه حَرَكة (نحو: «كَتَبَ» المؤلّفَة من ثلاثة مقاطع: كَ + تَ + بَ)، أو من حرف مُتحرّك يليه حرف ساكن (نحو: لَوْ، قَدْ).

المَقْطع العَروضيّ

يتألّف المقطع العروضيّ من حَرْفَين، أو من ثلاثة أحرف، أو أربعة، أو خمسة. ويقسِّم علماء العروض التفاعيل التي تتكوّن منها أوزان الشعر إلى مقاطع تختلف في عدد حروفها، وحركاتها، وسكناتها. والمقاطع أنواع:

١ ـ سبب خفيف: يتألّف من حرفين أوّلهما متحرّك، وثانيهما ساكن، نحو: «لَمْ» (/ ٥)، «إنْ» (/ ٥).

٢ ـ سبب ثقيل: يتألّف من حرفين متحرّكين، نحو: «لِمَ» (//)، (تَكَ) (//).

= لَوْلا انْتِهائي لم أطِعْ نَهْيَ النُّهَى   أَيَّ مَدًى يطْلُبُ مَنْ جازَ المَدَى

(١) وقد شرحها أبو القاسم الشريف الحسني الغرناطيّ، وسمّى شرحه: «رفع الحُجُب المستورة عن محاسن المقصورة».

(٢) انظر: «لزوم ما لا يلزم».

(٣) انظر: «الوصل في «القافية»، الرقم «٣»، الفقرة «هـ».

٣ ـ **وتِد مجموع**: يتألَّف من ثلاثة أحرف، أوّلها وثانيها متحرِّكان، والثالث ساكن، نحو: «إلى» (//○)، «نَعَمْ» (//○)، «مَضَى» (//○).

٤ ـ **وتِد مَفروق**: يتألَّف من ثلاثة أحرف، أوّلها متحرِّك، وثانيها ساكن، وثالثها متحرِّك، نحو: «أيْنَ» (/○/)، و«قال» (/○/).

٥ ـ **فاصلة صُغرى**: تتألَّف من أربعة أحرف، الثلاثة الأولى منها متحرِّكة والرابع ساكن، نحو: «لَعِبَتْ» (///○)، و«جَمَعا» (///○). الفاصلة الصغرى = سبب ثقيل + سبب خفيف.

٦ ـ **فاصلة كُبرى**: تتألَّف من خمسة أحرف، الأربعة الأولى منها متحرِّكة والخامس ساكن، نحو: «غَمَرَنا» (////○)، و«سَمَكَةٌ» (////○)، الفاصلة الكبرى = سبب ثقيل + وتد مجموع.

المُقَطَّع

المُقَطَّع، في اللغة، اسم مفعول من «قَطَّعَ». وقَطَّعَ الشيءَ: قَسَمه إلى قِطع. وهو، في علم العروض، البيت المقطَّع.

انظر: البيت المقطَّع.

المَقْطوع

١ ـ **في اللغة**: اسم مفعول من «قطَعَ». وقطَعَ الشَّيْءَ: فَصَلَ بَعْضَه عن بعضه الآخر.

٢ ـ **في الصَّرْف**: هو مهموز الفاء الذي سُمّي بذلك لانقطاع الهمزة عمّا قبلها بشِدَّتها.

٣ ـ **في النحو**: انظر: «النعت المقطوع» في «النعت»، الرقم ٥؛ و«البدل المقطوع» في «البدل»، الرقم ٤؛ و«عطف البيان المقطوع» في «عطف البيان»، الرقم ٥.

٤ ـ **في عِلْم العروض**: الجزء (التفعيلة) الذي أصابه القطع (علّة تتمثَّل في حذف ساكن الوتد المجموع وتسكين ما قبله).

انظر: القطع.

المقطوع عن الإضافة لفظًا

هو المُضاف معنًى.

انظر: المضاف معنًى.

المقْطوع عن الإضافة لَفْظًا ومَعْنًى

هو اسم يُلازِم الإضافة في الأصل، ولكنَّه استُخدِم والمضاف إليه غير مُلاحظ لفظه ولا مَعْناه، نحو: «اشتريتُ خَمْسةَ كتبٍ ليس غيرًا»، أي: ليس غير ذلك.

المقْطوعة

١ ـ **في اللغة**: اسم مفعول للمؤنَّث من «قَطَعَ». وقطعَ الشَّيءَ: فصَلَ بعضَه عن بعضه الآخَر.

٢ ـ **في النحو**: انظر: «الإضافة المقطوعة» في الإضافة، الرقم ١٠.

٣ ـ **في عِلْم العَروض**: أبيات شعريّة قليلة (دون السبعة) مستقلّة بمعناها. ومن مقطوعات أبي فراس الحمداني قوله (من البسيط):

وشادِنٍ مِنْ بَني كِسْرى شُغِفْتُ بهِ ... لَوْ كانَ أنْصَفَني في الحُبِّ ما جارا

إنْ زارَ قَصَّرَ لَيْلِي في زِيارَتِهِ ... وإنْ جَفاني أطالَ اللَّيْلَ أعْمارا

كأنَّما الشَّمْسُ بي في القَوْسِ نازِلَةٌ ... إنْ لَمْ يَزُرْني وفي الجَوْزاءِ إنْ زارا[1]

(١) «القوس»، و«الجوزاء» من منازل الشمس، والأول، عند العرب، برج نحس، والثاني برج سعد.

ومن مقطوعات أبي نُواس قوله (من الوافر المجزوء):

عِـتـابٌ لَـيْـسَ يَـنْـصَـرِمُ
وحُـبٌّ لَـيْـسَ يَـنْـكَـتِـمُ
وجـارِيَـةٍ بُـلِـيـتُ بِـهـا
كـأَنَّ بَـنـانَـهـا عَـنَـمُ
مُـحَـنَّـثَـةٌ مُـؤَنَّـثَـةٌ
بِـهـا أَلَـمٌ، وبـي أَلَـمُ
تُـجَـرِّرُ ذَيْـلَ مِـئْـزَرِهـا
وفـارِسُ أُذْنِـهـا قَـلَـمُ

جاء في «العُمْدة»: «سُئِل أبو عمرو بن العلاء: هل كانت العرب تُطيل؟ فقال: نعم، ليُسْمَع منها. قيل: فهل كانت تُوجِز؟ قال: نَعَمْ، ليُحْفَظ عنها. قال: وقال الخليل بن أحمد: يطول الكلام ويكثر ليُفهم، ويُوجَز ويُختَصر ليُحفَظ، وتُسْتَحبُ الإطالة عند الإعذار، والإنذار، والترهيب، والترغيب، والإصلاح بين القبائل، كما فعل زهير، والحارث بن حِلِّزة، ومن شاكَلَهما، وإلّا فالقِطَع أطْير في بعض المواضع، والطوال للمواقف المشهورات... وقال بعض العلماء: يحتاج الشاعر إلى القِطَع حاجته إلى الطِّوال، بلْ هو عند المحاضرات، والمنازعات، والتمثُّل، والملَح، أحوج إليها منه إلى الطوال... وقال الجاحظ: قيل لأبي المهوس: لِمَ لا تُطيل الهجاء؟ فقال: لم أجد المثل السائر إلّا بيتًا واحدًا...

غير أنّ المُطيل من الشُّعراء أهيبُ في النفوس من الموجِز، وإن أجاد، على أن للموجِز من فَضْل الاختصار ما لا يُنكره المُطيل، ولكن إذا كان صاحب القصائد دون صاحب القِطع بدرجة أو نحوها، وكان صاحب القطع لا يقدر على التطويل إنْ حاوله بتّةً، سُوِّيَ بينهما، لفَضْل غير المجهود على المجهود، فإنّا لا نشكّ أنّ المطوِّل، إنْ شاء، جَرَّدَ من قصيدته قطعة أبيات جيِّدة، ولا يقدر الآخر أن يمدّ من أبياته التي هي قطعةٌ قصيدةً»[1].

المَقْطوف

المقطوف، في اللغة، اسم مفعول من «قَطَفَ». وقطفَ الشَّيءَ: أخَذَه بسرعة وخطَفه. وهو، في علم العروض، الجزء (التفعيلة) الذي أصابه القَطْف (علّة تتمثّل في إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء، وإسكان الخامس المتحرّك). انظر: «القَطْف»، و«الزحافات والعلل».

المُقَفّى

المُقفّى، في اللغة، اسم مفعول من «قفّى». وقفّاه فلانًا أو به: أتْبَعه إيّاه. وهو، في علم العروض، نعت لنوع من أنواع الأبيات الشعريّة.

انظر: البيت المُقَفّى.

المقلوب

١ ـ في اللغة: اسم مفعول من «قَلَبَ». وقلبَ الشيءَ: جعل أعلاه أسْفَله، أو باطنه ظاهِرَه، أو أوّلَه آخِرَه.

٢ ـ في النحو: اللفظ الذي أخذ من غيره بقلبه، نحو: «جَبَذَ» مقلوب «جَذَبَ». وهو ما يُعرف بالاشتقاق الكبير، أو القلب اللغوي.

---

(١) ابن رشيق: العمدة ١/ ١٨٦ـ١٨٨.

انظر: الاشتقاق الكبير.

مَقْلوب البَعْض

هو جناس القلب.
انظر: جناس القلب.

مقْلوب الكُلّ

هو ما لا يستحيل بالانعكاس.
انظر: ما لا يستحيل بالانعكاس.

المقلوب المُجَنَّح

هو جناس مُجَنَّح القلب.
انظر: جناس مجنَّح القلب.

المقلوب المُستوي

هو ما لا يستحيل بالانعكاس.
انظر: ما لا يستحيل بالانعكاس.

مَقود

لا تقلْ: «كان المُجْرم مُقادًا إلى السجن»، بل قلْ: «كان المُجْرم مقودًا إلى السجن»؛ لأنه من الفعل «قاد»، واسم المفعول منه «مَقود».

مَقول القَول

هي الجملة الواقعة بعد فعل القول أو ما هو بمعناه، وتكون في محلّ نصب مقول القول، نحو: «قال المعلم: إنّ الصدْقَ مَنْجاة» (جملة «إنَّ الصِّدْقَ مَنْجاة» في محلّ نصب مقول القول).

المقوّم

= أحمد بن نصر (.../.......‍/...).

مُقوّمات القصيدة

من هذه المقوّمات: وحدة الوزن، ووحدة القافية، واستخدام أساليب القدماء في التعبير.

المُقَيَّدَة

المقَيَّدة، في اللغة، اسم مفعول من «قَيَّدَ». وقيَّدَ الدابَّةَ أو نحوَها: جعل القيدَ في رجلها أو في يدها. وهي، في علم العروض، نعت لنوع من أنواع القوافي.

انظر: «القافية المقيَّدَة» في «القافية»، الرقم ٤.

المَقيس

المَقيس، في اللغة، اسم مفعول من «قاسَ». وقاسَ الشَّيءَ بغيره، أو على غيره، أو إليه: قدَّره على مثاله. وهو، في النحو، ما جرى على ألسنتنا مُحاكاةً لكلام العرب.

وانظر: القياسيّ.

المَقيس عليه

هو المنقول عن العرب مسْتَفيضًا بحيث يمكننا القياس عليه.

انظر: القياسيّ.

مَكائد

انظر: مفاعِل بقلب الياء همزة.

أبو المكارم الأبهريّ

= عبد الوارث بن عبد المنعم (.../.......‍/...).

أبو المكارم بن خطيب زملكا

= عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف (٦٥١هـ/ ١٢٥٣م).

مَكان

تُعرب إعراب «أسبوع».

انظر: أسبوع، وانظر: اسم المكان.

المُكانَفة

المُكانفة، في اللغة، مصدر «كانَفَ». وكانَفَه: عاونَه، ساعده. وهي، في علم العروض، تجاور سَبَبين خَفيفين في تفعيلة واحدة سَلِما معًا من الزِّحاف، أو زُوحِفا معًا، أو سَلم أحدهما وزوحِف الآخر.

وتجري المكانَفة في «مُسْتَفْعِلُنْ» من الرَّجز، والسريع، والبسيط، والتفعيلة الأولى من المنسرح، فالسَّببان: «مُسْ»، و«تَفْ» يجوز فيهما أن يسلما معًا، فتبقى التفعيلة على حالها «مُسْتَفْعِلُنْ»، وأن يُزاحَفا معًا، فتصير «فَعِلَتُنْ»، وأن يُزَاحَف الأوّل ويسلم الثاني، فتصير «مفاعِلُنْ»، وأن يُزاحَف الثاني ويسلم الأوّل، فتصير «مُفْتَعِلُنْ»، ويُقال: إنّ بين سين «مُسْتَفْعِلُنْ» وفائها مكانفة. وكذلك تجري المكانفة في «مَفْعُولاتُ» من بحر المنسرح.

مكانَك

تأتي:

١ ـ اسم فعل أمر بمعنى: قِفْ، أو استقِرّ، أو اثبتْ، مبنيّ على الفتح وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، نحو: «مكانَكَ يا زيدُ». وهو متصرِّف، نحو: «مكانَكم أيُّها الطلابُ» («مكانكم»: اسم فعل أمر مبنيّ على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره «أنتم»)، ونحو: «مَكانَكِ يا هندُ»... إلخ.

٢ ـ اسمًا مركَّبًا من الاسم «مكان»، و«كاف» الضمير.

المُكبَّر

المُكَبَّر، في اللغة، اسم مفعول من «كَبَّرَ». وهو، في النحو، الاسم الذي يقبل التصغير، ولكنّه لم يُصَغَّر، نحو: «قَلَم». ويقابله «المُصَغَّر».

انظر: المُصَغَّر.

ابن المكبري

= إبراهيم بن عقيل (٤٧٤هـ/ ١٠٨١م).

المُكَثَّر

هو، في اللغة، اسم مفعول من «كَثَّرَ». وكَثَّرَ الشَّيءَ: جعله كثيرًا. وهو، في النحو، الجَمْع.

انظر: الجمْع.

مَكْذَبانُ

يا مكذبانُ، بمعنى يا كثيرَ الكذب، منادى مبنيّ على الضم في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

المُكرَّر

المُكَرَّر، في اللغة، اسم مفعول من «كرَّرَ». وكرَّر الشَّيءَ: أعادَه مرَّةً بعد أخرى.

الحرف المُكَرَّر هو الرّاء، «سُمِّي بذلك لأنّه يتكرَّر على اللِّسان عند النُّطق به، كأنَّ طرف اللِّسان يرتعِد به، وأظْهَرُ ما يكون ذلك، إذا كانتِ الرّاء مشدَّدة. ولا بُدَّ في القراءة من إخفاء التكرير. والتكرير الذي في الرّاء من الصِّفات التي تُقوِّي الحرف، والراء حرف قويّ للتكرير الذي فيه»[١].

(١) القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب): الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التِّلاوة. ص ١٣١.

ابن مُكرَم

= سعيد بن فتحون (.../......../...).

مَكْرَمانُ

يا مكرمانُ، بمعنى: يا كثير الكَرَم، تُعرب إعراب «مكذبان».

انظر: مكذبان.

مُكْرَهٌ أخوك لا بطل

هذا القول من أمثال العرب، ولم أجده في كتب الأمثال إلّا برواية «أخوك»[1]، لكنّ بعض النحاة يستشهدون بروايته: «مكره أخاك لا بطل» شاهدًا على اللغة التي تستخدم الأسماء الخمسة بالألف رفعًا ونصبًا وجرًّا[2].

المَكْرور

المكْرور، في اللغة، اسم مفعول من «كَرَّ». وكَرَّ فلان: رجع. وكرَّ الليلُ والنهار: عاد أحدُهما بعد الآخر. وهو، في النحو، البَدَل.

انظر: البَدَل.

المُكَسَّر

المُكَسَّر، في اللغة، اسم مفعول من «كَسَّرَ». وكَسَّرَ الشَّيْءَ: بالغَ في كسْرِه، وهو، في النحو، جمع التكسير.

انظر: جمع التكسير.

المَكْسُوف

المَكْسوف، في اللغة، اسم مفعول من «كسَفَ». وكسفَ الثوبَ: قَطَعه. وكسَفَ الشَّيءَ: غَطّاه. وهو، في علم العروض، الجزء (التفعيلة) الذي أصابه الكَسْف (زحاف يتمثّل في حذف السابع المتحَرّك). ويُسمّى، أيضًا، «المكشوف».

انظر: الكَسْف.

المَكْشوف

المَكْشوف، في اللغة، اسم مفعول من «كَشَفَ». وكشَفَ الشَّيءَ أو عنه: رفَعَ عنه ما يُغطِّيه أو يُخْفيه. وكشَفَ اللّهُ حزنَه: أزاله. وهو، في علم العروض، «المكسوف».

انظر: المكسوف.

المُكَفِّرات

المُكَفِّرات، في اللغة، جمع «مكَفِّرَة»، وهي اسم فاعل من «كَفَّرَ». وكفَّرَ عن ذنبه: أعطى الكفّارة (ما يُكفَّر به الذنب من صوم أو صدقة أو نحوهما). وكفَّر عنه الذنب: محاه، غفَره. وهي، في الشعر العربي، قصائد يُريد بها الشاعر التكفير عمّا أنشأه في زمان لهوه وعَبثه من قصائد مُجونيّة. وهذه المكفِّرات تُنظم على أوزان القوافي المجونيّة وقوافيها. ولعلّ ابن عبد ربّه هو أوّل من ابتدع هذا النوع من الشِّعر، ثُمّ سار على أثره الوشّاحون، وتوسّعوا فيها حتى كفَّر بعضُهم عن بعض مع اشتراط أن يذكر المُكفِّر مطلع الموشّحة اللاّهية في خرجته الأخيرة.

---

(١) انظر: أمثال العرب. ص ١١٢؛ وجمهرة الأمثال ٢/ ٢١٣، ٢٤٢؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٩٩؛ والعقد الفريد ٣/ ١٣٠؛ والفاخر. ص ٦٣؛ وكتاب الأمثال. ص ٢٧١؛ والمستقصى ٢/ ٣٤٧؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٣١٨؛ والوسيط في الأمثال. ص ١٥٦.

(٢) انظر: شرح الأشموني ١/ ٥٣ـ ٥٤.

المَكْفوف

١ ـ في اللغة: اسم مفعول من «كَفَّ». وكفَّه عن الأمر: منعه.

٢ ـ في النحو: الآداة العاملة التي مُنِعت من التأثير الإعرابي فيما بعدها لدخول الكافّ عليها، نحو: «إنَّما الصدقُ فضيلة»، حيثُ كُفَّت «إنَّ» عن نصب المبتدأ ورفع الخبر لدخول «ما» عليها.

وانظر: «ما» الكافَّة في «ما»، الرقم ١٢.

٣ ـ في علم العروض: الجزء (التفعيلة) الذي أصابه الكفّ (زحاف يتمثّل في حذف السابع الساكن).

انظر: الكَفّ.

المُكَمِّل

المُكَمِّل، في اللغة، اسم فاعل من «كَمَّلَ». وكمَّلَ الشيءَ: أتمَّه. وهو، في النحو، الفَضْلة.

انظر: الفَضْلة.

أبو مكنون النحوي

(.../...ـ.../...)

جاء في بغية الوعاة: قال ياقوت: لم أقف من خبره على شيء سوى أني وجدت في مجموع ما صورته: سمع أعرابيٌّ أبا مكنون النحوي يقول في دعائه: «اللهمّ ربّنا وإلٰهنا ومولانا صلِّ على نبيِّنا، اللهُمَّ ومَنْ أرادنا بسوء فأحِطْ ذلك السوء به كإحاطة القلائد على ترائب الولائد، ثم أرسخه على هامته كرسوخ السِّجِّيل على أصحاب الفيل. اللهُمَّ أسقِنا غيثًا مغيثًا مريعًا مجلّلًا وحيًّا سحًّا سفوحًا طَبَقًا غَدَقًا وَدْقًا مُثْعَنْجِرًا». فقال الأعرابي: يا خليفة نوح، الطوفان وربِّ الكعبة! دعني آوي بعيالي إلى جبل يعصمني من الماء.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٩٨).

المَكْنيّ

المَكْنيّ، في اللغة، اسم مفعول من «كنى». وكنى بالشَّيء عن كذا: ذكره ليُسْتَدَلّ به على غيره. وهو، في النحو، الضمير.

انظر: الضمير.

المَكْنِيّة

نعت لنوع من أنواع الاستعارة.

انظر: الاستعارة المكنيّة.

ابن مكّي

= عمر بن خلف بن مكيّ (٥٠١هـ/ ١١٠٧م).

المكي

= محمد الطيب بن محمد صالح بن محمد (.../...ـ ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م).

مكيّ بن حمّوش

(٣٥٥هـ/ ٩٦٦م ـ ٤٣٧هـ/ ١٠٤٥م)

مكيّ بن أبي طالب حمّوش بن محمد، أبو محمد الأندلسي القيسي. كان عالمًا بالعربيّة والتفسير، مقرئًا ماهرًا، فاضلًا ديّنًا ورعًا. ولد في القيروان، وتجوّل في بعض بلدان المشرق، وعاد إلى بلده، وتصدّر بها للإقراء، فأفاد، ثم سكن قرطبة.

سافر إلى مصر وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وأخذ فيها عن المؤدبين والعلماء بالحساب، ثم رجع إلى القيروان، واستكمل بها علومه والقراءات، ثم عاد إلى مصر ثانية سنة

٣٧٧هـ. فحجّ حجّة الفريضة عن نفسه، ثم عاد إلى القيروان، وقد بقي عليه شيء من القراءات، فعاد إلى مصر ثالثة سنة ٣٨٢هـ، فاستكمل ما بقي عليه، ثم عاد إلى القيروان سنة ٣٨٣هـ، وتصدّر للإقراء بها حتى سنة ٣٨٧هـ. ثم خرج إلى مكة وبقي فيها حتى ٣٩٠هـ، فحجّ بها أربع حجج نوافل متتالية، ثم قدم إلى مصر، ومنها إلى القيروان سنة ٣٩٢هـ، ثم قدم الأندلس سنة ٣٩٣هـ، وتصدّر للإقراء بجامع قرطبة، فأفاد طلبة كثيرين، وتخرّج به علماء كثيرون.

نزل في قرطبة في مسجد النخيلة عند باب العطارين، فأقرأ به، ثم نقله المظفّر عبد الملك بن أبي عامر إلى الجامع الزّاهر، وبقي يقرئ به ويفيد الطلبة حتى زالت دولة آل عامر، فنقله محمد بن هشام المهديّ إلى المسجد الجامع بقرطبة، وأقرأ فيه مدة الفتنة كلها، إلى أن قلّده أبو الحسن بن جَهْور الصلاة والخطبة بالمسجد، بعد وفاة يونس بن عبد الله، وبقي فيه خطيبًا ومقرئًا إلى أن توفي.

له مصنّفات كثيرة في علوم العربيّة والتفسير، منها: «مشكل إعراب القرآن» في جزأين، و«الكشف عن وجوه القراءات وعللها» مخطوط في خزانة الرباط بالرقم ٢٦٨٩ك، وهو شرح «التبصرة»، و«الهداية إلى بلوغ النهاية» مخطوط في معاني القرآن وتفسيره، في سبعين جزءًا، و«المنتقى» في الأخبار في أربعة أجزاء، و«الإيضاح للناسخ والمنسوخ»، و«الموجز» في القراءات، و«الإيجاز» في الناسخ والمنسوخ، و«الرعاية» في تجويد التلاوة، و«الإبانة» في القراءات، و«شرح كلاّ وبلى ونعم»، وفهرس جامع لرحلته، يشتمل على مروياته، وتراجم شيوخه، وأسماء مؤلفاته، وغير ذلك. وقد أورد القفطي في كتابه «إنباه الرواة» ثبتًا لتصانيفه الكثيرة.

(إنباه الرواة ٣/ ٣١٣ـ ٣١٩؛ وشذرات الذهب ٣/ ٢٦٠ـ ٢٦١؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ٢/ ٣٠٩ـ ٣١٠؛ ومرآة الجنان ٣/ ٥٧ـ ٥٨؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ١٦٧ـ ١٧١؛ والنجوم الزاهرة ٥/ ٤١؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٨؛ والأعلام ٧/ ٢٨٦؛ ووفيات الأعيان ٥/ ٢٧٤ـ ٢٧٧).

مكيّ بن ريان الماكِسينيّ

(... / ... ـ ٦٠٣هـ/ ١٢٠٧م)

مكيّ بن ريّان ـ يسميه ياقوت زَيّان ـ بن شبّة، أبو الحرم الماكسينيّ المولد، الموصلي الدار، النحوي الضرير، الملقّب صائن الدين، وقيل: ضياء الدين. كان والده فقيرًا يصنع الأنطاع بماكسين، ومات ولم يخلف شيئًا، وترك ولده أبا الحرم وأمه وبنتًا. فلم تقدر أمه على القيام بأوَدِه، وتضجّرت منه، فخرج من بلده إلى الموصل. وحضر مجالس أهل الأدب واللغة والقرآن، ثم رحل إلى بغداد، فقرأ على أبي محمد بن الخشاب، وابن العطار، وابن الأنباري، وأبي محمد سعيد بن الدهّان، وأخذ عنهم اللغة والقرآن والأدب، ثم عاد إلى الموصل وقد أصبح جامع فنون الأدب وحجّة كلام العرب.

كان غاية في الذكاء، واسع الرواية، شائع الدّراية، تصدر بالموصل للإفادة، وأخذ الناس عنه، وانتشر ذكره في البلاد. كان حرًّا كريمًا صالحًا، صبورًا على المشتغلين،

يجلس لهم من السَّحر إلى أن يصلي العشاء، وكان من أحفظ الناس للقرآن، ناقلاً للسبع، تصدّر للإقراء فلم يتفرّغ للتأليف.

كان يتعصب لأبي العلاء المعرّي. ويطرب إذا قرىء عليه شعره، للجامع بينهما: الأدب والعَمَى. إذ أنه أضرّ بالجدري صغيرًا. وكان يعرَف في ماكسين بـ«مُكَيْك» تصغير مكيّ. فلما ارتحل عن ماكسين واشتغل وتميّز، اشتاق إلى وطنه، فرجع إليه، فتسامع به الناس فزاروه، وفرحوا بفضله، فلما كان من الغد خرج إلى الحمّام سَحَرًا، فسمع امرأة تقول من غرفتها لأخرى: أتدرين مَنْ جاء؟ قالت: لا، قالت: جاء مُكَيْك بن فلانة، فقال: والله لا أقيم في بلد أدعى فيه بمُكيك، وسافر من يومه إلى الموصل، وبقي فيها إلى أن توفي سنة ٦٠٣هـ.

(معجم الأدباء ١٩/ ١٧١ـ ١٧٣؛ وشذرات الذهب ٥/ ١١؛ ووفيات الأعيان ٥/ ٢٧٨ـ ٢٨٠؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٢٠ـ ٣٢٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٩؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ٢/ ٣٠٩؛ ومرآة الجنان ٤/ ٤ـ ٥).

مكيّ بن محمد المصري

(.../...ـ.../...)

مكيّ بن محمد بن مروان، أبو القاسم المصريّ. كان عالمًا بالنحو مشهورًا. تصدّر للإقراء والإفادة، فانتفع به كثيرون، وتخرّج به علماء وفضلاء. كان في المئة الخامسة للهجرة.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٢٢).

مكي بن محمد بن عيسى

(.../...ـ.../...)

مكي بن محمد بن عيسى، أبو القاسم. من أهل سوسة بإفريقية. كان نحويًا مشهورًا. تصدّر للإفادة ببلده فأقرأ النحو واللغة وأفاد. كان موجودًا في وسط المئة السادسة.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٢٢ـ ٣٢٣).

مكيّ بن محمد، أبو الحرم

(.../...ـ ٥٠١هـ/ ١١٠٧م)

مكيّ بن محمد بن عيسى، أبو الحرم. كان عالمًا بالنحو. قرأ على ابن باب شاذ، ولازمه حتى برع وحفظ شرح «الجُمل». قرأ عليه حسن بن جعفر صاحب المذهب، وحلف له لا بدّ له كل يوم من قراءة كرّاس من شرح «الجُمل»، وإلّا تصدّق بدرهم. ولم يزل كذلك إلى أن مات بالإسكندرية.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٠).

ابن المُلّا الحصكفيّ

= أحمد بن محمد بن عليّ (١٠٠٣هـ/ ١٥٩٥م).

المُلّا عصام

= عبد الملك بن جمال الدين (١٠٣٧هـ/ ١٦٢٧م).

المُلاءَمة

المُلاءَمة، في اللغة، مصدر «لاءَمَ». ولاءَمه الشَّيءُ: وافقه. وهي، في علم البديع، مُراعاة النظير.

انظر: مُراعاة النظير.

ابن الملاح

= محمد بن علي بن مسعود (.../...ـ ٧٦٥هـ/ ١٣٦٣م).

مُلاحَظة

انظر: مَلْحَظ.

المُلازِم للإضافة

انظر: الاسم المُلازِم للإضافة.

المُلازَمة

المُلازَمة، في اللغة، مصدر «لازَمَ». ولازمَ فلانًا: تعلَّق به واستمرَّ معه. وهي، في النحو، كون الحكم مُقْتَضِيًا للآخر، بمعنى أنَّ الحكم، إن وقَع، اقتضى وقوع حكم آخر اقتضاءً ضروريًا.

المُلاقي

المُلاقي، في اللغة، اسم فاعل من «لاقى». ولاقى فلانًا: قابله. وهو، في النحو، الفعل المتعدّي.

انظر: الفعل المتعدّي.

المَلاك

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «المَلاك» بمعنى «الملَك» (مفرد «الملائكة»)، وجاء في قراره:

«يشيعُ استعمال لفظ «المَلاك» على الرغم من إغفال المعاجم العربية له في القديم والحديث.

وقد بحثت اللجنة هذا اللفظ، ورأت أنه يمكن قبولهُ على أساس أنَّ الأصلَ فيه «مَلأَك» - كما ورد في معاجم اللغة - نقلت حركة الهمزة إلى اللاَّم، ثم سهلت بقلبها ألفًا، فصارت «ملاك». ونظيره «كمأة»، و«مرأة»، سمع فيهما: «كماة»، و«مراة»»[1].

مَلأَمُ

بمعنى: يا كثير اللُّؤم، منادى مبنيّ على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

مُلام ومَلوم

يُخطِّىء بعض اللغويين من يقول «أنت مُلام على فعل كذا»، بحجّة أنّ الصواب: «أنتَ ملوم على فعل كذا»، باعتبار أنَّ الفعل هو «لامَ» لا «ألامَ»[2].

ولكن أثبتت بعض المعاجم الموثوق بها الفعلين «لامَ»، و«ألام» بمعنى واحد[3]؛ لذلك قلْ: «فلان مُلام وملوم على فعل كذا».

مَلأَمانُ

بمعنى: يا كثير اللؤم، منادى مبنيّ على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

مُلْحة الإعراب

انظر: شرح ملحة الإعراب.

مَلْحَظ، ملحوظة، ملاحَظة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال الكلمات «مَلْحَظ»، و«ملحوظة»، و«ملاحظة» بمعنى الاستدراك على رأي أدلي به. وجاء في قراره:

«يستعمل المعاصرون كلمة «ملحظ»، و«ملحوظة»، و«ملاحظة» بمعنى الاستدراك على رأي أُدْلِيَ به، أو على الشيء المستدرك نفسه.

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ١٣٣؛ والألفاظ والأساليب. ص ١٥٤؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٥.

(٢) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٤٣.

(٣) انظر مادة (ل و م) في المصباح المنير؛ ولسان العرب؛ وتاج العروس؛ والمعجم الوسيط.

وقد يؤخذ على هذا الاستعمال أن المعاجم جاءَت خلوًا من هذا المعنى حين تعرضت للفظي «ملحوظة»، و«ملاحظة».

والاستعمال اللغوي الذي نصت عليه المعاجم هو إطلاق لفظتي «لحظه»، و«لاحظه» بمعنى النظر إلى الشيء باللحاظ، أي: مُؤخِر العين، ممَّا يلي الصُدْغ.

وفي الحديث النبوي كان ﷺ: «جل نظره الملاحظة». ويزيد صاحب اللِّسان على ذلك، فينص على أن «لاحظه» تجيءُ أيضًا بمعنى راعاه على المجاز.

وترى اللجنة جواز استعمال الكلمات الثلاث بمعنى الاستدراك على رأي أُدلي به، أو الشيءَ المستدرك نفسه، على أساس من المشابهة بين الاستدراك على الشيء ومراعاته، ومجرد النظر إليه.

أي: تشبيه الاستدراك على الرأي بالنظر إليه بلحاظ العين؛ لما في كلٍّ من النظر والتأَمُّل رغبة في إدراك حقيقة الشيء.

أو تشبيه الاستدراك على الرأي بالمراعاة؛ لما في كلٍّ من مزيد العناية.

هذا مع أن لفظ «ملحوظة» أدق وآصل لغة، لما في لفظ «ملاحظة» من حصول المفاعلة من جانب واحد؛ ممَّا يخرج بها عن حقيقتها. وقد جاءَ استعمال «ملحوظة» كثيرًا، ومنه قول النحاة: «التمييز إما ملفوظ أو ملحوظ».

وأما «ملحظ»، فوجهها أنه مصدر ميمي قياسي من «لحظ»، أو اسم مكان بحسب مواقع الاستعمال»[1].

المُلْحَق

المُلْحق، في اللغة، اسم مفعول من «أَلْحَقَ»، وألحقَ الشَّيءَ بالشَّيء: أتبَعه إيّاه.

وهو، في النحو، الاسم أو الفعل المزيد فيه حرف أو حَرْفان لإلحاقه باسم أو فعل آخر. أو هو إلحاق اسم أو فعل باسم أو فعل آخر في الحكم الإعرابيّ. وهو أنواع عديدة.

انظر الموادّ التالية:

المُلْحق بـ«احْرَنْجَمَ»

هو الملحق بـ«افْعَنْلَلَ».

انظر: الملحق بـ«افْعَنْلَلَ».

المُلْحَق بالأَفعال الخَمْسة

هو فعل الأمر الذي اتّصلت به ألف التثنية، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، نحو: «اكتبا»، و«اكتبوا»، و«اكتبي». وهذا الفعل يُعرب مبنيًا على حذف النون؛ لأنّه ملحق بالأفعال الخمسة، أو لاتّصاله بهذه الضمائر.

وانظر: الأفعال الخمسة.

المُلْحَق بأسماء الزمان المُبْهَمة

هو الأسماء الملازمة التنكير.

انظر: الأسماء الملازمة التنكير.

المُلْحَق بالإضافة غير المحْضة

هو ما سمّاه ابن مالك: الإضافةالشبيهة بالمحْضة، وعدَّ منها:

١ ـ إضافة الاسم إلى الصفة، نحو: «مسجد الجامع».

٢ ـ إضافة المسمّى إلى الاسم، نحو: «شهر رمضان».

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٢٤٧؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٤١.

٣ ـ إضافة الصفة إلى الموصوف، نحو: «طويل الشعر».

٤ ـ إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف، نحو قول الشاعر (من الطويل):

عَلا زَيْدُنا يَوْمَ النَّقا رأسَ زَيْدِكُمْ
بأبْيَضَ ماضي الشَّفْرَتَيْن يَمانِ

أي: علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم، فحذفَ الصفتين، وجعل الموصوف خلفًا عنهما في الإضافة.

٥ ـ إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان، نحو: «يومئذ»، و«حينئذٍ»، و«عامئذٍ»...

المُلْحَق بأفعالِ الذَّمّ

هو الفعل الثلاثيّ المجرّد، على وزن «فَعُل». الذي يجري مجرى «بئسَ» في إنشاء الذّمّ بشرط أن يكون صالحًا لأن يُبنى منه فعل التعجُّب، نحو: «لَؤُمَ المُجرِمُ زيد». ويسمّى أيضًا «الملحق بـ«بئسَ»».

انظر: أفعال المدح والذمّ، الرقم ٤.

المُلْحَق بأفعال المَدْح

هو الفعل الثلاثي المجرّد، على وزن «فَعُلَ»، الذي يجري مجرى «نِعْمَ» في إنشاء المدح بشرط أن يكون صالحًا لأن يُبنى منه فعل التعجّب، نحو: «كَرُمَ جارُنا زيد». ويُسمّى أيضًا «الملحق بـ«نِعْمَ»».

انظر: أفعال المدح والذمّ، الرقم ٤.

المُلْحَق بالأفعال الناقصة

هي «صار وأخواتها».

انظر: صار وأخواتها.

المُلْحَق بـ«اِفْعَلَلَّ»

هو قسم من قِسمي الفعل الثلاثيّ الملحق بالرباعيّ المزيد بحرفين، وأوزانه هي:

ـ اِفْعَألَّ، نحو: «اِزْلَأَمّ» (اِزْلَأَمَّ النهار: طلع).

ـ اِفْعَلَلَّ (ذو الزيادة)، نحو: «اِبْيَضَضَّ»[1] (اشتدّ بياضه).

ـ اِفْعَهَلَّ، نحو: «اِقْمَهَدَّ» (اقمهدَّ الرجل: رفع رأسه).

ـ اِفْعَوَلَّ، نحو: «اهْرَوزَّ».

ـ اِفْلَعَلَّ، نحو: «اِزْلَعَبَّ» (ازلعبَّ السّحاب: كثُف).

ـ اِفْمَعَلَّ، نحو: «اسْمَقَرَّ» (اسمقرّ اليوم: كان شديد الحرّ).

ـ اِفْوَعَلَّ، نحو: «اِكْوَهَدَّ» (اِكْوَهَدَّ الفرخ: أصابه مثل الارتعاد، وذلك إذا زقّه أبواه). وقيل: وزنه: اِفْعَلَلَّ.

ـ اِنْفَعَلَّ، نحو: «انْقَهَلَّ» (ضَعُف وسقط).

وانظر: الإلحاق.

المُلْحَق بـ«اِفْعَنْلَلَ»

هو قسم من قسمي الفعل الثلاثي الملحق بالرُّباعي المزيد بحرفين، وأوزانه هي:

ـ اِفْتَعْأَلَ، نحو: «اِسْتَلْأَمَ» (لغة في «استَلَم»، واستلم الحجر: لمسه إمّا بالقُبلة وإمّا باليد).

ـ اِفْتَعْلَى، نحو: «اِسْتَلْقى».

---

(١) الفرق بين وزني «ابيضَضّ»، و«اطمَأَنّ» أنّ لامين من لامات «ابيضَضّ» زائدتان، في حين أنّ لامًا واحدة من «اطمَأَنّ» زائدة.

ـ اِفعَأْلَلَ، نحو: «اِبْرَأْلَلَ» (ابرألَل الديك: نفش ريشه).

ـ اِفعَلَّلَ، نحو: «اِخْرَمَّسَ» (سكت).

ـ اِفعَنْلَى، نحو: «اِحْرَنْبَى» (احرنبى الديك: نفش ريشه وتهيأ للقتال).

ـ اِفعَنْلَلَ (ذو الزيادة)، نحو: «اِقْعَنْسَسَ»[1] (رجع وتأخَّر).

ـ اِفعَنْمَلَ أو اِفعَمَّل، نحو: «اِهْرَنْمَعَ» (أو: اهْرَمَّعَ) (اهرمَّع الرجل: أسرع في مشيته).

ـ اِفْعَيَّلَ، نحو: «اِهْبَيَّخَ» (مشى مشية فيها تبختر).

ـ اِفْوَنْعَلَ، نحو: «اِخْوَنْصَلَ» (ثنى عنقه وأخرج حوصلته).

وانظر: الإلحاق.

المُلْحَق بـ«اِقْشَعَرَّ»

هو الملحق بـ«اِفعَلَلَّ».

انظر: الملحق بـ«اِفعَلَلَّ»، والإلحاق.

المُلْحَق بأمثلة التوكيد

هي ألفاظ مُلحقة بألفاظ التوكيد المعنويّ، وتتضمَّن:

ـ العدد من ثلاثة إلى عشرة، نحو: «كافأتُ الطلابَ ثلاثتَهم».

ـ العدد المركَّب، نحو: «مررتُ بالطلابِ الثلاثةَ عشَرَ».

ـ أجْمَع، جَمْعاء، أجْمَعون، جُمَع. وهي تأتي بعد لفظة «كلّ».

ـ أكْتَع، كَتْعاء، أكْتعون، كُتَع. وهي تأتي بعد أجمع، جَمْعاء، أجمعون، جُمَع.

ـ أَبْصَع، بَصْعاء، أبْصَعون، بُصَع. وهي تأتي بعد أكتع، كتْعاء، أكتعون، كُتَع.

ـ أَبْتَع، بَتْعاء، أَبْتعون، بُتَع. وهي تأتي بعد أَبْصَع، بَصْعاء، أَبْصعون، بُصَع. نحو: «نجحَ الطلابُ كلُّهم أجْمَعُ أكْتَعُ أبْصَعُ أبْتَعُ» («كلهم»: توكيد للطلاب مرفوع بالضمة. «أجْمعُ»: توكيد للطلاب مرفوع بالضمة (لا توكيد للتوكيد)». «أكْتَعُ»: توكيد للطلاب مرفوع بالضمة. «أبْصع»: توكيد للطلاب مرفوع بالضمة. «أبْتع»: توكيد للطلاب مرفوع بالضمة).

المُلْحَق بـ«بِئْسَ»

هو الملحق بأفعال الذَمّ.

انظر: الملحق بأفعال الذمّ.

المُلْحَق بـ«تدَحْرَجَ»

هو الملحق بـ«تَفَعْلَلَ».

انظر: الملحق بـ«تَفَعْلَلَ».

المُلْحَق بـ«تفَعْلَلَ»

هو الملحق بالرباعيّ المزيد فيه حرف «تَفَعْلَلَ». وأوزانه هي:

ـ تَفَنْعَلَ، نحو: «تَحَنْرَفَ» (اتَّخذ حرفة).

ـ تَفَعْأَلَ، نحو: «تَبَرْأَلَ» (نفش ريشه).

ـ تَفَعْلَى، نحو: «تَقَلْسَى» (لبس القلنسوة).

ـ تَفَعْلَتَ، نحو: «تَعَفْرَتَ».

ـ تَفَعْلَلَ (ذو الزيادة)، نحو: «تَجَلْبَبَ»[2] (لبس الجلباب).

---

(١) الفرق بين وزني «اقْعَنْسَسَ»، و«اخرَنْجَمَ» أنّ إحدى لامي «اقْعَنْسَسَ» زائد للإلحاق بخلاف «اخرنجم» فإنهما فيها أصليّتان.

(٢) الفرق بين وزني «تَجَلْبَبَ»، و«تَدَحْرَجَ» أن «تَجَلْبَبَ» إحدى لاميه للإلحاق بخلاف «تَدَحْرَجَ»، فإنّهما فيه أصليّتان.

ـ تَفَعْنَلَ، نحو: «تَقَلْنَسَ» (لبس القلنسوة).
ـ تَفَعْوَلَ، نحو: «تَرَهْوَكَ» (ترهوك في المشي: كان كأنه يموج فيه).
ـ تَفَعْيَلَ، نحو: «تَرَيَّقَ» (شرب «التّرياق»، وهو دواء للسّموم).
ـ تَفَوْعَلَ، نحو: «تَجَوْرَبَ» (لبس الجوارب).
ـ تَفَيْعَلَ، نحو: «تَشَيْطَنَ»، (فَعَل فِعْل الشَّيطان).
ـ تَمَفْعَلَ، نحو: «تَمَسْكَنَ» (في رأي من يعتبرها ملحقة).
وانظر: الإلحاق.

المُلْحق بالتَّوْكيد

هو الملحق بأمثلة التوكيد
انظر: الملحق بأمثلة التوكيد.

الملحق بالجامِد

هو المُشتقّ المُهْمَل.
انظر: المشتق المهمل.

المُلْحَقُ بـ«جِرْدَحْل»

هو الملحق بالخماسيّ، عِلْمًا بأنّه ليس كلّ ملحق بالخماسيّ على وزن «جِرْدَحْل»، لكنّ كثرة الأمثلة على هذا الوزن جعلت الملحق بـ«جِرْدَحْل» مساويًا في الاستعمال للملحق بالخماسيّ، فـ«عَفَنْجَج» (الغليظ الجافي)، وزنه «فَعَنْلَل»؛ لأنّه من «العَفْج»، و«سَمَيْدَع» (السَّيِّد الجميل) وزنه «فَعَيْلَل»، و«قَفَعْدَد» (القصير) وزنه «فَعَلَّل»، وكلّ هذه الأسماء ملحقة بالخُماسي.
انظر: المُلحق بالخُماسيّ، والإلحاق.

المُلْحَق بـ«جَعْفَر»

هو الملحق بالرّباعيّ عِلْمًا بأنه ليس كل ملحق بالرباعيّ على وزن «جَعْفَر»، لكنّ كثرة الأمثلة على هذا الوزن جعلت الملحق بـ«جَعْفَر» مُساويًا، في الاستعمال، للملحق بالرّباعيّ.
انظر: الملحق بالرّباعيّ، والإلحاق.

الملحق بجمع التكسير

هو ما كان على صيغة من صِيَغ التكسير، وليس له مفرد، نحو: «عباديد».

الملحق بجَمْع المؤنَّث السَّالم

هو ما يُعرَب إعراب جمع المؤنَّث السالم، وليس منه.
انظر: جمع المؤنَّث السالم، الرقم ٤.

الملحق بجمع المذكَّر السالم

هو ما يُعرَب إعراب جمع المذكَّر السالم، وليس منه.
انظر: جمع المذكَّر السالم، الرقم ٤.

الملحق بجموع التكسير

هو الملحق بجمع التكسير.
انظر: الملحق بجمع التكسير.

المُلْحق بالجهات الستّ

هو الألفاظ: «قدّام»، و«خَلْف»، و«يسار»، و«يمين»، و«أوّل»، و«قبل»، و«بعد»، وهي ظروف مكان أو زمان، وهي معربة إذا أُضيفت، نحو الآية: ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ﴾ [الحديد: الآية ١٧]، وتكون مبنيّة إذا قطعت عن الإضافة، نحو الآية: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الرّوم: الآية ٤].

المُلْحق بحرف العِلّة

هو الهمزة، أو الألف المهْموزة.

انظر المادة الأولى في موسوعتنا هذه.

المُلْحَق بالخُماسِيّ

هو الاسم الذي زيد عليه حرفان لإلحاقه بالخُماسيّ، نحو: «إِنْزَهْوٌ».

انظر: الإلحاق، والملحق بـ«جِرْدَحْل».

المُلْحَق بـ«دَحْرَجَ»

هو الملحق بـ«فَعْلَلَ».

انظر: الملحق بـ«فَعْلَلَ»، والإلحاق.

المُلْحَق بالرُّباعيّ

هو الاسم أو الفعل الذي زيد عليه حرف واحد لإلحاقه بالرباعيّ، نحو: «كَوكَب»، و«تَرْجَمَ».

انظر: الملحق بالرباعيّ المُجرَّد، والملحق بالرباعيّ المزيد فيه حرف، والملحق بالرباعي المزيد فيه حرفان، والإلحاق.

المُلْحَق بالرُّباعيّ المُجَرَّد

هو الملحق بـ«فَعْلَلَ».

انظر: الملحق بـ«فَعْلَلَ»، والإلحاق.

المُلْحَق بالرُّباعيّ المزيد فيه حرف

هو الملحق بـ«تَفَعْلَلَ».

انظر: الملحق بـ«تَفَعْلَلَ»، والإلحاق.

المُلْحَق بالرُّباعي المَزيد فيه حرفان

هو الملحق بـ«اِفْعَنْلَلَ»، والملحق بـ«اِفْعَلَلَّ».

انظر: الملحق بـ«اِفْعَنْلَلَ»، والملحق بـ«اِفْعَلَلَّ»، والإلحاق.

المُلْحَق بالصَّحيح المنقوص

هو شبه الصحيح.

انظر: شبه الصحيح.

المُلْحَق بالصِّفة

هو الملحق بالمُشتقّ.

انظر: الملحق بالمشتقّ.

المُلْحَق بالطباق

انظر: الطباق، الرقم ٣، الفقرة «أ».

المُلْحَق بالعدد المُفْرَد

هو الألفاظ: مئة، ألف، مليون، مليار، بضع، نَيِّف.

انظر كلًّا في مادَّته.

المُلْحَق بالعَلَم الإسْناديّ

هو الملحق بالمُرَكَّب الإسنادي.

انظر: الملحق بالمركَّب الإسنادي.

المُلْحَق بالعَلَم المعْدول

هو ما يُعامل معاملة العَلَم المعدول، نحو: «جُمَع»، و«سَحَر».

انظر: العَدْل.

المُلْحَق بـ«فَعْلَلَ»

هو الفعل الثلاثيّ المزيد المُلْحَق بالرباعيّ المُجرَّد، ويأتي على الأوزان التالية:

- تَفْعَلَ، نحو: «تَرْجَمَ».
- سَفْعَلَ، نحو: «سَنْبَسَ» (أي: أسرع).
- فَأْعَلَ، نحو: «طَأْمَنَ».
- فَتْعَلَ، نحو: «حَتْرَفَ» (أي: صَنَعَ).
- فَعْأَلَ، نحو: «بَرْأَلَ» (نفش ريشه).
- فَعْفَلَ، نحو: «زَهْزَقَ» (ضحك ضحكًا شديدًا).
- فَعْلَى، نحو: «قَلْسَى» (ألبسه القلنسوة).

ـ فَعْلَتَ، نحو: «عَفْرَتَ».

ـ فَعْلَسَ، نحو: «خَلْبَسَ» (بمعنى: خلب، أي: خدع).

ـ فَعْلَلَ (ذو الزيادة)، نحو: «جَلْبَبَ»[1] (أي: لبس الجلْباب).

ـ فَعْلَمَ، نحو: «غَلْصَمَ» (قطع غلصومه).

ـ فَعْلَنَ، نحو: «قَطْرَنَ» (طلاه بالقطران).

ـ فَعْمَلَ، نحو: «قَصْمَلَ» (قارب الخُطى في مشيته).

ـ فَعْنَلَ، نحو: «قَلْنَسَ» (ألبسه القلنسوة).

ـ فَعْهَلَ، نحو: «غَلْهَصَ» (قطع غلصومه).

ـ فَعْوَلَ، نحو: «جَهْوَرَ» (أعلن وأظهر).

ـ فَعْيَلَ، نحو: «شَرْيَفَ» (شَرْيف الزرع: قطع شراييفه، وهي أوراقه).

ـ فَمْعَلَ، نحو: «حَمْظَلَ» (جنى الحنظل).

ـ فَنْعَلَ، نحو: «جَنْدَلَ» (صرع).

ـ فَهْعَلَ، نحو: «دَهْبَلَ» (أكبر اللّقمة).

ـ فَوْعَلَ، نحو: «حَوْقَلَ» (قال: لا حول ولا قوّة إلّا بالله، وأسرع في مشيه مقاربًا الخطو).

ـ فَيْعَلَ، نحو: «سَيْطَرَ».

ـ مَفْعَلَ، نحو: «مَرْحَبَ».

ـ نَفْعَلَ، نحو: «نَرْجَسَ».

ـ هَفْعَلَ، نحو: «هَلْقَمَ» (أكبر اللّقمة).

ـ يَفْعَلَ، نحو: «يَرْنَأَ» (صبغ باليرناء، وهي الحِنّاء).

المُلْحَق بـ«فَعْلَلٍ»

هو الاسم الملحق بالرباعيّ عِلْمًا أنّ ليس كل اسم ملحق بالرباعيّ على وزن «فَعْلَلَ»، لكنّ كثرة الأمثلة على هذا الوزن جعلت الملحق بـ«فَعْلَلَ» يساوي، في الاستعمال، الملحق بالرباعيّ.

انظر: الملحق بالرباعيّ، والإلحاق.

المُلْحَق بـ«فِعْلَلّ»

هو المُلْحق بالخُماسيّ، وليس كل ملحق بالخماسيّ على وزن «فِعْلَلّ»، ولكن كثرة الأمثلة التي على هذا الوزن جعلت النحاة يعدّون الملحق بـ«فَعْلَلَ»، مساويًا للملْحَق بالخُماسيّ.

وانظر: الملحق بـ«جِرْدَحْل».

المُلْحَق بالقول

هو الأفعال التي تؤدّي معنى القول، من غير أن تساويه في المعنى، وهي نحو: «نادى، دعا، أَوْحى، قرأ، أَوْصى»...

المُلْحَق بالمُثنّى

هو ما يُعرب إعراب المثنّى وليس منه. ويُسَمّى أيضًا «اسم المثنّى»، و«المثنّى غير الحقيقيّ»، و«شبه المثنّى».

انظر: المثنّى، الرقم ٤.

الملحق بالمُرَكَّب الإسناديّ

هو العلم المنقول من:

ـ حرفين، نحو: «إنّما».

ـ حرف واسم، نحو: «ليت زيدًا».

ـ حرف وفعل، نحو: «لم ينجَحْ».

ـ موصوف وصفة، نحو: «البدرُ المنيرُ» (عند بعض النحاة، وبعضهم الآخر يعتبره

---

(١) الفرق بين «جلبب»، و«دحرج» أن إحدى لامي «جلبب» مزيدة، ولامي «دحرج» أصليّتان.

ملحقًا بالمفرد).

وهذه الأعلام تُحكى، عند الإعراب، كالمركَّب الإسناديّ، ولكنها لا تتركَّب من مُسْنَد ومسْند إليه.

المُلْحَق بالمركَّب العَدَديّ

مصطلح يشمل «المركب الحاليّ»، و«المركَّب المجرور»، و«المركَّب الظرفيّ». وسبب إلحاق هذه المركَّبات أنها مبنية الجزئين كالعدد المركَّب. ويُسمى هذا الملحق، أيضًا، «المركَّب تركيب خمسةَ عشَرَ».

المُلْحَق بالمُشتقّ

هو الاسم الجامد الذي يُشبه العامِل في دلالته على معناه، ويصحّ أن يقع في موضع لا يصلح فيه إلَّا المشتق، كالنعت والحال. ويسمّى «الاسم الجامد الملحق بالمشتق»، و«الاسم المشتق تأويلًا»، و«الجامد المؤوَّل بالمشتقّ»، و«المؤوّل بالمشتقّ»، و«المشتقّ تأويلًا»، و«الشبيه بالمشتقّ»، و«الملحق بالصِّفة».

وهو ثلاثة أنواع:

١ ـ ما يقع منه نعتًا، ويشمل:

ـ أسماء الإشارة غير المكانيّة، نحو: «كافأتُ الطالب هذا».

ـ «ذو» التي بمعنى «صاحب» وفروعها (ذات، ذوا، ذوو...)، نحو: «هذا طالب ذو اجتهاد».

ـ الاسم الموصول المبدوء بهمزة وصل، نحو: «الطالب الذي يجتهد ينجح».

ـ الجامد المنعوت بالمشتق، نحو: «مررتُ برجلٍ رجلٍ شريف».

ـ مصدر الفعل الثلاثيّ، بشرط أن يكون نكرة صريحًا غير ميميّ، ملازمًا، في الأغلب، صيغته الأصليّة في الإفراد والتذكير، نحو: «هذا قاضٍ عَدْل».

ـ اسم المصدر، إذا كان على وزن من أوزان المصدر الثلاثيّ، نحو: «هذا رجلٌ فِطْر» (أي: مُفْطِر).

ـ الجامد الذي يدلّ دلالة الصفة المشبَّهة مع قبوله التأويل بالمشتق، نحو: «زيدٌ رجلٌ أسدُ الغابة» (أي: شجاع).

ـ «ما» الإبهاميّة، نحو: «لأمْرٍ ما زارني زيد».

ـ العدد، نحو: «اشتريتُ أقلامًا ثلاثة».

ـ أسماء جامدة تدلّ على استكمال الموصوف للصِّفة، مثل: «كلّ»، و«أيّ»، و«جِدّ»، و«حق»، نحو: «زيد رجل كلُّ الرجل» (أي: كامل الرجولة)، ونحو: «الشهيدُ عظيمٌ أيُّ عظيم» (أي: كامل العظمة)، ونحو: «زيد شريف جِدُّ شريف» (أي: متناهي الشرف)، ونحو: «أحترمُ المُناضِلَ احترامًا حقَّ الاحترام» (أي: كامل الاحترام).

٢ ـ ما يقع حالاً، ويشمل الجامد الذي يدل على:

ـ تشبيه، نحو: «كَرَّ زيدٌ أسدًا» (أي: كأسد).

ـ مُفاعلة، نحو: «بعتُه يدًا بيد»، أي: متقابِضين.

ـ ترتيب، نحو: «ادخلوا الغرفةَ واحدًا واحدًا».

ـ تفصيل، نحو: «علَّمته النحو بابًا بابًا»، أي: مُفصَّلاً.

ـ تسعير، نحو: «اشتريتُ الأرضَ مِترًا

بدينار» (أي: مسعَّرًا).

أمّا المصدر الصريح المتضمِّن معنى الوصف، نحو كلمة «جَرْيًا» في «اِذهبْ جَرْيًا»، فمنهم من يُؤوِّلها بـ«جاريًا» ويُعربها حالاً، ومنهم من يعربها مفعولاً مطلقًا.

٣ ـ ما يقع منه حالاً أو نعتًا، ويشمل:

ـ الاسم الجامد المنسوب قَصْدًا، نحو: «إنَّ الكرمَ العربيَّ مشهور» (نعت)، ونحو: «فكَّرْ عَربيًّا» (حال، أي: منسوبًا إلى العرب).

ـ صيغة الاسم الدالّ على النسبة قَصْدًا، نحو: «هذا رجل بَقّال» (نعت)، ونحو: «زيدٌ بَقّالاً خير منه وهو إسكافيّ» (حال).

ـ الاسم الجامد المصَغَّر؛ لأنّه يتضمَّن وصْفًا في المعنى، نحو: «هذا ولد طُفَيْل» (نعت)، أي: «طفل صغير»، ونحو: «فكَّرَ زيد وُليدًا وكأنّه لم يُصبح رجلاً» (حال).

ـ المصدر الصِّناعيّ؛ لأنّه يتضمَّن مجموعة الصِّفات الخاصّة باللفظ المأخوذ منه، نحو: «هذا كلام مَنْطقيّ» (نعت)، ونحو: «فكِّرْ منطقيًّا» (حال، أي: منسوبًا إلى المنطق).

الملحق بالمُعْتَلّ

هو المثنّى، وجمع المذكَّر السالم المضافان، نحو: «جاء معلّما المدرسة»، و«شاهدتُ فلاّحِي الحقل».

المُلْحَق بالمفْرَد

هو العَلَم المرَكَّب من موصوف وصفة، نحو: «البدرُ المنيرُ». ولكَ في هذا العلم أن تُعرب الاسم الأوّل منه بحسب وظيفته في الجملة، ويتبعه منعوته في هذا الإعراب، فتقول: «جاءَ البدرُ المنيرُ»، و«شاهدتُ البدرَ المُنيرَ»، و«مررتُ بالبدرِ المنيرِ»[1]، ولكَ أنْ تحكِيَه كما هو، فتقول: «جاء البدرُ المنيرُ»[2]، و«شاهدتُ البدرُ المنيرُ»[3]، و«مررتُ بالبدرُ المنيرُ»[4].

المُلْحَق بِمُنْتَهى الجُموع

هو كل اسم جاء على وزن من أوزان منتهى الجموع، ودلّ على مفرد، نحو: «هوازِن» (اسم قبيلة)، و«شراحِيل» (اسم علم).

انظر: صِيغَ منتهى الجموع.

الملحق بالمنصوبات

مصطلح يشمل الحال، والتمييز، والمستثنى، وخبر «كان» وأخواتها، واسم «إنّ» وأخواتها، واسم «لا» النافية للجنس (المنصوب)، وخبر أخوات «ليس».

المُلْحَق بـ«نِعْمَ»

انظر: الملحق بأفعال المدح، وأفعال المدح والذّمّ، الرقم ٤.

الملحق بـ«نِعْمَ» و«بِئْسَ»

انظر: أفعال المدح والذمّ، الرقم ٤.

المُلْحَق به

هو الاسم أو الفعل الذي قيس عليه

(١) «البدرِ»: اسم مجرور بالكسرة. «المنيرِ»: نعت مجرور بالكسرة.

(٢) «البدرُ المنيرُ»: فاعل مرفوع بالضمة المقدَّرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

(٣) «البدرُ المنيرُ»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

(٤) «البدرُ المنيرُ»: اسم مجرور وعلامة جرّه الكسرة المقدّرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

الملحق، نحو: «جَعْفَر»، و«اقْشَعَرّ»، و«دَحْرَجَ».

مُلْحقات التوكيد

هي الملحق بأمثلة التوكيد.

انظر: الملحق بأمثلة التوكيد.

أبو ملحم الشيباني التميمي

= محمد بن هشام بن عوف (٢٤٥هـ/ ٨٥٩م).

المَلْحوظة

انظر: مَلْحَظ.

الملطي

= محمد بن عبد الله بن محمد (.../ ... ـ ٣٠٣هـ/ ٩١٥م).

المُلْغى

المُلْغى، في اللغة، اسم مفعول من «ألغى». وألغى الشيءَ: أبطله. وهو، في النحو، أحد الأمور الآتية:

١ ـ اللفظ الذي أُبْطِلَ عمله لداعٍ. انظر: الإلغاء.

٢ ـ الفعل الذي من أفعال القلوب المتصرِّفة، الممنوع من نصب المفعولين منعًا جائزًا. انظر: الإلغاء.

٣ ـ الكلمة التي لا موضوع لها من الإعراب. انظر: الزيادة.

٤ ـ اللغو. انظر: اللغو.

٥ ـ غير العامِل. انظر: غير العامِل.

المُلَفَّق

المُلَفَّق، في اللغة، اسم مفعول من «لفَّقَ». ولفَّقَ الشُّقَّتين: ضَمَّ إحداهما إلى الأخرى، فخاطهما. وهو، في علم البديع، نعت لنوع من أنواع الجناس.

انظر: الجناس المُلَفَّق.

المَلْفوف

المَلْفوف، في اللغة، اسم مفعول من «لَفَّ». ولفَّ الشَّيءَ: ضمَّه وجَمَعه. ولفَّ الشَّيءَ بالشَّيء: وصله به وضمَّه إليه. وهو، في علم البديع، نعت لنوع من أنواع التشبيه.

انظر: التشبيه الملفوف.

ملك النحاة

= الحسن بن أبي الحسن صافي بن عبد الله (٥٦٨هـ/ ١١٧٣م).

المِلْك

المِلْك، في اللغة، مصدر «مَلَكَ». وملكَ الشَّيءَ: حازَه. وهو، في النحو، من معاني حرف الجرّ: اللام، ومعناه: أنَّ ما بعد حرف الجر يملك ما قبله، نحو: «السيَّارةُ للمعلِّمِ».

مَلْكَعانُ

بمعنى: يا لئيم. تعرب إعراب «ملأمان».

انظر: ملأمان.

ابن ملكون

= إبراهيم بن محمد بن منذر (٥٨١هـ/ ١١٨٦م).

المُلَمَّع

انظر: الملمَّعة.

المُلَمَّعة

المُلَمَّعة، في اللغة، اسم مفعول للمؤنَّث

من «لَمَّع». ولمَّعَ النَّسْجَ: لوَّنه ألوانًا شتّى.

والملمَّعة، في الشعر العربيّ، هي القصيدة التي كلّ بيت من أبياتها ينقسم إلى شطر مهمل من النقط، وشطر مُعجم، أي: منقوط الحروف. وهو ضرب من الحذلقة شاع في أدب التّصنُّع والزخرفة، لا سيّما في المقامات. ومثاله ما جاء في مقامات «مجمع البحرين» للشيخ ناصيف اليازجي (١٨٠٠-١٨٦٩م) (من السريع):

أَسْمَرُ كَالرُّمْحِ لَهُ عَامِلٌ[١]
يُغْضِي[٢] فَيَقْضِي نَخِبٌ شَيِّقُ[٣]
مِسْكُ لَمَاهُ[٤] عَاطِرٌ سَاطِعٌ
في جَنَّةٍ تَشْفِي شَجٍ[٥] يَنْشَقُ...

انظر: العاطل، المعجمة، الخيفاء، الرقطاء.

«مَليء» بمعنى «مَمْلوء»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «مليء» بمعنى «مَمْلوء». وجاء في قراره:

«يُخطِّىء بعض النقّاد استعمال «مَليء»، و«مليئة» بمعنى الامتلاء. وترى اللجنة إجازة ذلك، إما على أن صيغة «فعيل» مسموعة بوفرة في الصفة المشبهة، وإما على أن تحويل «مَفْعول» إلى «فَعيل» قياسيّ عند بعض النحاة»[٦].

مَلِيًا

تُعرب في نحو: «فكَّر مليًّا» نائب ظرف زمان[٧] منصوبًا بالفتحة الظاهرة.

مِمَّ

لفظ مركَّب من «من» الجارَّة، و«ما» الاستفهاميّة، نحو: «مِمَّ تشكو؟» («مِمَّ»: «من»: حرف جر مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب، متعلق بالفعل «تشكو». «ما»: اسم استفهام مبنيّ على السكون في محل جرّ بحرف الجرّ. «تشكو»: فعل مضارع مرفوع بالضمَّة المقدَّرة على الواو للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت).

مِمَّا

لفظ مركَّب من «مِن» الجارَّة، و«ما» التي هي:

١ - اسم موصول في نحو: «خُذْ مِمّا تستفيد منه».

٢ - حرف مصدريّ، في نحو قول الشاعر (من الطويل):

وإنّا لممَّا يضربُ الكبشَ ضربَةً
على رَأْسِهِ، تُلقي اللِّسانَ مِنَ الفَمِ[٨]

٣ - حرف زائد، في نحو الآية: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: الآية ٢٥]، أي: من خطيئاتهم.

---

(١) العامل: السّنان.
(٢) يغضي: يكسر جفنه.
(٣) نخب: رجل لا قلب له.
(٤) اللمى: سمرة في الشفة مستحسنة تُشبّه بالمسك.
(٥) المحبّ الملتهب الفؤاد.
(٦) القرارات المجمعيّة. ص ١٣٦؛ والألفاظ والأساليب. ص ١٧٢؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٦.
(٧) لدلالتها على صفة الزمن المحذوف، والتقدير: فَكّر زمنًا مَليًا.
(٨) ومن اللغويين من اعتبر «مِمّا» في هذا البيت بمعنى: رُبّما.

المُماتَنة

المُماتَنة، في اللغة، مصدر «ماتَنَ». وماتنه: باراه في الغاية، أو فعل به مثل ما يفعل به. وهي، في الشعر العربيّ، تنازع الشاعرين بينهما بيتًا يقول أحدهما صدرَه والآخرُ عجُزَه.

المُماثِل

المُماثِل، في اللغة، اسم فاعل من «ماثَلَ». وماثَله: شابَهه. وهو، في علم البديع، نعت لنوع من أنواع الجناس.

انظر: الجناس المُماثِل.

المُماثَلة

المُماثلة، في اللغة، مصدر «ماثَلَ». وماثله: شابهه. وهي، في علم البديع، تَساوي الفاصلتين في الشعر أو النثر، أو أكثر ما فيهما، في الوزن. نحو الآية: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ﴿١١٧﴾ وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١١٨﴾﴾ [الصّافات: الآيتان ١١٧ - ١١٨].

وقد تأتي بعض ألفاظ المُماتنة مُقفّاة من غير قَصْد؛ لأنّ التقفية في هذا الباب غير لازمة، كقول امرىء القيس (من المتقارب):

فَتورُ القِيامِ قَطوعُ الكَلا
مِ تَفْتَرُ عَنْ ذي غُروبٍ خَصِرْ[1]
كأنّ المُدامَ وصوبَ الغَمام
وريحَ الخُزامى ونَشْرَ القُطُرْ[2]
يُعَلُّ بها بَرْدُ أنيابِها
إذا غَرَّدَ الطائِرُ المُسْتَحِرْ[3]

المُمالَطة

المُمالَطة، في اللغة، مصدر «مالَطَ». ومالَطَه: خالَطَه، عاشره. وهي، في علم العروض، التَّمْليط.

انظر: التمليط.

المُمْتَدّ

المُمْتَدّ، اسم فاعل من «امْتَدَّ». وامتدّ الشّيءُ: تَمَطّى وطال. وهو، في علم العروض، بحر المُمْتَدّ.

انظر: بحر الممتدّ.

المُمْتِع في التَّصْريف

كتاب في التصريف (الصرف) لأبي الحسن عليّ بن مؤمن بن محمد بن عليّ، المعروف بـ«ابن عصفور الإشبيليّ» (٥٩٧هـ/ ١٢٠٠م - ٦٦٩هـ/ ١٢٧١م).

بدأ ابن عصفور كتابه بمقدّمة صغيرة أوضح فيها سبب تأليفه الكتاب وسبب تسميته بهذا الاسم، فقال: «فإنّي لمّا رأيتُ النحويين قد هابوا، لغموضه، علم التصريف، فتركوا التأليف فيه والتصنيف، إلاّ القليل منهم، فإنّهم قد وضعوا فيه ما لا يُبرد غليلاً، ولا يُحصّل لطالبه مأمولاً، لاختلال ترتيبه، وتداخل تبويبه. وضعتُ في ذلك كتابًا رفعتُ فيه من علم التصريف شرائعه، وملّكتُ عاصيَه وطائِعه، وذلّلْتُه للفَهْم بِحُسْن الترتيب، وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب، حتّى صار معناه

---

(١) تفترّ: تبتسم. الغروب: حدّة الأسنان. خصِر: بارد.

(٢) المدام: الخمر. صوب الغمام: وقْع السحاب. الخزامى: نبت طيِّب الرائحة. نشر: رائحة. القطر: عود له رائحة طيبة.

(٣) يُعلّ: يُسْقى. طرَّبَ: صوَّتَ. المُستحِرّ: المصوِّت بالسَّحَر.

إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع. فلمّا أتيتُ به عَلِيَّ القِدْح، مُمْتَنِعًا عن القَدْح، مُشْبِهًا للرّوض في وشْي ألوانه، وتَعَمُّم أفنانه، وإشْراق أنواره، وابتهاج أنجاده وأغواره، والعِقْد في التئام وصوله، وانتظام فصوله، سمَّيته بـ«المُمْتِع»، ليكون اسمُه وفق معناه، ومُتَرْجمًا عن فَحْواه».

وقد بَسَط ابن عصفور في كتابه مسائل التصريف بَسْطًا مسهبًا، مدعومًا بالتعليل والتفسير والشواهد، فكان من أشهر كتب الصرف المُطوَّلة. وكان أبو حيّان شديد الإعجاب به، يقدِّمه على ما سواه، ولا يفارقه في الحلّ والترحال؛ لأنه كما يقول: «أحسن ما وُضِع في هذا الفنّ ترتيبًا، وألخصه تهذيبًا، وأجمعه تقسيمًا، وأقربه تفهيمًا». وقد لخَّصه، فاختزل عباراته، وأسقط شواهده، وما فيه من احتجاج وجَدَل واستطْراد، وقدَّمَ وأَخَّر في بعض عباراته، وقد سمّى مختصره «المبدِع في التصريف».

وفي الكتاب قسمان يتضمَّنان عدّة أبواب، على النحو الآتي:

القسم الأول:

- باب تبيين الحروف الزوائد.
- باب أبنية الأسماء.
- باب أبنية الأفعال.
- باب ما يُزاد من الحروف في التضعيف.
- باب التمثيل.

القسم الثاني:

- الإبدال.
- القلب والحذف والنقل.
- أحكام حروف العلّة الزوائد.
- القلب والحذف على غير قياس.
- الإدغام.
- مسائل التمرين.

وقد صدر الكتاب في دار الآفاق الجديدة في بيروت سنة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م (والطبعة الرابعة سنة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م). ثمّ أعادت دار المعرفة نشر هذه الطبعة.

مُمْتَنّ

لا تقلْ: «أنا مُمْتَنّ لك»، بل «أنا شاكر لك»؛ لأنّ «امتنّ على فلان»: آذاه بمنِّه. و«امتنّ فلانًا»: بلغ أقصى ما عنده.

المُمْتَنِع

المُمْتَنِع، في اللغة، اسم فاعل من «امتنَعَ». وامتنَعَ الأمرُ: تعذَّرَ حصولُه. وهو، في النحو، الممنوع من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

مَمْحِيّ أو مَمْحُوّ

لا تقل: «اللوح مُمْحى»، بل «اللوح مَمْحِيّ أو مَمْحوّ»؛ لأنه من الفعل «محا يمحو ويمحي»، لا من «أمْحى».

المَمْدود

المَمْدود، في اللغة، اسم مفعول من «مَدَّ». ومَدَّ الشَّيءَ: بَسَطه. وهو، في النحو، الاسم الممدود.

انظر: الاسم الممدود.

المَمْدود السَّماعي

انظر: الاسم الممدود، الرقم ٢.

الممدود القياسي

انظر: الاسم الممدود، الرقم ٢.

المَمْدودة

انظر: ألف التأنيث الممدودة في مادة «الألف»، الرقم ٢٦.

ممشاذ

= محمد بن عصام بن سنديلة (.../ ....‏/...).

المَمْطول

المَمْطول، في اللغة، اسم مفعول من «مَطَلَ». ومَطَلَ الشيءَ: مَدَّه. وهو، في النحو، المُشبَّه بالمُضاف.

انظر: المُشبَّه بالمضاف.

مُمَفْعَل

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «مَفْعَلَ»، نحو: «مُمَرْحَب».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«مَفْعَلَ».

مُمَفْعِل

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «مَفْعَلَ»، نحو: «مُمَرْحِب».

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«مَفْعَلَ».

المَمْنوع من الإجراء

هو الممنوع من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

الممنوع من التنوين

هو الممنوع من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

الممنوع من الصرف(*)

١ ـ تعريفه: لم يتَّفق النحاة على تحديد واحد للصرف، وذلك لأنّهم اختلفوا في تحديد دائرته على ثلاثة مذاهب:

١ ـ مذهب يقول: إنّ الصرف هو تنوين «الأمكنيّة»، فالممنوع من الصرف، عنده، هو الذي لا يدخله تنوين الأمكنيّة، وهو، تبعًا لذلك، يمتنع جرّه بالكسرة، فيجرّ بالفتحة نيابة عنها، بشرط ألّا يكون مضافًا، ولا مقترنًا بـ«أل»، فإن أُضيف، أو اقترن بـ«أل» وجب جرّه بالكسرة، ولكنه يبقى غير منصرف، نحو: «نظرت إلى الرجلِ الأسمرِ وأسمرِكم»، وحجّة هؤلاء أنّ الجرّ لا يبعد الاسم عن شبه الفعل[1]؛ لأنه نظير الجزم في الأفعال «فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره»[2]. وكذلك يبقى غير منصرف، إذا دخل عليه تنوين التنكير، نحو: «مررت بيَزيدَ ويزيدٍ آخر»، أو تنوين العوض، نحو: «سُررت بأغانٍ شعبيّة»، فيبقى غير منصرف.

٢ ـ مذهب يقول: إنّ منع الصرف هو «منع الاسم الجرّ والتنوين دفعة واحدة، وليس

(*) من كتابي «الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي»، وهو في الأصل أطروحة نلتُ على أساسها شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها.

(١) لا يدخل التنوين الأفعال، فهو خاص بالأسماء، ويقول النحاة: إن الأسماء تمتنع من الصرف إذا كانت شبيهة بالفعل.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ١/٥٨.

أحدهما تابعًا للآخر»[١].

وبرأي هذا الفريق أنّ الاسم الممنوع من الصرف ينصرف إذا اقترن بـ«أل» أو كان مضافًا وجُرّ بالكسرة في نحو: «نظرت إلى الرجلِ الأسمر وأسمرِكم». وذلك بخلاف المذهب الأول. ويعلّل هؤلاء بأنّ الألف واللام دخلتاه فزال شبه الفعل؛ لأنّهما لا تدخلان على الفعل، وكذلك الإضافة تزيله عن شبه الفعل؛ لأنّ الفعل لا يضاف»[٢].

٣ ـ مذهب يقول: إنّ الصرف هو التنوين مطلقًا، سواء أكان تنوين «أمكنيّة» كما في تنوين «معلّم» في قولك: «جاء معلّمٌ»، و«شاهدت معلّمًا»، و«مررت بمعلّمٍ»، أم تنوين تنكير كما في تنوين كلمة «يزيد» الثانية في قولك: «جاء يزيدُ ويزيدٌ آخر»، و«شاهدت يزيدَ ويزيدًا آخر»، و«مررت بيزيدَ ويزيدٍ آخر»، أم تنوين عوض، نحو تنوين «ثوان» في قولك «أعجبتني ثوانٍ شاهدتك فيها»[٣].

والملاحظ أنّ الاختلاف بين هذه المذاهب الثلاثة هو اختلاف اصطلاحيّ شكليّ بمعنى أنه لا يصحّح عبارة أو يخطّىء أخرى.

وسواء أكان الصرف هو التنوين بالإطلاق أو نوعًا من أنواعه الأربعة، فلا بدّ أنه أخذ معناه الاصطلاحيّ من أحد معاني الجذر «صرف» أو أحد مشتقّاته كما هي الحال دائمًا في المصطلحات النحويّة، والبلاغيّة، والصرفيّة، والأدبيّة، وغيرها. واختلف النحاة في المعنى الذي اشتقّ منه، فقال فريق[٤]: إنّه مشتقٌّ من «الصَّرف»، وهو الخالص من اللبن، لأنّ المنصرف خالص من شبه الفعل والحرف. وقال آخرون[٥]: إنّه مشتقّ من «الصَّريف» وهو «الصوت»؛ لأنّ الصرف، وهو تنوين أو نوع منه، صوت في الآخر. وقال فريق ثالث[٦]: «إنه من «الانصراف»، فالممنوع من الصرف رجع عن الاسميّة، وأقبل على شبه الفعل، فمُنع مِمّا يمنع منه، أي: من التنوين، أو من التنوين والجرّ، أو هو مشتقّ من «الانصراف» الذي بمعنى الإقبال إلى الشيء»[٧]، فالمنصرف هو المقبل إلى جهات الحركات...

ومهما يكن المعنى اللغويّ الذي أخذ منه الصرف معناه الاصطلاحي، فإنّ المصطلح «الممنوع من الصرف» غامض بالنسبة إلى متعلّمي العربية ومعلّميها على السواء، وبعيد

(١) ابن يعيش: شرح المفصّل ١/٥٨، وانظر: المبرد: المقتضب ٣/٣٠٩.

(٢) الزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. تحقيق هدى محمود قراعة. نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة في الجمهورية العربية المتّحدة، القاهرة، لاط، ١٩٧١م. ص ٦.

(٣) هذا المذهب قال به كبار نحاة العرب كما سنبين بعد قليل.

(٤) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، لاط، لات، ٢/٢٠٩، وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٠١، الهامش.

(٥) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٠٩؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٠١، الهامش.

(٦) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٠٩؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٠١، الهامش.

(٧) يلاحظ، هنا، التعسّف في ربط المعنى الاصطلاحي لكلمة «الصرف» بالمعنى اللغوي، فلو كان «الصرف» مأخوذًا من «الانصراف» بمعنى «الرجوع» لكان المنصرف هو الذي رجع عن الاسميّة وأقبل على شبه الفعل لا الممنوع من الصرف.

بمعناه عمّا يفهمونه من الصرف والانصراف، يدلّك على ذلك أنك إذا سألتهم عن سبب تسمية الممنوع من الصرف بهذا الاسم، أو عن معنى الصرف اللّغوي أو الاصطلاحيّ، فإنّ الكثرة الساحقة منهم لن تعرف الجواب الصحيح، سواء أكان الطلاب في الجامعات أم في المدارس الثانويّة أم في المدارس المتوسّطة (التكميليّة).

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعضهم «يسمّي الصرف» إجراءً، وباب «ما لا ينصرف»، و«باب ما لا يجري»، أي: ما لا يجري على ما له في الأصل من دخول الحركات الثلاث، التي هي حركات الإعراب، والتنوين عليه[١]. ونرى أنّ «الإجراء» كـ«الصرف» مصطلح غامض بالنسبة إلى الطلاب في كافة مستوياتهم، وبعيد عما يفهمونه من «الجري»، و«الإجراء».

وعليه، نقترح استبدال المصطلح «الممنوع من التنوين» بالمصطلح «الممنوع من الصرف». معتبرين التنوين بأنواعه الأربعة[٢] صرفًا. وهذا الاقتراح يساير المذهب القائل إنّ الصرف هو التنوين مطلقًا. وقد قال به كبار علماء النحو[٣]، وخاصة ابن مالك الذي يقول في ألفيته (من الرجز):

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا
مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا[٤]

ويذكر ابن مالك نفسه أنّه لاعتباره التنوينات الخاصة بالاسم صرفًا عَدَلَ عن تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصرف[٥]. ويدعم اقتراحنا أنّ تنوين التنكير الذي قال به بعض النحاة في نحو «يزيد» في قولنا: «مررت بيزيدَ وزيد آخر» عدّه كبار النحاة تنوين صرف[٦]، والاختلاف بين اعتباره تنوين تنكير أو تنوين صرف اختلاف اصطلاحيّ شكليّ كما سبق القول لا يصحِّح عبارة أو يخطِّىء أخرى. وأمّا تنوين المقابلة الذي يلحق آخر جمع المؤنّث السالم ليكون مقابلاً للنون في جمع المذكّر السالم، والذي قال به بعض النحاة[٧]، فلا سبب له إلاّ نطق العرب، «ولو صحّ أن النون في جمع المذكَّر السالم بدل التنوين في مفرده، لكان من

---

(١) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٠٩؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٠٠، الهامش.

(٢) هي تنوين الأمكنيّة، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض.

(٣) كسيبويه، والمبرّد، والزجّاج، وابن مالك، وابن هشام، وابن معزوز (انظر: على التوالي: سيبويه: الكتاب ٣/ ١٩٨؛ والمبرّد: المقتضب ٣/ ٣٠٩؛ والزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١؛ وابن مالك: الألفية (دار الإيمان، دمشق، لاط، لات). ص ٥؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩م) ٤/ ١١٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٠).

(٤) ابن مالك: الألفية. ص ٥٥، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر. (القاهرة، ط ٤، ١٩٦٤م) ٢/ ٣٢٠.

(٥) عن الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٠.

(٦) انظر: سيبويه: الكتاب ٣/ ١٩٨؛ والمبرّد: المقتضب ٣/ ٣١١، ٣١٩؛ والزجّاج: ما ينصرف. وما لا ينصرف. ص ٣٠ـ ٣٨.

(٧) كأحمد المالقي، والحسن المرادي، وابن هشام. انظر: على التوالي: أحمد المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٣٤٥؛ والحسن المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني. ص ١٤٥؛ وابن =

الغريب وجودها في جمع المذكّر السالم الذي لا تنوين في مفرده، بسبب منعه من الصرف، مثل: «الأحمدين»، و«العمرين»، و«اليزيدين»، و«الأفضلين» وأشباهها، فإن مفردها، وهو: «أحمد»، و«عمر»، و«يزيد»، و«أفضل» لا يدخله التنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف، ولكان من الغريب، أيضًا، احتياج جمع المؤنّث إلى المقابل، وهو التنوين، مع أنّ مفرده يخلو في كثير من الأحوال من التنوين، كـ«فاطمة»، و«زينب» على عكس جمع المذكّر السالم، فإنّ مفرده يكثر فيه التنوين»[1].

والمذهب الذي يعرّف الممنوع من التنوين بأنه الاسم الذي لا يدخله التنوين، فهو يجرّ تبعًا لذلك، بالفتحة عوضًا من الكسرة إذا لم يكن مضافًا إضافته أو اتصاله بـ«أل»، نحو: «مررت بمساجدِ القرية والكنائسِ»، هذا المذهب هو الأقرب إلى الواقع اللغويّ بدليل أنّ الكسر يعود في حال الضرورة الشعريّة مع التنوين تابعًا له، مع أنّه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر، إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر قد حُذف مع التنوين لمنع الصرف، لما رأيناه يعود بلا ضرورة إليه، إذ مع الضرورة لا يُرتكب إلّا قدر الحاجة[2]. ومن شواهد جرّ الممنوع من الصرف بالكسر والتنوين في الضرورة الشعريّة قول امرىء القيس (من الطويل):

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ
فَقَالَتْ: لَكَ الوَيْلاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي[3]

٢ ـ عِلل الممنوع من الصَّرف:

لاحظ النحاة أنّ التنوين خاصة من خصائص الأسماء لا يدخل غيرها، ثم علّلوا عدم دخوله الأفعال بسببين:

١ ـ إنّ التنوين علامة من علامات القوّة، والفعل ضعيف، وعلّلوا ضعف الفعل بأمرين، أحدهما: لفظيّ، وهو اشتقاقه من الاسم[4]، والثاني: معنويّ، وهو احتياجه إلى الاسم[5].

٢ ـ إنّ التنوين علامة من علامات الخفّة،

= هشام: مغني اللبيب ١/ ٣٧٦. وقد نصّ عباس حسن هذا النوع من التنوين (انظر: كتابه: النحو الوافي ١/ ٤٢، الهامش).

(١) عباس حسن: النحو الوافي ١/ ٤٢، الهامش.

(٢) الأستراباذي: شرح كتاب الكافية في النحو (دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م) ١/ ٣٦.

(٣) ديوانه (ضبط وتصحيح مصطفى عبد الشافي. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م). ص ١١٢، وابن هشام: مغني اللبيب ١/ ٣٧٩؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر (تحقيق إبراهيم محمد. دار الأندلس، بيروت، لاط، لات). ص ٢٣؛ والعيني: شرح شواهد شروح الألفية (مطبوع بهامش خزانة الأدب للبغدادي. بولاق، لا ط، ١٢٩٩هـ) ٤/ ٣٧٤. والخِدْر: الهودج. وعنيزة: لقب صاحبة الشاعر. ولك الويلات: دعاء عليه. ومُرجلي: تاركي أمشي مترجّلة. والشاهد فيه قوله: «عنيزة» حيث صرفه، وهو ممنوع من الصرف للضرورة الشعريّة، فنونّه وجرّه بالكسر.

(٤) أي: إنّ الفعل يشتق من المصدر، حسب البصريين، فالاسم أصل، والفعل فرع، والفرع أضعف من الأصل.

(٥) لأنّ الفعل لا يقوم بنفسه بل يحتاج دائمًا إلى الاسم، أمّا الاسم فقد يستغني عن الفعل، نحو: «الشتاء قادم»، والحاجة ضعف.

والفعل أثقل من الاسم؛ لأنّ هذا «أكثر استعمالاً، وإذا كثر استعماله خفّ على الألسنة لكثرة تداوله. ألا ترى أنّ العجميّ إذا تعاطى كلام العرب، ثقل على لسانه لقلّة استعماله له. وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلّة استعماله له»[١].

والفعل لا ينوّن، ولا يجرّ، وفيه علّتان: لفظيّة، وهي اشتقاقه من الاسم، ومعنويّة، وهي احتياجه إليه. والأسماء الممنوعة من الصرف تشبه الفعل في عدم دخول التنوين والجرّ عليها، ولذلك لا بدّ أن تجتمع فيها علّتان: إحداهما ترجع إلى المعنى، والثانية تعود إلى اللفظ، أو أن تكون فيه علّة تقوم مقام علّتين. وهذه العلّة نوعان:

١ ـ ألف التأنيث ممدودةً أو مقصورة؛ لأنّ وجودها في آخر الاسم هو علّة لفظيّة، وملازمتها إيّاه في كلّ حالاته علّة معنويّة.

٢ ـ صِيَغ منتهى الجموع؛ لأنّ خروج هذه الصيغ عن أوزان الآحاد العربيّة علّة لفظيّة، ودلالتها على الجمع علّة معنويّة.

والعلل المعنويّة اثنتان، وهما:

١ ـ العَلَمِيّة، وذلك لأنّ النكرة هي الأصل، فالعلميّة فرع عليها.

٢ ـ الوصفيّة، وذلك لأنّ الموصوف قبل الصفة، فالوصف فرع على الموصوف، والصفة تحتاج إلى الموصوف احتياج الفعل إلى الفاعل، والموصوف متقدّم على الصفة تقدّم الفعل على الفاعل، والصفة مشتقّة كما أنّ الفعل مشتقّ[٢].

أمّا العلل اللفظيّة فسبع، وهي:

١ ـ العُجْمة، والعجمة فرع في العربيّة.

٢ ـ التأنيث، «والتأنيث فرع على التذكير لوجهين، أحدهما: أنّ الأسماء قبل الاطّلاع على تأنيثها وتذكيرها، يعبّر عنها بلفظ مذكّر، نحو: «شيء»، و«حيوان»، و«إنسان»، فإذا عُلِم تأنيثها رُكّب عليها العلامة، وليس كذلك المؤنّث. والثاني: أنّ المؤنّث له علامة على ما سبق، فكان فرعًا»[٣].

٣ ـ وزن الفعل؛ لأنّ الفعل فرع على الاسم.

٤ ـ العَدْل، أي: عدل الاسم عن جهته، فالعدل فرع لأنّ العدل عن الأصل إزالة للأصل. والعدل علّة لفظيّة؛ لأنك تريد به «لفظًا ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظًا، والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى، إنما يكون في اللفظ، فلذلك كان سببًا؛ لأنّه فرع على المعدول عنه، فـ«عمر» معدول من «عامر» عَلَمًا أيضًا»[٤].

٥ ـ التركيب؛ لأنّ المركّب فرع على البسيط وتالٍ له، فالبسيط قبل المركّب.

٦ ـ زيادة الألف والنون، والزائد فرع على المزيد عليه.

٧ ـ إلحاق الألف المقصورة التي تشبه ألف التأنيث المقصورة، وهذه لم يذكرها بعض علماء النحو ضمن علل منع الصرف.

وقد جمع بهاء الدين بن النحاس النحويّ هذه العلل بقوله (من البسيط):

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١/٥٧.
(٢) المصدر نفسه ١/٦١.
(٣) المصدر نفسه ١/٥٩.
(٤) المصدر نفسه ١/٦٢.

مَوانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ إنْ أَرَدْتَ بِها
عَوْنًا لِتَبْلُغَ في إعْرابِكَ الأَمَلا
اجْمَعْ وَزِنْ عادِلاً أنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ
رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فالوَصْفُ قَدْ كَمُلا[(١)]

وجمعها غيره بقوله (من البسيط):

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وتَأْنِيثٌ ومَعْرِفَةٌ
وعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ
والنُّونُ زائِدَةٌ مِنْ قَبْلِها أَلِفٌ
وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهذا القَوْلُ تَقْرِيبُ[(٢)]

والعَلَميّة تمنع من الصرف مع أيّ واحدة من العلل اللفظيّة، والوصفيّة تمنع مع العدل، وزيادة الألف والنون، والتأنيث.

هذا جملة ما يقولونه في علل الممنوع من الصرف، والناظر فيها يرى بوضوح تعسّفهم وتمحّلهم في تعليلاتهم الفلسفيّة هذه. فالعربيّ في صحرائه لم يفكّر بواحدة منها عندما تكلّم صارفًا كلمات ومانعًا أخرى من الصرف. ولو كانت مشابهة الفعل هي علّة منع الاسم من الصرف، لكان اسم الفاعل واسم المفعول أولى الأسماء بالمنع من الصرف، فهما يسايران الفعل في هيئته وفي معناه حتى عدّهما جماعة من النحاة نوعًا من أنواع الفعل، وحتى سمّى الكوفيّون المشتقّ (واسم الفاعل واسم المفعول من المشتقّات) فعلاً[(٣)]. ومن المعروف أنّ الفعل المضارع سمّي بذلك لمضارعته (أي: لمشابهته) اسم الفاعل.

ولو صحّت عللهم أيضًا لما مُنعت من الصرف أعلام كثيرة، وليس فيها من عللهم غير العلميّة، حتى جعل الكوفيّون العلميّة وحدها علّة تستقلّ بمنع الصرف[(٤)].

ولو صحّت عللهم، أيضًا، لم نرَ بعض الأعلام كـ«دعد»، و«هند»، و«حسّان»، و«عفّان» وبعض الصفات، نحو: «أَخْيَل»، و«أجدل» تُصرف حينًا وتُمنع من الصرف حينًا آخر، ولم نرَ بعض الأسماء قد استوفى علّتي المنع على ما شرطوا، وهو مصروف، فـ«عُمَر» وأمثاله، مِمّا يمنع للعلميّة والعدل، ورد كثيرًا مصروفًا حتى رفض بعض النحاة منعه، وقالوا بصرفه[(٥)].

لقد آن الأوان لرفض كلّ علل الممنوع من الصرف، فالتعليل الحقّ هو القول: إنّ العرب نطقت ببعض الأسماء منوّنة، وبغيرها من دون تنوين، فعلت ذلك بفطرتها وطبيعتها، ولم تكن فلاسفة مناطقة تفكّر بما اخترعه النحاة من علل زائفة، وفلسفة سمجة، وقياسات واهية، ومنطق تبرأ اللغة منه كلّ البراءة.

٣ ـ تعليل جرّ الممنوع من الصرف بالفتحة عوضًا من الكسرة: علّل المبرد، جرّ الممنوع من الصرف بالفتحة عوضًا من الكسرة، بحمل الخفض على نظيره، وهو النصب[(٦)].

وعلّل الزّجاج عدم جرّه بالكسرة بشبهه بالفعل الذي لا يدخله الجرّ، ولم يسكّن لكي

---

(١) ابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ٥٨٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٠.
(٢) عن ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢١.
(٣) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، لاط، ١٩٥١). ص ١٦٧.
(٤) المصدر نفسه. ص ١٧٠ـ ١٧١.
(٥) المصدر نفسه. ص ١٧١.
(٦) المبرّد: المقتضب ١/ ٣٨٣.

يكون بين الأسماء المتمكّنة (أي: المعربة)، والأسماء غير المتمكّنة (أي: المبنيّة) فرق[١].

وذهب إبراهيم مصطفى إلى أنّ الفتحة لم تنب عن الكسرة في الممنوع من الصرف المجرور، «وإنما الذي كان أنّ هذا الاسم لمّا حُرم التنوين أشبه، في حال الكسر، المضاف إلى ياء المتكلم إذا حُذفت ياؤه، وحذفها كثير جدًا في لغة العرب، فأغفلوا الإعراب بالكسرة، والتجأوا إلى الفتح ما دامت هذه الشبهة، حتى إذا أمنوها بأيّ وسيلة عادوا إلى إظهار الكسرة، وذلك إذا بُدئت الكلمة بـ«أل» أو أُتبِعَتْ بالإضافة، أو أُعيد تنوينها لسبب ما، فليس مع واحد من هذه الأشياء الثلاثة شبهة بالإضافة إلى ياء المتكلّم كما هو واضح»[٢].

وذهب فريق من النحاة، ومنهم أبو الحسن الأخفش، والمبرد، والزجّاج، وإبراهيم مصطفى، إلى أنّ الممنوع من الصرف مبنيّ على الفتح في حالة الجرّ[٣]، «وذلك لأنّ مشابهته للمبني، أي: الفعل، ضعيفة، فحذفت علامة الإعراب مطلقًا، أي: التنوين، وبُني في حالة واحدة فقط، واختصّ بالبناء في حالة الجرّ ليكون كالفعل المشابه في التعرّي من الجرّ»[٤].

والملاحظ أنّ المبرّد لم يعلّل عدم جرّ الممنوع من الصرف بالكسر، على الأصل في الأسماء، وإنّما علّل جرّه بالفتح، عند خروجه على الأصل، بحمله على النصب الذي هو نظير الخفض، ونُسِبَ إليه أنه قال ببنائه على الفتح، في حالة الجرّ، ليكون كالفعل المشابه في التعرّي من الجرّ[٥].

وأمام هذين التعليلين نسأل:

١ ـ لو كان الممنوع من الصرف جُرّ بالفتحة عوضًا من الكسرة حَمْلًا على النصب الذي هو نظير الخفض، فلماذا لم يجرّ بالفتحة أيضًا لا بالكسرة عندما يكون مضافًا أو معرّفًا بـ«أل»؟

٢ ـ إنّ الممنوع من الصرف يبقى مشابهًا للفعل عندما يكون مضافًا أو معرّفًا بـ«أل»، فلماذا يجرّ بالكسرة، فلا يشبه الفعل في «التعرّي من الجرّ»؟

٣ ـ هل فكّر العرب في هذه المشابهة بين الممنوع من الصرف والفعل، أو في حمل الخفض على نظيره وهو النصب، عندما نطقوا بلغتهم جارّين الممنوع من الصرف غير المضاف وغير المعرَّف بـ«أل» بالفتحة لا بالكسرة؟ ثمّ لو جرّ العرب الممنوع من الصرف بالسكون مثلًا، أما كان النحاة قد علّلوا ذلك بمشابهته للفعل الذي يُجزم فيسكَّن، أو بتعليل آخر؟ ثمّ أليس من الأفضل أن نعلّل هذه الظاهرة بنطق العرب، فنرتاح من عناء تعليلات فلسفيّة سمجة وواهية، لا نحسب أنّ العرب قد فكّروا فيها ولو قليلًا

---

(١) الزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١ ـ ٢.
(٢) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١١٢.
(٣) الزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢؛ والأستراباذي: شرح كتاب الكافية في النحو ١/ ٣٨؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٥٨؛ وإبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١١٢.
(٤) الأستراباذي: شرح كتاب الكافية في النحو ١/ ٣٨.
(٥) المصدر نفسه ١/ ٣٨.

عندما نطقوا بلغتهم.

وأمّا تعليل الزجّاج القائل: إنّ الممنوع من الصرف جُرّ بالفتحة؛ لأنه أشبه الفعل، فلم يدخله الكسر الذي لا يدخل الفعل، وهو لم يسكَّن لكي يفرَّق بينه وبين الأسماء غير المتمكّنة، فيُعترض عليه بأنّ الأسماء غير المتمكّنة (المبنيّة) ليست كلّها مبنيّة على السكون، فثمّة كلمات كثيرة، منها مبنيّة على الفتح، نحو: «كيفَ»، و«الآنَ»، و«أمامَ»، أو على الكسر، نحو: «هيهاتِ»، و«قطامِ»، و«رقاشِ»، و«سيبويهِ»[1].

وأمّا تعليل إبراهيم مصطفى القائل: إنّ الممنوع من الصرف جُرّ بالفتحة لكي لا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلّم إذا حذفت ياؤه، فيُضعفه ورود أسماء عربيّة كثيرة مبنيّة على الكسر، نحو: «رقاش»، و«قطام»، و«سيبويهِ»[2]، فلو كان العرب يفرّون من الكسر غير المنوّن إلى الفتح لكي لا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلّم، لبنوا هذه الكلمات على الفتح بدلاً من الكسر، ويردّه أنّ الوصف الممنوع من الصرف، نحو: «سكران»، و«عطشان»، و«أفضل»، و«أحسن»، و«ثُلاث»، و«مَثْلَث»، و«أُخَر» لا يتّصل بياء المتكلّم، فلماذا جُرّ بالفتحة عوضًا من الكسرة، وهو لا يلتبس مع المضاف إلى ياء المتكلّم في حالة جرّه بالكسرة دون تنوين؟

٤ ـ الجَمْع المُماثل لـ«مَفاعِل»، و«مَفاعيل» والملحق به:

تمنع العرب من الصرف «ما كان على مثال مفاعِل ومفاعيل»[3]، أو «ما كان من الجمع على مثال مفاعِل ومفاعيل»[4]، أو «الجمع الموازن لمفاعِل ومفاعيل»[5]، أو المشبّه لهما. يقول ابن مالك (من الرجز):

وكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مفاعِلا
أو المَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلا[6]

والمقصود «بالمماثلة» أو «الموازنة» أو «المشابهة» أن تكون الكلمة خماسيّة أو سداسيّة، والحرف الأوّل مفتوح في الحالتين[7]، سواء أكان ميمًا أم غير ميم، وأنّ الثالث ألف زائدة غير عوض[8] يليها كسر[9] الحرف الأول من حرفين بعدها، أو من ثلاثة

---

(١) و(٢) في لغة من يبنيه.

(٣) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٢٧؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٦.

(٤) المبرّد: المقتضب ٣/ ٣٢٧.

(٥) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١١٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١١.

(٦) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٦. ولاحِظ أنّ بعضهم يقيّد ما جاء على وزن «مفاعل»، و«مفاعيل» بالجمعيّة.

(٧) إذا كان الحرف الأول غير مفتوح، نحو: «عُذافِر» (الجمل الشديد)، فإنّ الاسم لا يمنع من الصرف.

(٨) إذا كانت الألف للعوض، نحو: «يَمانٍ»، و«شآمٍ»، وأصلهما: «يمنيّ»، و«شاميّ»، فإنّ الاسم لا يمنع من الصرف.

(٩) قد يكون هذا الكسر ظاهرًا، نحو: «مدارِس»، أو مقدّرًا نحو: «دوابّ»، و«عذارَى» أصلهما: «دوابِب»، و«عذارِي»، والأفضل اعتبار «عذارَى» ونحوها ممنوعة من الصرف لألف التأنيث المقصورة، لا لمجيئها على وزن «مفاعل». أما إذا كان الحرف الأول بعد الألف مفتوحًا، نحو: «براكا» (الثبات في الحرب)، أو مضمومًا، نحو: «تُدارُك» (مصدر «تدارَك»)، فلا يمنع من الصرف.

أحرف أوسطها ساكن غير منويّ به وبما بعده الانفصال[١]، فليس المقصود بها أن تكون جارية على أسس الميزان الصرفيّ الأصيل الذي يُراعى في صوغه عدد الحروف الأصليّة والزائدة، وترتيبها، وحركاتها، وسكناتها، مع النطق بالحروف الزائدة كما وردت بنصّها في الموزون، وإنما المراد «المماثلة»، أو «الموازنة»، أو «المشابهة» في عدد الحروف، وحركاتها، وسكناتها، من دون اعتبار لمقابلة الحرف الأصلي بمثله، ودون تمسّك بالنطق بالحروف الزائدة نصًا، فالكلمة «دَراهِم» على وزن «مَفاعِل»، وإن كان وزنها الأصلي «فعالل»، وكلمة: «ألاعيب» على وزن «مَفاعِيل»، وإن كان وزنها الأصلي «أفاعيل»[٢].

ومن النحاة من يُؤْثر تسمية «ما كان على جمع مفاعل ومفاعيل» بـ«صيغة منتهى الجموع»، أو بـ«الجمع المتناهي»، وهو كلّ جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان[٣]، أو ثلاثة أحرف ثانيها ساكن[٤]، وقد سُمّي بذلك لانتهاء الجمع إليه، فلا يجوز أن يُجمع مرّة أخرى بخلاف كثير من جموع التكسير، نحو: «أَنعام»، و«أَكْلُب» اللذين يجمعان على «أناعِم»، و«أكالِب»[٥].

وكلّ جمع جاء على وزن «مَفاعِل» أو «مفاعيل» أو على وزن يشبههما يمنع من الصرف سواء أكان علَمًا أم غير علَم، وذلك لمشابهته، أو مماثلته، أو لموازنته «مفاعل»، و«مفاعيل»، إلّا ما جاء على الوزن «فُعالَى»، نحو: «سُكارى» فيُمنع من الصرف لاتصاله بألف التأنيث المقصورة[٦]. ومن شواهد المنع الآية: ﴿مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾ [سَبَإ: الآية ١٣]، والآيــة: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ﴾ [الحَج: الآية ٤٠]، والآية: ﴿سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ﴾ [سَبَإ: الآية ١٨].

وأمّا ما جاء من صِيَغ منتهى الجموع[٧]

---

(١) إذا نُوي بالحرف الساكن وبما بعده الانفصال، كما في ياء النسبة في نحو: «حواريّ»، فلا يُمنع الاسم من الصرف (انظر: الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١١).

(٢) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١١؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٠٨-٢٠٩.

(٣) قد يكون أحد الحرفين مدغمًا في الآخر، نحو: «موادّ»، و«خواصّ».

(٤) قد يكون الثاني الساكن ياء مدغمة في مثلها بشرط وجود هذه الياء المشدّدة في المفرد، نحو: «كراسيّ»، و«قماريّ» جمع «كرسيّ»، و«قمريّ» (نوع من الطيور).
أما «رباحيّ» نسبة إلى «رباح» (اسم بلد) فياؤه للنسب وليست في المفرد، فلا يمنع من الصرف. والغالب أن يكون الحرف الثاني حرف علّة، ومن النادر ألّا يكون حرف علّة، نحو: «أرادِب» جمع «إردَب»، وهو مكيال ضخم لأهل مصر (ابن منظور: لسان العرب (ردب)).

(٥) عباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢١٣، ومما لا يجمع مرّة أخرى، ولكنه لا يمنع من الصرف ما جاء على وزن «مَفاعِلة»، نحو: «تَبابِعَة»، جمع تُبَّع (ملك اليمن)، و«أفاعلة»، نحو: «أساتِذة»، أو «فَعاللة»، نحو: «تلامذة»، أو «فياعِلَة»، نحو: «صيارفة».

(٦) وأمّا «فعالَى» فيقول النحاة إنّ الكسر فيها مقدّر بعد الألف، والأصل، «فعالِي» فهي، لذلك، ممنوعة من الصرف؛ لأنها على وزن «فعالِي» والأفضل عدم التقدير واعتبارها ممنوعة من الصرف لاتصالها بألف التأنيث المقصورة.

(٧) انظر: «صيغ منتهى الجموع» في موسوعتنا هذه.

على وزن «تَفاعِلَة»، نحو: «تبابِعَة» جمع «تُبَّع»، وهو ملك اليمن، أو وزن «أفاعِلة»، نحو: «أساتذة»، أو «فَعالِلة»، نحو: «تلامِذة» أو «فياعِلة»، نحو: «صيارِفة»، أو على غير ذلك من الأوزان التي بعد ألف تكسيرها ثلاثة أحرف ثانيها غير ساكن، فلا يمنع من الصرف، وكذلك كل ما جاء على وزن من أوزان جمع التكسير غير الأوزان الخاصة بصيغ منتهى الجموع التي سبق تفصيلها.

وأمّا «ثمانٍ»، و«رَبَاعٍ»، فيذهب سيبويه إلى أنّهما مصروفتان؛ لأنّ الياء فيهما ياء نسب، فهما كـ«شآم»، و«يمان»، والأصل فيهما: «ثمنيّ»، و«ربعيّ»، ثم زيدت الألف فحذفت إحدى الياءين، كما أنّ الأصل في «يمان» يَمَنيّ[1]. ومن العرب من لا يصرف «ثماني»، وعلى هذه اللغة قال ابن ميّادة (من الكامل):

يَحْدو ثَمَانِيَ مُولَعًا بِلِقَاحِها
حَتَّى هَمَمْنَ بِزيغَةِ الإِرْتَاجِ[2]

ويمنع من الصرف ما أُلحق بالجمع المماثل لـ«مفاعِل»، و«مفاعيل»، أو الملحق بصيغة منتهى الجموع، وهو «كلّ اسم جاء وزنه مماثلًا لوزن صيغة من الصِّيَغ الخاصة بها مع دلالته على مفرد، سواء أكان هذا الاسم عربيًا أصيلًا، أم غير أصيل، علَمًا أم غير علم، مرتجلًا[3] أم منقولًا[4]. فممّا يمنع من الصرف، وهو مفرد، ما جاء على وزن «فَواعِل»، نحو: «سَواكن» (جزيرة قرب مكّة)، و«موازج» (اسم موضع)، و«نوادر» (اسم موضع)، وعلى وزن «فَعالِل»، نحو: «سماهج» (موضع بين عُمان والبحرين)، و«جَلاجل» (اسم موضع)، و«فَعاليل»، نحو: «براعيم» (اسم موضع)، و«جماعيل» (قرية بالقدس)، و«أفاعل»، نحو: «أذاخر» (موضع بمكّة)، و«أيافت» (موضع باليمن)، و«فواعيل»، نحو: «طواويس» (قرية ببخارَى)، و«فَعايل» نحو: «مَرايض» (اسم لموضع)، و«فَعاويل»، نحو: «نجاويز» (بلد باليمن)، و«فَعاعيل»، نحو: «سَنانير» (قرية بيزد)، و«مَفاعِل»، نحو: «معافر» (اسم بلد)، و«منازل» (علم رجل)، و«فَعالين»، نحو: «فرابين» (اسم واد بنجد)[5].

وعليه، يمنع من الصرف كل ما جاء على مثال «مَفاعِل»، و«مفاعيل» سواء أكان جمعًا أم غير جمع، ولذلك كانت عبارة سيبويه والزجّاج: «ما كان على مثال مفاعِل ومفاعيل»[6] أدقّ من عبارة المبرّد: «ما كان من الجمع على مثال مفاعِل ومفاعيل»[7]، أو عبارة ابن هشام: «الجمع الموازن لمفاعِل

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٢٧-٢٢٨؛ والزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٧.
(٢) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٣١؛ والزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٧.
(٣) العلم المرتجل هو ما وضع أوّل أمره علمًا، ولم يُستعمل من قبل العلميّة في معنى آخر. ويقابله العلم المنقول.
(٤) عباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢١٤.
(٥) انظر: عباس أبو السعود: الفيصل في ألوان الجموع (دار المعارف بمصر، لاط، ١٩٧١م). ص ٢٤٦-٢٤٩.
(٦) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٢٧؛ والزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٦.
(٧) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٢٧.

ومفاعيل»[١]، ولو قال ابن مالك (من الرجز):

وَكُنْ لِلَفْظٍ مُشْبِهٍ مفاعِلا
أوِ المفاعيلَ بِمَنْعٍ كَافِلا

بدلاً من قوله (من الرجز):

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مفاعِلا
أَوِ المَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلا[٢]

لكان أدقّ في التعبير، ولاستغنى عن قوله (من الرجز):

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ
بِهِ، فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ[٣]

وأمّا «سراويل»، فأكثر النحاة على أنه غير منصرف، واختُلف في كونه مفردًا أم جمعًا، فقال بعضهم: إنّه اسم نكرة مؤنّث للإزار الواحد، وقيل: هو جمع «سراولة». واختُلف في سماع «سروالة»، فأنشد الذين يقولون إنه جمع البيت القائل (من المتقارب):

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ
فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ[٤]

وادّعى الذين يقولون إنه مفرد أنّ البيت مصنوع[٥]. ويظهر أنّ ابن مالك كان من القائلين بأنه مفرد بدليل قوله (من الرجز):

ولِسَرَاوِيلَ بِهٰذا الجَمْعِ
شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ[٦]

٥ ـ تعليل النحاة لمنع صرف المُماثل لـ«مَفاعِل»، و«مَفاعيل» والملحق به:

يعلّل سيبويه منع صرف «ما كان على مثال «مفاعل»، و«مفاعيل»» بقوله: «اعلمْ أنّه ليس شيء يكون على هذا المثال إلّا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة. وذلك لأنه ليس شيء يكون واحدًا يكون على هذا البناء، والواحد أشدّ تمكّنًا، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشدّ تمكّنًا، وهو الأوّل تركوا صرفه، إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكّنًا. وإنّما صرفت «مُقاتلًا»، و«عُذافرًا»؛ لأن هذا المثال يكون للواحد»[٧].

ويذهب المبرّد مذهب سيبويه، فيقول: إنّ «ما كان من الجمع على مثال «مفاعِل»، و«مفاعيل» إنما امتنع من الصرف فيهما؛ لأنه على مثال لا يكون عليه الواحد، والواحد هو

---

(١) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١١٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١١.
(٢) ابن مالك: الألفيّة. ص ٥٦، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٦.
(٣) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦. وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٨.
(٤) البيت دون نسبة في المبرّد: المقتضب ٣/ ٣٤٦ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٤؛ وابن الحاجب: كتاب الكافية في النحو ١/ ٥٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٢؛ والسيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع ١/ ٢٥.
(٥) انظر: المبرّد: المقتضب ٣/ ٣٤٦؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٤؛ وابن الحاجب: كتاب الكافية في النحو ١/ ٥٧؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١١٧؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٨؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢١٥.
(٦) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٨.
(٧) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٢٧.

الأصل، فلمّا باينه هذه المباينة، وتباعد هذا التباعد في النكرة، امتنع من الصرف فيها، وإذا امتنع من الصرف فيها فهو من الصرف في المعرفة أبعد. ويدلّك على ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿مِن مَّحَـٰرِيبَ وَتَمَـٰثِيلَ﴾ [سَبَإ: الآية ١٣]، وقوله: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَـٰجِدُ﴾ [الحَجّ: الآية ٤٠] كل هذا هذه علّته. فإنْ لحقته الهاء للتأنيث، انصرف في النكرة على ما وصفتُ لك في الهاء أوّلاً؛ لأنّ كلّ ما كانت فيه فمصروف في النكرة، وممتنع من الصرف في المعرفة؛ لأنّ الهاء عَلَم تأنيث، فقد خرجت بما كان من هذا الجمع إلى باب «طلحة»، و«حمدة»، وذلك نحو: «صياقِلة»، و«بطارِقة». فإنْ قال قائل: فما باله انصرف في النكرة، وقد كان قبل الهاء لا ينصرف فيها؟ فالجواب في ذلك: أنّه قد خرج إلى مثال يكون للواحد. ألا ترى أنك تقول: «رجل عباقية»، و«حمار حزابية»، فالهاء أخرجته إلى هذا المثال»[1].

وكذلك يرى الزَّجّاج[2]، وابن يعيش الذي يذهب إلى أنّ هذا الجمع كأنه جُمع مرّتين، نحو: «كَلْب»، و«أكْلُب»، و«أكالِب»، نحو: «رَهْط»، و«أرهُط»، و«أراهط» وكرِّرت العلّة. فقامت مقام علّتين كما في الاسم المنتهي بألف التأنيث[3]. ويأتي الأزهري لهذا الجمع بعلّتين قياسًا على باقي الأسماء الممنوعة من الصرف، وهما عنده: خروجه عن صيغ الآحاد العربيّة، وهذا الخروج يعتبره فرعيّة في اللفظ، ودلالته على الجمعيّة، وهذه الدلالة يعتبرها فرعيّة في المعنى[4].

وذهب إبراهيم مصطفى إلى أنّ هذا الجمع مُنع من الصرف لِما فيه من معنى التعريف، و«أنه إذا قُصد بالجمع الاستغراق والدلالة على الإحاطة مُنع التنوين لِما فيه من معنى التعريف على طبيعة العربيّة ومجراها في التعريف والتنكير، فإذا لم يقصد إلى الاستغراق والإحاطة فالاسم منوّن»[5].

ويرى محمد عرفة أنّ «دراهم»، و«دنانير» وأشباههما قد منعوها التنوين لمكان الطول الذي في الكلمة، فكرهوا أن يزيدوا طولها بالتنوين[6].

والناظر في هذه التعليلات المختلفة يرى أنّ تعليل سيبويه هو الأقرب إلى التعليل اللغويّ المستند إلى اللغة نفسها لا إلى أشياء بعيدة منها، «فالواحد أخفّ عندهم من الجمع؛ لأنّ الواحد هو الأوّل والجمع طارىء عليه، وما هو أوّل كان المرء آنس به وأكثر إلفًا له، وما هو طارىء كان أقلّ إنسًا به، فلذلك منعوا التنوين ما ليس له نظير في الآحاد كدراهم ودنانير»[7]. ولكنّ هذا التعليل تنقضه

(١) المبرّد: المقتضب ٣/٣٢٧.
(٢) الزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٦.
(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١/٦٣.
(٤) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١١.
(٥) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٩٢.
(٦) محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. ص ٢٣٣.
(٧) المرجع نفسه. ص ٢٢٩.

جملة أمور، منها أنّه من الأسماء المفردة ما يمنع من الصرف كالمنتهي بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، وكبعض أنواع الوصف. ومنها أيضًا أنّ الجمع الممنوع من الصرف قد أتى مصروفًا في شواهد كثيرة حتى أجاز بعضهم صرفه في الاختيار، ورجز به راجزهم:

والصَّرْفُ في الجَمْعِ، أَتَى كَثِيرا
حَتَّى ادَّعَى قَوْمٌ بِهِ التَّخْيِيرا[1]

وأمّا تعليل منع «دراهم»، و«دنانير» وأمثالهما بطول الكلمة، فلا شكّ أنّه تعليل لغويّ غير منطقيّ وغير فلسفيّ، ولكن يردّه مجيء كلمات أطول منها، وغير مصروفة، نحو: «صياقلة»، و«تلامذة»، و«أباطرة» ونحوها.

وعليه، نرى أنّ التعليل بنطق العرب هو التعليل السليم الصحيح لا غيره.

٦ ـ تعليل النحاة لمنع الملحق بالجمع المُماثل لـ«مَفاعل»، و«مَفاعيل» من الصرف:

اختلف النحاة في تعليل منع الملحق بالجمع المماثل لـ«مفاعِل»، و«مفاعيل» من الصرف، فذهب سيبويه إلى أنّ العلّة في منع صرفه ما فيه من الصِّيغة، ومذهب المبرّد أنّ العلّة فيه قيام العلميّة مقام الجمعيّة، ويظهر أثر هذا الاختلاف عند تنكير هذا الملحق، فلو طرأ تنكيره انصرف على مذهب المبرّد لفوات ما يقوم مقام الجمعيّة، وبقي غير مصروف على مذهب سيبويه لوجود الصيغة. وقد نقل عن الأخفش المذهبان، وأيّد الأزهري مذهب سيبويه، وحجّته منع العرب «سراويل» من الصرف وهو نكرة، وليس جمعًا على الصحيح[2].

٧ ـ الممنوع من الصرف المنتهي بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة:

يمنع الاسم من الصرف إذا كان منتهيًا بألف التأنيث المقصورة، سواء أكان علَمًا، نحو: «مصطفى» أم غير علم، نحو: «حبلى». وألف التأنيث المقصورة ألف تجيء في نهاية الاسم المعرب لتدلّ على تأنيثه، وهي سماعيّة محضة لا تدخل في غير الوارد من العرب[3].

ويمنع الاسم من الصرف، أيضًا، إذا كان منتهيًا بألف التأنيث الممدودة سواء أكان علمًا، نحو: «الأربعاء»، أم غير علم، نحو: «صحراء». وألف التأنيث الممدودة، كأختها المقصورة، ألف تجيء في نهاية الاسم المعرب لتدلّ على تأنيثه، وهي سماعيّة محضة لا تدخل في غير الوارد من العرب.

وجميع الأسماء المنتهية بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة لا تُنوَّن، لا في نكرة، ولا في معرفة، إلّا في الضرورة، أو في بعض لغات العرب، وهي تُجرّ بالفتحة عوضًا من الكسرة ما لم تكن مقرونة بـ«أل» أو مضافة، فإن اقترنت بـ«أل» أو أُضيفت، جُرّت بالكسرة، نحو: «مررت بالصحراء الموحشة بالسرعة القصوى». وتظهر الحركات على الاسم المنتهي بألف التأنيث الممدودة، أما الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة،

---

(١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧١ ـ ١٧٢.
(٢) انظر الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٣.
(٣) انظر الأوزان التي اتصلت بها ألف التأنيث في مادة الألف من موسوعتنا هذه، الرقم ٢٥.

فتقدّر الحركات على الألف للتعذّر، ويقول النحاة في إعراب نحو: «مررت بحبلى»: إنّ «حبلى»؛ اسم مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، علمًا أنّ هذه الفتحة تقدّر للتعذّر على الألف فلا تظهر، والذي دفع بهم إلى هذا القول رغبتهم في أن تطّرد قواعدهم، فكلّ الأسماء الممنوعة من الصرف تُجرّ بالفتحة عوضًا من الكسرة، وتظهر هذه الفتحة في غير الأسماء المنتهية بألف التأنيث المقصورة.

ويشير ابن مالك إلى منع الاسم المنتهي بألف التأنيث من الصرف بقوله (من الرجز):

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ
صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ[1]

٨ ـ تعليل النحاة لمنع الاسم المنتهي بألف التأنيث من الصرف:

يعلّل سيبويه منع الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة من الصرف بإرادة العرب في التفريق «بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف الذي هو من نفس الكلمة، والألف التي تلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة[2]، وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث»[3]. ولم أجد له تعليلاً لمنع الاسم المنتهي بألف التأنيث الممدودة.

أمّا المبرّد فيقول: «وما كانت فيه الألف فإنّما هو موضوع للتأنيث على غير تذكير خرج منه، فامتنع من الصرف في الموضعين لبعده من الأصل. ألا ترى أنّ «حمراء» على غير بناء «أحمر»، وكذلك «عَطْشى» على غير بناء «عَطْشان»[4].

ويعلّل الزجّاج منع الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة من الصرف بقوله: «وإنما لم ينصرف هذا الباب (أي: باب ما كانت في آخره ألف مما جاوز ثلاثة أحرف) في معرفة ولا نكرة؛ لأنّ فيه ألف التأنيث، وهو مع ذلك مبنيّ على الألف، لم تلحقه الألف بعد تمام بنائه، نحو: «قائم»، و«قائمة»، فلم يكن قولك: «حُبْلَ» لشيء ثمّ لحقته الألف للتأنيث. فاجتمع شيئان: ألف التأنيث، ومخالفة جهة تاء التأنيث»[5]. ويقول في باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف زائدة فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة، يقول: «ومنع هذا البناء الصرف؛ لأنّك تريد بالهمزة ما تريد بالألف»[6].

ويقول ابن يعيش: «فأما ألف التأنيث المقصورة والممدودة، نحو: «حُبْلَى»، و«بُشْرى»، و«سَكْرى»، و«حمراء»، و«صفراء»، فإنّ كلّ واحدة منهما مانعة من الصرف بانفرادها من غير احتياج إلى سبب آخر، فلا يُنوّن شيء من ذلك في النكرة، فإذا لم ينصرف في النكرة فأحرى أن لا ينصرف في المعرفة؛ لأنّ المانع باق بعد التعريف، والتعريف ممّا يزيده ثقلاً، وإنما كان هذا التأنيث وحده كافيًا في منع الصرف؛ لأن الألف للتأنيث، وهي تزيد على تاء التأنيث قوّة؛ لأنها يُبنى معها الاسم، وتصير كبعض حروفه، ويتغيّر الاسم معها عن بنية التذكير،

(١) ابن مالك: الألفية. ص ٥٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ٢/ ٣٢١.
(٢) أي: ألف الإلحاق المقصورة.
(٣) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢١٠ـ ٢١١.
(٤) المبرّد: المقتضب ٣/ ٣٢٠.
(٥) الزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٧.
(٦) المصدر نفسه. ص ٣٢.

نحو: «سكران»، و«سكرى»، و«أحمر»، و«حمراء»، فبنية كلّ واحد من المؤنّث غير بنية المذكّر، وليست التاء كذلك، إنّما تدخل الاسم المذكّر من غير تغيّر بنيته دلالةً على التأنيث، نحو: «قائم»، و«قائمة». ويؤيّد عندك ذلك وضوحًا أنّ ألف التأنيث إذا كانت رابعة تثبت في التكسير، نحو: «حُبْلى»، و«حَبالى»، و«سَكْرى»، و«سُكارى» كما تثبت الراء في «حوافر» والميم في «دراهم»، وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير، نحو: «طلحة»، و«طِلاح»، و«جَفْنة»، و«جِفان». فلمّا كانت الألف مختلطة بالاسم الاختلاط الذي ذكرناه، كانت لها مزيّة على التاء، فصارت مشاركتها لها في التأنيث علّة، ومزيّتها عليها علّة أخرى، كأنه تأنيثان، فلذلك قال صاحب الكتاب[١]: «متى اجتمع سببان أو تكرّر واحد»، ويعبّر عنها بأنها علّة تقوم مقام علّتين، والفقه فيها ما ذكرناه»[٢].

ويعلّل الأزهريّ هذه الظاهرة بقوله: «لأنّ وجود ألف التأنيث في الكلمة علّة ولزومها بمنزلة تأنيث ثان، فهو بمنزلة علّة ثانية»[٣].

ويذهب إبراهيم مصطفى مذهبًا بعيدًا في التعليل، فيقول: إنّ التنوين يستدعي حذف ألف التأنيث المقصورة[٤]، لكنّ هذه أتت لغرض يهتمّ به العرب ويعنون به فوق عنايتهم بالتعريف والتنكير، وهو التأنيث، ثم يبيّن أنّ اللغة العربية أمْيَل إلى الاحتفاظ بإشارات التأنيث والتذكير، وأحرص على التمييز بين النوعين بأكثر ممّا تحرص على التعريف والتنكير، فللتأنيث علامات متعدّدة، وليس للتعريف أداة سوى «أل»، ثم يخلص إلى القول: «بعد ذلك نراه منسجمًا مع طبيعة العربيّة أن يُضحّى بالتنوين حرصًا على عَلَم التأنيث، فتقول: «دنيا»، و«عُليا»، و«فُضلى»، فهذا واضح في الألف المقصورة، والألف الممدودة هي من المقصورة، فاستصحبت حكمها»[٥].

وذهب، أخيرًا، محمد عرفة إلى أنّ الاسم المنتهي بألف التأنيث إنما مُنع التنوين «لمكان الزيادة فيها، فكرهوا أنْ يزيدوا عليها التنوين أيضًا»[٦].

وهكذا نرى أنّ النحويين ذهبوا مذاهب مختلفة في تعليل منع الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة من الصرف، ولو قالوا: إنّ العلّة الحقيقيّة لهذا المنع هو نطق العرب ليس غير، لوفّروا على أنفسهم هذا التمحّل في التعليل، وهذا الاختلاف الشديد فيه، ولكانوا أقرب إلى الواقع اللغويّ، فالعربيّ عندما نطق مانعًا من الصرف

---

(١) أي: الزمخشريّ صاحب المفصّل.
(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٥٩ـ ٦٠.
(٣) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٠.
(٤) هذا الأساس الذي ينطلق منه إبراهيم مصطفى لا دليل لغويّ عليه، فلماذا يستدعي التنوين حذف ألف التأنيث المقصورة؟
(٥) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٩١.
(٦) محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. ص ٢٣٣. ولو كان هذا التعليل صحيحًا لمنعوا «قائمة»، و«قتيلة»، و«مجروحة» ونحوها لمكان الزيادة فيها.

هذا النوع من الأسماء لم يفكّر من قريب أو من بعيد بهذه التعليلات الفلسفيّة أو بغيرها.

والعجيب أنّ ما يجعله النحويّون علّة لمنع الصرف، وهي ألف التأنيث الممدودة، يُستدلّ عليه، أحيانًا، بالصرف ومنعه، فالعلّة تصبح معلولاً، والعكس بالعكس. يقول سيبويه، مثلاً: إنّ الألفين لا تزادان أبدًا، إلّا للتأنيث، وهو يستدلّ على هذا الحكم بعدم مجيء «فَعْلاء» إلّا مصروفة، وعدم مجيء شيء من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفًا[1]. وهو يستدلّ على أنّ «قوباء» ملحق بـ«فسطاط» عند بعض العرب بتذكيره وصرفه[2].

٩ ـ وزن «أشياء» وتعليل منعها من الصرف:

اتّفق البصريون والكوفيّون على منع كلمة «أشياء» من الصرف، لكنّهم اختلفوا في علّة منعها، لاختلافهم في وزنها[3]. فذهب الكوفيّون إلى أنّ وزنها «أَفْعاء»، والأصل «أَفْعِلاء»؛ لأنّ أصل «شيء: شَيِّء»، فيُجمع على «أَشْيِئاء»، لكنّهم حذفوا الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة طلبًا للتخفيف، فأصبحت «أشياء»، وهي بهذا الوزن ممنوعة من الصرف لاتّصالها بألف التأنيث الممدودة.

وذهب بعض الكوفيّين إلى «أنّ وزنه «أَفْعَال»؛ لأنّه جمع «شَيْء»، و«شَيْء» على وزن «فَعْل»، و«فَعْل» يُجمع في المعتلّ العين على «أَفْعال»، نحو: «بيت وأبيات»، و«سيف وأسياف»، وإنّما يمتنع ذلك في الصحيح، على أنهم قد قالوا فيه: «زَنْد وأَزْناد»، و«فَرْخ وأَفْراخ»، و«أَنف وآناف»، وهو قليل شاذّ[4]، وأمّا في المعتلّ فلا خلاف في مجيئه على «أَفْعال» مجيئًا مطّردًا، فدلّ على أنه «أفعال»، إلّا أنه منع من الإجراء[5]، تشبيهًا له بما في آخره همزة التأنيث»[6].

واستدلّوا على أنّ «أشياء» جمع، وليس بمفرد بقولهم: «ثلاثة أشياء»، بتأنيث «ثلاثة»، فلو كانت «أشياء» مفردًا كـ«طَرْفاء» لقيل: «ثلاث»، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد.

وقال البصريّون: إنّ وزنها «لَفْعاء»، وإنّ الأصل فيها «شَيْئاء»، وإنّها مفرد بدليل جمعها على «أَشاوَى»، و«أَشياوات»، فهي بالتالي ممنوعة من الصرف لاتّصالها بألف التأنيث الممدودة، وردّوا على حجج الكوفيّين بقياسات منطقيّة واستنتاجات مبنيّة على فروض لغويّة[7]، والذي يهمّنا منها قولهم: إنه لو كان وزن «أشياء»: «أفعال» لوجب أن يكون منصرفًا كـ«أسماء»، و«أبناء»، ولو كانت ممنوعة من الصرف تشبيهًا لها بما في آخره همزة التأنيث، كما زعم الكوفيّون، لوجب «أن لا تُجرى نظائره، نحو: «أسماء»، و«أبناء» وما كان من هذا النحو على وزن «أفعال»؛ لأنه لا فرق بين الهمزة في آخر

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢١٤.
(٢) المصدر نفسه ٣/ ٢١٥.
(٣) انظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٩٨ـ ٣٠٣.
(٤) ليس بقليل ولا شاذّ، بل هو قياسيّ كما ستثبت بعد قليل.
(٥) أي: مُنع من الصرف.
(٦) المصدر نفسه ٢/ ٨١٤.
(٧) انظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٨١٨ـ ٨٢٠.

«أشياء» وبين الهمزة في آخر «أسماء»، و«أبناء»[١].

والذي نراه أنّ القول إنّ أصل «أشياء»: «أَشْيِئاء»، أو «شَيْئاء» لا دليل لغوي عليه سوى استنتاجات النحويّين القياسيّة، وهم لم يأتوا بشاهد واحد على هذا الأصل، ولا نظنّ أن العرب تكلّمت به، والذي دفعهم إلى القول بهذا الأصل رغبتهم في اطراد قاعدتهم في منع الاسم المنتهي بألف التأنيث الممدودة، وصرفه إذا كانت همزته الأخيرة من أصل الكلمة، فلو كان وزن «أشياء»: «أفعال» لكانت الهمزة الأخيرة لامًا للكلمة، وليست ألف التأنيث الممدودة، فتنخرم بذلك قاعدتهم.

والعجيب الغريب أنّ النحويين في اختلافاتهم الجدليّة النحويّة واندفاعهم فيها فاتهم الرجوع إلى القرآن الكريم وتفسيره لمعرفة ما إذا كانت كلمة «أشياء» يراد بها اسمًا مفردًا أم جمعًا، ولو عادوا إليه لوجدوا أنها جمع لـ«شيء»، كما في الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: الآية ١٠١]، و الآية ﴿فَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ﴾ [الأعراف: الآية ٨٥]، والآية ﴿وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هُود: الآية ٨٥].

وعليه، نرى أنّ وزن «أشياء» هو «أفعال»، ووزن «فَعْل» يُجمع على «أَفعال» قياسًا مطّردًا سواء أكان معتلّ العين أم صحيحها. أما قول سيبويه: «إنّ جمع «فَعْل» على «أَفعال» ليس بالباب في كلام العرب، وإنْ كان قد ورد منه بعض ألفاظ، كأَفراخ، وأجداد، وأفراد[٢]، والذي سار عليه النحويّون من بعده، دفعه أبو حيّان التوحيديّ والأب أنستاس ماري الكرملي. أمّا الأول فكان يحفظ ثلاثين شاهدًا عليه، وأما الأب الكرملي فقد برهن «أنّ ما سُمع عن الفصحاء من جموع «فَعْل» على «أَفعال» أكثر مما سُمع من جموعه (أي: المطّردة) على «أفعُل»، أو «فِعال»، أو «فُعول». فعدد ما ورد على «أفعُل» هو اثنان وأربعون ومئة اسم، وعلى «فِعال» واحد وعشرون ومئتا اسم، وعلى «فُعول» هو اثنان وأربعون اسمًا. فإنْ يسلّموا بجمعه قياسًا مطّردًا على «أفعال» أحقّ وأولى؛ لأنّ عدد ما ورد فيها هو أربعون وثلاث مئة لفظة. وكلها منقول عنهم، لورودها في الأمّهات المعتمدة مثل اللسان والقاموس»[٣]. ولذلك أجاز مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة جمع «فَعْل» على

---

(١) المصدر السابق ٣/٥٦٨.

(٢) جاء في كتاب ياقوت الحمويّ: إرشاد الأريب لمعرفة الأديب (دار المأمون القاهرة، لا ط، ١٩٣٦م) ٥/ ٣٩٢: «قال الصاحب بن عبّاد يومًا: «فَعْل» (بفتح فسكون، ويريد ما كان منه صحيح العين، ليس من الأنواع التي ذكروها) و«أفعال» قليل. ويزعم النحويّون أنه ما جاء منه إلّا «زَنْد أزْناد»، و«فَرْخ أفْراخ»، و«فَرْد أفراد». فقلت له (أي: قال له أبو حيان التوحيديّ): أنا أحفظ ثلاثين حرفًا (أي: كلمة) كلها «فَعْل»، و«أفعال». فقال: هات يا مدعي، فسردت الحروف، ودللت على مواضعها من الكتب، ثم قلت: ليس للنحويّ أن يلزم هذا الحكم إلّا بعد التبحّر والسماع الواسع، وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطردًا».

(٣) عن مجمع اللغة العربية: محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع. ص ٥١.

«أَفعال» قياسًا مطّردًا[(١)].

وأمّا زَعْم الكوفيّين أنّ «أشياء» مُنعت من الصرف لشبهها بما في آخره همزة التأنيث، فمردود، كما أوضح البصريّون، بأنّ لو كان الأمر كذلك لمنعت نظائرها، نحو: «أسماء»، و«أبناء» من الصرف؛ لأنه لا فرق بين الهمزة في آخر «أشياء» وبين الهمزة في آخر «أسماء»، و«أبناء». وعليه، نرى أنّ التعليل الصحيح لمنع صرف «أشياء» من الصرف هو نطق العرب ليس غيره. وفي هذا المنع دليل آخر على فساد قولهم بالعلّة في باب الممنوع من الصرف.

١٠ ـ كلمة «غَوْغاء» وإجازة صرفها وعدمه:

ذهب بعضهم إلى أنه يجوز في كلمة «غوغاء»[(٢)]، الصرف وعدم الصرف، فمَنْ صرفه جعله «فعلالاً»، ومن لم يصرفه جعله «فعلاء»، وذلك دون ذكر أيّ شاهد على صرفه أو عدم صرفه[(٣)]. وأغلب الظن أنّ وزنها «فَعْلاء»، بدليل أن الجذر الثلاثي هو الغالب الأعمّ في اللغة العربيّة، وأنّ ما نستطيع إرجاعه إلى جذر ثلاثي لا نرجعه إلى جذر رباعي، وأنّ القواميس العربيّة كافّة تثبت كلمة «غوغاء» في مادة (غ و غ) لا في مادة (غ وغ و)[(٤)]. والذي دفع إلى القول إنه «فَعْلال» عند من صرفه الرغبة في اطّراد القاعدة، فلو كان وزنه «فَعْلاء» ـ وهذا هو الراجح ـ وهو مصروف، لانخرمت قاعدة النحاة القائلة بمنع صرف كل ما ينتهي بألف التأنيث.

١١ ـ الوصف الممنوع من الصرف:

يمنع الوصف من الصرف في ثلاث حالات:

أ ـ إذا كان على وزن «فَعْلان».

ب ـ إذا كان على وزن الفعل.

ج ـ إذا كان معدولاً.

وذلك بشروط وتفصيلات نُبيِّنها في الفقرات التالية:

---

(١) ونصّ قراره: «قرّر المجمع من قبل أنّ قياس جمع «فَعْل» الاسم الصحيح العين أن يكون على «أَفْعُل» جمع قلّة، وعلى «فِعال» أو «فُعول» جمع كثرة. واستنادًا إلى نصّ عبارة أبي حيّان في استحسان الذهاب إلى جمع «فَعْل» على «أَفْعال» مطلقًا، واستنادًا، أيضًا، إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة على هذا الوزن ترى اللجنة جواز جمع «فَعْل» اسمًا صحيح العين، مثل «بَحْث وأَبحاث» على «أفعال» ولو كان صحيح الفاء، أو العين، أو اللام، ويدخل في ذلك مهموز الفاء، ومعتلّها، والمضعّف (مجلّة مجمع اللغة العربية، ج ٢٦، ربيع الأوّل، ١٣٩٠هـ/ مايو ١٩٧٠م. ص ٢٢٣؛ ومجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، لاط، ١٩٦٩م، ٣/ ٦٩ـ ٧٠).

(٢) أصل الغوغاء الجراد حين يخفّ للطيران، ثم استُعير للسفلة من الناس والمتسرّعين إلى الشرّ، ويجوز أن يكون من الغوغاء الصوت والجلبة لكثرة لغطهم وصياحهم (لسان العرب (غ و غ)).

(٣) الهمذاني: الألفاظ الكتابية (شرح وتحقيق عبد الحميد جيدة. دار الشمال، طرابلس (لبنان)، ط ١، ١٩٨٦م ص ٧٦.

(٤) ابن منظور: لسان العرب مادة (غ و غ)؛ والزبيدي: تاج العروس (تحقيق عبد الستار أحمد فراج، نشر وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، لاط، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م) مادة (غ و غ)؛ والجوهري: الصحاح (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار)، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م) مادة (غ و غ).

أ ـ الوصف الذي على وزن «فَعْلان» الممنوع من الصرف وتعليل منعه من الصرف:

يمنع الوصف الذي على وزن «فَعْلان» من الصرف بشرطين:

أ ـ أن تكون وصفيّته أصيلة، أي: غير طارئة، فإنْ كانت غير أصيلة صُرف، نحو كلمة «صَفوان» في قولك: «بئس رجلٍ صفوانٌ قلبُه»، أي: قاسٍ قلبه، والصفوان: الحجر.

ب ـ أن لا يؤنَّث بالتاء إمّا لكونه لا مؤنّث له أصلاً، نحو: «لَحْيان» لكبير اللحية، وإمّا لأنّ مؤنّثه الشائع «فَعْلى»، نحو: «عَطْشان»، و«غَضْبان»، و«سَكران»، فإنّ مؤنّثاتها الشائعة[1] «عَطْشى»، و«غَضْبى»، و«سَكْرى».

ومَنْع صرف «فَعْلان» الوصف الذي لا مؤنّث له هو رأي جمهور النحاة، ولكنّهم لم يأتوا بشاهد على مذهبهم، كما أنّهم لم يرووا عن العرب ذلك، بل يستندون إلى القول: «إنّه وإنْ لم يكن له «فَعْلَى» وجودًا، فَلَه «فَعْلى» تقديرًا؛ لأنّا لو فرضنا له مؤنّثًا، لكان «فَعْلى» أولى به من «فَعْلانة»؛ لأنّ باب «سَكْرى» أوسع من باب «نَدْمانة»، والمقدّر في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف «أكْمَر»[2] مع أنّه لا مؤنّث له[3].

فالشرط عند الجمهور لمنع صرف «فَعْلان» أن يكون له مؤنّث على «فَعْلَى» تحقيقًا أو تقديرًا. ويصرف بعضهم «فعلان» الوصف الذي لا مؤنّث له؛ لأنّ من العرب من يصرف «لَحْيان» حملاً على «نَدْمان»، وبحجّة أنه لو كان له مؤنّث لكان بالتاء[4].

فالشرط عند هؤلاء لمنعه أن يكون له مؤنّث على وزن «فَعْلى» حقيقةً لا تقديرًا. والظاهر في هذه المسألة أنّ الجمهور يستند إلى القياس، والذين يخالفونه يستندون إلى النقل والقياس أيضًا، عِلْمًا بأنّ الفريقين لم يمثّلا لهذه المسألة إلا بكلمة «لَحْيان». والمنهج الذي نرتضيه يغلّب النقل على القياس، وعليه، نرى أن صرف «فعلان» الوصف الذي لا مؤنّث له هو الصحيح، وأنّ منعه تحكُّمٌ من النحاة باللغة، وفرض للمقاييس النحوية عليها بدلاً من أن تفرض هي على هذه المقاييس.

وإذا كان «فَعْلان» يؤنّث على «فَعْلانة»، لا يُمنع من الصرف، وقد أحصى الشيخ مصطفى الغلاييني ما جاء من «فَعْلان» ويؤنّث على «فعلانة»، «فكان ثلاث عشرة صفة، وهي: «نَدْمان» للنديم[5]، و«حَبْلان» للعظيم البطن، و«دَخْنان» لليوم المظلم، و«سَيْفان» للطويل،

---

(١) يشترط أكثر النحاة ألاّ يكون المؤنّث على «فَعْلانة» ويمثّلون للمستوفي هذا الشرط بعَطْشان وغَضْبان وسَكْران، والمراجع اللغويّة العربية تأتي لهذه الأمثلة الثلاثة، بمؤنّث مختوم بالتاء، وبمؤنّث آخر ليس مختومًا بها.

(٢) الأكمر: الكبير الكمرة، وهي الحشفة، وفي هذا إشارة إلى منع الوصف الذي على وزن «أفعل» والذي لا يقبل التاء؛ لأنّ لا مؤنث له.

(٣) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٣.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٢١٣.

(٥) يُصرف «ندمان» إذا كان من المنادمة؛ لأنّ مؤنّثه «نَدْمانة»، أما إذا كان من الندم، وبمعنى: النادم، فهو غير منصرف؛ لأنّ مؤنّثه «نَدْمى» لا «ندمانة».

و«صَوْجان» لليابس الظهر من الدواب والناس، و«صَيْحان» لليوم الذي لا غيم فيه، و«سَخْنان» لليوم الحارّ، و«مَوْتان» للضعيف الفؤاد البليد، و«علاّن» لكثير النسيان، و«فَشْوان» للدقيق الضعيف، و«نَصْران» لواحد النصارى، و«مَصّان» للئيم، و«أَلْيان» لكبير الألية»[١].

وقد أشار ابن مالك إلى منع الوصف الذي على وزن «فَعْلان» والذي لا يؤنَّث بالتاء بقوله (من الرجز):

وَزَائِدَا فَعْلانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ
مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ[٢]

ومنع صرف «فَعْلان» الوصف الذي لا يؤنَّث بالتاء هو لغة جمهور العرب، أمّا بنو أسد، أو بعضهم[٣]، فيؤنّثون «فَعْلان» بالتاء قياسًا مطّردًا، واستنادًا إلى هذه اللغة، وإلى أنّ بني أسد كانوا في نجد داخل الجزيرة العربية بعيدين من أطرافها، أي: من التأثّر بغير العربيّة، وهم من القبائل التي أُخذت عنهم اللغة[٤]، واستنادًا إلى قول ابن جنّي: إنّ الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه[٥]، قرّر مجمع اللغة العربيّة في القاهرة

---

(١) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربيّة ٢/ ٢٢٥.

(٢) ابن مالك: الألفية. ص ٥٥، والمقصود بزائدي «فَعْلان» الألف والنون الزائدتان في آخره. والملاحظ أن ابن مالك أغفل اشتراط الأصالة لمنع صرف «فَعْلان» الذي لا يؤنّث بالتاء. وانظر: في عدم صرف هذا النوع من الوصف: سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٠٥، ٢١٥ـ ٢١٩؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٣٥؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٥؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٧؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١١٨ـ ١١٩؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٢ـ ٣٢٣؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٣؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢١٧ـ ٢١٨.

(٣) ينسب «لسان العرب»، و«المصباح المنير»، و«المخصّص»، و«إصلاح المنطق» هذه اللغة إلى بني أسد بالإطلاق، فقد جاء في الأول (مادة غضب): «ولغة بني أسد: امرأة غضبانة وملآنة وأشباهها» وفي مادة (سكر): «الجوهري: لغة بني أسد سكرانة». وجاء في المصباح المنير للفيومي (مادة: سكر): «وفي لغة بني أسد يقال في المرأة سكرانة». وجاء في المخصص لابن سيده (٢/ ١٤٥): «وقال قوم: «إنّ باب «فعلان» الذي أنثاه «فَعْلى»، بنو أسد يدخلون الهاء في مؤنّثه، ويخرجونها من المذكّر، فيقولون: ملآنة وملآن، وسكرانة وسكران، كما قالوا: خُمصانة وندمانة وللمذكّر، خمصان وندمان. وجاء في «إصلاح المنطق» لابن السكيت (تحقيق أحمد شاكر وغيره، دار المعارف بمصر، لاط، ١٩٤٩م)، ص ٣٩٥: «ولغة بني أسد سكرانة وملآنة وأشباههما». ولكن جاء في «الصحاح» للجوهري (مادة: سكر): «السكران خلاف الصاحي، والجمع: سَكْرى وسكارى، والمرأة سَكْرى، ولغة في بني أسد سكرانة». وقد رأى أمين الخولي أنّ «في» في قول الجوهري: «في بني أسد» لا تفيد البعضية؛ لأنها، في هذه العبارة، للظرفيّة، ومتعلّقها كون عامّ فالمعنى أنها لغة كائنة أو موجودة في بني أسد، فهي بالتالي، لغة بني أسد (مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة ١/ ١٠٣). وجاء في شرح المفصّل لابن يعيش (١/ ٦٧): «لا تقل «سكرانة» ولا «عطشانة» ولا «غرثانة» في اللغة الفصحى... وقولنا: «في اللغة الفصحى» احتراز عما رُوي عن بعض بني أسد: «غضبانة»، و«عطشانة»، فألحق النون تاء التأنيث، وفرّق بين المذكّر والمؤنّث بالعلامة لا بالصيغة».

(٤) انظر: السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/ ٢١١.

(٥) انظر: ابن جني: الخصائص ٢/ ١٢.

صرف «فَعْلان» وصفًا، وجمعه مع مؤنّثه «فعلانة» جمعَي تصحيح[(١)].

وعَلَّلَ سيبويه منع هذا النوع من الوصف بأنّ العرب «جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف «حمراء»؛ لأنّها على مثالها في عدّة الحروف والتحرّك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختصّ بهما المذكّر، ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أنّ «حمراء» لم تؤنّث على بناء المذكّر. ولمؤنّث «سكران» بناء على حدة كما كان لمذكّر «حمراء» بناء على حدة. فلمّا ضارع «فَعْلاء» هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أُجرِي مجراها»[(٢)].

وعلّل المبرد هذا المنع بتعليل مماثل لتعليل سيبويه، فقال: «وإنّما امتنع من ذلك (أي: من الصرف)؛ لأنّ النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك: «حمراء»، و«صفراء». والدليل على ذلك أنّ الوزن واحد في السكون، والحركة، وعدد الحروف، والزيادة، وأنّ النون والألف تُبدل كلّ واحدة منهما من صاحبتها. فأمّا بدل النون من الألف، فقولك في «صنعاء»، و«بهراء»: «صنعانيّ»، و«بهرانيّ». وأمّا بدل الألف منها، فقولك إذا أردت: «ضربت زيدًا»، فوقفت، قلت: «ضربت زيدًا»، وفي قولك: «اضربَنْ زيدًا» و﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾﴾ [العَلَق: الآية ١٥] إذا وقفت قلت: «اضربا زيدًا» و«لنسفعا». وزعم الخليل أنّ الدليل على ذلك أنّ كلّ مؤنّث تلحقه علامة التأنيث بعد التذكير، فإنما تلحقه على لفظه إلّا ما كان مضارعًا لتأنيث أو بدلًا في أنّ علامة التأنيث لا تلحقه على لفظه؛ لأنّه لا يدخل تأنيث على تأنيث، وكذلك لا يدخل على ما كان بمنزلته. ألا ترى أنّك لا تقول: «حمراءة» ولا «صفراءة»، فكذلك لا تقول: «غضبانة» ولا «سكرانة»، وإنما تقول: «غَضْبى»، و«سَكْرى»»[(٣)].

ونقَلَ الزجّاج تعليل سيبويه دون أن يعلّق عليه[(٤)]، وكذلك رأى ابن يعيش أنّ العلّة في منعه كون الألف والنون فيه زائدتين، والزائد فرع على المزيد عليه، وهما، مع ذلك مضارعتان لألفي التأنيث، والألف في حمراء وصفراء، نحو: «حمراء»، و«صحراء» يمنع الصرف فكذلك ما أشبهه، وذلك نحو: «عَطْشان»، و«سكران»، و«غَرْثان»، و«غَضْبان»[(٥)].

---

(١) ونصّ قراره: «من حيث إنّ تأنيث «فَعْلان» بالتاء «لغة في بني أسد كما في «الصّحاح»، و«لغة بني أسد» كما في «المخصّص»، وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة كما في «شرح المفصّل»، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء، وإنْ كان غير ما جاء به خيرًا منه كما في قول ابن جني، ترى اللجنة أنه يجوز أن يقال: «عطشانة»، و«غضبانة» وأشباههما، ومن ثَمّ يصرف «فَعْلان» وصفًا ويُجمع «فَعْلان» ومؤنّثه «فعلانة» جمعي تصحيح» (مجمع اللغة العربيّة: كتاب في أصول اللغة ١/ ٨٠). والمقصود بجمعي التصحيح جمع المذكّر السالم وجمع المؤنّث السالم، ومن قواعد النحاة أنّ «فَعْلان» الذي يؤنّث على «فَعْلى» لا يُجمع جمع مذكّر سالم.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢١٥ـ٢١٦.

(٣) المبرّد: المقتضب ٣/ ٢٣٥.

(٤) الزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٥.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٦.

واستقامت عند الأزهري في «فَعْلان»، الوصف الممنوع من الصرف، علّتان: لفظيّة كونه مزيدًا والمزيد فرع على المجرّد، ومعنويّة كونه وصفًا، والوصفيّة فرع من الجمود. يقول: «وإنما كان ذلك مانعًا فيه لتحقّق الفرعيّتين به: فرعيّة المعنى وفرعيّة اللفظ. أمّا فرعيّة المعنى، فلأنّ فيه الوصفيّة وهي فرع من الجمود؛ لأنّ الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه، والجامد لا يحتاج إلى ذلك. وأمّا فرعيّة اللفظ، فلأنّ فيه الزيادتين المضارعتين لألفي التأنيث في نحو: «حَمْراء» في أنّهما في بناء يخصّ المذكّر، كما أنّ ألفي التأنيث في «حمراء» في بناء يخصّ المؤنّث، وفي أنهما لا تلحقهما التاء، فلا يقال: «سكرانة»، كما لا يقال: «حمراءة». والمزيد فرع عن المجرّد. فلمّا اجتمع في «فَعْلان» المذكّر الفرعيّتان امتنع من الصرف»[1].

وأما إبراهيم مصطفى فيشير إلى أنّ صيغة «فَعْلان» جائزة التنوين أبدًا؛ لأنّ بعض العرب، وهم بنو أسد، يُجيزون أن يكون لكل «فَعْلان» مؤنّث على «فَعْلانة»، «وإنما يُحذف تنوينها أحيانًا، وعلى قلّة، رعايةً لزيادة الألف والنون، ولأنّ التنوين نون أخرى»[2].

ويرى محمد عرفة رأيًا شبيهًا لرأي إبراهيم مصطفى، فعنده أنّ «سكران» منع التنوين لمكان الزيادة فيه، فكرهوا أن يزيدوا عليه التنوين أيضًا[3].

والناظر في هذه التعليلات يرى أنّ تعليل سيبويه تعليل لغويّ غير فلسفيّ يقوم على المشابهة بين «فَعْلاء» الممنوعة من الصرف، و«فَعْلان» الذي مُنعه بسبب هذه المشابهة. ويؤيّد رأيه أنّ الحسّ اللغويّ يعطي النظير حكم نظيره، والشبيه حكم شبيهه، ولكن ينقضه ثلاثة أمور، أولها: أن هذا التعليل يفترض أن العرب تكلّموا أولاً بـ«فَعْلاء» غير مصروفة، ثم تكلّموا في وقت لاحق بـ«فَعْلان» غير مصروف لمشابهته «فَعْلاء» في عدّة الحروف والتحرّك والسكون والزيادة، وهذا الأمر لا يمكن إثباته، كما أنه بعيد من حقيقة نشوء اللغة. والأمر الثاني أن «فَعْلان» الذي يؤنّث على «فَعْلانة»، نحو: «سَيْفان» يشبه، أيضًا «فَعْلاء» في عدّة الحروف والتحرّك والسكون والزيادة، وهو، مع ذلك، مصروف. وثالثها: أنّ «غُضَيْبان» مصغر «غَضْبان» يمنع من الصرف، وهو لا يشبه «فَعْلاء».

ولو صحّ تعليل المبرد، وابن يعيش، والأزهري، وإبراهيم مصطفى، ومحمد عرفة، لامتنع «فَعْلان» الوصف الذي يؤنّث على «فعلانة»، لمضارعته «فَعْلاء» تمامًا كـ«فَعْلان» الذي يؤنّث على «فَعْلى»، ولوجود العلّتين فيه: اللفظيّة كونه مزيدًا، والمعنويّة كونه وصفًا، أو لزيادة الألف والنون فيه كما ادّعى إبراهيم مصطفى، أو لمكان الزيادة فيه كما ذهب محمد عرفة. ولو صحّ تعليلهم لما صُرفت كلمة «وُحدان» وفيها، بحسب مذهبهم، علّتان: الوصفيّة والزيادة.

---

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٣.

(٢) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٨.

(٣) محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص ٢٣٣.

ونسأل: ما الفرق بين «ندمان» من المنادمة، و«ندمان» من الندم، كي يُصرف الأول ويُمنع الثاني من الصرف؟ وما الفرق بين «ندمان» من المنادمة، و«سكران» لكي يُصرف الأول ويُمنع الثاني من الصرف، وكلاهما وصف اشتمل على ألف ونون زائدتين؟ أجاب الشيخ عبد الرحمٰن تاج عن هذا السؤال، فقال: «الجواب أنّ الوصفيّة متحققة في «نَدْمان» كما هي في «سَكْران» من غير شكّ. وكذلك الألف والنون زائدتان في الصيغتين جميعًا، لكنّ زيادتهما في «سكران» وبابه لا شائبة فيها ولا شبهة، وهي زيادة خاصة بوصف المذكّر، لا توجد في وصف المؤنّث، فإنّ وصف المؤنّث من ذلك يكون على وزن «فَعْلَى» فتمييز المؤنّث من المذكّر إنما هو بالصيغة لا بالعلامة التي هي التاء، فلا يقال في المؤنّث «سكرانة». ومن هنا كانت زيادة الألف والنون في «سكران» شبيهة بزيادة ألف «حمراء»، فإنّ هذه زيادة خاصة، غير أنّها خاصة بوصف المؤنّث، ثم التأنيث في ذلك بالصيغة لا بالعلامة، فإنّه لا يقال في المؤنّث: «حمراءة»، فتمّتْ بذلك المشابهة التي بسببها مُنع «سكران» من الصرف. أمّا الألف والنون في «نَدمان» من «المنادمة» فهما شبيهتان بالحروف الأصول من حيث إنّهما تثبتان في وصف المؤنّث أيضًا، ثم تلحقهما التاء في آخر الكلمة، علامةً على التأنيث، فليست زيادتهما خاصة بوصف المذكّر كما في «سكران»»[1]. وهذا الردّ، مع ما فيه من تمحّل بعيد، يفترض أنّ العرب عندما نطقوا بلغتهم كانوا يفكّرون بالكلمة قبل النطق بها ساعات طوالاً ينظرون في الحروف الأصليّة للكلمة، والتمييز بين المذكّر والمؤنّث بالصيغة أو بالعلامة، والمقارنة بين الكلمات... إلى غير ذلك من أمور بعيدة عن فطرة العربي، وذلك كله لمعرفة ما إذا كان الوصف الذي على وزن «فَعْلان» مصروفًا أم غير مصروف. والأغرب من هذا الردّ ما جاء في «حاشية الخضري» على ابن عقيل تعليقًا على قول الشارح: «فإنْ كان المذكّر على «فَعْلان» والمؤنّث على «فَعلانة» صُرف»، فقد جاء فيه: «أي: لضعف زيادته، لشبهها بالأصول في لزومها للمذكّر والمؤنّث، وقبولها علامة التأنيث، فكأنها لم توجد»[2].

والتعليل القائل بأنّ «فَعْلان» الوصف الذي يؤنّث على «فَعْلى» منع من الصرف لزيادة الألف والنون، ولأنّ التنوين نون أخرى تعليل لغوي يؤيّده أنّ اللغة العربيّة تتجنّب جمع الحروف المتشابهة في النطق في الكلمة الواحدة، ولكن يدحضه مجيء «فَعْلان» الذي يؤنث على «فعلانة» مصروفًا، وكذلك صرف «فُعْلان»، نحو: «شُجْعان»، و«وحُدان»، و«فِعْلان»، نحو: «غِربان»، و«فَعَلان»، نحو: «غَلَيان»، وربما نصرف الكلمة وهي مختومة بالألف والنون وفيها ثلاثة أحرف زوائد، نحو كلمة «أُصيلان» في قول النابغة الذبياني (من البسيط):

---

(١) مجمع اللغة العربية: كتاب في أصول اللغة ١/ ٨٣.

(٢) الخضري: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مطبعة بولاق، ط ٣، ١٣٠٢هـ) ٢/ ٩٨.

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلانًا أُسَائِلُهَا
عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[(١)]

وعليه، نرى أنّ التعليل بالنطق العربي، هو التعليل السليم الذي لا يُنقَض، وأغلب الظنّ أن العربي نطق بـ«فَعْلان» الوصف مصروفًا حينًا وغير مصروف حينًا آخر، فجاء النحاة ووضعوا قاعدتهم فيه لكيلا يبقى دون ضبط، يدلّك إلى ذلك تمييزهم في الصرف بين «نَدْمان» الذي من المنادمة، وَ«نَدْمان» الذي من الندم، وهذا التمييز لا نعتقد أنّ العربي، في بداءته، أشار إليه بالصرف وعدمه.

ب ـ الوصف الذي على وزن الفِعْل وتعليل منعه من الصرف:

يُقصد بالوصف الذي على وزن الفعل ما جاء على وزن خاصّ بالفعل، نحو: «أشرف»، أو على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال، ولكنّ الفعل به أوْلَى لغلبته في الفعل، نحو: «أُحَيْمِر» (تصغير: أَحْمَر، على وزن «أُبيطِر» الذي هو في الأفعال أكثر)، أو لدلالتِهِ على معنى في الفعل دون الاسم، فالهمزة في «أُحيمر» في المثل السابق لا تدلّ على شيء، في حين أنّها تدل على المتكلّم في الفعل «أبيطر» ونحوه[(٢)].

والمقصود بالوصف الذي على وزن الفعل في باب الممنوع من الصرف ما كان على وزن «أَفْعَلَ»، وهو يمنع من الصرف بالشرطين التاليين:

أ ـ ألّا يؤنَّث بالتاء، إمّا لكونه لا مؤنَّث له أصلًا، نحو: «أَكْمَر» لعظيم الكمرة (أي: الحشفة)، و«آدر» لكبير الخصية، وإما لأنه يؤنَّث على «فُعْلى»، نحو: «أحسن»، و«أفضل»، و«أدنى» التي تؤنَّث على «حُسْنى»، و«فُضْلى»، و«دُنيا»، وإمّا لأنّه يؤنَّث على «فَعْلاء»، نحو: «أحمر»، و«أبيض»، و«أجمل»، التي تؤنَّث على «حَمْراء»، و«بَيْضاء»، و«جملاء». فإنْ كان يؤنَّث بالتاء، نحو: «أرْمَل، أرْملة»، فإنّه يُصرف. وهذا الشرط اشترطه ابن مالك والنحويّون الذين جاؤوا بعده[(٣)] ولم يشترطه سيبويه والمبرّد والزجّاج.

ب ـ أنْ تكون وصفيّته أصيلة غير طارئة، فإنْ كانت غير أصيلة صُرف، نحو: «مررت بإنسانٍ أرنبٍ»، أي: جبان. وكلمة «أربع» في نحو: «مررت بنساء أربعٍ» تُصرف؛ لأنها فقدت الشرطين السابقين، فهي تؤنَّث بالتاء، ووصفيّتها طارئة غير أصيلة، إذ الأصل السابق فيها أن تُستعمل اسمًا للعدد المخصوص[(٤)].

---

(١) ديوانه (شرح وتقديم عباس عبد الساتر. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٤). ص ٩.

(٢) أما «بَطَل»، و«جَدِل» (للصلب الشديد) فأوصاف أصليّة على وزن للفعل، ولكن هذا الوزن مشترك بين الأسماء والأفعال لا يتغلّب فيه جانب الفعل.

(٣) ابن مالك: الألفية، ص ٥٥؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١١٨؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٢٢٣؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٣؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢١٨.

(٤) إذا كانت «أربع» وصفًا طارئًا كما في المثل السابق، فمعناها يشمل أمرين: الذات (أي: معنى العدد المخصوص)، والعدد، أي: الكميّة المخصوصة، وذلك ككلّ المشتقات، فإن اسم الفاعل «ضارِب» مثلًا يفيد الذات (أي: الشخص)، والمعنى (أي: الضرب). أما إذا استُعملت في مجرّد العدد، نحو: «اشتريت =

ويرى النحاة[١] أنّ من الكلمات في العربيّة ما يُستخدم في وضعه الأصلي اسمًا فيُصرف، وقد يُمنع من الصرف إذ لوحِظ معنى الصفة فيها، أو تخيّل هذا المعنى مع الاسميّة. ومن هذه الكلمات «أَجْدَلَ» للصقر، و«أَخْيَل» لطائر فيه نقط تخالف في لونها سائر البدن، و«أفعى» للحيَّة، وهي مصروفة بحسب وضعها الأصليّ أسماء على معانيها، ولكن قد يُلحظ في «أجدل» القوّة؛ لأنه مشتقّ من الجدْل بهذا المعنى، وفي «أَخْيَل» التلوّن؛ لأنه من الخَيَلان بهذا المعنى، وفي «أَفعى» معنى الإيذاء؛ لأنها من «فَوْعَة السم»[٢]، أي: اشتداده، وعلى أساس هذا الملحظ تمنع من الصرف. ومن شواهد هذا المنع قول حسان بن ثابت الأنصاري (من الطويل):

ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالأُمُورِ وَشِيمَتِي
فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكِ بِأَخْيَلا[٣]

وقول القطامي (من الطويل):

كَأَنَّ العُقَيْلِيِّينَ يومَ لَقِيتُهُمْ
فِرَاخُ القَطَا لاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا[٤]

ويرى النحاة، أيضًا[٥]، أنَّ ثمّة ألفاظًا على وزن «أَفْعل» وُضعت أوّل نشأتها أوصافًا

= أربعَ تفاحاتٍ»، فمعناها الكميّة العدديّة المخصوصة من دون الدلالة على الذات.

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٠٠ـ ٢٠١؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٣٩ـ ٣٤١؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٤ـ ٢٥؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦١؛ وابن مالك: الألفية. ص ٥٥؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١١٨ـ ١٢٠؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٣ـ ٣٢٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٣ـ ٢١٤؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢١٨ـ ٢٢١.

(٢) اختُلف في اشتقاق «أفعى»، فقال أبو علي الفارسي: مشتقّة من «يافع»، فأصلها «أيفع». وقال ابن جني: إنّها من «فَوعة السم»، أي: حرارته، فأصلها «أفوع»، فنقلت فاؤه على المذهب الأول، وعينه على الثاني إلى موطن لامه. وقال بعضهم: «هي من مادة «الأفعوان» لقولهم: «أرض مُفعاة»، أي: كثيرة الأفاعي. وقال غيرهم: إن «أفعى» لا مادّة في الاشتقاق (الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٤؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٢٠).

(٣) ديوانه: (ضبط وتصحيح عبد الرحمٰن البرقوقي. دار الأندلس، بيروت، لاط، لات). ص ٤٠٤؛ والعيني: شرح شواهد شروح الألفية ٤/ ٣٤٨؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٠؛ واللسان (خيل)؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٤). يقول: ذريني وطبيعتي التي جُبلت عليها، فلست عليك بشؤم، وكانت العرب تتشاءم بأخيل. والشاهد فيه قوله: «بأخيل» حيث منعه من الصرف وجرّه بالفتحة عوضًا من الكسرة، وذلك لأنّه ضمّنه معنى الوصفيّة كما يذهب النحاة.

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٩٩؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٤. يصف الشاعر بني عقيل يوم لاقاهم بأنّهم مهازيل ضعاف، وكأنّهم فراخ القطا لاقاهم كاسر من كواسر الطير. والشاهد فيه قوله: «أجدل» حيث منعه من الصرف مع أنه اسم في الأصل، وذلك لتضمّنه معنى الوصفيّة كما يقول النحاة.

(٥) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٠٠ـ ٢٠١؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٣٩ـ ٣٤١؛ والزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٤ـ ٢٥؛ وابن مالك: الألفية. ص ٥٥؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١١٨ـ ١٢٠؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٣ـ ٣٢٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٣ـ ٢١٤؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢١٨ـ ٢٢١.

أصليّة، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاسميّة المجرّدة الخالية من الوصفيّة والعَلَميّة، وبقيت فيها، فاستحقّت منع الصرف بحسب أصلها الأوّل الذي وُضعت عليه، ولكن يجوز صرفها بحسب حالتها الجديدة التي انتقلت إليها، ومنها: «أَدْهم» للقيد المصنوع من الحديد، فإنه في أصل وضعه، وصف للشيء الذي فيه دهمة (أي: سواد)، ثمّ انتقل منه، فصار اسمًا مجرّدًا للقيد، و«أرْقم»، فإنه في أصل وضعه، وصف للشيء المرقوم (أي: المنقّط)، ثم انتقل فصار اسمًا للثعبان الذي ينتشر على جلده النقط البيض والسود، و«أَبْطح»، وأصله وصف للشيء المرتمي على وجهه، ثم صار اسمًا للمكان الواسع الذي يجري فيه الماء بين الحصى الدقيق و«أسْوَد»، وأصله وصف لكل شيء أسود، ثم انتقل منه، فصار اسمًا للثعبان المنقَّط بنقط بيض وسود، و«أبْرَق»، وأصله وصف لكل شيء لامع برّاق، ثم صار اسمًا للأرض الخشنة التي يختلط فيها الرمل والطين والحجارة. وإلى منع صرف الوصف الأصلي الذي على وزن «أَفْعل» الذي لا يؤنّث بالتاء، وإلى ما وُضع وصفًا أصليًا على وزن «أَفْعَل» ثم استُخدم اسمًا مجرّدًا، وإلى ما وضع اسمًا على وزن «أَفْعَل» وقد تُلحظ الوصفيّة فيه، يشير ابن مالك بقوله (من الرجز):

وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلا
مَمْنُوعُ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلا
وَأَلْغِيَنَّ عارِضَ الوَصْفِيَّهْ
كَأَرْبَعٍ، وعَارِضَ الاسْمِيَّهْ
فالأَدْهَمُ القَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ
في الأصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ
وأَجْدَلٌ، وأَخْيَلٌ، وأفْعَى
مصروفَةٌ، وقد يَنَلْنَ المَنْعَا[1]

وعَلَّل سيبويه منع الوصف الذي على وزن «أَفْعل» من الصرف بمشابهته للأفعال، نحو: «أَذْهَب»، و«أَعْلم». وهو يَذْكر أنه سأل أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي قائلاً: «فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة؟» فأجابه: «لأنّ الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل إذا كان مثله في البناء والزيادة وضارعه، نحو: «أَخْضَر»، و«أَحْمر»، و«أَسْود»، و«أبيض»، و«آدر»[2].

ويذهب المبرّد مذهب سيبويه في التعليل إلاّ أنه يفصّل المشابهة، فيقول: «وإنما امتنع هذا الضرب من الصرف في النكرة؛ لأنه أشبه الفعل من وجهين، أحدهما: أنّه على وزنِهِ، والثاني: أنه نعت، كما أنّ الفعل نعت، ألا ترى أنك تقول: «مررت برجل يقوم»؟ ومع هذا إنّ النعت تابع للمنعوت كاتباع الفعل الاسم. فإن كان اسمًا انصرف في النكرة؛ لأن شبهه بالفعلِ من جهة واحدة، وذلك نحو: «أَفْكَلَ»، و«أَحْمَدَ»، تقول: «مررت بأحمدَ وأحمدٍ آخر»[3]. فإنْ قال قائل: ما بالُ «أحمد» مخالفًا لـ«أحمر»؟ قيل: من قِبل أنّ «أحمد» وما كان مثله لا يكون نعتًا، إلّا أن

(١) ابن مالك: الألفية ص. ٥٥.
(٢) سيبويه: الكتاب ٣/١٩٣.
(٣) فـ«أحمد» الثاني المنوّن بالكسر نكرة من حيث إنه لا يدلّ على شخص بعينه، وإنما على فرد اسمه «أحمد» من مجموعة يسمّى كل منهما «أحمد».

يكون معه «من كذا». فإن أَلْحَقْتَ به «من كذا» لم ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ لأنّه قد صار نعتًا كـ«أحمر». وذلك قولك: «مررت برجل أحمدَ من عبد الله وأكرم من زيد»[1].

وعلَّل الزجّاج وابن يعيش عدم صرفه بأنه وصف على وزن الفعل[2]. وكذلك ذهب الأزهري، إلّا أنه فصّل فقال: «إنّ وزن «أفْعَل» أولى بالفعل؛ لأن أوّله زيادة تدلّ على معنى في الفعل دون الاسم، فكان لذلك أصلًا في الفعل؛ لأنّ ما زيادته لمعنى أوْلى مما زيادته لغير معنى. وإنّما اشترط أن لا تلحقه تاء التأنيث؛ لأنّ ما تلحقه من الصفات كـ«أرمل»، وهو الفقير، ضعيف الشبه بلفظ المضارع؛ لأنّ تاء التأنيث لا تلحقه»[3]. وهو يعلّل منع صرف الوصف الذي على وزن «أفعل» بعد تصغيره بالوصفيّة ووزن الفعل أيضًا.

ويذهب إبراهيم مصطفى مذهبًا في هذا التعليل مخالفًا لمذاهب النحاة جميعًا، فيقول: إنّ وزن «أفعل» «أكثر ما يكون في أفعل التفضيل، و«أفعل» يستعمل مصحوبًا بـ«مِنْ» «أو يكون معرّفًا، واستصحابه بـ«مِنْ» نوع من التعريف، بل إنّ الكلمة التالية لـ«مِنْ» هي بمثابة التكملة لمعنى أفعل التفضيل، فواضح أنّ «أفعل» يُحرَمُ التنوين إذا صحب «مِنْ»؛ لأنّ فيه حظًا من التعريف، ولأنّه يجب أن يكون شديد الاتصال بـ«مِنْ» إذ كانت تكملة له. والتنوين كما يدلّ على التنكير يشير إلى تمام الكلمة وانقطاعها عمّا بعدها، ولذلك روى الكوفيّون أنّ هذا الباب لا يصرف في ضرورة ولا في غيرها. أمّا غير أفعل التفضيل مما جاء وزنه على «أفْعَل» فإنّه حُمِل عليه، وربما كان أصل كل «أَفْعَل» هو التفضيل، ثم كَثُر استعماله مع نسيان التفضيل وبقاء أصل الوصف، ودليل ذلك أنّك لا تجد فعلاً يشتقّ منه «أفعل» وصفًا ثم يشتقّ منه أفعل التفضيل»[4].

والناظر في هذه التعليلات يرى أنّ تعليل سيبويه القائم على المشابهة تعليل لغويّ لفظيّ، ويؤيّده أن الحسّ اللغويّ يعطي النظير حكم نظيره، والشبيه حكم شبيهه. ولكن نتحفّظ أمامه لثلاثة أمور، أوّلها: أنّه يفترض أنّ العربَ تكلّموا بالأفعال أولاً، ثم تَكلّموا، في وقت لاحق، بالوصف، فلم يصرفوا منه ما جاء على وزن الفعل؛ لأنّ الفعل لا ينوّن ولا يجرّ، وهذا الأمر لا دليل عليه، ومن المستحيل إثباته نظرًا إلى أنّ اللغة تعود في أصلها إلى أزمنة سحيقة في القدم.

وثانيها: أن الوصف الذي على وزن «أفْعل» ويؤنَّث بالتاء، نحو: «أرمل» للفقير، يصرف وهو على وزن الفعل تمامًا كالوصف الذي على وزن «أفعل» ولا يؤنّث بالتاء. واللّافت للانتباه هنا، أنّ سيبويه وكذلك المبرد والزجّاج لم يشترطوا لمنع الوصف الموازن للفعل أن لا يؤنّث بالتاء، وإنما كان

(١) المبرد: المقتضب ٣/ ٣١١.
(٢) الزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦١.
(٣) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٣.
(٤) المصدر نفسه ٢/ ٢١٤.
(٥) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٨، ١٨٩.

هذا الشرط من ابن مالك والنحويين الذين جاؤوا بعده، وهؤلاء لم يُمثّلوا للوصف الذي على وزن «أَفْعَل» ويؤنّث بالتاء إلّا بـ«أرْمل»[1]، ولم يُثبتوا أيّ شاهد عليه، فهل كان هذا التمثيل، وذاك الاشتراط من صنيع النحويين أنفسهم، وذلك لكي تأتي قاعدة «أَفْعَل» في منع الصرف كقاعدة «فعلان»؟ أم هل تكلَّم العرب بـ«أرمل» مصروفًا، وفات هذا الأمر سيبويه وغيره ممّن لم يشترطوا أن لا يؤنَّث الوصف بالتاء لمنعه من الصرف؟ سؤالان لا نستطيع الإجابة عنهما بالشواهد المثبتة، لكننا نميل إلى الاعتقاد أنّ هذا الاشتراط كان من تحكّم بعض النحاة في اللغة، ثمّ تبعه النحويّون بعده في هذا التحكّم. أما تعليل الأزهري عدم صرف «أَفْعَل» الذي يؤنَّث بالتاء بضعف شبهه بالفعل المضارع الذي لا تلحقه تاء التأنيث، فتعليل لا نظنّ أنّ العربيّ قد فكّر به عندما تكلّم بلغته.

وثالثها، أنّ من الكلمات العربية ما يمنع من الصرف حينًا ويصرف حينًا آخر، وهو على وزن «أَفْعَل»، نحو: «أَجْدل»، و«أَخْيل»، و«أَفْعى»، و«أَدْهم»، و«أسود» (للثعبان)، و«أبطح»، و«أبرق». وهنا نشير إلى أنّ زعم النحاة أنّ «أَجْدل»، و«أخيل»، و«أفعى»، أسماء بحسب وضعها الأصليّ ولهذا تُصرف، وقد لا تصرف على اعتبار أنّ معنى الصّفة يلاحظ فيها، وأنّ «أدهم»، و«أرقم»، و«أسود»، و«أبطح»، و«أبرق» أوصاف أصليّة بحسب وضعها، ولهذا تمنع من الصرف، وقد تصرف على اعتبار أنّ وصفيّتها الأصليّة زالت وانتقلت إلى الاسميّة المجرّدة، هذا الزعم اضطرّ النحاة إلى القول به لتطّرد قاعدتهم في منع الوصف الأصلي الذي على وزن «أَفْعل» من الصرف، ولا يظن عاقل أنّ العربي في بدء عهده باللغة قد فكّر بأصالة الوصف والاسم أو بطروئهما عندما صرف بعض الكلمات التي على وزن «أَفْعَلَ» حينًا، ومنعها من الصرف حينًا آخر.

وأمّا تعليل إبراهيم مصطفى الذي تفرّد به، فينقضه أنّ «أَفْعَل مِنْ» لو كانت معرفة لجاءت نعتًا للمعرفة لا للنكرة، ولا يجوز في العربيّة: «جاء زيد أفضل منك»، أو «جاء الرجلُ أفضل منك»، بل: «جاء زيد الأفضل منك»، و«جاء رجل أفضلُ منك». ولنا عودة إلى رأي إبراهيم مصطفى في تعليل منع الصرف في الفصل العاشر من كتابنا هذا.

ج ـ الوصف «المعدول» الممنوع من الصرف وتعليل منعه من الصرف:

يشمل الوصف المعدول الممنوع من الصرف:

أ ـ الأعداد التي على وزن «فُعَال»، و«مَفْعَل»، وقد اختلف النحاة في عددها، فقال بعضهم: هي من الواحد إلى الأربعة، وتشمل: «أحاد»، و«مَوْحَد»، و«ثُناء»، و«مَثْنَى»، و«ثُلاث»، و«مَثْلَث»، و«رُبَاع»، و«مَرْبع». وقال بعضهم: هي من الواحد إلى العشرة، فتتضمّن بالإضافة إلى الأعداد التي سبق ذكرها: «خُماس»، و«مَخْمَس»،

(١) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٣؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٣؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢١٩.

و«سُداس»، و«مَسْدَس»، و«سُباع»، و«مَسْبع»، و«ثُمان»، و«مَثْمَن»، و«تُساع»، و«مَتْسَع»، و«عُشار»، و«مَعْشَر». ورأى الكوفيّون أنّ الوزنين مسموعان في الأعداد الأربعة الأولى وفي «عُشار»، وقياسيّان في الأعداد الباقية، وقال الشيباني: إنهما مسموعان في الألفاظ العشرة، لكنه لم يأتِ بشواهد[1]. ومن شواهد «أُحاد» قول الشاعر (من الوافر):

مَنَتْ لَكَ أنْ تُلاقِيَنِي المَنَايَا
أُحَادَ أُحَادَ فِي شَهْرٍ حَلالِ[2]

ومن شواهد «مَوْحَد» قول ساعدة بن جؤية الهذلي (من الطويل):

وَلٰكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ
ذِئابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ[3]

ومن شواهد «مَثنى» البيت السابق، والآية: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر: الآية ١]، والآية: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ [النساء: الآية ٣]. ومن شواهد «ثلاث»، و«رباع» الآيتان السابقتان. ومن شواهد «ثُناء» قول الشاعر (من المتقارب):

وَخَيْلٍ كَفَاهَا وَلَمْ يَكْفِهَا
ثُنَاءُ الرِّجَالِ وَوُحْدَانُهَا[4]

ومن شواهد «عُشار» قول الكميت (من المتقارب):

وَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى عَلَوْ
تَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عُشَارا[5]

ولم أقع على شواهد على الأعداد المعدولة الباقية.

ويقول النحاة: إنّ كُلًّا من هذه الأعداد معدول عن العدد الأصلي المكرّر مرّتين، للتوكيد، فكلمة «أُحاد» مثلًا في نحو: «حضر الضيوف أُحادَ» معدولة عن الكلمة العدديّة الأصلية المكرّرة: «واحدًا واحدًا»، والأصل: «حضر الضيوف واحدًا واحدًا».

ولا تُستعمل الأعداد المعدولة السابقة الذكر إلّا نعوتًا، نحو الآية: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ

---

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٤.

(٢) البيت بلا نسبة في المبرد: المقتضب ٣/ ٣٨١؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٢؛ وهو مع نسبته إلى عمرو ذي الكلب الهذلي في ابن سيده: المخصص ١٧/ ١٢٤؛ وابن دريد: الجمهرة ١/ ١٠٢ (حمم)؛ وابن منظور: لسان العرب (حمم). ومنت: قدرت. والشاهد فيه قوله: «أحاد أحاد» حيث منع «أحاد» من الصرف.

(٣) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٢٦؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٨١؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٢، ٨/ ٥٧؛ وابن هشام: مغني اللبيب ٢/ ٧٢٩؛ والعيني: شرح شواهد شروح الألفية ٤/ ٣٥٠؛ والشاهد فيه قوله: «مَثنى» و«موحِد» حيث أتيا ممنوعين في الصرف.

(٤) البيت بلا نسبة في الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٥؛ والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٢٧؛ والبيت من شواهد النحاة على استعمال الأعداد التي على وزن «فُعال»، و«مَفعل» كالأسماء لا كالمشتقّات في التبعيّة.

(٥) ديوانه (تحقيق. داود سلوم. دار النعمان، بغداد، ط، ١٩٦٩م) ١/ ١٩١؛ وابن جني: الخصائص ٣/ ١٨١؛ والبغدادي: خزانة الآداب ٣/ ١٨١؛ والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٢٦. والبيت من قصيدة يمدح بها أبان بن الوليد، يقول إن ممدوحه بلغ الرجال في سنّ الحداثة، بل علاهم بعشر خصال، فلم يسترثه الناس، أي: لم يَسْتَبْطِئوه، في السيادة والنضج.

﴿رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾[1] [فاطر: الآية ١]، أو أحوالاً، نحو الآية: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾[2] [النساء: الآية ٣]، أو أخبارًا، نحو: «صلاةُ اللَّيلِ مَثنى مَثنى»[3]. وزعم الفرّاء أنّ هذه الأعداد المعدولة معارف بنيّة الألف واللام، وعلى هذه المذاهب، تكون في الآيتين السابقتين بدلاً، كما قال الحوفي، إذ لا تُنعت النكرة بالمعرفة، ولا يجيء الحال معرفة إلّا بتأويل. ومنهم من يذهب بها مذهب الأسماء، فلا يستعملها استعمال المشتقّات في التبعيّة، نحو قول الشاعر (من المتقارب):

وَخَيْلٍ كَفَاهَا ولَمْ يَكْفِهَا
ثُنَاءُ الرِّجَالِ وَوُحْدانُهَا[4]

ونشير أخيرًا إلى أنّ السخاوي نقل أنّه يُعدل، أيضًا، إلى «فُعْلان» من الواحد إلى العشرة، نحو: «طاروا إليه زواجًا ووُحدانًا»[5].

أ ـ كلمة «أُخَر» جمع «أُخرى». و«أُخرى» مؤنّث «آخر» على وزن «أَفْعَل»[6]، ومعناه: «أكثر مغايرةً ومخالفة، فهو اسم تفضيل، وقياسه أن يكون في حال تجرّده من «أل» والإضافة مفردًا مذكّرًا، ولو كان جاريًا على مثنى، نحو الآية: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: الآية ٨]، أو على مجموع، نحو الآية: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: الآية ٢٤] أو على مؤنّث، نحو: «هندٌ أحبّ إليّ من عمرو». فكان القياس أن يقال: «مررت بامرأةٍ آخر، وبرجال آخر، وبرجلين آخر»، ولكنهم قالوا في التأنيث المفرد: «مررت بامرأة أخرى»[7] وفي التأنيث الجمع المكسَّر: «مررت بنسوة أُخر»[8]، وفي جمع المذكّر السالم: «مررت برجال آخرين»[9]، وفي المثنّى: «مررت برجلَين آخرَين»[10]. فكلّ من «أخرى»، و«أُخَر»، و«آخرين»، و«آخرَين» في الأمثلة السابقة معدول عن اللفظ الأصلي «آخَر»، وإنّما خصّ النحويّون «أُخَر» بالذكر في هذا الباب دون ما عداه؛ لأنّ في «أُخرى» ألف التأنيث، وهي أوضح من العدل في منع الصرف[11]، وأمّا «آخران»،

(١) و«مَثنى»، و«ثُلاث»، و«رُباع» نعوت لـ«أجنحة».
(٢) و«مَثنى»، و«ثُلاث»، و«رُباع» أحوال من «النساء».
(٣) «مثنى» الأولى خبر لـ«صلاة» و«مثنى» الثانية توكيد للأولى، فالغرض من التكرير هو قصد التوكيد، لا إفادة التكرير تأسيسًا (أي: ابتداء)؛ لأنّ إفادة التكرير التأسيسي، وهو المجرّد من التأكيد ابتداء، مفهومه قبل التكرار حتمًا.
(٤) سبق تخريج هذا البيت منذ قليل.
(٥) عن الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٤.
(٦) أصله: «أأخر»، فأبدلت الهمزة الثانية الساكنة ألفًا، فأصبح «آخر».
(٧) ومنه الآية: ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢].
(٨) ومنه الآية: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۚ﴾ [البقرة: ١٨٤].
(٩) ومنه الآية: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ﴾ [التوبة: ١٠٢].
(١٠) ومنه الآية: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ﴾ [المائدة: ١٠٧].
(١١) أي: إنّ في كلمة «أخرى» ثلاث علل: الوصفية، والعدل، وألف التأنيث الممدودة، وهذه أوضح من علّة =

و«آخرون». فمعربان بالحروف، فلا مدخل لهما في هذا الباب الذي يعرب بالحركات. أمّا «أُخَر» فمعربة بالحركات، ومعدولة عن «آخر» لذلك منعت من الصرف، نحو الآية: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: الآية ١٨٤]، والآية: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عِمران: الآية ٧].

وذهب بعضهم إلى أنّ «آخر» ليس من باب التفضيل؛ لأنه لا يدلّ على المشاركة والزيادة في المغايرة، لكنّه أشبه اسم التفضيل من جهات ثلاث: إحداها الوصف، والثانية الزيادة، والثالثة أنه لا يقوم معناه إلّا باثنين: مغايِر ومغايَر كما أنّ اسم التفضيل إنما يقوم معناه باثنين: مفضَّل ومفضَّل عليه. فلمّا أشبهه من هذه الجهات استحقّ أحكامه في جميع تصاريفه. وعلى هذا كان ينبغي أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع «أل» والإضافة لمعرفة، فلمّا خولف بها من ذلك كان عدلًا عما استحقّه بمقتضى المشابهة[1].

ويذهب سيبويه إلى أنّ «أُخَر» معدولة عن «الأُخَر» بالألف واللام، فهي بمنزلة «الطُّوَل»، و«الوُسَط»، و«الكُبَر»، لا يكنّ صفة، إلّا وفيهنّ ألف ولام، فتوصف بهنّ المعرفة، فلا يقال: «نسوةٌ صُغَر»، ولا «نسوةٌ وُسَط»، ولا «قوم أصاغِر»، ولكن قيل: «نسوة أُخَر»، فعُدِل بـ«أُخَر» عن الأصل[2].

ويتفق المبرِّد مع سيبويه في أنّ «أُخَر» معدولة عن «الأُخر» لكنه يختلف معه في وجهة هذا العدل، «وذلك أنّ «أَفْعَل» الذي معه «من كذا وكذا» لا يكون، إلّا موصولًا بـ«مِنْ»، أو تلحقه الألف واللام، نحو قولك: «هذا أفضلُ منك»، و«هذا الأفضلُ»، و«هذه الفُضلى»، و«هذه الأُولى»، و«هذه الكُبرى». فتأنيث الأفعل الفُعلى من هذا الباب، فكان حدّ «آخر» أن يكون معه «مِنْ»، نحو قولك: «جاءني زيد ورجلٌ آخر». وإنّما كان أصله: «آخر منه» كما تقول: «أكبر منه»، و«أصغر منه». فلمّا كان لفظ «آخر» يغني عن «مِنْ» لِمَا فيه من البيان أنّه رجل معه. وكذلك: «ضربتُ رجلًا آخر» قد بيَّنت أنّه ليس بالأوّل استغناء عن «مِنْ» بمعناه. فكان معدولًا عن الألف واللام خارجًا عن بابه، فكان مؤنّثه كذلك فقلت: «جاءتني امرأة أُخرى»، ولا يجوز: «جاءتني امرأة صغرى ولا كبرى»، إلّا أن تقول: «الصغرى»، أو «الكبرى»، أو تقول: «أصغر منك أو أكبر»، فلمّا جمعناها فقلنا: «أُخَر» كانت معدولة عن الألف واللام، فذلك الذي منعها الصرف»[3].

وإذا كانت «أُخر» جمعًا لـ«أخرى» التي بمعنى «آخرة»، والمقابلة الأولى، كما في الآية: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: الآية ٣٩]، فلا تمنع من الصرف، نحو: «مررت بليلى وطالبات أُخَرٍ»، وذلك لأنّ «أُخَر»، هنا، وكذلك «آخرة» ليست من باب أفعل التفضيل بدليل الآية: ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ۝٤٧﴾ [النجم: الآية ٤٧]، والآية: ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ [العنكبوت: الآية ٢٠].

= العدل كما يزعم النحاة.

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٥.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٢٤_ ٢٢٥.

(٣) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٧٧.

وقد أشار ابن مالك إلى منع الوصف المعدول من الصرف بقوله (من الرجز):

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ
فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلاثَ وأُخَرْ
وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلاثَ كَهُمَا
مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْتَعْلَمَا[1]

وعلّل سيبويه عدم صرف «أُخَر» بمجيئها محدودة عن وجهها[2]. وعلّل المبرّد عدم صرف الوصف المعدول بالعدل[3]، وعلّله الزجّاج بأنه معدول وأنه صفة لا يستعمل معدولاً، إلّا صفة[4]. وإلى نحو ذلك يذهب ابن يعيش والأزهري[5]. وروى السيرافي: أنّ المانع من الصرف فيه على أربعة أقاويل: قيل: الصفة والعدل، فاجتمعت علّتان فمنعتاه الصرف. وقيل: إنّ علّتي منع الصرف هما عدله في اللفظ والمعنى، فصار كأنّ فيه عدلين، وهما علّتان. فأمّا عدل اللفظ فمن واحد إلى أُحاد، وأمّا عدل المعنى فتغيير العدّة المحصورة بلفظ الاثنين إلى أكثر من ذلك ممّا لا يُحصى. وقول ثالث: إنّه عدل، وإنّ عدله وقع من غير جهة العدل؛ لأنّه للمعارف وهذا للنكرات. وقول رابع: إنّه معدول، وإنّه جمع؛ لأنّه بالعدل قد صار أكثر من العدّة الأولى[6].

وذهب إبراهيم مصطفى مذهبًا مخالفًا لمن سبقوه في هذا التعليل، فزعم «أنّ أفعل التفضيل إذا نُكِّر لزم الإفراد والتذكير كما هو بيّن من أحكامه، فلا يُجمع، إلّا إذا كان معرّفًا أو مضافًا لمعرّف، فجمع «آخر» على «أُخَر» دليل على أنه أريد بها إلى معرّف، ولو لم تذكر فيها «أل» فقد وجدتَ أنّ في «أُخَر» معنى من التعريف، ومن أجله حرمت التنوين، أو منعت من الصرف على اصطلاحهم»[7].

والناظر في هذه المذاهب المختلفة في التعليل يرى أنّها تعليلات افتراضيّة بعيدة عن تفكير العربي عندما نطق بلغته. فهل أراد العربي عندما نطق بـ«أُحادَ»، و«مَوحدَ» وأخواتهما غير مصروفة أن يشير إلى أنها معدولة عن ألفاظ أخرى كما يذهب معظم النحاة، أو إلى أنها تتضمّن معنى من التعريف كما يذهب إبراهيم مصطفى؟ وما الدليل على أنّ العرب الأوائل عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصليّ المكرّر إلى استعمال العدد

---

(١) ابن مالك: الألفية. ص ٥٥ـ ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٥؛ ويلاحظ أنّ ابن مالك من القائلين بأن الأعداد الممنوعة من الصرف والتي على وزن «فُعال»، و«مَفْعل» هي من الواحد إلى الأربعة، وليس إلى العشرة كما ذهب بعضهم. وانظر: الوصف المعدول الممنوع من الصرف في سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٢٥، ٢٧٠ـ ٢٧٤؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٨٠ـ ٣٨٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٢؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٢ـ ١٢٤؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٤.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٢٤، ٢٢٥.

(٣) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٧٧ـ ٣٨٠.

(٤) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٤.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٢؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٤.

(٦) عن عبد السلام هارون: هامش كتاب سيبويه ٣/ ٢٢٦.

(٧) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٦.

المعدول؟ لا دليل في ذلك، وإذا كان العدل هو الذي يمنع «أحاد» من الصرف، فلماذا لا يمنع «وُحدان» منه، وقد اجتمع فيه ثلاث علل بحسب فلسفتهم التعليليّة:

١ ـ الوصف.

٢ ـ زيادة الألف والنون.

٣ ـ العدل.

إذ هو بمعنى «واحدًا واحدًا» في نحو: «طاروا إليه زرافاتٍ ووُحدانًا»، وقد نقل السخاوي أنه يُعدل إلى «فُعْلان» من الواحد إلى العشرة؟[1] ولماذا يصرف بعضهم «ثُلاث»، و«رُباع» كما روى الفراء الذي قال: أُجيز صرفها إذا ذهبت بها مذهب الأسماء؟[2]

والجدير بالملاحظة أنّ المتنبّي استخدم «أُحادَ»، و«سُداسَ» مصروفتين وبمعنى «واحد»، و«ستّة» في قوله (من الوافر):

أُحَادٌ أمْ سُدَاسٌ في أُحَادِ
لُيَيْلَتُنا المَنُوطَةُ بالتَّنادِ[3]

إن التعليل الحقّ لمنع «أُخَر» والأعداد التي على وزن «فُعال»، و«مَفْعَل» من الصرف هو نطق العرب ليس غير، وهو الأسلم الذي لا يستطيع أن ينتقضه منتقض.

د ـ التسمية بالوصف الممنوع من الصرف:

إذا سُمّي بالوصف الذي على وزن «فَعْلان»، فإنّه يمنع من الصرف سواء أكان «فَعْلان» ممنوعًا من الصرف، نحو: «غضبان» أم مصروفًا، نحو: «سيفان»، وعلّل النحاة المنع هنا بحلول العلميّة محل الوصفيّة، فاجتمع في الاسم علّتان: الزيادة والعلميّة[4].

وإذا سُمّي بالوصف الذي على وزن «أَفْعَل» مُنع كذلك من الصرف سواء أكان «أفعل» ممنوعًا من الصرف، نحو: «أحمر»، أم مصروفًا، نحو: «أرمل» (للفقير)، وعلّل النحاة المنع أيضًا بحلول العلميّة محل الوصفيّة، فاجتمع في الاسم علّتان: وزن الفعل والعلميّة[5]. ولكنهم اختلفوا في «أفعل» المسمّى به إذا نُكِّر كما في نحو: «مررت بأحمَر وأحمرِ آخر». و«ربّ أحمرٍ مررتُ به»

---

(١) عن الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٤.

(٢) عن إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧١، ١٨٧.

(٣) ديوانه (شرح عبد الرحمٰن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، ١٩٨٠م) ٤/ ٧٤؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٧، ٢/ ٧٣٠. والليبلة: تصغير ليلة، والمراد بالتصغير هنا التعظيم. والتنادي: يوم القيامة، سمي بذلك؛ لأنّ النداء يكثر فيه. أراد الشاعر، واحدة أم ست في واحدة، و«ست في واحدة»: سبع، وذلك إذا جعلتها فيها كالشيء في الظرف، ولم ترد الضرب الحسابي. وخصّ هذا العدد؛ لأنه أراد ليالي الأسبوع، وجعلها اسمًا لليالي الدهر كلها؛ لأن كل أسبوع بعده أسبوع آخر إلى آخر الدهر. يقول: هذه الليلة واحدة أم ليالي الدهر كلها؛ جمعت في هذه الليلة الواحدة حتى طالت وامتدّت إلى يوم القيامة؟

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٦؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢١٨.

(٥) سيبويه: الكتاب ٣/ ١٩٨؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣١٢؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٧؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٦؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٢١.

فمذهب الجمهور أن يبقى ممنوعًا من الصرف، وحجّته أنّ «أحمر» أشبه الفعل وهو نكرة، فلمّا سُمّي به كان على تلك الحال، فلمّا رُدّ إلى حال قد كان فيها لا ينصرف، فلا ينبغي أن ينصرف[١]. ورأى المبرد وأبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أنه «إذا سُمّي بـ«أحمر» وما أشبهه، ثم نُكّر أنْ ينصرف؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة لأنه نعت، فإذا سمّي به، فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة «أفعل» الذي لا يكون نعتًا»[٢].

وردّ بعضهم على مذهب الجمهور بأنه على هذا المذهب يجب ألاّ يُصرف «حاتِم»، و«ضارِب» ونحوهما إذا سمّي بهما لاجتماع الوصفيّة والعلميّة فيه، وهو منصرف باتّفاق، نحو: «مررت بحاتم وضاربٍ». وأجيب بأن مثل «أحمر» الصفة أصليّة فيه، فلما جاءت العلميّة، ذهبت الصفة؛ لأنهما لا يجتمعان، ثم لما نكّر رجعت إليه الصفة، ووافقت علّة أخرى، وهي وزن الفعل، فلم ينصرف، وأمّا «حاتم» وبابه، فإنّه لمّا دخلت عليه العلميّة ذهبت الصفة، فبقي على علّة واحدة في التعريف والتنكير، فلو نُكّر لم تكن له إلاّ الصفة، فلزم ألاّ يحتج به[٣].

وكذلك خالف أبو الحسن الأخفش جمهورَ النحاة في العلم المسمّى بـ«أُخر»، إذا نُكِّر، فزعم أنه ينصرف، وذهب الجمهور أنه يبقى على عدم صرفه[٤].

وإذا سمّي بالوصف المعدول، أي: بـ«أُخر»، أو «أُحاد»، أو «مَوْحد» وأخواتها، فمذهب الجمهور أنه يبقى ممنوعًا من الصرف، وعلّل المنع بحلول العلميّة محلّ الوصفيّة، فاجتمع فيه علّتان: العلميّة والعدل. وذهب أبو الحسن الأخفش والمبرّد إلى أنه ينصرف؛ لأنه إذا كان اسمًا فليس في معنى اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فليس فيه، إلاّ التعريف خاصة، وتبعهما على ذلك أبو علي الفارسي. وارتضاه ابن عصفور. واحتجّ لمذهب الجمهور أنه إذا زالت حقيقة العدل، فإنّ شِبْه العدل قائم، وهو كاف، خصوصًا إذا لوحظ أنّ العدل يرجع إلى اللفظ لا إلى المعنى، وأنّ مذهب الأخفش والمبرد لا نظير له، إذ لا يوجد بناء يُصرف في المعرفة ولا يُصرف في النكرة، وإنّما المعروف العكس[٥].

والملاحظة كثرة اختلافات النحاة في التسمية، وهذه الاختلافات تكشف تحكُّم النحاة في اللغة، فهم يفترضون الفروض، ويدلون بآرائهم فيها، ولا شواهد لغويّة لهم، بل يكتفون بالقياسات الجدليّة، والاستنتاجات المنطقيّة.

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ١٩٨؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣١٢؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٧.

(٢) المبرد: المقتضب ٣/ ٣١٢؛ وانظر: الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٧.

(٣) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٧ ـ ٨.

(٤) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٧٧.

(٥) انظر: المبرد: المقتضب ٣/ ٣٧٧؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٦؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٢٥.

١٣ ـ العَلَم الممنوع من الصرف:

يتّفق النحاة جميعًا على أنّ العلميّة علّة في منع الصرف، لكنهم يختلفون فيما إذا كانت كافية أم غير كافية لهذا المنع، فذهب الكوفيّون وأبو الحسن الأخفش إلى أنها وحدها تمنع الصرف، وعزا عبد القادر البغدادي صاحب «خزانة الأدب» هذا الرأي أيضًا إلى عبد الرحمٰن السهيلي أحد نحاة الأندلس[(١)]. وذهب البصريّون إلى أن العلميّة لا تكفي لمنع الصرف، فلا بد أن يجتمع معها إحدى العلل السبع التالية: التركيب المزجي، والعدل، وزيادة الألف والنون، والتأنيث، والعجمة، ووزن الفعل، والاتّصال بألف الإلحاق المقصورة[(٢)]. ويقف إبراهيم مصطفى من مسألة تنوين العلم موقفًا فريدًا، فيرى أنّ «الأصل في العلم ألاّ ينوّن، ولكَ في كلّ علم ألاّ تنوّنه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه»[(٣)].

والواقع أنّ العلميّة من أخصّ صفات الاسم، وأبعدها عن الفعل، وكان من حقّها أن تكون سببًا في صرف الاسم لا في منعه من الصرف، وذلك بحسب المبدأ الأساسي الذي انطلق منه النحاة في تعليل مَنْع فئة من الأسماء من الصرف، وهو مبدأ المشابهة بالفعل.

وأمّا مذهب الكوفيّين في اعتبار العلميّة وحدها كافية لمنع الصرف، فذهب الأزهريّ إلى أنه «جارٍ على أصلهم فإنّهم يدعون أنّ الفعل أصل للمصدر فزالت فرعيّة الاشتقاق، وما بقي إلاّ فرعيّة الافتقار، وينتج من هذا أنّ ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرعيّة واحدة، وهي الافتقار، فيكون السبب الواحد يمنع الصرف»[(٤)]. ويعضد هذا المذهب مجيء الكثير من الأعلام في الشعر[(٥)]، وفي القرآن الكريم[(٦)] غير مصروفة وليس فيها من عللهم سوى العلميّة، ولكن يلزم من هذا المذهب أن تكون جميع الأعلام ممنوعة من الصرف، ومعلوم أنّ الأمر ليس كذلك، وإذا جاز لنا أن نعلّل تنوين الأعلام في الشعر بالضرورة الشعريّة، فبماذا نعلل تنوين الأعلام الواردة في القرآن الكريم، ومنها اسم الرسول «محمد»، وقد ورد منوّنًا أربع مرّات في القرآن الكريم؟[(٧)] وكيف

(١) عن إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٠.

(٢) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٥ ـ ١٣٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٩ ـ ٣٣٨؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٦ ـ ٢٢٦؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢١٦.

(٣) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧٩.

(٤) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٨.

(٥) انظر: بعض الشواهد على مجيء العلم غير مصروف في الشعر، وليس فيه من عللهم سوى علّة العلميّة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٩٣ ـ ٥١٢.

(٦) ومنه الآية: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢]، والآية: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ [هود: ٦٨]؛ وقد علّل البصريّون ترك صرف العلم في هاتين الآيتين ونحوهما بجعل العلم اسمًا للقبيلة على المعنى (ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣).

(٧) ورد في الآيات الأربع التالية:

=

نعلّل تنوين «نوح»[1] و«لوط»[2] و«هود»[3] فيه؟

وأما مذهب إبراهيم مصطفى، فينقضه ورود أسماء الأنبياء السابقة مصروفة، وهي معارف، وليس فيها معنى من التنكير يراد الإشارة إليه.

أ ـ العلم المُرَكَّب تركيبًا مزجيًا الممنوع من الصرف وعلّة منعه من الصرف:

إنّ العَلَم المركَّب تركيبًا مزجيًا والمنتهي بـ«ويه» يُبنى على الكسر[4]، فتقول: «جاء سيبويهِ»، و«شاهدتُ سيبويهِ»، و«مررتُ بسيبويهِ» وقد عُلّل البناء فيه بكون «ويهِ» اسم صوت، وعُلِّل الكسر بأنه على أصل التقاء الساكنين[5]. واختار الجرميّ أن يعرف إعراب ما لا ينصرف، فلا يدخله خفض ولا تنوين[6]. قال أبو حيّان: هو مشكل إلاّ أن يستند إلى سماع، وإلاّ لم يقبل؛ لأنّ القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسمًا واحدًا[7].

أمّا العلم المركّب تركيبًا مزجيًا غير المنتهي بـ«وَيهِ»، ففيه ثلاث لغات:

١ ـ بناؤه على فتح الجزئين، وذلك كالعدد المركَّب «أحد عشر» وإخوته، فتقول، على هذه اللغة: «بَعْلَبَكَّ مدينةٌ لبنانيّة»، و«شاهدتُ بَعْلَبَكَّ»، و«مررتُ بَبَعْلَبَكَّ»، ببناء جزئَي «بَعْلبكّ»، وهما «بَعْل»، و«بك» على الفتح في جميع الحالات الإعرابيّة من رفع، ونصب، وجرّ. وهذا إذا لم يكن الحرف الأخير من الجزء الأول من العَلَم حرف علّة، فإن كان معتلاًّ، نحو: «مَعْدِيْكَرِب»، و«قالي قلا»، وجب سكونه، نحو: «جاء مَعْدِيكَرِبَ»، و«شاهدت مَعْدِيْكَرِبَ»، و«مررتُ بِمَعْدِيْكَرِبَ»، ومنه قول الشاعر (من الطويل):

سَيُصْبِحُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرِّيْشِ كَاسِرٌ
بِقَالِي قَلا أَوْ مِنْ وَرَاء دَبِيلِ[8]

= ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤].
﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠].
﴿وَءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [محمد: ٢].
﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩].

(١) وردت كلمة «نوح» في القرآن الكريم منوّنة ثلاثًا وأربعين مرّة (انظر: محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. دار ومطابع الشعب، القاهرة، لاط، لات ص ٧٢٢ـ ٧٢٣).

(٢) وردت كلمة «لوط» في القرآن الكريم منوّنة سبعًا وعشرين مرة (انظر: محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص ٦٥٤).

(٣) وردت لفظة «هود» في القرآن الكريم منوّنة ست مرات (انظر: محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٧٣٩).

(٤) سيبويه: الكتاب ٣/ ٣٠٢؛ والمبرد: المقتضب ٤/ ٣١؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ١/ ١٢٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١/ ١١٨.

(٥) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١/ ١١٨.

(٦) المصدر نفسه ١/ ١١٨.

(٧) المصدر نفسه ١/ ١١٩.

(٨) البيت بلا نسبة في سيبويه: الكتاب ٣/ ٣٠٥؛ والمبرد: المقتضب ٤/ ٢٤؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٠٤؛ وياقوت الحموي: معجم البلدان (دبيل)؛ وابن منظور: لسان العرب (قتم). ورُوي =

وقول أبي نخيلة السعدي (من الرجز):

وَقَدْ عَلَتْنِي كَبْرَةٌ بَادِي بَدِي
وَرَثْيَةٌ تَنْهَضُ فِي تَشَدُّدِي[١]

٢ ـ إضافة الصدر إلى العجُز، ومعاملته معاملةَ العلم المركّب تركيبًا إضافيًا، وفي هذه اللغة نعرب صدر العلم المركّب بما يستحقّه من الإعراب، وننظر في الجزء الثاني (العجز)، فإنْ كان مما ينصرف صرفناه، وإنْ كان ممّا لا ينصرف لم نصرفه، فنقول فيما يضاف إلى المنصرف: «هذا حَضْرُمَوْتٍ وبعلُبكٍّ»، و«شاهدتُ حَضْرَمَوْتٍ وبعلَبكٍّ»، و«مررتُ بحضرِموتٍ وبعلِبكٍّ». ونقول فيما يضاف إلى غير المنصرف: «هذا رامُ هُرْمُزَ ومارُسَرْجِسَ». وسنثبت شواهد هذه اللغة بعد قليل. وإذا كان الحرف الأخير من الجزء الأوّل من العَلَم حرف علّة، نحو: «مَعْدِيكَرِب» وجب سكونه، سواء في حالة الرفع، نحو: «هذا مَعْدِيكَرِبٍ»، أم في حالة الجرّ، نحو: «مررتُ بِمَعْدِيكَرِبٍ»، أم في حالة النصب[٢]، نحو: «شاهدتُ معديكربٍ»، ومن المعروف أنّ الاسم المنقوص المضاف تُفتح ياؤه في حالة النصب[٣]، نحو: «شاهدتُ قاضيَ المدينةِ»، وعُلِّل تسكين ياء «مَعْدِيكَرِب» في حالة النصب بأنّها في حشو الاسم كالياء في «دردبيس»[٤]، وفي «عَيضَموز»[٥]، ولأنها قد جرت في الرفع والجرّ على الإسكان فأتبعوه النصب[٦]. وقال سيبويه: «... وسألت الخليل عن الياءاتِ لِمَ لمْ تُنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافًا، وذلك قولك: «رأيت مَعْدِيكَرِبٍ»، و«احتملوا أيادِي سبًا»؟ فقال: شبّهوا هذه الياءات بألف «مثنى» حيث عرّوها من الرفع والجرّ، فكما عرّوا الألف منها عرّوها من النصب أيضًا... وإنما اختصّت هذه الياءات في هذا الموضع بذا لأنّهم يجعلون الشيئين هٰهنا اسمًا واحدًا، نحو ياء «دردبيس»،

= في قصة هذا البيت أن قائله كان عليه دين لرجل من يحصب، فلمّا حان قضاؤه، فرّ وترك رقعة مكتوبًا فيها (من الطويل):

إذا حَانَ دَيْنُ اليَحْصُبِيِّ فَقُلْ لَهُ ... تَزَوَّدْ بِزَادٍ واسْتَعِنْ بِدَلِيلِ
سَيُصْبِحُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرِّيشِ وَاقِعًا ... بِقَالِي قَلا أَوْ مِنْ وَرَاءِ دَبِيلِ

قال الأصمعي: أخبرني من رآه بقالي قلا مصلوبًا وعليه نسر أقتم الريش. وقالي قلا: مدينة من مدن خراسان، أو من ديار بكر. ودبيل: مدينة من مدائن السند (ياقوت الحموي: معجم البلدان (دبيل)).

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ٣٠٥؛ والمبرد: المقتضب ٤/ ٢٧؛ وابن جني: الخصائص ٢/ ٣٦٤؛ وابن منظور: لسان العرب (بدا) و(ذرا) و(رثا) و(نهض)؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٠٤. والرثية: انحلال الركب والمفاصل.

(٢) وأجاز الزجاج ظهور الفتحة في هذه الحالة قياسًا على الاسم المنقوص (الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٠٣ـ ١٠٤).

(٣) وتسكّن في حالتَي الجرّ والإضافة، نحو: «جاء قاضي المدينة»، و«مررت بقاضي المدينة».

(٤) الدردبيس: الشيخ، والعجوز الفانية.

(٥) العيضموز: العجوز الكبيرة، ومنه الناقة العيضموز.

(٦) المبرد: المقتضب ٤/ ٢١؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٠٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٦.

و«مفاتيح»، ولم يحرّكوها كتحريك الراء في «شَغَرَ» لاعتلالها، كما لم تحرّك قبل الإضافة، وحُرّكت نظائرها من غير الياءات؛ لأنّ للياء والواو حالاً ستراها إن شاء الله، فألزموها الإسكان في الإضافة هٰهنا إذ كانت قد تسكّن فيما لا يكون وما بعده بمنزلة اسم واحد في الشعر»[1].

وعدم فتح ياء «مَعْدِيكرب» ونحوها في حالة النصب في لغة الإضافة يُلغَز به، وقد نظمه الشيخ ياسين بن زيد الدين الحمصي بقوله (من الهزج):

أَفِـــذْنِـــي أيُّ مَـــنْـــقُـــوصٍ
وَفِـــيــهِ الـــنَّـــصْـــبُ لَـــمْ يَـــظْـــهَـــرْ[2]

وفي هذه اللغة يجوز صرف «كَرب» في «معديكرب» باعتباره اسمًا مذكّرًا، وهذه اللغة الأشهر، وعدم صرفه باعتباره اسمًا مؤنّثًا[3]، فتقول: «هذا مَعْدِيكَرِبٍ»، أو: «هذا معديكَرِبَ».

٣ ـ إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وهذه هي اللغة الأفصح[4]، يقول ابن مالك (من الرجز):

والعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا
تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوَ مَعْدِيكَرِبَا[5]

فتقول، على هذه اللغة: «هذه بَعْلَبكُّ»، و«شاهدت بعلَبكَّ»، و«مررت ببَعْلَبكَّ»، ومن شواهدها قول امرىء القيس (من الطويل):

لَقَدْ أَنْكَرَتْنِي بَعْلَبَكُّ وأَهْلُهَا
ولابْنُ جُرَيجٍ في قُرَى حِمْصَ أَنْكَرَا[6]

ويروى: «بَعْلَبَكُّ وأهلها» على لغة الإضافة. وقول جرير (من الوافر):

لَقِيتُمْ بِالجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ
فَقُلْتُمْ مَارُسَرْجِسَ لا قِتَالا[7]

وينشده بعضهم: «مارَسرجسَ» بنصب «مار» على لغة الإضافة. ومنها قول الشاعر (من الرجز):

أَحْضَرْتَ أَهْلَ حَضْرَمَوْتَ مَوْتَا[8]

ومنهم من ينشده: «حَضرمَوتٍ» على لغة الإضافة.

وأمام ظاهرة عدم صرف العَلَم المركّب تركيبًا مزجيًا في لغة من لا يصرفه كان لا بدّ

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ٣٠٥ـ٣٠٧.
(٢) يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٦.
(٣) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٩٦؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٥.
(٤) المبرد: المقتضب ٤/ ٢٣.
(٥) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٩.
(٦) ديوانه. ص ٦٨؛ والمبرد: المقتضب ٤/ ٢٣.
(٧) ديوانه (دار صادر، بيروت، لاط، لات). ص ٣٣٠؛ وسيبويه: الكتاب ٣/ ٢٩٦؛ والمبرد: المقتضب ٤/ ٢٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٥؛ وابن منظور: لسان العرب (سرجس). ومارسرجس اسم نبطي سمّى به جرير تغلب نفيًا لها عن العرب، وهو منادى حُذف منه حرف النداء، وخبر «لا» النافية للجنس المحذوف، أي: لا قتال منّا. ويجوز أن يكون «قتالاً» مفعولاً به لمحذوف تقديره: لا نريد قتالاً. وقد هجا جرير الأخطل في قصيدة لامية أخرى، وأعاد هذا المعنى في قوله (ديوانه ٣٦٢) (من الكامل):
قَالَ الأُخَيْطِلُ إذْ رَأى رَايَاتِهِمْ يَا مَارَسَرْجِسَ لا نُرِيدُ قِتَالاً
(٨) الرجز في المقتضب للمبرد ٤/ ٢٣ منسوبًا إلى رؤبة، وهو ليس في ديوانه ولا في فوائت الديوان.

للنحاة من التساؤل عن علّة منع صرفه، وذلك على أسلوبهم في تعليل الظواهر اللغويّة.

واللّافت للانتباه أنّ سيبويه لم يعلّل هذه الظاهرة مكتفيًا بتقريرها، وكلّ ما نلحظه عنده أنه سأل عن سبب عدم صرف «مَعْدِيكَرِب» على لغة من يجعله اسمًا واحدًا[١]، فقال ليونس بن حبيب: «هلاّ صرفوه إذ جعلوه اسمًا واحدًا وهو عربي[٢]. فقال: ليس شيء يجتمع من شيئين فيُجعل اسمًا سُمّي به واحد إلاّ لم يصرف. وإنما استثقلوا صرف هذا؛ لأنه أصل بناء الأسماء. يدلّك على هذا قلّته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كلّ من كان من أمته ما لزمه، فلمّا لم يكن هذا البناء أصلاً ولا متمكّنًا كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكّن الجاري على الأصل، فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي»[٣].

وعلّل المبرّد عدم صرفه بأنّ الاسمين اللذين تركّب منهما العلم المركّب «جُعلا بمنزلة الاسم الذي فيه هاء التأنيث؛ لأنّ الهاء ضُمّت إلى اسم كان مذكّرًا قبل لحاقها، فترك آخره مفتوحًا، نحو: «حمدة»، و«طلحة». ألا ترى أنك إذا صغّرت واحدًا من هذين النوعين قلت: «حُميدة يا فتى»، و«حُضَيْرَموت يا فتى». والدليل على ما وصفنا صرفك هذين الاسمين في النكرة وهي أصول الأسماء، وعلى هذا يجري الترخيم، تقول، إذا ناديت: «يا حضرَ أقبِلْ»، كما تقول: «يا حَمْدَ أقْبِلْ»[٤].

والتعليل السائد عند النحويين هو أنّ هذا النوع من العلم مُنع الصرف لوجود علّتين فيه: واحدة لفظيّة تعود إلى كونه مركّبًا، والمركّب فرع على البسيط، والثانية معنويّة تعود إلى كونه معرفة، والمعرفة فرع على النكرة، وبهاتين العلّتين أشبه الفعل الذي فيه علّتان كما سبق بيانه، فمنع مثله من التنوين والجرّ[٥].

وعلّل إبراهيم مصطفى عدم صرف هذا النوع من العلم، فقال: لأنه «اسم نقل من لغة أخرى وبقيت له صورة تأليفه وتركيبه، فليس له من أصل كان منوّنًا قبل العلميّة فيمكن أن ينوّن بعده»[٦].

والناظر في هذه التعليلات يرى أن تعليل سيبويه لا يخرج عن دائرة التعليل اللغويّ الصِّرف الذي يعيد أسباب الظواهر اللغويّة إلى اللغة نفسها، لا إلى أشياء خارجة عنها كالمنطق والفلسفة وما إليهما. إذ علّل عدم الصرف، هنا، أي: عدم زيادة التنوين بنقل

---

(١) أي: ليس مركّبًا إضافيًا ولا مبنيًا على فتح الجزئين.

(٢) فـ«معدي» مأخوذ من «عداه»، أي: تجاوزه، والكرب: الفساد. وكأنه قيل: عداه الفساد. وفيه شذوذ، وهو مجيئه على «مَفْعِل» مع أنه معتلّ اللام، والمعتلّ اللام يأتي على «مَفْعَل»، نحو: «مَرْمَى». وقال الأندلسيّ: يجوز أن يكون أصله «مَعْدَى» على القياس، فنسب إليه، وحذف الألف، فقيل: معديّ، ثم خفّفت الياء، فأصبح «مَعْدِي»، وبياء واحدة ساكنة (يس: حاشية يس على التصريح على التوضيح ٢/ ١٧).

(٣) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٩٧.

(٤) المبرد: المقتضب ٤/ ٢٠ ـ ٢١.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٩؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٦.

(٦) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨١.

العلم المركَّب، فكرهوا زيادة ثقل إلى الثقيل.

أمّا تعليل المبرّد، فهو أيضًا، في حلقة التعليل اللغويّ القائم على أساس المشابهة بين العلم المركَّب تركيبًا مزجيًّا والعلم المنتهي بتاء التأنيث، لكنه يبتعد، برأينا، عن الواقع اللغويّ، فلا نعتقد أنّ العربي الجاهلي قاسه بالعلم المنتهي بتاء التأنيث، ولولا ذلك لقيل: لماذا لم يقسه بالنكرة المنتهية بتاء التأنيث، وهي الأكثر والأشيع.

وأمّا تعليل النحاة فبعيد كلّ البعد عن التعليلات اللغويّة الصرفة، فهو تعليل فلسفي منطقي قائم على الغوص في الأشياء واستنباط علل فلسفيّة لها، وإضفاء صفة «المنطقيّة» على اللغة. وأما علّة العلميّة فقد سبق رفضها في بداءة هذا الفصل، وأمام علّة التركيب، نسأل: هل كان العرب في جاهليّتهم مناطقة يعرفون البسيط، والمركَّب، والعلّة، والمعلول، وأنّ المركّب فرع على البسيط، وأنّ هذه الفرعيّة علّة لفظيّة؟ وهل فكّر هؤلاء بهاتين العلّتين عندما نطقوا بهذا العلم منوّنًا وبذاك العلم غير منوّن؟ ثم أليس التركيب يُبعد الكلمة عن شبه الفعل خاصة أنّنا لا نراه في العربيّة إلاّ في الأسماء دون الأفعال؟

وأما تعليل إبراهيم مصطفى فينقضه عدم صرف «فاطمة»، و«مصّان» (علم على رجل) وأشباههما، رغم أنّ أصلهما: «فاطمة» (اسم فاعل للمؤنّث من «فطم»)، ومصّان (صفة بمعنى طويل ومؤنّثه «مصانة») ينوّنان.

والتعليل عندنا لمنع صرف العلم المركّب تركيبًا مزجيًّا في لغة من لا يصرفه، هو ثِقَل هذا العلم، وهذا الثقل ناتج من ناحيتين، أولاهما: عدد أحرفه الذي يزيد عن خمسة. وثانيهما: طبيعة تركيبه المزجيّة، هذا التركيب البعيد عن سنن العربيّة في اشتقاق كلماتها، والذي هو من طبيعة بعض اللغات الأجنبيّة التي تؤلّف بعض كلماتها من كواسع Préfixes ولواحق Suffixes تلحق بالكلمة فتتحصّل كلمة جديدة. وتبدو الكلمة المركّبة تركيبًا مزجيًّا، وخاصة إذا كانت علمًا، وكأنها غريبة في العربيّة، فتشبه العلم الأجنبي، فتأخذ حكمه في عدم الصرف. وهذا التعليل قريب جدًّا من تعليل سيبويه الذي عرضناه منذ قليل. ويعضد رأينا أنّ الأسماء المركّبة تركيبًا مزجيًّا مبنيّة في العربيّة، فلا تصرف، نحو: «خَمْسَةَ عَشَرَ» وأخواتها، و«ثالثَة عشرَ» وأخواتها، و«حَيْصَ بَيْصَ»، و«صباحَ مساءَ»، و«بيتَ بيتَ»، و«بينَ بينَ»[1]، ومن ذلك الآية: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: الآية ٤]، وقول أمية بن أبي عائذ (من الكامل):

قَدْ كُنْتُ خَرَّاجًا وَلُوجًا صَيْرَفًا
لم تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ[2]

ب ـ العَلَم «المعدول» الممنوع من الصرف وعلّة منعه:

سبق تعريف العدل وتبيان قسمَيه في

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/٢٩٨، ٣٠٢. وبعضهم يضيف الجزء الأول إلى الثاني ولا يجعله اسمًا واحدًا.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/٢٩٨؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٤/١١٥؛ وابن منظور: لسان العرب (حيص) و(لحص)؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٠٦. الخراج الولاج: الحسن التصرّف في الأمور المتخلّص منها، وكذا الصيرف. تلتحصني: تثبّطني. وحيص بيص: الشدّة والمصيبة. ولحاص: الداهية أيضًا، والشاهد قوله: «حيصَ بيصَ» حيث بنيت على الفتح.

الفصل الخامس. ويتحقّق العدل، عند النحاة، وفي باب العلم، في عدّة صور أهمّها الخمس التالية:

أ ـ ما كان من ألفاظ التوكيد المعنوي جمعًا على وزن «فُعَل»، ويشمل الألفاظ الأربعة التالية: «جُمَع»، و«كُتَع»[1]، و«بُصَع»[2]، و«بُتَع»[3]، نحو: «احتفيتُ بالفائزات كُتَعَ». والنحاة، بالنسبة إلى علميّة هذه الألفاظ، فريقان: فريق يقول: إنها أعلام جنس لدلالتها على الإحاطة والشمول، ولجمعها بالواو والنون مع أنها ليست بصفات، وفريق يقول: إنها معارف بنيّة الإضافة إلى ضمير المؤكّد، فشابهت، بذلك، العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظيّة[4]. وهذه الألفاظ معدولة عند النحاة جميعًا، وزعموا أنّ العرب أشارت إلى هذا العدل بمنعها من الصرف، لكنّهم اختلفوا في تعليل العدل فيها على أربعة أقوال:

ـ إنّها معدولة عن «فَعْلاوات»؛ لأنّ مفرداتها: «جَمعاء»، و«كَتْعاء»، و«بَصْعاء»، و«بَتْعاء»، وقياس «فَعْلاء» إذا كان اسمًا أن يجمع على «فَعْلاوات»، نحو: «صحراء، صحراوات».

ـ إنها معدولة عن «فَعْلاوات»؛ لأنّ «جَمعاء» مؤنّث «أجمع»، فكما جُمع المذكّر بالواو والنون كذلك كان حقّ مؤنّثه أن يُجمع بالألف والتاء، فلمّا جاؤوا به على «فُعَل»، عُلم أنه معدول كما هو القياس فيه، وهو «جمعاوات».

ـ إنها معدولة عن «فُعْل»؛ لأن مفردها «فَعْلاء»، و«أَفْعَل»، كـ«حمراء»، و«أحمر» يجمعان على «حُمْر».

ـ إنّها معدولة عن «فَعَالى»؛ لأنّ مفردها اسم على «فَعْلاء»، نحو: «صحراء صَحَارى»[5].

ب ـ ما كان على وزن فُعَل «علمًا لمفرد مذكّر ممنوعًا من الصرف سماعًا، والمحفوظ من ذلك: «عُمَر»، و«مُضَر»، و«زُفَر»، و«قُثَم»، و«زُحَل»، و«جُشَم»، و«جُمَع»، و«قُزَح»، و«عُصَم»، و«جُحَا»[6]، و«دُلَف»، و«هُذَل»، و«بُلَغ»، و«ثُعَل»، وقد قدّره النحاة معدولاً من «عامر»، و«ماضِر»، و«زافِر»، و«قاثِم»... وإذا جاء من الأعلام المذكّرة ما

(١) من كتْع الجلد، بمعنى: تجمّعه (ابن منظور: لسان العرب (كتع)).
(٢) من بصْع العرق، بمعنى: تجمّعه (ابن منظور: لسان العرب (بصع)).
(٣) من البتْع، وهو طول العنق مع قوّة تماسك أجزائه (ابن منظور: لسان العرب (بتع)).
(٤) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٣/ ٥١٩.
(٥) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٢. والصحيح عند الأزهري القول الأول؛ لأنّ جمع المذكّر بالواو والنون مشروط فيه إما العلميّة أو الوصفيّة، وكلاهما ممتنع فيه. أما العلميّة فلأنّ ابن مالك وابنه منعاها، وأمّا الوصفيّة فلأنها مغايرة للتوكيد اتفاقًا، ولأنّ «فَعْلاء» لا يُجمع على «فُعْل» الاّ إذا كان اسمًا محضًا لا مذكّر له كـ«صحراء»، و«جُمَع» ولا يُجمع على «فُعَل» الاّ إذا كان اسمًا محضًا لا مذكّر له كـ«صحراء»، و«جُمَع» وإخوته ليسوا كذلك (الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٢ـ ٢٢٣).
(٦) قيل: «جُحا» معدول عن «جاح»، ومأخوذ من «حجا بالمكان» إذا أقام فيه، فهو مقلوب، ووزنه «عُفَل»، وقيل: هو مأخوذ من «الحِجا» الذي هو العقل فيكون مقلوبًا أيضًا (يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٤).

هو على وزن «فُعَل» ومصروفًا، نحو: «أُدَد» وهو جدّ قبيلة عربيّة[١]، حكم النحاة أنه غير معدول. وأما «طُوَى»، وهو اسم واد بالشام، فيجوز منعه من الصرف للعلميّة والتأنيث، بإرادة أنّه عَلَم على بقعة معيّنة، ويجوز صرفه على إرادة أنّه عَلَم على مكان. وقد ورد السماع بصرفه وعدم صرفه. ويجب الصرف إذا كان «فُعَل» جمعًا في غير ألفاظ التوكيد المعنويّ السالفة، نحو: «غُرَف»، و«قُرَب»، أو اسم جنس، نحو: «صُرَد»[٢]، و«نُغَر»[٣]، أو صفة، نحو: «حُطَم»[٤]، و«لُبَد»[٥]، أو مصدرًا، نحو: «هُدى»، و«تُقَى»[٦].

ويرى سيبويه أنّ تصغير العلم المعدول يردّه إلى الصرف[٧]، فتقول: «مَرَرْتُ بِعُمَيْرٍ»، وأنّ العدل فيه يكون عن عَلَم آخر لا عن صفة، فـ«عُمَر» معدول عن «عامِر» علمًا لا صفةً، ولولا ذلك لقلت: «هذا العمرُ»، تريد: العامر[٨].

وإلى ألفاظ التوكيد المعنويّ السابقة، والعلم المفرد المذكّر الذي على وزن «فُعَل» أشار ابن مالك بقوله (من الرجز):

والعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ
كَفُعَلِ التَّوكِيدِ أوْ كَثُعَلا[٩]

ج ـ لفظ «سَحَر» بمعنى الثلث الأخير من الليل، وهو يُمنع من الصرف عند معظم النحاة[١٠] بالشروط الثلاثة التالية:

١ ـ أن يُستعمل ظرف زمان، فإذا كان اسمًا محضًا معناه الوقت المعيّن دون دلالة على ظرفيّة شيء وقع فيه، وجب تعريفه بـ«أل»، أو بالإضافة إذا أريد منه أن يدلّ على التعيين، وصرفُه، نحو: «أحبّ الدرسَ في السحرِ».

٢ ـ أن يُراد به سَحَر يوم معيّن، فإن كان ظرفًا مبهمًا لا يدلّ على سَحَر معيّن وجب صرفه، نحو الآية: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: الآية ٣٤].

٣ ـ أن يُجرّد من «أل»، و«الإضافة»، فإن اقترن بـ«أل»، أو أضيف صرف، نحو: «سأدرس يوم السبت من السَّحَرِ إلى العصر»،

---

(١) ابن منظور: لسان العرب (أدد).
(٢) نوع من الغربان (ابن منظور: لسان العرب (صرد)).
(٣) نوع من البلابل (المصدر نفسه (نغر)).
(٤) من معانيه: الراعي الذي يظلم الماشية فيهشم بعضها ببعض (المصدر نفسه (حطم)).
(٥) من معانيه: الذي يلازم منزله (المصدر نفسه (لبد)).
(٦) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٢٣، ٢٧٠؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٢؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٨؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٤؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٥٧ـ ٢٥٨.
(٧) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٢٥.
(٨) المصدر نفسه ٣/ ٢٧٨.
(٩) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٤.
(١٠) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٧٨ـ ٣٧٩؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٩٩؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٩؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٥ـ ٣٣٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٣ـ ٢٢٤.

و«سأذهب إلى الصيد يوم الأحد في سحرِه»[١].

٤ ـ ألاّ يُصغَّر، فإذا صُغّر صُرف إلاّ في الرفع، فتقول: «سير عليه سُحَيْرُ يا فتى» إذا عنيت المعرفة. ومن الأمثلة المستوفية الشروط لمنع «سحر» من الصرف: «ذهبت إلى الصيد يومَ الخميس سَحَرَ».

واتّفق النحاة على أنّ «سَحَر» المستوفية للشروط السابقة معرفة، لكنهم اختلفوا في عَلَمِيّتها، فقال بعضهم: إنها عَلَم على الوقت المحدّد الذي تدلّ عليه، وقال بعضهم الآخر: إنّ تعريفها يشبه العلميّة؛ لأنه تعريف بغير أداة ظاهرة كالعَلَم[٢]. وأمّا العدل فيها، فقد ذهبت جمهرة النحاة إلى أنّ صيغتها معدولة عن «السَّحَر» المقرون بـ«أل»؛ لأنه لـمّا أُريد به معيّن كان الأصل فيه أن يُذكر معرّفًا بـ«أل»، فعُدل عن اللفظ بـ«أل» وقُصد به التعريف، فمُنع من الصرف. وقال السهيلي (عبد الرحمٰن بن عبد الله) والشلوبين: إنّها مصروفة، واختلفا في منع تنوينها، فقال السهيلي: هي على نيّة الإضافة. وقال الشلوبين: هي على نيّة «أل». وقال صدر الأفاضل أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري: هي مبنيّة على الفتح لتضمّنها معنى اللام[٣].

وإلى شروط منع «سَحَر» من الصرف، أشار ابن مالك بقوله (من الرجز):

والعَدْلُ والتَّعْرِيفُ مانِعا سَحَرْ
إذا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ[٤]

وقياسًا على «سَحَر»، يمنع بعض النحاة صرف «رَجَب»، و«صَفَر»، وهما من أسماء الشهور العربيّة، من الصرف إذا أُريد بهما معيّن، وإذا لم يُرَدْ منهما معيّن صُرِفا. ووَجْه ذلك، عندهم، أنّ المعيّن معدول عن «الرجَب»، و«الصَّفَر» كما جاء «سَحر» معدولاً عن «السحر» إذا أُريد به سَحَرًا معيّنًا، ففيهما العلميّة والعدل. ويمنعهما بعضهم من الصرف للعلميّة والتأنيث[٥].

د ـ ما كان عَلَمًا لمؤنّث على وزن «فَعال»، نحو: «رَقاشِ»، و«حذام»، و«قَطام» أعلام نساء، وللعرب في هذا النوع من العلم لغتان:

١ ـ لغة تمنعه من الصرف بشرط ألاّ يكون مختومًا بالراء، وهي لغة تميم. وقد اختلف في علّة منعه من الصرف على هذه اللغة،

---

(١) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٧٨.

(٢) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٣.

(٣) المرجع نفسه ٢/ ٢٢٣ـ ٢٢٤. ورُدّ القول بأنها مبنيّة بأمور، منها أنه لو كانت مبنيّة لكان غير الفتح أَوْلى بها؛ لأنّها في موضع نصب، فيجب اجتناب الفتحة فيها لئلاّ توهم الإعراب كما اجتنبت في «قَبْلُ»، و«بَعْدُ». ومنها أنه لو كانت مبنيّة لكانت جائزة الإعراب جواز «حِين» في قوله: «على حينِ عاتبت» لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضًا. ومنها أنّ دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء؛ لأنّ البناء أبعد من الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء. ودعوى الأسهل أرجح من دعوى غير الأسهل: وإذا ثبت أنّ «سحر» غير مبني ثبت أنه غير مضمّن معنى حرف التعريف، وإنما هو معدول عما فيه حرف التعريف. والفرق بين التضمين والعدل أنّ التضمين استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيدًا عليه معنى آخر. والعدل تغيير صفة اللفظ مع بقاء معناه (الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٤).

(٤) ابن مالك: الألفيّة. ص ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ٢/ ٢٢٥.

(٥) يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٢٥؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٥٩.

فقيل: إنّ سبب المنع هو العلميّة والعدل؛ لأنّ الأصل: «راقشة»، و«حاذمة»، و«قاطمة»، فعُدل عن هذا الأصل إلى وزن «فَعَالِ»، ومُنع من الصرف ليكون المنع دليلًا على العدل.

وقيل: إنّ سبب المنع هو العلميّة والتأنيث المعنويّ كالشأن في «زينب»، و«سعاد»[(١)].

أمّا إذا كانت صيغة «فَعَالِ» مختومة بالراء، مثل «وَبَارِ» علم قبيلة عربيّة[(٢)]، و«ظَفار» عَلَم بلد يمنيّ[(٣)]، و«سفارِ» عَلَم على ماء[(٤)]، فأكثر التميميّين يبنيه على الكسر، قال الفرزدق (من الطويل):

مَتَى مَا تَرِدْ يَوْمًا سفَارِ تَجِدْ بِهَا
أُدَيْهِمَ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا[(٥)]

وقد اجتمعت اللغتان، أي: الإعراب مع عدم الصرف، والبناء في قول الأعشى (من مخلع البسيط):

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ
فَهَلَكَتْ عُنْوَةً وَبَارُ[(٦)]

٢ ـ لغة تبنيه على الكسر سواء أكان «فَعَالِ» عَلَمًا مؤنّثًا مختومًا بالراء أم غير مختوم، وذلك تشبيهًا له بـ«نَزالِ» في التعريف والعدل والوزن والتأنيث. وهذه اللغة هي لغة الحجازيين، ومن شواهدها قول لجيم بن صعب في امرأته (من الوافر):

إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا
فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[(٧)]

وإذا سُمّي بباب «حذام» مذكّر زال موجب البناء، عند النحاة، وهو التشبيه بـ«نزالِ»؛ لأنه ليس الآن مؤنّثًا معدولًا، فيُعرب غير منصرف، ومن العرب من يصرفه[(٨)]. يقول

---

(١) ورجح هذا القول بـ«طُوَى» التي لم يُدَّع العدل فيها، ورُجِّح القول الأول بأن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة (الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٥). و«الطُّوى»: الشيء المثنيّ أو المطوي. وفي القرآن الكريم: ﴿فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢] ومعناه في هذه الآية الكريمة: الذي قُدّس مرّتين، أو هو جبل بالشام، أو واد في أسفل الطور (لسان العرب (طوى)).

(٢) ابن منظور: لسان العرب (وبر).

(٣) المصدر نفسه (ظفر).

(٤) المصدر السابق (سفر).

(٥) ديوانه ١/ ٢٨٨؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٥٠؛ وابن هشام: مغني اللبيب ١/ ١٠١؛ وشرح شذور الذهب. ص ١٢٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٥. والأُدَيهم: تصغير أدهم. وهو الأسود، وأراد به ابن مرداس أحد بني كعب وكان شاعرًا خبيثًا. المستجيز: الذي يطلب الماء. المعوَّر: الذي لا يسقي.

(٦) ديوانه (شرح وتعليق محمد محمد حسين. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٩٨٣م). ص ٣٣١؛ والمبرّد: المقتضب ٣/ ٥٠، ٣٧٦؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٤/ ٦٤؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ١٢٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٥. والشاهد فيه بناء «وبار» الأولى على الكسر، وإعراب «وبار» الثانية رفعًا على الفاعليّة كـ«هَلَكَت». ويُحتمل أن تكون الواو في «وبار» حرف عطف، والمعنى: هلكت وباروا، وأعاد الضمير في «هلكت» على القبيلة، والضمير في «وباروا» على أهلها، وعلى هذه الرواية لا شاهد على إعراب «وبار».

(٧) ابن جني: الخصائص ٢/ ١٧٨؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٤/ ٦٤؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ١٢٣؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤٣؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٢.

(٨) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٥.

ابن مالك في إعراب صيغة «فعالِ» علمًا على مؤنَّث (من الرجز):

وَابنِ عَلَى الكَسْرِ فَعالِ عَلَمَا
مُؤَنَّثًا، وَهوَ نَظِيرُ جُشَمَا
عِندَ تَميمٍ ....
........................(١)

هـ ـ كلمة «أمس»، وهي تُمنع من الصرف عند بعض التميميّين بالشروط الخمسة التالية:

١ ـ أن تكون علمًا مرادًا به اليوم الذي قبل يومك مباشرة، فإذا أريد بها يومًا مبهمًا، أي: يومًا ماضيًا غير معيّن، أُعربت وصرفت، نحو: «قضينا أمسًا من الأموس في رحلة بحريّة».

٢ ـ أن تكون خالية من «أل»، وغير مضافة، فإذا دخلت عليها «أل» أو أضيفت أعربت وصرفت، نحو: «سُررت بانقضاء الأمس»، و«سررتُ بأمسِنا»، ومن شواهد الصرف هنا الآية: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: الآية ٢٤].

٣ ـ أن تكون غير مصغَّرة، فإذا صُغرت أعربت وصُرفت(٢)، نحو: «سررت بأُمَيْسٍ».

٤ ـ أن تكون غير مجموعة جمع تكسير، فإذا جُمعت أُعربت وصُرفت، ومن شواهد الصرف قول الشاعر (من السريع):

مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مِنْ أُمُوسِ
تَمِيسُ فِينَا مَيْسَةَ العَرُوسِ(٣)

٥ ـ أن تكون غير ظرف، فإذا كانت ظرفًا بُنيت على الكسر، نحو: «سرتني زيارتك أمسِ»، ورُوي قول نصيب بن رباح (من الطويل):

فَإنِّي وَقَفْتُ اليَوْمَ والأمْسِ قَبْلَهُ
بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ(٤)

بفتح «أمس» على أنه ظرف مُعرب لدخول «أل» عليه، وبكسرها إمّا على البناء وتقدير «أل» زائدة، أو على الإعراب على أنه قدِّر دخول «في» على «اليوم»، ثم عطف عليه عطف توهّم(٥).

ومن أمثلة «أمس» التي تتوافر فيها الشروط الخمسة السابقة قولك: «انقضى أمسُ على خير حال»، و«لم أشاهدك مُذْ أمسَ»، ومن شواهدها قول العجاج (من الرجز):

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا
عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا(٦)

وقد علَّل النحاة عدم صرف «أمس» بالشروط السابقة عند بعض التميميّين بالعَلَميّة والعدل؛ لأنها علم على الوقت المعيّن من غير أن تكون فيها علامة تدلّ على التعيين،

---

(١) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦ـ ٥٧؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٦.

(٢) هذا مذهب معظم النحاة، ومنهم: المبرد، والفارسي، وابن مالك، والحريري، ولقد اعتمد هؤلاء على القياس، ونصّ سيبويه على أنه لا يصغّر وقوفًا منه على السماع (سيبويه الكتاب ٣/ ٤٨٠؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ١٣٠).

(٣) ابن منظور: لسان العرب (أمس)؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ١٢٩، والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٢٠٩.

(٤) ابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ١٢٩.

(٥) المصدر نفسه. ص ١٣٠.

(٦) سيبويه: الكتاب ٢/ ٢٨٥؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٤/ ١٠٦، ١٠٧؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب، =

فهي، لهذا، معدولة عن «الأمس» المعرّفة بـ«أل». وقد أراد العرب أن يشيروا إلى هذا العدل فمنعوها من الصرف.

وأكثر التميميّين يمنعون «أمس» التي توافرت فيها الشروط السابقة من التنوين في حالة رفعها، ويبنيها على الكسر في حالتي النصب والجرّ، وعلى لغتهم تقول: «انقضى أمسُ»، و«قضيت أمسِ بالمطالعة»، و«استرحت مُذْ أمسِ»، ومن شواهد هذه اللغة قول الشاعر (من الخفيف):

اعْتَصِمْ بالرَّجَاءِ إنْ عَنَّ بَأْسُ
وتَنَاسَ الذي تَضَمَّنَ أَمْسُ[1]

أمّا الحجازيّون فيبنون «أمس» السابقة على الكسر مطلقًا في الرفع والنصب والجرّ، ومن شواهد لغتهم قول الشاعر (من الكامل):

اليَوْمَ أعْلَمُ ما يَجِيءُ بِهِ
ومَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ[2]

والذي دفع النحاة إلى القول بأنّ العلم في المواضع الخمسة السابقة معدول من أصله اصطدامهم بأعلام ممنوعة من الصرف وليس فيها علّة من العلل التي قالوا إنها إذا كانت إحداها في العلم منعته من الصرف، فعلّة العدل علّة مفترضة يلجأ إليها النحاة كلّما أعياهم تعليل منع العلم من الصرف. وبديهي القول: إنّ العربي عندما تكلّم مانعًا من الصرف «عُمَر» وأمثاله لم يفكّر مطلقًا بما سمّاه النحاة عدلاً، ولم يقصد الإشارة بذاك المنع إلى هذا العدل كما زعموا. والعلّة الحقيقيّة بنظرنا لمنع هذه الأسماء من الصرف هي السماع ليس إلاّ.

واللاّفت هنا، أنّ التعليل النحوي في العلم «المعدول» استند إلى منع الكلمة من الصرف، فأصبح منع الصرف علّة للقول بالعدول، وليس العكس، وهكذا انقلب التعليل النحوي رأسًا على عقب، فما كان معلولاً صار علّة، والعكس بالعكس.

والجدير بالملاحظة، أخيرًا، أن إبراهيم مصطفى ذكر أنّ «عمر» وأمثاله ممّا يُمنع للعلميّة والعدل، ورد كثيرًا مصروفًا حتى رفض بعض النحاة منعه، وقالوا بصرفه، وأنّ للشنقيطي في هذا رسالة سمّاها «عذب المعل في صرف ثُعَل».

ج - العلم المنتهي بألف ونون مزيدتين الممنوع من الصرف وعلّة منعه:

يمنع العلم من الصرف إذا كان مختومًا بألف ونون زائدتين[3]. قال ابن مالك (من الرجز):

= ص ١٢٨؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٦، ٣١٦. والسعلاة: أنثى الغول، أو ساحرة الجنّ. ويورى: مثل الأفاعي. وزعم بعضهم أن «أمسى» هنا فعل ماض، وفاعله مستتر فيه عائد إلى المصدر المفهوم منه، أي: مذ أمسى هو، أي: المساء. وزعم الزجاجي أنّ فتحه «أمسى» في هذا البيت فتحة بناء.

(١) البيت بلا نسبة في الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٦؛ والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٢٠٩.

(٢) البيت لتبع بن الأقرن أو لأسقف نجران في ابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ١٢٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٦؛ والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٢٠٩.

(٣) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢١٦-٢١٨؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٣٦؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٦-٣٨؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على =

كَـذَاكَ حَـاوِي زَائِـدَيْ فَـعْـلانَـا
كَـغَـطَـفَـانَ وكَـأَصْـبَـهَـانَـا[١]

وحاوي زائدي «فَعْلان» قد يأتي على وزن «فَعْلان»، نحو: «مَرْوان»، أو «فِعْلان»، نحو: «عِمْران»، أو «فُعْلان»، نحو: «عُثْمان»، أو «فَعَلان»، نحو: «غَطَفان»، أو «فِعْلان»، نحو: «ظِرْبان» (عَلَم على رجل). وهو يُمنع من الصرف سواء أكان علمًا على إنسان، نحو: «بَذْران»، أو شهر، نحو: «شُعْبان»، أو غير ذلك، نحو: «رَغْدان» (اسم قصر بالأردن).

وشرط منع العلم المختوم بالألف والنون الزائدتين، أن يكون هذان الحرفان زائدين معًا، أما إذا كانا أصليَّين، كما في نحو: «بان»، و«خان»، أو إذا كانت النون فيه أصليّة كما في «أمان»، و«لسان»، و«ضَمان»[٢]، فلا يُمنع العلم من الصرف، فتقول: «مررت ببانٍ وأمانٍ وضَمَانٍ»[٣].

ويستدلّ عامّةً على زيادة الألف والنون في العلم بأن يتقدّمهما ثلاثة أحرف أصليّة أو أكثر[٤]، أما إذا تقدّمهما حرف أصليّ واحد، نحو: «بان»، أو حرفان أصليّان، نحو: «ضمان»، فالحُكْم أنّ النون غير مزيدة، ولذلك لا يمنع العلم من الصرف. أما إذا تقدّمهما حرفان ثانيهما مشدّد كما في «غسّان»، و«ودّان»، و«حيّان»، فيجوز أمران: إما اعتبار الحرف الذي حصل فيه التضعيف أصلاً، فيؤدّي إلى الحكم بزيادة الألف والنون لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصليّة، فَيُمْنَع العلم من الصرف، ويكون على وزن «فعلان»، وإمّا عدم اعتباره أصيلاً فيؤدّي إلى الحكم بأصالة النون، فلا يُمنَع العلم من الصرف، ويكون على وزن «فَعَّال». فـ«غَسَّان» يجوز منعها من الصرف على اعتبارها من «الغَسْن» بمعنى المضغ. و«ودّان» يجوز منعها من الصرف على اعتبارها من «الودّ» بمعنى الحبّ، كما يجوز صرفها على اعتبارها من «الودن» بمعنى نقع الشيء في الماء ونحوه. و«حيّان» يجوز منعها من الصرف على اعتبارها من «الحياة»، كما يجوز صرفها على اعتبارها من «الحَيْن» بمعنى الهلاك. وكذلك يجوز صرف «تبّان»، و«حسّان»، و«سمّان» على

= ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٠؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٧؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٣٣.

(١) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٠. ومعناه: كذلك يُمنع العلم من الصرف إذا حوى الحرفين الزائدين في «فَعْلان»، وهما الألف والنون، وليس من اللازم أن يكون على وزن «فَعْلان» وإنما اللازم احتواؤه على الحرفين الزائدين، فقد يأتي على غير هذا الوزن كما سيجيء. وغَطَفان: عَلَم على فرع من فروع قبيلة قيس العربية. والغَطَف: اتساع النعمة. وأَصْبَهان: علم بلد، وفيها لغات، منها: كسر الهمزة، وإبدال الباء فاء. ولا تكون الألف والنون زائدتين فيها الاّ على اعتبار أن أصلها عربي. أما على الرأي القائل: إنها أعجميّة، وهو الأرجح، فلا تمنع للعلميّة مع الزيادة، بل للعلميّة مع العجمة.

(٢) لم أقع على علم فيه ألف أصليّة وبعدها نون زائدة.

(٣) هذا على اعتبار أنّ هذه الأعلام لذكور، أما إذا كانت لإناث فحكمها مفصل في العلم المؤنث.

(٤) الاّ إذا قام الدليل، من اشتقاق أو غيره، أنّ النون أصليّة كما في «ديوان»، و«فينان».

اعتبارها «فعّالاً» من «التبن»، و«الحسْن»، و«السمْن»، ويجوز منعها من الصرف على اعتبارها «فَعْلان» من التبّ بمعنى «الخسران»، و«الحِسّ»، و«السّم»[١].

وتعرف زيادة النون بالفعل، نحو: «حمدان، حَمَدَ»، والمصدر، نحو: «زيدان، زَيْد»، والجمع، نحو: «حمدان، أحامد»، والمؤنّث، نحو: «ضبعان» مذكّر الضبع[٢].

وأمّا «مرّان»، و«فينان»، و«ديوان»، أعلام على ذكور، فتُصرف لأصالة النون فيها. قال سيبويه: «وسألت الخليل عن رجل يُسمّى «مرّانًا»، فقال: أصرفه؛ لأنّ المران إنّما سمّي للينه، فهو «فعّال»، كما يسمّى الحمّاض لحموضته. وإنما المرانة اللّين. وسألته عن رجل يسمّى «فينانًا»، فقال: مصروف؛ لأنه «فيعال»، وإنما يريد أن يقول: لشعره فنون كأفنان الشجر. وسألته عن «ديوان»، فقال: بمنزلة «قيراط»؛ لأنه من «دوّنت». ومن قال: «دَيْوان»، فهو بمنزلة «بَيْطار». وسألته عن «رمّان»، فقال: لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف»[٣].

وإذا كان العلم ذو الألف والنون المزيدتين مسموعًا عن العرب الفصحاء بصورة واحدة هي الصرف أو المنع منه، فالأولى اتّباع المسموع، كما في «حسّان» شاعر الرسول، فالمسموع عنهم منعه من الصرف، ولذلك يحتّم أكثر النحاة منعه[٤].

واختلف النحاة في «أبان» (علم على ذكر)، فصرفه جمهور النحاة معتبرًا الهمزة والباء والنون فيه حروفًا أصولاً، وأنّ وزنه «فعّال»، ومنعه بعضهم من الصرف معتبرًا أنّ وزنه «أفعَل»، وأنّه منقول من «أبان الشيء يبين»[٥].

وإذا صُغّر العلم المختوم بالألف والنون المزيدتين صُرف على رأي سيبويه دون أن يذكر شاهدًا على هذا الصرف[٦].

ولو أُبدلت النون الزائدة في العلم المختوم بالألف والنون المزيدتين لامًا، كما في بعض اللهجات العربيّة القديمة، منع الاسم من الصرف إذا كان مستوفيًا شروط المنع، كقولهم: «أُصيلال» في «أُصيلان»، التي هي تصغير شاذّ لكلمة «أصيل»، فإذا سُمّي بـ«أُصيلال» مُنع العلم من الصرف للعلميّة وزيادة الألف واللام إعطاءً للحرف البدل حكم الحرف المبدل منه. ولو أبدل الحرف الأخير من الكلمة المسبوق بالألف المزيدة نونًا، كما في بعض اللهجات العربيّة، لم يمنع من الصرف، كقول بعض العرب: «حِنّان»،

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢١٧؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٣٦؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٧؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٣٣.
(٢) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢١٦؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٦.
(٣) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢١٨.
(٤) عباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٣٤. ويجوز صرفه على القياس.
(٥) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٧.
(٦) سيبويه: الكتاب ٢/ ٣١٧.

وهي «الحِنّاء»، فأبدلوا الهمزة الشائعة نونًا، فلو سُمّي رجل «حِنانًا»، لم يمنع من الصرف[١].

وعلّل سيبويه منع صرف العلم المنتهي بألف ونون مزيدتين، بأنّ آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، أي: كآخر «عَطْشان»، و«سَكْران»، و«عَجْلان»، يقول: «وإنّما دعاهم إلى أن لا يصرفوا هذا في المعرفة أنّ آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فجعلوه بمنزلته في المعرفة، كما جعلوا «أفْكَلاً» بمنزلة ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة. وذلك «أفعل» صفة؛ لأنّه بمنزلة الفعل، وكأن هذه النون بعد الألف في الأصل لباب «فَعْلان» الذي له «فَعْلى» كما كان بناء «أَفْعل» في الأصل للأفعال، فلمّا صار هذا الذي ينصرف في النكرة في موضع يستثقل فيه التنوين، جعلوه بمنزلة هذه الزيادة له في الأصل»[٢]. وهو يعلّل عدم صرف «فَعْلان» ونحوه في النكرة بمشابهته «حمراء» في عدّة الحروف والتحرّك والسكون، وأنّ «لفعلان» مؤنّثًا على حدة كما أنّ لـ«حمراء» مذكّرًا على حدة، فأشبه «فعلاء» هذا الشبه[٣].

وذهب المبرّد مذهب سيبويه في التعليل[٤]، أمّا الزجّاج، فينقل تعليل سيبويه دون أن يعلّق عليه ممّا يدلّ على أنه موافق عليه[٥]. وأمّا جمهور النحاة فيعلّل عدم صرف العلم المزيد فيه ألف ونون بأن فيه علّتين، علّة معنويّة لكونه معرفة، والمعرفة فرع على النكرة، وعلّة لفظيّة للزيادة التي فيه، والمزيد فرع على البسيط، فأشبه الفعل، فمنع، مثله، من التنوين والجرّ[٦].

والناظر في تعليل سيبويه يرى أنه قائم على المشابهة بين صيغة «فَعْلان» و«فَعْلاء»، وقد سبق أن ناقشناه في الفصل السابق عند البحث في الوصف المنتهي بالألف والنون الزائدتين والذي يؤنّث بغير التاء. وأمّا تعليل النحاة فيفترض أنّ العرب كانوا، في بدء عهدهم باللغة، مناطقة يعرفون العلّة، والمعلول، والمزيد، والبسيط، والأصل، والفرع، واللفظيّ، والمعنويّ، وغير ذلك مما يحتّمه القول بتعليلهم. وهذه الأمور لا نحسب أنّ العربي فكّر فيها يومًا عندما نطق بلغته مانعًا من الصرف العلم المزيد فيه ألف ونون. زدْ على ذلك أنّ تعليلهم تنقضه أعلام كثيرة مزيدة جاءت مصروفة، سواء أكانت مزيدة بحرف واحد، نحو: «جابر»، و«زياد»، و«عامر»، أم بحرفين، نحو: «عمّار»، و«حجّاج»، و«زيدون»، و«حمدون»، فلو كانت الزيادة علّة تمنع العلم من الصرف، لكانت هذه الأعلام ممنوعة من الصرف. والعلّة الحقيقيّة عندنا في منع هذا العلم من الصرف هو السماع، أي: نطق العرب ليس غير.

د ـ العلم المؤنّث الممنوع من الصرف:

يُمنع العلم المؤنّث من الصرف في

---

(١) عباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٣٥.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢١٧.

(٣) المصدر نفسه ٣/ ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٤) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٣٥.

(٥) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٦.

(٦) ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٦؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ٥٨٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٠٩ ـ ٢١٠؛ وإبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٦٦.

المواضع الآتية:

ـ إذا كان منتهيًا بالتاء الزائدة الدالّة على التأنيث، سواء أكان مؤنّثًا لفظيًا، نحو: «عنترة»، و«طلحة»، و«معاوية»، أم مؤنّثًا لفظيًا ومعنويًا، نحو: «فاطمة»، و«خديجة»، و«سميرة»، وسواء أكان فوق الثلاثي، كما في الأمثلة المتقدّمة، أم ثلاثيًا، نحو: «هبة»، و«دغة»[(١)]. وإنْ سُمّي المذكّر بـ«بنت» أو «أخت» يصرف[(٢)]، أمّا إذا سمّي المؤنّث بهما فحكمه حكم الثلاثي المؤنّث الساكن الوسط الآتي، وإذا صغّر العلم المختوم بتاء التأنيث، نحو: «حُميزة»، يبقى ممنوعًا من الصرف[(٣)].

ـ إذا كان زائدًا على ثلاثة أحرف، نحو: «زينب»، و«سعاد»[(٤)].

ـ إذا كان ثلاثيًا محرّك الوسط لفظًا، نحو: «سَقَر»، و«كَتِف»، و«لظى» (أعلام على نساء). وقال ابن الأنباري بجواز الوجهين: الصرف وعدمه. وأمّا محرّك الوسط تقديرًا، نحو: «دار» (علم على امرأة)، و«نار» (علم على امرأة)، فيجوز فيه الصرف وعدمه[(٥)].

ـ إذا كان ثلاثيًا أعجميًا، نحو: «ماه» (عَلَم على بلد)، و«جُور» (عَلَم على بلد)، وقيل: يجوز فيه الصرف وعدمه[(٦)].

ـ إذا كان ثلاثيًا منقولاً من المذكّر إلى المؤنّث، نحو: «زيد» (عَلَم على امرأة)، وقال عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمر الجرمي وأبو العباس المبرد وأبو زيد: يجوز فيه الصرف وعدمه[(٧)].

أما إذا كان العلم المؤنّث ثلاثيًا عربيًا ساكن الوسط، وغير منقول عن مذكّر نحو: «هند»، و«دعد»، و«جمل»، فيجوز فيه الوجهان، والمنع أفضل. وأوجب الزجّاج هذا المنع. وكذلك يجوز الوجهان في العلم المؤنّث الثنائي اللفظ، نحو: «يد»[(٨)]. ومن شواهد إجازة الصرف والمنع في العلم الثلاثيّ الساكن قول جرير (من المنسرح):

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا
دَعْدٌ وَلَمْ تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ[(٩)]

---

(١) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٨؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣١؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٧؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٣٦.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٢١.

(٣) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٨.

(٤) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٠؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣١؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٧؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٣٧.

(٥) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٠؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٩؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣١؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٧ـ٢١٨؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٣٧.

(٦) انظر المصادر السابقة، الأجزاء والصفحات نفسها.

(٧) انظر: المصادر السابقة، وكذلك الأجزاء والصفحات.

(٨) المصادر السابقة، وكذلك الأجزاء، والصفحات.

(٩) ديوانه ص ٦٧، وسيبويه: الكتاب ٣/ ٢٤١؛ وابن جني: الخصائص ٣/ ٦١، ٣١٦؛ وابن يعيش: شرح =

وفي حُكم العلم المؤنث بالنسبة إلى الصرف وعدمه يقول ابن مالك (من الرجز):

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا[١]
وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثُّلاثِ، أَوْ كَجُورَ، أَوْ سَقَرْ
أَوْ زَيْدِ: اسْمَ امْرأةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ
وَجْهَانِ فِي العَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ
وعُجْمَةً كَهِنْدَ والمَنْعُ أَحَقّ[٢]

وإذا سُمّي مذكّر باسم مؤنّث بالتاء وجب منعه من الصرف، أمّا إذا كان خاليًا من التاء، فإنه يصرف إذا كان ثلاثيًا، ويمنع من الصرف بالشروط الأربعة التالية:

- أن يكون رباعيًا فأكثر، حقيقةً، نحو: «زينب»، أو تقديرًا، نحو: «جَيَلَ» مخفّف «جَيْئَل» (اسم للضبع).

- ألاّ يكون التذكير هو الأصل الأوّل فيه قبل استعماله علمًا مؤنّثا، نحو: «دلال» علم على امرأة، فإنّه علم منقول من التذكير وحده، إذ أصله مصدر، ولم يستعمل مؤنّثا قبل التسمية المؤنّثة، فإن سمّي به، بعد ذلك مذكّر، وجب صرفه.

- ألاّ يكون من الأسماء التي تستعمل مذكّرة ومؤنّثة قبل استعمالها علمًا للمذكّر، نحو: «ذِراع»، فإنّها تذكّر وتؤنّث، فإذا سُمّي بها مذكّر وجب صرفها.

- ألاّ يكون تأنيثه مبنيًا على تأويل خاص يجعله غير لازم، كتأنيث جموع التكسير، فإنها تؤوّل بالجماعة، ولكن هذا التأويل غير لازم، إذ يصحّ تأويلها بالجمع، والجمع مذكّر. فإذا سُمّي مذكّر بكلمة «رجال» مثلاً، أو «أنهر»، أو «تلاميذ»، أو «أفراخ» أو غير ذلك من جموع التكسير وجب صرفه[٣].

وأكثر النحاة لا يصرفون «أسماء» علمًا على رجل؛ لأنّ «أسماء» قد اختصت به النساء، حتى كأن لم يكن جمعًا قطّ. وقال المبرّد: الأجود فيه الصرف وإن ترك إلى حالته التي كان فيها جمعًا للاسم[٤].

وإذا سُمّي مذكّر أو مؤنّث بعلم منقول عن جمع المؤنّث السالم، نحو: «فاطمات»، و«ثمرات»، و«زينات» جاز فيه الصرف مراعاةً لحالة الجمع السابقة التي نُقل منها، وكان فيها التنوين قبل أن يصير علمًا، وجاز منع الصرف بشرط أن يكون هذا الجمع علمًا على مؤنّث، فتُراعى حالة تأنيثه القائمة، أو أن يكون مفرده

= المفصل ١/ ١٧٠، وابن منظور: لسان العرب (دعد) و(لفع)؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠. والتلفع: الالتحاف بالثوب. والفضل: الزيادة. والمئزر: الإزار، وهو ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن. والعلب: جمع علبة، وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب. يقول: هي حضرية رقيقة العيش لا تلبس لبس الأعراب ولا تغتذي غذاءهم. والشاهد فيه صرف «دعد» وترك صرفها؛ لأنه اسم ثلاثي ساكن الوسط.

(١) «كذا»: أي كذلك يمنع من الصرف. وسمّى ابن مالك تاء التأنيث «هاء» جريًا على تسمية بعض اللغويين والنحاة لها، ولأنه يوقف عليها بالهاء. وكان الأولى أن يقول: «كذا مؤنث بتاء مطلقًا».

(٢) ابن مالك: الألفية ص ٥٦، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٠ـ ٣٣١؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٧ـ ٢١٨.

(٣) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٣٥ـ ٢٤٠؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٢٠؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٨؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٠.

(٤) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٦٥ـ ٣٦٦.

دالًّا على مؤنَّث، فيراعَى حالة التأنيث في مفرده[(١)].

ـ **أسماء القبائل**: ما سبق من حُكم العلم المؤنَّث هو الأصل العام الذي يراعى تطبيقه في الاستعمال، أمّا أسماء القبائل، نحو: «ثمود»، و«سبأ»، و«تميم»، و«أسد»، فإنها إذا جُعلت أسماء لجماعة «ثمود» أو «سبأ»، أو «تميم»، أو «أسد»، أو إذا أردت «بني ثمود»، و«بني سبأ»، و«بني تميم»، و«بني أسد»، أو إذا أردت بها أسماء الأحياء، فإنها تعامل معاملة العلم المذكّر، أي: إنها تُصرف ما لم يكن هناك مانع، غير التأنيث، من الصرف، فإنْ وُجد المانع كما في «تغلب»[(٢)] منعت الصرف وأمّا إذا أردت بكلّ منها اسمًا للقبيلة فتمنع من الصرف[(٣)].

ومن شواهد المنع، الآية: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: الآية ٥٩]. وأمّا الصرف فمن شواهده الآية: ﴿أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ﴾[(٤)] [هود: الآية ٦٠]، والآية: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[(٥)] [النمل: الآية ٢٢]، والآية: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِى مَسْكَنِهِمْ﴾[(٦)] [سبأ: الآية ١٥]، وقول النابغة الجعدي (من البسيط):

أَضْحَتْ يُنَفِّرُهَا الوُلْدَانُ مِنْ سَبَأٍ
كَأَنَّهُمْ تَحْتَ دَفَّيْهَا دَحَارِيجُ[(٧)]

وأما «يهود» أو «مجوس» فإذا أُريد به اسمًا للجيل، نحو: «سند»، و«هند»، و«روم»، فإنّ العرب تعامل اسم الجيل كاسم القبيلة، ولذلك يجوز صرفه ومنعه من الصرف، أمّا إذا لم يرد به اسم الجيل، أي: اسم جمع، فيصرف[(٨)]، ومن شواهد المنع قول الشاعر (من الوافر):

أَحَارِ أُرِيكَ بَرْقًا هَبَّ وَهْنًا
كَنَارِ مَجُوسَ يَسْتَعِرُ اسْتِعَارَا[(٩)]

ـ **أسماء الأحياء**: يميِّز سيبويه وغيره بين أسماء الأحياء، نحو: «ثقيف»، و«قريش»، و«معد»، و«باهلة»، وأسماء القبائل، نحو:

---

(١) عباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٠.

(٢) المانع في «تغلب» من الصرف، بالإضافة إلى العلميّة هو وزن الفعل.

(٣) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٤٦ـ ٢٥٩؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٦٠؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٥٧.

(٤) والشاهد فيها صرف «عاد» على تأويلها باسم الحيّ أو باسم مذكّر آخر.

(٥) والشاهد فيها صرف «سبأ» على تأويلها باسم الحيّ أو باسم مذكّر آخر.

(٦) والشاهد فيها هو الشاهد في الآية نفسها.

(٧) ديوانه (تحقيق عبد العزيز رباح. دمشق، ط ١، ١٣٨٤هـ) ص ١٢؛ وسيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥٣. والشاعر يصف فيه ناقته وقد مرت بحيّ سبأ، فعرض لها الصبيان، وأخذوا ينفّرونها، فشبههم بالدحاريج وهي ما يدحرج من البحص ونحوها. والدفان: الجنبان. والشاهد فيه قوله: «سبأ» حيث صرفه على معنى الحيّ أو نحوه.

(٨) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥٤؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦٠.

(٩) البيت مملَّط بين الحارث بن التوأم اليشكري وامرىء القيس. وهو في ديوان امرىء القيس. ص ٧٧؛ وسيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥٤. والوهن: نحو نصف الليل، أو بعد ساعة منه. ونار المجوس: مثل في الكثرة والعظم، شبه البرق المستطير بها. والشاهد فيه منع صرف «مجوس» على معنى القبيلة، وهو الغالب الأكثر، والصرف جائز.

«عاد»، و«ثمود»، و«أسد» في أنّ الأولى لا تصلح أن تكون آباء، أو أمّهات، فلا تقول العرب: «فلان من بني ثقيف»، أو «فلان من بني قريش»، أو «فلان من بني معد»، أو «فلان من بني باهلة» بل تقول: «فلان من ثقيف»، و«فلان من قريش»، و«فلان من معدّ»، و«فلان من باهلة»[1]. وحُكْم هذه الأسماء كحكم أسماء القبائل في إجازة الوجهين فيها: الصرف وعدمه[2]. ومن شواهد المنع قول الشاعر (من الطويل):

وَلَسْنَا إذَا عُدَّ الحَصَى بِأَقِلَّةٍ
وَإِنَّ مَعَدَّ اليَوْمَ مُودٍ ذَلِيلُهَا[3]

ـ أسماء البلدان: يجوز في أسماء البلدان الصرف على إرادة البلد في كل منها ما لم يمنع من الصرف مانع آخر، ويجوز فيها منعها من الصرف على إرادة البلدة في كلّ منها. قال المبرّد: «فأمّا البلاد فإنما تأنيثها على أسمائها، وتذكيرها على ذلك، تقول: «هذا بلد»، و«هي بلدة»، وليس بتأنيث الحقيقة، وتذكيره كالرجل والمرأة. فكلّ ما عنيت به من هذا بلدًا، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه. وكلّ ما عنيت به من هذه بلدة منعه من الصرف ما يمنع المرأة، وصرفه ما يصرف اسم المؤنَّث على أنّ منها ما يغلب عليه أحد المذهبين والوجه الآخر فيه جائز»[4]. ومن أسمائها ما لا تقول فيه إلاّ «هذه»، ولا يُستعمل إلاّ مؤنّثًا، نحو: «عُمان»، فلم يقل العرب فيه إلاّ «هذه عُمان»[5]، ومنها ما لا يكون إلاّ على التذكير، نحو: «فَلْج»[6]، ومنه قول الشاعر (من الرجز):

مَنْ كَانَ ذَا شَكٍّ فَهٰذَا فَلْجُ
مَاءٌ رَوَاءٌ، وَطَرِيقٌ نَهْجُ[7]

ومنها ما استعمل على التذكير والتأنيث والأكثر فيه التذكير، ومنه «مُنى»[8]،

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥٠؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٦١؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٨.

(٢) انظر: المصادر نفسها، وكذلك الأجزاء، والصفحات. وأما «باهلة» فتمنع من الصرف على الوجهين لاتّصالها بتاء التأنيث.

(٣) البيت دون نسبة في سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥١؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٦٣؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٠٥. والمعنى: إذا وزن بين القبائل كنّا أكثرهم عددًا، ولسنا كمن قلّ عدده فهلك وذلّ. والشاهد فيه ترك صرف «معدّ» على إرادة القبيلة.

(٤) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٧.

(٥) سيبويه: الكتاب ٣/ ٤٤؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٥٢. وأجاز فيها المبرد التذكير (المبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٨).

(٦) فلج: مدينة بأرض اليمامة (ياقوت الحموي: معجم البلدان (فلج). دار إحياء التراث العربي، بيروت، لاط، ١٩٧٩، ٤/ ٢٧١).

(٧) الرجز دون نسبة في المبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٩؛ وابن منظور: لسان العرب (روى). والشاهد فيه قوله: «هذا فلج». وقال المبرد: إن التذكير هنا على إرادة البلد، ويجوز فيه التأنيث (المبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٧، ٣٥٩).

(٨) منى: مكان قرب مكة (ياقوت الحموي: معجم البلدان (منى) ٥/ ١٩٨).

و«هَجَر»[١] و«دابق»[٢]، و«واسط»[٣]، نحو قول الفرزدق (من البسيط):

مِنهُنَّ أيَّامُ صِدْقٍ قَدْ عُرِفْتُ بِهَا
أيَّامُ فَارِسَ والأيَّامُ مِنْ هَجَرَا[٤]

ونحو قول العرب: «كجالب (أو: كَمُسْتَبْضِعِ) التَّمرِ إلى هَجَرَ»[٥].

وقول الشاعر (من الرجز):

وَدَابِقٌ وَأَيْنَ مِنِّي دَابِقُ[٦]

ومنها ما استُعمل على التذكير والتأنيث والأكثر فيه التأنيث، نحو: «دمشق»[٧]، ومنها ما يستوي فيه التذكير والتأنيث، نحو: «قُباء»[٨]، و«حِراء»[٩]. ومنه قول الشاعر (من الوافر):

سَتَعْلَمُ أيُّنَا خَيْرٌ قَدِيمًا
وَأَعْظَمُنَا بِبَطْنِ حِرَاءَ نَارًا[١٠]

وقول رؤبة (من الرجز):

وَرُبَّ وَجْهٍ مِنْ حِراءٍ مُنْحَنِ[١١]

وأما «المدينة»، و«البصرة»، و«الكوفة»، و«مكة» فممنوعة من الصرف لاتّصالها بتاء التأنيث[١٢]. وأمّا «مصر» في الآية: ﴿ٱهْبِطُوا

---

(١) هجر: مدينة في البحرين (ياقوت الحموي: معجم البلدان (هجر) ٥/ ٣٩٣).
(٢) دابق: قرية قرب حلب (ياقوت الحموي: معجم البلدان (دابق) ٢/ ٤١٦).
(٣) واسط: بلدة بين البصرة والكوفة (ياقوت الحموي: معجم البلدان (واسط) ٥/ ٣٤٧).
(٤) ديوانه ١/ ٢٣٥؛ وسيبويه: الكتاب ٣/ ٢٤٣. والشاهد فيه قوله: «من هجرا» حيث منع صرف «هجر» على إرادة البلدة.
(٥) ورد المثل في سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٤٤؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٥٣؛ وابن عبد ربه: العقد الفريد (شرح وضبط وتصحيح أحمد أمين وغيره. دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، ١٩٨٣م) ٣/ ١١٧؛ وأبو عبيد البكري: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال (تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣). ص ٤١٣؛ والميداني، مجمع الأمثال. (دار القلم، بيروت، لاط، لات). ٢/ ١٥٢؛ والزمخشري: المستقصى في أمثال العرب (دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٤) ٢/ ٢٣٣؛ وابن منظور: لسان العرب (هجر). والشاهد فيه عدم صرف «هجر» على إرادة البلدة.
(٦) الرجز دون نسبة في سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٤٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٥٤، وهو في ابن منظور: لسان العرب (دبق) نسبته إلى غيلان بن حريث؛ وفي الجوهري: الصحاح (دبق) مع نسبته إلى الهدار. والشاهد فيه قوله: «دابق» حيث صرفه على إرادة المكان أو البلد.
(٧) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٨.
(٨) قباء: قرية على ميلين من المدينة (ياقوت الحموي: معجم البلدان (قباء) ٤/ ٣٠٢).
(٩) حراء: جبل على ثلاثة أميال من مكة (ياقوت الحموي: معجم البلدان (حراء) ٢/ ٢٣٣).
(١٠) البيت مع نسبته إلى جرير في سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٤٥، وياقوت الحموي: معجم البلدان (حراء) ٢/ ٢٣٣، وليس في ديوانه. وهو دون نسبة في المبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٩. والشاهد فيه قوله: «حراء» حيث منعه الصرف على إرادة البقعة أو البلدة. ويروى (من الوافر):

أَلَسْنَا أكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ طرًا وأَعْظَمَهُمْ بِبَطْنِ حِرَاءَ نَارا

(١١) ديوانه ص ١٦٣. وهو دون نسبة في ابن منظور: لسان العرب (حرى)؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٥٤؛ وهو مع نسبته إلى العجاج في سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٤٥. والشاهد فيه قوله: «حِراء» حيث صرفه على إرادة البلد أو المكان.
(١٢) المبرد: المقتضب ٣٥٨.

مِصۡرࣰا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلۡتُمۡۗ﴾ [البقرة: الآية ٦١]، فقيل: المراد مصر من الأمصار، وقيل: المقصود مصر بعينها، وصُرف؛ لأنه جعل اسمًا للبلد لا للبلدة[1]، ومنعت الصرف في الآية: ﴿أَلَيۡسَ لِي مُلۡكُ مِصۡرَ﴾ [الزخرف: الآية ٥١]، لأنه أريد بها البلدة.

ـ أسماء سور القرآن الكريم: يمنع «نوح» و«هود» من الصرف إذا جعلتهما اسمين للسورتين، ويصرفان إذا أريد: هذه سورة نوح، أو هذه سورة هود[2]، فحذف المضاف، كما حذف في الآية: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف: الآية ٨٢][3]. وأما «يونس»، و«إبراهيم» فغير مصروفين سواء جعلتهما اسمين للسورتين أو للرجلين، وذلك لأنهما أعجميان زائدان على ثلاثة أحرف[4]. وأما «حم» أو «حاميم»، فاسم أعجمي لا ينصرف، سواء جعل اسمًا للسورة أو للحرف، والدليل على أنه أعجميّ أنّ العرب لا تدري ما معناه[5]، وليس في العربيّة اسم على وزن «فاعيل»[6]. ومن شواهد منعه من الصرف قول الشاعر (من الطويل):

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ والرُّمْحُ شَاجِرٌ
فَهَلَّا تَلا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقَدُّمِ[7]

وحكم «طس» (أو: طاسين) و«يس» (أو: ياسين) كحكم حم (حاميم) والأجود عدم الصرف[8]. وأمّا صاد، ونحوه كقاف، فلك أن تصرفه مريدًا: «هذه سورة صاد»، أو أن تجعله اسمًا للسورة فلا تصرفه، أو أن تسكنه، فتحكي الحرف على ما كان يلفظ به في السورة، ولك، أخيرًا، أن تصرفه مريدًا اسم السورة؛ لأن «نون» مؤنّثة، فتصرفها فيمن صرف «هندًا»، كما يجوز بناؤها على الفتح[9]. وأما «طه» فيجوز فيها الحكاية، أو عدم الصرف إذ جعلته اسمًا للسورة. والحكاية والإعراب فيه سواء؛ لأنّ آخره ألف، فالتقدير فيه إذا كان معربًا أنه في موضع رفع[10].

---

(١) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٥٢.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥٦ـ ٢٥٧؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٥؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦١. والنحاة الذين يجيزون صرف العلم المؤنّث الثلاثي المنقول عن مذكر يجيزون صرف «هود» إذا جعلته اسمًا للسورة. أما «نوح» فاسم أعجمي، ومذهب الجمهور، كما تقدّم، أن العلم الثلاثي الأعجمي يمنع من الصرف، ومنهم من أجاز صرفه.

(٣) والتقدير: واسأل أهل القرية.

(٤) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٥.

(٥) عن سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥٩.

(٦) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٦.

(٧) البيت دون نسبة في المبرد: المقتضب ١/ ٣٧٣، ٣/ ٣٥٦؛ وهو في ابن منظور: لسان العرب (حمم) مع نسبته إلى شريح بن أوفى العبسي، أو للأشتر النخعي؛ ودون نسبة أيضًا في مادة (نوم). وشاجر: طاعن. والشاهد فيه ترك صرف «حاميم» لشبهه بما لا ينصرف للعلمية والعجمة.

(٨) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥٨؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٦؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦٢.

(٩) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥٨ـ ٢٥٩؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٧؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦٢.

(١٠) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦٣.

وأمّا فواتح السور، نحو: «كهيعص»، و«آلم»، فليس فيها إلاّ الحكاية[١].

ـ أسماء حروف المعجم: من النحاة من يذكِّر حروف المعجم، ومنهم من يؤنّثها[٢]، وهي على الحالين تُصرف، إذا سمّي بها، تقول: «هذا باءٌ وتاءٌ وثاءٌ وجيمٌ...»[٣].

وأمّا «إنّ» وأخواتها و«أو» فإن اعتبرت أسماء للحروف صرفت، وإن اعتبرت أسماء للكلمات جاز فيها الصرف وعدمه بلغة من يؤنّث الحروف، ووجب منعها الصرف بلغة من يذكِّر الحروف، كما يجب عدم صرف امرأة اسمها زيد. وعند التسمية تلحق واو أخرى بـ«لو»، و«أو»، نحو قول أبي طالب (من الخفيف):

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرَ بْنَ أَبِي عَمْرو
وَلَيْتٌ يَقُولُهَا الْمَحْزُونُ[٤]

ـ أسماء الأحيان: ذكر سيبويه أنّ «غدوة»، و«بُكْرَة» جُعلا معرفتين اسمًا لقطعة من اليوم الذي جعلا له، كما أنّ «أسامة» للأسد اسم معروف، تقول: «أتيتك غدوةَ يا هذا وبكرةَ يا هذا»، تريد: «غداة يومنا»، و«بكرة يومنا»، فلمّا جُعلا اسمين معروفين لم ينصرفا في المعرفة؛ لأن فيهما تاء التأنيث. وبعض العرب يجعلهما نكرتين، فيقول: «أتيتك غدوةً وبكرةً»، يريد: غدوة من الغدوات وبكرة من البكرات، وفي الآية: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿٦٢﴾﴾ [مريم: الآية ٦٢]، جاءت «بكرة» تجمع أيّامهم، فكأنه قال: «لهم في بكرة كلّ يوم وعشيّته رزقه»، فهما ليستا بمنزلة ما يراد به اليوم الواحد. وأمّا «صحوة»، و«غداة»، و«عشية» فنكرات بدليل القول: «في الصحوةِ والغداةِ والعشيّة»، ولا يقال: «في الغدوة والبكرة»، ولذلك تصرف، وبعضهم لا يصرفها فيجعلها بمنزلة «بكرة»[٥].

وأمّا «سحر» فقد سبق الكلام عليها وتبيان متى تصرف ومتى لا تصرف في النقطة الخامسة من هذا الفصل.

* * *

وعلّل سيبويه عدم صرف العلم المؤنّث بقوله: «إنّ الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختصّ بعد، فكل مؤنّث شيء، والشيء يذكّر، فالتذكير أوّل، وهو أشدّ تمكّنًا، كما أنّ النكرة هي أشد تمكّنًا من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرة، ثم تعرّف. فالتذكير قبل، وهو أشدّ تمكّنًا عندهم. فالأول هو أشدّ تمكّنًا عندهم. فالنكرة تعرّف بالألف واللام والإضافة، وبأن يكون علمًا، والشيء يختصّ

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥٨؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٦؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦٣.
(٢) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥٩ـ ٢٦٠.
(٣) المصدر نفسه ٣/ ٢٦٦ـ ٢٦٧.
(٤) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٦٠؛ والبغدادي: خزانة الأدب ٤/ ٣٨٦. وذكر عبد السلام هارون أنّ البيت في الصفحة السابعة من ديوانه المخطوط في دار الكتب (سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٦٠، الهامش). والشاهد فيه قوله «ليت» حيث أعربها؛ لأنه جعلها اسمًا للحرف، أو اسمًا للكلمة في لغة من يؤنّث الحروف، ويجيز الصرف وعدمه.
(٥) انظر سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٩٣ـ ٢٩٤؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٢٧٩ـ ٣٨٠، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٩٨.

بالتأنيث، فيخرج من التذكير، كما يخرج المنكور إلى المعرفة»[١].

وإلى مثل هذا التعليل يذهب الزجّاج بقوله: «وإنما لم تصرف جميع ما ذكرنا في هذا الباب؛ لأن التأنيث فرع من التذكير، والتذكير هو الأصل»[٢].

ويصل التعليل الفلسفي المنطقي إلى أوجه عند الأزهريّ، فيعلّل منع العلم المؤنّث المختوم بالتاء بوجود العلميّة في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه، وهي ملازمة له، ومن ثمّ لم تؤثّر في الصفة، نحو: «قائمة»؛ لأنها في حكم الانفصال، فإنّها تارةً تُجرّد منها، وتارة تقترن بها[٣]. ويعلّل منع صرف العلم المؤنّث الزائد على ثلاثة أحرف بتنزيل الحرف الرابع منزلة تاء التأنيث[٤]، كذلك يعلّل عدم صرف المؤنّث الثلاثي المحرّك الوسط لفظًا[٥]، نحو: «سَقَر»، بإقامة حركة وسطه مقام الحرف الرابع[٦]. وأما المؤنّث الثلاثيّ الأعجميّ فقد علّل منعه من الصرف بأنّ «العجمة لمّا انضمّت إلى التأنيث والعلميّة تحتّم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي؛ لأنها، هٰهنا، لم تؤثّر منع الصرف، وإنما أثّرت تحتّمه»[٧].

ويرى إبراهيم مصطفى أنّ النحاة أخطأوا في عدّ التأنيث من موانع الصرف، وذلك لأنّ أكثر هذا الباب استعمالاً أسماء البلاد وأسماء القبائل، وهي ترد منوّنة وغير منوّنة[٨]. وهو يرى «أنّ مناط التنوين وعدمه القصد إلى معيَّن، فقد يقول الشاعر: «قريش»، وهو يعني هذا الجمع المحدَّد المشار إليه، فلا ينوّن، وقد يريد من «قريش» هذه الجماعات الكثيرة التي لا يرمى إلى تعيينها والإحاطة بأوّلها وآخرها فينوّن، فملاك التنوين إرادة التعيين»[٩].

والناظر في هذه التعليلات يرى أنها تعود إلى المنطق الفلسفي لا إلى أسباب لغويّة صرفة، وأنها بعيدة كلّ البعد من تفكير العرب، عندما نطقوا بلغتهم. ولو كانت صحيحة لما جاز الصرف وتركه في الكثير من الأعلام المؤنّثة، كالعلم الثلاثيّ الساكن الوسط لفظًا، نحو: «هند»، والثلاثيّ المحرَّك الوسط تقديرًا، نحو: «نار» (علم على امرأة)، والثلاثي الأعجمي، نحو: «جور»، والعلم الثنائي اللفظ، نحو: «يد» وأسماء القبائل، والأحياء، والبلدان، وأسماء سور القرآن الكريم... هذا

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٤١-٢٤٢.
(٢) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٩.
(٣) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٧.
(٤) المصدر نفسه ٢/٢١٧.
(٥) أما المؤنّث الثلاثي الساكن الوسط فقد سبق القول إنه يجوز فيه الصرف وتركه.
(٦) المصدر نفسه ٢/٢١٧.
(٧) المصدر نفسه ٢/٢١٨.
(٨) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص ١٨٣.
(٩) المرجع نفسه. ص ١٨٤.

بالإضافة إلى اضطرابهم الشديد في هذا الباب، فالكوفيّون، كما سبق القول يجعلون العلميّة وحدها علّة تستقل بمنع الصرف[(١)]، وابن الأنباري يجيز في المؤنّث الثلاثي المحرّك الوسط الصرف وتركه[(٢)]، وكذلك يجيزهما بعضهم في العلم الثلاثي المنقول من المذكّر إلى المؤنّث[(٣)].

ولم يفت النحاة الأعلام المؤنّثة التي يجوز فيها الصرف وتركه، ولكنهم بدل أن يراجعوا قواعدهم، ويعودوا عن تعليلاتهم، تمادوا في هذه التعليلات، فعندما اصطدموا بشواهد عربيّة كثيرة ورد فيها العلم المؤنّث الثلاثي الساكن الوسط غير الأعجمي، وغير المذكّر الأصل مصروفًا، أجازوا فيه الصرف وتركه، وعلّلوا الصرف بخفّة لفظه التي قاومت إحدى علّتي منعه، وهما: التأنيث والعلميّة، وعلّلوا ترك الصرف فيه ببقاء هاتين العلّتين[(٤)].

كذلك عندما وجدوا أنّ أسماء القبائل، والأحياء، والبلدان، تُصرف حينًا وتمنع من الصرف حينًا آخر، اضطروا إلى الزعم أنّ اسم القبيلة أو الحيّ إذا أُريد منه القبيلة والجماعة منع التنوين، وإذا أُريد منه الجمع والقوم صُرف، وأنّ أسماء البلدان إذا قُصد فيها إلى أسماء البقع مُنعت من الصرف، وإذا قصد إلى المكان صرفت. وهذا تعسّف ظاهر من قِبَل النحاة لا يظنّ عاقل أنّ العرب فكّروا به عندما نطقوا بلغتهم صارفين أسماء القبائل والأحياء والبلدان حينًا، ومانعين إيّاها من الصرف حينًا آخر. وممّا ينقض كلامهم قول الشاعر (من الكامل):

وَهُمُ قُرَيْشُ الأَكْرَمُونَ إذَا انْتَمَوا
طَابُوا أُصُولاً في العُلَى وَفُرُوعَا[(٥)]

فلو أنّ منع صرف «قريش» كان بنيّة التأنيث، وأنّها القبيلة، أو الجماعة، أو البطن، لم يستقم وصفها بجمع المذكّر السالم «الأكرمون».

وأمّا تعليل إبراهيم مصطفى القائل إنّ مناط التنوين وعدمه القصد إلى معيَّن، فينقضه مجيء الكثير من الأعلام المؤنّثة في الشعر العربي الذي يُحتجّ به والقرآن الكريم مصروفة، ويقصد بها، مع ذلك، الإشارة إلى معيّن، وإذا كان إبراهيم مصطفى يستطيع التحفّظ على الأعلام المؤنّثة الواردة في الشعر العربي مصروفة بحجّة أنّ الشاعر، إذا اضطرّ، يجوز له صرف ما لا ينصرف، فهو لم يستطع

(١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧٠ـ ١٧١.
(٢) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٠؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٩؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣١؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٧، ٢١٨، وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٣٧.
(٣) المصادر نفسها، وكذلك الأجزاء والصفحات.
(٤) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٥٠؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٨.
(٥) ورد البيت بلا نسبة في إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٤، ولم يذكره عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية، ولا حنا جميل حداد في معجم شواهد النحو الشعريّة (دار العلوم، الرياض (ط ١)، ١٩٨٤م).

تعليل صرف «سبأ»[١] و«عاد»[٢] في القرآن الكريم.

١٤ ـ العلم الأعجميّ الممنوع من الصرف وتعليل منعه:

يمنع النحاة العلم الأعجميّ من الصرف بالشروط التالية:

١ ـ أن يكون رباعيًا فأكثر، فإن كان ثلاثيًا صرف سواء أكان ساكن الوسط، نحو: «لوط»، و«نوح»، أو محرّك الوسط، نحو «شتَر»[٣]. ومنهم من أجاز في الثلاثي الساكن الوسط الصرف ومنعه[٤]. ولم يرد العلم الأجنبي الثلاثي الساكن الوسط إلاّ مصروفًا في القرآن الكريم، ومنه الآية: ﴿وَإِنَّ لُوطًا لَّمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [الصّافات: الآية ١٣٣][٥]، والآية: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [الأعراف: الآية ٥٩][٦]، ولم أقع عند من يجيز الصرف ومنعه في العلم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط على شاهد واحد يدعم إجازته.

٢ ـ أن يكون العلم الأعجمي عَلَمًا في لغته الأعجميّة. وأمام هذا الشرط انقسم النحاة ثلاث فئات:

أ ـ فريق يشترط هذا الشرط، ويضمّ معظم النحاة، ومنهم: سيبويه، والمبرد، والزجاج، وابن يعيش، وابن مالك، وابن عقيل، وابن هشام، وغيرهم[٧]. وقد جمع ابن مالك الشرطين السابقين بقوله (من الرجز):

والعجمِيُّ الوَضْعِ والتَّعْرِيفُ مَعْ
زيْدٍ عَلَى الثَّلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ[٨]

وعند هذا الفريق، أنه إذا سمّي باسم من أسماء الجنس الأعجميّة، نحو: «ديباج»،

---

(١) وردت مصروفة في الآيتين:
أ ـ ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢].
ب ـ ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ﴾ [سبأ: ١٥].

(٢) وردت مصروفة أربعًا وعشرين مرّة، ومنها الآية: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ﴾ [هود: ٦٠]، والآية: ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ المرسَلِين﴾ [الشعراء: ١٢٣]، والآية: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴿٥٠﴾﴾ [النجم: ٥٠]. (انظر: محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص ٤٩٣).

(٣) شتر: اسم لقلعة من أعمال أرّان، وأران: إقليم بولاية أذربيجان.

(٤) من هؤلاء عيسى بن عمر الثقفي، وابن قتيبة، والجرجاني، والزمخشري (ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٥؛ وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ص ٥٩٣؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٩).

(٥) وانظر مسرد الآيات التي وردت فيها كلمة «لوط» في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي. ص ٦٥٤.

(٦) وانظر مسرد الآيات التي وردت فيها كلمة «نوح» في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي ص ٧٢٢ـ ٧٢٣.

(٧) انظر على التوالي: سيبويه: الكتاب ٣/ ٣٣٤ـ ٣٣٥؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٢٥؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٥؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٦؛ وابن مالك: الألفية. ص ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٢؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٨ـ ٢١٩.

(٨) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٢.

و«جاموس»، و«ياسمين»، و«لجام»، و«فيروز»، و«فرند»، و«إبريسم»، و«آجرّ»، فإنّ العلم يُصرف إلاّ أنْ يمنعه من الصرف ما يمنع العربي، وهذا هو الرأي الشائع في كتب النحاة[1].

ب ـ فريق، منه الشلوبين وابن عصفور وغيرهما[2]، يفصّل في هذه المسألة فيرى أن أسماء الأجناس الأعجميّة إذا كانت قد نُقلت إلى اللغة العربية نكرات لا أعلامًا، نحو: «ديباج»، و«لجام»، و«فيروز»، و«ياسمين»، و«فرند»، و«إبريسم»، و«آجرّ»، ثم سمّي بها، فلا تُمنع من الصرف[3]، وأما إذا نُقلت إلى العربية، واستُعملت أول استعمالها في العربية أعلامًا، فإنها تُمنع من الصرف، نحو: «بندار»، وهو اسم جنس في الفارسية لتاجر المعادن، وللتاجر الذي يخزن البضائع إلى زمن الغلاء، ونحو: «قالون»، وهو في الروميّة اسم جنس للشيء الجيّد، والكلمتان أعجميّتان واسما جنس، وقد نقلهما العرب إلى لغتهم علمين في أوّل استعمالهما العربي، فيمنع صرفهما[4].

جـ ـ فريق يذهب إلى أنه لا داعي لاشتراط العلميّة في لسان الأعاجم قبل نقله علمًا إلى لغتنا[5]، فيمنع من الصرف كل علم أعجميّ سواء أكان علمًا في لغته الأعجميّة أم غير علم، وسواء استُخدم في أوّل استعماله في العربيّة علمًا أو غير علم. وقد رأى هذا الفريق، عن حقّ، أن اشتراط العلمية يتطلّب بالضرورة معرفة كل اللغات الأجنبية التي استعارت منها لغتنا بعض الأسماء، كما يتطلّب معرفة العلم وغير العلم فيها، وهذان الأمران مستحيلان على طالب العربية، وخاصة أنّ اللغات الأجنبية تتجاوز المئات. زِدْ على ذلك أنه على رأي الفريق الثاني يجب بالإضافة إلى معرفة كون الكلمة الأعجمية علمًا في لغتها أم غير علم، أن يعلم طالب العربية ما إذا كانت الكلمة الأعجمية المعربة قد استُعملت أوّل استعمالها في العربية علمًا أم غير علم، مما يزيد الأمر تعقيدًا، إذ يستلزم القيام بدراسات لغويّة وتاريخية، كل ذلك لمعرفة ما إذا كانت هذه الكلمة أو تلك مصروفة أم غير مصروفة.

ولعلّ رأي هذا الفريق هو الأولى بالاتباع؛ لأنّ فيه من التيسير الشيء الكثير دون أن يسيء إلى لغتنا العربيّة ألبتّة. وما يعضده أنّ الذين اشترطوا العلميّة في لغة العَلَم الأعجميّ لم يأتوا بشاهد واحد يثبت هذا الاشتراط، كما أنّ الاختلاف بين الفريق الأول والفريق الثاني

(١) بخلاف ما يذهب إليه عباس حسن في كتابه النحو الوافي ٤/ ٢٤٢؛ إذ يرى أن رأي الفريق الثاني هو الأشيع.
(٢) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٨ـ ٢١٩؛ ويس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٨؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٢.
(٣) الآ بما يمنع العلم العربي من الصرف. ويلاحظ أنه في هذا النوع من الأسماء لا اختلاف بين رأي الفريق الأول ورأي الفريق الثاني.
(٤) وهنا الاختلاف بين الفريق الأول والفريق الثاني.
(٥) عباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٣.

حول صرف كلمة «بندار»، و«قالون» (عَلَمين على مذكَّرين)، فيصرفان حسب الفريق الأول؛ لأنهما ليسا علمين في لغتيهما الأعجميتين، ويمنعان من الصرف حسب الفريق الثاني؛ لأنهما استُخدما علمين في أوّل استخدامهما في لغة العرب، هذا الاختلاف لا يمكن الفصل فيه استنادًا إلى لغة العرب، ذلك أن أيًا من الفريقين لم يأتِ بشواهد تدعم رأيه[(١)].

ومن الأعلام الأعجميّة المستوفية لشرطي المنع: «إبراهيم»، و«إسحاق»[(٢)]، و«يعقوب»[(٣)]، و«هارون»، و«داود»، و«سليمان»، و«أيوب»، و«يوسف»، نحو الآيات: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [الأنعام: الآيات ٨٣-٨٦].

وأسماء الملائكة كلها ممنوعة من الصرف للعلميّة والعجمة[(٤)] إلاّ «مالكًا»، و«منكرًا»، و«نكيرًا»، «فهذه الثلاثة مصروفة؛ لأنها عربية، وأمّا «رضوان» فممنوع من الصرف للعلميَّة والزيادة.

وأسماء الأنبياء ممنوعة أيضًا من الصرف[(٥)] إلاّ «محمدًا»، و«صالحًا»، و«شعيبًا»[(٦)]، و«هودًا»، و«لوطًا»، و«نوحًا»، و«شيثًا»[(٧)]،

---

(١) قال الشيخ يس: «... وقد يقال إن صرفت العرب «لجام»، و«قالون» مسمى بهما فالوجه ما قاله سيبويه، وإن لم تصرفه فالوجه ما قاله ابن عصفور، ولعلَّهم لم يحفظوا عن العرب شيئًا في ذلك فوقع الخلاف، أو تكون العرب اختلفت في ذلك» (يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٨-٢١٩).

(٢) يقول المبرد: لو سميت بـ«إسحاق» تريد المصدر من قولك: «أسحقه الله إسحاقًا» لا تصرف (المبرد: المقتضب ٣/ ٣٢٦).

(٣) يقول المبرد: لو سميت بـ«يعقوب» تعني ذكر القبج (الحجل) لانصرف؛ لأنه عربي على مثال «يربوع» (المبرد: المقتضب ٣/ ٣٢٥).

(٤) من هذه الأسماء «جبريل»، و«ميكائيل»، و«إسرافيل»، و«هاروت»، و«ماروت»، و«عزرائيل». وقد وردت لفظة «جبريل» ثلاث مرّات في القرآن الكريم (انظر: محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص ١٦٣)، ومنها الآية: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧]، وأمّا «ميكائيل» أو «ميكائل» أو «ميكال» على اختلاف في القراءة فقد ورد في الآية: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [البقرة: ٩٨]. وأما «إسرافيل» فلم أقع عليها في القرآن الكريم. وأما «هاروت»، و«وماروت» فقد وردا في الآية: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

(٥) من هذه الأسماء ما ورد قبل قليل: «إبراهيم»، و«إسحاق»، و«يعقوب»، و«داود»، و«سليمان»، و«أيوب»، و«يوسف»، و«هارون»...

(٦) تصرف «محمد»، و«صالح»، و«شعيب»؛ لأنها أعلام عربية (سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٣٥؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٢١).

(٧) تُصرف «هود»، و«لوط»، و«نوح»، و«شيث»؛ لأنها أعجميَّة ثلاثية (سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٣٥).

وسبب المنع العلميّة والعجمة.

وأمّا «موسى» اسم النبيّ، فممنوع من الصرف؛ لأنه أعجميّ[١]. وأما لفظ «موسى» اسم الأداة المعروفة، فيصحّ صرفه ومنعه، أما الصرف فعلى اعتباره من «أوْسَيْتُ رأسه» إذا حلقته، فالرأس موسى، كـ«معطى»، وأمّا منع الصرف، فعلى اعتباره من «أسَوْتُ» بمعنى: «أصلحت»، أو من «ماس يميس» فوزنه «فُعْلى»[٢]، ومُنع الصرف لألف التأنيث المقصورة[٣]. وأما «عيسى» فأعجمي أيضًا، ويجوز أن يكون «فُعْلى» والألف فيه ألف إلحاق، واشتقاقه من شيئين، أحدهما: «العَيْسُ»؛ وهو ماء الفحل، وثانيهما: «عاس يعوس إذا قام بالشيء»، وهو، على الوجهين ممنوع من الصرف[٤].

وأما «إبليس» فمنهم من اعتبره أعجميّ الأصل، فمنعه من الصرف، ومنهم من اعتبره عربي الأصل مشتقًا من «الإبلاس»، أي: الإبعاد، فمنعه من الصرف، أيضًا، ولكن للعلميّة وشبه العجمة[٥]؛ لأن العرب لم تسمّ به أصلاً، فكأنه من غير لغتها، بالرغم من أنّ صيغته لها نظائر أصلية في العربيّة، مثل: «إكليل»، و«إقليم». ومن شواهد منعه الآية:

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٤][٦].

* * *

يلفت نظر الباحث في تعليل النحاة لمنع العلم الأعجمي من الصرف أنّ سيبويه يعلّل هذا المنع بعدم تمكّنه من لغة العرب، أي باستثقاله، كما أنه يعلّل صرف «نوح»، و«هود»، و«لوط» بخفّتها، فالتعليل، عنده، لفظيّ بحت، يقول: «اعلمْ أنّ كل اسم أعجميّ أُعرب وتمكّن في الكلام، فدخلته الألف واللام صار نكرة، فإنك إذا سمّيت به رجلاً صرفته، إلاّ أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربي. وذلك نحو: «اللجام»، و«الديباج»، و«اليَرَنْدج»، و«النيروز»، و«الفرِند»، و«الزنجبيل»، و«الأرَنْدَج»، و«الياسمين»، فيمن قال: ياسمينٌ[٧]، كما ترى و«السُّهريز»، و«الآجرّ»... وأمّا «إبراهيم»، و«إسماعيل»، و«إسحاق»، و«يعقوب»، و«هرمز»، و«فيروز»، و«قارون»، و«فرعون» وأشباه هذه الأسماء، فإنها لم تقع في كلامهم إلاّ معرفة على حدّ ما

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢١٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣١. وذهب عباس حسن إلى أنه ممنوع من الصرف لأنه ورد في السماع الأغلب كذلك (عباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٥).

(٢) إذا كان من «أسَوْتُ»، فأصله: «مُؤْسَى» الآ أن الهمزة إذا سُكّنت وقبلها ضمّة وخُفّفت أُبدلت واوًا فألزمت هذه اللفظة تخفيف الهمز. وإذا كان من «ماس يميس»، فأصله: «ميسى» فقلبت الياء واوًا لوقوعها بعد ضمّة.

(٣) الزجاج: «ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣١؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٥.

(٤) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢١٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣١.

(٥) ابن منظور: لسان العرب (بلس)؛ والزبيدي: تاج العروس (بلس)؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٥.

(٦) وقد وردت لفظة إبليس إحدى عشرة مرة في القرآن الكريم. (محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص ١٣٤).

(٧) ثمّة لغة ثانية تعرب «ياسمين» إعراب جمع المذكر السالم، فترفعه بالواو وتنصبه وتجره بالياء.

كانت في كلام العجم، ولم تمكّن في كلامهم كما تمكّن الأول، ولكنها وقعت معرفة، ولم تكن من أسمائهم العربية، فاستنكروها، ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية كنهشلٍ وشعثم، ولم يكن شيء منها قبل ذلك اسمًا يكون لِكل شيء من أمّة. فلمّا لم يكن فيها شيء من ذلك استنكروها في كلامهم. وأما «نوح»، و«هود»، و«لوط» فتنصرف على كل حال لخفّتها»[1].

وعَلّل المبرّد عدم صرف العلم الأعجمي «لامتناعه، بالتعريف الذي فيه، من إدخال الحروف العربيّة عليه... لأنك لا تقول: الفرعون»[2].

وأما النحاة المتأخّرون فعلّلوا عدم صرفه، لاجتماع علّتين فيه: واحدة تعود إلى المعنى، وهي علّة العلميّة، وأخرى تعود إلى اللفظ، وهي علّة العُجْمة[3]، فأشبه الفعل الذي تجتمع فيه علّتان: معنويّة؛ لأنه يحتاج إلى الاسم، ولفظيّة؛ لأنه مشتقّ من الاسم، ولمّا أشبه الفعل حُرم، كالفعل، من التنوين والجرّ[4].

والناظر في هذا التعليل يرى أنه بعيد عن طبيعة العربي الجاهلي الذي لا نظنّ أنه فكّر في هاتين العلّتين عندما منع «إبراهيم» ونحوه من الصرف، وهو مردود من ناحيتين: أولاهما: أنّ الكلمة الغريبة قد تُنقل إلى اللغة وتُستعمل اسمًا أو علمًا، ولكنها لا تسلك مسالك الفعل حتى تصاغ صوغ الأفعال فيها، وتخضع لتصريفها، وذلك ما لا يكون للكلمة حتى يكرّر استعمالها، وتنسى عجمتها، وتسلك مسلكًا يؤهّلها في اللغة الجديدة، فأولى بالعجمة أن تكون عنوان الاسميّة لا الفعليّة»[5].

وثانيتهما: أنّ الأعلام الأعجميّة الثلاثيّة الساكنة الوسط، نحو: «نوح» أو المفتوحة الوسط، نحو: «شَتَرَ» تُصرف رغم وجود العلّتين فيها، فكيف تبقى العلّة وينتفي المعلول؟

والذي نراه أنّ الأعلام الأعجميّة إنما منعت من الصرف لثقلها في اللفظ، فهي غريبة على لسان العربي، وكل ما كان غريبًا على اللسان يكون النطق به أصعب من النطق بما اعتاده اللسان، ونظرًا إلى ثقلها لم ينوّنها العرب، أي: لم يزيدوا ثقل التنوين عليها، ولم يدخلوا الكسر فيها، بل جرّوها بالفتحة عوضًا من الكسرة، لأنّ الفتحة أخفّ من الكسرة؛ بل هي أخفّ الحركات جميعًا. ويعضد رأينا أنّ الأعلام الأعجميّة الثلاثيّة، وهي خفيفة في النطق نظرًا إلى قلّة عدد أحرفها، تصرف، وأنّ أسماء الأجناس

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٣٤ـ ٢٣٥.
(٢) المبرّد: المقتضب ٣/ ٣٢٥.
(٣) لأن المعجمة، كما يقول ابن يعيش، دخيلة على كلام العرب؛ لأنها تكون أوّلاً في كلام العجم ثم تعرب، فهي ثانية له وفرع عليه (ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٦).
(٤) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٥؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٨.
(٥) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٦٧ـ ١٦٨.

الأعجميّة إذا استخدمت نكرات في اللغة العربية وشاع استخدامها خفّت في اللفظ، ولذلك تُصرف إن سُميّ بها على رأي الفريق الثاني من النحاة الذي أشرنا إليه. وتُمنع من الصرف إن لم تُستخدم نكراتٍ في العربيّة في أوّل استعمالها، فلم يشع استعمالها، ولم تخفّ في النطق. وهذا الرأي لا أدّعي لنفسي فيه فضلاً، فهو رأي سيبويه السابق الذكر مع بعض التوضيح والتفصيل.

و ـ العلم المُوازن للفعل الممنوع من الصرف وعلّة منعه:

يُمنع العلم من الصرف إذا كان موازنًا للفعل الماضي أو المضارع أو الأمر. والعلم الموازن للفعل ثلاثة أنواع[1]:

أ ـ العلم الذي على وزن يخصّ الفعل، أي: الذي على وزن لا يوجد في غير الفعل، ويكون خاصًّا:

ـ بالفعل الماضي وحده دون مرفوعه[2]، كالماضي الذي على وزن «فعّل»، نحو: «هَذَّبَ»، وكالماضي المبني للمجهول، نحو: «كُتب»، و«قُوتل»، والماضي المبدوء بهمزة وصل، أو بتاء زائدة للمطاوعة أو لغير المطاوعة، نحو: «امْتَثَلَ»، و«تقاتل»، و«تكلّم».

ـ بالفعل المضارع وحده دون مرفوعه إذا كان الوزن من غير الثلاثي[3]، نحو: «يُدحرجُ»، و«يَستعلمُ».

ـ بفعل الأمر وحده دون فاعله إذا كان الوزن من غير الثلاثي، نحو: «دَحْرِجْ»، و«اَسْتَعْلِمْ»، إلاّ الأمر الدالّ على المفاعلة، فإنه ليس خاصًّا بالفعل ولا غالبًا فيه، نحو: «قاتِلْ»، و«قاوِمْ»، فإنّ الأسماء التي على وزنه كثيرة، نحو: «راكب»، و«صاحب»[4].

وكلّ هذه الأفعال وأمثالها، إذا صارت دون مرفوعها أعلامًا منقولة، تمنع من الصرف، وتصير همزة الوصل، إن وُجدت في أوّلها، همزة قطع[5].

ولا يخرج الصيغة عن اختصاصها بالفعل أن يكون العرب قد استعملوها قليلاً في غيره، كاستعمالهم صيغة الماضي الذي على وزن «فَعَّلَ» علمًا، نحو: «خَضَّم» في قول الراجز:

لَـوْلا الإلٰـهُ مـا سَـكَـنّـا خَـضَّـمَـا[6]

---

(١) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٠؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٧ـ ٢٤٩.

(٢) إذا نُقل الفعل مع مرفوعه (الفاعل أو نائبه) إلى العلميّة، فإنّ العلم يصبح جملة محكيّة، فلا يمنع من الصرف.

(٣) لأنه من غير الثلاثي يكون على وزن يكاد يختصّ بالفعل دون غيزه الاّ نادرًا.

(٤) عباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٧ـ ٢٤٨.

(٥) إذا كان العلم منقولاً عن اسم أوّله همزة وصل، نحو: «اقتدار»، فإنها لا تتحوّل إلى همزة قطع.

(٦) الرجز بلا نسبة في ابن جني: الخصائص ٣/ ٢١٩؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٣٠، ٦٠؛ وياقوت الحموي: معجم البلدان ٢/ ٣٧٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٩. و«خضم» في الشاهد موضع في بلاد تميم، وسمّي به رجل تميمي. وقال ياقوت: لم يجيء على بناء «فَعَّل» من الأعلام سوى «خَضَّم» السابق الذكر، و«عَثَّر» (اسم ماء)، و«بَقَّم» (اسم فرس)، و«شَمَّر» (اسم فرس)، و«شَلَّم» (موضع بالشام)، و«بَذَّر» (اسم ماء)، و«خَوَّد» اسم موضع، و«خَمَّر» اسم موضع من أراضي المدينة.

أو كاستعمالهم نادرًا صيغة المبني للمجهول علمًا، نحو: «دُئِل» (علم على قبيلة)، أو صيغة المضارع، نحو: «تَعِزّ» (اسم مدينة في اليمن). وكذلك لا يخرجها عن اختصاصها بالفعل أن يكون لها نظير في لغة الأعاجم، نحو: «بَقَّم» (علم صِبْغ)، و«طُسِجَ» (علم على نبات)[1].

ب ـ العلم الذي على وزن مشترك بين الاسم والفعل، ولكنه أكثر في الفعل، نحو صيغة: «إفْعِل»، نحو: «إثْمِد» (حجر الكحل)، وصيغة «إفْعَلْ»، نحو: «إصبَع» (علم على رجل)، وصيعة «أُفعُلْ»، نحو: «أُبلُم» (نوع من البقل)[2].

وعلى هذا النوعين اقتصر ابن مالك، فقال (من الرجز):

كَـذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَـخُـصُّ الـفِـعْـلا
أو غَـالِـبٍ: كَـأَحْـمَـدٍ، ويَـعْـلَـى

جـ ـ العلم الذي على وزن مشترك بين الاسم والفعل، وشائع فيهما معًا، ولكنه أنسب وأليق بالفعل، لاشتماله على زيادة تدلّ على معنى في الفعل، ولا تدلّ على معنى في الاسم، نحو: «أفْكَل» (الرعشة والرعدة: و«أَكْلُب» (جمع «كلب»)، و«تَتْفُل» (علم على الثعلب) فإنها على وزن «أَلْعَب»، و«أَدْرُس»، و«تَكْتُب» لكنّ الهمزة والتاء في الأسماء الثلاثة لا تدلّ على معنى في حين أنّ الهمزة في «ألعب»، و«أدرس» تدلّ على المتكلّم، والتاء في «تكتب» تدلّ على المخاطب أو على المؤنّثة الغائبة[3]. و«لا بدّ من كون الوزن لازمًا باقيًا في اللفظ على حالته الأصليّة غير مخالف لطريق الفعل، فخرج بالقيد الأوّل، وهو اللزوم، نحو: «امرىء»، فإنه في الرفع نظير «اكتُب»، وفي النصب نظير «اذْهَب»، وفي الجرّ نظير «اضْرِب» فلم يلزم وزنًا واحدًا في الأحوال الثلاثة، ولم يبقَ على حالة واحدة، ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه، والفعل لا إتباع فيه. وخرج بالقيد الثاني، وهو البقاء على حالته الأصليّة، نحو: «رُدَّ»، و«قيل»، و«بيع» مبنيّة[4] للمفعول، فإنها لم تبقَ على حالتها الأصليّة، فإن أصلها «فُعِل» بضمّ الفاء وكسر العين، ثم دخلها الإدغام والإعلال، فالإدغام في «رُدَّ»، والإعلال بالنقل والقلب في «قِيل»، وبالنقل فقط في «بِيع»، وصارت صيغة «رُدَّ» بمنزلة صيغة «قُفْل» بضمّ القاف وسكون الفاء، وصيغة «قيل» و«بيع» بمنزلة صيغة «دِيك». . . فوجب صرفها لذلك. ولو سمّيت بـ«ضُرْب» بضمّ الضاد وسكون الراء حال كونه مخفّفًا من

---

(١) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٩ـ ٢٢٠؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٣؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٧ـ ٢٤٨.

(٢) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٠؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٣؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٨.

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٠؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٨ـ ٢٤٩.

(٤) في الأصل: مبنيّان.

«ضُرِب» بضم الضاد وكسر الراء، انصرف اتّفاقًا؛ لأنّ التخفيف سابق على التسمية وإنما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية، هل ينزل منزلة الأصلي أم لا؟ وذلك كما لو سمّيت بـ«ضُرِب» بضمّ أوّله وكسر ما قبل آخره، ثم خفّفته بتسكين ما قبل آخره، فإذا فعلت ذلك انصرف أيضًا عند سيبويه؛ لأنّه، عنده، كالسكون الأصلي، واختاره ابن مالك، وخالفه المبرد والمازني، ومن وافقهما، فمنعوه من الصرف؛ لأنه تغيير عارض بعد التسمية. وخرج بالقيد الثالث، وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل، نحو: «أَلْبُب» بالضم في الباء الموحّدة فيما رواه الفرّاء جمع «لُبّ»، بضم اللام وتشديد الباء الموحّدة، وهو العقل، وجمع «لُبّ» على «أَلْبُب» قليل، والأكثر أن يجمع على «ألباب». ويقال: «بنات أَلْبُب»: عروق في القلب تكون منها الرقّة. و«ألبب» حال كونه علمًا ينصرف؛ لأنّه قد باين الفعل بالفكّ، قاله أبو الحسن الأخفش، وخولف، فعن سيبويه منع الصرف لوجود الموازنة بـ«أَكْتُب»، ولأنّ الفكّ رجوع إلى أصل متروك، فهو كتصحيح «استحوذ»، وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل إجماعًا، ولأنّ الفكّ قد يدخل الفعل لزومًا كـ«أشدِدْ به» في التعجّب، وجوازًا كـ«ارْدُدْ»، و«لم يردُدْ»، وشذوذًا كـ«ضَبِبَ البلد»، و«أَلِل السقاء» إذا تغيّرت رائحته»[1].

ولا يُمنع العلم من الصرف، إذا كان على وزن هو أَوْلى بالاسم، نحو: «عامر»، فإنه، وإن وُجد في الفعل كـ«ضارب» (الأمر من «ضارَبَ»)، إلاّ أنه في الاسم أَوْلى لكونه فيه أكثر. وكذلك لا يمنع العلم من الصرف إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء من غير ترجيح لناحية الفعل، نحو: «شَجَر» (علم على ذَكَر) الذي يوازن «ضَرَبَ»، ونحو: «جَعْفَر» الذي يوازن «دحرج»[2]. ومذهب عيسى بن عمر الثقفي عدم صرف العلم الذي على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال وأنّ كل فعل ماضٍ سُمّي به، فإنّه لا ينصرف إلاّ إذا كان فارغًا من فاعله، واحتجّ على مذهبه بقول سحيم بن وثيل اليربوعي[3] (من الوافر):

أَنَـا ابْـنُ جَـلا وطَـلاّعُ الـثَّـنَـايَـا
مَـتَـى أَضَـعِ الـعَـمَـامَـةَ تَـعْـرِفُـونِـي[4]

---

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٠- ٢٢١؛ وانظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٦؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٥٠- ٢٥١.

(٢) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢١.

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢١؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٩.

(٤) الشاهد مع نسبته في سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٠٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢١؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/ ٣٥٦؛ والبغدادي: خزانة الأدب ١/ ١٢٣، ٢/ ٣١٢؛ وبلا نسبة في الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٠؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٧. وابن جلا: واضح مكشوف لا يخفى مكانه. والثنايا: جمع ثنية، وهي الطريق في الجبل. والشاهد فيه قوله: «ابن جلا» حيث لم يصرف «جلا»، وهو، عند عيسى بن عمر، منقول عن فعل خال من فاعل.

وردّ عليه بأنه يحتمل أن يكون سمّي بـ«جلا» من قولك: «زيد جلا»، أي: هو، ففيه ضمير مستتر يعود على «زيد»، وهو من باب المحكيّات، فهو وفاعله جملة محكيّة كقول الشاعر (من الرجز):

نُـبِّـئْـتُ أَخْـوَالِـي بَـنِـي يَـزِيـدُ
ظُـلْـمًـا عَـلَـيْـنَـا لَـهُـمْ فَـدِيـدُ[١]

ويحتمل أن يكون ليس بعلم، بل هو وفاعله جملة في موضع خفض صفة لمحذوف، أي، أنا ابن رجل جلا الأمور، أي: كشفها[٢].

١٥ ـ التسمية بتثنية الأفعال: قال سيبويه والخليل ويونس: إنّك إذا سمّيت رجلاً بـ«ضربا» من قولك: «الزيدان ضربا»، قلت: «هذا ضربان قد جاء»، و«رأيتِ ضربين»، وإنما سمّيته بلفظ مثنى فلا بد في لفظ تثنية الأسماء من النون. وجعلت إعرابه، وإن كان واحدًا، إعراب الاثنين؛ لأن لفظك لفظ الاثنين حكاية للتثنية. ويجوز أن تقول: «هذا ضربان قد جاء»، فتجعل الألف والنون فيها بمنزلتها في «النَّقَران»، و«الجَوَلان» فلا تصرفه في المعرفة، وتصرفه في النكرة كما تفعل بـ«عُثْمان»[٣].

١٦ ـ التسمية بجمع الأفعال: قال سيبويه والخليل ويونس: إنّك إذا سمّيت رجلاً «ضربوا» قلت: «هذا ضربون قد جاء»، و«رأيت ضربين»، و«مررت بضربين» تلحق النون كما ألحقتها مع الألف؛ لأنّ لفظ الجمع في الأسماء لا يكون إلاّ بالنون كما لم تكن التثنية إلا بالنون، وجعلته كالجمع في الإعراب، كما في الآية: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾﴾ [المطفِّفين: الآيتان ١٨ ـ ١٩]، فإن جعلته معرب الآخر بمنزلة قولك: «هذا سنين»، قلت: «هذا ضربينٌ قد جاء»، و«رأيت ضربينًا قد جاء»، و«مررت بضربينٍ»[٤]. وقال الزجاج: إنّ سيبويه والخليل ويونس «قد غلطوا في قلبهم هذا الباب إلى الياء دون الواو، وكان ينبغي أن يقولوا: إنه على ضربين: من قال «سنين»، قال: «ضربين»، ومن اعتدّ بزيادة الواو والنون، قال: «هذا ضربونٌ قد جاء» مثل «زيتون»، و«مررتُ بضربونٍ»[٥].

١٧ ـ تعليل منع العلم الموازن للفعل من

---

(١) البيتان لرؤبة في ملحق ديوانه. ص ١٧٢؛ والعيني: شرح شواهد شروح الألفية ١/ ٣٨٨، ٤/ ٣٧٠؛ بلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٢٨؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٨؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢١؛ والبغدادي: خزانة الأدب ١/ ١٣٠؛ وابن منظور: لسان العرب (زيد) و(فرد). والشاهد فيه قوله: «بني يزيد»، و«يزيد» مسمّى به من قولك: «المال يزيد»، ففيه ضمير مستتر، والدليل على ذلك رفعه على الحكاية، والاّ لو كان مجرّدًا عن الضمير لجرّه بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلميّة ووزن الفعل المضارع.

(٢) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٨؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢١.

(٣) سيبويه: الكتاب: ٣/ ٢١٠؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٢.

(٤) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٠٩؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٢ـ ٢٣.

(٥) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٣.

الصرف: يعلّل سيبويه منع صرف الأسماء الموازنة للفعل بقوله: «ليس أصل الأسماء عندهم على أن تكون في أوّلها الزوائد وتكون على هذا البناء. ألا ترى أنّ «تَفعَل»، و«يَفعَل» في الأسماء قليل. وكان هذا البناء إنّما هو في الأصل للفعل، فلمّا صار في موضع قد يُستثقل فيه التنوين استثقلوا فيه ما استثقلوا فيما هو أولى بهذا البناء منه»[1].

ولم أجد هذا التعليل ولا أيّ تعليل آخر في المصادر النحويّة التي اعتمدتها، كالمقتضب للمبرد، و«ما ينصرف وما لا ينصرف» للزجّاج، وشرح المفصل لابن يعيش، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري، ولعلّ عزوف هذه المصادر عن التعليل هنا رغم منهجها التعليلي في تفسير الظواهر النحويّة إنما يعود إلى أنّ علّة موازنة الفعل لا تحتاج، عندهم، إلى تفسير وشرح كغيرها من العلل التي افترضوها والتي تقرّب الاسم من الفعل، أو لعلّ اعتبارهم خروج الاسم عن أوزانه الأصليّة علّة تضاف إلى علّة العلميّة، فيصبحان كافيين لمنع العلم من الصرف. ومهما يكن من أمر، فإنّ تعليل سيبويه يؤيده أنّ الحسّ اللغويّ يميل إلى إعطاء الشبيه حكم شبيهه، فاللسان العربي نطق بالأفعال غير منوّنة، وعندما نطق بالأعلام الموازنة للأفعال لم ينوّنها، ويؤيّده أيضًا أنّ الأعلام التي على أوزان غالبة في الأسماء تصرف، وأنّ الأعلام التي على أوزان مشتركة بين الأسماء والأفعال يجوز فيها الصرف وتركه. ويردّه كون الأسماء التي ليست أعلامًا والتي على أوزان الأفعال، نحو: «أَنْهُر» (جمع نهر) لا تُمنع من الصرف، وهو يفترض أنّ اللسان العربي قد نطق بالأفعال ردحًا من الزمن قبل النطق بالأعلام الموازنة للأفعال. وهذا أمر يحتاج إلى ما يثبته.

١٨ ـ حكم الممنوع من الصرف إذا صُغِّر:

إنّ الاسم الممنوع من الصرف يصرف، عند تصغيره، في الحالات التالية:

أ ـ إذا كان مذكّرًا من صيغ منتهى الجموع.

ب ـ إذا كان معدولاً.

ج ـ إذا كان علمًا منتهيًا بألف ونون مزيدتين.

د ـ إذا كان علمًا منتهيًا بألف الإلحاق المقصورة.

هـ ـ إذا كان علمًا على وزن الفعل، وأزال تصغيره وزن الفعل عنه.

ويبقى الاسم الممنوع من الصرف غير منصرف بعد تصغيره في الحالات التالية:

أ ـ إذا كان منتهيًا بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة.

ب ـ إذا كان وصفًا منتهيًا بألف ونون زائدتين.

ج ـ إذا كان وصفًا أصليًا على وزن «أفعل».

د ـ إذا كان علمًا مؤنّثًا.

(١) سيبويه: الكتاب ٣/١٩٧.

هـ ـ إذا كان مركَّبًا تركيبًا مزجيًا.

و ـ إذا كان أعجميًا.

ز ـ إذا كان على وزن الفعل وبقي بعد تصغيره على وزن الفعل.

هذا جملة ما يقوله النحاة في حكم الاسم الممنوع من الصرف إذا صُغِّر. والناظر في أقوالهم يرى أنهم لم يستندوا في أحكامهم إلى شواهد من كلام العرب، وإنما تخيّلوا هذه الشواهد، وأعطوا هذه الأحكام فيها، فجاءت، كما أرادوها، جارية على عللهم، مطّردة مع قياساتهم وقواعدهم التي فرضوها على اللغة.

١٩ ـ حكم الاسم المصروف إذا صُغِّر:

إذا صُغِّر العلم المصروف، وأصبح، بعد تصغيره، على وزن الفعل، نحو: «تُوَيْسِط» (تصغير «توسّط» علم على رجل)، ونحو: «تُضَيرب» (تصغير «تضارب» علم على رجل)، فإنه يمنع من الصرف، أمّا إذا لم يصبح على وزن الفعل، نحو: «تويسيط» (تصغير «توسّط» علم على رجل)، فإنه يبقى مصروفًا(١).

٢٠ ـ صرف الممنوع من الصرف في الشعر:

كثيرًا ما ورد الممنوع من الصرف مصروفًا في الشعر العربي، ومنه قول النابغة الذبياني (من الكامل):

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ وَلْيَدْفَعَنْ
جَيْشًا إِلَيْكَ قَوادِمَ الأَكْوارِ(٢)

وقول أبي كبير الهذلي (من الكامل):

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَواقِدٌ
حُبُكَ النِّطاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ(٣)

وقول امرىء القيس (من الطويل):

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ
فَقالَتْ: لَكَ الوَيْلاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي(٤)

وقوله (من المديد):

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٠٠؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٧٥ـ ٢٧٦.

(٢) ديوانه. ص ٨٦؛ وسيبويه: الكتاب ٣/ ٥١١؛ والمبرد: المقتضب ١/ ١٤٣، ٣/ ١٥٤؛ وابن جني: الخصائص ٢/ ٢٤٧؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٨٩؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ٢٢. والبيت يقوله الشاعر لزرعة بن عمرو الكلابي، وكان قد أشار على النابغة أن يشير على قومه بقتال بني أسد، وأمره بنقض حلفهم وقتالهم، فأبى النابغة هذا الغدر فتوعّده زرعة بالهجاء، فقال في هذا قصيدة منها هذا البيت. والأكوار: جمع كور، وهو الرحل بأداته. والقادمة للرحل: كالقربوس للسرج. والشاهد فيه قوله: «قصائد» حيث صرفه وهو ممنوع من الصرف.

(٣) سيبويه: الكتاب ١/ ١٠٩؛ والبغدادي: خزانة الأدب ٣/ ٤١٦؛ والعيني: شرح شواهد شروح الألفية ٣/ ٥٥٨؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٨٧؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ٢٣. والنطاق: ما تشدّه المرأة في حقوها. والمهبّل: المدعّو عليه بالهبل، وهو الثكل، وقيل: هو المعتوه الذي لا يتماسك. والشاعر يمدح رجلاً حملت به أمه وهي غير مستعدّة للفراش. وكانت العرب تزعم أن الولد إذا حملت أمه به كرهًا خرج نجيبًا. والشاهد فيه قوله: «عواقد» حيث صرفه وهو ممنوع من الصرف.

(٤) ديوانه. ص ١١٢؛ وابن هشام: مغني اللبيب ١/ ٣٧٩؛ والعيني: شرح شواهد شروح الألفية ٤/ ٣٧٤؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ٢٣. والخدر: الهودج. وعنيزة: لقب صاحبة الشاعر. ولك الويلات: دعاء عليه. ومرجلي: تاركي أمشي مترجلة. والشاهد فيه قوله: «عنيزة» حيث صرفه وهو ممنوع من الصرف.

رُبَّ رامٍ مِـــنْ بَـــنِـــي ثُـــعَـــلٍ
مُـــتْـــلِـــجٍ كَـــفَّـــيـــهِ فـــي قُـــتَـــرِهْ[(١)]

وقول الفرزدق (من البسيط):

هٰـذا ابْـنُ فـاطِـمَـةٍ إنْ كُـنْـتَ جـاهِـلَـهُ
بِـجَـدِّهِ أَنْـبِـيَـاءُ الـلّـهِ قَـدْ خُـتِـمُـوا[(٢)]

وقد يضطرّ الشاعر إلى جرّ الاسم بالكسرة دون تنوينه، نحو قول النابغة الذبياني (من الطويل):

إذا ما غَزَوا بـالـجَـيْـشِ حَـلَّـقَ فَـوْقَـهُـمْ
عَـصَـائِـبُ طَـيْـرٍ تَـهْـتَـدي بِـعَـصـائِـبِ[(٣)]

وإذا صرف الشاعر ما لا ينصرف، جرّه بالكسرة كما في بيتي امرىء القيس وبيت الفرزدق السابقي الذكر.

ويجيز النحاة جميعًا صرف الممنوع من الصرف في ضرورة الشعر[(٤)]، لكنّهم اختلفوا في إجازة صرف أفعل التفضيل في هذه الضرورة، «فذهب الكوفيّون إلى أن «أفعلَ منك» لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر، وذهب البصريّون إلى أنّه يجوز صرفه فيها.

أما الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنّ «مِنْ» لمّا اتّصلت به منعت من صرفه لقوّة اتّصالها به، ولهذا كان في المذكّر والمؤنّث والتثنية والجمع على لفظ واحد، نحو: «زيدٌ أفضل من عمرٍو»، و«هندٌ أفضل من دعدٍ»، و«الزيدان أفضل من العَمرَين»، و«الزيدون أفضل من العَمرين»، وما أشبه ذلك، فدلّ على قوّة اتّصالها به، فلهذا قلنا: لا يجوز صرفه. ومنهم من تمسّك بأنْ قال: إنّما قلنا ذلك؛ لأنّ «مِنْ» تقوم مقام الإضافة، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة، وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة؛ لأنّهما دليلان من دلائل الأسماء، فاستغنى بأحدهما عن الآخر.

وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز صرفه؛ لأنّ الأصل في الأسماء كلها الصرف، وإنّما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل، فإذا اضطرّ الشاعر ردّها إلى الأصل، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها. قال أبو كبير الهذلي (من الكامل):

---

(١) ديوانه. ص ٧٥؛ وابن عبد ربه: العقد الفريد ٣/ ٤٠٠؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ٢٣. وبنو ثعل: قبيلة من طيّىء كانت مشهورة بجودة الرماية. مثلج: مدخل. قتر: جمع قترة، وهي بيت الصائد الذي يكمن فيه للوحش لئلا تراه فتنفر منه. والشاهد فيه قوله: «ثعل» حيث صرفه، وهو ممنوع من الصرف.

(٢) ديوانه ٢/ ١٧٨؛ والبيت من قصيدة يمدح فيها زين العابدين. والشاهد فيه قوله: «فاطمة» حيث صرفه، وهو ممنوع من الصرف.

(٣) ديوانه. ص ٣٠؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٩٨؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ٢٢؛ والعصائب: الجماعة من الطير. والمعنى أنّ ممدوحي الشاعر إذا غزوا بالجيش حلّقت الجوارح من الطيور فوق القتلى من أعدائهم لتنال منهم. والشاهد فيه قوله: «عصائب» حيث اضطرّ الشاعر إلى جرّه بالكسرة دون تنوينه، وهو ممنوع من الصرف.

(٤) انظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٩٣ (طبعة دار الفكر، وقد اعتمدت هذه الطبعة في هذا المبحث؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٤؛ وابن مالك: الألفية. ص ٥٧؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٨؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٣٦ـ ١٣٧.

مِـمَّـنْ حَـمَـلْـنَ بِـهِ وهُـنَّ عَـوَاقِـدٌ
حُبُكَ النِّطاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ[١]

فصرف «عواقد» وهي لا تنصرف؛ لأنه ردّها إلى الأصل. وقال النابغة (من الكامل):

فَلْتَأْتِيَنْكَ قَصائِدٌ، وَلْيدفَعَنْ
جَيْشًا إِلَيكَ قَوادِمَ الأكْوَارِ[٢]

فصرف «قصائد»، وهي لا تنصرف؛ لأنه ردّها إلى الأصل، إلى غير ذلك مما لا يُحصى كثرةً في أشعارهم. والذي يدلّ على هذا أنّ ما لا أصل له في الصرف ودخول التنوين لا يجوز للشاعر أن ينوّنه للضرورة؛ لأنه لا أصل له في ذلك فيردّه إلى حالة قد كانت له، فإذا ثبت هذا فنقول: «أفعل منك» اسم، والأصل فيه الصرف، وإنّما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف، فصار بمنزلة «أحمر»، وكما وقع الإجماع على أنّ «أحمر» يجوز صرفه في ضرورة الشّعر ردًا إلى الأصل، فكذلك «أفعل منك» ثم إذا جاز عندكم في ضرورة الشعر ترك صرف ما أصله الصرف، وهو عدول عن الأصل إلى غير أصل، فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف وهو رجوع من غير أصل إلى أصل؟ وهل منع ذلك إلاّ رفض القياس، وبناء على غير أساس؟

وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنّ «مِنْ» لمّا اتّصلت به منعت من صرفه»، قلنا: هذا باطل، لأنّ اتّصال «مِنْ» ليس له تأثير في منع الصرف، وإنما المؤثّر في منع الصرف وزنُ الفعل والوصف. والذي يدلّ على ذلك أنهم قد قالوا: «زيد خير منك وشرّ منك»، فيصرفون مع اتّصال «مِنْ» به، ولم يمنعوها الصرف مع دخول «من» عليها واتّصالها بهما، ولو كان كما زعموا لوجب أن لا ينصرفا لاتّصال «من» بهما، فلمّا انصرفا مع اتّصال «مِنْ» بهما دلّ على أنّ اتّصالها بهما لا أثر له في منع الصرف، وإنما المؤثّر في منع الصرف وزن الفعل والوصف»[٣]. ثم ردّوا على قول البصريين إنّ أفعل التفضيل لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث لاتّصال «مِنْ» به، ردّوا بالقول إنه لم يثنّ، ولم يجمع، ولم يؤنّث لثلاثة أوجه: أوّلها تضمّنه معنى المصدر، وثانيها مضارعته للفظ «البعض» الذي يقع به التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد، وثالثها لأنّ التثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني، و«أفعل» اسم مركب يدلّ على فعل وغيره، فلم يجز تثنيته ولا جمعه، كما لم يجز تثنية الفعل ولا جمعه لما كان مركّبًا يدلّ على معنى وزمان[٤]. كذلك ردّوا على قول الكوفيّين: «إنّما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة؛ لأنّهما دليلان من دلائل الأسماء»، بأنه لم يجز هذا الجمع لوجهين، أولهما: أنّ الإضافة تدلّ على التّعريف، والتنوين يدلّ على التنكير، فهما ضدّان، والضدّان لا يجتمعان. وثانيهما: أنّ الإضافة علامة الوصل، والتنوين علامة الفصل، فهما ضدّان، والضّدّان لا يجتمعان... إلخ[٥].

والمتأمّل لمسألة الخلاف هذه من مسائل

---

(١) سبق تخريج هذا البيت منذ قليل.
(٢) سبق تخريج هذا البيت منذ قليل.
(٣) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٨٨ـ ٤٩١.
(٤) المصدر نفسه ٢/ ٤٩١.
(٥) المصدر السابق ٢/ ٤٩١.

الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين يرى أنّ الفريقَين أشبعوها كعادتهما بالأدلّة العقليّة، والقياسات المنطقيّة، والبراهين الجدليّة. وليتهم استندوا إلى شواهد تُثبت صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر. وما دام البصريّون عجزوا عن الإتيان بشاهد واحد لإجازتهم صرف «أفعل التفضيل» في الشعر، وما دامت كتب ضرائر الشعر لم تثبت أيّ شاهد على ذلك[1]، فإنّه لا يسعنا إلاّ القول: إنّ العرب لم تصرف «أفعل التفضيل» في ضرورة الشعر.

وذهب بعض البصريّين إلى أنّ كل ما لا ينصرف يجوز صرفه إلاّ المنتهي بألف، وذلك لأنّ صرفه لا يقام به قافية ولا يصحّح به وزن[2]، لكنّ السماع قد ورد بصرف ما في آخره ألف. قال المثلّم بن رياح المرّي (من الكامل):

إنّـي مُـقَـسِّـمُ مـا مَـلَـكْـتُ فَـجَـاعِـلٌ
أجْـرًا لآخِـرَةٍ وَدُنْـيًـا تَـنْـفَـعُ[3]

والممنوع من الصرف الذي صرف للضرورة الشعريّة يعرب بحسب موقعه في الجملة، ويزاد في إعرابه حين يكون منوّنًا أنّ تنوينه للضرورة[4].

٢١ ـ صرف الممنوع من الصرف في النثر:

يرى بعض النحاة أنّ الممنوع من الصرف لا يصرف إلاّ للضرورة، وأنّ هذه لا تكون إلاّ في الشعر، ويرى بعضهم الآخر أنّ هذه الضرورة ليست مقصورة على الشعر وحده، وإنّما تشمل السَّجْع[5] والفواصل[6] أيضًا؛ لأنّ لكلّ منهما وزنًا يضاهي ضرورة الوزن الشعريّ في الزيادة، والنقصان، والإبدال، وغير ذلك[7]. والواقع اللغوي يشهد أنّ الممنوع من الصرف جاء مصروفًا في بعض القراءات القرآنيّة، وذلك «لمراعاة التناسب في آخر الكلمات المتجاورة، أو المختومة بسجعة، أو بفاصلة في آخر الجمل، لتتشابه في التنوين من غير أن يكون لهذا التنوين داع إلاّ هذا، ولأنّ للتناسب إيقاعًا عذبًا على الأذن «وأثرًا في تقوية المعنى وتمكينه في نفس السامع والقارىء»[8]. ومن هذه الأمثلة قراءة

---

(١) انظر: ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ٢٢ـ ٢٤، وخليل بنيان الحسون: في الضرورات الشعريّة (المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٧٣). ص ٧١ـ ٧٢.

(٢) عن ابن عصفور: ضرائر الشعر ص ٢٤.

(٣) ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ٢٥؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/ ٣٧٦، والشاهد فيه صرف «دنيا» وهذا الصرف وعدمه سواء بالنسبة إلى الوزن الشعريّ.

(٤) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٧؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٧٢.

(٥) هو وجود حرف متشابه متماثل في نهاية جملتين أو أكثر، ومنه قول ابن الأثير: «الكريم من أوجب لسائله حقًّا، وجعل كواذب آماله صدقًا، وكان خرق العطايا منه خلقًا».

(٦) الفاصلة هي وقوع كلمة في آخر الجملة على وزن كلمة أخرى في جملة قبلها أو بعدها من غير أن تتشابه الكلمتان في الحرف الأخير منهما. وليس من اللازم أن يكون التشابه في الوزن كاملاً، وإنما يكفي أن يكون متقاربًا، وسيأتي مثل عليها.

(٧) انظر: عباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٧١، الهامش.

(٨) المرجع نفسه ٤/ ٢٧٠.

الآية: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ۝٤﴾ [الإنسان: الآية ٤] بتنوين «سلاسلًا»[1] مراعاةً لتنوين «أغلالًا» و«سعيرًا» اللتين بعدها. كما قرئت الآية: ﴿وَيُطَافُ عَلَيۡهِم بِـَٔانِيَةٖ مِّن فِضَّةٖ وَأَكۡوَابٖ كَانَتۡ قَوَارِيرَا۠ ۝١٥﴾ [الإنسان: الآية ١٥] بتنوين «قواريرًا»[2]، وذلك مراعاة للتنوين الذي في آخر الآية السابقة مباشرة لها[3]، وآخر الآية التالية لها[4]. كما قرئت الآية ﴿قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٖ قَدَّرُوهَا تَقۡدِيرٗا ۝١٦﴾ [الإنسان: الآية ١٦] بتنوين «قواريرًا»[5]، مراعاة لتنوين «قواريرًا» التي في الآية السابقة[6]. وكذلك قرئت الآية: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمۡ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرٗا﴾ [نوح: الآية ٢٣] بتنوين «يغوثًا»، و«يعوقًا»[7]، وذلك مراعاة لما حولهما من كلمات أخرى منوَّنة.

وأشار ابن مالك إلى صرف الممنوع من الصرف للاضطرار أو للتناسب بقوله (من الرجز):

وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ
ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ[8]

ويُعرب الممنوع من الصرف الذي صرف بسبب «التناسب» كما يعرب إذا صرف للضرورة الشعريّة.

٢٢ ـ صرف الممنوع من الصرف في بعض لغات العرب:

نقل بعض اللغويّين أنّ من العرب من يصرف في الكلام كل ما لا ينصرف. قال أبو الحسن الأخفش: فكأنّ ذلك لغة الشعراء؛ لأنهم قد اضطرّوا إليه في الشعر فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك[9]. وذكر بعضهم أن «عُمَر» وأمثاله ممّا يمنعه النحاة من الصرف للعلميّة والعدل، ورد كثيرًا مصروفًا حتى

(١) قرأ المدنيان والكسائي وأبو بكر ورويس من طريق أبي الطيب غلام ابن شنبوذ وهشام من طريق الحلواني والشذائي عن الداجوني بالتنوين. ولم يذكر السعيد في تبصرته عن رويس خلافه، ووقفوا عليه بالألف بدلاً منه. وقرأ الباقون وزيد عن الداجوني بغير تنوين (ابن الجزري: النشر في القراءات العشر ٣/ ٣٩٤).

(٢) قرأ المدنيان وابن كثير والكسائي وخلف وأبو بكر بالتنوين ووقفوا بالألف، وانفرد أبو الفرج الشنبوذي بذلك عن النقاش عن الأزرق عن ابن شنبوذ عن الأزرق الجمال عن الحلواني عن هشام. وقرأ الباقون بغير تنوين وكلّهم وقف عليه بألف الأ حمزة ورويسًا (ابن الجزري: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٩٥).

(٣) هي الآية: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيۡهِمۡ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتۡ قُطُوفُهَا تَذۡلِيلٗا ۝١٤﴾ [الإنسان: ١٤].

(٤) هي الآية: ﴿قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٖ قَدَّرُوهَا تَقۡدِيرٗا ۝١٦﴾ [الإنسان: ١٦].

(٥) قرأ المدنيان والكسائي وأبو بكر بالتنوين ووقفوا عليه بألف (ابن الجزري: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٩٥).

(٦) هي الآية: ﴿وَيُطَافُ عَلَيۡهِم بِـَٔانِيَةٖ مِّن فِضَّةٖ وَأَكۡوَابٖ كَانَتۡ قَوَارِيرَا۠ ۝١٥﴾ [الإنسان: ١٥].

(٧) قرأ الأعمش وغيره بتنوينهما (يُراجع العكبري: التبيان في إعراب القرآن. (تحقيق علي محمد البجاوي. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، لاط، لات). ٢/ ١٢٤٢؛ وأبو جعفر النحاس: إعراب القرآن (تحقيق غازي زاهد. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥م) ٥/ ٤١ـ ٤٢. وود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر، أسماء أصنام عبدها العرب في العصر الجاهليّ.

(٨) ابن مالك: الألفية ص ٥٧؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٨.

(٩) ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ٢٥؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٣٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٧ـ ٢٢٨.

رفض بعض النحاة منعه، وقالوا بصرفه، وقد كتب الشنقيطيّ رسالة في هذا سمّاها: «عذب المعل في صرف ثُعل»[١] وروى إمام الكوفة، الفراء، عن العرب، صَرْف «ثُلاث»، و«رُباع» ممّا رأوا منعه للوصفيّة والعدل[٢]. كذلك أجاز قوم صرف الجمع المماثل لـ«مفاعل»، و«مفاعيل» اختيارًا، أي: دون ضرورة شعريّة أو نثريّة، ورجز بذلك راجزهم فقال (من الرجز):

والصَّرْفُ في الجَمْعِ أَتَى كَثِيرَا
حَتَّى ادَّعَى قَوْمٌ بِهِ التَّخْيِيرَا[٣]

٢٣ ـ منع صرف المصروف في الشعر:

اختلف النحاة في ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، فقد أجازه الكوفيّون وبعض البصريّين، ومنعه أكثر البصريّين[٤].

ويظهر أنّ ابن مالك من المجيزين بدليل قوله (من الرجز):

ولاِضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ
ذُو المَنْعِ والمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ[٥]

واحتجّ الكوفيّون بالسماع، فقد جاء ذلك كثيرًا في أشعار العرب، ومنه قول الأخطل (من الكامل):

طَلَبَ الأزارِقَ بِالكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ
بِشَبِيبَ غَائِلَةُ الثُّغُورِ غَدُورُ[٦]

وقول حسّان بن ثابت (من الكامل):

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وَشَدُّوا أَزْرَهُ
بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأَبْطَالِ[٧]

وقول الفرزدق (من الطويل):

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً
بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرا[٨]

---

(١) عن إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧١.

(٢) عن المرجع نفسه، الصفحة نفسها. (٣) عن المرجع السابق. ص ١٧١ـ ١٧٢.

(٤) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٩٣. ومن البصريين الذين وافقوا الكوفيّين: أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي، وأبو القاسم بن برهان.

(٥) ابن مالك: الألفية. ص ٥٧؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٨.

(٦) ديوانه (شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م)، ص ١١٨؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٩٣ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٣٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٩٨، ٢٢٨. والبيت من قصيدة يمدح بها سفيان بن الأبيرد. والأزرق: جمع أزرقي، وهو المنسوب إلى نافع بن الأزرق رأس الخوارج، وكان عليه أن يقول: «الأزارقة»؛ لأنّ العرب تزيد التاء في الجمع عوضًا من ياء النسبة، ولكنه حذفها حين اضطرّ لإقامة الوزن. وشبيب هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني، وكان رأسًا من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان. والشاهد فيه قوله: «بشبيبَ» حيث منعه من الصرف للضرورة الشّعريّة.

(٧) ديوانه. ص ٣٩٠؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٩٤؛ وابن منظور: لسان العرب (حنن). وحنين: اسم واد بين مكة والطائف. وأسماء المواضع، عند النحاة، إذا قصد بها المواضع ذُكّرت وصرفت، نحو الآية: ﴿ويوم حنين﴾ [التوبة: ٢٥]، وإذا قصد بها البقع أُنّثت ولم تصرف. ولذلك يقول البصريّون: إنّ منع حسان صرف «حنين» في هذا البيت يكون جاريًا على القياس، ولا ضرورة فيه.

(٨) ديوانه ١/ ٢٩٦؛ وابن الأنباري ٢/ ٤٩٥؛ وهو في ابن جني: الخصائص ٢/ ١٩٨، ٣/ ٣٢ دون نسبة؛ وفي ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٣٧، ٣٨ مع نسبته للطرماح؛ وفي ابن منظور: لسان العرب (زبير) مع نسبته إلى ابن أحمر. ومعنى قوله: «عُدّت عليّ بزوبرا»: نسبت إليّ بكاملها، من قولهم: أخذ الشيء بزوبره، إذا =

وقول بشر بن أبي خازم (من الكامل):

فَـإِلَـى ابْـنِ أُمِّ أُنَـاسَ أَرْحَـلُ نَـاقَـتِـي
عَـمْـرٍو فَتُبْـلِـغُ حَـاجَـتِـي أَوْ تُـزْحِـفُ[1]

وقول الشاعر (من الوافر):

أُؤَمِّــلُ أَنْ أَعِـيــشَ وَأَنَّ يَــوْمِـــي
بِــأَوَّلَ أَوْ بِــأَهْــوَنَ أَوْ جُـــبَــارِ
أَوِ الـتَّــالِــي دُبَــارَ، فَــإِنْ أَفُــتْــهُ
فَــمُــؤْنِــسَ أَوْ عَــرُوبَــةَ أَوْ شِـيَــارِ[2]

وقول الآخر (من الطويل):

فَـأَوْفَـضْـنَ عَـنْـهَـا وَهْـيَ تَـرْغُـو حُـشَـاشَـةً
بِـذِي نَـفْـسِـهَا والسَّيْـفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ[3]

وقول الآخر (من الكامل):

قَـالَـتْ أُمَـيْـمَـةُ مـا لِـثَـابِـتَ شَـاخِـصًـا
عَـارِي الأَشَـاجِـعِ نَـاحِـلًا كَـالْـمُـنْـصُـلِ[4]

وقول العباس بن مرداس السلمي (من المتقارب):

فَــمَــا كَــانَ حِـصْــنٌ وَلا حَــابِــسٌ
يَـفُـوقَـانِ مِـرْدَاسَ فِـي مَـجْـمَـعِ[5]

= أخذه كله. وقيل: بزوبرا: أي: كذبًا وزورًا. والشاهد فيه قوله: «بزوبرا» حيث ترك صرفه للضرورة الشعريّة، فجرّه بالفتحة دون تنوين. وقال ابن جني: «سألت أبا علي عن ترك صرف «زوبر»، فقال: علّقه علمًا على القصيدة، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث، كما اجتمع في «سبحان» التعريف والألف والنون» (ابن جني: الخصائص ٢/١٩٨).

(١) ديوانه (تحقيق عزة حسن. منشورات وزارة الثقافة بدمشق، ط ٢، ١٩٧٢م). ص ١٥٥؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٩٦. وهو في ابن منظور: لسان العرب (زحف) بالرواية التالية (من الكامل):

قَـالَ ابْـنُ أُمِّ إِيَـاسَ: إِرْحَـلْ نَـاقَـتِـي عَـمْـرٍو، فَتَبْلُـغُ حَاجَتِي، أَوْ تُزْحِـفُ

والشاهد فيه قوله: «أم أناس» أو «أم إياس» كما في الديوان، وهي بنت ذهل من بني شيبان، وقد منعه من الصرف للضرورة الشعريّة. و«عمرو» يريد به عمرو بن حجر الكندي.

(٢) البيتان دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٩٧؛ وابن منظور: لسان العرب (جبر) و(دبر) و(شير) و(أنس) و(هون). وأول: يوم الأحد. وأهون: يوم الإثنين. وجبار: يوم الثلاثاء. ودبار: يوم الأربعاء. ومؤنس: يوم الخميس. وعروبة: يوم الجمعة. وشيار: يوم السبت. والشاهد فيهما قوله: «دبار»، و«مؤنس» حيث منعهما من الصرف، وهما مصروفان؛ لأنه لا يوجد فيهما الاّ علّة واحدة وهي العلميّة. أما «أول»، و«أهون» فهما ممنوعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وأما «عروبة» فممنوعة من الصرف للعلميّة والتأنيث. وفي لسان العرب «دبار»، و«مؤنس» بالكسر.

(٣) البيت دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٩٧. وأوفضن: أسرعن. ترغو: تصوّت وتضج. والشاهد فيه قوله: «عريان»، حيث منعه من الصرف مع أنه وصف فيه ألف ونون زائدتان، لكنه يؤنث بالتاء: «عريانة».

(٤) البيت دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٩٩. وأميمة: اسم امرأة. وعاري الأشاجع: هزيل ضعيف. والمنصل: السيف. والشاهد فيه قوله: «ما لثابت» حيث ترك صرف «ثابت» وهو مصروف.

(٥) ديوانه. (جمع وتحقيق يحيى الجبوري. بغداد ط ١، ١٩٦٨م). ص ٨٤؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٩٩؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٢، والبغدادي: خزانة الأدب ١/٧٣، ١٢٢، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/١١٩. والبيت قاله العباس بن مرداس للنبي ﷺ بعد أن وزّع غنائم حنين فأعطى عيينة بن حصن الفزاري والأقرع بن حابس وغيرهما من المؤلّفة قلوبهم أكثر مما =

وقول دوسر بن دهبل القريعي (من الطويل):

وقَائِلَةٍ: ما بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا
صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وعَنْ هِنْدِ[1]

وقول ابن قيس الرقيّات (من الوافر المجزوء):

ومُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الأَمْـ
ـرُ أَكْثَرُها وَأَطْيَبُها[2]

وقول ذي الإصبع العدواني (من الهزج):

ومِمَّنْ وَلَدُوا عَامِـ
ـرُ ذُو الطُّولِ وَذُو العَرْضِ[3]

وقول أبي دهبل الجمحي (من الرجز):

أَنَا أَبُو دَهْبَلَ وَهْبٌ لِوَهَبْ
مِنْ جُمَحٍ، والعِزُّ فِيهِمْ والحَسَبْ[4]

وقال آخر (من الرجز):

أَخْشَى عَلَى دَيْسَمَ مِنْ بُعْدِ الثَّرَى
أَبَى قَضَاءُ اللَّهِ إلاّ ما تَرَى[5]

كذلك احتجّ الكوفيّون بالقياس، فقالوا: «إذا جاز حذف الواو المتحرّكة للضرورة من نحو قوله (من الطويل):

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ
لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ[6]

فلأَنْ يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى، وهذا لأنّ الواو من «هُوَ» متحرّكة، والتنوين ساكن، ولا خلاف أنّ حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرّك، فإذا جاز حذف الحرف المتحرّك، الذي هو الواو، للضرورة، فلأَنْ يجوز حذف

= أعطى العباس بن مرداس، فغضب العباس، فقال أبياتًا منها هذا البيت. والشاهد فيه قوله: «مرداس» حيث منعه من الصرف وهو مصروف. والرواية عند البصريين: «يفوقون شيخي في مجمع»، وشيخه أبو «مرداس».

(١) البيت مع نسبته في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٠٠. والشاهد فيه قوله: «دوسر» حيث منعه من الصرف وهو مصروف. ورواه البصريّون: «ما للقريعي بعدنا»، وفي هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٢) ديوانه (تحقيق محمد نجم. دار بيروت، بيروت، لاط، ١٣٧٨هـ) ص ١٢٤؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٢؛ وهو دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٠١؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٨. والشاهد فيه قوله: «ومصعب» حيث منعه من الصرف وهو مصروف. ورواية البصريين لهذا البيت: «وأنتم حين جدّ الأمر» ولا شاهد فيها.

(٣) ديوانه ص ٤٧؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٨؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٢؛ وهو دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٠١؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٤٠. و«ذو الطول وذو العرض»: كناية عن عظم جسمه، وعظم الجسم مما يتمدّح به العرب. والشاهد فيه قوله: «عامر» حيث منعه من الصرف وهو مصروف. وذهب البصريّون إلى أن الشاعر لم يصرفه؛ لأنه جعله قبيلة. ورد الكوفيون بأن الشاعر لو جعله قبيلة لقال: «ذات الطول وذات العرض».

(٤) الرجز مع نسبته في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥١١؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٤. والشاهد فيه قوله: «دهبل» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعريّة.

(٥) البيت دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥١٢؛ وابن منظور: لسان العرب (دسم). والشاهد فيه قوله: «ديسم» حيث منعه من الصرف للضرورة الشّعريّة.

(٦) ابن جني: الخصائص ١/ ٦٩؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥١٢؛ وشاهد الكوفيين فيه قوله: «فبيناَه» حيث حذف الواو المتحرّكة للضرورة، والأصل: فبينا هو.

الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأوْلَى»[١].

واحتجّ البصريّون على مذهبهم بعدم جواز ترك صرف ما ينصرف في الشعر بأنّ «الأصل في الأسماء الصرف، فلو أنّا جوّزنا ترك صرف ما ينصرف لأدّى ذلك إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل، ولكان أيضًا يؤدّي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف، وعلى هذا يخرج حذف الواو من «هو» في نحو قوله (من الطويل):

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قالَ قَائِلٌ
لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ

فإنّه لا يؤدّي إلى الالتباس، بخلاف التنوين، فبان الفرق بينهما»[٢].

وقالوا: إنّ الرواية لبيت العباس بن مرداس السلمي هي (من المتقارب):

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلا حَابِسٌ
يَفُوقَانِ شَيْخِي فِي مَجْمَعِ

والرواية لابن قيس الرقيات هي (من الوافر المجزوء):

وأَنْتُمْ حِينَ جَدَّ الأمْـ
ـرُ أَكْثَرُهَا وأَطْيَبُهَا

والرواية لبيت دوسر بن دهبل القريعي هي (من الطويل):

وقَائِلَةٍ ما لِلْقُرَيْعِيِّ بَعْدَنَا
صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ[٣]

وذهب ابن الأنباري مذهب الكوفيّين «لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ لا لقوّته في القياس»[٤].

والواقع اللغوي يشهد للمذهب الكوفي، ذلك أنّ الرواية البصريّة للأبيات السابق ذكرها لا تقدح في رواية الكوفيّين، بل الروايتان محمولتان على الصحّة. زِدْ على ذلك أنّ بعض الشواهد التي بها الكوفيّون على صحّة مذهبهم لم يذكر البصريّون لها رواية أخرى. وثمّة شواهد كثيرة على جواز ترك صرف الممنوع من الصرف، غير التي استشهد بها الكوفيّون، ومنها قول الزبير بن عبد المطلب، عمّ النبي ﷺ في أخيه العباس (من الرجز):

إنّ أخِي عَبَّاسَ عَفٌّ ذُو كَرَمْ
فِيهِ عَنِ العَوْرَاءِ، إنْ قِيلَتْ، صَمَمْ[٥]

وقول الآخر (من الكامل):

لَوْلا انْقِطَاعُ الوَحْيِ بَعْدَ مُحَمَّدٍ
قُلْنَا مُحَمَّدُ مِنْ أَبِيهِ بَدِيلُ[٦]

وقول عمرو بن عدي ابن أخت جذيمة الأبرش (من الوافر):

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥١٢-٥١٣.
(٢) المصدر نفسه ٢/ ٥١٤.
(٣) انظر المصدر نفسه ٢/ ٥٠٠-٥٠١؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٢.
(٤) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥١٤.
(٥) البيت مع نسبته في ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٣. والشاهد فيه قوله: «عباس» حيث منعه من الصرف للضرورة الشّعريّة.
(٦) البيت دون نسبة في ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٣. والشاهد فيه قوله: «محمد» حيث منعه من الصرف للضرورة الشّعريّة.

فَإنْ تَسْتَنْكِرِي عَمْرًا فَإنّي
أَنَا ابْنُ عَدِيَّ حَقًّا فَاعْرِفِينَا[١]

وقول الكميت (من الوافر):

يَرَى الرَّاؤُونَ بِالشَّفَرَاتِ مِنْهَا
كَنَارِ أبي حُبَاحِبَ والظُّبِينَا[٢]

وقول حسان بن ثابت (من السريع):

مَا لِشَهِيدٍ بَيْنَ أسْيَافِكُمْ
شَلَّتْ يَدَا وَحْشِيَّ مِن قَاتِلِ[٣]

وقول عمرو بن معديكرب (من الوافر):

جَرَى زَمَنًا عَلَيْهِم ثُمَّ أضْحَى
يُنَقَّلُ مِنْ أُنَاسَ إلَى أُنَاسِ[٤]

وقول أنس بن زنيم الكناني (من الوافر):

فَلا يَغْرُرْكَ مُلْكُكَ كُلُّ مُلْكٍ
يُحَوَّلُ مِنْ أُنَاسَ إلَى أُنَاسِ[٥]

وقد ارتضى[٦] أبو نواس هذه الضرورة حيث يقول (من الكامل):

عَبَّاسُ عَبَّاسٌ إذَا احْتَدَمَ الوَغَى
والفَضْلُ فَضْلٌ والرَّبِيعُ رَبِيعُ[٧]

ثم ارتضاها أبو الطيب المتنبي بعده، فقال (من الطويل):

فَحَمْدانُ حَمْدُونٌ وَحَمْدونُ حَارِثٌ
وحَارِثُ لُقْمَانٌ وَلُقْمَانُ رَاشِدُ[٨]

هذه الشواهد الكثيرة على ترك صرف ما ينصرف في الشعر تسوغ القول، حسب المنهج الذي نرتضيه في تقنين اللغة: إنه يجوز ترك صرف ما ينصرف للضرورة الشعريّة، ويدعم هذا القول ثلاثة أمور، أوّلها: حذف التنوين لالتقاء الساكنين، وثانيها: حذف النون من التثنية والجمع من غير أن يكونا موصولين أو مضافين، وثالثها: حذف النون التي هي علامة للرفع في الفعل المضارع لغير ناصب ولا جازم[٩]. وأمّا حذف التنوين فمن شواهده قول حسان بن ثابت (من البسيط):

---

(١) البيت مع نسبته في ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٤. والشاهد فيه قوله: «عديّ» حيث منعه من الصرف للضرورة الشّعريّة.

(٢) البيت مع نسبته في ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة. ص ٢٥٠؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٤؛ وابن منظور: لسان العرب (حبحب) و(ظبا). والشاهد فيه قوله: «حباحب» حيث منعه من الصرف للضرورة الشّعريّة. وقال ابن منظور: إنما ترك الكميت صرفه؛ لأنه جعله اسمًا لمؤنّث (اللسان (حبحب)).

(٣) ديوانه. ص ٣٨٧؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٥؛ والشاهد فيه قوله: «وحشي» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعريّة.

(٤) عن خليل بنيان الحسون: في الضرورات الشعريّة. ص ٧٣، والشاهد فيه قوله: «أناس» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعريّة.

(٥) عن المرجع نفسه. والشاهد فيه قوله: «أناس» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعريّة.

(٦) نستخدم الفعل «ارتضى» هنا؛ لأن أبا نواس ممّن لا يحتجّ بشعره؛ لأنه عاش بعد عصر الاحتجاج الذي ينتهي في منتصف القرن الثاني الهجري.

(٧) ديوانه (تحقيق أحمد عبد الحميد الغزالي. دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، ١٩٨٤). ص ٤٦٣. والشاهد فيه قوله: «عباس» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعريّة.

(٨) ديوانه ١/ ٤٠٠؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٤. والشاهد فيه قوله: «حمدان»، و«حارث» حيث منعهما من الصرف للضرورة الشعريّة.

(٩) انظر: ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٥-١١٠.

لَوْ كُنْتَ مِنْ هَاشِمٍ أوْ مِنْ بَنِي أَسَدٍ
أوْ عَبْدِ شَمْسٍ أوْ أَصْحَابِ اللِّوَى الصِيِّدِ
أوْ في السَّرَارَةِ مِنْ تَيْمٍ رَضِيتُ بِهِمْ
أوْ مِنْ بَنِي خَلَفِ الْخُضْرِ الجَلاعِيدِ(١)

وقول أبي الأسود الدؤلي (من المتقارب):

فَـأَلْـفَـيْـتَـهُ غَـيْـرَ مُـسْـتَـعْـتَـبٍ
وَلا ذَاكِـرَ الـلَّـهَ إلاّ قَـلِـيـلا(٢)

وقول الشاعر (من الرجز):

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنْه القَدَمَا
الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا(٣)

وقول أبي نخيلة (من الرجز):

كَـأَنَّ أُذْنَـيْـهِ إذا تَـشَـوَّفَـا
قَـادِمَـتَـا أوْ قَـلَـمَـا مُـحَـرَّفَـا(٤)

ومن شواهد حذف النون التي هي علامة للرفع في الفعل المضارع لغير ناصب ولا جازم قول أيمن بن خريم (من المتقارب):

وَإذْ يَـغْـصَـبُـوا الـنَّـاسَ أَمْـوالَـهُـمْ
إذا مَـلَـكُـوهُـمْ وَلَـمْ يَـغْـصَـبُـوا(٥)

وقول الآخر (من الرجز):

أَبِـيـتُ أَسْـرِي وتَـبِـيـتِـي تَـدْلُـكِـي
وَجْـهَـكِ بـالـعَـنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي(٦)

* * *

للتوسُّع انظر:

ـ الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي. إميل بديع يعقوب. دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م/ ١٤١٣هـ.

ـ ما ينصرف وما لا ينصرف. الزجاج (إبراهيم بن السريّ ت ٣١١هـ). تحقيق هدى محمود قراعة. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

ـ «الممنوع من الصرف». نظير زيتون. البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثلاثين

---

(١) ديوانه. ص ١٨٩ـ ١٩٠؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٥؛ والشاهد فيه قوله: «خلف» حيث حذف التنوين للضرورة الشعريّة بسبب التقاء الساكنين.

(٢) ديوانه (صنعة أبي سعيد الحسن السكري. تحقيق محمد حسن آل ياسين. دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ١، ١٩٧٤م). ص ٣٨.

(٣) سيبويه: الكتاب ١/ ٢٨٧؛ وابن جني: الخصائص ٢/ ٤٣٠؛ وابن هشام: مغني اللبيب ٢/ ٧٨١؛ وابن منظور: لسان العرب (شجعم) و(ضرزم)؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٧. وهو ينسب إلى العجّاج، وأبي حيان الفقعسي، ومساور العبسي، وغيرهم. والراجز يصف رجلاً بخشونة القدمين وغلظ جلدهما، فالحيات لا تؤثّر فيهما. والأفعوان: الذّكر من الأفاعي. والشجاع: ضرب منه. والشجعم: الطويل. والشاهد قوله: «القدما» حيث حذف نون التثنية للضرورة الشعريّة. ويروى البيت برفع «الحيات» فاعلاً، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٤) ابن جني: الخصائص ٢/ ٤٣٠؛ والبغدادي: خزانة الأدب ٤/ ٩٢؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٨؛ وابن هشام: مغني اللبيب ١/ ٢١١، والشاهد فيه قوله: «قادمتا»، و«قلما»، و«محرفا» حيث حذف النون منها جميعًا للضرورة الشعريّة.

(٥) البيت مع نسبته في ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١١٠، والشاهد فيه قوله: «يغصبوا» حيث حذف النون التي هي علامة رفع المضارع الذي من الأفعال الخمسة، وذلك للضرورة الشعريّة.

(٦) ابن جني: الخصائص ١/ ٣٨٨؛ وابن منظور: لسان العرب (ردم)؛ والبغدادي: خزانة الأدب ٣/ ٥٢٥. والشاهد فيه قوله: «تبيتي»، و«تدلكي» حيث حذف النون التي هي علامة رفع المضارع الذي من الأفعال الخمسة، وذلك للضرورة الشعريّة.

لمجمع اللغة العربية (١٩٦٢- ١٩٦٣)، القاهرة. ص ١٥٨- ١٦٠.

- «رأي في منع الصرف». عبد القادر المغربي. مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، المجلد ٣٠ (١٩٥٥)، ج ٤. ص ٦٧٣- ٦٧٦.

مَمْنون

لا تقلْ: «أنا ممنون لك»، بل «أنا شاكر لك»؛ لأن «الممنون» هو القويّ، أو المقطوع.

ممويه

(... / ...-... / ...)

ممويه أبو ربيعة الأصبهاني. كان مبرّزًا في اللغة والنحو، ماهرًا بالشعر. خرج منذ صغره إلى الكرخ، وهي حيّ من أحياء بغداد، فأقام وبقي فيها إلى أن مات. صنّف في النحو كتبًا منها: «الجماهير».

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٠).

المُمَيَّز

المُمَيَّز، في اللغة، اسم مفعول من «مَيَّزَ». وميَّزَ الشَّيءَ: عَزَله وفَرَزَه عن غيره. وهو، في النحو، ما يُفَسِّره التمييز ويُزيل إبهامه، نحو كلمة «خزانة» في قولك: «عندي خزانةٌ كتبًا». ويُسَمَّى أيضًا «المُفسَّر»، و«المُبيَّن».

مُمَيِّز العدد

هو المعدود.

انظر: المعدود.

المُمَيِّز

المُمَيِّز، في اللغة، اسم فاعل من «مَيَّزَ». ومَيَّزَ الشَّيءَ: عَزَله وفَرَزه عن غيره. وهو، في النحو، التمييز.

انظر: التمْييز.

مَنْ

تأتي بخمسة أوجه: ١- شرطيَّة. ٢- استفهاميَّة. ٣- موصولة. ٤- نكرة موصوفة. ٥- زائدة.

أ- مَن الشرطيَّة: اسم شرط جازم يحتاج إلى فعلين فيجزمهما، أو يكونان في محل جزم به إن كانا ماضيين، مبنيّ على السكون في محل:

١- رفع مبتدأ، وذلك إذا كان فعل الشرط ناقصًا، نحو: «من يكنْ صاحبَ حقٍّ لا يتنازلْ عن حقّه»، أو لازمًا، نحو: «من صبرَ نالَ»، أو متعديًا استوفى مفعوله، نحو: «مَنْ يعملْ سوءًا يُجْزَ به». وخبر «مَنْ» في هذه الحالة الجملة المؤلّفة من فعل الشرط وجوابه.

٢- نصب مفعول به، وذلك إذا كان بعدها فعل متعدٍّ لم يستوفِ مفعولاته، نحو: «من تكافِئ أكافئْهُ».

٣- جرّ بحرف الجرّ، وذلك إذا سُبقت بحرف جرّ، نحو: «على مَنْ تسلِّمْ أسلِّمْ».

٤- جرّ مضاف إليه، وذلك إذا سُبقت باسم نكرة يحتاج إلى تعريف، نحو: «كتابَ مَنْ تقرأْ أقرأْ».

ب- مَن الاستفهاميّة: اسم استفهام (يُستفهم به عن العاقل)[1] مبنيّ على السكون

---

(١) وقد يكون الاستفهام للنفي الإنكاري، نحو: «مَنْ يستطيعُ أن يُحيي الميت؟» بمعنى: لا يستطيع أحد أن =

في محلّ:

١ ـ رفع مبتدأ، وذلك إذا جاء بعدها فعل لازم، نحو: «منْ ضحك؟»، أو فعل متعدّ استوفى مفعوله، نحو: «مَنْ كافأكَ؟»، أو اسم (هو المستفهم عنه)، نحو: «مَنِ القادمُ؟»، أو جملة اسميّة، نحو: «مَنْ هو معلّمكم؟»، أو شبه جملة (ظرف أو جار ومجرور)، نحو: «مَنْ عندَكَ؟»، و«مَنْ في الملعب؟»، أو فعلاً ناقصًا، نحو: «من كان يضحكُ؟».

٢ ـ نصب مفعول به، وذلك إذا أتى بعدها فعل متعدٍّ لم يستوفِ مفعوله، نحو: «مَنْ تحبُّ؟»، و«مَنْ تصادقُ؟».

٣ ـ جرّ بحرف الجرّ، وذلك إذا سُبقت به، نحو: «بمن استعنتَ على بناءِ بيتك؟».

٤ ـ جرّ بالإضافة، وذلك إذا سبقها اسم نكرة يحتاج إلى تعريف، نحو: «كتابَ من قرأتَ».

وقال ابن يعيش في استفهام الواقف عن نكرة بـ«مَنْ»: «اعلم أنّ الاستفهام هنا استثباتٌ، وهو ضربٌ من الحكاية، والغرضُ به إعلامُ السامع أنه قد تقدّم كلامٌ هذا إعرابهُ، خَوْفًا من أن يكون عرض له غفلةٌ من استماع الكلام المتقدّم. وكان القياسُ أن تُعاد الكلمة جَمْعاءَ بالألف واللام، أو تُضمَر؛ لأنها تصير معهودةً لتقدُّم ذكرها. قال الله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المُزمّل: الآيتان ١٥ ـ ١٦]، إلاّ أنهم عدلوا عن ذلك، لئلاّ يُتوهّم فيه أنه معهودٌ غيرُ الأول، فزادوا على «مَنْ» في الوقف زيادةً تُؤذِن بأنه قد تقدم كلامٌ هذا إعرابُه، وأن القصد إليه دون غيره.

وكانت تلك الزيادة من حروف المدّ واللّين؛ لأنها تُجانِس الحركات. فقابلوا كل حركة في لفظ المُذكّر بما يُجانِسها من هذه الحروف. فإن كان مرفوعًا زدتَ في أداة الاستفهام واوًا. وإن كان منصوبًا، زدت ألفًا. وإن كان مجرورًا، زدت ياءً. فإذا قال القائلُ: «هذا رجلٌ»، قلت في جوابه: «مَنُو؟» وإذا قال: «رأيت رجلاً»، قلت في جوابه: «مَنَا؟» وإذا قال: «مررت برجلٍ»، قلت: «مَنِي؟» وتُثنّي، وتجمع، وتُؤنّث، فتقول إذا قال: «هذان رجلان»: «مَنَانْ؟» وإذا قال: «رأيت رجلَيْن»، أو «مررت برجلَيْن»، قلت: «مَنَيْنْ؟» وإذا قال: «هؤلاء رجالٌ»، قلت: «مَنُونْ؟» وإذا قال: «رأيت رجالاً»، أو «مررت برجالٍ»، قلت: «مَنِينْ؟» فإن قال: «رأيت امرأةً»، قلت: «مَنَهْ؟»، و«مَنْتْ؟»، كما يقال: «ابْنَهْ»، و«بِنْتْ». وإذا قال: «هاتان امرأتان»، قلت: «مَنْتَانْ؟» وإذا قال: «رأيت امرأتَيْن» أو «مررت بامرأتَيْن»، قلت: «مَنْتَيْنْ؟» فإسكان النون، كأنه ثنّى «مَنْت»، فقال: «مَنْتَان»، كما يقال: «بِنْتَان»، و«ثِنْتَان». وإذا قال في الجمع: «رأيت نساءً»، قلت: «مَنَاتْ»؟ بإسكان التاء.

واعلم أنك إذا قلت في الاستثبات «مَنُو»، أو «مَنَا»، أو «مَنِي»، فـ«مَنْ» في موضع رفع الابتداء، والخبرُ محذوف، والتقديرُ: مَن المذكورُ؟ أو مَن المستفهَمُ عنه؟ أو يكون خبرًا، والمحذوفُ هو المبتدأ، وهذه الزيادات

= يحيي الميت، ونحو الآية: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥] بمعنى: لا يغفر الذنوب الاّ الله.

ليست إعرابًا لما دخلتْ عليه، وإنما هي علاماتٌ يُحكَى بها حالُ الاسم المتقدّم. وإنما قلت ذلك لأمرَيْن: أحدُهما: أنّ «مَنْ» مبنيّةٌ لتضمّنها حرفَ الاستفهام، وذلك مستمرٌ فيها. وإذا كان مستمرًا فيها، استمرّ البناءُ لاستمرارِ سَبَبه. والأمرُ الثاني: أنّ هذه العلامات لا تثبُت إلاّ في الوقف، والإعرابُ لا يثبت في الوقف.

وقد اختلف العلماء في كيفية دخولِ هذه الحروف، فقال قومٌ: إنما دخلت الحركات التي هي الضمّة والفتحة والكسرة «مَنْ» في حال الوقف حكايةً لإعراب الاسم المتقدّم، ولم تكن الحركةُ مما يُوقَف عليها، فوصلوها بهذه الحروف لتبيينِ ما قصدوه من الدلالة، فوصلوا الضمّةَ بالواو، والفتحةَ بالألف، والكسرةَ بالياء، كوَصْلهم القافية المُطْلَقة بهذه الحروف، نحو قوله (من الوافر):

[متى كان الخيامُ بذي طلوح]
سُقِيتِ الغَيْثَ أيّتُها الخِيامُو(١)

ونحو قوله (من الوافر):

أَقِلّي اللّوْمَ عاذِلَ والعِتابا
[وقولي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أصابا](٢)

ونحو (من الطويل):

[قِفا نبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومَنزِلِ
بِسقْطِ اللّوى] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِي(٣)

وقال المبرّد: أدخلوا هذه الحروف قبل الحركات، فالواوُ في «مَنُو» قبلَ ضمّة النون، والألفُ في «مَنَا» قبل الفتحة، والياءُ في «مَنِي» قبل الكسرة. وإنما حرّكوا النون؛ وأصلُها البناء على السكون لعِلّتَيْن: إحداهما: أنك تقول في النصب: «مَنَا»، فتفتح النون، لأنّ ما قبل الألف لا يكون إلاّ مفتوحًا. فلمّا وجب تحريكُها في النصب، حرّكوها في الرفع والجرّ، ليكون الجميعُ على منهاج واحد، لا يختلف. والعلّةُ الثانية أنّ الواو والياء خَفِيّتان، فإذا جعلوا قبل كل واحد منهما الحركةَ التي هي منها، ظهرتا وتَبيّنتا.

وأما «مَنَهْ» فإنما فُتحت النون؛ لأنّ هاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحًا، وأما تحريكُها في التثنية والجمع فمن قبل أنّهم أرادوا أن يكون الاستثباتُ في التثنية والجمع على منهاج التثنية والجمع الحقيقيّ، فلما كان ما قبل حرف التثنية مفتوحًا، فتحوا النون في

---

(١) البيت لجرير في ديوانه. ص ٢٧٨؛ والأغاني ٢/ ١٧٩؛ وجمهرة اللغة. ص ٥٥٠؛ والجنى الداني. ص ١٧٤؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣١١، ٢/ ٧٨٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي. ص ٦١٧؛ والكتاب ٤/ ٢٠٦.
اللغة: ذو طلوح: واد في أرض بني العنبر من تميم، سمي به لكثرة شجر الطلح به، وهو شجر عظام ترعاه الإبل. الغيث: المطر.
المعنى: يتساءل الشاعر فيقول: متى كانت الخيام منصوبة في هذا المكان ومتى فارقه أهله، ثم يتوجه بالدعاء ـ وهو يتذكر أهل هذه الخيام ـ أن ينزل عليها المطر.

(٢) البيت لجرير في ديوانه. ص٨١٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٦٩، ٣٣٨، ٣/ ١٥١؛ والدرر ٥/ ١٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢؛ والكتاب ٤/ ٢٠٥، ٢٠٨.

(٣) البيت لامرىء القيس في ديوانه. ص ٨؛ والأزهيّة. ص ٢٤٤، ٢٤٥؛ والجنى الداني. ص ٦٣، ٦٤؛ والدرر ٦/ ٧١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠١.

حكايته، ولما كان ما قبل الواو في الجمع مضمومًا، وما قبل الياء مكسورًا اعتمدوا مثل ذلك في حكايته إذا استثبتوا. فأما «مَنْتَانْ»، و«مَنْتَيْنْ» بسكون النون في حكايةِ تثنية المؤنّث، فكأنه ثُنّي «مَنْتْ»، بسكون النون، كما تقول: «بِنْتَانِ»، و«أُخْتَانِ» جَعل التاء للإلحاق بـ«فَلْسٍ»، و«كَعْبٍ»، كما كانت في «بِنْتٍ»، و«أُخْتٍ» ملحقَتَيْنِ بـ«عِدْلٍ»، و«بُرْدٍ»[1].

ج ـ مَن الموصولة: اسم موصول بمعنى: الذي، للعاقل أو لما نُزّل منزلته، مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر حسب موقعه في الجملة، والجملة بعدها صلة لها، لا محلّ لها من الإعراب. نحو: «أكرمتُ مَنْ زارني» («مَنْ»: اسم موصول مبنيّ على السكون في محل نصب مفعول به)، ونحو الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحَج: الآية ١٨] («مَنْ»: اسم موصول مبنيّ على السكون في محل رفع فاعل).

د ـ مَن النكرة الموصوفة: تأتي بشرط:

١ ـ أن توصف بمفرد، نحو: «كافأت مَنْ معجبًا بك» («مَنْ»: نكرة مبنيّة على السكون في محل نصب مفعول به. «معجبًا»: نعت «مَنْ» منصوب بالفتحة الظاهرة).

٢ ـ أن تسبقها «رُبَّ»؛ لأنّ «رُبَّ» لا تسبق إلاّ النكرة، نحو قول الشاعر (من الرمل):

رُبَّ مَنْ أنضجتُ غيظًا قلبَه
قد تمنّى ليَ موتًا لم يُطَعْ

(«مَن»: نكرة مبنيّة على السكون في محل جرّ بحرف الجرّ).

٣ ـ بعد «نِعْمَ»، نحو: «نِعْمَ مَنْ هو في مَنزِلتكَ».

هـ ـ زائدة، نحو: «كفى بنا فضلاً عمَّن غيرنا».

«من» الاستفهاميّة

انظر: «من»، الرقم ٢.

«من» الزائدة

انظر: «من»، الرقم ٥.

«من» الشرطيّة

انظر: «من»، الرقم ١.

«من» الموصولة

انظر: «من»، الرقم ٣.

«من» النكرة الموصوفة

انظر: «من»، الرقم ٤.

مَنْ ذا

تأتي:

١ ـ اسم استفهام، على اعتبارها كلمة واحدة، للعاقل، مبنيّ على السكون في محل رفع أو نصب، أو جرّ، حسب موقعه في الجملة. (انظر: «مَنْ» الاستفهاميّة)، نحو الآية: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥]، ومنهم من يكتبها في هذه الحالة موصولة: مَنْذا.

٢ ـ لفظ مركّب من «مَن» الاستفهاميّة و«ذا» الإشاريّة التي يليها اسم جائز الحذف، نحو:

(١) شرح المفصل ٢/ ٤١٧ـ ٤١٩.

«مَنْ ذا الرجلُ؟» («مَنْ»: اسم استفهام مبنيّ على السكون في محل رفع خبر مقدَّم. «ذا»: اسم إشارة مبنيّ على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخّر. «الرجلُ»: بدل مرفوع بالضمّة الظاهرة. ويجوز إعراب «من» مبتدأ و«ذا» خبرًا).

٣ ـ لفظ مركّب من «من» الاستفهاميّة، و«ذا» الموصوليّة التي يليها فعل، نحو: «مَنْ ذا ضحك؟» («مَنْ»: اسم استفهام مبنيّ على السكون في محل رفع خبر مقدّم. «ذا»: اسم موصول مبنيّ على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخّر. «ضحك»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح الظاهر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقدير: هو. وجملة «ضحك» لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. ويجوز إعراب «مَنْ» مبتدأ، و«ذا» خبرًا).

مَنْ هو؟

انظر: ما هو؟

مَنَ

لغة في «ايمُن».

انظر: ايمُن.

مُنْ

«لفظ مختَلَف فيه، فقيل: هو حرف جرّ، مختصّ بالقَسَم، ولا يدخل إلاّ على «الرّبّ». فيُقال: «مُن رَبِّي لأَفْعَلَنَّ». وشذَّ قولُهم: «مُنَ اللَّهِ». وقيل: هو اسم، وهو بقيَّة «أيمن»، لكثرة تصرّفهم فيها. واحتُجَّ على ذلك بأنَّ «مُنْ» بضمّ الميم لم تُثبت حرفيَّتُها في غير هذا الموضِع. ورُدّ بدخولها على «الرّبّ»، و«أيمن» لا تدخل عليه، وبأنَّها لو كانت اسمًا، لأُعْرِبَتْ؛ لأنَّ المعْرَب لا يُزيله عن إعرابه شيء منه»[1]. وذكر المالقي في «رَصْف المباني» (ص ٣٢٦) أنَّه يجوز في نون «مُن» الإدغام، والإظهار (أي عدم الإدغام) مع راء «رَبّ».

وانظر: القَسَم.

مُنُ

لغة في «ايمن».

انظر: ايمن.

مِنْ

هي حرف جَرّ يجرّ الاسم الظاهر والضّمير، وتكون غير زائدة أو زائدة.

١ ـ «مِن» **الجارَّة غير الزّائدة**: لها مواضِع عدَّة، منها:

أ ـ أن تكون «مِن» لابتداء الغاية[2] في المكان، أو فيما نُزِّل منزلة المكان[3]، أو هي بمنزلة «مُنْذُ» أو «مُذْ» في الزَّمان.

واختلف الكوفيون والبصريون في وقوعها لابتداء الغاية في الزمان[4]، فقد «ذهب

(١) المرادي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في حروف المعاني. ص ٣٢١.
(٢) وهو الغالب عليها، حتى ادَّعت جماعة أنّ سائر معانيها راجعة إليها.
(٣) نحو: «من فلان إلى فلان».
(٤) انظر في هذه المسألة: المسألة الرابعة والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وحاشية الصبان على الأشموني ٢/ ١٨٤؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٩؛ وشرح المفصل ٨/ ١٠ ـ ١١؛ ورصف المباني. ص ٣٢٢؛ والجنى الداني. ص ٣٠٨.

الكوفيون إلى أنَّ «مِنْ» يجوز استعمالُها في الزمان والمكان.

وذهب البصريّون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان.

أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز استعمال «مِنْ» في الزمان أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾ [التوبة: الآية ١٠٨]، و﴿أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: الآية ١٠٨] من الزمان، وقال الشاعر، وهو زهير بن أبي سُلْمى (من الكامل):

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ
أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ[1]

فدلّ على أنه جائز.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنَّ «مِنْ» في المكان نظير «مُذْ» في الزمان؛ لأن «مِنْ» وُضعت لتدلّ على ابتداء الغاية في المكان، كما أنّ «مُذْ» وُضعت لتدلّ على ابتداء الغاية من الزمان، ألا ترى أنك تقول: «ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الجُمعة» فيكون المعنى أنّ ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول: «ما سِرْتُ مِنْ بَغْدَادَ» فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول: «ما سِرْتُ مُذْ بَغْدَادَ»، فكذلك لا يجوز أن تقول: «ما رَأَيْتُهُ مِنْ يَوْمِ الجمعةِ».

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾ [التوبة: الآية ١٠٨]، فلا حجّة لهم فيه؛ لأن التقدير فيه: من تأسيس أول يوم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مُقامه، كما قال تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَاۖ﴾ [يوسف: الآية ٨٢] والتقدير فيه: أهل القرية وأهْلَ العِيرِ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ١٧٧]، وكقولهم: «الجودُ حَاتِمٌ»، و«الشجاعةُ عَنْتَرَةُ»، و«الشِّعْرُ زهيرٌ»، أي: جودُ حَاتِمٍ، وشجاعَةُ عنتَرَةَ، وشعرُ زهيرٍ، وكقولهم: «بَنُو فُلانٍ يَطَؤُهُمُ الطَّرِيقُ»، أي: أهلُ الطريقِ، وقال الشاعر (من الوافر):

حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتي عَنَاقًا
ومَا هِيَ - وَيْبَ غَيْرِكَ - بالعَنَاقِ[2]

---

[1] البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه. ص ٨٦؛ والأزهيّة ص ٢٨٣؛ وأسرار العربية. ص ٢٧٣؛ والأغاني ٦/ ٨٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٣٩، ٤٤٠؛ والدرر ٣/ ١٤٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٠؛ وشرح عمدة الحافظ. ص ٢٦٤.

شرح المفردات: القنّة: أعلى الشيء. الحجر: منازل ثمود عند وادي القرى. أقوين: خلون. من حجج: منذ سنوات.

المعنى: يتساءل الشاعر عن ديار قنّة الحجر التي خلت منذ سنوات عديدة.

[2] البيت لذي الخرق الطهوي في تذكرة النحاة. ص ١٨؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٧٤ (عنق)، ١٢/ ٥١ (نعم)، ١٥/ ٨٠ (عقا)؛ ونوادر أبي زيد. ص ١١٦؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٨٠٥ (ويب)؛ ومجالس ثعلب ١/ ٧٦.

اللغة: بغام راحلتي: صوت ناقتي. العناق: الأنثى من المعز. ويب: بمعنى: (ويل)، وهي للدعاء على الآخر، تقول: ويب غيرك، بمعنى ألزم اللهُ غيرك ويلاً.

=

والتقدير فيه: بُغَامَ راحلتي بُغَامَ عَنَاقِ، وقال الآخر (من الطويل):

لَقَدْ خِفْتُ حَتَّى لا تَزِيدَ مَخَافَتي
عَلَى وَعِلٍ في ذي المَطَارَةِ عَاقِلِ[1]

والتقدير فيه: حتى لا تزيد مخافتي على مخافةِ وَعِلٍ، وهو من المقلوب، وتقديره: حتى لا تزيد مخافةُ وَعِلٍ على مخافتي، كما قال الآخر (من الكامل):

كَانَتْ فَرِيضَةَ ما تَقُولُ كَمَا
أنَّ الزِّنَاءَ فَرِيضَةُ الرَّجْمِ[2]

تقديره: كما أن الرَّجْمَ فَرِيضَةُ الزِّنَاءِ.

وأما قول زهير (من الكامل):

أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

فالرواية الصحيحة: «مُذْ هِجَجٍ ومُذْ دَهْرِ» ولئن سلمنا ما رويتموه «من حجج ومن دهر» فالتقدير فيه أيضًا: من مَرِّ حِجَجٍ ومن مَرِّ دَهْرٍ، كما تقول: «مَرّت عليه السنُونَ»، و«مَرّت عليه الدهُورُ»، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه كما بينا في الآية، وقيل: إنَّ «مِنْ» ها هنا زائدة، وهو قول أبي الحسن الأخفش؛ فإنه يجوز أن تُزَاد في الإيجاب، كما يجوز أن تزاد في النفي، ويحتج بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: الآية ٣١]، أي: يغفر لكم ذنوبكم، وبقوله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: الآية ٣٠]، أي: يَغُضُّوا أَبْصَارَهُمْ، ويحتج أيضًا بقول الشاعر (من الطويل):

أَلا حَيِّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ
إِذَا مَا تَلاقَيْنَا مِنَ اليَوْمِ أَوْ غَدَا[3]

أراد: اليومَ أو غدًا، فكذلك ها هنا: التقدير في قوله: «مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ»، أي: حِجَجًا ودَهْرًا، فدلَّ على فساد ما ذهبوا إليه، والله أعلم»[4].

هذا ما قاله ابن الأنباري في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف». وأرى أنَّ في مذهب البصريين تعسُّف، خاصَّةً أنَّ «مِنْ» تأتي لابتداء الزمان حيث لا يصحّ دخول «مُذْ» أو «منذُ» مكانها، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ

= المعنى: لقد خلت أنّ صوت ناقتي صوت مِعزى، وليست هي من الماعز، فتأمل رحمك الله.

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه. ص ١٤٤؛ وأمالي المرتضى ١/ ٢٠٢؛ ومعجم ما استعجم. ص ١٠٢٦؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٢١٦؛ ولسان العرب ٩/ ٩٩ (خوف)؛ ومجالس ثعلب. ص ٦١٨؛ والمقتضب ٣/ ٢٣١.
اللغة: الوعل: تيس الجبل. ذو المطارة: اسم جبل. عاقل: متحصّن معتصم.
المعنى: لقد خفت كثيرًا، بحيث لم يعد ممكنًا زيادة خوفي أكثر، كخوف تيس جبل يعتصم بعيدًا في جبل ذي المطارة.

(٢) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه. ص ٢٣٥؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٥٩ (زنى)؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٢١٦.
اللغة: الزناء: ممارسة الفاحشة. الرجم: الضرب بالحجارة.
المعنى: هذه كانت عقوبتك على ما تقول كعقوبة الزاني حين الرجم.

(٣) البيت لكعب بن جعيل في الكتاب ١/ ٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٤؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ٣٦٢؛ والمقتضب ٤/ ١١٢.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٤٥ـ ٣٤٩.

مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: الآية ٤].

ب ـ التبعيض: ومجيئها للتبعيض كثير، وعلامتها جواز الاستغناء عنها بـ«بعض»، نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٣]، ونحو: «كُل منْ هذا الطعام، والبَسْ من هذه الثّياب، وخُذْ من هذه الدراهم».

ج ـ بيان الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: الآية ٣٠]، و﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ﴾ [الكهف: الآية ٣١]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦]، و﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٢][1]، ونحو «اشتريتُ رطلاً مِنْ قَمْح». وأنكر بعضهم مجيء «من» لبيان الجنس، وقال: هي في قوله تعالى: ﴿مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: الآية ٣٠]، لابتداء الغاية وانتهائها؛ لأنَّ «الرّجس» ليس هو ذاتها. وأمّا في قوله تعالى: ﴿مِّن سُندُسٍ﴾ [الكهف: الآية ٣١]، فهي للتبعيض، أو زائدة... «وكثيرًا ما تقرب [مِنْ] التي للتبعيض، من [مِن] التي لبيان الجنس، حتّى لا يُفرّق بينهما إلاّ بمعنًى خفِيّ، وهو أنَّ التي للتبعيض تُقدّر بـ«بعض»، والتي لبيان الجنس تُقدّر بتخصيص الشّيء دون غيره»[2].

د ـ التعليل: نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ﴾ [البقرة: الآية ١٩]، و﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [المائدة: الآية ٣٢]، ونحو قول الفرزدق (من البسيط):

يُغْضِي حياءً، ويُغضَى مِنْ مَهابَتِهِ
فما يُكَلَّمُ إلاّ حينَ يَبْتَسِمُ

هـ ـ البَدَل: نحو قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: الآية ٣٨]، و﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [الزخرف: الآية ٦٠].

و ـ المجاوَزة: بمعنى «عَنْ»، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾﴾ [قريش: الآية ٤]، ونحو: «رويتُ ذلك من فلان»، و«أخذتُه من حاجةٍ». وقيل في «مِن» المصاحِبة لأفعل التفضيل: إنَّها للمجاوزة، فقولك: «زَيْد أحْسَنُ منْ عَمْرو» معناه: جاوز زيدٌ عمرًا في الحُسْنِ، وقيل: إنّها للابتداء، إذ لو كانت للمُجاوَزَة، لصَحَّ جعل «عَنْ» مكانها.

ز ـ مرادِفةً للباء، نحو قوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: الآية ٤٥]، أي: بطرف خفيّ، كما تقول العرب: «ضَربْتُهُ منَ السَّيف»، أي: بالسَّيف، وبعض النحاة يجعل «مِنْ» هنا للابتداء.

ح ـ مرادفة «في» عند الكوفيِّين، وشاهدهم قوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر: الآية ٤٠]، و﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: الآية ٩]، وقول الشاعر (من الطويل):

عَسَى سائِلٌ ذو حاجةٍ، إنْ مَنَعْتَهُ
مِنَ اليومِ سُؤْلاً أنْ يُيَسَّرَ في غَدِ

وقيل: إنَّ «مِنْ» في الآية الأولى لبيان

---

(١) كثيرًا ما تقع «من» التي لبيان الجنس بعد «ما»، و«مَهما»، وتكون مع مجرورها في محل نصب حال.

(٢) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٣٢٣.

الجنس، وهي في البيت للتبعيض، على حذف مضاف، أي: من مَسْؤولات اليوم.

ط ـ مرادفة «رُبَّ»، وذلك إذا اتَّصلَتْ بـ«ما»، كقول الهيثم بن الربيع (من الطويل):

وإنّا لَمِمَّا نَضرِبُ الكَبْشَ ضَربَةً
على رأسِهِ تُلْقِي اللِّسانَ مِنَ الفَمِ

ذهب إلى ذلك جماعة من النحاة، وقال غيرهم: إنّ «من» هنا ابتدائية، و«ما» مصدريَّة.

ي ـ مرادفة «عند»، نحو قوله تعالى: ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَآ أَوْلَادُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عِمران: الآية ١٠]، قال ذلك أبو عبيدة، ويرى جمهور النحاة أنّ «مِنْ» في هذه الآية الكريمة تُفيد البَدَل.

يأ ـ الاستِعْلاء، أو مرادفة «على»، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [الأنبياء: الآية ٧٧]. كذا قال الأخفش، والأفضل أن يُضمَّن الفعل «نصر» في هذه الآية معنى الفعل «مَنَعَ»، أي: مَنَعْناهُ من القومِ بالنَّصْر.

يب ـ الفَصْل، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٠]، و﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [آل عِمران: الآية ١٧٩]. وتُعْرف بدخولها على ثاني المتضادَّين، وقد تدخل على ثاني المتباينَين من غير تضادّ، نحو: «لا يَعْرِفُ زيدًا من عَمْرو». كذا قال بعض النحاة، ويرى ابن هشام أنّ «من» في الآيتين للابتداء أو بمعنى «عَنْ»[1].

يج ـ الغاية، أو الانتهاء، مثَّلَهُ ابن مالك بقوله: «قربْتُ منه»، فإنَّهُ مُساوٍ لقولِكَ: «تقرَّبْتُ إليه». وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى، كما قال به الكوفيّون، وردَّ المَغاربة على هذا المعنى، وتأوّلوا ما استدَلَّ به مُثْبتوه.

يد ـ أن تكون للقَسَم، ولا تدخل إلاّ على «ربّ»، فيُقال: «مِنْ ربِّي لأفْعَلَنَّ» بكسر الميم وضَمِّها.

وانظر: الجرّ.

٢ ـ «مِنَ» الجارَّة الزائدة: تأتي «مِنْ» زائدة، فتُفيد:

أ ـ نَفْي الجنْس، أو النصّ على العموم، نحو: «ما جاءَني مِنْ رَجُلٍ».

ب ـ استغراق نَفْي الجنس، أو توكيد العموم، نحو: «ما جاءَني منْ أحَدٍ». والفرق بين نَفْي الجنس واستغراق نَفْيِه أنّه قبل دخول «مِنْ» في «ما جاءني مِنْ رَجُلٍ» يحتمل نَفْي الجنس (أي: جنس الرجال)، أو الوحدة (أي: الرجل الواحد)، لذلك يصحّ القول: «ما جاءَني رَجُلٌ بلْ رَجُلانِ»)، أمّا «مِن» التي لاستِغْراق الجنس، فلا تنفي إلاّ الجنس بكلِّيَّتِهِ، ولا تُبْقِي منه شيئًا.

وشرط زيادتها في النَّوعين ثلاثة أمور:
١ ـ تقدُّم نفي أو نهي أو استفهام بـ«هَلْ».
٢ ـ تنكير مجرورها. ٣ـ كونه فاعلًا أو مفعولًا به، أو مُبْتَدأ، نحو قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾[2] [الأنعام:

(١) ابن هشام: مُغني اللّبيب عن كتب الأعاريب. ص ٣٥٧.
(٢) هنا النفي في الفاعل.

الآيـة ٥٩]، و﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴿٣﴾﴾[1] [المُلك: الآية ٣]، ونحو: «ما رأيتُ من رجلٍ»[2]، و«ما في الدارِ مِنْ رَجُلٍ»[3]، و«هلْ قام من رجل»[4]، و«هل رأيتَ من رَجُلٍ»[5]، و«هلْ في الدار من رجلٍ؟»[6]، و«لا يَقُمْ من رَجُلٍ»[7]، و«لا تَضرِبْ مِنْ رَجُلٍ»[8].

وانظر: الجَرّ.

ملحوظة: من العرب من يحذف نون «مِنْ» إذا كان بعدها لام التعريف، فيقول: «مِلْقَوم» في «مِن القومِ»، وكقول أبي صخر الهذلي (من الطويل):

كأنَّهُما مِلآن لمْ يَتَغَيَّرا
وقَدْ مَرَّ للدّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنا عَصْرُ

* * *

وقال ابن يعيش في «شرح المفصل»: «قال صاحب الكتاب: وتُزاد «مِنْ» عند سيبويه في النفي خاصةً لتأكيده وعُمومه[9]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المَائدة: الآية ١٩]، والاستفهامُ كالنفي. قال تعالى: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: الآية ٣٠]، وقال: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: الآية ٣]، وعن الأخفش زيادتُه في الإيجاب.

قال الشارح: اعلم أنّ «مِنْ» قد تزاد مؤكّدةً، وهو أحدُ وجوهها، وإن كان عملُها باقيًا، والمراد بقولنا: «زائدة» أنها لا تُحْدِث معنًى لم يكن قبل دخولها، وذلك نحو قولك: «ما جاءني من أحدٍ»، فإنّه لا فرق بين قولك: «ما جاءني من أحد»، وبين قولك: «ما جاءني أحدٌ». وذلك أنّ «أحدًا» يفيد العموم كـ«دَيّارٍ»، و«عَرِيبٍ»، و«مِنْ» كذلك، فإذا أُدخلت عليها، صارت بمنزلة تكرار الاسم، نحوِ: «أحدٌ أحدٌ». فأمّا قولك: «ما جاءني من رجل»، فذهب سيبويه إلى أنّ «مِنْ» تكون فيه زائدة مؤكّدة. قال[10]: ألا ترى أنّك إذا أخرجتَ «مِنْ»، كان الكلام حسنًا، ولكنه أُكّد بـ«مِنْ»؛ لأنّ هذا موضعُ تبعيض، فأراد أنه لم يأتِ بعضُ الرجال. وقد ردّ ذلك أبو العبّاس، فقال: إذا قلنا: «ما جاءني رجلٌ»، احتمل أن يكون واحدًا، وأن يكون الجنسَ، فإذا دخلتْ «مِنْ»، صارت للجنس لا غير. وهذا لا يلزم؛ لأنه إذا قال: «ما جاءني رجلٌ»، جاز أن ينفي الجنس بهذا اللفظ كما ينفي في قولك: «ما جاءني أحدٌ»، فإذا أدخل «مِنْ»، لم تُحْدِث ما لم يكن، وإنّما تأتي توكيدًا.

واعلم أنّ ابن السرّاج قال: حقُّ الملغى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يُلْغَى من الجميع، ويكون دخولُه كخروجه، لا يُحْدِث معنى غيرَ التوكيد، واستغرب أن تكون هذه الخوافض زائدة؛ لأنها عاملة.

---

(١) هنا الاستفهام في المفعول به.
(٢) هنا النفي في المفعول به.
(٣) هنا النفي في المبتدأ.
(٤) هنا الاستفهام في الفاعل.
(٥) هنا الاستفهام في المفعول به.
(٦) هنا الاستفهام في المبتدأ.
(٧) هنا النهي في الفاعل.
(٨) هنا النهي في المفعول به، ولا يصحّ النهي في المبتدأ.
(٩) الكتاب ٤/ ٢٢٥.
(١٠) المصدر نفسه. الصفحة نفسها.

قال: ودخلت لمعانٍ غيرِ التأكيد.

وفي الجملة الإلغاءُ على ثلاثة أوجه: إلغاءٌ في المعنى فقط، وإلغاءٌ في الإعمال فقط، وإلغاءٌ فيهما جميعًا. فالإلغاءُ في المعنى نحوُ حروف الجرّ، كقولك: «ما زيدٌ بقائم»، و«ما جاءني من أحد». وأمّا ما أُلغي في العمل، فنحوُ: «زيدٌ منطلقٌ ظننتُ»، و«ما كان أحْسَنَ زيدًا». وأمّا الإلغاءُ في المعنى واللفظ، فنحوُ: «ما»، و«لا»، و«إنْ». واعلم أنّ سيبويه لا يجيز زيادةَ «مِنْ» إلاّ مع النفي على ما تقدّم من قولنا: «ما جاءني من أحد»، و«ما جاءنا من بشير ولا نذير» ألا ترى أن المعنى زيادتها إذ ليس المقصود نفيَ بشير واحد، ولا نذير واحد، وإنما المراد الجنسُ. وكذلك الاستفهامُ، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: الآية ٣]، إذ ليس المراد جوازَ التقدير على خالق واحد، والجامعُ بين الاستفهام والنفي أنّهما غير واجبَيْن.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى جواز زيادتها في الواجب، وقد تقدّم الكلام على ذلك مستوفًى في فصل حروف الإضافة»[1].

للتوسّع انظر:

- «القول في «من» الزائدة وجواز وقوعها في القرآن الكريم». عبد الرحمٰن تاج. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ٣٧ (١٩٧٦م). ص ١٣ـ ٢٤.

«مِن» الاستعلائيّة

انظر: «مِن»، الرقم ١، الفقرة «يأ».

«مِن» الانتهائيّة

انظر: «مِن»، الرقم ١، الفقرة «يج».

«مِن» البَدَليّة

انظر: «مِن»، الرقم ١، الفقرة «هـ».

«مِن» البَيانيّة

انظر: «مِن»، الرقم ١، الفقرة «ج».

«مِن» التبْعيضيّة

انظر: «مِن»، الرقم ١، الفقرة «ب».

«مِن» التّعْليليّة

انظر: «مِن»، الرقم ١، الفقرة «د».

«مِن» الجارّة الزائدة

انظر: «مِن»، الرقم ٢.

«مِن» الجارّة غير الزائدة

انظر: «مِن»، الرقم ١.

«مِن» الغائيّة

انظر: «مِن»، الرقم ١، الفقرة «يج».

«مِن» الفَصْليّة

انظر: «مِن»، الرقم ١، الفقرة «يب».

«مِن» المرادفة للباء

انظر: «مِن»، الرقم ١، الفقرة «ز».

«مِن» المُرادفة لـ«رُبَّ»

انظر: «مِن»، الرقم ١، الفقرة «ط».

«مِن» المُرادفة لـ«عند»

انظر: «مِن»، الرقم ١، الفقرة «ي».

«مِن» المُرادفة لـ«في»

انظر: «مِن»، الرقم ١، الفقرة «ح».

(١) شرح المفصل ٥/ ٧٦ـ ٧٧.

«مِن» التي للاستعْلاء

انظر: «مِن»، الرقم ١، الفقرة «يأ».

«مِن» التي للانتهاء

انظر: «مِن»، الرقم ١، الفقرة «يج».

«مِن» التي للغاية

انظر: «مِن»، الرقم ١، الفقرة «يج».

«مِن» التي للفَصْل

انظر: «مِن»، الرقم ١، الفقرة «يب».

«مِن» التي للمُجاورة

انظر: «مِن»، الرقم ١، الفقرة «و».

مِنْ ثَمَّ

«ثَمَّ» اسم إشارة للمكان البعيد، بمعنى: هناك. و«ثُمَّ» حرف عطف يُفيد التشريك في الحكم والترتيب والتراخي. ولا تَقُلْ «من ثُمَّ»؛ لأنَّ حرف الجرّ لا يدخل على حرف عطف، بل قُلْ: «مِنْ ثمّ»؛ لأنَّ حرف الجرّ يدخل على اسم الإشارة، فتقول: «سافرتُ إلى باريس ومن ثَمَّ إلى لندن».

مِنْ ذي قبل

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتّاب: «فلان أحسن من ذي قبل»، وجاء في قراره:

«ممَّا تجري به الأقلام في الاستعمال المعاصر قولهم: «فلان أحسن من ذي قبل».

وقد درست اللجنة هذا التعبير، فتبيَّن لها أن الأصل الصحيح فيه أن يقال: «فلان أحسن منه قَبْلُ».

وترى اللجنة أن «ذي» هنا يمكن أن تكون اسم موصول معربًا على لغة طيّئ.

والكلام على حذف مضاف، والتقدير: حال فلان أحسن من التي قبل.

وعلى ذلك قررت اللجنة أن هذا التعبير جائز في الاستعمال»[1].

مِنْ على...

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة دخول حرف الجرّ «مِنْ» على «على»، وجاء في قراره:

«يُخَطِّىء بعض النقاد نحو قول القائل: «من على المنابر»، متوهِّمين أن مثل هذا ممتنع؛ لامتناع دخول حرف الجر على حرف الجر. وقد بحثت اللجنة هذا، ثم انتهت إلى أن الأُسلوب جائز؛ لما يأتي:

أولاً: أن «على» هنا اسم بمعنى «فوق»، كما ذهب إلى ذلك فريق من كبار النحاة وفي مقدمتهم سيبويه.

ثانيًا: وروده في شعر من يحتج بكلامه، مثل قول مزاحم العقيلي (من الطويل):

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تَمَّ خِمْسُها
تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بِبَيْداءَ مَجْهَلِ»[2]

مِنِ

لغة في «ايمن الله».

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ١٤٢؛ والألفاظ والأساليب. ص ٢١٠؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٦.

(٢) القرارات المجمعيّة. ص ١٣٨؛ والألفاظ والأساليب. ص ١٧٨؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٦. والبيت لمزاحم العقيلي في ديوانه. ص ١١؛ وأدب الكاتب. ص ٥٠٤؛ والأزهيّة. ص ١٩٤؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٧، ١٥٠؛ والدرر ٤/ ١٨٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩.

انظر: ايمن الله.

المُناخ

لا تقل: «المَناخ»، بل: «المُناخ» (بضمّ الميم)؛ لأنه من الفعل «أناخ»، واسم المكان والزمان منه هو «المُناخ».

المُنادى

المُنادى، في اللغة، اسم مفعول من «نادى». ونادى فلانًا: دعاه، صاحَ به. وهو، في النحو، المطلوب إقباله بأحد أحرف النِّداء.

انظر: النِّداء.

المُنادى المُبْهَم

هو المنادى الذي لا يكفي النِّداء في إزالة إبهامه، وإنما يُحتاج معه، لرفع هذا الإبهام، إلى شيء آخر يُكمل تعريفه. وهو يشمل «أيّ»، و«أيّة» واسم الإشارة، نحو: «يا أيّها الذين آمنوا، ساعدوا المحتاجين».

المُنادى المُسْتَغاث

هو المُسْتَغاث.

انظر: المُسْتَغاث، والاستغاثة.

المُنادى المَقْصود

هو النكرة المقصودة.

انظر: النكرة المقصودة، والنِّداء.

المُنادى المنْدوب

هو المندوب.

انظر: المندوب، والنُّدبة.

المُنادى المَنْسوب

هو المنادى الموصوف بـ«ابن» مباشرَةً، وكلمة «ابن» مضافة إلى علم، نحو: «يا زيدُ ابنُ عليٍّ».

انظر: النّداء.

المناسبة

قال ابن حجة الحموي: «المناسبة على ضربين: مناسبة في المعاني، ومناسبة في الألفاظ.

المعنوية هي أن يبتدىء المتكلّم بمعنى ثمّ يتمّم كلامَهُ بما يناسبُه معنًى دون لفظ، وهذا النوع، أعني المناسبة المعنويّة، كثير في الكتاب العزيز، فمنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ ۖ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴿٢٦﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ ۖ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [السَّجدَة: الآيتان ٢٦ ـ ٢٧]؛ فانظر إلى قوله سبحانه وتعالى، في صدر الآية التي هي للموعظة: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ [السَّجدَة: الآية ٢٦]، ولم يقل: «أو لم يروا»؛ لأنّ الموعظة سمعية، وقد قال بعدها: ﴿أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ [السَّجدَة: الآية ٢٦]، وانظر كيف قال في صدر الآية التي موعظتها مرئيّة: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ [السجدة: الآية ٢٧]، وقال بعد الموعظة البصريّة: ﴿أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ [السَّجدَة: الآية ٢٧].

ومن أظرف ما أنقله هنا من النقد اللطيف في هذا الباب أنّ قاضي القضاة عماد الدين بن القضاميّ أخا شيخنا قاضي القضاة علاء الدين الحنفيّ، نوَّر الله ضريحه، وجعل من الرحيق المختوم غبوقه وصبوحه، نظم قصيدة امتدح بها المقرّ المرحوميّ السيفيّ أرغون الأسعردي، كافل المملكة الشريفة الحمويّة، وعرضها، قبل إنشادها للممدوح، على أخيه

المشار إليه، فانتهى منها إلى بيت في المديح يقول فيه (من الطويل):

خَبِيرٌ بِتَدْبِيرِ الأُمورِ فَمَنْ يرَى
سِوَى ما يَراهُ فَهْوَ في هٰذِهِ أعمَى

فقال له شيخنا قاضي القضاة علاء الدين: يجب أن تقول لأجل المناسبة المعنوية موضع «خبير» «بصير».

وقد عدُّوا من محاسن الأمثلة المعنويّة قول أبي الطيّب المتنبّي (من الطويل):

على سابحٍ موجُ المنايا بِنَحْرِهِ
غَدَاةَ كَأنَّ النَّبْلَ في صدْرِهِ وَبْلُ

فإنَّ بين لفظة «السباحة» ولفظتي «الموج»، و«الوبل» تناسبًا معنويًّا، صار البيت به متلاحمًا، والذي عقد الناسُ الخناصر عليه، في هذا الباب، قول ابن رشيق القيرواني (من الطويل):

أَصَحُّ وأقْوَى ما رَوَيناهُ في النَّدى
مِنَ الخبَرِ المَأْثُورِ مُنذُ قَديمِ
أَحاديثُ يَرْوِيها السُّيولُ عَنِ الحَيا
عَنِ البَحْرِ عنْ جُودِ الأميرِ تَميمِ

قال زكيّ الدين بن أبي الأصبع: هذا أحسن شعر سمعْته في المناسبة المعنويّة، فإنه وَفَّى المناسبة حقّها، وناسب في البيت الأول بين «الصحّة»، و«القوّة»، و«الرواية»، و«الخبر المأثور»، وناسب في البيت الثاني بين «الأحاديث»، و«الرواية»، و«العنعنة»، هذا مع صحّة ترتيب العنعنة من حيث أنها جاءت صاغرًا عن كابر، وآخِرًا عن أوّل، كما يقع في سند الأحاديث؛ لأنّ «السيول» فرع، «الحيا» أصلُه، وكذلك «الحيا» فرعٌ، «البحرُ» أصله، ثم نزّل «البحر» منزلة الفرع، و«جودُ» الممدوح منزلة الأصل، للمبالغة في المدح، وهذا غاية الغايات في هذا الباب»[١].

مُناط ومَنوط

يُخطِّىء بعضُ الباحثين من يقول: «هذا الأمر مُناط بفلان»، بحجّة أنّ الصواب هو «هذا الأمر منوط بفلان»؛ لأنه من الفعل «ناط»، لا من «أناط»[٢].

ولكن جاء في المعجم الوسيط: «أناط الشيء وبه وعليه: ناطه»[٣].

مَناعِ

اسم فعل أمْر بمعنى «امْنَعْ»، نحو: «مناعِ التَّذْخِينَ» («مناعِ»: اسم فعل أمر مبنيّ على الكسر، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنتَ)، ونحو قول الراجز:

مَنَاعِها مِنْ إبِلٍ مَنَاعِها
أما ترى المَنُونَ في أَرْباعِها

ابن أبي المناقب

= محمد بن محمد (٥٢٢هـ/ ١١٢٨م).

المُناقَضة

المُناقضة، في اللغة، مصدر «ناقَضَ». وناقَضَ فلانًا: خالَفه. وهي، في علم البديع، تعليق الشرط على نقيضين: ممكن ومستحيل، والقائل يقصد الشرط بالمستحيل،

---

(١) خزانة الأدب ٢/ ٤٥٨ـ ٤٦٠.
(٢) انظر كتابنا معجم الخطأ والصواب في اللغة. ص ٢٥٨.
(٣) المعجم الوسيط. مادة (ن و ط).

نحو قول النابغة (من الوافر):

وإنَّكَ سوفَ تَحْلُمُ أو تُباهي
إذا ما شِبْتَ أو شابَ الغُرابُ

فإنّه عَلّقَ حِلْمَ المهجوّ على شيبه (وهذا ممكِن)، وعلى شيب الغراب (وهذا مستحيل)، قاصِدًا استحالة حلمه.

والفرق بين المناقضة و«نفي الشيء بإيجابه» أنَّ المناقضة ليس فيها نفي ولا إيجاب، ونفي الشَّيء بإيجابه ليس فيه شرط ولا معناه.

المُناورة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «المناورة» في قول الكتّاب: «قام الجنود بمناورة حربيّة»، وقولهم: «هذه مناورة سياسيّة». وجاء في قراره:

«يشيع في لغة الجيش وغيره مثل قولهم: «قام الجنود بمناورة حربية».

ومثل ما يتردد في لغة السياسة من قولهم: «هذه مناورة سياسية».

وقد يعترض على اللفظ في استعماله المعاصر بعدم وروده بالمعنى العسكريّ أو السياسي في معجمات العربية.

درست اللجنة هذا، ثم انتهت إلى إجازة استعمال لفظ «المناورة» بدلالتيه الحربية والسياسية على أحد وجهين:

أولهما: أن اللفظ منقول من الكلمة الفرنسية Manœvure، أو من الكلمة الإنجليزية Manuver. وقد أشار المعجم الوسيط في طبعته الثانية إلى أنه معرب.

والوجه الثاني: أن للمناورة معنى آخر، هو الدهاء، فهي من مادة: «ن و ر» التي تحمل معنى الخداع والحيلة، ومعلوم أن وزن المفاعلة شائعٌ في العربية، مثل: «المدارة»، و«المراوغة»، و«المشاورة»، و«المحاورة»[1].

المَنْبور

المنبور، في اللغة، اسم مفعول من «نَبَرَ». ونَبَرَ الشيءَ: رفَعه. وهو، في النحو، المهموز.

انظر: المهْموز.

المُنْتَجَب بن أبي العزّ

(.../...ـ ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)

المنتجب بن أبي العز بن رشيد، أبو يوسف، منتجب الدين الهمذاني. كان عالمًا بالعربية واللغة والأدب والقراءات، صوفيًا مقرئًا، فاضلاً خبيرًا، قرأ القراءات على غياث بن فارس، وقرأ عليه الصائن الواسطي. تصدر للإقراء بالزنجليّة. وروى عن الكِنديّ، وابن طبرزد. اشتهر بدمشق وتوفي بها.

له مصنفات كثيرة، منها: «شرح المفصّل» للزمخشري، و«شرح الشاطبيّة» مخطوط كتبه باسم «الدرة الفريدة»، ومنه نسخة في البلدية بالإسكندرية بالرقم ١١٩١/ب، و«الفريد في إعراب القرآن المجيد» وغير ذلك.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٠؛ والأعلام ٧/ ٢٩٠؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ٢/ ٣١٠؛ وشذرات الذهب ٥/ ٢٢٧؛ ومرآة الجنان ٤/ ١٠٨).

(١) القرارات المجمعيّة. ص ١٨٨؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣١.

المنتجِع بن نبهان

(.../...ـ.../...)

المُنْتَجِع بن نبهان الأعرابي التميميّ. كان لغويًا ماهرًا. من بني نبهان من طيّىء. أخذ عنه علماء زمانه، وتخرّجوا به. سأله الأصمعيّ عن السَّمَيْدَع، فأجابه: هو السيد الموطّأ الأكناف.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٢٣؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ١١٢).

المنتخب

= سالم بن أحمد بن سالم (٦١١هـ/ ١٢١٤م).

منة المنان بن محمد

(.../...ـ ٣٦٣هـ/ ٩٧٣م)

منّة المنان بن محمد بن سلمويه، أبو رشيد الأديب. كان إمامًا في اللغة، من مشايخ أصحاب الرأي. سمع أبا العباس الماسرجَسِيّ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٣).

المُتَنَزَه

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «المنتزه» بمعنى: المُتَنَزَّه، وجاء في قراره:

«يعترض بعض النقاد على استعمال كلمة «المنتَزَه» بحجة أن الصواب فيها هو: «المتنزَّه». وترى اللجنة صواب استعمال «المُنْتَزَه» أيضًا استئناسًا بوروده في شعر فحول الشعراءِ من مثل قول «بشار» (من البسيط):

وَمَلْعَبٍ لجوارٍ يَنْتَقِدْنَ بهِ
وكُلُّ مُنْتَزَهٍ للَّهو مُنْتَقَدُ»[1]

المُنْتهى

المُنْتهى، في اللغة، اسم مكان من «انْتَهى». وانتهى الشيءُ: بلَغ نِهايتَه. وهو، في النحو، انتهاء الغاية.

انظر: انتِهاء الغاية.

مُنْتَهى الجموع

انظر: صِيَغ مُنْتَهى الجموع.

المُنْجِد

قاموس مشهور في اللغة للأب لويس نقولا ضاهر المعلوف (١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م - ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م).

لا شك في أن الأب لويس المعلوف، عندما وضع معجمه في السنة ١٩٠٨، قد أحسن اختيار اسم «المنجد» (اسم فاعل من «أنجد») ذلك أن مهمة المعجم هي «إنجاد» الباحث عندما يستغلق عليه فهم كلمة، أو كتابتها، أو طريقة نطقها. لكنه سُبق إلى هذه التسمية، إذ استعملها علي بن الحسن الهنائي، المعروف بكُراع النمل (؟ ـ ٣٠٩هـ/ ٩٢١م) عندما وضع معجمًا سماه «المنجد».

ولا بد من الإشارة، قبل البدء بتعداد سمات منهج «المنجد» إلى أن هذا المعجم هو أكثر المعاجم العربية طباعة حتى الآن، إذ طبع أربعًا وعشرين طبعة[2]. وقد أضاف إليه الأب

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ١٣٧؛ والألفاظ والأساليب. ص ١٧٥؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٦؛ والبيت لبشار في ديوانه ٢/ ٢٨٠.

(٢) ظهرت الطبعة السابعة والثلاثون في السنة ١٩٩٨، وكل طبعات المنجد أصدرتها دار المشرق في بيروت.

فردينان توتل (؟ ـ؟) في طبعته الخامسة عشرة التي ظهرت في السنة ١٩٥٦ ملحقًا باسم «المنجد في الأدب والعلوم»، وهو معجم لأعلام الشرق والغرب[١]، والكتب والبلدان. فأصبح يعرف باسم «المنجد في اللغة والأدب والعلوم»[٢]. وهو يتضمّن بحسب طبعته الرابعة والعشرين، إلى جانب المتن، مقدمة الطبعة الحادية والعشرين، وقائمة بالاصطلاحات المستعملة فيه، وبعض الأحكام القياسية، وستًا وثلاثين لوحة ملوَّنة تتضمن رسوم الحيوانات، والسفن، والأسلحة ووسائل المواصلات، والآلات الموسيقية وغيرها، وملحقًا لطائفة من المفردات التي لم ترد في المتن، وملحقًا آخر في الأمثال والأقوال السائرة عند العرب، بالإضافة إلى القسم المخصص للأعلام. أما أهم سماته[٣] فتتلخص بما يلي:

١ ـ رتّب الكلمات حسب أصولها وفق النظام الألفبائي. ثم قسّم كل مادة إلى فصائل مختلفة وفقًا لمعانيها مستخدمًا الترقيم في إيراد هذه المعاني.

٢ ـ وضع الفعل المضاعف الثلاثي في أول المادة. فالفعل «مَدَّ» مثلاً نجده في المادة (م د) كما رد كل كلمة إلى أصل ثلاثي، فالمضاعف الرباعي نحو «زلزل» رد إلى الأصل «زلَّ»، و«ململ» في ذكر المادة «ملَّ»، و«دحرج» في «دحر». . . إلخ.

٣ ـ استعمل أكثر من ثلاثين اصطلاحًا للدلالة على اسم الفاعل (فا)، واسم المفعول (مفع)، والجمع (ج)، وجمع الجمع (جج)، والمصدر (مص)، والمؤنث (م)، والمثنى (مث)، وحركة عين المضارع، ومختلف العلوم. . . إلخ.

٤ ـ استعمل العلامة // لتقوم مقام الكلمة المفسَّرة سابقًا. والعلامة //و ـ لتقوم مقام الكلمة المفسَّرة إذا كانت فعلاً. فتجنب بذلك تكرير اللفظ كما استعمل العلامة «*» بعد الكلمة ليشير إلى أن هناك في فصيلة أخرى من المادة كلمة مترادفة، لها معنى مختلف.

٥ ـ حذف الشواهد والروايات والنوادر وما إليها.

٦ ـ اهتم بالترتيب والشكل والإخراج، فحاكى أحدث المعاجم الأوروبية فنًا في هذا المجال، كما أكثر من الصور الموضحة. وكان ذلك للمرة الأولى في تاريخ المعاجم العربية.

٧ ـ قسّم كل صفحة إلى ثلاثة أنهر، ووضع في أعلاها كلمتين، تدل الأولى منهما على المادة الأولى فيها، وتشير الثانية إلى المادة الأخيرة.

٨ ـ كتب المواد اللغوية بلون أحمر وبخط مشبع، كما كتب متفرعاتها به أيضًا لكن دون

---

(١) اقتصر بالنسبة لأعلام الأشخاص على الأموات منهم، إلا أنه أدرج من الأحياء: رؤساء الدول ورؤساء الوزراء في الدول ذات النظام الوزاري، وبطاركة الكنائس الشرقية، والحائزين جائزة نوبل وبعض الأعلام المنفردين بميزة خاصة كرواد الفضاء. (انظر: المنجد. ط ٢٤، صفحة دليل القارىء من مقدمة القسم الثاني من المنجد، والمعنون بالمنجد في الأعلام).

(٢) ويعرف اليوم باسم «المنجد في اللغة والأعلام».

(٣) بحسب طبعته السابعة عشرة وما بعدها.

إشباع، وذلك «تسهيلاً لاستعمال الكتاب وضنًا بوقت القارىء»[١].

٩ ـ أكثر من الاعتماد على «محيط المحيط»، حتى إن «المنجد» يُعَدُّ مختصرًا له، مع الرجوع إلى «تاج العروس» أحيانًا كثيرة، ودون ذكر المراجع والمصادر اللغوية التي اعتمد عليها.

يُعَدّ «المنجد» اليوم من أكثر المعاجم العربية شهرة، وأوسعها انتشارًا، ويكفي أن نتذكر عدد طبعاته السبع والثلاثين المطبوعة حتى سنة ١٩٩٨م، لنقدِّر إقبال الناس عليه في الدول العربية كافة. وقد اختصره فؤاد أفرام البستاني بمعجم سماه «المنجد الأبجدي»[٢] خصيصًا للطلاب مرتبًا فيه الكلمات حسب نطقها على نحو ما هو معروف في المعاجم الأجنبية.

وبالرغم من المجهود الكبير الذي بذله الأب لويس المعلوف، والقائمون على دار المشرق، كي يأتي «المنجد» سليمًا من الأخطاء، خاليًا من العيوب، فإن الكمال لم يتحقق لهذا المعجم، فتصدى بعض الغيارى على العربية لتبيان أخطائه وهناته، حتى إننا لا نعلم معجمًا تعرض للنقد وتبيان العيوب، ما تعرض له «المنجد»، ولعل أهم الذين انتقدوه: عبد الله كنون[٣]، ومنير العمادي[٤]، وسعيد الأفغاني[٥]، وعبد الستار فراج[٦]، ومازن المبارك[٧]، وحسين نصار[٨]، وعمر الدقاق[٩]، وإبراهيم القطان[١٠]، والأمير مصطفى الشهابي[١١].

المنجِد في اللغة العربية المعاصرة

معجم لغوي حديث حرَّره أنطوان نعمة، وعصام مدوّر، ولويس عجيل، ومتري شمّاس، وراجعه مأمون الحموي، وأنطوان غزال، وريمون حرفوش. اعتمد فيه واضعوه

---

(١) المنجد. ط ٢٤، دار المشرق. ص أ.

(٢) لقد أخطأ فؤاد البستاني بهذه التسمية؛ لأنه سار على النظام الألفبائي لا الأبجدي. وهذا الخطأ نفسه نجده عند فردينان توتل عندما ذهب أنه رتب أعلامه حسب النظام الأبجدي (انظر: المنجد، في الأعلام صفحة دليل القارىء من مقدمة القسم الثاني منه).

(٣) انظر مقاله: «نظرة في منجد الآداب والعلوم». مجلة اللسان العربي، الرباط، عدد ١ .ص ١١٣.

(٤) انظر مقاله: «أغلاط المنجد». مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الأربعون. ص ٦٣٣ و٨٦٤. وفي مقالاته في مجلة المعرفة الدمشقية، السنة الثانية ١٩٦٣، الأجزاء ٨، ٩، ١٠، والسنة الثالثة، ١٩٦٤، ج ٣٠.

(٥) طبع تقريرًا في السنة ١٩٦٩ بعنوان: «أضرار المنجد والمنجد الأبجدي». انظر: مازن المبارك: نحو وعْي لغوي. دمشق مكتبة الفارابي، سنة ١٩٧٠. ص ١٦٥.

(٦) انظر مقاله: «المنجد معجم في اللغة: نقد لا مفر منه». مجلة العربي، الكويت، العدد ١٣٤ (ك ٢، سنة ١٩٧٠)؛ و«المنجد في الأعلام: نقد له أيضًا» مجلة العربي، الكويت، العدد ١٣٩ (أيار، ١٩٧٠).

(٧) انظر كتابه: نحو وعي لغوي. ص ١٦٥ـ ١٨٩.

(٨) انظر كتابه: المعجم العربي: نشأته وتطوره. ص ٧٢٨ـ ٧٣١.

(٩) انظر كتابه: مصادر التراث العربي. ط ٢، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٠. ص ٣٠٨ـ ٣٠٩.

(١٠) انظر كتابه: «عثرات المنجد». بيروت، دار القرآن الكريم.

(١١) انظر مقاله: «نظرة في المنجد». مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، المجلد ٣٢ (١٩٥٧م) ٣/ ٤١٢ـ ٤٢٧.

على معجم «المنجِد» للأب لويس المعلوف مع إضافات كثيرة من الكلمات الدخيلة والمحْدَثة والمعرَّبة، وبخاصة المصطلحات العلميّة، والتراكيب المحْدَثة، والمجازات المعاصِرة، وفي أوّل هذا المعجم مَسْرد بالاصطلاحات المستخدمة فيه، وتنبيهات لكيفيّة استعماله (وهو جذريّ ألفبائيّ مع ردّ الفعل المضاعف الثلاثيّ إلى أصله)، وبعض الأحكام القياسيّة في الصرف، وكتابة الهمزة. والمعجم من منشورات دار المشرق في بيروت سنة ٢٠٠٠م.

مَنَحَ

فعل ماضٍ ينصب مفعولين ليس أصلهما مُبتدأً وخبرًا، نحو: «منحتُ زيدًا جائزَة». وانظر: «أعْطى»، فلها أحكامها.

المَنْحوتات

المَنْحوت، في اللغة، اسم مفعول من «نَحَتَ». ونَحَتَ الشَّيءَ: قَشَرَه وبَراه. وهو، في النحو، الكلمة المأخوذة من كلمتين أو أكثر، نحو: «بَسْمَلَ» (قال: باسم الله).

انظر: النَّحْت.

المَنْحوت منه

هو كلمتان أو أكثر أُخِذَ منهما، أو منها، كلمة واحدة، نحو: «أطال اللّهُ بقاءَك» التي أُخِذ منها لفظة «طَلْبَقَ»، ونحو الكلمتين: «المادّة»، و«الروح» اللتين أُخِذت منهما كلمة «المدْرَحِيَّة».

انظر: النَّحْت.

المندائيّ

= علي بن محمد بن أحمد (٦٣٠هـ/ ١٢٣٣م).

المَنْدوب

المَنْدوب، في اللغة، اسم مَفْعول من «نَدَبَ». ونَدَبَ الميْتَ: بكاه مُعَدِّدًا مَناقِبَه ومَحاسِنَه. وهو، في النحو، الاسم المُتَفَجَّع عليه حقيقَةً أو حكمًا، أو المُتَوجَّع منه، نحو كلمة «عثمان» في قولك: «وعثمانْ»، وكلمة «رأسي» في قولك: «وا رأسي». ويُسَمَّى، أيضًا، المنادى المندوب.

انظر: النُّدْبة.

منديل

= محمد بن يحيى بن مؤمن (٧٨٧هـ/ ١٣٨٥م).

مُنْذُ

مثل: «مُذْ» تمامًا، والنحاة يبحثونها معًا. انظر: «مُذ» واضعًا في أمثلتها «مُنْذُ» مكانها.

مَنْذا

انظر: مَن ذا، الرقم ٢.

منذر بن سعيد، البلّوطيّ (٢٧٣هـ/ ٨٨٦م - ٣٥٥هـ/ ٩٦٥م)

منذر بن سعيد، أبو الحكم القاضي، المعروف بالبلوطيّ. من موضع يعرَف بفحص البلوط بقرطبة. كان متفننًا في أنواع شتى من العلوم: اللغة، والأدب، والفقه، والنحو، والعربية. رحل إلى المشرق، فلقي جماعة من العلماء بالفقه واللغة، وجماعة من الأدباء، فأخذ عنهم. أخذ كتاب «الإشراف في اختلاف العلماء» روايةً عن مؤلِّفه محمد بن المنذر، وكتاب «العين» للخليل بن أحمد رواية عن أبي العباس بن ولّاد.

كان يتفقّه بفقه داود الأصبهاني ويُؤثر مذهبه، ويحتجّ لمقالته، وكان جامعًا لكتبه، فإذا جلس مجلس الحكم قضى بمذهب مالك وأصحابه.

كان أبو الحكم عالمًا بالقرآن، حافظًا لما قاله العلماء في تفسيره وأحكامه، ووجوه الحلال والحرام فيه، وكان كثير التلاوة، سريع الشاهد لآياته. وله فيه كتب مفيدة، منها: «الأحكام»، و«الناسخ والمنسوخ» وغير ذلك من التصانيف. وله خطب ورسائل بليغة وأشعار مطبوعة.

وليَ قضاء الجماعة بقرطبة. مات سنة ٣٥٥هـ، ويقول السيوطي: مات يوم الخميس لأربع خَلَوْن من ربيع الأول سنة تسع وأربعين وثلاثمئة وبلغ من السن سبعًا وأربعين عامًا.

يقول القفطي والزركلي: توفي سنة ٣٥٥هـ. ويذكر الزركلي أنه ولد سنة ٢٧٣هـ.

اتصل البلوطي بعبد الرحمٰن الناصر، فحظي عنده، ثم عند ابنه الحكم من بعده، وسبب هذا الاتصال ما ظهر من بلاغته يوم الاحتفال بدخول رسول قسطنطين بن ليون على الناصر، موفدًا إليه مع وفود سائر ملوك الفرنجة، إذ تقدّم أبو علي القالي بإلقاء الخطبة في الحضور، فما لبث أن أرْتِجَ عليه، وانقطع وبُهر، فتقدّم منذر من ذاته، ووصل افتتاح أبي علي بكلام بهر العقول، وكان الناصر أشدهم عجبًا وتعجبًا. فقرّبه وولّاه الصلاة والخطابة في المسجد الجامع بالزّهراء، ثم ولّاه قضاء الجماعة بقرطبة. عُدّ في الطبقة السادسة من نحاة الأندلس.

(الأعلام ٧/ ٢٩٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٠١؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٢٥؛ وتاريخ علماء الأندلس ٢/ ١٦ـ ١٨؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ١٧٤ـ ١٨٥؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ٢٠٣ـ ٢٠٤؛ ونفح الطيب ١/ ٣٤٨ـ ٣٥٢).

المنذر بن عبد الرحمٰن

(... / ...ـ ... / ...)

المنذر بن عبد الرحمٰن بن عبد الله، أبو الحكم الأموي الأندلسي. يرجع نسبه إلى عبد الرحمٰن بن معاوية الأموي. كان من أولاد المستولين على الأندلس، من بني أمية. يعرف بـ«المذاكرة». وذلك لأنه كان إذا لقي رجلاً من إخوانه قال له: هل لك في مذاكرة باب من النحو؟ فلهج بهذه الكلمة حتى نُبِزَ بها. كان عالمًا من الأئمة في علوم العربية، واسع العلم، حسن السّمت. دخل على ابن أبي عبدة، وكان جليل المنزلة في الدولة، فأكرمه وأعلى شأنه، وكان بين يديه سيف، فقال له: يا سيدي، يا أبا الحكم، إن ذكرت في هذا السيف ما ذكرتْه العرب من أسرار أجزائه، من رأسه إلى أسفله، فهو لك. فأخذ المنذر السيف والخجل بادٍ على وجهه، وبدأ بذكر قائمه، وما قالته العرب فيه. وأرجعه إلى ابن أبي عبدة الذي عجب وعجب الحاضرون من سعة علمه وكثرة حفظه. فأعطاه السيف. فاستعفاه فأبى إلا أخذه. وللمنذر شعر حسن. هجا أبا محمد بن عبد الجبار الذي استولى على الأندلس.

(طبقات النحويين واللغويين. ص ١٩٧ـ ١٩٨؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٢٣ـ ٣٢٤).

منذر بن عمر، أبو الحكم الشذونيّ

(... / ...ـ ٣٣٤هـ/ ٩٤٥م)

منذر بن عمر بن عبد العزيز، أبو الحكم

الشذوني. من أهل شريش. كان إمامًا في النحو، عالمًا باللغة، شاعرًا مطبوعًا، بصيرًا بالكلام، كثير الشعر. سمع من محمد بن فطيس الإلبيري.

(تاريخ علماء الأندلس ٢/ ١٤٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٠١).

ابن المنذر النحويّ

= سلام بن سليمان (١٧١هـ/ ٧٨٧م).

المنذري

= محمد بن أبي جعفر (.../...- ٣٢٩هـ/ ٩٣٩م).

المُنَزَّل مَنْزِلة الصَّحيح

هو الاسم الشَّبيه بالصَّحيح.

انظر: الاسم الشبيه بالصَّحيح.

المُنْسَرِح

المُنْسَرِح، في اللغة، اسم فاعل من «انْسَرَح». وانْسَرَح فلان: أَسْرَع. وهو، في علم العروض، بَحْر المُنْسَرِح.

انظر: بحر المُنْسَرِح.

المُنْسَرِد

المُنْسَرِد، في اللغة، اسم فاعل من «انْسَرَدَ». وانْسَرَدَ الشيءُ: نُسِجَ، أو ثُقِبَ. وهو، في علم العروض، بحر المُنْسَرِد.

انظر: بحر المُنْسَرِد.

المَنْسوب

المَنْسوب، في اللغة، اسم مفعول من «نَسَبَ». ونَسَب الشَّيْءَ: ذكرَ نَسَبه ووَصفه. ونسَبه إلى فلان: عَزاه إليه. وهو، في علم الصّرف، الاسم الذي لحقتْه ياء النسبة، نحو: «بيروتيّ، مصريّ، طالبيّ».

انظر: النَّسَب.

المَنْسوب إليه

هو الاسم المجرَّد من الياء، والذي تلحقه الياء المَشدَّدة لإفادة النسب إليه، نحو كلمة «مصر»، و«مصري»، وكلمة «طالب» من «طالبيّ».

انظر: النَّسَب.

المَنْسوق

المَنْسوق، في اللغة، اسم مفعول من «نَسَقَ». ونسَقَ الكلامَ: عطفَ بعضَه على بعض. وهو، في النحو، المعْطوف.

انظر: المعطوف، والعطْف.

المَنْسوق عليه

هو المعطوف عليه.

انظر: المعطوف عليه.

المُنْشَعِب

المُنْشَعِب، في اللغة، اسم فاعل من «انْشَعَبَ». وانْشعَبَ الشَّيءُ: تفَرَّقَ. وهو، في النحو، الفعل المزيد، أو ما زاد على ثلاثة أحرف من الأفعال، سواءٌ أكان ثلاثيًّا مزيدًا، نحو: «أعْلَمَ»، أم رباعيًّا، نحو: «دَحْرَجَ».

المُنْصَرِف

المُنْصَرِف، في اللغة، اسم فاعل من «انصَرَفَ». وانصرفَ عنه: تركه، مال عنه. وانصرَفَ إلى كذا: تحوَّل إليه. وهو، في النحو، الذي يدخله تنوين الصرف. ويسمّى أيضًا: «الاسم المنصَرِف»، و«الاسم المعرَب المنصرِف»، و«المعرب المنصَرِف»،

و«المعرب الأمكَن»، و«المتَمَكِّن الأمْكن»، و«المُجْرى»، و«ما ينصَرف»، و«ما يُجْرى»، و«ما يجري»، و«الاسم المُنوَّن»، و«المعرب المصروف»، و«الجاري»، و«المصروف».

ويقابله: «الممنوع من الصَّرف».

انظر: الممنوع من الصرف.

المنصف

كتاب في الصرف لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٢٢هـ/ ٣٩٢هـ)، وهو شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ت ٢٤٧هـ).

قال ابن جني في مقدمة الكتاب:

«هذا كتاب أشرحُ فيه كتاب أبي عثمان بكر بن محمد بن بقيَّةَ المازنيّ - رحمه الله - في التصريف، بتمكين أصولِه، وتهذيب فصوله، ولا أدَعُ فيه بحول الله وقوّته غامضًا إلاّ شرحتُه، ولا مُشْكِلاً إلاّ أوضحته، ولا كثيرًا من الأشباه والنَّظائر إلاّ أوردته، ليكون هذا الكتاب قائمًا بنفسه، ومتقدِّمًا في جنسه، فإذا أتيتُ على آخره، أفردتُ فيه بابًا لتفسير ما فيه من اللغة الغريبة، فإذا فرغتُ من ذلك الباب أوردتُ فصلاً من المسائل المُشْكِلَةِ العويصة التي تشحذُ الأفكار، وتروضُ الخواطر، وليس ينبغي أن يتخطَّى إلى النظر في هذه المسائل من لم يُحْكِم الأصول قبلها، فإنه إن هجم عليها غير ناظرٍ فيما قبلها من أصول التصريف المُوَطِّئَةِ للفروع، لم يَحْظَ منها بكبير طائل، وصَعُبَتْ عليه أيّما صعوبة، وكان حكمُهُ في ذلك حُكم من أراد الصعود إلى قُلَةِ جبلٍ سامقٍ في غير ما سبيل، أو كجازع مفازة لا يهتدي لها بلا دليل.

وهذا القبيل من العلم، أعني التصريف، يحتاجُ إليه جميع أهل العربية أتمّ حاجةٍ، إليه أشدُّ فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العربِ من الزوائدِ الداخلة عليها، ولا يوصَلُ إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصَلُ إلى ذلك إلاّ من طريق التصريف؛ وذلك نحو قولهم: إن المُضارعَ من فَعُلَ لا يجيءُ إلاّ على يَفْعُل بضمّ العين، ألا تَرَى أنك لو سَمِعْتَ إنسانًا يقول: «كَرُمَ يَكْرَمُ» بفتح الراء من المضارع، لقضيت بأنه تارِكٌ لكلام العرب، سمعتهم يقولون: «يَكْرُمُ» أو لم تسمعهم؛ لأنَّك إذا صح عندك أن العين مضمومةٌ من الماضي قضيتَ بأنها مضمومة في المضارع أيضًا قياسًا على ما جاء، ولم يحتج إلى السماع في هذا ونحوه وإن كان السماعُ أيضًا مما يشهدُ بصحَّة قياسِك.

ومن ذلك أيضًا قولهم: إن المصدر من الماضي إذا كان على مثال «أَفْعَلَ» يكونُ «مُفْعَلاً»، بضم الميم وفتح العين، نحو: «أَدْخَلْتُه مُدْخَلاً»، و«أَخْرَجْتُه مُخْرَجًا»، ألا ترى أنك لو أردت المصدرَ من أكرمتهُ على هذا الحدّ لقلت: «مُكْرَمًا» قِياسًا، ولم تحتج فيه إلى السماع.

وكذلك قولهم: كلُّ اسم كانت في أولهِ ميم زائدة ممَّا يُنْقل ويُعْمَل به، فهو مكسور الأوَّل، نحو: «مِطْرَقَة» و«مِرْوَحَة»، إلاَّ ما استُثْنِي من ذلك، فهذا لا يعرفه إلاَّ من يعلم أن الميمَ زائدة، ولا يعلم ذلك إلاَّ من طريق التصريف، فهذا ونحوه مما يُستدركُ من اللغة بالقياس.

ومنها ما لا يُؤخذ إلاّ بالسَّماع، ولا يُلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر نحو قولهم: «رَجُل وحَجَر»، فهذا مما لا يُقْدم

عليه بقياس، بل يُرجَعُ فيه إلى السماع، فلهذه المعاني ونحوها ما كانت الحاجةُ بأهل علم العربية إلى التَّصريف ماسَّة، وقليلاً ما يعرفه أكثر أهل اللغة، لاشتغالهم بالسماع عن القياس».

وقد جاءت أبواب الكتاب على النحو التالي:

- باب الأسماء والأفعال.
- باب ما تجعله زائدًا من حروف الزيادة.
- باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصّحيح من كلام العرب.
- باب الياء والواو اللتين هما فاءات.
- باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات.
- باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين من الفعل.
- باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة.
- باب ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو والياء، اللّتين هما عينان.
- باب ما تقلب فيه الواو ياء.
- هذا باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا.
- هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللّتين هما عينان.
- هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وغَزَوْتُ».
- هذا باب تقلب فيه الياء واوًا ليُفرَق بين الاسم والصفة.
- هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف فصاعدًا.
- هذا باب التضعيف في بنات الياء، نحو: «حَييتُ وعَييتُ، وأحْيَيْتُ وأعْيَيْتُ».
- باب التضعيف في بنات الواو.
- هذا باب ما قيس في المعتل ولم يَجيء مثاله إلاّ من الصَّحيح.
- هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل ألبتة كما لم يتكلم بالفعل من «قال، وباع»، وما كان نحوهن على الأصل.
- هذا تفسير اللغة من كتاب أبي عثمان بشواهده وحججه.
- مسائل في عويص التصريف.

وقد طبع الكتاب طبعات عدّة، لعلّ أفضل طبعة، طبعة دار الكتب العلميَّة في بيروت، سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، بتحقيق وتعليق محمد عبد القادر أحمد عطا.

المَنْصوب

المَنْصوب، في اللغة، اسم مفعول من «نَصَبَ». ونصَبَ الشَّيءَ: أقامه. وهو، في النحو، الاسم المُعرب والفعل المضارع اللّذان في حالة النصب. ويعدّ الكوفيون المبنيّ على الفتح منصوبًا.

انظر: النَّصْب.

مَنْصوب بالفَتْحة

انظر: مرفوع بالضمّة.

مَنْصوب التَّقْريب

انظر: التقريب.

المنْصوب على الاختِصاص

هو المُخْتَصّ.

انظر: المُخْتَصّ، والاختصاص.

المنصوب على الاشْتِغال

هو المشغول عنه المنصوب.

انظر: المشغول عنه، والاشتغال.

المَنْصوب على الإغراء

هو المُغْرى به.

انظر: المُغْرى به، والإغراء.

المنْصوب على التَّحْذير

هو المُحَذَّر منه.

انظر: المُحَذَّر منه، والتَّحْذير.

المنْصوب على التَّوَسُّع

هو المنصوب على نزْع الخافض.

انظر: المنصوب على نزْع الخافض.

المَنْصوب على الجزاء

هو المفعول له.

انظر: المفعول له.

المنْصوب على الخِلاف

هو، عند الكوفيين، عامِل النصب في المفعول معه، والظرف الواقع خَبَرًا، والمضارع المنصوب بعد الواو والفاء و«أو». ويُسمَّى، أيضًا، المنصوب على الصَّرْف.

وانظر: الخِلاف.

المنصوب على السَّعَة

هو المنصوب على نَزْع الخافِض.

انظر: المنصوب على نَزْع الخافِض.

المنصوب على الصَّرْف

هو المنصوب على الخِلاف.

انظر: المنصوب على الخِلاف.

المنْصوب على الفِعْل

هو الحال.

انظر: الحال.

المَنْصوب على المحَلّ

هو ظرف المكان.

انظر: ظرف المكان.

المنْصوب على المَصْدَرِيّة

هو المفعول المُطْلَق.

انظر: المفعول المطلق.

المنصوب على نَزْع الخافِض

قد يسقط حرف الجرّ بعد الفعل المتعدِّي بواسطة حرف الجر، ويُنصب الاسم المجرور بعده، ومنه الآية: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: الآية ١٥٥]، أي: من قومه، ومنه قول الشاعر (من الوافر):

تَـمُـرُّون الـدِّيـارَ ولَـمْ تَـعُـوجـوا
كَـلامُـكُـمُ عَـلَـيَّ إذًا حَـرامُ

والأصل: تمرّون بالدِّيار، فَنُصِبَ المجرور بعد سقوط حرف الجرّ. ومنه قول العرب: «توجَّهتُ مكَّةَ»، و«ذهبتُ الشامَ»، أي: «توجهتُ إلى مكَّة»، و«ذهبتُ إلى الشامِ». والنصب هنا سماعيّ غير قياسيّ يُقْتَصَر فيه على الأمثلة الواردة عن العرب، فلا يجوز مثلًا: «ذهبتُ البيتَ»، ولا «تمرونَ المدرسةَ». وبعض النحاة يُجيز القياس هنا. وسقوط حرف الجرّ قياسيّ إذا أُمِن اللَّبس، قبل الأحرف المصدريّة: «أَنْ، أَنَّ، وكي»، ومنه الآية: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨]. فإن لم يُؤمَن اللَّبس لم يُجز حذف الجارّ، فلا يجوز نحو: «رغبتُ أن

أَفْعَلَ»؛ لأنه لا يُفهم إن كنت ترغب في الفعل أم عنه، أما إذا قصدتَ الإبهام فيجوز.

وانظر: الجر.

المَنصوبات

المنصوبات، في اللغة، جَمْع «مَنصوب»، وهو اسم مفعول من «نَصَبَ». ونَصَبَ الشَّيءَ: أقامه. وهي، في النحو، الأسماء المُعْرَبة التي تكون في حالة النَّصْب، وهي:

- المفعول به، نحو: «كافأتُ المجتهِدَ».
- المفعول المطلق، نحو: «سرتُ سَيْرَ الصالحين».
- المفعول لأجله، نحو: «وقف الطلابُ احترامًا للمعلّم».
- المفعول فيه، نحو: «سأزورُك صَباحًا».
- المفعول معه، نحو: «سرتُ والنهرَ».
- الحال، نحو: «عاد القائدُ منتَصِرًا».
- التمييز، نحو: «اشتريتُ قلمًا حبْرًا».
- المستثنى، نحو: «نَجَحَ الطلابُ إلاّ زيدًا».
- المُنادى في بعض أحواله، نحو: «يا طالبَ العلمِ اجتهِدْ».
- خبر «كان» وأخواتها، نحو: «كان الجوُّ حارًّا».
- خَبَرَ الحروف المشبَّهة بـ«ليسَ»، نحو: «ما الكذبُ محْمودًا».
- اسم الحروف المُشبَّهة بالفعل، نحو: «إنَّ الصدقَ فضيلة».
- اسم «لا» النافية للجنس في بعض أحواله، نحو: «لا كسولَ ناجحٌ».
- نعت المنصوب، نحو: «اشتريتُ سيارةً جديدَةً».
- توكيد المنصوب، نحو: «كافأتُ المجتهِدَ نفْسَه».
- المعطوف على المنصوب، نحو: «أكرمْتُ زيدًا وزيادًا»، و«شاهدتُ عمَّكَ زيدًا».
- البدل من المنصوب، نحو: «كافأتُ المجتهِدَ زيدًا».

وانظر: النَّصْب.

منصور بن أحمد، أبو علي المشداليّ

(.../...ـ.../...)

منصور بن أحمد بن عبد الحق، أبو علي المشداليّ. من أهل بجاية. كان عالمًا بالنحو والفقه والأصول. يعمل في التدريس بهذه العلوم، أفاد كثيرين. رحل إلى القاهرة، ولازم العزّ بن عبد السلام، وسمع من إبراهيم بن مُضر، ومن أبي عبد الله بن أبي الفضل المُرْسيّ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠١).

ابن منصور البركيّ

= ناصر بن محمد بن علي (٤٦٧هـ/ ١٠٧٤م).

أبو منصور بن أبي البقاء

= محمد بن علي بن إبراهيم (٤٨٤هـ/ ١٠٩١م ـ ٥٥٦هـ/ ١١٦١م).

ابن منصور التركيّ

= ساتلين بن أرسلان (٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م).

أبو منصور بن الجبان

= محمد بن علي بن عمر (.../...ـ.../...).

أبو منصور الخازن

= محمد بن أحمد (.../...ـ ٥١٠هـ/ ١١١٦م).

أبو منصور الشافعيّ

= موهوب بن موهوب (٥٩٠هـ/ ١١٩٤م ـ ٦٦٥هـ/ ١٢٦٧م).

أبو منصور الصائغ

= محمد بن ناصر بن محمد (.../ ...ـ بعد ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م).

أبو منصور العتابي

= محمد بن علي بن إبراهيم (٤٨٤هـ/ ١٠٩١م ـ ٥٥٦هـ/ ١١٦١م).

أبو منصور القزويني

= محمد بن علي بن منصور (.../ ...ـ ٥١٠هـ/ ١١١٧م).

مَنْصور بن فَلاح

(.../ ...ـ ٦٨٠هـ/ ١٢٨١م)

منصور بن فلاح بن محمد، أبو الخير، تقي الدين، المشهور بابن فلاح النحوي، يمني، عالم بالنحو. له مؤلفاته في العربية، منها: «الكافي»، وهو كتاب في غاية الجودة يدل على تضلّعه بالعربية، ومعرفته بأصول الفقه، و«المغني» في النحو في أربعة مجلدات، مخطوط في مكتبة الكاشاني بكربلاء.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٢؛ والأعلام ٧/ ٣٠٣).

أبو منصور الكاتب

= عبد الله بن سعيد بن مهدي (.../ ...ـ ٤٨٠هـ/ ١٠٧٨م).

منصور بن محمد

(.../ ...ـ.../ ...)

منصور بن محمد بن أحمد، أبو القاسم، فخر القضاة، ابن قاضي القضاة أبي سعيد ابن شيخ الإسلام أبي نصر. كان عالمًا باللغة والعربية. من وجوه الأكابر وأعيان السادة. نشأ في العلم منذ صباه، حتى تخرّج بارعًا في العربية. ولي القضاء في حياة أبيه. سمع من مشايخ عصره. وكان ورعًا متعففًا.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٢).

منصور بن محمد السِّندي

(.../ ...ـ ٣٨٦هـ/ ٩٩٦م)

منصور بن محمد، أبو القاسم السِّندي. كان عالمًا بالنحو، بارعًا بالإعراب، حافظًا للآثار والأخبار، مقدّمًا في حفظ القراءات، يرجع إلى فنون من العلم. كثير الروايات.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٣).

منصور بن محمد، أبو الفتح الأصبهاني

(.../ ...ـ ٤٤٢هـ/ ١٠٥٠م)

منصور بن محمد بن عبد الله، أبو الفتح التّميمي الأصبهاني. كان نحويًا متكلّمًا، بارعًا في الرواية. دخل بغداد وأقام بها، وأخذ عن علمائها. أقرأ بها العربية فأفاد الطلبة، خالط الأجلّاء، وصحب ابن عباد وغيره. كان معتزليًا. وصنّف كتابًا في ذمّ الأشاعرة.

(معجم الأدباء ١٩/ ١٩٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٠٢؛ والأعلام ٧/ ٣٠٣).

منصور بن المسلَّم، الدُّمَيْك

(٤٥٧هـ/ ١٠٦٥م ـ ٥١٠هـ/ ١١١٦م)

منصور بن المسلَّم بن علي، أبو نصر

الحلبي، يُعرَف بابن أبي الدُّمَيْك التّميميّ السعدي. كان نحويًا بارعًا، أديبًا فاضلاً شاعرًا. ولد بحلب، وانتقل إلى دمشق، وأقام بها يعلّم الصبيان في مسجد رحبة البصل، ومسجد الرماحين.

له تصانيف كثيرة، وردود على ابن جنّي، منها: «تتمّة ما قصّر فيه ابن جني في شرح أبيات الحماسة»، وديوان شعر مشحون بالفوائد النحوية، شرح ألفاظه اللغوية، واعتنى بإعرابه، مما يدلّ على تبحّره في علم العربية. توفي سنة ٥١٠هـ، ويقول العماد الأصبهاني: توفي سنة نيّف و ٥٢٠هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٣؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ١٩٤ـ ١٩٦؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٢٦ـ ٣٢٧؛ والأعلام ٧/ ٣٠٤؛ وخريدة القصر، قسم شعراء الشام ٢/ ١٦٩).

منصور النحويّ، أبو الفوارس

(.../...ـ.../...)

منصور النحوي، أبو الفوارس. من الغرباء النحاة القادمين على مصر. تصدَّر لإفادة الطلبة النحو، فأفاد كثيرين وتخرَّجوا به. سمع من النسائي وغيره. وروى عنهم.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٢٦).

المَنْضَدَة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «المَنْضَدَة» بمعنى الأثاث الذي يوضع فوقه الأواني أو الأدوات بنظام معيَّن، وجاء في قراره:

«يشيع في اللغة المعاصرة استعمال «مَنْضدة»، و«مناضد»، مرادًا بها نوع من أثاث البيت توضع فوقه الأواني أو الأدوات بنظام معيَّن.

ويؤخذ على هذا الاستعمال أنه لم يرد مفردًا أو جمعًا في المعجمات. وقد ورد الجمع في قول مزرد بن ضرار الغطفاني (من الطويل):

وعَهْدي بكمْ تَسْتَنْقِعون مَشافرًا
مِنَ المَحْضِ بالأَضْيافِ فَوقَ المناضِدِ[(١)]

وربما قصد بـ«المناضد» هنا الأَسِرّة التي يجلسون عليها.

وأما المعجمات، فقد ذكرت الفعل من هذه المادة، وهو: نضد المتاع ينضده نضدًا ونضّده تنضيدًا: جعل بعضه على بعض، والنضدة بالتحريك: ما نضد من متاع البيت، وكذلك السرير ينضد عليه المتاع أو الثياب، والجمع أنضاد. من هذا العرض ترى اللجنة ما يلي:

أولاً: إجازة استعمال «مَنْضَدة» على «مَفْعلة»، بفتح الميم والعين، من وجهين:

أحدهما: أنها اسم مكان من الفعل «نَضَدَ ينضِد» بكسر المضارع، وإن كان القياس «منضِد» على «مَفعِل» بكسر العين، تعويلاً على أن في المسموع من أسماء المكان ما جاء على وزن «مَفْعَل» بفتح العين، مع أن فعله من باب «ضَرَبَ»، وذلك قولهم: مدبّ، ومزلّة، ومضربة.

والثاني: أنها صيغة على وزن «مَفْعلة» للمكان يكثر فيه النضد، وهو أثاث البيت ومتاعه، وقد سبق أن أقرّ المجمع هذه الصيغة

(١) ذيل ديوانه. ص ٧٨.

للمكان يكثر فيه الشيءُ قياسًا.

ثانيًا: إجازة «مِنْضدة» على «مِفعلة» اسمًا للآلة، من قبل أن الأواني والأدوات والمتاع توضع فوقها، فتصير بذلك معدة للأكل عليها أو للعب أو للجلوس، فكأنها ما يعالج به الشيءُ وينقل»[1].

مِنطَقة ومَنطِقة

أجاز مجمع اللغة العربية استعمال كلمة «المِنطَقة»، أو «المَنطِقة» لمعنى المكان المحدود جغرافيًا، وجاء في قراره:

«وردت الصورة الأولى لكلمة «المِنطَقة» ـ بكسر الميم وفتح الطاء ـ في معاجم العربية: بمعنى الحزام، أي: اسم آلة من الانتطاق. ولم تنصّ المعاجم على الفعل الثلاثيّ من هذه المادة بهذا المعنى، ثم استعمل بعض المتأخرين هذه الصورة في مقابلة الكلمة الأجنبية «Zone»، على أساس أنّ هذه الكلمة الأجنبيّة قد عَبَّرت في أصل استعمالها عن الحزام، ثم نُقلت في بعض اللغات الأوروبية للتعبير عن مكان محدود، أي: رقعة محدودة. وعلى هذا، سوّغوا استعمال هذه الصورة العربية المرويّة في المعاجم للتعبير أيضًا عن المكان المحدَّد. وتمّ هذا عن طريق المجاز المرسل. وعليه فصورة «منطقة» مرويّة عن العرب بمعنى الحزام، ويمكن استعمالها، عن طريق المجاز في المكان المحدد بالمعنى الجغرافي.

أما الصورة الثانية: «مَنطِقة» ـ بفتح الميم وكسر الطاء ـ فيمكن أن تُعَدّ اسم مكان مشتقًا من مادة الانتطاق، برغم أنّ الفعل الثلاثيّ من هذه المادة لم تنصّ عليه المعاجم، ولكن هذا الثلاثيّ غير المستعمل يسع أن نشتق منه اسم المكان، كما وسع أن اشتق منه اسم آلة مفترضين أنه من باب «ضرب»، وقرارات المجمع الخاصة باستكمال المادة اللغوية تبيح هذا، وعلى هذا يكون اسم مكان الانتطاق هو «مَنطِق»، ثمّ لحقته التاء، فجاءت «مَنطِقة» بمعنى مكان الانتطاق، ثم تعمَّمت دلالته ليطلق على كل مكان محدّد بالمعنى الجغرافيّ. أما لحوق التاء، فترى اللجنة جوازه على أساس ما جاء في كتاب سيبويه من أنّ العرب يلحقون التاء باسم المكان المشتق من مصدر الثلاثي. وروايته أمثلة متعدّدة لهذا. ولم يرد في كلام سيبويه أنّ لحوق التاء في مثل هذا لغة رديئة أو مغمورة، بل يكاد يسوّي اسم المكان مع التاء ومن دونها. وعلى أساس ما أحصاه فضيلة الدكتور الشيخ عبد الرحمٰن تاج من أمثلة اسم المكان المقرونة بالتاء، وعدّتها ستة وعشرون ومئة مثال.

ولم تأخذ اللجنة برأي المتأخرين من النحاة من أنّ لحوق التاء لاسم المكان سماعي. ولهذا ترى اللجنة جواز استعمال «مَنطِقة» بوصفها اسم مكان من الثلاثي غير المستعمل الذي معناه «انتطق»، مع افتراض أنه من باب «ضَرَبَ»، للتعبير عن المكان المحدّد أو الرقعة المحدّدة بوساطة المجاز المرسل أيضًا، كما كان الشأن في الصورة الأولى.

ويقوّي صورة «مَنطِقة» بفتح الميم وكسر الطاء أنها صيغة اسم المكان، وللصِّيغ دلالتها على معانيها.

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٢١٠ـ ٢١١؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٤.

من كل ما تقدّم ترى اللجنة جواز استعمال كل من الصورتين: «مِنطقة» (بكسر الميم)، و«مَنطِقة» (بفتح الميم) للتعبير عن المكان المحدَّد»[1].

للتوسُّع انظر:

- «رأي في ضبط «منطقة»». محمد خلف الله أحمد، البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٦ـ ١٩٦٧م). ص ١٦٤ـ١٦٦.
- «القول في منطقة بكسر الميم وفتح الطاء وبفتح الميم وكسر الطاء لمعنى المكان أو الدائرة». البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٦ـ ١٩٦٧م). ص ١٤٧ـ١٤٩.
- «مَنطقة (بفتح الميم) من النطق لا «مِنطقة» بكسرها من النطاق). عبد الرحمٰن تاج. البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٦ـ ١٩٦٧م). ص ١٥٠ـ ١٦٣.

المنطقة اللُّغوية

هي المنطقة الجغرافيّة التي تسود فيها لهجة معيَّنة، أو ظاهرة صوتيّة، أو صرفيّة، أو نحويّة، أو دلاليَّة معيَّنة.

منطقة اللّهْجة

هي المنطقة الجغرافية التي تسود فيها لهجة ما.

ابن منظور

= عثمان بن محمد بن يحيى (.../...ـ ٧٣٥هـ/ ١٣٣٥م).

= محمد بن مكرّم بن علي (٦١٠هـ/ ١٢٣٢م ـ ٧١١هـ/ ١٣١١م).

المَنْظوم

المنظوم، في اللغة، اسم مفعول من «نَظَمَ». ونَظَمَ اللؤلؤَ أو نحوَه: جَمَعه في سلك. وهو، في عِلْم العروض، الشِّعْر.

انظر: الشِّعْر.

المَنظومة

قطعة شعريّة تُمَثِّل وحْدة مُتكاملة.

مَنْع التقاء السّاكنين

هو التخلُّص من التقاء الساكنين بتحريك أحدهما، أو بالنّقْل، أو بالحَذْف. ويُسمَّى، أيضًا: «لا يَنْجَزم حرفان»، و«لا يَنْجَزِم ساكنان»، و«التخلُّص من التقاء الساكنين».

انظر: التقاء الساكنين.

مَنْع الصَّرْف

هو عَدَم تنوين الاسم المُعْرَب. ويُسَمَّى، أيضًا، عَدَم الإجراء.

انظر: الممنوع من الصرف.

مَنْع صَرْف ما يَنْصَرِف

من الضرورات الشعريّة المقبولة.

انظر: الضرورات الشعريّة.

مَنْع المَصْروف

من الضرورات الشعريَّة المقبولة.

انظر: الضرورات الشعريَّة.

---

(١) في أصول اللغة ١/ ٢٠٤؛ والقرارات المجمعيَّة. ص ٩٤ـ ٩٥؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٩.

مَنَعَ

فعل ماضٍ ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، نحو قول علي بن أبي طالب: «منعكم النَّصَفَ»، ونحو: «منعَ الحاكمُ النّاسَ التجوّلَ». لها أحكام «أعطى».

انظر: أعطى.

وقد تتعدّى إلى مفعولها الثاني بحرف الجرّ «مِنْ»، نحو: «مَنعَ الطبيبُ فلانًا من كذا وكذا».

المَنْعوت

المنْعوت، في اللغة، اسم مفعول من «نَعَتَ». ونَعَتَ الشّيءَ: «وَصَفَه». وهو، في النحو، الاسم الذي نُعِتَ، نحو: «كنْ رجلاً مُؤمنًا». ويُسمّى أيضًا: «الموصوف».

انظر: النعت.

المُنْفَتِحة

المُنْفَتِحة، في اللغة، اسم فاعل للمؤنّث من «انْفَتَح». وانْفَتَحَ البابُ: صار غير مُغْلَق.

والحروف المنْفَتِحَة هي كل الحروف الهجائيَّة ما عدا حروف الإطباق: ط، ظ، ص، ض. عددها، إذًا، خمسة وعشرون حرفًا، «وإنما سُمّيت بالمنفتحة؛ لأنَّ اللسان لا ينطبق مع الرِّيح إلى الحنك عند النُّطق بها، ولا تنحصر الرِّيح بين اللِّسان والحنك، بل ينفتح ما بين اللِّسان والحَنَك، وتخرجُ الرِّيح عند النُّطق بها»[1].

المُنْفَصِل

المُنْفَصِل، في اللغة، اسم فاعل من «انْفَصَلَ». وانْفَصَلَ عنه: فارَقه، انقطَعَ عنه. وهو، في النحو، نَعْت لنوع من أنواع الضمائر.

انظر: الضمائر، الرقم ٢، والرقم ٤.

المُنْفَصِلة

انظر: «الضمائر المنفصلة» في «الضمائر»، الرقم ٢، والرقم ٤؛ وانظر: «أم المنْفَصِلة» أو «المنقطعة» في «أم»، الرقم ٢.

مُنْفَعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «اِنْفَعَلَ»، نحو: «مُنْكَسَر».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِنْفَعَلَ».

مُنْفَعَلٌّ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «اِنْفَعَلَّ»، نحو: «مُنْقَهَلّ» (انقهَلَّ: ضَعُف وسقط).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«اِنْفَعَلَّ».

مُنْفَعِل

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «اِنْفَعَلَ»، نحو: «مُنْكَسِر».

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«اِنْفَعَلَ».

مُنْفَعِلٌّ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من

(١) القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب): الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة. ص ١٢٣.

«انفَعَلَّ»، نحو: «مُنْقَهِلٌّ» (انقهلّ: ضعف وسقط).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«اِنْفَعَلَّ».

مُنَفْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «نَفْعَلَ»، نحو: «مُنَرْجَسٌ».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«نَفْعَلَ».

مُنَفْعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «نَفْعَلَ»، نحو: «مُنَرْجِسٌ».

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«نَفْعَلَ».

المَنْفِيّ

هو الذي وقع عليه النفي.

انظر: النفي.

ابن المنقى

= علي بن خليفة (٥٦٢هـ/ ١١٦٦م).

مُنْقْرَس

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «منقْرَس» بمعنى: مصاب بداء النقرس، وجاء في قراره:

«يرى المجمع أن المعجمات نصَّت على أن النِّقْرس داءٌ يصيب المفاصل، وهو ما كان يسمى داءَ الملوك، والكلمة معربة. ولم تنص المعجمات على الاشتقاق منها. ولكن الجاحظ في رسائله (ج ٣/ ١١٤) يقول: «ألا ترى أني منقرس مفلوج». ويستفاد من ذلك أنه قد ورد اشتقاق فعل متعد من «النقرس»، هو نقرسَه الداء فهو مُنَقْرَس، بصيغة اسم المفعول. وقد سبق للمجمع أن أجاز الاشتقاق من الأسماءِ المعربة؛ وبهذا يحق للفعل «نقرسه الداء فهو مُنَقْرَس»، أن يثبت في معجمات اللغة العربية»[1].

المُنْقَطِع

المُنْقَطِع، في اللغة، اسم فاعل من «انقطَعَ». وانقطعَ الشَّيْءُ: انفَصَلَ بعضُه عن بعضه الآخَر. وهو، في اللغة، نعت لنوع من أنواع الاستثناء.

انظر: الاستثناء المنقَطِع.

المُنْقَطِعة

انظر: «أم» المنقطعة في «أم»، الرقم ٢.

المُنْقَلِب

المُنْقَلِب، في اللغة، اسم فاعل من «انقَلَبَ». وانقَلَبَ الشَّيءُ: جُعل أعلاه أسْفَلَه، أو يمينُه شمالَه، أو باطِنُه ظاهِرَه. وهو، في النحو، المقلوب.

انظر: المقلوب.

المَنْقوص

١ ـ في اللغة: اسم مفعول من «نَقَصَ». ونقَصَ الشَّيءُ: ذهبَ منه شيء بعد تمامه. ونقَصَ الشيءَ: جَعَله ناقصًا.

٢ ـ في النحو: هو:

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٢٣٦.

ـ الاسم المنقوص. انظر: الاسم المنقوص.

ـ الاسم المقصور. انظر: الاسم المقصور.

ـ ما حُذِف منه الحرف الأخير، نحو: «أخ»، و«دَمٌ».

٣ ـ في علم العَروض: الجزء (التفعيلة) الذي أصابه النَّقْص (زِحاف يتمثَّل في تسكين الحرف الخامس وتسكين الحرف السابع الساكن).

انظر: النَّقْص.

المَنْقوط

المَنْقوط، في اللغة، اسم مفعول من «نَقَطَ». ونَقَطَ الحرفَ: جعل له نقطًا.

وانظر: الشعر الحالي.

المَنْقول

المنقول، في اللغة، اسم مفعول من «نَقَلَ». ونَقَلَ الشَّيءَ: حَوَّله من مكان إلى مكان آخَر. ونقَلَ الكلامَ عن قائله: رواهُ عنه. وهو، في النحو، الكلام المسموع والمنقول عن العرب. وهو أربعة أنواع: التواتُر، والآحاد، والمُرْسَل، والمجْهول (انظر كلًا في مادّته). والنوعان الأوّلان مقبولان، أمّا الثالث والرابع فقد اختُلِف في قبولهما.

والمنقول، أيضًا، نعت لنوع من أنواع العلم، ولنوع من أنواع اسم الفعل المنقول.

انظر: «العلم المنقول» في «العلم»، الرقم ٢؛ و«اسم الفعل المنقول» في «اسم الفعل»، الرقم ٢.

المُنَكَّر

المُنَكَّر، في اللغة، اسم مفعول من «نَكَّرَ». ونَكَّر الشَّيءَ: جَعَله نكِرة (غير معروف). وهو، في النحو، النكرة.

انظر: النكرة.

المَنْكور

المَنْكور، في اللغة، اسم مفعول من «نَكِرَ». ونَكِرَ الشَّيءَ: جَهِله، لم يعرفه. وهو، في اللغة، النكرة.

انظر: النكرة.

أبو المنهال اللغويّ

= عيينة بن عبد الرحمٰن (.../...ـ.../...).

المنهج الاستقرائي الوصفي في دراسة اللغة

١ ـ نشأته: لعلّ أهمّ مناهج البحث في اللغة، المنهج المعياري التقليدي، والمنهج الوصفي الاستقرائي. وإذا كان المنهج الأول قد ساد الدراسات اللغوية القديمة، وبخاصة في اللغة العربية، منذ نشأته في اليونان على أيام أرسطو[1]، حتى أواخر القرن الماضي، فإنّ الثاني يعتبر المنهج الأكثر أهمّية وموضوعية، والأكثر جذبًا للانتباه والدراسة في العصر الحديث. أما تسميته بالمنهج

(١) أرسطو Aristote (٣٨٤هـ ٣٢٢ق .م) مربي الإسكندر. فيلسوف يوناني من كبار مفكّري البشرية. تأثرت بوادر التفكير العربي بتآليفه. من مؤلفاته: «المقولات»، و«الجدل»، و«كتاب ما بعد الطبيعة»، و«السياسة»، و«النفس». (فردينان توتل: المنجد في الأعلام. ط ٧، دار المشرق، ١٩٧٣ .ص ٣٤).

الوصفي التقريري الاستقرائي، فقد جاءت ردّة فعل على المنهج التاريخي التعليلي المعياري القديم، الذي كان مسيطرًا على الدراسات اللغوية العربية والأوروبيّة.

نشأ المنهج الوصفي عند الغربيين[١] في أوائل هذا القرن، وأخذ ينمو ويتطوّر تطوّرًا سريعًا في السنوات الأخيرة، فكثرت البحوث فيه، وتشعّبت الدراسات التطبيقية بشأنه. وعندما اطّلع الدارسون عندنا على هذا المنهج، بدأوا يكتبون فيه محاولين تطبيقه على دراسة اللغة العربية[٢]. كلّ ذلك أدّى إلى إعادة النظر في المعطيات اللغوية، وبخاصة المفاهيم الأساسية العائدة للدراسة اللغوية (مفهوم الكلمة والجملة والصرف والتركيب... إلخ).

٢ ـ روّاده: لعلّ أهم روّاد هذا المنهج، فردينان دي سوسّير Ferdinand de Saussure، وإدوار سابّير Edward Sapir، وليونرد بلومفيلد Leonard Bloomfield، ونيقولاي تروبتسكوي Nikolai.S. Troubetskoy، ورومان جاكبسون Roman Jakobson، وأندريه مارتينيه André Martinet، ونوام تشومسكي Noam Chomsky. وسنتكلّم بإيجاز على الروّاد الثلاثة الأوائل.

أ ـ فردينان دي سوسّير: يعتبر دي سوسّير Ferdinand de Saussure (١٨٥٧ ـ ١٩١٣) مؤسّس علم اللغة الحديث. وُلد في سويسرا، وتخصص في اللغة السنسكريتية (الهندية القديمة)، ونال درجة الدكتوراه فيها. درّس في معهد الدروس العليا في باريس مدّة عشر سنوات، مادّة النحو المقارن، مشاركًا في الجمعية اللغوية الفرنسية La Société Linguistique française، ثم انتقل إلى جنيف، فحاضر في «النحو المقارن»، ثم في «علم اللغة العام». بعد وفاته، في السنة ١٩١٣، قام طلابه بجمع محاضراته فنشروها كتابًا سمّوه «محاضرات في علم اللغة العام Cours de linguistique générale»، فكان أوّل عمل مهمّ بدأ يحدّد الأسس التي صدر عنها علم اللغة الحديث[٣]. من أهم نظريات دي سوسّير:

---

(١) إنّ كلا المنهجين: الوصفي التقريري والمعياري التأريخي التعليلي، غربي النشأة.

(٢) انظر مثلًا:
- علي عبد الواحد وافي: علم اللغة.
- كمال بشر: دراسات في علم اللغة. دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١، وعلم اللغة العام. دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١.
- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧١؛ ودلالة الألفاظ. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦.
- ريمون طحان: الألسنية العربية. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٢.
- عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩.
- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠.

(٣) جاء في أحد معاجم «علم اللغة» أن صرح هذا العلم، شيِّد، في السنة ١٩١٦، بظهور كتاب فردينان دي سوسّير «محاضرات في علم اللغة العام»، وأنه، ابتداء، من هذا التاريخ، أصبحت كل دراسة في علم اللغة، يحدِّد تاريخها «قبل» أو «بعد» دي سوسّير.

١ ـ اللغة مادة البحث الألسني: أكد سوسّير أن الهدف الوحيد للدراسة اللغوية هو دراسة اللغة، كواقع قائم بذاته، ولذاته، وأنه يمكن أن تجري هذه الدراسة من عدة جوانب (الوظيفة، شروط وجودها، نظامها، محتوياتها. . . إلخ).

٢ ـ التفريق بين الدراسة التاريخية والدراسة الوصفية: رأى دي سوسّير أن الاتجاه التاريخي الذي كان يسود أبحاث لغويي عصره، اتجاه غير علمي؛ لأنه يخلط بين البعد التاريخي للغة، وبين تنظيمها. وعنده، أن اللغة، في كل لحظة، واقع قائم بذاته، من ناحية، وتطوّر تاريخي من جهة أخرى. وعليه لا بدّ من التمييز بين نمطي الدراسة اللغوية: الدراسة التاريخية Diachronique، وتدرس الظواهر اللغوية في تطوّرها عبر الأعصر، والدراسة التعاصرية أو التزامنية Synchronique، وتدرس الظواهر اللغوية في زمن معيّن. وعلى الدراسة الثانية «التعاصرية» أُطلقت تسمية الدراسة الوصفية، التي وجدها اللغويون المحدثون المنهج الصالح لدراسة اللغة على أساس علمي.

٣ ـ اللغة والكلام: يميّز دي سوسّير بين اصطلاحين: «اللغة» La langue و«الكلام» La parole. فـ«اللغة» عنده، هي ذلك التنظيم الكامن عند أناس يتكلّمون لغة واحدة، فإنها «كنز» وضعته ممارسة الكلام، عند هؤلاء الأفراد، فهي تتّخذ شكل معجم تتوزّع نُسَخُهُ المتعادلة بين الأفراد. أما «الكلام» فهو تحقيق اللغة عند فرد ما، فهو مرتبط باللغة، لكنه يختلف عنها في أنه ليس «واقعة اجتماعية» بل «واقعة فردية»، تصدر عن «وعي» فرد، وتتّصف بالاختيار الحر، أما اللغة وإن كانت خارج نفوذ الفرد فإنها تطبعه بطابعها. وبما أن «الكلام» فردي، قائم على عنصر الاختيار، ولا يمكن التنبؤ به، فإننا لا نستطيع دراسته دراسة علمية، بعكس «اللغة» التي هي «واقعة اجتماعية» تتّصف بكونها «عامّة».

٤ ـ اللغة نظام من الإشارات المفارقة: يعرّف دي سوسّير اللغة بأنها نظام من الإشارات المفارقة Signes distincts. و«الإشارة» عنده تتكون من اجتماع الدالّ Le signifiant، أي: الصورة السمعية للكلمة بالمدلول Le signifié، أي: الشيء المعيَّن، أو مجموعة الأفكار المقترنة بالدالّ. وهي ـ أي: الإشارة ـ لا تصل «الشيء» بـ«اللفظ»، كما كان يتوهّم علماء عصره، بل «الصورة السمعية» (اللفظ)، بـ«التصوّر»، أي: التمثيل الثقافي الذي يضفيه الإنسان على «الشيء» أو «الفكرة». ومفهوم «الإشارة» شيء يمكن تحديده وتعيينه، فهي صالحة، بالتالي، لوضع منهج علمي وصفي. وهي تتّسع عنده لتشمل

On s'accorde généralement à reconnaitre que le statut de la linguistique comme étude scientifique du langage, est assuré par la publication en 1916 du «cours de linguistique générale» de F. de Saussure. A partir de cette date, toute étude linguistique sera définie comme apparue «avant» ou «après» Saussure.

(Jean Dubois et autres: Dictionnaire de linguistique p.300).

كل ما يمكن تمييزه كالجمل والعبارات والكلمات والمورفيمات Les morphèmes[(١)].

ب ـ إدوار سابير: يمثّل إدوار سابير Edward Sapir (١٨٤٨ـ ١٩٣٩) جيل روّاد المدرسة الوصفية في الجامعات الأميركية. تلقّى سابير علومه في جامعة كولومبيا بنيويورك، حيث تخصَّص باللغة الألمانية. حاز على الدكتوراه في الأنتربولوجيا في السنة ١٩٠٩. اهتمّ بالدراسات الهندو ـ أوروبية. له كتاب واحد هو «اللغة Language»[(٢)]، ومقالات وأبحاث عدّة منشورة في المجلات والدوريات الأميركية.

فرّق سابير، كدي سوسّير، بين الدراسة التاريخية التقليدية، والدراسة التعاصرية أو الوصفية. ولعلّ أهم ما أضافه إلى علم اللغة الحديث، ما أسماه بالشكل اللغوي La forme linguistique، أو «التركيبات الشكلية» للغة، فرأى أن المنهج العلمي يجب أن يركِّز على دراسة هذه «التركيبات»، أي: دراسة أنماطها في الصوت والكلمة والجملة؛ لأن التركيب اللغوي هو أهم خصائص اللغة. لكنِ ذلك لا يعني درس «الأشكال اللغوية» مستقلّة عما تؤديه من وظيفة في إيضاح المعنى. وعليه يجب أن تشمل الدراسة اللغوية ركنين أساسين، أولهما: «التصوّرات» الأساسية التي تؤديها اللغة في عملية الاتصال بين الناس، وثانيهما: «الطرائق الشكلية» المرتبطة بهذه التصوّرات، والتي يعبَّر بوساطتها عن المعاني[(٣)].

يسوِّغ سابير تركيزه في دراسة اللغة، على هذه «الأشكال اللغوية»، أو النماذج الفونولوجية، بملاحظات، منها:

١ ـ استمرار هذه «النماذج» أو «الأشكال» في حال تغيّر محتواها الصوتي.

٢ ـ إمكانية وجود لغتين أو لهجتين متقاربتين، متعادلتين في هذه الأشكال اللغوية، ومختلفتين في الأصوات اللغوية.

٣ ـ إمكانية وجود لغتين محتويتين على الأصوات اللغوية نفسها، دون أن تخضعا لنماذج فونولوجية مماثلة.

هذه الملاحظات، أدّت به إلى التأكيد، أكثر من مرّة، أنَّ المنهج العلمي يرفض دراسة اللغة في ضوء تصوّرات سابقة، أو على ضوء «أنماط» من لغات أخرى. وعنده، يجب على هذا المنهج أن ينطلق من واقع اللغة نفسها؛ لأن لكل لغة أقسامها الخاصة وتراكيبها المتميِّزة[(٤)]، فيركّز على دراسة العناصر الأساسية المكوِّنة للشكل اللغوي[(٥)].

---

(١) المورفيم هو أصغر جزء ذي معنى من الكلمة، ففي كلمة «المعلمان» مثلاً نجد ثلاثة مورفيمات: ١ـ أل التعريف. ٢ـ معلم. ٣ـ علامة المثنى.

(٢) Sapir, Edward: Language, an introduction to the study of speech, Harcourt, Brace & World; New York. 1921.

(٣) Sapir: Language p.59 and p.35.

(٤) المصدر السابق. ص ١١٩.

(٥) يرى سابير أن هذه العناصر ثلاثة: العنصر النحوي الأساسي Radical- grammatical element, والكلمة: Word، والجملة Sentence (انظر المصدر نفسه. ص ٣٣ـ ٣٥).

ج ـ ليونرد بلومفيلد: تخصّص بلومفيلد Leonard Bloomfield (١٨٧٧ـ ١٩٤٩) في اللغة الألمانية بجامعة هارفرد في الولايات المتحدة الأميركية، ونال الدكتوراه في هذا المجال. أصدر في السنة ١٩١٤ كتابه «مدخل إلى اللغة» Introduction to the study of language، ثم راجعه، وعدّل فيه، وأصدره مجددًا في السنة ١٩٣٣ بعنوان «اللغة»؛ Language[١]. وقد لقي هذا الكتاب انتشارًا واسعًا، فاعتبر المرجع الأساسي لدراسة اللغة آنذاك[٢]. شارك بلومفيلد في تأسيس الجمعية الألسنية الأميركية Linguistic society of America، وتأثر بالمذهب السلوكي الواطسوني behaviorisme الذي يفسّر السلوك الإنساني على ضوء الثنائية: مثير، استجابة.

بدأ بلومفيلد كتابه بتحديد «دراسة اللغة» فنَقَدَ المنهج التاريخي؛ لأنه استدلالي معياري، داعيًا إلى المنهج الوصفي الاستقرائي[٣]. وعنده أن اللغة استجابة كلامية لمثيرات المحيط، فهي صورة من السلوك «الجسماني». وهو يشرح ذلك برواية قصّة[٤]، توضح ظروف الكلام التي يُعيدها إلى ثلاثة:

أ ـ أحداث عملية تسبق عملية التكلّم.

ب ـ عملية التكلّم.

ج ـ أحداث عملية تلي عملية التكلّم.

ثم يفرّق بين نظريتين لتفسير الكلام، الأولى: عقلية Mentalistique تُرجع السلوك الإنساني إلى الروح، أو العقل، أو الإرادة، أي: إلى عوامل غير فيزيائية ملموسة، وهذه العوامل لا تخضع للوصف العلمي. والثانية: مادية Materialistique أو آلية Mechanistique، تعيد التصرّفات الإنسانية إلى مثيرات البيئة، وهذه النظرية صالحة لدراسة السلوك الإنساني بنظره؛ لأنّ الإنسان، عادة، يستجيب للحوافز نفسها، وعلى النمط نفسه، لذلك نستطيع التنبّؤ بسلوكه، إذا عرفنا الحالة التي هو فيها. فاللغة، عنده، استجابة كلامية لمثيرات المحيط، فهي، إذًا، سلوك يرجع إلى عوامل فيزيائية، وعليه، فهي تخضع للملاحظة والتنبّؤ والتفسير. ومن هذا المنطلق درس بلومفيلد فونيمات اللغة

---

(١) Leonard Bloomfield, Language, Georges Allen & Uniwin 1933.

(٢) وقد وصفه بعضهم بـ«إنجيل علم اللغة الأميركي» The bible of American linguistics. (عن عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٣٨).

(٣) المرجع السابق. ص ٢٠.

(٤) مفاد قصّته أن فتاة ترى تفاحة على شجرة، فتعجبها، فتُخرج صوتًا بحنجرتها ولسانها وشفتيها، فيتسلق صديقها الشجرة ليأتي بالتفاحة إليها، ثم تأكلها... وهو يفسّر هذه القصّة بأن الفتاة كانت جائعة، وقد أثرت الموجات الضوئية المنعكسة على التفاحة في عينيها (الجوع وانعكاس الأشعة يمثلان المثير أو المنبّه)، وكان من الطبيعي أن تستجيب الفتاة لهذا المثير فتصعد الشجرة، لكن صديقها صعد عنها (استجابة بديلة)، بعد أن «أثير» بحديث الفتاة عن التفاحة (رغبة الفتاة في التفاحة مثير بالنسبة لصديقها، وتسلقه الشجرة هو بمثابة «استجابة» للمثير).

وأنماطها، وتراكيبها الصوتية، وأشكالها النحوية وأنواع تغيُّراتها.

وقد عمد، بلومفيلد، في دراسة الكلام، إلى تقسيمه إلى مؤلِّفاته، وذلك بتقسيم الجملة إلى كلماتها (مؤلِّفاتها المباشرة) ثم تقسيم كل كلمة إلى المورفيمات (المؤلِّفات النهائية)[١].

٣ ـ منهجيته: كان روّاد علم اللغة الحديث، أو الدراسة الوصفية، ينطلقون، في دراساتهم، من الملاحظات إلى الفرضيات، على النحو التالي:

١ ـ ملاحظة الأحداث والمعطيات اللغوية.

٢ ـ صياغة بعض التعليمات للأحداث المتشابهة.

٣ ـ صياغة افتراضات تفسّر هذه الأحداث على ضوء التعليمات السابقة.

٤ ـ التأكّد من ملاءمة هذه الافتراضات للواقع اللغوي.

٥ ـ بناء نظرية قائمة على هذه الافتراضات.

٦ ـ اعتماد النظرية السابقة لوصف قضايا اللغة وتفسيرها[٢].

أما الخصائص التي اتسم بها المنهج الوصفي، فأهمّها ما يلي[٣]:

١ ـ اعتماد معايير واحدة في تحليل التنظيم اللغوي.

٢ ـ اعتماد القواعد الأكثر وضوحًا وتبسيطًا في تبيان عناصر اللغة ووصفها وتفسيرها.

٣ ـ شمول المستويات اللغوية (الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية) كافة؛ واستنفاد القضايا اللغوية بالبحث.

٤ ـ اعتماد الموضوعية للتحقّق من الافتراضات اللغوية. لذلك لا يتبنّى المنهج الوصفي هذه الافتراضات، إلا بعد إخضاعها للتجربة والتدقيق.

٥ ـ تناول اللغة على أنها موضوع من موضوعات الوصف، كالتشريح، لا مجموعة من القواعد كالقانون. فالباحث في تشريح الجسم الإنساني لا يقول: يجب أن يكون العظم الفلاني بهذا الموضع، أو يجب أن يكون العضو الفلاني بهذا الحجم أو الوزن أو الصورة، إنما يشرح شرحًا وصفيًّا موضوعيًّا ما يقع تحت نظره، وهكذا على الباحث في اللغة أن يذكر خصائصها دون أن يدّعي أنّ هذا القول جائز، وذاك لا يجوز؛ لأنّ همّه وصف الحقائق لا فرض القواعد[٤].

٦ ـ اختيار مرحلة بعينها لوصفها وصفًا استقرائيًّا، واتخاذ النواحي المشتركة بين

(١) إذا أخذنا جملة «شاهدتُ ملكة الجمال» مثلًا، نجد أنها مؤلَّفة من مؤلّفين مباشرين: ١ـ شاهدتُ. ٢ـ ملكة الجمال، وأن المؤلّف الثاني «ملكة الجمال» ينقسم بدوره إلى مؤلّفين مباشرين: ١ـ ملكة. ٢ـ الجمال. وينقسم المؤلّف الأول «شاهدت» إلى مؤلّفين نهائيين: ١ـ شاهد. ٢ـ تُ. كما ينقسم المؤلّف «الجمال» إلى اثنين غير مباشرين: ١ـ أل. ٢ـ جمال.

(٢) ميشال زكريا: الألسنية (علم اللغة الحديث) مبادئها وأعلامها. ص ١٤١.

(٣) المرجع نفسه. ص ١٤٢ـ١٤٣.

(٤) تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٨. ص ١٦ وما بعدها.

المفردات الداخلة في هذا الاستقراء، وتسميتها قواعد. فالقاعدة، في الدراسة الوصفية، ليست معيارًا، وإنما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية[(١)] .

٤ ـ المنهج الوصفي والنحو العربي: إذا أمعنّا النظر في تاريخ دراسة اللغة العربية، على ضوء الدراسة الوصفية التي أوضحنا نشأتها ومنهجها وخصائصها آنفًا، وجدنا أن بداءة الدراسة عند نحاتنا القدماء، كانت محاولة جِدِّية لإنشاء منهج وصفي لدراسة اللغة، يقوم على جمعها وروايتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها، للخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم[(٢)] . ويتمثّل المنهج الوصفي لدى الدارسين العرب الأوائل فيما يلي[(٣)] :

١ ـ إنّ طبيعة الدراسة تقتضي في البدء، المنهج الوصفي وذلك بجمع اللغة ثم استقراء القواعد منها.

٢ ـ إنهم حدّدوا البيئة التي يصحّ أخذ اللغة عنها، فحصروها في مناطق البادية، معتبرين أن لغة الحواضر وأطراف الجزيرة لا تمثّل اللغة العربية تمثيلاً صحيحًا لتعرّضها لمؤثّرات أجنبية[(٤)] .

٣ ـ إنّهم درسوا اللغة باعتبارها لغة «منطوقة»، لا لغة «مكتوبة»[(٥)] .

٤ ـ إنّ الصفة الغالبة على تصنيفهم كانت تقريرية، في الغالب، وهذا ما نشاهده إجمالًا في أعمالهم المبكِّرة، وبخاصة في كتاب سيبويه، وكلمة الكسائي في ذلك مشهورة، حين سئل في مجلس يونس، عن قولهم: «لأضربنَّ أيُّهم يقوم»، لِمَ يقال: لأضربنَّ أيَّهم؟ فقال: «أيّ هكذا خلقت»[(٦)] . و«هكذا خلقت» هي جوهر المنهج الوصفي.

٥ ـ إن دراستهم للغة شملت مستويات اللغة كافّة: الصوتية، والصَّرفية، والنحوية والدّلالية، وهذا ما يدعو إليه المنهج الحديث.

هذه حقيقة أوليّة أسجّلها، وهي أن المنهج اللغوي عند العرب ابتدأ وصفيًا على العموم. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: هل بقي منهجهم كذلك؟

إنّ نظرة عجلى، في كتب النحويين، وبخاصة المتأخِّرة منها[(٧)] ، تُظهر بوضوح، أن المنهج اللغوي، الذي انتهجه النحاة العرب، ما لبث أن تحوّل إلى منهج معياري صارخ، وتظهر هذه المعيارية الصارخة، في النواحي التالية:

١ ـ إنّ النحاة، بعد أن استقرأوا اللغة

---

(١) المرجع السابق. ص ٢٦.

(٢) المرجع نفسه. ص ٢٠.

(٣) انظر: عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية. ص ١٧٩ وما بعدها.

(٤) انظر: «باب في ترك الأخذ عن أهل المدر، كما أُخذ عن أهل الوبر» في كتاب ابن جني: الخصائص ٢/ ٥.

(٥) وكان اللغويون يذهبون إلى البادية ليأخذوا اللغة شفاهًا عن أصحابها (انظر مثلاً: ابن جني: الخصائص ١/ ٢٤١ـ ٢٤٢).

(٦) السيوطي: المزهر ٢/ ٣٧٣.

(٧) ككتب ابن هشام «المغني»، و«شرح شذور الذهب»، و«أوضح المسالك»؛ وكتاب ابن الأنباري «الإنصاف في مسائل الخلاف»، وكتاب الحريري درّة الغواص وغيرها.

استقراءً ناقصًا، واستنبطوا بعض القواعد النحوية، عمدوا إلى فرض هذه القواعد على اللغة، بدل أن يخضعوها هي نفسها إلى اللغة. فأخضعوا الصواب والخطأ، في الاستعمال، لمجموعة من القواعد فرضوها على اللغة.

وكانوا كلما دهمتهم الأمثلة التي تعارضهم، لجأوا إلى تأويلها أو وصفها بأنها شاذة[١] أو نادرة[٢] أو أن صاحبها قد أخطأ. وهكذا كانوا يذكرون القاعدة ثم يُتبعونها بأمثلة خارجة عليها متناولينها بالتأويل النافر والتمحّل البعيد، كي تستقيم مع قواعدهم[٣]، فإن أعياهم التأويل والتمحّل، حكموا بالقلّة أو الشذوذ أو الخطأ. والغريب العجيب أن القرآن الكريم نفسه لم يسلم من تمحّلات النحويين وتأويلاتهم وتخريجاتهم، مع إجماعهم على أنه أفصح كلام عربي على الإطلاق وأنه في ذروة البلاغة[٤].

وغنيٌّ عن البيان، أن المنهج الوصفي، لا يتبنّى الافتراضات أو القواعد، إلا بعد إخضاعها للتجربة والتدقيق، وأن همّ الباحث فيه، أن يشرح ما يقع تحت نظره شرحًا وصفيًا موضوعيًا، دون أن يدّعي أن هذا القول جائز، وذلك لا يجوز؛ لأن همّه وصف اللغة لا فرض القواعد. وعندنا أن القول بالجائز والخطأ والصواب، أمر ضروري في التعليم، فلولاه تفسد اللغة، ولكن يجب أولاً استقراء اللغة استقراءً كاملاً، ثم إخضاع القواعد للغة، لا العكس وذلك بغية التثبّت من سلامتها.

---

(١) مما عدّوه شاذًا ما ذكروه من «فَعُل» فهو «فاعل» نحو: «طَهُر، طاهر - شعُر، شاعر - حمُض، حامض». ولهذا نظائر كثيرة. وبالرغم من كثرة النظائر قال النحاة بشذوذ هذه الصيغ مع شيوع استعمالها في كل عصور اللغة إلى يومنا هذا.

(٢) منع النحاة مثلاً جمع «مفعول» على «مفاعيل»، و«فَعْل» الصحيح العين على «أفعال» جمعًا قياسيًا، وحجّتهم في ذلك أنّ ما ورد منهما قليل نادر، لكن الأب أنستاس الكرملي العضو السابق بالمجمع اللغوي القاهري، عثر على عشرات من جمع «مفعول» على «مفاعيل»، كما أظهر أنّ ما سُمع عن الفصحاء من جموع «فَعْل» الصحيح العين، على «أفعال»، أكثر مما سُمع من جموعه المطّردة، على «أفعُل» أو «فِعال» أو «فُعول»، ومنها: «بحث، أبحاث - سَجْع، أسجاع - شكل، أشكال - فَرْخ، أفراخ - حمْل، أحمال - زَنْد، أزناد - شخص، أشخاص - لفظ، ألفاظ - رأي، آراء - لحظ، ألحاظ». (انظر: عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث. ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٩٧١. ص ٦٩؛ وعباس أبو السعود: الفيصل في ألوان الجموع. دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧١. ص ٣٨).

(٣) وبخاصة عندما قرر النحاة أن المبتدأ لا يكون نكرة، وأن الحال لا تكون معرفة، وأن التمييز لا يتقدم على عامله، وأن المستثنى بإلا في كلام تام يجب نصبه، وأن بعد إذا الفجائية يجب أن يأتي الاسم مباشرة.

(٤) يقول ابن حزم الأندلسي: «لا عجب أعجب ممَن إن وجد لامرىء القيس، أو لزهير، أو لجرير، أو الحطيئة، أو الطرّماح، أو لأعرابي أسدي، أو سلمي، أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب... لفظًا في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض. ثم إذا وجد الله تعالى، خالق اللغات وأهلها، كلامًا لم يلتفت إليه، ولا جعله حجّة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرّفه عن موضعه، يتحيّل في إحالته عما أوقعه الله عليه».
ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل. ط ١، المطبعة الأدبية، القاهرة، ١٣١٧- ١٣٢١هـ، ٣/ ١٩٢.

٢ ـ إن النحاة العرب، وإن كانوا قد شملوا بدراساتهم مستويات اللغة كافة (الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية)، قد خلطوا هذه المستويات خلطًا شديدًا، كما نرى في المؤلّفات النحوية الباكرة والمتأخرة على حد سواء[١]. ومن المعروف أنّ المنهج الوصفي يدرس هذه المستويات كلًّا على حدة.

٣ ـ إنّ النحو العربي، بخلاف المنهج الوصفي، اعتمد معايير مختلفة في تحليل التنظيم اللغوي، ففي تقسيم الكلمات العربية مثلًا، نجد أنّ بعضهم اعتبر المبنى أو الشكل أساسًا للتقسيم[٢]، في حين قسّمها آخرون على أساس المعنى أو الوظيفة[٣]. كذلك في تقسيمهم للفعل، أعطوا لقب «الماضي» للفعل الذي يدلّ على حدث وقع في زمن مضى، ولقب «المضارع» للفعل الذي يضارع في حركاته وسكناته الاسم. أي: أنّ الاعتبار الذي وضع به لقب «الماضي» اعتبار زمني، وهو في المضارع اعتبار شكلي[٤].

٤ ـ شمل النحاة العرب بدراساتهم مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة، تمتد طوال ثلاثة قرون[٥]، وفي مدّة كهذه لا يمكن أن تثبت اللغة من نواحي البنية والنطق[٦]. وقد رأينا أنّ المنهج الوصفي يميِّز بين الدراستين: التعاصرية أو التزامنية Synchronique والتعاقبية أو التاريخية Diachronique.

٥ ـ عمد النحاة العرب إلى لهجات متعدّدة[٧]، فخلطوا بينها محاولين إيجاد نَحْوٍ عامٍّ لها جميعًا[٨]. والمنهج الوصفي يدرس

---

(١) لكننا لا نعدم بعض المحاولات في فصل هذه المستويات، فقد ظهرت كتب مفردة في دراسة الأصوات اللغوية مثل كتاب «سر صناعة الإعراب» لابن جني (تحقيق مصطفى السقا وآخرين. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤). كما ظهرت كتب مفردة للدرس الصرفي، مثل تصريف أبي عثمان المازني وشرح ابن جني له في المنصف (تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٠٥٤).

(٢) ومنهم ابن مالك الذي يقول:

بِـالـجَـرِّ والـتَّـنـويـنِ وَالـنِّـدا وألْ ... ومُـسْـنَـدٍ لـلاسـم تَـمْـيـيـزٌ حَـصَـلْ
بِـتـا فَـعَـلْـتَ وأَتَـتْ ويـا افـعـلـي ... ونـون أَقْـبِـلَـنَّ فـعـلٌ يـنـجـلـي
سِـواهـمـا الـحـرفُ كـهَـلْ وفـي ولَـمْ ... فـعـلٌ مـضـارعٌ يـلـي لـم كـيـشَـمْ

ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ط ١٤، مطبعة السعادة، نشر المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٤، ١/١٦ و٢٢ و٢٣.

(٣) ومن هؤلاء ابن هشام الذي يعرّف الاسم بأنه ما دلّ على معنى في نفسه، والفعل بأنه ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والحرف ما دلّ على معنى في غيره. (ابن هشام: شرح شذور الذهب. دار الكتب العربية ـ دار الكتاب، بيروت، لا.ت. ص ١٨).

(٤) عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية. ص ٦١.

(٥) أي: من حوالى مئة وخمسين عامًا قبل الإسلام إلى انتهاء ما يسمّونه بعصر الاحتجاج.

(٦) تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية. ص ٢٥.

(٧) هي لهجات قبائل قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين. (انظر: السيوطي: المزهر ١/ ٢١١).

(٨) ولعلّ الذي دفعهم إلى ذلك محاولتهم فهم القرآن الكريم. (انظر: عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث. ص ٥١ـ ٥٢).

كل لهجة على حدة، ثم يقعِّدها من ناحية الصوت والصرف والنحو والدلالة.

٦ ـ إن المفكِّرين العرب افتتنوا بالمنطق الأرسطي[(١)]، إذ اعتبروه سِمة الثقافة، وراحوا يطبِّقونه على علومهم، وبخاصة على علم النحو[(٢)]، حتى أصبح كلامهم في النحو أقرب إلى الفلسفة منه إلى النحو نفسه[(٣)]. وكي نُظهر أثر الفلسفة في النحو، سنتناول بالبحث ثلاث نقاط: العلّة، والعامل، ومسألة الجوهر.

أ ـ العلّة: إن همّ المنهج الوصفي الوحيد هو تقرير الحقائق اللغوية، حسبما تدل عليها الملاحظة، دون محاولة تفسيرها بتصوّرات غير لغوية. أما المنهج المعياري، أو النحو التقليدي، فيهتم أساسًا بمعرفة العلّة. فأمام جملة: «جاءَ الرجلُ» مثلاً، يتّفق المنهجان في أن «جاء» فعل ماضٍ مبني على الفتح، وأن «الرجل» فاعل «جاء» مرفوع بالضمة، لكنهما يختلفان في الإجابة عن السؤالين: لماذا بُني الفعل؟ ولماذا رفع الفاعل؟ فبينما تقول المدرسة الوصفية: لا تعليل لبناء الفعل ولرفع الفاعل سوى نطق العرب، تذهب المدرسة المعيارية إلى تعليل البناء في الفعل والرفع في الفاعل، فتقول: إنّ الأسماء أقوى الكلمات وأرفعها قوّة ومرتبة، لذلك أُعربت، أما الأفعال فأحداث تصدر عن الذوات، فهي تأتي في مرتبة ثانية من القوة والرفعة، لذلك بنيت. وعن علّة رفع الفاعل تقول: إنّ الفاعل رُفع كي يخالف المفعول به، أي: للتفرقة بينه وبين المفعول به، هذا منصوب، لذلك يجب

---

(١) اعتبر اليونانيُّون لغتهم منطقية مطّردة، فطبّقوا مقاييس اللغة في تقعيدها. ثم حذا حذوهم اللغويون الأوروبيون القدماء في دراسة لغاتهم. فالمُعلِّمة الأميركية أو الإنكليزية «عندما تعلّم الأولاد تحليل الجملة وإعرابها ـ حسب الأسلوب القديم [تغيَّر هذا الأسلوب اليوم] ـ تستعمل المنطق الإغريقي أو المصطلح الإغريقي، وتلميذها لا يفقه شيئًا من ذلك. مثاله إعراب جملة The boy ate an apple (أكل الولد التفاحة). تقول لهم boy المبتدأ (subject) وهو في حالة الرفع (Nominative case) وapple المفعول به لفعل ate وهو في حالة النصب (objective or accusative Case)، ولكن هذا الولد الذي لغته غير معربة، لا يفقه معنى لكلمة «مرفوع»، و«منصوب»؛ لأنه لا يرى علامات لهذه الحالات الإعرابية. إن لفظة boy لا تتغيّر سواء أتت مبتدأ، مفعولاً به، أم بعد حرف جر، إنها تلزم حالة واحدة: boy، فما معنى قول المعلّمة إنها في حالة الرفع؟ المعلِّمة لا تزال تعلم الإنكليزية كما كان الإغريق يعلّمون أطفالهم اللغة الإغريقية وبالمصطلح ذاتهما [والصحيح نفسيهما]، أما الألماني الذي يعرف الإعراب، فقد لا يستغرب ذلك؛ لأنّ أداة التعريف للمذكر المفرد في لغته (مثلاً) تكون: der في حالة الرفع، وden في حالة النصب، وdes في حالة الإضافة، وdem في حالة من أحوال الجر. ولذا تجد في الغرب نقمة عند الاختصاصيين، في تعليم اللغات، حسب المنطق الإغريقي، وحسب المصطلح الإغريقي، أولاً لأن لكل لغة قواعدها، وثانيًا لأن اللغة ليست منطقية قياسية كما كان الإغريق يدّعون» (أنيس فريحة: نظريات في اللغة. ص ١٢٩ـ ١٣٠).

(٢) لبيان أثر المنطق الأرسطي بالنحو العربي، انظر: علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي. دار الثقافة، بيروت، لا.ت. ص ١٠٧ـ ١٤٢؛ وعبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث. ص ٦٤ـ ١٠٧.

(٣) يروى أنّ أحدهم سمع جدل النُحاة، فلم يفهم شيئًا، فخرج من مجلسهم وهو يقول: «إنهم يتكلّمون في كلامنا بكلام ليس من كلامنا» (انظر: محمد القصّار: مدخل جديد إلى تعليم القواعد العربية». جريدة النهار، بيروت، العدد ١٣٤٢٤، تاريخ ٢١/١/٧٨. ص ١١، العمود ١ و٢).

أن يكون الفاعل مرفوعًا. وإذا سأل سائل: لماذا لم يكن العكس، فننصب الفاعل ونرفع المفعول به؟ يجيب أصحاب هذه المدرسة، بأنّ الفاعل في الكلام أقلّ من المفعول به، وبأن الضمّة حركة ثقيلة، لذلك أعطوا الحركة الثقيلة - أي: الضمة - للفاعل، والحركة الخفيفة - أي: الفتحة - للمفعول به؛ لأنه أكثر دورانًا على اللسان، فتكون النتيجة شيوع الفتح في الكلام لا الضم، وهذا أسهل وأشهى[١].

ولعلّ ما قاله النحاة في تعليل منع الكلمات غير المنصرفة من الصرف، خير مثال على فلسفة العلّة التي آمنوا بها وطبّقوها على النحو. إذ قال هؤلاء: إنّ الفعل ثقيل على اللسان لقلّة استعماله بالنسبة إلى الاسم[٢]. وكثرة استعمال الاسم سبب في خفّة النطق به، ومن أجل هذه الخفّة دخله التنوين الذي هو علامتها، ولم تقبل الأفعال التنوين لثقلها. ثم تدرّجوا إلى القول: بأنّ في كل فعل ظاهرتين فرعيتين، الأولى: لفظية، وهي اشتقاقه من المصدر، والثانية: معنوية، وهي حاجة الفعل إلى فاعل[٣]. فالأسماء غير المنصرفة تجتمع فيها حسب زعمهم علّتان: لفظية ومعنوية، وبهاتين العلّتين تشبه الفعل فتمتنع، مثله، من الصرف. فكلمة «فاطمة» مثلاً تمنع من الصرف لعلّتين، الأولى: لفظية، وهي التأنيث الذي هو فرع التذكير، والثانية: معنوية، وهي العلمية التي هي فرع التنكير[٤].

وقد افتتن النحاة بنظرية العلّة، حتى أنهم أفردوا كتبًا خاصة لها[٥]، وربما كانت هذه

---

(١) انظر: أنيس فريحة: نظريات في اللغة. ص ١٣٤، وص ١٤٦-١٤٧؛ ومحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. مطبعة السعادة بمصر، ١٩٣٧. ص ١٦٢.

(٢) فالفعل لا يستعمل إلا مع اسم، أما الاسم فقد يستعمل مع الفعل أحيانًا، نحو: «زيد جاء»، ومع الاسم أحيانًا أخرى، نحو: «سمير أخي». والفعل لا يوجد منفردًا، بل في كلام مركب، أما الاسم فقد يدلّ بمفرده على مسمّى.

(٣) فالمشتق فرع والمشتق منه أصل، والاحتياج فرع وعدمه أصل.

(٤) لكن إن كانت مشابهة الفعل هي علّة منع الاسم من الصرف، فلماذا لا يمنع اسما الفاعل والمفعول من الصرف، مع أن مشابهتهما للفعل ظاهرة بوضوح؟ وإن كان النحاة قد منعوا من الصرف، الوصف الذي على وزن «فعلان» ومؤنثه «فعلى»، ومثّلوا على ذلك بكلمات: «عطشان»، و«غضبان»، و«سكران»، فإن المعاجم اللغوية العربية، تأتي لهذه الأسماء بمؤنث على وزن «فعلانة» (عطشانة، غضبانة، سكرانة)، فأيهما نصدق: المعاجم أم النحاة؟ وإن كانت الأعداد العشرة التي على صيغة «فُعال» أو «مَفْعَل» ممنوعة من الصرف؛ لأنها معدولة عن اسم آخر، حسب ما ذهب إليه النحاة، فما الدليل على أن العرب الأوائل قد عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصلي المكرّر إلى استعمال العدد المعدول؟ ولماذا استعمل العرب الأسماء المعدولة مصروفة تارة، وبغير صرف تارة أخرى؟ يقول عباس حسن في كتابه «النحو الوافي» (دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٧٩، ١/ ٣٤ هامش الرقم ١): إن كل كلام النحاة في تعليل منع الصرف «مدفوع بأن السبب الحق في تنوين بعض الأسماء، وعدم تنوين بعض آخر، أن العرب الفصحاء، نطقت بهذا منونًا، وبذاك غير منوّن. فعلت هذا بفطرتها وطبيعتها، لا لسبب آخر كمراعاة لقواعد علمية، وتطبيق لأسس فلسفية منطقية».

(٥) ككتاب «العلل في النحو» لمحمد بن المستنير المشهور بقطرب، المتوفى في السنة ٢٠٦هـ؛ وكتاب «علل =

الكتب موضوعًا ذا قيمة يكتبون فيه، ويتّخذون منه وسيلة امتحان واختبار[١]، حتى أصبحت سببًا في كثرة الآراء وتضاربها[٢].

والحق أن بعض النحاة رفض فلسفة العلّة[٣]، فلم يأخذ إلا بالعلل الأوائل[٤] التي رآها، عن حقّ، ضرورية للتعليم، وهذا ما تدعو إليه المدرسة الوصفية. لكن هؤلاء بقوا قلّة ضئيلة؛ لأن العرب كانوا مفتتنين بالفلسفة

= النحو» لبكر بن محمد المازني، المتوفى في السنة ٢٣٧هـ، أو السنة ٢٤٨هـ.

(١) انظر: مازن المبارك: النحو العربي، العلّة النحوية، نشأتها وتطورها. ط ٢، دار الفكر، ١٩٧٤. ص ٧١.

(٢) إن مشكلة كثرة الآراء وتضاربها، لا يكاد يسلم منها أيّ باب نحوي، حتى أنك تستطيع، في معظم الأحيان، عندما ترى رأيًا، أن تقول: إنّ هناك رأيًا آخر يناقضه، من غير أن تكلّف نفسك مشقّة الاطلاع والجري وراء هذا النقيض، وحتى أصبحت حجة النحاة مثلًا يضرب على الضعف والهزال، فقيل: «أوهى من حجة نحوي»، كما قال أحد الشعراء (من السريع):

تَـرْنُـو بِـطَـرْفٍ سـاحِـرٍ فـاتـرٍ   أَضْـعَـفِ مِـنْ حـجَّـةِ نـحـويِّ

(عن ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة. تحقيق شوقي ضيف. ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧. ص ٨٠).

(٣) يقول ابن حزم الأندلسي: إن علل النحو «كلها فاسدة لا يرجع منها إلى الحقيقة ألبتّة، وإنما الحق من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذي يرجع إليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا ـ مع أنه تحكّم فاسد متناقض ـ فهو أيضًا كذب؛ لأن قولهم كان الأصل كذا فاستثقل فنقل إلى كذا... شيء يعلم كل ذي حسّ أنه كذب لم يكن قط... ولا كانت العرب عليه مدّة ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك». (عن سعيد الأفغاني: نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي. دار الفكر، بيروت، ١٩٦٩. ص ٤٥ـ ٤٦). ويقول ابن سنان الخفاجي: «إنّ النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه... فأما طريقة التعليل، فإنّ النظر إذا سلّط على ما يعلّل به النحويون، لم يثبت معه إلا الفذّ الفرد، بل لا يثبت منه شيء ألبتّة، ولذلك كان المصيب منهم المحصِّل من يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك». (ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة. ص ٣١، وقد أخذنا قوله عن عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث. ص ١٤٤). أما ابن جني فزعم تخصيصه قسطًا وافرًا من كتابه «الخصائص» للدفاع عن العلّة النحوية، فقد قسّم العلل إلى قسمين: «أحدهما واجب لا بدّ منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمّله، إلا أنه على تجشّم واستكراه». كما أنكر علّة العلّة أو العلل الثواني وما بعدها، واعتبرها شرحًا وتتميمًا للعلة الأولى. وهو يرى أن وجود علة للعلة يقتضي وجود العلل الثوابت وما بعدها، وهذا التكلف يؤدي إلى تصاعد عللي يؤدي إلى هجنة في القول. (ابن جني: الخصائص ١/٨٨، ١٧٣). كذلك قسّم الزجّاجي العلل النحوية إلى تعليمية، وهي ضرورية لتعليم النحو، وقياسية، وهي ضرورية لنماء اللغة، وجدلية نظرية ليس للغة منها نفع إذ إنها تدخل في باب النظر والجدل، وتكون بين القوم وسيلة استعلاء وتفاخر وسلاح اختبار وتناظر. (انظر كتابه: الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. دار الفكر، ١٩٧٤. ص ٦٤). وكذلك دعا ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث (انظر كتابه: الرد على النحاة. ص ١٥١ـ ١٥٥).

(٤) العلّة الأولى هي أن تعلّل رفع كلمة «التلميذ» مثلًا في قولك: «نجح التلميذُ» بكونها فاعلًا. أما العلّة الثانية فهي تعليل رفع الفاعل بالرغبة في التفريق بينه وبين المفعول به. وأما العلّة الثالثة فهي تعليل عدم نصب الفاعل، لكون الضمّة ثقيلة في النطق، ولكون الفاعل أقل تواترًا من المفعول به، فأُعطيت الضمّة وهي أثقل من الفتحة ـ حسب النحاة ـ إلى الفاعل؛ لأنه أقل تواترًا من المفعول به.

والمنطق اليونانيين.

ب ـ العامل: إن قضية العامل خير مثال على إقحام الفلسفة والمنطق في دراسة اللغة. فمن المعروف أنّ اللغة العربية مُعرَبة، وأن أواخر معظم الكلمات فيها[١]، تتغيَّر تبعًا لموقعها في التركيب، أي: لوظيفتها النحوية. وللباحث أمام ظاهرة الإعراب موقفان: موقف الواصف المقرّر، وموقف المتفلسِف الذي يحاول أن يجد الأسباب والعلل لهذه الظاهرة. وقد اتخذ النحاة العرب الموقف الثاني، فقالوا: إنّ سبب الإعراب عامل يسبب الرفع والنصب والجزم والجر. والعوامل عندهم سماعية، وكلّها لفظية، وقياسية، وهي إما لفظية وإما معنوية[٢].

وتقدير العامل كان سببًا من أسباب الخلاف بين النحاة، إذ إنّ هؤلاء لم يختلفوا في أن المبتدأ والخبر مرفوعان مثلاً، بل اختلفوا في عامل رفعهما[٣]، وربما أصبحت فكرة العامل المحور الذي دار حوله النحو، حتى إنّ بعضهم أطلق اسم العوامل مريدين بها النحو كله[٤]، وأن بعضًا آخر كانوا يفضلّون، على أساسها لهجة على أخرى[٥].

والحق أن بعض النحاة، رفضوا نظرية العامل[٦]، لكن رفضهم لم يؤثّر في مسيرة

(١) الكلمات المعربة هي الفعل المضارع الذي لم تتّصل به نونا التوكيد ولا نون النسوة. وجميع الأسماء إلا قليلاً منها (كالأسماء المنتهية بـ«ويه»، نحو: «سيبويه» والتي على وزن «فعال»؛ نحو: «وبار»؛ وبعض أسماء الإشارة والاستفهام وغيرها).

(٢) انظر أنيس فريحة: نظريات في اللغة. ص ١٤٤.

(٣) قال البصريون: إن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وإن الخبر مرفوع بالمبتدأ. وقال الكوفيون: إن المبتدأ مرفوع بالخبر، وإن الخبر مرفوع بالمبتدأ فهما يترافعان. وكذلك اختلفوا في عامل النصب في المفعول به، فقالت فئة: إن العامل هو الفعل أو شبهه، وقالت فئة ثانية: هو الفاعل وحده، وذهبت ثالثة إلى أنه الفعل والفاعل معًا، وذهبت رابعة إلى أنه معنى المفعولية. وفي عامل النصب في المفعول معه تراوحت آراء النحاة بين ما تقدمه من فعل ونحوه، والواو، وفعل مضمر بعد الواو، والخلاف. أما في عامل النصب في المفعول المطلق فقد اختلفوا فيه على ثلاثة عشر قولاً. وإذا نحن قرأنا كتاب ابن الأنباري «الإنصاف في مسائل الخلاف» لوجدنا أن أكثر خلاف الكوفيين والبصريين ينحصر في تقدير العامل.

(٤) كما فعل الجرجاني حين أطلق على رسالته اسم «العوامل المئة» وكانت شاملة لجميع أبواب النحو.

(٥) قالوا مثلاً: إن لغة تميم في إهمال «ما» أقيس من لغة الحجاز في إعمالها؛ لأن «ما» غير مختصّة بالاسم، وغير المختصّ لا يعمل.

(٦) من هؤلاء: ابن جني الذي يقول في كتابه «الخصائص» (١/ ١٠٩ـ ١١٠): «وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليُرُوك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صحّة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح». كذلك أخذ ابن مضاء القرطبي فكرة إلغاء نظرية العامل عن ابن جني فوسَّعها وأخرجها في شكل نظرية دعمها بالأدلّة والبراهين. (انظر: كتابه: الرد على النحاة. تحقيق شوقي ضيف. ص ١٩ وما بعدها). ولرفض ابن جني وابن مضاء القرطبي نظرية العامل، اعتبرهما أنيس فريحة رائدي المدرسة الوصفية الحديثة (انظر كتابه: =

المنهج النحوي المعياري، لافتتان العرب، كما ذكرنا، بالفلسفة اليونانية. ولا شكّ في أن هذه النظرية، قد أدخلت في النحو العربي، ما ليس منه، من صعوبات ومشاكل[١]، وقد كثر الداعون إلى رفضها في العصر الحديث[٢].

ج ـ مقولة الجوهر: هذه المقولة هي إحدى مقولات أرسطو العشر[٣]، وقد طبّقها العرب على نحوهم فاعتبروا الجذر الثلاثي أصل الأفعال والأسماء غالبًا، ثم اختاروا وزن «فعل» ميزانًا، فقالوا: إن أصل «قام» مثلاً هو «قَوَم»، وأصل «مدّ»، «مَدَدَ»، و«قاضٍ» أصلها قاضي... إلخ. وكما أن للمفرد جوهر كذلك للجملة، ففي قولك: «في المدرسةِ معلّم» مثلاً، يعتبر النحاة أن جوهر الجملة ناقص، لذلك يقدّرون خبرًا محذوفًا تقديره «موجود» أو «مستقر»، أو «كائن»... إلخ. ونظرية الجوهر، أدّت بالنحاة إلى القول بالإعراب التقديري[٤]، والإعراب على

= تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة، اقتراح ونموذج. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٥٩. ص ٤٠ـ ٤١).

(١) إذ أدّت إلى البحث في شروط العوامل، وفي مسائل كثيرة تتفرّع عنها، كالذكر والحذف، والتقديم، والتأخير، والتأويل، والافتراض، والتنازع، والاشتغال، وقضايا فرعية أخرى، وحدود منطقية تكلّفها النحاة لا تقع تحت حصر. ففي باب التنازع مثلاً قدّروا في مثل قولك: «وقف وتكلّم الخطيب» ضميرًا مستترًا في محل رفع فاعل لأحد الفعلين: «وقف» و«تكلّم» على أن يكون فاعل الفعل الثاني «الخطيب»، والذي دفعهم إلى التقدير، قولهم: إنه لا يجوز تسليط عاملين على عامل واحد. وفي باب الاشتغال قدّروا في مثل قولك: «هلاّ سميرًا أدّبْتَه» فعلاً محذوفًا يفسّره الفعل الظاهر، فعل النصب في «سميرًا»، والتقدير عندهم: «هلاّ أدّبْتَ سميرًا أدبته»، والذي دفعهم إلى هذا التقدير قولهم: إنه لا يجوز أن يعمل الفعل «أدّبْتَ»، في المثل السابق، في معمولين: الهاء في «أدّبته»، و«سميرًا».

(٢) من هؤلاء: إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي، وعباس حسن، وإبراهيم السامرائي، وأنيس فريحة. انظر على التوالي:
- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٥.
- مهدي المخزومي: في النحو العربي ط ١، المكتبة العصرية، صيدا. ١٩٦٤ ص ١٦.
- عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ٢١٤ـ ٢١٥.
- إبراهيم السامرائي: النحو العربي، نقد وبناء. دار الصادق، بيروت، ١٩٦٨. ص ٢٠٠.
- أنيس فريحة: نظريات في اللغة. ص ١٤٣ـ ١٤٥.

وأكثر الناس تمسّكًا بالتراث القديم، باتوا مقتنعين أن المتكلّم هو المحدث للحركات، تمامًا كما هو المحدث للأصوات والحروف والكلمات، فليست العوامل هي التي ترفع وتنصب وتجر، إنما هي التي توجب هذه العلامات، فكأنها آلات في العمل. وقد نسب الفعل إليها (انظر: محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. ص ٨١ـ ٨٢).

(٣) وهي الجواهر (substance)، والكم (quantité)، والنوع أو الكيف (qualité)، والعلاقة أو الإضافة (relation)، والأين أو المكان (place)، والمتن أو الزمان (temps)، والوضع (position)، والملك (possession)، والفعل (action)، والانفعال (passion) (عن أنيس فريحة: نظريات في اللغة. ص ١٣١).

(٤) كتقدير المصدر المؤول بعد الحروف المصدرية، والتقدير في الكلمات المعتلّة الآخر، أو التي في آخرها حركة تمنع ظهور حركة الإعراب الحقيقية.

المحل[١]، واعتبار «الجملة الخبرية» أساس البحث اللغوي في الجمل، معتبرين الأنماط الأخرى من الجملة، أشكالاً «منحرفة» من الجملة الخبرية، مما اضطرّهم إلى القول بالتقدير والإضمار والتأويل والحذف وما إليها[٢].

أمّا المدرسة الوصفية فتقول: إن الفعل في العربية يأتي على أوزان مختلفة (نحو: درس، باع، قال، مَدَّ، دعا، بكى، زلزل، أكرم، استغفر... إلخ) لا على وزن واحد، وأنّ الإعراب والبناء هما من خصائص الكلمات المفردة، أما التركيب فلا يكون معربًا ولا مبنيًا، ولا داعي للإعراب التقديري، وأنّ أنماط الجملة، يجب دراستها على أساس أنها أشكال قائمة بذاتها: لا على أساس اعتبارها أشكالاً «منحرفة» من الجملة الخبرية[٣].

وفي ختام هذا الفصل، لا بدّ من الإشارة، إلى أنه بالرغم من إفاضة الوصفيين في شرح جوانب «النقص» في النحو التقليدي، فإن هذا النحو ما زال سائدًا في مراحل التعليم المختلفة؛ لأن النحو الوصفي لم يقدِّم حتى الآن نحوًا شاملاً يضارع ما قدّمه التقليديون[٤]. وعليه نميل إلى الدعوة لإعادة النظر في النحو التقليدي الذي نعلّمه لتلامذتنا اليوم، وذلك بدرس اللغة من جديد على أساس المنهج الوصفي التقريري، بغية تبسيط قواعدها، دون المساس بأي شيء منها، ولا يخفى ما لتبسيط قواعد النحو من أثر في تحبيب اللغة العربية للنشء العربي، والإقبال بالتالي، على دراستها وإنمائها.

منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك

انظر: شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك.

المنهج المعياري في اللغة

انظر: المنهج الاستقرائي الوصفي في دراسة اللغة.

المَنْهَجة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتّاب: «مَنْهَجَ الباحثُ بَحْثَهُ»، بمعنى: رسَمَ له طريقًا معيَّنة، وجاء في قراره:

«يجري في الاستعمال مثل قولهم: «مَنْهَجَ الباحثُ بحثَهُ»، أي: رسم له طريقًا معينة.

ولفظ الفعل هنا يُوحي بأنه رباعي على «فَعْلَل»، ويقتضي ذلك أن تكون الميم أصلية.

---

(١) ويكون هذا الإعراب في الاسم المبني، وفي الجملة عندما يكونان في موقع من التركيب يتطلّب ذكر الحالة الإعرابية.

(٢) أكثر ما يظهر القول بالحذف والتقدير، في إعراب صيغتي التعجب، وفي عبارات، نحو: «أهلاً وسهلاً»، و«سقيًا ورعيًا»، و«يا ترى»... إلخ.

(٣) لعل ما قالت به المدرسة المعيارية القديمة في التقدير والإعراب على المحل، هو الأنسب من الناحية التعليمية، أي: من ناحية تعليم اللغة. لكن هذه المدرسة أسرفت في تخريج بعض الأساليب العربية، على أساس أنها «جمل خبرية»، وربما كان من المفيد دراسة هذه الأساليب على أنها صيغ عربية وردت في الاستعمال، دون أن نتعسّف في إعرابها.

(٤) عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث. ص ٤٨.

ولكن المادة اللغوية لهذه الكلمة هي: «نهج»، فهي ثلاثية، والميم زائدة.

وقد توقف بعض اللغويين في قبول الفعل «منهج»، على أساس أنه غير جار على قواعد التصريف. وقد درست اللجنة هذا الفعل ومصدره «المنهجة»، وانتهت إلى أن استعمالهما جائز على مبدأ توهّم أصالة الحرف، تطبيقًا لما سبق للمجتمع إقرارُه من قَبولِ ما يشيعُ من الكلمات على هذا النحو، مثل: «تَمَذْهب»، و«تَمَنْدَل»، و«تَمَرْكز»[1].

المَنْهوك

المنْهوك، في اللغة، اسم مفعول من «نَهَكَ». ونهَكَه: غَلَبه. ونهَكَتْه الحُمّى: أَضْنَتْه ونقصت لحمَه. وهو، في علم العروض، البيت الشعريّ الذي أصابه النَّهْك، أي: الذي أُسْقِط منه ثُلُثاه.

انظر: البيت المنهوك.

المَنوَّن

هو الاسم الذي دخله التنوين، نحو كلمة «طالبًا»، و«مجتهدًا» في قولك: «كافأتُ طالبًا مجتهدًا»، والذي يُزيل التنوين أمران:

١ ـ شبه الاسم للفعل، وهو ما يُطلق عليه الممنوع من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

٢ ـ وصف العَلَم بلفظ «ابن» لا الإخبار به، نحو: «طارقُ بنُ زيادٍ بطلٌ شجاع».

انظر: «ابن» والتنوين.

مَهْ

اسم فعل أمر بمعنى: انكفِفْ عمّا أنتَ فيه (وإذا نوّنته كان معناه انكفِفْ عن كل شيء) مبنيّ على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره حسب المخاطَب.

المهاباذيّ

= أحمد بن عبد الله (بعد ٤٧١هـ/ بعد ١٠٧٩م).

المهارة الشَّفويّة

هي القدرة على التعبير الكلاميّ.

المهارة اللُّغَويّة

هي المهارات الأربع الأساسيّة: الاستماع، والكلام، والقراءة، والكتابة.

مَهْبِط

لا تقل: «الشرق مهبَط الديانات»، بل «الشرق مَهْبِط (بكسر الباء) الديانات»؛ لأنّ مضارع «هَبَط» يَهْبِط»، فاسم المكان «مَهْبِط».

المَهْتوت

المَهْتوت، في اللغة، اسم مفعول من «هَتَّ». وهَتَّ الكلامَ: سرَدَه، وأجاد سياقَه. وهَتَّ في كلامه: أسْرَع. وهو، في عِلْم اللغة، المَهْتوف.

انظر: المهْتوف.

المَهْتوف

المَهْتوف، في اللغة، اسم مفعول من «هَتَفَ». وهتفَ به: صاحَ به. والحرف المهتوف، في علم اللغة، هو الهمزة، «سمِّيت بذلك لخروجها من الصدْر كالتهوُّع، فتحتاج إلى ظهور صوتٍ قويٍّ شديد،

(١) القرارات المجمعيّة. ص ١٥٠؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٧.

والهتْفُ: الصَّوتُ الشَّديد... وذَكَرَ بعض العلماء [ابن جنّي في «سر الصناعة»] في موضع «المهتوف»: «المهتوت» بتاءين، قال: لأنَّ الهمزة إذا وقَفْتَ عليها لانَتْ، وصارت إمّا واوًا وإمّا ياءً وإمّا ألِفًا»[1].

المَهْجور

المَهْجور، في اللغة، اسم مفعول من «هَجَرَ». وهَجَره: قطعه، مالَ عنه، اعتزَلَه. وهو، في علم اللغة، اللفظ الذي أُهْمِل استعماله.

المهدوي

= محمد بن محمد (.../... ـ ١٠٢٦هـ/ ١٦١٧م).

مهدي بن أحمد

(.../... ـ .../...)

مهديّ بن أحمد، أبو القاسم الخوافيّ النيسابوريّ. كان متبحرًا في الأدب واللغة، غوّاصًا في بحار المعاني، خطيبًا مفوّهًا. تصدّر لإفادة الناس فأفاد وتخرّج به كثيرون. من تصانيفه: «شرح ألفاظ عبد الرحمٰن الهمذاني»، وهو في غاية الجودة والإتقان. كان في النصف الأول من المئة الخامسة.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٣٢ـ ٣٣٣).

مهديّ بن أحمد، أبو القاسم الجواليقي

(.../... ـ .../...)

مهديّ بن أحمد بن محمد، أبو القاسم الجواليقيّ. كان نحويًا ماهرًا، أديبًا بارعًا، فاضلاً مشهورًا. تصدّر للإقراء والإفادة، فأفادَ الكثيرين، وتخرّج به جماعة. سمع الحديث بنيسابور، وكان متفننًا.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٤).

المهَذَّب فيما وقع في القرآن من المعرَّب

كتاب في اللغة لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩هـ/ ١٤٤٥م ـ ٩١١هـ/ ١٥٠٥م).

تناول السيوطي في كتابه الألفاظ المعرّبة التي جاءت في القرآن الكريم. وبدأه بمقدّمة عرض فيها موقف الأئمّة من وقوع المعرَّب في القرآن الكريم، فقسّم العلماء ثلاثة أقسام:

١ ـ قسم رأى عدم وقوع المعرب في القرآن؛ لأنه «لو كان فيه من غير لغة العرب شيء لتوهم متوهم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله؛ لأنه أتى بلغات لا يعرفونها».

وقال به «الشافعي»، و«أبو عبيدة»، و«الباقلاني»، و«شيدلة»، و«ابن فارس».

٢ ـ قسم ذهب إلى وقوعه فيه، وحجتهم أن «الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربيًا، فالقصيدة الفارسية لا تخرج عنها بلفظة فيها عربية».

وهو مذهب «ابن أبي شيبة»، و«الثعالبي»، و«ابن النقيب»، و«الخويي».

٣ ـ قسم أخير مال إلى التوفيق بين المذهبين، «وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية، لكنها وقعت للعرب فعربتها بألسنتها، وحولتها عن ألفاظ العجم إلى

---

[1] القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب): الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة. ص ١٢٣.

ألفاظها فصارت عربية، ثم نزل القرآن، وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب؛ فمن قال: إنها عربية فهو صادق، ومن قال: إنها أعجمية فصادق».

وهو اتجاه «أبي عبيد القاسم بن سلام»، و«الجواليقي»، و«ابن الجوزي».

أما «السيوطي» فقد مال إلى الرأي الثاني، وذكر شواهد من «الطبري» ترجح صدق ما ذهب إليه.

وقد قسَّم كتابه إلى فصول، بحسب حروف الهجاء، فاشتمل على ثلاثة وعشرين فصلًا، بأسماء جميع حروف الهجاء، ما عدا الحروف: الثاء، والخاء، والذال، والضاد، والظاء، جاعلًا في كلّ حرف الألفاظ التي تبدأ بهذا الحرف، من دون العودة إلى جذورها، أي: رتَّبها بحسب النطق بها، مع مراعاة الحرف الثاني والثالث في الترتيب.

وقد نقل السيوطي عن عدد كبير من المصادر العربية القديمة، وألَّف بينها في نسيج محكم دقيق، وبأمانة شديدة، عازيًا كلّ قول إلى صاحبه، محدِّدًا اسم المصدر الذي استند إليه.

ومن مصادره: «الإرشاد» للواسطي، و«البحر المحيط» لأبي حيّان، و«البرهان» لشيدلة، و«الزينة» لأبي حاتم اللغوي، و«العجائب» للكرماني، و«فقه اللغة» للثعالبي، و«فنون الأفنان» لابن الجوزي، و«لغات القرآن» لأبي عبيد القاسم بن سلام، و«المحتسب» لابن جنّي، و«المصنّف» لابن أبي شيبة، و«المعرب» للجواليقي، و«المفردات» للراغب الأصفهاني.

وجملة ما أورده السيوطي في كتابه من الألفاظ المعربة مئة وخمس وعشرون لفظة مرتبة كالآتي:

- حرف الهمزة: أباريق - أبّ - ابلعي - أخلد - الأرائك - آزر - أسباط - استبرق - أسفار - إصري - أكواب - أليم - إلّ - إناه - آن - آنية - أوّاه - أوّاب - أوّبي.
- حرف الباء: بطائنها - بعير - بِيع.
- حرف التاء: تتبير - تحت - تنور.
- حرف الجيم: الجبْت - جهَنّم.
- حرف الحاء: حرام - حَصَب - حِطّة - حوب - حواريّون.
- حرف الدال: دارست - دريّ - دينار.
- حرف الراء: راعنا - ربّانيّون - ربيّون - الرحمٰن - الرسّ - الرقيم - رمز - رهْو - الروم.
- حرف الزاي: الزّنْجبيل.
- حرف السين: سُجَّدًا - السِّجِلّ - سِجِّيل - سِجِّين - سُرادق - سَرِيّ - سَفرة - سَقَر - سَكَر - سَلْسَبيل - سنا - سُنْدس - سَيِّدها - سينين - سَيْناء.
- حرف الشين: شَطْر - شَهْر.
- حرف الصاد: الصِّراط - صُرْهُنَّ - صَلَوات.
- حرف الطاء: طه - الطاغوت - طَفِقا - طوبى - الطُّور - طوى.
- حرف العين: عبَّدتَ - عَدْن - العَرِم.
- حرف الغين: غَسّاق - غِيض.
- حرف الفاء: الفِردوس - فُوم.
- حرف القاف: قراطيس - القِسْط - القِسْطاس - قَسْورة - قِسِّيس - قَسِيَّة - قِطَّنا - قُفْل - القُمَّل - قِنْطار.
- حرف الكاف: كافور - كَفِّرْ - كِفْلَيْن - كَنْز - كُوِّرَتْ.

ـ حرف اللام: لِينة.

ـ حرف الميم: مُتَّكأ ـ مجوس ـ مَرْجان ـ مَرْقوم ـ مُزْجاة ـ مِسْك ـ مِشْكاة ـ مقاليد ـ ملكوت ـ مناص ـ مِنْسأة ـ مُنْفَطِر ـ المُهْل.

ـ حرف النون: ناشِئة ـ نون.

ـ حرف الهاء: هُدْنا ـ هود ـ هون ـ هِيتَ لكَ.

ـ حرف الواو: وراءُ ـ وردة ـ وَزَر.

ـ حرف الياء: ياقوت ـ يحور ـ يس ـ يصدّون ـ يُصْهَر ـ اليَمّ ـ اليهود.

وللكتاب طبعات عديدة منها طبعة دار الكتب العلميّة في بيروت سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، بتحقيق سمير حسين حلبي؛ وطبعة دار الكتاب العربي في بيروت، بتحقيق محمد ألتونجي، ط ١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

المهر

= عبد الرحيم بن عبد الرحيم (٦٠١هـ/ ١٢٠٤م).

المهريّ

= عبد الملك بن قطن (٢٦٥هـ/ ٨٧٠م).

مُهَفْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «هَفْعَلَ»، نحو: «مُهَلْقَمٌ» (هَلْقَمَ: أكبر اللّقمة).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«هَفْعَلَ».

مُهَفْعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «هَفْعَلَ»، نحو: «مُهَلْقِمٌ» (هَلْقَم: أكبر اللّقمة).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«هَفْعَلَ».

مَهْلاً

مصدر يأتي بدل التلفّظ بفعله، ويُعرب مفعولاً مطلقًا منصوبًا بالفتحة الظاهرة. ويستوي فيه المذكّر والمؤنّث والمفرد والمثنّى والجمع.

مهلّب بن الحسن، أبو المحاسن البهنسيّ

(... / ... ـ ٥٧٢هـ/ ١١٧٦م)

مهلّب بن الحسن بن بركات، أبو المحاسن البهنسي المصري، يدعى المهذّب من أهل البهنسا، وهي إحدى كُوَر مصر القبلية. دخل مصر، وقرأ النحو على علمائها، منهم: أبو محمد بن برّي، وهو آخر شيوخه، وقرأ الفقه، وتولّى حكم بلده البهنسا، وأقام به إلى أن دخل الغُزُّ البلادَ، وزالت دولة العلويين، فتولى الأحكام رجل كرديّ يعرف بالصدر عبد الملك بن درباس المارانيّ، وكان حافظًا، فصرف أكثر قضاة مصر، واستناب مكانهم جماعة من الأكراد. وكان أبو المحاسن ممن صُرف من عمله.

دخل مصر وتصدّر بها لإقراء الأدب واللغة، فأخذ عنه كثيرون من أولاد أمرائها، وتأدّب به كثيرون. ونظم أبياتًا حصر فيها العوامل حصرًا. مات شابًا وكان عمره اثنتين وأربعين سنة. وسبب موته أنه قصد وزير الدولة الغُزّية يطلب رزقًا، فاستدعاه بعد أيام، فظنّ أن حاجته قضيت، فقال: خذ هذه الكلمات من «التّذكرة» لأبي عليّ، واحتلْ لي

في إتمامها، ولم يذكر له شيئًا من أمر رزقه، فأخذ المجلدات، ورفع يديه إلى السماء، وقال: اللهمّ عجّل الموت فقد كرهتُ الحياة، فمات في اليوم التالي وذلك سنة ٥٧٢هـ.

له تأليف في «الفوائد النحويّة» نظمًا وشرحًا، وهو مجلّد لطيف، يقول السيوطي: «وهو عندي بخطه، ذكر فيه أنه قرأ لسبع بقين من....». وله شعر حسن.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٤؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٣٣ـ ٣٣٤).

المُهْلة

المُهْلة، في اللغة، مصدر «مَهَلَ». ومَهَل في العمل: عمِله بالسَّكينة والرِّفق ولم يعجَلْ. وهي من معاني حرف العطف «ثُمّ».

انظر: ثُمّ.

مُهِمّ وهامّ

انظر: هامّ ومُهِمّ.

مَهْمَا

اسم شرط جازم، مبنيّ على السكون في محل:

١ ـ رفع مبتدأ[1]، وذلك إذا أتى بعده فعل لازم، نحو: «مهما تُسْرِعْ فلن تسبقَه»، أو فعل متعدٍّ استوفى مفعوله، نحو: «مهما تُخفِ عيوبَك تظهرْ».

٢ ـ نصب مفعول به، وذلك إذا جاء بعده فعل متعدٍّ لم يستوفِ مفعوله، نحو: «مهما تفعلْ تُسألْ عنه».

٣ ـ نصب مفعول مطلق، وذلك إذا أتى بعده فعلان من اللفظ نفسه، نحو: «مهما تذهبْ أذهبْ».

وذكر ابن مالك في «التسهيل»، و«الكافية» أنها قد تردُ ظرفًا. وزَعَمَ بعضُهم أنَّها قد تخرج عن الاسميَّة، فتكون حرفًا، إذا لم يَعُدْ عليها من الجملة ضمير، كقول زهير بن أبي سُلْمى (من الطويل):

ومَهْما تَكُنْ عِنْدَ آمْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ
وإنْ خالَها تَخْفَى على الناسِ، تُعْلَمِ

المُهِمَّة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «المُهِمَّة»، بمعنى القضيّة أو الأمر الذي يقتضي عِناية وجُهدًا خاصًا، وجاء في قراره:

«يذهب بعض المعاصرين إلى تخطئة الضبط اللغوي لكلمة «مُهِمَّة» بضمّ الميم، ويرون أن صوابها «مَهَمَّة» بفتح الميم، انطلاقًا منهم إلى أن الشيءَ المُهِمّ، بضَم الميم، هو المُحْزِن المُقْلِق، أو الشديد المحزِن فقط، ولم ينتبهوا إلى معنى الإقلاق الذي يراد به الحركة والتَّحَرُّك، رجوعًا إلى مادة (ق ل ق) التي تُفسِّر الإقلاق بمعنى التحريك.

وترى اللجنة أن ضبط «المُهِمَّة»، بضم الميم وكسر الهاء، ضَبْط سليم يراد به ما يَستثير العزم، أما «المَهَمَّة»، بفتح الميم، فهو مصدر ميميّ من «الهمّ»، أي: العزم، وهي لا تؤدّي معنى «المُهِمة» التي يُقصد بها القضية أو الأمر الذي يقتضي عناية وجهدًا خاصًا. وقد كان من دعاءِ الرسول ﷺ: «اللَّهُمَّ اكفِنَا ما

---

(١) يكون خبره الجملة المؤلّفة من فعل الشرط وجوابه.

أهمَّنَا وما لا نَهْتَم بهِ، يا كافي المُهِمَّات»[١].

المُهْمَل

١ ـ في اللُغة: اسم مفعول من «أَهْمَلَ». وأَهْمَلَ الشَّيءَ: لم يستعمله عَمْدًا أو سَهْوًا.

٢ ـ في الشعر: انظر: البيت المهْمَل، والشعر العاطِل.

٣ ـ في الكلام: المتروك، غير المستعْمَل.

٤ ـ في الحروف: غير المنقَّط.

٥ ـ في النحو: العاطِل عن العمل، أو المكفوف عنه، نحو «إنَّ» في قولك: «إنَّما العملُ مفيدٌ»، حيث لم تَعْمل لدخول «ما» الكافَّة عليها، ونحو الفعل «طال» في قولك: «طالما زرتُك» حيث لم يَعْمل، فلم يأخذ فاعلاً لدخول «ما» الكافَّة عليه.

انظر: غير العامِل.

المَهْموز

المهْموز، في اللغة، اسم مفعول من «هَمَزَ». وهَمَزَ الحرفَ والكلمة: نطق بهما بالهمْز، أو وضَعَ لهما علامة الهَمْز. وهَمَزَه: ضربَه، أو دَفَعه، أو ذكرَه بالسُّوء في غيبته. وهو، في النحو، الفعل المهْموز.

انظر: الفعل المهموز.

مَهْموز الأَوْسَط

هو مهمُوز العين.

انظر: مهموز العين.

مَهْموز الأَوَّل

هو مهموز الفاء.

انظر: مهموز الفاء.

مَهْموز الآخِر

هو مهموز اللام.

انظر: مهموز اللام.

مَهْموز الثالث

هو مهموز اللام.

انظر: مهموز اللام.

مَهْموز الثّاني

هو مَهْموز العين.

انظر: مهموز العين.

مَهْموز العَجُز

هو مَهْموز اللام.

انظر: مهموز اللام.

مَهْموز العَيْن

هو الفعل الذي ثاني حروفه الأصليّة همزة، نحو: «سَأَلَ»، و«رأَبَ». ويسمَّى، أيضًا: «مهموز الثاني»، و«مهموز الأوسَط».

مَهْموز الفاء

هو الفعل الذي أوّل حروفه الأصليّة همزة، نحو: «أَمَرَ»، و«أَكَلَ». ويُسَمّى، أيضًا: «مهموز الأوّل»، و«المقطوع».

مَهْموز اللام

هو الفعل الذي ثالث حروفه الأصليّة همْزة، نحو: «قرَأَ»، و«بَدَأَ». ويُسَمّى، أيضًا: «مهموز الثالث»، و«مهموز الآخِر»، و«مهموز العَجُز».

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٢٦٦.

المهْموز المُضاعَف

هو الفعل المهموز المُضاعَف، نحو: «أَمَّ».

المَهموس

انظر: المهموسة.

المَهْموسة

المهْموسة، في اللغة، اسم مفعول للمؤنّث من «هَمَس». وهَمَسَ الصوتَ: أخْفاه. وهَمَسَ إليه بحديثه: كلَّمه به بصوت خفِيّ. والحروف المهموسة، في علم اللغة، عشرة يجمعها قولك: «سكت فحثّه شخص». «ومعنى الحرف المهموس أنّه حرف جرى مع النَّفَس عند النُّطق به لضَعْفه، وضَعْفِ الاعتماد عليه عند خروجه، فهو أضْعفُ من المجهور. وبعض هذه الحروف المهموسة أَضْعَف من بعض، فالصّاد والخاء أقوى من غيرهما؛ لأنَّ في الصّاد إطباقًا واستعْلاءً وصَفيرًا. وكُلُّ هذه الصِّفات من صفات القوّة، وفي الخاء استِعْلاء. وإنّما لقِّب هذا المعنى بالهمْس؛ لأنَّ الهَمْس هو الحِسُّ الخفيّ الضَّعيف، فلمّا كانت ضَعيفَةً، لُقِّبتْ بذلك»[(١)].

المُهَيَّأة

المُهَيَّأة، في اللغة، اسم مفعول من «هَيَّأَ». وهَيَّأَ الشّيْءَ: أعَدَّه وأصْلَحه. وهي، في علم البديع، نعت لنوع من أنواع التورية.

انظر: التورية المُهَيَّأة.

المُواربة

المُواربة، في اللغة، مصدر «وارَبَ». ووارَب فلانًا: خدَعَه، داهاه.

وهي، في علم البديع، أن يَضَع الشاعر في شعره كلامًا يُؤخَذ عليه، ولكنه يستطيع، عند الضرورة، أن يُغيِّر منه حرفًا أو حركة، فلا يُؤاخذ عليه، نحو قول أبي نُواس في هجاء هارون الرشيد (من المتقارب):

لقَدْ ضاعَ شِعْري على بابكمْ
كما ضاعَ عقْدٌ على خالِصهْ

وعندَما هَدَّده الرَّشيد، أبْدَل عين «ضاع» همزة، فأصبح الفعل «ضاء»، وصار الكلام مدحًا، ونجا الشاعر.

ومنها قول عتبان الحروريّ (من الطويل):

فإنْ يكُ مِنكُمْ كانَ مروانُ وابْنُه
وعَمْرٌو ومِنكُم هاشِمٌ وحَبيبُ
فمِنّا حُصَيْنٌ والبُطَيْنُ وقَعْنبٌ
ومِنّا أميرُ المؤمنينَ شَبيبُ

فلمّا بلغَ الشعرُ هشامَ بن عبد الملك، وظفِر بعتبان، قال له: «أنتَ القائِل: «ومنّا أميرُ المؤمنين شبيبُ»»، فقال: لم أقلْ كذا، وإنّما قلت: «ومِنّا، أميرَ المؤمنين، شبيبُ» (أي: مِنّا، يا أميرَ المؤمنين، شبيب) فتخَلّص من العقاب بفَتْح الراء بعد ضَمِّها.

المُوارَدة

المُواردة، في اللغة، مصدر «وارَدَ». ووارَدَه: وردَ الماءَ مَعه. وهي، في الشّعر العربيّ، التوارُد.

انظر: التّوارُد.

المُوازَنة

المُوازَنة، في اللغة، مصدر «وازَنَ».

---

(١) القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب): الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة. ص ١١٦.

ووازَنَ بين الشَّيئين: ساوى بينهما. ووازنَه: قابله وحاذاه.

والمُوازنة، في النحو، هي المقايَسة.

انظر: المُقايسة.

وهي، في علم البديع، أن تكون الفاصلتان (الكلمتان الأخيرتان) في الشِّعْر أو النَّثْر متساويتين وزنًا لا قافيةً، ومنها قوله تعالى: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴿١٦﴾﴾ [الغاشِيَة: الآيتان ١٥ ـ ١٦]. وإذا كانت أكثر الألفاظ متساوية في الوزن، سُمِّي ذلك مماثلة، نحو الآية: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ﴿١١٧﴾ وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١١٨﴾﴾ [الصَّافات: الآيتان ١١٧ ـ ١١٨].

والموازنة، في الشعر، نوع منه متنوّع القافية. وقد عدّه بعضُهم نوعًا من أنواع المُسَمَّطات.

انظر: المُسَمَّطات.

مَوازين الأَسْماء

انظرها في «الاسم المُجَرَّد»، و«الاسم المزيد».

مَوازين الأَفْعال

انظرها في «الفعل الثلاثي المجرَّد»، و«الفعل الثلاثيّ المزيد» (بحرف وبحرفين وبثلاثة أحرف)، و«الفعل الثلاثي الملحق بالرباعي»، و«الفعل الرباعيّ المجرَّد»، و«الفعل الرباعيّ المزيد» (بحرف وبحرفين).

المُواصفات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «المواصفات» بمعنى: بيان الصفات التي يجب توافرها في الشيء المطلوب الحصول عليه. وجاء في قراره:

«ممَّا يشيع في مصطلحات التجارة والصناعة قولهم: «المواصفات»، بمعنى بيان الصفات التي يجب توافرها في الشيء المطلوب الحصول عليه. والباحثون في المعجمات يفتقدون هذه الصيغة وما تدلّ عليه في استعمال المعاصرين لها.

وقد درست اللجنة هذا، وانتهت إلى أمرين:

الأول: أن اشتقاق صيغة «المواصفة» من مسموع اللغة في عصر الرواية والاستشهاد.

الثاني: أنّ دلالة «المواصفة» على معنى صفة الشيءِ دلالةٌ جرى بها الاستعمال في فصيح العربية الخالص.

ولهذا ترى اللجنة إجازة استعمال «المواصفات» في معناها الذي يستعملها المعاصرون فيه»[1].

المُواضَعة

المُواضعة، في اللغة، مصدر «واضَعَ». وواضَعه في الأمر: وافقه عليه. وهي، في الاصطلاح اللغويّ، الاصطلاح.

انظر: الاصطلاح.

المُواطَأة

المُواطَأة، في اللغة، مصدر «واطأَ». وواطَأه على الأمر: وافقه عليه. وهي، في علم العروض، الإيطاء، وهو أحد عيوب القافية.

---

(١) القرارات المجمعيَّة. ص ١٥٣؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٨.

انظر: القافية، الرقم ٦، الفقرة «ي».

المُوافَقة

المُوافقة، في اللغة، مصدر «وافقَ». ووافقَه في الشيء أو عليه: رأى فيه رأيه وفَعَلَ فيه فعله. ووافق بين الشيئين: لاءَمَ بينهما.

وهي، في علم البلاغة، التَّناسُب.

انظر: التَّناسُب.

المَوَّال

نوع من الشِّعر العامِّيّ، ويُشترط فيه الجناس بين قوافيه، وقد يُخرج به من العامِّيّة إلى الفُصحى، سُمِّي بذلك نسبةً إلى عبارة «يا مولاي»، التي تُقال في آخر كل مقطع منه. ومن أمثلته:

يالِّلي يعاتِبْني على نُوحي وشرب الرّاحْ
يخمِلْ هومي يوم ويشوف الدَّمع عالرّاحْ
قَلْبي انْجرَح والدّواء عند الحبيب والرّاح
يـــا مــــولاي

وانظر المادّة التّالية:

المَوالِيا

نوع من الشِّعر العامِّيّ، أو شبه الفصيح، نشأ في العصر العباسيّ، واختُلِف في مكان نشأته وسبب تسميته. ويقول صفي الدين الحلِّيّ: إنّ مخترعيه هم أهل واسط[1]، ثم تسلّمه البغادلة، «فلَطّفوه، ونقّحوه، ورقّقوا ودقّقوا وحذفوا الإعراب منه، واعتمدوا على سهولة اللفظ، ورشاقة المعنى، ونظموا فيه الجِدّ والهزل، والرقيق والجزل، حتى عُرِف بهم دون مخترعيه، ونُسِب إليهم وليسوا بمبتدعيه. ثُمَّ شاع في الأمصار، وتداوله الناس في الأسفار. وإنّما سُمِّي بهذا الاسم؛ لأنّ الواسطيِّين لما اخترعوه، وكان سهل التناول لِقِصره، تعلّمه عبيدهم المتسلّمون عمارةَ بساتينهم والفُعولُ، والمعامِرَةُ، والأبّارون، فكانوا يُغنّون به في رؤوس النّخيل، وعلى سَقْي الماء، ويقولون في آخر كلّ صوت مع الترنُّم: يا مواليِا، إشارةً إلى ساداتهم، فغلب عليه هذا الاسم، وعُرِفَ به»[2].

وقيل: إن الذي ابتدعه بعض أشياع البرامكة بعد نكبتهم. فقد حرم عليهم الرشيد رثاءَهم باللغة الفصحى، فراحوا يرثونهم وينوحون عليهم بلغة غير مُعْرَبة، ويُنهون مقاطعهم بعبارة: «يا مواليّا»، فعُرِف هذا اللون بـ«المواليّا». وقيل أيضًا: إنّ سبب التسمية يعود إلى موالاة قوافيه بعضها بعضًا.

وأيًا يكن سبب نشأة المواليا وتسميتها، فقد نُظمت، غالبًا، على بحر البسيط، مع بعض التنوّع في القافية والرّويّ، وتحلّل من إعراب بعض الألفاظ، أو معظمها، بتسكين أواخرها كما هي الحال في اللغة العاميّة. والمواليّا أشكال عِدَّة، منها:

١ ـ الرُّباعيّ: وهو ما تألّف من أربعة أشطر متّفقة في الرّويّ، وهذا الشكل هو الأكثر شيوعًا، ومثاله:

---

(١) مدينة أنشأها الحجّاج في السنة ٨٢هـ، وفرغ منها في السنة ٨٦هـ.

(٢) صفي الدّين الحِلّيّ: العاطل الحالي والمرخص الغالي. ص ١٠٦ـ١٠٧.

يا دار أينَ ملوكُ الأرض؟ أين الفُرُسْ؟
أين الذين حَموها بالقنا والترسْ؟
قالت: تراهم رِمَم تحت الأراضي الدُّرسْ
سكوت بعد الفصاحة ألسنتُهُمْ خُرُسْ

* * *

يا طاعِنِ الخَيْل والأبطالَ قد غارَتْ
والمخْضِبِ الأرض والأمواهْ قدْ غارَتْ
هواطل السحب من كفّيك قدْ غارَتْ
والشّهب مذ شاهدت أضواك قدْ غارَتْ

وفي كتاب صفي الدِّين الحلّي «العاطل الحالي والمرخص الغالي»، الكثير من نماذج هذا الشكل من المواليّا[1].

٢ ـ الرُّباعيّ الأعرج: وهو ما تألّف من أربعة أشطر يتَّحد أوّلها وثانيها ورابعها في الرّوِيّ، ويختلف رويّ الشطر الثالث عن سائر القوافي، ومثاله:

يا عبد إنْكِ على فعل المعاصِي ونوحْ
هم فين جدودكْ أبوكْ آدم وبعده نوحْ
دنيا غرورة تجي لك في صفة مركبْ
ترمي حمولها على شط البحور وتروحْ

٣ ـ النعمانيّ: وهو ما تألّف من سبعة أشطر، تتّحد الأشطر الثلاثة الأولى منها في رويّ، وتتّحد الأشطر الثلاثة التي بعدها في رويّ آخر، ويتّحد رويّ الشطر السابع مع رويّ الأشطر الثلاثة الأولى، ومثاله:

الأهيف ألّي بسيف اللّحظ جارحْنا
بيده سقانا الطلا ليْلاً وجارحنا
رمش رمي سهم قطع به جوارحنا
آهين على لوعتي في الحب يا وَغْدِي
هجره كواني وحيرني على وعدي
يا خِلْ واصِلْ ووافِ بالمُنَى وَغْدِي
من حَر هَجْرَك ومن نار الجوى رحنا

* * *

أهيف من العرب له ألحاظ محدودينْ
خلا القلب والحشا بالأسر محدودينْ
روحي فدا ظبي جاب الأسد محدودين
اللّه أكبر على شرب الطلا من فيهْ
هو سبب كل سقمي وانتحالي فيهْ
يا بدر يكفي الجفا أين الوصل من فيهْ

المَوت ينساه

جملة تجمع، عند بعضهم، جميع حروف الزيادة.

انظر: سألتمونيها.

المُوجِب

الموجِب، في اللغة، اسم فاعل من «أَوْجَبَ». وأوجَبَ الشيءَ: جعله واجبًا. والكلام الموجِب، في النحو، هو المُثْبَت غير المنفيّ، وقيل: إنه ما ليس معه حرف نفي. والمثبت: ما وقَعَ وحَدَث. فنحو: «نجح زيد» موجب ومُثْبَت، و«ينجحُ زيدٌ غدًا» موجب لعدم النفي، وليس مثبتًا لعدم وقوعه بعد. وهكذا يذهب بعضُهم إلى أن كلّ مثبَت موجَب وليس كل موجب مثبتًا.

المُوَجَّه

المُوَجَّه، في اللغة، اسم مفعول من «وَجَّهَ». ووجَّهَ الشَّيءَ: أداره إلى جهة ما. وهو، في البلاغة، المدْح الموَجَّه.

انظر: المدْح الموَجَّه، والاستِتْباع.

---

(١) صفي الدّين الحِلّيّ: العاطل الحالي والمرخص الغالي. ص ١٠٥ـ ١١٤.

مَوْحَد

اسم معدول عن «واحدًا»، ممنوع من الصَّرف، يُعرب إعراب «مَثْنَع».
انظر: مَثْنَع.

المُوَحَّد

المُوَحَّد، في اللغة، اسم مفعول من «وَحَّدَ». ووحَّدَ الشَّيءَ: جعله واحدًا. وهو، في الشعر، نَعْت لنوع من الأبيات.
انظر: البيت المُوَحَّد.

المُوَرّى

المُوَرّى، في اللغة، اسم مفعول من «ورّى». وورّى الشَّيءَ: أَخفاه. وورّى عن كذا: أراده، وأَظهَرَ غيرَه. وهو، في علم البديع، التَّورية.
انظر: التَّورية.

المورفيم

هو أصغر وحدة لغويَّة ذات معنى دلاليّ أو نحويّ في الكلمة أو الجملة، فالجملة «المعلمون يشرحون الدروس» مؤلَّفة من تسع وحدات لغويَّة، هي: الـ + معلم + ون + يـ + شرحـ + ون + الـ + درس + الواو (في الدروس التي دلت على الجمع).

المورفولوجيا

هو علم الصَّرف.
انظر: علم الصَّرف.

المَوْزون

الموزون، في اللغة، اسم مفعول من «وَزَنَ». ووزنَ الشَّيءَ: قدَّر ثقله بالميزان. وهو، في علم النحو، الكلمة التي يُراد معرفة وزنها الصَّرفيّ.
انظر: الميزان الصَّرفيّ.

الموزُونُ بِهِ

هو الميزان الصَّرفيّ.
انظر: الميزان الصَّرفيّ.

موسى بن أزهر
(٢٣٧هـ/ ٨٥١م - ٣٠٦هـ/ ٩١٨م)

موسى بن أزهر بن موسى، أبو عمر الأستجي. مولى معاوية بن هشام. كان إمامًا في اللغة والعربية والحديث وغريبه، حافظًا للمشاهد والتفسير، متصرفًا في الإعراب والخبر والشعر. سمع من بقيّ، وابن وضّاح وغيرهما.

(تاريخ علماء الأندلس ٢/ ١٤٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٠٦).

موسى بن أصبغ، أبو عمران القرطبي
(.../...-.../...)

موسى بن أصبغ، أبو عمران المراديّ القرطبيّ. كان إمامًا في اللغة والإعراب، شاعرًا مطبوعًا. خرج إلى المشرق. دخل إلى العراق، وأخذ عن علمائها وفضلائها وبخاصة ابن دريد. انتقل إلى صقلية فأقام بها، نظم «المبتدأ» في ثمانية آلاف بيت.

(تاريخ علماء الأندلس ٢/ ١٤٧).

أبو موسى الحامض

= محمد بن سليمان (.../....-..../...).

موسى بن خاقان

(.../...ـ.../...)

موسى بن خاقان، أبو عمران. كان نحويًا مشهورًا، أديبًا بارعًا. تصدّر لإقراء الناس الأدب، فأفاد كثيرين، وتخرّج به جماعة. كان جار أبي خَيْثَمة. روى عن مشايخ عدة، وكان ثقة.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٣١).

ابن موسى السامريّ

= هارون بن الحارث (.../...ـ.../...).

موسى بن سلمة

(.../...ـ.../...)

موسى بن سلمة، أبو عمران. من أهل العلم باللغة والأدب. صحب الأصمعي، وأملى ببغداد كتب الأصمعي. كان صديقًا لأبي نواس، وكان أبو نواس يقول له: ويحك! لِمَ تذهب إلى الأصمعي وأنت أعلم منه.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٦).

أبو موسى الضرير

= عبد الله بن عبد العزيز (نحو ٢٥٠هـ/ ٨٦٤م).

موسى بن عبد الله الطرزي

(.../...ـ.../...)

موسى بن عبد الله الطرزي الإفريقي. من مدينة طرزة بإفريقية. كان نحويًا بارعًا، شاعرًا مجيدًا، عفيفًا صالحًا، من تلامذة حسّان الجاحظ. كان يؤدّب أولاد السلاطين.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٣١؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٠٦؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ١٦٢).

موسى بن عبد الرحمٰن

(٥٥٧هـ/ ١١٦١م ـ ٦٣١هـ/ ١٢٣٢م)

موسى بن عبد الرحمٰن بن يحيى، أبو عمران العربي الحميريّ الغرناطيّ. كان إمامًا في النحو واللغة، حافظًا للسِّير والأشعار والأخبار واللغة، روى عن السُّهَيْلي، وابن بشكوال، وروى عنه ابن أبي الأحوص. تصدّر للإقراء بغرناطة، فأفاد خلقًا كثيرًا.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٧).

موسى بن علي، أبو عمران الطريانيّ

(.../...ـ ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م)

موسى بن علي، أبو عمران الطريانيّ. كان إمامًا في النحو، بارعًا في الأدب. سكن قصر عبد الكريم من بَرّ العُدوة، وهي قرية في مصر، وكان ظريفًا لطيفًا، وشاعرًا بليغًا.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٧).

أبو موسى الكوفيّ

= عيسى بن مروان (.../...ـ.../...).

موسى بن محمد، شرف الدين الخزرجي

(٧٤٧هـ/ ١٣٤٦م ـ.../...)

موسى بن محمد بن محمد، أبو البركات، شرف الدين الأنصاريّ، السَّعديّ، الخزرجيّ. كان إمامًا في النحو، عالمًا بالأصول والمعاني والبيان، ماهرًا بالفرائض والحساب. قرأ على العجم والعرب. سمع من أبي العباس بن زغلش. ولي قضاء حلب.

درّس الطلبة فأفادهم فوائد جمّة، وصنّف ودرّس وحدّث. روى عنه البرهان الحلبي. ولد سنة سبع وأربعين وسبعمئة، ومات يوم الجمعة ثامن رمضان. ولم تذكر سنة الوفاة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٧).

أبو موسى الهواريّ

= عبد الرحمٰن بن موسى الهواريّ (.../...ـ.../...).

المَوْسوعة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الموسوعة» بمعنى «دائرة المعارف»، وجاء في قراره:

«يشيع في اللغة المعاصرة استعمال كلمة «الموسوعة»، مرادًا بها الكتاب الذي يحوي معارف موسوعة في موضوع واحد، أو في موضوعات متعددة. كما تطلق على ما يسمى الآن بدائرة المعارف، فيقال: الموسوعة الميسرة، وقسم موسوعي للأعلام التاريخية والفقهية، وموسوعة الفقه الإسلامي.

وقد يتردد الناقد اللغوي في قبول هذه الكلمة؛ لأنها ليست في مأثور اللغة، أو لأن الموسوعة «مفعولة» أُطلقت على الوعاءِ أو المحل، وهو الكتاب في حين أن الموسوع: هو المحتوى أو المادة التي يشتمل عليها الكتاب؛ لأنه يسعها أو يتسع لها.

ولمّا كان في المعجمات قول العرب: وسع الله عليه رزقه يوسعه وسعًا: بسطه، فالرزق مبسوط، ويمكن القياس عليه، فيقال: وسع المؤلف الكتاب، فالكتاب موسوع، وقولهم: هذا الوعاءُ يسع عشرين كيلاً، وهذا الوعاء يسعه عشرون كيلاً، فالوعاء في المثال الثاني موسوع بدلالة المفعولية، فإن اللجنة تجيز استعمال «الموسوعة» بمعناها العصري في دلالتها على المحلية الواسعة، أو الموسوعة، أو المتسعة»[1].

وانظر: دائرة المعارف.

الموسيقا، الموسيقى

الموسيقى، في علم العروض، والنقد الأدبيّ، والفصاحة، الإيقاع الناتج عن حروف الكلمة، وعن تآلف الكلمات في العبارة، والمنبَعِثة من أنغام الأوزان والقوافي في الصِّياغة الشعريّة.

وقد قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة بشأن هذه الكلمة أنه:

«من حيث تذكير لفظ «الموسيقا» وتأنيثه، يجوز الوجهان: التذكير على معنى العلم أو الفن، والتأنيث على معنى الصناعة.

ومن حيث كتابتها، تكتب مفتوحة القاف بالألف، ومكسورة القاف بالياء»[2].

الموشّح ـ الموشّحات

١ ـ **تعريفه**: لونٌ من ألوان النّظم شاع في الأندلس في القرن التاسع الميلاديّ، أي: الثالث الهجريّ، له قواعده الخاصّة في الأوزان، والقوافي، مع خروج، أحيانًا، على أوزان الشعر العربيّ، واتّخاذ شكل خارجيّ مختلف عمّا نعهده في القصيدة العربيّة التقليديّة. وأشهر أشكاله أن ينظم الشاعر بيتين يتّفق آخر صدريهما على قافية كما يتّفق آخر

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٢٠٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٤.

(٢) القرارات المجمعيّة. ص ٢.

عَجُزيهما على قافية أخرى، ثُمَّ ينظم ثلاثة أبيات أُخرى يتّفق آخر صدورها على قافية، وآخر الأعجاز على قافيةٍ سواها، ثم يأتي ببيتين يتّفقان في تقفية الصّدرين والعجزين مع البيتَين الأوّلين، ثمّ ينظم خمسة أبيات جديدة على هذا النّمط، وهكذا إلى آخر الموشّح، وهذا مُخطّطه:

... ... أ
... ... ب
... ... أ
... ... ب
... ... ج
... ... د
... ... ج
... ... د
... ... ج
... ... د
... ... أ
... ... ب
... ... أ
... ... ب[1]

٢ ـ تسميته: أغلب الظنّ أن لفظة «المُوَشّح» مأخوذة من وشاح المرأة، وهو المنديل الذي تَتّشِح به، ووجه الشّبه بينهما أنّ الوشاح يتضمّن لؤلؤًا وجوهرًا مصفوفَيْنِ بالتناوُب، كما أنّ الموشّح مصنوع من أقفال وأدوار بالتناوب.

٣ ـ نشأته: اختلف الباحثون في أصل الموشّح، وبيئة نشأته، وأوّل من نظمه، فذهَب بعضُهم إلى أنّه نشأ في المشرق بادىء ذي بدء، ونسب إلى عبد الله بن المعتزّ موشّحًا واحدًا، وقال الأكثرون إنّه أندلسيّ النشأة، والانتشار. ومهما يكن من أمر، فإنّ الموشّح، وإن كانت له بذور مشرقيّة، فإنّه لم يجد مقوّمات النّماء والنُّضج والإيناع إلاّ في الأندلس، حيث شاع في القرن التاسع للميلاد، وظلّ يزدهر طَوال خمسة قرون، حتّى شاع في المشرق شيوعه في المغرب. وقد افتتن به شعراء المهجر المحدَثين، فعنوا به عناية فائقة، ونظموا فيه الكثير من النماذج الجيّدة.

وأشهر الوشّاحين الأندلسيّين أبو بكر عبادة بن ماء السّماء، وأبو عبد الله محمد بن عبادة المعروف بابن القزّاز، وابن سهل الإسرائيليّ، وأبو بكر بن باجة، وأبو بكر بن

(١) ومن أنواعه المعروفة، أيضًا، أن ينظم الشاعر بيتًا واحدًا متّفق القافية في صدره وعجزه، ثم ثلاثة أشطر على قافية واحدة غير الأولى، ثمّ شطرين على قافية البيت الأول صدرًا وعَجُزًا، وهكذا إلى آخر القصيدة. ومخطّطه:

.... أ	.... أ
.... ب	.... ب
.... ب	.... ب
.... ب	
.... ج	.... ج
.... ج	.... ب
.... ب	

زُهْر، وابن بقّي، وابن الخطيب، وابن زَمْرَك. وأشهر الوشّاحين في المشرق ابن سناء الملك المصريّ، وصفيّ الدين الحِلّيّ، وابن نُباتة الفارقيّ، وابن حُجّة الحمويّ.

٤ ـ أغراضه: نشأ الموشّح، أوّل الأمر، للغِناء، فكان من الطبيعي أن يُعالج موضوعات الغزل، والخمر، ووصف الطبيعة، ثمّ سرعان ما تطرّق إلى المدح، وذلك لأنّ أكثر حفلات الغناء كانت تُعقَد في بلاطات الملوك والأمراء والأعيان. وما لبث الوشّاحون أن توسّعوا في موضوعاته، فنظموه في الهجاء، والرّثاء، والتصوُّف، والزُّهد، وفي كثير من الأحيان يجتمع في الموشّح الواحد أغرَاض عِدّة من أغراض الشِّعر الغنائي.

٥ ـ عناصِره: نُثبت فيما يلي موشّحَين مشهورَين، ثم نعرض لعناصر الموشّح.

الموشّح الأول للسان الدين بن الخطيب (من الرمل):

جَادَكَ الغَيْثُ إذَا الغَيْثُ هَمَى
يَا زَمَانَ الوَصْلِ بالأنْدَلُسِ
لم يَكُنْ وَصْلُكَ إلاّ حُلُمَا
في الكَرَى أوْ خِلْسَةَ المُخْتَلِسِ

* * *

إذْ يَقُودُ الدَّهرُ أشْتَاتَ المُنَى
نَنْقُلُ الخَطْوَ على ما نَرْسُمُ
زُمَرًا بَيْنَ فُرَادَى وَثُنَا
مِثْلَمَا يَدْعُو الحَجِيجَ المَوْسِمُ
والحَيَا قدْ جَلَّلَ الرَّوْضَ سَنَا
فَثُغُورُ الزَّهْرِ فيهِ تَبْسِمُ
ورَوَى النُّعْمانُ عنْ مَاءِ السَّمَا
كَيْفَ يَرْوِي مَالِكٌ عنْ أنَسِ
فكَسَاهُ الحُسْنُ ثَوْبًا مُعْلَمَا
يَزْدَهِي مِنْهُ بِأبْهَى مَلْبَسِ

* * *

في لَيالٍ كَتَمَتْ سِرَّ الهَوَى
بالدُّجَى لَوْلا شُمُوسُ الغُرَرِ
مَالَ نَجْمُ الكَأسِ فِيهَا وهَوَى
مُسْتَقِيمَ السَّيْرِ سَعْدَ الأثَرِ
وطَرٌ ما فِيهِ مِنْ عَيْبٍ سِوَى
أنَّهُ مَرَّ كَلَمْحِ البَصَرِ
حِينَ لَذَّ النَّوْمُ شَيْئًا أو كَمَا
هَجَمَ الصُّبْحُ هُجُومَ الحَرَسِ
غَارَتِ الشُّهْبُ بِنَا أوْ رُبَّما
أثَّرَتْ فِينَا عُيُونُ النَّرْجِسِ

* * *

والموشّح الثاني لابن زُهر (من الرمل):

أيُّها السّاقي إلَيْكَ المُشْتَكَى
قَدْ دَعَوْنَاكَ وإنْ لَمْ تَسْمَعِ
ونَدِيمٍ هِمْتُ في غُرَّتِهِ
وبِشُرْبِ الرّاحِ مِنْ راحَتِهِ
كُلّما اسْتَيْقَظَ مِنْ سَكْرَتِهِ
جَذَبَ الزِّقَّ إليهِ واتَّكَى
وسَقَاني أرْبَعًا في أرْبَعِ

* * *

ما لِعَيْنِي عَشِيَتْ بالنَّظَرِ
أنْكَرَتْ بَعْدَكَ ضَوْءَ القَمَرِ
وإذا ما شِئْتَ فَاسْمَعْ خَبَرِي
عَشِيَتْ عَيْنَايَ مِنْ طُولِ البُكا
وبَكَى بَعْضِي عَلَى بَعْضِي مَعِي

* * *

غُصْنُ بانٍ مالَ مِنْ حَيْثُ اسْتَوَى
بَاتَ مَنْ يَهْوَاهُ مِن فَرْطِ الجَوَى
خَفِقَ الأحْشاءِ مَوْهُونَ القُوَى

كُلَّمَا فَكَّرَ بِالبَيْنِ بَكَى
وَيْحَهُ يَبْكِي لِمَا لَمْ يَقَعِ
لَيْسَ لِي صَبْرٌ وَلا لِي جَلَدُ
يَا لَقَوْمِي عَذَلُوا وَاجْتَهَدُوا
أَنْكَرُوا شَكْوَايَ مِمَّا أَجِدُ
مِثْلُ حَالِي حَقُّهُ أَنْ يُشْتَكَى
كَمَدُ اليَأْسِ وَذُلُّ الطَّمَعِ

* * *

كَبِدِي حَرَّى وَدَمْعِي يَكِفُ
يَعْرِفُ الذَّنْبَ وَلا يَعْتَرِفُ
أَيُّهَا المُعْرِضُ عَمَّا أَصِفُ
قَدْ نَمَا حُبِّي بِقَلْبِي وَزَكَا
لا تَخَلْ فِي الحُبِّ أَنِّي مُدَّعِ

* * *

ويتألّف الموشّح، عادةً، من الأقسام التالية:

أ ـ المطلَع أو المَذهَب هو المجموعة الأولى من أقسامه، أي: هو القفلُ الأوّل الذي يُفْتَتَح به الموشّح. وهو ليس ضروريًّا في الموشّح، فإنْ وُجد سُمِّيَ المُوشَّح تامًّا، وإن لم يُوجَدْ يُسمّى أقْرَع. والمطلع في موشّح ابن الخطيب هو قوله (من الرمل):

جَادَكَ الغَيْثُ إذا الغَيْثُ هَمَى
يا زَمَانَ الوَصْلِ بالأنْدَلُسِ
لَمْ يَكُنْ وَصْلُكَ إلاّ حُلُمَا
في الكَرَى أوْ خِلْسَةَ المُخْتَلِسِ

وهو، في موشّح ابن زهر، قوله (من الرمل):

أيُّها السّاقي إلَيْكَ المُشْتَكى
قَدْ دَعَوْنَاكَ وإنْ لَمْ تَسْمَعِ

ب ـ القُفل: هو الجزء من الموشّح الذي يتكرَّر بقافيته. والتكرار يكون، غالبًا، ستّ مرّات في الموشّح التامّ، وخمس مرّات في الموشّح الأقرع. ويُشْتَرَط في الأقفال جميعًا أن يكون لها قَوافٍ واحدة في الموشّح كلِّه. وإذا كان القُفلُ الأوّل يُسمَّى مطْلَعًا أو مَذْهَبًا كما سبق القول، فإنّ القفلَ الأخير يُسمّى خَرْجة. والقُفْلُ الثاني في موشّح ابن الخطيب هو قوله (من الرمل):

حِينَ لَذَّ النَّوْمُ شيئًا أو كَمَا
هَجَمَ الصُّبْحُ هُجُومَ الحَرَسِ
غارتِ الشُّهْبُ بِنا أو رُبَّما
أثَّرَتْ فِينا عُيُونُ النَّرْجِسِ

وهو في موشّح ابن زهر قوله (من الرمل):

عَشِيَتْ عَيْنَايَ مِنْ طُولِ البُكا
وبَكَى بَعْضي على بَعْضِي مَعِي

ج ـ الغُصْن: هو الجزء الواحد من القفل الذي يحوي غصنين أو أكثر. فإذا حَوَى غُصْنين، فإنّهما يكونان من قافية واحدة، أو من قافيتين مختلفَتين. وإذا تضمّن ثلاثة أغصان، فإنها تكون من قافية واحدة، أو يكون لاثنين منها قافية واحدة، أو لكُلٍّ قافية. وإذا اشتَمل على أربعة أغصان، فإنّها تكون على قافية واحدة، أو لثلاثة منها قافية واحدة، أو لاثنين قافية واحدة، أو لكُلِّ غُصنٍ قافية. ومعظم الموشّحات لم تتجاوز أقفالها الأغصان الأربعة. وفي موشّحة ابن الخطيب نرى أنّ القفل مؤلّف من أربعة أغصان، وهي في المطْلَع (من الرمل):

جَادَكَ الغَيْثُ إذَا الغيثُ هَمَى
يا زَمَانَ الوَصْلِ بالأنْدَلُسِ
لَمْ يَكُنْ وَصْلُكَ إلاّ حُلُمَا
في الكَرَى أوْ خِلْسَةَ المُخْتَلِسِ

أمّا في موشّحة ابن زُهر، فإنّه مؤلّف من غُصنين اثنين:

أيُّهـا السّـاقـي إلَـيْـكَ الـمُـشْـتَـكَـى
قَـدْ دَعَـوْنَـاكَ وَإِنْ لَـمْ تَـسْـمَـعِ

د ـ الدَّوْر: هو القسم الذي يكون بين قفلَين. وهو يتألّف من أجزاء أقلُّها ثلاثة، ولا تتجاوز الخمسة إلاّ نادرًا، والأدوار تتماثَل جميعًا في الموشّح الواحد من حيث عدد الأجزاء، ولكنّها تختلف من ناحية القوافي. والدّور الأول في مُوشّح لسان الدين بن الخطيب هو قوله (من الرمل):

إذْ يَـقُـودُ الـدَّهْـرِ أشْـتَـاتَ الـمُـنَـى
نَـنْـقُـلُ الـخَـطْـوَ عـلـى مـا نَـرْسُـمُ
زُمَـــرًا بَـــيْـــنَ فُـــرَادَى وَثُـــنَـــا
مِـثْـلَـمـا يَـدْعُـو الـحَـجِـيجَ الـمَـوْسِـمُ
والـحَـيَـا قَـدْ جَـلَّـلَ الـرَّوْضَ سَـنَـا
فـثُـغُـورُ الـزَّهْـرِ فـيـه تَـبْـسِـمُ

وهو، في موشّح ابن زهر، قوله:

ونَـــدِيـــمٍ هِـــمْـــتُ فـــي غُـــرَّتِـــهِ
وبِـشُـرْبِ الـرَّاحِ مِـنْ رَاحَـتِـهِ
كُـلَّـمـا اسْـتَـيْـقَـظَ مـن سَـكْـرَتِـهِ

هـ ـ السِّمط: هو الجزء من الدّور، وقد يتكوّن من فِقْرَةٍ، أو اثنتين، أو ثلاث، أو أربع، ولكلِّ فِقْرَة قافية تتكرَّر في أسماط الدور الواحد، وتختلف من دور إلى دور. والدّورُ في موشّح لسان الدين بن الخطيب مؤلّف من ستّة أسماط، أمّا في مُوشّح ابن زُهر فمُؤلَّف من ثلاثة.

و ـ البيت: هو الدّور عند جَماعة من الباحثين، والدور مع القفل الذي يليه عند جماعة ثانية.

ز ـ الخَرْجَة: هي القفل الأخير من الموشّح، وأهمّ أجزائه، ويُستَحسَن فيها اللَّحنُ، أو الكلام العاميّ. وقد ترد على لسان الحيوانات، أو الطّير، أو السّكارى، أو غيرهم، وعندئذٍ يتضمّن السِّمط الأخير من الدور الذي قبلها كلمة «قلتُ»، أو «قالَتْ»، أو «غنّى»، أو «شَدا». . . . وفيما يلي مخطّط توضيحيّ لمُوشّح لسان الدين بن الخطيب:

مطلع أو قفل أوّل	غصن	غصن
	غصن	غصن
الدور	سمط	سمط
	سمط	سمط
	سمط	سمط

ومخطّط توضيحيّ لموشّح ابن زهر:

مطلع أو قول أوّل	غصن	غصن
دور	سمط	
	سمط	
	سمط	

للتوسُّع انظر:

ـ فنّ التوشيح. مصطفى عوض الكريم. بيروت، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٩م.

ـ الموشّحة. مصطفى عوض الكريم. دار المعارف بمصر، ١٩٦٥م.

ـ الموشّحات الأندلسيّة نشأتها وتطوّرها. سليم الحلو. بيروت، مكتبة الحياة.

المُوَصَّل

المُوَصَّل، في اللغة، اسم مفعول من «وَصَّلَ». ووَصَّلَ الشَّيءَ بالشَّيء: جمعه به وربَطه. وهو، في البلاغة، أن يُجاء في النظم أو النثر بكلمات ليس فيها كلمة إلاّ وحروفها يتَّصِل بعضُها ببعض في الخط، كقول الحريري (من الخفيف):

فَتَنَتْني فَجَنَّنَتْني تَجَنْ
بِتَجَنٍّ يَفْتَنُّ غيبَ تَجَنْ

المَوْصوف

الموْصوف، في اللغة، اسم مفعول من «وَصَفَ». ووصَفَ الشَّيءَ: نَعَتَه بما فيه. وهو، في النحو، الاسم الذي يدلّ على ذات مُتَقبِّلة للصِّفاتِ، نحو: رَجُل، شجرة، حيوان. أو هو الاسم الذي وُصِف، نحو: «طفلاً» في قولك: «شاهدتُ طفلاً جميلاً».

المَوْصول

الموْصول، في اللغة، اسم مفعول من «وَصَلَ». ووصَلَ الشَّيءَ بالشَّيء: جَمعه به ورَبَطه. وهو، في النحو، اسم أو حرف مُبْهَم المدْلول، غامِض المعنى، يحْتاج إلى صلة تُزيل الإبهام والغموض، وتجعله واضح المعنى. وهو قسمان: الموصول الحرفيّ، والموصول الاسمي. ومنهم من يقتصر مصطلح «الموصول» على «الموصول الاسميّ». والموصول، في علم العروض، هو «المدوَّر».

انظر: البيت المُدوَّر.

المَوْصول الاسميّ

هو اسم الموصول.

انظر: اسم الموصول.

المَوْصول الحَرْفيّ

هو كلّ حرف أُوِّل مع صلته بمصدر، ولم يحتجْ إلى عائد. أو هو حرف مُبْهَم المدلول، يحتاج دائمًا في تعيين مدلوله إلى صلة لا بُدَّ أنْ يُسْبَك معها سَبْكًا يتولَّد عنه مصدر يُسَمّى «المصدر المُؤوَّل».

وحروف الموصول الحرفيّ هي: «أَنَّ»، و«ما» المصدريَّة، و«كي» المصدريّة، و«لو» المصدريَّة، وهمزة التسوية.

انظر كلًّا في مادّته، وانظر: «المَصْدَريَّة».

المَوْصول الخاصّ

انظر: الاسم الموصول، الرقم ٢، الفقرة «أ».

المَوْصول العامّ

هو الموصول المُشْتَرَك.

انظر: الاسم الموصول، الرقم ٢، الفقرة «ب».

المَوْصول المُخْتَصّ

هو الموصول الخاصّ.

انظر: الاسم الموصول، الرقم ٢، الفقرة «أ».

المَوْصول المُشْتَرَك

انظر: الاسم الموصول، الرقم ٢، الفقرة «ب».

المَوْصولُ النَّصّ

هو الموصول الخاصّ.

انظر: الاسم الموصول، الرقم ٢، الفقرة «أ».

المَوْصولات الاسميّة

انظر: الاسم الموصول.

المَوْصولات الحَرْفيّة

انظر: الموصول الحرفيّ.

المُوَطِّئة

المُوَطِّئة، في اللغة، اسم فاعل للمؤنّث من «وَطَّأ». ووطّأ الأمرَ: مَهَّدَه. وهي، في النحو، وصف للام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنيّ على قَسَم قبلها لا على الشرط، نحو اللام في الآية: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: الآية ١٢]، وقد سُمّيت بذلك؛ لأنها تُوَطّئ الجواب للقَسَم.

الموفق بن أحمد

(نحو ٤٨٤هـ/ ١٠٩١م - ٥٦٨هـ/ ١١٧٢م)

الموفّق بن أحمد بن محمد، أبو المؤيّد المكي الأصل، المعروف بخطيب خوارزم. كان متمكنًا بالعربيّة، غزير العلم، فقيهًا فاضلًا، أديبًا عالـمًا شاعرًا. قرأ على الزّمخشري ولازمه حتى برع. تصدّر لإقراء مختلف العلوم، فأفاد الطلبة وتخرّج به جماعة من الأدباء والفقهاء، منهم: أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرّزي الخُوارزمي. تولّى الخطابة بجامع خُوارزم سنين عدة، وكان يُنشىء الخطب به. توفي بخوارزم سنة ٥٦٨هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٨؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٣٢؛ والأعلام ٧/ ٣٣٣).

موفق الدين الإربليّ

= محمد بن يوسف بن محمد (٥٨٥هـ/ ١١٨٩م).

موفق الدين الزبيديّ المكي

= علي بن أحمد بن محمد (٨١٨هـ/ ١٤١٦م).

موفق الدين الشافعيّ

= علي بن عبد الله الشاوريّ (٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م).

الموفور

الموفور، في اللغة، اسم مفعول من «وفَرَ». ووفَرَ عِرْضَه: حَماه وصانه. وهو، في علم العروض، الجزء (أو التفعيلة) الذي سَلِم من الخَرْم (إسقاط الحرف الأوّل من الوتد المجموع في أوّل البيت) مع جوازه فيه. ويكون أوّل الشطر.

انظر: الخَرْم.

المؤقَّت

المُوَقَّت، في اللغة، اسم مفعول من «وقَّتَ». ووقَّتَ الأمرَ: جَعَل له وقتًا. وهو، في النحو، المعرفة والعَلَم.

انظر: المعرفة، والعَلَم.

المَوْقوص

المَوْقوص، في اللغة، اسم مفعول من «وَقَصَ». ووقَصَ عُنُقَه: كَسَرها. وهو، في علم العروض، الجزء (التفعيلة) الذي أصابه الوقْص (زحاف يتمثّل في حذف الثاني المتحرّك).

انظر: الوقْص.

المَوْقوف

الموْقوف، في اللغة، اسم مفعول من

«وقفَ». ووقفَ الدابَّةَ: جَعَلها تقِف. وهو، في علم العروض، الجزء (التفعيلة) الذي أصابه الوقْف (علّة تتمَثَّل في تَسْكين السابع المُتَحَرِّك).

انظر: الوقْف.

مولانا زاده

= أحـمـد بـن أبـي زيـد (٧٩١هـ/ ١٣٨٨م).

المُوَلَّد

المُوَلَّد، في اللغة، اسم مفعول من «ولَّدَ». وولَّد الشيءَ من الشَّيء: أنتَجه. وهو، في الاصطلاح اللغويّ، ما يعود زمانه إلى ما بعد منتصف القرن الثاني الهجريّ، أي: إلى ما بعد عصر الاحتجاج، وهو العصر الممتدّ من أوّل الجاهليّة حتى منتصف القرن الثاني الهجريّ بالنسبة إلى عرب الأمصار، وحتّى أواخر القرن الرابع الهجري بالنسبة إلى عرب البوادي، وهذا العصر اعتُبِرت لغته سليمة من العجمة واللّحن والتأثير الأجنبيّ. فالشعراء الذين يُحْتَجُّ بشعرهم هم الجاهليّون، والإسلاميّون، والأمويّون، أمّا المولَّدون، وهم الذين عاشوا بعد هذا العصر، وأوّلهم بشّار بن برد، فلم يستشهد جمهور اللغويّين بكلامهم.

وقد قرّر مجمع اللغة العربية في القاهرة بالنسبة إلى المولّد ما يلي:

«المولَّد هو اللفظ الذي استعمله المولَّدون على غير استعمال العرب. وهو قسمان:

١ ـ قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز، أو اشتقاق، أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك. وحكمه أنه عربيّ سائغ.

٢ ـ وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب، إما باستعمال لفظ أعجميّ لم تعرّبه العرب، وقد أصدر المجمع في شأن هذا النوع قراره وإمّا بتحريف في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح، وإمّا بوضع اللفظ ارتجالاً.

والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام»[1].

وانظر: الاحتجاج.

للتوسُّع انظر:

- «المولَّد في لغة العرب». خليل علي السيد خليل. جامعة عين شمس، ١٩٧٥م.
- «انتخال الألفاظ المولّدة وإقرار الصالح منها». الأمير مصطفى الشهابي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٠ (١٩٦٥م)، ج ٤. ص ٧١٣ـ ٧٢١.
- «الكلام المولّد في معاجمنا الحديثة»، أنيس المقدسي. البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الحادية والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٤ـ ١٩٦٥م). ص ٧٧ـ ١٣٢؛ ومجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، المجلد ٤٠ (١٩٦٥)، ج ١. ص ١٧١ـ ١٨٦.

المولَّدون

هم الشُّعراء والأدباء وغيرهم الذين عاشوا بعد منتصَف القرن الثاني الهجري. وآخر شاعر احتُجَّ بلغته هو إبراهيم بن هرمة المتوفَّى

(١) مجموعة القرارات المجمعيّة. ص ٦؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٢٩٩.

سنة ١٥٠هـ. وهؤلاء كان اللغويون لا يحتجّون، غالبًا، بشعرهم.

انظر: الاحتجاج.

المونيم

انظر: الانبناء المُزْدَوِج.

موهوب بن أحمد، ابن الجواليقي
(٤٦٦هـ/ ١٠٧٣م ـ ٥٤٠هـ/ ١١٤٥م)

موهوب بن أحمد بن محمد، أبو منصور الجواليقي. كان إمامًا في فنون الأدب، لغويًّا بارعًا، نحويًّا مجيدًا، محدِّثًا، ثقة، ديِّنًا، غزير الفضل، وافر العقل، جيد الخط والضّبط. صحب الخطيب التبريزي. سمع الحديث من أبي القاسم بن البُسريّ، وأبي طاهر بن أبي الصّقر. روى عنه الكندي، وابن الجوزي. تصدّر للتدريس في النظاميّة بعد التبريزي. اختصّ بإمامة المقتفي، وكان في اللغة أمثل منه في النحو. قرأ عليه المقتفي بعض الكتب. ينتسب إلى عمل الجواليق وبيعها. كان من أهل السنة، لا يقول الشيء إلا بعد التحقيق، ويكثر من قول «لا أدري».

له مصنفات كثيرة، منها: «شرح أدب الكاتب»، و«ما تلحن فيه العامة»، و«ما عُرِّب من كلام العجم»، و«تتمّة درّة الغواص»، و«أسماء خيل العرب وفرسانها»، و«العَروض» صنّفه للمقتفي.

(الأعلام ٧/ ٣٣٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٠٨؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٠٥ـ ٢٠٧؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٣٥ـ ٣٣٧؛ وشذرات الذهب ٤/ ١٢٧؛ ومرآة الجنان ٣/ ٢٧١ـ ٢٧٣؛ والنجوم الزاهرة ٥/ ٢٧٧؛ ونزهة الألباء. ص ٤٧٣ ـ ٤٧٨).

موهوب بن موهوب، أبو منصور الشافعيّ
(٥٩٠هـ/ ١١٩٤م ـ ٦٦٥هـ/ ١٢٦٦م)

موهوب بن موهوب بن عمر، أبو منصور، صدر الدين الجزريّ، الشافعيّ. كان إمامًا باللغة والعربية، عارفًا بالفقه والتفسير، وغير ذلك من الفنون. وليَ قضاء مصر. له مصنّف سمّاه «الدرّ المنظوم في حقائق العلوم». مات بمصر، ودُفن بسفح جبل المقطّم.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٩).

المَيْت والمَيِّت

يُخَطِّىء بعض اللغويِّين من يقول: «دفنوا المَيِّت في بلدته»، بحجّة أنّ «المَيِّت» هو الذي سيموت؛ أما «المَيْت»، فهو الذي مات، استنادًا إلى الآية: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ۝٣٠﴾ [الزُّمَر: الآية ٣٠][1]. قال الخليل: أنشدني أبو عمر (من الطويل):

أيا سائلي تَفْسيرَ مَيْتٍ ومَيِّتٍ ... فَدونَكَ قد فَسَّرْتُ إنْ كُنْتَ تَعْقِلُ

فَمَنْ كانَ ذا روحٍ فذلِكَ مَيِّتٌ ... وما المَيْتُ إلاّ مَنْ إلى القَبْرِ يُحْمَلُ[2]

ولكنّ لسان العرب، والقاموس المحيط، وتاج العروس، ومَدّ القاموس، ومتن اللغة، والمعجم الوسيط ذكرت أنّ «المَيْت» هو الذي مات لا غير؛ أما «المَيِّت»، فقد يعني

---

(١) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب. ص ٢٤٨.

(٢) تاج العروس. مادة (م و ت).

«المَيْت»، أو الذي على وَشَك الموت[1]. وعليه، يصحّ القول: «دفنوا المَيْت في بلدته».

مَيّت (وزنها)

انظر: سَيِّد (وزنها).

الميجانا ـ الميِجَنا

نوعٌ من الشّعر الشّعبي في بعض البلدان العربيّة، وخاصّةً في لبنان، وسوريّا، وفلسطين. اختُلِف في اشتقاق التسمية، فقيل: إنها منحوتة من عبارة: «مايا جانا» (أي: ما أكثر ما جاءنا أو أصابَنا)، أو من عبارة: «يا ماجِنة» (أي: أيّتُها العابثة المستَهْتِرَة المحِبّة للمزاح والدُّعابة)، وقيل: إنّها تعود إلى أصل سريانيّ آراميّ هو جذر «نجن» الذي يُفيد معنى اللّحن والغناء، وقيل: إنّها منحوتة من عبارة «ياما جَنَى» (أي: ما أكثر ما ظلم!)، وذهب بعضهم إلى أنها، في الأصل، اسم لابنة أمير.

تبدأ الميجنا بمطلع، أو «كَسْرَة»، حسب التعبير الشّعبي، وهو عبارة عن بيت شعريّ صدْرُهُ، أي: شطرهُ الأول: «يا ميجنا يا ميجنا يا ميجنا»، وعجُزه، أي: شطره الثاني، جملة تامّة بمعناها ومستقلّة استقلالاً تامًا في هذا المعنى عمّا بعدها، على أن تنتهي بالمقطع الصوتيّ «نا»، وعلى أن تتركّب من اثني عشر مقطعًا صوتيًّا (Syllable) كما يتركّب الصدر. وفيما يلي نموذج منه:

يـا ميـجنـا يـا ميـجنـا يـا ميـجنـا
أعـطيـنا عُيـونـك تَ نِسِلّ سيوفِنـا

يا مِيْ جَـ نا يا مِيْـ جَـ نا يا مِيْـ جَـ نا
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢

أَعْطِيْ نا عُـ يُو نِكْ تَ نِ سِلْـ لِسْـ يو فِـ نا
١ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢

أما الدور أو «البيت» حسب التسمية الشعبيّة، فهو كـ«بيت» العتابا، مؤلّف من بيتين شعريّين يتألّف كل منهما من شطرين، على أن ينتهي الشطر الرابع بلفظة «نا»، أما نهايات الأشطر الثلاثة الأولى، فنوعان:

١ ـ مجنَّسَة، كالعتابا تمامًا، أي: تنتهي بألفاظ متشابهة في النطق مختلفة في المعنى، وهذا النوع هو الشائع اليوم بين الشعراء والمغنِّين على السواء، لِما يتطلّب من مهارة في الإتيان بالألفاظ المجنّسة التي لا يتطلّبها النوع الثاني، ومنه «البيت» التالي:

قَدّ الحِلـو مـا يـوم قِدّامي خَطَـرْ
إلاّ مـا حبُّـو مَـرّع بـالـي وخَـطَـرْ
وشو هَمّ حبّو يكون مرصود بْخَطَرْ
مـا دام كـلّ الـحبّ تِـغـتِـيـر وْهـنـا

٢ ـ مقفّاة دون تجنيس، أي: منتهية بحرف ملفوظ به واحد دون أن تحوي ألفاظًا فيها جناس، نحو «البيت» التالي:

قَلْبي أنا كَيْفْ شِكِلْ فيني إحْمِلو
وكلْ ما حِلُو قبالو مَرَق بِشَغْلُو
وَحَتّى إذا بْنَومِ الهَنا بْيِبْصِرْ حِلُو
بْيِشْعَل حَريقِ الحبّ بِنَومِ الهَنا

و «البيت»:

يـا رَعـى الـلّـه الـزَّمـان آلّـي مَـضَـى
كـنّـا فـيـه نـعـيـش بـسـرور ورضـى

---

[1] انظر مادة (ما و ت) في لسان العرب، والقاموس المحيط، وتاج العروس، ومدّ القاموس، ومتن اللغة، والمعجم الوسيط.

يا دهر ليش كويتنا بجمْر الغَضَى
وأبعدت إخوان الصَّفا من بيننا

أما وزن الميجَنا، فلا يكون، عادةً، إلاّ من بحر اليعقوبي المؤلّف من اثني عشر مقطعًا صوتيًا في كل شطر من أشطر البيت، ذلك أنَّ الشَّطر الأوّل من المطلع والمؤلَّف من عبارة «يا ميجنا» مكَرَّرة ثلاث مرّات، يحتوي اثني عَشر مقطعًا صوتيًا. وفيما يلي النموذج:

قَدْ الحِلو ما يومِ قدّامي خَطَرْ
إلاّ ما حِبُّو مَرّ ع بالي وْخَطَرْ

قَدْ دِل حِـ لو ما يَوْمِ قِدْ دا مي خَطَرْ
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢

إلـ لا ما حِبْ بو مَرْ رِعَ با لي وْخَـ طَرْ
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢

وشو هَمّ حِبُّو يكونِ مَرْصودِ بْخَطرْ
ما دام كلّ الحبّ تعتير وْهَنا

وْشُو هَمْـ م حِبْ بو يكونِ مَرْ صو دِبْ خَطَرْ
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢

ما دام كِلْـ لِلْـ حبْبِ تِعْـ تيـ رِ وْ هَـ نا
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢

وانظر: «العتابا».

مَيدَ

لغة في «بَيْدَ».

انظر: بيد.

الميداني

= أحمد بن محمد (٥١٨هـ/ ١١٢٤م).

ابن الميداني

= سعيد بن أحمد بن محمد الميداني (.../... ـ ٥٣٩هـ/ ١١٤٤م).

الميزان الصَّرفيّ

الميزان الصَّرفيّ مقياس وُضِع لمعرفة وزن الكلمة الصّرفيّ. وقد جُعِل مكوَّنًا من ثلاثة أحرف أصول هي: الفاء، والعين، واللام. وفيه تُقابلُ الفاءُ الحرفَ الأوَّل الأصيل من الكلمة، وتُقابل العينُ الحرف الأصيل الثاني منها، وتقابل اللامُ الحرف الأصيل الثالث، على أن تكون حركات الميزان متماثلة مع حركات الكلمة الموزونة، فوزن «كَتَبَ»، مثلاً، هو «فَعَلَ»، ووزن «كُتِبَ»، هو «فُعِلَ»، ووزن «فَرِح»، هو «فَعِلَ»، ووزن «قُفْل»، هو «فُعْل»، ووزن «كُتُب»، هو «فُعُل»...

وإذا كانت الكلمة تزيد على ثلاثة أحرف، فإنَّ الزيادة فيها إمّا أن تكون أصليّة، وإمّا أن تكون غير أصليّة.

فإذا كانت الزيادة أصليّة، أي: إذا كانت الكلمة المزيد فيها لا يمكن حذف الحرف الزائد منها دون أن تفقد معناها، فإنَّ هذه الزيادة تكون حرفًا أو حرفين. فإذا كانت الكلمة قد زيد فيها حرف أصليّ واحد، فإنّنا نزنها بزيادة لام واحدة في آخر الميزان إنْ كانت الكلمة رباعيّة، فنقول: وزن «دَحْرَج»، هو «فَعْلَلَ»، ووزن «دِرْهَم»، هو «فِعْلَل». وإذا كانت الكلمة قد زِيد فيها حرفان أصليّان، فإنّنا نزنها بزيادة لامين، فوزن «غَضَنْفَر»، هو «فَعَلَّل». أمّا إذا كانت الزيادة ناتجة عن تكرير حرف من حروف الكلمة الأصليّة، فإنّنا نُكرِّر ما يقابله في الميزان الصَّرفيّ، فنقول: إنّ وزن «عَلَّمَ» مثلاً، هو «فَعَّلَ».

أما إذا كانت الزيادة غير أصليّة، أي: إذا كانت الكلمة المزيد فيها يمكن حذف الحرف الزائد منها فيبقى لها معنى، فإنّنا نزن الحروف

الأصول فيها بما يُقابلها في الميزان الصَّرفيّ، ثمّ نذكر الحروف الزائدة، كما هي في الكلمة، فنقول: إنَّ وزن «قاتَلَ»، مثلاً، هو «فاعَلَ»، ووزن «أَعْلَمَ»، هو «أَفعَلَ»، ووزن «إِسْتَمَعَ»، هو «إِفْتَعَلَ»، ووزن «إِسْوَدَّ»، هو «إِفعَلَّ»، ووزن «إِنكَسَرَ»، هو «إِنفَعَلَ»، ووزن «تقاتَلَ»، هو «تَفاعَلَ»، ووزن «تكَسَّرَ»، هو «تَفَعَّلَ»، ووزن «إِسْتَخرَجَ»، هو «إِسْتَفْعَلَ»، ووزن «إِحْمارّ»، هو «إِفْعالّ»، ووزن «إِعْشَوْشَبَ»، هو «إِفْعَوْعَلَ»، ووزن «إِجْلَوّذَ»، هو «إِفْعَوَّلَ»، ووزن «تَدَحْرَجَ»، هو «تَفَعْلَلَ»، ووزن «إِطْمَأَنَّ»، هو «إِفْعَلَلَّ»...

وإذا حُذف من الكلمة بعض حروفها، فإنَّنا نحذف من الميزان الصَّرفيّ ما يقابل الحرف المحذوف، فوزن «قُلْ»، مثلاً، هو «فُلْ»، ووزن «سِرْ»، هو «فِلْ»، ووزن «اِرْمِ»، هو «اِفْعِ»، ووزن «أَدْعُ»، هو «أَفْعُ»، ووزن «قِ» (الأمر من «وَقَى»)، هو «عِ».

وإذا حصل في الكلمة إبدال، فإنَّنا نزنها بحسب أصلها، أي: بإعادة الحرف الأصليّ، فوزن «إِصْطَبَرَ»، و«إِدَّكَرَ»، و«إِذَّكَرَ» هو «إِفْتَعَلَ»؛ لأنَّ الأصل «إِصْتَبَرَ»، و«إِذْتَكَرَ». ووزن «قال» و«باعَ»، و«دعا»، و«بَكَى» هو «فَعَلَ»؛ لأنَّ أصلها «قَوَلَ»، و«بَيَعَ»، و«دَعَوَ»، و«بَكَيَ».

وإذا حصل في الكلمة قلبٌ مكانيّ فإننا نقلب حروف الميزان الصَّرفيّ قلبًا مُوازيًا للقلب الحاصل في الكلمة الموزونة، فوزن «أَيِسَ»، مثلاً، وهي مقلوب «يَئِسَ»، هو «عَفِلَ»، ووزن «حادي»، وهو مقلوب «واحِد» هو «عالِف».

مُيَفْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان من «يَفْعَلَ»، نحو: «مُيَرْنَأٌ» (يرنَأ: صبغ باليرناء، وهي الحِنّاء).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميميّ، واسم الزمان، واسم المكان، و«يَفْعَلَ».

مُيَفْعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة من «يَفْعَلَ»، نحو: «مُيَرْنِئٌ» (يرنَأ: صبغ باليرناء، وهي الحِنّاء).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفة المُشبَّهة، و«يَفْعَلَ».

ابن ميكال الفرضي

= محمد بن ميكال بن أحمد (٦٠٢هـ/ ١٢٠٥م - ٦٨٠هـ/ ١٢٨٢م).

الميم

انظر المادّة الأولى من هذا الباب من موسوعتنا هذه.

ميم... (ميم كذا)

انظر المواد الأولى من هذا الباب من موسوعتنا هذه.

الميمات

هي جميع أنواع الميم التي فصَّلنا القول فيها في أوائل هذا الباب من موسوعتنا هذه.

ابن ميمون

= محمد بن عبد الله بن ميمون (.../... - ٥٦٧هـ/ ١١٧٢م).

ميمون الأقرن

(.../...ـ.../...)

ميمون الأقرن. من الطبقة الثانية من النحاة الأوائل. أخذ النحو عن عنبسة الفيل. وقيل: أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي، وأن عنبسة الفيل أخذ عنه. كان أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى يقدمه على عنبسة بن معدان الفيل رفيقه في الأخذ عن أبي الأسود الدؤلي. كان أبو عبيدة يقول: أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي، ثم ميمون الأقرن، ثم عنبسة الفيل، ثم عبد الله بن إسحاق. قال ذلك لأن عصرًا واحدًا جمعهم. وعبد الله بن إسحاق ليس من هذه الطبقة، إلا أنه أدرك آخر عصرهم. اهتم العلماء بقرينه عنبسة؛ لأنه كان يحضر مجلس الأمير بلال، ولم يحضره ميمون.

كان ميمون متصدّرًا في حلقته لإقراء النحو فأمّه الناس، ولزموه، وأخذوا عنه، وتخرّجوا به، وإليه كان يرجع الناس في خلافاتهم اللغوية العصيّة. وممّن تتلمذ في حلقته النحوي عبد الله بن إسحاق الحضرمي. أمر زياد بن أبيه أبا الأسود الدؤلي أن ينقط المصاحف فنقطها، ورسم النحو رسومًا، ثم زاد بعده ميمون الأقرن في حدود العربية.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٩؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٣٧ـ ٣٣٨؛ ومراتب النحويين. ص ٢٠؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٠٩ـ ٢١٠؛ ونزهة الألباء. ص ٦٠؛ وطبقات النحويين واللغويين ٢/ ٢٦٤).

ميمون بن حفص

(.../...ـ.../...)

ميمون بن حفص ـ يسميه السيوطي، وياقوت: ميمون بن جعفر ـ أبو تَوْبة. كان نحويًا مشهورًا، وأحد اللغويين المشهورين، والأدباء الأجلاء، محدّثًا بارعًا ثقة. صحب الكسائي، فلزمه وأخذ عنه وحدّث. روى عنه محمد بن الجَهْم السِّمَّريّ. كان يؤدّب عمرو بن سعيد بن سَلْم. فلمّا قدم الأصمعيّ من البصرة، نزل على سعيد، فابتدأ أبو توبة يسأله بمسائل من الغريب، فأتى بكلّ ما في الباب أو أكثره، فشقّ ذلك على الأصمعي، فعدل به إلى المعاني، فقال له سعيد: يا أبا توبة، لا تتّبعه في هذا الفن، فإنه صناعته. فقال: وماذا عليّ! إذا سألني عما أحسنه أجبته، وما لا أحسنه تعلّمتُه واستفدته.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٩؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٣٨؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢١٠).

الميميّ

الميميّ، في اللغة، نسبة إلى «الميم». وهو، في النحو، المصدر الميميّ.

انظر: المصدر الميميّ.

المِيمِيَّة

هي القصيدة أو المقطوعة الشعريّة التي رويُّها حرف الميم (انظر: «الرّويّ»). والقصائد الميميّة كثيرة الشُّيوع في الشعر العربي، ولا يشبهها في هذه الناحية، إلاّ النونيّة واللاّميّة. وإذا كانت النون أسهل القوافي الذُّلُل، فإنّ الميم واللاّم أحلاها، لسهولة مخرجيهما، وكثرة الكلمات التي تنتهي بهما. ومن الميميّات المشهورة معلّقة زهير بن أبي سُلْمَى، ومطلعها (من الطويل):

أَمِـنْ أُمِّ أَوفَـى دِمْـنَـةٌ لَـم تَـكَـلَّـمِ
بِحَـوْمَـانَـةِ الـدَّرَّاجِ فَـالْـمُـتَـثَـلَّـمِ (١)

ومعلّقة لبيد بن ربيعة، ومطلعها (من الكامل):

عَفَتِ الدِّيارُ مَحَلُّها فَمُقامُها
بِمِنًى تأبَّد غَوْلُها فَرِجامُها (٢)

ومعلّقة عنترة، ومطلعها (من الكامل):

هَـلْ غـادَرَ الـشُّـعَـراءُ مِـنْ مُـتَـرَدَّمِ
أَمْ هَـلْ عَـرَفْـتَ الـدَّارَ بـعْـدَ تَـوَهُّـمِ (٣)

ومِنْ مِيميّات المتنبّي المشهورة قصيدته في معاتبة سيف الدولة، ومطلعها (من البسيط):

وا حـرَّ قَـلْـبـاهُ مِـمَّـنْ قَـلْـبُـهُ شَـبِـمُ
ومَنْ بِجِسْمِي وحالي عِنْدَهُ سَقَمُ (٤)

الميورقي

= علي بن محمد (٦٧٠هـ/ ١٢٧١م).

المُيوعة

انظر: فُعولة.

(١) الدمنة: ما اسودّ من آثار الدار بالبعر والرّماد وغيرهما. أم أوفى: كنية حبيبته. حومانة الدرّاج والمتثلّم: موضعان. يقول: أمِن منازل الحبيبة دمنة لا تُجيب، فأخرج الكلام مُخرج الشّكّ، ليدلّ على أنه لبعد عهده بالدمنة، وفرْط تغيّرها لمْ يَعْرفها.

(٢) منى: اسم موضع. تأبّد: توحّش. الغول والرّجام: جبلان معروفان. يقول: عفت ديار الأحباب وانمحت منازلهم ما كان منها للحلول دون الإقامة، وما كان منها للإقامة، وهذه الديار كانت بمنى، وقد توَحّشت الديار الغوليّة والديار الرّجاميّة لارتحال قاطنيها.

(٣) المتردّم: المكان الذي يُستصلَح. يتساءل، على سبيل الاستفهام الإنكاري، فيقول: هل ترك الشعراء شيئًا يُصاغ فيه شعر الاّ وقد صاغوه فيه، ثم يخاطب نفسه: وهل عرفتَ دار حبيبتك بعد شكّك فيها؟

(٤) شبم: بارد. يقول: وا حرّ قلبي واحتراقه حبًّا وهيامًا بمن قلبه بارد لا يحفل بي ولا يُقبل عليّ، وأنا، عنده، عليل الجسم لفَرْط ما أُعاني وأقاسي فيه.

باب النون

النون

هي الحرف الخامس والعشرون في الترتيب الهجائيّ، والرابع عشر في الترتيب الأبجديّ. تُساوي في حساب الجُمَّل الرقم خَمسين. والنون حرف مجهور متوسِّط لثويّ أنفيّ خيشوميّ، يُنطق به باعتماد طرف اللسان على أصول الثنايا العليا من اللثة، وخفض الحنك، فيتمكّن الهواء الخارج من الرئتين من المرور عن طريق الأنف، وتتذبذب الأوتار الصوتيّة عند النطق به.

والنون من الحروف الشمسيّة التي تختفي معها لام «أل» نطقًا لا كتابةً. وهي من الحروف المعجمة «المنقوطة» بنقطة من فوقها، وتوصل، في الكتابة بما قبلها وبما بعدها.

وهي تنقسم قسمين: قسم تكون فيه في صيغة الكلمة، ولها موضعان: أوّلهما أن تكون حرف مضارعة، وثانيهما أن تكون في بنية الكلمة من لفظها. وقسم تكون فيه زائدة على صيغة الكلمة، ولها ستّة مواضع: أن تكون علامةً لجمع المؤنّث، أن تكون توكيدًا للفعل، أن تكون علامة رفع، أن تكون لاحقة في آخر المثنى وجمع المذكّر السالم، أن تكون تنوينًا، أن تكون للوقاية. وسنتناولها في المباحث الآتية:

١ ـ النون التي هي حرف مضارعة.

٢ ـ النون التي هي من بِنْية الكلمة.

٣ ـ نون الإناث.

٤ ـ نون التوكيد.

٥ ـ النون التي هي علامة الرفع.

٦ ـ نون المثنّى وجمع المذكّر السّالم والملحق بهما.

٧ ـ نون التنوين.

٨ ـ نون الوقاية.

٩ ـ النون التي هي بدل من حرف آخر.

١٠ ـ حذف النون.

١١ ـ النون الزائدة.

* * *

١ ـ النون التي هي حرف مضارعة: تدلّ على الاثنَيْن المتكلّمَين مذكَّرَين أو مؤنَّثَين، أو أحدهما مذكَّر والآخر مؤنَّث، كما تدلّ على جماعة المتكلِّمِين ذكورًا كانوا أم إناثًا، أو فيهم ذكور وإناث، نحو قول زيد: «أنا وعَمْرو نحبُّ وطننا»، و«أنا وليلى نتبادل الهوى»، و«نحن اللبنانيِّين نحبُّ الضَّيْفَ»، و«نحن البنات نصونُ شَرَفَنا». كذلك تدلّ على الواحِدِ المعظَّم نَفْسَه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: الآية ٧٦]، أو على المتكلِّم باسم جماعته، وهي بهذه الدلالة شائعة الاستعمال بين الكتّاب. وهذه النون، كباقي حروف المضارعة، تكون مضمومة في الفعل الرّباعي، مفتوحة في غيره، نحو:

«نُكْرِم، نَدْرُسُ، نَسْتَعْلِمُ». وبعض العرب يكسر حرف المضارعة. انظر: التلتلة، وانظر: المضارعة.

* * *

٢ ـ النون التي هي من بِنْيَة الكلمة: تأتي النون حرفًا من بنية الكلمة كما في «نَدب»، و«رَنا»، و«ضمن»، وقد تكون فيها زائدة.

والنون الزّائدة هي نون المضارعة، نحو: «نجلِسُ»، والنون في «انْفَعَل»، وما تصرَّف منه، نحو: «انطَلَقَ»، و«مُنْطلق»، ونون التثنية، نحو: «الزّيدانِ»، ونون جمع المذكَّر السّالم، والملحق به، نحو: «المعلمون»، و«بنون»، والنون التي هي علامة الرَّفع في الفعل، نحو: «يلعبان» و«يلعبون»، والنون اللاّحقة الفعلَ للتأكيد، شديدةً كانتْ أو خفيفةً، نحو: «هَلْ تَقومَنَّ؟» و«هلْ تَقومَنْ؟» ونون الوقاية اللاّحقة مع ياء المتكلِّم، نحو: «ضَربَني»، ونون التنوين في نحو: «معلِّمٌ»، والنون اللاّحقة آخر جمع التكسير فيما كان على وزن «فُعلان» و«فِعْلان»، نحو: «قُضْبان» و«غِرْبان».

وأمّا النون الواقعة في آخر الكلمة بعد ألف زائدة، فإنّه يُقضَى عليها بالزّيادة فيما لم يُعرف له اشتقاق، ولا تصريف، لكثرة تَبَيُّنها زائدة فيما عُرف اشتقاقُه أو تصريفه، فَيُحمَل ما لا يُعْرَف على الأكثر، وذلك بشرطين:

أحدهما: أن يكون ما قبل الألف أكثر من حرفَين أصليَّين[١]. والثاني: ألاّ تكون الكلمة من باب «جَنْجان»[٢]. ومنهم من اشترط أيضًا ألاّ يكون ما قبل الألف حرفان ثانيهما مُضاعف، نحو: «رُمّان»، و«غَسّان»، لاحتمال أن تكون النون زائدة، وأن تكون أصليّة وأحَدُ المضعَّفين زائدًا. ويتساوى الأمران عنده لكثرة زيادة الألف والنون في الآخر، وكثرة زيادة أحد المضعَّفين. وقيل: الصحيح أنه ينبغي أن تُجعل الألف والنّون زائدتين.

وإذا وقعت النون ثالثة غير مدغَمة في كلمة على خمسة أحرف، نحو: «عَبَنْقس»[٣]، و«جَحَنْفَل»[٤]، فيُحكم عليها بالزّيادة.

ومِمّا زيدت فيه النون لقيام الدليل على زيادتها: «نَرْجِس»، فلو لم تكن زائدة، لكان وزنُها «فَعْلِل»، وهذا الوزن ليس في كلام العرب.

واختُلِف في نون «نِبْراس» فقال ابن جنّي: إنّها زائدة، ووزنه «نِفْعال»، واشتقاقه من «البِرْس»، وهو القطْن؛ لأنَّ الفتيل يُتَّخذ، غالبًا، من القطن. وقيل: إنَّ نونه أصليّة.

وزيدتْ النون ثانيةً في «قِنْعاس»[٥]، و«عَنْتَريس»[٦]، و«جُنْدُب»...

(١) إذ لو كان قبلها حرفان خاصّةً، لوجب القضاء بأصالة النون؛ لأنه لا بُدَّ من الفاء والعين واللام، نحو: «عِنان» و«قِران».

(٢) إذ لو كانت نونه زائدة، لكانت الكلمة ثلاثيّة مما فاؤه ولامُه من جنس واحد، وذلك قليل جدًّا. وإن جُعلت النون أصليّة كانت من باب الرّباعيّ المضعَّف، نحو: «صَلْصَلْتُ» و«فَلْفَلْتُ»، وذلك باب واسع.

(٣) العبنْقَس: السّيِّء الخُلُق.

(٤) الجَحَنْفَل: الجَحْفَل، الجيش العظيم.

(٥) القِنْعاس: الضّخم العظيم، ونونه زائدة؛ لأنّه من «القَعْس».

(٦) العَنْتريس: الناقة الغليظة الصّلبة، ونونها زائدة؛ لأنها من «العَتْرَسَة»، وهي الشدّة.

وزيدت ثالثةً في «فِرْناس»[١]، و«ذُرنوح»[٢]، ورابعةً في «رَعْشَنٍ»[٣]، و«عَلْجَنٍ»[٤]، و«ضَيْفَنٍ»[٥]...

* * *

٣ - نون الإناث أو نون النِّسوة: هذه النون تكون ضَميرًا، أي: اسمًا إذا جاءَت في نحو: «المجتهِدات نَجَحْنَ»، وذلك خِلافًا للمازني والأخْفش اللَّذينِ اعتبراها حرفًا دالاًّ على الجمعِ المؤنَّث؛ وتكون حرفًا يدل على جمع المؤنَّث في لغة «أكلوني البراغيث» حيث يُقال: «يَذْهَبْنَ النِّسْوَة»، ومنهم من يعتبرها في هذا المثال ضميرًا، وما بعدها بدلاً منها؛ أو مبتدأ مؤخّرًا والجملة قبله خبره[٦]. وقد اختُلِف في الفعل المضارع الذي تدخله نون الإناث: أمُعْرَب هُوَ أمْ مَبْنِيّ؟ فذهب الأخْفش وبعض المتأخِّرين من النحاة إلى أنه مُعْرَب؛ لأنَّ المضارعة التي أوجبت له الإعراب موجودة فيه، لكنّ معظم النحويِّين يذهبون إلى أنه مبنيّ؛ لأنَّه يُشبه في تسكينه، الفعل الماضي.

وهي مبنيّة على الفتح في محلّ:

- رفع فاعل إذا اتّصلت بفعل معلوم، نحو: «اجتهِدْنَ، أيَّتُها الطالبات».

- رفع نائب فاعل، إذا اتّصلت بفعل مبنيّ للمجهول، نحو: «الناجحات كوفِئْنَ».

- رفع اسم الفعل الناقص، إذا اتصلت بهذا الفعل، نحو: «طالباتي صِرْنَ مجتهِدات».

* * *

٤ - نون التوكيد: تُؤكِّد الفعل[٧]، وتكون خفيفَةً ساكِنةً، أو مفتوحَةً مُشَدَّدَة، ويقول الخليل: إنَّ التوكيد بالمشدَّدة أبْلَغ. ولا يُؤكَّدُ بهما الفعل الماضي[٨]، أما الأمر فيؤكَّد بهما مطلقًا، ولو كان دُعائيًا، نحو: «ربَّنا، انزلَنْ رَحمةً علينا»؛ وأما الفعل المضارع، فإنْ كان حالاً لم يُؤكَّد بهما، وإن كان مستقبَلاً أُكِّدَ بهما وجوبًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: الآية ٥٧]، وقريبًا من الوجوب بعد «إمّا»، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: الآية ٥٨]، ويجوز كثيرًا بعد الطلب، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم: الآية ٤٢]. كذلك جاز تأكيد فعل المضارع في مواضع لا يُقاس عليها.

واخْتُلِف في الفعل المضارع المتّصل بنون التوكيد: أمبنيّ هو أم مُعْرَب؟ فقالت جماعة: إنَّه معرب؛ لأنَّ المضارعة التي أوجبت له الإعراب موجودةٌ فيه، وقالت جماعةٌ أخرى:

(١) الفِرناس: الأسد، وهو مشتقٌ من «فَرَس يَفْرِسُ»، فنونه زائدة.
(٢) الذرنوح: دويبّة، وقالوا، في معناه: «ذُرّوح»، بحذف النون.
(٣) الرّعشن: الجبان الذي يرتعش، وهو من «الارتِعاش».
(٤) العَلْجَن: الناقة الغليظة، واشتقاق اللّفظة من «العِلْج»، وهو الغليظ.
(٥) الضَّيْفَن: ضيف الضَّيف. وقيل: إنّ نون «ضيفن» أصليّة من «ضَفَن الرجلُ يَضْفِنُ» إذ جاء ضَيفًا مع الضَّيف.
(٦) انظر: الأوجه المختلفة لإعراب الضمير في لغة «أكلوني البراغيث» في الواو.
(٧) وقد شذَّ دخولُها على الاسم في قول رؤبة (أو رجل من هذيل): «أقائِلُن أحْضِروا الشّهودا».
(٨) وشذَّ قولُ الشاعر (من الكامل):

دامَنَّ سَعْدُكِ لو رَحِمْتِ مُتَيَّمًا ... لولاكِ لم يَكُ للصَّبابَةِ جانِحا

إنّه مبنيّ معها للتركيب؛ لأنّ كل شيئين جُعِلا شيئًا واحدًا يُبْنَيان، نحو: «بَعْلَبَكّ»، وقال فريق ثالث: إنّه، إن كان للمفرد، فهو مبنيّ، نحو: «هل تكافِئَنّ يا زيدُ عَمْرًا؟»، وإن كان من الأفعال الخمسة، بقي مُعْربًا، نحو: «يا زيدان، لا تلعبانّ».

وفي الفعل المعتلّ الآخِر الذي اتّصلت به نون الإناث وجهان: أوّلهما حذف حرف العِلّة، نحو: «لا تَخْشَنَّ»، و«لا تَغْزُنَّ»، و«لا تَرْمِنَّ»، وثانيهما إبْقاء حرف العلّة بعد فتحه، نحو: «لا تَخْشَيَنَّ»، و«لا تَغْزُوَنَّ»، و«لا تَرْمِيَنَّ».

ومنه قول حريث بن جبلة أو كثير بن لبيد (من البسيط):

اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا، وَارْضَيَنَّ بِهِ
فَبَيْنَمَا العُسْرُ إذْ جاءَتْ مَياسِيرُ

والوجه الثاني هو الأشيع والأقْيَس.

* * *

وجاء في شرح المفصّل»:

قال صاحب الكتاب: وهي على ضربين: ثقيلةٌ، وخفيفةٌ. والخفيفةُ تقع في جميع مواضع الثقيلة إلاّ في فعل الاثنين، وفعل جماعة المؤنّث، تقول: اضرِبَنّ، و«اضربُنَّ»، و«اضرِبِنَّ»، و«اضربَنْ»، و«اضرِبُنْ»، و«اضرِبِنْ»، وتقول: «اضربانِّ»، و«اضربْنانِّ»، ولا تقول: «اضربانْ» ولا «اضربْنانْ»، إلاّ عند يونس[1].

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هاتَيْن النونَيْن الشديدة والخفيفة من حروف المعاني، والمرادُ بهما التأكيد. ولا تدخلان إلاّ على الأفعال المستقبلة خاصّةً، وتُؤثِّران فيها تأثيرَيْن: تأثيرًا في لفظها وتأثيرًا في معناها. فتأثيرُ اللفظ إخراجُ الفعل إلى البناء بعد أن كان معربًا. وتأثيرُ المعنى إخلاصُ الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما.

المشدّدةُ أبلغُ في التأكيد من المخفّفة، لأنّ تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد، فقولُك: «اضْرِبُنْ» خَفيفةَ النون بمنزلة قولك: «اضرِبوا كلُّكم»، وقولُك: «اضْرِبُنَّ» مشدّدةَ النون بمنزلةِ «اضربوا كلُّكم أجمعون».

فإذا لحقتْ هذه النون الفعلَ، كان ما قبلها مفتوحًا مع الواحد المذكّر، شديدةً كانت أو خفيفةً، سواء كان الفعل في موضع جزم أو في موضع رفع. تقول فيما كان موضعه جزمًا: «لا تضربَنَّ زيدًا» شديدةَ النون، و«لا تضربَنْ خالدًا» خفيفةَ النون. وتقول فيما كان موضعه رفعًا: «هل تضربَنَّ زيدًا؟» و«هل تضربَنْ؟».

وإنّما كان ما قبل هذه النون مفتوحًا هنا؛ لأنّ آخِرَ الفعل ساكنٌ لحدوث البناء فيه عند اتّصال هذه النون به؛ لأنّها تؤكّد معنى الفعليّة، فعاد إلى أصله من البناء، والنونُ الخفيفةُ ساكنةٌ.

والشديدةُ نونان: الأُولى منهما ساكنةٌ، فاجتمع ساكنان، فكرهوا ضمَّها أو كسرَها؛ لأنّ ضمّها يُلْبِس بفعل الجمع، وكسرها يلبس بفعل المؤنّث، كقولك في فعل الجمع: «لا تَضْرِبُنَّ»، وفي فعل المؤنّث «تَضْرِبِنَّ».

وقد اختلفوا في هذه الحركة، فذهب قومٌ إلى أنّها بناءٌ، وذهب آخرون إلى أنّها حركةٌ

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٢٧.

التقاء الساكنين. واحتجّ الأوّلون بأنّها لو كانت لالتقاء الساكنين، لكانت عارضة، وقد قالوا: «قُولَنَّ»، و«بِيعَنَّ»، فأعادوا الواو والياء، فدلّ أنّ الحركة حركةُ بناء لا حركةُ التقاء الساكنين. والصحيحُ الثاني. فأمّا إعادةُ المحذوف، فإنّ النون لـمّا دخلت على هذا الفعل، صار كالتركيب، وصارت الكلمتان كالكلمة الواحدة، وصارت الحركةُ كاللازمة لذلك.

وتقول في فعل الاثنين: «اضْرِبَانِّ زيدًا»، و«لا تَضْرِبَانِّ زيدًا». قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]. وتقول في الجمع: «هل تَضْرِبُنَّ زيدًا يا قومُ»، و«لا تضربُنَّ زيدًا يا قوم»، فتحذف الواو التي هي ضميرُ الفاعل لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمّةُ قبلها تدلّ عليها. وتقول في المؤنّث: «هل تَضْرِبِنَّ يا هندُ»، والأصل: تَضْرِبِنَنَّ»، فحذفت النون التي هي علامةُ الرفع للبناء، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: ولِمَ حُذفت الألف لالتقاء الساكنين في فعل الاثنين كما سقطت الواوُ في فعل الجماعة، والياءُ في فعل المؤنّث؟ قيل: لأنّها لو سقطتْ، لأشبه فعلَ الواحد، وليس ذلك في فعل الجماعة، وفعل المؤنّث، مع أنّه وُجد فيه الشرطان المرعيّان في الجمع بين ساكنَيْن، وهو كونُ الساكن حرفَ مدّ ولين، والثاني مدّغمًا، فهو كـ«دابّةٍ» و«شابّة»، و«تُمودَّ الثَّوْبُ»، و«أُصَيْمّ»، و«مُدَيْقّ» تصغير: «أَصَمّ» و«مِدَقّ»، غيرَ أنّ الحذف أوْلى فيما لا يُشْكِل.

وكلُّ موضع تدخل فيه الشديدة، فإنّ الخفيفة تدخل فيه أيضًا، إلاّ مع فعل الاثنين وفعل جماعة النساء. فإنّ الخليل وسيبويه كانا لا يَرَيان ذلك. وكان يونس[(١)] وناسٌ من النحويين غيرُه يرون ذلك، وهو قول الكوفيين[(٢)]. وحجّةُ سيبويه أنّا لو أدخلنا النون الخفيفة في فعل الاثنين، لقلنا: «اضْرِبَانْ زيدًا»، فكان يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه؛ لأنّ الساكن الثاني هنا غير مدغم.

ولسنا مضطّرين إليها بحيث نصير إلى صورةٍ نخرج بها عن كلام العرب.

* * *

فأمّا فعل جماعة المؤنّث، فإذا دخلتْ عليه نونُ التوكيد المشدّدةُ، فإنّك تقول: «اضْرِبْنَانِّ؟» و«هل تضربْنانِّ؟» والأصل: هل تَضْرِبْنَ؟ فالنون لجماعة المؤنّث، ثمّ دخلت النون الشديدة، فصار «هل تضربْنَنَّ؟» باجتماع ثلاث نونات، وهم يستثقلون اجتماعَ النونات. ألا ترى أنّهم قالوا: «إنّي» وَ«كأنّي»، والأصل: «إنّنِي»، و«كأنّنِي»، فخذفوا النونات استثقالاً لاجتماعهنّ؟ فلمّا أدّى إدخالُ نون التأكيد على فعل جماعة النساء إلى اجتماع ذلك، ولم يُمْكِن حذفُ إحداهنّ، أدخلوا ألفًا فاصلةً بين النونات لِيزول في اللفظ اجتماعُهنّ، فقالوا: اضْرِبْنانِّ، فالألفُ ههنا شبيهٌ بالألف الفاصلة بين الهمزتين في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس: ١٠]، و﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]؛ لأنّه بالفصل بينهما يزول الاستثقالُ.

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٢٧.

(٢) انظر المسألة الرابعة والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ٢/ ١٦٥ ـ ١٨٨.

وسيبويه لا يرى إدخالَ نون التأكيد الخفيفةِ لِما يُؤدِّي إليه من اجتماع الساكنين على غير شرطه، وهما النون وألف الوصل. وكان يونس يجيز ذلك، ويقول: «اضْرِبْنانْ»، و«هل تَضْرِبْنانْ؟» كما يفعل في التثنية، وكأنّه يكتفي بأحد الشرطَيْن، وهو المدّ الذي في الألف. ونظيرُ ذلكِ عنده قراءةُ من قرأ: ﴿مَحْيَايْ﴾[1] بإسكان الياء. وليس ذلك بقياس، وهو خلافُ كلام العرب.

فإذا وُقف على هذه النون على قياس قول يونس، قالوا: «اضْرِبْنا»، و«هل تَضْرِبْنا؟» فتُمدّ مقدارَ ألفين: ألفِ الفصل، والألفِ المبدلةِ من النون التي على حدّ ﴿لَنَسْفَعَن﴾[2]. وكان الزجّاج يُنْكِر ذلك، ويقول لو مُدّ مَهْمَا مُدّ لم يكن إلاّ ألفًا واحدةً. والقولُ ما قاله يونس؛ لأنّه يجوز أن يتفاوت المد، فيكون مدٌّ بإزاءِ ألف واحدة، ومدٌّ بإزاء ألفَيْن.

والكوفيون[3] يزعمون أنّ النون الخفيفة أصلها الشديدة، فخُفّفت كما خُفّفتْ «إنَّ»، و«لكِنَّ». ومذهبُ سيبويه أنّ كلَّ واحد منهما أصلٌ، وليست إحداهما من الأخرى، إذ لو كانت منها، لكان حكمُهما حكمًا واحدًا، وليس الأمر كذلك، ألا ترى أنّك تُبْدِل من الخفيفة في الوقف ألفًا، وتحذف إذا لقيها ساكنٌ، وحكمُ «إنْ»، و«لكِنْ» بعد التخفيف كحكمهما قبله لا يختلف الأمرُ فيهما؟ فلمّا اختلف حكمُ النونَيْن، دلّ على اختلافهما في أنفسهما.

* * *

ارتباطُها بالمُسْتَقْبَل: قال صاحب الكتاب: ولا يؤكّد بها إلاّ الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب، وذلك ما كان قسَمًا، أو أمرًا، أو نهيًا، أو استفهامًا، أو عرضًا، أو تمنّيًا، كقولك: «بالله لأفعلَنّ»، و«أقسمتُ عليك إلاّ تفعلنّ»، و«لمّا تفعلنّ»، و«اضربنّ»، و«لا تخرجنّ»، و«هل تذهبنّ»، و«ألا تنزلنّ»، و«ليتك تخرجنّ».

* * *

قال الشارح: مَظِنّةُ هذه النون الفعلُ المستقبلُ المطلوبُ تحصيلُه؛ لأنّ الفعل المستقبل غيرُ موجود، فإذا أُريد حصولُه، أُكّد بالنون إيذانًا بقوّة العناية بوجوده. ومظنّتُها ما ذكر من المواضع، فمن ذلك فعلُ القسم، نحوُ قولك: «والله لأقومنّ»، و«أقسمتُ عليك تَفعلنّ». قال الله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]. قال الشاعر (من الطويل):

فَمَنْ يَكُ لم يَثْأرْ بأعراضِ قَوْمِه ... فإنّي وَرَبِّ الراقِصاتِ لأثأرا[4]

---

(١) [الأنعام: ١٦٢]، وهي قراءة نافع وورش وغيرهما.
انظر: البحر المحيط ٤/ ٢٦٢؛ وتفسير القرطبي ٧/ ١٥٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٤٠.

(٢) العلق: ١٥.

(٣) انظر المسألة الرابعة والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ٢/ ١٦٥ ـ ١٨٨.

(٤) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٠؛ والكتاب ٣/ ٥١٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٣٦.

=

وهذه النون تقع هنا لازمة. لو قلت: «والله لَيقومُ زيدٌ»، لم يجز. وإنّما لزمت ههنا؛ لئلاّ يُتوهَم أنّ هذه اللامُ التي تقع في خبرِ «إنَّ» لغير قسم، فأرادوا إزالةَ اللبس بإدخال النون وتخليصِه للاستقبال، إذ لو قلت: «إنَّ زيدًا لَيقومُ»، جاز أن يكون للحال والاستقبال بمنزلةِ ما لا لامَ فيه. فإذا قلت: «إنَّ زيدًا ليقومنّ»، كان هذا جوابَ قسم، والمرادُ: الاستقبال لا غير. وذهب أبو عليّ إلى أنّ النون هنا غيرُ لازمة، وحكاه عن سيبويه، قال: ولَحاقُها أكثرُ. والسيرافيّ وجماعةٌ من النحويين يرون أنّ لحاق النون يقع لازمًا للفصل الذي ذكرناه، وهو الظاهر من كلام سيبويه[1]، وذلك قوله: إنَّ اللام إنّما لزمت اليمينَ كما لزمت النون اللامَ، وهذا نصٌّ منه.

ومن ذلك فعل الأمر والنهي والاستفهام، تقول في الأمر: «اضربَنّ زيدًا»، وفي النهي: «لا تضربَنَّ زيدًا». قال الله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾﴾ [الكهف: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]. وتقول في الاستفهام: «هل تضربَنّ جعفرًا؟» قال الشاعر (من الطويل):

وإيّاك والمَيْتاتِ لا تَقْرَبَنَّها
ولا تَعْبُدِ الشَّيطانَ واللَّهَ فاعْبُدا[2]

فقال: «لا تقربنّها» بالنون الشديدة في النهي، وقال: «والله فاعبدا»، فأتى بالنون الخفيفة مع الأمر، ثمَّ وقف فأبدل منها الألفَ. وتقول في الاستفهام: «هل تقولَنَّ ذلك؟» قال الأعشى (من المتقارب):

وهل يَمْنَعَنّي ارتِيَادُ البلا
دِ مِن حَذَرِ الموتِ أنْ يأتِيَنْ[3]

والأصل دخولها على الأمر والنهي للتوكيد. والاستفهامُ مضارعٌ للأمر؛ لأنّه واجبٌ، وفيه معنى الطلب. فإذا قلت: «هل تفعلنَّ كذا؟» فإنّك تستدعي منه تعريفَك كما يستدعي الآمِرُ الفعلَ. وكان يونس[4] يجيز دخولَ هذه النون في العَرْض، فيقول: «ألا تَنْزِلَنّ»، و«ألا تَقُولَنّ»؛ لأنّك تعرض، فهو بمنزلة الأمر والنهي؛ لأنّه استدعاءٌ كما تستدعي بالأمر. وكذلك التمنّي في معنى الأمر أيضًا؛ لأنّ قولك: «لَيْتَكَ تَخْرُجَنَّ» بمعنى: «اخْرُجَنَّ»؛ لأنّ التمنّي طلبٌ في المعنى، فاعرفه.

أحكامها: قال صاحب الكتاب: ولا يؤكّد بها الماضي، ولا الحالُ، ولا ما ليس فيه معنى الطلب. وأمّا قولهم في الجزاء المؤكّد حرفُه بـ«ما»: «إمّا تفعلَنّ». قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، وقال: ﴿فَإِمَّا نَذۡهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف: ٤١]، فلِتشبيهِ «ما» بلام القَسَم في كونها مؤكّدةً. وكذلك قولُهم

= اللغة: الأعراض: ج العرض، وهو الشرف. الراقصات: الإبل الذاهبة إلى الحجّ.
المعنى: من لم يحافظ على أعراض قومه والدفاع عنها، فإنّي أدافع عنها بهجاء من هجاهم.

(١) انظر الكتاب ٣/ ١٠٩.
(٢) البيت للأعشى في ديوانه. ص ١٨٧؛ والأزهية. ص ٢٧٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٨.
(٣) البيت للأعشى في ديوانه. ص ٦٥؛ والدرر ٥/ ١٥١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢٤؛ والمحتسب ١/ ٣٤٩؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٧٨.
(٤) الكتاب ٣/ ٥١٤.

«حيثُما تكونَنَّ آتِك»، و«بجَهْدٍ مَّا تبلغَنَّ»، و«بعينٍ مَّا أرَيَنَّك»[١]. فإن دخلتْ في الجزاء بغيرِ «ما»؛ ففي الشعر تشبيهًا للجزاء بالنهي. ومن التشبيه بالنهي دخولُها في النفي، وفيما يُقاربه من قولهم: «رُبَّما تقولَنَّ ذاك»، وكثُر ما يقولنّ ذاك». قال (في المديد):

رُبَّما أوْفَيْتُ في عَلَمٍ
تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ[٢]

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ هذه النون لا تدخل إلاّ على مستقبل فيه معنى الطلب؛ لتأكيده وتحقيقِ أمرِ وجوده. والماضي والحالُ موجودان حاصلان، فلا معنى لطلبِ حصولِ ما هو حاصلٌ. وإذا امتنع الطلبُ فيه، امتنع تأكيده، فلذلك لا تقول: «لآكُلَنَّ»، ولا «لا تأكلنَّ»، ولا «واللّهِ لآكلنّ»، وهو في حال الأكل. فإذا امتنع من الحال كان امتناعُه من الماضي أوْلى، ولا تدخل أيضًا على خبر لا طلبَ فيه. فأمّا قولهم: «إمّا تَفعَلَنَّ أفعَلْ»، وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، وقوله: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف: ٤١]، فإنّما دخلت النونُ حين دخلتْ «ما» مُشَبَّهَةً باللام في «لَتَفعلعنّ». ووجهُ الشبَه بينهما أنّها حرفٌ للتأكيد.

وقد اختلفوا في النون مع «إمّا» هذه: هل تقع لازمةً أو لا؟ فذهب المبرّد إلى أنّها لازمةٌ، ولا تُحذف إلاّ في الشعر تشبيهًا بالأمر والنهي، وذهب أبو عليّ وجماعةٌ من المتقدّمين إلى أنّها لا تلزم. قال: وإذا كانت مع اللام في «لَتَفْعلنّ» غيرَ لازمة، فهي ههنا أوْلى. وأنشد أبو زيد (من الكامل):

زعمتْ تُماضِرُ أنّني إمّا أمُتْ
يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغِرُ خَلّتي[٣]

وقال الأعشى (من المتقارب):

فإمّا تَرَيْني وَلي لِمَّةٌ
فإنّ الحَوادِثَ أوْدَى بها[٤]

فالشاهد فيه كثيرٌ، ومثلُ «إمّا تفعلنّ» «حَيْثُمَا تفعلنّ» المعنى واحدٌ، وقد دخلت هذه النون في الخبر وإن لم يكن فيه طلبٌ، وهو قليل. قالوا: «بِجَهْدٍ ما تبلغنّ»، و«بعينٍ ما أرينّك»[٥] شبّهوا دخولَ «ما» في هذه الأشياء بدخولها في الجزاء، وجعلوا كونَه لا يبلُغ إلاّ بجهد بمنزلة غير الواجب الذي لا يبلغ، وقوله: «بعينٍ ما أرينّك»، أي: أتَحقّقُ ذلك، ولا شكّ فيه، فهو توكيدٌ. ودخلت «ما» لأجل التوكيد، وشُبِّهت باللام في «لَيفعلنّ»، فأمّا قول الشاعر (من المديد):

ربّما أوفيت.... إلخ

البيت لجَذيمة الأبرش، وربّما وقع في بعض النسخ لعمرو بن هند. والذي حسّن دخولَ النون زيادةُ «ما» مع «رُبَّ» و«ترفعنْ»

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ٢٣٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٠٣؛ والمستقصي ٢/ ١١.
(٢) البيت لجذيمة الأبرش في الأزهية. ص ٩٤، ٢٦٥؛ والأغاني ١٥/ ٢٥٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٠٤؛ والدرر ٤/ ٢٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢.
(٣) البيت لسلمى بن ربيعة في خزانة الأدب ٨/ ٣٠؛ والدرر ٥/ ٢٠؛ ونوادر أبي زيد. ص ١٢١.
(٤) البيت للأعشى في ديوانه. ص ٢٢١؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٣٠؛ والكتاب ٢/ ٤٦.
(٥) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدم تخريجه منذ قليل.

من جملتها. وصف أنّه يحفظ أصحابَه في رأس جبل إذا خافوا من عدوّ، فيكون طَليعةً لهم. والعربُ تفخر بهذا؛ لأنّه يدلّ على شَهامَة، والعَلَمُ: الجبلُ. والشَّمالاتُ: جمع شَمالٍ من الرياح، وخصّها بذلك لأنّها تهبّ بشدّة في أكثر أحوالها، وجعلها ترفع ثوبَه لإشراف المَرْقَبَة التي يَرْبَأ فيها.

وقد تدخل هذه النون مع النفي تشبيهًا له بالنهي؛ لأنّ النهي نفيٌ، كما أن الأمر إيجابٌ، فتقول من ذلك: «ما يخرجنّ زيدٌ». قال الشاعر (من الطويل):

وإذا ماتَ منهم مَيِّت سرَقَ ابنُه
وَمِن عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها[1]

وقد جاء في النفي بـ «لَمْ» لوجود صورة النفي. قال الشاعر (من الرجز):

يَحْسَبُه الجاهلُ ما لم يَعْلَما
شَيْخًا على كُرْسِيِّه مُعَمَّما[2]

أراد النون الخفيفة، فأبدل منها الألف للوقف، وفي ذلك ضعفٌ على أنّ المضارع مع «لم» بمعنى الماضي، والماضي لا تدخله النونُ ألبتّة.

وقوله: «وفيما يقاربه» يريد أنّ «قلّما» لمّا كُفّت بـ «ما»، ودخلت على الفعل في «قلّما يفعلُ»، وأُجري نفيًا، وغلب ذلك فيه، ضارَعَ الحرفَ، فلم يقتض الفاعلَ كما لا يقتضيه الحرفُ. ولذلك لا يقع إلاّ صدرًا، ولا يكون مبنيًّا على شيء. فأمّا «كثُرَ ما يقولنّ ذلك»، فلمّا كان خلافه، أُجري مجراه كـ «صَدْيانَ» و«رَيّانَ» ونحوِ ذلك ممّا كثُر تَعْدَادُه ممّا أجري مجرى خلافه، فاعرفه.

* * *

حَذْفُها: قال صاحب الكتاب: وطرحُ هذه النون سائغٌ في كلّ موضع إلاّ في القَسَم، فإنّه فيه ضعيفٌ، وذلك قولك: «وَاللَّهِ لَيقوم زيدٌ».

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا دخول هذه النون والحاجةَ إليها، وهي في كلّ ذلك على ثلاث أضرب:

ضربٌ يلزم دخولُ النون فيه ولا يجوز سقوطُها، وضربٌ تدخل ولا تلزم، وضربٌ لا تدخل فيه إلاّ على سبيل الضرورة.

فأمّا الأوّلُ الذي تلزم فيه، فهو أن يكون الفعل في أوّله اللامُ لجواب القَسَم، كقولك: «واللّهِ لأقومنّ»، واللامُ لازمة لليمين، والنون لازمةٌ اللام لا يجوز طرحُها، فاللامُ لازمة للتوكيد. ولو لم تلزم، التبس بالنفي إذا حلف أنّه لا يفعل، ولزمت النونُ لِما ذكرناه من إرادة الفصل بين الحال والاستقبال. وذهب أبو عليّ أنّه يجوز أن لا تلحق هذه النون الفعلَ، قال: ولَحاقُها أكثرُ، وزعم أنّه رأيُ سيبويه، والمنصوصُ عنه خلافُ ذلك.

وأمّا الضرب الثاني: وهو الذي يجوز دخولُها فيه وخروجُها منه، فالأمرُ، والنهيُ، والاستفهامُ، نحوُ قولك: «اضرِبَنَّ زيدًا»، و«لا تخرجنّ يا عمرُو»، و«هل يقومَنَّ؟» فإن

---

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٠٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٢؛ والكتاب ٣/ ٥١٧.

(٢) الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٣١؛ وله أو لأبي حيان الفقعسيّ أو لمساور العبسيّ، أو للدبيريّ، أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ١١/ ٤٠٩، ٤١١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٨٠.

أثبتَّها فللتأكيد، ولَكَ أن لا تأتي بها.

وأمّا الضرب الثالث: وهو ما لا يجوز دخولها فيه، فالخبرُ، لا يجوز «أنت تخرجنّ» إلاّ في ضرورة شاعر، فاعرفه.

* * *

وجوب حذف النون الخفيفة إذا وليها ساكن: قال صاحب الكتاب: وإذا لقي الخفيفةَ ساكنٌ بعدها، حُذفت حذفًا، ولم تُحرَّكْ كما حُرِّك التنوين، فتقول: «لا تضربَ ابنَك». قال (من المنسرح):

ولا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ
تَرْكَعَ يَومًا والدَّهرُ قد رَفَعَهْ[1]

أي: لا تُهِينَنْ.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ أمر هذه النون الخفيفة في الفعل كالتنوين في الاسم؛ لأنّ مجراهما واحد؛ لأنّ النون تُمكِّن الفعلَ كتمكين التنوين الاسمَ. ألا ترى أنّ حكمهما واحد في الوقت، فإن كان ما قبل النون مفتوحًا، قلبتَها ألفًا في الوقف، وذلك قولك في «اضربَنْ»: «اضربَا»، وفي «لَيَضرِبَنْ»: «لَيَضرِبَا». قال الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]. فإن كان ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا، حذفتها ولم تُبْدِل كما تفعل بالتنوين، فتقول في الوقف على «هل تضربُنْ»: «هل تضربُون»، وفي الوقف على «هل تضربِنْ»: «هل تضربِين». لمّا وقفتَ، حذفتَ النون الخفيفة، ولم تبدل منها كما أبدلت مع الفتحة؛ لأنّك تقول في الأسماء: «رأيتُ زيدا»، فتُبْدِل الألف في النصب من التنوين، وتقول في الرفع: «هذا زيدٌ»، وفي الجرّ: «مررت بزيدٍ»، فلا يُبْدلون، وإنّما يحذفوها حذفًا، كذلك هذه النون. وإذا حُذفت، عاد الفعلُ إلى إعرابه، فالنونُ نظيرةُ التنوين، لا فرق بين النون الخفيفة في الأفعال وبين التنوين في الأسماء، إلاّ أنّ النون تحذف إذا لقيها ساكنٌ بعدها من كلمة أخرى، والتنوين يُحرَّك لالتقاء الساكنين.

وقد يجوز حذفها في الشعر وفي قلّة من الكلام، فتقول إذا أردت النون الخفيفة: «اضرِبَ الرجلَ». ومنه قول الشاعر (من المنسرح):

لا تهينَ الفقير... إلخ

والمراد: لا تُهينَنْ، فحذفها لسكونها وسكونِ ما بعدها. وربّما حُذفت في الشعر، وإن لم يكن بعدها ساكنٌ على توهُّم الساكن، نحوَ قولك (من المنسرح):

اِضرِبَ عَنْكَ الهُمومَ طارِقَها
ضَرْبَك بالسيف قَوْنَسَ الفَرَسِ[2]

وهذا أمرُ هذه النون، وإنّما حُذفت وخالفت التنوينَ؛ لأنّ ما يلحق الأفعالَ أضعفُ ممّا يلحق الأسماءَ، لأنّ الأسماء هي الأوّلُ، والأفعالُ فروعٌ دَواخِلُ عليها، ولأنّك مخيَّرٌ في النون: «إن شئت أتيت بها، وإن

---

(١) البيت للأضبط بن قريع في الأغاني ١٨/ ٦٨؛ والحماسة الشجرية ١/ ٤٧٤؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠، ٤٥٢؛ والدرر ٢/ ١٦٤، ٥/ ١٧٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي. ص ١١٥١؛ وشرح شواهد الشافية. ص ١٦٠.

(٢) البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه. ص ١٥٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٣ (قنس)؛ ونوادر أبي زيد. ص ١٣.

شئت لا، إلاّ ما وقع منها مع الفعل المستقبل في القسم، والأسماءُ كلُّها ما ينصرف منها فالتنوينُ لازمٌ لها، فاعرفه»[1].

واختلف الكوفيّون والبصريّون في إجازة دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة[2]، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، نحو: «افعَلانْ» و«افْعَلْنَانْ» بالنون الخفيفة، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصريّ.

وذهب البصريّون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز ذلك لوجهين:

أحدهما: أن هذه النون الخفيفة مخفَّفة من الثقيلة، وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين؛ فكذلك النون الخفيفة.

والوجه الثاني: أن هذه النون إنما دخلت في القَسَم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بـ«إمّا» لتوكيد الفعل المستقبل، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وَقَعَ في هذه المواضع، فكذلك فيما وقع الخلاف فيه، قُصَارَى ما يُقَدَّر أن يقال: إنه يؤدّي إلى اجتماع الساكنين الألف والنون، وقد جاء ذلك في كلام العرب؛ لأن الألف فيها فَرْطُ مَدٍّ، والمدّ يقوم مقام الحركة، وقد قرأ نافع، وهو أحد أئمة القرّاء: ﴿إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢] بسكون الياء من «مَحْيَاي»، فجمع بين الساكنين وهما الألف والياء، فكذلك ها هنا، وقد حكي عن بعض العرب أنه قال: «التقت حَلْقَتَا البِطَانِ»[3] بإثبات الألف مع لام التعريف، وقد حُكي عن بعض العرب أيضًا أنه قال: «لَهُ ثُلُثَا المَالِ» بإثبات الألف، فجمع بينها وبين لام التعريف وهما ساكنان لِمَا في الألف من إفراط المدّ، ولذلك أيضًا يجوز تخفيف الهمزة المتحرّكة إذا كان قبلها ألف، نحو: «هَبَاءة»، والهمزة المخففة ساكنة.

والذي يدلّ على صحّة مذهبنا قراءة ابن عامر (ولا تَتَّبِعَانْ) بنون التَّوكيد الخفيفة، والمراد به موسى وهارون، فدلّ على ما قلناه.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: «إنما يجتمع حرفان ساكنان في الوصل، إذا كان الثاني منهما مدغمًا في مثله، نحو: «دَابَّة»، و«تُمُودَّ»، و«أُصَيْمّ»»؛ لأنّا نقول: إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام، نحو قولك: «اضربا نُّعْمَانَ»، و«اضرباني»؛ فالنون الأولى في قولك: «اضربا نُّعْمَانَ» نون التوكيد المخفَّفة، والنون الثانية نون «نعمان»؛ وكذلك

---

(١) شرح المفصّل ٥/ ١٦٣ ـ ١٧٣.

(٢) انظر في هذه المسألة: المسألة الرابعة والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين»؛ وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٣/ ١٨٩؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٦١.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في تمثال الأمثال ١/ ٢٦٥؛ وجمهرة الأمثال ١/ ١٨٨؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢١؛ وكتاب الأمثال ص ٣٤٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٦٢ (حلق)، ١٣/ ٦٣ (بطن)؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٨٦؛ والمستقصى ١/ ٣٠٦. يضرب في تفاقم الشرّ.

النون الأولى في «اضربانّي» نون التوكيد المخفَّفة، والنون الثانية التي تصحب ضمير المتكلم[1]؛ فينبغي أن تجيزوا هذا الإدغام؛ لأن الألف تقع وبعدها نونٌ مشدَّدة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يُونس: الآية ٨٩] في قراءة من قرأ بالتشديد، فلما لم تجيزوا ذلك دَلَّ على فساد ما ذهبتم إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة في هذين الموضعين، وذلك لأن نون الاثنين التي للإعراب تسقط؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكَّدت فيه الفعلية فردَّته إلى أصله وهو البناء، فإذا سقطت النون بقيت الألف؛ فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يَخْلُ: إما أن تحذف الألف، أو تكسر النون، أو تُقَرَّ ساكنة، بطل أن تحذف الألف؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد، وبطل أن تكسر النون؛ لأنه لا يعلم هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد، وبطل أن تُقَرَّ ساكنة؛ لأنه يؤدِّي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج، وذلك لا يجوز؛ لأنه إنما يكون ذلك في كلامهم إذا كان الثاني منهما مدغمًا، نحو: «دَابَّة»، و«ضَالَّة»، و«تُمُودّ الثوب»، و«مُدَيْقّ» و«أُصَيْمّ» وما أشبه ذلك، فبطل إدخال هذه النون في فعل الاثنين.

وكذلك أيضًا يبطل إدخالها في فعل جماعة النسوة، وذلك لأنك إذا ألحقته إياها لم يَخْلُ: إما أن تبيِّن النونين مظهرتين، أو تُدغم إحداهما في الأخرى، أو تلحق الألف، فتقول: «يفعلنان» بطل أن تبين النونين مظهرتين؛ لأنه يؤدِّي إلى اجتماع المِثْلين، وذلك لا يجوز، وبطل أن تدغم إحداهما في الأخرى؛ لأن لام الفعل ساكنة، والمدغم كذلك؛ فيلتقي ساكنان، وساكنان لا يجتمعان؛ فيؤدِّي إلى تحريك اللام مع ضمير الفاعل من غير فائدة، وذلك لا يجوز، وكان أيضًا يؤدِّي إلى اللبس؛ لأنه لا يخلو: إما أن تحرِّك اللام بالفتح، أو الضم، أو الكسر؛ فإنْ حرَّكتها بالفتح التبس بفعل الواحد إذا لحقته النون الشديدة، نحو: «تَضربَنَّ يا رجل»، وإنْ حرَّكتَها بالضم التبس بفعل الجمع، نحو: «تضربُنَّ يا رجال»، وإنْ حرَّكْتها بالكسر التبس بفعل المرأة المخاطبة، نحو: «تضربِنَّ يا امرأة»، فبطل تحريك اللام، وبطل أن تلحق الألف؛ لأنه لا يخلو: إما أن تكسر النون لالتقاء الساكنين، أو تترك ساكنةً مع الألف، بطل أن تكسر لالتقاء الساكنين؛ لأنها تجري مجرى نون الإعراب، وذلك لا يجوز، وبطل أن تترك ساكنةً مع الألف؛ لأنه يجتمع ساكنان على غير حَدِّه؛ لأنه لم ينقل ذلك عن أحد من العرب، ولا نظير له في كلامهم، وذلك لا يجوز؛ فإذا ثبت هذا فلسنا بمضطرين إلى إدخالها على صورة لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إن النون الخفيفة مخفَّفة من الثقيلة» قلنا: لا نسلِّم، بل كل واحد منهما أصل في نفسه، غير مأخوذ من صاحبه؛ فالنون الشديدة والخفيفة، وإن اشتركا في التأكيد، فهما

---

(١) أي: نون الوقاية.

متغايران في الحقيقة، وكلتاهما لتأكيد الفعل، وإخراجِهِ عن الحال، وإخلاصِهِ للاستقبال، والثقيلَةُ آكَدُ في هذا المعنى من الخفيفة.

والذي يدلّ على أنّ الخفيفة ليست مخفَّفة من الثقيلة أنّ الخفيفة تتغيَّر في الوقف، ويُوقف عليها بالألف، قال الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: الآية ١٥]، وقال تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: الآية ٣٢]، أجمع القُرَّاء على أنّ الوقف في هذين الموضعين ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: الآية ١٥]، و ﴿لَيَكُونًا﴾ [يوسف: الآية ٣٢] بالألف لا غير.

وقال الشاعر (من الرجز):

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا
شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا[(١)]

فقال: «يَعْلَمَا» بالألف، ولا يجوز أن يكون ها هنا بالنون؛ لمكان قوله: «مُعَمَّمَا» بالألف؛ لأن النون لا تكون وصلًا مع الألف في لغة مَنْ يجعلها وصلًا، ولا رويًا مع الميم إلاّ في الإكفاء، وهو عيب من عيوب الشعر، ولو جاز أن تقع رويًا معها لما جاز ها هنا؛ لأن النون مقيدة، والميم مطلقة، فإن أتى بتنوين الإطلاق على لغة بعض العرب فقال: «مُعَمَّمًا» بالتنوين، جاز أن يقول: «يَعْلَمَنْ» بالنون؛ لأنهم يجعلون في القافية مكان الألف والواو والياء تنوينًا، ولا فرق عندهم في ذلك بين أن تكون هذه الأحرف أصليّة أو منقلبة أو زائدة، في اسم أو فعل، كما قال الشاعر (من الوافر):

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ
وَقُولِي: إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[(٢)]

وكما قال الشاعر (من الطويل):

وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلْمَى سِنِينَ ثَمانِيًا
عَلَى صِيرِ أَمْرٍ ما يُمِرُّ وَمَا يَحْلُنْ[(٣)]

وكما قال الشاعر (من الطويل):

---

(١) الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٣١؛ وله أو لأبي حيّان الفقعسيّ، أو لمساور العبسيّ، أو للدبيريّ، أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ١١/ ٤٠٩، ٤١١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٨٠؛ ولمساور العبسيّ أو للعجاج في الدرر ٥/ ١٥٨؛ ولأبي حيان الفقعسي في شرح التصريح ٢/ ٢٠٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢٩؛ وللدبيري في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٦.
المعنى: يصف الراجز وطبًا من اللبن، فيقول: إنّ الجاهل حين يراه، والرغوة تعلوه، يظنه شيخًا معمّمًا جالسًا على كرسي.

(٢) البيت لجرير في ديوانه ص ٨١٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٦٩، ٣٣٨، ٣/ ١٥١؛ والخصائص ٢/ ٩٦؛ والدرر ٥/ ١٧٦، ٦/ ٢٣٣، ٣٠٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٩؛ وسر صناعة الإعراب ص ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٣، ٥١٣، ٦٧٧، ٧٢٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٢؛ وشرح المفصل ٩/ ٢٩؛ والكتاب ٤/ ٢٠٥، ٢٠٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٩١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٠، ٢١٢.
شرح المفردات: أقلّي: خفّفي، أو اتركي. عاذل: ترخيم «عاذلة»، وهي اللائمة. أصبت: أي: كنت مصيبًا فيما أقول أو أفعل.
المعنى: خفّفي لومك وعتابك يا لائمتي، واعترفي بصواب ما أقوله إذا ما كنت مصيبًا.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه. ص ٩٦؛ وإصلاح المنطق ص ٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٢؛ ولسان العرب ٤/ ٤٧٧ (صبر)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٣٦.
اللغة: صِير الأمر: منتهاه وصيرورته. ما يمر: أي: ما يكون مرًّا فأيأس منه وأتخلى عنه، يحلن: أي: =

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ
بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ(١)

بتنوين الرويّ، وإنما يفعلون ذلك إذا أرادوا ترك الترنم؛ لأن التنوين ليس فيه من الامتداد ما في الألف والواو والياء؛ فإثبات النون في «يعلمن» في القافية على هذه اللغة لا يدلُّ على أنه لا يجب أن يوقف عليها بالألف في سائر الكلام، وقال الشاعر (من الطويل):

[وإيَّاكَ والمَيتَاتِ لا تَقْرَبَنَّها]
وَلا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، وَاللَّهَ فَاعْبُدا(٢)

والشواهد على هذا النحو كثيرة جدًّا؛ فلو كانت هذه النون مخففة من الثقيلة لما كانت تتغيَّر في الوقف، ألا ترى أن نون «إنْ» و«لكنْ» المخفَّفتين من «إنَّ» و«لكنَّ» الثقيلتين؛ لما كانتا مخفَّفتين من الثقيلتين لم تتغيَّرا في الوقف عما كانتا عليه في الوصل؛ فلما تغيَّرت النون الخفيفة في الوقف دلَّ على أنها ليست مخففة من الثقيلة، يدلّ عليه أن النون الخفيفة تحذف في الوقف إذا كان ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا، تقول في الوصل: «هَلْ تَضرِبُنْ زَيْدًا»، و«هل تَضرِبِنْ عَمْرًا»، فإن وقفت قلت: «هل تَضرِبُونْ»، و«هَلْ تَضرِبِينْ» فتردُّ نونَ الرفع التي كنت حذفْتَهَا للبناء؛ لزوال ما كنت حذفْتَ النونَ من أجله، ولو كانت مثل نون «إنْ»، و«لكنْ» المخفَّفتين من الثقيلتين لما جاز أن تحذف، يدل عليه أنَّ النون الخفيفة إذا لقيها ساكن حذفت، تقول في «اضْرِبَنْ يا هٰذا» إذا وصلتها: «اضْرِبَ القَوْمَ»، فتحذف النون ولا تحرّكها لالتقاء الساكنين، ولو كانت مخفَّفة من الثقيلة مثل «إنْ» و«لكنْ» لما كان يجوز أن تحذف؛ فدلّ على أنها ليست مخفَّفة من الثقيلة وأنها بمنزلة التنوين، وإنما وجب حذفها ها هنا، بخلاف التنوين؛ لأنّ نون التوكيد تدخل على الفعل والتنوين يدخل على الاسم، والاسم أصلٌ للفعل، والفعل فرعٌ عليه؛ فجعل ما يدخل

=

يحلو: أي: ما يكون حلوًا فأرجوه وأتمنى تمامه.

المعنى: لقد بلغ حبي لسلمى سنته الثامنة وأنا منه على حدّ لا يصبح مرًّا ولا حلوًا.

(١) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٨؛ والأزهيّة ص ٢٤٤، ٢٤٥؛ وجمهرة اللغة ص ٥٦٧؛ والجنى الداني ص ٦٣، ٦٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٣٢، ٣/ ٣٣٤؛ والدرر ٦/ ٧١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٣؛ والكتاب ٤/ ٢٠٥؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٩.

شرح المفردات: المنزل: المكان الذي ينزل فيه الأحباب. السقط: منقطع الرمل. اللوى: ما التوى من الرمل واسترقّ منه. الدخول وحومل: مكانان.

المعنى: يخاطب الشاعر صاحبيه على عادة الجاهليين بأن يقفا ليساعداه على البكاء عند منزل حبيبته حيث كان يلقاها بين الدخول وحومل.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٧؛ والأزهية ص ٢٧٥؛ وتذكرة النحاة ص ٧٢؛ والدرر ٥/ ١٤٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٤، ٢٤٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٧، ٧٩٣؛ والكتاب ٣/ ٥١٠؛ ولسان العرب ١/ ٧٥٩ (نصب)، ٢/ ٤٧٣ (سبح)، ١٣/ ٤٢٩ (نون)؛ واللمع ص ٢٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٤٠؛ والمقتضب ٣/ ١٢.

شرح المفردات: تقربنّها: أي: تأكلنها.

المعنى: يقول: إيّاك أن تأكل الميتة، ولا تعبد إلاّ الله وحده.

على الاسم الذي هو الأصل أقوى مما يدخل على الفعل الذي هو الفرع؛ فلهذا المعنى حذفت النون لالتقاء الساكنين ولم يحذف التنوين، على أنه قد قرأ بعض أئمة القرّاء: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص: الآيتان ١ ـ ٢] فحذف التنوين من «أحد» لالتقاء الساكنين، وقرأ أيضًا بعض القراء: ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [يس: الآية ٤٠] فحذف التنوين من «سابق» لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا نصب «النَّهارَ»؛ لأنه مفعول «سابق»، وقال الشاعر (من المتقارب):

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ
وَلاَ ذَاكِرِ اللَّهَ إلاَّ قَلِيلاَ[1]

أراد «ذَاكِرٍ اللَّهَ» فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا نصب «الله» بذاكر، وقال الآخر (من الخفيف):

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ، وتُبْدِي
عَنْ خِدَامِ الْعَقِيلَةُ الْعَذْرَاءُ[2]

أراد: «عن خِدَامٍ» فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا رفع «العقيلَةُ»؛ لأنها فاعل «تُبْدِي». وقال الآخر (من الوافر):

تَغَيَّرَتِ الْبِلادُ ومَنْ عَلَيْهَا
فَوَجْهُ الأرْضِ مُغْبَرٌّ قَبِيحُ
تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي طَعْمٍ وَلَوْنٍ
وقَلَّ بَشَاشَةَ الوَجْهُ المَلِيحُ[3]

أراد: «قَلَّ بشاشةً» بالتنوين؛ فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا رفع «الوجه»؛ لأنه فاعل «قَلَّ»، ويروى هذا الشعر لآدم عليه السلام، وقال الآخر (من الرجز):

---

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤؛ والأغاني ١٢/ ٣١٥؛ والأشباه والنظائر ٦/ ٢٠٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩؛ والدرر ٦/ ٢٨٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٣؛ والكتاب ١/ ١٦٩؛ ولسان العرب / ٥٧٨ (عتب)، ١١/ ٤٤٧ (عسل)؛ والمقتضب ٢/ ٣١٣؛ والمنصف ٢/ ٢٣١؛ ورصف المباني ص ٤٩، ٣٥٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤؛ وشرح المفصل / ٦، ٩/ ٣٤، ٣٥؛ ومجالس ثعلب ص ١٤٩؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٥٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٩٩.
اللغة: ألفيته: وجدته. مستعتب: طالب العتبى، وهي الرضا.
المعنى: ما لي أراه غير مكترث وطالب الرضا والصفح، ولا مستغفرًا لله وذاكره إلا قليلاً.

(٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٩٦؛ والأغاني ٥/ ٦٩؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٨٧، ١١/ ٣٧٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٥٣٥؛ وشرح المفصل ٩/ ٣٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٣٥ (شعا)؛ والمنصف ٢/ ٢٣١؛ ولمحمد بن الجهم بن هارون في معجم الشعراء ص ٤٥٠.
اللغة: تبدي: تظهر. الخِدام: جمع خدمة، وهي الخلخال، وربما سميت الساق نفسها خدمة. العقيلة: الكريمة المخدرة من النساء. العذراء: البكر.
المعنى: يا لهول هذه الغارة الشعواء فالشيخ قد ذهل عن بنيه، وهذه المرأة الكريمة من شدة هذه الغارة ترفع ثوبها طالبة الهرب فيبدو خلخالها.

(٣) البيتان لآدم عليه السلام في خزانة الأدب ١١/ ٣٧٧؛ والدرر ٦/ ٢١٤؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ١٥٦.
اللغة: البشاشة: طلاقة الوجه.
المعنى: لقد تبدلت معالم هذه البلاد فأصبحت جرداء قبيحة بفعل سوء تصرف أهلها. تغيّر كل شيء فيها حتى وجوه الناس أصبحت لا تضحك.

حَيدَةُ خَالي وَلَقِيطٌ وعليْ
وحَاتِمُ الطَّائيُّ وهَّابُ المِئِي[1]

أراد «حاتمٌ» بالتنوين؛ فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، وقال الآخر (من الكامل):

عَمرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيد لِقَوْمِهِ
ورِجالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ[2]

وقال الآخر (من المتقارب):

حُمَيْدُ الَّذِي أَمَجٌ دَارُهُ
أَخُو الخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الأَصْلَعُ[3]

وقال الآخر (من الرجز):

لَتَجِدَنِّي بالأَمِيرِ بَرًّا
وبِالقَنَاةِ مِدْعَسًا مِكَرًّا
إذَا غُطَيْفُ السُّلَمِيُّ فَرَّا[4]

أراد «غطيفٌ» بالتنوين، إلا أنه حذفه لالتقاء الساكنين، كما حذفت نون التوكيد لالتقاء الساكنين.

والذي يدل على أن نون التوكيد في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم أنه إذا انفتح ما قبلها أبْدَلْتَ منها في الوقف ألِفًا، وإذا انضمّ ما قبلها أو انكسر حذفتها، كما تُبْدِلُ من التنوين من النصب إذا وقفت ألفًا، نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا»، وتحذفه في الرفع والجرّ وتقف بالسكون، نحو: «هذا زَيْد»، و«مَرَرْتُ بِزَيْد»، فدلّ على ما قلناه.

وأما قولهم: «إن هذه النون دخلت لتأكيد الفعل المستقبل؛ فكما جاز إدخالها في كلِّ فعلٍ، فكذلك فيما وقع فيه الخلاف»، قلنا: إنما جاز هناك لمجيئه في

(١) الرجز لامرأة من بني عقيل في خزانة الأدب ٧/ ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧؛ ولسان العرب ١٢/ ١١٥ (حتم)؛ ونوادر أبي زيد ص ٩١؛ ولقصيّ بن كلاب في المقاصد النحوية ٤/ ٥٦٥؛ ولامرأة في شرح شواهد الشافية ص ١٦٣.
اللغة: حيدة، ولقيط، وعلي: أعلام أشخاص.
المعنى: إني أعظم شأنًا وأرفع منزلة؛ لأن حيدة ولقيط وعلي وحاتم أخوالي، وكفاني فخرًا بهذا الطائي الجواد الكريم.

(٢) البيت لمطرود بن كعب الخزاعي في الاشتقاق ص ١٣؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٢٦٨؛ ومعجم الشعراء ص ٢٠٠؛ ولعبد الله بن الزبعرى في أمالي المرتضى ٢/ ٢٦٩؛ ولسان العرب ٢/ ٤٧ (سنت)، ١٢/ ٦١١ (هشم)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٠.
المعنى: كان عمرو أو هاشم بن عبد مناف من أكرم وأنبل أهل مكة ضيافة لحجاج بيت الله، وكان يقدم الطعام لقومه حين يصيبهم الجدب.

(٣) البيت لحميد الأمجي في معجم ما استعجم ١/ ١٩١؛ ولابن عم حميد في العقد الفريد ٦/ ٣٥٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ٣٧٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٥؛ والمقتضب ٢/ ٣١٣؛ ونوادر أبي زيد ص ١١٧.
اللغة: الأمج: العطش؛ واسم موضع.
المعنى: وحميد هذا داره في أمج، وقد لازم الخمرة رغم تقدم سنه، وهو أصلع.

(٤) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٦٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤؛ وشرح المفصل ٢/ ٩؛ ولسان العرب ٦/ ٨٤ (دعس)؛ والمقرب ٢/ ٦٧؛ ونوادر أبي زيد ص ٩١.
اللغة: مدعس ومدعص ومُداعس: أي: طعّان.
المعنى: إذا اختبرت وفائي لتجدني أشد القوم ولاءً للأمير، ولا بد أن تعرف قوتي وجلدي في موقع النزال؛ فأنا مطعان مقدام إذا حاول السلمي الفرار والاستسلام.

النقل، وصحّته في القياس، وأما ما وقع فيه الخلاف فلم يأتِ في النقل عن أحد من العرب، ولا يصحّ في القياس؛ لأنه لا نظير له في كلامهم.

وأما قولهم: «إنّ الألف فيها زيادةُ مدٍّ» قلنا: إلا أنه على كل حال لا يخفُّ كل الخفة، ولا يَعْرَى عن الثقل، هذا مع عدم نظيره في النقل وضعفه في القياس؛ لأن الألف لم تخرج عن كونها ساكنة، وإذا كانت ساكنة فلا يجوز أن يقع بعدها ساكن إلا مدغمًا، نحو: «دَابّةٍ»، و«شابّةٍ»؛ لأن الحرف المدغم بحرفين: الأول ساكن، والثاني متحرّك، إلا أنه لما نَبَا اللسان عنهما نَبْوَةً واحدة، وصارا بمنزلة حرف واحد وفيهما حركة قد رفع المدّ في الألف كأنه لم يجتمع ساكنان.

وأما قولهم: «إنه قد جاء في غير المدغم، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾ [الأنعام: الآية ١٦٢]. فنقول: وجه هذه القراءة أنه نَوَى الوقف فحذف الفتح، وإلاّ فلا وجه لهذه القراءة في حال الوصل، إلاّ أن يُجرى الوَصْلُ مُجْرَى الوقف. وذلك إنما يجوز في حال الضرورة.

وأما ما حُكي عن بعض العرب من قوله: «التقتْ حَلْقَتَا البطانِ»، وقول الآخر: «ثُلثا المال»، فغير معروف، والمعروف عن العرب حذف الألف من «حَلْقَتَا البطانِ»، و«ثُلْثا المالِ» وما أشبههما؛ لالتقاء الساكنين، وإن صحّ ما حكيتموه عن أحد من العرب فهو من الشاذ النادر الذي لا يقاس عليه، ولا يعتدّ به لقلّته.

وأما قولهم: «إنه يجوز تخفيف الهمزة في نحو «هَبَاءة»، والهمزة المخفَّفة ساكنة»، قلنا: لا نسلم أنها ساكنة، بل هي متحرّكة، وسنبيِّن فساد ذلك مستقصى في موضعه إن شاء الله تعالى.

وأما قراءة ابن عامر: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: الآية ٨٩] بالنون الخفيفة فهي قراءة تفرد بها، وباقي القراء على خلافها، والنون فيها للإعراب علامة الرفع؛ لأن «لا» محمول على النفي، لا على النهي، والواو في «ولا» واو الحال، والتقدير: فاستقيما غير متبعين، كما قال الشاعر (من الطويل):

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ
وَلَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بها حِينَ سُلَّتِ[1]

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ص ١٣٩ (طبعة الصاوي)؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٢؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٧٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٣٠ (شيم)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٢٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٦٧؛ ومغني اللبيب ص ٣٦٠؛ ولسان العرب ٤/ ٢٣٥ (خرر).
اللغة: لم يشيموا سيوفهم: لم يغمدوها، أي: لم يعيدوها إلى قربها، وقال قوم: المراد لم يسلوها، أي: لم يخرجوها من أغمادها.
المعنى: انظر إلى هؤلاء الفرسان فسيوفهم لم يعيدوها إلى أغمادها؛ لأن عدد القتلى قليل، فآثروا أن تبقى سيوفهم مرفوعة مصوّبة لهؤلاء الأعداء، وفي حال كثرة قتلى أعدائهم نراهم وقد أعادوا تلك السيوف إلى أغمادها.

أي: لم يَشِيمُوا سيوفَهم غيرَ كاثرة بها القتلى، والمعنى: لم يَشِيموا سيوفهم إلا في تلك الحالة، وإذا كان محمولاً على النفي لا على النهي لم يكن لكم فيه حجة.

والذي يدلُّ على فساد ما ذهبوا إليه أنه لا يجتمع ساكنان في الوصل إلا إذا كان الثاني منهما مدغمًا.

قولهم: «إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام، نحو: «اضربَا نُّعْمَانَ» و«اضْرِبَانِّي»، فينبغي أن تجيزوا هذا للإدغام»، قلنا: هذا لا يستقيم؛ لأنا نكون قد رَدَدْنَا النونَ الخفيفةَ مع لزوم حذفها في حال الوصل والوقف إذا لم يتبعه كلام، وذلك خطأ. ثم كيف تردُّه وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاعتلَّت وأدغمت وحذفت في قول بعض العرب؟ فإذا كُفُوا مُؤنتها لم تكن ليردّوها إلى ما يستثقلون، ولو جوَّزنا هذا في «اضربا نُعْمَان» ونحوه، لوجب إجازته في قولك: «اضْرِبَانَ أباكما» في قول من لم يهمز؛ لأن هذا الموضع لم يمتنع فيه الساكن من التحريك، فتردها إذا وثقت بالتحريك كما رددتها حيث وثقت في الإدغام، وكما لا يجوز أن ترد هذا وما أشبهه؛ لأنك جئت به إلى شيء قد لزمه الحذف فكذلك ها هنا، ولوجب إجازته في غير ذلك من الأسماء التي لا نُونَ في أولها؛ ليكون الحكم فيها واحدًا، وذلك لا يجوز؛ لأنّ حمل المدغم على غير المدغم في الامتناع أولى من حمل غير المدغم على المدغم في الجواز، وذلك لأن غير المدغم أعمُّ استعمالاً وأكثر وقوعًا، والمدغم أقلّ استعمالاً وأنْدَرُ وقوعًا، فلمّا وجب أن يحمل أحدهما على الآخر كان حمل الأقلّ الأنْدَرِ على الأعمّ الأكثر أولى من حملِ الأعم الأكثر على الأقلّ الأندر، والله أعلم[1].

* * *

قال ابن مالك في ألفيّته:

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا
كَنُونَي اذْهَبَنَّ واقْصِدَنْهُمَا

يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ ويَفْعَلْ آتِيَا
ذَا طَلَبٍ أوْ شَرْطًا أمَّا تَالِيَا

أوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلا
وقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وبَعْدَ لا

وغَيْرِ إمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا
وآخِرَ المُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا

وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا
جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

والمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الألِفْ
وَإنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ ألِفْ

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ اليَا
وَالواوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا

واحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي
وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

نَحْوُ اخْشَيِنْ يا هِنْدُ بِالكَسْرِ وَيَا
قَوْمُ اخْشَوُنْ واضْمُمْ وقِسْ مُسَوِّيَا

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الألِفْ
لٰكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِفْ

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ١٦٥ـ ١٨٠.

وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدا
فِعْلاً إلَى نُونِ الإناثِ أُسْنِدا
وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ
وبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذا تَقِفْ
وَارْدُدْ إذَا حَذَفْتَهَا فِي الوَقْفِ مَا
مِنْ أجْلِهَا فِي الوَصلْ كَانَ عُدِمَا
وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا
وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا

* * *

٥ ـ النون التي هي علامة الرَّفع: تكون النون علامة رفع في الأفعال الخمسة، وهي كل فعل مضارع اتَّصلت به ياء المخاطبة، أو ألف الاثنين، أو واو الجماعة، نحو: «يا هندُ، أنتِ تهتمِّين بأمور كثيرة»، و«الزيدان يلعبان»، و«الأولاد يدرسون». وهذه الأفعال تُرفَع بثبوت النون كما في الأمثلة السابقة، وتُنصب وتجزم بحذفها، نحو: «الكسالى لم يَنْجَحوا».

* * *

٦ ـ نون المثنَّى وجمع المذكَّر السالم والملحق بهما: هذه النون تُحْذَف عند الإضافة، نحو: «جاء معلِّما المدرسة»، أو لتقدير الإضافة، نحو قول الفرزدق (من المنسرح):

يَا مَنْ رَأى عَارِضًا أرقْتُ لَهُ
بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[1]

أي: بين ذراعي الأسد وجَبْهته.

ويجوز حذفها، على قِلَّة، لطول الكلام، تخفيفًا، من اسم الفاعل والصِّفة المشبَّهة به، نحو: «المكافِئو زيدًا، والحسنُو الفِعال»، وقُرِىء في الشاذ: ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا الْعَذَابَ الأَلِيمَ ﴿٣٨﴾﴾ [الصَّافات: الآية ٣٨]، بنصب «العذاب»، و«الأليم». كما يجوز حذفها في الضرورة الشِّعريَّة، كقول تأبَّطَ شرًّا (من الطويل):

هُما خُطَّتا: إمّا إسارٌ وَمِنَّةٌ
وإمّا دَمٌ، والموتُ بالحُرِّ أَجْدَرُ

أي: هما خُطَّتانِ.

٧ ـ نون التنوين: انظر: التنوين.

* * *

٨ ـ نون الوقاية أو نون العِماد: سُمِّيت بذلك لأنها «تقِي» ما قبلها من الكسر عند اتصاله بياء المتكلِّم، وهي قسمان: نوع يلزم الكلمة، ونوع لا يلزمها. أمّا اللازمة، فهي اللاحقة الأفعال ماضيةً، أم مضارعةً، أم أمرًا، جامدةً أم متصرِّفة[2]، نحو: «أكْرَمني، يُكْرِمُني، أكْرِمْني». وكذلك تلزم، عند بعضهم، في «إنَّ» و«أنَّ» و«كأنَّ»، و«لكِنَّ»، وهؤلاء يعتبرون، إنْ قيل: «إنِي» و«أنِي» و«كأني»، و«لكِنِي» بنون واحدة، يعتبرون أنَّ النون المحذوفة هي النون الأصليَّة لا نون الوقاية الزائدة، وبعضهم يعتبر هنا أنَّ نون الوقاية هي المحذوفة. وكذلك تلزم مع «ليتَ»، و«مَنْ» و«عَنْ» إلاّ في الضرورة الشِّعريَّة، كقول الشاعر (من الرمل):

---

(١) العارض: السحاب.

(٢) وقد شذَّ قول رؤبة (من الرجز):

عَدَدْتُ قومي كعديد الطَّيْسِ — إذْ ذَهَبَ القومُ الكِرامُ لَيْسِي

(الطَّيس: الرّمل الكثير).

أيُّها السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي
لَسْتُ مِنْ هِنْدٍ ولا هِنْدُ مِنِّي

والقسم الذي يجوز فيه أن تلحق نون الوقاية الكلمة، يَشْمَل «لَدُنْ»، و«قَدْ»، و«قطْ» (بمعنى «حَسْب»)، و«لعلّ» تقول: «لدُنّي» و«لَدُني»، و«قَدْني» و«قَدِي»، و«قَطْني»، و«قَطِي» و«لعلّني»، و«لَعَلّي»، وقُرِىء قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: الآية ٧٦] بتخفيف نون «لدني» وتشديدها. وكذلك يشمل هذا القسم الأفعال الخمْسَة التي يجوز فيها ثلاثة أوجه:

١ ـ إثبات نون الوقاية مراعاةً لأصل الفعل في الوقاية من الكسر وهذا هو الأكثر.

٢ ـ حَذْفها لِثِقْلِ اجتماع النُّونين.

٣ ـ إدغام نون الإعراب ونون الوقاية. فتقول: «يكرِمونّني» و«يُكرموني»، وقد قرِىء قوله تعالى: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: الآية ٦٤] بالأوجه الثلاثة: الإثبات، والحذف، والإدغام.

وفيما عدا هذين القِسْمَين، لا تتَّصل هذه النون بالأسماء، أو الأفعال، أو الحروف إلاّ في شذوذ، كقولِهم: «بَجَلْنِي» (بمعنى: حَسْبي)، أو في ضرورة شعريَّة، كقول الشاعر (من الوافر):

ومـا أدْري، وظَنِّـي كُـلُّ ظَـنٍّ
أمُسْلِمُني إلى قومي شِراحِي

* * *

٩ ـ النون التي هي بدل من حرف آخر: تأتي النون بدلاً من العين في «أعطى»، وذلك في لهجة بعض القبائل العربيَّة، فيُقال فيها: «أنْطى». (انظر: الاستِنْطاء).

وأبدلت من اللام في «لَعَلَّ»، فقيل: «لعَنَّ».

وأُبدلت من الهمزة في النَّسب إلى «صَنْعاء» و«بَهْراء»، فقالوا: «صَنْعانيّ» و«بَهْرانِيّ».

* * *

١٠ ـ حذف النون: تُحذف النون من:

أ ـ كلمتي «عَنْ»، و«مِنْ»، إذا دَخَلتا على «مَنْ» نحو: «عَمَّن تَبحث؟»، و«مِمَّن تشكو؟»، أو على «ما» سواء أكانت «ما» استفهاميَّة، نحو: «عَمَّ تبحث؟»، و«مِمَّ أنْتَ خائف؟»، أم زائدة، نحو: «عَمَّا قليلٍ أنامُ»، وقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: الآية ٢٥]، أو موصولة، نحو: «تَجاوزْتُ عَمَّا قلتُه»، و«أنفقْتُ مِمّا كسبْتُ»، أو مصدريَّة، نحو: «عَفوتُ عمّا أسأتَ»، و«عجبتُ مِمّا أسرعْتَ».

ب ـ من «إن» الشَّرطيَّة إذا جاءت بعدها «ما» الزَّائدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: الآية ٢٣]، أو جاءت بعدها «لا» النافية، نحو: «إلاّ تثْبتوا فاتكُمُ النَّصْرُ».

ج ـ من «أن» المصدريَّة[1] الناصبة للفعل المضارع إذا جاءت بعدها «لا» النافية، نحو: «يجب ألاّ تكذب».

* * *

١١ ـ النون الزائدة: جاء في «شرح

(١) أما «أن» المُخَفّفة من الثقيلة، فلا تُحذف نونها، على الأصح، إذا جاءَت بعدها «لا» النافية، نحو: «أشْهَدُ أن لا إله إلاّ الله»، وكذلك «أن» التفسيرية، نحو: «أوحَيْتُ إليه أنْ لا فائِدَةَ من القيامِ بهذا الأمر».

المفصل»: «قال صاحب الكتاب: والنون إذا وقعت آخرًا بعد ألف، فهي زائدة، إلاّ إذا قام دليلٌ على أصالتها في نحو: «فَيْنانٍ» و«حَسّان» و«حِمارٍ قَبّان»، فيمَن صرف، وكذلك الواقعةُ في أوّلِ المضارع والمطاوع، نحو: «نَفْعَلُ» و«انفَعَلَ»، والثالثةُ الساكنةُ في نحو: «شَرَنْبَثٍ»[1] و«عَصَنْصَر»[2] و«عُرُنْد». وهي فيما عدا ذلك أصلٌ، إلاّ في نحو: «عَنْسَلٍ» و«عَفَرْنَى» و«بُلَهْنِيَةٍ» و«خَنْفَقِيقٍ»، ونحو ذلك.

قال الشارح: قد ذكرنا أنّ النون من حروف الزيادة. ولها في ذلك موضعان: أحدهما أن تكثر زيادتُها في موضع، فمتى وُجدت في ذلك الموضع، قُضي بزيادتها فيه، إلا أن تقوم دلالةٌ على أنها أصلٌ. والثاني أن تقلّ فيه زيادتُها، فلا يُحكَم عليها في ذلك الموضع بالزيادة إلاّ بثَبَتٍ. فالأولُ وقوعُها آخرًا بعد ألف زائدةٍ، نحوَ: «سَكْرانَ»، و«عَطْشانَ» و«مَرْوانَ» و«قَحْطانَ». وأصلُ هذه النون أن تلحق الصفاتِ مما مؤنّثُه «فَعْلَى»؛ لأنّ الصفاتِ بالزيادة أَوْلى لشَبَهها بالأفعال، والأفعال أقعدُ في الزيادة من الأسماء لتصرُّفها. والأعلامُ من نحو: «مروان» و«قحطان» محمولةٌ عليها في ذلك. وقد كثرت الزيادةُ آخرًا على هذا الحدّ، ولا يُحمَل منه شيءٌ على الأصل إلاّ بدليل. فأمّا «فَيْنانٌ»، فهو من قبيل «عَطْشانَ» في الصفات، يقال: «رجلٌ فَيْنانٌ»، أي: حسنُ الشَّعْر طويلُه. وأمّا «حسّان»، فالقياسُ يقتضي زيادة النون، وأن لا ينصرف حَمْلاً على الأكثر. ويجوز أن يكون مشتقًّا من الحَسن، فتكون النون أصلاً، وينصرف. وكذلك «حِمار قَبان»، الوجهُ أن يكون «فَعْلانَ» ولا ينصرف، ويجوز أن يكون «فَعّالاً» من «قَبَنَ» في الأرض، أي: ذهب فيها، وعلى هذا ينصرف؛ لأنّ النون فيه أصلٌ.

وقد زيدت في أول الفعل، نحو: «نَفْعَلُ» و«انْفَعَلَ»، فـ«نَفْعَل» للمتكلم إذا كان معه غيرُه، فالنونُ في أوّله زائدة للمضارعة. وحروفُ المضارعة أربعةٌ: الهمزة والنون والتاء والياء. وقد كانت حروف المدّ واللين أولى بذلك، إلا أنَّ الألف امتنعت أوّلاً لسكونها، فعُوّض منها الهمزة لِما بينهما من المناسبة والمقاربة على ما سبق.

وكذلك الواو لا تزاد أولاً في حكم التصريف، وقد تقدّم علّةُ ذلك، فعُوّض منها الياء؛ لأنها تُبْدَل منها كثيرًا على ما بيّنا آنِفًا. وأما الياء فأمكن زيادتها أولاً، فزيدت للغيبة، واحتيج إلى حرف رابع، فكانت النونَ؛ لأنها أقربُ حروف الزيادة إلى حروف المدّ واللين. ألا ترى أنّ النون غُنّةٌ في الخَيْشُوم؟ وقد تقدّم ذكر ما بينهما من المناسبة بما أغنى عن إعادته. فلذلك جامعتها في حروف الزيادة، وجُعلت للمتكلّم إذا كان معه غيره؛ لأنها قد استُعملت في غير هذا الموضع للجمع، نحو: «قُمْنا» و«قَعَدْنَا»، وفي جماعة المؤنّث، نحو: «ضَرَبْنَ». فلمّا كانت مزيدة آخرًا للجمع على ما وصفتُ لك، زيدت أوّلاً للجمع؛ لتتناسب زيادتُها أولاً وآخِرًا. وأما زيادتُها للمطاوعة،

(١) الشَّرنْبَث: القبيح الشديد، وقيل: الغليظ الكفَّين. لسان العرب ٢/ ١٦٠ (شربث).

(٢) عصَنْصَر: اسم موضع. لسان العرب ٤/ ٥٨٢ (عصنصر).

نحو: «انفعل»، فذلك من قِبَل أن النون تُناسِب هذا المعنى. ألا ترى أنّ النون حرفٌ غُنّيٌ خفيفٌ فيه سُهولةٌ وامتدادٌ؟ فكانت حاله مناسبة لمعنى السهولة والمطاوعة.

وكذلك إذا حصلت النون ثالثةً حُكم بزيادتها، نحو: «جَحَنْفَلٍ»[١]، و«شَرَنْبثٍ» و«عَصَنْصَرٍ». وإنما حُكم بزيادتها هنا؛ لأنه موضع كثُر زيادتُها فيه، ولم تقم دلالةٌ على أنها أصلٌ؛ لأنها وقعت موقع الألف الزائدة. ألا ترى أنهما قد تعاورتا الكلمةَ الواحدة، وتَعاقبتا عليها في نحو: «شُرابِثٍ» و«شَرَنْبَثٍ» و«جَرَنْفَشٍ» و«جُرافِشٍ»، فالألفُ هنا زائدة لما ذكرناه من أنها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، فكذلك ما وقع موقعها.

وقالوا: «عَرَنْتُنٌ»[٢]، النون فيه زائدة لما ذكرناه. وقد قالوا: «عَرَتُنٌ» بحذف النون، كما قالوا: «دُودِمٌ»[٣]، و«عُلَبِطٌ»، و«هُدَبِدٌ»، فقِسْ على ما جاء من ذلك من نحو: «عَقَنْقَلٍ»[٤]، و«سَجَنجَلٍ»[٥].

وقالوا: «عَرَنْدَدٌ»، وهو الصُّلْب، فالنون فيه زائدة لما ذكرناه من أنه موضعٌ كثرت زيادتها فيه، والدال الأخيرة زائدة أيضًا لما ذكرناه ألحقته بـ«سَفَرْجَل». وأما «عُرُنْدٌ»، فهو الغليظ، يقال: «وَتَرٌ عُرُنْدٌ»، أي: غليظٌ، فالنون فيه زائدة؛ لأنه ليس في الأصول ما هو على مثال «جُعُفْرٍ» بضمّ الجيم والعين وسكون الفاء، ونظيرُه «تُرُنْجٌ»[٦].

وأما الموضع الثاني، فهو أن تقع غير ثالثة، فإنّه لا يُحكَم بزيادتها إلاّ بثَبَت ساكنةً كانت أو متحركة. فمثالُ الساكنة نحو نون «خِنْزَقْرٍ» و«خِنْبَتْرٍ» بمعنى القصير. النونُ فيه أصل؛ لأنها في مقابلة الأصول، ألا تراها بإزاء الراء من «قِرْطَعْبٍ» و«جِرْدَحْلٍ؟» ومثالُ المتحرّكة «جَنَعْدَلٌ»، النون أصل لما ذكرناه، ولأنها بإزاء الفاء من «سَفَرجَلٍ».

وأما «عَنْسَلٌ» ـ وهي الناقة السريعة ـ فلو خُلّينا والقياسَ، لكانت حروفها كلّها أصولاً؛ لأنها بإزاء «جَعْفَرٍ» لكنهم جعلوه مشتقًّا من «عَسَلانِ الذِّئب»، وهو شدّةُ عَدْوه، فكانت زائدة لذلك. وقد ذهب قومٌ إلى أنه مشتقٌّ من لفظ «العنس»، فهي أصلٌ لذلك، واللامُ زائدة. والوجه الأول، وهو رأي سيبويه[٧]، لقوّة المعنى، وكثرة زيادة النون ثانيًا، نحو: «جُنْدُب» و«عُنْصُر».

وأما «عَفَرْنَى» ـ وهو من أسماء الأسد، ووزنه «فَعَلْنَى»، فالنون فيه والألف زائدة، كأنه سُمّي بذلك لشدّته. يقال: «ناقةٌ عَفَرْناةٌ»، أي: قويّة. ويقال: «فلان في عَفَرْنة الحَرّ»،

(١) الجَحَنفل: الغليظ، والغليظ الشفتين. لسان العرب ١١/ ١٠٣ (جحفل).
(٢) العَرَنْتُن: شجر يُدبَغ بعروقه. لسان العرب ١٣/ ٢٨٤ (عرتن).
(٣) الدُّوَدِم: شيء شبه الدم يخرج من السَّمُرة. لسان العرب ١٢/ ١٩٦ (ددم).
(٤) عَقَنْقَل الضبّ: قانصته. لسان العرب ١١/ ٤٦٤ (عقل).
(٥) السَّجَنْجَل: المِرآة، وقِطع الفِضّة وسبائكها. لسان العرب ١١/ ٣٢٧ (سجل).
(٦) التُّرُنْج: شجر حامضه مُسكّن غلمة النساء، ويجلو اللونَ والكلفَ، وقِشره في الثياب يمنع السوس. القاموس المحيط (ترج).
(٧) الكتاب ٤/ ٢٣٦.

أي: في شدّته، والنون والألف للإلحاق بـ«سَفرجل».

وأمّا «بُلَهْنِيَةٌ» بمعنى العيش الناعم، يقال: «فلانٌ في بلهنيةٍ من العيش»، أي: في سَعَةٍ، والألفُ والنون زائدتان للإلحاق بـ«قُذَعْمِلٍ». وإنما صارت الألف ياءً للكسرة قبلها، ودلّ على زيادة الألف والنون قولهم: «عيشٌ أَبْلَهُ»، أي: قليلُ الغُموم.

وأما «خَنفَقِيقٌ» وهي الداهية، وهي أيضًا خفيفة من النساء ـ النون فيه زائدة؛ لأنه من «خفق يخفِق»، وهو ملحقٌ بـ«عَرْطَليل»[1].

نون الاثنين

هي نون المثنى.

انظر: النون، الرقم ٦.

النون الأصليّة

هي النون التي من أصل الكلمة.

انظر: النون، الرقم ٢.

نون الأفعال الخمسة

انظر: النون، الرقم ٥.

النون التي هي بَدَل من حرف آخر

انظر: النون، الرقم ٩.

النون التي هي حرف مضارِعة

انظر: النون، الرقم ١.

النون التي هي علامة الرفع

انظر: النون، الرقم ٥.

النون التي هي من بنية الكلمة

انظر: النون، الرقم ٢.

نون الإناث

انظر: النون، الرقم ٣.

نون التَّثْنية

انظر: النون، الرقم ٦.

نون التّنوين

انظر: النون، الرقم ٧.

نون التَّوْكيد

انظر: النون، الرقم ٤.

نون التَّوْكيد الثقيلة

انظر: النون، الرقم ٤.

نون التَّوْكيد الخفيفة

انظر: النون، الرقم ٤.

نون التَّوْكيد غير المُباشَرَة

هي نون التوكيد التي فُصِل بينها وبين الفعل المضارع أو الأمر ألف التثنية، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة. نحو: «أَتكْتُبانِّ؟» و«اكْتُبانِّ»، و«أَتكْتُبُنَّ»؟ و«اكْتُبُنَّ»، و«أَتكْتَبِنَّ؟» و«اكْتُبِنَّ».

وإذا اتصلت نون التوكيد بالفعل المضارع اتصالاً غير مباشر يبقى معربًا، فيرفع بثبوت النون في حالة الرفع، وبحذفها في حالتي النصب والجرّ.

تنبيه: يكون الفاصل بين نون التوكيد والفعل لفظيًا (مذكورًا)، نحو: «اكتُبانِّ»، أو تقديريًا (غير ملفوظ به)، نحو: «أَتكْتُبُنَّ؟»

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٣٣٤ـ ٣٣٦. والعَرْطليل: الطويل، وقيل: الغليظ. لسان العرب ١١/ ٤٣٩ (عرطل).

(الأصل: أتكْتُبونَّ؟»)، و«اكتُبُنَّ» (الأصل: اكتبونَّ)، و«أتَكْتُبِنَّ؟» (الأصل أتكْتُبِينَّ؟»)، و«اكْتُبِنَّ» (الأصل: اكتُبِينَّ).

نون التَّوْكيد المُباشَرَة

هي نون التوكيد المُتَّصِلة بالفعل المضارع أو الأمر من دون فاصل بينهما، نحو: «لتدرُسَنَّ جيِّدًا» و«ادرُسَنَّ جيّدًا». والفعل المضارع الذي تَتَّصل به نون التوكيد اتصالاً مباشرًا يكون مبنيًا.

وانظر: الفعل المضارع، ونون التوكيد غير المباشرة.

النّون الثَّقيلة

هي نون التوكيد الثقيلة.

انظر: النون، الرقم ٤.

نون الجَمْع

هي نون جمع المذكّر السالم.

انظر: النون، الرقم ٦.

نون جمع المؤنَّث

هي نون الإناث.

انظر: النون، الرقم ٣.

نون جَمْع المُذكَّر السالِم

انظر: النون، الرقم ٦.

النون الخَفِيَة

هي نون التوكيد الخفيفة.

انظر: النون، الرقم ٤.

النّون الخفيفة

هي نون التوكيد الخفيفة.

انظر: النون، الرقم ٤.

نون الرَّفْع

هي النون التي هي علامة الرفع.

انظر: النون، الرقم ٥.

النّون الزائدة

هي النون المزيدة على أصل الكلمة لغرض من أغراض الزيادة، نحو نون «رعْشَن» (الجبان)، ونون «نكتب».

نون العَظَمة

هي نون الفعل المضارع المسند إلى المتكلِّم المفرد المُعَظِّم نفسه، نحو: «نحنُ، رئيس الجمهوريّة، نرسمُ ما يلي...».

نون العِماد

هي نون الوقاية، وسمِّيت بذلك؛ لأنها دِعامة وجود كسرة في آخر الفعل عند إسناده إلى ياء المتكلِّم، نحو نون «كافأني».

انظر: النون، الرقم ٨.

نون الفعل المُضارع

انظر: النون، الرقم ١.

النون المُؤَكِّدة

هي نون التوكيد.

انظر: النون، الرقم ٤.

نون المُؤَنَّث

هي نون الإناث.

انظر: النون، الرقم ٣.

النون المبدَلة من حرف آخر

انظر: النون، الرقم ٩.

نون المُثَنّى

انظر: النون، الرقم ٦.

نون المضارع

انظر: النون، الرقم ١.

نون المُضارِعة

انظر: النون، الرقم ١.

النون المُضارِعة لألف التأنيث

هي النون الزائدة، التي في آخر الكلمات التي على وزن «فَعْلان» الذي مؤنَّثه «فَعْلى»، نحو: «غَضْبان»، والتي في الأعلام، نحو: «سفيان».

نون النِّسْوة

انظر: النون، الرقم ٣.

نون الوِقاية

انظر: النون، الرقم ٨.

النون (حذفها من «إنّ» وأخواتها النونيّات إذا اتّصل بها الضمير «نا»)

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة حذف النون من «إنّ» وأخواتها النونيّات (أنَّ، كأنَّ، لكنَّ) إذا اتّصل بها الضمير «نا»[1].

نـا

ضمير متَّصل مشترك بين الرفع، والنصب، والجرّ، مبنيّ على السكون في محل:

١ ـ رفع فاعل، وذلك إذا اتصل بالفعل الماضي المعلوم، نحو: «درسْنا الدرسَ».

٢ ـ رفع نائب فاعل، إذا اتصل بالفعل الماضي المبنيّ للمجهول، نحو: «كوفئْنا على اجتهادنا».

٣ ـ نصب مفعول به إذا اتصل بالماضي، (وتُميَّز هذه الحالة من الحالة الأولى، بعدم بناء الماضي على السكون)، أو اتصل بالفعل المضارع، أو الأمر، نحو: «كافأَنا، يُكافئُنا، كافِئْنا».

٤ ـ جرّ بحرف الجرّ، إذا اتصل بحرف الجرّ، نحو: «مَرَّ زيدٌ بنا».

٥ ـ جرّ بالإضافة، إذا اتصل باسم، نحو: «حضَرَ معلِّمنا».

٦ ـ رفع اسم الفعل الناقص، إذا اتصل بهذا الفعل، نحو: «كنّا مسافرين».

٧ ـ نصب اسم الأحرف المشبَّهة بالفعل، نحو: «إنّنا مجتهدون». ويجمع أحوالها: الرفع، والنصب، والجر، الآية: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَـٰنِ﴾ [آل عِمران: الآية ١٩٣]. («ربَّنا»: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «نا»: ضمير متصل مبنيّ على السكون في محل جرّ مضاف إليه. «إنَّنا»: إنَّ: حرف توكيد ونصب، مبنيّ على الفتح، لا محل له من الإعراب. «نا»: ضمير متصل مبنيّ على السكون في محل نصب اسم «إنَّ». «سمعنا»: فعل ماض مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك. «نا»: ضمير متصل مبنيّ على السكون في محل رفع فاعل. وجملة «سمعنا» في محل نصب خبر «إنَّ». وجملة: «إنّنا سمعنا» استئنافيَّة لا محل لها من الإعراب...).

---

(١) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٦.

نائب «رُبَّ»

هو واو «ربَّ».

انظر: الواو، الرقم ٧.

نائب الضَّمّ

هو ما ينوب عن الضمّ في حالة الرفع، ويكون هذا النائب:

- ألفًا في المثنى والملحق به.
- واوًا في جمع المذكر السالم والملحق به، والأسماء الستّة.
- ثبوت النون في الأفعال الخمسة.

انظر كلًّا في مادّته.

نائب الظَّرْف

انظر: الظرف، الرقم ٣.

النائب عن «رُبَّ»

هو ما يُبقي عمل «رُبَّ» ومعناها بعد حذفها، ويشمل الواو (وهي الأكثر استعمالاً)، والفاء، و«بَلْ».

انظر: ربَّ.

النائب عن الفاعِل

انظر: نائب الفاعِل.

النائب عن المصدر

هو ما ينوب عن المصدر الواقع مفعولاً مطلقًا، فيعطى حكمه في كونه منصوبًا على أنه مفعول مطلق.

انظر: المفعول المطلق.

النائب عن المفعول فيه

انظر: نائب المفعول فيه.

النائب عن المفعول المطلق

انظر: نائب المفعول المطلق.

النائب عن النائب عن الظرف

هو اسم العين المنصوب، الذي كان مضافًا إليه، فَحَلَّ محلّ مصدر كان نائب ظرف مضافًا إلى هذا الاسم، نحو: «لن أخونَ وطني النيِّرَين» (أي: مدّة طلوع الشمس والقمر)، فالأصل: لن أخون وطني مدّة طلوع النيِّرَين، فحُذف الظرف «مدّة»، وقام المصدرُ المضاف «طلوع» مكانه، ثم حُذف هذا المصدر، وحلّ محلّه المضاف إليه «النيِّرين».

نائب الفاعل[1]

١ ـ تعريفه: هو اسم مرفوع قُدِّم عليه فعل مجهول أو شبهه، وأُسند إليه، نحو: «أُكرِمَ الضَّيفُ».

٢ ـ أسباب حذف الفاعل: يُحذف الفاعل إمّا للعِلْم به، فلا تكون هناك حاجة لذكره، نحو: «خُلِقَ الإنسانُ»، وإمّا للجهل به، فلا يُمكننا تعيينه، نحو: «سُرِقَ البيتُ»، وإما للرغبة في إخفائه[2]، نحو: «قُتِلَ اللصّ».

---

(١) ويُسمّيه سيبويه وكثيرون غيره «المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله»، والتسمية الأولى «نائب الفاعل» أفضل؛ لأنها أخصر، ولأنَّ نائب الفاعل قد يكون مفعولاً به في أصله أو غير مفعول به، كالمصدر والظرف والمجرور بحرف الجرّ كما سيجيء.

(٢) وتكون هذه الرغبة إمّا للإبهام، كأن تَعرف الفاعل ولكنّك لا تريد إظهاره، وإمّا للخوف من الفاعل، نحو: «قُتِلَ الرجلُ» (إذا عرفتَ القاتل ولم تُرد ذكره خوفًا منه)، وإما لأنه لا يتعلّق بذكره فائدة، نحو الآية: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦].

٣ ـ ما ينوب عن الفاعل: ينوب عن الفاعل بعد حذفه أربعة أشياء:

أ ـ المفعول به[1]، نحو: «كوفِىءَ المجتهدُ»، والأصل: «كافأ المعلِّمُ المجتهدَ».

ب ـ المجرور بحرف الجر، نحو الآية: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٤٩].

جـ ـ الظرف المتصرِّف المختص، نحو: «صِيمَ رمضانُ».

د ـ المصدر المتصرِّف المختص، نحو الآية: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحاقّة: الآية ١٣].

٤ ـ أحكام نائب الفاعل وأقسامه: كل ما للفاعل من أحكام وأقسام هو لنائب الفاعل أيضًا. فيجب أن يُرفَع، وأن يكون بعد المسند، وأن يؤنَّث فعله إن كان مؤنَّثًا، وأن يكون فعله موحَّدًا وإن كان هو مثنًّى أو مجموعًا، ويجوز حذف فعله لقرينة دالّة عليه. ونائبِ الفاعل، كالفاعل أيضًا، ثلاثة أقسام: صريح، نحو: «سُرِقَ البيتُ»، وضمير، نحو: «أُكرِمتُ»، ومؤوَّل، نحو: «يُحْمَدُ أن تجتهدوا»، والتأويل: «يُحْمَدُ اجتهادُكم».

٥ ـ النائب عن الفاعل إذا تعدّى الفعل إلى أكثر من مفعول واحد: إذا تعدّى الفعل إلى أكثر من مفعول واحد، ناب المفعول الأوَّل مناب الفاعل؛ لأنَّه شبيه بالفاعل، ورتبته التقديم، نحو: «أُعْطِيَ زيدٌ دينارًا». والأصل: «أعطيتُ زيدًا دينارًا».

٦ ـ ملحوظتان:

أ ـ ورد عن العرب أفعال ماضية تشتهر بأنها ملازمة للبناء للمجهول سماعًا عن أكثر قبائلهم، ولذلك يُعربون المرفوع بها فاعلًا، وليس نائب فاعل[2] ومن أشهرها: هُزِل، دُهِش، شُدِهَ، شُغِف بكذا، أُولع به، استُهتِر به، أُغرِيَ به، أُغرِم به، أُهرِع، هُرِعَ، عُنيَ بكذا، حُمَّ فلان، أُغمِيَ عليه، امتُقِعَ لونُه... ومضارع هذه الأفعال مقصور على السماع، نحو: «يُهرَع، يُعْنَى، يولَعُ، يُسْتَهْتَر»... واستعمال الأفعال السابقة بصيغة المعلوم صحيح فصيح كما بيَّن بعضُ المحقِّقين. وانظر قائمة هذه الأفعال في «الفعل المجهول»، الرقم ٣.

---

(١) إن المفعول به ـ إذا وُجِد ـ أولى من غيره بالنيابة لكون الفعل أشدّ طلبًا له من سواه. ولكن قد ينوب المجرور بحرف الجرّ مع وجود المفعول به الصريح، وذلك قليل نادر، كقول الشاعر (من الرجز):

لَمْ يُعْنَ بالعَلْياءِ إلاّ سَيِّدًا ... ولا شَفى ذا الغَيِّ إلاّ ذو هُدى

(«بالعلياء» الباء حرف جرّ متعلّق بـ«يُعْن». «العلياء» اسم مجرور بالباء لفظًا مرفوع محلًا على أنه نائب فاعل لـ«يعنَ». «سيِّدًا» مفعول به منصوب بالفتحة).

(٢) «لما» ظرف زمان خافض لشرطه متعلّق بجوابه مبنيّ في محل نصب على الظرفية. «سُقِطَ» فعل ماضٍ للمجهول مبنيّ. «في» حرف جرّ متعلّق بـ«سُقِطَ». «أيديهم» اسم مجرور لفظًا بالكسرة المقدّرة على الياء للثقل، مرفوع محلًا على أنه نائب فاعل لـ«سُقِطَ». و«هم» ضمير متّصل مبنيّ في محل جرّ بالإضافة. وجملة «سُقِطَ» في محل جرّ بالإضافة. والجدير بالملاحظة هنا أن نائب الفاعل إذا كان جارًا ومجرورًا، يلزم تذكير فعله سواء أكان مذكّرًا، نحو: «مُرَّ بالبستان»، أم مؤنّثًا، نحو: «مُرَّ بالمدينة»، وحينئذ يجوز تقديمه على الفعل لمجيئه على صورة الفضلة، نحو: «بالبستان مُرَّ» و«بالمدينة مُرَّ».

(٣) إلاّ إذا كان المبنيّ للمجهول لازمًا غيرَ رافع الاسم بعده، نحو: «سُقط في يد المتسرّع» (بمعنى: ندم)، فشبه الجملة نائب فاعل، وليس بفاعل؛ لأن الفاعل لا يكون شبه جملة.

ب ـ قال ابن مالك في ألفيّته:

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ
فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ
فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ
بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ
وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا
كَيَنْتَحِي الْمَقُولُ فِيهِ يُنْتَحَى
وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ
كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلا مُنَازَعَهْ
وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ
كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي
وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَا ثُلاثِيٍّ أُعِلّ
عَيْنًا وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ
وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ
وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ
وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي
فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي
وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ
أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي
وَلا يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِي إِنْ وُجِدْ
فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ به وقَدْ يَرِدْ
وبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ
بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ
فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ
وَلا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ
ومَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا
بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

نائب الفاعل السادّ مَسَدّ الخَبَر

هو نائب الفاعل لاسم المفعول الذي يدلّ على الخبر ويُغْني عنه، وذلك إذا كان اسم المفعول مبتدأ مُخالِفًا لما بعده تثنيةً وجمعًا[(١)]، معتمِدًا على نفي أو استفهام، نحو: «ما معذورٌ الراسبان»[(٢)]، و«هل معذور الراسبون؟»[(٣)].

نائب الفتحة

هو ما ينوب عن الفتحة في حالة النصب، ويكون:

ـ ياءً في المثنى والملحق به وجمع المذكّر السالم والملحق به.

ـ ألفًا في الأسماء الستّة.

ـ كسرةً في جمع المؤنث السالم.

ـ حذف النون في الأفعال الخمسة.

انظر كلًّا في مادّته.

نائب الكَسْرة

هو ما ينوب عن الكسرة في حالة الجرّ، ويكون:

ـ ياء في المثنى والملحق به وجمع المذكَّر السالم والملحق به والأسماء الستّة.

ـ فتحة في الممنوع من الصرف.

انظر كلًّا في مادّته.

نائب المصْدَر

انظر: النائب عن المصدر.

(١) أما إذا طابقه في الإفراد، نحو: «ما معذور الراسبُ» فإنه يجوز إعرابه (أي: الراسب) نائب فاعل سدّ مسَدّ الخبر، أو مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة.

(٢) «الراسبان»: نائب فاعل «معذور» مرفوع بالألف لأنه مثنى.

(٣) «الراسبون»: نائب فاعل «معذور» مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم.

نائب المفعول فيه

يُعرب بعضُ مؤلِّفي الكتب المدرسيّة في لبنان ما ينوب عن الظرف نائب مفعول فيه. ولا نرى حاجةً لزيادة هذا المصطلح على مصطلحات النحو العربي التي تُعَدّ بالآلاف، فكلُّ ما ينوب عن الظرف يُعرب مفعولاً فيه.

نائب المَفْعول المُطْلَق

يُعرب بعض مؤلفي الكتب المدرسيّة في لبنان وسوريا كلّ ما ينوب عن المصدر في باب المفعول المطلق، نحو كلمة «كل» في قولك: «أكرمتك كلَّ الإكرام»، أو العدد في نحو: «كافأتُ المجتهدَ خمسَ مكافآت»، أو الصفة في نحو: «أكرمتُ المجتهدَ أحْسَنَ إكرام»... يُعربونه نائب مفعول مطلق. والواقع أنه ليس في النحو العربي هذا المصطلح، فلماذا زيادته، وعندنا آلاف المصطلحات النحوية والصرفية التي يعجز عن حفظها الأساتذة المختصون باللغة العربية، فما بالك بالطلاب؟ إنّ كلّ ما ينوب عن المصدر في باب المفعول المطلق يُعرب مفعولاً مطلقًا لا غير.

النائب عن مناب الفاعِل

هو نائب الفاعل.

انظر: نائب الفاعل.

نأتي

كلمة تجمع حروف المضارعة.

نابغة بن إبراهيم
(... / ... ـ ٣١٣هـ/ ٩٢٥م)

نابغة بن إبراهيم بن عبد الواحد الإلبيري اليحصبي. كان حافظًا للّغة والنحو، وإمامًا في الفُتيا وعقد الشروط، كاتبًا. روى عن أبي صالح أيوب بن سليمان، وسعيد بن حمير. مات سنة ٣١٣هـ، وقيل: سنة ٣٢٠هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣١٠).

ناجي بن عبد الواحد، أبو سلامة
(... / ... ـ بعد ٧٢٠هـ/ ١٣٢٠م)

ناجي بن عبد الواحد الطراح، أبو سلامة. قرأ على أبي عبد الله محمد بن عبد الله القَيْسيّ بن العطّار. من مؤلفاته: «شرح قصيدة حازم» في النحو في مجلدة. كان حيًّا سنة ٧٢٠هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣١٠).

النادِر والبارد

النادر، في اللغة، اسم فاعل من «نَدَرَ»، وندرَ الشيءُ: قلَّ وجوده. وهو، في البلاغة، الكلام «الذي يستفزّ القلب، ويحمي المزاج في استحسانه، والبارد ضدّ ذلك»[1]. ومن البارد قول أبي العتاهية (من المديد):

مـاتَ والـلّـهِ سـعـيـدُ بـنُ وهْـبِ
رَحِـمَ الـلّـهُ سـعـيـدَ بـنَ وَهْـبِ
يـا أبـا عُـثْـمـانَ أبْـكَـيْـتَ عـيـنـي
يـا أبـا عُـثْـمـانَ أوْجَـعْـتَ قَـلْـبـي

نادِرًا

تعرب في نحو: «يزورُنا زيدٌ نادِرًا»، مفعولاً فيه منصوبًا بالفتحة الظاهرة.

النَاسِخ

الناسِخ، في اللغة، اسم فاعل من «نَسَخَ».

(١) البديع في نقد الشعر. ص ١٦٠.

ونَسَخَ الشيءَ: أزاله، أو أبطله وأقام في موضعه شيئًا آخر.

وهو، في النحو، كلمة تدخل على الجملة الاسميَّة فتنسخ (أي: تُغيِّر) حكمها في المعنى والإعراب. والنواسخ ستّ فئات: كان وأخواتها، إنَّ وأخواتها، كاد وأخواتها، لا النافية للجنس، ليس وأخواتها، وظنّ وأخواتها.

انظر كلًّا في مادّته.

للتوسّع انظر:

- الأفعال الناسخة الداخلة على المبتدأ والخبر وآراء النحويين فيها. صفاء محمد علي الجلبي. جامعة بغداد، ١٩٧٢م.

- النواسخ في كتاب سيبويه. حسام سعيد النعيمي. جامعة القاهرة، ١٩٦٧م.

الناشىء الأكبر

= عبد الله بن محمد (٢٩٣هـ/ ٩٠٥م).

الناصِب

الناصب، في اللغة، اسم فاعل من «نَصَبَ». ونَصَب الشيءَ: وضَعه وأثبَتَه، أو رفعه وأقامه، ونصبَ الكلمةَ: تلفَّظ بها منصوبةً. وهو، في النحو، ما يعمل النصب في الاسم، أو في الفعل.

انظر: النصب.

الناصبة

مؤنث «الناصب».

انظر: الناصِب.

ناصر بن أحمد الخَوييّ

(.../ ....- ٥٠٧هـ/ ١١١٤م)

ناصر بن أحمد بن بكر الخُوَيّيّ، أبو القاسم. وُلد في خُوَيّ (إحدى مدن أذربيجان). كان نحويًّا مبرّزًا في بلده. أدركه أبو طاهر السلفي نزيل الإسكندرية، وروى عنه. أخذ ناصر عن شيوخ بغداد مثل: أبي الحسين بن النقور، وأبي القاسم بن البسريّ. وقرأ العربيّة على أبي الطاهر الشيرازي ببلده خُوَيّ.

له مصنّفات عدّة، منها: «شرح اللّمع»، و«تسمية الأشياء». وليَ قضاء خُوَيّ مدّة. وكان شيخ الأدب بديار أذربيجان. وكانت الرحلة إليه والقراءة عليه. مات سنة ٥٠٧هـ، وصلّى عليه القاضي أبو بكر يحيى بن إبراهيم الكلّي بالجامع بثغر سلْماس، يوم الجمعة بعد فراغ الخطيب من الخطبة والصلاة، وصلّى بصلاة مَنْ حضر الجمعة وصعد منبر وعظه. وقرأ القارىء: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ [الرّعد: الآية ٤١]، وذكر أن المراد بنقصان الأرض من أطرافها موتُ العلماء، وأورد من حسن سيرته ما أبكى الناس.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٤١-٣٤٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٠؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢١١-٢١٢؛ والأعلام ٧/ ٣٤٧).

ناصر الدين البكري

= محمد بن عوض بن سلطان (٧٠٠هـ/ ١٣٠٠م - ٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م).

ناصر بن عبد السيّد، أبو الفتح بن أبي المكارم

(٥٣٨هـ/ ١١٤٤م- ٦١٠هـ/ ١٢١٣م)

ناصر بن عبد السيد بن علي، أبو الفتح بن أبي المكارم المطرّزي الخوارزمي. كان عالمًا

بالنحو واللغة والعربيّة والشعر وأنواع الأدب. من أهل خوارزم، قرأ بها على أبيه، وعلى أبي المؤيّد الموفق بن أحمد. صنّف مصنّفات عدّة في علم العربية. دخل بغداد سنة ٦٠١هـ، وحدّث بشيء من مصنفاته بها. كان حنفي المذهب، داعية إلى الاعتزال. له شعر.

من مؤلفاته: «المصباح» في النحو، و«المغرب» في غريب ألفاظ الفقهاء، و«المعرب في شرح المغرب»، و«شرح مقامات الحريري»، و«الإقناع» في اللغة، و«المقدمة المطرزية» في النحو، و«مختصر إصلاح المنطق». ولقّب خليفة الزمخشري.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٣٩ـ ٣٤٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١١؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢١٢ـ ٢١٣؛ ووفيات الأعيان ٥/ ٣٦٩ـ ٣٧١؛ والأعلام ٣٤٨/٧).

ناصر بن محمّد، أبو منصور البركيّ

(٤٣٧هـ/ ١٠٤٥م ـ ٤٦٨هـ/ ١٠٧٦م)

ناصر بن محمد بن علي، أبو منصور البركيّ. كان عالمًا باللغة. كتب اللغة والعربيّة، وسمع الناس بقراءته. توفي في ريعان الشباب. نسخ بخطه كتاب «الجمهرة» لابن دُريد، فكان في غاية الصحة والجودة والضبط. ابتاعها عبد العزيز بن هلال الطّلبيري (من طلبيرة، مدينة بالأندلس) من همذان، من بيت أبي العلاء الحافظ الهمذاني، وأحضرها إلى حلب، ونقلها إلى دمشق ومات، فبيعت في تركته.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٤٠).

ناظر الجيش

= محمد بن يوسف بن أحمد (٦٩٧هـ/ ١٢٩٨م ـ ٧٧٨هـ/ ١٣٧٧م).

ابن الناظر النحويّ

= الحسين بن عبد العزيز (٦٧٩هـ/ ١٢٨٠م).

ابن الناظم

= محمد بن محمد بن عبد الله (.../ ... ـ ٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م).

الناظِم

هو من ينظِم الشعر.

انظر: الشعر.

نافع

= سعيد بن محمد (.../ ...ـ.../ ...).

ناقَشَ المسألةَ أو دَرَسَها أو بَحَثَها

يُخطِّىء بعضُ الباحثين من يقول «ناقش فلان المسألة»، بحجَّة أنّ الفعل «ناقش» لم يرد عن العرب بمعنى «درس» أو «بَحَث»[١].

ولكن أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة أن نستعمل كلمة «ناقش» بمعنى «بَحَثَ»، وقال: «إنّ هذا المعنى مولَّد»[٢].

الناقِص

الناقص، في اللغة، اسم فاعل من «نَقَصَ». ونَقَصَ الشّيءُ: قَلَّ. وهو، في النحو، الفعل الناقِص.

(١) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة. ص ٢٥٨.

(٢) المعجم الوسيط، مادة (ن ق ش).

انظر: الفعل الناقص.

الناقِص الواويّ

هو الفعل الذي لامه واو، نحو: «شدا» (يشدو).

الناقِص اليائيّ

هو الفعل الذي لامه ياء، نحو: «بكى» (يبكي).

الناقصة

مؤنث «الناقص».

انظر: الناقص.

ابن ناقيا

= عبد الله بن محمد بن الحسين (٤٨٥هـ/ ١٠٩٢م).

ناهِيكَ

يقال: «ناهيك بكذا»، أي: حسبُك وكافيك بكذا، نحو: «ناهيك بدين الله»، أي: دين الله كافيك عن طلب غيره. («ناهيك»: خبر مقدَّم مرفوع بالضمّة المقدَّرة على الياء للثقل، وهو مضاف، والكاف ضمير متّصل مبنيّ على الفتح في محل جرّ بالإضافة. «بدين»: الباء حرف جرّ زائد مبنيّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب. «دين»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخَّر، وهو مضاف. «الله»: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة)، ونحو: «هذا عبد الله ناهيكَ من رجل» («ناهيك»: حال منصوبة بالفتحة)، ونحو: «هذا رجل ناهيك مِن رجل» («ناهيك»: نعت مرفوع. «رجل»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على التمييز).

وتتعدّى ناهيك بالباء، وبـ«مِنْ».

نأيت

كلمة تجمع حروف المضارعة.

نبا بن محمَّد، أبو البيان

(... / ...ـ ٥٥١هـ/ ١١٥٦م)

نبا بن محمد بن محفوظ، الشيخ أبو البيان القرشي الدمشقي، المعروف بابن الحورانيّ. كان إمامًا في اللغة، فقيهًا زاهدًا، عابدًا ورعًا. شيخ الطريقة البيانيّة. له شعر كثير حسن، ومؤلفات كثيرة. سمع أبا الحسن بن الموازينيّ، وسمع منه القاضي أسعد بن المنجّى. صحب الشيخ أرسلان الدّمشقيّ الصوفيّ ولزمه، وكان ينفرد به.

من مصنّفاته: منظومة في «الصّاد والضّاد»، ومنظومة في تعزيز أبيات الحريري. توفي بدمشق سنة ٥٥١هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣١٢؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢١٣ـ ٢١٤؛ والأعلام ٨/ ٦).

نَبَّأَ

فعل ينصب ثلاثة مفاعيل، أصل الأوّل اسم ظاهر أو ضمير، والثاني والثالث مبتدأ وخبر، نحو: «نَبَّأْتُ المعلِّمَ الخبرَ صادقًا». وقد تسدّ «أنّ» واسمها وخبرها مسدّ المفعولين: الثاني والثالث، نحو: «نبّأتُ المعلِّمَ أنّ أخي مريضٌ» (المصدر المؤوّل من: «أنّ أخي مريض» في محلّ نصب سدّ مسدّ مفعوليها: الثاني والثالث). وانظر: أعلم، وأرى، وأخواتهما.

النَّبات

من الموضوعات الصغيرة التي كتب فيها

علماؤنا المتقدِّمون، ومنهم أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٤هـ)، والأصمعيّ (ت ٢١٦هـ)، وأبو حنيفة الدينوري (ت ٢٨٠هـ) وغيرهم[١].

النباح

= صالح بن إسحاق (٢٢٥هـ/ ٨٣٩م).

النُّبْذة

لا تقلْ: «قرأ نَبْذَةً من الكِتاب»، بل قُلْ: «قرأ نُبْذَةً (بضمّ النون) من الكتاب»؛ لأنّ «النَّبْذة» هي الناحية، و«النُّبْذة» هي القطعة من الشّيء.

النَّبْر

النَّبْر، في اللغة، مصدر «نَبَرَ». ونَبَرَ الشَّيء: رفَعَه. وهو، في الاصطلاح اللغوي، النُّطق بالهمزة.

انظر: الهمزة، الرقم ٢٧.

النَّبْرة

النَّبْرة، في اللغة، هي كلّ مرتفِع من شيء. وهي، في الاصطلاح اللغويّ، الهَمْزة.

انظر: الهمزة.

النَّبَز

النَّبَز، في اللغة، هو اللَّقَب المُشْعِر بِذَمّ. وهو، في النحو، اللَّقَب.

انظر: اللَّقَب.

النَّبطيّة

لغة آرامية تكلَّم بها الأنباط، وهم قبائل عربية أنشأت في أراضي المملكة الأردنية الهاشميّة الحاليّة، مملكة ازدهرت في الفترة الممتدّة من القرن الرابع قبل الميلاد إلى القرن الأول للميلاد، وكانت عاصمتها سلْع أو البتراء. ومن الخط النبطي الذي امتازت حروفه باتصال بعضها ببعض، أخذ العرب حروفهم.

النُّتْفة

هي القطعة الشّعرية المؤلّفة من بيتين فقط. ومن نتفات العباس بن الأحنف قوله (من البسيط):

أَتَأْذَنُونَ لِصَبٍّ في زِيارَتِكُمْ فَعِنْدَكُمْ شَهَواتُ السَّمْعِ والبَصَرِ
لا يُضْمِرُ السُّوءَ إنْ طالَ الجلوسُ بِهِ عفُّ الضَّمِيرِ، ولكِنْ فاسِقُ النَّظَرِ

ومن نتفات أبي فراس الحمداني قوله (من الكامل):

يا مَنْ يلومُ على هَواهُ جَهالَةً انْظُرْ إلى تِلْكَ السَّوالِفِ وَاعْذُرِ
حَسُنَتْ، وطالَ نَسيمُها، فكأنّها مِسْكٌ تساقَطَ فوقَ وَرْدٍ أحْمَرِ

النُّتوءات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استخدام هذه الكلمة[٢].

---

(١) انظر: الفهرست للنديم ص ١٥٨ من الفهارس؛ وانظر: «جولة لغوية في كتاب النبات». عبد القادر المغربي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٢٩ (١٩٥٤م)، ٣/ ٣٧٤-٣٨٦، ٤/ ٥٣٧-٥٤٣؛ والمجلد ٣٠ (١٩٥٥م)، ١/ ٤٢-٥٠.

(٢) في أصول اللغة ٢/ ٥٩-٦٠.

النَّثْر

النَّثْر، في اللغة، مصدر «نَثَرَ». ونَثَرَ الشيءَ: رَماه مُتَفَرِّقًا. وهو، في الاصطلاح اللغويّ، ما يقابل النَّظْم، أي: الكلام المُرسَل الذي لا يُقيّده وزن أو قافية.

نَجاءِ

اسم فعل أمر مبني على الفتح بمعنى أَسْرِعْ، فاعله مستتر وجوبًا: أنت، وقد تدخله كافَ الخطاب (النَّجاءَكَ)، ويتصرف بحسب المخاطب، ويُعرب مع حرف الخطاب كلمة واحدة، ويُبنى بحسب حركته الأخيرة، ويُقَدَّر الفاعل بحسب المخاطب، والمشهور فيه (النَّجاءَ) بدون حرف الخطاب. تقول: «النَّجاءَ إلى أهلك»، بمعنى: أَسْرِعْ إليهم.

النجار

= محمد بن علي (١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م - ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م).

ابن النجار

= محمد بن جعفر بن محمد (٣٠٣هـ/ ٩١٥م - ٤٠٣هـ/ ١٠١١م).

النَّجاري

= محمد بن مصطفى بن محمد (.../ ...- ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م).

نجبة بن يحيى، أبو الحسن الإشبيلي

(نحو ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م - ٥٩١هـ/ ١١٩٥م)

نجبة بن يحيى بن خلف، الأستاذ أبو الحسن الرُّعيني الإشبيلي. كان نحويًا بارعًا، مقرئًا فاضلًا، تلا على شُريح وأبي العباس بن عيشون، وروى عنهما، وعن ابن العربي، وابن طاهر. تصدّر لإقراء النحو والقرآن بإشبيلية، وتونس، ومرّاكش، فاستفاد منه خلق كثير، وآخر أصحابه أبو الخطاب بن خليل. كانت له منزلة كبيرة عند الملوك.

(بغية الوعاة ٢/ ٣١٢)

ابن نجدة

= محمد بن الحسين بن محمد (.../ ...-.../ ...).

النَّجْر

النَّجْر، في اللغة، مصدر «نَجَرَ». ونَجَرَ الخَشَبَ: نَحَتَه وسوّاه. وهو، في اصطلاح الخليل، الضمّة التي تقع في آخر الأسماء المنصرِفة غير المنوّنة، نحو ضمة «الرجل» في قولك: «جاء الرجلُ».

نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادِف والمتوارِد

معجم في علم المعاني لإبراهيم اليازجي (١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م - ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م). رتب اليازجي موضوعات كتابه في اثني عشر بابًا فرّع كلًّا منها إلى فصول، وجمع في كل فصل منها ألفاظه وتعابيره المترادفة. وكان ينوي إخراجه في ثلاثة أجزاء، إلاّ أن المرض منعه من إكمال الجزء الثالث.

قال اليازجي في مقدمة كتابه: «نَسَقتُ ما جَمَعتُه من ذلك في هذا الكتاب، ورتّبته على المعاني دون الألفاظ لتسهل إصابة الغَرَض منه على الطُلاّب، وجَعَلتُ مَدار الكلام فيه على الإنسان وما يتعلّق به من الصِفات والأفعال، وما يَكتَنِفه من الأشياء ويَعرِض له من الشؤون والأحوال، ووصف ما يَجِده في مُزاوَلة الأمور ومُعالجة الأشياء، وما يَنتظِم به حال مُجتمعِه

من أحكام السياسة والقَضاء، إلى غير ذلك من المعاني التي تَعرِض في طريق القَلَم أو يَحُوم حولَها طائر الفِكر، مما يتمثل لخاطر المنشىء وفَهم المعرِّب وتتناوَله أغراض الكِتابة والشِّعر. وقد استكثرتُ لكل واحد من تلك المعاني ما استَطَعت من القوالب، ولم أتجاوز في تخيُّرها الفصيح المأنوس من كل ما يَجُوز استعماله للكاتب، بحيث يَجِد الطالب منها ما شاء من مُفرَد ومركَّب وحقيقة ومجاز. وكلها طالعة من مَلْبَسَي الرِقّة والجَزالة في أبهى طِراز. وقسمتها إلى اثني عشر بابًا تَنطوِي تحتها أغراض الكتاب. وكل باب منها يتفرَّع إلى عدَّة فصول، وهذه سِياقة الأبواب:

ـ الباب الأول: في الخَلق وذِكر أحوال الفِطرة، وما يتَّصل بها.

ـ الباب الثاني: في وَصف الغَرائز والمَلَكات، وما يأخُذ مأخَذها ويُضاف إليها.

ـ الباب الثالث: في الأحوال الطبيعية، وما يتَّصِل بها ويُذكر معها.

ـ الباب الرابع: في حَرَكات النفس وانفِعالاتها وما يَلحَق بذلك.

ـ الباب الخامس: في الأصول والأنساب والطَّبَقات، وما يتَّصل بها، ويُضاف إليها.

ـ الباب السادس: في العِلم والأدب وما إليهما.

ـ الباب السابع: في سياقة أحوال وأفعال شتَّى مما يعرض في الألفة والمُجتَمَع والتقلُّب والمَعاش.

ـ الباب الثامن: في معالجة الأمور وذكر أشياء من صِفاتها وأحوالها.

ـ الباب التاسع: في السائس والوازع[1]، وما يَعرِض المُجتَمع من الفُتوق[2] والفِتَن وتَدارُكها.

ـ الباب العاشر: في الأرض وجوّها وذكر ما يتعلق بهما من الحوادث.

ـ الباب الحادي عشر: في الدَّهر وأحوالهِ.

ـ الباب الثاني عشر: في الشُّؤون الأُخرويَّة».

صدر الكتاب في مطبعة القديس بولس في بيروت سنة ١٩١٣م.

نجم الدين الخزرجيّ

= يعقوب بن يوسف بن قاسم (٦٤١هـ/ ١٢٤٣م).

نجم الدين الطّوفي

= سليمان بن عبد القويّ بن عبد الكريم (٧١٠هـ/ ١٣١٠م).

نجم الدين الماردِيني

= محمد بن قيصر (.../ ...ـ ٧٢١هـ/ ١٣٢١م).

النجم سعيد

= سعيد العجميّ (.../ ...ـ.../ ...).

النجم الفرضي

= محمد بن يحيى بن تقي الدين (.../ ...ـ ١٠٩٠هـ/ ١٦٧٩م).

---

(١) الحاكم الذي يكف الناس عن التعدي والفساد.

(٢) جمع فتق وهو الحرب تكون بين القوم وتقع فيها الجراحات والدماء.

النَّجْمة

انظر: اللوحة.

نجيب خلف

(١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م - ١٣٦٣هـ/ ١٩٤٤م)

نجيب خلف اللبناني. لغويّ حقوقيّ. ولد في بسكنتا من قرى لبنان. تفقّه بالقانون، واحترف المحاماة سنة ١٩٠٦م. أصدر مع شقيقه «ملحم» مجلة «الحقوق» ببيروت، وتوفي بها.

من مؤلفاته: «المشكاة المضية للأصول الجزائية»، و«معالم اللغة» لا يزال مخطوطًا. وهو معجم كبير، قدمته ورثته إلى المجمع اللغوي بمصر؛ وأرجوزة في نظم «قانون الجزاء» نشر بعضها في مجلة الحقوق، وكتاب «لماذا» في النحو، وشارك في ترجمة «الإنجيل» عن اليونانية.

(الأعلام ٨/ ١١-١٢).

النَّجيْرَمي

= إبراهيم بن عبد الله (.../ ...- نحو ٣٥٥هـ/ ٩٦٦م).

ابن النحاس

= أحمد بن محمد بن إسماعيل (٣٣٨هـ/ ٩٤٩م).

= محمد بن إبراهيم بن محمد (٦٢٧هـ/ ١٢٣٠م - ٦٩٨هـ/ ١٢٩٩م).

النَّحْت

١ - تعريفه: النَّحت، في اللغة، مصدر «نَحَتَ». ونحَتَ الشيءَ: قَشَرَه وبراه. وهو، في الاصطلاح اللغوي، «أن يُنتزَع من كلمتين أو أكثر، كلمة جديدة تدلّ على معنى ما انتُزِعَت منه. وتكون هذه الكلمة إما اسمًا كالبسملة من قولك: «بسم الله»، أو فعلاً كحَمْدَل، من قولك: «الحمد لله»، أو حرفًا كإنّما «من «إن» و«ما»» أو مختلَطَة كعمّا «من «عن» و«ما»» ولا بدَّ لها في الحالتين الأوليين من أن تجري وفق الأوزان العربية، ومن أن تخضع لما تخضع له هذه الأوزان من تصاريف.

٢ - أنواعه وطرقه: ردَّ الذين بحثوا النحت أنواعه إلى أربعة:

أ - النحت النسبيّ: وهو أن تنسب شيئًا أو شخصًا أو فعلاً إلى اسمين نحو: عَبشَميّ وعَبْدَريّ وعَبْقَسيّ ومرقسيّ وتيمليّ، وبلحارث وبلعنبر، وبلهجيم، وطبرخزيّ، في النسبة إلى عبد شمس، عبد الدار، عبد القيس، امرىء القيس، تيم الله، بني الحارث، بني العنبر، بني الهجيم، وطبرستان وخوارزم، ونحو: تَعَبْشَم الرجل وتَعَبْقَسَ... إذا ارتبط بعبد شمس أو بعبد قيس... بحلفٍ أو بجوارٍ أو بولاء.

ب - النحت الفعليّ: وهو ما يُنحت من الجملة دلالة على منطوقها، وتحديدًا لمضمونها. ومن أمثلة الحالة الأولى: بَسْمَلَ وحَمْدَلَ وحَوْقَلَ (أو حَوْلَق) وحَسْبَل وسَمْعَل وحَيْعَل ودَمْعَزَ وهَيْلَلَ (أو هَلَّل) وطَلْبَقَ وبأبأ وجعفد، إذا قال على التوالي: بسم الله، والحمد لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وحسبنا الله، والسلام عليكم، وحيّ على الصلاة حيَّ على الفلاح، وأدام الله عزك، ولا إله إلاّ الله، وأطال الله بقاءك، وبأبي أنت، وجُعِلْتُ فداءك. ومن أمثلة الحالة الثانية: بعثر

أي: بعث وأثار. ويُلاحظ أنّ كل أفعال هذا النوع من النحت رباعيّة مجرَّدة.

ج ـ النحت الاسمي: وهو أن تنحت من كلمتين اسمًا، نحو: جلمود: من جلْد وجَمُد، وحَبْقُر من حبّ وقرّ (أي: حبّ البَرَد)، وعقابيل[1] من عُقبى وعِلّة.

د ـ النحت الوصفيّ: وهو أن تنحت من كلمتين كلمة تدل على صفة بمعناها أو بأشد من هذا المعنى، نحو: «ضبطر» (للرجل الشديد) من «ضبط وضبر»[2]. و«صَهْصَلِق» من «الصهيل والصَّلق»[3]. والجدير بالملاحظة هنا أنّ ابن فارس، وهو أول من توسّع بمفهوم النحت، قد استهوته فكرته، فزعم أن أكثر الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف، منحوت من لفظين ثلاثيّين.

ويُلاحظ أن أمثلة النوعين الأخيرين من أنواع النحت، وأمثلة الحالة الثانية من النوع الثاني، فيها الكثير من التكلّف والتعسُّف، وهي من مبتكرات ابن فارس البعيدة عن الحقيقة والواقع، كما يُلاحظ أن أمثلة النوعين الأوّلين محدودة لا تتعدّى العشرات عدًا، بينما نجد الكلمات المنحوتة شائعة شيوعًا قويًا في اللغات الهندية ـ الأوروبية، وبخاصة الحديثة منها، حتى إن ما يرجع من مفردات هذه اللغات إلى أصل واحد لقليل بالنسبة إلى ما يرجع منها إلى أصلين أو عدة أصول.

هاتان الملاحظتان دفعتا بعض الباحثين إلى القول بأن «العربيّة غير قابلة للنحت». والواقع أن اللغات الأجنبيّة، وبخاصة المتحدِّرة من اللغة اللاتينيّة، أكثر قابلية للنحت من اللغة العربية، وأنه في أكثر الأحيان، يستحيل في العربية نحت كلمة من كلمتين. ولكن هذا لا يعني أن لغتنا غير قابلة للنحت، فإنّ أحدًا لا يستطيع إنكار الكلمات المنحوتة فيها. والذين ذهبوا إلى أنّ العربيّة لا تقبل النحت، اعترفوا أنها وفِّقت في نحت بعض الكلمات، نحو: برمائي (بر + ماء) ومدرحيّ أو مدرحيّة (مادة + روح). والحقيقة أن الكلمات المنحوتة المستحدثة كثيرة، ومنها: مكزمانيّ (مكان + زمان)، زمكانيّ (زمان + مكان)، دَرْعَميّ (نسبة إلى دار العلوم)، أنفميّ (للصوت الذي يخرج من الأنف والفم معًا)، وقبتاريخ (قبل + تاريخ) (Préhistoire) . . . إلخ. وقد كثرت الحاجة إلى النحت في العصر الحديث، وبخاصة عندما بدأ العرب بنقل العلوم إلى العربية، مما دفع مجمع اللغة العربية إلى إصدار قرار يُجيز النحت «عندما تلجىء إليه الضرورة العلميّة».

وأهم طرق النحت ما يلي:

١ ـ إلصاق الكلمة بالأخرى، دون تغيير شيء بالحروف والحركات، نحو: برمائيّ واللاأدريّة.

٢ ـ تغيير بعض الحركات دون الحروف نحو: شقحطب (من شق حطب).

٣ ـ إبقاء إحدى الكلمتين كما هي، واختزال الأخرى، نحو: «مُشَلْوَز» (من

---

(١) بقايا العلّة في الجسد ولا مفرد لها.

(٢) ضبط الشيء إذا حفظه بالحزم. و«ضبر» يعني اتصلت عظامه واكتنز لحمه. فالضبطر هو القوي المتّصل العظام والمكتنز اللحم.

(٣) الصَهْصَلِق: الحاد الصوت، وهو مأخوذ من الصهيل وهو صوت الحصان، والصلق وهو الصوت الشديد.

مشمش ولوز)، و«مُحَبْرَم» (من حب الرمّان).

٤ ـ إحداث اختزال متساوٍ في الكلمتين، فلا يدخل في الكلمة المنحوتة إلاّ حرفان من كل منهما، نحو: «عَبْشَم» من «عبد شمس».

٥ ـ إحداث اختزال غير متساوٍ في الكلمتين، نحو: سَبْحَلَ (من «سبحان الله»).

٦ ـ حذف بعض الكلمات حذفًا تامًّا دون أن تترك في الكلمة المنحوتة أيّ أثر، نحو: طلبق (أي: أطال الله بقاءك)، وهيلل (أي: لا إلٰه إلاّ الله). فإن كلمة «الله» في الأولى، وكلمتي «لا» و«إلاّ» في الثانية، قد حذفت تمامًا، ولم يبقَ لها أيّ أثر في الكلمتين المنحوتتينِ المذكورتين.

ومهما يكن من أمر النحت وطرقه، فإن الاشتقاق في العربيّة، هو أفضل الطرق لتكوين كلمات جديدة دالّة على معان جديدة. لذلك يجب ألاّ نلجأ إلى النحت، إلا إذا أعيانا الاشتقاق، زد على ذلك أن النحت يحتاج إلى ذوق سليم، فكثيرًا ما تكون ترجمة الكلمة الأعجميّة بكلمتين عربيّتين، أصلح وأدلّ على المعنى من نحت كلمة عربية واحدة يمجّها الذوق ويستغلق فيها المعنى. وإن اضطررنا إلى النحت، يجب على الكلمة المنحوتة، كي تكون مقبولة، أن تتّصف بشروط، أهمّها: انسجام حروفها، وخضوعها لأحكام العربية، وصياغتها على وزن عربيّ.

٣ ـ ملحوظة: قرّر مجمع اللغة العربية في القاهرة جواز النحت من كلمتين أو أكثر عند الضرورة، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصليّ من الحروف دون الزوائد، وجاء في قراره:

«النحت ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة قديمًا وحديثًا. ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات والسكنات. وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسيته، ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل عند الحاجة، على أن يراعَى ما أمكن استخدام الأصليّ من الحروف دون الزوائد، فإن كان المنحوت اسمًا، اشترط أن يكون على وزن عربيّ، والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلاً كان على وزن «فَعْلَلَ» أو «تَفَعْلَلَ»، إلا إذا اقتضت غير ذلك الضرورة، وذلك جريًا على ما ورد من الكلمات المنحوتة»[١].

* * *

للتوسّع انظر:

ـ «النحت في اللغة العربية». محمد حسن عبد العزيز. القاهرة، دار الفكر العربي.

ـ «النحت في اللغة العربية». نهاد ياسين محمود الموسى. جامعة القاهرة، ١٩٦٦م.

ـ «النحت في اللغة العربية وسيلة لتوسيع اللغة». مارون غصن. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، العدد ١٣ (١٩٣٢م). ص ٣٠٠ـ ٣٠٢.

ـ «النحت في اللغة العربية وسيلة لتوسيع اللغة». سالم الكرنكوري. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، العدد ١٣ (١٩٣٣م). ص ٤٢٩ـ ٤٣٠.

ـ «النحت في العربية». رمسيس جرجس. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ١٣

---

(١) في أصول اللغة ١/ ٤٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٧.

(١٩٦١م). ص ٦١ـ ٧٨.

ـ «مدى النحت في اللغة العربية». الأمير مصطفى الشهابي. مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، المجلد ٣٤ (١٩٥٩م)، ج ٤. ص ٥٤٥ـ ٥٥٤.

ـ «النحت بين القياس والسماع». مصطفى جواد. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، الجزء ٧ (١٩٥٣م). ص ٢٠١ـ ٣٠٤.

ـ «النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية». محمد ضاري حمادي. مجلة المجمع العلمي العراقي في بغداد، المجلد ٣١، ج ٢. ص ١٦٢ـ ١٩٢.

ـ «النحت وسيلة لتوسيع اللغة ردّ على ردّ الأستاذ سليم الجندي». مارون غصن. المجمع العلمي العربي، دمشق، المجلد ١٣، ج ١١ و١٢ (١٩٣٥م). ص ٤٥٨ـ ٤٦٥.

ـ «النحت والمصطلحات العلمية». صلاح الدين الكواكبي. مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، المجلد ٣٩ (١٩٦٤م)، ج ٣. ص ٥٠٧ـ ٥٠٩.

النَّحْت الاسميّ

انظر: النحت، الرقم ٢، الفقرة «ج».

النَّحْت الفِعْليّ

انظر: النحت، الرقم ٢، الفقرة «ب».

النَّحْت النِّسْبيّ

انظر: النحت، الرقم ٢، الفقرة «أ».

النَّحْت الوَصْفِيّ

انظر: النحت، الرقم ٢، الفقرة «د».

النَّحْل

هو، في اللغة والأدب، أن ينسِبَ الكاتب إلى نفسه شعرًا أو نثرًا ليس له.

نَحَمْ

لغة في «نَعَمْ».

انظر: نَعَمْ.

نَحْنُ

ضمير رفع منفصل للمتكلّم الجمع، نحو: «نحنُ جنودٌ شجعان»، أو للمفرد المعظِّم نفسه، أو المتكلِّم باسم جماعته، نحو: «نحن الكتَّابَ نحبُّ الحقَّ». تعرب إعراب «هو».

انظر: هو.

نَحْوَ

تعربُ نائب ظرف مكان إذا أُضيفت إلى اسم يدل على مكان، نحو: «توجَّهتُ نحو المدرسة»، ونائب ظرف زمان إذا أضيفت إلى اسم يدل على زمان، نحو: «زرتك نحو الساعةِ العاشرة» («نحو»: نائب ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلِّق بالفعل «زرتك»).

وتُعرب مفعولاً مطلقًا منصوبًا بالفتحة، في نحو: «المبتدأ يكون مرفوعًا، نحو: الجوّ جميل». وتعرب اسمًا مجرورًا بالكسرة، في نحو: «تكون «كان» تامة في نحو: التقى الحبيبان فكان العناق».

النحويّ

= يونس بن حبيب (١٨٢هـ/ ٧٩٨م).

النَّحْو

١ ـ تحديده: حَدَّد بيار جيرو «Pierre

«Guiraud النحو بقوله: «إن النحو هو الفن الذي يعلم الكتابة والتكلُّم بلغة ما دون خطأ»[١]. ويقول دو سوسّير «De Saussure»: إن النحو «يدرس اللغة بصفتها مجموعة طرائق التعبير ويشمل بالتالي الأنظمة التي تعالج البنية والتركيب»[٢]. وقد فهم اليونان واللاتين النحو على أنه مجموعة القواعد المتصلة بتصريف الأسماء والأفعال مضافًا إلى ذلك المقاطع التي تلحق أواخر هذه الأسماء والأفعال كعلامات للإعراب تميِّز بين المفرد أو بين أزمنة الأفعال المختلفة. وكان لهؤلاء إلى جانب هذا العلم، علم آخر يختص بالنظر في الجمل من حيث الحذف والذكر والتقديم والتأخير وغير ذلك مما يتصل بجمال الأسلوب وهو ما نسميه اليوم علم البيان.

أما العرب فلم يتفق علماؤهم على تعريف واحد للنحو، ويعود اختلافهم في التعريف إلى اختلافهم في تحديد دائرة القواعد النحوية، وهذا بدوره راجع إلى صلة هذا العلم بالفروع الثقافية العربية الأخرى[٣]. ويمكننا إجمالاً أن نميِّز ثلاثة اتجاهات في تحديد النحو:

أ ـ اتجاه يقصر القواعد النحوية على ضبط أواخر الكلمات، فيرى أن النحو «علم يعرف به أواخر الكلم إعرابًا وبناءً»[٤].

ب ـ اتجاه يرى أن القواعد النحوية تدرس ضبط أواخر الكلمات ومعرفة بنيتها واشتقاقها وتصرفها. وقد أعطى هذا الاتجاه تحديدات عدّة نذكر منها تعريف ابن جني القائل: «حدّ النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها ردّ به إليها»[٥]. أو تحديد الخضراوي القائل: «النحو علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب»[٦].

ج ـ اتجاه ثالث يرى أن تشتمل قواعد النحو على أساليب اللغة من جميع نواحيها كقواعد ربط الكلام وتأليف الجمل والحذف والذكر والتقديم والتأخير والإيجاز والمساواة والإطناب، وغير ذلك مما ندرسه اليوم في علوم البلاغة. وكان على رأس هذا الاتجاه عبد القاهر الجرجاني الذي يقول في مقدمة كتابه دلائل الإعجاز: «هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة وكل ما به يكون النظم دفعة، ومعلوم أن ليس للنظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض»[٧].

---

(١) La grammaire. Pierre Guiraud, que sais- je. p.5.

(٢) Cours de linguistique générale. De Saussure. p.185.

(٣) كانت هذه العلوم متداخلة فيما بينها وتشمل اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والخط والعروض وإنشاء الخطب والرسائل والتاريخ وغيرها.

(٤) إحياء النحو. إبراهيم مصطفى. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م. ص ١.

(٥) الخصائص. ابن جني. تحقيق محمد علي النجار. القاهرة، ١٩٥٢ـ ١٩٥٦م، ١/ ٣٣.

(٦) الاقتراح في علم أصول النحو. السيوطي. ص ٧.

(٧) دلائل الإعجاز. عبد القاهر الجرجاني. القاهرة، مطبعة السعادة. ص ٥.

ونخلص من كل هذه التعريفات إلى تعريف مبسَّط للنحو فنرى: «أن النحو هو محاكاة العرب واتباع نهجهم في ما قالوه من الكلام الصحيح المضبوط بالحركات»[١] أو هو كما يقول إبراهيم مصطفى: «قانون تأليف الكلام»[٢].

٢ ـ تسميته: قال أبو جعفر بن رستم الطبري: إنما سمي النحو نحوًا؛ لأن أبا الأسود الدؤلي قال لعلي عليه السلام وقد ألقى عليه شيئًا من أصول النحو، قال أبو الأسود الدؤلي: «واستأذنته أن أصنع نحو ما صنع» فسمّى ذلك نحوًا[٣]. وجاء في نزهة الألباب أن الإمام عليًا ألقى إلى أبي الأسود الدؤلي رقعة فيها تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف... وقال له: انحُ هذا النحو... وكان أبو الأسود كلما وضع بابًا من أبواب النحو، عرضه على علي فقال: «ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت»، فلذلك سمي النحو[٤]. وقال الزجاجي عن أبي الأسود: إنه وضع كتابًا فيه جمل العربية، ثم قال لهم [أي: لتلامذته] انحوا هذا النحو، أي: اقصدوه. والنحو: القصد، فسمي ذلك نحوًا[٥].

٣ ـ نشأته: تنشأ قواعد اللغة مع نشأة اللغة نفسها، غير أنها لا تكتسب السمات العامة المميزة للغة التي تنتمي إليها، في العادة، إلا بعد مرور حقب طويلة من التطور تتبلور فيها سماتها العامة. وليست هذه القواعد في الواقع سوى تقاليد لغوية جرى عليها القوم معتبرين كل شرود عنها شذوذًا أو لحنًا. والناس تعرف عادة العلوم معرفة عملية قبل أن يعرفوها معرفة نظرية. وهكذا كما نظم الشعراء الأوائل قصائدهم البكر دون معرفةٍ نظريةٍ بما يتصل بالشعر من أحكام، هكذا تكلم العرب لغة فصيحة دون أن يكون لهم علم بما يتصل بها من نحو وصرف. وكان العرب يجهلون الاصطلاحات النحوية التي يعرفها صغار طلابنا اليوم. فقد روى الجاحظ أن أحدهم سأل أعرابيًا: أتهمز إسرائيل؟ قال: إني إذًا لرجل سوء. قال: أفتجرّ فلسطين؟ قال: إني إذًا لقويّ[٦]...»، ففهم الأعرابي المعنى اللغوي للهمز والجرّ دون المعنى الاصطلاحي.

أما من وضع النحو، فسؤال تختلف حوله المصادر. إذ قال قائلون: أبو الأسود الدؤلي، وقال آخرون: نصر بن عاصم، وقال آخرون: عبد الرحمٰن بن هرمز، أو علي بن أبي طالب. كذلك تختلف في السبب الذي دعا إلى البادرة الأولى التي دعت إلى وضع النحو، وبإشارة عن وضع أبي الأسود الدؤلي ما وضع من النحو في المصادر التي تعدّه الواضعَ الأولَ للنحو. ومن أهم الروايات في ذلك سنذكر الست التالية[٧]:

١ ـ إن أبا الأسود أتى عبد الله بن عباس فقال له: «إني أرى ألسنة العرب قد فسدت،

---

(١) الألسنية العربية. ريمون طحان. بيروت، دار الكتاب اللبناني ٣/ ١١.
(٢) إحياء النحو. إبراهيم مصطفى. ص ١. (٣) الفهرست. النديم. ص ٥٩ـ ٦٠.
(٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء. ابن الأنباري. ص ٢.
(٥) الإيضاح في علل النحو. الزجاجي. ص ٧٦. (٦) البيان والتبيين. الجاحظ ٢/ ٢٢٠.
(٧) انظر تفصيلها في كتاب مازن المبارك: النحو العربي، العلة الحضرية نشأتها وتطورها. ص ٧ـ ٣٣.

فأردت أن أصنع شيئًا يقوِّمون به ألسنتهم»، فقال ابن عباس: «لعلك تريد النحو، أما إنه حق...»[١].

٢ ـ إن ابنة أبي الأسود قالت له يومًا: «يا أبتِ ما أحسنُ السماءِ» قال: «أي بنيَّةُ نجومها»، قالت: «إني لم أرد أي شيء منها أحسن إنما تعجبت من حسنها»، قال: «إذًا قولي ما أحسنَ السماءَ»، فحينئذ وضع كتابًا[٢].

٣ ـ في رواية أخرى: «ما أشدُّ الحرّ» إذا كانت الصقعاء (الشمس) من فوقك والرمضاء من تحتك[٣]. قالت: «إنما أردت أن الحرّ شديد»، قال: «فقولي إذًا: ما أشدَّ الحرَّ!» فعمل باب التعجب وباب الفاعل والمفعول به وغيرها من الأبواب.

٤ ـ وإن أبا الأسود جاء إلى عبيد الله بن زياد يستأذنه في أن يصنع العربية فأبى، فأتاه قوم فقال أحدهم: «أصلحك الله مات أبانا وترك بنوه». فقال: عليّ بأبي الأسود. ضع العربية[٤].

٥ ـ إن أبا الأسود سمع قارئًا يقرأ: «إن الله بريء من المشركين ورسولِه» بكسر اللام، فهاله أن يقع اللحن في القرآن الكريم، فوضع النحو[٥].

٦ ـ إن أبا الأسود دخل إلى علي بن أبي طالب فوجد في يده رقعة فقال له: ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فأجاب: إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة الأعاجم، فأردت أن أصنع لهم شيئًا يرجعون إليه ويعتمدون عليه. ثم ألقى إليه الرقعة وفيها مكتوب: الكلام كله اسم وفعل وحرف... انح هذا النحو[٦]...

وإلى جانب هذه الاختلافات حول من وضع النحو، وبإشارة من فعل ذلك، وما هو السبب الذي دفعه لذلك، نجد أن قصة وضع النحو العربي تشبه قصة وضع النحو الهندي. فقد روى البيروني أن أحد ملوك الهند كان يومًا في حوض يلاعب فيه نساءه، فقال لإحداهن: «ما وَدَكَنْدَهي»، أي: لا ترشّي عليَّ الماء، فظنت أنه يقول: «مَوَدَكندهي» أي: احملي حلوى، فذهبت فأقبلت بها فأنكر الملك فعلها، وعنَّفت هي في الجواب. فاستوحش الملك لذلك، وامتنع عن الطعام، إلى أن ذهب أحد العلماء إلى الإله «مهاديو» فتعلم النحو ثم علّمه للملك[٧].

ذلك الاختلاف وهذه المشابهة بين قصة وضع النحو العربي والنحو الهندي دفعتا بعضهم إلى الترجيح بأن قصة وضع النحو

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة. القفطي ١/١٦.
(٢) أخبار النحويين البصريين. السيرافي. ص ١٩؛ وإنباه الرواة ١/١٦.
(٣) أخبار النحويين البصريين. السيرافي. ص ١٩. وطبقات النحويين واللغويين. الزبيدي. ص ١٤.
(٤) إنباه الرواة على أنباه النحاة. القفطي ١/٥؛ وأخبار النحويين البصريين. السيرافي. ص ١٦.
(٥) الفهرست. النديم. ص ٥٩.
(٦) نزهة الألباء في طبقات الأدباء. ابن الأنباري. ص ٢ ـ ٣.
(٧) «في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة». البيروني. تحقيق أدوارد ساخو. ترينر ـ لندن. ص ١٠٥.

العربي موضوعة[١]، وربما ذهب آخرون إلى أن الإعراب كله قصة مختلقة وضعها النحاة بمهارة وإحكام[٢]. وأغلب الظن ما يلي:

١ ـ أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع شيئًا من النحو، بدليل شبه إجماع المصادر على ذلك، وإن كانت هذه المصادر تختلف حول اللحن الذي سمعه. والأرجح أن غلوّ بعض الشيعة هو الذي دعاهم إلى نسبة النحو إلى عليّ، دون استبعاد حثّ علي أبا الأسود على وضع النحو. وأبو الأسود هو الذي أعرب القرآن قائلاً لكاتبه: «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه، وإذا ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف»[٣].

٢ ـ أن قصة الإعراب غير مختلقة بدليل:

أ ـ أنه ليس في الروايات العربية أي إشارة إلى أن النحويين قد تواطؤوا على وضع القواعد.

ب ـ أن الشعر العربي بأوزانه الموسيقية يعتمد اعتمادًا كليًا على الإعراب.

ج ـ أن القرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف قد وصلا إلينا مُعرَبي الكلمات.

د ـ أن الروايات عن اللحن واللاحنين لا يمكن أن تكون مختلقة وهي بهذه الكثرة.

٣ ـ أن ظهور النحو كان ردة فعل على ظاهرة اللحن التي فشت كثيرًا بعد دخول العجم الإسلام. هذا اللحن كان قد بدأ خفيفًا منذ أيام الرسول ﷺ على ما يظهر، فقد لحن رجل أمام النبي ﷺ فقال عليه الصلاة والسلام: «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ». وكان العرب شديدي الحساسية للحن يكرهونه أشد الكره وكأنهم علموا مسبقًا خطره في إفساد لغتهم وهي لغة القرآن الكريم، فقد كان أبو بكر الصديق يقول: «لأن أقرأ فأسقط أحبّ إليّ من أن أقرأ فألحن». ولحن قوم أمام عمر فقال: «والله لخطؤكم في لسانكم أشد عليّ من خطئكم في رميكم». فلما وقع اللحن في القرآن الكريم كان وقعه عليهم أشدّ.

٤ ـ أن أبا الأسود لم يضع النحو كله، وإنما تمّ ذلك على يد تلامذته: يحيى بن يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن، ونصر بن عاصم، وعطاء بن أبي الأسود، وأبي نوفل بن أبي عقرب.

وعن هؤلاء أخذ علماء البصرة طبقة بعد طبقة، ثم نشأ بعد نحو مئة عام من تلاميذهم من ذهب إلى الكوفة، فعلّم بها، فكان منه ومن تلاميذه ما سُمّي بـ«مدرسة الكوفة»، ثمّ نشأت المدرسة البغدادية، فالمدرسة الأندلسيّة، فالمدرسة البصريّة.

انظر كل مدرسة في مادّتها.

* * *

للتوسّع انظر:

ـ «أئمة النحاة في التاريخ». محمد محمود غالي. مطبعة دار الشروق، جدة، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

---

(١) ضحى الإسلام. أحمد أمين ٢/ ٢٨٥؛ وفي أصول اللغة والنحو. فؤاد ترزي. ص ١٠٧.
(٢) من أسرار اللغة. إبراهيم أنيس. القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط ٤، سنة ١٩٧٢م. ص ١٩٨.
(٣) مراتب النحويين. أبو الطيب اللغوي. ص ٩ ـ ١٠.

ـ «نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة». محمد الطنطاوي. القاهرة، دار المعارف بمصر، ط ٥، ١٩٧٣م.

ـ «نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة». طلال علامة. بيروت، دار الفكر اللبناني.

ـ «من تاريخ النحو». سعيد الأفغاني. بيروت، دار الفكر، ط ٢، ١٩٧٨م.

ـ «اللغة العربية بين المدرستين البصرية والكوفية». خضر إلياس خضر. جامعة القاهرة، ١٩٧٦م.

ـ «المفصَّل في تاريخ النحو العربي». محمد خير الحلواني. بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٩م.

ـ «نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة». عبد العظيم الشناوي. القاهرة، مطبعة السعادة.

النَّحْويّ

هو المُشْتَغِل في النحو، أو العامل فيه.

انظر: النَّحو.

ابن النحوية

= محمد بن يعقوب بن إلياس (٦٥٩هـ/ ١٢٦١م ـ ٧١٨هـ/ ١٣١٨م).

نَخْ

اسم صوت لإناخة البعير، مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. يقال: «نَخْنَخْتُ بالإبلِ فتَنَخْنَخَتْ»، أي: أبركْتُها، فبركَتْ. وقد تشدَّد الخاء، فيقال: «نَخٍّ».

انظر: اسم الصوت.

نَخٍّ

انظر: نَخْ.

أبو الندى الغندجاني

= محمد بن أحمد (.../ ..../ ...).

أبو النداء الجزري

= معدّ بن نصر الله بن رجب (.../ ..../ ...).

النِّداء

١ ـ تعريفه: هو، في اللغة، مصدر «نادى». ونادى فلانًا: دعاه بصوتٍ عالٍ.

وهو، في النحو، طَلَب الإقبال بالحرف «يا» وإخوته. وهذا الإقبال قد يكون حقيقيًّا[١] أو مجازيًّا[٢] مثل: «يا بنيّ، اسمع نصيحة أهل العلم والمعرفة»، ومثل: «يا ألله، انصرْ عبدك الفقير». أو هو توجيه الدعوة إلى المخاطب، وتنبيهه للإصغاء، وسماع ما يريده المتكلِّم.

٢ ـ حروف النِّداء: هي سبعة: الهمزة المقصورة[٣]، والهمزة الممدودة[٤]، «يا»[٥]،

---

(١) الإقبال الحقيقي هو أن يُلبّي المخاطَب طلب الداعي في الإتيان أو الإصغاء أو السماع، مثل: «يا أخي، استعدّ».

(٢) الإقبال المجازيّ هو الذي يَطلب فيه الداعي مساعدة المخاطب، مثلًا: «يا ألله، كُنْ بنا رحيمًا».

(٣) الهمزة المقصورة «أ» تستعمل لنداء القريب أو ما نُزِّل منزلَته، مثل قول امرىء القيس (من الطويل):

أفاطِمَ مَهْلًا بعضَ هذا التدلُّلِ ... وإنْ كنتِ قد أزْمَعْتِ صرمي فأجْملي

المنادى في هذا البيت «فاطمَ» وحرف النداء «أ».

(٤) الهمزة الممدودة «آ»: تستعمل لنداء البعيد؛ لأنه يحتاج إلى مدّ الصوت.

(٥) «يا»: تستعمل في كلّ نداء كما تستعمل للنُّدبة والاستغاثة. فمن استعمالها للنداء الحقيقيّ قول الشاعر يمدح =

«أيا»(١)، «هيا»، «أي»(٢)، و«وا»(٣).

٣ ـ حذف حرف النّداء: يصحّ حذف حرف النداء «يا» دون غيره حذفًا لفظيًّا(٤)، وذلك قبل العَلَم والمضاف و«أيّها»، نحو الآية: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾(٥) [يُوسُف: الآية ٢٩]، ونحو الآية: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴿٣١﴾﴾(٦) [الرَّحمٰن: الآية ٣١]، وكقول حافظ إبراهيم يرثي مصطفى كامل (من الكامل):

زينَ الشبابِ، وزينَ طُلَّابِ العُلا
هل أنتَ بالمُهَجِ الحَزِينَةِ داري؟(٧)

٤ ـ امتناع حذف حرف النداء «يا»: يمتنع حذف حرف النداء «يا» في مواضع عدّة، منها:

١ ـ في المنادى المندوب، نحو الآية: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [يس: الآية ٣٠].

٢ ـ في لفظ الجلالة، مثل: «يا أللهُ»(٨).

٣ ـ في المنادى البعيد؛ لأنَّ المقصود إطالة الصوت، كقول النابغة الذبياني (من البسيط):

يا دارَ ميَّةَ بالعلياءِ فالسَّنَدِ
أقْوَتْ وطالَ عليها سالفُ الأَمَدِ

٤ ـ في نداء النكرة غير المقصودة، مثل: «يا قانعًا بمشيئة الله...»، و«يا قادرًا، خذْ بيدي».

٥ ـ في نداء ضمير المخاطب، كقول الأحوص أو سالم بن دارة (من الرجز):

يا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يا أنتا
أنتَ الذي طلَّقْتَ عامَ جعتا

ومثل: «يا إيّاك، إنّي أحترمك».

يَقلّ هذا الحذف في اسم الإشارة، نحو الآية: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٥]، وفي اسم الجنس، مثل: «أصبحْ ليلُ». وفي مثل: «أَطْرِقْ كَرَا»(٩).

= الرسول ﷺ (من الخفيف):

كيف ترقى رُقيَّكَ الأنبياءُ يا سماءً ما طاوَلَتْها سماءُ

ومن استعمالها للنُدبة قول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز (من البسيط):

حُمّلْتَ أمرًا عظيمًا فاصْطَبَرْتَ لهُ وقُمْتَ فيهِ بِأمرِ اللهِ يا عمرا

ولم تكن تصح النّدبة بـ«يا» لو كان أحد الحاضرين يسمّى بهذا الاسم.

ومن استعمالها للاستغاثة، قول الشاعر (من الخفيف):

يا لَقَومي لِعِزَّةٍ وفَخارِ وسباقٍ إلى المعالي وسَبْقِ

(١) وتستعمل لنداء البعيد.

(٢) «هيا» و«أي» لنداء البعيد وما يشبهه كالنائم والبعيد.

(٣) «وا» تستعمل للنّدبة.

(٤) يُحذف في اللفظ فقط دون التقدير.

(٥) التقدير: «يا يوسف».

(٦) التقدير: «يا أيها». الثقلان: الإنس والجن.

(٧) التقدير: يا زينَ الشباب.

(٨) ويمكن أن يُستعاض من «يا» بالميم المشدّدة فتقول: اللّهم، كقول الشاعر (من الطويل):

رضيتُ بكَ اللّهُمَّ ربًّا فلن أرى أدينُ إلهًا غيرَكَ اللهُ ثانيا

فكلمة «اللهم» حُذفت منها «يا» واستعيض منها بالميم المشدّدة. أمّا كلمة «الله» في العجز، فحذفت منها «يا» شذوذًا. وقد يُجمع بين المعوّض والمعوّض منه، كقول أبي خراش الهذلي أو أمية بن أبي الصلت:

إنّي إذا ما حَدَثٌ ألَمّا أقول: يا اللّهمّا يا اللّهمّا

(٩) «كرا»: منادى مرخّم بحذف الألف والنون، وإبدال الواو ألفًا. والأصل: «يا كروان» وهذا المثل يُضرب للمتكبّر.

٥ ـ أحكام المنادى: المنادى ثلاثة أنواع: مفرد، ومضاف، ومشبَّه بالمضاف.

حكم المنادى المفرد[١]:

١ ـ إذا كان المنادى المفرد علمًا، أو نكرة مقصودة، فإنه يُبنى على ما كان يُرفع به قبل النِّداء، فنقول: «يا رجلُ»، «يا فضلُ»، «يا رجلان»[٢]، «يا أفاضلُ»، «يا معلمون»[٣]، «يا أربعةَ عشرَ»[٤]. أمّا إذا وُصفت النكرة المقصودة، فإنها تُنصب، نحو: «يا رجلاً كريمًا ساعدْني».

٢ ـ إذا تكرَّر العلم المنادى، وأُضيف الاسم المكرَّر إلى علم، يُنصبُ الثاني، أما العَلَمُ الأوّل، فيجوز فيه البناء على الضمّ والنصب، مثل: «يا سعدُ سعدَ الأوسِ»[٥].

٣ ـ يجوز، للضرورة الشعريّة، تنوين المنادى المبنيّ، كقول الأحوص (من الوافر):

سلامُ اللَّهِ يا مطرٌ عليها ... وليسَ عليكَ يا مطرُ السلامُ

٤ ـ إذا كان اسم العلم المنادى موصوفًا بـ«ابن» أو «ابنة»، وهذا الوصف مضافًا إلى عَلَم، يجوز في المنادى البناء على الضم أو على الفتح، مثل: «يا حسنُ، أو حسنَ، بنَ فاطمة، ويا سميرَةُ أو سميرةَ، ابنةَ علي».

حكم المنادى المضاف: إذا كان المنادى مضافًا، يجب نصبه. وكذلك يُنصب المنادى إذا كان نكرة غير مقصودة، مثل: «ربَّنا، اغفر لنا»[٦]، ونحو قول الشاعر (من الطويل):

فيا راكبًا إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... أُمامةَ عَنّي والأمورُ تدورُ

حكم المنادى الشبيه بالمضاف[٧]: المنادى المشبَّه بالمضاف يأتي منصوبًا دائمًا، مثل: «يا حسنًا وجهُهُ»[٨]، ومثل: «يا راكبًا فرسًا»[٩]،

---

(١) يُقصد بالمنادى المفرد هنا ما ليس مضافًا ولا مشبَّهًا بالمضاف. ويدخل في كلمة «مفرد» «الواحد»، أي المفرد الحقيقيّ، والمثنّى والجمع واسم العلم المفرد، والأعلام المركَّبة قبل النداء تركيبًا مزجيًا، مثل: «سيبويه» أو إضافيًا، مثل: «عبد الله»، أو عدديًا، مثل: «أربعة عشر»، أو إسناديًا، مثل: «تأبّط شرًّا».

(٢) رجلان: منادى مبني على الألف لأنه مثنى، وهو في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

(٣) معلمون: منادى مبنيّ على الواو في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

(٤) أربعة عشر: عدد مركَّب. والعدد المركَّب يكون دائمًا مبنيًا على الفتح بجزءيه في جميع حالات الإعراب، لذلك فهو مبنيّ على الفتح في محل نصب؛ لأنه وقع منادى.

(٥) «سعد» الأوّل إذا كان مضمومًا يكون الثاني عطف بيان، أو بدلاً منه، أو منادى بإضمار «يا»، أو مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أعني، وإن كان منصوبًا يكون: إمّا مضافًا إلى ما بعد الثاني المقحم بينهما، والتقدير: يا سعد الأوس سعد... أو مضافًا إلى محذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني، التقدير: يا سعد الأوس سعد الأوس، أو إنّ الاسمين مضافان معًا إلى الاسم المذكور، أو مركّبان تركيب خمسة عشر. ومثل ذلك قول جرير (من البسيط):

يا تَيْمَ تَيْمَ عديٍّ لا أبا لَكُمُ ... لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْأَةٍ عمرُ

(٦) «ربنا»: منادى منصوب لأنه مُضاف إلى الضمير «نا»، وحُذِف منه حرف النداء.

(٧) الشبيه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه على غير جهة الصلة والإضافة، ويعمل فيما بعده رفعًا، أو نصبًا، أو جرًّا.

(٨) «حسنًا»: منادى منصوب. «وجهه»: فاعل الصفة المشبَّهة «حسنًا».

(٩) «راكبًا»: منادى منصوب لأنه مشبَّه بالمضاف. «فرسًا»: مفعول به لاسم الفاعل «راكبًا».

ومثل: «يا راغبًا في العلم».

ويُلحق بالمشبَّه بالمضاف العطف، مثل: «يا ثلاثة وثلاثين».

نداء ما فيه «أل»[(١)]: اختلف الكوفيون والبصريون في جواز نداء الاسم المحلّى بـ«أل»؛ فقد «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام، نحو: «يا الرجل»، و«يا الغلام»، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم، قال الشاعر (من الرجز):

فَيَا الْغُلامانِ اللّذانِ فَرّا
إيّاكُمَا أنْ تكْسِبانِي شَرّا[(٢)]

فقال: «يا الغلامان»، فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام.

وقال الآخر (من الوافر):

فَديْتُكِ يَا الّتي تَيَّمْتِ قَلْبي
وأنْتِ بَخِيلَةٌ بالْوُدِّ عَنّي[(٣)]

فقال: «يا التي» فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام؛ فدلّ على جوازه. والذي يدلّ على صحة ذلك أنّا أجمعنا على أنه يجوز أن نقول في الدعاء: «يا ألله اغفر لنا» والألف واللام فيه زائدان؛ فدلّ على صحة ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك؛ لأن الألف واللام تفيد التعريف، و«يا» تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان، ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلميَّة في الاسم المنادى العلم، نحو: «يا زيد بل يُعَرَّى عن تعريف العلمية ويُعرَّف بالنداء، لئلّا يُجْمَع بين تعريف النداء وتعريف العلميّة، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية، فلأن لا يجوز الجمعُ بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أوْلى، وذلك لأنّ تعريف النداء بعلامة لفظية، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية، كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدُهما بعلامة لفظية والآخَرُ ليس بعلامة لفظية؛ فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام وكلاهما بعلامة لفظية كان ذلك من طريق الأولى.

---

(١) انظر: في هذه المسألة: المسألة السادسة والأربعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وأسرار العربية ص ٢٣٠؛ وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ١٢٥؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٦؛ وشرح المفصل ١/ ١٣٠.

(٢) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠؛ والدرر ٣/ ٣٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٩؛ وشرح المفصّل ٢/ ٩؛ واللامات ص ٥٣؛ واللمع في العربية ص ١٩٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٥؛ والمقتضب ٤/ ٢٤٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤.

(٣) البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٧٩؛ والجنى الداني ص ٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٣؛ والدرر ٣/ ٣١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٩؛ وشرح المفصل ٢/ ٨؛ والكتاب ٢/ ١٩٧؛ واللامات ص ٥٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٤٠ (لتا)؛ والمقتضب ٤/ ٢٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤.
اللغة: تيمته: ذلّلته لكثرة عشقه لها. الودّ: الحبّ.
المعنى: أفديك بروحي يا من ذلّلت قلبي العاشق لك، بالرغم من أنّك تبخلين بالمحبّة عليّ.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قوله (من الرجز):

فـيـا الـغُـلامـانِ الـلّـذانِ فَـرَّا

فلا حجة لهم فيه؛ لأن التقدير فيه: «فيا أيها الغلامان»، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه، وكذلك قول الآخر (من الوافر):

فَـدَيْـتُـكِ يَـا الَّـتِـي تَـيَّـمْـتِ قَـلْـبِـي

حَذَفَ الموصوف وأقام الصفة مقامه، على أن هذا قليل، إنما يجيء في الشعر؛ فلا يكون فيه حجة، على أنه سهَّل ذلك أن الألف واللام من «التي» لا تنفصل منها، فنزلت منزلة بعض حروفها الأصلية، فيتسهل دخول حرف النداء عليها.

وأما قولهم: «إنّا نقول في الدعاء: يا أللّه» فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الألف واللّام عِوَضٌ عن همزة «إلٰه»، فتنزَّلت منزلة حرفٍ من نفس الكلمة، وإذا تنزَّلت منزلَةَ حرفٍ من نفس الكلمة جاز أن يدخلَ حرفُ النداء عليه، والذي يدل على أنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء: «يا أللّه» بقطع الهمزة، قال الشاعر (من الرجز):

مُـبَـارَكٌ هُـوَ وَمَـنْ سَـمَّـاهُ
عَـلَـى اَسْـمِـكَ الـلّـهُـمَّ يَـا أَلـلّـهُ[1]

ولو كانت كالهمزة التي تدخل مع لام التعريف لوجَبَ أن تكون موصولة، فلما جاز فيها ها هنا القطعُ دلَّ على أنها نُزِّلت منزلَةَ حرفٍ من نفس الكلمة، كما أن الفعل إذا سُمِّي به فإنه تُقْطَع همزة الوصل منه، نحو: «اَضْـرِبْ»، و«اَقْـتُـلْ»، تـقـول: «جـاءنـي إضـرب»، و«رأيـت إضـربْ»، و«مـررت بإضرب»، «وجاءني أُقتل»، و«رأيت أُقتل»، و«مررت بأقتل»[2] بقطع الهمزة ـ ليدلّ على أنها ليست كالهمزة التي كانت في الفعل قبل التسمية، وأنّها بمنزلة حرف من نفس الكلمة، فكذلك ها هنا.

والذي يدل على ذلك أنهم لو أجْرَوْا هذا الاسم مُجْرَى غيره مما فيه ألف ولامٌ لكانوا يقولون: «يا أيها اللّه»، كما يقولون: «يا أيها الرجل»: إما على طريق الوجوب عندنا، أو على طريق الجواز عندكم، فلمّا لم يجزْ أن يقال ذلك على كلّ حالٍ دلَّ على صحَّة ما ذهبنا إليه.

والوجه الثاني: أن هذه الكلمة كثر استعمالها في كلامهم؛ فلا يقاس عليها غيرها.

والوجه الثالث: أن هذا الاسم عَلَم غير مُشْتقّ أتي به على هذا المثال من البناء من غير

---

(١) الرجز بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٢٩٨؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٠ (أله).
المعنى: يدعو الله جلّ وعلا أن يبارك ويحمي هذا الغلام، وكذلك يبارك الذي جعل اسمه على اسم الله تعالى.

(٢) ومن شواهده قول الراعي النميري (من البسيط):

أشْـلَـى سـلـوقـيَّـةً بـاتـتْ وبـاتَ بـهـا ... بِـوَحْـشِ إصْـمِـتَ فـي أصْـلابِـهـا أوَدُ

ديوانه ص ٦٩؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٤١؛ وشرح المفصل ١/ ٢٩، ٣٠؛ ولسان العرب ٢/ ٥٥ (صمت)؛ والمعاني الكبير ١/ ٢٢٠؛ ومعجم البلدان ١/ ٢١٢ (إصمت)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٠٦، ٣٤١؛ وشرح الأشموني ١/ ٦٠.

أصل يُرَدُّ إليه، فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام، وكما يجوز دخولُ حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ها هنا.

والمعتمد من هذه الأوجه هو الوجه الأول، والله أعلم»[١].

ولا يجوز نداء ما فيه «أل» إلاّ في صُوَر، منها:

١ ـ في اسم الجلالة، فتقول: «يا أَللهُ»، أو «اللهمَّ»، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

٢ ـ في الجُمَل المحكيَّة، وما سُمِّيَ به منْ موصول بـ«أل»، نحو: «يا المنطَلِقُ زيدٌ» فيمَنْ سُمِّيَ بذلك، و«يا التي قامتْ»، و«يا الذي جاء»[٢].

٣ ـ في اسم الجنس المشبَّه به، مثل: «يا الخليفةُ عدلاً».

٤ ـ في الضرورة الشعريّة، كقول الشاعر (من الكامل):

عبّاس يا الملكُ المتوَّجُ والذي
عرفتْ له بيتَ العُلا عدنانُ

٦ ـ أحكام تابع المنادى: إذا كان المنادى مبنيًا، فلِتابعه أحكام أربعة:

الأول: نصبه مراعاة للمحل، إذا كان نعتًا، أو توكيدًا، أو عطف بيان مضافًا مجرَّدًا من «أل»، مثل: «يا زيدُ، صاحبَ عمر»، ومثل: «يا تميمُ كلَّهم». ومثل: يا زيدُ أبا عبد الله.

الثاني: رفعه مراعاةً للفظ، إذا كان نعتًا، أو عطف بيان على «أيّ» أو عطف بيان على اسم الإشارة، مثل: «يا أيّها الناسُ»، ومثل: «يا هذا الرجلُ»[٣].

الثالث: جواز الرفع والنصب، وذلك إذا كان مضافًا مقرونًا بـ«أل»، مثل: «يا زيدُ الحسنُ أو الحسنَ الوجه»، أو مُفردًا فيكون إمّا نعتًا للمنادى أو عطف بيان، أو توكيدًا له، أو معطوفًا مقرونًا بـ«أل»، مثل: «يا زيدُ الحسنُ أو الحسنَ»، ومثل: «يا غلامُ أحْمَدُ أو أحمدَ»، ومثل: «يا تميمُ أجمعون»، ونحو الآية: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبإ: الآية ١٠].

الرابع: إعطاء التابع حكم المنادى المستقل بنفسه، وذلك إذا كان بدلاً من المنادى، أو عطف نسق مجرَّدًا من «أل»، مثل: «يا عليُّ بِشْرُ»[٤]، ومثل: «يا عليُّ وبِشْرُ»[٥]، ومثل: «يا عليُّ أبا عبد الله»[٦].

وأمّا إذا كان المنادى منصوبًا، فتابعه منصوب دائمًا، نحو: «يا أبا زيدٍ معلِّمَنا»، «يا صاحبَ العلم وصاحب الفضلِ»، «يا أبا زيدٍ والمعلِّمَ»، إلاّ إذا كان بدلاً، أو معطوفًا مجرَّدًا من «أل» غير مضافَين، فهما مبنيّان، نحو: «يا

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣١٢ـ٣١٦.
(٢) «الذي»: منادى مبنيّ على الضم المقدَّر على الياء للثقل، وهو في محل نصب مفعول به لفعل النداء.
(٣) «هذا»: الهاء للتنبيه، و«ذا» اسم إشارة منادى مبنيّ على الضم المقدَّر على الألف للتعذّر وهو في محل نصب مفعول به... «الرجل»: عطف بيان مرفوع بالضمّة.
(٤) «بشر»: بدل من «عليّ» مبنيّ على الضم كما لو كان منادى مستقلاً بنفسه.
(٥) «بشر»: معطوف على «عليّ»، مبنيّ على الضم. «الواو» تنوب عن العامل في النداء، أي: تنوب عن «يا».
(٦) «أبا»: بدل من «علي» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو منصوب كما لو كان منادى مستقلاً بنفسه؛ لأنه مضاف.

أبا زيدٍ عليٌّ»، «يا أبا زيدٍ وخالِدُ».

٧ ـ المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم:

المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم قسمان:

الأول: صحيح الآخِر، أو ما يشبه(١).

الثاني: معتلّ الآخِر، وما يلحق به(٢).

حكم المنادى الصحيح الآخِر المضاف إلى ياء المتكلِّم: إذا كان المنادى الصحيح الآخر مضافًا إلى ياء المتكلِّم إضافةً معنويَّة بغير فاصل بين المتضايفَين، يجب نصبه إذا كان مفردًا، أو جمع تكسير، أو جمع مؤنَّث سالمًا، مثل: «يا أخي، أكرمْ زميلاتي»(٣)، أمّا ياء المتكلِّم، فهي إمّا ساكنة، مثل: «يا صاحبي»، أو مبنيَّة على الفتح، مثل: «يا صاحبيَ»، أو مبنيَّة على الفتح مع فتح ما قبلها ثم قلبها ألفًا، مثل: «يا صاحبا»، أو حذف هذه الألف والتعويض عنها بالفتحة، مثل: «يا صاحبَ»، أو حذف هذه الياء ونيَّة لفظها مع بناء المنادى على الضم(٤)، مثل: «يا قومُ»، أو حَذْف الياء والتعويض عنها بالكسرة، مثل: «يا صاحبِ»(٥).

أما إذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم كلمة «أب» أو «أمّ» فإنَّ فيه، زيادة على ما تقدَّم، وجوهًا عدّة، منها:

١ ـ حذف ياء المتكلِّم والتعويض عنها بـ«تاء» مبنيَّة على الكسر، مثل: «يا أبتِ»(٦).

٢ ـ حذف ياء المتكلِّم والاستعاضة عنها بالتاء بعدها ألف، مثل: «يا أبتا»(٧).

حكم المنادى المعتلّ المضاف إلى ياء المتكلِّم: إذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم معتلَّ الآخر أو ملحقًا به، يجب إثبات ياء المتكلِّم مفتوحة؛ أمّا المنادى، فيكون حكمه كالآتي:

١ ـ إذا كان مقصورًا تُثبت ألفه وبعدها الياء مفتوحة، مثل: «يا فتايَ، أصغِ إليّ».

٢ ـ إذا كان منقوصًا تُدغم ياؤه في ياء المتكلِّم، فتكون الأولى ساكنة والثانية مبنيَّة على الفتح، مثل: «يا قاضيَّ، احكم بالعدل وأنصف المظلومين».

٣ ـ إذا كان المنادى مثنًى أو جمعًا، تُدغم ياؤه في ياء المتكلِّم المبنيَّة على الفتح، كقول الشاعر في وصف حديقة (من الطويل):

خُذا الزاد يا عينيَّ من حُسْن زَهْرِها
فما لكما دونَ الأزاهرِ مِنْ مُتَعْ(٨)

وكقول الشاعر (من البسيط):

---

(١) ما يشبه الصحيح الآخر هو المنتهي بواو أو ياء قبلهما ساكن، نحو: دَلْو، ظَبْي.

(٢) الملحق بالمعتلّ هو المثنّى وجمع المذكَّر السالم إذا أضيفا، وحذِفَت النون منهما للإضافة، وخُتما بالألف (رفعًا) وبالياء (نصبًا وجرًا) في حالة المثنّى، وبالواو (رفعًا) وبالياء (نصبًا وجرًا) في حالة جمع المذكَّر السالم.

(٣) «أخي»: منادى منصوب بالفتحة المقدَّرة على ما قبل ياء المتكلِّم. . . والياء في محل جرّ بالإضافة.

(٤) يكثر في هذا المنادى المبنيّ على الضم ما لا يُنادى إلاّ مضافًا، مثل: يا أمّي، يا ربّي، فتقول: يا أُمُّ، ويا ربُّ.

(٥) «صاحب»: منادى منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلِّم المحذوفة، والمعوَّض عنها بالكسرة.

(٦) «أبت»: منادى منصوب بالفتحة المقدَّرة على ما قبل ياء المتكلِّم المحذوفة والمعوَّض عنها بالتاء. والتاء المنقلبة عن الياء ضمير متّصل مبنيّ في محل جرّ بالإضافة.

(٧) الألف زائدة لا محلّ لها من الإعراب.

(٨) «عيني»: منادى منصوب بالياء لأنه مثنى، وحذفت منه النون للإضافة، وأدغمت ياء المثنى بياء المتكلّم. «والياء» ضمير متصل مبنيّ على الفتح في محل جرّ بالإضافة.

يا سابِقيَّ إلى الغفرانِ، مكرمةً
إنَّ الكرامَ إلى الغفرانِ تَستَبِقُ[١]

٤ ـ إذا كان المنادى مختومًا بياء مشدَّدة، غير ناتجة عن الإدغام، تُحذف منه الياء الثانية من المشدّدة، وتدغم الياء الأولى بياء المتكلِّم المبنيَّة على الفتح؛ أو تحذف ياء المتكلِّم وتبقى الياء المشدَّدة قبلها مكسورة، أو تقلب ياء المتكلِّم ألفًا، أو تحذف مع فتح الياء المشدَّدة قبلها، مثل: يا عَبْقريَّ[٢]، أو يا عبقريِّ[٣]، أو يا عبقريًّا[٤]، أو يا عبقريَّ[٥].

٥ ـ إذا كان المنادى المعتلّ شبيهًا بالصحيح، أي: منتهيًا بواو متحرِّكة قبلها ساكن، تثبت الواو وتضاف بعدها ياء المتكلِّم، مثل: يا شَجْوي[٦] ويا صَفْوي.

حكم المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلِّم: إذا كان المنادى مضافًا إلى مضاف إلى ياء المتكلِّم، تثبت الياء، فتقول: «يا بنَ أخي ويا طالب نصحي». وإذا كان المنادى «ابن أُمّ» أو «ابن عمّ» فإنّه قد يُستعاض عن الياء بالكسرة، فتقول: «يا بنَ أُمِّ».

٨ ـ **الأسماء التي تلازم النداء**: بعض الأسماء لا يُستعمل إلاّ في النِّداء، ومنها:

١ ـ «أَبتِ» و«أُمّتِ» شرط ملازمة تاء التأنيث، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الصّافات: الآية ١٠٢].

٢ ـ لفظ الجلالة، «اللهمَّ» المختوم بميم مشدَّدة، مثل: «أللهمَّ، اغفر لنا ذنوبنا».

٣ ـ «فُلُ» و«فُلَة»[٧] بمعنى رجل وامرأة وبمعنى فلان وفلانة، مثل: «يا فُلَةُ، السكوتُ من ذهب»، و«يا فلُ، خير الكلام ما قلَّ ودلّ».

٤ ـ «لؤمان» و«نومان» و«مَلأمان» و«مخبثان» و«مكرمان» و«مطيبان»[٨]. ويجوز فيها زيادة تاء التأنيث عند نداء المؤنث. وكلها مبنيّة على الضمّ، مثل: «يا مكرمانُ، أنت كريم، فَأعفُ عن المذنب».

٥ ـ «غُدَرُ» (على وزن «فُعَلُ») و«سُفَهُ» و«شُتَمُ»[٩] مثل: «يا غُدَرُ، لا أمانة لك». ويكون مبنيًا على الضم.

---

(١) «سابقيَّ»: منادى منصوب بالياء لأنه جمع مذكّر سالم. وحذفت منه النون للإضافة، وأدغمت ياؤه بياء المتكلِّم. والياء ضمير متصل مبنيّ على الفتح في محل جرّ بالإضافة.

(٢) «عبقريّ»: منادى منصوب بالفتحة المقدَّرة على الياء الأولى للثقل، وهو مضاف، وياء المتكلِّم (الياء الثانية) ضمير متصل مبنيّ على الفتح في محل جرّ بالإضافة.

(٣) «عبقريّ»: حُذفت ياء المتكلِّم منها، وبقيت الياء المشدّدة مكسورة.

(٤) «عبقريًّا»: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة. والألف المنقلبة عن ياء المتكلِّم ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة.

(٥) «عبقريّ»: حُذِفت من المنادى «ياء المتكلِّم» وفتحت الياء المشدَّدة.

(٦) «شجوي»: منادى منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلِّم... وهو مضاف، «والياء» ضمير متصل مبنيّ على السكون في محل جرّ بالإضافة.

(٧) منهم من يعتبر أن «فلُ» و«فلةُ»، أي: «فلان» و«فلانة» غير مختصَّين بالنداء.

(٨) ومعناها على التوالي: كثير اللُّؤم، كثير النوم، لئيم، خبيث، كريم، طيب.

(٩) ومعناها على التوالي: غادر، سافه، شاتم.

٦ ـ ما كان على وزن «فَعَالِ» بمعنى «فاعل» أو «فعيلة» لِسَبِّ الأنثى ويكون مبنيًّا على الكسر، مثل: «يا لَكاعِ، لا ضميرَ لكِ (أي: يا لئيمة...)».

ومن الأسماء ما لا يُستعمل مطلقًا في النداء وهي: الاسم المضاف إلى ضمير المخاطب، فلا يقال: «يا صديقك»، أو ضمائر غير المخاطب، فلا يقال: «يا أنا، يا هو، يا صديقه»، أو اسم الإشارة المتَّصل بكاف الخطاب، مثل: ذلك، تلك، ذاك. فلا يقال: «يا ذلك».

٩ ـ نداء الاسم المجهول: إذا أُريد نداء الاسم المجهول، يُترك اختيار الكلمة المناسبة للمقام الملائم، فتقول: يا شاب، يا رجل، يا فتاة، يا هذا، أيها الأخ، يا زميل، يا سيدة، أيتها الأخت...

ويجوز أن تلحق هاء الندبة نداء الاسم المجهول فتقول: يا زميلاه، ويا فتاتاه.

١٠ ـ خروج النِّداء عن معناه الأصليّ: قد يخرج النِّداء عن معناه الأصليّ من نداء القريب أو البعيد إلى معان أخرى تُستفاد من سياق الكلام، وقرائن الأحوال. ومن أهم هذه المعاني:

أ ـ الإغراء، كقول المتنبّي مخاطبًا سيف الدولة (من البسيط):

يا أعْدَلَ الناسِ إلاّ في معاملتي
فيكَ الخصامُ، وأنتَ الخَصْمُ والحَكَمُ

ب ـ الاستغاثة، نحو: «يا لله للمؤمنين».

ج ـ «التَحَسُّر، نحو: «يا شبابي».

د ـ الزّجر، نحو: «إلامَ، يا قلبُ، تستَبْقي مودَّتهم، وهم عنك غافلون؟».

هـ ـ التعجُّب، نحو: «يا لجمال الربيع!»

و ـ النُّدبة، نحو: «واكبديَ».

ز ـ الاختصاص، نحو: «باجتهادك، أيّها التلميذ، تبني مستقبلك».

١١ ـ حذف المنادى: قد يُحذف المنادى بعد حرف النداء «يا»، والأفضل في هذه الحالة عدّ «يا» حرفًا للتنبيه، ومنه قول الشاعر (من الطويل):

فيا رُبَّما باتَ الفتى وهو آمِنٌ
وأَصْبَحَ قَدْ سُدَّتْ عليهِ المَطالِعُ

١٢ ـ اختلف الكوفيون والبصريون في المنادى المفرد العَلَم[1]، فقد «ذهب الكوفِيُّونَ إلى أن الاسم المنادى المعرَّف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين. وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبنيّ على الضمّ، وليس بفاعل ولا مفعول. وذهب البصريّون إلى أنه مبنيّ على الضمّ، وموضعه النصب؛ لأنه مفعول.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنّا وجدناه لا مُعْرِبَ له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى؛ فلم نخفضه لئلاّ يشبه المضاف، ولم ننصبه لئلاّ يشبه ما لا ينصرف؛ فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فَرْق، فأما المضاف فنصبناه لأنّا وجدنا أكثر الكلام منصوبًا، فحملناه على وجه

---

(١) انظر في هذه المسألة: المسألة الخامسة والأربعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٠٨؛ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ١١٩؛ وأسرار العربية ص ٢٢٤؛ وشرح المفصل ١/ ١٢٨ـ ١٣٠.

من النصب لأنه أكثر استعمالاً من غيره.

وأما الفرّاء فتمسك بأن قال: الأصْلُ في النداء أن يقال: «يا زيداه»، كالندبة؛ فيكون الاسم بين صوتين مَدِيدَين ـ وهما «يا» في أول الاسم، والألف في آخره ـ والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه، فلمَّا كَثُرَ في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو «يا» في أوله عن الثاني، وهو الألف في آخره، فحذفوها وبَنَوْا آخر الاسم على الضم تشبيهًا بـ«قَبْلُ» و«بَعْدُ»؛ لأن الألف لما حُذفت وهي مرادة معه، والاسم كالمضاف إليها إذا كان متعلقًا بها؛ أشْبَه آخرُهُ آخِرَ ما حذف منه المضاف إليه وهو مراد معه، نحو: «جِئتُ من قبلُ ومن بعدُ»، أي: من قبل ذلك ومن بعد ذلك، قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الرُّوم: الآية ٤]، أي: من قبل ذلك ومن بعد ذلك؛ فكذلك ها هنا.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: «لو كانت الألف في آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو: «وا قِنَّسْرُونَاه»» لأنا نقول: نحن لا نجوِّز نُدْبة الجمع الذي على هجاءين؛ فلا يجوز عندنا ندبة «قِنَّسرون» بحذف النون ولا إثباتها كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه.

قالوا: ولا يجوز أيضًا أن يقال: إن هذا يبطل بالمنادى المضاف، نحو: «يا عَبْدَ عمرٍو»؛ فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد؛ فكان ينبغي أن يقال: يا عبدُ عمرو ـ بالضم ـ لأن أصله: يا عبد عمراه؛ لأنا نقول: إنما لم يقدر ذلك في المنادى المضاف لأجل طوله، بخلاف المفرد، فَبَانَ الفرقُ بينهما.

وأما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحًا لأن الاسم الثاني حلَّ محل ألف الندبة في قولك: «يا زيداه» والدال في «يا زيداه» مفتوحة، فبقيت الفتحة على ما كانت في «يا عبد عمرو» كما كانت في «يا زَيْدَاهُ» والمضموم ها هنا بمنزلة المنصوب، والمنصوب بمنزلة المندوب، ولا يقال إنه نُصِبَ بفعل ولا أداة.

قالوا: والذي يدلّ على أن المفرد بمنزلة المضاف امتناعُ دخولِ الألف واللام عليه، والذي يدل على أنه ليس منصوبًا بفعل امتناعُ الحالِ أن تقع معه؛ فلا يجوز أن يقال: «يا زيدُ راكبًا»، والذي يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملُكَ نعتَهُ على النصب، نحو: «يا زيدُ الظَّرِيفَ» كما يحمل نعتُه على الرفع، نحو: «يا زيدُ الظريفُ».

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبنيّ وإن كان يجب في الأصل أن يكون معربًا لأنه أشبه كافَ الخطابِ، وكافُ الخطابِ مبنيةٌ؛ فكذلك ما أشبهها. ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد، فلما أشْبَهَ كافَ الخطابِ من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيًا كما أن كاف الخطاب مبنيَّة.

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما وجب أن يكون مبنيًا لأنه وقع موقع اسم الخطاب؛ لأن الأصل في «يا زيد» أن تقول: «يا إيَّاكَ»، أو «يا أنْتَ»؛ لأن المنادى لما كان مخاطبًا كان ينبغي أن يُستغنى عن ذكر اسمه ويُؤتى باسم الخطاب، فيقال: «يا إياك» أو «يا أنت»، كما قال الشاعر (من الرجز):

يا مُرَّ يا ابْنَ واقِعِ يا أنْتَا

أنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا
حَتَّى إذَا اصْطَبَحْتَ واغْتَبَقْتَا
أَقْبَلْتَ مُعْتَادًا لِمَا تَرَكْتَا
قَدْ أحْسَنَ اللَّهُ وقَدْ أسَأْتَا[1]

فلما وقع الاسمُ المنادى موقِعَ اسم الخطابِ وجب أن يكون مبنيًا كما أن اسم الخطاب مبنيّ، وإنما وجب أن يكون مبنيًا على الضمّ لوجهين:

أحدهما: أنه لا يخلو: إما أن يُبنى على الفتح، أو الكسر، أو الضم، بطل أن يُبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف، وبطل أن يُبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل أن يُبنى على الفتح وأن يُبنى على الكسر تعيَّن أن يُبنى على الضم.

والوجه الثاني: أنه بُني على الضم فرقًا بينه وبين المضاف؛ لأنه إن كان مضافًا إلى النفس كان مكسورًا، وإن كان مضافًا إلى غيرك كان منصوبًا، فبني على الضم؛ لئلا يلتبس بالمضاف؛ لأنه لا يدخل المضاف.

وإنما قلنا: «إنه في موضع نصب» لأنه مفعول؛ لأن التقدير في قولك: «يا زيدُ» أدْعُو زيدًا، أو أنادِي زيدًا، فلما قامت: «يا» مقامَ «أدعو» عملت عمله، والذي يدل على أنها قامت مقامه من وجهين:

أحدهما: أنها تدخلها الإمالة، نحو: «يا زيد»، و«يا عمرو» والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل، دون الحرف، فلما جازت فيها الإمالة دلَّ على أنها قد قامت مقام الفعل.

والوجه الثاني: أن لام الجرّ تتعلّق بها، نحو: «يا لَزَيْدٍ»، و«يا لَعَمْرٍو» فإن هذه اللامَ لامُ الاستغاثة، وهي حرف جرّ، فلو لم تكن «يا» قد قامت مقام الفعل وإلاّ لما جاز أن يتعلق بها حرف الجرّ؛ لأن الحرف لا يتعلّق بالحرف، فدلّ على أنها قد قامت مقام الفعل، ولهذا زعم بعضُ النحويين أن فيها ضميرًا كالفعل.

وذهب بعض البصريين إلى أن «يَا» لم تقم مَقَامَ «أدعو»، وأنّ العامل في الاسم المنادى «أدعو» المقدر، دون «يا»، والذي عليه الأكثرون هو الأول.

فإذًا ثَبَتَ بهذا أنه منصوبٌ، إلا أنهم بنوه على الضم لما ذكرنا.

والذي يدلّ على أنه في موضع نصب أنك تقول في وصفه: «يا زيدُ الظريفَ» بالنصب حملاً على الموضع، كما تقول: «يا زيدُ الظريفُ» بالرفع حملاً على اللفظ، كما تقول: «مررت بزيدٍ الظريفِ والظريفَ» فالجرّ على اللفظ، والنصب على الموضِع؛ فكذلك ها هنا: نُصِبَ لأن المنادى المفرد في موضع نصب لأنه مفعول، وهذا هو الأصل في كل منادى، ولهذا لمَّا لم يعرض للمضاف والمشبه بالمضاف ما يوجب بناءهما كالمفرد بَقِيَا على أصلهما في النصب.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيّين، أما قولهم: «إن المنادى لا مُعْرِبَ له يصحبه»

---

(١) الرجز للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢١٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٢؛ ولسالم بن دارة في خزانة الأدب ٢/ ١٣٩ـ ١٤٣، ١٤٦؛ والدرر ٣/ ٢٧؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٣.
شرح المفردات: الأبجر: في الأصل، العظيم البطن.

قلنا: لا نسلم، وقد بيّنا ذلك في دليلنا.

وقولهم: «إنّا رفعناه» قلنا: وكيف رفعتموه ولا رافع له؟ وهل لذلك قَطُّ نظيرٌ في العربية؟ وأين يوجد فيها مرفوع بلا رافع أو منصوب بلا ناصب، أو مخفوض بلا خافض؟ وهل ذلك إلا تحكم مَحْضٌ لا يستند إلى دليل؟! ثم نقول: ولِمَ رفعتموه بلا تنوين؟ قولهم: «ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع فرق»، قلنا: هذا باطل؛ فإنّ فيما يرفع بغير تنوين ما هو صحيح الإعراب، وذلك الاسم الذي لا ينصرف.

وقولهم: «إنا حملنا المضاف على لفظ المنصوب لكثرته في الكلام»، قلنا: هذا يبطل بالمفرد؛ فإنه كان ينبغي أن يحمل على النصب لكثرته في الكلام، فلما لم يحمل المفرد على النصب دلّ على أنه ليس لهذا التعليل أصل.

وأما قول الفراء: «إن الأصل في النداء أن يقال: «يا زيداه» كالندبة» فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل.

وقوله: «إن الألف المزيدة في آخرِهِ بمنزلة المضاف إليه، فلما حذفوها بَنَوْه على الضمّ، كما إذا حذف المضاف إليه من قبل ومن بعدُ» قلنا: هذا يبطل بالمنادى المضاف، نحو: «يا عَبْدَ عمرو»؛ فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد؛ فكان يجب أن يقال: «يا عبدُ عمرو» بالضم؛ لأن أصله: يا عبد عمراه.

قوله: «إنما لم يقدر ذلك في المنادى المضاف لطوله» قلنا: هذا باطل؛ لأن الطول لا يمنع تقرير الكلمة على حقها من تقدير الصوت في أوله وآخره؛ لأنه لا فرق في باب النداء بين طويل الأسماء وقصيرها، ألا ترى أنك لو ناديت رجلاً اسمه «قَرَعْبَلانَة» أو «هَزَنْبَرَان» أو «أَشْنَانْدَانة» وما أشبه ذلك لوجب فيه الضم، وإن كان أكثر حروفًا من «يا عبد عمرو» فدل على بطلان ما ذهب إليه.

وأما جعله نصبَ المضاف مبنيًا على فتح ما قبل الألف المزيدة في آخر المنادى فباطل أيضًا بما إذا قال: «يا خَيْرًا من زيد» إذا كان مفردًا مقصودًا له، فإنه لا يخلو: إما أن يحمل نصب «خير» على الألف التي تدخل للصوت الرفيع، أو على غيره، فإن قال: «على الألف» فكان ينبغي أن نقول: «يا خَيْرَا[1] من زيد» وهذا لا يقوله أحد، وإذا لم تدخله الألف وقد نُصِبَ دلَّ على أنه لم يحمل على الألف، وأنه محمول على غيره.

والذي يدل على بطلان ما ذهب إليه من جَعْله الألفَ في آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه أنه لو كان كذلك لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو: «وا قِنّسروناه».

قولهم: «نحن لا نُجَوِّز ندبة الجمع الذي على هجاءين فلا يجوز عندنا ندبة «قِنّسرون» بحذف النون ولا إثباتها» قلنا: هذا يلزمكم إذا جعلتم مكان الواو ياء؛ فإنه يجوز عندكم أن تقولوا: «وا قِنّسريناه»، وإن امتنع عندكم «وا قنسروناه»، وكلاهما لفظ الجمع.

وأما قوله: «إن المفرد بمنزلة المضاف؛ بدليل امتناع دخول الألف واللام عليه» قلنا: لا نسلم أن امتناع دخول الألف واللام عليه

(١) أي: بدون تنوين «خير».

لما ذكرت، وإنما امتنع دخول الألف واللام عليه لأن الإشارة إليه والإقبالَ عليه أغنَتْ عن دخول الألف واللام عليه.

وأما قوله: «الذي يدلّ على أنه ليس منصوبًا بفعلٍ امتناعُ الحال أن تقع معه» قلنا: لا نسلِّم أن امتناع الحال أن تقع معه إنما كان لأجل العامل، ولكن لتناقض معنى الكلام فيه، وذلك لأنا لو قلنا: «يا زَيْدُ راكبًا» على معنى الحال لكان التقدير أنّ النداء في حال الركوب، وإن لم يكن راكبًا فلا نداء، وهذا مستحيل؛ لأن النداء قد وَقَعَ بقوله: «يا زيد»، فإن لم يكن راكبًا لم يخرجه ذلك عن أن يكون قد نادى زيدًا بقوله: «يا زيد»، وليس ذلك في سائر الكلام، ألا ترى أنك لو قلت: «اضرب زيدًا راكبًا» فلم تجده راكبًا لم يجز أن تضربه، على أنه قد حكى أبو بكر بن السراج عن أبي العباس المبرد أنه قال: قلت لأبي عثمان المازنيّ: ما أنكرتَ من الحال للمَدْعُوّ؟

قال: لم أنكر منه شيئًا، إلا أن العرب لم تَدْعُ على شريطةٍ، فإنهم لا يقولون: «يا زيد راكبًا»، أي: ندعوك في هذه الحالة ونمسك عن دعائك ماشيًا؛ لأنه إذا قال: «يا زيد» فقد وقع الدعاء على كل حال.

قلت: فإن احتاج إليه راكبًا ولم يحتج إليه في غير هذه الحالة.

فقال: ألست تقول يا زيد دعاء حقًا؟

فقلت: بلى.

فقال: علامَ تحمل المصدر؟

قلت: لأنّ قولي: «يا زيد»، كقولي: أدعو زيدًا؛ فكأني قلت: أدعو دعاء حقًا.

فقال: لا أرى بأسًا بأن تقول على هذا: يا زَيْدُ رَاكِبًا، فالزم القياسَ.

قال أبو العباس: وجَدْتُ أنا تصديقًا لهذا قول النابغة (من البسيط):

قَالَتْ بَنُو عامِرٍ: خَالُوا بَني أسَدٍ،
يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لأقْوَامِ[1]

وقوله: «والذي يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملُكَ نعتَه على النصبِ، نحو: «يا زيد الظريفَ» كما يحمل نعته على الرفع، نحو: «يا زيد الظريفُ»، قلنا: لا نسلم أن نصب الوصف لأن المفرد بمنزلةِ المضاف، وإنما نصبه لأن الموصوف وإن كان مبنيًا على الضمّ فهو في موضع نصب لأنه مفعول؛ فنُصِبَ وصفُه حملاً على الموضع كما رفع حملاً على اللفظ، وحَمْلُ الوصفِ والعطفِ على الموضع جائزٌ في كلامهم كما يحمل على اللفظ؛ ولهذا يجوز بالإجماع: «ما جاءني من أحد غيرُكَ» بالرفع، كما يجوز بالجرّ، قال الله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: الآية ٥٩] بالرفع والجرّ؛ فالرفع على الموضع، والجرّ على اللفظ.

قال الشاعر (من الكامل):

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٢؛ وتذكرة النحاة ص ٦٦٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٣٠ـ ١٣٢، ١١/ ٣٣، ٣٥؛ والدرر ٣/ ١٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٣٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٥٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠١؛ والكتاب ٢/ ٢٧٨.

اللغة: خالوا: قاطعوا واتركوا.

المعنى: قالت قبيلة عامر: قاطعوا بني أسد، فما أجهلهم، والجهل يضرّ الناس كثيرًا.

حَتَّى تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا
طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ[(١)]

فرفع «المظلوم» وهو صفة للمجرور الذي هو «المعقِّب» حملاً على الموضع؛ لأنه في موضع رفع بأنه فاعل، إلا أنه لما أضيف المصدر إليه دخله الجر للإضافة، وكذلك يجوز أيضًا الحملُ على الموضع في العطف، نحو: «مَرَرْتُ بزيدٍ وعمرًا»، كما يجوز «وعَمْرٍو»، قال الشاعر (من المتقارب):

فَلَسْتُ بِذِي نَيْرَبٍ في الصَّدِيقِ
وَمَنَّاعَ خَيْرٍ وَسَبَّابَهَا
وَلاَ مَنْ إذَا كَانَ في جَانِبٍ
أَضَاعَ الْعَشِيرَةَ فَاغْتَابَهَا[(٢)]

وقال الآخر وهو عُقَيبة الأسديّ (من الوافر):

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ
فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيدَا[(٣)]

فنصب «الحديد» حملاً على موضع «بالجبال» لأن موضعها النصبُ بأنها خَبَرُ ليس، ومن زعم أنّ الرواية «ولا الحديدِ» بالخفض فقد أخطأ؛ لأن البيت الذي بعده:

أَدِيرُوهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْكُمْ
وَلاَ تَرْمُوا بِهَا الْغَرَضَ الْبَعِيدَا

والرويّ المخفوض لا يكون مع الرويّ المنصوب في قصيدة واحدة، وقال العجاج (من الرجز):

كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارَا
مِنْ يَأْسَةِ الْيَائِسِ أَوْ حِذَارَا[(٤)]

وقال الآخر (من الطويل):

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا
وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ[(٥)]

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٢٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٤٢، ٢٤٥؛ والدرر ٦/ ١١٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٥.

(٢) البيتان لعدي بن خزاعي في الصحاح (نرب)؛ ولسان العرب ٢/ ٧٧٥ (نرب)؛ وتاج العروس ٤/ ٢٥٩ (نرب)؛ ولكناز بن صريم في معجم الشعراء ص ٣٥٣.
اللغة: ذو نيرب: صاحب نميمة وسعي في الفساد. اغتابها: تكلّم عنها سوءًا في غيابها.
المعنى: ينفي عن نفسه أن ينمّ على صديقه، وأن يمنع الخير عنه، أو يسبّه، وينفي عن نفسه صفة إضاعة حق عشيرته عليه إذا كان بعيدًا عنها، فهو لا يغتابها.

(٣) البيت لعقبة أو لعقيبة الأسدي في خزانة الأدب ٢/ ٢٦٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٣١، ٢٩٤؛ وسمط اللآلي ص ١٤٨، ١٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٠؛ والكتاب ١/ ٦٧؛ ولسان العرب ٥/ ٣٨٩ (غمز).
اللغة: معاوي: ترخيم معاوية. أسجح: اعفُ، والإسجاح: حُسْن العفو.
المعنى: اعف عنّا يا معاوية واصفح، فلسنا جبالاً ولا حديدًا، بل نحن بشر نحبّ ونكره ونحسن ونخطىء.

(٤) ديوانه ٢/ ٨٣؛ والكتاب ١/ ٦٩؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ٣٦٣.
اللغة: الكشح: الجانب. طوى كشحه: استمرّ على أمره.
المعنى: لقد استمر في يأسه مختارًا الرحيل عن بلده حذارًا منها.

(٥) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٥؛ وأمالي المرتضى ١/ ١٧١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٢، ٩/ ١١٣؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥١؛ والكتاب ١/ ٦٨؛ والمعاني الكبير ص ١٢١١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٨.

وقال الآخر أيضًا (من الطويل):

أَلاَ حَيِّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ ... إِذَا مَا تَلاَقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدَا[1]

فنصب «غدًا» حملاً على موضع «من اليومِ» وموضعها نصب.

والشواهدُ على الحمل على الموضع في الوصفِ والعطفِ أكثَرُ من أن تُحصَى، وأوفَرُ من أن تُستقصى، والله أعلم»[2].

١٣ ـ قال ابن مالك في ألفيّته:

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أو كالنَّاءِ يَا ... وأَيْ وآ كَذا أَيَا ثُمَّ هَيَا

والهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَا لِمَنْ نُدِبْ ... أَوْ يَا وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

وغَيْرُ مَنْدُوبٍ ومُضْمَرٍ وَمَا ... جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

وذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ والمُشَارِ لَه ... قَلَّ ومَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عاذِلَه

وابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

وانْوِ انْضِمَامَ ما بَنَوْا قَبْلَ النِّدا ... ولْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

والمُفْرَدَ المَنْكُورَ والمُضَافا ... وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلاَفَا

ونَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لا تَهِنْ

والضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ... أَوْ يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

واضْمُمْ أوِ انْصِبْ ما اضْطِرَارًا نُوِّنا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

وبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ ... إِلاَّ مَعَ اللَّهِ وَمَحْكِيِّ الجُمَلْ

والأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ ... وشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ أَلْ ... أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَأَزَيْدُ ذَا الحِيَلْ

ومَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ واجْعَلا ... كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلا

وإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ ما نُسِقَا ... فَفِيهِ وَجْهَانِ ورَفْعٌ يُنْتَقَى

وأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ ... يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ

وأَيُّ هٰذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ ... وَوَصْفُ أَيٍّ بِسِوَى هٰذَا يُرَدْ

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي الصِّفَهْ ... إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ المَعْرِفَهْ

فِي نَحْوِ: سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ ... ثَانٍ وَضُمَّ وافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ

واجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا ... كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

اللغة: عدنان: جدّ عربي، وكذلك معدّ. وزعه: كَفّه.

المعنى: إن لم يكن نسبك متصلاً بعدنان ومعدّ فلتكففك اللائمات عن الفخر.

[1] البيت لكعب بن جعيل في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٤؛ والكتاب ١/ ٦٨؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ٣٦٢؛ والمقتضب ٤/ ١١٢، ١٥٤.

اللغة: الندمان والنديم: المجالس الذي يشرب معك.

المعنى: يطلب من صديقه (وربما من نفسه) أن يرسل بالتحيّة لرفيقه عمير بن عامر عندما يتلاقون اليوم أو غدًا.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٠١ـ ٣١١.

وفَتْحٌ أو كَسْرٌ وحَذْفُ اليَا اسْتَمَرّ
في يا ابْنَ أُمَّ يا ابْنَ عَمَّ لاَ مَفَرّ
وفي النِّدا أبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ
واكْسِرْ أوِ افْتَحْ ومِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ
وقُلْ بَعْضُ ما يُخَصُّ بِالنِّدا
لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا واطَّرَدا
في سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ يا خَبَاثِ
والأَمْرُ هٰكَذَا مِنَ الثُّلاثِي
وشَاعَ في سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ
وَلاَ تَقِسْ وجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ

النّداء (في البلاغة)

«وقد ينزل البعيد منزلة القريب فينادى بالهمزة أو «أي»، تنبيهًا على أنه لا يغيب عن القلب، بل هو مالك الفؤاد واللب، فكأنه حاضر الجثمان، ليس بناء عن العيان، كقول الضبيّ في رثاء ابنه (من الكامل):

أَأُبيُّ لا تبعد وليس بخالدٍ
حَيٌّ ومَنْ تُصِبِ المنونُ بَعيدُ

كما قد يعكس فينزل القريب منزلة البعيد فينادى بإحدى أدواته، إما:

أ ـ للدلالة على أن المنادى رفيع القدر عظيم الشأن فيجعل بعد المنزلة كأنه بعد في المكان، كقول أبي بكر بن النطاح في مدح أبي دلف العجلي (من الطويل):

أبا دلفٍ بوركتَ في كل بلدةٍ
كما بوركَتْ في شَهرها ليلةُ القَدْرِ

ب ـ للإشارة إلى أنه وضيع، منحط الدرجة، وعليه قول الفرزدق يهجو جريرًا (من الطويل):

أولئك آبائي فجئني بمثلهم
إذا جَمَعَتْنا يا جريرُ المجامِعُ

ج ـ للإشعار بأن السامع غافل لاه، فتعتبره كأنه غير حاضر في مجلسك، وعليه قول البارودي (من البسيط):

يا أيُّها السادِرُ المزْوَرُّ من صَلَفٍ
مَهْلاً فإنك بالأيام مُنْخَدِعُ[(١)]

وقد تخرج ألفاظ النداء إلى معان أخرى تستفاد من القرائن، ومن ذلك:

١ ـ التحسر والتوجع، كقول حافظ إبراهيم في الرثاء (من البسيط):

يا دُرَّةً نُزِعَتْ مِنْ تاج والدِها
فأصْبَحَتْ حلْيةً في تاج رضْوانِ

وقول من رثى معن بن زائدة (من الطويل):

فيا قبرَ مَعْنٍ كيفَ وارَيْتَ جودَه
وقد كانَ منه البرّ والبَحْر مُتْرعَا[(٢)]

٢ ـ التعجب، كقول طرفة (من الرجز):

يا لَكِ من قُبَّرةٍ بمعْمَرِ
خلا لك الجوُّ فبيضي واصْفري[(٣)]

٣ ـ الاختصاص، كقوله (من البسيط):

إنّا بني نَهْشَلٍ لا نَدَّعي لأبٍ
عَنْه ولا هُوَ بالأَبْناء يَشْرينا

٤ ـ الندْبة، كقول أبي العلاء (من الطويل):

فوا عَجَبًا كمْ يَدَّعي الفَضْلَ ناقِصٌ
ووا أسَفًا كَمْ يُظْهِرُ النَّقْصَ فاضِلُ

---

(١) السادر: الذاهب عن الشيء ترفعًا. والمزور: المنحرف. والصلف: الكبر.
(٢) المترع: المملوء.
(٣) الشطر الثاني يضرب مثلاً للحاجة يتمكن منها صاحبها.

٥ ـ الإغراء، كقولك للجندي المتردد في الدفاع: «يا شجاع تقدَّم».

٦ ـ الزجْر والملامة، نحو (من الخفيف):

أفؤادي متى المتاب ألَمّا ... تَصْحُ والشَّيْبُ فوقَ رَأسي ألَمّا[1]

٧ ـ الاستغاثة، نحو (من البسيط):

يا للرجالِ ذوي الألباب من نَفَرٍ ... لا يبرحُ السَّفِهُ المردي لهم دينا[2]

٨ ـ التحير والتذكُّر، وقد كثر ذلك في نداء الأطلال والمنازل والمطايا، كقوله (من البسيط):

أيا مَنازلَ سلمى أينَ سَلْماكِ ... من أجْلِ هذا بَكَيْناها بَكَيْنَاكِ[3]

النِّداء الحقيقيّ

هو ما يكون فيه المنادى اسمًا لعاقِل. فيكون في استدعائه وإسماعه فائدة، نحو: «يا زيدُ انتبهْ». ويقابله النداء المجازيّ.

انظر: النداء المجازيّ.

النِّداء المَجازيّ

هو ما يكون فيه المنادى اسمًا لغير العاقِل، وذلك لداع بلاغيّ، نحو الآية: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾ [هود: الآية ٤٤].

ويقابله النداء الحقيقيّ.

انظر: النداء الحقيقيّ.

النِّداءات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال هذه الكلمة[4].

النُّدْبة

١ ـ تعريفها: النُّدبة، في اللغة، مصدر «نَدَبَ». ونَدَبَ الميْتَ: بكاه، وعدَّد مَحاسِنَه. وهي، في النحو، نداء موجَّه للمتفجَّع عليه[5] حقيقة أو حُكمًا، أو للمتوجَّع منه[6]، مثل: «وا عثمانُ»[7]، «وا قلباه».

٢ ـ أحرفها: يُستعمل في الندبة من أحرف النداء حرفان، هما: «يا» و«وا»، ولا يصحّ حذف حرف النداء في النُّدْبَة، ولا الاستغناء عنه بعوض.

٣ ـ حكم المنادى المندوب: المنادى المندوب كالمنادى يكون: مفردًا أو مضافًا أو مشبَّهًا بالمضاف.

٤ ـ حكم المنادى المندوب المفرد: إذا كان المنادى المندوب مفردًا علمًا أو نكرة مقصودة[8]، فإنه يُبنى على ما كان يُرفع به،

---

(١) ألم: (الثانية) بمعنى نزل.

(٢) المردي: المهلك، والدين: العادة.

(٣) فيه حذف حرف العطف، أي: وبكيناك، يريد أنه بكى على سلمى، وبكى على المنازل لعدم وجود سلمى بها. (علوم البلاغة ص ٨١ ـ ٨٢).

(٤) في أصول اللغة ٢/ ٥٩ ـ ٦٠.

(٥) المُتَفَجَّع عليه هو مَنْ أصابته المنيّة سواء أكانت الفجيعة حقيقيّة أم حُكْمية، أي: في حكم الحقيقة.

(٦) المتوجَّع منه هو الموضع الذي يستقرّ فيه الألم.

(٧) يقال: «وا عثمانُ» في ندبة من أصابته المنيّة حقيقة.

(٨) لا تُندب النكرة غير المقصودة إذا كانت هي المتفجَّع عليها، أما إذا كانت هي المتفجّع منها، فتُندب، نحو: «وا مُصيبتاه» في «مصيبة» غير معيَّنة. ولا تصلح النُّدبة في اللفظ المبهم «أيّ»، ولا في اسم الإشارة أو الضمير أو اسم الموصول إلا إذا كان له صلة مشهورة، مثل: «وا من حَفَرَ بئر زمزم»، أي: واعبد المطلباه. =

مثل: «وا عمرُ»[1] و«وا رأسُ».

٥ ـ حكم المنادى المندوب المضاف والمشبَّه بالمضاف: إذا كان المنادى المندوب مضافًا أو مشبهًا بالمضاف؛ فإنه يُنصب مثل: «وا أميرَ المؤمنين»، «وا حارسَ الحَرمَيْن».

والغالب في المنادى المندوب أن يُختم بألف زائدة المقصود منها مدّ الصوت، مثل: «وا عمرا»، وعندئذٍ يُحذف منه التنوين في صلة أو في مضاف إليه أو في اللغة المحكيّة، مثل: «وا من حفر بئر زمزماه»[2]، «وا غلام زيداه»[3]، «وا قام زيداه»[4]. وتُحذف أيضًا الضمة في مثل: «وا زيداه»[5] وكذلك تُحذف الكسرة، مثل: «وا عبدَ الملكاه»[6]. ويُفتح ما قبل الألف إذا كان غير مفتوح بشرط أَمْن اللَّبْس[7].

٦ ـ المنادى المندوب المضاف إلى ياء المتكلم:

١ ـ إذا نُدب المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم المفتوحة، زيدت بعدها ألف النُّدبة فقط، مثل: «وا ماليا» ويصحّ زيادة هاء السكت بعد الألف، فتقول: «وا ماليا‌ه»[8]، أما إذا كانت الياء ساكنة، فإنه يجوز حذفها والإتيان بألف الندبة مفتوحًا ما قبلها، كما يجوز تحريك الياء بالفتحة مع زيادة ألف الندبة بعدها، ففي نحو: «يا عبدي»، يُقال: «وا عبدا»[9]، أو «وا عبديا»[10]. ويصح، عند الوقف، زيادة هاء السكت.

٢ ـ إذا نُدب المضاف لياء المتكلِّم المنقلبة ألفًا، تحذف هذه الياء المنقلبة ألفًا ويحلّ محلها ألف أخرى للندبة، مثل: «وا مالا» ويصحّ زيادة هاء السكت، مثل: «وا مالاه».

٣ ـ إذا نُدب المنادى المضاف لياء المتكلِّم المحذوفة، تُزاد ألف الندبة مع فتح ما قبلها، فنقول في ندبة يا مالِ[11] ويا مالَ[12] ويا

فالذي حفر بئر زمزم هو عبد المطلب جدّ الرسول ﷺ، فلذلك يجوز ندبة الاسم الموصول لأنّ صلته مشهورة.

(١) «وا عمرُ»: «وا»: حرف نداء وندبة، «عمر»: منادى مندوب مبنيّ على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

(٢) الأصل: وا من حفر بئر زمزم، فحذف التنوين من صلة الموصول.

(٣) التقدير: «واغلامَ زيدٍ»: حُذف التنوين من المضاف إليه عند النُّدبة.

(٤) في من سُمّي «قام زيد». والأصل: قام زيدٌ.

(٥) الأصل: «وا زيدُ» حذفت الضمّة عند الندبة، وخُتم الاسم بالألف قبلها فتحة.

(٦) الأصل: وا عبدَ الملكِ، فحُذفت الكسرة، وخُتم الاسم بالألف، قبلها فتحة، مع هاء السكت.

(٧) إذا أوقعت الفتحة في اللبس، يجب إبقاء الحركة الموجودة وزيادة حرف يناسبها، فتقول في ندبة «وا غلامُكِ، وا غلامُهُ، وا غلامُكُم، وا غلامُهُمْ»: وا غلامُكي، وا غلامُهو، وا غلامُكُمو، وا غلامُهُمُو».

(٨) «مالياه»: منادى مندوب منصوب، وهو مضاف، وياء المتكلِّم مضاف إليه، والألف زائدة للندبة، والهاء للسكت، حرف لا محل له من الإعراب.

(٩) «عبدا»: منادى مندوب منصوب بالفتحة المقدَّرة على ما قبل ياء المتكلِّم المحذوفة.

(١٠) «عبديا» تعرب مثل الأولى. وياء المتكلِّم ضمير مبنيّ على الفتح في محل جر بالإضافة، والألف للنُّدبة.

(١١) «يا مالِ»: حذفت منها ياء المتكلِّم، والكسرة دليل عليها.

(١٢) «يا مالَ»: قُلبت ياء المتكلِّم ألفًا، وحُذفت الألف، وبقيت الفتحة دليلاً عليها.

مالُ[1] : «وا مالا»[2] ، ومع هاء السكت: «وا مالاه».

٤ ـ إذا كان المنادى المندوب مضافًا إلى ما فيه ياء المتكلِّم، وجب إثبات الياء، مثل: «وا مالَ أهلي»، ويجوز زيادة ألف بعد الياء، فتقول: «وا مالَ أهليا».

٥ ـ ملاحظات:

أ ـ تقدّر حركات الإعراب والبناء على ما قبل ألف النُّدبة.

ب ـ إذا نُدِب الاسم المقصور، حُذفت ألفه، نحو: «وا مصطفاه». (الألف في «مصطفاه» للنّدبة»).

ج ـ إذا نُدِب ما في آخره هاء، لا تلحقه هاء النُّدبة، نحو: «وا عبدَ الله».

د ـ اختلف الكوفيون والبصريون في جواز ندبة النكرة والأسماء الموصولة[3] ، فقد «ذهب الكوفيُّون إلى أنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة، وذلك لأنّ الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة، نحو: «وا راكباه» فجازت ندبته كالمعرفة، والأسماء الموصولَةُ معارف بصِلاتها كما أنّ الأسماء الأعلام معارف، وكما يجوز ندبة الأسماء الأعلام، نحو: «زيد» و«عمرو» فكذلك يجوز ندبة ما يشبهها ويقرب منها، والدليل على صحة هذا التعليل ما حُكي عنهم من قولهم: «وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ»، وما أشبه ذلك.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنّ الاسم النكرة مُبْهَمٌ لا يَخصُّ واحدًا بعينه، والمقصود بالندبة أن يُظْهِرَ النادبُ عُذْرَهُ في تَفَجُّعه على المندوب ليساعَدَ في تفجّعه، فيحصل التأسّي بذلك فيخفّ ما به من المصيبة، وذلك إنما يحصل بندبة المعرفة، لا بندبة النكرة، وإذا كان ندبة النكرة ليس فيها فائدة وجب أن تكون غير جائزة، وأما الأسماء الموصولة فإنها أيضًا مبهمة، فأشبهت النكرة؛ فوجب أن لا تجوز ندبتها كالنكرة.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إن الإشارة قد قَرَّبَت الاسم النكرة من المعرفة فجازت ندبته كالمعرفة»، قلنا: إلا أنه باقٍ على إبهامه، والمندوب يجب أن يندب بأعْرَفِ أسمائه، وأمّا الأسماء الموصولة وإن كانت قد تخصَّصت بالصلة، فإنها لا تخلو عن إبهام؛ لأن تخصيصها إنما يحصل بالجمل، والجمل في الأصل نكرات.

وأما ما حكوه من قولهم: «وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زمزماه»، فهو من الشاذّ الذي لا يُقاس عليه،

---

(١) «يا مالُ»: نُويت إضافة الاسم إلى ياء المتكلِّم. وهذا يكون فيما يكثر فيه ألاّ يُنادى إلاّ مضافًا، مثل: «يا أمّي ويا ربّي».

(٢) «وا مالا»: «وا»: حرف نداء وندبة. «مالا»: مُنادى منصوب لأنه مضاف إلى ياء المتكلِّم المحذوفة. والألف حرف للندبة لا محلّ له من الإعراب.

(٣) انظر في هذه المسألة: المسألة الحادية والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٣٩؛ وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ١٤٤؛ وشرح المفصل ٢/ ١٤ـ ١٥.

على أنّا نقول: إنما جاء مع شذوذه ها هنا لأنه كان معروفًا، وهو عبد المطلب جَدُّ النبيّ ﷺ، وكان قد عُرِفَ بحَفْرِ بئر زمزم، وله يقول خُوَيْلِدُ بن أسد (من الطويل):

أقُولُ وما قَوْلِي عَلَيْكُم بِسُبَّةٍ
إلَيْكَ ابْنَ سَلْمَى أنْتَ حَافِرُ زَمْزَمِ

حَفِيرَةُ إبْرَاهِيمَ يَوْمَ ابْنِ هَاجَرٍ
ورَكْضَةُ جِبْرِيلٍ عَلَى عَهْدِ آدَمِ[1]

فقال عبد المطلب: ما وَجَدْتُ أحدًا وَرِثَ العلم الأقْدَمَ غير خويلد بن أسيد؛ فلمّا كان عبد المطلب معروفًا بحَفْرِها تَنَزَّلَ الاسمُ الموصولُ الدالُّ عليه منزلَةَ اسمه العَلَم، والله أعلم»[2].

هـ ـ اختلف الكوفيون والبصريون في جواز إلقاء علامة الندبة على الصفة[3]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تُلْقى علامة الندبة على الصفة، نحو قولك: «وا زيدُ الظرِيفاه» وإليه ذهب يونس بن حبيب البصريُّ وأبو الحسن بن كَيْسَان.

وذهب البصريّون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنه يجوز أن نُلقي علامة الندبة على المضاف إليه، نحو قولك: «وا عبد زَيْدَاه»، «وا غلام عَمْرَاهْ» فكذلك ها هنا؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه؛ فإذا جاز أن تُلْقى علامَةُ النُّدْبَةِ على المضاف إليه، فكذلك يجوز أن تُلْقَى على الصفة.

والذي يدلُّ على ذلك ما رُوِيَ عن بعض العرب أنه ضاع منه جُمجمتان ـ أي: قَدَحَانِ ـ فقال: «وا جُمجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه» وألْقَى عَلامَةَ النّدبةِ على الصفة؛ فدلَّ على ما قلناه.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز أن تُلقى علامة الندبة على الصفة لأن علامة الندبة إنما تُلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمدِّ الصوت، وليس ذلك موجودًا في الصفة؛ لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف؛ فوجب أن لا يجوز. وسنبيِّن هذا في الجواب إن شاء الله تعالى.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنا أجمعنا على أنه يجوز أن تُلقى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك على الصفة؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه»، قلنا: لا نسلّم، فإنّ المضاف لا يتمّ بدون ذكر المضاف إليه،

---

(١) البيتان له في الإنصاف ١/ ٣٣٨.
اللغة: السبّة: العار والنقيصة. الحفيرة: الحفرة. ابن سلمى: عبد المطلب بن هاشم، وسلمى هي سلمى بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن خداش من الخزرج.
المعنى: ما سأقوله لا ينقص من قيمتكم، فأنت يا ابن سلمى من حفر بئر زمزم، وكأنها كانت حفيرة إبراهيم الخليل أو ابنه إسماعيل ابن هاجر، أو كأنها الحفيرة الأولى حين ركض جبريل عليه السلام الأرض فانبثقت ماء زمزم.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٣٧ـ٣٣٨.

(٣) انظر في هذه المسألة: المسألة الثانية والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ١٤٥؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٣٠؛ وشرح المفصل ٢/ ١٤.

بخلاف الموصوف مع الصفة، فإن الموصوف يتمّ بدون ذكر الصفة. ألا ترى أنك لو قلت: «عبد» في قولك: «عبد زيد» أو «غلام» في قولك: «غلام عمرو» ـ لم يتم إلا بذكر المضاف إليه، ولو قلت: «زيد» في قولك: «هذا زيد الظريف» يتمّ الموصوف بدون ذكر الصفة، وكنت في ذكرها مُخَيَّرًا: إن شئت ذكرتَها، وإن شئت لم تذكرها، فَبَانَ الفرقُ بينهما.

وأما ما رُوي عن بعض العرب من قوله: «وا جُمجُمَتَيَّ الشاميَّتَيْناه» فيحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس، وعلى كلّ حال فهو من الشاذ الذي لا يُعْبأ به ولا يقاس عليه، كقولهم: «وا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه» وما أشبه ذلك، والله أعلم»[1].

٩ ـ قال ابن مالك في ألفيّته:

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وما
نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ ولاَ مَا أُبْهِمَا
وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ
كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِي وَا مَنْ حَفَرْ
ومُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ
مَتْلُوُّهَا إنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ
كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ
مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الأَمَلْ
والشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسَا
إنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا
وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إنْ تُرِدْ
وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ وَالْهَا لاَ تَزِدْ
وَقَائِلٌ وَا عَبْدِيَا وَا عَبْدَا
مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

النَّدْمان

إذا كانت هذه الكلمة بمعنى المُجالِس على الشراب، فهي مصروفة، وإن كانت بمعنى: الذي يندم، فهي ممنوعة من الصرف.

النديم

= محمد بن يحيى (.../ .... / ...).

ابن النديم الموصليّ

= إسحاق بن إبراهيم بن ميمون (٧٧٢هـ/ ١٣٧٠م).

أبو نزار الحضرميّ

= ربيعة بن الحسن بن علي (٦٠٩هـ/ ١٢١٢م).

النّزاعات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال هذه الكلمة[2].

نَزالِ

اسم فعل أمر معدول عن «انزل» مبنيّ على الكسر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت.

النَّزاهة

النَّزاهة، في اللغة، مصدر «نَزِه»، ونزه فلان: كان عفيفًا شريفًا، أو ابتعد عن كلّ مكروه.

وهي، في علم البديع، هجاء ليس فيه فحش، أو بذاءة، أو كلام مُنَفِّر. ومنه قول

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٣٩ـ ٣٤٠.

(٢) في أصول اللغة ٢/ ٥٩ـ ٦٠.

جرير (من الوافر):

فَـغُـضَّ الـطَّـرْفَ إنَّـكَ مـن نُـمَـيْـرٍ
فـلا كَـعْـبًـا بَـلَـغْـتَ ولا كِـلابـا

وقوله (من الكامل):

لـو أنَّ تـغْـلِـبَ جَـمَّـعَـتْ أنْـسـابَـهـا
يـومَ الـتَّـفـاخُـرِ لـم تَـزِنْ مِـثْـقـالا

نَزْع الخافِض

انظر: المنصوب على نَزْع الخافِض.

نُزْهة الألِبّاء في طبقات الأدباء

كتاب في تراجم اللغويين والنحويين والأدباء لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمٰن بن محمد الأنباري (٥١٣هـ/ ١١١٩م - ٥٧٧هـ/ ١١٨١م).

استهل ابن الأنباري كتابه بمقدمة ذكر فيها نشأة علم النحو، وعزا أصول ذلك إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه الذي أخذ عنه أبو الأسود الدؤلي. ثم عرض لأسباب وضع النحو وساق القصة المشهورة التي رواها أبو الأسود عن علي رضي الله عنه وأطال في ذلك. وذكر نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وغيرهم. وقد مزج مقدمة الكتاب بالتراجم دون فصل.

والكتاب وجيز مختصر يضمّ نحو مئة وسبعين ترجمة. بدأها بترجمة أبي الأسود الدؤلي وختمها بشيخه أبي السعادات ابن الشجري.

وللكتاب طبعات عدَّة، منها:

- طبعة القاهرة، طبعة حجر، سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٦م.
- طبعة باريس، سنة ١٩٥٧م، بتحقيق عطية عامر.
- طبعة مؤسسة المعارف في بغداد، بتحقيق إبراهيم السامرائي.
- طبعة المطبعة الكاثوليكية في بيروت، سنة ١٩٦٣م، وهي إعادة لطبعة باريس.
- طبعة دار نهضة مصر في القاهرة سنة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
- طبعة مكتبة الأندلس في بغداد، سنة ١٩٦٨م، وهي إعادة لطبعة مؤسسة المعارف التي حققها إبراهيم السامرائي.

النَّسَب - النِّسْبَة

- في النحو: مِنْ معاني حرف الجرّ «اللام»، ويفيد أنّ المجرور بحرف الجرّ هو صاحب المذكور في الكلام، نحو: «القلم لِسَمِيرٍ».

- في الصَّرف:

١ - تعريفه: هو إلحاق آخر الاسم ياءً مشدَّدة مكسورًا ما قبلها للدلالة على نسبة شيء إلى آخر. والذي تلحقه ياء النسبة يُسمى «منسوبًا»، نحو: «بيروتيّ، فاطميّ، هاشميّ»، ويُسمَّى الشيء الذي نَسَبْتَ إليه «منسوبًا إليه» (بيروت، فاطمة، هاشم).

٢ - تغييراته: إذا نسبْتَ إلى اسم، ألحقْتَ به ياء النسبة، وكسرتَ الحرف المتَّصل بها. ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات: الأول لفظيّ، وهو إلحاق آخر الاسم ياء مشدَّدة، وكسر ما قبل آخره، ونقل حركة الإعراب إلى الياء. والثاني معنويّ، وهو جعل المنسوب إليه اسمًا للمنسوب. والثالث حُكْمي، وهو معاملته معاملة اسم المفعول من حيث رفعه الضمير والاسم الظاهر على النائبيّة عن الفاعل، لأنه

تضمَّن، بعد إلحاق ياء النسب، معنى اسم المفعول. فإذا قلت: «جاء اللبنانيّ أبوه» فـ«أبوه» نائب فاعل لـ«اللبنانيّ»، وإذا قلت: «جاء الرجل اللبناني» فـ«اللبنانيّ» يحمل ضميرًا مستترًا، يُعرَب نائب فاعل، تقديره: هو، يعود على «الرجل».

٣ ـ النِّسبة إلى المنتهي بتاء التأنيث: يُنسب إلى ما خُتِم بتاء التأنيث بحذف هذه التاء، نحو: «فاطمة ـ فاطميّ».

٤ ـ النِّسبة إلى الممدود: يُنسب إلى الممدود بقلب همزته واوًا إذا كانت للتأنيث، نحو: «صحراء صحراويّ، بيضاء بيضاويّ». أما إذا كانت أصليّة، فإنها تبقى على حالها، نحو: «وُضّاء وُضّائيّ». وأما إذا كانت مبدلة من واو، نحو: «كِساء»، أو من ياء، نحو: «رِداء»، أو مزيدة للإلحاق، نحو: «حِرْباء»، فإنّه يجوز إبقاؤها، أو قلبها واوًا، والإبقاء أفصح، نحو: «كسائيّ كِساوِيّ، ردائيّ رداوِيّ، حربائيّ حِرباويّ».

٥ ـ النِّسبة إلى المقصور: يُنسب إلى المقصور:

ـ بقلب ألفه واوًا، إذا كانت ثالثة، نحو: «عصا عَصَويّ، فَتَى فَتَوِيّ».

ـ بقلب ألفه واوًا، أو حذفها، إذا كانت رابعة في اسم ساكن الثاني، نحو: «مَلْهَى مَلْهَوِيّ مَلْهِيّ». لكن المختار حذفها إن كانت للتأنيث، نحو: «حُبْلى، حُبْليّ»، وقلبها واوًا إن كانت للإلحاق، نحو: «عَلْقَى علقَويّ»، أو مبدَلة من واو أو ياء، نحو: «مَلْهى مَلْهَوِيّ، مَسْعَى مَسْعَوِيّ». ويجوز، إذا قلبتها واوًا، زيادة ألف قبل الواو، نحو: «حُبْلاويّ».

ـ بحذف ألفه، إذا كانت في اسم متحرِّك الثاني، أو كانت فوق الرابعة، نحو: «بَرَدَى بَرَدِيّ، مُسْتَشْفَى مُسْتَشْفِيّ».

٦ ـ النِّسبة إلى المنقوص: يُنسَب إلى الاسم المنقوص:

ـ بقلب يائه واوًا وفتح ما قبلها، إذا كانت ثالثة، نحو: «الشجِي، الشَّجَوِيّ».

ـ بقلب يائه واوًا وفتح ما قبلها، أو حذفها، إذا كانت رابعة، نحو: «القاضي، القاضَوِيّ، القاضيّ».

ـ بحذفها إذا كانت خامسة أو سادسة، نحو: «المُرتجي، المُرتجيّ ـ المُسْتَعلي، المُسْتَعْليّ».

٧ ـ النِّسبة إلى المحذوف منه شيء: إذا نسبت إلى اسم ثلاثي محذوف الفاء، فإن كان صحيح اللام، لم يُردّ إليه المحذوف، نحو: «صِفَة صِفِيّ»، وإن كان معتلّها، وجب الردّ وفتح عينه، نحو: «دِية ودَوِيّ». وإذا نسبتَ إلى اسم ثلاثيّ محذوف اللام، ردَدْتَ إليه لامه، وفَتَحْتَ ثانيه، نحو: «أب أبَويّ»، سَنة سنَوِيّ، شَفَة شفوِيّ وشفهيّ». ويجوز فيما عُوِّض من لامه همزة الوصل، أن تُحذف همزتُه وتُرد إليه لامه، أو أن يُنسب إليه على لفظه، نحو: «ابن بَنَوِيّ ابني ـ أخت أَخَوِيّ أختيّ».

٨ ـ النِّسبة إلى الثلاثيّ المكسور الثاني: يُنسب إلى الاسم الثلاثي المكسور الحرف الثاني، بجعل الكسرة فتحة، نحو: «مَلِك ملَكيّ».

٩ ـ النِّسبة إلى ما قبل آخره ياء مشدَّدة مكسورة: يُنسب إلى الاسم الذي قبل آخره ياء مشدّدة مكسورة، بتسكين يائِهِ بعد تخفيفها، نحو: «طيِّب طَيْبيّ ـ ميِّت مَيْتيّ».

١٠ ـ النِّسبة إلى ما آخره ياء مشدَّدة: إذا نسبتَ إلى ما خُتِمَ بياء مشدَّدة، فإنك:

ـ تَفْتح الأولى، وتردّها إلى الواو إن كان أصلها واوًا، وتقلب الثانية واوًا، وذلك إذا كانت مسبوقة بحرف واحد، نحو: «حيّ حَيَوِيّ، طيّ طَوَوِيّ».

ـ تحذف الأولى، وتفتح ما قبلها، وتقلب الثانية واوًا، وذلك إذا كانت مسبوقة بحرفين، نحو: «نبيّ نَبَوِيّ، جُدَيّ جَدَوِي».

ـ تحذفها، وتضع ياء النسب مكانها، وذلك إذا كانت مسبوقة بأكثر من حرفين، فالنسبة إلى «كرسيّ» و«شافعيّ»: «كرسيّ»، و«شافعيّ» كأنك أبْقَيْتَ ما كان كذلك على حاله.

١١ ـ النِّسبة إلى المثنَّى والجمع السالم والملحق بهما: يُنسب إلى المثنى والجمع السالم، بالردِّ إلى المفرد، نحو: «العِراقَيْن العراقِيّ، معلّمون معلّميّ، فاطمات فاطميّ»، ويُنسب إلى الملحق بهما بتجريده من علامتي التثنية والجمع، نحو: «اثنين اثنيّ أو ثَنَوِيّ ـ عشرين عِشرِيّ».

١٢ ـ النِّسبة إلى جمع التكسير، والمسمّى به، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعيّ: يُنسب إلى جمع التكسير بردِّه إلى مفرده، أو بالنسبة إلى لفظه، نحو: «دُوَل دَوْليّ دُوَليّ ـ طلّاب طالبيّ طلّابيّ»، أما الجمع الذي لا واحد له من لفظه، أو الذي يجري على غير مفرده، والعَلَم المنقول عن جمع تكسيرٍ، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعيّ، فتُنسب على لفظها، نحو: «أبابيل أبابيليّ، محاسِن (جمع حسن) محاسنيّ، الجزائر الجزائِريّ، قوم قوميّ، عَرَب عَرَبيّ».

١٣ ـ النِّسبة إلى العلم المركَّب: يُنسب إلى العلم المركَّب تركيبًا إسناديًا أو مزجيًا بحذف الجزء الثاني منه، نحو: «تأبَّط شرًّا تأبَّطِيّ، بَعْلَبك بَعْلَيّ» وقالوا في «حضرَموت» حضرَميّ شذوذًا. ويُنسب إلى المركَّب تركيبًا إضافيًا بحذف الجزء الأول منه إن كان كنية، نحو: «أبو بكر بكريّ، أم كلثوم كُلثوميّ»، فإن لم يكن كنية، نسبت إلى الجزء الذي ليس في النسبة إليه لَبس، وطرحْتَ الجزء الآخر، نحو: «عبد المطَّلب مطَّلبي، عبد مناف منافيّ (بحذف الجزء الأول)، امرؤ القيس امرئيّ، رأس بعلبك رأسيّ (بحذف الجزء الثاني).

١٤ ـ النِّسبة إلى «فَعِيلَة»: إن النسبة إلى «فَعيلَة» هو «فَعيليّ» قياسًا مطَّردًا، نحو: «بديهة، بديهيّ، رقيقة رقيقيّ». ويجوز النسب إليها على «فَعَليّ» بثلاثة شروط: أولها أن تكون عين الكلمة غير مضعَّفة، وثانيها أن تكون هذه العين صحيحة إذا كانت اللام صحيحة، وثالثها أن يكون الاسم المنسوب إليه مشتهرًا بحيث يمتنع الخفاء واللبس عن مدلوله إذا حذِفت ياء «فَعيلة» التي للنسب، نحو: «بديهة بَدَهِيّ، كنيسة كَنَسيّ».

١٥ ـ النِّسبة إلى «فُعَيْلَة»: ينسَب إلى «فُعَيْلَة» على «فُعَليّ»، وذلك إذا لم تكن العين مُضَعَّفة، نحو: «أمَيَّة أَمَوِيّ، جُهَيْنَة جُهَنِيّ»؛ أما المضعَّف العين، فيبقى على حاله، نحو: «أُميمة أُمَيْمِيّ»، وقالوا في «رُدينَة» و«نُويرَة»: رُدينيّ ونُوَيريّ على خلاف القياس.

١٦ ـ النِّسبة إلى «فَعِيل» و«فُعَيْل»: يُنسَب إلى «فَعيل» المعتلّ اللام على «فَعَليّ»، نحو: «عليّ عَلَوِيّ»، وكذلك يُنسب إلى «فُعَيْل» المعتلّ اللام على «فُعَلِيّ»، نحو: «قُصَيّ

قُصَوِيّ». أما «فَعيل» و«فُعَيْل» الصحيحا اللام، فيبقيان على حالهما، نحو: «عَقيل عَقيليّ، عُقيل عُقيليّ». وقالوا في «ثقيف»، و«عتيك» و«قريش» و«هُذيل» و«سُلَيم»: «ثَقَفيّ، عَتَكِيّ، قُرَشيّ، هُذَليّ، سُلَمِيّ» على غير القياس. والقياس أن يُنسَب إلى لفظها، لأنها صحيحة اللام.

١٧ ـ النِّسبة إلى ذي حرفين: يُنسب إلى ذي حرفين، فإن كان ثانيه حرفًا صحيحًا، جاز تضعيفه وعدمُه، نحو: «كَمْ كمِّيّ وكَمِيّ». وإن كان الثاني واوًا، وجب تضعيفه وإدغامه، نحو: «لَوْ، لَوِّيّ». وإن كان ألفًا، زيد بعدها همزة، نحو: «لا، لائيّ». ويجوز قلب هذه الهمزة واوًا، فتقول: «لاويّ». وإن كان ياءً، وجب فتحُه وتضعيفه، وقلب الياء المزيدة للتضعيف واوًا، نحو: «كي، كَيَوِيّ». والجدير بالملاحظة أنه تجوز النسبة إلى هذه الأحرف وغيرها، إذا جعلتَها أعلامًا، وإلاّ فلا.

١٨ ـ النِّسبة بلا يائها: قد يُستغنى في النِّسبة عن يائِها، وذلك باستعمال صيغة «فَعّال»، وذلك في الحِرَف غالبًا، نحو: «نجّار، حدّاد، عطّار» (أي: ذي نِجارة وحِدادة وعِطارة)، وقد اختلفوا في قياسيَّة هذه الصِّيغة، والأحسن الأخذ بالرأي القائل بقياسيّتها لكثرة الشواهد عليها. وقد يُستعمل صيغة «فاعِل»، نحو: «تامِر»، و«لابِن» (أي: ذي تَمر ولَبَن)، أو صيغة «فَعِل»، نحو: «طعِم» و«لَبِس»، أي: ذي طعام ولباس.

١٩ ـ شواذ النسب: ورد في كلام العرب الكثير من شواذ النسب، وقد تقدَّم ذكر بعضها، ومنها: «بَصْرَة بِصْرِيّ، دَهْر دُهريّ، سَهْل سُهْلِيّ، مَرو مَرْوَزِيّ، البحرين بَحْرانيّ، طيّ طائِيّ، وَحْدَة وَحْدانِيّ، البادية بَدَوِيّ، الشّآم واليمن وتِهامة: الشآمِي، اليمانِي، التِهامي (بتخفيف ياء النسب)».

٢٠ ـ أوزان الاسم المَنْسُوب: تختلف أوزان الاسم المنسوب باختلاف أوزان الاسم نحوه، وجملة القول إنَّ أوزان الاسم المنسوب هي أوزان الاسم نفسه بزيادة الياء المُشدَّدة، وثمَّة تغييرات تطرأ على بعض أنواع الاسم من إعلال، وإبدال، وحذف تُفَصِّلها كتب الصَّرف، والذي يهمّنا من أوزان الاسم المنسوب القياسيَّة ما يلي:

ـ فَعِيليّ، في النسبة إلى «فَعيلَة»، نحو: «بَديهة» ← «بَدِيهيّ».

ـ فَعَلِيّ، في النسبة إلى:

ـ «فَعِيلَة»، وذلك بثلاثة شروط، أولها أن تكون عين الكلمة غير مُضَعَّفة، وثانيها أن تكون هذه العين صحيحة إذا كانت اللام صحيحة، وثالثها أن يكون الاسم المنسوب إليه مشتهرًا بحيث يمتنع الخفاء واللّبس عن مدلوله إذا حُذِفت ياء «فَعِيلة»، التي للنَّسَب، نحو: «بَدِيهة» ← «بَدَهِي»، و«كنيسة» ← «كَنَسِيّ».

ـ «فُعَيْلَة»، وذلك إذا لم تكن العين مُضَعَّفة، نحو: «أُمَيَّة» ← «أُمَوِيّ»، و«جُهَيْنَة» ← «جُهَنِيّ»؛ أمّا المُضَعَّف العين، فيبقى على حاله، نحو: «أُمَيْمَة» ← «أُمَيْمِيّ». وقالوا في «رُدَيْنَة» و«نُوَيرة»: «رُدَينيّ» و«نُوَيرِيّ» على خلاف القياس.

ـ «فَعِيل» المعتلّ اللام، نحو: «عَلِيّ» ← «عَلَوِيّ»، أما إذا كانت اللّام صحيحة، فيُنْسَب على «فَعيليّ»، نحو: «عَقيل» ← «عَقيليّ»، وقالوا: «ثَقَفِيّ» و«عَتَكِيّ» في النسبة إلى

«ثَقِيف» و«عَتِيك» شذوذًا.

ـ «فَعُولة» الذي عينه صحيحة وغير مُضَعَّفة، نحو: «شَنُوءَة» ← «شَنَئِيّ»، أما إذا كانت العين معتلّة، أو مُضَعَّفة، جاءت النسبة على «فَعُوليّ»، نحو: «قَوُولة» ← «قَوُوليّ»، و«مَلُولَة» ← «مَلُوليّ».

ـ فُعَلِيّ في النسبة إلى «فُعَيْل» المعتلّ اللّام، نحو: «قُصَيّ» ← «قُصَوِيّ»، أما الصحيح اللّام، فيُنسَب على «فُعَيْلِيّ»، نحو: «عُقَيْل» ← «عُقَيْلِي». وقالوا: «قُرَشِيّ» و«هُذَلِيّ» و«سُلَمِيّ» في النسبة إلى «قُرَيش، وهُذيل، وسُلَيم» شذوذًا.

٢١ ـ قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة:

أ ـ أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة النسب إلى جمع التكسير عند الحاجة، كإرادة التميز أو نحو ذلك[(١)].

ب ـ كما أجاز النسب إلى جمع المؤنث السالم في الأعلام، وما يجري مجراها دون حذف الألف والتاء، مثل: «الساداتي» و«عطياتي» و«الساعاتي»[(٢)].

ج ـ كما أجاز النسب إلى «فَعيلة» و«فُعيلة»، بحذف الياء وإثباتها، وجاء في قراره:

«الأصل في النسب عامة الإبقاء على صيغة الكلمة، ومراعاة هذا الأصل تقتضي أن يكون النسب إلى «فَعِيل» ـ بفتح الفاء وضمّها، مذكَّرة ومؤنَّثة ـ بغير حذف شيء إلاّ تاء التأنيث في المؤنث، ولكن العرب لم يجروا على هذا الأصل في المشهور من أعلام القبائل والبلدان، ومن طالب بحذف الياء من النحاة استنبط القاعدة مما ورد من الأعلام المشهورة. يضاف إلى ذلك أنه لم يتبيَّن من الأمثلة المسموعة أنهم احتاجوا في هذه الصيغة إلى النسب إلى غير الأعلام من النكرات وأسماءِ المعاني إلاّ في النُّدْرة؛ على أن من هذا النادر ما ورد بالإبقاء على الياءِ، فقيل «سليقيّ» في النسب إلى «سليقة». وتستظهر اللجنة مما سبق بيانه ما يأتي:

ورد السماع بحذف الياءِ وإثباتها في النسب إلى «فَعِيل» ـ بفتح الفاءِ وضمها ـ مذكّرة ومؤنّثة، في الأعلام وفي غير الأعلام، ولهذا يجاز الحذف والإثبات»[(٣)].

د ـ كما أجاز النسب إلى المثنّى في المصطلحات العلمية، وجاء في قراره:

«ينسب بعض العلميين في المصطلحات العلمية إلى المثنى على لفظه دون رده إلى مفرده ـ كما تقضي بذلك القواعد السائدة ـ إيضاحًا للدلالة كما في «أُذَيناني».

ويرى المجمع إجازة ذلك، تنظيرًا له بالجمع؛ إذ إنه أقرّ من قبل أن ينسب إلى الجمع بلفظه عند الحاجة، كإرادة التمييز، على أن يلزم المثنى الألف في هذا التركيب؛ لأن الإعراب عندئذٍ يكون على الياء، ذلك أن في المثنى لغة تلزمه الألف في جميع الأحوال»[(٤)].

هـ ـ كما أجاز إلحاق ياء النسبة بألفاظ

---

(١) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية ص ٣١٥.
(٢) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية ص ٣٠٥.
(٣) في أصول اللغة ٢/ ٨٥ ـ ٨٦؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية ص ٣٠٥.
(٤) في أصول اللغة ٣/ ٨٥؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية ص ٣٠٦.

العقود عند النسب إليها، وجاء في قراره:

«ترى اللجنة صحة إلحاق الياء بألفاظ العقود عند النسب إليها، وجعل الإعراب بحركات ظاهرة على ياء النسب، فيقال: «هذا هو العيد الخمسينيُّ»»[1].

٢٢ ـ قال ابن مالك في ألفيّته:

يَاءً كَيَا الكُرْسِيّ زَادُوا لِلنَّسَبْ
وكُلُّ ما تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

ومِثْلَهُ مِمَّا حَوَاه احْذِفْ وَتَا
تأْنِيثٍ اَوْ مَدَّتَهُ لا تُثْبِتَا

وإنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ
فَقَلْبُهَا واوًا وحَذْفُهَا حَسَنْ

لِشِبْهِهَا المُلْحِقِ والأَصْلِيِّ ما
لها ولِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

والأَلِفَ الجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ
كَذَاكَ يا المَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ

والحَذْفُ في اليَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ
قَلْبٍ وحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ

وأَوْلِ ذَا القَلْبِ انْفِتَاحًا وفَعِلْ
وفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وفِعِلْ

وقِيلَ في المَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ
واخْتِيرَ في اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ

ونَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثانِيهِ يَجِبْ
وارْدُدْهُ وَاوًا إنْ يَكُنْ عنهُ قُلِبْ

وعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ
ومِثْلُ ذَا في جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

وثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ
وشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بالأَلِفْ

وفَعَلِيٌّ في فَعِيلَةَ الْتُزِمْ
وفُعَلِيٌّ في فُعَيْلَةٍ حُتِمْ

وأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا
مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

وتَمَّمُوا ما كان كالطَّوِيلَهْ
وهٰكذا ما كان كالجَلِيلَهْ

وهَمْزُ ذي مَدٍّ يَنَالُ في النَّسَبْ
ما كان في تَثْنِيَةٍ له انْتَسَبْ

وانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وصَدْرِ ما
رُكِّبَ مَزْجًا ولِثَانٍ تَمَّمَا

إضافَةً مَبْدُوءَةً بابْنٍ أو أَبْ
أو ما لَهُ التَّعْرِيفُ بالثَّاني وَجَبْ

فِيمَا سِوَى هذا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ
ما لم يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ

واجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ ما مِنْهُ حُذِفْ
جَوازًا أنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

في جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أو في التَّثْنِيَهْ
وحَقُّ مَجْبُورٍ بِهٰذِي تَوْفِيَهْ

وبِأَخٍ أُخْتًا وبابْنٍ بِنْتَا
أَلْحِقْ ويُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

وضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي
ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَلاً ولائي

وإنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ ما الْفَا عَدِمْ
فَجَبْرُهُ وفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

والوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلجَمْعِ
إنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بالوَضْعِ

ومَعْ فَاعِلٍ وفَعَّالٍ فَعِلْ
في نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ

وغَيْرُ ما أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا
على الَّذِي يُنْقَلُ منه اقْتُصِرَا

---

(١) القرارات المجمعيّة ص ١١٩؛ والألفاظ والأساليب ص ٨٤.

للتوسع انظر:

ـ «النسب إلى فعيلة وفُعيلة». عبد الحميد حسن. البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين. مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٨ـ ١٩٦٩، ص ٢٥٨ـ ٢٦٠.

ـ النسب إلى «كيمياء» ونحوها من الأسماء المعربة المحدودة. مصطفى الشهابي، البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين. مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٨ـ ١٩٦٩، ص ٣٠٦ـ ٣٠٧.

ـ «النسب بالألف والنون». مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، العدد ١١ (١٩٥٩)، ص ١٨١ـ ١٩٨.

النِّسْبَويّ

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «نسبويّ» في النسبة إلى نظرية النسبيّة، وجاء في قراره:

«يرى المجمع أن علماء الفيزيقا يحتاجون في النسب إلى نظرية النسبية أن يقولوا: «نسبوي». ويقف في وجه هذه الصيغة زيادة واو على غير المقرر في قواعد النسب، ولكن التزام القاعدة يؤدّي إلى أن تكون الصيغة «نسبيّ». وذلك يؤدي إلى اللبس، إذ يختلط ما هو منسوب إلى «النسبة»، وما هو منسوب إلى نظرية النسبية.

وترى اللجنة جواز قولهم: «نسبويّ»، استنادًا إلى أن الواو تزاد في بعض صيغ المنسوبات؛ منعًا للَّبس، ومن ذلك إقرار المجمع لكلمة «الوحدويّ» في النسبة إلى الوحدة»[1].

النَّسْخ

النَّسْخ، في اللغة، مصدر «نَسَخَ». ونَسَخَ الكتابَ: نقل صورته حرفًا بحرف. وهو، في الشعر، أحد أنواع السرقات الشعريّة، وهو على وجهين:

الأوّل: أن يأخذ لفظ الأوّل ومعناه، ولا يُخالفه إلاّ برويّ القصيدة، كقول امرىء القيس (من الطويل):

وُقوفًا بها صَحْبي عليَّ مَطِيَّهُمْ
يقولون: لا تَهْلِكْ أسًى وتَجَمَّلِ

وقول طرفة (من الطويل):

وُقوفًا بها صَحْبي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ
يقولون: لا تَهْلِكْ أسًى وتَجَلَّدِ

الثاني: هو الذي يُؤْخذ فيه المعنى وأكثر اللفظ، ومن ذلك قول الشاعر (من الطويل):

أجادَ طُوَيْسٌ والسُّرَيْجِيُّ بَعْدَهُ
وما قَصَباتُ السَّبْقِ إلاّ لِمَعْبَدِ

ثم قال آخر (من الطويل):

مَحاسِنُ أوصافِ المُغَنِّينَ جَمَّةٌ
وما قَصَباتُ السَّبْقِ إلاّ لِمَعْبَدِ

النَّسَق

النَّسَق، في اللغة، ما كان على طريقة نظام واحد من كلّ شيء. وهو، في النحو، العَطْف.

انظر: العَطْف.

نَسَمات الأَسْحار في مدح النبيّ المختار ﷺ

انظر: «نفحات الأزهار على نسمات الأسحار».

(١) القرارات المجمعيّة ص ٢٣٧؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية ص ٣٣٧.

النَّسَمة والنَّسِيم

لا تقلْ: «هبَّتْ نسمة خفيفة» (ريح خفيفة) بل قلْ: «هبَّ النَّسيم»؛ لأنَّ النَّسمة هي كل كائن حيّ فيه روح. وليت مجمع اللغة العربية في القاهرة يجيز استعمال «النسمة» بمعنى النَّسيم؛ ليرفع الخطأ عن ملايين العرب الذين يستخدمون «النَّسَمة» بهذا المعنى.

نَشْأة اللغة

انظر: اللغة، الرقم ٢.

النُشارة

لا تقلْ: «جمع النَّجّار النِّشارة»، بل قلْ: «جمع النَّجّار النُّشارة» (بضمّ النون)؛ لأنَّ النِّشارة مهنة النَّشّار (النّجار).

النَّشاز

النَّشاز، في اللغة، ما كان شاذًا نابيًا عن الأشياء المستوية. وهو، في القراءة، اجتماع أصوات كلاميَّة تنبو على السمع، ويتعثَّر اللسان في نطقها، بسبب تكرار الصوت الواحد بكثرة مزعجة، أو بسبب تناقض موسيقى عدَّة أصوات، أو تقارب مخارجها كما في لفظة «مُسْتَشْزِرات».

النشاشيبي

= محمد إسعاف بن عثمان بن سليمان (١٣٠٢هـ/ ١٨٨٥م ـ ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م).

النَّشاطات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال هذه الكلمة[1].

النَّشْر

انظر: الطيّ والنَّشْر.

ابن نشوان

= محمد بن نشوان بن سعيد (.../ ...ـ ٦١٠هـ/ ١٢١٣م).

نَشْوان بن سعيد، أبو سعيد الحميري

(.../ ...ـ نحو ٥٧٣هـ/ ١١٧٨م)

نشوان بن سعيد بن نشوان، أبو سعيد اليمنيّ الحميريّ. كان علاّمة بالنحو واللغة والفقه، فقيهًا نبيلاً، عالمًا متفننًا بالنحو واللغة والأصول والأنساب والتاريخ وسائر فنون الأدب، شاعرًا فصيحًا مفوّهًا. شعره لا يخلو من التكلّف. تحيَّل في آخر عمره على حصن في بلاده، وملكه، وسمّاه أهل ذلك العمل بالسلطان.

أشهر مصنّفاته: «شمس العلوم وشفاء كلام العرب من الكلوم» في اللغة. سلك فيه مسلكًا غريبًا، يذكر الكلمة من اللغة فإن كان لها نفع من جهة الطبّ ذكره. وهذا الكتاب مؤلّف من ثمانية أجزاء. اختصرها ولده في جزأين وسمّاه «ضياء الحلوم».

(إنباه الرواة ٣/ ٣٤٢ـ ٣٤٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٢ـ ٣١٣؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢١٧ـ ٢١٨؛ والأعلام ٨/ ٢٠).

النَّشيد

هو «قِطعة من الشِّعر، أو الزَّجل، في موضوع حماسيّ، أو وطنيّ، تُنشده جماعة»... وقد يوضع النشيد لغرض ما،

---

(١) في أصول اللغة ٢/ ٥٩ـ ٦٠.

وقد يكون في الغزل. وغالبًا ما تُنظم الأناشيد على بحر الهزج. وقد يُنشَد النشيد منفردًا أو بمصاحبة الآلات. ولكل دولة نشيدها الوطنيّ الخاصّ بها، يكون رمزًا من رموزها. والنشيد الوطنيّ اللبنانيّ الذي وضعه رشيد نخلة، ولحّنه وديع صبرا هو (من مشطور بحر المتدارك):

كُلُّنا لِلْوَطَنْ
لِلْعُلَى لِلْعَلَمْ
مِلْءُ عَيْنِ الزَّمَنْ
سَيْفُنا والقَلَمْ
سَهْلُنا والجَبَلْ
مَنْبِتٌ لِلرِّجالْ
قَوْلُنا والعَمَلْ
في سَبيلِ الكَمالْ
كُلُّنا لِلْوَطَنْ
لِلْعُلَى لِلْعَلَمْ
كُلُّنا لِلْوَطَنْ
شَيْخُنا والفَتَى
عِنْدَ صَوْتِ الوَطَنْ
أُسْدُ غابٍ مَتَى
ساوَرَتْنا الفِتَنْ
شَرْقُنا قَلْبُهُ
أَبَدًا لُبْنانْ
صانَهُ رَبُّهُ
لِمَدَى الأزمانْ
كُلُّنا لِلْوَطَنْ
لِلْعُلَى لِلْعَلَمْ
كُلُّنا لِلْوَطَنْ
بَحْرُهُ بَرُّهُ
دُرَّةُ الشَّرْقَيْنْ
رِفْدُهُ بِرُّهُ
مالِئُ القُطْبَيْنْ
إسْمُهُ عِزُّهُ
مُنْذُ كانَ الجُدودْ
مَجْدُهُ أَرْزُهُ
رَمْزُهُ لِلْخُلودْ
كُلُّنا لِلْوَطَنْ
لِلْعُلَى لِلْعَلَمْ
كُلُّنا لِلْوَطَنْ

النَّصْب

النَّصْب، في اللغة، مصدر «نَصَبَ»، ونَصَبَ الشيءَ: أقامه ورفعه، أو وضعه وأثبَتَه. وهو، في النحو، حالة من حالات الإعراب تلحق الأسماء والفعل المضارع.

١ ـ النصب في الفعل المضارع: ينصب الفعل المضارع إذا سبقته إحدى أدوات النصب، وأحرف النصب قسمان: قسم ينصب بنفسه، وهو: أنْ، لن، إذنْ، كيْ، وقسم ينصب بـ«أنْ» مضمرة وهو: لام التعليل، لام الجحود، حتّى، أو، فاء السببيّة، واو المصاحبة. وتكون علامة نصب الفعل المضارع:

أ ـ الفتحة، وذلك إذا لم يكن من الأفعال الخمسة، نحو: «لن يأتيَ المعلّم».

ب ـ حذف النون، وذلك إذا كان من الأفعال الخمسة، نحو: «المعلمون لن يحضروا اليومَ». وانظر: الفعل المضارع، الرقم ٥.

٢ ـ النَّصْب في الأسماء: يُنصب الاسم إذا كان مفعولاً، أو حالاً، أو تمييزًا، أو اسمًا لِـ«إنّ» وأخواتها، أو خبرًا للأفعال الناقصة، أو

لِـ«ليس» وأخواتها، أو اسمًا لِـ«لا» النافية للجنس (وذلك في بعض حالاتها)، أو تابعًا لاسم منصوب. وعلامة النصب في الأسماء هي:

أ ـ الفتحة، وذلك في الاسم المنصوب الذي ليس جمع مذكَّر سالمًا، ولا جمع مؤنَّث سالمًا، ولا ملحقًا بهما، ولا مثنى، ولا من الأسماء الستّة، نحو: «رأيتُ محمّدًا مبتسمًا».

ب ـ الياء، وذلك في المثنَّى وجمع المذكَّر السالم والملحق بهما، نحو: «شاهدتُ المعلِّمِينَ وتلميذَينِ وبَنِينَ».

ج ـ الكسرة، وذلك في جمع المؤنَّث السالم والملحق به، نحو: «شاهدتُ المعلماتِ والتلميذاتِ وأولاتِ الفَضْل».

د ـ الألف في الأسماء الستّة، نحو: «شاهدت أباك».

نَصْب الاسم

انظر: النصب، الرقم ٢.

النَّصْب بالتَّبَعِيَّة

هو نصب النَّعْت، والتوكيد، أو البَدَل، أو الاسم المعطوف، أو عطف البيان، لكونها تابعة لاسم منصوب. انظر كلًّا في مادّته.

النَّصْب بـ«أن» مضمرة

انظر: أَنْ.

النَّصْب بِحَذْف النون

هو، عند الفرّاء، نصب الاسم بغير تنوين. والنَّصب بحذف النون يكون في الأفعال الخمسة.

انظر: الأفعال الخمسة.

النَّصْب بِنَزْع الخافِض

انظر: المنصوب على نَزْع الخافض.

النَّصْب على التَّفْسير

هو نصْب المصدر على أنه مفعول له (أو لأجله، أو من أجله)، ويسمَّى أيضًا «النَّصْب على المصْدَر».

النَّصْب على التَّوسُّع

هو النَّصْب على نَزْع الخافض.

انظر: المنصوب على نزع الخافِض.

النَّصْب على الخُروج

هو نَصْب المصدر الواقع بعد فعل من معناه على المفعوليَّة المطلقة، نحو: «قمتُ وقوفًا». وهو، عند الفرّاء، ما يُنْصَب على الحال.

انظر: الحال، والمفعول المطلق.

النَّصْب على الخِلاف

انظر: الخِلاف.

النَّصْب على السَّعة

هو النَّصْب على نَزْع الخافض.

انظر: المنصوب على نزْع الخافض.

النَّصْب على الصَّرْف

هو الخِلاف.

انظر: الخلاف.

النَّصْب على المَصْدر

هو نصب المصدر على أنه مفعول مطلق، أو على أنّه مفعول لأجله.

انظر: المفعول لأجله، والمفعول المطلق.

النَّصْب على نَزْع الخافض

انظر: المنصوب على نَزْع الخافض.

نصْب الفعل المضارع

انظر: النصب، الرقم ٢، والفعل المضارع، الرقم ٥.

نصْب المضارع

انظر: النصب، الرقم ٢، والفعل المضارع، الرقم ٥.

نُصْبَ

اسم يُعرب بحسب موقعه في الجملة. وهو في نحو: «سأضَعُ هذه المسألة نُصْبَ عيني» مفعول فيه منصوب بالفتحة الظاهرة (بمعنى: أمام).

النَّصْبة

النَّصْبة، في اللغة، مصدر مرّة من «نَصَبَ». ونَصَبَ الشّيءَ: أقامه ورفعه، أو وضَعه وأَثْبَتَه. وهي، في الاصطلاح اللغويّ، الفَتْحة.

انظر: الفَتْحة.

نصر بن أبي أحمد، أبو القاسم اليعقوبي

(.../ ...ـ ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)

نصر بن أبي أحمد بن المسعود، أبو القاسم اليعقوبي البغدادي الضرير. كان إمامًا في النحو، فقيهًا متقنًا، مناظرًا أديبًا متفنّنًا، حنبليًا. حدّث عن أبي الفتح بن شاتيل، وابن كُليب. وحدّث عنه الأبرقوهيّ، والمطعم.

(بغية الوعاة ٢/ ٣١٣).

أبو نصر الأصبهاني

= محمد بن عبد العزيز بن محمد (.../.../ ـ.../...)

أبو النصر الأمويّ

= فتح بن موسى بن حماد (٦٧٣هـ/ ١٢٧٤م).

أبو نصر الرّامشي

= محمد بن محمد بن أحمد (.../... ـ ٤٩٠هـ/ ١٠٩٦م).

نصر بن صدقة، أبو عبد الله النّحوي

(.../.../ ـ.../...)

نصر بن صدقة القابسيّ، أبو عبد الله. كان نحويًا أديبًا. قدم مصر، فأخذ عن أدبائها وعلمائها، ثم دخل المعرّة، فلزم أبا العلاء المعرّي، وكتب نسخة عن ديوانه «سقط الزّند»، وقدّمها للحاكم بمصر عند رجوعه إليها. فقرأ عليه فأعجبه نظمه.

(بغية الوعاة ٢/ ٣١٣).

نصر بن عاصم، اللّيثي

(.../.../ ـ ٨٩هـ/ ٧٠٨م)

نصر بن عاصم اللّيثيّ، كان رائدًا في النحو، إمامًا في علم العربية، فقيهًا من فقهاء التابعين. من أوائل واضعي النحو، إذ كان أول من وضع علم النحو أبو الأسود الدُّؤلي، ونصر بن عاصم الليثي، وعبد الرحمٰن بن هرمز. وضعوا للنحو أبوابًا وأصولاً، فذكروا عوامل الرفع والنّصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول به.

كان نصر يُسنِد إلى أبي الأسود الدُّؤلي في القرآن والنحو. وقيل: أخذ النحو عن يحيى بن يعمر العَدْواني، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء. كان يرى رأي الخوارج، ثم ترك ذلك

وقال في ذلك أبياتًا.

كان نصر أحد القرّاء الفصحاء، وكان من أقصد الناس طريقًا في القراءة. سئل نصر: كيف تقرأ، فقال: ﴿قُلْ هو اللّٰهُ أَحَدُ اللّٰهُ الصَّمَدُ﴾ فلم ينوِّن. فقيل له: إن عروة بن الزبير بن العوام ينوِّن، فقال: بئس ما قال، وهو للبئس أهل. فما زال عبد الله بن إسحٰق الحضرمي يقرأ بها حتى مات. مات نصر بالبصرة سنة ٨٩هـ، وقيل: سنة ٩٠هـ.

(معجم الأدباء ١٩/ ٢٢٤؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٤٣ـ ٣٤٤؛ والأعلام ٨/ ٢٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٣ـ ٣١٤؛ وطبقات النحويين واللغويين ٢/ ٢١؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ٢/ ٣٣٦؛ ونزهة الألباء ١٩ـ ١٨).

نصر بن عبد الله، ابن مريم

(.../...- بعد ٥٦٠هـ/ ١١٦٤م)

نصر بن عبد الله، فخر الدين، المعروف بابن مريم الشيرازي. كان فارسًا في اللغة والنحو، أديبًا خطيبًا. من أهل شيراز. وواحدها في الأثبات للنحو، تُشدّ إليه الرّحال من العالم. خطيب شيراز، وعالمها، وأديبها، والمرجوع إليه في الأمور الشرعيّة، والمشكلات الأدبيّة. أخذ عن محمود بن حمزة الكرماني.

من مصنفاته: «شرح الإيضاح»، و«تفسير القرآن»، و«المنتقى في علل القراءات». قيل: قرىء عليه سنة ٥٦٠هـ، وتوفي بعدها. وقيل: إنه كان في سنة ٥٨٧هـ موجودًا، وكان يخطب في كل جمعة خطبة لا يعيدها. سمّاه ياقوت: نصر بن علي بن محمد، وقال: يُعرف بابن أبي مريم النحوي. وسمّاه السيوطي: نصر الله بن علي بن محمد، وقال: يعرف بأبي مريم.

(معجم الأدباء ١٩/ ٢٢٤ـ ٢٢٥؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٤٤ـ ٣٤٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٤).

نصر بن عبد الرحمٰن، أبو الفتح الإسكندري

(.../...- ٥٦١هـ/ ١١٦٥م)

نصر بن عبد الرحمٰن بن إسماعيل، أبو الفتح الإسكندري. كان عالمًا بالنحو والأدب، فاضلاً ذكيًا، من أهل الإسكندرية. سمع بمصر ابن الكيزاني الفقيه الشاعر، وبدمشق علي بن الحسن بن عساكر. ثم دخل بغداد بعد سنة ٥٦٠هـ، وسمع بها من شيوخها، وقرأ بها على أبي محمد بن الخشاب. جالس العلماء، وحدّث باليسير عن الحافظ أبي القاسم بن عساكر. ثم خرج إلى خراسان، ودخل أصبهان، وأقام بنيسابور، وتوفي بها. وقيل: توفي بأصبهان سنة ٥٦١هـ.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٤٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٤؛ والأعلام ٨/ ٢٤).

نصر بن علي الجَهْضَمي

(.../...-.../...)

نصر بن علي الجهضمي اللغوي البصري، من أصحاب الخليل. وهو أحد الأربعة الذين نجموا من أصحابه، في طبقة النّضر بن شَميل، وعلى مذهبه في الحديث الذي غلب عليه، وهو من ثقات المحدّثين ونبلائهم. هذا ما جاء في «إنباه الرواة» والذي في «طبقات النحويين واللغويين»، و«مراتب النحويين» أنّ علي بن نصر بن علي الجهضميّ هو الذي كان

من أصحاب الخليل.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٤٥؛ والمزهر ٢/ ٤٦٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢١١؛ وطبقات النحويين واللغويين ٤٧؛ ومراتب النحويين ١٠٥).

نصر بن عليّ، أبو الفتوح

(.../... - ٦٠٠هـ/ ١٢٠٣م)

نصر بن علي بن منصور، أبو الفتوح، ويعرف بابن الخازن. من أهل الحلّة المَزْيَدِيّة. كان عالمًا بالنحو واللغة والعربية، حافظًا للقرآن، قدم بغداد، وأقام بها، وسمع بها على أبي محمد الحسن بن علي بن عبيدة النحوي، وعلى غيره. عُرف بتقعّره عند القراءة، فهجرت روايته لذلك. مات قبل سنّ الرواية، ولم يروِ شيئًا. توفي في الحلّة سنة ٦٠٠هـ شابًا، ودُفن عند مشهد الإمام الحسين بن علي في كربلاء.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٤٦).

أبو نصر الفارقيّ

= الحسن بن أسد أن الحسن الفارقيّ (٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م).

أبو نصر القرطبيّ

= هارون بن موسى بن صالح (٤٠١هـ/ ١٠١١م).

نصر بن محمد، أبو العزّ النحويّ

(.../... - .../...)

نصر بن محمد بن مبادر، أبو العزّ. كان عالمًا بالنحو واللغة، أديبًا فاضلاً من أهل النّيل. تصدّر بمصر لإقراء النحو فأفاد. كان يميل إلى التّشيُّع، وكان شاعرًا مجوّدًا.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٤٦).

نصر بن محمّد، نصر بن أبي الفنون

(٥٥٠هـ/ ١١٥٥م - ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م)

نصر بن محمد بن المظفر بن عبد الله بن محمد بن أبي الفنون، جمال الدين، أبو الفتوح. أصله من المَوْصل. كان نحويًّا لغويًّا. دخل بغداد وأقام بها، وسمع على علمائها وأدبائها مثل: ابن البطّي، وابن الخشاب، وابن العصّار، ثم انتقل إلى مصر فسمع من البوصيريّ. تصدّر للإقراء مدّة بجامع الأزهر. له «رسالة في الضّاد والظاء».

(بغية الوعاة ٢/ ٣١٥).

أبو نصر النحوي (الضرير)

= القاسم بن محمد بن مباشر (.../.../... - .../...)

أبو نصر النحويّ

= حمدون بن أحمد بن خورمرد (.../.../... - .../...).

نصر بن نصر الهوريني

(.../... - ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م)

نصر بن نصر يونس الهوريني الوفائي الأحمدي، أبو الوفاء. كان عالمًا باللغة والأدب، أزهريًا من أهل مصر. أرسلته حكومته على رأس بعثة إلى فرنسا، فأقام بها مدة، وتعلّم الفرنسية. ولما عاد إلى مصر، تولّى رياسة تصحيح المطبعة الأميريّة. فصحّح كثيرًا من كتب اللغة والعلم والتاريخ.

من مصنّفاته: «سرح العينين في شرح عنين» لغة وأدب، و«حاشية على بسملة الأحراز في أنواع المجاز» في البلاغة، و«المطالع النّصرية للمطابع المصرية» في

أصول الكتابة، و«شرح ديباجة القاموس»، و«فوائد شريفة في معرفة اصطلاحات القاموس» في مقدمة القاموس للفيروزبادي، و«تفسير سورة الملك» و«تسلية المصاب عند فراق الأحباب» و«المؤتلف والمختلف» رسالة في أسماء رواة الحديث، و«التحريرات النصرية على شرح الرسالة الزيدونية»، تعليقات على شرح ابن نباتة لرسالة ابن زيدون.

(الأعلام ٨/ ٢٩).

نصر بن يوسف

(. . . / . . . / ـ . . . / . . .)

نصر بن يوسف. كان نحويًا لغويًا، من أصحاب الكسائي. له من الكتب: «الإبل»، و«خَلْق الإنسان».

(معجم الأدباء ١٩/ ٢٢٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٥؛ والفهرست ص ٩٨).

نصر الله بن إبراهيم

(٥٢٠هـ/ ١١٢٦م ـ . . . / . . .)

نصر الله بن إبراهيم بن أبي نصر الدِّيَنَوَرِيّ، ثم البغدادي الحمّامي. كان عالمًا بالنحو، فاضلاً أديبًا، سمع أبا الحسن بن عبد السلام، وأبا محمد بن الطرّاح وغيرهما. ذكره ياقوت مرتين: الأولى باسم نصر بن إبراهيم، وذكر ولادته سنة ٢٥٠هـ، والثانية باسم نصر الله بن إبراهيم، وذكر ولادته سنة ٥٢٠هـ، وسمّاه السيوطي: نصر الله بن إبراهيم.

(معجم الأدباء ١٩/ ٢١٨، ٢٢٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٦).

نصر الله بن محمّد، أبو الفتح الشيباني

(٥٥٨هـ/ ١١٦٢م ـ ٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م)

نصر الله بن محمد بن محمد، أبو الفتح الشيباني، ضياء الدين. الوزير الفاضل الخزرجي، المعروف بابن الأثير. كان ماهرًا في النحو واللغة وعلم البيان. حفظ شعر أبي تمام حبيب بن أوس الطّائي، وحفظ شعر أبي عبادة البحتري، وشعر أبي الطيّب المتنبي. كان فصيحًا بليغًا ذا لسان وبيان. جعله الأفضل علي بن صلاح الدين الأيوبي وزيرًا له. ولد بجزيرة ابن عمر. ومات ببغداد.

من مصنّفاته: «المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر»، و«الوشي المرقوم في حلّ المنظوم»، و«المعاني المخترعَة في صناعة الإنشاء»، وديوان رسائل في عدّة أجزاء.

(بغية الوعاة ٢/ ٣١٥).

أبو نصر النيسابوري

= محمد بن محمد بن نصر (٤٠٤هـ/ ١٠١٣م ـ ٤٨٩هـ/ ١٠٩٦م).

نصران

(. . . / . . . / ـ . . . / . . .)

نصران (لم يعرَف من اسمه أكثر من ذلك). كان عالمًا بالنحو أستاذ ابن السكّيت. قرأ شعر الكميّت على أبي حفص عمر بن بُكَيْر.

(الفهرست ص ١٠٧؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٤٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٦).

نصرون بن فتوح

(. . . / . . . / ـ . . . / . . .)

نصرون بن فتوح بن حسين الجزريّ

المصريّ. كان لغويًا عارفًا بالنحو والعربيّة. وكان من خواص أصحاب ابن القطاع الصّقلّي. قرأ عليه كثيرًا من الكتب اللغويّة. مرض نصر مرضة أشرف فيها على الموت، فباع كثيرًا من الكتب الأدبية، وغير الأدبية، ومنها «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم». فلما شفي من مرضه ذكر ذلك لأبي القاسم بن القطّاع، فغضب عليه غضبًا شديدًا، وقال له: كان عليك أن تبيع كتب الأدب ففيها عِوَض، وتترك عندك الصحيحيْن، هل رأيت مسلمًا يُخرج الصحيحيْن من داره؟ فاستحيا نصر. وندم على عمله غاية النّدم.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٤٧ـ ٣٤٨).

نصيبيّ

= أحمد بن المبارك بن نوفل (٦٦٤هـ/ ١٢٦٦م).

نصير الدين الأنصاريّ

= علي بن محمد بن غالب (٧٢٥هـ/ ١٣٢٥م).

نُصير الرّازي

(.../...ـ.../...)

نُصَيْر بن أبي نُصير الرازي. كان علاّمة بالنحو، من أصحاب الكسائي. أخذ عنه النحو، وقرأ عليه القرآن. كان نصير صدوقًا حافظًا، كثير الأدب، جالس الأصمعي، وأبا زيد الأنصاري، وسمع منهما. له مؤلفات جيّدة سمعها منه أبو الهيثم الرّازي، ورواها عنه بَهراة.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٤٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٦).

النضر بن سلمة، أبو سلمة التميمي

(.../...ـ.../...)

النّضر بن سلمة بن عبد الله، أبو سلمة التميميّ النيسابوري، كان لغويًّا ماهرًا. سمع أحمد بن سعيد الدارميّ، وروى كتاب «الغريب» عن عبد الله بن مَخْلد. وروى عنه أبو سهل الصعلوكي.

(بغية الوعاة ٢/ ٣١٦).

النّضر بن شُمَيْل

(١٢٢هـ/ ٧٤٠م ـ ٢٠٤هـ/ ٨٢٠م)

النَّضر بن شُمَيْل بن خَرَشَة، التميميّ المازني النحوي اللغويّ الأديب. وُلد بمرو، ونشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل بن أحمد. أقام بالبادية وأخذ عن فصائحها كأبي خَيْرة الأعرابي، وأبي الدُّقَيْش، وسَمِع من هشام بن عُرْوة، وحُميْد الطويل، وعبد الله بن عَوْن، وغيرهم من صغار التّابعين.

كان ثقة حجّة. ضاقت عليه أسباب العيش بالبصرة، فأراد الخروج إلى خُراسان، فشيّعه من أهل البصرة ثلاثة آلاف من النحاة والأدباء والفقهاء والمحدّثين واللغويين. فلما صار بالمِرْبَد، جلس لوداعهم، وقال: يا أهل البصرة، يعزّ عليّ فراقكم، ووالله لو وجدت كل يوم كيْلجة (كيل معروف بالعراق) من الباقِلاء ما فارقتكُمْ. فلم يكن فيهم واحد يَتَكفّل له ذلك. فسار إلى مَرْو فأقام بها، وأثرى وأفاد بها مالاً وفيرًا. ذكر ذلك أبو عبيدة في كتاب «المثالب».

وكان النضر من أهل السنّة، وهو أول مَنْ أظهرها بخراسان ومرو. ولي القضاء بمرو، فأقام العدل، وحسنت سيرته، وكان متقلّلاً

متقشفًا، وله مع المأمون حكايات ونوادر لما كان مقيمًا بمرو.

له تصانيف كثيرة، منها: «الصفات» في الأجناس، على مثال «الغريب»، وهو كتاب من خمسة أجزاء تحتوي على خُلق الإنسان، وصفات النساء، والأخبية، والبيوت، والإبل، والغنم، والطير، والشمس، والقمر، والكمأة، والآبار، وصفة الخمر، والزرع والعنب، وأسماء البقول، وما شابه ذلك. وله كتاب «السّلاح» و«خَلْق الفرس» و«الأنواء» وكتاب «الشمس والقمر» و«المعاني» و«غريب الحديث» و«المصادر» و«المدخل إلى كتاب العين» للخليل بن أحمد وغير ذلك. توفي النّضر سنة ٢٠٤هـ، وقيل سنة ٢٠٣هـ بمدينة مَرْو من بلاد خراسان.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٤٨ـ ٣٥٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٦ـ ٣١٧؛ ووفيات الأعيان ٥/ ٣٩٧ـ ٤٠٥؛ وفوات الوفيات ٢/ ١٠٣ و٢٣٨؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٣٨ـ ٢٤٣؛ وطبقات النحويين واللغويين ٢٩ـ ٣٤؛ ومراتب النحويين ١٠٧؛ والمزهر ٢/ ٤٠٥؛ ونزهة الألباء ١١١ـ ١١٦؛ وشذرات الذهب ٢/ ٧ـ ٨؛ والفهرست ص ٧٧).

النُّضوج

يخطِّىء بعضُ الباحثين استخدام كلمة «النُّضوج»، بحجّة أنّ هذا المصدر لم يأتِ في كلام العرب[1].

ولكن، إن لم يرد هذا المصدر في المعاجم، فإنه قياسيّ؛ لأن الوزن «فُعول» يطَّرد مصدرًا للفعل الماضي الثلاثي اللازمِ المكسور العين إذا دلّ على معالجة، نحو: قدِمَ قُدومًا، صعِدَ صعودًا، لَصِقَ لصوقًا، أزِفَ أزوفًا[2].

وعليه، يصح أن نقول: «نَضِج نضوجًا».

نِطاقات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استخدام هذه الكلمة[3].

النِّطْعِيَّة

الأحرف النِّطعيَّة ثلاثة، وهي التاء، والدال، والطاء. وقد سَمّاهُنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي بذلك لأنه نَسَبهُنَّ إلى الموضع الذي يَخْرُجْنَ منه، وهو نطع (أي: ظهر أو سقف) الغار الأعلى، وهو موضع اللِّسان من الحنك.

النّطنزيّ

= حسين بن إبراهيم (٤٩٩هـ/ ١١٠٦م).

نظائر «غير»

هي الأسماء الملازمة للإضافة، والتي تنطبق عليها أحكام «غير» في البناء والإعراب. وتُسمَّى أيضًا «نظائر قبل».

انظر: الإضافة، الرقم ٤.

نَظائر «قَبْل»

انظر: نظائر «غير».

---

(١) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٥٥.

(٢) انظر: النحو الوافي ٣/ ١٩٤ـ ١٩٥.

(٣) في أصول اللغة ٢/ ٥٩ـ ٦٠.

النَّظّام

هو من يَضَع النَّظْمَ، أو من يُكثِر منه.

انظر: النَّظم.

نِظام التقليبات الخليليّ

انظر: كتاب العين.

نظام الغريب

كتاب في غريب اللغة لأبي محمد عيسى بن إبراهيم بن محمد الربعي اللغوي (.../ ... / ـ ٤٨٠هـ/ ١٠٨٧م).

قال المؤلف في مقدمة كتابه: «إنّ اللغة واسعة لوُسْع القول فيها، ولا أوسَع من المقال؛ لأنّ اللسان يخترعه في كلّ حين. وكلُّ شيء سبب كونه الاختراع، فإنّه لا طرفَ له ولا بلوغ في منتهاه، لكني أقتصر فيه على المُسْتَعْمل من غريب اللغة وما قالته العرب وتداولته في أشعارها وخُطَبها، وتجاذَبَتْه في أمثالها ومقاماتها ومخاطباتها. ووضعتُ هذا المُخْتَصر وجعلته له كالأصل للشّيء والقاعدة للبنيان يُنْتَفَع بما بيَّنْتُ فيه، وتُمكِن الزيادة في منقطعاته وحواشيه، وسمّيتُه «نظام الغريب»، وبالله أستعين»[1].

وقد بَوَّب الألفاظ الغريبة في مئة باب، لكنّه لم يرتّب هذه الأبواب، ولا ألفاظها وفق معيارٍ معيَّن في الترتيب، وقد جاءت كالآتي:

- باب ما جاء من الغريب في خلق الإنسان.
- باب في الشجاج.
- باب في العقل والذكاء.
- باب في الفصاحة.
- باب في الحمق والعيّ.
- باب في الحسن.
- باب في القبح.
- باب في الطول.
- باب في القصر.
- باب في حسن الخلق.
- باب في سوء الخلق.
- باب في الحبّ.
- باب في الشحناء والعداوة.
- باب في الكبر.
- باب في الجود والكرم.
- باب في أسماء النفس.
- باب في الشباب.
- باب في الشيخوخة.
- باب في القوّة والشدّة.
- باب في الضعف.
- باب في الأصل.
- باب في الخالص من القوم.
- باب في الأخلاط.
- باب في القرب.
- باب في البعد.
- باب في النعمة والبؤس.
- باب في الغِنى والفقر.
- باب في الشبع والجوع.
- باب في الريّ والعطش.
- باب في أسماء الخمر.
- باب في العسل.
- باب في أسماء اللبن.
- باب في أسماء اللحم.

(١) مقدمة الكتاب. ص ٣.

- باب في أسماء الموت والقبور.
- باب في العظيم من الأمر.
- باب في أسماء الدواهي.
- باب في المجموع.
- ومما نطقت به العرب على التثنية.

وقد نُشِر الكتاب، بدون تحقيق في مؤسسة الكتب الثقافية، لا بلدة، ط ٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

النظرية الأُحادية

هي إحدى النظريات التي اهتمّت بدراسة أصل اللغة وانطلاق بنائها الأوّل. وذهب القائلون بها إلى أنّ أصول الكلمات أُحادية، أي: يعود أصل كلٍّ منها إلى حرف واحد. وتقابلها النظريّة الثُّنائية.

انظر: الثُّنائيّة.

للتوسُّع انظر:

«الأحاديث في اللغة»، أحمد ارحيم هبّو وعبد الله دركزللي. مجلة أبحاث جامعة حلب، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد ١٨، سنة ١٩٩٠م.

نظرية الاستجابة الصوتيّة للحركات العَضَليّة

إحدى النظريات التي فَسَّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «و».

نظرية الاصْطلاح

إحدى النظريات التي فسَّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «ب».

نظرية الأصوات التعجبيّة العاطفيّة

إحدى النظريات التي فسَّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «هـ».

نظرية البو ـ وو

إحدى النظريات التي فسَّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «ج».

نظرية البوه پوه

إحدى النظريات التي فسّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «هـ».

نظرية التوقيف

إحدى النظريات التي فسّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «أ».

نظرية الدّينغ دونغ

إحدى النظريات التي فسَّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «أ».

نظرية محاكاة أصوات الطبيعة

إحدى النظريات التي فسَّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «ج».

نظرية مُحاكاة الأصوات معانيها

إحدى النظريات التي فسَّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «د».

نظرية المُواضعة

إحدى النظريات التي فسَّرت نشأت اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «ب».

نظرية اليو ها هو

إحدى النظريات التي فسَّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «و».

النَّظْم

النَّظْم، في اللغة، مصدر «نَظَمَ». ونَظَمَ

الأشياءَ: ضمّ بعضها إلى بعض وفق نظام مُعيَّن في الترتيب.

وهو، في النحو، النحو نفسه.

انظر: النحو.

وهو، في النقد الأدبي الكلام الموزون المقفّى، أو فنّ تأليفه، ومعظم النقّاد يجعل النّظم دون مرتبة الشّعر في الجودة من حيث المضمون، والخيال، والعاطفة وغيرها من عناصر الشّعْر، دون الوزن. فالشّعر، عادة، يطفح بالشعور الحيّ، والعاطفة الصادقة، فيؤثّر في مشاعرنا، لأن ما خرج من القلب، وقع في القلب؛ أما النظم، فرُكِّب بطريقةٍ لا يُقصد بها إلاّ المحافظة على الوزن، والإيقاع، كانتظام حبّات العقد في السّلك، دون أن يكون فيه روح أو حياة. فهو، وإن كان جميل الشكل، أحيانًا، كاللُّؤلؤ، فإنّه بارد مثله.

والمقياس في التفريق بين الشّعر والنّظم، يعود، بالدرجة الأولى إلى الذوق الأدبيّ. وهذا الذوق يتربّى بالإدمان على مطالعة الشّعر الجميل.

هذا، وإن لم يكن ثمّة حدود دقيقة فاصلة بين الشّعر والنّظم، فإنه، يمكننا التمييز بينهما بسهولة في كثير من الأحيان، فما نَظمه الفُقَهاء والنّحاة، وكثير من شعر عصر الانحطاط، والشّعر الأرقط، والأخيف، والعاطل، وغيره من الشّعر الذي تغلب عليه الصّنعة، والشّعر التعليمي، «كل ذلك «نَظم» لا «شِعْر»، عند الذين يُفرّقون بين المصطلَحين. فمن الشّعر، قول القائل (من البسيط):

جاءَتْ مُعَذِّبَتي في غَيْهَبِ الغَسَقِ
كأنّها الكوكَبُ الدُّرِّيُّ في الأُفُقِ

فقُلْتُ: نَوَّرْتِني يا خَيْرَ زائِرَةٍ
أما خَشِيْتِ مِنَ الحُرّاسِ في الطُّرُقِ

فجاوَبَتْني ودَمْعُ العَيْنِ يَسْبِقُها
مَنْ يَرْكَبِ البَحْرَ لا يَخْشَ مِنَ الغَرَقِ

ومن النَّظم (من الطويل):

طَويلٌ مَديدٌ والبَسيطُ ووافِرٌ
وكامِلُ أهْزَاجِ الأراجِيزِ أرْمِلا

سَريعُ انْسِراحِ والخَفيفُ مُضارِعٌ
ومُقْتَضَبُ المُجْتَثُّ قَرِّبْ لتفْضَلا

ومنه (من الطويل):

محامِلُ «ما» عَشْرٌ عليكَ بِحِفْظِها
ودُونَكها في بَيْتِ شِعْرٍ تَقَرَّرا

سَتَفْهَمُ شَرْطَ الفَصْلِ فاعْجَبْ لِنُكْرِهِ
بِكَفٍّ ونَفْيِ زِيْدَ هَيَّأتَ مَصْدَرا

ومنه أيضًا (من الرَّجز):

والطَّيُّ إنْ يُصْحَب بِخَبْنٍ خَبَلْ
وإنْ بإضْمارٍ، فذاكَ الخَزَلْ[1]

ومنه أيضا (من الرَّجز):

ولا يَجوزُ الابْتِدا بالنَّكِرهْ
ما لَمْ تُفِدْ، كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

وراجع: «الشّعر».

نظم البديع في مَدْح خير شفيع

كتاب في علم البديع لعبد الرحمٰن بن أبي بكر بن محمد، جلال الدين السيوطي (٨٤٩هـ/ ١٤٤٥م - ٩١١هـ/ ١٥٠٥م).

ويتضمّن الكتاب بديعيّة السيوطي، وهي قصيدة من مئة واثنين وثلاثين بيتًا، مع شرحها، ويسمّى أيضًا «شرح بديعية جلال الدين السيوطي».

[1] راجع هذه المصطلحات العروضيّة في موادها من كتابنا هذا.

وقد جاءت موضوعات البديعيّة مرتَّبة على النحو الآتي:

- البراعة.
- الجناس التام والناقص.
- الجناس المقلوب والمطرق.
- الجناس المحرف والمشوش.
- اللاحق والمضارع.
- جناس الرفو والاستعارة.
- الالتفات والجناس المجنح.
- الإيجاب بعد السلب.
- نفي الشيء بإيجابه.
- الترشيح.
- الهجو في معرض المدح.
- المواربة.
- الإبهام.
- النزاهة.
- التسليم.
- جناس التركيب.
- التفنن.
- التصحيف والتلفيق والإعناب.
- الاكتفاء وإرسال المثل.
- التفويف.
- الهزل المراد به الجد.
- التهكم.
- عتاب المرء نفسه.
- التغاير.
- المقابلة.
- التذليل.
- التورية المهيأة.
- الطي والنشر.
- الاستدراك.
- الاستطراد.
- أسلوب الحكيم.
- القول بالموجب.
- الرجوع.
- المراجعة.
- الاستثناء.
- تجاهل العارف.
- القسم.
- التسهيم.
- التخيير.
- الاقتضاب والازدواج.
- الاطراد.
- الاشتقاق.
- الاحتباك.
- العنوان.
- المذهب الكلامي.
- الجمع والترتيب.
- التكرير.
- الترديد.
- التبديل.
- إلحاق الجزئي.
- الكلام الجامع.
- الكفاية.
- الطباق.
- حسن الاتساق.
- جناس المعنى.
- التمكين.
- التوليد.
- الاستعانة.
- الإرداف.
- الطاعة والعصيان.

- الاستخدام.
- التوشيح.
- ائتلاف اللفظ والمعنى.
- الاتساع.
- الإيضاح.
- التوجيه.
- التسميط.
- تشبيه شيئين بشيئين.
- الإيغال.
- التشريع.
- الإبداع.
- التشطير.
- الطرد والعكس.
- الإطناب والإيجاز.
- الترصيع.
- القلب.
- التفضيل.
- حسن التعليل.
- التفريق.
- تشابه الأطراف.
- التقسيم والتفهيم.
- الجمع والتقسيم.
- التدبيج.
- الجمع والتفريق.
- الاقتباس.
- التفريع والتبليغ.
- الانسجام.
- الإغراق.
- التهذيب والتأديب.
- التشبيه.
- التوهيم.
- المناقضة.
- الفرائد.
- التطريز.
- التجزئة.
- المجاز والتصريع.
- التناسب وهو مراعاة النظير.
- الإشارة.
- التوشيع.
- التعطف.
- حسن البيان.
- براعة المطلب.
- التجريد.
- الاعتراض.
- التفصيل.
- الاستتباع.
- التعديد.
- الإهمال.
- المقطوع والموصول.
- الموازنة.
- ائتلاف اللفظ والوزن.
- المزاوجة.
- السجع.
- التكميل.
- التتميم.
- التعريض.
- التنكيت.
- المشاكلة.
- العقد.
- تأكيد المدح بما يشبه الذمّ.
- جمع المؤتلف والمختلف.
- التلميح والمماثلة.

- المساواة.
- ائتلاف الوزن والمعنى.
- الاحتراس.
- التفسير.
- الاشتراك.
- الاتفاق.
- البسط.
- السهولة.
- حسن الاختتام.
- فهرس الآيات القرآنية.

وقد نشرت الكتابَ دارُ القلم العربي بحلب سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، بتحقيق الشيخ علي محمد عوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وبمراجعة عبد الفتاح أبو سنة.

نظم الدُرر والعقيان

انظر: محاسن الكلام المستعملة في النثر والنظام.

نَعاءِ الرَّجلَ

اسم فعل أمر بمعنى: انْعَهْ. قال الكُميت (من الطويل):

نَعاءِ جُذامًا غيرَ مَوْتٍ ولا قَتْلِ
ولكنْ فِراقًا للدَّعائِمِ والأَصْلِ

وكانت العرب، إذا مات منها ميت، له خطر وقدْر، رَكِبَ راكب، وجعل يسير في الناس. ويقال: «نعاءِ فلانًا»، أي: انْعَه، أي: أَظْهِرْ خبر وفاته.

نعامْ

لغة في «نَعَمْ».

انظر: نعَمْ.

النَّعْت

١ ـ تعريفه: النَّعْت، في اللغة، مصدر «نَعَتَ». ونعتَ الشيءَ: وصَفه. وهو، في النحو، نوعان: نعت حقيقيّ، ونعت سببيّ. والنعت الحقيقي هو التابع الذي يُكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته، نحو: «طلع البدرُ المنيرُ». أما النعت السببي، فهو التابع الذي يُكمل متبوعه، ببيان صفات ما له تعلّق به، نحو: «جاء الرجلُ الناجحُ ابنه»[1].

٢ ـ فائدته: يُفيد النعت التخصيص (إذا كان المنعوت نَكِرة)، نحو: «مررتُ برجل نشيطٍ»، أو التوضيح (إذا كان المنعوت معرفة)، نحو: «مررتُ بزيدٍ الخيّاطِ»، أو المدح، نحو: «جاءَ الطالب المجتَهِدُ»، أو الذمّ، نحو: «أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم»، أو التوكيد، نحو الآية: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحاقّة: الآية ١٣].

٣ ـ أقسامه: النعت ثلاثة أقسام: مفرد[2]، وجملة، وشبه جملة.

أ ـ النعت المفرد: ويكون إما اسمًا مشتقًّا، نحو: «أحبُّ الطالبَ النشيطَ»، وإما مصدرًا[3]، نحو: «جاء رجلٌ عدلٌ» (أي:

---

(١) فالنعت في هذا المثل، وهو «الناجح»، يدلّ على صفة في «ابنه» لا على صفة في «الرجل». ونعربُ «ابنُه» هنا فاعلًا لاسم الفاعل «الناجحُ».

(٢) يُقصدُ بالمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبه جملة، فيدخل فيه المثنى، نحو: «جاء الولدان المجتهدان»، والجمع، نحو: «جاء الأولادُ المجتهدون».

(٣) بشرط ألاّ يكون مصدرًا ميميًا. والمصدر الواقع نعتًا يلتزم الإفراد والتذكير، نحو: «جاء رجل عدل»، و«جاء =

عادل)؛ وإما جامدًا مؤوَّلاً بالمشتق، كاسم الإشارة، نحو: «مررتُ بالرجل هذا»؛ أو كاسم الموصول المقترن بأل، نحو: «جاء المديرُ الذي تقاعدَ»، أو كالاسم المنسوب، نحو: «شاهدتُ رجلاً دمشقيًا»، أو كـ«ذي» التي بمعنى صاحب، أو «ذات» التي بمعنى صاحبة، نحو: «صافح رجلٌ ذو علم امرأةً ذاتَ فضلٍ»؛ أو كالعدد، نحو: «رأيت رجالاً ثلاثة»، أي: معدودين بهذا العدد.

ب ـ النعت الجملة: ويُشترط فيه:

١ ـ أن يكون المنعوت به نكرة لفظًا ومعنًى، نحو: «رأيتُ ولدًا يبكي»(١)، أو معنى لا لفظًا، كالمُعَرَّف بأل الجنسيّة، نحو: «ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني»(٢).

٢ ـ أن تكون الجملة خبريّة، أي: تحتمل الصدق والكذب(٣).

٣ ـ ألا تقترن بالواو بخلاف الجملة الحاليّة.

٤ ـ أن تشتمل على ضمير يربطها بالموصوف، سواء أكان ملفوظًا، نحو الآية: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨١]، أو مقدّرًا، نحو الآية: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٤٨]، والتقدير: لا تجزي به(٤).

ج ـ النعت شبه الجملة: قد يُنعت بشبه الجملة، شرط أن يكون تام الفائدة(٥)، نحو: «شاهدتُ تلميذًا أمامَ المدرجِ»(٦).

٤ ـ مطابقته مع منعوته: يتبع النعت الحقيقي منعوته في الإعراب، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والتنكير، والتعريف، نحو: «جاء الرجلان العاقلان»، «شاهدتُ فتاتين جميلتين»،

= رجلان عدل»، و«جاء نساء عدل».

(١) جملة «يبكي» في محل نصب نعت «ولدًا»، أما إذا قلت: «رأيتُ الولدَ يبكي» فجملة «يبكي» تعرب حالاً. (الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات نعوت).

(٢) ليس المقصود في هذا المثل لئيمًا مخصوصًا، وإنما المقصود أيّ لئيم كان، فكأنك قلت: «لقد أمرُّ على لئيم يسبُّني».

(٣) أما إذا جاء ما ظاهره وقوع الجملة الإنشائيّة نعتًا للنكرة، فيجب أن تُخرَّج هذه الجملة على أساس أنها معمول قول مضمر، ويكون المضمر نعتًا، كقول الشاعر (من الرجز):

حتّى إذا جُنَّ الظّلامُ واختَلَطْ ... جاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئبَ قَطْ

فالتقدير: بمذق مقول فيه: هل رأيتَ الذئبَ قطْ. فجملة: «هل رأيت الذئب قطْ» في محل نصب مفعول به للقول المحذوف.

(٤) يجوز أن يحلّ محلّ الرابط بدلٌ منه، كما في قول الشاعر (من الطويل):

كأنَّ حفيفَ النبْلِ من فوقِ عَجْسها ... عوازبُ نحلٍ أَخْطأَ الغارَ مُطْنِفُ

فجملة «أخطأ الغارَ مطنفٌ» نعت لعوازب أو لنحل. وقد استعيض عن الضمير الذي يربطها بموصوفها بأل الداخلة على كلمة «غار»، فكأنه قال: «أخطأ غارها».

(٥) أما إذا كان شبه الجملة ناقصًا، أي: لا تتم الفائدة بوقوعه نعتًا، فإنه لا يصحّ أن ننعت به، لذلك لا يجوز أن تقول: «اشتريتُ بيتًا فيه».

(٦) شبه الجملة المكوَّن من الظرف «أمام»، متعلّق بنعت محذوف تقديره «كائنًا» أو «موجودًا». أما إذا قلت: «شاهدتُ التلميذَ أمامَ المدرجِ» أصبح شبه الجملة متعلقًا بحال محذوفه، تقديرها: «كائنًا» أو «موجودًا».

«مررتُ بمعلِّمِين نشيطين». . . إلخ. أمّا النعت السببي، فهو كالنعت الحقيقي إذا تحمَّل ضمير المنعوت، نحو: «جاء الطالبان الكريما الأب»، و«مررت بالطالباتِ الكريماتِ الأب». . . إلخ. وهو يتبع منعوته في الإعراب والتعريف والتنكير فقط، ويُراعى في تأنيثه وتذكيره ما بعده، ويكون مفردًا دائمًا، إذا لم يتحمَّل ضميرًا يعود لمنعوته، نحو: «جاء الرجلان الكريمُ أبوهما، والكريمةُ أمُّهما»[١] . . . إلخ.

٥ ـ قطع النعت: المراد بقطع النعت، في اصطلاح النحاة، صرفُه عن تبعيّته في الإعراب لمنعوته. وهذا يقتضي صرفه عن أن يكون نعتًا، إلى كونه خبرًا لمبتدأ محذوف، أو مفعولاً به لفعل محذوف. وهذا القطع يُلجأ إليه أحيانًا عند المدح أو الذم أو الترحّم، نحو: «الحمدُ لله العظيمُ»[٢]، و«الحمدُ لله العظيمَ»[٣].

انظر الملاحظة الرقم هـ.

٦ ـ ملاحظات:

أ ـ إذا كان النعت لمثنّى أو لجمع أو لاسم جمع، فإما أن يكون النعت متَّحدًا في المعنى وإما مختلفًا. فإذا كان متَّحدًا سُقتَه مثنى أو مجموعًا على حسب منعوته، نحو: «رأيت طالبين مُجتهدَين وطالبات مهذبات. . . إلخ». وإذا لم يكن النعت متَّحدًا، سُقناه مفرَّقًا ومعطوفًا، نحو: «رأيتُ الطالبتين المؤدَّبةَ والمجتهدةَ»، و«مررتُ برجالٍ فقيهٍ وكاتبٍ وشاعرٍ». ويُستثنى من هذا التفريق نعت اسم الإشارة، الذي لا يُفرَّق، بل يثنّى أو يُجمع تغليبًا لأحد الأوصاف، نحو: «جاء هذان المجتهدان» (للمجتهد والشجاع) وهؤلاء الأغنياء (للمجتهد والغنيّ والفقير)».

ب ـ إنّ الصفات التي على وزن «فَعول» بمعنى «فاعل»، نحو: «صَبور، غَيور» أو على وزن «فَعيل» بمعنى «مَفْعول»، نحو: «جريح، قتيل» أو على وزن «مِفْعال» نحو: «مِهْذار» أو على وزن «مِفْعيل» نحو: «مِعْطير»، أو على وزن «مِفْعَل» نحو: «مِهْذر»، يجوز فيها التذكير والتأنيث، إن كان منعوتها مؤنثًا، نحو: «امرأةٌ غيورٌ» و«امرأة غيورةٌ».

ج ـ ما كان نعتًا لجمع ما لا يعقل، فإنه يجوز فيه وجهان: أن يُعامل معاملة الجمع، أو أن يُعامل معاملة المفرد المؤنَّث، فتقول: «شاهدت جبالاً شاهقةً، أو جبالاً شاهقاتٍ».

د ـ إذا كان المنعوت اسم جمع، يصحّ في النعت الإفراد والجمع معًا، نحو: «نحن قومٌ صالحٌ أو صالحون».

هـ ـ يجب اتباع النعت (أي: عدم قطعه)، في أول نعوت النكرة (لأن النكرة تحتاج إلى نعتها لتتخصَّص به)، نحو: «رأيتُ طالبًا ذكيًّا». وفي النعت الذي يحتاج إليه منعوته ليتخصص به، نحو: «جاء زيدٌ التاجرُ» (إذا كان هناك عدة أشخاص يشتركون في اسم زيد)، وفي نعت اسم الإشارة، نحو: «زرتُ هذا العالِمَ»، وفي النعت الملتزم، نحو: «المسجد الحرام»، و«القرآن الكريم». وفي النعت المؤكِّد، نحو: «أزواج ثلاثة».

و ـ إذا توالت النعوت، وكان المنعوت لا

---

(١) «أمهما» فاعل الصفة المشبهة «الكريمة». «هما» ضمير متصل مبنيّ في محل جرّ بالإضافة.

(٢) «العظيمُ»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هو»، مرفوع.

(٣) «العظيمَ»: مفعول به لفعل محذوف تقديره «أعني» منصوب.

يتعيَّن (أي: لا يُعرَّف)، إلاّ بذكر جميعها، وَجَبَ إتباعها كلها[١] وإذا تعيَّن بدونها كلِّها، جاز فيها الإتباع والقطع، وجاز إتباع بعضها وقطع بعضها الآخر. وإذا كان لا يتعيَّن إلا ببعضها وجب في ما لا يتعيَّن إلا به الإتباع، وجاز في ما عداه، الإتباع والقطع. وفي حال وصْل بعض النعوت، وقطع بعضها الآخر، وجب تقديم التابع على المقطوع.

ز ـ إن كان المنعوت نكرة، تعيّن في الأول من نعوته الإتباع، وجاز في الباقي القطع.

ح ـ لا يجوز حذف النعت إلا إذا كان بعد حذفه يُفهم من الكلام، كقول الشاعر (من الوافر):

وربَّ أسيلةِ الخدَّين بكرٍ
مُهَفْهَفَةٍ لها فَرْعٌ وجِيدُ

والتقدير: لها فرع فاحم وجيد طويل[٢]؛ أما المنعوت، فلا يُحذف أيضًا إلا إذا فُهم من الكلام بعد حذفه، وكان النعت صالحًا لمباشرة العامل، نحو: «اعملْ سابغاتٍ»، أي: «دروعًا سابغات»، أو كان المنعوت بعضًا من اسم مجرور بـ«من» أو بـ«في»، كقول الشاعر (من الرجز):

لو قلتُ ما في قومها لم تِيثَم
يفضلها في حسبٍ وميسم[٣]

والتقدير: «ما في قومها أحد يفضلها في حسَب وميسم لم تيثم». وقد يُحذف المنعوت دون أن تتوافر فيه شروط حذفه، وذلك للضرورة الشعريّة، كما في قول الشاعر (من الوافر):

كأنَّك من جِمالِ بني أُقَيشٍ
يُقَعْقَعُ بين رجليهِ بِشَنِّ

والتقدير: «جَمَلٌ مِنْ جمال».

ط ـ إذا وقع النعت بعد «لا» أو بعد «إمّا»، فإنه يجب تكرارهما مقرونين بالواو، نحو: «زارني طالبٌ لا كسولٌ ولا مجتهدٌ»، و«أرشدْني إلى رجلٍ إما عالمٍ وإما غنيّ».

ي ـ إذا تتالت نعوتٌ لمنعوت واحد، وكانت متَّحدة المعنى، لم يَجُزْ عطفُ بعضها على بعض، نحو: «جاءَ الرجلُ الغنيُّ الثريُّ»، أما إذا كانت مختلفة المعاني فإنَّ عطف بعضها على بعض يُصبح جائزًا، نحو: «جاء الطالبُ الجميلُ والمجتهدُ والشجاع»، أو «جاءَ الطالبُ الجميلُ المجتهدُ والشجاعُ».

يا ـ قال ابن مالك في ألفيَّته:

يَتْبَعُ في الإعْرَابِ الاسْمَاءَ الأُوَلْ
نَعْتٌ وتَوْكِيدٌ وعَطْفٌ وبَدَلْ
فالنَّعْتُ تابِعٌ مُتِمٌّ ما سَبَقْ
بِوَسْمِهِ أوْ وَسْمِ ما به اعْتَلَقْ
ولْيُعْطَ في التَّعْريفِ والتَّنْكِيرِ ما
لِما تَلا كامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا
وهْو لدى التَّوحيدِ والتَّذْكِيرِ أَوْ
سِواهُما كالفِعلِ فاقْفُ ما قَفَوْا
وانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وذَرِبْ

---

(١) فتقول: «مررتُ بمحمد التاجرِ الشاعرِ الموسيقيّ» إذا شارك «محمدًا» في اسمه ثلاثة: أحدهم تاجرٌ شاعر. والثاني تاجرٌ موسيقيّ، والثالث شاعر موسيقيّ.

(٢) كلّ امرأة لها فرع (أي: شعر) ولها جيد (أي: عنق) فلو لم يقدَّر النعت المحذوف، لكان المعنى مبتذلاً.

(٣) «تيثم» أي: لم تقع في الإثم، وأصلها: «تأثم»، وزن «تَعلَم»، فجيء بها وقد كسر حرف المضارعة «تِئثَمْ»، ثم قلبت الهمزة ياء لسكونها بعد كسرة كما في ذيب (أصلها ذئب) وبير (أصلها بئر).

وشِبْهِهِ كذا وذِي والمُنْتَسِبْ
ونَعَتُوا بجُمْلَةٍ مُنَكَّرا
فأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرا
وامْنَعْ هُنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ
وإنْ أتَتْ فالقَوْلَ أضْمِرْ تُصِبِ
ونَعَتُوا بمَصْدَرٍ كثِيرا
فالتَزَمُوا الإفْرادَ والتَّذْكِيرا
ونَعْتُ غيرِ واحِدٍ إذا اخْتَلَفْ
فعَاطِفًا فَرِّقْهُ لا إذا ائتَلَفْ
ونَعْتَ مَعْمُولَيْ وحِيدَيْ مَعْنى
وعَمَلٍ أتْبِعْ بغَيرِ اسْتِثْنا
وإنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وقَدْ تَلَتْ
مُفْتَقِرًا لذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ
واقْطَعْ أوَ اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنا
بدُونِها أو بَعْضَها اقْطَعْ مُعْلِنا
وارْفَعْ أو انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضْمِرا
مُبْتَدَأً أو ناصِبًا لن يَظْهَرا
وما مِنَ المنْعُوتِ والنَّعْتِ عُقِلْ
يَجُوزُ حَذْفُه وفي النَّعْتِ يَقِلّْ

* * *

للتوسُّع انظر:

ـ «النعت بالمصدر». عطية الصوالحي. محاضر جلسات الدورة السابعة والثلاثين (١٩٧٠ ـ ١٩٧١م) لمجمع اللغة العربية في القاهرة، ص ٣٢٠ ـ ٣٢٤، وص ٤١٠ ـ ٤١٤.

ـ «نعت صيغة الجمع». أمين ظاهر خير الله. مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد ١٧ (١٩٤٢)، الجزء التاسع والعاشر، ص ٤٧٣ ـ ٤٧٨.

النَّعْت بالمَصْدَر

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة النعت بالمصدر بشروط. وجاء في قراره:

«جاء النعت بالمصدر كثيرًا في مثل: «رجلٌ صَوْم وعَدْل ورضًا»، ومع هذا يذهب النحاة إلى أنه مقصور على السماع.

وترى اللجنة ـ استنادًا إلى ما ذهب إليه بعض المحقِّقين ـ أن النعت بالمصدر مقيس قياسًا مطّردًا بالشروط التي ضُبط بها ما سُمع، وهي:

١ ـ أن يكون مفردًا مذكَّرًا.
٢ ـ أن يكون مصدرَ ثلاثيٍّ، أو بوزنه.
٣ ـ ألاّ يكون ميميًا»[1].

النَّعْت التَّأسيسيّ

هو النَّعت المُؤسِّس.
انظر: النَّعت المؤسِّس.

النَّعت التَّأكيديّ

هو النَّعت المُؤكِّد.
انظر: النعت المُؤكِّد.

نَعت التَّمْهيد

هو النَّعت المُوَطِّىء.
انظر: النَّعت المُوَطِّىء.

نَعت التَّوْطِئة

هو النَّعت المُوَطِّىء.
انظر: النعت المُوطِّىء.

النَّعت الجُمْلة

انظر: النعت، الرقم ٢، الفقرة «ب».

---
(١) في أصول اللغة ٢/ ١٦٠.

النَّعْت الحقيقيّ

انظر: النعت، الرقم ١.

النَّعْت السَّببيّ

انظر: النعت، الرقم ١.

النَّعْت شبْه الجملة

انظر: النعت، الرقم ٢، الفقرة «ج».

النَّعْت المُؤسِّس

هو النَّعْت الذي يدلّ على معنى جديد لا يُفْهم من الجملة بغير وجودِه، سُمّي بذلك لأنه يؤسِّس لمعنى جديد، نحو: «أعجبني زيد الذكيُّ»، ويسمى أيضًا «النعت التأسيسيّ».

النَّعْت المُؤكِّد

هو النَّعت الذي يدلّ على معنى يُفهم من الجملة بدون وجودِه، نحو: «جاء الشجاعُ المقدامُ». وسُمّي بذلك لأنه يُؤكِّد معنى منعوته. ويسمّى أيضًا النعت التأكيديّ.

نَعْت المَجْرور

هو النَّعْت التابع لمنعوت مجرور، نحو: «مررتُ بزيدٍ الشاعرِ».

نَعْت المَرْفوع

هو النعت التابع لمنعوت مرفوع، نحو: «نجحَ زيدٌ المجتهدُ».

النَّعْت المُفْرد

انظر: النعت، الرقم ٢، الفقرة «أ».

نَعْت المقطوع

انظر: النعت، الرقم ٥.

نَعْت المَنْصوب

هو النَّعْتُ التابع لمنعوت منصوب، نحو: «كافأتُ الطالبَ المجتهِدَ».

النَّعْت المُنْقَطِع

انظر: النعت، الرقم ٥.

النَّعْت المُوَطِّىء

هو النَّعت الجامد الذي لا يُقْصَد لذاته، وإنّما يُذكَر تمهيدًا لنعت مشتقّ بعده، نحو: «أفتِّش عن إنسانٍ إنسانٍ صَدوقٍ». وبعضُ النحاة يُعربه بدلاً، أو توكيدًا، أو عطف بيان. ويُسمّى أيضًا «نعت التَّوطئة»، أو «نَعْت التَّمهيد».

نَعْت النَّعْت

هو النَّعْت الذي يأتي نَعْتًا لنَعْت قبله، نحو: «اشتريتُ ورقًا أبيضَ ناصِعًا».

النُّعْرة

لا تقل: «النَّعْرة الطائفيّة» بل: «النُّعْرة (بضمّ النون) الطائفيّة»، لأنَّ النَّعْرة هي صوت الخيشوم أو هبوب الريح. والنُّعْرة: العَصَبيّة.

نَعَمَ

لغة في «نِعْمَ».

انظر: نِعْمَ.

نَعَمْ

حرف جواب مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب ولا عمل له. من معانيه:

١ ـ التصديق للمخبر، وذلك إذا وقع بعد جملة خبريّة، نحو: «حضرَ المعلِّمُ، نعم حَضَرَ».

٢ ـ الوعد للطلب، وذلك إذا وقع بعد الأمر، أو النهي، أو التحضيض، نحو: «اكتبْ فرضك. ـ نعم»، ونحو: «لا تتكاسَلْ. ـ نعَم». ونحو: «هلاّ اجتهدتَ. ـ نَعَم».

والإجابة بـ«أجلْ» بعد الطلب أحسن منها بـ«نعم».

٣ ـ الإعلام للمستخبِر، وذلك إذا وقَع بعد الاستفهام، نحو: «هل نجحتَ؟ ـ نعم»[1].

وذكر بَعْضهم أنَّها تأتي حرف تذكير لما بعدها، أو توكيد، إذا وقعت صَدْر الجملة التي بعدها، نحو: «نَعَمْ، هذه أطلالُهُمْ». وقال بعضهم في مثل هذا التعبير: إنَّها جواب لسؤال مقدَّر.

وفي «نَعَمْ» عدَّة لُغات، منها: ١ـ نَعَمْ. ٢ـ نِعَمْ (وهي لغة كنانة). ٣ـ نَحَمْ (وبها قرأ ابن مسعود). ٤ـ نِعِمْ تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم: «نَعِمَ». ٥ـ نَعامْ.

ملحوظة: راجع الفرق بين «نَعَمْ» و«بَلى» في «بَلَى».

* * *

للتوسُّع انظر:

شرح كلاّ وبلى ونعم والوقوف عليها في كتاب الله عزَّ وجلَّ. مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ. دمشق وبيروت، دار المأمون للتراث.

نَعِمَ

لغة في «نِعْمَ».

انظر: نِعْمَ.

نِعْمَ

فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدْح. وقد فصَّلنا القولَ فيها في أفعال المدح والذمّ. ولها أربع لغات: نِعْمَ (وهي الأفصح)، نِعِمَ، نَعْمَ، نَعِمَ.

انظر: أفعال المدْح والذّمّ.

نِعْمَ وبِئْسَ وملحقاتهما

انظر: أفعال المَدْح والذّمّ.

نِعَمْ

لغة في «نَعَمْ».

انظر: نَعَمْ.

نِعِمَ

لغة في «نِعْمَ».

انظر: نِعْمَ.

نعم الخلف، أبو القاسم التُّطيليّ

(.../... ـ ٢٩٨هـ/ ٩١٠م)

نعم الخلف بن أبي الخصيب، أبو القاسم التُّطيليّ الأندلسي. كان نحويًا، شاعرًا، زاهدًا، من أهل الغَزْو والرِّباط. استُشهد سنة ٢٩٨هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣١٧).

نِعِمّا

لفظ مركّب من الفعل الماضي الجامِد «نِعْمَ»، و«ما» الاسميّة المبنيَّة على السكون، وهي:

ـ نكرة تامّة مبنيَّة في محلّ نصب تمييز، وذلك إذا جاء بعدها جملة فعليّة، نحو: «نِعِمّا تعملونه» («نِعمّا»: «نِعْمَ»: فعل ماض لإنشاء المدْح مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا على خلاف الأصل، تقديره: هو. و«ما»: اسم مبني على السكون في محل

---

(١) أي: نعم نجحت. أمّا إذا سئلتَ: «أما نجحتَ؟» وأجبتَ: نعم، كان المعنى أنكَ لم تنجح، لذلك عليك أن تردَّ بـ«بلى» إذا أردت القول إنك نجحت ردًا على السؤال: «أما نجحتَ؟».

نصب تمييز «تعملونه»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محلّ رفع فاعل، والهاء ضمير متّصِل مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب مفعول به. وجملة «تعملونه» في محلّ نصب نعت «ما»).

ـ نكرة تامّة مبنيّة في محلّ رفع فاعِل، وذلك إذا كانت غير متلوّة بشيء، أو متلوّة باسم مفرد، نحو: «علّمْتُه عِلْمًا نِعِمّا»[1] («نِعمّا»: «نِعْمَ»: فعل ماضٍ لإنشاء المدْح مبنيّ على الفتح، و«ما»: اسم مبنيّ على السكون في محلّ رفع فاعل. وجملة «نِعِمّا» في محلّ نصب نعت «علمًا»).

النَّعْمانيّ

نوع من أنواع «المواليّا».

انظر: «المواليّا».

النَّعْوة

لا تقلْ: «هذه النَّعْوة موجَّهة إلى الجميع»، بل «هذا النَّعْي موجَّه إلى الجميع».

أبو نعيم البصريّ

= علي بن حمزة (٣٧٥هـ/ ٩٨٥م).

أبو النعيم الغرناطيّ

= رضوان بن حجر الأموي (بعد ٥٤٠هـ/ ١١٤٥م).

نُعَيم بن ميسرة، أبو عمرو النحوي

(... / ... ـ نحو ١٧٤هـ/ ٧٩٠م)

نُعَيم بن مَيْسَرة، أبو عمرو. كان نحويًا كوفيًا، سكن الريّ، وحدّث بها عن جماعة من أئمّة الحديث. سمع أبا الأزهر، وعمرو بن دينار، وسمع منه يحيى بن يحيى، وعبد الوهاب بن حبيب العبدي بنيسابور. مات نُعيم بمدينة الريّ سنة ١٧٤هـ، وقيل: سنة ١٧٥هـ، وقيل: سنة ١٧٦هـ.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٥٢ـ ٣٥٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٧؛ وتاريخ بغداد ١٣/ ٣٠٣ـ ٣٠٥).

النّفاد أو النّفاذ

هو حركة هاء الوصل المتحرِّكة[2]. وقد سُمِّيت هذه الحركة بذلك لنفوذ الصَّوت معها إلى غاية هي الخروج[3]. وقد يكون فتحةً، أو كسرة، أو ضَمَّة، ولا يجوز تعاقب واحد من هذه الحركات مع أختها. ومن أمثلته قول الرُّصافي في المرأة (من الكامل):

ضَعُفَتْ، فَحُجَّتُها البُكاءُ لِخَصْمِها
وسِلاحُها، عِنْدَ الدِّفاعِ، دُمُوعُها

وقول صالح عبد القدوس (من السريع):

وإنَّ مَنْ أدَّبْتَهُ في الصِّبا
كالعودِ يُسْقَى الماءَ في غَرْسِهِ
حتى تَراهُ مورِقًا ناضِرًا
بعدَ الذي أبْصَرْتَ مِنْ يُبْسِهِ

وقول أحمد شوقي في لبنان (من الكامل):

لبنانُ والخُلْدُ اختراعُ اللهِ لَمْ
يُوسَمْ بأزْيَنَ منهُما مَلَكوتُهُ

وسمّى بعضهم النّفاذ نَفادًا معلِّلين تسميتهم بأنّ النَّفاد هو الانقضاء والتمام، وهذه الحركة تمام الحركات، فقد وقع بها نفادها، أي:

[1] أي: نِعْمَ الشيءُ التعليمُ، فالمَخْصوص محذوف.

[2] إذا كانت الهاء رويًا لا وصْلًا، فلا تُسمّى حركتها نفاذًا، بل مَجْرى.

[3] الخروج هو حرف المدّ الذي يلي هاء الوصل نتيجة إشباع حركتها.

انقضاؤها وتمامها.

وراجع حركات القافية في «القافية»، الرقم ٥.

نُفاية الأَشْياء وتَناثُرها وبَقاياها

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة صَوْغ «فُعالة» للدلالة على نُفاية الأشياء وتناثرها وبقاياها، سواء ما كان منها في مصطلحات العلوم، أم في ألفاظ الحضارة، مثل: بُرادة، وصُبابة، وكُسارة[1].

نَفَحات الأزهار على نسمات الأسحار

كتاب في علم البديع لعبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني النابلسيّ (١٠٥٠هـ/ ١٦٤١م - ١١٤٣هـ/ ١٧٣١م).

والكتاب شرح لبديعيّته الموسومة بعنوان «نسمات الأسحار في مدح النبيّ المختار».

والكتاب نُشِر في عالم الكتب ببيروت (ط ٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

نفس

لفظ للتوكيد المعنويّ، ولا بد من إضافتها إلى ضمير يطابق المؤكَّد، نحو: «جاء زيدٌ نفسُهُ»، و«جاءت هندٌ نفسها» و«جاءت الهندان نفساهما»[2]، و«جاء الطلابُ أنفسهم» («نفس»: توكيد مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف...) وقد تُجرّ بحرف جر زائد، نحو: «حضر المديرُ بنفسه» («بنفسه»: الباء حرف جرّ زائد مبنيّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب. «نفسه»: توكيد مرفوع بضمّة مقدَّرة منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبنيّ على الكسر في محل جرّ بالإضافة). أما «نفس» التي بمعنى «إنسان» أو «روح» فتُعرب حسب موقعها في الجملة، نحو الآية: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: الآية ٤٨] («نفس» فاعل مرفوع بالضمَّة).

ملحوظة: منهم من يُخطِّىء استعمال «نفس» مضافة[3]، لكننا وجدنا أن سيبويه[4] وابن جني[5] وابن يعيش[6] وغيرهم من أساطين اللغة يستعملها مضافة.

وقد صَوَّب مجمع اللغة العربيّة هذا الاستعمال، وجاء في قراره:

«يتحرج بعض الأدباءِ والكتّاب من استعمال كلمة «نفس» في غير التوكيد المعنوي؛ لما وردت به عبارات الأئمة كما في شرح الأشموني: «لا يلي العامل شيءٌ من ألفاظ التوكيد، وهو على حاله في التوكيد إلاّ «جميعًا»، و«عامة»، و«مطلقًا» و«كُلاًّ»، و«كِلاَ»، و«كلتا». وقد علّق الصبان على ذلك بقوله: «على حاله في التوكيد»، واعترض بقولهم: «جاءني نفس عمرو وعين عمرو». وفي التنزيل العزيز: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: الآية ٥٤].

---

(١) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠١.

(٢) ويجوز: «جاءت الهندان نفسهما» أو «جاء الطالبان نفسهما» بإفراد «نفس» وهو الأفصح.

(٣) انظر: محمد العدناني. معجم الأخطاء الشائعة. مكتبة لبنان، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠، ص ٢٥٢.

(٤) سيبويه. الكتاب. المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣١٦هـ، ١/ ٣٠٩، ٣١٠.

(٥) ابن جني. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتاب العربي، بيروت، لا.ت. ٢/ ١٩٧.

(٦) ابن يعيش. شرح المفصل. عالم الكتب، بيروت، لا.ت. ١/ ٤٥.

وعلى هذا ترى اللجنة أن «نفس» و«عين» كلمتان تُستعملان في التوكيد المعنويّ، وأنّ كلمة «نفس» تستعمل في العبارة بها عن الذات في غير توكيد. وشاهد على هذا آيات القرآن الكريم والحديث ولسان العرب، وتستعمل أيضًا في العبارة بها عن معنى التوكيد، دون أن تدخل في نطاق التوكيد الاصطلاحي، كما جاءَ في تعبير سيبويه والجاحظ: «نفس الكلام»، و«نفس الترجمة»[1].

وجاء في قرار آخر للمجمع:

يجاز تقدّم لفظ «النفس» أو «العين» على المؤكَّد في معنى التوكيد، ولكنهما لا يُعربان توكيدًا، بل بحسب الموقع في الجملة، وذلك لورود مثل ذلك في المأثور عن خاصّة العلماء والكتّاب، ولإجازة الزمخشريّ وابن يعيش له، ولتعقيب الصبّان في حاشية الأشموني على مانِعِيه»[2].

نَفْس الشَّيء

انظر: نَفْس، الملحوظة.

النَّفْس والعَين (المطابقة في توكيد المثنى بهما)

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة الإفراد والمطابقة والجمع على «أَفْعُل» في توكيد المثنّى بالنفس والعين، فيُقال: «جاء الرجلان نَفْسُهما ونفساهما وأنفُسهما»[3].

نَفْسًا

تُعرب في نحو: «طبتَ نَفْسًا يا فلان» تمييزًا منصوبًا بالفتحة الظاهرة.

نِفطويه

= إبراهيم بن محمد بن عرفة (٣٢٣هـ/ ٩٣٥م).

= علي بن عبد الرحمٰن (.../ ....-.../...).

نَفْعَلَ

وزن من أوزان الفعل الماضي الثلاثيّ المزيد الملحق بـ«فَعْلَلَ»، نحو «نَرْجَسَ».

انظر: الفعل الماضي، والملحق بـ«فَعْلَلَ»، والفعل الثلاثيّ المزيد.

نَفْعِلْ

وزن فعل الأمر من الفعل الثلاثيّ المزيد الملحق بـ«فَعْلَلَ»: «نَفْعَلَ»، نحو: «نَرْجِسْ».

انظر: فعل الأمر، والملحق بـ«فَعْلَلَ»، والفعل الثلاثيّ المزيد.

نَفْعِلٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، نحو: «نَرْجِس»، ولا يُحْفَظ غيره، وقيل: هو أعجميّ.

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف.

نُفْعِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الثلاثيّ المزيد الملحق بالرباعيّ «نَفعَلَ»، نحو: «نُرْجِسَ».

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول،

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٢٧٥.

(٢) في أصول اللغة ٢/ ١٩١؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية ص ٣١٩.

(٣) في أصول اللغة ٣/ ١٢٦.

والملحق بـ«فَعْلَلَ»، والفعل الماضي الثلاثيّ المزيد.

نَفْعَلَة

وزن مصدر الفعل الثلاثيّ المزيد الملحق بالرباعيّ «نَفْعَلَ»، نحو: «نَرْجَسَ نَرْجَسَةً».

انظر: المصدر، والفعل الثلاثيّ المزيد، والملحق بـ«فَعْلَلَ».

النَّفْي

النَّفْي، في اللغة، مصدر «نَفَى». ونفى الشَّيءَ: أنْكرَه، أو أبْعَده ونحّاه.

هو الجَحْد والإنكار، وضدّ الإثبات، والكلام المنفيّ هو غير المثبَت، أي: هو الذي دخلت عليه إحدى أدوات النفي.

وأدوات النفي: ليس، وهي فعل، وستّة أحرف، وهي: ما، لا، لات، إنْ، لنْ، لَمْ، لمّا.

انظر كلًّا في مادته.

والنفي قسمان:

١ ـ مَحْض: وهو ما لا يأتي بعده ما ينقضه، ويوجِب الإثبات، نحو: «لن أكذبَ، لمْ أتكاسَلْ».

٢ ـ غير مَحْض: وهو ما يأتي بعده ما ينقضه، ويوجب الإثبات، نحو: «ما أراك إلاّ تعملُ في الحديقة».

للتوسُّع انظر:

ـ أساليب النفي في العربية، دراسة وصفيّة تاريخيّة. مصطفى النحاس. الكويت، مؤسسة الصباح ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

ـ أساليب النفي في القرآن الكريم. أحمد ماهر البقري. القاهرة، دار المعارف، والإسكندرية، المكتب العربي الحديث.

ـ أساليب النفي والاستفهام في العربية. خليل عمايرة. عمان، دار الفكر.

ـ أساليب النفي في اللغة العربية. السيد عبد الهادي إبراهيم. جامعة القاهرة، ١٩٤١م.

نَفْي الأمر

هو النهي.

انظر: النهْي.

نفي الشيء بإيجابه

«هو أن يُثبت المتكلِّم شيئًا في ظاهر كلامه، وينفي ما هو من سببه مجازًا. والمنفيّ في باطن الكلام حقيقة هو الذي أثبته، كقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: الآية ١٨]؛ فإنّ ظاهر الكلام نفي الذي يطاع من الشُّفعاء، والمراد نفي الشفيع مطلقًا، وكقوله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٧٣]، فإنّ ظاهر الكلام نفي الإلحاف في المسألة، والباطن نفي المسألة البتّة. وعليه إجماع المفسرين»[1].

ويسمّى أيضًا: «نفي الشيء بنفي لازمه».

نَفْي الشيء بنفي لازِمِه

انظر: نفي الشَّيء بإيجابه.

النفي غير المَحْض

انظر: النفي، الرقم ٢.

النَّفْي المَحْض

انظر: النفي، الرقم ١.

---

(١) خزانة الأدب ٣/ ١٦٢.

نَفْي الموضوع

هو، عند السيوطي: «أن يكون اللفظ موضوعًا لمعنًى، فيُصَرِّح بنفيه عنه، ويُثْبِتُه لغيْره مبالغةً في ادّعاء ذلك الحكم»، نحو قول الرسول ﷺ: «ليس الشديد بالصّرعة، إنّما الشّديد الذي يملك نفسه عند الغَضب»، وقوله: «ليس الغنى عن كثرة المال، ولكنّ الغنى غنى النفس».

نَفْي النَّفْي

هو النَّفْي المَتْبوع بنَفْي آخر يُزيل أثَرَه، ويجعل الكلامَ مُثْبَتًا، نحو: «ليس زيدٌ غير راسبٍ»، أي: هو ناجح.

نفيل

= خلف بن سليمان (٣٩٨هـ/ ١٠٠٨م).

النَّقاهة

انظر: فَعالة.

نقد الشعر

كتاب في علم جيّد الشعر ورديئه لقدامة بن جعفر (... ـ ٣٣٧هـ/ ٩٤٨م).

وقد بيّن المؤلف سبب وضعه هذا الكتاب في المقدمة، فقال: «العلم بالشعر ينقسم أقسامًا، فقسم ينسب إلى علم عروضه ووزنه، وقسم ينسب إلى علم قوافيه ومقاطعه، وقسم ينسب إلى علم غريبه ولغته، وقسم ينسب إلى علم معانيه والمقصد به، وقسم ينسب إلى علم جيده ورديئه.

وقد عنى الناس بوضع الكتب في القسم الأول وما يليه إلى الرابع عناية تامّة، فاستقصوا أمر العروض والوزن، وأمر القوافي والمقاطع، وأمر الغريب والنحو، وتكلموا في المعاني الدالّ عليها الشعر، وما الذي يريد بها الشاعر.

ولم أجد أحدًا وضع في نقد الشعر وتخليص جيده من رديئه كتابًا، وكان الكلام عندي في هذا القسم أولى بالشعر من سائر الأقسام المعدودة، لأن علم الغريب والنحو وأغراض المعاني محتاج إليه في أصل الكلام العام للشعر والنثر، وليس هو بأحدهما أولى منه بالآخر، وعلما الوزن والقوافي ـ وإن خصّا الشعر وحده ـ فليست الضرورة داعية إليهما، لسهولة وجودهما في طباع أكثر الناس من غير تعلّم، ومما يدلّ على ذلك أن جميع الشّعر الجيِّد المستشهد به إنما هو لمن كان قبل واضعي الكتب في العروض والقوافي، ولو كانت الضرورة إلى ذلك داعية لكان جميع هذا الشعر فاسدًا أو أكثره، ثم ما نرى أيضًا من استغناء الناس عن هذا العلم فيما بعد واضعيه إلى هذا الوقت، فإن من يعلمه ومن لا يعلمه ليس يعوّل في شعر إذا أراد قوله إلا على ذوقه دون الرجوع إليه، فلا يتوكد عند الذي يعلمه صحّة ذوق ما تزاحف منه بأن يعرضه عليه، فكان هذا العلم مما يقال فيه: إنَّ الجَهْلَ به غَيْرُ ضَائِرٍ، وما كانت هذه حاله فليست تدعو إليه ضرورة.

فأما علم جيِّد الشِّعر من رديئه، فإن الناس يخبطون في ذلك منذ تفقّهوا في العلم، فقليلاً ما يصيبون.

ولما وجدت الأمر على ذلك، وتبينت أن الكلام في هذا الأمر أخصّ بالشعر من سائر الأسباب الأُخر، وأن النّاس قد قصّروا في

وضع كتاب فيه، رأيت أن أتكلّم في ذلك بما يبلغه الوسع».

وقد جاءت مباحث الكتاب على النحو الآتي:

- حدّ الشعر.
- النعوت.
- نعت اللفظ.
- نعت الوزن.
- الإيغال.
- عيوب الشعر.
- عيوب اللفظ.
- المعاظلة.
- الكلام في عيوب الوزن.
- الخروج عن العروض.
- التخليع.
- الزحاف.
- عيوب القوافي.
- التجميع.
- الإقواء.
- الإيطاء.
- السناد.
- عيوب المعاني.
- ذكر المديح.
- ذكر عيوب الهجاء.
- عيوب المراثي.
- عيب التشبيه.
- عيب الوصف.
- الغزل.
- العيوب العامة للمعاني.
- فساد القسم.
- فساد المقابلات.
- فساد التفسير.
- الاستحالة والتناقض.
- إيقاع الممتنع.
- مخالفة العرف.
- نسب الشيء إلى ما ليس منه.
- عيوب ائتلاف اللفظ والمعنى.
- الإخلال.
- عيوب ائتلاف اللفظ والوزن.
- الحشو.
- التثليم.
- التذنيب.
- التغيير.
- التفصيل.
- عيوب ائتلاف المعنى واللفظ معًا.
- المقلوب.
- المبتور.
- عيوب ائتلاف المعنى والقافية.
- التكلف في طلب القافية.
- الإتيان بالقافية لتكون نظيرة لأخواتها في السجع.
- الترصيع.
- نعت القوافي.
- نعوت المعاني الدال عليها الشعر.
- نعت المدح.
- أقسام المدح.
- مدح الملوك.
- مدح ذوي الصناعات.
- مدح القائد.
- مدح السوقة.
- نعت الهجاء.
- نعت الرائي.

ـ نعت التشبيه.

ـ نعت الوصف.

ـ نعت النسيب.

ـ المعاني الشعرية.

ـ صحة التقسيم.

ـ صحة المقابلات.

ـ صحة التفسير.

ـ أنواع نعوت المعاني.

ـ التتميم.

ـ المبالغة.

ـ التكافؤ.

ـ الالتفات.

ـ نعت ائتلاف اللفظ مع المعنى.

ـ المساواة.

ـ الإشارة.

ـ الإرداف.

ـ التمثيل.

ـ المطابق والمجانس.

ـ المطابق.

ـ المجانس.

ـ نعت ائتلاف اللفظ والوزن.

ـ نعت ائتلاف المعنى والوزن.

ـ نعت ائتلاف القافية مع ما يدل عليه سائر البيت.

ـ التوشيح.

وقد طبع الكتاب طبعات عدّة، منها طبعة مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد، سنة ١٩٦٣م، بتحقيق كمال مصطفى.

نَقْدًا

تعرب في نحو: «دفعتُ الثمنَ نقدًا» حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة.

النَّقْرة الصَّوتيَّة

هي، عند بعضهم، القافية.

انظر: القافية.

النقرة كار

= عبد الله بن محمد بن أحمد (٧٧٦هـ/١٣٧٤م).

النِّقْرس (الاشتقاق منه)

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة الاشتقاق من كلمة «نِقْرس»، وهو الداء الذي يُصيب المفاصِل، فيقال: «نَقْرَسه الداء فهو منَقْرَس»[1].

نقش أَحيرام

من مصادر اللغة الفينيقيّة التي تنتسب إلى مجموعة اللغات الكنعانية الجنوبية، يعود تاريخه إلى حوالى القرن الحادي عشر قبل الميلاد.

نَقْش أخيملْك

من مصادر اللغة الفينيقية التي تنتسب إلى مجموعة اللغات الكنعانية الجنوبية. يعود تاريخه إلى حوالى القرن التاسع قبل الميلاد.

نقْش أمّ الجمال

من مصادر عربية النقوش المهمّة التي عثر عليها المستشرق الألماني إنّو ليتمان «Enno Littmann» سنة ١٩٠٥م في قرية أمّ الجمال

(١) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية ص ٣٣٧.

بالقرب من عمّان. ويعود تاريخه إلى أوائل القرن السادس الميلادي.

نقْش بيهستون

من نقوش اللغة الآرامية، وقد اكتُشف في إحدى المناطق الإيرانية الغربيّة في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

نقْش تلّ حلْف

من نقوش اللغة الآرامية، ويعود تاريخه إلى حوالى القرن التاسع قبل الميلاد، وقد عُثِر عليه على ضفاف نهر الخابور.

نقْش حرّان

من مصادر عربية النقوش المهمّة، ويعود تاريخه إلى السنة ٥٦٨م. وقد كتب باللغة العربية واللغة اليونانيَة، وقد عُثِر عليه في المنطقة الواقعة شمالي جبل الدروز، وهو منقوش على حجر فوق باب كنيسة.

نقْش زَبَد

من نقوش العربيّة البائدة المعروفة بـ«عربية النقوش»، ويعود تاريخه إلى السنة ٥١٢م، أو السنة ٥١٣م. وقد كُتِب بثلاث لغات: العربية والسريانية واليونانية. وعُثِر عليه في مكان خَرِب يُعرف بـ«زَبَد» بين قِنسرين ونهر الفرات.

نقْش شافط بَعَل

من مصادر اللغة الفينيقية التي تنتسب إلى مجموعة اللغات الكنعانية الجنوبية. ويعود تاريخ تدوينه إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد.

نقْش كِلَمو

من نقوش اللغة الفينيقيّة، وقد عُثِر عليه في سوريا، وهو محفوظ الآن في متحف برلين.

نقْش الملك بَنَمّو الأوّل

من مصادر اللغة الآرامية. يعود تاريخ كتابته إلى القرن الثامن قبل الميلاد.

نقْش الملك بنمّو الثاني

من مصادر اللغة الآرامية، ويعود تاريخ كتابته إلى الفترة الممتدّة بين السنة ٧٥٠ق.م والسنة ٧٠٠ق.م.

نقْش ميشع

من مصادر اللغة الكنعانية الجنوبية. وعُرف باسم الملك المؤابي الذي تحدَّث عنه النقش وعن بطولاته ومعاركه مع ملك إسرائيل المسمّى «عمري». ويعود زمن كتابته إلى السنة ٨٤٢م، وهو محفوظ اليوم في متحف اللوفر في باريس.

نقْش النمارة

من نقوش العربية التي عُثر عليها في منطقة الصَّفاة، وقد كُتب بخطّ نبطيّ يقترب بمعالمه الخارجية من الخط الكوفيّ فَضْلاً عن اتصال أغلب حروفه، مما يُؤكِّد صلته الوشيجة باللغة العربية الفصحى.

ويعود تاريخ كتابته إلى السنة ٣٢٨م. والنمارة قصر صغير للروم بُني في الجانب الشرقي من جبل الدروز.

النَّقْص

النَّقْص، في اللغة، مصدر «نَقَصَ». ونقَص الشيءُ: ذهب منه شيء. وهو، في علم العروض، زحاف مزدوج يتمثّل في حذف الحرف السابع الساكن، وتسكين

الحرف الخامس، وبه تصبح «مُفاعَلَتُنْ»: «مُفاعَلْتُ»، فتُنْقَل إلى «مَفاعِيْلُ». ونجده في بحر الوافر. والجزء الذي يدخله النقص يُسمَّى منقوصًا.

انظر: «الزحافات والعلل»، و«بحر الوافر».

وهو، في النحو، وفي باب الأسماء الستَّة، أحد أوجه إعرابها، ويكون بحذف حرف العلة من آخرها، وإعرابها بحركات ظاهرة، نحو: «هذا أبُكَ»، و«شاهدتُ أبَك»، و«مررتُ بأبِك». وانظر: الأسماء الستَّة.

نَقَص

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال الفعل «ينقصه» بمعنى «يعوزه»، وجاء في قراره:

«يستعمل المحدثون: «ينقصه» بمعنى «يعوزه»، فيقولون: «هو عالم ولن تَنْقُصه التجارب»، والعرب يقولون: «نقصت الشيءَ: أذهبت منه شيئًا بعد تمامه»[1].

النَّقْط

النَّقْط، في اللغة، مصدر «نَقَطَ». ونَقَطَ الحرفَ وعليه: وضعَ عليه نقطة أو أكثر لتمييزه.

وهو، في الكتابة، الإعْجام.

انظر: الإعجام.

النُّقَط الثلاث

انظر: علامات الوقف أو الترقيم، الرقم ٥.

النُّقْطة

انظر: علامات الوقف أو الترقيم، الرقم ٣.

ابن نقطة

= عبد اللطيف بن يوسف (٦٢٩هـ/ ١٢٣١م).

النُّقْطتان

انظر: علامات الوقف أوِ الترقيم، الرقم ٤.

النَّقْل

النَّقْل، في اللغة، مصدر «نَقَلَ». ونقَلَ الشَّيءَ: حَوّلَه من حالة إلى أخرى، أو من موضع إلى آخر.

وهو، في النحو، التَّعْدية، أو السَّماع، أو الوقْف بالنَّقْل.

انظر كلًّا في مادّته، وانظر أيضًا همزة النقل في الهمزة، الرقم ٩، والرقم ١٠.

النَّقل المكانيّ

هو القلْب المكانيّ.

انظر: القلب المكانيّ.

النقوش العربية القديمة

هي النقوش الأربعة: نقش النمارة، ونقش زَبَد، ونقش حرّان، ونقش أمّ الجمال.

انظر كلًّا في مادته.

نقيب الشعراء

= علي بن أحمد الحكيمي (.../ ...).

النَّكِرات المُتَوَغِّلة في الإبهام

هي الأسماء الملازمة التنكير.

---

(١) القرارات المجمعيّة ص ٤٢.

انظر: الأسماء الملازمة التنكير.

النَّكِرة

النَّكِرة، في اللغة، ما كان غير معروف. وهي، في النحو، اسم يدلّ على شيء غير معيَّن، بسبب شيوعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابهه في حقيقته، ويصدق على كل منها اسمه، نحو: كتاب، عصفور، رسالة، أخ... إلخ. ويدخل في حكم النكرة الجُمل والأفعال. وعلامة النكرة أن تقبل بنفسها «أل» التي تفيدها التعريف (نحو: رجل الرجل)، أو تصلح أن تقع موقع كلمة أخرى تقبل «أل» المذكورة (نحو كلمة «ذو» النكرة التي لا يصحّ دخول «أل» عليها، بل يصح دخولها على كلمة «صاحب» التي بمعناها»)، وهي، باعتبار الشيوع، نوعان:

١ ـ نكرة مَحْضة، أو تامّة، أو غير مختَصَّة، وهي التي يكون معناها شائعًا بين أفراد مدلولها، مع انطباقه على كل فرد، نحو كلمة «رجل» التي تصدق على كل فرد من أفراد الرجال، لعدم وجود قيد يعجلها مقصورة على بعضهم دون غيره. والنكرة تكون محضة أو تامّة إذا لم تُوصف، ولم تُضف إلى نكرة.

٢ ـ النَّكِرة غير المَحْضة أو الناقصة، أو المُتَخصِّصة، أو المختَصَّة، وهي النكرة التي تنطبق على بعض أفراد الجنس لا كلهم، نحو: «رجل مهذَّبٌ» التي تنطبق على بعض أفراد الرجال. وهم المهذّبون، دون غيرهم، فهي اكتسبت بنعتها «مهذّب» شيئًا من التخصيص والتحديد، وقلّة العدد مما جعلها أقلّ إبهامًا وشيوعًا من النكرة المحضة أو التامة. والنكرة غير المحضة هي النكرة المنعوتة كالمثل السابق، أو المضافة إلى نكرة، نحو: «رجلُ قريةٍ»، أو المضافة إلى نكرة مضافة إلى نكرة، نحو: «ابنُ رجلِ قريةٍ».

وهي، باعتبار التعيين، نوعان:

٣ ـ النَّكرة المَقْصودة: هي نوع من أنواع المنادى، نحو: «يا رجلُ»، إذا كنتَ تنادي واحدًا معيَّنًا، تتَّجه إليه بالنداء، وتقصده دون غيره. والنكرة المقصودة بالنِّداء، معرفة، بسبب القصد في ندائها، وهي قبل النداء نكرة. وهي مبنيَّة على ما كانت تُرفع به قبل النداء. («رجُلُ»: منادى مبنيّ على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف). وانظر: النداء.

٤ ـ النَّكِرة غير المَقْصودة: هي اسم نكرة لم يُقْصد تعيينه بالنِّداء، نحو: «يا كسولاً، اجتهدْ». وحكْم النكرة غير المقصودة النَّصْب.

والنكرة، باعتبار الإفادة، نوعان:

٥ ـ النَّكرة المُفيدة هي التي يصحّ أن تقع مبتدأً، وتفيد النكرة إذا:

ـ دلّت على عموم، نحو: «كُلٌّ يحبُّ وطنَه».

ـ سُبقت بنفي، نحو: «ما مَعْروف بضائع».

ـ سُبِقت باستفهام، نحو: «أَمِنَّةٌ بالدفاع عن الوطن؟»

ـ أُضِيفَتْ، نحو: «قاضي المحكمة حَضَرَ».

ـ وُصِفَتْ لفظًا، نحو: «حادِث مُهِمّ وقَعَ».

ـ وُضِعت تقديرًا، نحو: «خَطْبٌ وقَعَ»، والتقدير: خطب مُهِمّ وقع.

ـ كان خبرها شبه جملة مقدّمًا عليها، نحو الآية: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: الآية ٧].

ـ جاءت بعد «لولا»، نحو: «لولا حادِث لزرْتُكَ».

ـ جاءت بعد «إذا»، نحو: «خرجتُ فإذا صديق ينتظرني».

ـ كانت من الألفاظ التي لها حقُّ الصدارة. كأسماء الشرط، نحو: «من يدرسْ ينجَحْ»، أو أسماء الاستفهام، نحو: «مَنْ زارَكَ؟» أو «ما» التعجبيّة، نحو: «ما أكرمَك!» أو «كم» الخبريّة، نحو: «كم كتابٍ في مكتبتك!»، أو إذا كانت مُضافة إلى ما له حقّ الصَّدارة، نحو: «كتاب منِ استعرتَ؟»

ـ كانت عاملة فيما بعدها نَصْبًا، نحو: «إطعامُ جائعًا حسنَةٌ»، أو جرًّا، نحو: «رغبةٌ في الخير خير»، أو رفعًا، نحو: «مُشرِق وجْهُه محبوب».

ـ أُريد بها حقيقة الجنس وعموم أفراد حقيقته لا فرد واحد منه، نحو: «إنسان خير من بهيمة».

ـ دلَّتْ على دُعاء، نحو: «رحمةٌ عليك، و«ويلٌ له».

ـ دلَّتْ على تفْصيل، نحو: «يومٌ لك ويومٌ عليك».

ـ وقعت في صدر الجملة الحاليّة، نحو: «دخلتُ الصفَّ ومحفظةٌ في يدي».

ـ وقعت بعد فاء الجزاء، نحو: «الآمال لا تنتهي، إن تحقَّق أمل، فواحد يتجَدَّد».

ـ كانت جوابًا، نحو: «ما الذي في الحديقة؟ ـ كتابٌ».

ـ قُصِد بها الإبهام، نحو: «زائر عندنا».

٦ ـ النَّكرة غير المُفيدة: هي التي لا يصحّ أن تقع مبتدأ، نحو: «صبيٌّ سريعٌ».

النكرة التامّة

انظر: النكرة، الرقم ١.

النكرة غير المَحْضة

انظر: النكرة، الرقم ٢.

النكرة غير المخْتَصَّة

انظر: النكرة، الرقم ٢.

النكرة غير المُفيدة

انظر: النكرة، الرقم ٦.

النكرة غير المَقْصودة

انظر: النكرة، الرقم ٤.

النكرة غير الموصوفة

هي النكرة المقصودة غير الموصوفة، نحو: «يا طالبُ».

النكرة المُتَخصِّصة

انظر: النكرة، الرقم ٢.

النكرة المَحْضة

انظر: النكرة، الرقم ١.

النكرة المُخْتَصّة

انظر: النكرة، الرقم ٢.

النكِرة المُفيدة

انظر: النكرة، الرقم ٥.

النكرة المَقْصودة

انظر: النكرة، الرقم ٣.

النكرة المَقصودة بالنّداء

هي النكرة المقصودة.

انظر: النكرة، الرقم ٣.

النكرة المَوْصوفة

هي النكرة المقصودة الموصوفة، نحو: «يا طالبًا مجتهدًا». وتوصف النكرة المقصودة بنكرة مفردة، أو بجملة، أو بشبه جملة. وحكمها النَّصب.

النكرة الناقصة

انظر: النكرة، الرقم ٢.

نُكْسًا

تُعْرب في نحو: «نُكْسًا للمُتَكَبِّر» مفعولاً مطلقًا منصوبًا بالفتحة الظاهرة.

النهالي

= محمد بن يوسف (.../... ـ ١١٨٥هـ/ ١٧٧١م).

نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز

كتاب في البلاغة لمحمد بن عمر بن الحسين ابن علي، المعروف بـ«فخر الدين الرازي» (٥٤٤هـ/ ١١٥٠م ـ ٦٠٦هـ/ ١٢١٠م).

يذكر الرازي في مقدمة كتابه أنّ السبب الذي دفعه إلى الخوض في ميدان البلاغة هو شرف هذا العلم وفضله على سواه من العلوم، فيقول: «وبعد، فإنَّ أحقَّ الفضائل بالتقديم، وأسبقَها في استيعاب التّعظيم، العلمُ الذي لا شرف إلاّ وهو السّبيل إليه، ولا خيرَ إلاّ وهو الدليل عليه، ولا منقبةَ إلاّ وهو ذروتها وسَنامها، ولا مفخرةَ إلاّ وبه صحّتها وتمامها». إلى أن يقول: «وهو علم البيان الذي لولاه لم تَرَ لسانًا يحوكُ الوَشْيَ، ويَصوغُ الحَليَ، ويلفظ الدّرّ، وينفث السّحر». ثم يقول: «ثم مع ما لهذا العلم من الشّرف الظاهر، والنّور الزّاهر، فالناس كانوا مقصِّرين في ضبط معاقِده وفصوله، متخبِّطين في إتقان فروعه وأصوله... إلى أن وفَّق الله الإمام مجد الإسلام عبد القاهر بن الرحمٰن النّحوي الجرجاني... حتى استخرج أصول هذا العلم وقوانينه، ورتّب حججه وبراهينه، وبالغ في الكشف عن حقائقه، والفحص عن لطائفه ودقائقه، وصنَّف في ذلك كتابينِ، لقَّب أحدهما بدلائل الإعجاز، وثانيهما بأسرار البلاغة، وجَمَع فيهما من القواعد الغريبة، والدّقائق العجيبة، والوجوه العقليّة، والشواهد النقليّة، واللطائف الأدبيَّة، والمباحث العربية ما لا يوجد في كلام مَن قَبله من المتقدّمين، ولم يَصِل إليه غيره أحد من العلماء الراسخين.

ولكنه ـ رحمه الله ـ لكونه مستخرجًا لأصول هذا العلم وأقسامه، وشرائطه وأحكامه، أهمل رعاية ترتيب الفصول والأبواب، وأطنب في الكلام كلَّ الإطناب.

ولمّا وفَّقني الله ـ تعالى ـ لمطالعة هذينِ الكتابَينِ التقطتُ منهما معاقدَ فوائدهما، ومقاصد فرائدهما، وراعيت الترتيب مع التّهذيب، والتّحرير مع التقرير، وضبطتُ أوابد الإجمالات في كلّ بابٍ بالتقسيمات اليقينيّة، وجمعتُ متفرِّقات الكَلِم في الضوابط العقليَّة، مع الإجناب عن الإطناب المُمِلّ، والاحتراز عن الاختصار المُخِلّ، وسمّيته «نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز»[1].

(١) مقدمة الكتاب ص ٧٢ـ ٧٦.

وفي الكتاب ثلاث مقدّمات مختلفات، وركنان، وخمس قواعد، وخمسة عشر بابًا، وأربعة أقسام، وواحد وعشرون وجهًا، ومئة وثلاثة وثلاثون بابًا. وقد انتُقِد الرازي في هذا التقسيم والتفريع اللذين يضلّلان القارىء، ويجعلانه لا يدري أين هو من الكتاب.

وقد جعل المحقّق الدكتور بكري شيخ أمين مخطَّطَ الكتاب على النحو الآتي:

«١ ـ مقدمة: تحدّث فيها عن نقطتين:

أ ـ إعجاز القرآن يَكمن في فصاحته.

ب ـ شرف دراسة علم الفصاحة.

٢ ـ الجملة الأولى: دراسة الألفاظ المفردة:

أ ـ مقدّمة في موضوع الدّلالة وفي معنى الفصاحة والبلاغة.

ب ـ القسم الأول:

* الدّلالة اللفظية: ليست الفصاحة بالدلالة الوضعية وإنما بالمعنى.

* محاسن الألفاظ:

١ ـ من حيث صورةُ كتابتها.

٢ ـ من حيث جوهر الحروف ونوعُها ومخارجُها.

٣ ـ من حيث ائتلافُ حروف الكلمة.

٤ ـ من حيث كثرةُ حروف الكلمة أو قلّتها.

٥ ـ من حيث انسجام الكلمة مع الكلمة المجاورة لها، وصورة هذا الانسجام في الجناس ـ والاشتقاق ـ وردّ العَجزُ على الصدْر ـ والقَلب ـ والسَّجع ـ والتّضمين ـ والتّرصيع.

* شروط الفصاحة في الدّلالة اللّفظية.

ج ـ القسم الثاني:

الدَلالة المعنوية

١ ـ أحكام الخبر.

٢ ـ الحقيقة والمجاز.

٣ ـ التّشبيه.

٤ ـ الاستعارة.

٥ ـ الكناية.

٣ ـ الجملة الثانية: دراسة النَّظم

١ ـ معنى النَّظم ومحسّناته.

٢ ـ التّقديم والتأخير.

٣ ـ الفصل والوصل.

٤ ـ الحذف والإضمار والإيجاز.

٥ ـ إنّ وإنّما والقصر.

٤ ـ خاتمة: بحوث متفرّقات.

١ ـ الإعجاز القرآني في سورة الكوثر (أقصر سورة في القرآن).

٢ ـ متشابه القرآن وغامضه.

٣ ـ رَدٌّ على من زَعَم في القرآن تناقضًا.

٤ ـ رَدٌّ على من قال: إنّ في القرآن تكرارًا وتطويلاً»[1].

ثم قال: «ومن خلال هذا المخطّط نجد الرازي بدأ بعرض الغاية البعيدة من دراسة هذا العلم، وكانت في رأيه متركّزة في إثبات الفصاحة للقرآن... وفي سبيل هذه الغاية درس اللّفظة المفردة من جوانبها المختلفة، ثم دَرَسها وهي مقترنة بغيرها، ثم أعاد الكَرَّة فبحث الدلالة المعنويّة للكلمة المفردة، وللكلام مركّبًا... ثم جاء إلى نظم الكلام، فدرس الصُّور المختلفة له، وأثر هذه الصُّور في تكوين الفصاحة ودقّة التعبير. وانتهى كما

(١) مقدمة المحقق ص ٤٢ـ ٤٣.

بدأ بإثبات علميّ وعقليّ لفصاحة القرآن وسحره، سواء أكان في سورة قصيرة كسورة الكوثر أم في أطول منها، وردّ على من رمى القرآن ببعض التّهم والافتراءات.

وعلى هذا يكون الرازي قد نهج في تأليف كتابه منهجًا متماسكًا، ليس فيه خلل أو اضطراب»[1].

وقد نسلَ الرازي كتاب محمد بن محمد، المعروف بالوطواط (.../ ... ـ ٥٧٣هـ/ ١١٧٧م) «حدائق السحر في دقائق الشعر»، «وأخذ معظم ما جاء فيه بالحرف الواحد، بدْءًا من عنوان الموضوع، ومرورًا بالشرح، وانتهاءً بالشاهد الشعريّ أو النثريّ. ولم يترك هذا الكتاب إلاّ بعد أن سلخ منه أكثره، ولم يُبق منه إلاّ ما لا يُسمِن أو يُغني من جوع»[2].

كذلك أفاد من كتب علماء كثيرين كالزمخشري، والجاحظ، والثعالبي، وابن جني، والباقلاني، وغيرهم.

وللكتاب عدّة طبعات، منها:

- طبعة مطبعة الآداب في القاهرة، سنة ١٣١٧هـ.
- طبعة دار العلم للملايين في بيروت بتحقيق بكري شيخ أمين.

النهاية في غريب الحديث والأثر

معجم لغوي للحديث والأثر لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، المعروف بـ«ابن الأثير» (٥٤٤هـ/ ١١٥٠م ـ ٦٠٦هـ/ ١٢١٠م).

قال ابن الأثير في مقدمة كتابه: «جميع ما في هذا الكتاب من غريب الحديث والآثار ينقسم قسمين: أحدهما مضاف إلى مُسَمّى، والآخر غير مضاف، فما كان غير مضاف، فإنّ أكثره والغالب عليه أنه من أحاديث رسول الله ﷺ، إلاّ الشيء القليل الذي لا تُعرف حقيقته: هل هو من حديثه أو حديث غيره. وقد نبَّهنا عليه في مواضعه. وأما ما كان مضافًا إلى مُسَمًّى، فلا يخلو إمّا أن يكون ذلك المسَمّى هو صاحب الحديث واللفظُ له، وإمّا أن يكون راويًا للحديث عن رسول الله ﷺ أو غيره، وإمّا أن يكون سببًا في ذكر ذلك الحديث أضيف إليه، وإمّا أن يكون له فيه ذكر عُرِف الحديث به، واشتهر بالنسبة إليه.

وقد سمَّيته «النهاية في غريب الحديث والأثر».

والكتاب مرتَّب ترتيبًا ألفبائيًا بحسب أوائل الأصول من الهمزة حتى الياء، مع مراعاة الحرف الثاني والثالث من المادّة اللغوية. ويقوم منهجه فيه على وضع الجذر اللغوي للمادة أوّلاً، ثم يذكر نصّ الحديث أو الأثر الذي يتضمَّن كلمة أو أكثر مشتقة من هذا الجذر اللغوي، ثم يُفسِّر هذه الكلمة.

ولم يقف ابن الأثير عند حدود المادّة اللغوية في شرح غريب حديث الرسول ﷺ وآثار الصحابة والتابعين، بل ناقش أحيانًا مسائل فقهية[3]، وصرفيّة[4]، وغيرها، كما

---

(١) مقدمة المحقق ص ٤٤.

(٢) عن مقدمة المحقق ص ٦٤.

(٣) مثل ما ورد في النهي عن جلود السباع. (انظر مادة (سبع) منه).

(٤) انظر مادة (رمم) منه.

حاول التوفيق بين الأحاديث المتعارِضة في الظاهر[١].

وقد اشتهر هذا المعجم شهرة كبيرة بين العلماء، فجعله ابن منظور أحد مراجعه الخمسة في معجمه «لسان العرب»، وذيّل عليه صفيّ الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (ت ٧٢٣هـ)، واختصره الشيخ علي بن حسام الدين الهندي، الشهير بـ«المتّقي» (ت ٩٧٥هـ)، وعيسى بن محمد الصفوي (ت ٩٥٣هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، وسمّى مختصره «الدرّ النثير تلخيص نهاية ابن الأثير».

وللكتاب طبعات عدّة، منها:

- طبعة طهران سنة ١٢٦٩هـ، وهي طبعة حجريّة.
- طبعة المطبعة العثمانية سنة ١٣١١هـ.
- طبعة المطبعة الخيرية سنة ١٣١٨هـ.
- طبعة مؤسسة إسماعيليان في إيران سنة ١٣٤٧هـ، بتحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي.
- طبعة دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٩٩٧م، بتحقيق صلاح محمد عويضة.

نهاية مَسْؤُول

انظر: سألتمونيها.

نهشل بن زيد، أبو خيرة الأعرابي

(... / ...ـ... / ...)

نهشل بن زيد (ويسميه ياقوت نهشل بن يزيد) أبو خَيْرة الأعرابيّ البصْريّ. كان بدويًا لغويًا من بني عديّ. دخل الحضرة، وصنّف كتاب «الحشرات». عدّه النّديم من جملة فصحاء العرب الذين سمع منهم العلماء.

(بغية الوعاة ٢/٣١٧؛ ومعجم الأدباء ١٩/٢٤٣؛ والفهرست ص ٦٨).

النَّهْك

النَّهْك، في اللغة، مصدر «نَهَكَ». ونَهَكَتْه الحُمّى: أضْنَتْه ونقصت لحمه. ونهكه الشراب: أضناه، أثقله. وهو، في علم العروض، إسقاط ثلثي البيت الشّعريّ، واعتبار الباقي بيتًا كاملاً.

انظر: البيت المنهوك.

النَّهْي

النَّهْي، في اللغة، مصدر «نهى». ونَهى عن الشَّيء: منعه. ونهى الله عن كذا: حرّمه.

وهو، في علم البيان، والنحو، طلب الكفّ عن الفعل، أو الامتناع عنه، على وجه الاستعلاء والإلزام[٢]. وله صيغة واحدة وهي صيغة الفعل المضارع المقرون بـ«لا» الناهية الجازمة، نحو: «لا تتكاسَلْ».

وقد يخرج النهي على معناه الحقيقي، فيدل على معانٍ تُستفاد من السياق، ومنها:

١ - الدعاء، وذلك عندما يكون صادرًا من الأدنى إلى الأعلى منزلةً وشأنًا، نحو: «ربّي لا تؤاخذني إن أخطأت».

٢ - الالتماس، وذلك عندما يكون صادرًا من شخص إلى آخر يُساويه قَدْرًا ومنزلةً، نحو قول الشاعر (من البسيط):

---

(١) مثل ما ورد في الرقية (انظر مادة (رقي) منه).

(٢) فإذا كان النهي صادرًا من أدنى إلى أعلى، سُمّي «دُعاءً»، وإن كان من مُساوٍ إلى نظيره سُمّي «التماسًا».

لا تَحسَبوا البُعدَ يُنسيني مودَّتَكمُ
هيهاتِ هيهاتِ أن تُنسى على الزَمَنِ

٣ ـ التَّمنِّي، وذلك إذا كان موجَّهًا إلى ما لا يعقل، نحو قول الخنساء (من المتقارب):

أعَيْنَيَّ جُودا ولا تَجمُدا
ألا تَبْكيانِ لِصَخْرِ النَّدى

٤ ـ النُّصح والإرشاد، نحو قول المتنبّي (من الوافر):

إذا غامَرْتَ في شَرَفٍ مَروم
فلا تَقْنَعْ بما دونَ النُّجومِ

٥ ـ التوبيخ، وذلك عندما يكون المُنْهَى عنه أمرًا لا يُشَرِّفُ الإنسان، نحو قول الشاعر (من الكامل):

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتيَ مِثْلَهُ
عَارٌ عَليكَ، إذا فعلتَ، عظيمُ

٦ ـ التحقير، نحو قول الحطيئة في الزبرقان بن بدر (من البسيط):

دعِ المكارمَ لا تَرْحَلْ لبُغيتها
واقعُدْ فإنّك أنت الطّاعمُ الكاسي

٧ ـ التَّيئيس، نحو قول الشاعر (من البسيط):

لا تَطْلُبَنَّ كريمًا بَعْد رُؤْيتِهِ
إنَّ الكرامَ بأسخاهم يدًا خُتِموا

للتوسع انظر:

ـ دلالة الأمر والنهي في اللغة العربية. أحمد بسام الجعم. رسالة أعدّت لنيل شهادة الدبلوم في اللغة العربية وآدابها، الجامعة اللبنانية، كليّة الآداب، الفرع الثالث (طرابلس) ٢٠٠١.

نَهْيُكَ

بمعنى «حَسْبُكَ»، وتعرف إعرابها.

انظر: حسبُكَ.

النوادر

النوادر، في اللغة، جمع «نادرة»، مؤنث النادر، وهو القليل الوجود، والنادرة هي قصّة تشذّ عن المألوفات إجمالاً، ولكن لا يستحيل وقوعها.

وسمِّيت النوادر، في البلاغة، الاستغراب.

النوادر في اللغة

كتاب في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ (١١٩هـ/ ٧٣٧م ـ ٢١٥هـ/ ٨٣٠م).

والكتاب من أقدم الكتب اللغويّة التي وصلت إلينا، ولعلّه أقدمها. وهو يضمّ زمرة كبيرة من المفردات من غير ترتيب معيَّن، إذ كان يتناول المفردة ويشرحها مستشهدًا بالكثير من الشواهد الشعريّة، مستطردًا إلى مفردات أخرى، أو يتناول مقطوعة شعريّة فيشرح مفرداتها. وما يلفت الانتباه أنّ نصوص الرجز هي الغالبة في الكتاب. وسبب اختياره الأرجاز يعود إلى أنّها تضمّ مجموعة من الألفاظ الغريبة أكثر مما تحويه القصائد.

ونُشِر الكتاب لأول مرّة في بيروت سنة ١٨٩٤م بتصحيح سعيد الخوري الشرتوني في دار الكتاب العربي، ثم أعادت الدار نشره مع بعض الزيادات سنة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

للتوسّع انظر:

ـ كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري. محمد عبد القادر أحمد. جامعة القاهرة ١٩٧١م.

النَّواسِخ

النواسِخ جمع ناسخ.

انظر: الناسخ.

نواسخ الابتداء

هي النواسخ.

انظر: الناسخ.

النواصِب

جمع ناصب.

انظر: النصب.

نواصب الفعل المضارع

انظر: الفعل المضارع، الرقم ٥.

نوام تشومسكي

لغويّ أمريكي (١٩٢٨ـ. . .) يُعَدّ مؤسِّس النظرية التوليدية في اللغة.

النّواهِد بمعنى الدواهي

انظر: رهيبٌ بمعنى مرهوب.

النوايا بمعنى النِّيَّات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «النوايا» بمعنى «النِّيَّات»، وجاء في قراره:

«يرى المجمع قبول كلمة «النوايا» في معنى «النِّيات»، حملاً لها على نظيرتها بمعناها، وهي «الطوايا»، أو باعتبارها جمعًا لِـ«نيَّة»، حملاً على نظائر من الكلمات جُمِعَت فيها «فِعْلة» على «فَعائِل»»[1].

ابن نور

= أحمد بن علي (٧٣٧هـ/ ١٣٣٦م).

نور الدين البالسيّ

= علي بن أبي بكر بن أحمد (. . ./ . . .ـ ٧٦٧هـ/ ١٣٦٦م).

نور الدين الشطنوفيّ

= علي بن يوسف بن حزيز (٧١٣هـ/ ١٣١٤م).

نور الدين العامريّ

= علي بن أحمد بن محمد (٦٧٤هـ/ ١٢٧٥م).

نور الدين بن محمد، الأحمد أبادي
(١٠٦٤هـ/ ١٦٥٤مـ ١١٥٥هـ/ ١٧٤٢م)

نور الدين بن محمد صالح الأحمد أبادي. من علماء العربية بالهند. ولد وتوفي في أحمد أباد. له مصنّفات كثيرة تبلغ نحو ١٥٠ كتابًا، أكثرها في علوم العربيّة، والمنطق، والحديث، والعقائد، وشروح، وحواشٍ. (الأعلام ٨/ ٥٢).

نور الدين المصريّ

= علي بن أحمد بن محمد (٧٢٤هـ/ ١٣٢٣م).

نور الدين النحويّ

= علي بن إسماعيل الصفديّ (بعد ٧٣٠هـ/ ١٣٢٩م).

النَّوع

النوع، في اللغة، هو الصِّنف من كلّ شيء. وهو، في الصرف مصدر النوع.

انظر: مصدر النوع.

---

(١) القرارات المجمعيّة ص ١٤٨؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية ص ٣٢٧.

أبو نوفل الدؤلي

= معاوية بن عمر بن أبي عقرب (.../ ..../...).

نَوْمانُ

بمعنى: يا كثير النوم، منادى مبنيّ على الضمّ في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

النون

انظر المادّة الأولى من هذا الباب من موسوعتنا هذه.

نون...

انظر الموادّ الأولى من هذا الباب من موسوعتنا هذه.

النونات

هي أنواع النون التي فَصَّلْناها في أول باب النون من موسوعتنا هذه.

النُّونيَّة

هي القصيدة أوالمقطوعة الشّعريَّة التي رويُّها حرف النون.

راجع: «الرَّويّ».

والقصائد النُّونيَّة كثيرة الشّيوع في الشعر العربي نظرًا إلى خفَّة صوت النون، وجمال جَرْسِه، وكثرة ورود النون في أواخر كلمات اللغة. ونظرًا إلى ما يعتريها من حالات الإسناد، والجمع، والتثنية، وإلى ما يقع فيها من الصفات والجموع على وزن فعلان. ومن أشهر النونيّات نونيَّة عمرو بن كلثوم أو معلّقته، ومطلعها (من الوافر):

ألا هُبّي بِصَحْنِكِ فَاصْبحينا
ولا تُبْقِي خُمورَ الأَنْدَرينا

ونونيَّة ابن زيدون، ومطلَعها (من البسيط):

أَضْحَى التنائي بَديْلاً مِنْ تدانِينا
ونابَ عَنْ طِيْبِ لُقْيانا تَجافينا

ونونيَّة البستي، ومطلعها (من البسيط):

زيادةُ المَرْءِ في دُنْياهُ نُقْصانُ
ورِبْحُهُ غيرَ مَحْضِ الخَيْرِ خُسْرانُ

ومنها:

أَحْسِنْ إلى الناسِ تَسْتَعْبِدْ قُلوبَهُمُ
فطالَما اسْتَعْبَدَ الإنسانَ إحْسانُ

يا خادِمَ الجِسْمِ كم تَسْعَى لِخِدْمَتِهِ
أَتَطْلُبُ الرِّبحَ فيما فيهِ خُسرانُ

أَقْبِلْ على النَّفْسِ، واسْتَكْمِلْ فَضائِلَها
فأنْتَ بالنَّفْسِ لا بالجِسْمِ إنْسانُ

واشْدُدْ يَدَيْكَ بِحَبْلِ اللّهِ مُعْتَصِمًا
فإنَّهُ الرُّكْنُ إنْ خانَتْكَ أَرْكانُ

النِّيابة بالاسْتِعْمال

هي أن تضع العرب بناءين لجمع التكسير: واحدًا للقلّة وآخر للكثرة، ثم تستعمل أحدهما مكان الآخر. هذا ما يقوله النحاة، أو معظمهم، والواقع أنّ هذا التفريق بين الجمعين: القلّة والكثرة هو من صنيع النحاة، ولم يعرفه العرب في استعمالهم اليوميّ للغة، وقد أثبت الدرس النحويّ الحديث ذلك، ولذلك قال النحاة بهذه النّيابة لما وجدوا استخدام أمثلة الجمع تناقض تمييزهم المصطنع بين نوعي جمع التكسير.

انظر: جمع التكسير.

النِّيابة بالوَضْع

هي أن تَضَع العرب أحد بناءي جمع التكسير صالحًا للقِلّة والكَثْرة، وتستَغْني به عن

وضع الآخر، نحو: «أرْجُل» جَمْع «رِجْل»، ولا بناء كثرة له، ونحو: «رِجال» جمع «رَجُل»، ولا بناء قلّة له. وانظر ما قلناه عن هذا التفريق المصطنع بين جمعي التكسير في المادة السابقة.

نيابة حرف جرّ عن آخَر

انظر: الجرّ، الرقم ٥.

نيابة الحروف عن الحركات

علامات الإعراب قسمان: أصليّة، وهي الضمّة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النّصب، والكسرة في حالة الجرّ، والسكون في حالة الجزم. وفرعيّة تنوب عن العلاماتِ الأصلية، ومن مواضع هذه النيابة:

١ ـ الأسماء الستّة، وفيها تنوب الواو عن الضمّة في حالة الرفع، وتنوب الألف عن الفتحة في حالة النصب، وتنوب الياء عن الكسرة في حالة الجر، نحو: «نَجَحَ أخوكَ»، و«شاهدتُ أباك»، و«مررتُ بحميك».

٢ ـ المثنّى والملحق به، وفيهما تنوب الألف عن الضمّة في حالة الرفع، وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجرّ، نحو: «حَضَرَ المعلّمان»، و«شاهدتُ اللَّذَيْنِ نجحا»، و«مررت بالمجتهدَين».

٣ ـ جمع المذكّر السالم والملحق به، وفيهما تنوب الواو عن الضمّة في حالة الرفع، وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجرّ، نحو: «جاء المعلمون»، و«شاهدتُ الفلاّحين منذُ سِنين».

٤ ـ الأفعال الخمسة، وفيها تنوب النون عن الضمّة في حالة الرفع، وينوب حذف النون عن الفتحة والسكون في حالتي النصب والجزم، نحو: «التلاميذ يدرسون، ولم يتكاسلوا، ولن يرسبوا».

٥ ـ الفعل المضارع المعتلّ الآخر، وفيه ينوب حذف حرف العلّة عن السكون في حالة الجزم، نحو: «لم تَكوِ هندٌ ثيابَها».

النِّيافة

انظر: فِعالة للدلالة على معنى الحرفة أو شبهها من المصاحبة والملازمة.

النيسابوري

= محمد بن أحمد بن حمدان (٢٨٣هـ/ ٨٩٦م ـ ٣٧٦هـ/ ٩٨٧م).

= محمود بن أبي الحسن بن الحسين (.../ ... ـ نحو ٥٥٠هـ/ ١١٥٥م).

نَيسان

اسم الشهر الرابع من السنة الشمسيّة، وهو اسم ممنوع من الصرف، ويُعرب إعراب «أسبوع».

انظر: أسبوع.

النَّيِّف

النَّيِّف، في اللغة، الزائد على غيره. وهو، في النحو، كلمة يُكنَّى بها عن عدد من الواحد إلى الثلاثة، وجمهور النحاة يقول إنها لا تُستعمل إلاّ بعد العقود وبعد «مئة» و«ألف» نحو: «عشرة ونيّف، ثلاثون ونيّف، مئة ونيّف، ألف ونيّف».

وقد اختلف الكوفيون والبصريون في جواز إضافة النَّيِّف إلى العشرة[1]، فقد «ذهب

(١) انظر في هذه المسألة: المسألة الثانية والأربعين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين =

الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة «النَّيِّفِ» إلى «العشرة»، نحو: «خَمْسَةَ عَشَرٍ». وذهب البصريّون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك عنهم في استعمالهم، قال الشاعر (من الرجز):

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ
بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ[1]

ولأن «النيِّف» اسمٌ مُظْهَرٌ كغيره من الأسماء المظهرة، فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه قد جعل الاسمان اسمًا واحدًا، فكما لا يجوز أن يضاف الاسمُ الواحدُ بعضُه إلى بعضٍ، فكذلك ها هنا.

وبيان هذا أنَّ الاسمين لما رُكّبا دلاّ على معنى واحد، والإضافة تُبْطِل ذلك المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: «قبضتُ خَمْسَةَ عَشَرَ» من غير إضافة دلَّ على أنك قد قبضت خمسة وعشرة، وإذا أضفت، فقلت: «قبضتُ خَمْسَةَ عَشَرٍ» دلَّ على أنك قد قبضت الخمسة دون العشرة، كما لو قلت: «قَبَضْتُ مَالَ زَيْدٍ» فإن «المال» يدخل في القبض دون «زيد»، وكذلك: «ضَرَبْتُ غُلامَ عَمْرٍو» فإن «الضرب» يكون للغلام دون «عمرو»، فلما كانت الإضافة تُبْطِل المعنى المقصود من التركيب وجب أن لا تجوز.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما أنشدوه من قوله (من الرجز):

بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

فلا يعرف قائله، ولا يؤخذ به، على أنّا نقول: إنما صرّفَهُ لضرورة الشعر، وردَّه إلى الجرّ لأن «ثماني عشرة»؛ لما كانا بمنزلة اسم واحد، وقد أضيف إليهما «بنت» في قوله: «بنت ثماني عشرة» ردَّ الإعراب إلى الأصل بإضافة «بنت» إليهما، لا بإضافة «ثماني» إلى «عشرة»، وهم إذا صرّفُوا المبنيَّ للضرورة ردُّوهُ إلى الأصل، قال الشاعر (من الوافر):

سَلامُ اللَّهِ يا مَطَرٌ عليها
ولَيْسَ عليكَ يا مَطَرُ السَّلامُ[2]

وجميعُ ما يُرْوَى من هذا فشاذٌ لا يُقاس عليه.

وأما قولُهم: «إن النيّف» اسمٌ مظهر كغيره من الأسماء التي يجوز إضافتها، فجاز إضافته كسائر الأسماء المظهرة التي يجوز إضافتها» قلنا: إلا أنه مركّب، والتركيب ينافي

=

والبصريين والكوفيين؛ وحاشية الصبان على الأشموني ٤/ ٥٧ وما بعدها؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٤٦.

(١) الرجز لنفيع بن طارق في الحيوان ٦/ ٤٦٣؛ والدرر ٦/ ١٩٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٣٠، ٤٣٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٢٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٣٨ (شقا)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٩.
شرح المفردات: كُلِّف: حُمّل في مشقّة. الشقوة: العسر. العناء: التعب.

(٢) البيت للأحوص في ديوانه ص ١٨٩؛ والأغاني ١٥/ ٢٣٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٥٠، ١٥٢، ٦/ ٥٠٧؛ والدرر ٣/ ٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٠٥، ٢/ ٢٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٦؛ والكتاب ٢/ ٢٠٢.

الإضافة، لأن التركيب أن يجعل الاسمان اسمًا واحدًا، لا على جهة الإضافة، فيدلاّنِ على مسمًى واحد، بخلاف الإضافة؛ فإنَّ المضاف إليه يدل على مسمّى، والمضاف إليه يدلّ على مسمّى آخر؛ وإذا كان التركيب ينافي الإضافة، كما أن الإضافة تنافي التركيب على ما بيّنّا؛ وجب أن لا تجوز إضافة «النيّف» إلى «العشرة» لاستحالة المعنى، والله أعلم»[1].

نيقولاي تروتبسكوي

لغويّ روسي (١٨٩٠م ـ ١٩٣٨م) يعتبر مؤسّس علم الفونولوجيا.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٨٨ـ ٢٩٠.

باب الهاء

الهاء

هي الحرف السّادس والعشرون من حروف الهجاء في الترتيب الألفبائيّ، والخامس في الترتيب الأبجديّ. تُعادل في حساب الجمَّل، الرقم خمسة.

وهي حرف مهموس رخو مخرجه من أقْصى الحلْق. وهي تُنطق باتخاذ الفم الوضع الصالح لنطق حركة، كالفتحة مثلاً، ويمرّ الهواء خلال الانفراج الواسع الناتج عن تباعد الوترين الصوتيين بالحنجرة، مُحدِثًا صوتًا احتكاكيًا.

والهاء من الحروف المهملة (غير المنقوطة)، والقمرية التي يُنطق معها بلام أل، وهي، في الكتابة، توصل بما قبلها وبما بعدها.

وتأتي بتسعة أوجه، وهي:

١ ـ ضمير للغائب المذكَّر.

٢ ـ حرف للغيبة.

٣ ـ حرف للسَّكت.

٤ ـ حرف للإطلاق في القوافي.

٥ ـ حرف للوصل في القوافي.

٦ ـ عِوض من حركة عين الفعل.

٧ ـ حرف في أمّهات دلالةً على من يعقِل.

٨ ـ حرف زائد من بنية الكلمة.

٩ ـ بَدل من حرف آخر.

وسنتناولها في بحث عاشر هو حذف الهاء.

١ ـ الهاء التي هي ضمير للغائب المذكَّر: ضمير مبنيّ في محلّ:

ـ نصب مفعول به، وذلك إذا اتّصَلَ بالفعل، نحو: «شاهدتُ زيدًا وحادثْتُه».

ـ نصب اسم «إنَّ» وأخواتها، وإذا اتَّصَلَ بها، نحو: «صادِقْ زيدًا، إنَّه تلميذٌ مهذَّبٌ».

ـ جرّ بالإضافة، وذلك إذا اتّصل بالاسم، نحو: «كافأَ المعلِّمُ تلاميذَه».

ـ جرّ بحرف الجرّ، وذلك إذا اتّصل بحرف الجرّ، نحو: «زارني زيد فسُررتُ به».

٢ ـ الهاء التي هي حرف للغيبة: في نحو «إيّاه» عند من يعتبر «إيّا» وحدها الضمير. انظر: إيّا.

٣ ـ الهاء التي هي حرف للسَّكْت أو للوقف: تُسمَّى الهاء في هذه الحالة، «هاء الوقف» أو «هاء السّكت». وهي تُفيد معنَيين:

أ ـ بيان الحركة في كلّ مبنيّ متحرِّك، نحو قولك في «غلامي»: «غلامِيَهْ»، وفي «هُوَ»: «هُوَهْ». قال تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ۝٢٩﴾ [الحاقّة: الآيتان ٢٨ ـ ٢٩]، و ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠﴾ [القارعة: الآية ١٠]. قال الشاعر (من المتقارب):

إذا ما تَرَعْرَعَ فينا الغُلامُ
فما إنْ يُقالُ لَهُ: مَنْ هُوَهْ

ب ـ بيان الألف في النُّدبَة، نحو: «وا زيْداه».

وتُثبت هاء السّكت في الوقف ولا تثبت في الوصل، إلاّ في الضرورة الشّعْريّة. وإنما أثبتَها القُرّاءُ وَصْلاً في بعض المواضع اتّباعًا لرَسْم المصْحَف. ولحاق هذه الهاء ليس بواجب إلاّ في ثلاثة مواضع: أحدها ما بقي من الأفعال المعتلّة على أصل واحدٍ، ولم تُسبق بالفاء أو الواو[1]، نحو: «عِهْ» (الأمر من «وَعَى») و«لَمْ يَعِهْ». وثانيها «ما» الاستفهاميّة إذا جُرَّت بإضافة اسم، نحو: «قراءَةُ مَهْ». وثالثها بعد حرف الإنكار (الواو أو الياء)، نحو قولك: «أزَيْدوه» أو «أَزيْدُنِيْهْ» لمن قال: «نجح زَيْدٌ».

٤ ـ الهاء التي هي حرف للإطلاق في القوافي: هي كالألف، والواو، والياء تُسرِّحُ القافية إلى الحركة من التقييد، نحو قول الشاعر (من السّريع):

أَكْسُ بُنَيَّاتي وأُمَّهُنَّهْ
أُقْسِمُ بالله لَتَفْعَلَنَّهْ

وهذا، في الحقيقة، راجع إلى الوجه الثالث «هاء الوقف»، إلاّ أنها هنا خاصّة بالقوافي.

٥ ـ الهاء التي هي حرف وَصْل في القوافي:

انظر: القافية، الرقم ٣، الفقرة «هـ».

٦ ـ الهاء التي هي عِوض من حركة عين الفعل: وذلك في «أهْراقَ يُهْريقُ إهْراقَةً».

٧ ـ الهاء التي هي في جمع «أمّ» دلالةً على من يَعْقِل: يُقال في جمع «أمّ» من يعقِل: «أمَّهات» وفي جمع «أمّ» ما لا يعقل: «أُمّات». ورُبّما أجروا «أمّات» مُجْرَى من يَعْقِل، فأدخلوا الهاء فيها، كقول الشاعر (من السريع):

قَوَّالِ مَعْروفٍ وفَعّالِهِ
عَقّارِ مَثْنَى أمَّهاتِ الرِّباعِ

٨ ـ الهاء الزّائدة في بنية الكلمة: تأتي الهاء أصليّة من بنية الكلمة، نحو: «هرع»، وتُزاد، في الوقف، لبيان الحركة، نحو: «فِهْ»، و«ارمِهْ» (راجع: هاء السّكت). وزيدت في «أُمّهة»[2]، و«هِجْرع»[3]، و«هِرْكولة»[4]، و«هِبْلع»[5]، و«أهْراق»[6]، و«أهْراح»[7].

٩ ـ الهاء التي هي بدل من حرف آخر: أُبدلت الهاء من خمسة أحرف هي: الهمزة، والألف، والتاء، والواو، والياء.

تُبْدل من الهمزة في «إيّاك» فقالوا: «هِيَّاكَ»، نحو قول طفيل الغنويّ (أو مضرس بن ربعيّ) (من الطويل):

فَهِيّاكَ والأَمْرَ الذي إنْ تَوَسَّعَتْ
مَوارِدُهُ، ضاقَتْ عليكَ مصادِرُهْ

ويُقال أيضًا: «أيّاكَ»، و«هَيّاكَ». وقبيلة طيِّىء تُبدل همزة «إن» الشّرطيّة هاءً، فتقول: «هِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ»، تريد: إنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ.

---

(١) أما إذا سُبِقت بالواو أو بالفاء، فزيادتها تُصبح، عند بعضهم، جائزة غير واجبة، نحو: «أمْرَك فعِهْ أو فَعِ»، و«شرَفُك فَقِهْ أو فَقِ».
(٢) بمعنى الأمّ. وراجع: الهاء التي هي في جمع «أمّ» دلالة على مَن يعقل.
(٣) الهجرع هو الطويل، فكأنه مأخوذ من «الجرَع»، وهو المكان السهل المنقاد.
(٤) الهركولة: التي تركل في مشيتها. وقيل: إنها الضخمة الأوراك، وفي هذا المعنى تكون الهاء فيها أصليّة.
(٥) الهبلع: الأكول، ففيه معنى «البلع».
(٦) بمعنى: أراقَ.
(٧) بمعنى: أراحَ.

وقالوا: «أيا»، و«هَيا» في النّداء، والهاء بَدَل من الهمزة؛ لأنَّ «أيا» أكثر من «هَيا». قال الأغلب العجلي (أبو العجفاء) (من الرجز):

وانْصَرَفَتْ، وهي حَصانٌ مُغْضَبَهْ
ورَفَعَتْ مِنْ صوتِها: هَيا أَبَهْ

يُريد: أَيا أَبَهْ.

وقالوا: «هَما والله لقد كانَ كَذا»، يُريدون: أما والله لقد كان كذا.

وأُبدِلت أيضًا من الهمزة في «أَثَرْتُ التّرابَ»، و«أَرَحْتُ الماشيَةَ»، و«أرقْتُ الماءَ»، و«أَرَدْتُ الشّيءَ»، وفيما يتصرَّف منها، فقالوا: «هَثَرْتُ»، و«هَرَحْتُ»، و«هَرَقْتُ»، و«هَرَدْتُ».

وتُبدل أيضًا من همزة الاستفهام، فقيل: «هَزَيد مُنطلِقٌ؟» يُريدون: «أَزيدٌ مُنطلِق؟» وأنشد الفرّاء (من الكامل):

وأتى صواحِبَها، فَقُلْنَ: هَذا الذي
مَنَحَ المودَّةَ غيرَنا، وجَفانا؟

يريدُ: «أذا الذي»[1].

وأُبدِلت من الألف في «هُنا»، في الوقف، فقالوا: «هُنَهْ». قال الرّاجز:

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ
مِنْ هٰهُنا، ومِنْ هُنَهْ

وأُبدِلت من الياء في «هذي»، فقالوا: «هذِهْ» والدّليل على أنَّ الياء هي الأصل قولهم في تصغير «ذا»: «ذَيّا».

وأُبدِلت بقياس من تاء التأنيث في المفرد، عند الوقف، نحو: «جالسهْ» في «جالسة»، وبغير قياس في الجمع، وذلك عند بعضهم، نحو: «كيفَ الإخْوَةُ والأَخواهْ».

وأُبدِلت من الواو في «هَناه»، والأصل: «هَناو»، فأُبدِلت الواو هاء[2].

وأُبدِلت، أيضًا، من الياء في تصغير «هَنة»، فقالوا: «هُنيهَة»، والأصل: «هُنَيوة»[3]، ثُمَّ «هُنَيَّة» لأجل الإدغام، ثمَّ أبدلوا من الياء الثانية هاء، فقالوا: «هُنيهَة».

١٠ ـ حذف الهاء: حُذفت الهاء من «شفَة»، وأصلها: «شَفَهة»[4]، ومن «عِضة»[5]، وأصلها، في إحدى اللغتين[6]: «عِضَهَة». وقالوا: «فَمٌ»، وأصله «فوه»، وحُذفتْ من «شاةٌ»، والأصل: «شَوْهَة»[7].

هاء الاستراحة

هي هاء السَّكْت.

انظر: الهاء، الرقم ٣.

الهاء الأَصْليّة

هي الهاء التي من بنية الكلمة، نحو هاء «لهْو» و«لهيب».

---

(١) وقال بعضُهم: الأصل: «هذا»، فحذف ألف «ها» للضرورة الشعريّة.

(٢) وقيل: إنَّ الهاء في «هناه» مزيدة للوقف.

(٣) وذلك لقولهم في الجمع: «هَنَوات».

(٤) لذلك قيل في التصغير: «شُفيهة»، وفي التكسير: «شِفاه»، وفي الفعل «شافَهْتُ فُلانًا»، وفي المصدر: «المُشافَهَة».

(٥) العِضَة: القِطعة من كلّ شيء.

(٦) والأصل في اللغة الثانية: «عِضَوَة». قال الشاعر (من الرجز):

هٰذا طَريفٌ يأْزِمُ المآزِما وَعِضَواتٌ تَقطَعُ اللَّهازِما

(٧) لذلك قيل في التصغير: «شُويهة»، وفي الجمع: «شِياه».

هاء الإِضْمار

هي هاء الضمير.

انظر: الهاء، الرقم ١.

هاء الإِطْلاق

انظر: الهاء، الرقم ٤.

الهاء التي هي عِوَض من حركة عين الفعل

انظر: الهاء، الرقم ٦.

الهاء التي هي بَدَل من حرف آخر

انظر: الهاء، الرقم ٩.

هاء البَدَل

انظر: الهاء، الرقم ٩.

هاء التأنيث

انظر: التاء، الرقم ٢، الملحوظة الأولى.

الهاء الدالّة على من يَعْقِل

انظر: الهاء، الرقم ٧.

الهاء الزائدة

انظر: الهاء، الرقم ٨.

هاء السَّكْت

انظر: الهاء، الرقم ٣.

هاء الضمير

انظر: الهاء، الرقم ١.

هاء العِماد

هي ضمير الشَّأن.

انظر: الضمير، الرقم ٧.

هاء الغائب

هي هاء الضمير.

انظر: الهاء، الرقم ١.

هاء الغيبة

انظر: الهاء، الرقم ٢.

هاء غير المَصْدَر

هي هاء المفعول به.

انظر: هاء المفعول به.

هاء الكِناية

هي هاء الضمير.

انظر: الهاء، الرقم ١.

هاء المُبالغة

هي تاء المبالغة.

انظر: التاء، الرقم ٢.

الهاء المُبْدَلة من حرف آخر

انظر: الهاء، الرقم ٩.

هاء المَصْدَر

هي الهاء التي تتَّصِل بالفعل المتعدِّي والفعل اللازم، نحو: «السجود سجدتُه»، و«الأكل أكلتُه».

هاء المَفْعول به

هي علامة الفعل المتعدِّي، وهي ضمير يعود على اسم سابق ليس ظرفًا ولا مصدرًا، نحو: «الدرسَ حفظتُه». وتُسمَّى أيضًا «هاء غير المصدَر».

هاء النُّدبة

هي الهاء الزائدة التي تلحق آخر الاسم

المندوب في الوقْف لِمَدّ الصوت، نحو: «وا رأساه».

انظر: النُّدبة.

هاء الوَصْل

انظر: الهاء، الرقم ٥.

هاء الوَقْف

هي هاء السَّكْت.

انظر: الهاء، الرقم ٣.

هَأْ هَأْ أو هِيءْ هِيءْ

اسم صوت لدعوة الإبل للأكل مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب.

ها

تأتي بثلاثة أوجه: ١ ـ حرف تنبيه. ٢ ـ ضمير. ٣ ـ اسم فعل أمر.

أ ـ ها التنبيهيَّة: حرف مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب، ويظهر في أربعة مواضع:

أ ـ مع اسم الإشارة، نحو: «هذا، هذين، هذِهِ، هاتَيْنِ».

ويكثر دخولها في اسم الإشارة المجرَّد من الكاف، ويقلّ في المقرون بالكاف، كقول طرفة (من الطويل):

رَأَيْتُ بَني غَبْراءَ لا يُنْكِرونَني
ولا أهْلُ هذاكَ الطِّرافِ المُمَدَّدِ

ولا تدخل على اسم الإشارة المقرون بالكاف واللام.

ب ـ مع «أيّ» في النِّداء للتوصُّل بها إلى نداء ما فيه «أل». و«ها» لازمة في هذا الموضِع.

ج ـ مع ضمير الرفع المنفصل إذا كان مبتدأً مُخْبَرًا عنه باسم الإشارة، أو بغيره[1]، نحو «ها أنا ذا[2] أفْعَلُ كذا» و«ها أنا أفعل كذا».

د ـ مع لفظ الجلالة في القَسَم، نحو: «ها اللّهِ»، وفيه أربعة أوجه:

١ ـ قطع همزة لفظ الجلالة، وإثبات ألف «ها»: «هاأللّهِ».

٢ ـ قطع همزة لفظ الجلالة، وحذف ألف «ها»: «هأللّهِ».

٣ ـ وصل همزة لفظ الجلالة وإثبات ألف «ها»: «هاَللّهِ».

٤ ـ وصل همزة لفظ الجلالة وحذف ألف «ها»، نحو: «هَللّه» وقد اختُلِف في عاملِ

---

(١) يُقيِّد المرادي ضمير الرفع المنفصل الواقع مبتدأ، والداخلة عليه «ها» بأن يُخبَرَ عنه باسم الإشارة، ويُخطِّىء بعضهم كالحريري وابن هشام والفيروزبادي من يقول: «ها أنا أفعل كذا» بحجّة أنه لا يجوز الإخبار عن الضمير الداخلة عليه «ها» التنبيه بغير الإشارة، ولكن ثبت من الاستقراء اللغوي صحّة هذا الإخبار، والشواهد عليه كثيرة، ومنها قول العباس بن الأحنف (من السريع):

وهـا أنـا مـن بَـعْـدِكُـمْ لـمْ أزَلْ ... فـي دَوْلَـةِ الأَحْـزانِ والـوَجْـدِ

وقول مجنون ليلى (من الوافر):

فَـهـا أنـا تـائِـبٌ عَـنْ حُـبِّ لـيـلـى ... فَـمـا لَـكَ كُـلَّـمـا ذُكِـرَتْ تَـذُوبُ

وقول إبراهيم الصّولي (من المتقارب):

وكُـنْـتُ أَعُـدُّكَ لـلـنّـائِـبـاتِ ... فـهـا أنـا أطْـلُـبُ مِـنْـكَ الأَمـانـا

(للتوسع انظر كتابنا «معجم الخطأ والصواب في اللغة» ص ٢٥٩ـ ٢٦٠).

(٢) تُكتب «ها أناذا» بإثبات ألف «ها»، أو بحذفها: «هأناذا»، أو بحذفها وحذف ألف «أنا»: «هأنَذا».

الجرّ في لفظ الجلالة، فقيل «ها» هي الجارّة، وقيل الجرّ بحرف القَسَم المحذوف، وذلك كما تقدَّم في الهمزة.

وقد استُعْمِلَتْ «ها» نادرًا في غير هذه المواضع، كقول النابغة (من البسيط):

ها إنَّ ذي عِذْرَةٌ، إلاّ تكُنْ نَفَعَتْ
فإنَّ صاحِبَها مُشارِكُ النَّكَدِ

وقال بعضهم: إنَّ الأصلَ: «إنَّ هذي»، فقدَّم التنبيه، وفَصَل بـ«إنَّ»، كما قال زهير (من البسيط):

تَعَلَّمَنْ ها، لَعَمْرُ اللّهِ، ذا قَسَمًا
فاْقصِدْ بِذَرْعِكَ، وانظُرْ: أيْنَ تَنْسَلكُ؟

حيث فصل بين التنبيه واسم الإشارة بالقَسَم.

٢ ـ ها الضمير: ضمير متّصل للغائبة المؤنّثة المفردة، تُعرب إعراب الهاء التي هي ضمير متّصل للغائب المذكّر المفرد، فانظرها واضعًا في أمثلتها «ها» مكانها.

٣ ـ ها التي هي اسم فعل أمر: مبنيّ على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنتَ، أو أنتِ، أو أنتما، أو أنتم، أو أنتنَّ (حسب المخاطب)، نحو: «ها الكتابَ» بمعنى: خُذِ الكتابَ. ويجوز أن تقول: هاءَ (للمذكَّر المفرد)، وهاءِ (للمؤنّث)، وهاؤم (لجمع الذكور)، وهاؤنَّ (لجمع الإناث)، نحو الآية: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقّة: الآية ١٩].

(«هاؤم»: اسم فعل أمر مبنيّ على السكون، وقد حُرِّك بالضمّ منعًا من التقاء ساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنتم. «اقرأوا»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة. والواو ضمير متّصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. «كتابيَه»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدَّرة على ما قبل الياء، والياء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. والهاء حرف للسكت مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب). ويجوز أن تلحقها كاف الخطاب، فتتصرَّف حسب المخاطب، وتُصبح كلّها كلمة واحدة مبنيّة على حركة آخرها، نحو: «هاكَ، هاكِ، هاكُما، هاكُمْ، هاكُنَّ»، نحو: «هاكنَّ الكتابَ» («هاكنَّ»: اسم فعل أمر مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنتنَّ. «الكتابَ»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة).

وجاء في شرح المفصّل:

«قال صاحب الكتاب: «هَا» بمعنَى «خُذْ»، وتُلحَق الكافُ، فيقال: «هَاكَ»، فتُصرَّف مع المخاطب في أحواله، وتوضَع الهمزة موضعَ الكاف، فيقال: «هاءَ». وتُصرَّف تصريفَها، ويُجمَع بينهما، فيقال: «هاءَكَ»، بإقرارِ الهمزة على الفتح وتصريفِ الكاف. ومنهم من يقول: «هاءِ»، كـ«رَامِ»، ويُصرِّفه تصريفَه. ومنهم مَن يقول: «هَأْ» بوَزْنِ «هَبْ»، ويصرفه تصريفَه.

قال الشارح: اعلم أنّ «هَا» من الأصوات المسمّى بها الفعلُ في الأمر، ومسمّاه «خُذْ» و«تَناوَلْ»، ونحوُهما.

ومنهم من يجعله ثُنائيًا مثلَ «صَهْ» و«مَهْ»، وتلحقه كاف الخطاب، فيقال: «هَاكَ يا رجلُ»، و«هاكُمَا يا رجلان»، و«هَاكُمْ يا رجالُ»، و«هَاكِ يا امرأةُ»، و«هاكمَا يا امرأتان» كالمذكّرَيْنِ، و«هاكُنَّ يا نسوةُ». فالاسم «هَا»، وفيه ضميرٌ بحسبِ المخاطبين: إن كان

واحدًا، ففيه ضميرُ واحد، وإن كان اثنين، ففيه ضميرُ اثنين، وإن كان جماعة، ففيه ضميرُ جماعة، إلاّ أنه لا يظهر ذلك الضمير.

والكافُ حرفُ خطاب لا موضعَ لها من الإعراب، وتختلف بحسبِ اختلاف المخاطبين في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، فتفتحها إذا كان المخاطب مذكّرًا، وتكسرها إذا كان مؤنّثًا، وتُثنّيها وتجمعها إذا كان المخاطب مثنّى أو مجموعًا.

ومنهم من يقول: «هَاءَ» بهمزة بعد الألف، يجعله ثُلاثيًا كـ«خَافَ»، و«هَابَ»، ويفتح الهمزةَ مع المذكّر، ويكسرها مع المؤنّث، فيقول: «هاءَ يا رجلُ»، و«هاءِ يا امرأةُ»، ويكون فيه ضميرٌ مستتِرٌ. فإن ثُنّي، أو جُمع، ظهر ذلك الضميرُ، فتقول في تثنية المذكّر وجَمْعه: «هاؤُما»، و«هاؤُمْ»، قال الله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقّة: الآية ١٩]، وفي جماعة المؤنّث: «هَاؤُنَّ يا نسوةُ». وهذه أجودُ لغاتها، وبها ورد الكتاب العزيز.

واعلم أنّ الباب والقياس في هذه الأسماء أن لا يلحَقها ضميرُ تثنية، ولا جمع، لأنّ هذه الأسماء إنما سُمّيت بها الأفعالُ لضرب من الاختصار، ولولا ذلك، لكانت الأفعالُ التي هذه الألفاظُ أسماؤُها موجودةً هنا غيرَ معوَّض عنها. ووجهُ الاختصار مجيئُها للواحد والواحدة، فما فوقَهما على صورة واحدة.

تقول: «هاءَ يا رجلُ»، و«هاءَ يا امرأةُ»، وكذلك التثنية والجمع، وعلى هذه اللغة أكثرُ الاستعمال، وإنما لمّا نابت عن الأفعال، وقامت مقامَها، قويت الدلالةُ على معناها، فصارت كالمرادِفة لها، فظهر الضميرُ في بعض الأحوال، ليُؤْذِن بقوّة الشَّبَه بهذه الأفعال التي هي في معناها، وليُعْلِم أيضًا بظهوره أنّ في بابِ «صَهْ» و«مَهْ» ضميرًا، كما قالوا: «المَقْوُودُ»، و«الحَوَكَةُ»، و«أَغْيَلَتِ المرأةُ»، و(من الطويل):

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ [وقلّما
وِصالٌ على طول الصُّدودِ يَدومُ][1]

ليكون ذلك مَنْبَهَةً، وأمارةً على أن الأصل ذلك. ولمّا ظهر الضميرُ، ظهر على صورة غريبة، ليدلّ ذلك على أنّ الموضع ليس من مواضع ظهورِ الضمير. وإنما كانت غريبةً؛ لأنها ليست على حدِّ «افْعَلْ»، و«افْعَلاَ»، و«افْعَلُوا»، إنما ذلك «هَأْ»، و«هاءَا»، و«هاؤوا». فأما «هاؤُمْ»، فغريبٌ من نادرِ العربيّة؛ لأنّ الميم إنما توجَد في ضمير المخاطب إذا كان غيرَ أمر، نحوَ: «قُمْتُمْ»، و«قُمْتُمَا»، و«ضربتُكم»، و«ضربتُكما». وهذا مما يُؤكِّد كونَ هذه الألفاظ أسماءً، وليست أفعالاً، وذلك أنه لما اتصل الضميرُ بما اتّصل به منها، اتّصل على غير حدِّ اتّصاله بالفعل، إنما جاء على نحوِ «أنتما»، و«أنتم»، فدلّ

---

(١) البيت للمرار الفقعسي في ديوانه ص ٤٨٠؛ والأزهية ص ٩١؛ وخزانة الأدب ١٠/٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣١؛ والدرر ٥/ ١٩٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٠٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧١٧؛ ومغني اللبيب ١/٣٠٧، ٢/ ٥٨٢، ٥٩٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/١٤٥؛ والخصائص ١/ ١٤٣، ٢٥٧؛ والدرر ٦/٣٢١؛ والكتاب ١/ ٣١، ٣/ ١١٥.

اللغة: صددت: حرمت ودادك. الصدود: الهجران والإعراض. الوصال: دوام المودّة.

المعنى: لقد أعرضت عني وطال هجرانك لي، وقلّما يدوم الوداد ويستمرّ الحبّ إذا ما طال الهجران والبعد بين الحبيبين.

ذلك على أنها أسماءٌ لا أفعالٌ، على أنّ بعضهم قد قال: «هَأْ يا رجلُ»، و«هاءَا»، و«هَاؤوا»، على حدّ «اضربَا»، و«اِضْرِبُوا». حكى ذلك أبو عمر الجَرْميّ، وأبو بكر بن السَّرّاج. قال أبو عمر: وذلك قليل.

ومنهم من يقول: «هاءِ يا رجلُ»، على وزنِ «عاطِ» و«رَام»، يجعل أصلَه «هاءِي» بالياء، فمثالُه من الفعل: «فَاعِلْ» كـ«قَاتِلْ»، وسقطت الياءُ للأمر، ومثلُه «هاتِ». وتقول لاثنين: «هائِيَا»، وللجمع المذكّر: «هاؤُوا»، وللمرأة: «هاءِي» بياء، والتثنيةُ: «هائِيَا» كالمذكّرَيْن، وتقول في جماعة المؤنّث: «هائِينَ». قال الشاعر (من الطويل):

فقلتُ لها هاءِي فقالتْ براحةٍ
تَرَى زَعْفَرانًا في أسِرَّتِها وَرْدَا[١]

فأما قولُ علي رضي الله عنه (من الطويل):

أفاطِمَ هاءِ السَّيْفَ غيرَ ذَمِيمِ
[فَلَسْتُ بِرِعْدِيدٍ ولا بِلَئيمِ][٢]

فإنه يحتمل أن يكون من اللغة الأُولى، ويحتمل أن يكون من هذهِ اللغة، وحذف الياء لسكون اللام بعدها.

فإن قيل: فهلاّ حكمتم عليه بأنه فعلٌ، لاتّصال الضمير به على حدّ اتّصاله بالفعل، كما قلتم في «لَيْسَ»: إنها فعلٌ مع عدم دلالتها على الزمان الماضي، لاتّصال الضمير بها على حدّ اتّصاله بالأفعال. قيل: الجوابُ أنه قد قامت الدلالةُ بما سبق أنّه اسمٌ، ومن قال: «هاءِ» أو «هاؤوا» فلقوّةِ شَبَهه بالفعل، ووقوعِه موقعه، أجراه مُجراه في اتّصال الضمير به، وعامَلَه معامَلةَ مُقابِله، وهو «هاتِ»، و«هاتِيَا»، و«هاتُوا»، و«هاتِينَ»، كما شَبَّهَ «لَيْسَ» بـ«مَا» من قال: «ليس الطِّيبُ إلاّ المِسْكُ»، فعامَلَها معاملتَها في إيصالِ عملها عند دخولِ حرف الاستثناء على خبرها.

ومما يدلّ أنه ليس فعلاً أنّك تقول في أمرِ الواحد: «هاءَ»، ولو كان فعلاً، لقيل: «هَأْ» كـ«خَفْ»، فلما لم يُقَلْ، دلّ على أنه اسمٌ، وليس فعلاً. على أنّ منهم من يقول: «هَأْ يا رجلُ»، على زنةِ «خَفْ»، بهمزة ساكنة، و«هاءِ»، أو «هاءِي يا امرأةُ»، و«هاؤُوا»، و«هَأْنَ»، مثلَ: «خَفْنَ» فهؤلاء يجعلونه فعلاً. ويؤيِّد ذلك ما حكاه الكِسائيّ من قول الرجل إذا قيل له: «هاءَ»: «ممَّن أهاءُ، وإهاءُ؟» كما تقول: «ممّن أخافُ». وقياسُ هذا المذهب أن يكون على «فَعِلَ يَفْعَلُ»، كـ«عَلِمَ يَعْلَمُ» كـ«خِلْتُ إخالُ»، ولذلك جاز كسرُ الهمزة من أوّله، فقالوا: «إهاءُ»، كما قالوا: «إخالُ».

ومنهم من يقول: «هَأْ»، بهمزة ساكنة، و«هآ» و«هؤوا» كما تقول: «طَأْ»، و«طآ»، و«طؤوا»، و«هئي يا امرأةُ» كما تقول: «طئي»، و«هَأْنَ» كما تقول: «طَأْنَ». وقياسُ هذه اللغة أن تجعلها من بابِ «وَهَبَ يَهَبُ» مما فاؤه واوٌ، وسقطت الواوُ على حدّ سقوطها في «وهب يهب».

وقوله: «وَتُلْحَق الكاف، فيقال هاكَ»، يعني للخطاب، «فتُصرَّف مع المخاطب في أحواله»، يعني إن كان المخاطب مذكّرًا،

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ٣٤.

(٢) البيت لعلي بن أبي طالب في ديوانه ص ١٧٤؛ وجمهرة اللغة ص ٢٥١؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٣١٩؛ والمحتسب ١/ ٣٣٧.
شرح المفردات: الرعديد: الجبان.

فُتحت، وإن كان مؤنثًا، كُسرت، وإن كان مثنًّى ثُنّيت، وإن كان مجموعًا جُمعت، على ما تقدّم.

وقوله: «وتُوضَع الهمزة موضعَ الكاف»، يعني أنهم يخاطبون بها، فيفتحونها مع المذكّر، ويكسرونها مع المؤنّث، كما يفعلون بالكاف. ولا يريد أنّها زائدةٌ للخطاب كالكاف، إنما الهمزةُ لامٌ، والكلمة بها ثُلاثيّةٌ، فـ«هاء» بألف وهمزةٍ بعدها من غيرِ لفظِ «هَا» بألف وحدَها، وإن كانا بمعنى واحد على حدّ «لُؤْلُؤ»، و«لألِ»، و«سَبِطٍ» و«سِبَطْرٍ».

وقوله: «ويُجمع بينهما»، يريد بين الهمزة والكاف، لتأكيد الخطاب كما تقول: «أرَأيْتَكَ زيدًا ما صَنَعَ». والجمعُ بينهما يؤيّد أنّ الهمزة ليست زائدة كزيادة الكاف، فاعرفه»[1].

«ها» الاستجابة

تقول العرب: «ها» إذا أجابوا داعيًا. وهي، في الأصل، هاء التنبيه، ثمّ وصلوها بالألف تطويلاً للصّوت. وتسمّى أيضًا «ها التلبية».

«ها» الاستفهاميّة

يستخدمها بعض العرب بدلاً من همزة الاستفهام، فيقولون: «هَزَيدٌ جاء؟» في «أزيد جاء؟»

«ها» اسم الفعل

انظر: هاء، الرقم ٣.

«ها أنا أفعل» وشبهه

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة دخول حرف التنبيه «ها» على الضمير دون أن يكون الخبر اسم إشارة، وجاء في قراره:

«ترى اللجنة أنه يجوز دخول «ها» التنبيه على الضمير، دون أن يكون الخبر اسم إشارة، نحو: «ها أنا أفعلُ»، و«ها أنت تفعلُ»، مستدلّين على صحة ذلك بالشواهد العديدة التي وردت في كلام العرب الذين يُحتجُّ بقولهم، مثل قول الشاعر ـ وهو أبو كبير الهذلي ـ (من الطويل):

وَلُوعًا فشطت غربةً دار زينب
فها أنا أبكي والفُؤاد قريحُ[2]

ومن النثر ما ينسب إلى خالد بن الوليد: «ثم ها أنا أموت على فِراشي».

وما ينسب إلى المستورِد بن عُلّفة الخارجيّ: «وها أنتم تعلمون ما حدث».

ولهذا لا حرجَ على كاتِب أن يكتب: «ها أنا» و«ها أنت»، و«ها هو»، وما يشبه ذلك من الضمائر»[3].

ها أنذا، أو هَأنذا

لفظ مركّب من «ها» التنبيهيّة، والضمير «أنا»، واسم الإشارة «ذا»، ويُعرب كالتالي: «ها»: حرف تنبيه مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «أنا»: ضمير رفع منفصل مبنيّ على السكون في محل رفع مبتدأ. «ذا»: خبر. ويُقال: ها أنتَ ذا، وها أنتم أولاءِ، بالإعراب نفسه.

* * *

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٣٢ـ ٣٦.

(٢) زيادات شرح أشعار الهذليين ص ١٣٣٣.

(٣) القرارات المجمعيّة ص ١١٧؛ والألفاظ والأساليب ص ٦٣؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية ص ٣٢٣.

للتوسُّع انظر:

ـ «تحقيق القول في ها أنا وها أنَذَا». محمد شوقي أمين. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، العدد ٢٨ (١٩٧١م)، ص ١٠٨ـ ١١٤.

«ها» التَّلْبية

هي ها الاستجابة.

انظر: ها الاستجابة.

«ها» التَّنْبيه

انظر: ها، الرقم ١.

«ها» الضّمير

انظر: ها، الرقم ٢.

«ها» الغيبة

هي التي في «إيّاها» عند من يعدّ «إيّا» وحدها الضمير.

انظر: إيّا.

الهاء

انظر المادة الأولى من هذا الباب من موسوعتنا هذه.

هاء . . .

انظر المواد التي أثبتناها في بداءة هذا الباب من موسوعتنا هذه.

هاءَ ـ هاءِ

انظر: ها، الرقم ٣.

الهاءات

هي مجموعة الهاءات التي أثبتناها في بداءة هذا الباب من موسوعتنا هذه.

هاؤُلَيّاءِ

تصغير «هؤلاء».

انظر: هؤلاء.

هاؤُمْ ـ هاؤُما ـ هاؤنَّ

انظر: ها، الرقم ٣.

الهائِيَّة

هي القصيدة أو المقطوعة الشعريّة التي رويُّها الهاء (راجع: «الرّويّ»). والقصائد الهائيّة قليلة الشُّيوع في الشعر العربي. ومن قصيدة هائيّة يمدح بها المتنبّي عضدَ الدولة أبا شجاع فنّاخُسْرَو (من المنسرح):

أوهِ بَديلٌ مِنْ قَولَتي واها ... لِمَنْ نَأتْ والبديلُ ذِكْراها[1]

أوهِ لِمَنْ لا أرى مَحاسِنَها ... وأصْلُ واهًا وأوهِ مَرْآها[2]

شامِيّةٌ طالَما خَلَوْتُ بِها ... تُبْصِرُ في ناظِري مُحَيّاها[3]

---

(١) «أوه» و«أواه» كلمتا تعجُّب وتوجُّع.

(٢) أي: هي سبب وَجعي وألمي.

(٣) ناظري: عيني. محيّاها: وجهها. قال الواحدي: هذا يحتمل معنيين: أحدهما، أنه يريد شدّة قربها منه، حتى إنها منه بحيث ترى وجهها في ناظره، والآخر أنه أراد حبها إياه، فهي تنظر إلى وجهه وتدنو منه لحبّه حتى ترى وجهها في ناظره.

فـلَـيْـتَـهـا لا تَـزالُ آويَـةً
وَلَـيْـتَـهُ لا يَـزالُ مَـأْواهـا[1]

كُـلُ جَـريْـحٍ تُـرْجَـى سَـلامَـتُـهُ
إلاّ فُـؤادًا دَهَـتْـهُ عَـيْـنـاهـا[2]

ولجميل بثينة أبيات هائيَّة اعتمد فيها على الجناس في أواخرها، وهي (من الطويل):

خَلِيْلَيَّ، إنْ قـالَتْ بُثَيْنَةُ: ما لَهُ
أتانا بِلا وَعْدٍ؟ فَقولا لـها: لَـهـا

أتى، وهْوَ مَشْغولٌ لِعظْمِ الذي بِهِ
ومَنْ باتَ طولَ اللَّيْلِ يَرعَى السُّهى سَها[3]

بُثَيْنَةُ تُزري بالغَزالةِ في الضُّحى
إذا بَرزَتْ، لم تُبْقِ يَوْمًا بِها بَها[4]

لـهـا مُقلةٌ كَحْلاءُ نَجْلاءُ خِلْقَةً
كأنَّ أباها الظَّبْيُ أو أُمَّها مَها[5]

دَهَتْني بِودٍّ قاتِلٍ وهو مُتْلِفي
وكَمْ قَتَلَتْ بالوِدِّ مَنْ وِدَّها دَها[6]

هاتِ

اسم فعل أمر مبنيّ على الكسر، بمعنى: أعطني، يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، ويُلحق به ضمير التثنية والجمع لقوّة شبهه بالفعل، نحو الآية: ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١١]، وفي الحديث: «هاتوا ربع عشور أموالكم».

هاتا

لفظ مركَّب من «ها» التنبيهيّة و«تا» الإشاريَّة.

انظر: تا الإشاريَّة.

هاتاكِ

لفظ مركَّب من «ها» التنبيهيَّة و«تا» الإشاريَّة، وكاف الخطاب.

انظر: تا الإشاريَّة.

هاتانِ، هاتانِّ، هاتينِ، هاتينِّ

لفظ مركَّب من «ها» الإشاريَّة، و«تان» أو «تين» الإشاريَّة.

انظر: تان الإشاريَّة.

هاتِهْ، هاتِهِ، هاتِهي

لفظ مركَّب من «ها» التنبيهيَّة، و«تِه» الإشاريَّة.

انظر: تِهْ.

هاتَيْنِ، هاتَيْنِّ

لفظ مركَّب من «ها» التنبيهيَّة و«تين» الإشاريَّة.

انظر: تان الإشاريَّة.

هاجَمَهم العدوّ

يُخطِّىء بعضُ الباحثين من يقول: «هاجمهم العدو»، بحجّة أن الصواب «هَجَم عليهم العدوّ»[7]، ولكن جاء في المعجم الوسيط: «هاجمه: هجم عليه (مولّدة)»[8]؛

---

(١) أي: ليت ناظري مأواها أبدًا، وليتها لا تزال تأوي إلى ناظري.
(٢) دَهَتْهُ: أصابته.
(٣) السُّهى (أو السُّها): كوكب صغير خفيّ الضوء. سَها: غَفَل.
(٤) أزري: وَضَعَ من قيمته. بهاء: جمال.
(٥) مقلة: عين. المهاة: البقرة الوحشيَّة وهي موصوفة بجمال العين.
(٦) دهتْني: أصابتني.
(٧) أزاهير الفصحى في دقائق اللغة ص ٢٠٠.
(٨) المعجم الوسيط مادة (هـ ج م).

ولذلك نرى أنه من الجائز القول: «هاجمهم العدوّ» ما دام مجمع اللغة العربية يبيحه في معجمه الوسيط.

هارون بن الحائك الضرير

(.../...ـ.../...)

هارون بن الحائك الضرير. كان عالمًا بالنحو واللغة والقراءات، يهوديًا من أهل الحيرة. من غلمان ثعلب، وأحد أعيان أصحابه. صحبه وأخذ عنه وأكثر، حتى وزنَ عنه علماء وقته بميزانه في النحو. طلب الوزير عبيد الله بن سليمان من ثعلب الاختلاف إلى ولده القاسم، فاعتذر واحتجّ بالشيخوخة والضعف، وأنفذ إلى الوزير هارون بن الحائك الضرير، فاستحضر الوزير الزجاج إلى مجلسه، وقال لهما: أريد أن أصطفي أفضلكما في العلم، فتساءلا. فقال الزجاج لهارون: كيف تقول: ضربتُ زيدًا ضربًا؟ فقال له: ضربتُ زيدًا ضربًا. فقال الزجاج: كيف تَكْني عن زيد وعن الضَرب؟ فأفحمه، ولم يجبه، وحار في يده، وانقطع انقطاعًا قبيحًا، فصرفه الوزير، وأبقى الزجّاج مكايدةً لثعلب، حتى بلّغه أفضل مبالغ النحويين. فكان ذلك سبب منيّة هارون. وجواب هذه المسألة: «ضربته إيّاه»، وهذا من أوّل النحو، وما كان ذلك ليغيب عن هارون. ولكن إذا أراد الله أمرًا فلا مردّ لقضائه. من كتب هارون: «الهاشمي»، ويسميه ياقوت: كتاب «الغريب الهاشمي» وقيل: «الغريب الهاشمي» لثعلب، وله أيضًا كتاب «العلل» في النحو.

(معجم الأدباء ١٩/ ٢٦١ـ ٢٦٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٩؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٥٩ـ ٣٦١؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ١٠٩ـ ١١١).

هارون بن الحارث، أبو موسى السامريّ

(.../...ـ.../...)

هارون بن الحارث، أبو موسى السامريّ. كان عالمًا باللغة والأدب، معدودًا في الطبقة الثالثة من أهل الكوفة اللّغويين، إمامًا متصدرًا بسُرَّ مَنْ رأى. عاصر أبا عبيد القاسم بن سلام.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٦١).

هارون بن زكريّا، أبو علي الهجري

(.../...ـنحو ٣٠٠هـ/ نحو ٩١٢م)

هارون بن زكريّا، أبو علي الهِجْرِيّ. كان نحويًا مبرّزًا. صنّفَ كتاب «النّوادر المفيدة». روى عنه ثابت بن حزم السّرَقُسْطي وغيره.

(معجم الأدباء ١٩/ ٢٦٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٩؛ والأعلام ٨/ ٦٠).

هارون بن زياد

(.../...ـ.../...)

هارون بن زياد، كان متقدّمًا في النحو، عالمًا أديبًا، تصدّر لإقراء النحو وتدريس الأدب. أدّب الواثق بالله. روى عنه ولده جعفر.

(بغية الوعاة ٢/ ٣١٩).

هارون بن عمر، أبو سعيد الأفعويّ

(.../...ـنيف و ٧٢٠هـ/ ١٣٢٠م)

هارون بن عمر بن إبراهيم، أبو سعيد الأفعويّ. كان عالمًا بالنحو واللغة والفقه، شاعرًا بارعًا.

(بغية الوعاة ٢/ ٣١٩).

هارون بن أبي غزالة

(... / ... ـ ... / ...)

هارون بن أبي غزالة السّبائيّ. كان نحويًا متفنّنًا. عُدَّ في الطبقة الثانية من نحاة الأندلس. أخذ عنه جابر بن غَيْث. له كتاب حسن في العربيّة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٠؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ٢٨١).

هارون بن محمّد، أبو الوليد الإشبيلي

(... / ... ـ ... / ...)

هارون بن محمد بن أبي الغَيْث التّجيبيّ، أبو الوليد الإشبيليّ. كان عالمًا بالنحو. تصدّر للتدريس فأفاد.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٠).

هارون بن محمّد، أبو غالب الأصبهاني

(... / ... ـ ٤٩١هـ/ ١٠٩٨م)

هارون بن محمد بن هارون، أبو غالب الأصبهاني. كان نحويًا لغويًا أديبًا. أخذ الأدب والنحو من أحمد بن شهردان، وسمع من جدّه. وكان أديبَ أهل بلده أصبهان، تصدّر لإقراء النحو والأدب، فأفادهم. وكان عفيفًا من بيت الرئاسة. مات بأصبهان.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٦٣).

هارون بن موسى الأعور

(... / ... ـ نحو ١٧٠هـ/ ٧٨٦م)

هارون بن موسى القارىء الأعور، أبو عبد الله، وقيل: أبو موسى، الأزديّ ولاءً، العتكيّ (نسبة إلى العتك، بطن من الأزد)، من أهل البصْرة. كان يهوديًا فأسلم وحسُن إسلامه. فطلب القراءة، فكان رأسًا. سمع من طاوس اليمانيّ وثابت البنانيّ ضبط النحو وحفظه، والحديث وبرع فيه. وحدّث. هو أوّل من تتبع وجوه القرآن، وتتبّع الشاذّ منها، وبحث عن إسناده. كان شديد القول بالقدر. وثّقه ابن معين، وروى له البخاري ومسلم.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢١؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٦١ـ ٣٦٢؛ وتاريخ بغداد ١٤/ ٣ـ ٥؛ والأعلام ٨/ ٦٣).

هارون بن موسى، أبو عبد الله الأخفش

(٢٠١هـ/ ٨١٦م ـ ٢٩٢هـ/ ٩٠٤م)

هارون بن موسى بن شريك، أبو عبد الله، يُعرَف بالأخفش الدمشقي، أو أخفش باب الجابية. كان عالمًا بالنحو والتفسير والمعاني والغريب والشعر، ذا صوت خلّاب، وعنه اشتهرت قراءة أهل الشام، وبضبطه تميّزت. قرأ بقراءات كثيرة وروايات غريبة. قرأ على عبد الله بن ذكْوان وغيره، وقرأ عليه أبو الحسن بن الأثرم. حدّث عن أبي مسهر الغسّاني. وكان من أهل الفضل والأدب. صنّف كتبًا كثيرة في القراءات والعربية. مات سنة ٢٩٢هـ، وقيل: سنة ٢٩١هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٠؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٦٣؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ٢٨١؛ والأعلام ٨/ ٦٣).

هارون بن موسى، أبو نصر القرطبي

(... / ... ـ ٤٠١هـ/ ١٠١١م)

هارون بن موسى بن صالح، أبو نصر القرطبي، كان لغويًا أديبًا، رجلاً عاقلاً مقتصدًا، سمع من أبي علي القالي، ولازمه حتى مات، وسمع من أبي عيسى اللّيثيّ. تصدّر لإفادة الناس، فرحلوا إليه لثقتهم به

وبدينه. صنّف «تفسير عيون كتاب سيبويه»، ومات بقرطبة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢١؛ والأعلام ٨/ ٦٣).

هاشم بن أحمد، أبو خالد الغافقي القرطبي

(٢٩٦هـ/ ٩٠٨م - ٣٥٩هـ/ ٩٦٩م)

هاشم بن أحمد بن غانم، أبو خالد الغافقي القرطبي. كان نحويًا شاعرًا فقيهًا. تولى النظر في الأحباس. وأُضِرَّ بأخرة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٢؛ وتاريخ علماء الأندلس ٢/ ١٦٨).

هاشم بن أحمد

(... / ... - ٥٧٧هـ/ ١١٨١م)

هاشم بن أحمد بن عبد الواحد، أبو طاهر. كان عالمًا بالعربية، له يد في الصّلاح، وقورًا حسن السّمت والهيئة، فيه فضل وتميز، عمل في التدريس، فأفاد أهل بلده حلب، ولازمه جماعة كثيرون للاستفادة منه، ولحسن مفاكهته. رحل إلى الحجاز، ثم دخل بغداد، فروى عنه بعض أهلها كتاب «المناجاة»، ثم عاد إلى حلب.

صنّف كتابًا في النحو سمّاه «اللّحن الخفيّ» يرجع إلى علم القرآن، وكتابًا في «المناجاة»، و«أفراد أبي عمرو بن العلاء»، وكتب بخطّه «كتاب سيبويه» لأبي سعيد السيرافيّ. توفي بحلب سنة ٥٧٧هـ وقد قارب التسعين. ودُفن في ظاهر باب الأربعين في «الجبيل» في حظيرة له ولأهله. كان حسن القراءة والعبادة والزّهد. وليَ خطابة حلب، لذلك كان يسمى خطيب حلب. سمّاه ياقوت هارون بن أحمد، وقال: ولد سنة ٤٦٦هـ، ومات سنة ٥٣٧هـ.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٥٥؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٦٤؛ والأعلام ٨/ ٦٤).

هاشم بن حسين الشافعي

(... / ... - ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م)

هاشم بن حسين بن عمر عيسى الشافعي. كان نحويًا لغويًا محدّثًا من أهل حلب. عمل في التدريس بها في المدرسة البهائية، ثم محدّثًا في الجامع الكبير، ثم مدرّسًا للحديث فيه، وفي جامع العادلية إلى أن توفي. من مصنّفاته: «شرح ألفيّة ابن مالك» في النحو. وكتاب في النحو صغير، وتعليقات في التفسير.

(الأعلام ٨/ ٦٥).

أبو هاشم العباسيّ

= محمد بن الفضل بن عبد الله (٣٥٣هـ/ ٩٦٤م - ... / ...).

هاكِ، هاكَ، هاكُمْ، هاكما، هاكنَّ

انظر: «ها» التي هي اسم فعل أمر.

هالِ

اسم صوت لزجر الخيل، مبنيّ على الكسر، لا محلّ له من الإعراب.

هٰؤلاءِ

لفظ مركَّب من «ها» التنبيهيَّة، و«أولاء» الإشاريَّة.

انظر: «أولاء».

أبو الهالي الصبريّ

= محمد بن يوسف بن علي (٧٤٢هـ/ ١٣٤٢م).

هامّ ومُهِمّ

يُخطِّىء مصطفى جواد من يقول: «هذا أمر هامّ» بحجّة أن الصواب: «هذا أمر مُهِمّ»

(مُقْلِق مُحْزِن)[١]. ويذهب إبراهيم اليازجي إلى أنّ قولك: «هذا أمر مُهِمّ» أفصح من قولك: «هذا أمر هامّ»[٢].

ولكن أجاز المصباح المنير، والقاموس المحيط، ولسان العرب، وتاج العروس، والمعجم الوسيط أن نقول: همّه بمعنى: أهَمّه[٣].

الهامليّ

= أبو بكر علي بن موسى (٧٦٩هـ/ ١٣٦٧م).

هانىء بن الحسن، أبو يحيى اللخمي

(... / ... ـ ٦١٤هـ/ ١٢١٨م)

هانىء بن الحسن بن عبد الرحمٰن، أبو يحيى اللخمي، القاضي. كان من أهل المعرفة بالنحو والأدب، والفقه والحديث، والأصول والطب. من أكرم الناس عهدًا ومروءة وبرًّا. روى عن أبيه، وعمّه أبي الحسن، وأبي عبد الله بن عَروس، والسُّهَيْلي، وغيرهم. ولِيَ قضاء باجة، وغيرها.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٢).

هاهُنا

لفظ مركّب من «ها» التنبيهيّة، و«هنا» الإشاريّة.

انظر: هنا.

هاهُوَذا

لفظ مركّب من حرف التنبيه «ها»، والضمير «هو»، واسم الإشارة «ذا».

انظر: هو ذا.

الهاوِية

من معاني الهاوية:

١ ـ مَنْ تُحِبُّ نوعًا من الرياضة أو العَمَل أو نحوهما وتُزاوِلُه بدون احتراف.

٢ ـ المُنْحَدر الشاهِق.

٣ ـ جَهَنَّم. وهي بهذا المعنى تُمْنَع من الصرف إذا جُرِّدَتْ من «ألْ»، نحو: «تجنَّبْ هاوِيَةَ»، عِلْمًا أنَّ «جَهَنَّمَ» هي الأُخرى ممنوعة من الصرف.

هايهات

لغة في «هيهات».

انظر: هيهات.

هَبْ

تأتي:

١ ـ فعل أمر جامدًا (لا ماضيَ له) من أفعال القلوب التي للظنّ الدالّ على الرُّجحان، ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: «هَبْ زيدًا ناجحًا».

٢ ـ فعل أمر من «وهَبَ» بمعنى «أعطى»، ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، نحو: «هَبِ الناجحَ مكافأةً». وقد يتعدّى إلى الموهوب له باللام وإلى الموهوب بنفسه، نحو: «هَبْ للناجحِ مكافأةً».

٣ ـ فعل أمر من «هاب» بمعنى: خاف، ينصب مفعولاً به واحدًا، نحو: «هَبْ رَبَّكَ»،

---

(١) قل ولا تقل. ص ١٥٦.

(٢) مغالط الكتاب، ومناهج الصواب. ص ١٢٥.

(٣) انظرة مادة (هـ م م) في المصباح المنير، والقاموس المحيط، ولسان العرب، وتاج العروس، والمعجم الوسيط.

أي: خَفه.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة مجيء «أنّ» ومعموليها بعد «هَبْ»، وجاء في قراره:

«يخطِّئ بعض العلماءِ إيراد «أنّ» ومعموليها بعد «هبْ» في نحو: «هبْ أني فعلت كذا»، ويقولون: إن الصواب في مثله: «هبني فعلت»، و«هَبْهُ فَعَلَ»، بوصْل الفعل بالضمير.

ترى اللجنة أن التعبير بهذه الصورة صحيح، لما يأتي:

١ ـ لما نقله الشهاب الخفاجي عن ابن برّي من أنه غير ممتنع إذا جعل «هب» بمعنى «احسبْ».

٢ ـ ولما جاء في «المغني» من تصحيحه وروده في قول القائل في المسألة المعروفة بالحجرية أو المشتركة، وقد ذكرت أيضًا في اللسان في مادة «شرك».

٣ ـ ولأن «هب» من الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين. ومن المقرّر أن هذه الأفعال تسدّ فيها «أنّ» ومعمولاها مسدّ المفعولَيْن»[١].

هَبَّ

تأتي:

١ ـ فعلاً ماضيًا ناقصًا بمعنى «شَرَعَ» و«ابتدأ»، بشرط أن يكون خبرها جملة فعليّة فعلها مضارع غير مقترن بـ«أنْ» نحو: «هَبَّ المطرُ يتساقطُ».

٢ ـ فعلاً تامًّا، إذا لم تكن بمعنى «شَرَعَ» و«ابتدأ»، نحو: «هبَّ الهواءُ».

هبة الله بن حامد

(... / ... ـ ٦١٠هـ/ ١٢١٣م)

هبة الله بن حامد بن أحمد، أبو منصور. يُعرف بعميد الرؤساء. كان لغويًا نحويًا، أديبًا فاضلاً، شاعرًا، شيخ وقته. تصدّر ببلده للإفادة والإقراء، فأفاد. أخذ اللغة والأدب عن أبي الحسن علي بن عبد الرحيم الرّقّي المعروف بابن العصّار، وغيره. كان يُلقَّب بوجه الدُّوَيْبة. سمع المقامات عن ابن النَّقُور، وروى عنه.

(معجم الأدباء ١٩/ ٢٦٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٢؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٥٧).

هبة الله بن الحسن، أبو الحسن الحاجب

(... / ... ـ ٤٢٨هـ/ ١٠٣٦م)

هبة الله بن الحسن، أبو الحسن، المعروف بالحاجب. كان نحويًا لغويًا أديبًا. من أفاضل الأدب، وذكره ابن الأنباري في طبقات النحويين. مات فجأة. كان شاعرًا مجيدًا.

(معجم الأدباء ١٩/ ٢٧١ـ ٢٧٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٣؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٥٨؛ ونزهة الألباء ٤٢١ـ ٤٢٢).

هبة الله بن الحسين، أبو بكر بن العلاّف

(نحو ٢٨٨هـ/ ٩٠٠م ـ ٣٧٧هـ/ ٩٨٧م)

هبة الله بن الحسين الشّيرازي، أبو بكر بن العلاّف. كان نحويًا فاضلاً، إمامًا شاعرًا بارعًا، متفننًا في أنواع العلوم. دخل خراسان وما وراء النهر. سمع حمّاد بن مُدْرِك وغيره.

---

(١) القرارات المجمعيّة ص ١١٥؛ والألفاظ والأساليب ص ٥٠؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية ص ٣٢٣.

مات بشيراز في رمضان سنة ٣٧٧هـ، وقد نيّف على التسعين، ولم تبيضّ له شعرة.

(معجم الأدباء ١٩/ ٢٧٢ـ ٢٧٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٣).

هبة الله بن سلامة، أبو القاسم الضّرير

(.../ ...ـ ٤١٠هـ/ ١٠١٩م)

هبة الله بن سلامة بن نصر، أبو القاسم الضّرير البغدادي. كان عالمًا بالنحو والعربية، من أحفظ الناس لتفسير القرآن، وله حلقة في جامع المنصور ببغداد. سمع من أبي بكر القطيعيّ، وقرأ عليه أبو الحسن علي بن القابس الطابثيّ. من مصنّفاته: «الناسخ والمنسوخ»، و«المسائل المنثورة في النحو والتفسير».

(معجم الأدباء ١٩/ ٢٧٥ـ ٢٧٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٣؛ والأعلام ٨/ ٧٢).

هبة الله بن عبد الله، بهاء الدين القفطيّ

(نحو ٥٩٧هـ/ ١٢٠٠م ـ ٦٩٧هـ/ ١٢٩٧م)

هبة الله بن عبد الله بن سيد الكلّ، أبو القاسم، بهاء الدين القفطيّ الشافعي. كان بارعًا في النحو، والفرائض، والفقه، والأصول، والجبر، والمقابلة. تفقّه في قوص على الشيخ مجد الدين القُشيريّ، وقرأ الأصول على قاضيها شمس الدين الأصبهاني، وسمع الحديث على أبي الحسن علي بن هبة الله بن سلامة. تصدّر للإقراء فأفاد في كل الفنون، وإليه انتهت رياسة النصائح المفترضة في فضائح الرَّفَضَة الذين همّوا بقتله غير مرّة. تاب على يديه كثيرون، وأخذ عنه وتخرّج به كثيرون، منهم الشيخ تقيّ الدين بن دقيق العيد، والضياء بن عبد الرحيم.

من مصنّفاته: «تفسير للقرآن» وصل فيه إلى سورة مريم، و«شرح الهادي» في الفقه في خمسة مجلدات، و«شرح العمدة» للطبريّ، و«شرح مختصر أبي شجاع»، و«شرح مقدّمة المطرّزي» في النحو، وله كتاب «الأنباء المستطابة في فضل الصحابة على القرابة»، وكتاب في «ثناء القرابة على الصحابة وثناء الصحابة على القرابة»، وكتاب في «الفرائض والجبر والمقابلة»، ولد سنة ٥٩٧هـ، وقيل: سنة ٦٠٠، وقيل: سنة ٦٠١هـ. وتوفي بإسنا سنة ٦٩٧هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٥؛ والأعلام ٨/ ٧٣).

هبة الله بن علي بن محمد

(٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م ـ ٥٤٢هـ/ ١١٤٨م)

هبة الله بن علي بن محمد (يرجع نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب)، أبو السعادات، المعروف بابن الشجري ـ نسبة تعود إليه من قِبَل أمه ـ وقيل: لأنه كان في بيته شجرة وليس في البلد غيرها. كان عالمًا مبرّزًا في علم العربية ومعرفة اللغة وأشعار العرب، متضلّعًا بالأدب، فاضلًا، قرأ على ابن فَضّال، والخطيب التبريزي، وأبي المعمّر بن طباطبا العلوي. سمع الحديث من أبي الحسن الصَّيرفي، وأقرأ النحو سبعين سنة، فأفاد خلقًا كثيرًا. أخذ عنه التاج الكنديّ، وتخرّج به خلقٌ. ناب بالكرخ في النقابة على الطالبيين. كان وقورًا لا يكاد يتكلم في مجلسه إلا بكلمة تتضمن أدبَ نفس، أو أدبَ درس.

من مصنّفاته: «الأمالي» وهو أكبر تصانيفه، أملاه في أربعة وثمانين مجلسًا، و«الانتصار على ابن الخشاب» ردّ فيه على ما

انتقده من الأمالي، و«الحماسة» ضاهى به حماسة أبي تمام، و«شرح التصريف الملوكي»، و«شرح اللّمع» لابن جني، و«ما اتفق لفظه واختلف معناه» وغير ذلك. مولده ببغداد سنة ٤٥٠هـ، وتوفي سنة ٥٤٢هـ.

(معجم الأدباء ١٩/ ٢٨٢ـ ٢٨٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٤؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٥٦ـ ٣٥٧؛ ووفيات الأعيان ٦/ ٤٥ـ ٥٠؛ وشذرات الذهب ٤/ ١٣٢ـ ١٣٤؛ وفوات الوفيات ١/ ٣٢١ و٢/ ٢٩٣؛ ومرآة الجنان ٣/ ٢٧٥ـ ٢٧٦؛ والنجوم الزاهرة ٥/ ٢٨١؛ ونزهة الألباء ٤٨٥ـ ٤٨٩؛ والأعلام ٨/ ٧٤؛ وابن الشجري ومنهجه في النحو. عبد المنعم أحمد صالح التكريتي. جامعة بغداد، ١٩٨٢م؛ وابن الشجري اللغوي والأديب. علي عبود الساهي. جامعة القاهرة، ١٩٧١م).

هبة الله بن محمد، أبو الحسن بن الصّفار

(... / ... ـ ٤٨٦هـ/ ١٠٩٣م)

هبة الله بن محمد بن موسى، أبو الحسن بن الصّفار. كان إمامًا في النحو والقراءات. قرأ القرآن على ابن علاّن، وابن الصوّاف، وعلى أبي بكر أحمد بن علي المعروف بالهرمزان. هو آخر من حدّث عن ابن النباتيّ. أسنّ وكبر.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٥ـ ٣٢٦).

هبة الله بن محمد، أبو الفضل

(... / ... ـ نحو ٥٠٠هـ/ ١١٠٦م)

هبة الله بن محمد بن محمد، أبو الفضل. كان نحويًا، أديبًا فاضلاً، شاعرًا. أخذ النحو والأدب عن أبي غالب بن بُشران. مات قريبًا من الخمسمئة أو بعدها.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٦).

هبة الله بن منصور، أبو الفضل الواسطيّ

(... / ... ـ ٦٤٢هـ/ ١٢٤٤م)

هبة الله بن منصور بن منكد، الإمام أبو الفضل الواسطي. كان نحويًا مقرئًا، سمع من أبي الفتح المندائي.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٦).

هَجْ

اسم صوت لزجر الغنم وغيرها، مبنيّ على السكون، لا محلّ له من الإعراب.

هَجَا

اسم صوت لزجر الكلب، مبنيّ على السكون، لا محل له من الإعراب.

الهِجاء

الهِجاء، في اللغة، مصدر «هَجا». وهَجا الحروف: عدَّدها بأسمائها، قرأها.

وهو، في القراءة، تقطيع اللفظة إلى حروفها، والنطق بهذه الحروف مع حركاتها، وحروف الهجاء العربيَّة هي: أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ، و، لا، ي.

انظر: الكتابة.

الهجاء في معرض المدح

هو، في علم البديع، أن يقول المتكلِّم كلامًا يبدو لأوَّل وهلة أنه مدح، ثم يتَّضح أنه هجاء لا مَدح. نحو قول أبي العميثل في أبي تمام (من مجزوء الرمل):

يا نبِيَّ اللّه في الشّعـ
ـرِ ويا عيسَى ابنَ مَرْيَم

أنْـتَ مِـنْ أَشْـعَـرِ خَـلْـقِ الْـلّـ
ـلـه مـا لَـمْ تَـتَـكَـلَّـمْ

ومنه قول قريط بن أنيف أحد شعراء بني العنبر (من البسيط):

يجزون مِنْ ظُلْمِ أهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً
ومِـنْ إسـاءَةِ أهـلِ الـسُّـوءِ إحْـسـانـا
كـأنَّ رَبَّـكَ لَـمْ يَـخْـلُـقْ لـخـشْـيَـتِـهِ
سِواهُـمْ مـن جـمـيـع الـنّـاس إنـسـانـا

فظاهر هذا الكلام المدح بالحلم والعفَّة والخشية والتقوى، وباطنه المقصود أنهم في غاية الذلّ وعدم المنعة.

وانظر: الذمّ في معرض المدْح.

الهجْو في مَعْرِض المدْح

انظر: الهجاء في معرض المدْح.

هَدَّ

فعل ماضٍ للمدح، تقول العرب: «هذا رجلٌ هدَّكَ من رجلٍ» بمعنى: كفاك، أو غلبك، أو كسرك... إلخ. ومن العرب من يثنّيه ويجمعه ويُذكِّره ويؤنّثه. نحو: «هذه امرأة هَدَّتْك من امرأةٍ، وهذان رجلان هَدَّاك مِنْ رجلين»... إلخ، ومنهم من يستعمله بلفظ واحد مع المثنّى والجمع والمذكّر والمؤنَّث. ومنهم من يجريه مجرى المصدر الموصوف به، فيجعله مصدرًا لـ«هَدّ يهُدّ هدًّا». ويُبقيه بلفظ واحد، مع اتباعه لما قبله في الإعراب على أنه نعت له. نحو: «هذا رجلٌ هَدُّكَ مِنْ رَجُلٍ»، و«أكرمتُ رجلين هدَّكَ من رجلين»، و«مررتُ بامرأةٍ هدُّكَ من امرأةٍ».

ويُقالُ: «لَهَدَّ الرجلُ»، للمدح؛ بمعنى: «نِعْمَ»، وذلك إذا أُثنِيَ عليه بِجَلدٍ وشِدَّة، ويقال: «لَهَدَّ الرجلُ!»، للتَّعجُّب، بمعنى «ما أجلَدَه!». وفي الحديث: «إن أبا لهب قال: لَهَدَّ ما سحَركم صاحبُكم». أراد التعجُّبَ، واللاّمُ فيها للتأكيد.

هَدَأْتَ مُوطِيًا

جملة تجمع، عند بعض اللغويين، الحروف التي تصلح للإبدال الصّرفيّ.

انظر: الإبدال الصَّرفيّ.

هِدَعْ

اسم صوت لتهدئة الإبل، مبنيّ على السكون، لا محل له من الإعراب.

هَدَّكَ

انظر: هَدَّ.

الهَدْم

الهَدْم، في اللغة، مصدر «هَدَمَ». وهدَمَ البناءَ: هَدَّه.

والهَدْم نوع من السَّرقات الشعرية، وهو أن يأتي الشاعر بمعنى فيعكسه آخر. ومنه قول البلاذريّ (من الكامل):

قَـدْ يَـرْفَـعُ الـمـرْءُ الـلَّـئِـيـمُ حِـجـابَـه
ضَـعَـةً ودونَ الـعُـرْفِ مـنـه حِـجـابُ

عكسه الآخر، فقال (من مجزوء الكامل):

مَـــلِـــكٌ أَغَـــرُّ مُـــحَـــجَّـــبٌ
مَـــعْـــروفُـــه لا يُـــحْـــجَـــبُ

هذا

لفظ مركَّب من «ها» التنبيهيَّة. و«ذا» الإشاريَّة.

انظر: ذا الإشاريَّة.

هذاذَيْك

بمعنى: حنانيك، تُعرب مفعولاً مطلقًا

منصوبًا بالياء لأنّه بصيغة المثنّى، وهو مضاف، والكاف ضمير متّصل مبنيّ على الفتح في محلّ جرّ مضاف إليه.

هٰذانِ

لفظ مركَّب من «ها» التنبيهيَّة، و«ذان» الإشاريَّة.

انظر: ذانِ.

الهَذْر والتَّبعيد

هو زيادة الألفاظ على المعاني من غير سبب يدعو إليها، أو حاجة تبعث عليها.

هذه

لفظ مركَّب من «ها» التنبيهيّة، و«ذه» الإشاريّة.

انظر: ذه.

هُذيل

(.../...ـ.../...)

هذيل (لم يعرف من اسمه أكثر من ذلك). كان أستاذًا نحويًا، لطيفًا كثير النوادر.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٦).

هٰذينِ

لفظ مركَّب من «ها» التنبيهيّة و«ذين» الإشاريَّة.

انظر: ذين.

الهرميّ

= عمر بن عيسى بن إسماعيل (٧١٢هـ/ ١٣١٢م).

الهُروب

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الهروب» مصدرًا للفعل «هرب»، وجاء في قراره:

«يذهب بعض الدارسين إلى تخطئة استعمال «الهروب» مصدرًا لِـ«هرب»، على أساس أن هذا المصدر ليس من بين المصادر التي أثبتتها كتب اللغة لهذا الفعل.

وترى اللجنة ـ استنادًا إلى النصّ على «الهروب» في أفعال ابن القطاع، وإلى إثبات صاحب المصباح له ـ أنّ استعمال «الهروب» مصدرًا لِـ«هرب» صحيح لا حرج فيه»[1].

الهرويّ

= جنادة بن محمد بن الحسين (.../ ...ـ ٣٩٩هـ/ ١٠٠٨م).

= شمس الدين بن عطاء الله (٧٦٧هـ/ ١٣٦٥م ـ ٨٣٣هـ/ ١٤٢٩م).

= علي بن محمد (نحو ٤١٥هـ/ ١٠٢٥م).

= عمر بن عيسى (بعد ٧٠٠هـ/ ١٣٠٠م).

= محمد بن علي بن محمد (٣٧٢هـ/ ٩٨٣م ـ ٤٣٣هـ/ ١٠٤١م).

هَزَأ به أو منه

يجوز تعدِّي الفعل «هَزَأ» بالباء أو بـ«مِنْ» بخلاف بعض المخطِّئين[2].

---

(١) القرارات المجمعيّة ص ١١١؛ والألفاظ والأساليب ص ٣٤؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية ص ٣٢٢.

(٢) انظر مادة (هـ ز أ) في أساس البلاغة؛ والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط. وانظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٦٢.

الهَزَج

انظر: «بحر الهَزَج».

الهَزْج

هو النَّظم على بحر الهَزَج.

انظر: بحر الهَزَج.

الهَزْل الذي يُراد به الجِدّ

هو، في علم البديع، انتقال المتكلّم من معرض الجدّ إلى مَعْرِض الهَزل بقصد تأكيد هذا الجِدّ، نحو قول أبي نُواس (من الطويل):

إذا ما تَميمِيٌّ أتاكَ مُفاخِرًا
فَقُلْ: عَدِّ عنْ ذا، كيف أكلُك للضَّبِّ؟

فمن المعروف أن قبيلة تميم كانت تأكل الضب وتُعيَّر به، وقد أورد الشاعر هذا الأمر هزلاً مريدًا به الجِدّ.

هِسَّ أو هُسْ

اسم صوت لزجر الغنم، أو الإنسان، مبنيّ على الفتح أو السكون لا محلّ له من الإعراب.

ابن هشام (الحميري)

= عبد الملك بن هشام (.../ ... ـ ٢١٣هـ/ ٨٢٨م).

ابن هشام الخضراوي

= محمد بن يحيى (٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م).

ابن هشام (العالم في النحو)

= عبد الله بن يوسف بن أحمد (٧٦١هـ/ ١٣٦٠م).

ابن هشام اللخميّ

= محمد بن أحمد (.../ ... ـ ٥٧٧هـ/ ١١٨١م).

ابن هشام (النحويّ)

= أحمد بن عبد الرحمٰن (٨٨٥هـ/ ١٤٨٠م).

= محمد بن عبد الله بن يوسف (٧٥٠هـ/ ١٣٤٩م ـ ٧٩٩هـ/ ١٣٩٦م).

هشام بن إبراهيم، الكَرْنَبائِيّ

(.../ ... ـ .../ ...)

هشام بن إبراهيم، أبو علي. من أهالي كرنبا (موضع بنواحي الأهواز). كان نحويًا على مذهب الكوفيين. أخذ عن الأصمعي، وغيره من الكوفيين. تصدّر لإقراء النحو فأفاد خلقًا كثيرًا.

من مؤلفاته: «النّبات»، و«الحشرات»، و«الوحوش»، و«خَلْق الخيل». كان عالمًا باللغة، وأيّام العرب وأشعارها.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٩؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٨٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٦؛ والفهرست ص ١٠٥).

هشام بن أحمد، ابن الوقّشيّ

(٤٠٨هـ/ ١٠١٧م ـ ٤٨٩هـ/ ١٠٩٦م)

هشام بن أحمد بن هشام، أبو الوليد، المعروف بابن الوقّشيّ. كان عالمًا بالنحو، واللغة، والشعر، والفقه، والخطابة، والمنطق، والهندسة، من أهل طُلَيْطِلَة. وكان شاعرًا عالمًا بالشروط، فاضلاً في الفرائض والحساب والهندسة، مشرفًا على أقوال الحكماء. بليغًا مجيدًا، حافظًا للسُّنَن، وأسماء نقلة الأخبار، بصيرًا بأصول الاعتقادات وأصول الفقه. حسن النقد للمذهب، ثاقب الذهن في تمييز الصواب،

وفوق ذلك حسن الأخلاق والمعاشرة، صادق اللهجة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٧ـ ٣٢٨؛ والأعلام ٨/ ٨٤).

هشام بن زياد، أبو الوليد العَوْفي

(... / ... ـ ٥٠٨هـ/ ١١١٤م)

هشام بن زياد العَوْفيّ، الوادي آشي، أبو الوليد. كان عالمًا بالنحو، عارفًا باللغة، حافظًا للمسائل، إمامًا في جميع هذه الفنون، ومتقدمًا فيها. ولي قضاء بلده.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٨).

هشام بن معاوية، أبو عبد الله النحوي الكوفي

(... / ... ـ ٢٠٩هـ/ ٨٢٤م)

هشام بن معاوية، أبو عبد الله. كان نحويًا على مذهب الكوفيين، أحد أعيان أصحاب الكسائي، لازمه وأخذ عنه حتى برع في النحو.

من مصنفاته: «الحدود» وهو صغير لا يرغب الناس فيه، و«المختصر» في النحو و«القياس»، وله مقالة في النحو تُعزى إليه. كان إسحاق بن إبراهيم قد كلم المأمون فلحن في كلامه، فنظر إليه المأمون، ففطن لما أراد، وخرج من عنده، وجاء إلى هشام بن معاوية، وقرأ النحو عليه.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٨؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٩٢؛ ونزهة الألباء ٢٢٢ـ ٢٢٣؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ٩٥؛ والفهرست ص ١٠٤؛ ووفيات الأعيان ٦/ ٨٥؛ والأعلام ٨/ ٨٨).

هشام بن الوليد، أبو الوليد الغافقي

(... / ... ـ ٣١٧هـ/ ٩٢٩م)

هشام بن الوليد بن محمد، أبو الوليد الغافقي. كان نحويًا عروضيًا من أهل قرطبة. سمع بقي بن مخلد، ومحمد بن وضاح، وأدّب عبد الرحمٰن بن محمد الناصر، ووليّ عهدِه المستنصر.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٨؛ وتاريخ علماء الأندلس ٢/ ١٧١).

أبو هفّان النحويّ

= عبد الله بن أحمد بن حرب (... / ... ـ ... / ...).

هَفْعَلَ

وزن من أوزان الفعل الماضي من الفعل الثلاثيّ المزيد الملحق بالرباعيّ، نحو: «هَلْقَمَ» (كَبَّرَ اللقمة).

انظر: الفعل الماضي، والفعل الثلاثيّ المزيد، والملحق بـ«فَعْلَلَ».

هَفْعِلْ

وزن فعل الأمر من الفعل الثلاثي المزيد الملحق بالرباعي «هَفْعَلَ»، نحو: «هَلْقِمْ» (كَبِّرِ اللقمة).

انظر: فعل الأمر، والفعل الثلاثيّ المزيد، والملحق بـ«فَعْلَلَ».

هُفْعِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الثلاثيّ المزيد الملحق بالرُّباعيّ «هَفْعَلَ»، نحو: «هُلْقِمَ» (كُبِّرت اللقمة).

انظر: الفعل الماضي، والفعل الثلاثيّ

المزيد، والملحق بـ«فَعْلَلَ».

هَفْعَلَة

وزن مصدر الفعل الثلاثيّ المزيد الملحق بالرباعيّ، «هَفعَلَ»، نحو: «هَلقَمَ هَلقَمَةً» (كَبَّرَ اللقمة).

انظر: المصدر، والفعل الثلاثيّ المزيد، والملحق بـ«فَعْلَلَ».

هكذا

لفظ مركّب من «ها» التنبيهيّة، وكاف التشبيه، و«ذا» الإشاريّة.

انظر: ذا الإشاريّة.

هَلْ

حرف استفهام يدخل على الأسماء والأفعال، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود: الآية ١٤]، وقوله: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ﴾ [ص: الآية ٢١]. قيل: إنّه لا يتقدّم الاسم بعدها على الفعل إلاّ في الشّعر. وأراد بعضهم أن يذكر علّة ذلك، فقال: «لأنّ «هَلْ» إذا لم تَرَ الفعل في حَيِّزها، تَسَلَّتْ عنهُ ذاهِلَةً، وإنْ رَأَتْهُ في حَيِّزها، حَنَّتْ عليه لسابق الأُلفة، فلم تَرْضَ حينئذٍ إلاّ بمعانقته»[١]. ولا نرى داعيًا إلى هذا المنع في النَّثر. وهي لا تدخل على الشرط، ولا على «إنَّ»، ولا على المنفِيّ، بخلاف الهمزة.

و«هَلْ» حرف لطلب التصديق الإيجابيّ[٢] دون التصوُّر[٣]، ودون التصديق السَّلْبيّ. ويذكر المالقيّ أنّها قد تدخل في موضع الهمزة المعادلة بين الجهتين كقول علقمة الفحل (من البسيط):

هلْ ما علِمْتَ وما استودِعْتَ مكتومُ
أمْ حَبْلُها، إذ نَأَيْتَ اليومَ مَصْرومُ؟
أمْ هَلْ كبيرٌ بَكى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ
إثْرَ الأحِبَّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشْكومُ؟

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَـٰتُ وَٱلنُّورُ﴾[٤] [الرّعد: الآية ١٦].

ويجوز حذف الجملة الداخلة عليها إذا تفسَّرتْ بعدُ، نحو قول الشاعر (من الخفيف):

ليتَ شِعْري هلْ ثُمَّ هلْ آتِيَنْهُمْ
أو يحولَنْ مِنْ دون ذاكَ الرَّدَى

والتقدير: هل آتِينْهُمْ ثمّ هل آتِينْهُمْ، فكرّر للتوكيد.

وتأتي «هَلْ» بمعنى:

١ ـ «قَدْ» كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ

---

(١) عن مازن المبارك: النحو العربي، العلّة النحويّة نشأتها وتطوّرها ص ١٢٥. وقد قال الشاعر (من البسيط):
مليحَةٌ عَشِقَتْ ظبيًا حَوى حَوَرًا ... فَمُذْ رَأَتْهُ سَعَتْ فورًا لِخِدْمَتِهِ
كَـ«هل» إذا ما رأتْ فِعْلاً بِحَيِّزها ... حنَّتْ إليه ولَمْ تَرْضَ بِفرْقَتِهِ
(عن المرجع نفسه، الصفحة نفسها).

(٢) التصديق هو إدراك النسبة، أي: الاستفهام عن نسبة معيَّنة سواء كانت مُثبَتة أم منفيّة، ويكون الجواب بـ«نعم» أو «لا» نحو: «هلْ نجحتَ». والتصديق الإيجابيّ هو المثبَت غير المنفيّ.

(٣) هو إدراك المفرد، أي: تعيينه، وجواب الاستفهام المقصود منه التصوُّر يكون بالتعيين، نحو: «أنَجَحْتَ أمْ رَسَبْتَ؟»، و«كيفَ حالُ أبيك؟».

(٤) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧.

حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: الآية ١]، أي: قد أتى على الإنسان حين من الدَّهر. وكقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَـٰشِيَةِ ﴿١﴾﴾ [الغاشِيَة: الآية ١]، بمعنى: قدْ أتاكَ حديث الغاشية. وقال الشاعر (من البسيط):

سائِلْ فوارِسَ يَرْبوعٍ بِشدَّتِنا
أَهَلْ رَأَونا بِسَفْحِ القُفِّ ذي الأَكَمِ

أي: أقد رأونا. وأنكر بعضهم أن تأتي «هَلْ» بمعنى «قَدْ»، وقال: يحتمل أن يكون: «أهل رأونا» من الجمع بين أداتين لمعنى واحد على سبيل التوكيد.

٢ ـ «ما»، أي: النفي، ويُعَيِّن ذلك دخول «إلاّ»، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ ﴿٦٠﴾﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٦٠]، والمعنى: ما جزاء الإحسان إلاّ الإحسان. وقوله: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَـٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: الآية ٣٥]، والمعنى: ما على الرسل إلاّ البلاغ. وقال الفرزدق (من الطويل):

هَلِ ابْنُكِ إلاّ ابنٌ مِنَ النّاسِ، فاصْبِري
فَلَنْ يُرْجِعَ الموتى حَنِينُ المآتِمِ

والمعنى: ما ابنكِ إلاّ ابن من الناس.

٣ ـ «إنَّ»، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ ﴿٥﴾﴾ [الفجر: الآية ٥].

٤ ـ للتقرير والإثبات. ذكر ذلك بعضهم في قوله تعالى: ﴿هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ ﴿٥﴾﴾ [الفجر: الآية ٥]، وقوله: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: الآية ١]. ويرى بعضهم أن «هَلْ» في الآية الأولى بمعنى «إنَّ» التي تفيد التوكيد، وفي الثانية بمعنى «قَد» التي تفيد التحقيق.

٥ ـ الأمر، كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: الآية ٩١]، أي: انتهوا.

وتخالف «هَلْ» همزة الاستفهام في عشرة أوجه:

١ ـ اختصاصها بالتصديق، والهمزة للتصوُّر والتصديق.

٢ ـ اختصاصها بالإيجاب، نحو: «هل زيد ناجحٌ؟» ويمتنع: «هلْ لم يَنْجح زيد؟» بخلاف الهمزة، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾﴾ [الشرح: الآية ١]، و﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزُمَر: الآية ٣٦].

٣ ـ تخصيصها المضارع بالاستقبال، نحو: «هل تُسافِر؟»، بخلاف الهمزة، نحو: «أتظنُّهُ ناجحًا».

٤ ـ أنها لا تدخل على الشرط بخلاف الهمزة، نحو قوله تعالى ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٣٤].

٥ ـ أنّها لا تدخل على «إنّ» بخلاف الهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: الآية ٩٠].

٦ ـ أنّها لا تدخل على اسم بعده فعل في الاختيار، بخلاف الهمزة نحو قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّفِى ضَلَـٰلٍ وَسُعُرٍ ﴿٢٤﴾﴾ [القَمَر: الآية ٢٤].

٧ ـ أنّها تقع بعد العاطف، لا قبله، بخلاف الهمزة، نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: الآية ٣٥]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٥].

٨ ـ أنّها تقع بعد «أمْ»، لا قبلها، بخلاف الهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَـٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرّعد: الآية ١٦]، وقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البَقَرة: الآية ٦].

٩ ـ أنَّه قد يُراد بالاستفهام بها النَّفيُ، ولذلك تدخل «إلاّ» على خبرها، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴿٦٠﴾﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٦٠]، وتدخل الباء نحو قول الفرزدق (من الطويل):

يقولُ إذا اقْلَولَى عليها وأقْرَدَتْ:
ألا هَلْ أخو عَيْشٍ لذيذٍ بِدائِمِ[١]؟

وصحَّ العطف في قولِ امرىء القيس (من الطويل):

وإنَّ شِفائي عَبْرَةٌ مُهَراقَةٌ
وهلْ عِنْدَ رَسْمٍ دارِسٍ منْ مُعَوَّلِ[٢]؟

إذ لا يُعطف الإنشاء على الخبر.

وإذا كانت الهمزة تأتي للإنكار، فإنه يلزم من هذا الإنكار الانتفاء، لا أنها للنفي ابتداءً، ولهذا لا يجوز: «أنَجحَ إلاّ زيدٌ؟» كما يجوز: «هلْ نَجحَ إلاّ زيدٌ؟» «وقد يكون الإنكار مُقْتَضِيًا لوقوع الفعل على العكس من هذا، وذلك إذا كان بمعنى ما كان ينبغي لك أن تفعل، نحو: «أتضرب زيدًا وهو أخوك؟» ويتلخَّص أنَّ الإنكار على ثلاثة أوجه: إنكار على من ادّعى وقوع الشيء، ويلزم من هذا النفي، وإنكار على من أوقع الشَّيء، ويختصّان بالهمزة، وإنكار لوقوع الشيء، وهذا هو معنى النفي، وهو الذي تنفرد به «هل» عن الهمزة»[٣].

١٠ ـ أنَّها تأتي بمعنى «قَدْ»، بخلاف الهمزة، وذلك مع الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: الآية ١].

ملحوظة: أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة دخول «هل» على اسم مخبر عنه بجملة فعليَّة، وجاء في قراره:

«يجري على أقلام الكتاب مثل هذا التعبير: «هل الكذوب يصدق؟» بدخول «هل» على اسم مخبر عنه بجملة فعلية، وجمهور النحاة على أن ذلك جائز في ضرورة الشعر. على أنه جاء في الهمع، ج ٢، ص ٧٧، تجويز الكسائيِّ دخولَ «هل» على الاسم الذي يليه فعل في الاختيار. ولا مانع بهذا من إجازة ذلك التعبير»[٤].

هَلا

اسم صوت لزجر الخيل مبنيّ على السكون، لا محلّ له من الإعراب.

هَلاَ

اسم فعل أمر بمعنى: أسرعْ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنتَ، أو أنتِ، أو أنتما، أو أنتنَّ، (حسب المخاطب).

هَلاّ

هي حرف تحضيض إذا دخلت على الفعل المضارع، وحرف توبيخ وتنديم إذا دخلت على الفعل الماضي. ولا يليها إلاّ فِعل أو معموله، فإذا جاء بعدها الاسم، فعلى تقدير الفعل، فتقول: «هلاّ زيدًا»، أي: «هلاّ تُكافِيء أو تُقاصِصُ أو تُقاتِل... زيدًا». وذهب بعض النحويِّين إلى جواز مجيء

---

(١) اقلولى: ارتفع. أقردَتْ: سَكَنَتْ.
(٢) عَبْرة: دموع. دارس: ممحوّ الأثر. معول: معتمد.
(٣) ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/ ٣٨٨.
(٤) القرارات المجمعيّة. ص ١٠٥؛ والألفاظ والأساليب. ص ٤٨؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٢.

الجملة الاسمية بعدها مُسْتَشهِدًا بقول الشاعر (من الطويل):

ونُـبِّـئْـتُ لـيـلـى أرسـلَـتْ بِـشَـفـاعَـةٍ
إليَّ، فَـهَـلاَّ نَـفْـسُ ليلى شَـفـيعُـهـا[1]

وأُوِّل هـذا الـبـيـت عـلـى إضـمـار «كـان» الشَّأنيَّة، كما أُوِّل على أنَّ «نفس» فاعل لفعل محذوف تقديره: شَفَعَتْ، أو ما بمعناه، و«شَفيعُها» خَبَر لمبتدأ محذوف تقديره: هي. أما قول الشاعر (من الكامل):

الآنَ بَـعْـدَ لَـجـاجَـتـي تَـلْـحـونَـنـي
هَـلاَّ الـتـقـدُّمُ، والـقُـلـوبُ صِـحـاحُ

فَعَلى إضمار «كان» التامَّة التي ترفع فاعِلاً، والتقدير: هَلاّ كان التقدُّم.

أبو هلال العسكريّ

الحسن بن عبد الله بن سهل (بعد ٣٩٥هـ/ ١٠٠٥م).

هلال بن العلاء الرَّقيّ

(... / ... ـ ٢٨٠هـ/ ٨٩٣م)

هلال بن العلاء، أبو عمرو الرقي. كان من أهل العلم واللغة بالرَّقَّة.

(معجم الأدباء ١٩/ ٢٩٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٩).

الهلالان

انظر: علامات الوقف أو الترقيم، الرقم ٩.

هَلُمَّ

كلمة بمعنى: تعالَ، تُستعمل لازمة، نحو: «هلُمَّ يا زيدُ»؛ ومتعدِّية، نحو الآية: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٠]؛ «هَلُمَّ»: اسم فعل أمر مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنتم. «شهداءَكم»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «كم» ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محل جرّ بالإضافة. وهي عند الحجازيين من أسماء الأفعال يستوي فيها المفرد والمثنّى والجمع والمذكَّر والمؤنَّث. وهي عند بني تميم فعل أمر يلحقون به الضمائر، نحو: «هلمَّ، هلمِّي، هلمّا، هَلُمُّوا، هَلْمُمْنَ»، ويُعربونها إعراب فعل الأمر («هَلُمُّوا»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محل رفع فاعل) ولغة الحجازيين هي الأفصح، وبها جاء التنزيل: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٠].

وقال ابن يعيش في كتابه «شرح المفصَّل»:

«قال صاحب الكتاب: «هَلُمَّ» مركَّبةٌ من حرفِ التنبيه مع «لُمَّ» محذوفةَ من «هَا» ألفُها عند أصحابنا[2]، وعند الكوفيين من «هَلْ» مع «أُمَّ» محذوفةً همزتُها. والحجازيون فيها على لفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وبنو تميم يقولون: «هَلُمَّا»، «هلمُّوا»، «هلمِّي»، «هَلْمُمْنَ». وهي على وجهَيْن: متعدّيةٌ كـ«هَاتِ»، وغير متعدّية بمعنى: «تَعالَ»، و«أقبِلْ». قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٠]، وقال: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: الآية ١٨]. وحكى الأصمعيُّ أن الرجل يقال له: «هَلُمَّ»،

---

(١) ينسب لمجنون ليلى ولإبراهيم الصولي ولابن الدمينة. انظر كتابنا «المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية» ٤/ ٣٦٥.

(٢) انظر المسألة السابعة والأربعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».

فيقول: «لا أَهَلُمُّ».

قال الشارح: قد تقدّم أنَّ «هَلُمَّ» اسمٌ من أسماء الأفعال، ومسمّاه «إيتِ»، و«تَعالَ»، وهو مبنيٌّ لوقوعه موقع الفعل المبنيّ، وأصلُه أن يكون ساكنًا على أصل البناء، وإنما حُرّك آخره لالتقاء الساكنين، وهما الميمان في آخِره، وفُتح تخفيفًا لثقل التضعيف، وهو مركَّبٌ. قال الخليل[1]: أصلُه «هَا لُمَّ»، فـ«هَا» للتنبيه، و«لُمَّ» من قولهم: «لَمَّ الله شَعَثَه»، أي: جَمَعَه، كأنه أراد: «لُمَّ نفسَك إلينا»، أي: اُقْرُبْ. وإنما حُذفت ألفُ «هَا» تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ولأنّ اللام بعدها، وإن كانت متحرّكةً، في حكم الساكن. ألا ترى أن الأصل، وأقوى اللغتين، وهي الحجازيّة، أنك تقول: «ها الْمُمْ؟» فلما كانت اللام في حكم الساكن، حُذفت لها ألفُ «هَا»، كما تُحذَف لالتقاء الساكنين، وجُعلا اسمًا واحدًا.

وقال الفرّاء: أصلُه «هَلْ أُمَّ»، أي: اقْصِدْ، فخُفِّفت الهمزة، بأن أُلقيتْ حركتها على اللام، وحُذفت، فصارت «هَلُمَّ». وقد أنكر بعضهم ذلك، وقال: إنه ضعيف من جهة المعنى، إذ كانت «هَلْ» للاستفهام، ولا مَدْخَلَ للاستفهام ها هنا. والقولُ: إنّ «هَلْ» التي رُكّبت مع «أُمَّ» ليست التي للاستفهام، وإنما هي التي للزَّجْر والحَثّ، من قوله (من الرمل):

[يَتَمارَى في الذي قُلْتُ لَهُ]
ولَقَدْ تَسْمَعُ قَوْلِي حَيَّهَلْ[2]

وفيها مذهبان:

أحدهما: وهو مذهبُ أهل الحجاز، أن تكون بلفظ واحد مع الواحد والاثنين والجماعة، والمذكّر والمؤنّث، نحو: «هَلُمَّ يا رجلُ»، و«هلمّ يا رجلان»، و«هلمّ يا رجالُ»، و«هلمّ يا امرأةُ»، و«هلمّ يا امرأتان»، و«هلمّ يا نسوةُ». يستوي في اللفظ الواحدُ والجمعُ، كما كان كذلك في «صَهْ»، و«مَهْ» ونحوهما، وهو القياس، وبه ورد التنزيل. قال الله تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: الآية ١٨]، أفرد، والمخاطبون جماعةٌ، وعليه قوله (من الرجز):

يا أيُّها النّاسُ ألا هَلُمَّهْ[3]

وإنما كان هذا هو القياس؛ لأنه قد قامت الدلالة على أنه اسمٌ، وليس القياس في الأسماء أن تتصل بها علامةُ الضمير المرفوع، إنما ذلك للأفعال. والذي يدلّ على خروجه عندهم عن حكم الأفعال مخالفتُهم مجراه في لغتهم، لأن لغتهم أن يقولوا للواحد: «الْمُمْ»، بإظهار التضعيف، نحوَ: «ارْدُدْ»، و«اشْدُدْ»، فلمّا ركّبوه مع غيره، وسمّوا به، خرج عن حكم الفعل، فلم تظهر فيه علامةُ تثنية ولا جمع.

والمذهب الثاني: وهو مذهب بني تميم،

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٣٢.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٨٣؛ والأزمنة والأمكنة ٢/ ١٥٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٨١؛ ولسان العرب ١١/ ٧٠٨ (هلل)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣٦.
شرح المفردات: يتمارى: يشكّك. حَيَّهَلْ: أَسْرِعْ.

(٣) الرجز بلا نسبة في الأزهية ص ٢٥٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٦٧؛ والخصائص ٢/ ٣٦.

اعتبارُ الفعل، وهو «لُمَّ»، وتغليبُ جانبه، فيُثنّون ويجمعون، نحو قولهم: «هلمّ يا رجلُ»، و«هلمَّا يا رجلان»، و«هَلُمُّوا يا رجالُ»، و«هَلُمِّي يا امرأةُ»، و«هَلْمُمْنَ يا نسوةُ». تفتح الهاء، وتُسكَّن اللام، وتضمّ الميم الأولى، وتسكّن الثانية، وتفتح النون مخفَّفةً. هذا مذهبُ البصريين وأكثرِ الكوفيين، وإنما كان كذلك لأن لام الكلمة تسكن عند اتصالِ هذه النون بها، إذ كانت ضميرَ مرفوع، كما تقول: «ضَرَبْنَ»، و«خَرَجْنَ».

وإذا سكن ما قبلها، بطل الادّغامُ، وصار بمنزلةِ «اشْدُدْ» و«ارْدُدْ». وزعم الفرّاء أنّ الصواب أن يُقال: «هَلُمَّنَّ» بفتح الهاء، وضمّ اللام، وفتح الميم وتشديدها، وفتح النون أيضًا مشدّدة. قال: والذي أوجب ذلك أن هذه النون التي هي ضميرُ الجماعة لا تُوجَد إلاّ وقبلها ساكنٌ، فزادوا نونًا ثانيةً قبلها ليقع السكونُ عليها، وتسلَمَ فتحةُ الميم في «هَلُمَّ»، فتكون وقايةً لها من السكون، كما قالوا: «مِنِّي» و«عَنِّي»، فزادوا نونًا ثانيةً لتسلم نونُ «مِنْ» و«عَنْ» من الكسر، إذ كانت ياءُ المتكلّم أبدًا تَكسِر ما قبلها. وحُكي أيضًا عن بعضهم: «هَلُمِّيْنَ يا نسوةُ» يُجعلَ الزائد للوقاية ياءً، وهذا شاذّ.

واعلم أنّ بني تميم، وإن كانوا يُجرونها مُجرى الفعل، في اتّصال الضمير بها لشدّةِ شَبَهِها بالفعل، وإفادتِها فائدةَ الفعل، فهي عندهم أيضًا اسمٌ للفعل، وليست مُبقاةً على أصلها من الفعليّة قبل التركيب والضمّ. والذي يدلُّ على ذلك أنّ بني تميم يختلفون في آخِرِ الأمر من المضاعف، فمنهم من يُتْبِع، فيقول: «رُدُّ» بالضمّ، و«فِرِّ» بالكسر، و«عَضَّ» بالفتح. ومنهم من يكسر على كلِّ حال، فيقول: «رُدِّ»، و«فِرِّ»، و«عَضِّ». ومنهم من يفتح على كل حال. ثم رأيناهم كلَّهم مجتمِعين على فتح الميم من «هَلُمَّ»، ليس أحدٌ يكسرها، ولا يضمّها، فدلّ ذلك على أنها خرجت عن طريق الفعليّة، وأُخلصت اسمًا للفعل، نحو: «دُونَكَ» و«رُوَيْدَكَ» و«عِنْدَكَ».

وهي تكون على وجهين: متعدّيةً، وغيرَ متعدّية. فالمتعدّيةُ نحو قولهم: «هلمَّ زيدًا»، بمعنَى: «قَرِّبْهُ»، و«أَحْضِرْهُ»، فتكون كـ«هَاتِ»، قال الله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٠]. وغير المتعدّية قولك: «هَلُمَّ يا زيدُ»، بمعنَى: «ايتِ» و«اقْرُبْ». قال الله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَاۖ﴾ [الأحزاب: الآية ١٨]، فعدّاه بحرف الجرّ، فيكون مجراه مجرى الأفعال التي تُستعمل لازمةً ومتعدّية، نحو: «رَجَعَ»، و«رجعتُه» و«شَحَا فُوهُ» و«شَحَا فَاهُ»، ونحوِهما.

وحكى الأصمعيّ: «هلمّ إلى كذا»، فيقال: «لا أَهَلُمُّ إليه»، و«هلمّ كذا»، فيقال: «لا أَهَلُمُّهُ»، بفتحِ الألف والهاء وضمّ اللام والميم، والأصلُ في ذلك: «لا أَلُمُّ»، كما تقول: «لا أَرُدُّ» كأنّه يردّه إلى أصله قبل التركيب، وهو شاذّ[1].

هَلُمَّ جرًّا

تعبير يُستخدم بمعنى الاستمرار. و«هَلُمَّ»

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٢٩ ـ ٣٢.

تقدَّم الكلام عليها في المادّة السابقة. و«جرًّا» مصدر جرّ يجرُّ جرًّا، إذا سحبه، غير أنَّ السَّحْب هنا بالمعنى المجازيّ، إذ المراد هنا التعميم، ومنه قولهم: «الحكم منسحب على كذا»، أي: شامل له، فإذا قيل: «كان الخير في عام كذا وهلمَّ جرًّا»، فمعناه: استمرَّ ذلك في نفس الأعوام بعده استمرارًا.

وتُعرب كالتالي: «هَلُمَّ»: اسم فعل أمر مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، أو أنتِ، أو أنتما، أو أنتم، أو أنتنَّ (حسب المخاطب). «جرًّا»: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة، أو مفعولاً مطلقًا منصوبًا بالفتحة الظاهرة.

هَلْهَلَ

تأتي:

١ ـ فعلاً ماضيًا، ناقصًا، وذلك إذا كانت بمعنى: شرع وابتدأ، وخبرها عند ذلك جملة فعليّة فعلها مضارع غير مقترن بـ«أن»، نحو: «هَلْهَلَ المطرُ ينهمرُ».

٢ ـ فعلاً تامًّا، وذلك إذا لم يكن بمعنى: شرع، نحو: «هلهلَ الثوبُ».

هَمَ

لغة في «أما».

انظر: أما.

هُمْ

ضمير منفصل أو متصل للغائبين الذكور، مبنيّ على السكون في محل:

١ ـ رفع مبتدأ في نحو: «هم متنبهون».

٢ ـ رفع فاعل في نحو: «ما نجحَ إلاّ هُمْ».

٣ ـ رفع نائب فاعل في نحو: «ما ظُلِمَ إلاّ هم».

٤ ـ رفع توكيد أو بدل من الفاعل أو نائبه المضمرين في نحو: «جاؤوا هُمْ» و«ظُلِموا هُمْ».

٥ ـ نصب توكيد لضمير النصب المتَّصل، نحو: «كافأتهم هم».

٦ ـ جرّ توكيد لضمير الجرّ المتَّصل، نحو: «مررتُ بهم هم».

٧ ـ جر بحرف الجر، نحو: «مررتُ بهم».

٨ ـ نصب مفعول به، وذلك إذا اتصل بالفعل أو باسم الفعل، نحو: «كافأتهم».

٩ ـ جر بالإضافة، وذلك إذا اتصل بالاسم، نحو: «الجنود يدافعون عن وطنهم».

وإذا وقع هذا الضمير فصلاً بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر، نحو: «المجتهدون هم الناجحون»، و«إنَّ المجتهدين هم الناجحون»، فإنَّ بعض النحويين يعدّونه حرفًا للفصل لا محلّ له من الإعراب.

هُمْ يَتَساءَلون

انظر: سألتمونيها.

هَما

لغة في «أما».

انظر: أما.

هُما

ضمير متَّصل أو منفصل للمثنّى المذكّر والمؤنَّث الغائبَين. تُعرب إعراب «هم».

انظر: هم.

همّام بن أحمد الخُوارزمي
(٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م - ٨١٩هـ/ ١٤١٦م)

همّام بن أحمد، همام الدين، العلاّمة الخوارزمي الشافعي. عمل في بلاده خوارزم، ثم انتقل إلى حلب، فالقاهرة. وليَ مشيخة جمال الدين الأستاذ دار، أوّل ما بنيت. أقرأ «الحاوي» و«الكشاف». كان بطيء العبارة. تصدّر للإقراء والتدريس، فكثرت عليه الطلبة. كان مشاركًا في العلوم العقلية.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٩).

الهمذانيّ (أبو عبد الله)

= محمد بن يحيى بن رضي (نحو ٦٤٠هـ/ ١٢٤٢م).

الهَمْز

هو، في القراءة، إظهار الهمزة في النطق، وكانت القبائل الحجازيّة تُسهّلها فتقلبها واوًا أو ألفًا أو ياء، نحو: «راس، لُوم، بير» في رأس، لُؤم، بِئر.

الهمزة

انظر: أ، أي: المادة الأولى من موسوعتنا هذه.

همزة الابتداء

هي همزة الوصل.
انظر: أ، الأرقام: ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٣٢، ٣٥.

همزة الاستفهام

انظر: أ، الرقم ١.

الهمزة الأَصليّة

انظر: أ، الرقم ١٨.

همزة الإفعال

هي همزة التعدية.
انظر: أ، الرقم ٨.

الهمزة التي هي حرف مضارع

انظر: أ، الرقم ٧.

الهمزة التي هي لغة في «إي»

انظر: أ، الرقم ٥.

همزة الأَمْر

هي الهمزة التي تُزاد في أوّل فعل الأمر مكان حرف المضارعة إذا كان ما بعده ساكنًا، نحو: «يَدْرس، أُدْرُسْ، ويُحْسِنُ، أَحْسِنْ، ويَنْطَلِقُ، اِنْطَلِقْ، ويَسْتَعْلِم، اِسْتَعْلِمْ.

هَمْزة «إنّ»

مصطلح يُستخدم عند الكلام على المواضع التي تُفتَح بها همزة «إنّ»، أو تُكْسَر، أو المواضع التي يجوز فيها الوجهان.
انظر: أَنَّ.

همزة الإنكار

انظر: أ، الرقم ١٢.

همزة بينَ بَيْنَ

انظر: أ، الرقم ٣٣.

همْزة التَّأْنيث

انظر: أ، الرقم ١٧.

همزة التَّسْوية

انظر: أ، الرقم ٢.

همْزة التّصْديق

هي همزة الاستفهام.
انظر: أ، الرقم ١.

همزة التَّصَوُّر

هي همزة الاستفهام.
انظر: أ، الرقم ١.

همزة التَّعْدية

انظر: أ، الرقم ٨.

همزة التعريف

انظر: أ، الرقم ٤.

همزة التَّفْضيل

هي الهمزةُ التي تكون في أوّل اسم التفضيل، نحو همزة «أَجْمَل» و«أَكْبر».

همْزة التَّوَصُّل

هي همزة الوصل.
انظر: الهمزة، الأرقام: ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٣٢، ٣٥.

هَمْزة التَّوَهُّم

انظر: أ، الرقم ١٦.

هَمْزة الحَيْنونة

هي همزة «أَفْعَلَ» التي تدلّ على أوان حصول الشيء، نحو: «أَحْصَدَ القَمْحُ»، أي: حانَ حصادُه.

الهَمْزة الزائدة

انظر: أ، الرقم ١٥.

هَمْزة السَّلْب

انظر: أ، الرقم ١١.

همْزة الفَصْل

انظر: أ، الأرقام: ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٣١، ٣٦.

الهَمْزة الفِعْليَّة

انظر: أ، الرقم ٦.

همْزة القَطْع

انظر: أ، الأرقام: ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٣١، ٣٦.

همزة المبالغة

هي همزة «أَفْعل» الداخلة على الفعل المُتعدِّي للدلالة على المبالغة في التعدِّي، نحو: «أَشْفَيْتُه»، أي: بالغتُ في شفائه.

الهمزة المُبْدَلة من حرف آخَر

انظر: أ، الرقم ١٨.

الهمزة المُجْتَلَبة بعد الألف الساكنة

انظر: أ، الرقم ١٤.

الهمزة المُحَقَّقة

انظر: أ، الرقم ٢٨.

الهمزة المُحَوَّلة

هي الهمزة التي تحوّلت إلى حرف آخر.
انظر: أ، الرقم ١٩.

الهمزة المُخَفَّفة

انظر: أ، الرقم ٣٠.

الهمزة المَخْفِيَّة

هي الهمزة المخفّفة.
انظر: أ، الرقم ٣٠.

الهَمْزة المُسَهَّلة

انظر: أ، الرقم ٢٩.

همْزة المضارع

انظر: أ، الرقم ٧.

هَمْزة المُضارَعة

انظر: أ، الرقم ٧.

الهَمْزة المَمْدودة

هي: المدَّة.

انظر: المَدَّة.

الهَمْزة المَنْبورة

هي الهمزة المُحَقَّقة.

انظر: أ، الرقم ٢٨.

هَمْزة النِّداء

انظر: أ، الرقم ٣.

همزة النَّقْل

انظر: أ، الرقم ٩.

همزة النَّقْل والتعدية

انظر: أ، الرقم ١٠.

هَمْزة الوُجود

هي همزة «أَفْعَل» الدالّة على وجود الشَّيء، نحو: «أَحْمَدْتُه» (أي: وجدتُه مَحْمودًا).

هَمْزة الوَصْل

انظر: أ، الأرقام: ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٣٢، ٣٥.

هَمْزة الوُصول

هي همزة الوَصْل.

انظر: أ، الأرقام: ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٣٢، ٣٥.

هَمْزة الوَقْف

انظر: أ، الرقم ١٣.

هَمْزة الوقفة

انظر: أ، الرقم ١٣.

الهَمزات

هي مجموعة الهمزات المتقدِّمة.

الهمْزِيّة

هي القصيدة أو المقطوعة الشعريّة التي رويُها الهمزة (راجع: «الرّويّ»). والقصائد الهمزيّة متوسِّطة الشّيوع في الشعر العربي. ومن الهمزيّات المشهورة معلّقة الحارث بن حلّزة، ومطلعها (من الخفيف):

آذَنَتْنا بِبَيْنِها أسْماءُ
رُبَّ ثاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّواءُ[1]

الهَمْس

الهَمْس، في اللغة، مصدر «هَمَسَ». وهَمَسَ الصوت: أَخْفاه. وهمس إليه بحديثه: كلّمه به بصوت خفِيّ.

وهو، في علم التجويد، النطق بالحرف نطقًا ضعيفًا مع خفْض الصوت، والحروف العربيّة المهموسة يجمعها قولك: فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتَ.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع

كتاب في النحو للإمام جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن محمد، المعروف بـ«السيوطي» (٨٤٩هـ/ ١٤٤٥م - ٩١١هـ/ ١٥٠٥م). والكتاب شرح لكتابه «جمع الجوامع»، وهو كتاب مختصر يحتوي على مقدمة في تعريف الكلمة وأقسامها، وعلى سبعة كتب هي: المرفوعات، والفضلات، والمجرورات، والعوامل، والتوابع، والأبنية، وتغيرات الكلم الإفرادية.

---

(١) آذَنَتْنا: أَخْبَرَتْنا. البَيْن: الفِراق.

والذي قصده من تأليف جمع الجوامع كما ذكر في المقدمة، هو «تأليف مختصر في العربية جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف، حاوٍ لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف، محيط بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف، مع مزيد وافٍ فائق الانسجام، قريب من الأفهام»[١].

وقال في مقدمة همع الهوامع[٢]: «فإنّ لنا تأليفًا في العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتابًا لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، ومجموعًا تشهد لفضله أرباب الفضائل، وجموعًا قصُرت عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدتُ فيه ما يقرّ الأعين ويشنّف المسامع، وأوردته مناهل كتبٍ فاض عليها همع الهوامع، وجمعته من نحو مائة مصنّف، فلا غرو أن لقّبته جمع الجوامع. وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحًا واسعًا كثير النقول طويل الذيول جامعًا للشواهد والتعاليل معتنيًا بالانتقاد للأدلّة والأقاويل، منبّهًا على الضوابط والقواعد والتقاسيم والمقاصد، فرأيت الزمان أضيق من ذلك ورغبة أهله قليلة فيما هنالك، مع إلحاح الطلّاب عليّ في شرح يرشدهم إلى مقاصده ويطلعهم على غرائبه وشوارده، فنجّزت لهم هذه العجالة الكافلة بحلّ مبانيه وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه وتعليل أحكامه، مسمّاة بهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع».

ويتألف الكتاب من مقدمات وسبعة كتب.

أما المقدّمات ففيها مباحث عن أقسام الكلمة، وخواص الاسم، وأقسام الفعل، وأحوال المضارع والماضي، وأقسام الحرف والكلام، والكلم، والجملة، والقول، والإعراب، والبناء، وما جُمع بألف وتاء، وما لا ينصرف، والأسماء الستة، وجمع المذكر السالم، والمثنى، والمضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة، والفعل المضارع المعتل الآخر، والنكرة، والمعرفة، والمضمر، والعلم، واسم الإشارة، وأداة التعريف، واسم الموصول.

والكتاب الأول في العمد، وبحث فيه المبتدأ والخبر و«كان» وأخواتها، وما ألحق بـ«ليس»، وأفعال المقاربة، و«إن» وأخواتها، و«لا» النافية للجنس، و«ظنّ» وأخواتها، والفاعل، والفعل المضارع المجرّد من الناصب والجازم.

وخصّ الكتاب الثاني للفضلات، فعالج فيه مسائل المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى، والحال، والتمييز، ونواصب المضارع.

وفي الكتاب الثالث، بحث مسائل حروف الجرّ، والإضافة، والجوازم، وبعض الحروف غير العاملة.

ويتضمّن الكتاب الرابع مباحث العوامل: الفعل وأقسامه، والمصدر، واسم المصدر، واسم الفاعل، وصيَغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، وأفعل التفضيل، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، والتنازع في العمل والاشتغال.

وجعل الكتاب الخامس للتوابع والعوارض، وجعل فيه مباحث النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وحروف العطف، والعدد، والتأريخ، والحكاية، والضرائر.

وخصّص الكتاب السادس للأبنية، فبحث فيه أبنية الاسم والفعل، والمشتقات، والتأنيث، وجموع التكسير، والتصغير، والنسبة، والتقاء الساكنين، والإمالة، والوقف.

---

(١) انظر صفحة ١٨ من طبعة دار الكتب العلمية.

(٢) انظر صفحة ١٧ من طبعة دار الكتب العلمية.

والكتاب السابع الأخير جعله للتصريف، وتكلم فيه على الاشتقاق، والميزان الصرفي، والإبدال، والنقل، والقلب، والإدغام، ومخارج الحروف وألقابها، والخط، وأحكام الهمزة، والوصل والفصل، ورسم المصحف، والتنقيط.

وللكتاب طبعات عدّة، منها:

- طبعة مطبعة السعادة في القاهرة سنة ١٣٢٧هـ، بتصحيح محمد بدر الدين النعساني.
- طبعة الهند سنة ١٣٢٩هـ.
- طبعة دار البحوث العلمية في الكويت سنة ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٥م، بتحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم.
- طبعة دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٩٩٨م، بتحقيق أحمد شمس الدين.

هَمْهام

اسم فعل أمر بمعنى «أَسْرِعْ».

انظر: اسم الفعل.

هَنٌ

اسم جنس يُكنَى بها عن كلِّ شيء، وهي من الأسماء الستَّة.

انظر: الأسماء الستّة.

هَنُ، هَنَةُ، هَنانِ، هنتانِ، هناهُ، هنَتَاهُ

أي: يا هَنُ، يا هنةُ، يا هنان، . . . إلخ، كلمات تُستعمل إذا كان المنادى مجهولاً، وهي نكرة مقصودة مبنيَّة على الضم (إذا كانت مفردة) أو على الألف (إذا كانت مثنّاة) في محل نصب منادى لفعل النداء المحذوف.

هُنَّ

ضمير متصل أو منفصل للغائبات يُعرب إعراب «هم».

انظر: هم.

هَنّا

لغة في «هُنا».

انظر: هُنا.

هُنا

اسم إشارة للمكان القريب مبنيّ على السكون في محل نصب مفعول فيه، نحو: «المعلِّم هُنا» («هنا»: اسم إشارة. . . متعلّق بخبر محذوف تقديره: موجود) وقد تدخلها كاف الخطاب، فيُشار بها إلى المكان المتوسِّط البعد، نحو: «هناك سيَّارة» كما قد تدخلها لام البعد بينها وبين كاف الخطاب، فيُشار بها للمكانِ البعيد، نحو: «هنالك طائرةٌ». وهي لا تَتصرَّف، ومن لغاتها: هَنَّا، هِنَّا، هَنَّتْ، هِنَّتْ.

هِنَّا

لغة في «هُنا».

انظر: هُنا.

هُناكَ

لفظ مركَّب من اسم الإشارة «هنا»، وكاف الخطاب.

انظر: هُنا.

هُنالِكَ

لفظ مركَّب من اسم الإشارة «هُنا»، ولام البعد (وهو حرف مبنيّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب)، وكاف الخطاب (وهو حرف مبنيّ على الفتح لا محل له من الإعراب).

هِنَّتْ أو هَنَّتْ

لغتان في «هُنا».

انظر: هُنَا.

الهنديّة الأوروبيّة

انظر: اللغات الهندية الأوروبيّة.

هَنون

جمع «هَنٌ» (وهو كناية عن اسم جنس لكل شيء) اسم ملحق بجمع المذكَّر السالم. يُرفع بالواو، ويُنصب ويُجرّ بالياء.

هنيء الدين القرطبيّ

= حازم بن محمد بن حسن (٦٨٤هـ/ ١٢٨٤م).

هَنيئًا

تُعرب حالاً منصوبةً بالفتحة الظاهرة في نحو: «كُلْ هنيئًا»، وفي نحو: «هنيئًا لك» (أي: ثبَتَ لكَ الخيرُ هنيئًا).

هُنَيْهَةً

تُعرب في نحو: «انتظرني هُنَيْهَةً» ظرفًا، مفعولاً فيه منصوبًا بالفتحة.

هَهْ

اسم صوت للوعيد مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب.

هٰهُنا

انظر: ها هنا.

هُوَ

ضمير رفع منفصل للمفرد الغائب مبنيّ على الفتح. يُعرب إعراب «هم» التي لا تتصل بحرف جرّ أو باسم أو ضمير.

انظر: هم.

ويأتي هذا اللّفظ، وكذلك سائر الضمائر المنفصلة (هي، هما، هم، هُنَّ، أنا، أَنْتَ، أنتِ، أَنتما، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ، نحن) حَرْفًا، عند بعضهم، إذا وقَعَتْ فَصْلاً بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله مبتدأ والخبر، نحو: «المعلِّمُ هو المُربِّي». «وهذه الألفاظ تدخُل بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر، وذلك في باب «كان» وأخواتها، وفي باب «ظَنَنْتُ» وأخواتِها، وفي باب «أعلمتُ» وأخواتها، وفي باب «ما» النافية و«لا» أختها عند بعضهم، وفي باب «لا» التي لنفي الجنس، إلاّ أنّه بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، وما أصله كذلك، أو نكرتين تقاربان المعرفتين، وذلك للفصل بين معرفتين أو بين معرفة ونكرة كذلك، فتقول: «زيْدٌ هو القائِمُ»، و«إنَّ زيدًا هو القائِمُ»، و«كان زيدٌ هو القائِمَ»[1]، و«ظَنَنْتُ زيدًا هو القائِمَ»، و«أعْلَمْتُ زيدًا عَمْرًا هو القائِمَ»، و«ما زيد هو القائِمَ»[2]، و«لا رَجُلَ هو أَفْضَلَ منك»[3]، و«لا رجُلَ هو أفضَلُ منك»، وتقول في المعرفة والنكرة التي تقارب المعرفة لأنّها لا تقبل الألف واللام، كما لا تقبلها المعرفة[4]،

---

(١) يجوز رفع «القائِم» على اعتبار «هو» ضميرًا مبنيًا في محل رفع مبتدأ خبره «القائم»، وجملة «هو القائم» في محل نصب خبر الناسخ («كان» هنا).

(٢) يجوز رفع «القائم» على اعتبار ما سبق تفصيله في الهامش السابق.

(٣) يجوز رفع «أفضل» على اعتبار ما سبق تفصيله في الهامش قبل السابق.

(٤) مثل: «كان زيْدٌ هو خيرًا منك».

ولذلك صحَّ الابتداء بها»[١].

وبعضهم يعتبر «هو» (وكذلك سائر الضمائر المنفصلة) في مثل: «زيدٌ هو المجتهِدُ» ضميرًا مبنيًا في محلّ رفع مبتدأ خبره «المجتهد»، وجملة «هو المجتهد» خبرًا لـ«زيد». وفئة ثالثة تعتبر «هو»، في نحو هذا المثال، ضميرًا مبنيًا لا محلّ له من الإعراب.

أما إذا جاء الخبر بعد الضمير المنفصل مَنْصوبًا في باب «كان»، وفي باب «ظننت»، وفي باب «أعلمت»، وفي باب «ما» الحجازيّة و«لا» المشبَّهتَين بـ«ليس»، نحو: «كان زيدٌ هو القائِمَ»، و«ظَنَنْتُ زيدًا هو القائِمَ» فلا يجوز في هذا الضمير سوى وَجْهين: أحدهما اعتباره ضميرًا مبنيًا لا محلّ له من الإعراب، وثانيهما اعتباره حَرْفًا.

واختلف الكوفيون والبصريون في الحروف التي وُضع عليها الاسم في «هو» و«هي»[٢]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من «هُوَ» و«هِيَ» الهاء وحدها.

وذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من «هو» والهاء والياء من «هي» هما الاسم بمجموعهما.

أما الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الاسم هو الهاء وحدها دون الواو والياء أن الواو والياء تُحْذفانِ في التثنية، نحو: «هما»، ولو كانَتَا أصلاً لما حذفَتَا.

والذي يدلّ على ذلك أنهما تحذفان في حالة الإفراد أيضًا وتبقى الهاء وحدها، قال الشاعر، وهو العُجَير السَّلُولِيّ جاهليّ (من الطويل):

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ:
لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاَطِ نَجِيبُ[٣]

أراد «بَيْنَا هُوَ»، وقال الآخر (من البسيط):

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا
حِينًا يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ[٤]

أراد: «بَيْنَا هُوَ». وقال الآخر (من الرجز):

إِذَاهُ سِيمَ الخَسْفَ آلَى بِقَسَمْ
بِاللَّهِ لا يَأْخُذُ إلاّ مَا احْتَكَمْ[٥]

أراد: «إذا هُوَ»، وقال الآخر (من الرجز):

---

(١) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ١٢٨ـ ١٢٩.

(٢) انظر في هذه المسألة شرح الأشموني بحاشية الصبان ١/ ١١٨؛ والمسألة السادسة والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».

(٣) البيت للعجير السلولي في خزانة الأدب ٥/ ٢٥٧، ٢٦٠، ٩/ ٤٧٣؛ والدرر ١/ ١٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٤.
المعنى: وبينما هو يبيع رحله بعد أن أضَلّ بعيره ويئس من عوده، إذ سمع من ينادي أنّه وجد البعير.

(٤) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٥؛ والدرر ١/ ١٨٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٣؛ والكتاب ١/ ٣١؛ وهمع الهوامع ١/ ٦١.
المعنى: وبينما هو في مكانٍ أمين مطمئن في دار صدق قد مكث بها يعلّلنا وما نعلّله.

(٥) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٥.
اللغة: سام فلان فلانًا الخسف: إذا أراد إذلاله وظلمه.
المعنى: إذا ظلمه غيره، أقسم أنه لا يرضى إلاّ بأخذ حقّه، والاحتكام لاسترجاع كرامته.

دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا[1]

أراد: «إذ هِيَ»، فحذف الياء؛ فدلّ على أن الاسم هو الهاء وحدها، وإنما زادوا الواو والياء تكثيرًا للاسم، كراهيةَ أن يبقى الاسمُ على حرف واحد، كما زادوا الواو في قولهم: «ضربتهُو»، و«أكرمتهُو» وإن كانت الهاء وحدها هي الاسم، فكذلك ها هنا.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل، والضمير المنفصل لا يجوز أن يُبنى على حرف واحد؛ لأنه لا بدّ من الابتداء بحرف والوقف على حرف؛ فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدّي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنًا متحرّكًا، وذلك محال؛ فوجب أن لا تكون الهاء وحدها هي الاسم.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إن الواو والياء تحذفان في التثنية نحو: «هما» قلنا: إن «هُما» ليس بتثنية على حدّ قولك في «زيدٍ»: «زيدان» و«عمرو»: «عمران»، وإنما هما صيغة مرتجلة للتثنية كـ«أنتما»، ألا ترى أنه لو كان تثنية على حدّ قولهم: «زيدان» و«عمران» لقالوا في تثنية «هو»: «هُوَانِ»، وفي تثنية «أنت»: «أنتان» ولكان يجوز أن يدخل عليهما الألف واللام، فيقال: «الهُوَانِ»، و«الأنْتَانِ» كما يقال: «الزيدان» و«العمران»، فلما لم يقولوا ذلك، دلّ على أنها صيغة مرتجلة للتثنية، وعلى أنه لو كان الأمر كما زعمتم فليس لكم فيه حجّة؛ لأن الحرف الأصليّ قد يحذف لعلّة عارضة، ألا ترى أن الياء تحذف في الجمع في نحو قولهم: «قَاضُونَ» و«رَامُونَ» والأصل: «قاضِيُونَ»، و«رامِيُونَ»، فاستثقلت الضمّة على الياء فحذفت الضمة عنها؛ فبقيت الياء ساكنة وواو الجمع ساكنة، فاجتمع ساكنان، وساكنان لا يجتمعان؛ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وإن كانت أصلية لعلة عارضة، فكذلك ها هنا، والعلة ها هنا في إسقاطهما أنّ الواو التي قبل الميم في التثنية والجمع يجب أن تكون مضمومة، والضمة في الواو مستثقلة؛ فلذلك سقطت، وإنما وجب أن تكون مضمومة لأنها لو كُسرت لكان ذلك مستثقلاً من وجهين:

أحدهما: لأنه خروج من ضمّ إلى كسر، وذلك مستثقل، ولهذا ليس في الأسماء ما هو على وزن «فُعِل» إلاّ «دُئِل» اسم دُوَيْبَّة، و«رُئِم» اسم للسَّهِ[2]، وهما في الأصل فِعْلاَنِ نُقِلا إلى الاسميَّة، وحكى بعضهم «وُعِلٌ» في «الْوَعِل».

والثاني: أن الكسرة تُستثقل على الواو أكثر من استثقال الضمة عليها؛ ولهذا تُضمّ لالتقاء

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٦، ٨/ ١٣٨؛ والخصائص ١/ ٨٩؛ والدرر ١/ ١٨٨؛ ورصف المباني ص ١٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٤٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٠؛ وشرح المفصل ٣/ ٩٧؛ والكتاب ١/ ٢٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٧٦ (هيا)؛ وهمع الهوامع ١/ ٦١.

المعنى: هلا عرفت دار سعدىٰ القائمة في منطقة تبراك، هي دار الحبيبة التي لم يقم لها قائم إلا بفضل عشقك لها.

(٢) السه: حلقة الدبر.

الساكنين في نحو قوله: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٦] ولا تكسر إلاّ على وجه بعيد، ولو بقيت الواو من «هُوَ» كما كانت مفتوحة وقد زيد عليها الميم والألف لَتُوُهِّم أنها حرفان منفصلان؛ فوجب أن تغير الحركة التي كانت مستعملة في الواحد إلى الضم كما غيِّرت في «أنتما»، ووجب أيضًا ذلك في «أنتما»، لأنها لو فتحت أو كسرت لجاز أن يتوهّم أنها كلمتان منفصلتان، فاجتلبوا حركة لم تكن في الواحد لتدل على أنها كلمة واحدة، وأجْرَوا جميع المضمر في التثنية والجمع هذا المُجْرَى.

وقيل: إنما ضُمّت التاء في التثنية حَمْلاً على الجمع؛ لأنها في التقدير كأنها وليت الواو في «أنتمو» وإنّما حُملت التثنية على الجمع ليشتركا في ذلك كما اشتركا في الضمير في «نَحْنُ» وزيدت الميم في التثنية لوجهين:

أحدهما: أنّ التثنية أكثر من الواحد، وفي المضمرات ما هو على حرف واحد، فكثر اللفظ كما كثر العدد؛ فلذلك زيد في التثنية حرف، وحمل جميع المضمرات عليه.

والثاني: أنّ القافية فيه إذا كانت مطلقة وحرف الرويّ مفتوح وُصِلَ بالألف، ولهذا يسمّى ألف الوصل والصِّلة. قال الشاعر (من الرجز):

يَـا مُـرَّ يَـا ابْـنَ وَاقِـعٍ يَـا أَنْـتَـا
أَنْـتَ الَّـذِي طَـلَّـقْـتَ عَـامَ جُـعْـتَـا[1]

وقال الآخر (من الوافر):

أَخُـوكَ أَخُـو مُـكَـاشَـرَةٍ وضِـحْـكٍ
وحَـيَّـاكَ الإلٰـهُ وكَـيْـفَ أَنْـتَـا[2]

فلو لم يزيدوا الميم لالتبس الواحد بالتثنية؛ فزادوا الميم كراهية الالتباس، فكانت الميم أولى بالزيادة لأنها من زوائد الأسماء، فلذلك كانت أولى بالزيادة.

وأما ما أنشدوه من قول الشاعر:

«فَـبَـيْـنَـاهُ يَـشْـرِي رَحْـلَـهُ...»
وَ «بَـيْـنَـاهُ فـي دَارِ صِـدْقٍ...»
وَ «إِذَاهُ سِـيـمَ الـخَـسْـفَ...»
وَ «دَارٌ لِـسُـعْـدَى إِذْهِ مِـنْ هَـوَاكَـا...»

فإنما حُذفت الواو والياء لضرورة الشعر، كقول الشاعر (من الطويل):

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ
ولٰكِ اسْقِنِي إنْ كانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[3]

(١) الرجز للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢١٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٢؛ ولسالم بن دارة في خزانة الأدب ٢/ ١٣٩-١٤٦؛ والدرر ٣/ ٢٧.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ١٩٣.
اللغة: المُكَاشرة: الضحك حتى تبدو الأسنان.
المعنى: إن أخاك رجل حسن الصحبة، رفيق في معاملة إخوانه، يقبل عليهم بوجه طلق وسنٍّ ضاحكة يحييهم.

(٣) البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ص ١١١؛ والأزهيّة ص ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤١٨، ٤١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠١؛ والكتاب ١/ ٢٧؛ والمنصف ٢/ ٢٢٩.
المعنى: يقول على لسان ذئب كان قد دعاه إلى مشاركته في زاده: لن ألبّي طلبك ولا أستطيع ذلك، لأنه ليس من عادة الذئاب مؤاكلة الآدميين، ولكن إذا كان لديك فضلة ماء فاسقني منه.

أراد: «ولٰكِنِ اسْقِنِي» فحذف النون لضرورة الشعر، وكقول الآخر (من الطويل):

أصَاحِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ
كَلَمْعِ اليَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ [(١)]

أراد «صَاحبي» فحذف الباء والياء؛ فكذلك ها هنا، وبَلْ أوْلى، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن الواو والياء حرفا علة، والنون من «لكن» والباء من «صاحب» حرف صحيح، والمعتلّ أضْعَفُ من الصحيح؛ فإذا جاز حذف الأقوى لضرورة الشعر فحذفُ الأضْعَفِ أوْلى.

والثاني: أنه قد حَذَفَ حرفين للضرورة ـ وهما الباء والياء من «صاحبي» ـ وإذا جاز حَذْفُ حرفين للضرورة فحذفُ حرفٍ واحد أولى.

وأما قولهم: «إنهم زادوا الواو والياء تكثيرًا للاسم، كما زادوا الواو في ضَرَبْتُهُو» قلنا: هذا فاسد؛ لأن «هو» ضمير المرفوع المنفصل، والهاء في «ضَرَبْتُهُو» ضمير المنصوب المتصل، وقد بيَّنَّا أن ضمير المرفوع المنفصل لا يجوز أن يكون على حرف واحد، بخلاف ضمير المنصوب المتصل؛ لأن ضمير المرفوع المنفصل يقوم بنفسه، فلا بدَّ من حرفٍ يبتدىء به وحرفٍ يوقف عليه، بخلاف ضمير المنصوب المتصل؛ لأنه لا يقوم بنفسه، ولا يجب فيه ما وجب في ضمير المرفوع المنفصل.

والذي يدلُّ على أنها ليست كالواو في «أكْرَمْتُهُو» أنه لا يلزم تسكينها كما يلزم تسكينها في «أكرمتهو» ولا يجوز تحريك الواو في «أكرمتهو» كما يجوز في «هُوَ قائم» ولو كانا بمنزلة واحدة لوجب أن يُسَوَّى بينهما في الحكم، والله أعلم [(٢)].

هو الآخر وهي الأُخرى

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتاب: «قد أدّى واجبَه، ومحمد هو الآخر يؤدي واجبَه»، و«فاطمة تصلّي، وهند تصلّي هي الأُخرى». وجاء في قراره:

«مما تجري به أقلام كثير من المعاصرين نحو قولهم: «قد أدى واجبه، ومحمد هو الآخر يؤدّي واجبه»، «فاطمة تصلّي، وهند تصلي هي الأُخْرَى».

درست اللجنة هذا الأُسلوب، وناقشته من شتى نواحيه، وانتهت إلى أنه لبيان المماثلة، وقد يكون للتبكيت، على نحو ما جاءَ في تفسير الإمام الرازي من قوله: «يقول من يكثر تأذيه من الناس ـ إذا آذاه إنسان ـ: هو الآخر جاءَ يؤذينا، وربما يسكت على قوله: أنت الآخر، فيفهم غرضه، كذلك هنا».

هذا... والضمير مبتدأ بعد الاسم في المثال الأول، ومؤكِّدٌ للفاعل بعد الفعل في

---

(١) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٥، ١١/ ١٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٩؛ والكتاب ٢/ ٢٥٢؛ ولسان العرب ٧/ ٢٥٢ (ومض)، ١١/ ٥٩٦ (كلل)، ١٤/ ١٦٢ (حبا)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٦٩؛ ورصف المباني ص ٥٢؛ والمحتسب ٤/ ٢٣٤.

اللغة: الوَميض: اللمع. الحَبِيّ: السحاب المعترض بالأفق. المكلل: المتراكب بعضه فوق بعض.

المعنى: يا صاحبي هلا رأيت برقًا بلمعانه الأخاذ الذي بزغ من بين السحب الكثيفة في قبة السماء.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ١٨٩ـ ١٩٥.

المثال الثاني، أما لفظ «الآخر» أو «الأُخرى»، فهو بدلٌ من الضمير في كلتا الصورتين.

ولهذا ترى اللجنة أن التعبير صحيح لا بأس على الكتّاب فيه»[١].

للتوسُّع انظر: «هو الآخر ـ هي الأخرى»، محاضر جلسات مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٧٣م)، ص ١٩٩ـ ٢٠٢.

هو استمالني

انظر: سألتمونيها.

هُوَ ذا

«هو»: ضمير منفصل مبنيّ على الفتح في محل رفع مبتدأ. و«ذا»: اسم إشارة مبنيّ على السكون في محلّ رفع خبر.

هُوَ ذي

تُعرب إعراب «هو ذا».

انظر: هُوَ ذا.

الهَوائيَة

الحروف الهوائيَّة هي حروف المَدّ واللِّين. راجع: المدّ واللِّين. وإنما سمِّيت بذلك؛ لأنها نُسِبَتْ إلى الهواء الذي هو عُمْدَةُ خروجها من الفم.

الهَوامِل

الهَوامِل، في اللغة، جمع «هامِل»، وهو اسم فاعل بمعنى التارِك.

والهوامِل، في النحو، هي الحروف غير العاملة.

انظر: الحروف غير العاملة.

الهِواية

انظر: فِعالة للدلالة على معنى الحرفة أو شبهها من المصاحبة والملازمة.

ابن هود

= روح بن أحمد (٦٢٠هـ/ ١٢٢٣م).

الهُوِيَّة

لا تقلْ: «أضاعَ فلان هَوِيَّته»، بل «أضاع فلان هُوِيَّته»؛ لأنّ النسبة إلى «هو» هو «الهُوِيَّة»؛ أمّا «الهَوِيَّة» فهي البئر العميقة، أو المُحِبَّة.

هَوَيْتُ السِّمان

انظر: سألتمونيها.

الهُوَيْنى

تُعرب في نحو: «سار الهُوَيْنى» مفعولاً مطلقًا منصوبًا بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذُّر.

هِي

ضمير رفع منفصل للمفردة الغائبة. يُعرب إعراب «هم» التي لا تتَّصل بحرف جرّ، أو باسم، أو بضمير.

انظر: هُم.

وإذا وقعتْ فَصْلاً بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر، نحو: «المجتهدة هي النّاجحة»، و«إنَّ المجتهدة هي النّاجحة»، فإنَّ بعض النحويِّين يعتبرها حرفًا. وانظر تفصيل هذه المسألة في مبحث «هو».

---

(١) القرارات المجمعيّة ص ١٢٥؛ والألفاظ والأساليب ص ٩٥؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية ص ٣٢٤.

هي الأُخرى

انظر: هو الآخر.

هَيّ

اسم فعل أمر بمعنى: أسرِعْ فيما أنتَ فيه، وقد تلحقها كاف الخطاب، فيُقال: «هَيّكَ، هيّكِ، هَيّكما، هَيّكُمْ، هَيّكُنَّ («هَيّكُمْ»: اسم فعل أمر مبنيّ على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنتم).

هَيا

حرف نِداء يُنادى به البعيد مسافةً أو حُكمًا كالنائم، فهي مثل «أيا». قال الشاعر (من الطويل):

هَيا أُمَّ عَمْرٍو، هَلْ لِيَ اليومَ عِنْدَكُمْ
بِغَيْبَةِ أَبْصارِ الوُشاةِ، سَبيلُ

واختُلِف في هائِها، فقيل: هي أصليّة، وقيل: هي مُبْدَلة من الهمزة، والأصل: «أيا»، وكثيرًا ما تُبدل الهاء من الهمزة، فقيل: «أرَقْت»، و«هَرَقْت».

ولا يجوز حذف «هيا» وإبقاء المنادى بخلاف «يا» التي هي أمّ باب النداء.

هَيَّا

اسم فعل أمر بمعنى: أسرِعْ فيما أنت فيه، يُخاطب به المفرد والمثنّى والجمع والمذكّر والمؤنّث دون أن تتغيّر صيغته، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنتَ، أو أنتِ، أو أنتما، أو أنتم، أو أنتُنَّ (حسب المخاطَب).

الهَيْئة

الهَيْئة، في اللغة، الحال التي يكون عليها الشَّيء. وهي، في الصرف، مصدر الهيئة أو النوع.

انظر: مصدر النوع.

هَيْتِ أو هَيْتُ أو هَيْتَ لك

اسم فعل أمر[1] بمعنى: هَلُمَّ وتعالَ، يستوي فيه المفرد والمثنّى والجمع والمذكّر والمؤنّث، إلاّ أنَّ ما بعد اللام يتصرّف بالضمائر، نحو: «هَيْتَ لَكَ» و«هيتَ لكما»، و«هَيْتِ لكم»، و«هيتَ لكِ» و«هيتِ لكُنَّ».

ونعرب: «هيتِ لكما» مثلاً كالتالي: «هيت»: اسم فعل أمر مبنيّ على حركة آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنتما. «لكما»: اللام حرف جرّ مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب، متعلّق باسم الفعل «هيت». «كما»: ضمير متصل مبنيّ على السكون في محل جرّ بحرف الجرّ.

أبو الهيثم الرّازي

(.../ ... ـ ٢٧٦هـ/ ٨٨٩م)

اشتهر بكُنْيَتِهِ. كان إمامًا بالنحو واللغة. أدرك العلماء، ولازمهم وأخذ عنهم حتى برع، فتصدّر للإقراء والإفادة بالريّ. كان أبو الهيثم أعلم بالنحو من شمر بن حمدَويْه. قدم أبو الهيثم هراة قبل وفاة شمر، فنظر في كتبه، وعلّق عليه، فنُمي الخبر إلى شَمِر، فقال: تسلّح عليّ بكتبي. ذكر المنذريّ أنه لازم أبا الهيثم، وكتب عنه من أماليه وفوائده أكثر من مئتي مجلّد.

من مصنفات أبي الهيثم: «الشامل» في اللغة، و«الفاخِر» في اللغة، و«زيادات معاني القرآن» للفرّاء، و«المؤلف».

(١) ومنهم من يعربها اسم فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٩؛ وإنباه الرواة ٤/ ١٨٨).

هيجِ

اسم صوت لزجر الإبلِ، مبنيّ على الكسر، لا محلّ له من الإعراب.

هَيْدَ أو هِيدَ

اسم صوت لزجْر الإبل، مبنيّ على الفتح، لا محلّ له من الإعراب.

أبو الهَيذام

= كلاب بن حمزة (نحو ٢٩٠هـ/ ٩٠٣م).

الهيراطيقيّ

مرحلة متقدِّمة من مراحل الكتابة الهيروغليفيّة التي تطوّرت على أيدي المصريّين الأوائل.

الهيروغليفيّة

من الخطوط الحامية الأفرويّة القديمة التي تعتمد على الصُور، وكُتبت بها أغلب اللُّغات المصرية القديمة.

هَيْكَ ـ هَيَّكَ

اسم فعل أمر بمعنى أسْرِعْ، والكاف حرف للخطاب. وهو يتصرَّف بحسب المخاطب: هَيَّكِ، هَيَّكما، هَيَّكُمْ، هَيَّكُنَّ. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا يُقدَّر بحسب المخاطب.

هَيْمُ

لغة في «ايمن».

انظر: ايمن.

هَيِّن (وزنها)

انظر: سَيِّد (وزنها).

هيهِ هيهِ

اسم صوت لزجْر الحيوان، مبنيّ على الكسر، لا محلّ له من الإعراب. وقد جعلها بعضهم اسم فعل أمر معناه الطلب إلى محدِّثك الاستزادة في حديثه.

هيهاتِ أو هيهاتُ أو هيهَاتَ

اسمُ فعل ماضٍ بمعنى: بَعُدَ، نحو الآية: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون: الآية ٣٦]. («لما»: اللام حرف جر زائد... «ما»: اسم موصول مبنيّ على السكون في محل رفع فاعل «هيهات». «توعدون»: فعل مضارع للمجهول مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة. والواو ضمير متصل مبنيّ على السكون في محل رفع نائب فاعل. وجملة «توعدون» لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول). وفيها لغات منها: «أيهات، هيهان، أيهان، هايهات، هايهان».

وقال ابن يعيش في كتابه «شرح المفصَّل»:

«قال صاحب الكتاب: «هَيْهاتَ» بفتح التاء لغةُ أهل الحجاز، وبكسرها لغةُ أَسَدٍ وتَميم، ومن العرب مَن يضمّها، وقُرِىء بهنّ جميعًا. وقد تُنَوّن على اللغات الثلاث، وقال (من الطويل):

تذكّرتَ أيامًا مَضَيْنَ من الصِّبا
فهَيْهاتِ هَيْهاتِ إليكَ رجوعُها[1]

---

(١) البيت للأحوص في ديوانه ص ١٥٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٥٤ (هيه)؛ وبلا نسبة في الزهرة ١/ ٤٥٦. =

وقد رُوي قوله (من الرجز):

هَيْهاتُ من مُصْبَحِها هَيْهاتِ[(١)]

بضمّ الأول وكسر الثاني.

قال الشارح: قد ذكرنا «هَيْهاتَ» وأنّه مبنيّ لوقوعه موقع الفعل المبنيّ، أو بالحمل على «صَهْ» و«مَهْ»، ونحوهما مما يُؤْمَر به، وحقُّه السكون على أصل البناء. والحركةُ فيه لالتقاء الساكنين: الألف والتاء، فمنهم من فتح التاء إتباعًا لما قبلها من الفتح، إذ كانت الألف غيرَ حصينة لضرب من الخفّة، كما فتحوها في «الآن» و«شَتّانَ»، وهي لغةُ أهل الحجاز.

وهو اسم واحد عندهم رباعيٌّ من مُضاعَفِ الهاء والياء، ووزنُه «فَعْلَلَةٌ»، وأصله «هَيْهَيَةٌ»، فهو من بابِ «الزَّلْزَلَة» و«القَلْقَلَة»، ونظيره من المعتلّ «الزَّوْزاة»، و«القَوْقاة»، و«الشَّوْشاة»، و«الزوزاةُ»: مصدرُ «زَوْزَيْتُ به» وهو شِبْهُ الطَّرْد، و«القَوْقاةُ» كالضَّوْضاة، ومنه «قَوْقَتِ الدَّجاجةُ»، إذا صَوَّتَتْ. والشَّوْشاةُ: الناقة السريعة، والأصل: الزَّوْزَوَة، والقَوْقَوَة، والشَّوْشَوَة، فقُلبت الواو فيهنّ ياء لوقوعها رابعةً، ثم قُلبت ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها. فالألف هنا بدلٌ من ياء هي بدلٌ من واو.

و«هيهات» أصلُها «هَيْهَيَة»، فقُلبت ياؤه ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت «هَيْهات» وتاؤه للتأنيث لَحِقَه عَلَمُ التأنيث، وإن كان مبنيًا كما لحق «كَيَّة»، و«ذَيَّة» فعلى هذا تُبدِل من تائه هاء في الوقف كما تبدلها في «أَرْطاةٍ» و«سِعْلاةٍ».

ومنهم من كسر التاء، فقال: «هيهاتِ»، وهي لغة تميم وأسدٍ. ويحتمل أمرَيْن: أحدهما أن يكون اسمًا واحدًا كحاله في لغةِ من فتح، وإنما كُسر على أصل التقاء الساكنَيْن لخفّة الألف قبلها، كما كسروا نون التثنية بعد الألف في قولك: «الزيدان»، و«العمران». ويحتمل أن يكون جَمَع «هيهاتَ» المفتوحةِ الجمعَ المصحَّحَ، والتاء فيه تاء جمع التأنيث، فالكسرةُ فيها كالفتحة في الواحد، ويكون الوقفُ بالتاء على حدّ الوقف على التاء في «مسلماتٍ»، واللامُ التي هي الألف في «هيهاتَ» محذوفةٌ لالتقائها مع ألف الجمع.

وإنما حُذفت، ولم تُقلب كما قُلبت في «حُبْلَيَاتٍ»، لعدم تمكُّنها. جعلوا للمتمكِّن مَزِيّةً على غير المتمكِّن، فحذفوها على حدّ حذف الياء في «اللذان»، و«اللتان». ولو جاءت غير محذوفة، لقلت: «هَيْهَيَات» كـ«شَوْشَيَات»، و«قَوْقَيَات» في جمع «شَوْشاةٍ» و«قَوْقاةٍ»، لكنه جاء مخالفًا لجمع المتمكنة، فالألفُ في «هيهات»، في من فتح لامَ الفعل المبدلةَ من الياء، بمنزلة اللام الثانية في «الزَّلْزَلَة»، و«القَلْقَلَة». والألفُ فيمن كسر زائدةٌ، وهي التي تصحَب تاء الجمع في مثل «الهِنْدات» و«الحُبْلَيَات».

ومنهم من يضمّ التاء، فيقول: «هيهاتُ». ويحتمل الضمّ فيها أمرَيْن: أحدهما أن يكون إعرابًا، وقد أخلصها اسمًا معربًا فيه معنى البُعْد، ولم يجعلها اسمًا للفعل، فيَبْنِيَه ويكون

اللغة: هيهات: بَعُدَ.

المعنى: إنّ تذكُّر أيام الشباب لا يجدي نفعًا، فأنّى لما مضى أن يعود.

(١) الرجز لحميد في لسان العرب ٧/ ١٧٩ (عرض)؛ ولحميد الأرقط في لسان العرب ١٤/ ١٦ (أتي)؛ ولأبي النجم في الحيوان ٥/ ٩٨.

مبتدأ، وما بعده الخبر. والأمرُ الثاني أن تكون مبنيّةً على الضمّ؛ لأنّ الضمّ أيضًا قد يكون لالتقاء الساكنين، نحو: «أُفُّ» و«مُنذُ» و«نَحْنُ». وقد قالوا في زَجْر الإبل: «جَوْتَ» بالفتح، و«جَوْتِ» بالكسر، و«جَوْتُ» بالضمّ، وقد تُنوَّن «هيهات» في لغاتها الثلاث، فيقال: «هيهاتٌ»، و«هيهاتٍ» و«هيهاتًا». فمن لم ينوّن، أراد المعرفة، أي: البعدَ. ومَن نوّن، أراد النكرة، أي: بُعدًا.

وقوله: «وقد قُرِىء بهنّ جميعًا» يريد اللغاتِ الثلاث، فالفتح هي القراءة العامة المشهورة، وقد رُويت منوَّنةً عن الأعرَج. والكسرُ من غير تنوين قراءةُ أبي جعفر الثَّقَفيّ. والكسرُ مع التنوين قراءةُ عيسى بن عمر. والضمُّ مع التنوين قراءةُ أبي حَيْوَةَ، ولا أعلمها قُرئت بالضمّ من غير تنوين، وقيل: قرأ بها قَعْنَبٌ، فأمّا قوله:

تـذكّـرتَ أيّـامـا... إلـخ

فشاهد على الكسر مع التنوين، فنوّن الثانية، ولم ينوّن الأولى، والمعنى: يتأسّف على أيام الصِّبا، ويستبعِد رجوعَها، وأما قول الآخر (من الرجز):

يُـضْـبِـحْـنَ بـالـقَـفْـرِ أتـاوِيّـاتِ
هـيـهـاتُ مِـن مُـصْـبَـحِـهـا هـيـهـاتِ
هـيـهـاتَ حَـجْـرٌ مـن صُـنَـيْـبِـعـاتِ

فالرواية بضمّ الأول، وكسر الثاني. يصف إبلًا قطعتْ بلادًا حتى صارت في القِفار.

قال صاحب الكتاب: ومنهم من يحذفها، ومنهم من يسكّنها، ومنهم من يجعلها نونًا. وقد تُبدَل هاؤها همزة، ومنهم من يقول: «أيْهاكَ» و«أَيْهانَ»، و«أَيْهَا». وقالوا: إنّ المفتوحة مفردةٌ، وتاؤها للتأنيث، مثلُها في «غُرْفة»، و«ظُلْمة»، ولذلك يقلِبها الواقفُ هاء، فيقول: «هَيْهاهْ»، وألفها عن ياء، لأنّ أصلها «هَيْهَيَةٌ» من المُضاعف كـ«زَلْزَلَةٍ». وأمّا المكسورة، فجمع المفتوحة، وأصلُها: «هَيْهَيات»، فحذف اللام، والوقفُ عليها بالتاء كـ«مُسْلِمات».

قال الشارح: من العرب من يحذف التاء من «هيهات»، فيقول: «هَيْهَا»؛ لأنّ التاء زائدةٌ لتأنيثِ اللفظة كـ«ظُلْمَة» و«غُرْفَة»، وليست لتأنيث المعنى، كـ«قائمة»، و«قاعدة»، فلذلك حذفها، وجعل تسميةَ الفعل بدونها، لأنه أخفُّ، والتذكير هو الأصل.

ومنهم من يُسكِّن التاء، ويقول: «هَيْهاتْ»، وقد قرأ بها عيسى الهَمْدانيّ، وهي روايةٌ عن أبي عمرو. ووجه ذلك اعتقادُ الوقف، لأنّه في الوقف يجوز الجمعُ بين ساكنَيْن، فيكون الوقفُ كالسادّ مَسَدَّ الحركة. والأمثلُ أن يكون ذلك فيما فيه ضميرٌ، نحو قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ۝٣٦﴾ [المؤمنون: الآية ٣٦]، إذ كان فيه ضميرُ الإخراج لتقدُّم ذكره، وإذا كان فيه ضميرٌ، استقلّ به، فساغ الوقفُ عليه. والوجهُ أن يكون ذلك على لغةِ من كسر التاء، واعتقد فيه الجمعيّةَ، ولذلك وقفوا عليها بالتاء، إذ لو كان مفردًا، لكانت هاء كهاء «عَلْقاةٍ»، و«سُماناةٍ»، وللزم إبدالُها في الوقف هاء، فكنت تقول: «هيهاهْ». فبَقاء التاء في الوقف عليها دليلٌ على ما قلناه. وقد قيل: إنّ الوقف عليها بالتاء إجراءٌ لحال الوقف مُجْرَى الوصل، كقول من سُلّم عليه: «وعليك السلامُ والرحمتْ»، ونحو قوله (من الرجز):

بل جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ[(١)]

والأوّل أشبهُ، إذ الثاني بابُه الضرورة والشعر، ومنهم من يجعلها نونًا، فيقول: «هيهانَ». والأقيسُ في ذلك أنهم لمّا اعتزموا التذكيرَ بحَذْف التاء منها، بالَغُوا في ذلك بأن زادوا الألف والنونَ اللتين تكونانِ للتذكير في الصفات، نحو: «عَطْشان»، و«سَكْران»، وانحذفت الألفُ الأصليّة لسكونها وسكونِ الألف الزائدة بعدها، كما حذفت مع ألف الجمع في «هيهاتِ» على لغةِ من كسر، فيكون «هيهان» مذكّرًا، و«هيهات» مؤنّثًا. ويجوز أن يكون «هيهانَ» «فَعْلانَ» ثلاثيًا، فيكون من معنى «هيهات» لا من لفظه، كـ«سَبِطٍ» و«سِبَطْرٍ»، ولا يقال: النون بدلٌ من التاء؛ لأنّا لا نعلمها أُبدلت من التاء في موضع، فيكون هذا مثله.

فأمّا من كسر نون «هيهان»، فيكون تثنيةً، وقد حكى ثُغَلَبُ التثنيةَ فيها، والمرادُ بالتثنية معنى التكرير، أي: هيهاتَ هيهاتَ، كما كان تقديرُ: «حَنانَيْكَ»، و«دَوالَيْكَ»: تحنُّنًا بعد تحنُنٍ، ومُداولةً بعد مداولة. ويحتمل أن يكون تثنيةً أيضًا على لغةِ مَن فتح النون على حدّ قوله (من الرجز):

أَعْرِفُ مِنْهَا الأَنْفَ والعَيْنَانَا
ومَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا[(٢)]

ومن العرب من يبدل هاءه همزة، فيقول: «أَيْهاتَ». قال جرير (من الكامل):

أَيْهاتَ مَنْزِلُنا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ
كانَتْ مُبارَكَةً مِنَ الأَيّامِ[(٣)]

والهمزة قد تُبدَل من الهاء، قالوا: «ماءٌ»، و«شاءٌ»، والأصلُ: مَوَهٌ، وشَوَهٌ، وكان ذلك لضرب من التّقاصّ لكثرةِ إبدال الهاء من الهمزة. ألا تراهم قالوا: «هِنْ فعلتَ فعلتُ»، والمراد: «إن»، وقالوا: «هنرتُ الثَّوْبَ» في «أنرتُه»، وقالوا: «هرحتُ الدابّةَ»، والمراد: أرحتُها، فعوّضوا الهمزة من الهاء لكثرة دخول الهاء عليها؟ وقالوا: «أيْهاكَ» فأبدلوا من الهاء الهمزة.

ولمّا حذفوا التاء من «هيهات» لما ذكرنا من إرادة تذكير لفظها، أدخلوا كاف الخطاب، فقالوا: «أَيْهاكَ» على حدّها في «ذاكَ»، و«النَّجاءكَ». ويجوز أن تكون الكاف اسمًا في محلِّ خفض بالإضافة، وتُخلَص «هَيْهَا» اسمًا معربًا بمعنى البُعْد. ويُؤنِّس بذلك قراءةُ من قرأ: «هيهاتٌ» بالرفع والتنوين في أحد الوجهين، ومما يُؤنِّس باستعمالهم في هذا اللفظ اسمًا معربًا قولُ رُؤْبَةَ (من الرجز):

هَيْهاتَ مِنْ مُنْخَرَقٍ هَيْهاؤُه[(٤)]

فهو كقولهم: «بُعْدَ بُعْدُه»، و«جُنَّ جُنُونُه»، للمبالغة. فـ«هَيْهَاءَةٌ»، «فَعْلالَةٌ» كـ«زَلْزالَةٍ»، والهمزةُ فيه بدلٌ من الياء؛ لأنه رباعيٌّ على ما تقدّم، وقالوا: «أَيْهان»، و«أَيْهَا» كما قالوا: «هَيْهَانَ» و«هَيْهَا». وقوله: «إنّ المفتوحة مفردة» قد تقدّم الكلام عليه إلى آخر الفصل»[(٥)].

(١) الرجز لسؤر الذئب في لسان العرب ٩/ ٣٩ (حجف)، ١١/ ٧٠ (بلل)؛ وتاج العروس ٢٣/ ١١٩ (حجف)؛ ولبعض الطائيين في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٨٦؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٠٤، ٢/ ٩٨.
شرح المفردات: جوز: وسط. تيهاء: صحراء. الحجفة: الترس أو بقيّة ماء الحوض في جوانبه.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧؛ ولرؤبة أو لرجل من ضبّة في الدرر ١/ ١٣٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٨٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٣٩.

(٣) البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٣٩؛ والخصائص ٣/ ٤٣؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٧٤؛ ولسان العرب ١٠/ ١٧١ (سوق)، ١٤/ ٣٤٩ (روى)، ١٥/ ٢٠٩ (قوا).

(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٤؛ والمحتسب ٢/ ٩٣؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٤٣.

(٥) شرح المفصل ٣/ ٧٢-٧٦.

باب الواو

الواو

هي الحرف السابع والعشرون من حروف الهجاء في الترتيب الألفبائيّ، والسادس في الترتيب الأبجديّ. تُعادل، في حساب الجُمَّل، الرقم ستَّة.

وهي حرف مجهور شفويّ مخرجُهُ من بين أوّل اللّسان ووسط الحنك الأعلى. وعند النطق به تُضَمّ الشفتان، ويُسَدّ الطريق إلى الأنف برفع الحنك الليِّن.

والواو من الحروف المهملة (غير المنقوطة)، وهي، في الكتابة، توصل بما قبلها، ولا توصل بما بعدها.

أصلها، على الأرجح، وَيَوٌ، تقول: ويَّيْتُ واوًا حسنة: كتبْتُها. وهي، في علم الصرف، حرف علَّة إذا تحرَّكت، نحو: «حَوَر»، وحرف علَّة ولين، إذا كانت ساكنة وقبلها حركة لا تُناسبها، نحو: «قَوْل»، وحرف علّة ومَدّ ولين إذا كانت ساكنة وقبلها حركة تُناسبها، نحو: «غُول».

والواو تَنْقَسِم، عند بعضهم، قِسْمين: عاملة، وغير عامِلة. والعاملة قسْمان: جارَّة وناصبة؛ فالجارَّة: واو «رُبَّ»، والناصبة: واو «مَعَ» التي تنصب المفعول مَعَه عند بعضهم، والواو التي تنصب الفعل المضارع عند الكوفيين. وغير العاملة أقسام كثيرة منها: العاطفة، والاستئنافيَّة، والحاليَّة، والزائدة، والتي بمعنى «أوْ»، وواو الثمانية، والتي هي علامة الجمع، وواو الإنكار، وواو التُّذكار، والواو التي هي بدل من حرف آخر، والواو التي هي ضمير الجمع، والواو التي هي علامة الرفع، وواو الإشباع، وواو الإطلاق[1] ... ومنهم من يقسم الواو قسمين: قِسْم أصل، وقسم بَدَل من أصل. والقسم الأول التي تكون فيه أصْلاً تَنْقَسِم قسمين: قسم في أوَّل اللفظ زائدة، وقسم موضوعة في نفس الكلمة. والقسم الأوَّل التي تُزاد على اللفظ أولاً، فيه ستة أنواع:

١ ـ العاطفة.

٢ ـ الابتدائيّة (الاستئنافيّة).

٣ ـ الحاليَّة.

٤ ـ واو القَسَم.

٥ ـ الواو التي بمعنى «مَعَ».

٦ ـ الناصبة للفعل المضارع بعدها بإضمار «أن».

أما الموضوعة في نفس الكلمة، فتكون في ثمانية مواضع:

١ ـ أن تكون علامة للجمع المذكَّر السالم.

٢ ـ أن تكون علامة الجمع في الفعل

---

(١) انظر المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني. ص ١٥٣ ـ ١٧٤.

الماضي والمضارع إذا تأخّرت الأسماء عنها.

٣ ـ أن تكون دالة على التذكير، أو على التذكير والجمع.

٤ ـ أن تكون إشباعًا للضمّة.

٥ ـ أن تكون إطلاقًا للقافية المطلقة لأجل الوزن.

٦ ـ أن تكون للتذكُّر لِما مضى.

٧ ـ أن تكون للوقف.

٨ ـ أن تكون في بنية الكلمة[1].

وسنعالجها في ثمانية وعشرين مَبْحَثًا، وهي:

١ ـ الواو العاطفة.

٢ ـ الواو العاطفة الناصبة الفعل المضارع بعدها بـ«أنْ» مُضْمَرة.

٣ ـ الواو الاستئنافيّة أو الابتدائيّة.

٤ ـ الواو الحاليّة.

٥ ـ واو القَسَم.

٦ ـ الواو التي بمعنى «مَعَ».

٧ ـ واو «رُبَّ».

٨ ـ واو اللّصوق.

٩ ـ واو الثّمانية.

١٠ ـ الواو التي بمعنى «أو».

١١ ـ الواو الزائدة[2].

١٢ ـ الواو التي هي علامة جمع المذكّر.

١٣ ـ واو ضمير الذّكور.

١٤ ـ الواو الدالّة على التذكير.

١٥ ـ واو الإشباع.

١٦ ـ واو الإطلاق.

١٧ ـ واو التذكُّر أو التذكار.

١٨ ـ واو الوقف.

١٩ ـ واو الإنكار.

٢٠ ـ الواو التي هي علامَةُ الرفع.

٢١ ـ الواو التي هي من بنية الكلمة.

٢٢ ـ الواو التي هي بَدَل من حرف آخر.

٢٣ ـ قلب الواو.

٢٤ ـ واو الإلحاق.

٢٥ ـ واو الاعتراض.

٢٦ ـ الواو المحذوفة.

٢٧ ـ الواو الكتابيَّة (أو زيادة الواو في الإملاء).

٢٨ ـ حذف الواو في الإملاء.

* * *

١ ـ الواو العاطفة: هي أمّ باب حروف العطف لكثرة استعمالها ودورها فيه. وهي تُفيد الجمع والتَّشريك في اللَّفظ (رفع، ونصب، وجَرّ، وجَزم)، والمعنى (نَفي الفعل، أو إثباته)، نحو: «رأيْتُ زيدًا وعَمْرًا»، و«لم يَدْرُسْ زَيْدٌ، ولم يَنْجَحْ»، وهي تعطف مفردًا على مفرد، أو جملة على جملة، «فإن جاءت عاطفَةً اسمًا على فعل، نحو قوله [أي: النابغة الذبياني] (من الطويل):

فألْفَيْتُهُ يومًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ
وبَحْرَ عَطاءٍ يَسْتَخِفُّ المعابِرا

أو فِعْلًا على اسم، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: الآية

---

(١) انظر المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٤١٠ـ ٤٤١.

(٢) في جميع هذه الأقسام السابقة، تكون الواو موضوعةً في أوّل اللفظ. وفي الأقسام التالية تكون الواو فيها موضوعةً في نفس الكلمة؛ أما في القسم الثاني والعشرين، فتكون فيه بَدَلاً من حرف آخر.

١٩]، فعلى أنْ تَصْرِفَ الفعل إلى الاسم، أو الاسم إلى الفعل في المعنى، فكأنَّه قال في البيت: «فَأَلْفيْتَهُ يومًا مُبيرَ عدوِّه»؛ لأنَّ مفعول «أَلْفَيت» أصله أن يكون مُفْرَدًا، ويكون التقدير في الآية: «صافاتٍ وقابضات»، لأنَّ المعطوف على الحال حالٌ مثله، فحقُّهُ أن يكون اسمًا»[١].

والواو العاطفة تُفيد الترتيب عند الكوفيِّين، والصحيح أنَّها لا تُفيد الترتيب بل مطلق الجمع[٢]، إذ قد تعطف الشيء على مصاحبه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العَنكبوت: الآية ١٥]، أو على سابقه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: الآية ٢٦]، أو على لاحقه، نحو قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: الآية ٣]، وكقوله تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [آل عِمران: الآية ٤٣].

واختلف النحاة في الواو العاطفة اسمًا على اسم، فَذَهب بعضهم إلى أنها تنوب مناب العامِل، وقال فريق: إنَّها لا تنوب مناب العامل ولكن يُقدَّر بعدها، واحتجَّ بظهوره في بعض المواضع، نحو: «نجح زيدٌ، ونجحَ عَمْرو»، وذهب فريق آخر إلى أنَّه إنْ كان الفعل لاثنين فأزْيَد، فهي تنوب مناب العامل، وإلاَّ لا تنوبُ منابه، بل يكونُ مقدَّرًا بعدها.

وقال المالقي: «إنَّ الواو في عطف المفردات واسطة موصِلة عملَ العامل قبلها إلى ما بعدها بها على معنى العطف والتشريك، كما أنَّ الواو في: «استوى الماءُ والخشبَةَ» موصِلَةٌ عمل العامل فيما قبلها إلى ما بعدها بواسطتها على معنى «مَعَ»، وكما أنَّ الباء في «مررتُ بزيدٍ» موصلة عمل العامِلِ فيما قبلها لما بعدها على معناه بحسبه من مرور أو غيره»[٣]. وكل هذه الاختلافات شكليَّة فلسفيَّة لا فائدة منها.

وتنفرد الواو من سائر حروف العطف بخمسَةَ عَشَر حكْمًا[٤]:

١ ـ احتمال معطوفها معانِيَ ثلاثةً، هي: عطف الشَّيء على مُصاحبه، وعلى سابقه، وعلى لاحقه كما تقدَّم.

٢ ـ اقترانها بـ«إمَّا»، نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: الآية ٣].

٣ ـ اقترانها بـ«لا»، إذا سُبِقَتْ بِنَفْي، ولم تُقْصَد المعيَّة، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ﴾ [سَبَإ: الآية ٣٧]، والعطف هنا من عَطْف المفردات، وقال بعضهم: من عَطْف الجُمل على إضمار العامِل، وإذا لَمْ تُسبقْ بنفي، أو إذا لم تُقْصَدِ المعيَّة، يَمْتَنع دخولها، فلا يجوز نحو: «نجح زيْدٌ ولا سالِمٌ»[٥]، ولا نحو: «ما تَقاتَل زيْدٌ

---

(١) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٤١٠ـ ٤١١.

(٢) وهذا يعني أنَّك إذا قلت: «قام زيد وعَمرو» احتمل ثلاثة أوجه، أولها: أن يكونا قاما معًا في وقت واحد، والثاني: أن يكون المتقدّم قام أوّلاً، والثالث: أن يكون المتأخِّر قام أوّلاً.

(٣) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٤١٣.

(٤) عن ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ص ٣٩٢ـ ٣٩٧.

(٥) في قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾ [الفاتحة: ٧]، جاز العطف، لأنَّ «غير» تُفيد النفي.

ولا سالِمٌ»، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ١٩﴾ [فاطر: الآية ١٩] ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: الآية ٢٢] فـ«لا» الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمْن اللَّبس.

٤ ـ اقترانها بـ«لكنْ»، نحو قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: الآية ٤٠].

٥ ـ عطف المفرَد السَّببِيّ على الأجنَبِيّ عند الاحتياج إلى الرَّبْط، نحو: «مررتُ برجُلٍ قائِمٍ زَيْدٌ وأخُوه».

٦ ـ عطف العَقْد على النَّيِّف، نحو: «أربعة وخَمْسون».

٧ ـ عَطْف الصِّفات المفرَّقة مع اجتماع منعوتها، كقول ابن ميّادة (من الوافر):

بَكَيْتُ، وما بُكا رَجُلٍ حَزِينٍ
عَلى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبالي

٨ ـ عطف ما حَقُّهُ التثنية أو الجمع، نحو قول أبي نُواس (من الطويل):

أَقَمْنا بها يَوْمًا، ويَوْمًا، وثالِثًا
ويومًا لَهُ يومُ الترحُّلِ خامِسُ(١)

٩ ـ عطف ما لا يُسْتَغْنى عنه، نحو: «اشترك سالِم وجِهاد في المباراة» و«تخاصَمَ زيدٌ وعَمْرو». وتشاركها في هذا الحكم «أم» المتّصلة، نحو: «سَواءٌ عَليَّ أنَجَحْتَ أمْ رَسَبْتَ».

١٠ ـ عطف العام على الخاص، نحو قوله تعالى: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: الآية ٢٨].

١١ ـ عطف الخاصّ على العامّ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: الآية ٧]. وتُشاركها «حَتَّى» في هذا الحكم، نحو: «ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياءُ».

١٢ ـ عطف عامل حُذِف وبقي معموله على عامل آخر مذكور يَجْمَعُها معنى واحد، نحو قول الراعي النُّميري (من الوافر):

إذا ما الغانِياتُ بَرَزْنَ يَوْمًا
وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيونا(٢)

أي: وزجَّجْنَ الحواجِبَ وكحَّلْنَ العيون، والجامع بينهما التحسين.

١٣ ـ عطف الشَّيء على مرادفه، نحو: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: الآية ٨٦].

١٤ ـ عطف المقدَّم على متبوعه للضرورة، نحو قول الأحوص (من الوافر):

ألا يا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرقٍ
عَلَيْكِ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلامُ(٣)

والأصل: عليكِ السَّلامُ ورَحْمَةُ الله.

١٥ ـ عطف المخفوض على الجوار، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: الآية ٦] فيمَنْ خفض «الأرجل».

ملحوظات: ١ ـ ذَهَبَ بعض النحاة إلى أنَّ

---

(١) يجعل بعضُهم هذا البيت أحجية، فيسأل: «كم أقاموا؟» والجواب: ثمانية، لأنَّ يوم الأخير رابع، وقد وصِف بأنَّ يوم الترحّل خامس له، فيكون يوم الترحل ثامن بالنسبة إلى أول يوم.

(٢) زَجَّجَت المرأة حاجبيها: دقَّقَتْهما وطوَّلتهما. وقيل في هذا البيت: إنَّ الشاعر ضَمَّن الفعل «زجَّج» معنى الفعل «زيَّن»، ولا شاهد فيه حينئذٍ.

(٣) نخلة: كناية عن امرأة. ذات عرق: اسم موضع.

الواو قد تخرج عن إفادة مُطْلَقِ الجمع، فتُستعمل بمعنى:

ـ «أو»، وذلك في التقسيم، نحو: «الكلمة اسم وفعل وحرف»[(١)]، وكقول عمرو بن بَرَّاقة (من الطويل):

وننْصُرُ مولانا، ونعْلَمُ أنَّهُ
كما النّاسِ مَجْرومٌ عَلَيْهِ وجارِمُ

وفي الإباحة، فقولك: «جالِسِ الحَسَن وابنَ سِيْرينَ»، يعني أحدهما[(٢)] عند الزَمَخْشَري، وفي التخيير، نحو قول كثيِّر عزّة (من الطويل):

وقالوا: نَأَتْ فاخْتَرْ لها الصَّبْرَ والبُكا
فقُلْتُ: البُكا أشْفَى إذَنْ لِغَلِيلي

قيل: معناه: أو البكاء، إذ لا يجتمع «البكاء» مع الصَّبر، وقيل: معناه: اخْتَر من الصَّبْر والبكاء، أي: أحدهما.

ـ الباء، كقولهم: «أنْتَ أعْلَمُ ومالُكَ».

ـ لام التعليل، قاله الخارزنجيّ، وحَمَل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٣٥﴾﴾ [الشورى: الآيتان ٣٤ ـ ٣٥]، و﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٤٢]، و﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأنعام: الآية ٢٧]. وجمهور النحاة يعتبر الواو في هذه الآيات للمعيَّة.

٢ ـ اختلف الكوفيون والبصريون في جواز مجيء واو العطف زائدة، فقد «ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن بَرْهَان من البصريين»[(٣)].

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الواو يجوز أن تقع زائدة أنه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ [الزُمَر: الآية ٧٣]، فالواوُ زائدةٌ لأن التقدير فيه: فتحت أبوابها؛ لأنه جواب لقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ كما قال تعالى في صِفَة سَوْقِ أهل النار إليها: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ﴾ [الزُمَر: الآية ٧٣]، ولا فرق بين الآيتين، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ ﴿٩٧﴾﴾ [الأنبياء: الآيتان ٩٦ ـ ٩٧] فالواو زائدة؛ لأن التقدير فيه: اقترب؛ لأنه جواب لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٦] وقال تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ﴿٣﴾ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴿٤﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٥﴾﴾ [الانشقاق:

---

(١) الواو هنا عند جمهور النّحاة على معناها الأصلي، إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس.

(٢) وعند جمهور النّحاة يعني أمرًا بمجالسة كل منهما.

(٣) انظر في هذه المسألة: المسألة الرابعة والستين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وشرح المفصل ٨/ ٩٣؛ ومغني اللبيب ص ٣٦٢.

الآيات ١-٥] والتقدير فيه: أذنت؛ لأنه جواب «إذا»، والشواهدُ على هذا النحو من التنزيل كثيرة، وقال الشاعر (من الطويل):

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ، وانْتَحَى
بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ (١)

والتقدير فيه: انْتَحَى، والواوُ زائدةٌ؛ لأنه جواب «لما»، وقال الآخر (من الكامل):

حتَّى إذا قَمِلَتْ بُطُونُكُمُ
ورَأَيْتُمُ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا
وقَلَبْتُمُ ظَهْرَ المِجَنِّ لَنا
إنَّ اللَّئِيمَ العَاجِزُ الخَبُّ (٢)

والتقدير فيه: قلبتم، والواو زائدة، والشواهد على هذا النحو من أشعارهم أكثر من أن تحصى.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: الواو في الأصل حرف وُضِعَ لمعنًى؛ فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجْرَى على أصله، وقد أمكن ها هنا، وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يُحمل فيه على أصله وسنبيّن ذلك في الجواب عن كلماتهم.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] فنقول: هذه الآية لا حجّة لكم فيها، لأن الواو في قوله: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزُّمَر: الآية ٧٣] عاطفة وليست زائدة، وأما جواب (إذا) فمحذوف، والتقدير فيه: حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها فَازُوا ونَعِمُوا، وكذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الأنبياء: الآية ٩٦]، الواو فيه عاطفة، وليست زائدة، والجواب محذوف، والتقدير فيه: حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كلّ حدب ينسلون قالوا: يا ويلنا، فحذف القول، وقيل: جوابها: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٧]، وكذلك قول الله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ﴿٣﴾ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴿٤﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٥﴾﴾ [الانشقاق: الآيات ١-٥] الواو فيه عاطفة، وليست زائدة، والجواب محذوف، والتقدير فيه: إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت

---

(١) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥؛ وأدب الكاتب ص ٣٥٣؛ والأزهيّة ص ٢٣٤؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٧؛ ولسان العرب ٥/٣٢٦ (جوز)؛ والمنصف ٣/ ٤١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٢٥.
اللغة: أجزنا: قطعنا. الساحة: فناء الدار. انتحىٰ: اعترض. الحقف: ما اعوجّ وتثنىٰ من الرمل. القفاف: ما ارتفع من الأرض وغلظ ولم يبلغ أن يكون جبلاً. العقنقل: المنعقد الداخل بعضه في بعض.
المعنى: لقد صادفنا في طريقنا كُثُبًا رملية بين علوٍ وانخفاض وكأنها تتمايل معنا.

(٢) البيتان للأسود بن يعفر في ديوانه ص ١٩؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٣٦؛ وتذكرة النحاة ص ٤٥؛ والجنى الداني ص ١٦٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٤، ٤٥؛ ورصف المباني ص ٤٢٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٦٤٦، ٦٤٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٩.
اللغة: قَمِلَتْ بُطونُكُمْ: شبعت وضخمت، وقيل: كثرت قبائلكم.
المعنى: ولما كثرت قبائلكم وانتشرتم في الأصقاع، ورأيتم أبناءكم قد كبروا وترعرعوا، وقلبتم ظهر الترس لنا محاربين، بان غدركم ولُؤْمُكم.

وألقت ما فيها وتخلَّتْ وأذنت لربها وحقّت يرى الإنسان الثواب والعقاب، ويدلّ على هذا التقدير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا﴾ [الانشقاق: الآية ٦]، أي: ساع إليه في عملك، والكَدْح: عمل الإنسان من الخير والشر الذي يُجَازَى عليه بالثواب والعقاب.

وأما قول الشاعر (من الطويل):

فلمّا أجزنا ساحة الحيِّ وانْتَحى
بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذي قِفافٍ عقنقلِ

فالواو فيه أيضًا عاطفة، وليست زائدة، والجواب مقدر، والتقدير فيه: فلما أجزنا ساحة الحيّ وانتحى بنا بطن حقف ذي قفاف عقنقل خَلَوْنَا ونعمنا، وكذلك أيضًا قول الآخر (من الكامل):

حتى إذا قَمِلَتْ بُطُونُكُمُ
ورأيتم أبناءكم شَبُّوا
وقلبتم ظَهْرَ المِجَنِّ لنا
إن اللئيمَ العاجِزُ الخَبُّ

الواو فيه عاطفة، وليست زائدة، والتقدير فيه: حتى إذا قَمِلَتْ بطونكم ورأيتم أبناءكم شبّوا وقلبتم ظهر المجنّ لنا بان غدركم ولُؤْمُكم.

وإنما حذف الجواب في هذه المواضع للعلم به، تَوَخِّيًا للإيجاز والاختصار.

وقد جاء حذف الجواب في كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيرًا، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ [الرعد: الآية ٣١]، فحذف جواب «لو» ولا بدّ لها من الجواب، والتقدير فيه: ولو أن قرآنًا سُيِّرَت به الجبال أو قطعت به الأرض لكان هذا القرآن، فحذفه للعلم به تَوَخِّيًا للإيجاز والاختصار، وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝٢٠﴾ [النور: الآية ٢٠]، فحذف جواب «لولا» والتقدير فيه: ولولا فضل الله عليكم ورحمته لَفَضَحكم بما ترتكبون من الفاحشة ولعاجَلَكم بالعقوبة؛ وقال عبد منافِ بن رِبْعِ الهُذَلِيُّ (من البسيط):

حتَّى إذا أسْلَكُوهُمْ في قُتَائِدَةٍ
شَلًّا كما تَطْرُدُ الجَمَّالَةُ الشُّرُدَا[1]

ولم يأت بالجواب؛ لأن هذا البيت آخر القصيدة، والتقدير فيه: حتى إذا أسلكوهم في قُتائدة شَلُّوا شَلًّا، فحذف للعلم به تَوَخِّيًا للإيجاز والاختصار على ما بيّنا. ثم حَذْفُ الجواب أبْلَغُ في المعنى من إظهاره، ألا ترى أنك لو قلت لعبدك: «والله لئن قمتُ إلَيْكَ» وسكتَّ عن الجواب، ذَهَبَ فِكْرُهُ إلى أنواع من العقوبة والمكروه من القتل والقطع والضرب والكسر، فإذا تمثّلَتْ في فكره أنواعُ

---

(١) البيت لعبد مناف بن ربع الهذليّ في الأزهيّة ص ٢٠٣، ٢٥٠؛ وجمهرة اللغة ص ٨٥٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٩، ٤١، ٤٦، ٧١؛ والدرر ٣/ ١٠٤؛ وشرح أشعار الهذليين ص ٦٧٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٣١؛ ولسان العرب ٣/ ٢٣٧ (شرد)، ٣٤٢ (قتد)، ١٠/ ٤٤٢ (سلك).
اللغة: قتائدة: اسم مكان بعينه، وقيل: اسم جبل معين، وقيل: هي ثنية مشهورة. الشلّ: الطرد. الشرود: الإبل النافرة.
المعنى: حتى إذا أسلكوهم في طريق في قتائدة شلوهم وطردوهم شلاً وطردًا مثل طرد الجمالة شوارد إبلهم.

العقوبات وتكاثرت عظمت الحال في نفسه ولم يعلم أيها يتقي؛ فكان أبلغَ في رَدْعه وزَجْرِهِ عما يُكرَه منه، ولو قلت: «والله لئن قمت إليك لأضربنَّكَ»، وأظهرت الجواب، لم يذهب فكرُهُ إلى نوع من المكروه سوى الضرب، فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه، لأنه قد وَطَّنَ له نفسَه فيسهل ذلك عليه. قال كثير (من الطويل):

وقُلْتُ لَهَا: يا عَزَّ كلُّ مُلِمَّةٍ
إذا وُطِّنَتْ يَوْمًا لها النَّفْسُ ذَلَّتِ[1]

وكذلك الحال في الإحسان، نحو: «والله لئن زرتني»: إذا حذفت الجواب تصوَّرت له أنواع الإحسان إليه من إكرامه والإنعام عليه؛ فكان ذلك أبْلَغَ في استدعائه إلى الزيارة وإسراعه إليها، ولو قلت: «والله لئن زرتني لأعطينَّك درهمًا» لم يذهب فكره إلى غير الدرهم قط؛ فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه؛ لأنه ربما يكون مستغنيًا عنه غير راغب فيه؛ فلا يدعوه ذلك إلى الزيارة، وإذا حذفت الجواب تصوَّرت له أنواع الإحسان إليه، فكان ذلك أدعى له إلى الزيارة، كما كان الأولى أدعى إلى الترك، على ما بيّنّا، والله أعلم»[2].

* * *

٢ ـ الواو العاطفة الناصبةُ الفعْلَ المضارعَ بَعْدَها بـ«أنْ» مضمَرة: وهي تنصب الفعل المضارع بعدها، فتُخلِّصه للاستقبال، وذلك في موضعين:

أوّلهما: جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والعَرْض، والتمنِّي، والتَّحضيض، والدُّعاء، والنفي، والشّرط، والجزاء[3]، نحو: «زُرني وأُكرِمَك»، و«لا تَقُمْ وأُكرِمَك»، و«أتزورُني وأُكرِمَك؟»، و«ألا تزورُني وأُكرِمَك»، و«ليتك تزورُني وأُكرِمَك»، و«هلاّ تَزورُني وأُكرِمَك»، و«ربَّنا سامِحْنا، ونعبُدَك»، و«لا يزورني زيدٌ وأُكرِمَه»، و«إنْ تَقُمْ وتزورَني أُكرِمْكَ»، و«إنْ تَزرْني أُكرِمْكَ وأُحْسِنَ إليك». وأحكامُها في العطف اللّفظيّ، والمعنويّ، والاستئناف، وإضمار «أنْ»، وصَرْف ما بعدها إلى المصْدر كأحكام الفاء الناصبة. راجع: الفاء.

وثانيهما: أن يُعطَف بها الفعل على المصْدَر، كقول بنت بحدل (من الوافر):

ولُبْسُ عَبَاءَةٍ، وتَقَرَّ عَيْنِي
أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

واختلف الكوفيون والبصريون في عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعيّة[4]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع

---

(١) البيت في ديوانه ص ٩٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٥٢ (وطن)؛ وكتاب العين ٧/ ٤٥٥؛ وتهذيب اللغة ١٤/ ٢٨؛ والأغاني ٩/ ٣٨؛ وأمالي القالي ٢/ ١٠٨؛ وتزيين الأسواق ١/ ١٢١؛ وتاج العروس (وطن).
اللغة: الملمة: النازلة والمصيبة. وُطِّنَتْ: وطن فلان نفسه على الأمر، ووطن نفسه للشيء: إذا حملها عليه فتحملته. ذَلَّت: انقادت وخضعت واحتملت ما حملها.
المعنى: يا عزّة إن هذه النوازل مهما كبرت وضخمت إذا تحملتها النفس صارت تافهة.

(٢) شرح المفصل ٢/ ٤٠٧ ـ ٤١٢.

(٣) وذلك كالفاء تمامًا.

(٤) انظر في هذه المسألة: المسألة الخامسة والسبعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وشرح الأشموني مع حاشية الصبان عليه ٣/ ٢٥٨، ٢٦٠؛ وشرح المفصل ٧/ ٢٣.

في نحو قولك: «لا تَأكل السمكَ وتَشْرَبَ اللبَنَ»، منصوب على الصَّرْف. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير «أنْ»، وذهب أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على الصَّرْفِ، وذلك لأن الثاني مخالف للأوَّل، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: «لا تأكلِ السمك ولا تشربِ اللبن»، وأن المراد بقولهم: «لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبَنَ» بِجَزْمِ الأول وبنصب الثاني النهيُ عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين، لا منفردين، فلو طَعِمَ كلاًّ واحد منهما منفردًا لما كان مرتكبًا للنهي، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزمُ في الفعلين جميعًا، فكان يقال: «لا تأكُلِ السَّمَكَ وتشربِ اللَّبَنَ»، فيكون المراد هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين، فلو طَعِمَ كل واحد منهما منفردًا عن الآخر أو معه لكان مرتكبًا للنهي؛ لأن الثاني موافق للأول في النهي، لا مخالف له، بخلاف ما وقع الخلاف فيه؛ فإن الثاني مخالف للأول، فلما كان الثاني مخالفًا للأول ومَصْرُوفًا عنه، صارت مخالفته للأول وصَرْفُه عنه ناصبًا له، وصار هذا كما قلنا في الظروف، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ» وفي المفعول معه، نحو: «لَوْ تُرِكَ زَيْدٌ والأسَدَ لأكَلَهُ»، فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك، فكذلك ها هنا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب بتقدير «أنْ» وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون حرفَ عطفٍ، والأصلُ في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا تختصّ؛ لأنها تدخل تارةً على الاسم وتارة على الفعل على ما بيّنا في غير موضع، وإنما لمَّا قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحُوّل المعنى حول إلى الاسم، فاستحال أن يضمّ الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير «أنْ» لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل.

وأما ما ذهب إليه أبو عمر الجرميّ أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف فباطل، لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم، لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيِّين: أما قولهم: «إنّ الثاني مخالف للأول فصارت مخالفته له وصَرْفُه عنه موجبًا له النصب»، قلنا: قد بيَّنا في غير مسألةٍ أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجبًا للنصب، بل ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير «أنْ»، لا أنَّ العامل هو نفس الخلاف والصَّرْفِ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال: إن «زيدًا» في قولك: «أكْرَمْتُ زَيدًا» لم ينتصب بالفعل، وإنما انتصب بكونه مفعولاً، وذلك محال، لأن كونه مفعولاً يوجب أن يكون «أكرمت» عاملاً فيه النصبَ، فكذلك ها هنا: الذي أوجب نصبَ الفعل ها هنا بتقدير «أنْ» هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأوّل، كما أن الذي أوجب نصب «زيد» في قولك: «أكرمتُ زيدًا» وقوعُ الفعل عليه؛ فدلَّ على ما قلناه، والله أعلم»[1].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٨٧ـ ٨٨.

وذهب البصريون إلى أنَّها في نحو: «زُرْني فأُكرِمَك» تعطف مصدرًا مقدّرًا على مصدر مُتوَهَّم، أي: لتكنْ زيارة منك فإكرام مني؛ وفي مثل «أعْجَبَني قيامُك وتَقْعُدَ» تعطف مصدرًا مقدَّرًا على مصدر صريح، أي: أعْجَبَني قيامُك وقعودُك. وقد رُجِّحَ النَّصْبُ بـ«أن» المضمرة بعدها، لا بها، لثلاثة أوجه:

١ ـ عدم جواز عطف فعل على اسم.

٢ ـ سماعها مظْهَرةً بعدها، نحو قول عمر بن أبي ربيعة (من الكامل):

أبَتِ الرَّوادِفُ والثُّدِيُّ لِقُمْصِها
مَسَّ البُطونِ وأنْ تَمَسَّ ظُهورا

٣ ـ لو كانت ناصبةً بنفسها، لنَصَبَتْ في كلِّ موضع يقع فيه فعلٌ بَعْدَها.

* * *

٣ ـ الواو الاستئنافيّة أو الابتدائيّة: هي التي تقع في ابتداء الكلام، وتأتي بعدها جملة فعليَّة، نحو: «جاء صديقي، وكافأ المعلِّمُ المُجْتَهِدَ»، أو جملة اسميَّة، نحو: «حَضَرَ المعلِّمُ، وأنتم انْتَبِهوا». وهي تكون كذلك إذا لم يرْتَبطْ ما بعدها من الجمل بما قبلها في شيء مما ذَكَرْناه في الواو العاطفة. وفي نحو: «لا تأكُلِ السَّمَكَ وتشْرَبُ اللَّبَنَ» لا يمكن اعتبارها إلاّ استئنافيَّة.

٤ ـ الواو الحاليَّة: لا تدخل إلاّ على جملة تكون في موضِع الحال منْ ذي حال. ويُشْتَرَطُ في الجملة الواقعة بعدها أن تكون خبريَّة، وهي التي تحتمل الصِّدْق والكذب لصحّة وقوعها، وهذه الجملة تكون اسميَّة، نحو: «دخَلَ المعلِّمُ الصَّفَّ وثَغْرُهُ باسِمٌ» أو فِعْلِيَّة، نحو: «حَضَرَ المعلِّمُ، وقَدْ طَلَعت الشَّمْسُ». والجملة الفعليَّة بَعْدَها تتصَدَّر بفعْل ماضٍ مقرونٍ بـ«قَدْ» غالبًا، أو بفِعْل مُضارِع منفيّ، نحو: «حَضَرَ المعلِّمُ، ولمّا تطْلَعِ الشَّمْسُ»، أو بفعل مضارع مُثْبَتٍ عند بعضِهِم، نحو قول الشاعر (من المتقارب):

فَلَمّا خَشِيتُ أظافِيرَهُ
نَجَوْتُ وأرْهَنُهُمْ مالِكا

ولا يُجيز بعضهم الآخر أن يَكون فعل الجملة بعد الواو الحاليَّة مضارعًا مُثْبتًا، وقد أوَّلوا البيت بتقدير ضمير محذوف، أي: «وأنا أرْهَنُهُمْ».

وتُقدَّر واو الحال تارَةً بـ«إذ» الظَّرفِيَّة، وتارةً بـ«في حال». وهي إذا سُبِقَتْ بجملة حاليَّة، كانت، عند من يُجيز تعدّد الحال، عاطفةً أو ابتدائيَّة، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ [الأعراف: الآية ٢٤].

واقتران الجملة الحاليَّة بالواو ثلاثة أقسام: واجب، ومُمْتَنع، وجائِز.

يجب ارتباط الجملة الحاليَّة بالواو في مواضع، منها:

١ ـ أن تكون جملة الحال اسميَّة مجرَّدة من ضمير يربطها بصاحبها، نحو: «زرتُكَ والشَّمسُ طالِعَةٌ».

٢ ـ أن تكون مصدَّرة بضمير صاحبها، نحو: «جاء زَيْدٌ وهو يَضْحَكُ».

٣ ـ أن تكون ماضويَّة غير مشتمِلة على ضمير صاحبها، نحو: «زرتك وقد طلعت الشمس».

٤ ـ أن تكون فعليّة فعلها مضارع مثبت مقرون بـ«قد»، كالآية: ﴿يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصَّف: الآية ٥].

ويجب عدم اقترانها بالواو في مسائل عدة، منها:

١ ـ في الجملة الواقعة بعد عاطف، كقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ۝٤﴾ [الأعراف: الآية ٤]، ونحو: «أحبّك راسلتني أو قاطعتني».

٢ ـ في الجملة الحاليّة المؤكِّدة لمضمون الجملة قبلها، مثل: «هو الحقّ لا شكَّ فيه».

٣ ـ في الجملة الماضويّة بعد «إلاّ» كالآية: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ۝٣٠﴾ [يس: الآية ٣٠].

٤ ـ في الجملة المضارعيّة المنفيّة بـ«لا» أو بـ«ما» كالآية: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: الآية ٨٤]، أو المثبتة غير المقترنة بـ«قد»، كالآية: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: الآية ٦]. أما الجملة المضارعيّة المنفيّة بـ«لم» أو «لمّا»، فالأفصح اقترانها بالواو والضمير معًا، نحو: «أدّبْتُ المجرمَ ولم أُشفقْ»، و«قطفت الثّمرة ولمّا تنضجْ».

ويجوز أن تقترن الجملة بواو الحال، وألاّ تقترن بها، في غير ما تقدّم من صُوَر وجوبها وامتناعها.

* * *

٥ ـ واو القَسَم: حرف يجرّ الاسم الظاهر دون الضّمير بخلاف الباء التي تجرّ الاسم والضمير، نحو قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ۝١﴾ [الشمس: الآية ١]. وإذا تَلَتْها واو أخرى، نحو قوله تعالى: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ۝١﴾ [التين: الآية ١]، فالتّالية للعطف، وإلاّ احتاج كلٌّ من الاسمين إلى جواب.

وانظر: «الجرّ»، و«القَسَم».

* * *

٦ ـ الواو التي بمعنى «مَعَ»: هي واو بمعنى «مَعَ» يأتي بَعْدها اسم منصوب على أنّه مفعول مَعَه، نحو: «سِرْتُ والنَّهْرَ»، وتكون مسبوقة بجملة أو بـ«ما» و«كيف» الاستفهاميَّتين.

واخْتُلِف في العامِلِ الذي نَصَبَ الاسم بعدها اختلافًا كبيرًا، فقال عبد القاهِر الجُرجاني: إنّها هي التي تنصب المفعول مَعَه، وَرُدَّ عليه بأنه لو كانت هي العامِلة، لاتَّصَلَ بها الضمير في نحو «سِرْتُ وإيَّاكَ». وذهب الزجّاج إلى أنَّ ناصبَه مُضْمَر بعد الواو من فعل أو شبهه، ورُدَّ عليه بأنه لو كان الأمر كذلك، لأُعربَ الاسمُ بعدها مفعولاً به لا مفعولاً مَعَه. وذَهَبَ الكوفيّون إلى أنه منصوب بعامِلٍ معنويّ هو «الخلاف»، فَرُدَّ عليهم بأنَّ المعاني المجرَّدة لم يثبت النَّصب بها. وقال الأخفش: إنَّه منصوب انتصاب الظرف، وذلك نظير إعراب ما بعد «إلاّ» إعراب «غير»، إذا وقعت «إلاّ» صفةً. وقال المرادي: إنّه منصوب بما قبل الواو من فِعْلٍ، أو شبهه، بواسطة الواو[1].

* * *

٧ ـ واو «رُبَّ»: هي حرف زائد يقع في أوّل الكلام، ويدخُلُ على اسم نكِرةٍ مجرور لفظًا بـ«رُبَّ» المحذوفة، مرفوع محلاًّ على أنه مبتدأ خبره الجملة أو شبه الجملة التي بعده. وتتعلّق باسم مُؤَخّرٍ، وقد ذهب المبرِّد والكوفيون إلى أنها حرف جَرٍّ، لنيابتها عن «رُبَّ» في الجرّ والمعنى، وأنّ المجرور بعدها إنّما جُرَّ بها لا بـ«رُبَّ» المحذوفة. وحجّتهم

---

(١) المرادي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في حروف المعاني. ص ١٥٥ـ١٥٦.

افتتاح القصائد بها - وحرف العطف لا يُفتتح به - نحو قول رؤبة (من الرجز):

وقاتِمِ الأعماقِ، خاوي المخترَقنْ
مشتبهِ الأعلامِ، لمّاع الخفقنْ[1]

وردَّ على هؤلاء، بأنَّ الواو هنا حرف عطف تعطف الاسم بعدها على شيءٍ في نفس السّامع، وهي، لو كانت حرف جرٍّ، لجاز دخول واو العطف عليها، كدخولها على واو القَسَم، نحو قول الشاعر (من الطويل):

وَوَاللهِ لَوْلا تَمْرُهُ ما حببْتُهُ
ولا كانَ أدنى مِنْ عُبيدٍ ومُشْرِقِ[2]

والذي يدلّ أيضًا على أنّها واو العطف، وأنَّ «رُبَّ» مُضمرة بعدها أنّه يجوز ظهورها معها، نحو: «وربَّ بَلَدٍ».

أما قول الكوفيين: إنَّ الواو، لما نابت عن «رُبَّ»، عملت عملها كواو القَسَم، ففاسد؛ لأنّه قد جاء الجرّ عن العرب بإضمار «رُبَّ» من غير عوض منها، نحو قول جميل بثينة (من الخفيف):

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ
كِدْتُ أقضي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ[3]

أي: رُبَّ رسم دارٍ. وتُضْمَر «رُبَّ» بعد «بَلْ» و«الفاء»، نحو قول سؤر الذئب (من الرجز):

بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ[4]

وقول المتنخّل الهذليّ (مالك بن عويمر) (من الوافر):

فَحورٍ قد لَهَوْتُ بهنَّ عِينٍ
نَواعِمَ في المُروطِ وفي الرِّياطِ[5]

* * *

٨ - واو اللّصوق: هي حرف زائد يلتصق بالجملة الواقعة نعتًا «التأكيد لصوقها بموصوفها، وإفادتها أنَّ اتصافه بها أمْرٌ ثابت»، نحو قول عُروة بن الورد (من الوافر):

فيا لَلنّاسِ كيفَ غَلَبْتُ نَفْسي
على شيءٍ ويَكْرَهُهُ ضميري؟

حيث دَخَلَتْ على الجملة المضارعيّة «يكرهه غيري» الواقعة نعتًا، ونحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٦]، حيث دخلت على الجملة الاسميّة «وهو خير لكم» الواقعة نعتًا. وبعض النحويين يعتبر هذه الواو حاليّة معلّلاً مجيء الحال من النكرة[6].

* * *

٩ - واو الثّمانية: ذكرها جماعة من النّحاة منهم ابن خالويه، والحريري. وقد زعموا أنَّ من خصائص كلام العرب إلحاق

---

(١) «قاتم» صفة لبلد. «الأعماق»: أطراف المغاور. المخترق: الممَرّ. والبيت شاهد أيضًا على التنوين الغالي الذي يلحق آخر الرّويّ المقيّد. (راجع: التنوين).

(٢) في رواية: «وأُقْسِمُ لولا...»، ولا شاهِد فيها على دخول واو العطف على واو القَسَم.

(٣) جَلله: بمعنى: أجله وسببه، أو بمعنى: عظمه.

(٤) جوز: وسط. تَيْهاء: صحراء، وسُمِّيت بذلك لأنَّ الإنسان يتيه فيها. الحَجَفَتْ: الأصل: الحَجَفَة، بمعنى: الترس، وقد قُلبت هاء التأنيث تاءً للوقف.

(٥) حُور: جمع «حَوْراء»، وهي التي اشتدّ بياضُ عينها، واشتدّ مع ذلك سواد سوادها. العين: جمع «عَيْناء»، وهي الواسعة العين. المروط: جمع «مِرْط» وهو الثوب من الخزّ. الرّياط: جمع «ريط» وهو ضرب من الثّياب.

(٦) انظر ابن هشام: «مُغْني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/ ٤٠٣-٤٠٤.

الواو في الثامن من العدد، فيقولون: «واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستّة، سبعة، وثمانية». وقد استدلُّوا على مذهبهم ببعض الآيات القرآنيّة الكريمة، ومنها: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: الآية ٢٢]، و﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [التوبة: الآية ١١٢]، و﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴿٥﴾﴾ [التحريم: الآية ٥]، و﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴿٧٣﴾﴾ [الزُّمَر: الآية ٧٣][1]. ويرى جمهور النحاة أنّ الواو في هذه الآيات إمّا عاطفة، وإمّا حاليّة. وأما قوله تعالى: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: الآية ٢٢]، فقيل: هي واو العطف، أو واو اللّصوق التي تؤكّد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أنّ اتصافه بها أمر ثابت مستقرّ. أما قوله تعالى: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [التوبة: الآية ١١٢]، فالواو فيها عاطفة[2]، وقيل: زائدة. وأما قوله تعالى: ﴿وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: الآية ٥]، فالواو فيه عاطفة بين وصفين لا يجتمعان في محلّ واحد. وأما قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتْ﴾ [الزُّمَر: الآية ٧٣]، فقيل: هي واو الحال، أو مقحمة في جواب «إذا».

* * *

١٠ ـ الواو التي بمعنى «أو»: راجع الملحوظة التي في نهاية الواو العاطفة.

١١ ـ الواو الزائدة: قال بها الكوفيّون والأخفش وابن مالك مستشهدين بقول الشاعر (من الطويل):

فما بالُ مَنْ أسْعَى لأَجْبُرَ عَظْمَهُ
حِفاظًا، ويَنْوي من سفاهَتِهِ كَسْري

وقالوا: إنّ الواو زائدة في «وفُتِحت» في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴿٧٣﴾﴾ [الزُّمَر: الآية ٧٣]، ودليلهم على زيادتها قوله تعالى قبلًا: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزُّمَر: الآية ٧١]. وقيل: الواو في «وفُتِحت» عاطفة، أمّا الزائدة فهي الواو في ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ [الزُّمَر: الآية ٧٣]، وقيل: هما عاطفتان، والجواب محذوف، أي: كان كيت وكيت. وقال بعضهم: إنّ الواو في «وتَلَّهُ» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾ [الصَّافات: الآيتان ١٠٣ ـ ١٠٤] زائدة، وقيل: إنّ هذه الواو عاطفة، أما الزائدة فهي واو «وناديناه»، وقيل هما عاطفتان، والجواب محذوف، أي: كان كيت وكيت. ومذهب البصريّين أنّ الواو لا تُزاد.

---

(١) قالوا: أُلحقت الواو، لأنّ أبواب الجنّة ثمانية. ولما ذكر «جهنّم» قال: «فُتِحتْ» دون واو، في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، وذلك لأن أبواب جهنّم سبعة.

(٢) وحكمة ذكرها في هذه الصفة دون ما قبلها من الصفات ما بين الأمر والنهي من التضاد، فجيء بالواو رابطة بينهما لتباينهما وتنافيهما.

١٢ ـ **الواو التي هي علامة الجمع المذكَّر**: وذلك في لغة طيِّىء، أو أزدشنوءة، أو بَلْحارِث، وهي اللغة المُسمّاة «لغة أكلوني البراغيث». وأصحاب هذه اللغة يلحقون الفعل المسنَد إلى الاسم الظاهر، مثنّى أو مجموعًا، علامةً كضميره، فيقولون: «حضرا الولدانِ»، و«حضروا الأولادُ»، و«حضَرْنَ النّساءُ»، فالألف، والواو، والنون، في مثل هذه الأساليب، حروف لا ضمائر عند بعضهم، فهي كتاء التأنيث في نحو: «نجحَتْ هنْد». وشواهد هذه اللغة كثيرة، وقد حمل بعضهم الحديث القائل: «يَتَعاقبون فيكم ملائكةٌ باللّيل، وملائكةٌ بالنّهار»، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: الآية ٧١]، وقوله: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ۝١ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [الأنبياء: الآيات ١-٣]. وقد جُوِّزَ في «الذين» في الآية السابقة أن تكون بَدَلاً من الواو في «وأسرّوا»؛ أو مبتدأ خَبَرُه إمّا جملة «أسرُّوا»، وإمّا قول محذوف عامل في جملة الاستفهام[١]، أو أن تكون خبرًا لمحذوف، والتقدير: هم الذين؛ أو فاعلاً لـ«أسرّوا»، والواو علامة للجمع؛ أو فاعلاً لفعل محذوف تقديره: يقول؛ أو بَدَلاً من الواو في «استمعوه»؛ أو منصوبًا على البدل من مفعول «يأتيهم»؛ أو مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أذمُّ أو أعني، أو مجرورًا على البدل من «الناس» أو من «هم» في «قلوبهم».

* * *

١٣ ـ **واو ضمير الذّكور**: وتكون في محلّ رفع فاعل إذا اتّصلت بالأفعال المبنيّة للمعلوم نحو: «الرجال قاموا»، وفي محلّ رفع نائب فاعل إذا اتّصلت بالأفعال المبنيّة للمجهول، نحو: «المجتهدون كوفِئوا». واعتبرها الأخفش والمازني حرفًا دالاً على جمع الذكور العقلاء[٢].

* * *

١٤ ـ **الواو الدالّة على التذكير**: تدلّ الواو على المفرد المذكّر في الضمير في لغة من يقول: «ضربْتُهو»، وذلك كما تدلّ الألف على التأنيث في الضمير في نحو: «ضربْتُها»، وتدلّ على التذكير والجمع في لغة من يقول: «ضربْتُمُو» كما تدلّ الألف على التثنية في نحو: «ضربْتُما».

* * *

١٥ ـ **واو الإشباع**: هي الزائدة في الشِّعْر للضرورة الشِّعريّة (أي: لإقامة الوزن)، نحو قول ابن هرمة (من البسيط):

---

(١) أي يقولون: هل هذا...

(٢) قد تستعمل لغير العقلاء إذا نُزّلوا منزلتهم، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨]. وذلك لتوجيه الخطاب إليهم. وشذّ قول النابغة الجعدي (من الطويل):

شربت بها والدّيك يدعو صباحه ... إذا ما بنو نغْشٍ دنوا فتصوّبوا

والذي جرّأه على قوله: «دنوا فتصوبوا» جمعه «ابن نعش» على «بنو نعْشٍ» لا على «بنات نعْش» الذي هو القياس.

وأنّني حَيْثُ ما يَثْني الهوَى بَصرَي
من حَيْثُ ما سَلكُوا أدْنو، فَأَنْظورُ

أي: فَأَنْظُرُ. وانظر ألف الإشباع في «الألف»، وياء الإشباع في الياء.

* * *

١٦ ـ واو الإطلاق: هي، في الحقيقة، واو الإشباع، لكنّها قياسيّة، ولا تكون إلاّ في نهاية العَروض والضرب، نحو قول امرىء القيس (من الطويل):

أمِنْ ذِكْرِ سَلْمَى أنْ نَأَتْكَ تَنوصو
فتَقْصرُ عنها خَطْوَةً وتَبوصو

وراجع ألف الإطلاق في «الألف»، وياء الإطلاق في «الياء».

* * *

١٧ ـ واو التذكُّر أو التَّذكار: وذلك إذا وَقَفْتَ على الكلمة المتحرّكة بالضمّ. وأرَدْتَ أنْ تدلّ على أنَّ في الكلام محذوفًا بعد الكلمة وهو مُراد، نحو وقوفك على «يقوم» في قولك: «يقومُ زيْدٌ» قائلاً: «يقومو». وحَرْفُ التذكُّر أو التذكار لا يكون إلاّ في آخر الموقوف عليه المضموم المحذوف ما بعده. فإن كان آخر الموقوف عليه ساكنًا، كُسِر، وأُلحق الياء. ولا تلحق هاء السّكت حرف التذكار، لأنَّ الوصل: مَنْويّ.

ومنهم من يعتبر واو التذكار إشباعًا للضمّة التي قبلها[1]. وراجع ألف التذكار في «الألف»، وياء التذكار في «الياء».

* * *

١٨ ـ واو الوقْف: الوقف بالواو نوعان:

أ ـ «نوع من الاستثبات بـ«مَنْ» في باب الحكاية عن النكرة المرفوعة، نحو قولك في استِثْبات من قال «جاء رجل»، «مَنُو»، و«جاء رَجُلان»: «مَنُو»، و«جاءَتْ نِساءٌ»: «مَنُو»، وإنّما ذلك دلالة على اسم مرفوع.

ومن العرب من يَجْعل لـ«من» علامات المفرد، والمثنّى، والمجموع، والمذكّر، والمؤنّث، فيقول في «جاء رجل»: «مَنُو»، و«جاء رجلان»: «منانِ»، و«جاء رجال»: «مَنُونَ»، و«جاءت امرأةٌ»: «مَنَهْ» بتحريك النون، و«جاءت امرأتان»: «مَنْتانِ» بسكون النون الأولى، و«جاءت نساء»: «مناتِ».

فإذا وصَلْتَ كلامَك في اللُّغتين، حَذَفْتَ الواو والعلامات، فقلت: «مَنْ يا هذا». ولا يُقاس على قوله (من الوافر):

أَتَوا ناري، فقُلْتُ: مَنونَ أَنْتُمْ
فقالوا: الجِنُّ، قُلْتُ عِموا ظَلاما

أو قال: صباحًا، على اختلاف الرِّوايتين، لأنّه شاذّ من شِعْرٍ في جِنّيّ»[2].

ب ـ النوع الثاني هو إشباع الحرف المضموم عند الوقف، وذلك عند بعض العرب، فتقول، على لغتهم: «جاء رَجُلو»، وكأنَّ الواو هنا عِوَض من التنوين في الوصل. وهذه اللغة هي إحدى اللغات في الوقف على المعرَب الصحيح، واللغة الشائعة فيه الوقف على السكون في الرَّفع والجرّ، وعلى الألف في النصب.

* * *

١٩ ـ واو الإنكار: نحو قولك: «أَزَيْدوهْ»

---

(١) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/٤٠٨.

(٢) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٤٣٧.

لمن قال: «نَجَحَ زيدٌ». وحرف الإنكار تابع لحركة الحرف الأخير من الكلمة، فيأتي أَلِفًا بعد فتحة، وياءً بعد كسرة، وواوًا بعد ضمّة، ويُرْدَفُ دائمًا بهاء السَّكت. ومنهم من يعتبر واو الإنكار إشباعًا للضمّة التي قبلها[١]. وراجع ألف الإنكار في «الألف»، وياء الإنكار في «الياء»، وهمزة الإنكار في «الهمزة».

* * *

٢٠ ـ الواو التي هي علامة الرفع: وذلك في جمع المذكَّر السالم والملحق به، والأسماء الستّة، نحو: «جاء المعلِّمون، وعشرون طالبًا، وأخوك».

* * *

٢١ ـ الواو التي هي من بِنْيَة الكلمة: كالواو الأصليَّة في «وعد»، ولا تُزاد الواو أوّلاً ألبتَّة، بل ثانيةً، نحو: «كوثَر»؛ وثالثةً، نحو: «قُعود»؛ ورابعةً، نحو: «ترقوة»، وخامسةً، نحو: «قلنسوة».

وإذا كان مع الواو حرفان كانت أصلاً، نحو: «وعد». وإن كان معها حرفان مقطوع بأصالتهما، وحرف مقطوع بزيادته، كانت أصلاً؛ إذ لا بدَّ من ثلاثة أحرف، نحو: «واقد»، و«واعد».

وإن كان معها حرفان مقطوع بأصالتهما، وحرف ثالث يحتمل الأصالة والزِّيادة، حكمتَ عليها بالزِّيادة إذا كان هذا الحرف الثالث غير الميم والهمزة[٢]، وبالأصالة إذا كان ميمًا أو همزة[٣].

وإن كان معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعِدًا، حكمتَ على الواو بالزِّيادة؛ لأنَّ الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، ولا في بنات الخمسة إلاّ في المضعَّف، نحو: «قَوقَيْتُ»، و«ضَوْضَيْتُ»، فإنَّ الواو فيه أصل.

* * *

٢٢ ـ الواو التي هي بَدَل من حرف آخر: تأتي الواو أحيانًا بدلاً من الهمزة، أو من الألف، أو من الياء.

أمّا التي هي بدل من الهمزة، فتكون في ثلاثة مواضع:

أولها: أن تكون بَدَلاً من همزة الاستفهام إذا كان بعدها ألف وهَمْزَة مُسَهَّلَة، وذلك في بعض لغات العرب، نحو قراءة قنبل: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم﴾ [الأعراف: الآية ١٢٣]، بدلاً من: ﴿آآمنتم﴾[٤].

وثانيها: أن تكون بدلاً من همزة المضارعة في الفعل الرباعيّ إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، نحو قولك في: «أَأُكْرِمُ زيدًا»: أَوُكْرِمُ، وهذا في بعض لغات العرب، ومن باب تسهيل الهمزة المضمومة. ومن هذا التسهيل قراءة ابن كثير: ﴿أَوُ نْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [ص: الآية ٨].

وثالثها: أن تكون بدلاً من همزة التأنيث في التثنية، والجمع، والنَّسب، نحو:

(١) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/ ٤٠٧.
(٢) وذلك ما لم يقُمْ دليل على أصالة الواو، نحو: «غِزْويت» (أي: الداهية)، فإنَّ واوه أصليَّة وتاءه زائدة.
(٣) وذلك ما لم يَقُمْ دليل على أصالة الهمزة، نحو: «أولق»، فتُجعل الواو، إذ ذاك، زائدة.
(٤) يقول المراديّ: «ولا ينبغي ذكر مثل هذا، إذ لو فُتح هذا الباب، لعُدَّت الواو من حروف الاستفهام» (المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني ص ١٧٢).

«حمراوان، حَمْراوات، حمراويّ» والأصل: «حمراءان، حمراءات، حمرائيّ». وهذا الأصل جائز على ضَعْف. وحُكْمُ همزة الإلحاق في هذا كحكم همزة التأنيث، نحو قولك في «علباء» (عصب عُنق البعير): عِلْباوان، عِلْباوات، عِلْباويّ.

وأمّا التي هي بَدَل من الألف، فتكون في موضعين:

أوّلهما: أن تكون بَدَلاً من الألف الزائدة الثانية في بنية الكلمة في التصغير وجمع التكسير، نحو: «ضُويرِب»، (تصغير: «ضارِب»)، و«ضوارِب» (جمع: «ضارب»).

وثانيهما: أن تكون بدلاً من ألف النُّدْبَة التي في نحو: «وا زيْداه»، وذلك إذا خِيف التباسٌ بين التثنية والجمع في الضّمير المضاف إليه، نحو: «واغُلامكُمُوه»، و«وا غُلامَهُمُوه»، لأنّه لو بَقِيَتْ الألف، فقيل: «وا غُلامكُماه»، و«وا غُلامَهُماه» لالتبَس بالتثنية والجمع.

وأمّا التي هي بَدَل من الياء، فتكون في أربعة مواضع:

أ ـ إذا كانت الياء ساكنة بعد ضمَّة غير مُشدَّدة، وواقعة في كلمة غير دالَّة على جمع[1]، نحو: «يُوقِن، موقِن، يوقِظ، موقِظ»، وأصلها: «يُيْقِنُ، مُيْقِن، يُيْقِظ، مُيْقِظ».

ب ـ إذا وقعت لامَ فِعل على وزن «فَعُلَ» المختصّ بالتّعجّب، نحو: «قَضُوَ، ذَكُوَ، رَمُوَ»، أي: ما أقْضاه! وما أذكاه! وما أرماه!

ج ـ إذا وقعت لامًا لاسم على وزن «فَعْلى»: نحو: «طُوبى»، وأصلها: «طيبي».

ملحوظة: نَظَمَ المُراديّ للواو خمسةَ عَشَر معنى في أبيات، قال إنّه يُرجع إليها جميع أقسامها، وهي (من البسيط):

الواو أقسامُها تأتي مُلَخَّصَةً
أصْلٌ، وعَطْفٌ، والاستئناف، والقَسَمُ
والحالُ، والنَّصْبُ، والإعرابُ، مُضْمَرَةٌ
علامَةُ الجمع، والإشْباعُ مُنْتَظِمُ
وزائِدٌ، وبِمَعْنى أو، ورُبَّ، ومَعْ
وواوِ الأبْدالِ فيها العَدُّ يُخْتَتَمُ[2]

* * *

٢٣ ـ قلب الواو: راجع «قلب الواو ألفًا» في «الألف»، و«قلب الواو همزة» في الهمزة، و«قلب الواو ياءً» في الياء.

* * *

٢٤ ـ واو الإلحاق: هي الواو التي زيدت في بنية الكلمة لإلحاقها بوزن آخر، نحو واو «كوثَر».

انظر: الإلحاق.

* * *

٢٥ ـ واو الاعتراض: هي واو تقترن بجملة معترضة بين قسمي الكلام، نحو: «كان محمد ـ وهو الرسول الأمين ـ شجاعًا»، فيكون لها تعلّق بما قبلها وبما بعدها، ولكن ليس على معنى الجمع والتشريك كواو العطف، ولا على معنى الحالية كواو الحال،

---

(١) لذلك لم تُقلَبْ في نحو: «بِيض» (جمع «أبيض») لأنّ الاسم جمع، ولا في نحو: «هُيام» (اشتداد الحب)؛ لأنها متحرّكة، ولا في نحو: «حُيَل، جُيَل»، لأنها غير مسبوقة بضمّة، ولا في نحو: «غُيَّب» (جمع غائب) لأنها مشدَّدة.

(٢) المرادي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في حروف المعاني، ص ١٧٤.

وهذا التعلّق يخرجها عن كونها استئنافيّة. وسمّيت «اعتراضيّة» باسم الجملة المقترنة بها.

* * *

٢٦ ـ الواو المحذوفة: حذفت الواو من «غدٍ» (والأصل: «غدْو»)، و«حَم» (الأصل: حَمَوٌ» بدليل قولك: «حَموكَ»)، و«أب» و«أخ» (لقولك: «أبوك»، و«أخوك»، و«أبَوان»، و«أخَوان»)، و«هَن»[1] (لقولهم في الجمع: «هَنَوات»)، ومن «ابن» (لأنّه من «البنوّة»)، و«كرَة» (لقولهم: «كرَوْتُ بالكرة»)، و«قُلة» (لقولهم: «قلوتُ بالقُلة»)، و«ثُبَة»[2]، و«ظُبة»، و«عِضة»، و«سنة»، و«برة»[3] (لقولهم، في الجمع: «ثُبون»، و«ظبون»، و«عضون»، و«سنون»، و«بُرون»)، و«كِفة» (لأنّه من «الوكْف»)، و«اسْم» (لأنّه من «السموّ»، أو «الوسْم»).

واختلف الكوفيون والبصريون في علّة حذف الواو من نحو «يَعد» و«يزن»[4]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو «يَعِدُ» و«يَزِنُ» إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدّي. وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة.

أما الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين: إلى فعل لازم، وإلى فعل متعدٍّ، وكلا القسمين يَقَعانِ فيما فاؤه واو، فلمّا تغايرا في اللزوم والتعدي واتفقا في وقوع فائهما واوًا، وجب أن يفرق بينهما في الحكم، فبقّوا الواو في مضارع اللازم، نحو: «وَجِلَ يَوْجَلُ»، و«وَوَحِلَ يَوْحَلُ»، وحذفوا الواو من المتعدّي، نحو: «وَعَدَ يَعِدُ»، و«وزن يَزِنُ»، وكان المتعدّي أولى بالحذف؛ لأن التعدي صار عوضًا من حذف الواو.

قالوا: ولا يجوز أن يقال «إنهم إنما حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة»، لأنا نقول: هذا يبطل بقولهم: «أعِد»، و«نَعِد» و«تَعِد». والأصل فيه: «أوْعِدُ» و«نَوْعِد»، و«تَوْعِدُ»، ولو كان حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغي أن لا تحذف ها هنا، لأنها لم تقع بين ياء وكسرة، ولكان ينبغي أن تحذف من قولهم: «أوْعَدَ يُوعِدُ» بضم الياء فيقال: «يُعِدُ» لوقوعها بين ياء وكسرة، فلما لم تحذف دلّ على فساد ما ذكرتموه.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة، وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم، فلمّا اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلاً، وجب أن يحذفوا واحدًا منها طلبًا للتخفيف، فحذفوا الواو ليخفَّ أمر الاستثقال.

والذي يدلّ على صحة ذلك أنّ الواو والياء إذا اجتمعتا وكانا على صفة يمكن أن تدغم إحداهما في الأخرى قلبت الواو إلى الياء، نحو: «سَيِّد»، و«مَيِّت» كراهية لاجتماع المثلين، وإذا اجتمع ها هنا ثلاثة أمثال: الياء

---

(١) اسم جنس يُكنَّى به عن كل شيء، أو عن شيء يُستَقْبَح ذكره.

(٢) الثبة: الجماعة من الناس. (٣) البرة: حلقة تُجعل في أنف البعير.

(٤) انظر في هذه المسألة: المسألة الثانية عشرة بعد المئة في كتاب «الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٤/ ٢٨٥؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٤٩٣.

والواو والكسرة، ولم يمكن الإدغام لأنّ الأول متحرِّك ومن شرط المدغم أن يكون ساكنًا، فلما لم يمكن التخفيف بالإدغام وجب التخفيف بالحذف، فقيل: «يَعِدُ» و«يَزِن»، وحملوا «أعد» و«نعد» و«تعد» على «يعد» لئلاّ تختلف طُرُقُ تصاريف الكلمة، على ما سنبيِّنه في الجواب إن شاء الله تعالى.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنّما حذفت الواو من هذا النحو للفرق بين الفعل اللازم والمتعدِّي، فبقُّوا الواو في اللازم وحذفوها من المتعدّي» قلنا: هذا باطل؛ فإن كثيرًا من الأفعال اللازمة قد حذفت منها الواو، وذلك نحو: «وكَفَ البيتُ يَكِفُ»، و«ونَمَ الذباب يَنِمُ»، و«وجد في الحزن يَجِدُ» إلى غير ذلك. والأصل فيها: «وكَفَ يَوْكِفُ»، و«ونَم يَوْنِمُ»، و«وجد يَوْجِدُ»، وكلها لازمة، ولو كان الأمر على ما زعمتم لكان يجب أن لا تحذف منه الواو، فلما حذفت دلّ على أنه حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ولا نَظَرَ في ذلك إلى اللازم والمتعدِّي.

وأما «وَجِلَ يَوْجَلُ»، و«وحِلَ يَوْحَلُ»، فإنّما لم تحذف منه الواو لأنه جاء على «يَفْعَلُ» بفتح العين، كـ«علم يَعْلَم»، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة، وإنما وقعت بين ياء وفتحة، وذلك لا يُوجِبُ حذفها، وأما حذفهم لها من قولهم: «وَلَغَ يَلَغُ»، وإن كانت قد وقعت بين ياء وفتحة، فلأن الأصل فيه «يَفْعِلُ» بكسر العين كـ«ضرب يَضْرِب»، وإنما فتحت العين لوقوع حرف الحلق لامًا؛ فإنّ حرف الحلق متى وقع لامًا من هذا النحو، فإنّ القياس يقتضي أن يفتح العين منه، نحو: «قرأ يقرأ»، و«جَبَهَ يَجْبَهُ»، و«سَدَحَ يسدح»، و«شَدَخَ يشدخ»، و«جَمَعَ يجمع»، و«دَمَغَ يَدْمغ»، إلاّ ما جاء على الوصل، نحو: «نَطَحَ الكبش ينطَحُ»، و«نَبَحَ الكلب يَنْبَح»، وكذلك أيضًا إذا وقع حرف الحلق عينًا فإنه يقتضي فتح العين أيضًا، نحو: «سأل يسأل»، و«جهد يجهد»، و«نحر ينحر»، و«فخَر يفخَر»، و«نَعَب يَنْعَب»، و«فَغَر يَفْغَر»، إلا ما جاء على الأصل، نحو: «نَعَقَ يَنْعِق»، فدلّ على أن «وجل يوجل» لا حجة لهم فيه.

وفي «وجل يوجل» أربع لغات:

أحدها: تصحيح الواو، وهي اللغة المشهورة.

واللغة الثانية: «يَاجَلُ» فتقلب الواو ألفًا لمكان الفتحة قبلها وفرارًا من اجتماع الياء والواو إلى الألف.

واللغة الثالثة: قلب الواو ياء، نحو: «يَيْجَلُ»، وذلك على طريقة «سَيِّد» و«مَيِّت» وإن لم يمكن الإدغام لتحرّك الأول.

واللغة الرابعة: «يِيجَلُ» بكسر الياء؛ لأنهم أرادوا أن يقلبوا الواو ياء فكسروا ما قبلها ليجري قلبها على سَنَنِ القياس في نحو: «مِيعاد»، و«مِيزان»، و«مِيقات»، والأصل فيها «مِوْعاد»، و«مِوْزان»، و«مِوْقات»؛ لأنها من «الوعد» و«الوزن» و«الوقت»، إلا أن الواو لما سُكِّنت وانكسر ما قبلها قلبوها ياء، فكذلك ها هنا: لَمَّا لم يمكن الإدغام لِمَا ذكرنا وكانت الواو تقلب في نحو: «سيِّد» لإمكانه، أحبّوا أن يقلبوا الواو بسبب يستمر له القلب وهو كسر ما قبلها.

وأما قولهم: «إنها لو كانت قد حُذفت لوقوعها بين ياء وكسرة، لكان ينبغي أن لا

تحذف من «أعِدُ»، و«تَعِدُ»، و«نَعِدُ»؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة»، قلنا: إنما حذفت ها هنا وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملاً لحروف المضارعة - التي هي الهمزة والنون والتاء - على الياء، لأنها أخوات، فلما حذفت الواو مع أحدها للعلّة التي ذكرناها حذفت مع الآخر لئلاّ تختلف طُرُقُ تصاريف الكلمة؛ ليجري البابُ على سَنَنٍ واحد، وصار هذا بمنزلة: «أُكرِمُ»، والأصلُ فيها «أُأَكْرِمُ» إلاّ أنهم كرهوا اجتماع همزتين، فحذفوا الثانية فرارًا من اجتماع همزتين طلبًا للتخفيف، وكان حذف الثانية أولى من الأُولى، لأن الأُولى دخلت لمعنى والثانية ما دخلت لمعنى، فلهذا كان حذف الثانية وتبقية الأولى أوْلى. ثم قالوا: «نكرم»، و«تكرم»، و«يكرم» فحذفوا الهمزة حملاً للنون والتاء والياء على الهمزة طلبًا للتشاكل على ما بيّنّا.

وأما قولهم: «إنه لو كان الحذف لوقوعها بين ياء وكسرة كان يجب الحذف في قولهم: «يُوعِدُ» ونحوه، قلنا: الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أن هذا لا يصلح أن يكون نَقْضًا على «يَعِدُ»، لأن الواو ها هنا ما وقعت بين ياء وكسرة؛ لأن الأصل في «يُوعِدُ» بضم الياء «يُؤَوْعِد»، كما أن الأصل في «يُكْرِم»: «يُؤَكرِم». قال الشاعر (من الرجز):

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأنْ يُؤَكْرَمَا[1]

فلما كان الأصل: «يُؤَوْعِدُ» بالهمزة، فالهمزة المحذوفة حالت بين الواو والياء لأنها في حكم الثابتة، كما كانت الياء المحذوفة في قول الشاعر (من الرجز):

وَكَحَّلَ العينين بالعَوَاوِرِ[2]

في حكم الثابتة، ولولا ذلك لما صحت الواو، وكانت تُقْلَب همزة، لوقوعها قبل الطرف بحرف، لأنهم يجرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النحو مَجْرَى الطرف وهم يقلبون الواو إذا وقعت طرفًا وقبلها ألف زائدة همزةً؛ فها هنا لما صحّت الواو دلّ على أن الأصل فيه «العواوير» بالياء كـ«طَوَاويس»، و«نَوَاويس»، وإنما حذفت للضرورة، وإنما صحّت الواو مع تقدير الياء لأنها قبل الطرف بحرفين، فبعدت عما تُقْلَب فيه الواو إذا وقعت طرفًا؛ فلم تقلب همزة.

والوجه الثاني: أنهم لما حذفوا الهمزة من «يُؤَوْعِد» لم يحذفوا الواو، لأنه كان يؤدّي إلى الموالاة بين إعلالين، وهم لا يوالون بين إعلالين، ألا ترى أنهم قالوا: «هَوَى»، و«غَوَى» فأبدلوا من الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم يبدلوا من الواو ألفًا وإنْ كانت

---

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٣١٦؛ والخصائص ١/ ١٤٤؛ والدرر ٦/ ٣١٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٨٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٣٩.
شرح المفردات: أهل: خليق، جدير. يؤكرم: يُكرم.

(٢) الرجز للعجاج في الخصائص ٣/ ٣٢٦؛ وليس في ديوانه، ولجندل بن المثنّى الطهوي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٦٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٧١؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ١٩٥، ٣/ ١٦٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٧١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٢٩.
شرح المفردات: العواور: ج عوّار، وهو ما يسقط في العين فيسبّب لها ألمًا.
المعنى: يصف الراجز ما أحلّ به من قذى في العين وألم بعد أن كبرت سنّه.

قد تحرّكت وانفتح ما قبلها، لأنهم لو فعلوا ذلك فأعَلُّوا الواو كما أعلّوا الياء لأدّى إلى أن يجمعوا بين إعلالين، والجمع بين إعلالين لا يجوز، والله أعلم[1].

* * *

٢٧ ـ الواو الكتابيّة أو زيادة الواو في الإملاء: هي واو تُكتب ولا يُنطقُ بها، وذلك في:

١ ـ كلمتي: «أولو، أولي» (بمعنى: أصحاب)، وكلمة «أولات» (بمعنى: صاحبات).

٢ ـ في أسماء الإشارة: «أولاء، أُوْلى (لغة في «أولاءِ»)، «أولائِك» المجرَّدة من «ها» التنبيهيّة ولا تُزاد في كلمة «الألى» الموصوليّة التي بمعنى «الذين».

٣ ـ في كلمة «عَمْرو» المفتوحة العين للتفريق بينها وبين كلمة «عُمَر» المضمومة العين، وذلك في حالتي الرفع والجرّ، نحو: «جاء عَمْرو» وبشرط عدم إضافتها إلى الضمير، وعدم تصغيرها، وتجرُّدها من «أل»، وألاّ تكون منسوبة، نحو: «جاءَ عَمْرو»، و«مَرَرْتُ بعَمْرٍو». ولا تُزاد في حالة النَّصب، نحو: «شاهَدْتُ عَمْرًا».

* * *

٢٨ ـ حذف الواو: تُحْذَف الواو:

١ ـ من الفعل المضارع المجزوم وفعل الأمر المعتلّ الآخِر، نحو: «لَمْ يَشْدُ البُلْبُلُ»، و«اشْدُ يا بُلْبُلُ»، أصلهما: «لَمْ يَشْدو البلبل»، و«اشدو يا بُلْبُلُ».

٢ ـ من كلمة «عَمرو» (وهي زائدة أصْلاً) في حالة تنوين النصب، نحو: «إنَّ عَمْرًا بَطلٌ»، وذلك لانتفاء الالتباس هُنا بَيْنَها وبينَ كلمة «عُمَر»، فهي مصروفة، وكلمة «عُمَر» غير مصروفة.

٣ ـ جوازًا من كل كلمة التقت فيها واوان أُولاهما مَضمومة، نحو: «داود، ناوس، طاوس»، والأفضل إثبات الواو هنا.

* * *

للتوسُّع انظر:

ـ الواو في اللغة العربية. نبيل ديب عسّاف. رسالة أُعِدَّت لنيل شهادة الدبلوم في اللغة العربية، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، الفرع الثاني (الفنار)، ٢٠٠٠م.

ـ أحرف المدّ واللّين: دراسة صوتيّة. ريمة سميح قادبي. رسالة أعدّت لنيل شهادة الدبلوم في اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٣.

ـ «واو الاعتراض». عبد الإله نبهان. مجمع اللغة العربية في دمشق، المجلد ٥٢، الجزء ٣ (١٩٧٧م)، ص ٦٧٠ـ ٦٧٦.

ـ «الواو بين النحاة والمناطقة». أحمد فؤاد الأهواني. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ٢٥ (١٩٦٩م)، ص ٩٦ـ ١٠٩.

ـ «الواو التي قيل إنّها زائدة وليست كذلك». عبد الرحمٰن تاج. البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٧ـ ١٩٦٨م)، ص ٢٠٣ـ ٢٣٦.

واو الابتداء

انظر: الواو، الرقم ٣.

الواو الابتدائيّة

انظر: الواو، الرقم ٣.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٧٤ ـ ٢٧٧.

واو الاستئناف

انظر: الواو، الرقم ٣.

الواو الاستئنافيّة

انظر: الواو، الرقم ٣.

واو الإشباع

انظر: الواو، الرقم ١٥.

الواو الأصليّة

انظر: الواو، الرقم ٢١.

واو الإطلاق

انظر: الواو، الرقم ١٦.

واو الإعراب

هي الواو التي هي علامة الرفع.
انظر: الواو، الرقم ٢٠.

واو الإلحاق

انظر: الواو، الرقم ٢٤.

واو الإنكار

انظر: الواو، الرقم ١٩.

الواو بعد «لا سيّما»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة مجيء الواو بعد «لا سيَّما». وجاء في قراره:

«تجري أقلام بعض الكتّاب بنحو قولهم: «أُقدِّر الجندي لا سيما وهو في الميدان».

وقد درست اللجنة هذا الأسلوب، وراجعت أقوال العلماء فيه، ثم ذهبت إلى ترجيح قول الرضي والبغدادي والصبان، وانتهت إلى أنه أسلوب عربي صحيح يجري على الأصول النحوية، وأن الجملة المقرونة بالواو بعد «لا سيما» فيه تصلح أن تكون حالاً»[1].

واو التَّذكار

انظر: الواو، الرقم ١٧.

واو التَّذكُّر

انظر: الواو، الرقم ١٧.

الواو التي بمعنى «أو»

انظر: الواو، الرقم ١٠.

الواو التي هي بدل من حرف آخر

انظر: الواو، الرقم ٢٢.

الواو التي هي علامة جمع المذكَّر

انظر: الواو، الرقم ١٢.

الواو التي هي علامة الرفع

انظر: الواو، الرقم ٢٠.

الواو التي هي من بنية الكلمة

انظر: الواو، الرقم ٢١.

واو الثَّمانية

انظر: الواو، الرقم ٩.

الواو الجارّة

هي واو القَسَم.
انظر: الواو، الرقم ٥.

واو الجَماعة

هي واو الضمير، أو واو ضمير الذكور.

---

(١) القرارات المجمعيّة ص ١٢٢؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية ص ٣٢٤.

انظر: الواو، الرقم ١٣.

واو الجَمْع

هي الواو التي هي علامة جمع المذكَّر، أو الواو المعيّة.

انظر: الواو، الرقم ١٢، والرقم ٦.

واو الحال

انظر: الواو، الرقم ٤.

الواو الحالية

انظر: الواو، الرقم ٤.

الواو الدالّة على التذكُّر

انظر: الواو، الرقم ١٤.

واو «رُبَّ»

انظر: الواو، الرقم ٧.

الواو الزائدة

انظر: الواو، الرقم ١١.

واو الصَّرْف

هي واو المعيّة.

انظر: الواو، الرقم ٦.

الواو الصَّغيرة

هي الكسرة.

انظر: الكسرة.

واو الضمير

انظر: الواو، الرقم ١٣.

واو ضمير الذُّكور

انظر: الواو، الرقم ١٣.

الواو العاطفة

انظر: الواو، الرقم ١.

الواو العاطفة الناصبة الفعل المضارع بعدها بـ«أنْ» مُضْمَرة

انظر: الواو، الرقم ٢.

واو العَطْف

انظر: الواو، الرقم ١.

الواو الفارقة

هي الواو المزيدة في الكتابة للتفريق بين كلمتين.

انظر: الواو، الرقم ٢٧.

واو القَسَم

انظر: الواو، الرقم ٥.

واو اللُّصوق

انظر: الواو، الرقم ٨.

الواو المحذوفة

انظر: الواو، الرقم ٢٦.

واو المُصاحبة

هي واو المعيّة.

انظر: الواو، الرقم ٦.

واو المَعِيَّة

انظر: الواو، الرقم ٦.

واو المفعول مَعَه

هي واو المعيَّة.

انظر: الواو، الرقم ٦.

واو الوَصْل

انظر: القافية، الرقم ٣، الفقرة «هـ».

واو الوَقْت

هي الواو الحالية.

انظر: الواو، الرقم ٤.

واو الوَقْف

انظر: الواو، الرقم ١٨.

وا

حرف نِداء مختصّ بباب النُّدبَة، فلا يُنادى بها إلاّ المندوب (أي: المتفجَّع عليه، أو المتوجَّع منه)، نحو: «وا زيْداه»، و«وا رأسي». وذهَبَ بعضُ النحويِّين إلى أنه يجوز أن يُنادى بـ«وا» غير المندوب. وقال المالقيّ: «وحكمها أن يُندَب بها البعيد لمَدِّ الصَّوتِ بها»[1]، ولم أجِد هذا الحكم عند غيرِهِ، وهو ضعيف. واختُلِف في واوها، فقيل: إنها أصليَّة، وقيل: إنها بَدَل من الياء، والأصل: «يا»، والرأيُ الأوّل هو الأصَحّ عند معظم النّحاة.

وأشار الإربلي إلى أنّها تختصّ بالمعروف المعلوم، فلا يُقال: «وا رَجُلاه»، اللهُمّ إلاّ إذا تنزَّلت النَّكِرة الشائعة منزلةَ المعرفة المعيَّنة، نحو: «وا مَنْ حفَرَ بِئْرَ زَمْزَماه»، لتنزُّله بشُهْرَتِه منزلة: «وا عبد المطّلِباه»[2].

وتأتي «وا»، عند بعضهم، اسم فعل للتعجُّب والاستِحْسان، مستشهدين بقول الشاعر (من الرجز):

وا، بأبي أَنْتِ، وفوكِ الأَشْنَبُ
كأنّما ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ[3]

وبعضهم الآخر يروي البيت بـ«وَيْ» بَدَلاً من «وا»، فلا تأتي عنده هذه الأخيرة سوى حرف نداء للنُّدبة[4].

الواجِب

هو، في اللغة، اللازم والثابت، وهو، في النحو، الكلام غير المنفيّ، أو الخبر.

الواجِب الإضافة إلى الجملة

انظر: الأسماء الملازمة للإضافة إلى الجملة في الإضافة، الرقم ٤، الفقرة «أ».

الواجِب الإضافة إلى المُفْرد

انظر: الأسماء الملازمة إلى الإضافة إلى المفرد في الإضافة، الرقم ٤، الفقرة «ب».

الواجكا

= عبد السلام بن الحسين (٤٠٥هـ/ ١٠١٤م).

الواحِد

هو المفرد، وأوّل عدد الحساب.

انظر: المفرد، والعدد، الرقم ١.

الواحِد الخارج عن الجماعة

هو المعدود.

---

(١) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٤٢٢.

(٢) الإربلي: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب. ص ١٥.

(٣) الأشنب: الحادّ الأسنان. الزّرنب: نبات طيِّب الرائحة.

(٤) الإربلي: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

انظر: المعدود.

واحد وأربعون ـ واحد وتسعون

واحد وثلاثون، واحد وثمانون، واحد وخمسون، واحد وسبعون، واحد وستون، واحد وعشرون. مثل: «ثلاث وأربعون».

انظر: العدد، الرقم ٨.

واحدًا واحدًا

أجاز مجمع اللغة العربية استعمال عبارة «واحدًا واحدًا» في نحو: «جاؤوا واحدًا واحدًا»، وجاء في قراره:

«يُخطىءُ فريق من النقاد قول بعض الكتّاب: «جاؤوا واحدًا واحدًا»، على أساس أن الصواب في مثله: «جاؤوا أُحاد أو موحد». وقد درست اللجنة هذا، فرأت أن «أُحاد» و«موحِد» معدول بهما عن: واحدًا واحدًا. وهذا العدول لا يمنع من الأصل، لأن استعمال المعدول والمعدول عنه جائز كما في «عامر» و«عُمَر».

ولهذا تقرر اللجنة أن التعبير وما يشبهه صحيح»[1].

الواحِدة

الواحدة، في اللغة، مؤنّث الواحد، بمعنى المفرد. وهي، في النحو، مصدر المرّة.

انظر مصدر المَرّة.

الواحديّ

= عليّ بن أحمد (٤٦٨هـ/ ١٠٧٦م).

وأخيرًا وليس آخرًا

عبارة مستحدَثة يريد بها قائلُها أنّه بلغ من كلامه أربًا، وأنه موشك أن يسكت عنده، ويجتزىء به، وإن كان لا يزال للكلام بقيّة، وفي المجال سعة له، والمعنى: رأى رأيًا أخيرًا وليس رأيًا آخِرًا.

وتُعرب «أخيرًا» مفعولاً مطلقًا منصوبًا بالفتحة الظاهرة، وكذلك تُعرب كلمة «آخرًا».

للتوسُّع انظر:

ـ «وأخيرًا وليس آخرًا». علي النجدي. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ٣٦ (١٩٧٥م)، ص ٤٠ـ ٤٢.

وارى

لا تقلْ: «واروا الميتَ الترابَ» (دفنوه فيه)، بل: «واروا الميتَ في التراب»؛ لأنّ الفعل «وارى» يتعدّى إلى مفعول به واحد.

أبو الوازع الخراساني

= محمد بن عبد الخالق (.../...).

الواسطة

الواسطة، في اللغة، ما يُتوَصَّل به إلى الشيء.

وهي، في النحو، الضمير المستتِر.

انظر: الضمير المُستَتِر.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الواسطة» بمعنى «الوساطة»، وجاء في قراره:

«ترى اللجنة أنه في ضوء قرارات المجمع السابقة في اسم الآلة وفي المولّد وفي قبول

---

(١) القرارات المجمعية ص ١١٤؛ والألفاظ والأساليب ص ٤٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية ص ٣٢٢.

السماع من المحدثين، يمكن تخريج استعمال «الواسطة» في قول الكتاب: «بواسطة كذا» بدل «بوساطة كذا»، على أنه بمعنى الوسيلة، ويُستأنس لذلك باستعمال ابن مالك في قوله (من الرجز):

التابعُ المَقْصودُ بالحُكْمِ بلا
واسطةٍ هو المُسَمَّى بَدَلا

وباستعمال عبد السلام بن مشيش في قوله: «لولا الواسطة لذهب الموسوط»[1].

الواسطي

= القاسم بن القاسم بن عمرو (٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م).

الواصِل

الواصِل، في اللغة، اسم فاعل من «وَصَلَ». ووصل المكان وإليه: بَلَغه. وهو، في النحو، الفعل المتعدّي.

انظر: الفعل المتعدّي.

الواعِد

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الواعد» بمعنى: ما يُبشِّر بمستقبل مُشرِق، وجاء في قراره:

«يرى المجمع أنه يجري على أقلام بعض الكتّاب والأدباء عبارة «شباب واعد»، مرادًا بها الشباب، وبمعنى أنه استوفى من الكفاية ما يبشِّر بمستقبل مشرق. وهناك من يظن أن لفظ «واعد» في دلالته على هذا المعنى منقول بطريقة الترجمة من الإنجليزية حيث يقولون عن الرجل صاحب المؤهلات promising figute. وقد يكون هذا الظن صحيحًا.

بيد أن المعاجم اللغوية نصَّت على أن لفظة «واعد» مشتقة من الفعل «وعده الأمرَ»، أي: منّاه به، مثل «أرض واعدة»، أي: يرجى خيرها. إذًا فاستعمال عبارة «شباب واعد» بمعنى أنه قد توفر له من تمام الكفاية والخلق ما يرجى معه الخير، استعمال صحيح»[2].

الوافر

انظر: «بحر الوافر».

الوافي

انظر: «البيت الوافي».

الوافية

انظر: شرح الكافية الوافية.

الواقِع

الواقِع، في اللغة، اسم فاعل من «وقَعَ». ووقع الشيءُ: سقط. وهو، في النحو، الفعل المتعدّي. وسمّي بذلك لوقوع مدلوله على المفعول به.

انظر: الفعل المتعدّي.

«وإلاّ لكان كذا» و«لتمنّى كذا»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتّاب: «هم غير آمنين، وإلاّ لما طالبوا بالحدود الآمنة»، وقولهم: «إن أُعطيَ الإنسان ما طلب، لتمنّى لو يُزاد»، ونحوهما. وجاء في قراره:

«هم غير آمنين، وإلاّ لما طالبوا بالحدود الآمنة».

---

(١) القرارات المجمعيّة ص ٩٠؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣٢٠.

(٢) القرارات المجمعيّة ص ٢٤١؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣٣٨.

«إن أُعطي الإنسانُ ما طلب، لتمنّى لو يزاد».

يُخَطِّئ بعض النقاد هذين الأسلوبين ونحوهما؛ ممّا تجيءُ فيه اللاّم بعد «إن» الشرطية، على أساس أن القواعد النحوية لا تجيز اقتران جواب «إن» باللاّم.

وقد درست اللجنة هذه المسألة، ثم انتهت إلى تصحيح استعمال الأُسلوبين وتوجيههما.

على أن اللاّم فيهما واقعة في جواب «لو» محذوفة، أو في جواب قَسَم مقدَّر إذا كان الكلام يقتضي التوكيد، استئناسًا بورود مثل ذلك في شعر من يحتج به كالنابغة، والشنفرى»[1].

وإنْ

لفظ مركَّب من «الواو» و«إنْ». وإذا وقع هذا اللفظ في أثناء الكلام، وليس بعده جواب له، تكون الواو فيه حاليّة، و«إنْ» حرفًا زائدًا، وتكون الجملة بعده في محلّ نصب حال، نحو: «سأُكرِمُكَ وإنْ لَمْ تُكرِمْني».

واهَ ـ واها ـ واهًا

اسم فعل مضارع بمعنى: أتوجَّع، نحو: «واها ممّا تفعل» وتأتي أحيانًا للتلهّف، نحو: «واها على ما فات» («واها»: اسم فعل مضارع مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «ممّا»: مِنْ: حرف جرّ مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب، متعلّق بـ«واها». «ما»: حرف مصدريّ مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «تفعل»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. والمصدر المؤوّل من «ما تفعل»، أي: فعلك، في محل جرّ بحرف الجرّ).

الواو

انظر المادة الأولى من هذا الباب من موسوعتنا هذه.

واو . . .

انظر المواد الأولى من هذا الباب من موسوعتنا هذه.

الوأواء

= عبد القاهر بن عبد السلام (٥٥١هـ/ ١١٥٦م).

الواوات

هي مجموعة الواوات التي فصّلنا القول فيها في أوّل هذا الباب من موسوعتنا هذه.

الواويّة

هي القصيدة أو المقطوعة الشعريّة التي رويُها حرف الواو «راجع: الرَّويّ». والقصائد الواويّة نادرة في الشعر العربي، نظرًا إلى طبيعة الواو، وهي حرف علّة لا يكون رويًا، إلاّ بشروط فصّلناها في بحث «الوصل»، في مادة «القافية»، الرقم ٣، الفقرة «هـ».

ومن قصيدة واويّة لابن المعتز (من الكامل المجزوء):

يـا صـاحِـبـي شُـيِّـبْـتُ عَـفْـوا
وشَـرِبْـتُ بـالـتَّـكْـديـرِ صَـفْـوا

(١) القرارات المجمعيّة ص ١٣٠؛ والألفاظ والأساليب ص ١٣٨؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية ص ٣٢٥.

وسُقِيتُ كاساتِ الهَوَى
فوَجَدْتُها مُرًّا وحُلْوا
ظَبْيٌ يُجاهِرُ بالقِلى
تِيهًا على ذُلّي وَقَسْوا[١]
شَغَلَ الفُؤادَ بِكُرْبَةٍ
قَبَضَتْ عليهِ، وصارَ خِلْوا
واهًا لأيّامِ الصِّبا
مُحِيَتْ مِنَ الأيّامِ مَحْوا
حُشِيَتْ عقاربُ صُدْغِهِ
بالمِسْكِ في خَدّيْهِ حَشْوا[٢]
وكأنّما أجفانُهُ
تشكو إلَيْكَ السُّقْمَ شَكْوا

وبالتالي

رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة أنّ قول الكتّاب: «فعل كذا، وبالتالي يستحق كذا» هو تعبير دخيل، وإن لم يكن خاطئًا، واختار هجره إلى أساليب أخرى، وجاء في قراره:

«نظر المجلس في قولهم: «فَعَلَ كذا، وبالتالي يستحق كذا»، ورأى أنه تعبير دخيل، وإن لم يكن خاطئًا، واختار أن يُهْجَرَ هذا الأسلوب ويُستعمل مكانه: «فَعَلَ كذا ومن ثَمَّ أو من ثَمَّةَ يستحقّ كذا»، أو يُستغنى عنه بالفاءِ، أو يقال: «وبالتُّلُوِّ يستحق كذا»[٣].

الوتِد

الوتِد، في اللغة، خشبة تُدَقّ في الأرض تُشدّ إليها الحبال، وهو، في اصطلاح العَروضيّين، ما تألّف من مقطعين. وهو نوعان: وتِد مجموع أو مقرون يتألّف من متحرّكين فساكن، مثل «إلى» (//٥)، «أَجَلْ» (//٥)، «مَفا» (//٥)، وسُمّي بذلك لأنّ الحركة «جمعت»، ووتِد مفروق يتألف من ثلاثة أحرف: متحرّك، فساكن، فَمُتَحَرِّك، مثل: «بَحْر» (/٥/)، «قالَ» (/٥/)، «إنَّ»، (/٥/)، «فاعِ» (/٥/)، وسُمّي بذلك لأنّ الحرف قد فَرّقَ بين المتحرّكين.

وقال ابن عبد ربّه: إنّما سُمّي «الوتِد» بهذا الاسم «لأنه يثبت فلا يزول» فهو كالخشبة التي تُدقّ في الأرض، فتثبت.

ولا بُدّ أن تشتمل التفعيلة على وتِد وسبب أو سببَين، ولا يجتمع فيها وتدان، كما لا يجتمع فيها ثلاثة أسباب.

جاء في أرجوزة العروض (من الرجز):

فالوتِدُ المجْموعُ مِنْها فَافْهَمَنْ
حَرَكتانِ قَبْلَ حَرْفٍ قَدْ سَكَنْ
والوتِد المفروقُ مِنْ هذَيْنِ
مُسَكَّنٌ بيْنَ مُحَرَّكَيْنِ
فهذِهِ الأوْتادُ والأسبابُ
لها ثباتٌ وَلَها ذَهابُ

راجع: «السَّبب»، و«التفعيلة».

الوتريّ

= يحيى بن قاسم بن جليل (١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م).

الوتْم

خاصّة لهجيّة تُنسب إلى أهل اليَمَن،

---

(١) يجاهر: يكاشف ويُصارح. القِلى: البغض.
(٢) الصُّدغ: ما بين العين والأذن من جهة الوجه.
(٣) القرارات المجمعيّة ص ٩.

وتتمثّل في قلب السّين تاء، نحو قول علباء بن أرقم (من الرجز):

يا قبَّحَ اللّهُ بَني السِّعْلاةِ
عَمْرو بنَ يَرْبوعٍ شِرارَ النّاتِ
ليْسُوا أعِفّاءَ ولا أكْياتِ

يريد بـ«النّات»: الناس، وبـ«الأكيات»: الأكياس[1].

وَجَدَ

تأتي:

١ ـ فعلاً من أفعال القلوب يُفيد في الخبر يقينًا، ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: «وجدتُ العلمَ مفيدًا»، وقد تسدّ «أنّ» واسمها وخبرها مسدّ المفعولين، نحو: «وجدتُ أنّ العلمَ نافعٌ».

٢ ـ بمعنى: لَقِيَ، فتتعدّى إلى مفعول به واحد، نحو: «وجَدْتُ القلمَ».

٣ ـ بمعنى: حَزِنَ أو حَقَدَ، فتكون لازمة، نحو: «وجدَ زيدٌ على فراقِ أمّه».

وَجَدِّكَ

بمعنى: وحَظِّك. الواو حرف جرّ وقسَم مبنيّ على الفتح لا محل له من الإعراب، متعلّق بفعل القسم المحذوف. «جَدِّكَ»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف، والكاف ضمير متّصل مبنيّ على الفتح في محل جرّ بالإضافة. ومنه قول طرفة بن العبد (من الطويل):

ولولا ثلاثٌ هُنَّ من لَذَّةِ الفتى
وجَدِّكَ لَمْ أَحْفِلْ متى قامَ عُوَّدي

الوَجْه

الوجْه، في اللغة، الجهة، والقَصْد والنِّيّة، وما يتوجّه إليه الإنسان من عمل أو غيره...

وهو، في اصطلاح النحاة، الحالة التي يكون عليها الكلام، فعندما يُقال مثلاً: «تأتي «لو» في خمسة أوجه» يكون المقصود أنها تُستخدم في خمسة استخدامات مختلفة. وقد يُقصَد بـ«الوجه» أيضًا الرأي والاتجاه، فعندما يقول النحاة: «في إعراب «نعِم» و«بئس» وجهان من الإعراب»، فهذا يعني أن فيهما رأيين، أو اتجاهين.

وَجْه الشَّبَه

انظر: التشبيه.

الوُجْهة

انظر: اللوحة.

الوُجوب

الوجوب، في اللغة، مصدر «وَجَبَ». ووجَبَ الأمرُ: لزمَ وثبُتَ. وهو، في النحو، الانتحاء بما يترتّب على القاعدة انتحاءً موجبًا لا يَسوغ معه وجه آخر، كوُجوب رفع الفاعل ونصب المفعول به، ويقابله الجواز، والشذوذ، والامتناع.

وجوب لوجوب ـ وجود لوجود

حرف الوجوب لوجوب، أو وجود لوجود هو «لمّا». راجع: لَمّا.

الوجيه

= المبارك بن المبارك (٦١٢هـ/

---

(١) للتوسُّع راجع رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربيّة ص ١٥١ـ ١٥٢.

١٢١٥م).

الوجيه ابن الدهان

= المبارك بن المبارك (٥٣٤هـ/ ١١٣٩م - ٦١٢هـ/ ١٢١٥م).

وجيه الدين البهنسيّ الشافعيّ

= عبد الوهاب بن حسين بن عبد الوهاب (٦٨٥هـ/ ١٢٨٦م).

الوجيه الذكيّ

= إبراهيم بن مسعود بن حسان (٥٩٠هـ/ ١١٩٣م).

وَخْ

اسم صوت لزجر الضأن، مبنيّ على السكون، لا محلّ له من الإعراب.

وَحْد

بمعنى: منفرد، كلمة لا تستعمل إلاّ مضافة إلى الضمير، نحو: «شاهدتك وحدَك»، و«شاهدتكما وحدَكما» و«شاهدتكِ وحدَكِ»... إلخ. وتعرب حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة. أمّا في قولك: «جئتُ وحدي» فتعرب «وحدي» حالاً منصوبًا بالفتحة المقدَّرة على ما قبل ياء المتكلِّم، منع ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء. وهي مضاف، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محلّ جرّ بالإضافة. وتُعرب في التعبير: «فلانٌ نسيجُ وحدِهِ» (وهو للمدح)، والتعبير: «فلان جَحِيشُ وحدِهِ» (وهو للذم) مضافًا إليه مجرورًا بالكسرة.

وُحْدانًا

تُعرب في نحو: «جاءَ الطلابُ وحدانًا» حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة.

الوَحْدة

الوَحْدة، في اللغة، مصدر «وَحِدَ». ووحِد فلان: كان وحيدًا. وهي، في النحو، مصدر المرَّة.

انظر: مصدر المرّة.

الوحْدة الدَّلاليّة

انظر: المورفيم.

الوحدة الصَّوْتيّة

انظر: الفونيم.

وَحْدة القافية

هي، في الشِّعر العربيّ، أن تكون جميع أبيات القصيدة الواحدة ذات قافية واحدة.

انظر: القافية.

الوحدة اللغويَّة

انظر: المورفيم.

وحْدة الوزن

يُقصَد بهذا المصطلح أن تكون جميع أبيات القصيدة على وزن واحد. وهذه الوحدة التزمها الشُّعراء في قصائدهم التقليديّة، ولم يحيدوا عنها إلاّ في بعض أنواع الشِّعر كالموشَّحات، ونحوها.

انظر: «الوزن»، و«الأوزان الشِّعريّة»، و«الموشّح».

وحدَكَ، وَحْدَكِ، وحدَكم، وحدَكما، وحدَكُنّ، وحدَنا، وحدَه، وحدَها، وحدَهم، وحدَهما، وحدَهُنَّ، وحدي

انظر: وَحْد.

وَحْدَه

لا تقلْ: «جاء لوحْدِه»، بل: «جاء وحْده»؛ لأن كلمة «وحد» تأتي دائمًا منصوبة على الحاليّة، وملازمة للإضافة.

وَحْدَويّ ووَحْدَويَّة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «وحدويّ» و«وحدويّة»، وجاء في قراره:

«يجوز استعمال «وحدويّ» و«وحدويّة» نسبًا على غير قياس، وذلك لشيوع استعمالهما»[1].

وحَسْب

انظر: قبضت عشرة فحسب.

الوحْشِيّ

هو، في اللغة، اللفظ غير المأنوس في الاستعمال، أو ما كان غير ظاهر المعنى.

ابن وحشيّ

= محمد بن الحسين (.../...).

الوحيد

= سعد الدين بن محمد (٣٨٥هـ/ ٩٩٥م).

الوحيدي البغدادي

= سعيد بن محمد (٣٨٥هـ/ ٩٩٥م).

وحيي زادة

= محمد بن أحمد (٩٤٠هـ/ ١٥٣٣م - ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م).

وخاصَّةً

انظر: خاصَّةً.

وراء

لها أحكام «أمام» وإعرابها.

انظر: «أمام».

واضعًا في أمثلتها كلمة «وراء» مكانها حيث يصحّ المعنى.

وراءَكَ

تأتي:

١ ـ اسم فعل أمر، بمعنى: تأخَّرْ، مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. وهو يتصرّف مع المخاطب فتقول: وراءَكِ، وراءكما، وراءكم، وراءكنّ، ويُعرب بكامله اسم فعل أمر مبنيًا على حركة آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره حسب المخاطب («وراءَكما»: اسم فعل أمر مبنيّ على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنتما).

٢ ـ مركَّبة من الظرف «وراء»، وضمير المخاطب المفرد «الكاف».

وراءَكُم ـ وراءكُما ـ وراءَكُنَّ

انظر: وراءَك.

الورّاق

= محمد بن عبد الله بن موسى (.../... ـ ٣٢٩هـ/ ٩٤٠م).

ابن الورّاق

= محمد بن عبد الله بن العباس

---

(١) في أصول اللغة ٣/ ٩٧.

(٣٨١هـ/ ٩٩١م).

= محمد بن هبة الله بن أبي الحسن (٤٧٠هـ/ ١٠٧٨م).

وراق بن دريد

= إسحاق بن الجنيد (.../ ..../ ...).

وراق أبي عبيد بن سلام

= ثابت بن أبي ثابت (.../ ...).

وَرَّدَ

انظر: جَسَّمَ.

الورديفيّ

= عبد القادر بن عبد الكريم (١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م).

الوزغيّ

= أحمد بن محمد (٦١٠هـ/ ١٢١٣م).

الوِزان

انظر: الوزن.

الوزْن

الوزْن، في اللغة، مصدر «وَزَنَ». ووزنَ الشَّيءَ: قدَّره بالميزان. وهو، في الصرف، الميزان الصرفيّ.

انظر: الميزان الصرفيّ.

والوزن، في علم العروض، هو الإيقاع الحاصل من التفعيلات الناتجة عن كتابة البيت الشِّعريّ كتابةً عروضيَّة، أو هو الموسيقى الداخليّة المتولِّدة من الحركات والسّكَنات في البيت الشِّعريّ، والوزن هو القياس الذي يعتمده الشعراء في تأليف أبياتهم، ومقطوعاتهم، وقصائدهم. والأوزان الشِّعرية التقليدية، ستّة عشر وزنًا، وضع الخليل بن أحمد الفراهيدي خمسة عَشَر منها، ووضَع الأخفش وزنًا واحدًا (راجع: البحور الشِّعريّة).

وللوزن أثر مهمّ في تأدية المعنى، فلكلّ واحد من الأوزان الشعرية المعروفة نَغَم خاصّ يُوافق لونًا من ألوان العواطف الإنسانية والمعاني التي يريد الشاعر التعبير عنها، وقد فصّلنا كل ذلك عند عرضنا لكل بحر شعريّ.

ودون الوزن يفتقد الشّعور ركنًا مُهمًّا من أركانه. ووحدته في القصيدة الواحدة أساسٌ التزمه الشّعراء في قصائدهم التقليديّة، وحافظوا عليها محافظة شديدة إلاّ في بعض أنواع الشِّعر كالموشّحات، ونحوها.

وأهمّ عيوب الوزن الأربعة التالية:

١ ـ الغُلُوّ: هو تحريك الرّويّ الساكِن بحيث يُؤدّي هذا التحريك، إلى كسر وزن البيت، ومنه قول رؤبة (من الرَّجز):

وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المختَرَقِنْ
مُشْتَبِهِ الأعلامِ لمّاعِ الخَفَقِنْ

وقَاتِمِلْ أعْماقِ خا وِلْمُخْتَرَقِنْ
0///0/0/ 0//0/0/ 0//0//
مُشْتَبِهِلْ أعْلامِ لَمْ ما عِلْخَفقِنْ
0///0/0/ 0//0/0/ 0///0/
مَفاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلَتُنْ
مُفْتَعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلَتُنْ

والأصل: «المخترق»، و«الخَفق»، بسكون القاف، فلمّا ألحق بها هذا التنوين، حرَّك القاف، فأصبحت العروض، والضرب «مُسْتَفْعِلَتُنْ»، وهذه التفعيلة غير معروفة لا في

ضَرْب الرَّجَز ولا في عَروضه، فخرج البيت عن وزنه. وسُمِّيَ هذا التنوين «غاليًا»، لأنه زيادة على الوزن، والغلوّ هو الزيادة.

٢ ـ التعدِّي: هو تحريك هاء الوصل الساكنة إذا أدّى ذلك إلى كسر الوزن، نحو قول أبي النجم (من الرجز):

تَنْفُشُ مِنْهُ الخَيْلُ ما لا تَغْزِلُهْ
تَنْفُشُ مِنْ هُلْخَيْلُما لا تَغْزِلُهْ
/٥///٥ /٥/٥//٥ /٥/٥//٥
مُفْتَعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

فالبيت على بحر الرَّجز، ولو حُرِّكت هاء الوصل فيه، أصبح الضَّرب: «لا تَغْزِلُهُو = مُسْتَفْعِلَتُنْ)، وهذا الضرب غير معروف في بحر الرجز. وسُمِّي هذا العيب بالتعدِّي، لأنه يتعدَّى الوزن الشِّعريّ.

٣ ـ الإقعاد: هو اختلاف أعاريض القصيدة، وأكثر ما يقع في بحر الكامل، نحو قصيدة المخبَّل السَّعدي (من الكامل):

ذَكَرَ الرَّبابَ وذِكْرُها سُقْمُ
وَصَبا، ولَيْسَ لِمَنْ صَبا حِلْمُ
وإذا أَلَمَّ خَيالُها طُرِفَتْ
عَيْني، فَماءُ شُؤُونِها سَجْمُ

فالعروض حذَّاء[1] «فَعِلُنْ»، ولكنه قال في البيت الثامن عشر (من الكامل):

ويَضُمُّها دونَ الجَناحِ بِدَفِّهِ
وتَحُفُّهُنَّ قَوادِمٌ قُتْمُ
ويَضُمْمُها دُونَلْجَنا حِ بِدَفْفِهِي
وتَحُفْفُهُنْ نَقَوادِمُنْ قُتْمُو
///٥//٥ /٥/٥//٥ ///٥//٥
مُتَفاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ
///٥//٥ ///٥//٥ /٥/٥
مُتَفاعِلُنْ مُتَفاعِلُنْ فَعْلُنْ

فالعروض فيه، سالمة «مُتَفاعِلُنْ»، مخالفة لسائر أعاريض القصيدة.

ورُبّما جاءت القصيدة، وثلث أبياتها على عَروض، والأبيات الأخرى على عروض غيرها، ففي قصيدة امرىء القيس التي مطلعها (من الكامل):

طالَ الزَّمانُ ومَلَّني أهْلي
وشَكَوْتُ هذا البَيْنَ مِنْ جُمْلِ

خمسة عشر بيتًا، منها خمسة سالمة العروض، وعشرة بعروض حذّاء بما في ذلك البيت الأول المصرّع.

وقد يكون الإقعاد في غير الكامل، ومنه في الرّمل قصيدة مهيار الدّيلمي التي مطلعها (من الرَّمل):

دَعْ مَلامِي بالِلّوى أوْ رُحْ ودَعْني
واقِفًا أنْشُدُ قَلْبًا ضاعَ مِنّي
ما سألْتُ الدارَ أبْغِي رَجْعَها
رُبَّ مَسْؤولٍ سِواها لَمْ يُجِبْني

حيث نرى العروض محذوفة[2]، لكنه جاءَ بها تامَّة في قوله (من الرمل):

أدْرِكوني مُثْقَلَ الظَّهْرِ فَحَطُّوا
كَلَفَ الأيّامِ عَنْ جُلْبَةِ مَتْني

---

(١) أي: أصابها الحَذّ (أو الحذذ)، وهو حذف الوتد المجموع من آخر الجزء (التفعلية)، والعروض الحذّاء هي عروض البيت الثاني، أما الأولى فحذّاء مُضْمَرة لأجل التصريع.

(٢) أي: أصابها الحذف، وهو إسقاط السبب الخفيف عن آخر الجزء (التفعيلة) والعروض المحذوفة هي عروض البيت الثاني، أمّا عروض البيت الأول فبقيت سالمة لضرورة التصريع.

أَدْرِكُونِي مُتْقَلْظَةْ رِفَحَطْطُوْ

/0//0/0 /0//0/0 ///0/0

فَاعِلاتُنْ فَاعِلاتُنْ فَعِلاتُنْ[1]

كَلْفَلأَيْ يَامِ عَنْ جُلْ بَةِ مَتْنِي

///0/0 /0//0/0 ///0/0

فَعِلاتُنْ فَاعِلاتُنْ فَعِلاتُنْ

٤ ـ التّخريد: هو اختلاف ضروب القصيدة، وقد أخذوه من الحَرَد في الرِّجْلين، وهو داء يُصيب عصب الإبل فيضطرب مشيها، أو من الحَرْد، يُقال: رَجُل حَرْد: معتزل عن الناس، وهو نادر جدًّا في الشعر العربيّ، والكتب التي اطَّلَعْتُ عليها، لا تُمثّل لهذا العيب سوى بقول الشاعر (من الطويل):

إذا أنتَ فَضَّلْتَ امْرأً ذا نَباهَةٍ
على ناقِصٍ، كانَ المديحُ مِنَ النَّقْصِ

أَلَمْ تَرَ أنّ السّيفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ
إذا قيلَ: هذا السّيفُ خيرٌ من العِصِي

فالضّرب، في البيت الأوّل: (من النّقصِ = مِنَنْنَقصِيْ = مَفاعِيْلُنْ)، وهو في البيت الثاني: (من العِصي: مِنَلْعِصِي = مَفاعِلُنْ). وقيل: إنَّ البيتين ليسا من قصيدة واحدة، وعندئذٍ لا يصحّ اعتبارهما شاهدًا على التحريد.

وَزَنَ

إذا كانت بمعنى «إزاء»، فإنّها تُعرب إعراب «زِنَةَ».

انظر: زِنَةَ.

وزْنَ الجَبل

انظر: زِنَةَ الجبَل.

الوزْن الصَّرْفيّ

هو الميزان الصَّرفيّ.

انظر: الميزان الصرفيّ.

وزْن الفِعْل

إحدى العِلل التي تمنع الاسم العلم والوصْف من الصرف، نحو: «أحمد»، و«يزيد» و«أَحْمَر». والمقصود به الوزن الذي يخصّ الفعل، نحو «دُئِل» (علم على قبيلة)، أو الوزن المشترك بين الاسم والفعل، ولكنّه أكثر في الفعل، أو أليق به، نحو: «أَحْمَد».

وانظر: الممنوع من الصرف.

الوزير

= طاهر بن محمد (.../...).

وَسْطَ[2]

ظرف مبنيّ على الفتح في محل نصب مفعول فيه متعلِّق بما قبله، نحو: «جلستُ وَسْطَ القوم»، أي: بينهم.

وَسَط

كلمة تُعرب حسب موقعها في الجملة، نحو: «زرعتُ وَسَطَ الحقل قمحًا» («وَسَطَ»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. وهو مضاف. «الحقل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «قمحًا»: تمييز منصوب

---

(١) أصلها: «مُتَفاعِلُنْ»، فأصابها الخبن (حذف الثاني الساكن)، فأصبحت «فعلاتُنْ».

(٢) يجب التمييز بين و«سْط الظرفيّة» و«وَسَط». فالأولى لا تأتي إلاّ ظرفًا. أما الثانية فتأتي نائب ظرف وغيره. ويجوز لك أن تحلّ محلّ «وسْط» كلمة «بَيْن» بخلاف «وسَط».

بالفتحة الظاهرة).

وتُستخدم «وَسَط» ظرفًا.

انظر: طيّ.

الوَسيط

انظر: «بحر الوسيط» في «بحر المستطيل».

الوسيط في الأمثال

كتاب في الأمثال لعلي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (.../... ـ ٤٦٨هـ/ ١٠٧٦م). وللواحدي كتابان آخران في الأمثال هما «البسيط» و«الوجيز»، ولكنهما لم يصلا إلينا.

وأغلب الظنّ أنَّ الواحدي أراد أن يكون كتابه «الوسيط» وسطًا في الشرح وعدد الأمثال بين كتابه «الوجيز» وكتابه «البسيط» بدليل قوله مرات عدّة: «وقد استقصيتُ شرح ذلك في كتاب البسيط من الأمثال، فلا نطيل ها هنا»[١].

وبحسب النسخة المطبوعة يتضمَّن الكتاب ثمانية وعشرين بابًا تضمَّنت ١٨٤ مثلاً، وقد رتِّبت الأبواب على حروف المعجم من الهمزة إلى باب اللام ألف، من دون باب الياء، لأنَّ المحقّق اعتمد على نسخة مخطوطة. وقد عنونَ الواحديّ بابه الأول: «الباب الأوّل: حرف الهمزة في ذكر نبذة من أمثال العرب». ويُستدلّ من هذا العنوان أنَّ المؤلِّف لم يقصد استقصاء كلّ مثل أوّله همزة، ولعلّه فَقَد ذلك في كتابه «البسيط».

والواحدي، في كتابه، يشرح المفردات الصعبة، ويُناقش الآراء المختلفة في الكلمة الواحدة، ويهتمّ بذكر الرُّواة الذين ينقل عنهم، ثمّ يُناقش آراءهم. وهو يحرص على نسبة المثل إلى القائل وقبيلته، ولا يتردَّد في ذكْر أكثر من قائل إذا تعدّدت الروايات، مع اهتمام خاصّ بربْط الكثير من الأمثال بالقرآن الكريم، والحديث النبويّ الشريف.

ونُشر الكتاب في مؤسسة دار الكتب الثقافية في الكويت بتحقيق الدكتور عفيف محمد عبد الرحمٰن.

الوَسيم

انظر: بحر الوسيم.

الوشّاء

= محمد بن أحمد بن إسحاق (٣٢٥هـ/ ٩٣٧م).

وِشْكان أو وُشْكَانَ أو وَشْكَانَ

اسم فعل ماض بمعنى: قَرُبَ أو أسرع، نحو: «وشكانَ الأحداثُ سُرعةً» («وشكانَ»: اسم فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح الظاهر. «الأحداثُ»: فاعل «وشكان» مرفوع بالضمَّة الظاهرة. «سرعةً»: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة).

الوَصْف

الوَصْف، في اللغة، مصدر «وَصَفَ». ووصفَ الشّيءَ: نعَتَه بما فيه.

وهو، في علم الصرف، كلمة تدلّ على صفة شيءٍ، أو على حالة له، أو تعيِّن ناحيَةً من نواحيه. وهو سبعة أنواع: اسم الفاعل،

(١) انظر مثلاً الصفحات ٤١، ٩٨، ١٧٥، ١٩٩ من الكتاب.

واسم المفعول، والصفة المشبَّهة باسم الفعل، واسم التفضيل، والاسم الجامد المتضمِّن معنى الصفة المشتقَّة (نحو «هذا رجل ثعلب»، أي: محتال)، والاسم المنسوب.

انظر كلًّا في مادّته.

وقد يُقصَد بالوصف «النعت»، أو «المشتقّ العامِل» أو الوصفيّة.

انظر كلًّا في مادّته.

الوَصْفِيَّة

الوَصْفِيَّة، في اللغة، مصدر صِناعيّ بمعنى مجموعة الصِّفات المختلِفة التي يختَصّ بها الوصف.

وهي، في النحو، علّة معنويّة تمنع الاسم من الصرف إذا اقترنت بالعَدْل، أو وزن الفعل، أو وزن «فَعْلان» الذي لا يؤنَّث بالتاء.

انظر: الممنوع من الصرف.

الوصْفِيّة ووزْن «فَعْلان» الذي لا يؤنَّث بالتاء

علّتان مجتمعتان تمنعان الاسم من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

الوَصْفِيّة والعَدْل

علّتان مجتمعتان تمنعان الاسم من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

الوصْفِيَّة ووزن الفِعْل

علّتان مجتمعتان تمنعان الاسم من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

وَصْف جمع غير العاقِل بصيغة «فَعْلاء»

انظر: فَعْلاء (وصف جمع غير العاقل بها).

الوصْف (نصبه ورفع اسم التفضيل)

انظر: فلان خطيبًا أعظم منه كاتبًا.

وَصْف المرأة بدون علامة التأنيث في ألقاب المناصب والأعمال

انظر: عدم جواز وصف المرأة بدون علامة التأنيث في ألقاب المناصب والأعمال.

وَصَّفَ

انظر: التَّوصيف.

الوَصْل

١ ـ في اللغة: مصدر «وَصَلَ». ووَصَل الشيءَ بالشيء: جمعه به.

٢ ـ في القراءة: عدم قَطْع النطق عند آخر الكلمة، ويكون ذلك بالنطق بحركة آخر الكلمة.

والوصل، أيضًا، هو همزة الوصل.

انظر: الهمزة، الرقم ٢٠.

٣ ـ في علم العَروض: هو الهاء التي لا تصلح أن تكون رويًّا، أو حرف اللين الناتج عن إشباع حرف الرَّويّ (انظر: الرّويّ)، ويكون ألفًا أو واوًا أو ياء، نحو ألف «آمينا» في قول ابن زيدون (من البسيط):

غِيظَ العِدى مِنْ تَساقِينا الهَوَى فدَعَوا
بأنْ نَغَصَّ، فقالَ الدهرُ آمينا

ومثال هاء الوصل قول البهاء زُهير (من مجزوء الكامل):

يــا حــيــرَةَ الــصــبِّ الــذي
لــمْ يَــدْرِ بَــعْــدَكَ مــا احْــتِــيــالُــهْ
أنــتَ الــحــيــاةُ وَمَــنْ تُــفــا
رِقُــهُ الــحــيــاةُ فــكــيــف حــالُــهْ؟

وثمَّة حروف أخرى اختلف العلماء في مجيئها وصْلاً.

انظر: القافية، الرقم ٣، الفقرة «هـ».

٤ ـ في علم المعاني: عَطْف جُملة على أخرى بأحد حروف العطف، وهو واجب في ثلاثة مواضع:

١ ـ إذا قُصِد إشراك الجملتين في الحكم الإعرابي، نحو: «أنت تُقاصِص وتكافىء».

٢ ـ إذا اتفقا خَبَرًا أو إنشاء، وكانت بينهما جهة جامعة، ولم يكن هناك سبَبٌ يقتضي الفصل بينهما، نحو الآية: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾ [الانفطار: الآيتان ١٣، ١٤].

٣ ـ إذا اختلَفتا خَبَرًا وإنشاء، وأوْهَمَ الفصلُ خِلافَ المقصود، كأن يسألك أحدهم: ألكَ حاجةٌ أقْضِيها لك؟ فتجيب: لا، وحفظك الله، فبدون الوصل يصبح جوابك: لا حفظك الله، وهذا خلاف المقصود.

وقال أحمد مصطفى المراغي في كتابه «علوم البلاغة»:

«المبحث الأول: في وصل المفردات وفصلها: البحث في وصل الجمل وفصلها لا يتضح إلاّ إذا سبقه الكلام على وصل المفردات وفصلها، وبيان هذا أن عطف مفرد على آخر يستفاد منه مشاركة الثاني للأول في إعرابه من رفع، ونصب، وجر، ولكن الأكثر في الصفات ألا يعطف بعضها على بعض، نحو: «جاء محمد العاقل الفاضل الكريم»، وسرّ هذا أن الصفة جارية مجرى موصوفها، فهي تدل على ذات لها تلك الصفة، ومن ثم يمتنع عطفها على موصوفها، فلا يجوز: «جاءني محمد والكريم»، على أن «الكريم» هو «محمد»، لأنه لا يصح عطف الشيء على نفسه، وجاء قليلاً عطف بعضها على بعض باعتبار المعاني الدالة عليها، فنقول: «نظرت إلى عليّ الفاضل، والمؤدّب الكريم»، كأنك قلت: نظرت إلى مَن اتصف بالفضل والأدب والكرم، وعلى ذلك جاء قوله (من المتقارب):

إلى المَلِكِ القَرمِ وابنِ الهمامِ
وليثِ الكَتيبةِ في المُزدَحَمْ

المبحث الثاني: في وصل الجمل: وصل الجمل عطف بعضها على بعض بالواو، أو إحدى أخواتها، وفائدته تشريك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، ومن حروف العطف ما يفيد العطف فحسب، وهو الواو، ولذا قد تخفى الحاجة إليها، فلا يدركها إلاّ من أُوتي حظًا من حسن الذوق. ومنها ما يفيد مع التشريك معاني أخرى كالترتيب من غير تراخٍ في الفاء، وهو مع التراخي في «ثم»، وهكذا. ومن أجل ذلك لا يقع اشتباه في استعمال ما عدا الواو، ولذا لا يبحث هنا إلاّ عنها.

والجمل المعطوف بعضها على بعض ضربان:

١ ـ أن تكون للجملة المعطوف عليها موضع من الإعراب، وحكم هذه حكم المفرد، لأنها لا تكون كذلك حتى تكون واقعة موقعه، وحينئذ يكون وجه الحاجة فيها

إلى الواو ظاهرًا، والإشراك بها في الحكم موجودًا، فإذا قلت: «نظرت إلى رجل خلقه حسن، وخلقه قبيح»، كنت قد أشركت الثانية في حكم الأولى، وهو كونها في موضع جر صفة للنكرة، ونظائر ذلك كثيرة، وخطبها يسير.

٢ ـ ألا يكون لها موضع من الإعراب، وتحت هذه نوعان:

أ ـ أن تتفق[١] الجملتان خبرًا وإنشاء، وتكون بينهما مناسبة وجامع يصحح العطف مع عدم المانع، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾ [الانفطار: الآيتان ١٣، ١٤]، ونحو: «فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيرًا»، ويسمى ذلك توسطًا بين الكمالين.

ب ـ أن تختلف الجملتان خبرًا وإنشاء، لكن لو ترك العطف، لأوهم خلاف المقصود، كما تقول: «لا، وشفاه الله»، جوابًا لمن سألك: «هل أبلَّ محمد من مرضه؟».

فترك الواو حينئذ يوهم الدعاء عليه، مع أن المقصود الدعاء له. وقد روي أن هارون الرشيد سأل وزيره عن شيء، فقال: «لا، وأيّدَ الله الخليفة». فلما بلغ ذلك الصاحب بن عباد، قال: هذه الواو أحسن من الواوات في خدود الملاح.

وقد ذكر صاحب المغرب أن أبا بكر الصديق، رضي الله عنه، مرّ برجل في يده ثوب، فقال له الصدِّيق: «أتبيع هذا؟» فقال: «لا، يرحمك الله»، فقال له: لا تقل هكذا، وقل: لا، ويرحمك الله.

ويسمّى ذلك كمال الانقطاع مع إيهام خلاف المراد.

المبحث الثالث: في الجامع: لا بد في الضرب الأول والنوع الأول من الضرب الثاني من صوَر الوصل من وجود جامع بين الجملتين به تتجاذبان وعليه تعتمدان.

بيان هذا أنه لا يقع العطف موقعه ولا يحل المحل اللائق به إلا إذا وجد بين الجملة الأولى والثانية جهة جامعة، نحو: «محمد يعطي ويمنع، ويكتب ويشعر»، ويقبح أن تقول: «خرجت من داري، وأحسن ما قيل من الشعر كذا»، إذ لا صلة بين الثانية والأولى، ولا تعلق لها بها.

والجامع[٢] إمّا عقلي أو وهمي أو خيالي، فالعقلي أن يكون بين الجملتين، إما:

١ ـ اتحاد في المسند إليه أو في المسند، أو في قيد من قيودهما، نحو: «محمد يكتب ويشعر»، وقوله (من البسيط):

يَشقى أُناسٌ ويشقى آخرون بهم
ويُسْعِدُ اللّهُ أقوامًا بأقْوامِ

و«خالد الكاتب أديب ومحمد الكاتب فقيه».

---

(١) المدار في ذلك على اتفاقهما خبرًا وإنشاء في المعنى، سواء كانتا خبريّتين لفظًا ومعنى، أو خبريتين معنى لا لفظًا، أو الأولى خبريّة معنى لا لفظًا، أو بالعكس، أو إنشائيتين لفظًا ومعنى، أو معنى لا لفظًا، أو الأولى خبرية لفظًا والثانية إنشائية، أو بالعكس.

(٢) لا بدّ من وجود الجامع بين المسند إليه في الجملتين، وكذا بين المسند فيهما، فلو وجدت مناسبة بين المسند إليه فيهما فقط، أو بين المسند فيهما فقط، لم يكن ذلك كافيًا، ولم يصح العطف، فقد صرح السكاكي بامتناع عطف قول القائل: «خفي ضيق»، على قوله: «خاتمي ضيق»، مع اتحاد المسند فيهما.

٢ ـ وإما تماثل واشتراك فيهما، أو في قيد من قيودهما. ولا يكفي مطلق تماثل، بل التماثل، والمراد أن يكون في وصف له نوع اختصاص بالمسند إليه أو المسند أو القيد، فنحو: «محمد شاعر وعمر كاتب»، إنما يحسن إذا كان محمد وعمر أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة.

٣ ـ وإما تضايف بينهما، بحيث لا يتعقل أحدهما إلاّ بالقياس إلى الآخر، كالأبوة مع النبوّة، والعلوّ مع السفل، والأقل مع الأكثر، ونحو ذلك.

والوهميّ أن يكون بين الجملتين إما:

١ ـ شبه تماثل، كـ«لوني بياض وصفرة»، فإن الوهم أبرزهما في معرض المثلين، لكن العقل يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس واحد وهو اللون. ومن أجل هذا حسن الجمع بين الثلاثة في قوله (من البسيط):

ثلاثَةٌ تُشرِقُ الدُّنيا بِبَهْجَتِها
شَمْسُ الضُّحى وأبو إسحاقَ والقَمَرُ[(١)]

٢ ـ أو تضاد، وهو التقابل بين أمرين وجوديين بينهما غاية الخلاف، ويتعاقبان على محل واحد، كالسواد والبياض، والإيمان والكفر، والقيام والقعود.

٣ ـ أو شبه تضاد، كالسماء والأرض، فإنهما، وإن كان بينهما غاية الخلاف من جهة الارتفاع والانحطاط، لا يتعاقبان على محل واحد كما في التضاد.

والخيالي أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماع الأمرين في الفكر لأسباب مختلفة باختلاف المتكلمين، كصناعة خاصة، أو عرف عام، كالسيف والرمح في خيال الفارس، والقلم والقرطاس في خيال الكاتب، والدرس والسبورة في خيال الطالب، وهكذا. وللقرآن الكريم في هذا الباب القدح المعلّى، نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ [التوبة: الآية ٨٢]، فبين المسندين فيهما تضاد، وبين المسند إليه فيهما اتحاد، وبين القيدين تضايف، وقوله عزَّ شأنه: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾﴾ [الغَاشِيَة: الآيات ١٧-٢٠]، فإنه وإن لم تكن مناسبة بين الإبل والسماء، وبينهما وبين الجبال والأرض بحسب الظاهر، لكن لما كان الخطاب مع العرب والإبل شاغلة لأخيلتهم، لكونها أعزّ أموالهم، وكانت الأرض لرعيها، والسماء لسقيها، والجبال لالتجائهم إليها عند إلمام الملمات، ناسب إيراد الكلام طبق تخيلاتهم.

وهناك أمثلة تشرح لك ما مضى، فإذا قلت: «العدل نور، الظلم ظلام»، كان هناك تقابل وتضاد بين كل من المسند إليه والمسند في الجملتين، وإذا قلت: «الأمير يصل ويقطع»، فإنّ فيهما اتحاد في المسند إليه فيهما وتقابل بين المسند. وإذا قلت: «أقبل علي وأدبر أخوه»، كان فيهما تماثل بين المسند إليه فيهما وتقابل بين المسند، وهلم جرًا.

المبحث الرابع: في مُحَسِّنات الوصل: مما يزيد الوصل حسنًا بعد وجود المصحِّح المجوِّز للعطف، اتحاد الجملتين في الكيفية،

(١) فالوهم يتبادر إليه أن هذه الثلاثة من نوع واحد كأن كلًا منها شمس، لكنها اختلفت بالعوارض المشخصة.

كأن تكونا اسميتين، أو فعليتين، أو شرطيتين، أو ظرفيتين، ثم في الاسميتين اتفاقهما في كون الخبر اسمًا، أو فعلاً ماضيًا، أو مضارعًا، وفي الفعليتين اتفاقهما في كونهما ماضويتين، أو مضارعتين، إلا لداع يدعو إلى التخالف، وذلك:

١ - بأن يقصد التجدد في إحداهما والثبات في الأخرى، كقوله تعالى حكاية عن قوم إبراهيم: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا بِٱلۡحَقِّ أَمۡ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ ۝٥٥﴾ [الأنبياء: الآية ٥٥]، فهم كانوا يزعمون أن اللعب حال إبراهيم المستمرة، فاستفهموا عن تجدد مجيئه لهم بالحق.

٢ - بأن يقصد المضي في إحداهما والاستقبال في الأخرى، كقوله تعالى: ﴿فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ﴾ [البقرة: الآية ٨٧]، فقد عبّر بالمضارع في الثانية، وإن كان القتل في الماضي لاستحضاره في النفوس وتصويره في القلوب بيانًا لفظاعته.

٣ - بأن يقصد الإطلاق في إحداهما والتقييد في الأخرى، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ مَلَكٞۖ وَلَوۡ أَنزَلۡنَا مَلَكٗا لَّقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [الأنعام: الآية ٨][1]، فقد أطلقت الجملة الأولى، وقيدت الثانية بالإنزال، إذ الشرط قيد في الجواب»[2].

٥ - في الإملاء: جعل كلمتين، فأكثر، بمنزلة الكلمة الواحدة.

وكان من المفترَض أن تكون الصورة الخطِّية العامَّة للكلمة المتكوِّنة من مجموع حروفها منفصلةً عن حروف كلمة أخرى سابقة أو لاحقة؛ غير أنَّ هناك بعض الكلمات تُوصل بغيرها. ويخضع هذا الوصل للقاعدتين العامَّتين التاليتين:

١ - كل كلمة يَصحّ تقدير الابتداء بها، والوقف عليها، يجب كتابتها منفصلةً عن مثلها. وذلك كالأسماء الظاهرة، والضمائر المنفصلة.

٢ - كلّ كلمة يُبتدأ بها، ولا يوقَف عليها، أو يوقف عليها، ولا يُبتدأ بها، يجب وصلها بغيرها. والوصل يُصيِّرها كجزء ممّا تتصل به.

والكلمات التي يُبتدأ بها، ولا يوقف عليها، فتوصل بما بعدها، هي:

١ - الحروف الأحاديّة (أي: المؤلَّفة من حرفٍ واحد) سواءٌ أكانت أحاديَّة في الأصل، كالباء، والتاء، واللّام، والكاف، والفاء، والسِّين، مثل: «حياةٌ بلا حبٍّ كجَسَدٍ بلا روحٍ»، أم أصبحت كذلك لعلَّةٍ ما، وذلك مثل الميم في «مِنْ»، والعين في «عَنْ» إذا دَخَلتا على «ما» أو على «مَنْ»، مثل: «مِمَّ تخاف؟»، و«عَمَّ تبحث؟»، و«مِمَّن تخاف؟»، و«عَمَّن تبحث؟».

ب - «أل»، مثل: «المعلِّم»، «الكِتاب»، «المدرسة».

جـ - الظروف المضافة إلى «إذ» المنوَّنة تنوين عوض، مثل: «وقتَئِذٍ»، «يومَئِذٍ»، «ساعَتَئِذٍ»، «آنَئِذٍ»، «حِينَئِذٍ»، «لَيْلَتَئِذٍ»، «صبيحَتَئِذٍ»... أما «إذا» غير المنوَّنة، فيُفصل عنها الظرف، مثل: «زرتك حينَ إذْ سقط المطر».

---

(١) أي: هلا أنزل عليه ملك فتؤمن به، ولكنه لو حصل ذلك لقضي الأمر بهلاككم لعدم إيمانهم به.

(٢) علوم البلاغة. ص ١٦٣ - ١٦٧.

د ـ أوّل الاسم المركَّب تركيبًا مزجيًا، مثل: «بعلبك»، و«معديكرب»، «حضرموت»، «بيتَ لَحْمَ» إلاّ الأعداد من «أحَدَ عشرَ» إلى «تِسْعَةَ عَشَرَ».

هـ ـ ما رُكِّب مع كلمة «مِئة»[1] من الآحاد المضافة إليها، مثل: «ثلاثمِئَة»، «أربعمِئة»، «خَمْسمِئة»، «سِتمِئة»... بخلاف ما رُكِّبَ معها من الكسور، مثل: «رُبْعُ مئة» (أي: خمسة وعشرون)، و«خُمْسُ مئة» (أي: عشرون).

و ـ كلمة «حبَّ»، وذلك مع «ذا» الإشاريَّة في «حَبَّذا» و«لا حَبَّذا».

والكلمات التي يوقَف عليها، ولا يُبتَدأ بها، فَتُوصل بما قبلها، هي:

أ ـ الضمائر المتصلة[2]، بجميع أقسامها[3]، مثل: «كتبتُ»، «دَرَسْنا»، «درسْتَ»، «كافأني»، «كافأنا»، «إنّنا»، «تِلْميذي»، «معلِّمنا».

ب ـ تاء التأنيث، مثل: «هندٌ نَجحتْ».

ج ـ نونا التوكيد: الخفيفة والثقيلة، مثل: «واللهِ، لأَخْدُمَنَّ بلادي، وأقومَنْ بواجبي».

د ـ علامة المثنّى، مثل: «إنَّ التلميذين ناجحان»، وعلامة جمع المذكَّر السالم، مثل: «جاء المعلمون مُبْتَسِمِينَ»، وعلامة جمع المؤنث السالم، مثل: «الفتيات نشيطات».

ملحوظات:

أ ـ يكون الوصل بين كلمتين، وأكثر، إذ نجده حينًا بين خمس كلمات، مثل «فَسيَكفيكُمْ» المركَّبَة من الفاء، والسِّين، والفعل «يكفي»، والضمير الكاف، والضمير «كم». وقد يكون بين أربع كلمات، مثل: «لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ» المركَّبة من اللام، والفعل المضارع «يستخلف»، ونون التوكيد، و«هُمْ». وقد يكون بين ثلاث كلمات، مثل: «لِكَيْلا»، المركَّبة من «اللام»، و«كي»، و«لا».

ب ـ إن أقلّ موصول من كلمتين مؤلَّف من حرفين، مثل: «لي»، «لك»، ويكون مؤلّفًا من ثلاثة أحرف، مثل: «لهم»، أو أربعة...

ج ـ جَوَّز بعضهم وَصْل المفصول لقَصْد الإلغاز، نحو قول الشاعر (من الخفيف):

عافَتِ الماءَ في الشِّتاءِ فَقُلْنا
«بَرِّديه» تُصادِفيه سخينا

فكتابة «بَرِّديه» هكذا تُوهِمُ أنّه أمْرٌ من «التبريد»، والأصل: «بَلْ رِديهِ». والفعل «رِديه» أمْرٌ من «الوُرود»، وإنَّما كُتِبت هكذا في الشعر للإلغاز.

د ـ فيما يلي بعض قواعد وصل الحروف:

١ ـ تُوصل «كي» الناصبة للفعل المضارع:

أ ـ بـ«لا» النافية بعدها بشرط أن تسبقها اللاّم، مثل: «سكتُّ لِكَيْلا أسبِّبَ لكَ حَرَجًا». أما إذا لم تسبقها اللاّم، فبعضهم يصلهما، وبعضهم الآخر لا يصلهما، مثل: «سأدرسُ كيْلا (أو: كي لا) أرسُبَ».

ب ـ بـ«ما» المصدريَّة، مثل: «جئتُ إلى

---

(١) نفضّل كتابة «مئة» دون ألف زائدة فيها.

(٢) هذا إذا لم يُقصد لفظُها، فإن قُصِد لفظها، أصبحت كالأسماء الظاهرة، فلا تُوصل إلاّ، كالأسماء الظاهرة، بالحروف المفردة وذلك كقولك: نُعرب «ها» في «كافأها» مفعولاً به منصوبًا بالفتحة الظاهرة.

(٣) أي: سواءٌ أكانت للرفع، كالتاء في «نجحتُ»، أم للنَّصب كـ«نا» في «كافأنا»، أم للجرّ، كالياء في «معلّمي».

المدرسة، كَيْما أتَعَلَّمَ» (أي: لأتَعَلَّم).

٢ ـ تُوصل «إذ» المنوَّنة (بالكسر) بالظروف: «عِنْدَ»، «حِيْنَ»، «آنَ»، «ساعَة»، «يومَ»... مثل: «عِنْدَئِذٍ»، «حينَئذٍ»، «آنَئِذٍ»، «ساعَتَئِذٍ»، «يَوْمَئِذٍ»...

٣ ـ تُوصل «أن» الناصبة للفعل المضارع، بـ«لا» النافية، وتُحذف نونها، مثل: «يجب ألاّ تكذبَ». وإذا سُبقت «أن» باللام، كتبت الكلمات الثلاث متَّصلة، مثل: «سكتُّ لئِلاّ أُسيءَ إليك».

٤ ـ تُوصل «إن» الشرطيَّة بـ«لا» النافية، وتُحذف نونها، مثل: «انطِق بالكلام العذب الذي لا يُسيء إلى أحد، وإلاّ فاسْكُتْ».

٥ ـ توصل «لا» النافية بـ«أنْ»، و«إنْ» كما سَبَق، وكذلك تُوصَل بـ«كَيْ» إذا سبقَتها اللاّم، فمنهم من يصلها بِـ«كي»، ومنهم من لا يصلها، مثل: «سأدرسُ كي لا أرسُبَ» أو «سأدرسُ كيلا أرسُبَ».

٦ ـ تُوصل «ما» الاستفهاميَّة بِـ:

أ ـ الاسم قبلها، إذا كان مُضافًا، مثل: «بمُقْتَضامَ فعلتَ هذا؟».

ب ـ أحرف الجرّ: مِنْ، عَنْ، في، إلى، حَتَّى، عَلَى، كي، اللام، مثل: «مِمَّ تَخاف؟»، و«عَمَّ تبحث؟»، «فيمَ تُفكِّر؟»، «إلامَ أنتظرك؟»، «حَتَّامَ صبر؟»، «عَلامَ تجلس»، و«كَيْمَ تصرخ؟» (أي: لِمَ تصرُخ).

٧ ـ توصل «ما» الموصولة بالكلمات: «مِنْ»، «عَنْ»، «في»، «سيّ»، مثل: «سُررتُ مِمّا عملتَهُ»، و«سألتُ عَمَّا حَدَث»، و«فكّرْتُ فيما يُقْلِقُك»، و«أُحبُّ الطلاب ولا سِيَّما المجتهدينَ».

٨ ـ تُوصل «ما» المصدريَّة[١] بـ:

أ ـ «كلّ» المنصوبة على الظرفيَّة، مثل: «كُلَّما درسْتَ ازدادَت محبَّةُ المعلِّم لك».

ب ـ بالكلمات: «حين»، و«رَيْث»، و«قَبْلَ»، مثل: «شاهَدْتُك حينما وَقَعْتَ»، و«انتظَرْتُه رَيْثَما صَلَّى»، و«حضرتُ قَبْلَما خَرَجَ»، و«عاملتُه مِثْلَما عامَلَني»[٢].

٩ ـ تُوصل «ما» الزّائدة الكافَّة بـ:

أ ـ آخر الأفعال، فتكفّها عن طلب الفاعل: «طال»، «جَلّ»، «قَلّ»، «كَثُرَ»... مثل: «طالَما انْتَظَرْتُكَ»، و«قَلَّما رأيْتُك»[٣].

ب ـ «إنَّ» وأخواتها فتكفّها عن نصب المبتدأ ورفع الخبر، مثل: «إنّما الراحةُ مُفيدة لكنّما العملُ ضروريّ»[٤].

ج ـ بحرف الجرّ «رُبَّ»، فتكفّه عن الجرّ، مثل: «رُبَّما ينجح زَيْدٌ»، و«ربَّما حيلةٌ تنجَحُ».

١٠ ـ تُوصل «ما» الزّائدة غير الكافَّة بـ:

أ ـ «أيّ» الشَّرطيَّة، مثل: «أيَّما العَمَلَين عملتَ استَفَدْتَ» و«أيّ» الاستفهاميَّة، مثل: «أيّما عالِمٌ اكتشفَ هذا المَرَض؟»، أو «أيّ» الدالَّة على كمال الصِّفة، مثل: «أكرمْتُك أيّما

---

(١) يُؤَوَّل ما بعدها بمصدر يُعرب حسب موقعه في الجملة.

(٢) والتأويل في هذه الأمثلة: شاهدتُك حينَ وقوعِكَ ـ انتظرتُه وقتَ صلاته ـ حضَرْتُ قبل خروجه ـ عاملتهُ مثل معاملته.

(٣) الفعل «طال» لا فاعل له، وكذلك الفعل «قلّ».

(٤) «الراحة»: مبتدأ مرفوع. «مفيدة»: خبر مرفوع. «العمل»: مبتدأ مرفوع. «ضروري»: خبر مرفوع.

إكرام»[١].

ب ـ الظرف «بَيْنَ»، مثل: «بينَما كُنت أَتَنَزَّه التقيتُ زيْدًا»[٢].

ج ـ «مِنْ»، و«عَنْ»، مثل: «مِمّا خطيئاتِهم أُغْرِقوا»، و«عَمَّا قريبٍ أزورُكَ»[٣].

١١ ـ تُوصل «عَنْ»، و«مِنْ» بـ:

أ ـ «مَن» الاستفهاميَّة، مثل: «عَمَّن تَبْحَث؟» و«مِمَّن تَشكو؟»

ب ـ «مَن» الموصولة، مثل: «خُذِ العِلْمَ عَمَّن لَهُ الخبرة»، و«اسْتَفِدْ مِمَّن جَرَّبَ».

جـ ـ «ما»، مثل: «عَمَّ تَبْحَثُ؟» «مِمَّ تَشكو؟» و«تجاوَزْتُ عَمَّا فَعَلْتَه»، و«أَنْفَقْتُ مِمّا ربِحْتُه».

١٢ ـ تُوصل «من» الاستفهاميَّة والموصولة بأحرف الجرّ: «مِنْ»، «عَنْ»، «في»، مثل: «مِمَّن اسْتَعَرْتَ قلمك؟» و«عَمَّن تبحَث؟» و«فيمَن تُفكِّر؟» و«استَفَدْتُ مِمَّن جَرَّبَ»، و«عفوتُ عَمَّن أساءَ إليّ»، و«وضَعْتُ ثقتي فيمنَ يحفظ السِّرَّ».

١٣ ـ توصل «مئة» بالأعداد المفردة: ثلاث، أربع، خمس، ست، سبع، ثمانٍ، تسع، مثل: ثلاثمِئة، أربعمِئة، خمسمئة، ستمئة، سبْعمئة، ثمانيمئة، تِسْعمئة.

الوصْل بِنِيّة الوقْف

هو وصل الكلام بعضه ببعض في النطق، بتسكين آخر كلمة تستحقّ الإعراب، نحو: «حضرَ المعلمُ يبتسمْ لطلّابه».

وصَلَ المكانَ وإليه

يُخطِّىء إبراهيم اليازجي من يقول: «وصلتُ المكانَ» بحجّة أنّ الصواب: «وصلتُ إلى المكان»[٤].

ولكن أجاز القاموس المحيط، ومحيط المحيط، وتاج العروس، ومدّ القاموس، والمعجم الوسيط أن نقول: «وَصَلَ إلى المكان»، و«وصلَ المكانَ»[٥].

الوَصْلة

الوصْلة، في اللغة، ما يربُط بين الشَّيئين، وهي في الاصطلاح اللغويّ، همزة الوصل.

انظر: الهمزة، الرقم ٢٠.

وضْع جمع القلّة موضِع الكَثْرة

انظر: جمع التكسير.

وضْع الخَبَر مَوضِع الطَّلَب

وذلك في الأمر والنهي، ومنه الآية: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٣]، فالخبر هنا للأمر، ونحو الآية: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٧]، أي: لا ترفثوا ولا تفسقوا.

وضْع الضَّمير محلّ الاسم الظاهر

انظر: الضمير، الرقم ١٨.

---

(١) في هذه الأمثلة نَرى أنّ «ما» لم تكف «أيّ» عن الإضافة إلى ما بعدها.

(٢) في هذا المثل نرى أنّ «ما» لم تكف «بَيْنَ» عن الإضافة إلى الجملة بعدها.

(٣) في هذين المثَلَين نرى أنّ «ما» لم تكف «مِن» و«عَنْ» عن جرّ الاسم الذي بعدهما.

(٤) مغالط الكتاب ومناهج الصواب، ص ١٢٩.

(٥) انظر مادة «و ص ل» في القاموس المحيط؛ ومحيط المحيط؛ وتاج العروس؛ ومدّ القاموس؛ والمعجم الوسيط.

وضْع الطَّلَب موضِع الخَبَر

هو نقل الأسلوب الطلبيّ إلى الخبر، وذلك في الأمر والنهي وغيرهما من أساليب الإنشاء الطلبيّ.

وضْع الظاهر مَوْضِعَ المُضْمَر

هو، في علم البيان، حلول الاسم الظاهر محلّ الضمير، ومن فوائده:

- زيادة التقرير والتمكين، نحو الآية: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: الآية ١٠٥].

- التعظيم، نحو الآية: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٢].

- الإهانة والتحقير، نحو الآية: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَٰنِ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَٰنِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [المجادلة: الآية ١٩].

- التلذُّذ بذكره، نحو الآية: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ [فاطر: الآية ١٠].

- التقدير، نحو الآية: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: الآية ٧٨].

- إزالة اللبس، وخاصةً إذا كان الضمير يُوهم أنه غير المراد، نحو الآية: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: الآية ٢٦].

- إدخال الروعة والمهابة في ضمير السامع، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقّة: الآيتان ١، ٢].

- تقوية داعية المأمور، نحو الآية: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٥٩].

- تعظيم الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ۝١٩ قُلْ سِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ﴾ [العَنكبوت: الآيتان ١٩ ـ ٢٠].

- التنبيه على علّة الحكم، نحو الآية: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ [البَقرَة: الآية ٥٩].

- قَصْد العموم، نحو الآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: الآية ٧٧].

- قصْد الخُصوص، نحو الآية ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِىِّ﴾ [الأحزاب: الآية ٥٠].

- مراعاة التجنيس، نحو: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣﴾ [النّاس: الآيات ١-٣].

الوَضْع اللّغويّ

هو ابتكار كَلمات وعبارات جديدة لم تكن موجودة من قبل، وذلك عن طريق الاقتباس، والاشتقاق، والتوليد، والتعريب، والنحت.

انظر كلًّا في مادّته.

للتوسُّع انظر:

- «الوضع والتعريب». محمد عبد الغني حسن. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٢، (١٩٢٢م)، ج ٢، ص ٤٧ـ ٥٢؛ وج ٣، ص ٦٥ـ ٧٢؛ وص ٨٠ـ ٨٣.

وضْع الماضي موضع المستقبَل

هو وضْع الفعل الماضي مكان الفعل المضارع بهدف:

- التنبيه على وقوعه، نحو الآية: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النّمل: الآية ٨٧].

ـ مشارفة وقوعه ومقاربته، نحو الآية: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۝٩﴾ [النساء: الآية ٩].

ـ إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوّة الأسباب الظاهرة، كقول المشتري: «اشتريت»، أو قول البائع: «بعت».

ـ الدُّعاء، نحو: «وفَّقَكَ الله».

قال ابن الأثير: «إنّ الفعل الماضي إذا أُخْبِرَ به عن الفعل المستقبل الذي لم يوجد بعد، كان ذلك أبلغ وأوكد في تحقيق الفعل وإيجاده، لأنّ الفعل الماضي يعطي من المعنى أنّه قد كان ووُجد. وإنّما يُفعل ذلك إذا كان الفعل المستقبل من الأشياء العظيمة التي يُستعظم وجودُها»[1].

وَضْع المُضْمَر مَوْضِع المُظْهَر

انظر: الضمير، الرقم ١٨.

وضْع المُظْهَر مَوْضِع المُضْمَر

انظر: وضْع الظاهِر موضِع المُضْمَر.

وضْع النِّداء موضِع التعجُّب

هو من خروج النداء إلى التعجُّب، نحو الآية: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ [يس: الآية ٣٠].

وطَدَ العَلاقات أو وثَقها

يُخطِّىء إبراهيم اليازجي من يقول: «وطَّدَ العلاقات بينهما»، بحجّة أن «التوطيد» إنما يكون للأرض ونحوها. يقال: «وطَّدَ الأرض»، إذا ردَمها وداسَها لتصْلُب، ومنه «الميطدة»، وهي خشبة يُوطَّد بها أساس البناء وغيره[2].

ولكن ذكر الصّحاح، ولسان العرب، ومحيط المحيط، وتاج العروس، ومدّ القاموس، والمعجم الوسيط أنّ من معاني «وطَدَ الشَّيءَ: ثبّته»[3].

وظائف اللُّغة

انظر: اللُّغة.

وَعْ

اسم صوت صراخ الطفل، مبنيّ على السكون، لا محل له من الإعراب.

الوِعاء

الوِعاء، في اللغة، هو الإناء، أي: ما يُوعى فيه الشَّيء. وهو، في النحو، الظرف. وحرف الوعاء هو «في».

انظر: الظرف، و«في».

أبو الوفاء البندنيجيّ

= طاهر بن الحسين (٤٨٠هـ/ ١٠٨٧م).

أبو الوفاء بنِ أبي المناقب

= محمد بن محمد بن القاسم (٥٢٢هـ/ ١١٢٨م).

الوفاقيَّة

وصف لنوع من الاستعارة.

---

(١) المثل السائر ٢/ ١٨.

(٢) لغة الجرائد ص ١١٣.

(٣) انظر مادة (و ط د) في الصحاح؛ ولسان العرب؛ ومحيط المحيط؛ وتاج العروس؛ ومدّ القاموس؛ والمعجم الوسيط.

انظر: الاستعارة الوفاقيَّة.

الوَفيات

لا تقلْ: «قرأتُ صفحةَ الوَفِيَّات في الصَّحيفة»، بل: «قرأتُ صفحةَ الوَفَيَات فيها»؛ لأنَّ «وفَيات» جمع «وفاة»؛ أمّا «الوفِيّات» فجمع «وفيّة» (من «الوفاء»).

الوَقائِع

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الوقائع» بمعنى «الأحداث»، وجاء في قراره:

«يُخطِّىء بعض النقّاد كلمة «الوقائع» على أساس أن مفردها «وقيعة»، فلا تؤدي معناها الذي تساق فيه.

وترى اللجنة تصحيح اللفظ، على أن المفرد «وَقْعة» حملاً على نظائره من مثل: «رخصة ورخائص»، و«حَلْبة وحلائب»، و«كنّة وكنائن»[1].

الوقّاد

= خالد بن عبد الله (٩٠٥هـ/ ١٤٩٩م).

الوِقاية

الوِقاية، في اللغة، مصدر «وقى». ووقى فلانًا: حماه وصانه من الأذى.

وحرف الوقاية، في النحو العربي، هو النون.

انظر: النون، الرقم ٨.

الوقْت

الوقْت، في اللغة، مصدر «وقَتَ». ووقَتَ الأمرَ: جعل له وقْتًا يُفْعَل فيه.

وهو، في النحو، من معاني اللام الجارّة، نحو: «كتبتُ رسالةً لصديقي لغُرَّةِ شهرِ نيسانَ».

وتعرب كلمة «وقت» بحسب موقعها في الجملة. وهي في نحو: «شاهدتُك وقْتَ وقوعِك» مفعولاً فيه منصوبًا بالفتحة الظاهرة.

وقْتَئِذٍ

تعرب إعراب «آنئذٍ».

انظر: آنئذٍ.

ابن الوقشيّ

= هشام بن أحمد بن هشام (٤٨٩هـ/ ١٠٩٦م).

الوقْص

الوقْص، في اللغة، مصدر «وقَصَ». ووقصَ عنقَه: كسَرَها. وهو، في علم العروض: نوع من الزّحاف المفرد يتمثّل في حذف الحرف الثاني المتحرّك من الجزء. وبه تُصبح «مُتَفاعِلُنْ»: مَفاعِلُنْ. ونجده في بحر الكامل.

والجزء الذي يدخله الوقص يُسمّى موقوصًا، سُمّي بذلك لأنه بمنزلة الذي اندقّت عُنقُه.

وقَّعَ في كتابه أو كتابَه

يخطِّىء إبراهيم المنذر[2] وزهدي جار

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ١٣٥؛ والألفاظ والأساليب. ص ١٦٢؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٦.

(٢) إبراهيم المنذر: كتاب المنذر. ص ١.

الله[١] من يقول: «وقَّعَ على الكتاب»، بحجَّة أنَّ الصواب: «وقَّع الكتابَ». لكنَّ مازن المبارك يذهب عكس ذلك، إذ يخطِّىء من يقول: «وقَّعَ المرسومَ» بحجة أنَّ الصواب: «وقَّع في المرسوم أو عليه»[٢]. وهكذا نكون أمام تخطيئين متناقضين.

ولكن يجوز أن نقول: «وقَّع في الكتاب» كما جاء في الصّحاح، ومختار الصحاح، ولسان العرب، والقاموس المحيط، وتاج العروس[٣]. ويجوز أن نقول: «وقَّعَ الكتابَ» كما جاء في «أقرب الموارد»، والمعجم الوسيط[٤]. أمّا تعدية الفعل «وقّع» بـ«على»، فلم أقع عليها في المعاجم، لكن مصطفى الغلايني سوَّغها بقوله: «إنَّ التوقيع اليوم يُراد به إجازة الكتّاب بوضع اسم الكاتب أو المكتوب عنه. فإن قالوا: «وقَّع على الكتاب»، فقد أرادوا معنى: «وضع عليه توقيعه»، ولا تنصرف أذهانهم إلى غير هذا. ولا أرى في ذلك بأسًا؛ لاختلاف تعدية الفعل باختلاف معناه، كما قالوا: «ضرب القاضي على يد فلان»، إذا حَجَرَ عليه ومنعه التصرّف، و«ضرب على يديه» بمعنى: أمسك. و«ضرب في الأرض»: خرج تاجرًا، أو غازيًا، أو سافر، أو أسرع، أو ذهب. و«ضربَ الليلُ»: طالَ. و«ضربَ الشيءُ»: تحرَّك. و«ضرب بيده»: أشار. و«ضربَ الدهرُ بينهم»: فرَّقهم. و«ضرب الرجلُ»: أشبه أهله من آبائه وأمهاته. ومعلوم أنَّ «ضرب» في الأصل من الأفعال المتعدِّية، وقد انصرفت إلى اللزوم في هذه الأمثلة. على أنَّ من حروف الجر ما يقوم بعضها مقام بعض بضرب من المجاز. وفي القرآن الكريم: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طـه: الآية ٧١]، أي: عليها، أقيمت الظرفية مقام الاستعلاء بجامع التمكّن من الشيء. وقولهم: «وقَّع عليه» من إقامة الاستعلاء مقام الظرفية بجامع التمكّن أيضًا، كما أقيم الاستعلاء مقام الإلصاق في قول الشاعر (من الوافر):

أمرُّ على الديارِ ديار ليلى
أقبِّلُ ذا الجدارَ وذا الجدارَا

وما حبُّ الديارِ شغَفْنَ قلبي
ولكنْ حبُّ من سكنَ الدِّيارا

إشارة إلى معنى التمكّن، وإنما أراد: «أمر بالديار»[٥].

الوَقْف

١ ـ في اللغة: مصدر «وقَفَ». ووقف فلان: قام من جلوس، أو سكنَ بعد المشي. ووقف فلانًا عن الشيء: منعه عنه.

٢ ـ في علم العَروض: إسكان الحرف السابع المتحرِّك في التفعيلة. وبه تُصبح «مفْعولاتُ»: مفعولاتْ، وتُنقل إلى

(١) زهدي جار الله: الكتابة الصحيحة. ص ٣٩٧.
(٢) مازن المبارك: نحو وعي لغوي. ص ٢٠٢.
(٣) انظر مادة (و ق ع) في الصحاح للجوهري؛ ومختار الصحاح للرازي؛ ولسان العرب لابن منظور؛ والقاموس المحيط للفيروزآبادي؛ وتاج العروس للزبيدي.
(٤) انظر مادة (و ق ع) في أقرب الموارد لسعيد الشرتوني؛ والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية.
(٥) مصطفى الغلاييني: نظرات في اللغة والأدب. ص ١٥ـ١٦.

«مفعولانْ»، ونجده في البحر السريع، والبحر المنسرِح.

٣ ـ في الكتابة: انظر: علامات الوقف.

٤ ـ في القراءة: قطع النطق عند آخر الكلمة، وأشهر قواعده ما يلي:

ـ ما كان ساكن الآخر وقفتَ عليه بسكونه، سواءٌ أكان صحيحًا، نحو: «اكتبْ»، أم معتلًّا، نحو: «يَمْشي، يدعو، الفتَى، القاضي».

ـ ما كان متحرِّكًا، وقفتَ عليه بالتسكين.

ـ ما كان منوَّنًا، نسكِّنه بعد الضمّ والكسر، نحو: «هذا سالِمْ» و«مررتُ بسالِمْ»، فإن كانت الحركة فتحةً، نُبدِل التنوين ألفًا[1]، نحو: «رأيتُ سالما».

ـ إذا وقَفْتَ على نون التوكيد السّاكنة، أبدلتها ألفًا، ووقفتَ عليها، نحو قول الشاعر: «ولا تعبُدِ الشَّيطانَ، والله فاعبُدا»، أي: فاعبُدَنْ.

ـ إذا وقفْتَ على ضمير المفرد المذكَّر الغائب، سكَّنتَه، نحو: «رأيتُهْ»، و«مررتُ بِهْ»؛ أمّا في الشِّعر، فيجوز الوقف بالحركة، كقول الراجز: «كأنَّ لونَ أرضهِ سماؤُهُ». وأمّا ضمير المفرد المؤنَّث الغائبة «ها»، فإنّنا نقف عليه بالألف، نحو: «شاهدتُها».

ـ إذا وقَفْت على الاسم المنقوص، أثبتَّ ياءَه، إن كان منصوبًا؛ سواءٌ أكان منوَّنًا، نحو: «شاهدنا قاضيًا»، أم غير منوَّن، نحو: «شاهدتُ القاضي». وأما المرفوع والمجرور منه، فالأرجح حذف يائه إن كان منوَّنًا[2]، نحو: «مررتُ بقاضْ». أمّا إذا كان غير منوَّن، فالأفصح إثبات يائه[3]، نحو: «جاء المحامي»، و«مررتُ بالمحامي».

ـ نقف على الاسم المقصور كما هو، وذلك إذا كان غَيرَ منوَّن، نحو: «جاء الفتى». أمّا إذا كان منوَّنًا، فإنّنا نحذف تنوينه، ونردّ إليه ألفِه في اللّفظ، نحو: «جاء فتى»، و«مررتُ بفتى»، و«شاهدتُ فتى» نقف عليه بلا تنوين.

ـ نقف على المختوم بتاء التأنيث المربوطة، بإبدال التاء هاءً ساكنة[4]، نحو: «هذه شَجَرَهْ» و«مررتُ بمعاويهْ».

ـ نقف على المنتهي بتاء التأنيث المبسوطة بتسكينها، نحو «جاءتِ المعلِّماتْ» و«هذه بنتْ».

ـ إذا كتبتَ «إذًا» بالألف مع التنوين، طرحتَ التنوين، ووقفتَ عليها بالألف، وإذا كتبتها بالنون «إذن» أبدلْتَ نونَها ألفًا، ووقفتَ عليها بها. ومنهم من يقف عليها بالنون مطلقًا، وهو اختيار بعض النحاة، وإجماع القرّاء السبعة على خلافه.

والأصل أن نقف على المتحرّك بالسّكون، ولكن هناك أوجه أخرى للوقف عليه، أشهرها الخمسة التالية:

أ ـ الوقف بالإشمام، ولا يكون إلاّ في

---

(١) أمّا ربيعة فتُجيز الوقف على المنوَّن المنصوب بالتسكين.

(٢) ويجوز إثباتها، كقراءة ابن كثير: ﴿ولكلّ قوم هادي﴾ [غافر: ٣٣].

(٣) ويجوز حذفها، نحو الآية: ﴿الكبير المتعال﴾ [الرعد: ٩].

(٤) ومنهم من يقف بتسكين التاء، فتقول على لغتهم: «هذه شجرةْ»، وقد سُمع بعضهم يقول: «يا أهل سورة البقرةْ»، فقال بعضُ من سمعه: «والله ما أحفَظُ منه آيةْ».

المضموم و«الإشمام إشارة الشَّفتين إلى الضمّة، بعد الوقف بالسكون مباشرةً، من غير تصويت بالحركة، ضعيف أو قويّ، وذلك أن تضمَّ شفتيك بعد إسكان الحرف، وتدع بينهما بعض انفراج يخرج منه النفَسُ، فيراهما الرّائي مضمومتين، فيعلم أنّك أردتَ بضمِّهما الحركة المضمومة، وهذا إنّما يراه البصير لا الأعمى، وهو، في الحقيقة، وقف بإسكان الحرف، والضمَّة إنما يُشار إليها بالشَّفتين».

ب ـ الوقف بالتضعيف، وذلك بتضعيف الحرف الموقوف عليه، نحو: «هذا سالمّ»، ولا يوقَف بالتضعيف في ما كان آخره همزة، أو حرف علّة، أو ما كان قبله ساكنًا.

ج ـ الوقف بالرَّوْم، وهو الوقف باختلاس الحركة الأخيرة، أي: بتخفيفها دون إتمامها. وأكثر القرّاء يمنعون الوقف بالرَّوْم في المنتهي بفتحة.

د ـ الوقف بالنَّقل، ويكون بنقل حركة الحرف الأخير إلى ما قبله، نحو: «عليكَ بالصَّبْرِ»، والأصل: عليك بالصَّبْرِ، وشرطه أن يكون ما قبل الحرف الأخير ساكنًا، وألاّ تكون الحركة المنقولة فَتْحة[1]. ومنه قول الرّاجز:

عـجِـبْـتُ والـدَّهْـرُ كـثـيـرٌ عـجَـبُـهْ
مِـنْ عَـنـزِيٍّ سَـبَّـنـي لـم أضـرِبُـهْ

والأصل: لم أضربْهُ.

هـ ـ الوقف بهاء السَّكت، يجوز أن يُوقَف على بعض المتحرِّكات بزيادة هاء ساكنة تُسمّى «هاء السَّكت»، وذلك في الفعل المضارع المعتلّ الآخر المجزوم بحذف آخره، نحو: «لَمْ يَخْشَهْ»، وفي فعل الأمر المعتلّ الآخر المبنيّ على حذف آخره، نحو: «اِمشِهْ» «فِهْ، عِهْ»[2]؛ وفي «ما» الاستفهاميَّة، نحو: «فيمَ ترغَبُ فيمَهْ؟» و«عَمَّ تبحثُ عَمَّهْ»[3]، وفي الحرف المبنيّ، نحو: «ربَّهْ، إنَّهْ، لعلَّهْ، اذهبَنَّهْ، أكرِمِ المجتهدونَهْ، إنَّهم يُكْرمونَهْ»[4].

و ـ الوقْف بالحَذْف، ويكون بحذف الياء من الاسم المنقوص إذا كان مرفوعًا منوَّنًا أو مجرورًا منوَّنًا، نحو: «جاء قاضْ»، و«مررتُ بمحامْ».

ز ـ الوقف بالبَدَل، ويكون بإبدال تاء التأنيث المربوطة هاءً، نحو: «ذهبتُ إلى المدرسَهْ».

ملحوظتان:

١ ـ أحرف الوقف هي الألف، والهمزة، والواو، والياء، والهاء. انظر كلاًّ في مادّته.

٢ ـ اختلف الكوفيون والبصريون في جواز الوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلّى بـ«أل» الساكن ما قبل آخره[5]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في الوقف: «رأيتُ البَكَرْ» بفتح الكاف في حالة النصب.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال في حالة

---

(١) وأجاز الكوفيون والأخفش نقل الفتحة.

(٢) هما الأمر من «وفَى، وعى» والإتيان بهاء السكت في أمر الفعل اللفيف المفروق واجب.

(٣) ويجوز الوقف بالسكون، نحو: «عَمَّ تبحَثُ عَمْ».

(٤) ويجوز الوقف بالسكون، نحو: «رُبْ، إنْ أكرم المجتَهدونْ».

(٥) انظر في هذه المسألة: المسألة السادسة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٤٢٧؛ وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٤/ ١٧٧.

الرفع والجرّ والضم والكسر؛ فيقال في الرفع: «هذا البكُرْ» بالضم، وفي الجرّ «مررت بالبَكِرْ» بالكَسْر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنه إنما جاز هذا في المرفوع والمخفوض، نحو: «هذا البَكُرْ»، و«مررت بالبَكِرْ» ليزول اجتماع الساكنين في حالة الوقف، وأنهم اختاروا الضمة في المرفوع والكَسرة في المخفوض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل؛ فكانت أولى من غيرها، كما قال الشاعر (من الرجز):

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ[1]

وكما قال الآخر (من الرجز):

أَنَا جَرِيرٌ كُنْيَتِي أَبُو عَمِرْ
أَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَسَعْدٌ في القَصِرْ
أَجُبْنًا وَغَيْرَةً خَلْفَ السُّتِرْ[2]

وقال الآخر (من المتقارب):

أَرَتْنِيَ حِجْلاً عَلَى سَاقِهَا
فَهَشَّ الفُؤَادُ لِذَاكَ الحِجِلْ
فَقُلْتُ ولَمْ أُخْفِ عَنْ صَاحِبِي:
أَلاَ بِأَبِي أَصْلُ تِلْكَ الرِّجِلْ[3]

وقال الآخر (من الرجز):

عَلَّمَنَا إخْوَتُنَا بَنُو عِجِلْ
شُرْبَ النَّبِيذِ وَٱصْطِفَافًا بِالرِّجِلْ[4]

وإذا ثبت هذا في المرفوع والمخفوض، فكذلك أيضًا في المنصوب؛ لأن الكاف في قولك: «رأيت البكر» في حالة النصب ساكنة كما هي ساكنة في قولك: «هذا البكر»، و«مررت بالبكر» في حالة الرفع والخفض، فكما حركت الكاف في المرفوع والمخفوض ليزول اجتماع الساكنين، فكذلك ينبغي أيضًا في المنصوب ليزول اجتماع الساكنين، وكما أنهم اختاروا الضمّة في المرفوع والكسرة في المخفوض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في

---

(١) الرجز لعبيد الله بن ماويّة في لسان العرب ٥/ ٢٣١؛ وله أو لبعض السعديّين أو لفدكي بن عبد الله في الدرر ٦/ ٣٠٠؛ وله أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السّعديّين في المقاصد النحوية ٤/ ٥٥٩؛ ولبعض السّعديّين في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٩؛ والكتاب ٥/ ١٧٣.
شرح المفردات: النقر: صوت يسكّن به الفرس عند اضطرابه. الأثافي: هنا بمعنى: الجماعات. زمر: جماعات.
المعنى: يقول: أنا ابن ماويّة الشجاع البطل إذا حمي وطيس الحرب، وجاءت الخيل جماعات.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٢٣٥.

(٣) البيتان بلا نسبة في الدرر ٦/ ٣٠٢؛ وشرح المفصل ٩/ ٧١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٨؛ ولسان العرب ١١/ ٢٦٧ (رجل)؛ ومجالس ثعلب ص ١١٨؛ والمنصف ١/ ١٨، ١٦١؛ وأسرار العربية ص ٤١٥ (البيت الأول).
اللغة: الحجل الخلخال، وهو حلية تلبسها المرأة في رجليها.
المعنى: ما أبهى منظر قدميها وهي متزينة بهذا الخلخال الذي يجعلني أتوق لمتابعة حركته وصوته، وقد قلت لصاحبي ولم أخف ذلك: أفدي هذه الساق بأبي.

(٤) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٧٣؛ والخصائص ٢/ ٣٣٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٨٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٦١؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٨٧ (مسك)، ١١/ ٤٣٠ (عجل).
اللغة: عجل: قبيلة من ربيعة، وهم بنو عجل بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل.
المعنى: إن شرب الخمرة والغطرسة واصطفاف الأرجل لإظهار هيئة العجرفة مما علمنا إياها بنو ربيعة.

حالة الوصل، فكذلك يجب أيضًا أن يختاروا الفتحة في المنصوب؛ لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل، ولا فرق بينهما.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك؛ لأن أول أحوال الكلمة التنكير، ويجب فيها في حال النصب أن يقال: «بَكْرًا»، فلا يجوز أن تحرك العين؛ إذ لا يلتقي فيه ساكنان كما يلتقي في حال الرفع والجر، نحو: «هَذا بَكْرْ»، و«مررت ببَكْرْ» فلما امتنع في النصب تحريك العين في حال التنكير دون حالة الجر والرفع تبعه حالُ التعريف؛ لأن اللام[1] لا تلزم الكلمة في جميع أحوالها؛ فلذلك روعي الحكم الواجب في حال التنكير.

والذي أذهب إليه في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون.

وأما الجواب عن كلمات البصريين: أما قولهم: «إن أول أحوال الكلمة التنكير، فلما امتنع معه في حال النصب تحريك العين تبعه حال التعريف بلام التعريف لأنها لا تلزم الكلمة»، قلنا: هذا فاسد، لأن حمل الاسم في حالة التعريف بلام التعريف على حالة التنكير لا يستقيم؛ لأنه في حال التنكير في النصب يجب تحريك الراء فيه، فلا يجوز تحريك العين لعدم التقاء الساكنين، بخلاف ما إذا كانت فيه لام التعريف؛ فإنه لا يجب تحريك الراء فيه، بل تكون ساكنة فيه كما هي ساكنة في حال الرفع والجر، فكما تحرك الكاف في حالة الرفع بالضمّ وفي حالة الجرّ بالكسر؛ فكذلك يجب أن تحرّك في حالة النصب بالفتح.

وإنما يستقيم ما ذكره البصريون أنْ لَوْ كان الوقف يُوجب فيما دخله لام التعريف أن يكون الوقف عليه بالألف، فيقال: «رأيت البَكْرَا»، كما يقال: «رأيت بَكْرَا»، فلما لم يُقَلْ ذلك لدخول لام التعريف، دلَّ على أن الفرق بينهما ظاهر؛ فلا يجوز أن يحمل أحدهما على الآخر. على أن من العرب[2] مَنْ يقف عليه مع التنكير في حال النصب بالسكون، فيقول: «ضربت بَكْرْ»، و«أكرمت عَمْرْو» وإن كانت اللغة العالية الفصيحة أن يُوقَفَ عليه بالألف، غير أن العرب وإن اختلفوا في الجملة في حال التنكير هل يوقف فيه بالألف أو السكون فما اختلفوا ألبتة في حال التعريف باللام أنه لا يجوز الوقف عليه بالألف.

والذي يدلُّ على ذلك أن الألف لا تكاد تقع في هذا النحو في القوافي وصلاً إلاّ قليلاً؛ فدل على ما بيّناه، والله أعلم»[3].

* * *

وقال ابن مالك في ألفيّته:

تَـنْـوِيـنًـا أَثْـرَ فَـتْـحٍ اجْـعَـلْ أَلِـفَـا ... وَقْـفًـا وَتِـلْـوَ غَـيْـرِ فَـتْـحٍ احْـذِفَـا

وَاحْـذِفْ لِـوَقْـفٍ فـي سِـوَى اضْـطِـرَارِ ... صِـلَـةَ غَـيْـرِ الـفَـتْـحِ فـي الإِضْـمَـارِ

---

(١) يريد «أل» التعريف.

(٢) هم ربيعة الذين يقفون على المنصوب المنوّن بالسكون كما يقف عامة العرب على المرفوع المنوّن والمخفوض المنوّن، وكما يقف الجميع على المعرَّف بـ«أَلْ».

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٣٤ـ٢٣٨.

وأشْبَهَتْ إذًا مُنَوَّنًا نُصِبْ
فَأَلِفًا في الوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ
وحَذْفُ يا المَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ ما
لَمْ يُنْصَبَ أوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَما
وغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بالعَكْسِ وَفِي
نَحْوِ مُرِ لُزُومُ رَدِّ اليَا اقْتُفِي
وغَيْرَهَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ
سَكِّنْهُ أوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ
أوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أو قِفْ مُضْعِفا
ما لَيْسَ هَمْزًا أوْ عَلِيلاً إنْ قَفا
مُحَرَّكًا وحَرَكَاتٍ انْقُلا
لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلا
ونَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لا
يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وكُوفٍ نَقَلا
والنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ
وذَاكَ في المَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ
في الوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ
إنْ لم يَكُنْ بِسَاكِنٍ صحَّ وُصِلْ
وقَلَّ ذَا في جَمْعِ تَصْحِيحٍ وما
ضَاهَى وغَيْرُ ذَيْنِ بالعَكْسِ انْتَمى
وقِفْ بها السَّكْتِ على الفِعْلِ المُعَلّ
بِحَذْفِ آخِرٍ كأَعْطِ مَنْ سَأَلْ
ولَيْسَ حَتْمًا في سِوَى مَا كَعِ أوْ
كَيَعِ مَجْزُومًا فَرَاعِ ما رَعَوْا
وما في الاسْتِفْهَام إنْ جُرَّتْ حُذِفْ
أَلِفُهَا وأَوْلِهَا الهَا إنْ تَقِفْ
ولَيْسَ حَتْمًا في سِوَى ما انْخَفَضا
بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضى
وَوَصْلَ ذِي الهَاءِ أجِزْ بِكُلِّ ما
حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِما
وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنا
أُدِيمَ شَذَّ في المُدَامِ اسْتُحْسِنا
ورُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الوَصْلِ ما
لِلْوَقْفِ نَثْرًا وفَشَا مُنْتَظِما

الوقْف الاخْتياريّ

هو الوقْف.

انظر: الوقف، الرقم ٤.

الوقْف بالإشْمام

انظر: الوقف، الرقم ٤، الفقرة «أ».

الوقْف بالألف

انظر: الألف، الرقم ١٢.

الوقْف بالبَدَل

انظر: الوقف، الرقم ٤، الفقرة «ز».

الوقْف بالتّسْكين

انظر: الوقف، الرقم ٤.

الوقْف بالتَّضْعيف

انظر: الوقف، الرقم ٤، الفقرة «ب».

الوقْف بالحَذْف

انظر: الحذف، الرقم ٤، الفقرة «و».

الوقْف بالرَّوم

انظر: الوقف، الرقم ٤، الفقرة «ج».

الوقْف بالنَّقْل

انظر: الوقف، الرقم ٤، الفقرة «د».

الوقْف بالهاء

انظر: الوقف، الرقم ٤، الفقرة «هـ»؛ وانظر: الهاء، الرقم ٣.

الوقْف بهاء السَّكْت

انظر: الوقف، الرقم ٤، الفقرة «هـ»؛ وانظر: الهاء، الرقم ٣.

الوقف بالواو

انظر: الواو، الرقم ١٨.

الوقف بالياء

انظر: الياء، الرقم ١١.

الوقْفة الحَنْجَرِيّة

هي الهمزة.

انظر: الهمزة.

الوقوع

الوقوع، في اللغة، مصدر «وقَعَ». ووقعَ الشيءُ: سقَطَ. ووقع الأمرُ: حَصَلَ.

وهو، في النحو، التَّعَدّي. انظر: التَّعَدّي.

وقوع الحافِر على الحافِر

نوع من السَّرقات الشعريّة، ويكون بأخْذ اللفظ والمعنى معًا. وهو ثلاثة أنواع:

الأول: أن يستوي الشاعران في كلّ لفظة من الألفاظ، وهذا وقع كثيرًا في شعر جرير والفرزدق، ومنه قولهما (من الوافر):

وغُرٍّ قد نَسَقْتُ مُشَهَّراتٍ[1] طَوالِعَ لا تُطيقُ لها جَوابا

بَلَغْنَ الشَّمْسَ حيث تكونُ شَرْقًا ومَسْقَطَ قَرْنِها من حَيْثُ غابا

بِكُلِّ ثَنِيَّةٍ وبِكُلِّ ثَغْرٍ غَوارِبُهُنَّ تَنْتَسِبُ انتِسابا

الثاني: أن يختلف الشاعران في لفظة واحدة من بيتيهما، كقول امرىء القيس (من الطويل):

وُقوفًا بها صَحْبي عليَّ مَطِيَّهُم يقولون: لا تهلِكْ أسًى وتَجَمَّلِ

وقول طرفة بن العبد (من الطويل):

وقوفًا بها صَحْبي عليَّ مَطِيَّهُمْ يقولون: لا تهلِكْ أسًى وتَجَلَّدِ

الثالث: أن يختلف الشاعران في شطر بيتيهما، كقول جرير (من الوافر):

إذا غَضِبتْ عليكَ بنو تميم حَسِبْتَ الناسَ كُلَّهُمُ غِضابا

وقول الفرزدق (من الوافر):

وتَحْسَبُ من ملائِمِها كليبٌ عليها الناس كلهم غضابا

وقوع الشَّرط ماضيًا

انظر: الشرط (وقوعه ماضيًا).

وقوفًا

تعرب في نحو: «استقبلَ الطلابُ معلِّمَهم وقوفًا» حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة.

وتعرب في نحو: «وقف الطلاب وقوفًا طويلاً» مفعولاً مطلقًا منصوبًا بالفتحة الظاهرة.

الوَكْم

خاصّة لهجيّة تُنسب إلى قبيلة ربيعة، وقوم من كَلْب، وناس من بكر بن وائل، وتتمَثَّل بكسر كاف ضمير المخاطبين المتَّصل «كُم» إذا سُبِق بكسرة أو ياء، فيُقال فيها: «بِكِمْ» في «بِكُمْ»، و«عليكِمْ» في «عليْكُمْ»[2].

---

(١) أي: وربّ قصائد غرّ مشهّرات قد نظمت.

(٢) للتوسُّع انظر: رمضان عبد التوّاب: فصول في فقه العربيّة. ص ١٥٢.

وكيع

= محمد بن خلف بن حيان (٣٠٦هـ/ ٩١٨م).

ولا سيَّما

انظر: لا سيَّما.

الولاّد

= الوليد بن محمد التميمي (٢٦٣هـ/ ٨٧٧م).

ابن ولاّد

= محمد بن الوليد بن ولاّد (٢٤٨هـ/ ٨٦٢م ـ ٢٩٨هـ/ ٩١٠م).
= أحمد بن محمد بن ولاّد (.../ ...ـ ٣٣٢هـ/ ٩٤٤م).

وَلَوْ

لَفظٌ مُرَكَّب من الواو، و«لو». وإذا وقَعَ هذا اللّفظ في أثناء الكلام، وليس بعده جواب له، تكون الواو حاليَّة، و«لوْ» حرفًا زائدًا لوصل الكلام، وتكون الجملة بعده في محلّ نصب حال، نحو: «سأحْتَرِمُك ولوْ لم تَحْتَرِمْني».

ابن وليّ

= إبراهيم بن وليّ بن نصر (٩٦٠هـ/ ١٥٥٣م).

أبو الوليد الإشبيليّ

= جابر بن محمد بن نام (٥٩٦هـ/ ١١٩٩م).
= هارون بن محمد بن أبي الغيث (.../ ...ـ.../ ...).

أبو الوليد الأندلسيّ

= عبد الرحمٰن بن محمد بن معمر (٤٥٣هـ/ ١٠٦١م).

أبو الوليد الحجري القرطبيّ

= عبد الله بن أحمد بن علي (٥٧٥هـ/ ١١٧٩م).

أبو الوليد العوفيّ

= هشام بن زياد العوفيّ (٥٠٨هـ/ ١١١٤م).

أبو الوليد الكنانيّ

= محمد بن سعيد بن محمد (.../ ...ـ.../ ...).

وليد بن عيسى، أبو العبّاس الطبيخيّ (.../ ...ـ ٣٥٢هـ/ ٩٦٣م)

وليد بن عيسى بن حارث، أبو العباس الطبيخيّ الأمويّ. لقب بالطبيخيّ لأنه طبخ رُبّة، وأهداها لمؤدّبه الحكيم أبي عبد الله محمد بن إسماعيل. فقال: ما هذا؟ قال: طبيخ أجدت صنعه لك، فكان إذا غاب قال: أين الطبيخيّ. فلزمه هذا اللقب. كان الطبيخيّ عالمًا باللغة والنحو والشعر. له شروح في شعر حبيب.

(بغية الوعاة ٢/ ٣١٨؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص٣٢٩؛ والأعلام ٨/ ١٢٢).

أبو الوليد الغافقي

= هشام بن الوليد بن محمد (٣١٠هـ/ ٩٢٢م).

الوليد بن محمد (ولاّد) (.../ ...ـ ٢٦٣هـ/ ٨٧٧م)

الوليد بن محمد التميمي المصريّ المصادريّ، المشهور بولاّد. كان نحويًا

مجوّدًا ثقة، روى كتب اللغة والنحو عن القَتَبيّ، وأبي زُرعة. أصله بصري. نشأ بمصر. رحل إلى العراق لطلب العلم، سمع عن العلماء وعاد إلى مصر، ولم يكن بمصر شيء كبير من كتب اللغة والنحو قبله. خرج أول أمره إلى مكة فحج، وجاء إلى المدينة فزار قبر الرسول ﷺ، فرأى المهلبيّ (تلميذ الخليل) قد تصدّر بالمدينة لإقراء النحو، وهو الذي كان يهاجي عبد الله بن أبي عيينة، ولم يكن من حذّاق العربيّة. فأخذ عنه ولاّد، وكان قد سمعه يذكر شيخه الخليل. فذهب ولاّد إلى البصرة، ولقي الخليل بن أحمد وصحبه، ولازمه، وأخذ عنه النحو، ثم عاد إلى الحجاز فدخل المدينة المنوّرة، ولقي بها معلمه المهلبيّ فناظره، فلمّا رأى المهلبي تدقيق ولاّد للمعاني، وتعليله في النحو، قال: لقد ثقبت بعدنا الخردل. عاد ولاّد بعدها إلى مصر ومعه كتبه التي استفاد علمها، وتصدّر لإفادة الناس وإقرائهم. فاستفاد منه كثيرون.

(بغية الوعاة ٢/ ٣١٨؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٥٤).

وَنى

تأتي:

١ ـ بمعنى «زال»، فتعمل عملها في رفع المبتدأ ونصب الخبر، وبشروطها. (انظر: زال)، نحو قول الشاعر (من الطويل):

فأزحامُ شِعْرٍ يَتَّصِلْنَ ببابِهِ
وأزحامُ مالٍ لا تَني تَتَقَطَّعُ

(«لا»: حرف نفي مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب. «تني»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمّة المقدَّرة على الياء للثقل، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: هي. «تتقطّع»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: هي. وجملة «تتقطّعُ»: في محل نصب خبر «تني». وجملة «لا تني تَتَقَطَّعُ» في محل رفع نعت «أرحام»).

٢ ـ بمعنى: قَصرَ أو فَتَر. فتكون فعلاً تامًا، نحو: «ما ونى زيدٌ في عمله».

أبو وهب

= عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرؤوف (. . ./ . . . ـ. . . ./ . . .).

أبو وهب القرطبيّ

= عبد الأعلى بن وهب بن عبد الأعلى (٢٦١هـ/ ٨٧٤م).

وهَبَ

تأتي:

١ ـ فعلاً من أفعال التحويل، لا يُستعمل إلاّ ماضيًا، ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: «وَهَبْتُ الدقيقَ عجينًا».

٢ ـ بمعنى: أعطى، فتنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، نحو: «وهبتُ زيدًا مالاً».

ابن وهبان

= عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان (٧٦٨هـ/ ١٣٦٧م).

وَهَبْتُ لكَ مالاً أو وهبتكَ مالاً

يخطّىء أسعد داغر[1]، وزهدي جار

(١) أسعد داغر: تذكرة الكاتب ص ٥٨.

الله[1]، وغيرهما[2] من يقول: «وَهَبْتك مالاً»، بتعدية الفعل «وهَبَ» بنفسه إلى مفعولين، بحجَّة أنَّ الصواب تعديته إلى مفعوله الأول باللام، وإلى مفعوله الثاني بنفسه، استنادًا إلى آيات القرآن الكريم، ومنها الآية: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾ [الشورى: الآية ٤٩]، والآية: ﴿فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢١].

ولكن ذكر المصباح المنير أنَّ الفقهاء يُعَدُّون الفعل «وَهَبَ» بنفسه إلى مفعولين مضمِّنين إياه معنى: جَعَلَ[3]. وذكر أبو عمرو أنه سمع أعرابيًّا يقول لآخر: «انطلق معي أهبْكَ نبلاً»[4]. وقد نبَّه عبد الله بن الشجري في أماليه النحوية لِجواز تعديته بنفسه إلى مفعولين[5]. وقال ابن هشام: «زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها، كما تقدّم، وعكسوا ذلك، فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها، كقوله تعالى: ﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩٩]، ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: الآية ٣٩]. . . وقالوا: «وهبتك دينارًا»، و«صدتك ظبيًا»، و«جنيتك ثمرةً»[6]. وعليه، يصحّ القول: «وهبتك مالاً»، ولكنَّ الأفصح: «وهبتُ لكَ مالاً».

وهلُمَّ جرًّا

انظر: هلمَّ جرًّا.

الوَهْم

خاصَّة لهجيَّة تُنسب إلى بني كلب، وتتمثَّل بكسر هاء «هُمْ» دائِمًا، نحو: «عَنهِمْ» في «عَنهُمْ»، و«بَيْنَهِمْ» في «بَيْنَهُمْ». وفي اللغة الفصحى تُكسرَ هذه الهاء إذا وقعتْ بعد كسرة، أو بعد ياء، نحو: «بِهِمْ»، و«عَلَيْهِمْ»[7].

وَيْ

اختلفَ النَّحويّون حول «وَيْ»، فمنهم من جعلها اسم فعل مضارع بمعنى: أتَعَجَّبُ، ومنهم من جعلها حرف تنبيه «تُقالُ للرجوعِ عن المكروه والمحذور، وذلك إذا وُجِدَ رجلٌ يَسُبُّ أحدًا، [أو] يوقِعُه في مكروه، أو يُتْلِفُهُ، أو يأخُذُ ماله، أو يُعَرِّض به لشيء من ذلك، فيُقال لذلك الرجل: وَيْ، ومعناها: تَنَبَّهْ، وازْدَجِرْ عنْ فِعِلِك»[8].

وقال ابن يعيش في كتابه «شرح المفصل»: «. . . فمن ذلك قولهم: «وَيْ» في حالِ النَّدَم والإعجاب بالشيء، وهو اسم سُمِّي به الفعل في حال الخبر، كأنه اسمُ «أَعْجَبُ» أو «أَتَنَدَّمُ»، وهو مبنيّ؛ لأنه صوتٌ سُمِّي به. ولم يلتقِ في آخره ساكنان، فيجبَ لذلك التحريكُ، فبقي على سكونه، وقالوا: «وَيْ لُمِّهِ»، والمراد: لأُمِّهِ، فحذفوا الهمزة تخفيفًا

---

(١) زهدي جار الله: الكتابة الصحيحة. ص ٤٠١.
(٢) انظر محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة. ص ٢٧٤.
(٣) المصباح المنير، مادة (و هـ ب).
(٤) المخصص ١٢/٢٢٧.
(٥) عن أزاهير الفصحى في دقائق اللغة. ص ٣١.
(٦) مغني اللبيب ١/٢٤٢.
(٧) للتوسُّع انظر رمضان عبد التوّاب: فصول في فقه العربيّة. ص ١٥٢-١٥٣.
(٨) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٤٤٢.

كما قالوا: «أيْشَ»، والمراد: «أيُّ شيء»، فحذفوا تخفيفًا.

فأما قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القَصَص: الآية ٨٢]، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن «وَيْ» منفصلةٌ، معناها: «أُعْجَبُ»، ثم ابتدأ «كأنه لا يفلح الكافرون»، و«كأنَّ» هٰهنا لا يراد به التشبيهُ، بل القطعُ واليقِينُ، وعليه بيتُ الكتاب (من الخفيف):

وَيْ كأنْ مَن يَكُنْ له نَشَبٌ يُحْـ
ـبَبْ ومَنْ يَفتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[1]

لم يُرِد ها هنا التشبيه، بل اليقين. ومما لا يكون فيه «كأنَّ» إلاّ عارية من معنى التشبيه قوله (من البسيط):

كأنني حِينَ أُمْسِي لا تُكَلِّمُني
مُتَيَّمٌ يَشْتَهِي ما ليس مَوْجُودَا[2]

أي: أنا حين أمسي هذه حالي. وذهب أبو الحسن إلى أنه «وَيْكَ» مفصولةً من «أنَّهُ»، وكان يعقوبُ يقف على «وَيْكَ» ثم يبتدىء: «أنَّهُ لا يفلح الكافرون»، كأنه أراد بذلك الإعلام بأنّ الكاف من جملةِ «وَيْ»، وليست التي في صدرِ «كأنّ» إنما هي «وَيْ» على ما ذكرنا أضيف إليها الكافُ للخطاب على حدّها في «ذلِكَ»، و«أولئك»، ويُؤيِّد ذلك قول عَنْتَرَة (من الكامل):

ولقد شَفَى نَفْسي وأبْرَأ سُقْمَهَا
قَوْلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أقْدِمِ[3]

فجاء بها متّصلة بالكاف من غير «أنَّ»، فهي حرفُ خطاب، وليست اسمًا مخفوضًا كالتي في «غلامك»، و«صاحبك»؛ لأن «وَيْ» إذا كانت اسمًا للفعل، فهي في مذهب الفعل،

---

(١) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب ٦/ ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٠؛ والدرر ٥/ ٣٠٥؛ وذيل سمط اللآلي ص ١٠٣؛ والكتاب ٢/ ١٥٥؛ ولنبيه بن الحجاج في الأغاني ١٧/ ٢٠٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١١؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٩٠ (وا)، ١٥/ ٤١٨ (ويا).
اللغة: وي: اسم فعل بمعنى أعجب. نشب: المال الثابت كالضياع، وقد يطلق على المال جميعًا. عيش ضُرّ: الضرُّ، بفتح الضاد: هو كلّ مصيبة وضرر، وبالضمّ خاصّ بما في النفس كمرض وهزال.
المعنى: أعجب من المقادير ومن الناس، لأن من له مال يحبه الناس، ومن يفتقر ويذهب ماله أو يقلّ ماله، يعش عيشة ذلّ وعذاب وهوان، ويبتعد عنه الناس.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٢٠؛ والجنى الداني ص ٥٧١؛ والخصائص ٣/ ١٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٨؛ وليزيد بن الحكم الثقفي في لسان العرب ٣/ ٣١٨ (عود)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٩٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٠٧؛ والمحتسب ٢/ ١٥٥.
اللغة: متيم: العاشق الذي استبدّ به هواه، وتيم الله: عبد الله.
المعنى: عندما يمر يوم ولا تكلمني فيه محبوبتي أصبح كالعبد الذي يشتهي ما ليس يحصل عليه، وذلك من شدة الحب ومن شدة وجدي بها.

(٣) البيت لعنترة في ديوانه ص ٢١٩؛ والجنى الداني ص ٣٥٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٨٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٨١، ٤٨٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤١٨ (ويا)؛ والمحتسب ١/ ١٦، ٢/ ٥٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣١٨.
اللغة: شفى نفسي: أذهب غيظها. أبرأ: شفى. السقم: المرض. قيل: قول. ويك: اسم فعل بمعنى أعجب أو أتعجب. أقدم: تقدّم.
المعنى: لقد أذهب غيظ نفسي قول الفرسان لي: يا عنترة أقدم ولا تتأخر، لأن الفرسان أصحابه لا غنى لهم عنه فهم يلتجئون له في المعركة.

فلا تضاف لذلك، و«أنَّ» وما بعدها في موضع نصب باسم الفعل الذي هو «وَيْ»، ولذلك فُتحت «أنَّ»، والتقديرُ: أعجبُ لأنّه لا يفلح الكافرون. فلمّا سقط الجارُّ، وصل الفعلُ، فنَصَبَ. وذهب الكسائي إلى أن الأصل: «وَيْلَكَ»، فحُذفت اللام تخفيفًا. وهو بعيدٌ، وليس عليه دليلٌ. وقد ذهب بعضهم إلى أنّ «وَيْكَأَنَّهُ» بكماله اسمٌ واحدٌ، والمراد شدّةُ الاتّصال، وأنه لا ينفصل بعضُه من بعض، فاعرفه»[1].

وَيْبَ

كلمة لإظهار العذاب، إذا أُضيفت بغير اللام، نحو: «ويبَكَ» تُنصَبُ وتعرب مفعولاً لفعل محذوف من معناها، وإذا أُضيفت باللام، نحو: «ويبٌ للعاثِر» تُرفَع، وتُعرب مبتدأً[2]، وإذا استعملت دون إضافة، جاز نصبها على أنها مفعول مطلق، وجاز رفعها على أنها مبتدأ خبره محذوف تقديره: مطلوب، أو على أنها خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: المطلوب.

وَيْحَ

كلمة ترحُم. لها أحكام «وَيْبَ»، وتُعرب إعرابها. انظر: وَيْبَ.

وَيْسَ

كلمة ترحُم، لها أحكام «ويبَ» وتُعرب إعرابها. انظر: وَيْبَ.

وَيْك

كلمة مُركبّة من «وَيْ»، وكاف الخِطاب. (راجعْ: وَيْ). وقال الكسائيّ: إنَّ الكاف فيها ضمير مجرور[3]. قال عنترة (من الكامل):

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي، وأبْرَأَ سُقْمَها
قيلُ الفوارِسِ: وَيْكَ عَنْتَرَ، أَقْدِمِ

وَيْلَ

بمعنى «وَيْبَ» ولها أحكامها وإعرابها. انظر: ويْبَ.

وَيْلِمِّهِ أو ويلُمِّهِ

لفظ مركَّب من «ويل» و«أمِّه»، يُراد بهِ التعجُّب. انظر: ويل.

وَيْهِ أو وَيْهَ أو وَيْهًا

كلمة إغراء وتحريض واستحثاث، مشتركة للمذكّر والمؤنّث، مفردًا ومثنًى وجمعًا، نحو قول الكميت (من المتقارب):

وجاءتْ حوادِثُ في مثلِها
يقالُ لمثليَ: ويْهًا فُلُ[4]

وتُعرَب اسمَ فعل أمر (أو مضارع حسب التقدير)، مبنيًا على حركة الآخر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت (أو جوازًا تقديره: هو، إذا اعتبرناها اسم فعل مضارع).

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٩٠ـ ٩٢.
(٢) ومسوِّغ الابتداء بالنكرة معنى الدُّعاء الذي تتضمَّنُه.
(٣) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/ ٤٠٩.
(٤) فُلُ: أي: يا فُلانُ. وحُذِفَت النون للترخيم.

باب الياء

الياء

هي الحرف الثامِنُ والعِشرون من حروف الهجاء في الترتيب الألفبائيّ، والعاشِر في الترتيب الأبْجدي. تُعادِل في حساب الجُمَّل الرقم عشرة. وهي، في عِلْم الصَّرف، حرف علَّة إذا تحرَّكت (نحو: هَيَف)، وحرف علَّة ولِين إذا كانت ساكنة وقبلها حركة لا تُناسبها[1] (نحو: بَيْت)، وحرف علَّة ومَدّ ولِين إذا كانت ساكنة وقبلها حركة تُناسبها (نحو: فِيل).

والياء حرف مجهور حنكيّ مخرجه من بين أوّل اللِّسان ووسط الحنك الأعلى، وتقول: يَيَّيْتُ ياءً حسنة: كتَبْتُها.

والياء من الحروف المعجمة (المنقوطة) بنقطتين أسفلها للتفريق بينها وبين الألف المرسومة ياءً في الأفعال الناقصة الماضية والمضارعة. وقد أهملت كتابة هاتين النُّقطتين في بعض الأقطار العربية. وهي، في الكِتابة، توصل بما قبلها وبما بعدها.

وسنَتَناولها في النقاط التالية:

١ ـ الياء التي هي حرف مضارعة.

٢ ـ الياء التي هي علامة للنصب والجرّ في المثنّى، وجمع المذكَّر السالم، والملحق بهما.

٣ ـ الياء التي هي علامة للجرّ في الأسماء الستة.

٤ ـ ياء التصغير.

٥ ـ ياء النَّسب.

٦ ـ ياء الإشباع.

٧ ـ ياء الوصْل.

٨ ـ الياء التي لإطلاق القافية.

٩ ـ ياء التذكُّر.

١٠ ـ الياء التي في آخر الضمير المفرد المذكَّر دلالةً على التذكير.

١١ ـ ياء الإنكار.

١٢ ـ الياء التي في نفس الكلمة من بنيتها.

١٣ ـ الياء التي للوقف خاصة.

١٤ ـ الياء التي هي ضمير المخاطبة.

١٥ ـ الياء التي هي ضمير المفرد المتكلِّم مذكَّرًا أو مؤنَّثًا.

١٦ ـ الياء التي هي بدل من أصل.

١٧ ـ قلب الياء.

١٨ ـ الياء المحذوفة من بنية الكلمة.

١٩ ـ الياء الزائدة.

٢٠ ـ ياء الإلحاق.

٢١ ـ حذف الياء.

* * *

(١) الضمَّة تُناسب الواو، والفتحة تُناسب الألف، والكسرة تُناسب الياء.

١ ـ الياء التي هي حرف مضارعة: تدلّ على المذكّر الغائب، نحو: «المجتهدُ ينجحُ»، أو الغائبَين المذكَّرين، نحو: «المجتهدانِ يَنْجحانِ»، أو الجمع المذكّر، نحو: «المجتهدون ينجحون»، أو الجمع المؤنّث الغائب، نحو: «المجتهداتُ يَنْجَحْنَ»، وهي تُضمّ في الرُّباعي، نحو: «يُزلزِلُ، يُكْرِمُ»، وتُفْتَح في غيره، نحو: «يَلعبُ، يَسْتَخرِجُ». ومن العرب من يكسر حرف المضارعة. راجع: التلتلة. وراجع: المضارعة.

* * *

٢ ـ الياء التي هي علامة للنَّصب والجرّ في المثنَّى، وجمع المذكَّر السالم، والملحق بهما: نحو: «شاهدت الطالبين» («الطالِبَيْن»: مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنّى)، ونحو: «مررتُ بالمعلِّمِين» («المعلّمين»: اسم مجرور بالياء لأنه جمع مذكّر سالم).

* * *

٣ ـ الياء التي هي علامة للجرّ في الأسماء الستّة: نحو: «مررتُ بأبيك» («أبيك»: اسم مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. والكاف ضمير متّصل مبنيّ على الفتح في محلّ جرّ بالإضافة).

* * *

٤ ـ ياء التصغير: موقِعها في الاسم المصغَّر ثالثة، ولا تكون إلاّ ساكنة، نحو: «قُلَيْم، عُمير، خُوَيْلِد».

* * *

٥ ـ ياء النَّسَب: نحو: «كوفيّ، مدنيّ»، وحُكْمها أن تأتي مُشدَّدة في آخر الكلمة مكسور ما قبلها.

* * *

٦ ـ ياء الإشباع: وذلك لإشباع الكسرة، في الشِّعر، نحو قول الشاعر (من الطويل):

تُحبُّكَ نَفْسِي ما حَيِيْتُ، فإنْ أمُتْ
يحبُّكِ عَظْمٌ في الترابِ تَرِيبُ

والأصل: تَرِب. وتأتي لإشباع ضمير المؤنّثة المخاطبة، نحو: «فَعَلْتِيه يا هِنْدُ»، وذلك في بعض لغات العرب. وانظر ألف الإشباع في «الألف»، وواو الإشباع في «الواو».

* * *

٧ ـ ياء الوَصْل: انظر: القافية، الرقم ٣، الفقرة «هـ».

* * *

٨ ـ الياء التي لإطلاق القافية: وهي لا تكون كذلك إلاّ إذا وقَعتْ زائدةً في آخر الكلمة وفي آخر البيت الشّعري، وسمّيت بذلك، لأنها تطلق حرف الرويّ المكسور من عقال التقييد، وهو السكون، إلى الحركة، نحو قول امرىء القيس (من الطويل):

ويَوْمَ عَقَرْتُ للعذارى مَطيَّتي
فَيا عَجَبًا مِنْ رَحْلِها المُتَحَمَّلِ

ففي الكتابة العروضيّة، تُكتب «المتحَمَّلِ»، هكذا: «لْمُتَحَمْمَلِي»، فتكون الياء مقابل النون من «فعولُنْ»؛ لأنَّ البيت على البحر الطويل، ووزنه «فَعُولُنْ مَفاعِيلُنْ» مُكرَّرة أربع مرّات. وراجع ألف الإطلاق في «الألف»، وواو الإطلاق في «الواو».

* * *

٩ ـ ياء التذكُّر: كالواو والألف، وذلك في الوقف على كلمة مكسورة أو ساكنة الآخِر، لتذكُّرِ ما بَعْدَها، فإذا أرَدْتَ أن تقول مثلاً: «قَدْ قامَ»، ونسيتَ «قام»، تقول: «قَدِيْ» ثُمّ تقِف

لتَتَذكُّر ما بعدها. وإذا كانت الكلمة الموقوف عليها مُنْتَهِيَةً بياء، أشْبَعْتَ الياء قَدْرَ يائيْنِ حتى يُعْلَمَ في ذلك أنَّ ذلك المدَّ إنما هو عِوَضٌ من المحذوف على معنى التذكُّر. ومنهم من يعتبر ياء التذكُّر إشباعًا للحركة التي قبلها. وراجع واو التذكُّر في «الواو»، وياء التذكُّر في «الياء».

* * *

١٠ ـ الياء التي في آخر الضمير المُفرَد المذكَّر دلالةً على التذكير: نحو: «بِهِي» وذلك في إحدى لُغات العرب.

* * *

١١ ـ ياء الإنكار: وذلك في الوقْف بعد التنوين أو غيره، فتقول: إذا أنْكرْتَ نحو: «نَجحَ زَيْدٌ»، تقول: «أَزَيْدُنِيهْ؟»، فتكون الياء حرفًا للإنكار، والهاء حرفًا للسَّكْت (أو للوقف)، وتقول في إنكار نحو «جئتُ أمْسِ»، تقول: «أأمْسِيهْ؟» وحرف الإنكار تابع لحركة الحرف الأخير من الكلمة، فيأتي ألفًا بعد فتحة، وياءً بعد كسرة، وواوًا بعد ضمَّة، ويُردف دائمًا بهاء السَّكت. ومنهم من يعتبر ياء الإنكار إشباعًا للحركة وليس من قبيل الإنكار. وراجع واو الإنكار في «الواو»، وياء الإنكار في «الياء»، وهمزة الإنكار في «الهمزة».

* * *

١٢ ـ الياء التي في نفْس الكلمة من بنيتها: إذا كان مع الياء حرفان، كانتْ أصْلًا، إذ لا أقلّ من ثلاثة أحرف أصول، نحو: «ظبي»، و«يبس». وإذا كان معها حرفان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما محتملًا للأصالة والزيادة، فلا يخلو أن تكون الميم أولاً، أو الهمزة، أوغير ذلك من الحروف الزوائد. فإن كانت الميم أو الهمزة، قضيتَ على الياء بالأصالة، وعلى الميم والهمزة بالزيادة[1]، نحو: «أيدع»[2]، و«ميراث». وإن كان غير ذلك من الزوائد، قضيتَ على الياء بالزيادة، وعلى ما عداها بالأصالة[3]، نحو: «يَرْمَع».

وإن كان معها ثلاثة أحرف فصاعدًا مقطوعًا بأصالتها، قُضِيَ عليها بالزيادة؛ لأنَّ الياء لا تكون أصلًا في بنات الخمسة، ولا في بنات الأربعة، إلاّ أن يشذَّ من ذلك شيء فلا يُقاس عليه[4]، أو في بنات الأربعة، نحو: «حَيْحى»[5].

وزعم بعضُهم أنَّ الياء في «شيراز» أصل، والصحيح أنها بدل من واو، بدليل قولهم في الجمع «شواريز».

وتُزاد الياء أوّلاً في الفعل المضارع، نحو: «يلعب»، وفي الاسم، نحو: «يربوع». وتُزاد ثانيةً في الفعل، نحو: «بيْطَر»، والاسم، نحو: «صَيْقَل». وثالثة في الاسم، نحو: «كريم، عِثْيَر (التراب)»؛ ورابعةً فيه، نحو:

---

(١) إلاّ أن يقوم دليل على خلاف ذلك، نحو: «الأيصر» (أي: الحشيش) فهمزته أصليّة.

(٢) الأيدع: صبغ أحمر.

(٣) إلاّ أن يقوم دليل على خلاف ذلك، نحو: «يأجج» (اسم موضع).

(٤) نحو: «يَسْتَعور» (نوع من الشَّجَر).

(٥) حَيْحَيْتُ بالغَنَم: صوَّتُّ. والدليل على أنَّ الياء في «حَيحَى» أصليّة، أنّكَ لو جعلتها زائدة، لكان «حَيحَى» من باب «دَدَن»، وذلك نادر.

«سِرْجين» (الزبل)، وفي الفعل، نحو: «جَعْبَيْتُ» (جَمَعْتُ وقَلَبْتُ)؛ وخامسةً في الاسم، نحو: «عَنْتَريس» (الناقة العظيمة الصّلبة)، وفي الفعل، نحو: «اسْلَنْقَيْتُ» (نمتُ على ظهري).

* * *

١٣ ـ الياء التي للوقف خاصّة: حرف يُسْتخدم في الاستثْبات بـ«مَنْ» عن النكرة المجرورة، فتقول، في لغة، للاستِثْبات عَمَّنْ قال: «مررتُ برجُلٍ، ورَجُلَيْنِ، وامرأةٍ، وامرأتينِ، ونِساءٍ»، تقول: «مَنِي؟» ويجوز، في لغة ثانية، إلحاق علامات للدلالة على التأنيث والتثنية والجمع، فتقول للاستِثْبات عمَّن قال: «مَرَرْتُ برَجُلٍ»، تقول: «مَنِي»، وعمَّن قال: «مررتُ برجُلَيْنِ»: «منِيْنِ»، وعمَّن قال: «مررتُ برجالٍ»: «مَنِينَ»، وعمَّنْ قال: «مررتُ بامرأةٍ»: «مَنَهْ»، وعمَّن قال: «مررتُ بامرأتينِ»: «مَنْتَيْنِ»، وعمَّن قال: «مَرَرْتُ بِنِساءٍ»: «مَناتِ». وكلّ هذا في الوقف، فإذا وَصَلْنا الكلام، حَذَفْنا، في اللغتين، الياء، فقُلْنا: «مَنْ يا هذا؟»

* * *

١٤ ـ الياء التي هي ضمير المخاطبة: تكون في محلّ رفع فاعل إذا اتّصلت بالأفعال المبنيّة للمعلوم، نحو: «أنتِ تجْتَهدينَ يا هِنْدُ»، وفي محلّ رفع نائب فاعل إذا اتّصلت بالأفعال المبنيّة للمجهول، نحو «أنتِ يا هندُ تُعامَلينَ كما عومِلَتْ رفيقاتُك». وعدَّها الأخفش حرفًا للتأنيث، كتاء التأنيث المتّصلة بالفعل الماضي في نحو: «قامَتْ»، و«نَجَحَتْ». وقد ردّ جمهور النحاة على الأخفش والمازني، بأنه لو كانت حرفًا:

أ ـ لَمْ تثبتْ معها تاء المضارعة لاجتماع علامتي تأنيث، كما لم تَثْبُتْ مع تاء التأنيث، فلا يُقال: «معلّمَتات».

ب ـ لجاز أن تُحْذَف مع بعض المؤنّث، كما يُفْعَل بتاء التأنيث[1].

ج ـ لاجْتَمَعتْ مع ألف التثنية للمؤنَّثَتَين المُخاطَبَتَين، فيُقال: «تَفعليان»، كما قيل: «فَعَلَتا».

وأخيرًا لا يوجد فعل مُضارع فيه علامة التأنيث مختَصَّة، فيُقاس هذا عليه.

* * *

١٥ ـ الياء التي هي ضمير المفرد المتكلّم مذكّرًا أو مؤنّثًا: تكون في محلّ نصب مسبوقةً بنون الوقاية إذا اتّصلت بالفعل، وفي محلّ جرّ بالإضافة وغير مسبوقة بنون الوقاية إذا اتّصلت بالاسم، نحو: «كافأني معلّمي».

* * *

١٦ ـ الياء التي هي بَدَل من أصل: تُبدل الياء من ثمانيةَ عَشَرَ حرفًا، وهي: الواو، والألف، والسِّين، والباء، والرّاء، والنون، واللّام، والصّاد، والضّاد، والميم، والدّال، والعين، والكاف، والتّاء، والثاء، والجيم، والهاء، والهمزة.

وتكون الياء مقلوبة عن واو، أي: تُقْلَبُ الواو ياءً في الحالات التالية:

أ ـ إذا تطرَّفَتْ بعد كَسْرَة، نحو: «رضِيَ، السّامي»، أصلهما: «رضِوَ السامِو». ولا يتغيَّر هذا الحكم إذا وقعت تاء التأنيث بعد هذه الواو، نحو: «رضِيَتْ، السامية».

---

(١) انظر: التاء.

ب ـ إذا وقعَتْ عينًا لمصدَرٍ أُعِلَّتْ في فعله، وقبلها كسرة، وبعدها ألف زائدة[١]، نحو: «صِيام، قِيام، حِياكة»، وأصلها: «صِوام، قِوام، حِواكة».

ج ـ إذا وقعتْ عينًا لجمع تكسير صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي مُعلَّة في مفرده[٢]، نحو: «دِيار، حِيَل، قِيَم»، أصلها: «دِوار، حِوَل، قِوَم».

د ـ إذا وقعَتْ عينًا لجمع تكسير صحيح اللام، وقبلها كسرة شرط أن تكون ساكنة في المفرد، وبعدها ألف في الجمع[٣]، نحو: «سِياط، رِياض»، أصلهما: «سِواط، رِواض».

هـ ـ إذا تطرَّفتْ، وكانت رابعةً فصاعدًا بعد فَتْح، نحو: «أَعْطَيْتُ، المزكَّيان»، أصلهما: «أعطوتُ، المزكَّوان».

و ـ إذا وقعت ساكنة غير مُشدَّدة بعد كسرة[٤]، نحو: «ميزان، ميعاد»، أصلهما: «مِوزان، مِوعاد».

ز ـ إذا وقعت لامًا لصفة على وزن «فُعلى»[٥]، نحو: «دُنيا، عُلْيا»، أصلهما: «دُنوى، عُلوى». وقد شذَّتْ كلمة «قُصْوى».

حـ ـ إذا اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة شرط ألاّ يفصل بينهما فاصل، وأن يكون السابق منهما (أي: من الواو والياء) أصيلاً (أي: غير منقَلِب عن غيره)، ساكنًا سكونًا أصليًا غير عارض[٦]، نحو: «مَيِّت، ليّ»، أصلهما: «مَيْوِت، لَوْي».

ط ـ إذا وقعت لام اسم مفعول لفعل ماضٍ ثلاثيّ على وزن «فَعِل»[٧]، نحو: «مرْضِيٌّ، مَقْوِيّ»، وأصلهما: «مرضُويّ، مَقوُويّ» على وزن «مَفْعول»، وفعلاهما: «رَضِيَ، قَوِي».

ي ـ إذا وقَعَتْ لامًا لجمع تكسير على وزن «فُعول»[٨]، نحو: «عِصيٌّ، دِليٌّ»، وأصلهما: «عُصوْوٌ، دُلوْوٌ».

ك ـ إذا وقَعَتْ عينًا لجمع تكسير على وزن «فُعَّل» صحيح اللام دون أن يفصل بين العين واللام، فاصل، نحو: «صُيَّم، نُيَّم»،

---

(١) لذلك لم تُقْلَب في نحو: «سِواك، سِوار» لانتفاء المصدريّة، ولا في نحو: «جوار، لِواذ (أي: التجاء)» لأنَّ عين الفعل لم تُعَلّ، ولا في نحو: «حِوَل» لعدم وجود الألف الزائدة بعدها.

(٢) وقد شذَّت كلمة «حِوَج» جمع «حاجة».

(٣) لذلك لم تُقلب في نحو: «كِوَزة» لعدم وجود الألف، ولا في نحو «طِوال» لأنّها متحرّكة.

(٤) لذلك لم تُقْلَب في نحو: «سِوار، صِوان» لعدم سكونها، ولا في نحو: «اجلوّذ» (وهو الإسراع في السّير ومداومته) لتشديدها.

(٥) أما إذا كانت «فُعْلى» اسمًا، وليست صفة، فلا قلب، نحو: «حُزْوَى» (اسم موضِع).

(٦) لذلك لم تُقلب في نحو: «يدعو يزيد» لأنها اجتمعتْ مع الياء في كلمتين، ولا في نحو: «زيتون» لوجود الفاصل بينها وبين الياء، ولا في نحو: «طويل»، لأن الأول منهما (أي: من الواو والياء) متحرّك، ولا في نحو: «كُويتِب» لأنَّ الواو غير أصلية. أما إذا اجتمعت الواو والياء في تصغير اسم (أي: غير وصف) مشتمل على واو متحرّكة، وتكسيره على «مفاعِل» وما يُشابهه، فقد جاز القلب وعدمه، نحو: جُدَيِّل وجُدَيْوِل، أُسَيِّد وأُسَيْوِد» (تصغير «جَدْول»، «أسد»)، والإعلال أفضل.

(٧) أما إذا كان الماضي غير مكسور العين، فيجب تصحيح الواو، نحو: «مغزوٌّ، مدعوٌّ»، وفعلاهما: «غزا، دعا»، وأصلهما: «غَزَو، دَعَو».

(٨) إذا كان وزن «فُعول» لاسم مفرد، وَجَب التصحيح، نحو: «عُلُوّ، نُمُوّ».

وأصْلهما: «صُوَّم، نُوَّم»[1].

وتكون الياء مقلوبةً عن ألف، أي: تُقْلَبُ الألف ياءً في المواضع التالية:

أ ـ إذا وقعت إثْر كسرة، ويكون ذلك في جمع التكسير أو التصغير، نحو: «مصباح مصابيح مُصيبيح، دينار دنانير دُنينير».

ب ـ إذا وقعتْ تالِيَةً لياء التصغير، نحو: «غُلام غُلَيِّم، كتاب كُتَيِّب».

ج ـ في النُّدْبَة، وذلك للتفريق بين المذكَّر والمؤنَّث في ضمير الخطاب للمؤنَّث، نحو قولك: «وا غُلامَكِيه» فَرْقًا بينه وبين «وا غُلامَكاه» في المذكَّر. ولولا هذا القلب، لالتَبَس أحَدُهما بالآخر.

وأُبدِلت الياء من السِّين، من غير لزوم[2]، في «سادس» و«خامس»، فقالوا: «سادي»، و«خامي»، نحو قول النابغة الجعديّ يهجو ليلى الأخيليّة (من الوافر):

إذا ما عُدَّ أربعةٌ فِسالٌ
فَزوجُكِ خامِس وحموكِ سادي[3]

أي: «سادس». وقال آخر (من البسيط):

مَضَى ثلاثُ سِنينَ مُنْذُ حُلَّ بها
وعامُ حُلَّتْ، وهذا التابعُ الخامي

أي: «الخامس».

وأُبدِلت من الباء على غير لزوم، في جمع «ثعلب» و«أرنب»، في الضرورة الشِّعريَّة. أنشد سيبويه (من البسيط):

لَها أشاريرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ
من الثَّعالي وَوَخْزٌ مِنْ أرانيها[4]

أراد: «الثعالب»، و«أرانبها»، فلمّا لم يستطع تسكين الباء، أبدل منها ياء. وأُبدلت أيضًا من الباء، على اللّزوم، في «ديباج». وأصله: «دبّاج»، فأبدلوا الباء الساكنة ياءً هروبًا من اجتماع المثلَين. والدليل على ذلك قولهم في الجمع: «دبابيج». فردّوا الباء لما فرّقت الألف بين المثلَين. وأُبدِلت أيضًا من الباء الثانية، هروبًا من التضعيف، في «لا وربِّكَ»، فقالوا: «لا وَرَبْيكَ».

وأُبدِلت من الرّاء على اللزوم، في «قيراط»، و«شيراز»، والأصل: «قِرّاط»، و«شِرّاز» بدليل جمعهما على «قراريط» و«شراريز». وأُبدِلَت أيضًا في «تَسَرَّيْتُ»، وأصله: «تسَرَّرْتُ» لأنّه «تَفَعَّلْتُ» من «السّرّيّة»[5].

وأُبدِلت من النون، على اللزوم، في «دينار». أصله: «دِنّار» بدليل قولهم في الجمع: «دَنانير»، وفي التّصغير: «دُنينير». وأُبدِلت من نون «إنسان» الأولى، على غير اللزوم، فقالوا: «إيسان». قال عامر بن جُوَين (من الطويل):

فَيا لَيْتَني، مِنْ بَعْدِ ما طافَ أهْلُها
هَلَكْتُ، ولَمْ أسْمَعْ بِها صوتَ إيسانِ

---

(١) يجوز هذا التصحيح، وهو الأكثر شيوعًا، فتقول: «صُوَّم، نُوَّم». أما إذا لم تكن اللّام صحيحة، فلا يصح القلب في نحو: «شُوًى، غُوًى»، وهما جمع «شاوٍ، غاوٍ» (اسما فاعل من «شوى، غَوَى»). كما يجب التصحيح إنْ فُصلت العين عن اللام، نحو: «صوّام، نوّام»، ومن الشاذّ المسموع «نيّام».

(٢) وقيل: للضرورة الشّعريّة.

(٣) الفسال: جمع «فسل»، وهو الرّذل من الرّجال.

(٤) لبيت لأبي كاهل اليشكري، وقد تقدّم تخريجه. والأشارير: قطع من اللحم تُجفَّف للادّخار. تُتَمّره: تُجفّفه. الوخز: قطع من اللحم.

(٥) «السّرّيّة»: «فعْليّة» من «السّرور»؛ لأن صاحبها يُسَرّ بها، أو من «السرّ»؛ لأنّ صاحبها يُسِرّ أمرَها عن امرأته.

وقالوا في الجمع: «أياسين». وأُبدِلت أيضًا من نون «إنسان» الثانية، ونون «ظربان»[١] في الجمع، فقالوا: «أناسيّ»، و«ظرابيّ». وأُبدِلَت أيضًا من النون في «تظنّيتُ»، والأصل: «تظنّنتُ»؛ لأنه «تَفَعَّلْتُ» من «الظّنّ».

وأبدلت من اللام في «أَمليْتُ الكتابَ»، والأصل: «أمْلَلْتُ» فأبدِلت اللام الأخيرة ياءً، هُروبًا من التضعيف. وقد جاء القرآن باللّغتين جميعًا. قال تعالى: ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: الآية ٥]، وقال: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٢]. وإنّما جُعلت اللّام في الأصل؛ لأنّ «أَمْلَلْتُ» أكثر من «أمْليْتُ».

وأُبدِلتْ من الصّاد، على غير اللّزوم، في «قَصَّيتُ أظفاري»، بمعنى: «قَصَصْتُ». فأبدلوا من الصّاد الأخيرة ياءً، هروبًا من اجتماع المِثْلين.

وأُبدلت من الضّاد في «تَقَضَّيْتُ» من «الفِضّة»، وفي قول العجّاج (من الرجز):

تَقَضِّيَ البازي، إذا البازي كَسَرْ

والأصل «تَقَضّض»؛ لأنه «تفعّل» من «الانقضاض».

وأُبدلت من الميم في «يأْتَمي» على غير اللزوم في الشّعر، نحو قول كثيّر عزّة يمدح عمر بن عبد العزيز (من الطويل):

تزورُ امرأً، أمّا الإلٰهَ فَيَتَّقي
وأمّا بِفِعْلِ الصَّالحينَ فيأْتَمي

والأصل: «يأتَمُّ». وأُبْدِلت أيضًا من الميم الأولى في «أمّا»، فقالوا: «أَيْما» هُروبًا من التضعيف. وقد رُوي بيت عمر بن أبي ربيعة (من الطويل):

رَأَتْ رَجُلًا أيْما إذا الشَّمْسُ عارَضَتْ
فيَضْحَى، وأيْما بالعشيِّ فَيَخْصَرُ[٢]

وأُبدِلت أيضًا من الميم الأولى في «ديماس»، هروبًا من التضعيف، والأصل: «دِمّاس»، بدليل قولهم في الجمع: «دَماميس».

وأُبدِلت من الدّال في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾[٣] [الأنفال: الآية ٣٥]، والأصل: تَصْدِدة؛ لأنّه من «الصّدّ».

وأُبدِلت من العين في «تَلَعَّيْتُ[٤] تَلْعِيَةً»، والأصل: «تَلَعَّعْتُ تَلْعِعَةً»؛ لأنه من «اللُّعاعة»[٥]، فأجدلت العين الأخيرة ياءً، هُروبًا من اجتماع الأمثال.

وأُبدِلت من الكاف في «مكاكيّ» (جمع «مكّوك»[٦])، والأصل: «مكاكيك»، فأُبدِلت الياء من الكاف الأخيرة، هروبًا من ثقل التضعيف.

وأُبدلت من التاء في قول الشّاعر (من الرجز):

قامَتْ بها تنشدُ كلَّ منشدِ
فايتَصَلَتْ بمِثْلِ ضوءِ الفَرْقَدِ

يُريد: «فاتّصلتْ»، فأبدل من التّاء الأولى ياءً، كراهية التشديد.

---

(١) الظربان: دابة.
(٢) يضحى: يظهر للشمس. يخصر: يبرد ويروى البيت: . . . أما إذا ما الشمس عارضت. . .
(٣) التصدية: التصفيق والصّوت.
(٤) تَلَعَّيْتُ: رَعَيْتُ.
(٥) اللّعاعة: أصل النّبْت.
(٦) المكّوك: طاس يُشرب به.

وأُبدلت من الثّاء في «ثالث»، فقالوا: «الثّالي».

قال الرّاجز:

يَفْديكَ، يا زُرْعَ، أبي وخالي
قَدْ مَرَّ يومانِ، وهذا الثّالي
وأنتَ، بالهِجرانِ، لا تُبالي

أراد: «وهذا الثالث».

وأبدلت من الجيم في جمع «ديجوج»[1]، فقالوا: «الدّياجي»، والأصل: «دياجيج».

وأُبدلت من الهاء في «دَهْدَيْتُ الحَجَرَ»، أي: دحرجتُه. والأصل: «دهْدَهْتُه». وقالوا في «صَهْصَهْتُ[2] بالرّجل»: «صَهْصَيْتُ»، فأبدلوا من الهاء ياء.

وأُبدِلت من الهمزة باطّراد، إذا سكُنت الهمزة وقبلها كسرة، نحو: «ذيب»، و«بير» في «ذِئْب»، و«بِئْر».

وهذا غير لازم إلاّ إذا كان الحرف المكسور الذي قبل الهمزة السّاكنة همزةً أُخرى، نحو: «إيمان» و«إيتاء» في مصدر «آمَنَ» و«آتى»؛ والأصل: «إئمان»، و«إئتاء».

وأُبدلت من الهمزة المفتوحة المكسور ما قبلها، على غير لزوم، في «مِيَر» و«أُريدُ أن أُقْرِيَكَ»، والأصل: «مِئَر»[3]، و«أُقرِئَك».

وتُبدل منها، على غير لزوم إذا وقعت بعد ياء «فَعيل» ونحوه مِمّا زيدت فيه لمدّ، وبعد ياء التّصغير، فقالوا في «خطيئة»: «خطيّة»، وفي تصغير «أَفْؤُس»: «أُفَيِّس».

وإذا التقَتْ همزتان، وكانت الثّانية متحرِّكة بالكسر، قُلبت الثّانية ياءً على اللزوم، نحو قولهم: «أيِمّة» في جمع «إمام». والأصل: «أَأْمِمة»، وقيل: «أَئِمّة» دون إبدال.

وتُبدل أيضًا من الهمزةِ الواقعة طَرَفًا بعد ألف زائدة في التثنية في لغة لبعض بني فزارة. فيقولون في تثنية «كساء» و«رداء»: «كسايان» و«ردايان».

وأُبدلت بغير اطّراد في «قرأتُ» و«بدأتُ»، و«تَوَضَّأتُ»، فقالوا: «قَرَيْتُ»، و«توضَّيْتُ»، و«بَدَيْتُ».

* * *

١٧ ـ قلب الياء: انظر: «قلب الياء همزة» في «أ» (الهمزة)، و«قلب الياء واوًا» في «الواو»، و«قلب الياء ألفًا» في «الألف».

* * *

١٨ ـ الياء المحذوفة من بنية الكلمة: حُذفت الياء من «يَد» والأصل: «يَدْي» لقولك: «يَدَيْتُ إلى فلان يدًا»، أي: أهديتُ إليه معروفًا. وحذِفت من «مِئة»، والأصل: «مئيَة»، ومن «دم»، والأصل: «دَمَيٌ»، لقولهم: «دَمَيان». قال الشاعر (من الوافر):

فَلَو أنّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا
جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليقينِ

* * *

١٩ ـ الياء الزائدة: هي الياء المزيدة على أصل الكلمة لغرض من أغراض الزيادة، نحو ياء «صَيْرف»، وياء «يلعب».

وجاء في شرح المفصل: «قال صاحب الكتاب: والياء إذا حصلت معها ثلاثةُ أحرف

(١) الدّيجوج: اللّيل المظلم.

(٢) صَهْصَهْتُ: قلتُ: «صَهْ صَهْ».

(٣) مِئَر: جمع «مِئرة»، وهي العداوة.

أصول، فهي زائدة أينما وقعت، كـ«يَلْمَع»[١]، و«يَهْيَرّ»، و«يَضْرِبُ»، و«عِثْيَرِ»[٢]، و«زِبْنِية» إلاّ في نحو: «يَأْجَج»، و«مَرْيَم»، و«مَدْيَن»، و«صِيصِيَةٍ»[٣]، و«قَوْقَيْتُ». وإذا حصلت معها أربعةٌ، فإن كانت أولاً، فهي أصلٌ، كـ«يَسْتَعُورِ»، وإلاّ فهي زائدة كـ«سُلَحْفِيَةٍ».

قال الشارح: أمرُ الياء كأمر الألف: متى حصلت مع ثلاثة أحرف أصول، فلا تكون إلاّ زائدة، عرفتَ اشتقاقَه أو لم تعرفه، وذلك نحو: «كَثِيرٍ» و«عَقِيلٍ». وإنما قلنا ذلك لكثرةِ ما عُلم منه الاشتقاقُ على ما ذكرنا على الألف.

وقوله: «أَيْنَمَا كانت»، يريد أنها تقع زائدةً مع بنات الثلاثة سواء كانت أوّلاً أو حشوًا أو آخرًا بخلاف الألف والواو. وأما الألف فلأجل سكونها وعدم جواز الحركة فيها، وأما الواو فلِما سنذكره من أمرها. فمثالُ زيادتها أولاً قولُك: «يَرْمَعٌ»، وهي حجارةٌ صغارٌ. و«يَلْمَعٌ» وهو السَّراب. قال الشاعر (من الطويل):

إذا ما شَكَوْتُ الحُبَّ كَيْما تُثِيبَني
بوُدّيَ قالت إنّما أنتَ يَلْمَعُ[٤]

و«يَلْمَقٌ» للقباء، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ. و«يَهْيَرٌّ» ـ وهو حجر ـ إحدى الياءين فيه زائدة، وهي الأولى؛ لأنه لا يخلو إما أن يكونا أصلين، أو زائدين، أو أحدهما أصلٌ والآخر زائدٌ، فلا يكونان أصلين، لأنّ الياء لا تكون أصلاً مع بنات الثلاثة في غير المضاعف. ولا يكونان زائدين؛ لأنّ الاسم لا يكون على حرفين. ولا تكون الياء الثانية هي المزيدة؛ لأنها ليس في الكلام «فَعْيَلٌ» بفتح الفاء، وفيه «فِعْيَلٌ» بكسره. فلو كانت زائدة، لقيل: «يِهْيَرّ» بكسر الصدر، كما قيل: «عِثْيَرٌ»، و«حِذْيَمٌ»، فإذا تعيّن أن تكون الأولى هي المزيدة. وقالوا في الفعل «يَقْعُدُ»، و«يَضْرِبُ»، وثانيةً في نحو «خَيْفَقٍ»، وهو صفةٌ، يقال: «فلاةٌ خيفقٌ»، أي: واسعةٌ، و«صَيْرَفٌ» و«ضَيْغَمٌ»، وهو من أسماء الأسد. وثالثةً، نحو: «سَعِيدٍ» و«قَضِيبٍ». ورابعة، نحو: «زِبْنِيَةٍ» لواحد الزَّبانِيَةِ، و«دِهْلِيزٌ»، و«قِنْدِيلٌ»، و«عَنْتَرِيسٌ» للناقة الشديدة. وخامسةً في «سُلَحْفِيَةٍ». وسادسةً في تصغير «عَنْكَبُوتٍ» وتكسيره، نحو: «عُنَيْكِبِيتٍ»، و«عَناكِبِيتَ» فيما حكاه الأصمعيّ. فتعلم زيادة الياء في ذلك كله، لأنها لا تكون أصلاً في بنات الثلاثة فصاعدًا.

فأما «يَأْجَج»، وهو اسمُ مكان، فالياء في أوله أصلٌ. يدلّ على ذلك إظهارُ التضعيف. ولو كانت الياء زائدة، لكان من «أَجَّ يأجّ»، وكان يجب الادّغامُ، وأن تقول: «يَؤُجُّ»، كما تقول: «يَغُضُّ»، و«يَعَضُّ». فلما لم يدّغموا،

---

(١) اليلمع: السراب للمعانه (لسان العرب ٨/ ٣٢٤ (لمع)).
(٢) العِثْير: العجاج الساطع (لسان العرب ٤/ ٥٤٠ (عثر)).
(٣) الصِّيصية: شوكة الحائك التي يُسوّي بها السَّداة واللّحمة (لسان العرب ٧/ ٥٢ (صيص)).
(٤) البيت بلا نسبة في لسان العرب ٨/ ٣٢٤ (لمع).
اللغة والمعنى: تثيبني: تعطيني ثوابًا. اليلمع: السراب.
أنتظر منها أن تبادلني محبتي لمثلها حينما أشكو لها ما أُلاقيه من حبها، لكنها تتهمني دومًا بأنني مخادع كالسراب.

دلّ أنّ الجيم الأخيرة زائدةٌ للإلحاق بمثال «جَعْفَر». فلذلك لم يدّغموا، إذ لو ادّغموا، لبطل الغرضُ، وزالت المُوازنة. وبعضُ المحدثين ربما كسر الجيم، وقال: «يَأجِج». فإن صحّ ما رواه، كانت الياء زائدة؛ لأنه ليس في الكلام «جَعْفِرٌ» بكسر الفاء، ويكون إظهارُ التضعيف شاذًا من قبيل «محببٍ».

وأما «مَرْيَم» و«مَدْيَنُ»، فإنّ الميم فيهما زائدةٌ، والياء أصلٌ، إذ ليس في الكلام «فَعْيَلٌ» بفتح الفاء. وكان يجب كسرُ الصدر منهما، فيقال: «مِرْيَمُ»، و«مِدْيَنُ» كـ«عِثْيَرٍ»، وكان القياس فيهما قلبَ الياء على حدّ «مَقالٍ» و«مَقام»، لكنه شذّ التصحيحُ فيهما، كما شذّ في «مِكْوَرَةٍ». وإذا كان التصحيحُ قد جاء عنهم في نحو: «القَوَد»، كان في العَلم أسهل وأولى.

وأما «صِيصِيَةٌ» فإن الياءينِ فيها أصلٌ وإن كان معك ثلاثةُ أحرف أصول لأن الكلمة مركّبةٌ من «صِي» مرّتين، فالياء الأولى أصلٌ؛ لئلاّ تبقى الكلمةُ على حرف واحد، وهو الصاد. وإذا كانت الياء الأولى أصلاً، كانت الياء الثانية أيضًا أصلاً؛ لأنها هي الأولى كُرِّرت. ومثلُه من الصحيح «زَلْزَل» و«قَلْقَلَ». ومنه «الوَسْوَسَةُ»، و«الوَشْوَشَةُ». فالواو في ذلك أصلٌ، لأن الواو مكرّرةٌ، وتكريرُها هنا أولاً كتكريرها في «صي صي» أخيرًا.

ومن ذلك «حاحَيْتُ» و«عاعَيْتُ»، الياء فيهما أصلٌ، لأنها الأولى كُرِّرت، ووزنُهما «فَعْلَلْتُ»، والأصل «حَيْحَيْتُ» و«عَيْعَيْتُ». وإنما قُلبت الياء الأولى ألفًا للفتحة قبلها، كما قالوا في «يَيْجَلُ»: «يَاجَلُ». وكذلك «قَوْقَيْتُ»، و«ضَوْضَيْتُ»، فإنّ الياء الثانية فيهما أصلٌ؛ لأنها الأولى كُرّرت، وأصلُهما: «قَوْقَوْتُ»، و«ضَوْضَوْتُ». وإنما قلبوا الثانية منهما ياءً لوقوعها أربعةً على حدّ «أَغْزَيْتُ» و«أَدْعَيْتُ». فإن قيل: فهلاّ كانت زائدة على حدّ زيادتها في «سَلْقَيْتُ»، و«جَعْبَيْتُ»، قيل: لو قيل ذلك، لصارت من بابِ «سَلِسَ»، و«قَلِقَ»، وهو قليل، وبابُ «زَلْزَلْتُ» و«قَلْقَلْتُ» أكثرُ، والعملُ إنما هو على الأكثر. فإن قيل: فاجْعَلِ الواو فيهما زائدةً على حدّ «صَوْمَعْتُ» و«حَوْقَلْتُ»، قيل: لو قيل ذلك، لصارت من باب «كَوْكَبٍ» و«دَدَنٍ» مما فاؤه وعينُه من واد واحد، وهو أقلُّ من «سلس» و«قلق».

قال صاحب الكتاب: وإذا حصلت معها أربعةٌ فإن كانت أوّلاً، فهي أصلٌ كـ«يَسْتَعُورٍ»، وإلاّ فهي زائدة كـ«سُلَحْفِيَةٍ».

قال الشارح: حكمُ الياء كحكم الهمزة إذا وقعت في أوّلِ بنات الأربعة، فإنه لا يُقْضَى عليها بالزيادة، ولا تكون إلاّ أصلاً؛ لأنّ الزوائد لا يلحقن أوائلَ بنات الأربعة لقلّة التصرّف في الرباعيّ، وأنّ الزيادة أولاً لا تتمكن تمكُّنها حشوًا وآخِرًا. ألا ترى أن الواو الواحدة لا تزاد أوّلاً ألبتّة، وتزاد حشوًا مضاعفةً وغيرَ مضاعفة؟ فالمضاعفةُ نحو: «كَرَوَّسٍ»[1] و«عَصَوَّدٍ»[2] و«اجْلَوَّذَ»[3]

(١) الكروَّس: الرجل الشديد الرأس والكاهل في جسم (لسان العرب ٦/ ١٩٤ (كرس)).
(٢) العصَوّد: الطويل (لسان العرب ٣/ ٢٩١ (عصد)).
(٣) اجلوّذ الليل: مضى (لسان العرب ٣/ ٤٨٢ (جلذ)).

و«اخْرَوَّطَ»[١]، وغيرُ المضاعفة نحو: واو «عجُوزٍ» و«جُرمُوقٍ»[٢]. فلذلك قُضي على ياء «يستعور» وهو اسم مكان بأنها أصلٌ، كما كانت الهمزة في «إِصْطَبْلٍ» كذلك، لأنّ حكم الهمزة كالياء إذا وقعت أوّلاً، والكلمةُ بها خماسيّةٌ «كـ«عَضْرَفُوطٍ»، فإن كان بعدها ثلاثةُ أحرف أصول، كانت زائدة كزيادة الهمزة في «أَحْمَرَ» فاعرفه»[٣].

* * *

٢٠ ـ الياء الملحقة: هي الياء التي تزاد على الكلمة من أجل إلحاقها بوزن آخر، نحو ياء «بيطر».

وانظر: الإلحاق.

* * *

٢١ ـ حذف الياء: تُحذف الياء من:

١ ـ الاسم المنقوص إذا أُضيف إلى ياء المتكلِّم، سواءٌ أكان مفردًا، نحو: «هذا مفتِيَّ» أو جمعًا، نحو: «هؤلاء جوارِيَّ»، وذلك لإدغام الياء الأولى في الثانية. وكذلك تُحذف منه الياء إذا نُوّن وكان مرفوعًا، أو مجرورًا، نحو: «هذا قاضٍ عادل»، و«مررتُ بمُحامٍ». وتُثْبت ياء الاسم المنقوص إذا كان منوَّنًا منصوبًا، نحو: «كُنْ قاضِيًا عادِلاً»، أو معرَّفًا بـ«أل»[٤]، نحو: «المفتي»، أو مُضافًا لغير ياء المتكلِّم، نحو: «زرتُ وادي النيل».

٢ ـ من المثنّى المنصوب أو المجرور إذا أُضيف إلى ياء المتكلِّم، وذلك لإدغام الياء، نحو: «أكرمتُ والديَّ»، و«أشعرُ بوجَعٍ في عينَيَّ». وكذلك تُحذف من جمع المذَكَّر السالم المنصوب أو المجرور إذا أُضيفَ إلى ياء المتكلِّم، وذلك لإدغام الياء أيضًا، نحو: «إنَّ معلمِيَّ حضروا»، و«مررتُ بمعلِّميَّ».

٣ ـ من فعل الأمر المنتهي أصله بياء، وذلك سواءٌ أكانَ آخرُ الأمر مفتوحًا، نحو: «اسْعَ»، أو مكسورًا، نحو: «ارْمِ».

٤ ـ من الفعل المضارع المجزوم المنتهي أصله بالياء، نحو: «ارْمِ ما في يدك».

وكذلك تُحذف الياء الناشئة من إشباع الحرف المكسور في آخر العَروض أو الضَرب من البيت الشِّعريّ، نحو قول أحمد شوقي (من البسيط):

رِيمٌ على القاعِ بيْنَ البانِ والعَلَمِ
أَحَلَّ سَفْكَ دَمي في الأشْهُرِ الحُرُمِ

ففي هذا البيت حُذفت الياء المتولِّدة من إشباع ميم «العلم» و«الحرم» وهي تظهر في الكتابة العروضيّة.

للتوسع انظر:

ـ أحرف المدّ واللين. دراسة صوتيّة. ريمة

---

(١) اخروَّط البعيرُ في سيره: أسرع (لسان العرب ٧/ ٢٨٦ (خرط)).

(٢) الجُرموق: خفّ صغير (لسان العرب ١٠/ ٣٥ (جرمق)).

(٣) شرح المفصل ٥/ ٣٢٤ـ ٣٢٧.

(٤) نفضّل كتابة «مئة» دون زيادة ألف فيها.

(٥) وقيل أيضًا: «دَمَوان»، و«دمان».

(٦) ومن العرب مَن يحذف ياء المنقوص المعرَّف بـ«أل»، وقد جاءت محذوفةً في القرآن الكريم في بعض الآيات، ومنها قوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ۝٩﴾ [الرعد: ٩]. وكذلك جاءت ياء الإضافة محذوفةً في كثير من الآيات، ومنها: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ۝٣٨﴾ [غافر: ٣٨].

سميح قادبي. رسالة أعدّت لنيل شهادة الدبلوم في اللغة العربية وآدابها، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بيروت، ٢٠٠٣م.

ياء الإشباع

انظر: الياء، الرقم ٦.

الياء الأصليّة

انظر: الياء، الرقم ١٢.

ياء الإضافة

هي ياء المتكلّم، أو ياء النسبة.
انظر: الياء، الرقم ٥، والرقم ١٥.

ياء الإطلاق

انظر: الياء، الرقم ٨.

الياء التي في آخر الضمير المفرد المذكّر دلالةً على التذكير

انظر: الياء، الرقم ١٠.

الياء التي من نفس الكلمة من بنيتها

انظر: الياء، الرقم ١٢.

الياء التي لإطلاق القافية

انظر: الياء، الرقم ٨.

الياء التي هي بدل من أصل

انظر: الياء، الرقم ١٦.

الياء التي هي حرف مضارعة

انظر: الياء، الرقم ١.

الياء التي هي ضمير المخاطبة

انظر: الياء، الرقم ١٤.

الياء التي هي ضمير المفرد المتكلِّم مذكّرًا أو مؤنثًا

انظر: الياء، الرقم ١٥.

الياء التي هي علامة للجرّ في الأسماء الستّة

انظر: الياء، الرقم ٣.

الياء التي هي علامة النصب والجرّ في المثنّى وجمع المذكر السالم والملحق بهما

انظر: الياء، الرقم ٢.

ياء الإلحاق

انظر: الياء، الرقم ٢٠.

ياء الإنكار

انظر: الياء، الرقم ١١.

ياء التأنيث

هي ياء المخاطبة.
انظر: الياء، الرقم ١٤.

ياء التَّثْنية

هي الياء التي هي علامة النصب والجرّ في المثنى.
انظر: الياء، الرقم ٢.

ياء التَّذَكُّر

انظر: الياء، الرقم ٩.

ياء التَّصغير

انظر: الياء، الرقم ٤.

ياء الجَمْع

هي الياء التي هي علامة النصب والجر في جمع المذكر السالم.

انظر: الياء، الرقم ٢.

الياء الزائدة

انظر: الياء، الرقم ١٩.

الياء الصَّغيرة

هي الكسرة.
انظر: الكسرة.

الياء الضميريّة

انظر: الياء، الرقم ١٤، والرقم ١٥.

الياء الفارقة

هي ياء النَّسَب التي تُمَيِّز بين الواحد وجنسه، نحو ياء «عربيّ».
انظر: الياء، الرقم ٥.

ياء الفاعلة

هي ياء المخاطبة.
انظر: الياء، الرقم ١٤.

ياء المُتَكَلِّم

انظر: الياء، الرقم ١٥.

ياء المُثنّى

هي الياء التي هي علامة النصب والجرّ في المثنى.
انظر: الياء، الرقم ٢.

الياء المحذوفة من بنية الكلمة

انظر: الياء، الرقم ١٧.

الياء المُحَوَّلة

هي الياء المنقلبة عن حرف آخر.
انظر: الياء، الرقم ١٦.

ياء المُخاطبة

انظر: الياء، الرقم ١٤.

ياء المُضارعة

انظر: الياء، الرقم ١.

الياء الملحقة

انظر: الياء، الرقم ٢٠.

ياء النَّسب

انظر: الياء، الرقم ٥.

ياء النِّسْبة

انظر: الياء، الرقم ٥.

ياء النَّفْس

هي ياء المتكلِّم.
انظر: الياء، الرقم ١٥.

ياء الوَصْل

انظر: الياء، الرقم ٧.

ياء الوقْف

انظر: الياء، الرقم ١٣.

يَا

تأتي بوَجْهَيْن:
١ ـ حرف نِداء.
٢ ـ حرف تنبيه.

١ ـ «يا» النِّدائيَّة: هي أمُّ حروف النداء، يُنادى بها البعيد، أو المتوسِّط البعد، أو القريب. وهي، في الأصل، لنداء البعيد لجواز مَدِّ الصَّوت بالألف ما شاء المتكلِّم، ثم كَثُر استعمالها، فنُودِي بها المتوسط البعد، ثم القريب توكيدًا. ومن استخدامها لنداء البعيد

قول النابغة (من البسيط):

يا دارَ مَيَّةَ بالعَلْياء فالسَّنَدِ
أَقْوَتْ وطالَ عليها سالِفُ الأبَدِ[1]

ومن استخدامها لنداء المتوسِّط البعد، قوله تعالى: ﴿يَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [هود: الآية ٥١]. ومن استخدامها لنداء القريب قول الأعشى (من مجزوء الكامل):

بانَتْ لِتُحْزِنَنا عَفارَهْ
يا جارَتا ما أَنْتِ جارَهْ

وتختصّ «يا» من بين أحرف النّداء بخصاص عدَّة، منها:

أ ـ انفرادها في باب الاستغاثة، نحو: «يا للطَّبيبِ لِلْمريضِ».

ب ـ مشاركتها «وا» في باب النُّدْبَة، نحو: «يا زَيْدُ»، و«يا رأسي».

ج ـ جواز حَذْفِها، نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: الآية ٢٩]؛ ولذلك، إذا حُذِف حرف النداء، فإنها هي التي تُقدَّر. وأشهر المواضِع التي لا يصح فيها حذف حرف النداء «يا»:

١ ـ المنادى المندوب[2]، نحو: «وا عُثْمانُ»، و«وا رَأْسي».

٢ ـ نداء لفظ الجلالة غير المختوم بالميم المشدَّدَة، نحو: «يا أَللهُ».

٣ ـ المنادى البعيد، من قول الشاعر (من الكامل):

يا صادِحًا يَشْدو على فَنَنِ
رُحْماكَ، قَدْ هَيَّجْتَ لي شَجَني

٤ ـ المنادى النَّكِرة غير المقصودة، نحو: «يا كريمًا، لا تَحبسْ عطاءَك».

٥ ـ المنادى المستَغاث[3]، نحو: «يا لَقومي للمحتاجين».

٦ ـ المنادى المتعجَّب منه، نحو: «يا لَفَضْلِ المعلِّمين»، للتعجُّب من فَضْلِهِمْ.

٧ ـ المنادى ضمير المخاطَب[4]، عند من يجيزُ نداءه، كقول الشاعر (مَن الرجز):

يا أَنْتَ، يا خيرَ الدُّعاةِ للهُدى
لبَّيْكَ داعِيًا لنا وهاديا

ويقلّ الحذف، مع جوازه، إذا كان المنادى اسم إشارة غير مُتَّصل بكاف الخطاب[5]، نحو: «هذا، احترمْ والدَيْك» (أي: يا هذا...)، أو إذا كان اسم جنس لمعَيَّن[6]، نحو: «مَرضُ، أما لك نهاية؟» (أي: يا مَرَضُ...).

ملحوظة: نُقِل عن بعض الكوفيين أنَّ «يا» وأخواتها التي يُنادى بها، أسماء أفعال تتحمَّل ضميرًا مُسْتَكِنًّا فيها.

٢ ـ «يا» التنبيهيَّة: تأتي «يا» حرف تنبيه إذا لم يأتِ بعدها ما يَصلح أن يكون منادى، وذلك إذا وليها:

أ ـ الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ [النمل: الآية ٢٥] في

(١) إنَّ مَن لا يُجيب، وهو «دار ميّة» هنا، في حكم البعيد أو النائم اللذينِ لا يسمعان إلاّ بعد طول مدّ الصَّوت.
(٢) المنادى المندوب هو المتَفجَّع عليه أو المتوجِّع منه.
(٣) المنادى المستَغاث هو مَنْ يُنادَى ليُخلِّصَ من شِدَّة، أو يُساعد في دَفْعها.
(٤) أما ضمير غير المُخاطب، فلا يُنادى مُطلقًا.
(٥) لا يُنادى اسم الإشارة الذي اتّصلت به كاف الخطاب.
(٦) المقصود بـ«اسم جنس لِمُعَيَّن» النكرة المقصودة المبنيَّة على الضمّ.

قراءة الكِسائي.

ب ـ الدُّعاء، كقول الشاعر (من البسيط):

يـا لَـعْـنَـةُ الـلَّـهِ والأقـوامِ كُـلِّـهِـم
والصَّـالـحـينَ على سِمْعانَ مِنْ جارِ

ج ـ «ليت»، نحو الآية: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [النِّساء: الآية ٧٣].

د ـ «حبَّذا»، نحو قول الشاعر (من البسيط):

يـا حَبَّـذا جَبَـلُ الـرَّيّـانِ مِنْ جَـبَـلِ
وحَـبَّـذا سـاكِـنُ الـرَّيّـانِ مَـنْ كـانـا

هـ ـ «رُبَّ»، نحو: «يا رُبَّ سارٍ باتَ ما تَوَسَّدا».

ويذهب بعضهم إلى أنَّ «يا» لا تأتي إلاّ حرفَ نداء، وهي في الشواهد التي ساقَها النُّحاة للدّلالة على أنها تأتي حرف تنبيه، حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير في الآية: ﴿ألا يا اسجدوا لله﴾ [النمل: ٢٥]: «ألا يا هٰؤلاءِ اسجدوا لله». وضُعِّفَ هذا الرأي بوجهَين: «أحَدُهما أنَّ «يا» نابَتْ منابَ الفعل المحذوف، فلو حُذِف المنادى، لزِمَ حذف الجملة بأسرها. وذلك إخلال. والثاني أنَّ المنادى مُعْتَمَد المقْصِد، فإذا حُذِفَ تناقَضَ المُراد»[1].

يا أَبَتِ

أصلها: يا أبي، وتعرب كالتالي: «يا»: حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «أبتِ»: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، وياء المتكلِّم المقلوبة تاءً ضمير متَّصل مبنيّ على السكون في محل جرّ بالإضافة.

يا أيُّها

انظر: أَيُّها.

يا تُرى

انظر: تُرى.

يا التَّنْبيهيّة

انظر: يا، الرقم ٢.

يا جارتا ما أنتِ جارةٌ (أو جارَةً)

«يا»: حرف نداء. «جارتا»: أصلها: جارتي، منادى منصوب لإضافته إلى ياء المتكلِّم المنقلبة ألفًا، والياء المحذوفة مضاف إليه. «ما» حرف نفي خرج عن معناه للتعجب. «أنت»: مبتدأ. «جارة» خبر (برفع جارة)، ويجوز اعتبار «ما» استفهاميَّة في محل رفع خبر مقدَّم و«أنتِ» مبتدأ، و«جارة» بالنصب تمييز، أو حالٌ مؤوّلة بمشتق.

يا لَلنّاسِ لِلْغَريقِ

انظر إعراب هذا الأسلوب الاستغاثي في «الاستغاثة».

يا لَهُ رجلًا

تعبير يُستعمل للتعجّب، ويعرب كالتالي: «يا» حرف نداء مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. «له»: اللام حرف جر زائد مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب، والهاء ضمير متصل مبنيّ على الضم في محل نصب منادى. «رجلًا»: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

---

(١) المراديّ (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٣٥٧.

يا لَهُ مِنْ رَجُلٍ

تعبير يستعمل للتعجّب أيضًا، وتعرب «يا لَهُ» إعراب «يا لَهُ» في تعبير «يا له رَجُلاً»، فانظرها. «مِنْ»: حرف جر زائد مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب. «رَجُلٍ»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه تمييز.

«يا» النّدائيّة

انظر: يا، الرقم ١.

يا هٰذا

«يا» حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «هذا»: «ها» حرف تنبيه مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. «ذا»: اسم إشارة مبنيّ على السكون في محل نصب منادى.

يا هَناهُ

بمعنى: يا رجل سوء، فكلمة «هناه» اسم نكرة للكناية لا تُستعمل إلاّ في النداء، وذلك للذمّ، نحو قول امرىء القيس (من المتقارب):

وقد رابني قولُها يا هَنا
هُ ويحَكَ ألحقت شرًّا بشرّْ [1]

«هناهُ»: منادى مبنيّ على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

يا وَيْلَتا

أصلها: يا وَيْلي، وتُعرب كالتالي: «يا»: حرف نداء ونُدبة مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «ويلتا»: «ويل»: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، والياء المنقلبة تاءً ضمير متصل مبنيّ على السكون في محلّ جرّ مضاف إليه. والألف للنُّدبة، حرف مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب.

الياء

انظر المادّة الأولى من هذا الباب.

ياء...

انظر المواد الأولى من هذا الباب.

الياءات

هي مجموعة الياءات التي فَصَّلنا القول فيها في أوّل هذا الباب.

اليائيَّة

هي القصيدة أو المقطوعة الشعريّة التي رويُّها حرف الياء. (انظر: «الرّويّ»)، والقصائد اليائيّة متوسِّطة الشّيوع في الشِّعر العربي. ومن القصائد اليائيّة، قصيدة لجميل بثينة يقول فيها (من الطويل):

هي السِّحْرُ، إلاّ أنَّ للسِّحْرِ رُقْيَةً
وإنّي لا أُلْفي لها، الدَّهْرَ، راقِيا
أُحِبُّ مِنَ الأسماءِ ما وافَقَ اسْمَها
وأشْبَهَهُ، أو كانَ مِنْهُ مُدانِيا
وأنْتِ التي إنْ شِئْتِ أشْقَيْتِ عِيْشَتي
وإنْ شِئْتِ، بَعْدَ اللّهِ، أنْعَمْتِ بالِيا
أَلَمْ تَعْلَمِي يا عَذْبَةَ الرِّيْقِ أنّني
أظَلُّ، إذا لَمْ ألْقَ وَجْهَكِ صادِيا؟

ومن القصائد اليائيَّة المشهورة، أيضًا، تلك التي مَدَح المتنبّي بها كافورًا الإخشيديّ حاكم مصر، يقول فيها (من الطويل):

---

(١) ديوانه، ص ١٦٠.

كَفَى بِكَ داءً أنْ تَرَى الموتَ شافِيا
وحَسْبُ المنايا أنْ يَكُنَّ أمانِيا

تَمَنَّيْتَها لمّا تَمَنَّيْتَ أنْ تَرَى
صَدِيقًا فَأَعْيا، أوْ عَدُوًّا مُداجِيا

إذا كُنْتَ تَرْضَى أنْ تَعِيشَ بِذِلَّةٍ
فلا تَسْتَعِدَّنَّ الحُسامَ اليَمانِيا

فَما يَنْفَعُ الأُسْدَ الحياءُ مِنَ الطَّوى
ولا تُتَّقى حتَّى تكونَ ضَوارِيا

إذا الجودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاصًا مِنَ الأذَى
فَلا، الحمدُ مَكْسوبًا، ولا المالُ باقِيا

خُلِقْتُ أَلوفًا، لوْ رَجِعْتُ إلى الصِّبا
لفارَقْتُ شَيْبي مُوجَعَ القَلْبِ باكِيا

ولكِنَّ بالفُسْطاطِ بَحْرًا أزَرْتُهُ
حَياتي ونُصْحِي والهَوَى والقَوافِيا

اليازجيّ

= إبراهيم بن ناصيف بن عبد الله (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م).

ياسين بن زين الدين، العُلَيمي

(... / ... ـ ١٠٦١هـ/ ١٦٥١م)

ياسين بن زين الدين بن أبي بكر الحمصي، المعروف بالعُلَيْمي. كان شيخ عصره في علوم العربيّة. ولد بحمص، ونشأ بمصر، واشتهر وتوفي بها. له حواشٍ كثيرة منها: «حاشية على ألفية ابن مالك» جزآن، و«حاشية على متن القطر وشرحه» للفاكهي، و«حاشية على شرح التلخيص المختصر» للسّعد التفتازاني، و«حاشية على فتح الرحمٰن شرح لقطة العجلان» في الأصول، و«حاشية على شرح الاستعارات»، و«حاشية على شرح السنوسي» في التوحيد، و«حاشية على التصريح شرح التوضيح» في النحو.

(الأعلام ٨/ ١٣٠).

ياسين بن صلاح الدين، البِلادي

(... / ... ـ نحو ١١٤٠هـ/ ١٧٢٧م)

ياسين بن صلاح الدين البحراني البلادي. كان نحويًا لغويًا، فقيهًا محدثًا. من فقهاء الإمامية. كانت له رئاسة في البحرين، غادرها بعد محنة إلى شيراز. وفيها كتب أكثر مصنفاته، منها: شرح لألفية ابن مالك سمّاه «الروضة العلمية في شرح الألفية»، وكتاب «معين النبيه على رجال من لا يحضره الفقيه»، نقل عنه بعض المتأخرين، ورسالة تشتمل على تسعين مسألة من المشكلات في علوم شتى، أرسلها إلى عبد الله بن صالح السماهيجي، فأجابه عنها بكتاب «منية الممارسين في جواب مسائل مولانا الشيخ ياسين» مخطوط بالبحرين في مجلد.

(الأعلام ٨/ ١٣٠).

اليافِطة

لا تقلْ: «علّق يافطة كتب عليها كذا وكذا»، بل: «علّق لافتة كتب عليها كذا وكذا».

ياقوت الحمويّ

= ياقوت بن عبد الله (٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م).

ياقوت بن عبد الله الروميّ

(... / ... ـ ٦١٨هـ/ ١٢٢١م)

ياقوت بن عبد الله، الرومي أصلاً، البصريّ منزلاً. كان كاتبًا نحويًا أديبًا. أخذ النحو والأدب عن ابن الدّهان ولازمه. أتقن الخطّ على طريقة ابن البوّاب، قصده الناس،

وأخذوا عنه. كان على جانب كبير من الفضل والنباهة. كان الناس يتناقلون الكتب التي نسخها بخطه، ويتغالون بأثمانها، بينها عدّة كتب من «الصّحاح» للجوهري و«المقامات الحريرية». توفي بالموصل.

(معجم الأدباء ١٩/ ٣١٢ـ ٣١٣؛ ووفيات الأعيان ٦/ ١١٩ـ ١٢٢؛ والنجوم الزاهرة ٥/ ٢٨٣؛ والأعلام ٨/ ١٣١).

ياقوت بن عبد الله

(... / ... ـ ٦٢٢هـ/ ١٢٢٥م)

ياقوت بن عبد الله، أبو الدُّر الرومي، مهذّب الدين. عني بالتحصيل العلمي في المدرسة النظامية ببغداد، فقرأ فيها العلوم العربيّة والأدبية، وغلب عليه الشعر. نشأ ببغداد وحفظ القرآن. كان حسن الخطّ والضّبط، له ديوان شعر لطيف في نحو عشرة كراريس. أراد تغيير اسمه فتسمّى «عبد الرحمٰن»، ولكن اسمه الأول «ياقوت» غلب عليه.

(معجم الأدباء ١٩/ ٣١١؛ ووفيات الأعيان ٦/ ١٢٢ـ ١٢٦؛ والأعلام ٨/ ١٣١).

ياقوت بن عبد الله الحموي

(٥٧٥هـ/ ١١٧٩م ـ ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م)

ياقوت بن عبد الله، أبو عبد الله الحموي، المولى الرومي الجنس، البغدادي الدار، يلقب بشهاب الدين. أسر صغيرًا، وابتاعه ببغداد رجل يُعرف بعسكر بن أبي نصر إبراهيم الحموي، وأدخله الكتّاب لينتفع به في ضبط أموره التجارية، لأنه كان لا يحسن الخط ولا الكتابة. ولما كبر ياقوت قرأ شيئًا من اللغة والنحو. وشغله مولاه بالتجارة والأسفار إلى كيش (جزيرة في الخليج العربي) وعُمان والشام. أعتقه مولاه إثرَ نبوة حدثت بينهما سنة ٥٩٦هـ، فعمل بالنسخ بالأجرة، فاستفاد من كثرة المطالعة. ولما عاد إلى الشام كان مولاه قد مات. فأعطى ما بيده لأولاد مولاه وزوجته، ثم عاد يعمل بتجارة الكتب.

توجه إلى دمشق وناظر بها رجلًا كان يتعصب لعلي بن أبي طالب، وكان قد قرأ كتب الخوارج، فتشكّل بذهنه منها تطرّف قوي، فجرى بينهما كلام، أدى إلى ذكره عليًا بما لا يسوغ، فثار عليه الناس وكادوا يقتلونه، فهرب إلى حلب، ومنها إلى الموصل، ثم إلى إربل، ومنها إلى خراسان، فأقام بها يتجر. واستوطن مدينة مرْو مدة، وخرج منها إلى نَسا، ثم إلى خوارزم، وصادفه بها خروج التتر سنة ٦١٦هـ، فهرب وقاسى في طريقه من التعب الشيء الكثير، ووصل إلى الموصل، وقد انقطعت به الأسباب، فأقام بها مدة، ثم انتقل إلى سنجار، ثم إلى حلب، وأقام بها إلى أن مات.

من مصنفاته: «إرشاد الألباء إلى معرفة الأدباء» ذكر فيه أخبار النحويين واللغويين والنسّابين والقراء والأخباريين والمؤرخين والكتّاب، ثم جمع كتابًا في أخبار الشعراء المتأخرين، ثم صنّف «معجم البلدان»، و«معجم الشعراء»، و«معجم الأدباء»، و«المشترك وضعًا والمختلف صقعًا»، و«المبدأ والمآل»، و«الدول»، و«مجموع كلام أبي علي الفارسي»، و«عنوان كتاب الأغاني»، و«المقتضب في النسب» يذكر فيه أنساب العرب، و«أخبار المتنبي».

كانت له همّة عالية في تحصيل المعارف.

وقف كتبه على مسجد الزيدي بدرب دينار بغداد، وسلمها إلى الشيخ عز الدين أبي الحسن بن الأثير. سمّى ياقوت نفسه «يعقوب» عندما تميَّز واشتهر.

(وفيات الأعيان ٦/ ١٢٧ـ ١٣٩؛ وفوات الوفيات ١/ ١٥ـ ١٦، و٢/ ١٣٥، و٣/ ١٢٧؛ ومرآة الجنان ٢/ ٣٥٩؛ ٤/ ٥٩؛ وإنباه الرواة ٤/ ٨٠ ـ ٩٨؛ والأعلام ٨/ ١٣١).

يَبادِيد

لغة في «أباديد».

انظر: أباديد.

يَتعاقبون فيكم ملائكة

انظر: لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة».

يَتفاعَلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تفاعَلَ»، نحو: «يَتقاتَلُ».

انظر: الفعل المضارع، و«تفاعَلَ».

يُتفاعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «تفاعَل»، نحو: «يُتقاتَلُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«تفاعَلَ».

يَتَفْتَعَلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفْتَعَلَ»، نحو: «يَتَحَتْرَفُ» (يتّخذ حرفةً).

انظر: الفعل المضارع، و«تَفْتَعَلَ».

يُتَفْتَعَلُ

وزن الفعل المضارع للمجهول من «تَفْتَعَلَ»، نحو: «يُتَحَتْرَفُ» (يُتّخذ حرفةً).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«تَفْتَعَلَ».

يَتَفَعْأَلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفَعْأَل»، نحو: «يَتَبَرْأَلُ» (ينفش ريشه).

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَعْأَلَ».

يُتَفَعْأَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «تَفَعْأَلَ»، نحو: «يُتَبَرْأَلُ» (يُنَفَش ريشه).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«تَفَعْأَلَ».

يُتَفْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «تَفْعَلَ»، نحو: «يُتَرْجَمُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«تَفْعَلَ».

يَتَفْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفْعَلَ»، نحو: «يَتَرْجِمُ».

انظر: الفعل المضارع، و«تَفْعَلَ».

يَتَفَعَّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفَعَّلَ»، نحو: «يَتَكَسَّرُ».

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَعَّلَ».

يُتَفَعَّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «تَفَعَّلَ»، نحو: «يُتَكَسَّرُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«تَفَعَّلَ».

يَتَفَعْلَى

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفَعْلَى»، نحو: «يَتَقَلْسَى» (يلبس القلنسوة).

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَعْلَى».

يُتَفَعْلَى

وزن الفعل المضارع المجهول من «تَفَعْلَى»، نحو: «يُتَقَلْسَى»، (تُلبس القلنسوة).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«تَفَعْلَى».

يَتَفَعْلَتُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفَعْلَتَ»، نحو: «يَتَعَفْرَتُ».

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَعْلَتَ».

يُتَفَعْلَتُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «تَفَعْلَتَ»، نحو: «يُتَعَفْرَتُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«تَفَعْلَتَ».

يَتَفَعْلَلُ

وزن الفعل المضارع من الفعل الرّباعيّ المزيد بحرف «تَفَعْلَلَ»، نحو: «يَتَدَحْرَجُ»، ومن الفعل الثلاثيّ المزيد الملحق بالرباعيّ المزيد بحرف «تَفَعْلَلَ»، نحو: «يَتَجَلْبَبُ»[1].

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَعْلَلَ».

يُتَفَعْلَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من الفعل الرباعيّ المزيد بحرف «تَفَعْلَلَ»، نحو: «يُتَدَحْرَجُ»، ومن الفعل الثلاثيّ المزيد الملحق بالرباعي المزيد بحرف «تَفَعْلَلَ»، نحو: «يُتَجَلْبَبُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«تَفَعْلَلَ».

يَتَفَعْنَلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفَعْنَلَ»، نحو: «يَتَقَلْنَسُ» (يلبس القلنسوة).

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَعْنَلَ».

يُتَفَعْنَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «تَفَعْنَلَ»، نحو: «يُتَقَلْنَسُ» (تُلبَس القلنسوة).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«تَفَعْنَلَ».

يَتَفَعْوَلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفَعْوَلَ»، نحو: «يَتَرَهْوَكُ» (يمشي مشيةً فيها تموّج).

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَعْوَلَ».

يُتَفَعْوَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «تَفَعْوَلَ»، نحو: «يُتَرَهْوَكُ» (تُمشَى مشية فيها تموّج).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«تَفَعْوَلَ».

يَتَفَعْيَلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفَعْيَلَ»،

---

(١) الفرق بين وزنيْ «تدحرج» و«تجلبب» أن إحدى لامي «تَجَلْبَبَ» مزيدة للإلحاق، بخلاف «تدحرج».

نحو: «يَتَتَرْيَقُ» (يشرب التّرياق، وهو دواء للسّموم).

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَعْيَلَ».

يُتَفَعْيَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «تَفَعْيَلَ»، نحو: «يُتَتَرْيَقُ» (تَتَرْيَقَ: شرب التّرياق، وهو دواء للسّموم).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«تَفَعْيَلَ».

يَتَفَوْعَلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفَوْعَلَ»، نحو: «يَتَجَوْرَبُ».

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَوْعَلَ».

يُتَفَوْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «تَفَوْعَلَ»، نحو: «يُتَجَوْرَبُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«تَفَوْعَلَ».

يَتَفَيْعَلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفَيْعَلَ»، نحو: «يَتَشَيْطَنُ».

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَيْعَلَ».

يُتَفَيْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «تَفَيْعَلَ»، نحو: «يُتَشَيْطَنُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«تَفَيْعَلَ».

يَتَمَفْعَلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَمَفْعَلَ»، نحو: «يَتَمَسْكَنُ».

انظر: الفعل المضارع، و«تَمَفْعَلَ».

يُتَمَفْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «تَمَفْعَلَ»، نحو: «يُتَمَسْكَنُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«تَمَفْعَلَ».

اليتيم

انظر: «البيت اليتيم».

يحمي مُواطنيه غائلَةَ الجوع

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة تعدِّي الفعل «حمي» إلى مفعولين في مثل قول الكتّاب: «يحمي مواطنيه غائلةَ الجوع»، وجاء في قراره:

«يخطِّىء بعض الباحثين مثل هذا الأسلوب، ويرون أنّ الصواب أن يقال: «يحمي مواطنيه من غائلة الجوع»، بحجَّة أن «حمي» متعدٍّ بنفسه إلى مفعول واحد. وترى اللجنة أنّ كِلا التعبيرين صحيح، فقد ورد في لسان العرب: حمى المريضَ ما يضره حمية: منعه إيّاه. وحماه الناسَ يحميه إيَّاهم حمًى وحماية: منعه»[١].

يحيى بن إبراهيم، ابن العَمَك

(... / ... ـ ٦٧٠هـ/ ١٢٧١م)

يحيى بن إبراهيم بن العَمَك. نحوي،

(١) القرارات المجمعيّة ص ٧٨.

لغوي، أديب، فقيه، شاعر، من أهل اليمن. له مؤلفات في النحو والأدب، وهي من أحسن ما صنّف أهل اليمن تحقيقًا وتدقيقًا. منها: «الكامل»، و«الوافي»، و«الكافي». قال الزبيدي: بنو العَمَك قبيلة من الرماة من بني غافق باليمن، وبلدهم موضع يقال له البسيط، غربي اللامية من ضواحي سهام، وقد خرب.

(الأعلام ٨/ ١٣٤).

يحيى بن أحمد، أبو زكريّا الفارابي

(.../ ...ـ.../...)

يحيى بن أحمد، أبو زكريّا الفارابيّ. أحد الأئمة المتّبعين في اللغة. تصدّر للإقراء والإفادة، فتخرّج به كثيرون من أهل فاراب، وما وراء النهر. كان محدثًا فاضلًا. روى الحديث عن أبي عبد الرحمٰن عبد الله بن عبيد الله بن شُريح البخاري، وأخذ عن الحسن بن منصور. صنّف كتاب «المصادر في اللغة».

(معجم الأدباء ١٩/ ٣١٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٣١).

يحيى بن أحمد، أبو بكر بن الخياط

(.../ ...ـ ٤٤٧هـ/ ١٠٥٥م)

يحيى بن أحمد، أبو بكر، المعروف بابن الخيّاط الأندلسي. كان بارعًا في علم النحو، أديبًا شاعرًا، كاتبًا متقنًا للحساب والهندسة، أخذ عن أبي القاسم مَسْلَمة بن أحمد المجريطيّ (نسبة إلى مجريط بلدة بالأندلس). خدم بصناعة إحكام النجوم أمير المؤمنين سليمان بن الحكم بن الناصر لدين الله، وغيره من الأمراء. وكان عالِمًا بالطب، وجيِّد المعالجة، حسن السيرة والمذهب. توفي بطُلَيْطِلَة.

(معجم الأدباء ١٩/ ٣١٣ـ ٣١٤).

يحيى بن أحمد، أبو بكر الأربولي

(٥٨٧هـ/ ١١٩١م ـ ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م)

يحيى بن أحمد بن عبد الرحمٰن، أبو بكر المراديّ. من أهل أربولة. كان نحويًا لغويًا أديبًا، فقيهًا جليلًا، أحد قضاة العدْل، مصيبًا في أحكامه، بصيرًا بالنوائب، يقظًا كاتبًا، شاعرًا زاهدًا في المنصب، ذا أخلاق مرضية، حسن المعاشرة. سمع من أبي الخطاب بن واجب، وأبي الرّبيع بن سَلْم، وأبي عمر بن عات. ولي القضاء بمالَقَة. ولد بأربولة. ومات بمالقة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٠).

يحيى بن أحمد

(٦٠١هـ/ ١٢٠٥م ـ ٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م)

يحيى بن أحمد بن يحيى، أبو زكريا، نجيب الدين، الشيعي، الحلّي، الهذليّ. كان لغويًا بارعًا، أديبًا بصيرًا، حافظًا للأحاديث، من كبار الرافضة. سمع من ابن الأخضر. وُلد بالكوفة. من كتبه «جامع الشرائع» في فقه الشيعة، و«آداب السفر»، و«نزهة الناظر في الجمع بين الأشباه والنظائر»، و«المدخل في أصول الفقه».

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣١؛ والأعلام ٨/ ١٣٥).

يحيى بن أحمد، أبو زكريّا المالكيّ

(.../ ...ـ ٧٧٢هـ/ ١٣٧٠م)

يحيى بن أحمد بن أحمد، أبو زكريا. كان إمامًا باللغة والعربية، عالمًا بالقراءات، صالحًا عابدًا. سمع من عبد الله بن أيوب، وسمع منه أبو حامد بن ظهيرة. جاور بمكّة، وأقام بمقام

المالكية. مات بمكة.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٠).

يحيى بن أبي بكر، أبو زكريّا الغماريّ
(٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م - ٧٢٤هـ/ ١٣٢٤م)

يحيى بن أبي بكر بن عبد الله الغماري، أبو زكريا التونسيّ. كان نحويًا لغويًا، بارعًا بالعربية، قرأها على ابن عصفور بتونس، وعلى ابن مالك بدمشق، وعلى البهاء بن النحاس بالقاهرة. ومع ذلك فقد كانت بضاعته في النحو مزجاة.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٣١).

يحيى بن أبي الحجاج، أبو زكريّا اللبلي
(... / ... - نحو ٥٩٠هـ/ ١١٩٣م)

يحيى بن أبي الحجاج، أبو زكريا اللّبليّ. كان متقدمًا في علم العربيّة، وأصول الفقه، مع دقة نظر، ونفوذ فَهم، وغموض استنباط، وقوّة إدراك. انتقل إلى مرّاكش صغيرًا، وأخذ علم العربية بفاس عن أبي بكر بن طاهر. تصدّر لإقراء العربيّة فأفاد. وهو الذي استخرج من تفسير أبي الحكم بن برّجان من كلامه على سورة الروم فتح بيت المقدس، في الوقت الذي فُتح فيه على المسلمين. لازمه ابن المنصور، فبقي مرتقبًا له معتنيًا به. فأمر أن يحضر مجلسه، ويترسّم في جملة طلبته. مات أبو زكريا في حدود سنة ٥٩٠هـ، أو بعده بقليل.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣١- ٣٣٢).

يحيى بن حسّان، أبو زكريّا المرجيقيّ
(... / ... - ٦١٤هـ/ ١٢١٧م)

يحيى بن حسان، أبو زكريا المرجيقيّ المراديّ. كان نحويًا لغويًا، مقرئًا حافظًا. استوطن مدينة مراكش. أقرأ بها القرآن. أخذ عن موسى بن زكريا، وعقيل بن الفضل الشَّلْبيَّين. وتلا عليهما.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٢).

أبو يحيى الحفصيّ اللحيانيّ
= زكريا بن أحمد بن محمد (٧٢٧هـ/ ١٣٢٦م).

يحيى بن خصيب، أبو زكريّا السّرقسطيّ
(... / ... - ٢٨٦هـ/ ٨٩٩م)

يحيى بن خصيب، أبو زكريا السرقسطي. كان إمامًا بالنحو والعربية، أديبًا فقيهًا، نبيلاً محدّثًا.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٢؛ وتاريخ علماء الأندلس ٢/ ١٨١).

يحيى بن ذي النون
(... / ... - نحو ٦٣٤هـ/ ١٢٣٦م)

يحيى بن ذي النون بن يحيى، أبو زكريا الإشبيلي. كان عالمًا بالنحو والفقه واللغة. قرأ القرآن والعربية والفقه ببلده مدّة، وأخذ عن أبي الحسن الدّباج، والشَّلَوْبين وغيرهما. انتقل إلى العُدْوة عند استيلاء النصارى على قرطبة سنة ٦٣٣هـ، فسكن مراكش، وأقرأ بها الناس، فأفادهم وتخرَّج به خلق كثير. كان من جلّة الأسانيد النُّبهاء، ومن أهل الفضل والدين. مات بمراكش.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٢).

يحيى بن زياد، الفرّاء
(نحو ١٤٠هـ/ ٧٥٧م - ٢٠٧هـ/ ٨٢٢م)

يحيى بن زياد بن عبد الله، أبو زكريا،

المعروف بالفرّاء. كان إمامًا في العربية والنحو. قيل له: الفرّاء لأنه كان يفري الكلام (أي: يتبحّر بالكلام). كان مولى بني أسد، وقيل مولى بني منقر. كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. رُوي عن ثعلب أنه قال: لولا الفرّاء لما كانت العربية، لأنه خلصها، وضبطها، ولولاه لسقطت العربية، لأنها كانت تُتنازع، ويدعيها كل من أراد، ويتكلّم الناس فيها على مقادير عقولهم، فتذهب. أخذ النحو عن أبي الحسن الكسائي.

ولد بالكوفة، ثم انتقل إلى بغداد، وجعل أكثر مقامه بها، وكان شديد طلب المعاش، لا يستريح في بيته، وكان يجمع المال ثم يعود إلى الكوفة، فيقضي فيها أربعين يومًا، يفرّق على أهله ما جمعه. كان الفرّاء يقول: أموت وفي نفسي شيءٌ من «حتى»، لأنها تخفض وترفع وتنصب. عرف من شعره ثلاثة أبيات فقط، ثم قيل: وُجدت هذه الأبيات لابن موسى المكفوف.

اتصل الفرّاء بالمأمون، فأمره أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو، وما سمع من العربية، فأُفرد في حجره، ووكل به خدمًا، وصيّر له الوراقين. فكان يملي والوراقون يكتبون، حتى فرغ بعد سنتين من تصنيف كتاب «الحدود»، أما كتاب «المعاني» فكان السبب في تأليفه أن صاحبَه عمر بن بكير كتب إليه: إن الأمير الحسن بن سهل يسأله عن أشياء من القرآن لم يُحِرْ جوابًا لها، وطلب من الفرّاء أن يجمع له أصولاً في كتاب. فطلب الفرّاء من أصحابه أن يجتمعوا حتى يملي عليهم كتابًا في القرآن، فخرج معهم إلى المسجد، وكان فيه رجل يؤذن وكان من القرّاء، فطلب منه أن يقرأ الفاتحة، فقرأها المقرىء وفسّرها الفرّاء، حتى مرَّ في القرآن كلّه، يقرأ الرجل ويفسّر الفرّاء.

وله أيضًا غير الكتابين، كتاب «البهيّ»، وهو كتاب صغير استعمل فيه ألفاظ ثعلب في «الفصيح» و«اللغات» و«المصادر في القرآن» و«الجمع والتثنية في القرآن» و«الوقف والابتداء» و«المفاخر» و«آلة الكاتب» و«النوادر» و«الواو» وغير ذلك. أملى الفرّاء كتبه كلها من حفظه، إلاّ في كتابين «ملازم» و«يافع ويفَعَة» وهما في خمسين ورقة، وكتبه الباقية في ثلاثة آلاف ورقة.

(إنباه الرواة ٤/ ٧ـ ٢٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٣؛ ووفيات الأعيان ٦/ ١٧٦ـ ١٨٢؛ والأعلام ٨/ ١٤٥ـ ١٤٦؛ ونفح الطيب ٢/ ٣٥١ـ ٣٥٢؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٩ـ ١٤؛ وطبقات القرّاء ٢/ ٣٧١؛ وشذرات الذهب ٢/ ١٩ـ ٢٠؛ وطبقات النحويين واللغويين ١٤٣؛ وتاريخ بغداد ١٤/ ١٤٩، ٢٧٠؛ ومرآة الجنان ٢/ ٣٨؛ والنجوم الزاهرة ٨/ ١٨٥؛ ونزهة الألباء ٩٨؛ والفهرست ص ٩٨؛ وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة. أحمد مكي الأنصاري. القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٩٦٤م؛ و«آراء الفراء في النحو». عبد المنعم محمد جاسم. مجلة المورد، بغداد، عدد ٣، الجزء الثاني، (سنة ١٩٧٤)، ص ١٣٣ـ ١٤٠؛ و«الفرّاء أمير الأمراء في النحو». إسماعيل العبايجي. مجلة العربي، الكويت، عدد ١١٣ (سنة ١٩٧٤م) ص ١٦٤ـ ١٦٩).

يحيى بن سعدون

(٤٨٦هـ/ ١٠٩٣م ـ ٥٦٧هـ/ ١١٧٢م)

يحيى بن سعدون بن تمّام، أبو بكر الأزدي

القرطبي، الملقب سابق الدين. كان إمامًا في النحو، عارفًا بوجوه القراءات، حافظًا للحديث. قرأ على أبي القاسم خلف بن إبراهيم الحصّار بقرطبة، وسمع من أبي محمد بن عتّاب، وقدم العراق. قرأ ببغداد على سِبْط أبي منصور الخيّاط، وأبي عبد الله البارع، وسمع بها من أبي القاسم بن الحصين، وبمصر من ابن أبي صادق. سكن دمشق وأقام بها مدة. أقرأ بها القرآن والنحو، وحدّث وانتفع به الناس. سكن الموصل إلى أن مات سنة ٥٦٧هـ. ومولده سنة ٤٨٦هـ، وقيل: سنة ٤٨٧هـ. كان صدوقًا ثقة، ديّنًا كثير الخير.

(الأعلام ٨/ ١٤٧؛ وإنباه الرواة ٤/ ٤٣-٤٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٤؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ١٤-١٥؛ ووفيات الأعيان ٦/ ١٧١-١٧٣؛ ومرآة الجنان ٤/ ٣٨٠؛ والبداية والنهاية ١٢/ ٢٩٠).

يحيى بن سعيد بن مسعود

(... / ... - ... / ...)

يحيى بن سعيد بن مسعود القَلَنّي. من سكان تلمسان. كان نحويًا لغويًا، شاعرًا، زاهدًا مقرئًا. تصدّر بتلمسان لإقراء هذه العلوم، فتخرَّج به كثيرون.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٤).

يحيى بن سعيد، أبو زكريّا بن الدّهان

(٥٦٨هـ/ ١١٧٢م - ٦١٦هـ/ ١٢١٩م)

يحيى بن سعيد بن المبارك، أبو زكريا، المعروف بابن الدّهان. كان عالمًا بالنحو، يُعرف بالنحوي ابن النحويّ. بُشّر به أبوه وقد أسنّ. ثم توفي بعد ولادته وهو صغير. فلما كبر، انقطع إلى مكيّ بن زيّان، فأخذ عنه النحو، وتخرَّج عليه، واعتنى به لحقّ والده. كان أبو زكريا نحويًا لغويًا، أديبًا شاعرًا، ذكيًا صوفيًا. وُلد سنة ٥٦٨هـ، وقيل: سنة ٥٦٧هـ، وقيل: سنة ٥٦٩هـ. وكانت ولادته بالموصل، ومات بها ودُفن عند أبيه، بمقبرة المعافَى ابن عمران بباب الميدان.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٤؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ١٥-١٦).

يحيى بن سلامة

(... / ... - ٥٤٠هـ/ ١١٤٥م)

يحيى بن سلامة بن الحسين الحَصْكَفِيّ. كان نحويًا مشهورًا، شاعرًا بارعًا، ذا فضل وافر، وأدب زاخر. اشتهر بديار بكر وبغيرها. نزل مَيّارفارقين، وسمع عن علمائها. وتصدّر للإفادة بها، فأفاد كثيرين. كان شاعرًا مجيدًا. له شعر جيّد في الزهد عن مباهج الدنيا وزخرفها، هو أديب من الكتّاب الشعراء. وُلد بطنزة (في ديار بكر) ونشأ بحصن كيفا، وتأدّب على الخطيب أبي زكريا التبريزي في بغداد. تفقَّه على مذهب الشافعي، وتولى الخطابة في (ميافارقين)، وصار إليه أمر الفتوى، وتوفي بها.

من مصنّفاته: «ديوان رسائل»، و«ديوان شعر»، و«عمدة الاقتصاد» في النحو، وقصيدة تشتمل على الكلمات التي تُقرأ بالضّاد، وما عداها يقرأ بالظاء، وهي مشروحة بشرح وجيز.

(إنباه الرواة ٤/ ٤٢-٤٣؛ والأعلام ٨/ ١٤٨-١٤٩؛ ووفيات الأعيان ٦/ ٢٤٤-٢٤٩؛ والبداية والنهاية ١٢/ ٢٥٧؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ١٨-١٩).

يحيى بن سلطان، أبو زكريّا اليغرفيّ

(.../...ـ.../...)

يحيى بن سلطان، أبو زكريا اليغرفي. كان إمامًا في النحو والفقه والقراءة، وأحد المحقِّقين للعربيّة، عالمًا بالأدب والمنطق والأصول والتفسير. تصدّر لإقراء العربيّة، فكان في إقرائه ذَلِق اللسان، تخرّج به نجباء تونس. وكان إذا أقرأ غير العربية، قصّر بعض الشيء. كان مشهورًا بتونس، وله صيتٌ حسن.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٥).

يحيى بن أبي صوفة

(.../...ـ.../...)

يحيى بن أبي صوفة. من أهل الجزيرة الخضراء (في إسبانيا). كان عالمًا باللغة والنحو والعربيّة، فصيح اللسان. أخذ عن ابن الغازي وغيره.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٥؛ وتاريخ علماء الأندلس ٢/ ١٨٦؛ وطبقات النحويين واللغويين ٢٨٩).

يحيى بن الطيِّب

(.../...ـ.../...)

يحيى بن الطيِّب اليمنيّ. كان لغويًّا نحويًّا، أديبًا شاعرًا. له مصنّف في النحو مختصر. وكان لا يُطيل في شعره. فإذا مدح أو هجا، لا يزيد على بيتين.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٥؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٢١).

يحيى بن عبد الله، أبو بكر الفهري

(.../...ـ.../...)

يحيى بن عبد الله بن ثابت، أبو بكر الفِهريّ. كان عالمًا في العربية، حافظًا للفقه، فصيح اللسان، شاعرًا. روى عنه محمد بن حبيب الشاطبي.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٥).

يحيى بن عبد الله، أبو بكر المغيليّ

(.../...ـ ٣٦٢هـ/ ٩٧٣م)

يحيى بن عبد الله بن محمد، أبو بكر، يعرَف بالمغيليّ. كان بارعًا في النحو واللغة والشعر والأدب، مؤلفًا جيّد الكتابة والنظم، حسن الاستنباط، محدّثًا. سمع من محمد بن عبد الملك بن أيمن، وقاسم بن أصبغ وغيرهما. رحل فسمع من أبي سعيد بن الأعرابي.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٦).

يحيى بن عبد الله

(٥٥٩هـ/ ١١٦٣م ـ ٦٢٩هـ/ ١٢٣١م)

يحيى بن عبد الله بن محمد، أبو بكر التُّطيلي الهذلي الغرناطي. كان عَلَمًا في النحو واللغة والتاريخ والعروض والشعر والأدب وأخبار الأمم. لحق بالفحول المتقدّمين، وأعجز ببراعته المتأخرين، جريء اللسان طَلْقًا. انقبض بأخرة، وعكف على القرآن الكريم، والزهد، وعلى قيام الليل والصوم والصلاة ومدح النبي ﷺ. أخذ عن أبيه، وأبي الوليد بن رشد، وأبي عبد الله بن عروس وغيرهم.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٥ـ ٣٣٦).

يحيى بن عبد الله، أبو الحسن الأنصاري

(.../...ـ ٦٣٣هـ/ ١٢٣٦م)

يحيى بن عبد الله، الإمام أبو الحسن الأنصاري الشافعي المصريّ. كان بارعًا

بالعربية. تصدّر بالجامع العتيق للإقراء، فأفاد كثيرين، وتخرّج به علماء كثيرون. سمع من ابن برّي، ولزمه مدّة طويلة. برع في لسان العرب، وكان مشهورًا بحسن التعليم، من أعيان أهل العربية وأكابرهم.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٦).

يحيى بن عبد الرحمٰن، أبو زكريّا النحوي
(... / ... - ٢٣٦هـ/ ٨٥٠م)

يحيى بن عبد الرحمٰن، أبو زكريا النحوي، المعروف بالأبيض. قيل: لأنه كان أبيض الرأس واللحية والحاجبين وشِفار العين خِلْقةً، وقيل: كانت أمه أخت أبيه من الرّضاعة، فظهرت فيه هذه العلامات. كان بارعًا في النحو واللغة والأدب. ألّف كتابًا في النحو تناقلته أيدي الناس، وأخذوا عنه. مات سنة ٢٣٦هـ، وقيل: سنة ٢٦٣هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٧).

يحيى بن عبد الرحمٰن، العَجيسي
(٧٧٧هـ/ ١٣٧٥م - ٨٦٢هـ/ ١٤٥٨م)

يحيى بن عبد الرحمٰن بن محمد العقيلي الزّرماني العجيسي. كان عالمًا بالنحو، فقيهًا من فقهاء المالكية. ولد بعجيس ونشأ في بجاية. رحل إلى المشرق سنة ٨٠٤هـ، وسكن بالقاهرة، وتصدّر للتدريس بها.

من مصنّفاته: «تذكرة» تشتمل على فوائد، و«شرح ألفية ابن مالك» في أربعة مجلدات، وشروح أخرى لها، أحدها منظومة. كان يستخف بعلماء عصره، حادّ الطباع، فصيحًا، قويّ الحافظة، واسع الاستحضار لأخبار المتقدمين وسيرهم، حلو الكلام. مات بالقاهرة.

(الأعلام ٨/ ١٥٣).

يحيى بن عبد المعطي، ابن معط
(٥٦٤هـ/ ١١٦٩م - ٦٢٨هـ/ ١٢٣١م)

يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور، أبو الحسين، زين الدين الزواوي (من قبيلة زواوة بظاهر بجاية من أعمال إفريقية). من تلامذة الجذولي. كان عالمًا بالعربية والنحو واللغة والأدب. واسع الشهرة في المشرق والمغرب. مولده بالمغرب. سكن دمشق زمنًا، رغّبه الملك الكامل محمد في الانتقال إلى مصر، فسافر إليها، ودرّس بها الأدب واللغة، في الجامع العتيق بالقاهرة، وتوفي فيها. ودُفن بها على شفير الخندق، قرب تربة الإمام الشافعي وقبره هناك ظاهر.

من مصنّفاته: «الدّرة الألفية في علم العربيّة»، وتُعرف بألفية ابن معط، و«المثلّث» في اللغة، و«العقود والقوانين» في النحو، و«الفصول الخمسون» في النحو، و«ديوان خطب»، و«ديوان شعر»، و«شرح أبيات سيبويه»، و«شرح الجمل»، و«أرجوزة في القراءات السبع»، و«نظم ألفاظ الجمهرة»، و«البديع في صناعة الشعر»، و«حواشٍ على أصول ابن السّراج»، و«نظم الصّحاح» للجوهري.

(معجم الأدباء ٢٠/ ٣٥-٣٦؛ ووفيات الأعيان ٦/ ١٩٧؛ والأعلام ٨/ ١٥٥؛ وإنباه الرواة ٤/ ٤٤-٤٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٤؛ والبداية والنهاية ١٣/ ٧٨؛ وشذرات الذهب ٥/ ١٢٩؛ ومرآة الجنان ٤/ ٦٦؛ والنجوم الزاهرة ٦/ ٢٧٨؛ ودائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٨).

يحيى بن عبد الوهاب، تاج الدين الدمنهوري

(.../ ... ـ ٧٢١هـ/ ١٣٢١م)

يحيى بن عبد الوهاب بن عبد الرحيم، تاج الدين الدمنهوريّ. كان نحويًا فاضلاً، فقيهًا زاهدًا ورعًا. تصدّر لإقراء العربية بجامع الصالح، فأفاد، وتخرَّج به خلق كثير. وكان يؤثر الانعزال والعبادة. له مصنّفات كثيرة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٧؛ والدُّرر الكامنة ٤/ ٤٢١ـ ٤٢٢).

يحيى بن علي، أبو زكريّا الشيباني

(٤٢١هـ/ ١٠٣٠م ـ ٥٠٢هـ/ ١١٠٩م)

يحيىٰ بن علي بن محمد، أبو زكريا الشيباني، الخطيب التبريزيّ. أصله من تبريز. كان من أئمة اللغة والنحو والأدب. نشأ ببغداد، ورحل إلى بلاد الشام، وقصد أبا العلاء المعرّي ليحقّق له نسخة من كتاب «التّهذيب» في اللغة لأبي منصور الأزهري، في عدّة مجلدات، حملها على ظهره في مخلاة، من تبريز إلى المعرّة، ولم يكن له ما يستأجر به مركوبًا، فنفذ العرق من ظهره إليها، فأشربها البلل حتى يُظنّ أنها غريقة. ثم دخل مصر، ثم عاد إلى بغداد، فقام على خزانة الكتب في المدرسة النظامية إلى أن توفي.

قرأ الأدب على عبيد الله بن علي الرقي، والحسن بن رجاء بن الدّهان، وسمع الحديث من الفقيه أبي الفتح الرازي.

تصدر للإفادة والتدريس، فتتلمذ عليه كثير من أئمة اللغة والأدب مثل الحافظ أبو بكر بن علي صاحب «تاريخ بغداد»، والحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر، وأبو منصور الجواليقي، وتخرَّج عليه خلق كثير.

صنّف كتبًا كثيرة، منها: «شرح الحماسة» الكبير، و«شرح الحماسة» الأوسط، و«شرح الحماسة» الصغير، و«شرح المفضّليات»، و«تهذيب غريب الحديث»، و«تهذيب إصلاح المنطق»، و«مقدمة في النحو»، وكتاب «العروض والقوافي»، و«إعراب القرآن»، و«تهذيب الإصلاح» لابن السكّيت، و«شرح سقط الزند» للمعرّي، و«شرح شعر المتنبي»، و«شرح اللّمع» لابن جني، و«شرح المقصورة الدريديّة»، و«شرح بانت سعاد»، و«مقاتل الفرسان». كان يدمن شرب الخمر، ويلبس الحرير والعمامة المذهبّة.

(وفيات الأعيان ٦/ ١٩١ـ ١٩٦؛ والأعلام ٨/ ١٥٧ـ ١٥٨؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٢٥ـ ٢٨؛ البداية والنهاية ١٢/ ١٨٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٨؛ وإنباه الرواة ٤/ ٢٨ـ ٣٠؛ وشذرات الذهب ٤/ ٥ـ ٦؛ ودائرة المعارف الإسلامية ٤/ ٥٦٧ـ ٥٧٠؛ ومرآة الجنان ٣/ ١٧٢؛ والنجوم الزاهرة ٥/ ١٩٧؛ ونزهة الألباء ٣٧٤).

يحيى بن علي، زين الدين الحضرمي

(نحو ٥٧٧هـ/ ١١٨١م ـ ٦٤٠هـ/ ١٢٤٢م)

يحيى بن علي بن أحمد، أبو زكريا، زين الدين الحضرمي الأندلسي المالَقي. كان نحويًا لغويًا، أديبًا فاضلاً مقرئًا. لطيف الأخلاق، حسن العِشرة. سمع بمصر من الحافظ بن المفضّل، وبنيسابور من المؤيّد الكوسي. قرأ النحو على الكِنديّ. تصدَّر لإقراء العربيّة والقراءات، فأفاد كثيرين. له شعر جيّد. روى عنه بالحضور أبو المعالي

البالسيّ. مات بغزّة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٧).

يحيى بن القاسم، أبو زكريّا التكريتي

(٥٣١هـ/ ١١٣٦م - ٦١٦هـ/ ١٢١٩م)

يحيى بن القاسم بن مُفَرِّج، أبو زكريا الثعلبي التِّكْريتيّ. كان نحويًا لغويًا، عروضيًا شاعرًا، فقيهًا، إمامًا من أئمّة المسلمين، كاملاً، فاضلاً، قارئًا. قرأ الأدب على ابن الخشاب، وبرع في الفقه والأدب، وسمع من أبي زُرعة المقدسيّ، وابن البَطّي، وتصدّر لإقراء الأدب والنحو والعربية والفقه. درّس بالنظامية، وتخرّج به جماعة. تفقّه على والده، وصحب ببغداد أبا النجيب السُّهْرَوردي. كان أحفظ أهل عصره لتفسير القرآن، ومعرفة علومه، حسن المحاضرة والمناظرة، ذا عبارة فصيحة، وله الباع الطويل في حفظ لغات العرب. صنّف الكثير في المذاهب والخلاف والأدب، وولي قضاء بلده مدّة.

(معجم الأدباء ٢٠/ ٢٩ـ ٣٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٩).

يحيى بن قاسم، عزّ الدين الصنعاني

(٦٨٠هـ/ ١٢٨١م - .../ ...)

يحيى بن قاسم بن عمر، عزّ الدين اليماني الصنعاني الشافعي. كان نحويًا، مقرئًا فاضلاً، ورعًا زاهدًا، لغويًا ماهرًا. انتقل إلى دمشق سنة ٧٤٩هـ، ثم دخل بغداد، وقرأ بها القرآن على ابن المحروق الواسطي. له دُربة كثيرة بـ«الكشّاف» وله عليه تعليقة. وشرح «اللّباب» لتاج الدين الإسفراييني في النحو.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩).

يحيى بن قاسم، الوَتَري

(١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م - ١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م)

يحيى بن قاسم بن جليل الوتري. كان عالمًا بالعربيّة. مولده ووفاته ببغداد. تولّى التدريس للعربية في بعض المساجد وفي دار المعلمين. ثم كان قاضيًا شرعيًا في بلدة الكاظمين. له رسائل في «علم الفلك»، و«الرياضة»، و«الأزياج»، و«الرسالة الوتريّة» في النحو.

(الأعلام ٨/ ١٦٣).

أبو يحيى اللحياني

= زكريا بن أحمد بن محمد (٧٢٧هـ/ ١٣٢٦م).

أبو يحيى اللخمي

= هانىء بن الحسن بن عبد الرحمٰن (٦١٤هـ/ ١٢١٧م).

يحيى بن المبارك، اليزيدي

(١٣٨هـ/ ٧٥٥م - ٢٠٢هـ/ ٨١٨م)

يحيى بن المبارك بن المغيرة العَدَوي، أبو محمد اليزيدي. وكان عالمًا باللغة والأدب، مقرئًا، نحويًا. أخذ اللغة والعَروض عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، واللغة على أبي عَمْرو بن العلاء، الذي كان يميل إليه ويُدنيه لذكائه. أخذ عن أبي محمد اليزيدي خلق كثير، منهم: أبو عُبيد القاسم بن سلام، وأبو عمرو الدوري القارىء، وأبو شعيب السّوسي، وإسحاق بن إبراهيم الموصلي، وغيرهم.

خالف في القراءة أبو عَمْرو بن العلاء في حروف اختارها. كان صحيح الرواية، ثقة

صدوقًا، كما كان أحد أكابر القرّاء. كان في أيام الرشيد يقرىء القرآن مع الكسائي في مسجد واحد. وكان مع ذلك أديبًا شاعرًا. له كتب في الأدب تحتوي على شيء من شعره. كان يُتَّهم بالميل إلى الاعتزال. وأبو محمد كان قد صحب يزيد بن منصور، خال المهدي، وأدّب ولده، فنُسب إليه، وجعله الرشيد مؤدبًا لابنه المأمون.

من مصنّفاته: «الوقف والابتداء»، و«النّوادر» في اللغة على مثال نوادر الأصمعي، الذي كتبه لجعفر بن يحيى، و«المختصر في النحو» ألّفه لبعض ولد المأمون، و«النقط والشكل»، و«المقصور والممدود»، و«مناقب بني العباس». توفي بمرو في خلافة المأمون.

(معجم الأدباء ٢٠/ ٣٠ ـ ٣٢؛ ووفيات الأعيان ٦/ ١٨٣ ـ ١٩١؛ والأعلام ٨/ ١٦٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٠؛ وإنباه الرواة ٤/ ٣١ ـ ٣٩؛ وتاريخ بغداد ١٤/ ١٤٦ ـ ١٤٨؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ٦٠ ـ ٦٥؛ وطبقات القراء = غاية النهاية ٢/ ٣٧٥ ـ ٣٧٧؛ ومرآة الجنان ٢/ ٣؛ ومراتب النحويين ص٩٨؛ والمزهر ٢/ ٤٠٥؛ والنجوم الزاهرة ٢/ ١٧٣؛ ونزهة الألباء ص٨١ ـ ٨٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧؛ والفهرست. ص ٧٤؛ والأغاني ٢٠/ ٢١٦).

يحيى بن المثنّى

(... / ... ـ ... / ...)

يحيى بن المثنّى. كان عالمًا بالعربية واللغة. تصدّر لإقراء اللغة والنحو فأفاد. عُدّ في الطبقة الرابعة من نحاة القَيْروان. سمّاه الزّبيدي: زنجي بن المثنّى.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٠؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص٢٦٦).

يحيى بن محمد، ابن الطّراوة

(... / ... ـ ... / ...)

يحيى بن محمد، أبو الحسين السّبائيّ، المعروف بابن الطّراوة. كان عالمًا بالنحو، أديبًا فاضلًا. أحد أئمة الأدب، وشيخ النحاة القيّمين على كتاب سيبويه، وكان شاعرًا مجيدًا، متفننًا بالعلوم الرياضية، له مناقضات جيدة، وشعر حسن، ومُلَح ونوادر، وله مجالس أدبية يقرىء بها طلبته مختلف العلوم.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤١).

يحيى بن محمد، أبو بكر الأسدي

(... / ... ـ ... / ...)

يحيى بن محمد بن دُريد، أبو بكر الأسدي. كان لغويًا فاضلًا، فقيهًا أديبًا، ديّنًا عابدًا زاهدًا ورعًا. ولي القضاء بمدينة بسْطة، روى عن أبي الوليد الباجي، وعنه أبو محمد بن عطية.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤١).

يحيى بن محمد، أبو زكريّا العنبريّ

(نحو ٢٦٨هـ/ ٨٨١م ـ ٣٤٤هـ/ ٩٥٥م)

يحيى بن محمد بن عبد الله، أبو زكريا العنبري. كان عالمًا باللغة والأدب والتفسير، فاضلًا زاهدًا مقرئًا. من أهل نيسابور. مولى بني حرب. وكان حافظًا للأسانيد، يتعجب الناس من شدة حفظه. ويحفظ من العلوم ما لا يوصَف. اعتزل الناس، وامتنع عن حضور المجالس بضع عشرة سنة. سمع أبا علي الحسن الحرسيّ، وأحمد بن سلمة، درّس

فأفاد، وروى عنه كثيرون. مات في شوّال سنة ٣٤٤هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٢؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٣٤).

يحيى بن محمد، الأرْزَنيّ

(... / ... ـ ٤١٥هـ/ ١٠٢٤م)

يحيى بن محمد، أبو محمد. من أهل أرزن (بلد في طرف ديار بكر). كان نحويًا لغويًا. من مدرّسي اللّغة. سكن بغداد، وكان يخرج وقت العصر إلى سوق الكتب ببغداد، فلا يقوم من مجلسه حتى يكتب «الفصيح» لثعلب، ويبيعه بنصف دينار، ويشتري نبيذًا ولحمًا وفاكهة، ولا يبيت حتى ينفق ما معه منه. كان إمامًا في العربية، حسن الخط، سريع الكتابة. أخذ العلم عن أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، وحدّث عنه بشيء يسير. تصدّر في مجلس يوسف بن أبي سعيد، فأقرأ النحو، وأفاد الطلبة. له تأليف بخطه هو «مقدِّمة في النحو». وكان له شعر حسن.

(إنباه الرواة ٤/ ٤٠ـ ٤١؛ وتاريخ علماء الأندلس ٢/ ١٨٥؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص٣١٤؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٣٤ـ ٣٥؛ والأعلام ٨/ ١٦٤؛ وتاريخ بغداد ١٤/ ٢٣٩؛ ونزهة الألباء. ص٤١٣).

يحيى بن محمد، أبو محمد العلويّ

(... / ... ـ ٤٧٨هـ/ ١٠٨٥م)

يحيى بن محمد بن طباطبا، أبو محمد، وقيل: أبو معمّر. كان نحويًا أديبًا فاضلاً. جالس ابن برهان وناظره في النحو والأدب. أخذ عن الربعي، والشماسي، وأخذ عنه ابن الشجري وكان يفتخر به.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٢؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٣٢ـ ٣٣؛ والأعلام ٨/ ١٦٤).

يحيى بن محمد، أبو بكر الداني الفَرَضي

(... / ... ـ ٤٩١هـ/ ١٠٩٧م)

يحيى بن محمد، أبو بكر الدّاني الفَرَضيّ. كان إمامًا في العربية. رأسًا في اللغة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤).

يحيى بن محمد، أبو بكر الأنصاري

(... / ... ـ نحو ٥٧٠هـ/ ١١٧٤م)

يحيى بن محمد بن يوسف، أبو بكر الأنصاري، يُعرفَ بابن الصَّيْرفي. كان عالمًا بالعربية واللغات والأدب والتاريخ والشعر، من الكتّاب المجيدين، والشعراء المشهورين. أخذ عن أبي بكر بن العربي، وألّف تاريخ الأندلس. مات في حدود سنة ٥٧٠هـ. أو قبل ذلك عن سنّ عالية.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٣).

يحيى بن محمد، ابن أبان الشعناني

(... / ... ـ بعد ٥٩٨هـ/ ١٢٠١م)

يحيى بن محمد بن أحمد بن أبان الشعناني. كان أستاذًا نحويًا لغويًا أديبًا. روى عن أبي الوليد جابر بن نام الحضرمي. كان موجودًا سنة ٥٩٨هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤١).

يحيى بن محمد، أبو بكر الوادي آشي

(... / ... ـ ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م)

يحيى بن محمد بن أحمد، أبو بكر الوادي

آشي النميري. كان بارعًا بعلم العربية، صدرًا مبرّزًا من أهل العلم والفضل، من بيت علم وحسب، أخذ النحو والعربية عن أبي علي الرُّندي، وابن خروف، والشَّلَوْبين، تصدّر للإقراء، فأفاد.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٠).

يحيى بن محمد، أبو زكريّا الكنانيّ

(.../ ...ـ بعد ٧٢٠هـ/ ١٣٢٠م)

يحيى بن محمد بن يحيى، أبو زكريّا الكناني. كان نحويًا بارعًا. قرأ على ابن العطّار. وله في النحو «المفيد» شرح به كتاب «الجُمل»، كان حيًا سنة ٧٢٠هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٣).

يحيى بن محمد، الحارثي

(٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م ـ ٧٥٢هـ/ ١٣٥١م)

يحيى بن محمد بن أحمد الجزار، الحارثي. من أئمة النحويين. أقرأ النحو بالكوفة وبغداد فأفاد. مولده ووفاته بالكوفة، زار بغداد ثم دمشق. صنّف «مفتاح الألباب لعلم الإعراب» في النحو.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤١؛ والدُّرر الكامنة ٤/ ٤٢٥ـ ٤٢٦؛ والأعلام ٨/ ١٦٦).

يحيى بن محمد الأصبحي

(٧٤٣هـ/ ١٣٤٢م ـ ٧٨٩هـ/ ١٣٨٧م)

يحيى بن محمد بن عبد الرحمٰن الأصبحيّ. كان ماهرًا بالعربية والأدب والشعر والحديث. سمع «صحيح مسلم» من أبي عبد الله بن مرزوق، وسمع «الموطأ» من أبي القاسم الغبريني. أجاز له أبو القاسم بن يربوع، واشتغل في عدة فنون. أجاز لابن حجر. قدم حاجًا سنة ٧٨٩هـ، ومات راجعًا من الحج في السنة نفسها.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٣).

يحيى بن نور الدين العِمْريطيّ

(.../ ...ـ بعد ٩٨٩هـ/ ١٥٨١م)

يحيى بن نور الدين أبي الخير بن موسى العمريطي الشافعي الأنصاري الأزهري، شرف الدين. كان إمامًا في النحو. له عدّة منظومات، منها: «الدرة البهية في نظم الآجرومية» في النحو، و«نهاية التدريب في نظم غاية التقريب» في فقه الشافعية، و«نظم التحرير» في الفقه، و«تسهيل الطرقات في نظم الورقات» في أصول الفقه، وأرجوزة في النحو.

(الأعلام ٨/ ١٧٤).

يحيى بن هشام، أبو بكر بن الأصبغ

(.../ ...ـ ٤٣٧هـ/ ١٠٤٥م)

يحيى بن هشام بن أحمد، أبو بكر بن الأصبغ القرشي الأندلسي. كان عارفًا بالأدب، ماهرًا بالعربية، عالمًا باللغة، مقدّمًا في أشعار الجاهلية، مشاركًا في العلوم. مات ببطليوس.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤).

يحيى بن واقد، أبو صالح البغدادي

(١٦٥هـ/ ٧٨١م ـ.../ ...)

يحيى بن واقد بن محمد، أبو صالح البغدادي الطّائي. كان إمامًا في النحو، عالمًا بالعربية. روى عن هُشيم، وابن أبي زائدة، وابن عُلَيّة، كان ثقة صدوقًا. أخذ عن الأصمعي اللغة والنحو والأدب، وبرع. ولد

بغداد، ثم انتقل إلى البصرة، وأقام بها إلى أن مات، أخذ عنه الشيوخ، وتخرَّج به كثيرون.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٥؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٣٨).

أبو يحيى الوزير الحافظ

= عبد الرحمٰن بن عبد المنعم (٦٦٣هـ/ ١٢٦٤م).

يحيى بن يحيى، ابن السمينة المعتزلي

(... / ... - ٣١٥هـ/ ٩٢٧م)

يحيى بن يحيى، ابن السمينة المتكلِّم المعتزلي. كان بارعًا في النحو واللغة والشعر والعَروض والحديث والفقه، متصرفًا في العلوم، بصيرًا بالحساب والنجوم والطب، عالمًا بالأخبار والجدَل. رحل إلى المشرق، وأخذ عن الشيوخ والعلماء، وأفاد كثيرين.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٥؛ وإنباه الرواة ٤/ ٤٠).

يحيى بن يَعْمر، أبو سليمان العدواني

(... / ... - ١٢٩هـ/ ٧٤٦م)

يحيى بن يَعْمُر، أبو سليمان الوشقي العُدْواني. هو أول مَنْ نقَط المصاحف. كان من العلماء التابعين، عارفًا باللغة والنحو والأدب والفقه والحديث ولغات العرب. من كتّاب الرسائل الديوانيّة. أدرك بعض الصحابة. أخذ اللغة عن أبيه، والنحو عن أبي الأسود الدُؤلي. كان فصيحًا مبرّزًا، سمع ابن عمر، وجابرًا، وأبا هريرة. رُوي أن يزيد بن المهلب كتب إلى الحجاج يقول: لقينا العدو ففعلنا وفعلنا، واضطررناه إلى عُرْعُرَة الجبل. فقال الحجاج: ما لابن المهلّب وهذا الكلام؟ فقيل له: إن يحيى بن يعمر عنده. فقال: ذاك إذن.

وكان يحيى يتشيّع ويقول بتفضيل أهل البيت، دون أن ينتقص من غيرهم. سأل الحجاج الناس من حوله بعدما انتهى من بناء مدينة واسط: ما عيبُها؟ قالوا: لا نعرف لها عيبًا، ونحن ندلك عن مَنْ يعرف عيبها، هو يحيى بن يعمر. فاستدعاه وسأله، فقال يحيى: بنيتها من غير مالك، ويسكنها غير ولدك. فغضب الحجاج وقال: ما حملك على ذلك؟ قال يحيى: ما أخذ الله تعالى على العلماء في علمهم ألا يكتموا الناس حديثًا. فنفاه إلى خراسان، فولاّه يزيد بن المهلّب القضاء بها، ثم عزله لشربه النبيذ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٥؛ والأعلام ٨/ ١٧٧؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٤٢-٤٣؛ ووفيات الأعيان ٦/ ١٧٣-١٧٦؛ وغاية النهاية ٢/ ٣١٨؛ ومرآة الجنان ١/ ٢٧١؛ ومراتب النحويين. ص٢٥-٢٦؛ والمزهر ٢/ ٣٩٨؛ والنجوم الزاهرة ١/ ٢١٧؛ ونزهة الألباء ١٦/ ١٧).

يحيى بن يوسف

(٧٧٧هـ/ ١٣٧٦م - ٨٣٣هـ/ ١٤٣٠م)

يحيى بن يوسف بن محمد السِّيراميّ، الشيخ نظام الدين، ابن الشيخ سيف الدين. كان إمامًا في النحو، بارعًا في العربية، متفننًا في البيان، علاّمة في الأدب واللغات.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٦؛ والأعلام ٨/ ١٧٨).

يَحيك الثوبَ

يُخطِّىء إبراهيم المنذر من يقول: «اليد التي تحيك ملابس القوم»، بحجّة أنّ الصواب: «اليد التي تحوك ملابس القوم»[1].

ولكن أجاز أساس البلاغة، ولسان العرب، ومحيط المحيط، وتاج العروس، ومتن اللغة أن نقول: «حاكَ الثوب يحوكه حوكًا وحِياكًا وحِياكةً، وحاكه يحيكه حَيْكًا وحَيَكًا وحِياكَةً»[2].

يدًا بيد

تُعرب في نحو: «أعطيتُك القلمَ يدًا بيد» كالتالي: «يدًا»: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. «بيد»: الباء حرف جرّ مبنيّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب متعلّق بصفة محذوفة لـ«يدًا»، والتقدير: أعطيته القلم يدًا ملاصقةً بيد. «يد»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة.

ابن يربوع الجياني

= محمد بن أحمد بن يربوع (.../ ...ـ بعد ٦٠٧هـ/ ١٢١٠م).

يزيد بن الحرّ، أبو زياد الطائي

(.../ ...ـ.../ ...)

يزيد بن الحرّ، أبو زياد الطائي، وقيل الكلابيّ. كان لغويًا نحويًا. وكان أعرابيًا قدم بغداد أيام المهدي، فأقام بها أربعين سنة ومات بها. علّق الناس عنه أشياء كثيرة من اللغة وشواهد العربية. صنّف «النّوادر» وهو خير ما صُنّف في نوادر الأعراب. سمّاه ابن مكتوم: يزيد بن عبد الله بن الحرّ الكلابيّ.

(إنباه الرواة ٤/ ٧٩؛ ومراتب النحويين. ص٨٧ ـ ٨٩؛ والفهرست ص ٦٧).

يزيد بن المهلّب، أبو خالد الغرناطيّ

(٤٤٠هـ/ ١٠٤٨م ـ نحو ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م)

يزيد بن المهلّب، أبو خالد القرطبي، ثم الغرناطي. كان نحويًا لغويًا ماهرًا، أديبًا بارعًا فاضلاً. أقرأ العلوم بمَطْخَشَارين، وأخذ عن أبي الحسن بن الدّرّاج. تصدّر لإقراء الأدب واللغة في غرناطة، فتخرّج به كثيرون من أهل غرناطة. توفي نحو ٥٢٠هـ، وقد نيّف على الثمانين.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٧).

ابن اليزيديّ

= إبراهيم بن يحيى بن المبارك (.../ ...ـ ٢٢٥هـ/ ٨٣٩م).

= عبد الله بن محمد (.../ ...ـ.../ ...).

= عبد الله بن يحيى (.../ ...ـ.../ ...).

= عبيد الله بن محمد (.../ ...ـ ٢٨٤هـ/ ٨٩٧م).

اليزيديّ

= أحمد بن محمد بن يحيى (.../ ...ـ نحو ٢٦٠هـ/ ٨٧٣م).

= إسماعيل بن أبي محمد (.../

---

(١) كتاب المنذر ص ٢٨.

(٢) انظر مادة (ح و ك) في أساس البلاغة؛ ولسان العرب؛ ومحيط المحيط؛ وتاج العروس؛ ومتن اللغة.

. . . ـ . . . / . . .).

= عبد الله بن محمد (. . . / . . . ـ . . . / . . .).

= الفضل بن محمد (. . . / . . . ـ ٢٧٨هـ/ ٨٩١م).

= محمد بن العباس (٢٢٨هـ/ ٨٥٢م ـ ٣١٠هـ/ ٩٢٢م).

= محمد بن يحيى بن المبارك (. . . / . . . ـ . . . / . . .).

= يحيى بن المبارك بن المغيرة (٢٠٢هـ/ ٨١٨م).

يَسَار

بمعنى «شمال» ولها أحكامها وإعرابها.

انظر: شمال، واضعًا في أمثلتها كلمة «يسار» مكانها.

يَسارًا

تُعرب في نحو: «اتَّجهْ يسارًا» مفعولاً فيه منصوبًا بالفتحة الظاهرة.

يَسْتَفْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «إِسْتَفْعَلَ»، نحو: «يَسْتَخْرِجُ».

انظر: الفعل المضارع، و«إِسْتَفْعَلَ».

يُسْتَفْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «إِسْتَفْعَلَ»، نحو: «يُسْتَخْرَجُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«إِسْتَفْعَلَ».

اليَسْرة

لا تقلْ: «جلَس يُسْرَةً»، بل: «جلَس يَسْرَةً»، أو «جلَسَ عن يَسْرَتِهِ».

ابن يَسْعون

= يوسف بن يبقى بن مسعود (٥٤٢هـ/ ١١٤٧م).

يُسَفْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «سَفْعَلَ»، نحو: «يُسَنْبَسُ» (يُسرَع).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«سَنْبَسَ».

يُسَفْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «سَفْعَلَ»، نحو: «يُسَنْبِسُ» (يُسْرع).

انظر: الفعل المضارع، و«سَفْعَلَ».

ابن يَضْختويْه

= محمد بن زيد (. . . / . . .).

اليَعْرُبِيّات

مصطلح اقترحه الشاعر اللبنانيّ يوسف السودا في كتابه «الأحرفيّة»، للدلالة على اسم الفعل والإغراء والترخيم معًا.

يعقوب بن أحمد، أبو يوسف

(. . . / . . . ـ ٤٧٤هـ/ ١٠٨٢م).

يعقوب بن أحمد بن محمد، وقيل: يعقوب بن محمد بن أحمد، أبو يوسف، الأديب البارع الكرديّ. كان أستاذًا في العربية واللغة والنحو. هو كرديّ الأصل، من أهل نيسابور. تصدّر للإفادة فأفاد تلامذة كثيرين، وتخرّج به علماء كثيرون. كان مبارك النفس، جمّ الفوائد والنكت والطرف، ذا خطّ حسن.

من تصانيفه: «البلغة»، و«جونة الند».

(الأعلام ٨/ ١٩٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٧؛ وإنباه الرواة ٤/ ٥١ـ ٥٦).

يعقوب بن إدريس

(٧٨٩هـ/ ١٣٨٧م ـ ٨٣٣هـ/ ١٤٢٩م)

يعقوب بن إدريس بن عبد الله النِّكْدِيّ.

كان ماهرًا في العربية والمعاني والأصول. اشتغل في بلاده، واشتهر باسم قرا يعقوب، أو قره يعقوب. وُلد بنكدة من بلاد القرامان. دخل الشام وحج وأقام بـ«لارندة». تصدّر للإقراء بها، فتخرّج به جماعة. درّس وأفتى. قدم القاهرة، فأكرمه حاكمها إكرامًا بالغًا، ثم رجع إلى لارندة، وبقي فيها إلى أن مات. له حواشٍ على «الهداية» في فقه الحنفيّة، وعلى «تفسير البيضاوي»، وله «شرح المصابيح» لم يتمه.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٨؛ والأعلام ٨/ ١٩٤).

يعقوب بن إسحاق الحضرمي

(١١٧هـ/ ٧٣٥م ـ ٢٠٥هـ/ ٨٢٠م)

يعقوب بن إسحاق بن زيد، أبو محمد، وأبو يوسف البصريّ، الحضرمي ولاءً. كان مبرّزًا بالقراءات والعربية، عالمًا بكلام العرب، بارعًا في الفقه، ثقة في الرواية. فاضلًا تقيًا، ورعًا زاهدًا. سُرق رداؤه وهو في الصلاة، ورُدّ إليه، ولم يشعر لانشغاله بالصلاة. أخذ القراءة عن ابن ميمون، والعُطاردي، وروى عن حمزة والكسائي.

كان أعلم أهل عصره بمذاهب النحاة في القرآن الكريم، ووجوه الاختلاف فيه. صنّف أبو محمد كتاب «الجامع» ذكر فيه اختلاف وجوه القراءات، ونسب كل حرف إلى مَنْ قرأ به، وله «وقْف التّمام». أخذ عنه كثيرون، وتخرَّج به علماء، وله قراءة مشهورة هي إحدى القراءات العشر. مات في ذي الحجة سنة ٢٠٥هـ، عن ثمانٍ وثمانين سنة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٨؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٥٢ـ ٥٣؛ وإنباه الرواة ٤/ ٥١؛ ووفيات الأعيان ٦/ ٣٩٠ـ ٣٩٢؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص٥١؛ وطبقات القراء = غاية النهاية. ص٣٨٦ ـ ٣٨٩؛ والنجوم الزاهرة ٢/ ١٧٩؛ والأعلام ٨/ ١٩٥).

يعقوب بن إسحاق، ابن السكيت

(١٨٦هـ/ ٨٠٢م ـ ٢٤٤هـ/ ٨٥٨م)

يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، المعروف بابن السِّكِّيت. والسّكِّيت لقب أبيه. كان عالمًا بالنحو على مذهب الكوفيين، ومن أعلم الناس باللغة والشعر والقراءات، راوية ثقة. كان يعقوب يؤدّب الصبيان مع أبيه في درب القنطرة بمدينة السلام. وكان أبوه من أصحاب الكسائي، عالمًا باللغة والعربية والشعر. حُكي أنه حجّ فطاف بالبيت، وسعى بين الصفا والمروة، وسأل الله أن يعلّم ولده النحو، فتعلم يعقوب النحو واللغة، وكان قد احتاج إلى الكسب، فجعل يختلف إلى قوم من أهل القنطرة، فأجروا له مالاً في كل دفعة، حتى اختلف إلى بشر وإبراهيم ابنيْ هارون، وكانا يكتبان لمحمد بن عبد الله بن طاهر، فقطع له أجرًا.

خرج يعقوب إلى سُرَّ مَنْ رأى، فصيّره عبدُ الله بن يحيى بن الخاقان إلى المتوكل، فضمّ إليه أولاده يؤدِّبهم، وأسنى له الرِّزق، ثم دعاه إلى منادمته، فنهاه عبد الله بن عبد العزيز عن

ذلك، فظن يعقوب أنه حسده، وأجاب المتوكل إلى ما دعاه إليه. فبينما هو مع المتوكل، جاء المعتز والمؤيّد ابنا المتوكّل، فقال: يا يعقوب، أيُّهما أحب إليك ابنايَ هذان أم الحسن والحسين؟ وكان يعقوب يتشيّع، فقال: إنّ قنبرًا خادِمَ عليّ أحب إليَّ من ابنيك. وقيل: إنه ذكر الحسن والحسين بما هما أهله وسكت عن ابنيه. فأمر الأتراك فسلُّوا لسانه، وداسوا بطنه، وحُمل إلى بيته ببغداد، فعاش يومًا ومات، وحملت ديته إلى أولاده.

تعلم ابن السكيت النحو من البصريين والكوفيين، أخذ عن أبي عمرو الشيباني، والفرّاء، وابن الأعرابي، والأثرم، وروى عن الأصمعي وأبي عبيدة وغيرهما.

من مصنّفاته: «إصلاح المنطق»، و«القلب والإبدال»، و«النوادر»، و«الألفاظ»، و«فَعَلَ وأفعل»، و«الأضداد»، و«الأجناس الكبير»، و«الفرق»، و«الأمثال»، و«البحث»، و«الزِّبْرَج»، و«السَّرج واللّجام»، و«الوحوش»، و«الحشرات»، و«النبات والشجر»، و«الأيام والليالي»، و«سرقات الشعراء وما تواردوا عليه»، و«معاني الشعر» الكبير، و«معاني الشعر» الصغير، وغير ذلك.

(معجم الأدباء ٢٠/ ٥٠ـ ٥٢؛ ووفيات الأعيان ٦/ ٣٩٥ـ ٤٠١؛ والأعلام ٨/ ١٩٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٩؛ وإنباه الرواة ٤/ ٥٦ـ ٦٣؛ والبداية والنهاية ١٠/ ٣٦٠؛ وشذرات الذهب ٢/ ١٠٦؛ وتاريخ بغداد ١٤/ ٢٧٣ـ ٢٧٤؛ ودائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٠؛ والفهرست ص ١٠٨؛ ومرآة الجنان ٢/ ١٤٧ـ ١٤٨؛ ومراتب النحويين. ص ٩٥ ـ ٩٦؛ والمزهر ٢/ ٤١٢؛ والنجوم الزاهرة ٢/ ٣١٧ـ ٣١٨؛ وطبقات النحويين واللغويين ص٢٢١ ـ ٢٢٣؛ وابن السكِّيت اللغوي. محيي الدين توفيق إبراهيم. دار الجاحظ، بغداد، ١٩٦٩م).

أبو يعقوب البارودي

= محمد بن أحمد بن علي (.../ ...ـ ٤٤٩هـ/ ١٠٥٧م).

يعقوب بن جلال، شرف الدين التبانيّ

(٧٦٠هـ/ ١٣٥٨م ـ ٨٢٧هـ/ ١٤٢٤م)

يعقوب بن جلال، شرف الدين التبّانيّ. كان ماهرًا بالعربية، محبًا للحديث، يميل إلى الحنفية، وكان بارعًا في المعاني والبيان والعقليّات، طلق اللسان، بشوش الوجه، كريم النفس. قرأ على أبيه وعلى غيره. تصدّر للتدريس والخطابة والإمامة بمدرسة الجامي، وبمشيخة تربة قجا، وبمشيخة قوصون، وبمشيخة الشيخونية. كان ناظرًا لبيت المال والكسوة. جرت له خطوب مع الناصر، فاتصل بالمؤيّد، فأكرمه وعظم قدره. له مؤلفات عدة في فنون كثيرة، لكنه كان يقطع كتابته وتأليفه فيها ولا يُكملها. له قطعة على شرح العمدة لابن دقيق العيد.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٠).

يعقوب بن سليمان، الأسفراييني

(.../ ...ـ ٤٨٨هـ/ ١٠٩٥م)

يعقوب بن سليمان بن داود، أبو يوسف الأسفراييني. من أهل بغداد. كان خازن المكتبة النظامية، من العلماء باللغة والعربية والأخبار، شافعيًا أصوليًا، حسن الخط، مليح الشعر.

من مؤلفاته: «بدائع الأخبار وروائع الأشعار»، و«سير الخلافة»، و«المستظهر» في الإمامة وشروط الخلافة، و«قلائد الحكم» من كلام علي بن أبي طالب، و«محاسن الأدب واجتناب الريب» مخطوط في شستربتي بالرقم ٤٦٢٩، وفي دار الكتب.

(الأعلام ٨/ ١٩٨ـ ١٩٩).

أبو يعقوب الصقليّ

= يوسف بن الدباغ (... / ....ـ.... / ...).

يعقوب بن عبد الله المغربي

(... / ... ـ ٧٨٣هـ/ ١٣٨١م)

يعقوب بن عبد الله المغربيّ المالكي. كان ماهرًا في النحو والعربية، عارفًا بالفقه، بارعًا في الأصول، فاضلاً ورعًا. تصدّر للإقراء، فأفاد كثيرين.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٠).

يعقوب بن عبد الرحمٰن

(... / ... ـ ٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م)

يعقوب بن عبد الرحمٰن بن عثمان، شرف الدين الحمويّ الشافعي، ابن خطيب القلعة. كان ماهرًا في النحو والعربية والفقه والقراءات، خطيبًا بليغًا، فاضلاً ورعًا زاهدًا، واعظًا بليغًا. انتهت إليه رياسة العلم ببلده حماة، وتصدّر لإقراء هذه العلوم، فأفاد، وتخرّج به كثيرون. له نظم «الحاوي» وغيره. مات سنة ٧٧٥هـ، وقيل: سنة ٧٧٤هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٠؛ والدُّرر الكامنة ٤/ ٤٣٤؛ والأعلام ٨/ ٢٠٠).

أبو يعقوب العلامة

= يوسف السكاكي (٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م).

يعقوب بن عليّ

(... / ....ـ.... / ...)

يعقوب بن علي الزبيدي الصقلي. كان من أهل صقلية المقيمين بها، إمامًا من أئمة اللغويين والعلماء المدرّسين، حافظًا لأشعار العرب ومعانيها، شارحًا لغريبها ومبانيها. مدح الأمير عزّ الدولة الحسن بن ثقة الدولة الكلبيّ بقصيدة مشهورة.

(إنباه الرواة ٤/ ٦٣ـ ٦٤).

يعقوب بن عليّ، أبو يوسف البلخيّ

(... / ....ـ.... / ...)

يعقوب بن علي بن محمد، أبو يوسف البلخي، ثم الجندلي. كان أحد الأئمة في النحو والأدب، أخذ عن أبي القاسم الزّمخشري، ولزمه فبرع.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥١؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٥٥).

أبو يعقوب النجيرميّ

= يوسف بن يعقوب بن إسماعيل (٤٢٣هـ/ ١٠٣١م).

يعقوب بن نصر الدّارقزّي

(٥٨٧هـ/ ١١٩١م ـ ٦٢٧هـ/ ١٢٢٩م)

يعقوب بن نصر الدّارقزّي، نسبةً إلى دار القزّ، وهي محلة معروفة بظاهر بغداد. كان عالمًا بالعربية والفقه. رحل إلى سنجار، واستوطنها، ودرّس بها النحو والعربيّة، فأفاد، وتخرّج به كثيرون. كان خبيرًا بالشعر وأنواعه، حافظًا منه الكثير. له شعر يخاطب به عليّ بن الحسين بن علي بن دَبابا

السنجاري... رحل عن سنجار، ودخل ميّافارقين، ومات بها سنة ٦٢٧هـ، بالغًا من العمر قريبًا من أربعين سنة.

(إنباه الرواة ٤/ ٦٤).

يعقوب بن يوسف، نجم الدين الخزرجي

(٦٤١هـ/ ١٢٤٣م ـ ... / ...)

يعقوب بن يوسف بن قاسم، أبو يوسف المالكي، نجم الدين الخزرجي الأنصاري العبادي. كان عالمًا بالنحو واللغة. قرأ على البدر بن مالك «التسهيل» لأبيه، وقرأ على ابن أباز، وعلى الفخر بن مقلة الإربليّ النحوي. عمل بالتدريس فأفاد، درّس بالمستنصريّة. له شعر حسن.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥١).

أبو يعلى الصيرفيّ

= محمد بن الحسين بن عبيد الله (٣٧٣هـ/ ٩٨٣م ـ ٤٢٧هـ/ ١٠٣٥م)

أبو يعلى المالينيّ

= محمد بن مسعود بن محمد (... / ... ـ ... / ...)

أبو يعلى النحوي

= سلار بن عبد العزيز (٤٤٨هـ/ ١٠٥٦م).

ابن يعيش

= خلف بن يعيش (... / ... ـ ... / ...)

= عمر بن يعيش (... / ... ـ ... / ...)

يعيش بن علي، ابن يعيش

(٥٥٣هـ/ ١١٦١م ـ ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)

يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش، وبابن الصانع. كان من كبار العلماء بالعربية، مقرئًا محدّثًا. قرأ النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي، وأبي العباس المغربي، وسمع الحديث على أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي بالموصل وغيره.

رحل من حلب قاصدًا بغداد ليلتقي أبا البركات عبد الرحمٰن بن محمد المعروف بابن الأنباري، فلما وصل إلى الموصل، بلغه خبر وفاة ابن الأنباري. فأقام بالموصل، وسمع الحديث بها، ثم عاد إلى حلب، وعزم على التصدّر للإقراء، لكنه سافر إلى دمشق، واجتمع بالشيخ تاج الدين أبي اليُمن زيد بن الحسن الكندي الإمام المشهور، وسأله عن مواضع مشكلة في العربيّة. مولده ووفاته بحلب. كان ظريفًا محاضرًا، كثير المجون مع سكينة ووقار. وله في ذلك نوادر.

من كتبه: «شرح المفصّل» للزمخشري بسط فيه بسطًا أعيا الشارحين وأظهر ما فتح به بابًا للمادحين، و«شرح التصريف الملوكي» لابن جني. قيل: لو رآه ابن جني لجُنّ طربًا، وتحقق مصنّفه لهذه الصنعة أمًّا وأبًا.

(وفيات الأعيان ٧/ ٤٦ـ ٥٣؛ والأعلام ٨/ ٢٠٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٥١ـ ٣٥٢؛ وإنباه الرواة ٤/ ٤٥ـ ٥٠؛ ودائرة المعارف ١/ ٥٥٢؛ وشذرات الذهب ٥/ ٢٢٨ـ ٢٢٩).

يَفاعِل

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد

بحرفين، ويكون وزنًا من جموع التكسير التي للكثرة، وصيغةً من صيَغ المبالَغة، نحو: «يرامِع» جمع «يرمع» (وهو الخذروف).

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، وجمع التكسير الرقم ٥، الفقرة ش، وصِيَغ المبالَغة.

يُفَأْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَأْعَل»، نحو: «يُطَأْمَنُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَأْعَلَ».

يُفاعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فاعَلَ»، نحو: «يُقاتَلُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فاعَلَ».

يُفَأْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَأْعَلَ»، نحو: «يُطَأْمِنُ».

انظر: الفعل المضارع، و«فَأْعَلَ».

يُفاعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فاعَلَ»، نحو: «يُقاتِلُ».

انظر الفعل المضارع، و«فاعَلَ».

يَفاعِلاء

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، نحو: «يَنابِعاء» (اسم مكان).

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، وألف التأنيث الممدودة.

يَفاعِيلُ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ولا يكون إلاّ جمع تكسير (من صِيَغ المبالغة) اسمًا، نحو: «يَرابيع» (جمع «يَرْبوع»، وهو حيوان قاضم يشبه الفأر)، وصفةً، نحو: «يَخاضِير» (جمع «يَخْضُور»، وهو الأخضر).

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد، وجمع التكسير الرقم ٥، الفقرة ش.

يَفْتَعْئِلُ

وزن الفعل المضارع من «اِفْتَعْأَلَ»، نحو: «يَسْتَلْئِمُ» (اسْتلأَمَ: لغة في «استلم»، واستلم الحجر: لمسه إمّا بالقُبلة وإمّا باليد).

انظر: الفعل المضارع و«اِفْتَعْأَلَ».

يُفْتَعْأَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِفْتَعْأَلَ»، نحو: «يُسْتَلأَمُ» (استلأَم: لغة في «استلم»، واستلم الحجر: لمسه إمّا بالقُبلة وإمّا باليد).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِفْتَعْأَلَ».

يَفْتَعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «اِفْتَعَلَ»، نحو: «يَسْتَمِعُ».

انظر: الفعل المضارع، و«اِفْتَعَلَ».

يُفْتَعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِفْتَعَلَ»، نحو: «يُسْتَمَعُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِفْتَعَلَ».

يُفْتَعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فْتَعَلَ»، نحو: «يُحْتَرَفُ» (يتّخذ حرفة).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فْتَعَلَ».

يُفْتَعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فْتَعَلَ»، نحو: «يُحْتَرِفُ» (يتّخذ حرفةً).

انظر: الفعل المضارع، و«فْتَعَلَ».

يُفْتَعْلَى

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِفْتَعْلَى»، نحو: «يُسْتَلْقى».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِفْتَعْلَى».

يَفْتَعْلِي

وزن الفعل المضارع المعلوم من «اِفْتَعْلَى»، نحو: «يَسْتَلْقي».

انظر: الفعل المضارع، و«اِفْتَعْلَى».

يَفْعالُّ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «اِفْعالَّ»، نحو: «يَحْمارُّ».

انظر: الفعل المضارع، و«اِفْعالَّ».

يَفْعَئِلُّ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «اِفْعَأَلَّ»، نحو: «يَزْلَئِمُّ» (اِزْلأَمَّ النّهارُ: طلع).

انظر: الفعل المضارع، و«اِفْعَأَلَّ».

يُفْعَأَلُّ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِفْعَأَلَّ»، نحو: «يُزْلأَمُّ» (اِزْلأَمَّ النّهارُ: طلع).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِفْعَأَلَّ».

يُفْعالُّ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِفْعالَّ»، نحو: «يُحْمارُّ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِفْعالَّ».

يُفَعْأَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فعْأَلَ»، نحو: «يُبَرْأَلُ» (برأل الطائر: نفش ريشه).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَعْأَلَ».

يُفَعْئِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعْأَلَ»، نحو: «يُبَرْئِلُ» (ينفش ريشه).

انظر: الفعل المضارع، و«فَعْأَلَ».

يُفَعْفَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَعْفَلَ»، نحو: «يُزهْزَقُ» (يُضْحَكُ ضحكًا شديدًا).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَعْفَلَ».

يُفَعْفِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعْفَلَ»، نحو: «يُزَهْزِقُ» (يضحك ضحكًا شديدًا).

انظر: الفعل المضارع، و«فَعْفَلَ».

يَفْعَلَ

وزن من أوزان الفعل الماضي الثلاثيّ المزيد الملحق بالرّباعيّ المُجَرَّد، نحو: «يَرْنَأَ» (صبغ باليرناء، وهي الحنّاء).

انظر: الفعل الماضي، والفعل الثلاثيّ المزيد، والملحق بـ«فَعْلَلَ».

يَفْعَلُ

وزن من أوزان الفعل المضارع المعلوم المشتقّ من الفعل الثلاثيّ المُجَرَّد، نحو: «يَشْرَبُ»، وهو يطّرد في مواضع فصّلناها في الفعل المضارع.

انظر: الفعل المضارع، الرقم ٢، الفقرة أ.

يَفْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجِىء إلاّ اسمًا، نحو: «يَرْمَعٌ» (الخذروف، وهو لعبة)، أمّا قولهم: «جَمَلٌ يَعْمَلٌ» (أي: نجيب)، و«ناقة يَعْمَلَةٌ»، و«رجل يَلْمَعٌ» فمن قبيل الوصف بالاسم، ولذلك لم يمتنع من الصرف، ولو كان صفةً في الأصل لوجب منع صرْفه لوزن الفعل والوصف.

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف.

يَفْعَلُّ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «اِفْعَلَّ»، نحو: «يَسْوَدُّ».

انظر: الفعل المضارع، و«اِفْعَلَّ».

يَفْعُلُ

وزن من أوزان الفعل المضارع المعلوم المشتقّ من الفعل الثلاثيّ المُجرَّد، نحو: «يَقْتُلُ»، وهو يطّرد في مواضع فصّلناها في الفعل المضارع.

انظر: الفعل المضارع، الرقم ٢، الفقرة أ.

يَفْعِلْ

وزن فعل الأمر من الفعل الثلاثيّ المزيد الملحق بالرباعيّ «يَفْعَلَ»، نحو: «يَرْنِىءْ» (اذهنْ باليرناء، أي: الحِنّاء).

انظر: فعل الأمر، والفعل الثلاثيّ المزيد، والملحق بـ«فَعْلَلَ».

يَفْعِلُ

وزن من أوزان الفعل المضارع المعلوم المُشتقّ من الفعل الثلاثيّ المجرَّد، نحو: «يَكْسِرُ»، وهو يطّرد في مواضع فصّلناها في الفعل المضارع.

انظر: الفعل المضارع، الرقم ٢، الفقرة أ.

يَفَعَّلٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسمًا، نحو: «يَرَنَّأٌ» (الحِنّاء).

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين.

يُفْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من الثلاثيّ المجرَّد، نحو: «يُكْتَبُ»، ومن «أَفْعَلَ»، نحو: «يُكْرَمُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، والفعل الثلاثيّ المُجرَّد، و«أَفْعَلَ».

يُفْعَلُّ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِفْعَلَّ»، نحو: «يُسْوَدُّ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِفْعَلَّ».

يُفْعِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «يَفْعَلَ»، نحو: «يُرْنِيءَ» (يرنأ: دهن باليرناء، أي: الحِنّاء).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«يَرْنَأَ».

يُفْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «أَفْعَلَ»، نحو: «يُكْرِمُ».

انظر: الفعل المضارع، و«أَفْعَلَ».

يُفَعَّلٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، نحو: «يُرَنَّأٌ» (الحِنّاء).

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين.

يُفَعَّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَعَّلَ»، نحو: «يُعَلَّمُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَعَّلَ».

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعَّلَ»، نحو: «يُحَسِّنُ».

انظر: الفعل المضارع، و«فَعَّلَ».

يَفْعَلَّى

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، المنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يجئ إلاّ اسمًا، نحو: «يَهْيَرَّى» (الباطل)، وقيل: وزنه «فَعْفَلَّى».

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث المقصورة.

يُفَعْلَى

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَعْلَى»، نحو: «يُقَلْسَى» (تُلبس القلنسوة).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَعْلَى».

يَفْعَلانِ

من صِيغَ الأفعال الخمسة.

انظر: الأفعال الخمسة.

يَفْعَلَةٌ

وزن المصدر من الفعل الماضي الثلاثيّ المزيد الملحق بالرباعيّ «يَفْعَلَ»، نحو: «يَرْنَأَ يَرْنَأَةً» (صبغ باليرناء، أي: الحِنّاء).

انظر: المصدر، والفعل الماضي الثلاثيّ المزيد، والملحق بـ«فَعْلَلَ».

يُفَعْلَتُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَعْلَتَ»، نحو: «يُعَفْرَتُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«عَفْرَتَ».

يُفَعْلِتُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعْلَتَ»، نحو: «يُعَفْرِتُ».

انظر: الفعل المضارع، و«عَفْرَتَ».

يُفَعْلَسُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَعْلَسَ»، نحو: «يُخَلْبَسُ» (يُخدَع).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَعْلَسَ».

يُفَعْلِسُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعْلَسَ»، نحو: «يُخَلْبِسُ» (يخدع).

انظر: الفعل المضارع، و«فَعْلَسَ».

يَفْعَلِلُّ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «اِفْعَلَلَّ»، نحو: «يَطْمَئِنُّ»، ومن «اِفْعَلَلَّ» (ذي الزّيادة)، نحو: «يَبْيَضِضُّ»[1].

انظر: الفعل المضارع، و«اِفْعَلَلَّ» (الرباعيّ المزيد بحرفين)، و«اِفْعَلَلَّ» (الثلاثيّ المزيد الملحق بالرباعيّ المزيد بحرفين).

يَفْعَلِّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «اِفْعَلَّلَ»، نحو: «يَخْرَمِّسُ» (يسكت).

انظر: الفعل المضارع، و«اِفعَلَّلَ».

يُفْعَلَلُّ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِفْعَلَلَّ»، نحو: «يُطْمَأَنُّ»، ومن «اِفْعَلَلَّ» (ذي الزيادة)[2]، نحو: «يُبْيَضَضُّ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِفْعَلَلَّ» (الرباعيّ المزيد بحرفين)، و«اِفْعَلَلَّ» (الثلاثيّ المزيد الملحق بالرباعيّ المزيد بحرفين).

يُفْعَلَّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِفْعَلَّلَ»، نحو: «يُخْرَمَّسُ» (يُسكت).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِفْعَلَّلَ».

يُفَعْلَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَعْلَلَ»، نحو: «يُدَحْرَجُ»، ومن «فَعْلَلَ» (ذي الزِّيادة)، نحو: «يُجَلْبَبُ» (يلبس الجلباب)[3].

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَعْلَلَ» (في الفعل الرباعيّ المجرَّد)، و«فَعْلَلَ» (في الملحق بـ«فَعْلَلَ»).

يُفَعْلِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعْلَلَ»، نحو: «يُدَحْرِجُ»، ومن «فَعْلَلَ» (ذي الزّيادة)، نحو: «يُجَلْبِبُ» (يلبس الجلباب)[4].

انظر: الفعل المضارع، و«فَعْلَلَ» (في الفعل الرباعيّ المجرَّد)، و«فَعْلَلَ» (في الملحق بـ«فَعْلَلَ»).

يُفَعْلَمُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَعْلَمَ»، نحو: «يُغَلْصَمُ» (يُقْطع غلصومه).

---

(١) الفرق بين وزنيْ «اِطْمَأَنَّ» و«اِبْيَضَضَّ» أن لامين من لامات «اِبْيَضَضَّ» زائدتان، في حين أن لامًا واحدة من «اِطْمَأَنَّ» زائدة.

(٢) انظر الحاشية السابقة ص ٢٩٠.

(٣) الفرق بين وزنيْ «دحرج» و«جلبب» أن إحدى لامي «جلبب» مزيدة للإلحاق، بخلاف «دحرج».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَعْلَمَ».

يُفَعْلِمُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعْلَمَ»، نحو: «يُغَلْصِمُ» (يقطع غلصومه).

انظر: الفعل المضارع، و«فَعْلَمَ».

يُفَعْلَنُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَعْلَنَ»، نحو: «يُقَطْرَنُ» (يُدهَن بالقطران).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَعْلَنَ».

يُفَعْلِنُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعْلَنَ»، نحو: «يُقَطْرِنُ» (يدهن بالقطران).

انظر: الفعل المضارع، و«فَعْلَنَ».

يَفْعَلُونَ

من صِيَغ الأفعال الخمسة.

انظر: الأفعال الخمسة.

يُفَعْلِي

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعْلَى»، نحو: «يُقَلْسِي» (تُلبَس القلنسوة).

انظر: الفعل المضارع، و«فَعْلَى».

يَفْعَمِّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «اِفْعَمَّلَ»، نحو: «يَهْرَمِّعُ» (أسرع في المشي).

انظر: الفعل المضارع، و«اِفْعَمَّلَ».

يُفْعَمَّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِفْعَمَّلَ»، نحو: «يُهْرَمَّعُ» (يُسرع في المشي).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِفْعَمَّلَ».

يُفَعْمَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَعْمَلَ»، نحو: «يُقَصْمَلُ» (تُقارَب الخُطى في المشي).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَعْمَلَ».

يُفَعْمِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعْمَلَ»، نحو: «يُقَصْمِلُ» (يُقارب الخطى في مشيه).

انظر: الفعل المضارع، و«فَعْمَلَ».

يُفَعْنَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَعْنَلَ»، نحو: «يُقَلْنَسُ» (قلنسه: ألبسه القلنسوة).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَعْنَلَ».

يُفَعْنِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعْنَلَ»، نحو: «يُقَلْنِسُ» (يُلبسه القلنسوة).

انظر: الفعل المضارع، و«فَعْنَلَ».

يُفْعَنْلى

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِفْعَنْلى»، نحو: «يُحْرَنْبَى» (احرنبى الديك: نَفَشَ ريشَه وتَهَيَّأ للقتال).

انظر: افْعَنْلى.

يَفْعَنْلِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من

«اِفْعَنْلَلَ»، نحو: «يَحْرَنْجِمُ» ومن «افْعَنْلَلَ» (ذي الزِّيادة)، نحو: «يَقْعَنْبِسُ»[1] (يرجع ويتأخَّر).

انظر: الفعل المضارع المعلوم، و«افْعَنْلَلَ».

يُفْعَنْلَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «افْعَنْلَلَ»، نحو: «يُحْرَنْجَمُ» ومن «افْعَنْلَلَ» (ذي الزِّيادة)، نحو: «يُقْعَنْسَسُ»[2] (يرجع ويتأخَّر).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«افْعَنْلَلَ».

يَفْعَنْلِي

وزن الفعل المضارع المعلوم من «افْعَنْلَى»، نحو: «يَحْرَنْبِي» (احْرَنْبى الدِّيك: نفش ريشه، وتهيَّأ للقتال).

انظر: الفعل المضارع، و«افْعَنْلَى».

يَفْعَنْمِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «اِفْعَنْمَلَ»، نحو: «يَهْرَنْمِعُ» (يسرع في المشي).

انظر: الفعل المضارع، و«اِفْعَنْمَلَ».

يُفْعَنْمَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِفْعَنْمَلَ»، نحو: «يُهْرَنْمَعُ» (يسرع في المشي).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِفْعَنْمَلَ».

يَفْعَهِلُّ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «اِفْعَهَلَّ»، نحو: «يَقْمَهِدُّ» (يرفع رأسه).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«افْعَهَلَّ».

يُفْعَهَلُّ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِفْعَهَلَّ»، نحو: «يُقْمَهَدُّ» (يرفع رأسه).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِفْعَهَلَّ».

يُفَعْهَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَعْهَلَ»، نحو: «يُغَلْهَصُ» (يقطع غلصومه).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَعْهَلَ».

يُفَعْهِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعْهَلَ»، نحو: «يُغَلْهِصُ» (يقطع غلصومه).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَعْهَلَ».

يَفْعَوْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «اِفْعَوْعَلَ»، نحو: «يَعْشَوْشِبُ».

انظر: الفعل المضارع، و«اِفْعَوْعَلَ».

يَفْعَوِلُّ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «اِفْعَوَلَّ»،

---

(١) الفرق بين وزنيْ «اِحرنجم» و«اِقْعَنْسَسَ» أنَّ إحدى لامي «اِقْعَنْسَسَ» مزيدة للإلحاق، في حين أنَّ لامي «اِحْرَنْجَمَ» أصليَّتان.

نحو: «يَهْرَوِزُّ».

انظر: الفعل المضارع، و«اِفْعَوَلَّ».

يَفْعَوِّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «اِفْعَوَّلَ»، نحو: «يَجْلَوِّذُ» (يسير بسرعة).

انظر: الفعل المضارع، و«اِفْعَوَّلَ».

يَفْعُولٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسمًا، نحو: «يَربُوع» (حيوان قاضم يشبه الفأر)، وصفةً، نحو: «يَخْضُور» (الأخضرَ).

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين.

للتوسُّع انظر:

ـ كتاب يفعول. تحقيق إبراهيم السامرائي. مجلة كلية الأداب، مجلة البصرة، دار الطباعة الحديثة، ١٩٧١م.

يُفْعَوْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِفْعَوْعَلَ»، نحو: «يُعْشَوْشَبُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِفْعَوْعَلَ».

يُفْعَوَلُّ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِفْعَوَلَّ»، نحو: «يُهْرَوَزُّ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِفْعَوَلَّ».

يُفْعَوَّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِفْعَوَّلَ»، نحو: «يُجْلَوَّذُ» (يُسرَع).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِفْعَوَّلَ».

يُفَعْوَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَعْوَلَ»، نحو: «يُجَهْوَرُ» (يُعلَن ويُظهَر).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَعْوَلَ».

يُفَعْوِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعْوَلَ»، نحو: «يُجَهْوِرُ» (يُعلن ويُظهر).

انظر: الفعل المضارع، و«فَعْوَلَ».

يَفْعَيِّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «اِفْعَيَّلَ»، نحو: «يَهْبَيِّخُ» (يمشي مشيةً فيها تبختر).

انظر: الفعل المضارع، و«اِفْعَيَّلَ».

يَفْعِيلٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِئ إلاّ اسمًا، نحو: «يَقْطِين».

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين.

يُفْعَيَّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِفْعَيَّلَ»، نحو: «يُهْبَيَّخُ» (يُمشَى مشية فيها تبختر).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِفْعَيَّلَ».

يُفَعْيَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من

«فَعْيَلَ»، نحو: «يُشَرْيَفُ» (شَريفَ الزرع: قطع شرايفه، وهي أوراقه).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَعْيَلَ».

يُفَعْيِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعْيَلَ»، نحو: «يُشَرْيِفُ» (شريفَ الزرع: قطع شرايفه، وهي أوراقه).

انظر: الفعل المضارع، و«فَعْيَلَ».

يَفْلَعِلُّ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «إِفْلَعَلَّ»، نحو: «يَزْلَعِبُّ» (إِزْلَعَبَّ السَّحاب: كَثُفَ).

انظر: الفعل المضارع، و«إِفْلَعَلَّ».

يُفْلَعَلُّ

وزن الفعل المضارع المجهول من «إِفْلَعَلَّ»، نحو: «يُزْلَعَبُّ» (إِزْلَعَبَّ السحاب: كَثُفَ).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«إِفْلَعَلَّ».

يَفْمَعِلُّ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «إِفْمَعَلَّ»، نحو: «يَسْمَقِرُّ» (إِسمقرّ اليوم: كان شديد الحرّ).

انظر: الفعل المضارع، و«إِفْمَعَلَّ».

يُفْمَعَلُّ

وزن الفعل المضارع المجهول من «إِفْمَعَلَّ»، نحو: «يُسْمَقَرُّ» (إِسْمَقَرَّ اليوم: كان شديد الحرّ).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«إِفْمَعَلَّ».

يُفَمْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَمْعَلَ»، نحو: «يُحَمْظَلُ» (يُجنَى الحنظل).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَمْعَلَ».

يُفَمْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَمْعَلَ»، نحو «يُحَمْظِلُ» (يجنى الحنظل).

انظر: الفعل المضارع، و«فَمْعَلَ».

يَفَنْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسمًا، نحو: «يَلَنْجَجٌ»، وصفةً، نحو: «يَلَنْدَدٌ» (الألدّ).

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين.

يُفَنْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَنْعَلَ»، نحو: «يُجَنْدَلُ» (يُصرَع).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَنْعَلَ».

يُفَنْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَنْعَلَ»، نحو: «يُجَنْدِلُ» (يصرع).

انظر: الفعل المضارع، و«فَنْعَلَ».

يُفَهْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَهْعَلَ»، نحو: «يُدَهْبَلُ» (تُكبَّر اللقمة).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَعْهَلَ».

يُفَهْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَهْعَلَ»، نحو: «يُدَهْبِلُ» (يُكبِّر اللّقمة).

انظر: الفعل المضارع، و«فَهْعَلَ».

يَفْوَعِلُّ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «اِفْوَعَلَّ»، نحو: «يَكْوَهِدُّ» (اكْوهَدَّ الفرخ: أصابه مثل الارتعاد إذا زقَّه أبواه).

انظر: الفعل المضارع، و«اِفْوَعَلَّ».

يُفْوَعَلُّ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِفْوَعَلَّ»، نحو: «يُكْوَهَدُّ» (اِكوهَدَّ الفرخ: أصابه مثل الارتعاد إذا زقّه والده).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِفْوَعَلَّ».

يُفَوْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَوْعَلَ»، نحو: «يُحَوْقَلُ» (حوقل: قال: لا حول ولا قوةَ إلاّ بالله، وأسرع في مشيه مقاربًا الخطو).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَوْعَلَ».

يُفَوْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَوْعَلَ»، نحو: «يُحَوْقِلُ» (حوقل: قال: لا حول ولا قوّة إلاّ بالله، وأسرع في مشيه مقاربًا الخطو).

انظر: الفعل المضارع، و«فَوْعَلَ».

يَفْوَنْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «اِفْوَنْعَلَ»، نحو: «يَخْوَنْصِلُ» (يثني عنقه ويُخرج حوصلته).

انظر: الفعل المضارع، و«اِفْوَنْعَلَ».

يُفْوَنْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِفْوَنْعَلَ»، نحو: «يُخْوَنْصَلُ» (اِخْوَنْصَلَ الطائر: ثنى عنقه وأخرج حوصلته).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِفْوَنْعَلَ».

يُفَيْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَيْعَلَ»، نحو: «يُسَيْطَرُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَيْعَلَ».

يُفَيْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَيْعَلَ»، نحو: «يُسَيْطِرُ».

انظر: الفعل المضارع، و«فَيْعَلَ».

اليقطينيّ النحويّ

= غالب بن عبد الله (. . ./ . . . ـ . . . . /. . .).

اليَقين

هو الاعتقاد الجازم الذي لا يُعارضه دليل آخر يُسلِّم به المُتَكَلِّم. وقد يكون هذا الاعتقاد صحيحًا في الواقع أو غير صحيح.

انظر: «أفعال اليقين».

يَقينًا

تُعرب في نحو: «جئتُ يقينًا منّي أنك هنا»

حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة، أو مفعولاً مطلقًا لفعل محذوف تقديره: أتيقَّن، منصوبًا بالفتحة الظاهرة.

يَلْعَب الكُرة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتّاب: «يلعب الكرة»، وجاء في قراره:

«يشيع في اللغة المعاصرة قولهم: «يلعب الكرة»، ويريدون به ممارسة اللعب بالكرة، وربما يسبق إلى الخاطر أن العبارة غير صحيحة، على أساس أن الفعل لازم والكرة أداة، فيجب وصلها بالباءِ؛ ليقال: «يلعب بالكرة»، كما هو وارد في اللغة.

وبدراسة المسألة، انتهت اللجنة إلى أن قول المعاصرين: «يلعب الكرة» يمكن توجيهه بأحد وجهين:

الأول: أن تكون «الكرة» مفعولاً مطلقًا إذ هي أداة الفعل، والأدوات تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة، على حدّ «ضربته سوطًا أو عصًا». والأصل كما قال النحاة: ضربته ضربًا بسوطٍ أو بعصًا، ثم حذف المصدر وأُقيمت الآلة مقامه.

الثاني: أن يكون الكلام من قبيل الحذف والإيصال. حذف حرف الجر، ثم وصل الفعل بالأداة، فقيل: «يلعب الكرة». ولهذا ترى اللجنة أن قولهم: «يلعب الكرة» صحيح لا بأس في استعماله، أما إذا كان المراد نوعًا معينًا من اللعب، ككرة القدم، أو كرة السلة، فترى اللجنة أن التعبير صحيح أيضًا على أنه مفعول مطلق»[1].

اليَمَان بن أبي اليَمَان
(٢٠٠هـ/ ٨١٥م ـ ٢٨٤هـ/ ٨٩٧م)

اليمان بن أبي اليمان، أبو بشر البَنْدَنيجيّ. أصله من الأعاجم من الدَّهاقين. وُلد مكفوفًا ضريرًا ببَنْدنيج، كان عالمًا باللغة أديبًا، فارسيّ الأصل. رحل إلى بغداد وسامراء. حفظ أدبًا وأشعارًا كثيرة. قيل: حفظ في مجلس واحد مئة وخمسين بيتًا من الشعر بغريبه. لقي العلماء في بغداد وسُرّ مَنْ رأى، وقرأ على محمد بن زياد الأعرابي، ولقي أبا نصر صاحب الأصمعي، وحفظ كتاب «الأجناس الأكبر» للأصمعي.

كان لأبي بشر ضياع كثيرة وبساتين خلّفها له أبوه، فباعها وأنفقها في طلب العلم، وعلى العلماء. لقي ابن السكِّيت، والزّيادي، والرِّياشي بالبصرة، وقرأ عليهم من حفظه كتبًا كثيرة.

من مؤلفاته: «معاني الشعر»، و«العروض»، و«التَّقفية».

(معجم الأدباء ٢٠/ ٥٦ ـ ٥٧؛ وإنباه الرواة ٤/ ٧٩؛ والأعلام ٨/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٥٢؛ والفهرست ص ١٢٢).

يُمَفْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «مَفْعَلَ»، نحو: «يُمَرْحَبُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«مَفْعَلَ».

يُمَفْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «مَفْعَلَ»،

---

(١) القرارات المجمعيّة ص ١٧٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية ص ٣٣٠.

نحو: «يُمَرْجِبُ».

انظر: الفعل المضارع، و«مَفْعَلَ».

أبو اليمن الكنديّ

= زيد بن الحسن بن زيد (٦١٣هـ/ ١٢١٧م).

اليَمْنة

لا تقلْ: «جلس يُمْنَةً»، بل: «جَلَس يَمْنَةً»، أو عن يَمْنتهِ.

يموت بن المزرَّع

(.../ ... ـ ٣٠٣هـ/ ٩١٥م)

يموت بن المزرَّع ـ وقيل: المزرِّع ـ بن موسى العبقسيّ، البصريّ، أبو عبد الله، وأبو بكر، ابن أخت الجاحظ. كان عالمًا بالنحو والأدب، بارعًا في الرواية. أخذ عن المازني، وأبي حاتم، وابن أخي الأصمعي، وكان من أئمة العلماء المشهورين، والمشايخ المعروفين في العلم والشعر ورواية الأخبار. دخل بغداد، مات بطبريّة سنة ٣٠٣هـ، وقيل: قدم مصر سنة ٣٠٣هـ، وخرج إلى دمشق، فمات بها سنة ٣٠٤هـ، عدّه الزبيدي في نحاة مصر، كان له ولد يسمى «مهلهل بن يموت». وكان شاعرًا مجيدًا.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٣؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ٢٣٥ـ ٢٣٦؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٥٧ـ ٥٨؛ والأعلام ٨/ ٢٠٩).

يَمين

تعرب إعراب «شمال». انظر شمال.

يَمِينًا

تُعرب في نحو: «اتجهتُ يمينًا»، أو في نحو: «يتوزّع رجالُ السياسةِ عندنا يمينًا ويسارًا»، مفعولاً فيه منصوب بالفتحة الظاهرة.

يَنْفَعِل

وزن الفعل المضارع المعلوم من «اِنْفَعَلَ»، نحو: «يَنْكَسِرُ».

انظر: الفعل المضارع، و«اِنْفَعَلَ».

يَنْفَعِلُّ

وزن المضارع المعلوم من «اِنْفَعَلَّ»، نحو: «يَنْقَهِلُّ» (يضعف ويسقط).

انظر: الفعل المضارع، و«اِنْفَعَلَّ».

يُنْفَعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِنْفَعَلَ»، نحو: «يُنْكَسَرُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِنْفَعَلَ».

يُنْفَعَلُّ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِنْفَعَلَّ»، نحو: «يُنْقَهَلُّ» (يُضعَف).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِنْفَعَلَّ».

يُنَفْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «نَفْعَلَ»، نحو: «يُنَرْجَسُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«نَفْعَلَ».

يُنَفْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «نَفْعَلَ»،

نحو: «يُنَرْجِسُ».

انظر: الفعل المضارع، و«نَفْعَلَ».

يُهَفْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «هَفْعَلَ»، نحو: «يُهَلْقَمُ» (تكبَّر اللّقمة).

انظر: الفعل المضارع المبنيّ للمجهول، و«هَفْعَلَ».

يُهَفْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «هَفْعَلَ»، نحو: «يُهَلْقِمُ» (يُكبِّر اللّقمة).

انظر: الفعل المضارع، و«هَفْعَلَ».

يَهيطُ

فعل مضارع جامد لا ماضي له ولا أمر، نحو: «ما زالَ زيدٌ يهيطُ هيطًا»، أي: في شرٍّ وجلَبَة، وقيل: في تباعد ودنوٍّ. والهياط: الإقبال. وضد المياط.

يوسف بن إبراهيم، أبو الحجاج المالَقي

(... / ... ـ ٦٧٢هـ/ ١٢٧٣م)

يوسف بن إبراهيم بن يوسف، أبو الحجاج الأنصاري المالَقي، ويُعرف بالمربليّ. كان ماهرًا في النحو والعربية والقراءات. أخذ القراءات والعربية عن الرّندي، ولازمه وقرأ عليه كثيرًا من الكتب، ككتاب سيبويه، والجُمل، والكامل، والإصلاح، وأدب الكاتب، والغريب المصنّف، والحماسة، وغير ذلك.

سمع الحديث منه ومن أبي الحجاج يوسف بن محمد الفِهري، وأبي إسحاق الخَوْلاني. أجاز له أبو القاسم الغافقي وأبو الخطاب بن واجب وأبو بكر بن طلحة وغيرهم. تصدّر لإقراء القرآن والعربية ببلده مالَقة، ثم انزوى وآثر الخمول، ثم ولي الخطبة والصلاة بجامع مالَقة. كان من أهل الخير والفضل والدين. كتب لأبي حيّان بالإجازة بمالقة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٣).

يوسف بن أحمد، أبو الحجاج المربيطري

(... / ... ـ ٦١٩هـ/ ١٢٢٢م)

يوسف بن أحمد بن علي، أبو الحجاج المربيطري الأندلسي. كان بارعًا في النحو، واقفًا على كتاب سيبويه. سمع أبا القاسم بن حُبيش. أجاز له أبو الطاهر بن عوف. تصدّر لإقراء العربية فأفاد، وتخرّج به كثيرون، ثم عُني بالطب حتى رأس فيه، فخدم به الأمراء، ونال غنى كبيرًا. مات بمرّاكش.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٤).

يوسف بن أحمد

(... / ... ـ ٧٢٠هـ/ ١٣٢٠م)

يوسف بن أحمد بن طاوس، أبو الحجاج. من أهل جزيرة شُقر. كان إمامًا في النحو والعربية والطب وعلوم الأوائل. صحب ابن رُشْد. كان آخر الأطباء بشرق الأندلس، عارفًا بكتاب سيبويه. فاق معاصريه فيه وبعلوم الأوائل. له مؤلفات عدّة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٤، ٣٥٧).

يوسف بن أحمد، جمال الدين بن الكفري

(٧٢٤هـ/ ١٣٢٣م ـ ٧٦٦هـ/ ١٣٦٤م)

يوسف بن أحمد بن الحسين، جمال

الدين، ابن الكفري الحنفي. كان بارعًا في العربية. سمع من ابن الشحنة، وابني الخباز، تصدّر للتدريس فأفاد. تولى الإفتاء ببلده، فأفتى وعدل، وخطب، ثم تشارك مع والده في القضاء، وسمّي قاضي القضاة. تنازل له أبوه عن المنصب. توفي في حياة والده.

(الدرر الكامنة ٤/ ٤٤٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٥٤).

يوسف بن إسماعيل

(... / ... ـ بعد ٨١٢هـ/ ١٤٠٩م)

يوسف بن إسماعيل بن إبراهيم. لغوي بالعربية والفارسية. من كتبه: «مشارع اللغة» مخطوط، الجزء الأول منه نسخة بديعة، مبتورة الآخر، في خزانة الرّباط (١٧١٤ك).

(الأعلام ٨/ ٢١٧).

يوسف أغوسطين غزالة

(... / ... ـ بعد ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م)

يوسف أغوسطين شاهين غزالة الماروني الحلبي. كان عالمًا باللغة من رجال الرهبنة المارونية. أصله من حلب. أقام في إيطاليا. عكف في دير «مار يوحنا كربونارا» بمدينة نابولي على الاشتغال باللغة ومفرداتها. كان يحسن عدة لغات، منها التركية والفارسية. له في المكتبة العامة في نابولي كتابان من تصنيفه وبخطه، أحدهما: «معجم تركي عربي»، والثاني: كتاب «الترجمان» تركي وعربي وفارسي وتلياني، وفي آخر أحدهما ما يفيد انتهاءه من ترتيبه باختصار سنة ١٧٣٥م.

(الأعلام ٨/ ٢١٩).

أبو يوسف البارع

= يعقوب بن أحمد بن محمد (٤٧٤هـ/ ١٠٨٢م).

يوسف بن أبي بكر، السكاكي

(٥٥٥هـ/ ١١٦٠م ـ ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م)

يوسف بن أبي بكر بن محمد، أبو يعقوب السكاكي، سراج الدين الخوارزمي الحنفي. من أهل خوارزم ولادةً ووفاة، علّامة، إمام في العربيّة والمعاني والبيان والأدب والعَروض والشعر، متكلم فقيه، متفنّن في علوم شتّى. صنّف «مفتاح العلوم» في اثني عشر علمًا أحسن فيه كل الإحسان، وله «رسالة في علم المناظرة» مخطوط، وغير ذلك.

(معجم الأدباء ٢٠/ ٥٨ـ ٥٩؛ والأعلام ٨/ ٢٢٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٤؛ والبلاغة عند السكاكي. أحمد مطلوب. مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٤م؛ و«منهج السكاكي في البلاغة». أحمد مطلوب. مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، مجلد ١٠، (سنة ١٩٦٢)، ص ٢٧٥ـ ٣٠٩).

أبو يوسف البلخيّ

= يعقوب بن علي بن محمد (... / ... ـ ... / ...).

يوسف بن جامع، أبو إسحاق القفصي

(٦٠٦هـ/ ١٢٠٩م ـ ٦٨٢هـ/ ١٢٨٣م)

يوسف بن جامع بن أبي البركات، العلّامة أبو إسحاق القفصيّ الجمال الحنبليّ الضرير. كان إمامًا في النحو واللغة، بارعًا في القراءات وعللها. تصدّر لإقراء النحو والقراءة مفسّرًا عللها. سمع من عمر بن عبد العزيز بن الناقد الحديث. دخل دمشق ومصر، وسمع من علمائهما ومشايخهما. له مؤلفات عدّة في

القراءات والنحو.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٥؛ والأعلام ٨/ ٢٢٣).

يوسف بن الحسن، السِّيرافي
(٣٣٠هـ/ ٩٤١م - ٣٨٥هـ/ ٩٩٥م)

يوسف بن الحسن بن عبد الله، أبو محمد السيرافي. كان لغويًا نحويًا أديبًا، أصله من سيراف، من أهل بغداد. قرأ على والده، وخلَفَه في جميع علومه، وتمّم كتبًا كان قد ابتدأ بها مثل «الإقناع» في اللغة، وصنّف «شرح أبيات سيبويه» و«شرح أبيات إصلاح المنطق» مخطوط في استانبول، و«شرح أبيات الغريب المصنف» لأبي عبيد. كان أبو محمد ديّنًا صالحًا ورعًا، وله معرفة في علوم مختلفة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٥؛ والأعلام ٨/ ٢٢٤؛ والوافي بالوفيات ٢٩/ ١٨١؛ ووفيات الأعيان ٧/ ٧٢- ٧٤).

يوسف بن الحسن، عزّ الدين الحلواني
(٧٣٠هـ/ ١٣٢٩م - ٨٠٢هـ/ ١٣٩٩م)

يوسف بن الحسن بن محمود، عز الدين الحلواني السرائيّ التبريزي. كان علّامة بالنحو والقراءات والأدب واللغة والشعر وأنواع العلوم. رحل إلى بغداد، فقرأ على الكِرْماني، ثم أقام بتبريز ينشر العلم، ثم تحوّل إلى ماردين، فعَقَد له صاحبها مجلسًا حضر فيه علماؤها، فأقرّوا له بالفضل وأكرموه. ثم قطن الجزيرة إلى أن مات. كان دائمًا يشتغل بالعلم، فلا يرى فراغًا، ويمضي وقته بالتصنيف. ومن سيرته أنه لم تقع يده على دينار، ولا على درهم، ولم تقع منه كبيرة قط. صنّف شرحًا على «الكشاف»، ووشَرَحَ «منهاج» البيضاوي، وشرح الأسماء الحسنى.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٦).

يوسف بن الحسن، جمال الدين الحموي
(٧٣٧هـ/ ١٣٣٧م - ٨٠٩هـ/ ١٤٠٧م)

يوسف بن الحسن بن محمد، جمال الدين الحموي. كان عالمًا بالعربيّة والنحو، خطيب المنصورية. أخذ عن التاج السبكيّ، والجمال الشريشي، والصّدر الخابوري. فاق أقرانه بالعربية وغيرها من العلوم، وانتهت إليه مشيخة العلم في البلاد الشمالية. ذاع صيته، فصارت الرحلة إليه في طلب العلم، وكان خيّرًا ساكنًا. من مؤلفاته: «شرح ألفية ابن مالك»، و«شرح فرائض المنهاج»، و«شرح مختصر الإلمام».

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٥).

يوسف بن حسين، الكِرْماسْتي
(... / ... - ٩٠٦هـ/ ١٥٠٠م)

يوسف بن حسين الكرماستي. كان بارعًا في علوم العربيّة، والعلوم الشرعية، فقيهًا حنفيًا، من قضاة الدولة العثمانية. تصدّر لتدريس العربية والشرعية، ثم ولي القضاء في بروسة، فالقسطنطينية، وتوفي بها.

من كتبه: «الوجيز» في الأصول مخطوط، اختصره من كتاب له مختصر أيضًا اسمه «زبدة الوصول إلى علم الأصول» مخطوط في أصول الدين. وله «شرح الوقاية» في الفقه، و«علم المعاني»، ورسالة في «عقائد الفِرَق الناجية» مخطوط، وفي «الوقف» مخطوط، وفي «المدارك الأصلية بالمقاصد الفرعيّة» مخطوط، وله «حاشية على المطول»،

و«المختار في المعاني والبيان». عدّه ابن العماد في عداد الذين ماتوا سنة ٨٩٩هـ. كان في قضائه حسن السيرة لا يخاف لومة لائم.

(الأعلام ٨/ ٢٢٧؛ وشذرات الذهب ٧/ ٣٦٥).

يوسف حوّا

(١٢٦٨هـ/ ١٨٥١م ـ ١٣٣٥هـ/ ١٩١٦م)

يوسف حوّا الحلبي. حلبي الأصل والمولد. توفي في لبنان. أقام مدة طويلة في لندن وترهب. لم يعرف عنه أكثر من ذلك، وصنّف كتاب «الفرائد الدريّة في اللغتين العربية والإنكليزية».

(الأعلام ٨/ ٢٢٨).

يوسف بن داود، إقليميس

(١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م ـ ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م)

يوسف بن داود بن بهنام الموصلي، الملقّب بإقليميس، كان عالمًا بالعربية، باحثًا عالمًا بالتاريخ القديم. سريانيّ الأصل مستعرب. ولد في العمادية (قرب الموصل). تعلم بالموصل ثم في لبنان ثم في رومة. عاد إلى الموصل سنة ١٨٥٥م. واشتغل بالتعليم. رُسم مطرانًا للسريان الكاثوليك في دمشق، ومات بها.

له من الكتب: «التمرنة» في النحو في جزأين، و«نبذتان في العروض والشعر»، و«مدخل الطلاب»، و«تروّض الطلاب» في علم الحساب، و«إنشاء الرسائل»، و«التعليم المسيحي»، و«تنزيه الألباب في حدائق الآداب»، و«جامع الحجج الراهنة في إبطال دعاوي الموارنة»، و«اللمعة الشهيّة في نحو اللغة السريانيّة»، و«التصاريف العربيّة»، وغير ذلك.

(الأعلام ٨/ ٢٣٠).

يوسف بن الدّبّاغ، أبو يعقوب الصّقلّيّ

(.../... ـ .../...)

يوسف بن الدّبّاغ، أبو يعقوب الصقلي النحوي. كان عالمًا بالنحو والعربية، بارعًا بالشعر. أكثر شعره في مسائل النحو. حفظ كتب المتقدّمين، وتنبّه لأسرار المؤلفين. كان مبرّزًا على أقرانه، مشهورًا بأنواع العلوم. له شعر أكثره في مسائل النحو، ومنه هذا البيت اللغز (من الخفيف):

إِن هِـنـدُ الـمـلـيـحـةُ الـحـسـنـاءَ
وَأيَ مَـنْ أضـمَـرَتْ لِـخُـلٍّ وفـاء

فكلمة «إنّ» تتألف من الهمزة «إِ» (فعل أمر من «وأي» بمعنى «وعد») ونون التوكيد، والأصل: إينَّ ثم حذفت «الياء» لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٩).

يوسف بن سليمان

(.../... ـ ٣٥١هـ/ ٩٦٢م)

يوسف بن سليمان. كان إمامًا في النحو والعربية، حسن القياس، كاتبًا مجيدًا بليغًا. عُدَّ من أهل الطبقة السادسة من نحاة الأندلس.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٧؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص٣٢٢).

يوسف بن سليمان، الأعلم الشنتمريّ

(٤١٠هـ/ ١٠١٩م ـ ٤٧٦هـ/ ١٠٨٤م)

يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي، أبو الحجاج، المعروف بالأعلم.

كان عالمًا بالعربية، وباللغة والأدب. من أهل شنتمرية. رحل إلى قرطبة، كُفَّ بصره في آخر عمره. مات في إشبيلية. كان مشقوق الشفة العليا، لذلك اشتهر بالأعلم.

من كتبه: «شرح الشعراء الستة»، و«شرح ديوان زهير بن أبي سلمى»، و«شرح ديوان طرفة بن العبد»، و«شرح ديوان علقمة الفحل»، و«تحصيل عين الذهب» في شرح شواهد سيبويه، و«شرح ديوان الحماسة»، من مخطوطات الخزانة الأحمديّة بتونس، و«النكت على كتاب سيبويه» مخطوط متقن في الرباط بالرقم ١٤٢ أوقاف، و«شرح الجُمل» في النحو لأبي القاسم الزجاج، وشرح أبيات الجُمل. أخذ عن أبي القاسم الإفليلي، وساعده في شرح ديوان المتنبي، وأخذ عن أبي سهل الحرّاني ومسلم بن أحمد.

(الأعلام ٨/ ٢٣٣؛ ووفيات الأعيان ٧/ ٨١ ـ ٨٣؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٦٠ ـ ٦١؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٥٦؛ وإنباه الرواة ٤/ ٦٥ ـ ٦٧؛ ودائرة المعارف الإسلامية ٢/ ٣٢١؛ ومرآة الجنان ٣/ ١٥٩؛ وتقويم الفكر النحوي عند الأعلم الشنتمري في ضوء علم اللغة الحديث. فتوح خليل. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر).

يوسف بن طاوس، أبو الحجّاج

(... / ... ـ ... / ...)

يوسف بن طاوس، أبو الحجّاج. من جزيرة شُقْر. كان عالمًا بالنحو والعربية. فاق أهل زمانه باللغة والنحو وكان ماهرًا في الطب. روى عن ابن حميد وأبي الوليد بن رُشْد.

(بغية الوعاة ٣/ ٣٥٧).

يوسف بن عبد الله

(... / ... ـ ... / ...)

يوسف بن عبد الله بن خيْرون الأندلسي. كان عالمًا بالنحو واللغة والأدب. روى عن أحمد بن أبان، وروى عنه غانم بن الوليد النحوي المالَقي.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٧).

يوسف بن عبد الله، الزّجّاجيّ

(٣٥٢هـ/ ٩٦٣م ـ ٤١٥هـ/ ١٠٢٤م)

يوسف بن عبد الله، أبو القاسم الزّجّاجي الجرجاني. كان لغويًا نحويًا، أديبًا محدثًا، يُنسب إلى عمل الزجاج وبيعه. كان عظيم الشأن، غزير العلم. سكن إستراباد وجرجان، وأصله من بني همذان. كان أحد أهل البلاغة والبراعة والنحو واللغة والأدب والدراية. أخذ عن أبي أحمد الغطريفي، وأبي إسحاق البصري وغيرهما. توفي بإستراباد.

من مؤلفاته: «عمدة الكتاب وعدّة ذوي الألباب» مخطوط في جامعة الرياض بالرقم (١٦٠٤م/ ١)، و«الرياحين»، و«اشتقاق الأسماء»، و«شرح الفصيح»، و«خَلْق الإنسان والفَرس». وغير ذلك، تصدَّر بجرجان للإقراء، فأفاد خلقًا كثيرًا.

(الأعلام ٨/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٦١).

يوسف بن عبد الله، أبو عمر البَلَنْسيّ

(٥٠٥هـ/ ١١١٢م ـ بعد ٥٥٨هـ/ ١١٦٢م)

يوسف بن عبد الله بن سعيد، أبو عمر البَلَنْسي. كان عالمًا بالنحو والأدب، عارفًا

بالأخبار والرواية. روى عن القاضي أبي الوليد بن الدّباغ، وعبد الملك بن سلمة بن الصقيل. تصدّر لإقراء العربية والأدب ببلنسية. فتخرج به كثيرون.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٧).

يوسف بن عبد المحمود، جمال الدين البتّي
(... / ... ـ ٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م)

يوسف بن عبد المحمود بن عبد السلام، جمال الدين البتّي الحنبلي. كان مبرّزًا بالنحو والعربية، مقرئًا أديبًا فاضلاً. اشتهر بعلومه في العراق، حتى أصبحت الرحلة إليه في طلب العلم والقراءات والعربية.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٨).

يوسف بن عبد الملك
(... / ... ـ بعد ٥٠٠هـ/ ١١٠٦م)

يوسف بن عبد الملك بن محمد، المعروف بابن أبي الفلاح ـ كنية جدّه ـ كان إمامًا في النحو والعربية، فقيهًا متفننًا. تفقّه على علماء ومشايخ بلده. حجّ وأخذ عن علماء مكة. انتهت إليه الرياسة بالعلم والصلاح والفضل والدين والورع.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٨).

أبو يوسف بن العلاء
(... / ... ـ ١٦٥هـ/ ٧٨١م)

أبو يوسف بن العلاء، وسمّاه الزبيدي: أبو سفيان بن العلاء، وعدّه في طبقات النحاة. هو أخو أبي عمرو بن العلاء. واسمه كنيته. كان من النحويين واللغويين، وأصحاب الغريب، إخباريًا راوية.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٨؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص٣٥).

يوسف بن عليّ، أبو القاسم الهُذَليّ
(٤٠٣هـ/ ١٠١٢م ـ ٤٦٥هـ/ ١٠٧٣م)

يوسف بن علي، أبو القاسم الهُذَلي المغربيّ البَسْكَرِيّ، نسبة إلى بِسْكَرَة من إقليم الزّاب الصغير. كان ضريرًا عالمًا بالنحو والعربيّة والقراءات مقرئًا فاضلاً. قرأ على المشايخ بأصبهان، وطوّف البلاد في طلب القراءات، قدم بغداد، فقرأ بها على القاضي أبي العلاء محمد بن علي بن يعقوب الواسطيّ وغيره.

ورد نيسابور فسمع دروس أبي القاسم القُشَيْري في النحو. وسمع بأصبهان من الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، وبنيسابور من أبي بكر أحمد بن منصور بن خلف، فبرع، وأصبح رجلاً من وجوه القرّاء ورؤوس الأفاضل، مقدّمًا في النحو والصّرف، عارفًا بالعلل، كثير الروايات. قرّره نظام الملك في مدرسته بنيسابور مقرئًا سنة ٤٥٨هـ، فاستمرّ بها إلى أن مات. من تصانيفه: «الكامل في القراءات» وغيره.

(الأعلام ٨/ ٢٤٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٥٩).

يوسف بن عمر
(... / ... ـ ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م)

يوسف بن عمر بن عوسجة العبّاسي. كان إمامًا في النحو والعربيّة، مقرئًا فاضلاً، تقيًا ورعًا. عُدَّ من أصحاب التقيّ الصّائغ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٩؛ والدرر الكامنة ٤/ ٤٦٧).

يوسف بن محمّد، أبو الفضل التّوزريّ

(.../ ...ـ.../...)

يوسف بن محمد بن يوسف، أبو الفضل التوزريّ. كان عالمًا بالنحو والعربية. أخذ النحو عن علماء بلده، وتصدّر لإقراء النحو، فأخذ عنه كثيرون من العلماء، منهم: أبو محمد عبد الله بن سليمان بن منصور التّاهرتيّ. له شعر جيّد.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦٢).

يوسف بن محمد، أبو عمر القرطبي

(.../ ...ـ ٣٣٤هـ/ ٩٤٥م)

يوسف بن محمد بن يوسف، أبو عمر البلّوطيّ القِرطبيّ. كان ماهرًا بالنحو، بارعًا باللغة، حسن الخط، جيد الضّبط، صالحًا. سمع من طاهر بن عبد العزيز، وقاسم بن أصبغ، وأحمد بن بشر بن الأغبش. تصدّر لإقراء الأدب والحديث، فحدّث وأدّب فأفاد. عُدّ في نحاة الأندلس.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦١؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص٣٢٢؛ وتاريخ علماء الأندلس ٢/ ٢٠٤).

يوسف بن محمّد، أبو الحجاج البَلَوي

(٥٢٩هـ/ ١١٣٥م ـ ٦٠٤هـ/ ١٢٠٧م)

يوسف بن محمد بن عبد الله، أبو الحجاج البلوي المالقي الأندلسي المالكي، يعرف بابن الشيخ. كان عالمًا باللغة والأدب. مولده ووفاته بمالقة. وتولّى الخطابة بها. زار الإسكندرية وهو في طريقه إلى الحج، ذاهبًا وآيبًا سنة ٥٦١ و٥٦٢. كان من الزهاد المشهورين. يقال: إنه بنى بمالقة خمسة وعشرين مسجدًا، وقيل: اثني عشر مسجدًا، وعمل فيها بيده. اشترك في كل الغزوات البريّة منها والبحريّة.

من كتبه «ألف باء» في مجلدين، سمّاه الزبيدي «ألف با للألبّا»، وكتاب آخر توسّع فيه بما أوجز في «ألف باء» من أخبار وأشعار، وسمّاه «تكميل الأبيات وتتميم الحكايات مما اختصر للألباء في كتاب ألف باء».

(الأعلام ٨/ ٢٤٧ـ ٢٤٨).

يوسف بن محمّد، أبو الحجاج القضاعيّ

(نحو ٥٥٧هـ/ ١١٦١م ـ ٦٣٥هـ/ ١٢٣٧م)

يوسف بن محمد بن علي، أبو الحجاج القضاعي الأنديّ، نزيل بَلَنْسية. كان بارعًا في النحو، ديّنًا خيّرًا فاضلاً. أخذ عن أبي ذَرّ الخُشنيّ، وأبي بكر بن زيدان. وبرع في النحو، فتصدّر لإقرائه، فتخرّج به كثيرون، وبقي في التدريس والإقراء طيلة عمره. مات والعدو محاصِر بَلَنْسية سنة ٦٣٥هـ عن ٧٨ سنة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٩).

يوسف بن محمد، أبو الحجاج البياسيّ

(نحو ٥٧٣هـ/ ١١٧٧م ـ ٦٥٣هـ/ ١٢٥٥م)

يوسف بن محمد بن إبراهيم، أبو الحجاج الأنصاري البياسيّ. كان علاّمة بالنحو واللغة والأدب، أخباريًا بارعًا بالعربية وعلومها وضروبها. كان حافظًا ديوان الحماسة، وديوان المتنبيّ، وديوان أبي تمّام، وسِقط الزّند، والمعلّقات السّبع. صنف تاريخًا على الحوادث. مات بتونس في ذي القعدة سنة ٦٥٣هـ، وقد جاوز الثمانين بيسير.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٩؛ والأعلام ٨/ ٢٤٩).

يوسف بن محمّد، جمال الدين الخطيب
(٦٦٨هـ/ ١٢٦٩م ـ ٧٣٦هـ/ ١٣٣٥م)

يوسف بن محمد بن مظفر، جمال الدين الخطيب الحموي الشافعي. كان بارعًا في النحو والأصول والشعر. سمع من المؤمل البالسيّ، والمقداد القيسيّ. نظم الشعر الجيِّد، وكان مفتي حماة وخطيبها. تصدّر لإقراء العربية والإفادة في الفقه، فأخذ عنه الفضلاء وتخرّجوا على يديه. كتب عنه أبو حيان. وكان على قدم متينة من العلم والعمل ونشر العلم.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦١؛ والدرر الكامنة ٤/ ٤٧٤ـ ٤٧٥).

يوسف بن محمّد
(... / ... ـ نيف و ٧٤٠هـ/ ١٣٣٩م)

يوسف بن محمد بن علي، أبو يعقوب الجعفريّ نسبًا. كان نحويًا ماهرًا، مقرئًا فاضلًا، فقيهًا بارعًا، محدّثًا لغويًا. أخذ القراءات بزَبيد عن يوسف المهلهل، والنحو عن ابن أفلح. وكان عفيفًا نزيهًا فصيحًا. درّس بالأشرفيّة بتعزّ. ثم تصدّر للتدريس بالأشرفية بزَبيد. وانتهت إليه الرياسة في القراءات. مات سنة نيّف وأربعين وسبعمئة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦٠).

يوسف بن محمّد، الجمال السّرمريّ العباديّ
(٦٩٦هـ/ ١٢٩٦م ـ ٧٧٦هـ/ ١٣٧٤م)

يوسف بن محمد بن مسعود، الجمال السرمري العباديّ الدمشقي العُقَيليّ الحنبليّ. كان بارعًا في النحو والعربية والفرائض. سمع ببغداد من الصفيّ عبد المؤمن، والدقدقيّ، وأجاز له الحجّار. نظم عدّة أراجيز في فنون عدة. بلغت مصنّفاته مئة، منها: «غيث السحابة في فضل الصَحابة»، و«عقود اللآلي في الأمالي»، و«عجائب الاتفاق»، وله شعر حسن.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦٠؛ والدرر الكامنة ٤/ ٤٧٣ـ ٤٧٤؛ والأعلام ٨/ ٢٥٠).

يوسف بن محمّد، سيف الدّين السّيرافي
(... / ... ـ ٨١٠هـ/ ١٤٠٧م)

يوسف بن محمد بن عيسى، سيف الدين السيرافي. كان إمامًا في النحو، عارفًا بالفقه والمعاني والعربيّة. نشأ بتبريز، ثم قدم القاهرة، فقُرِّر شيخًا في البرقوقيّة بعد العلاء السّيراميّ. وكان العزّ ابن جماعة يثني على علومه.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦٠).

يوسف بن معزوز
(... / ... ـ ٦٢٥هـ/ ١٢٢٨م)

يوسف بن معزوز القيسي المرسي، أبو الحجاج. كان عالمًا بالعربية والنحو. من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس. انتقل إلى مرسية، وتصدّر بها لإقراء العربية والنحو فأفاد، وتخرّج به كثيرون. توفي بمرسية.

من كتبه: «شرح الإيضاح» للفارسي، و«التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصّل، وما خالف فيه سيبويه». أخذ العربية عن أبي إسحاق بن ملكون، وأبي زيد السُّهيْلي، وروى عنهما.

(الأعلام ٨/ ٢٥٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٢).

يوسف بن موسى الكلبي

(... / ... ـ ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م)

يوسف بن موسى، أبو الحجاج الكلبيّ السّرقسطي الضّرير. كان عالمًا بالنحو، متقدّمًا في علم التوحيد والاعتقادات. سمع من أبي مروان بن السراج، وأبي علي الجيّاني، وغيرهما. انتقل في أعوامه الأخيرة إلى العدوة، ثم إلى غرناطة، وبقي فيها إلى أن مات. له تصانيف حسان، وأراجيز مشهورة.
(الأعلام ٨/ ٢٥٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٢).

يوسف بن يبقى، ابن يسعون

(... / ... ـ بعد ٥٤٢هـ/ ١١٤٧م)

يوسف بن يبقى بن يوسف، أبو الحجاج التجيبي الأندلسي، يقال له: الشنشيّ. كان لغويًا فاضلاً بارعًا، نحويًا ماهرًا. وكان صاحب الأحكام بالمُرية. من كتبه: «المصباح في شرح أبيات الإيضاح» للفارسي في جزأين في مجلّد واحد ضخم كتبه سنة ٦٣٤هـ، يدلّ على تبحّره بالنحو واللغة، رآه الميمني في المكتبة الأحمدية بحلب، وكتب عنه في مذكراته. قيل: كان حيًا سنة ٥٤٢هـ.

كان أبو الحجاج من علْية الأدباء، عريقًا في الآداب واللغة وعلم العربية، تصدَّر لإقراء هذه العلوم فأفاد، وتخرّج به كثيرون. وروى عن مالك بن عبد الله العتْبي، ويحيى بن عبد الله الفَرَضِيّ، وأبي علي الغسّاني، وغيرهم.

(الأعلام ٨/ ٢٥٦ـ ٢٥٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٣).

يوسف بن يحيى، أبو العزّ الواسطيّ

(... / ... ـ ... / ...)

يوسف بن يحيى بن أبي الفتح، أبو العزّ الواسطيّ. كان نحويًا مشهورًا، وإمامًا فاضلاً. وكان إمام جامع الموْصل.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦٣).

يوسف بن يحيى

(... / ... ـ ٢٨٨هـ/ ٩٠٠م)

يوسف بن يحيى بن يوسف الأزديّ الدّوسيّ، أبو عمر، من ولد أبي هريرة رضي الله عنه، المعروف بالمغاميّ القرطبيّ. كان إمامًا في النحو، حافظًا للغة، بصيرًا بالعربيّة، عالمًا جامعًا لفنون العلوم. سمع يحيى بن يحيى، وروى عن عبد الملك بن حبيب مصنّفاته. وهو آخر مَنْ روى عنه. رحل إلى مكة، فسمع بها من علي بن عبد العزيز، وبصنعاء من أبي يعقوب الدّبريّ. مات بالقيْروان.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦٣ـ ٣٦٤؛ وتاريخ علماء الأندلس ٢/ ٢٠٠؛ والأعلام ٨/ ٢٥٧).

يوسف بن يحيى، ابن الزّيات

(... / ... ـ ٦٢٧هـ/ ١٢٣٠م)

يوسف بن يحيى بن عيسى بن عبد الرحمٰن التادلي، أبو الحجاج، المعروف بابن الزّيّات. كان عالمًا باللغة والنحو والأدب، من قضاة المالكية. من أهل تادلة (بالمغرب بين تلمسان وفاس).

من كتبه: «التشوّف إلى رجال التصوّف»، و«نهاية المقامات في دراية المقامات»، وهو شرح للمقامات الحريريّة، و«مناقب الشيخ أحمد السبتي دفين مراكش»، رسالة في نحو خمسة كراريس.

(الأعلام ٨/ ٢٥٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٣).

يوسف بن خرّداذ

(... / ... ـ ٤٢٣هـ/ ١٠٣١م)

يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن خرّداذ النّجيرمي (نسبة إلى نجيرم، وهي قرية في برّ البصرة)، أبو يعقوب. كان لغويًّا ماهرًا، فاضلاً كاملاً، كاتباً حسن الخط في غاية الصحة. والمصريون يتنافسون في خطه عند بيع الكتب، فإذا قال المنادي: كتاب كذا بخطّ النجيرمي، رُفعت نحوه الأعناق. وأكثر ما تُروى الكتب القديمة في اللغة، والأشعار العربية، وأيام العرب، في مصر من خطّه. يُعرَف أيضًا بالسَّعتري.

كان علاّمة بالنحو واللغة والأدب. أخذ عن علي بن أحمد المهلبّي، وروى عن زكريا بن يحيى الساجي. روى عنه ابن بابشاذ، وعبد العزيز بن أحمد بن مغلّس الأندلسي. كان مقيمًا بمصر. مات بعد ابنه بهزاد بثلاثة أشهر.

(إنباه الرواة ٤/ ٧٢ـ ٧٣؛ وتلخيص النحويين واللغويين. ص٢٨٠؛ ووفيات الأعيان ٧/ ٧٥ـ ٧٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٤؛ وأنساب السمعاني ٥/ ٤٦٣).

يَوْم

تعرب إعراب «أسبوع».

انظر: أسبوع.

يومًا

مفعول فيه منصوب بالفتحة الظاهرة في نحو: «سأزورُك يومًا».

يَوْمَئِذٍ

تُعرب إعراب «آنَئِذٍ».

انظر: آنَئِذٍ.

يَومَ يومَ

لفظ مركّب مبنيّ على فتح الجزئين في محلّ نصب مفعول فيه.

اليونانيّة

«لغة هنديّة أوروبية كانت في الأصل تشتمل على عدة فروع، منها الأيونية والأتيكيَّة والدُّورية. تُعتبر الأيونية أقدم أشكال اليونانية الكلاسيكية، وبها نُظمت إلياذة هوميروس. وبعد أن تمت السيادة السياسية لأثينا أصبحت الأتيكية هي اللغة الأدبية الغالبة (حوالي ٥٠٠ـ ٣٠٠ق .م). ونشأت عن الأتيكية لغة شعبية دارجة عمَّت العالم الهليني كله في الفترة الممتدة من القرن الرابع قبل الميلاد إلى القرن الرابع بعد الميلاد.

وتعرف هذه اللغة بـ«اليونانية الهلّينية». وبعد «اليونانية الهلّينية» ظهرت «اليونانية البيزنطية» (القرن الخامس ـ القرن الخامس عشر للميلاد)، فاليونانية الحديثة. وقد تأثرت هذه إلى حدّ بعيد بلغة الغزاة العثمانيين والإيطاليين وغيرهم»[1].

يونس بن إبراهيم، بدر الدين الصّرخديّ

(٦١٤هـ/ ١٢١٦م ـ ٦٩٨هـ/ ١٢٩٧م)

يونس بن إبراهيم بن سليمان، بدر الدين الحنفي الصرخديّ. كان عالمًا بالنحو، فاضلاً

(١) عن موسوعة المورد لمنير البعلبكي.

فقيهًا، بارعًا باللغة والأدب والعربية. له نظم جيد. ذكر أنه سمع من الصّريفينيّ. انقطع مدة عن الناس، ثم أراد في آخر عمره أن يكون خطيبًا في بلده، فأجيب إلى طلبه، ففرح به أهل بلده وأقاربه.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦٥).

يونس بن أحمد بن إبراهيم

= يونس بن محمد بن إبراهيم (.../ ...ـ.../...)

يونس بن حبيب

(٩٤هـ/ ٧١٣م ـ ١٨٢هـ/ ٧٩٨م)

يونس بن حبيب، أبو عبد الرحمٰن الضبّيّ، يُعرف بالنحويّ. كان إمام نحاة البصرة، علّامة بالأدب. من قرية «جَبُّل» (على نهر دجلة بين بغداد وواسط). أعجمي الأصل. أخذ عنه سيبويه، والكسائي، والفرّاء، وغيرهم من أئمّة النحو.

كانت حلقته بالبصرة ينتابها طلاب النحو واللغة والأدب، وفصحاء الأعراب ووفود البادية. كان أبو عبيدة معمر بن المثنّى يحضر مجلسه أربعين سنة، يملأ كل يوم ألواحًا من حفظه.

من كتبه: «معاني القرآن» كبير وصغير، و«اللغات»، و«النوادر» الكبير والصغير، و«الأمثال».

كان من أصحاب أبي عمرو بن العلاء. سمع من العرب. له قياس في النحو، ومذاهب يتفرّد بها. قال يونس: قال لي رؤبة بن العجاج: حتّامَ تسألني عن هذه الأباطيل وأزخرفها لك؟ أما ترى الشيب قد بلغ في لحيتك. قارب يونس التسعين سنة، ولم يتزوج ولم يتسرَّ. ولد سنة ٩٤هـ، وقيل: سنة ٩٠هـ. لم تكن له همّة إلاّ في طلب العلم ومحادثة الرجال.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦٥؛ والأعلام ٨/ ٢٦١؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٦٤ـ ٦٧؛ وإنباه الرواة ٤/ ٧٤ـ ٧٨؛ والبداية والنهاية ٢/ ١٦١؛ ووفيات الأعيان ٧/ ٢٤٤ـ ٢٤٩؛ وشذرات الذهب ١/ ٣٠١؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ٤٨ـ ٥٠؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ٢/ ٤٠٦؛ ومرآة الجنان ١/ ٣٨٨؛ ومراتب النحويين ص ٢١ـ ٢٣؛ والمزهر ١/ ٣٩٩ـ ٤٢٣؛ والنجوم الزاهرة ٢/ ١١٣؛ ونزهة الألباء ص ٤٩ـ ٥١؛ والفهرست ص ٦٣؛ ويونس بن حبيب، آراؤه ومنهجه في النحو واللغة. طالب عبد الرحمٰن التكريتي. جامعة بغداد، ١٩٧٥م؛ و«يونس بن حبيب: حياته وآراؤه في العربية». مجلة كلية آداب جامعة المستنصرية، العدد الأول، (سنة ١٩٧٦م)؛ و«موقف من يونس بن حبيب النحوي». محمود حسني. مجلة مجمع اللغة الأردني، العدد المزدوج ٧، ٨، (سنة ١٩٨٠)، ص ١١٨ـ ١٥١؛ ويونس البصري: حياته وآثاره ومذاهبه. أحمد مكي الأنصاري. جامعة القاهرة. الخرطوم ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م؛ ويونس بن حبيب. حسين نصار. وزارة الثقافة... سلسلة أعلام العرب... العدد...؛ و«يونس بن حبيب: حياته وآراؤه في النحو واللغة». عبد الله الجبوري. مجلة المعارف، ١٩٧٥ـ ١٩٧٦، بغداد، مستل من العدد الأول من مجلة كلية الآداب الجامعة المستنصرية).

يونس بن محمد بن إبراهيم

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

يونس بن محمد بن إبراهيم الوفراونديّ. كان عالمًا بالنحو واللغة والأدب والعَروض وعلوم القرآن. من مصنّفاته: «الشافي في علوم القرآن»، و«الوافي في العَروض والقوافي». سمّاه ياقوت يونس بن إبراهيم الوَفْرَاوَنْدَيّ، وسمّاه القفطي يونس بن أحمد بن إبراهيم.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦٥؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٦٨؛ وإنباه الرواة ٤/ ٧٣؛ والفهرست ص ١٢٨).

يونس بن محمد بن مغيث

(٤٤٧هـ/ ١٠٥٥م ـ ٥٣٢هـ/ ١١٣٧م)

يونس بن محمد بن مغيث، أبو عبد الله. كان عارفًا بالنحو واللغة، ماهرًا بالعربية، ذاكرًا للغريب والأنساب، وافر الأدب، جامعًا للكتب، بارعًا بالأخبار، راوية جُمعت فيه مُلَح المحادثة. من أهل قرطبة من عظماء شيوخها.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦٦).

ابن يونس النحويّ

= علي بن القاسم بن يونس (٦٠٥هـ/ ١٢٠٨م).

يونس بن يوسف

(. . . / . . . ـ بعد ٦١٠هـ/ ١٢١٣م)

يونس بن يوسف بن سليمان الجذاميّ. من أهل غرناطة. كان إمامًا بالعربية والنحو والأدب، تصدّر للإقراء فأفاد، وتخرّج به كثيرون. روى عن عبد الله بن فليح الحضرمي. كان أحد أصحاب ابن العربي والقاضي عيّاض. وكان حيًّا سنة ٦١٠هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦٦).

يُيَفْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «يَفْعَلَ»، نحو: «يُيَرْنَأُ» (يصبغ باليرناء، أي: الحِنّاء).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«يَفْعَلَ».

يُيَفْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «يَفْعَلَ»، نحو: «يُيَرْنِيءُ» (يصبغ باليرناء، أي: الحِنّاء).

انظر: الفعل المضارع، و«يَفْعَلَ».



فهرس المحتويات

MAWSŪ^cAT

^cULŪM AL-LUǦAH AL-^cARABIYAH

(Encyclopedia of Arabic linguistics)

by

Dr . Emīl Badī^c Ja^cqūb

volume IX

DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH
Beirut-Lebanon